

﴿فهرست الجزء الثالث من كشف القناع عن متن الاقتناع﴾

صفحة	كتاب النكاح وخصائص النبي صلى الله عليه وسلم	صفحة
٢	٧٨	فصل ويشترط أن يكون المداق معلوما كالمثمن
٩	٧٩	فصل وأن تزوجه على نحر أو خنزير الخ
١٢	٨٠	فصل ولا بامرأة أن يشترط شيئا من صداقها لنفسه الخ
١٩	٨٢	فصل وإن تزوج عبد باذن سيده صح
٢٢	٨٣	فصل وتلك الزوجة المداق المسمى بالعقد
٢٦	٨٦	فصل وإذا أبرأته من صداقها الخ
٣٠	٨٨	فصل وكل فرقة جاءت من قبل الزوج الخ
٣١	٨٩	فصل ويقر المداق المسمى كاملا الخ
٣٣	٩١	فصل وإن اختلف الزوجان أو رتبهما الخ
٣٦	٩٢	فصل في المفوضة
٣٧	٩٤	فصل ومهر المثل معتبر بمن يساويهما من جميع أقاربها الخ
٣٨	٩٥	فصل وإذا اقترقا في النكاح الخ
٣٩	٩٦	فصل وإن دفع أجنبية فذهب عذرتها الخ
٤٠	٩٧	باب الولية وآداب الأكل والشرب وما يتعلق بذلك
٤٢	١٠١	فصل وإن علم أن في الدعوة منكر الخ
٤٧	١٠٢	فصل في آداب الأكل
٥٢	١٠٤	فصل ويكره القران في التمر ونحوه
٥٣	١٠٧	فصل ويستحب أن يباسط الإخوان بالمسديت الطيب عند الأكل
٥٧	١٠٩	باب عشرة النساء والقسم والنشوز وما يتعلق بها الخ
٥٩	١١٣	فصل وعليه أن يبيت في المضجع ليلة من كل أربع الخ
٦١	١١٧	فصل في القسم الخ
٦٣	١٢٢	فصل وإن أراد التقلعة من بلد إلى بلد الخ
٦٥	١٢٣	فصل وإذا تزوج بكر أو لامة أقام عندها سبعة
٦٧	١٢٤	فصل في النشوز
٦٧	١٢٦	باب الخلع
٦٩	١٢٨	فصل والخلع طلاق بائن
٧٠	١٣٠	فصل ولا يصح الخلع إلا بعوض
٧١	١٣٢	فصل ويصح الخلع بالمجهول
٧٤		معها الخ
٧٥		فصل وإن أسلم حروفه تحت إمضاء الخ
		كتاب المداق



صحيحة	صحيحة
٢٠٥ فصل وان قال من له امرأتان الخ	١٣٤ فصل وطلاق معلق أو منجز الخ
٢٠٦ فصل فان مات بهن الخ	١٣٦ فصل واذا خالعه الزوجة في مرض موتها صح
٢٠٦ فصل اذا كان له أربع نسوة فطلق احداهن الخ	١٣٨ فصل واذا قال خالعه بك ألف الخ
٢٠٧ فصل واذا ادعت ان زوجها طلقها الخ	١٣٩ كتاب الطلاق
٢٠٧ فصل ان طار طائر فقال الخ	١٤١ فصل ومن أكره على الطلاق ظلم الخ
٢٠٩ باب الرجعة	١٤٢ فصل ومن مع طلاقه مع تركه
٢١١ فصل واذا تزوجت الرجعية الخ	١٤٣ باب سنة الطلاق وبدعته
٢١٢ فصل وأقل ما تنقضي به عدة الحرة الخ	١٤٧ باب صريح الطلاق وكماياته
٢١٤ فصل والمرأة اذا لم يدخل بها الخ	١٥٠ فصل والحكماء نوعان الخ
٢١٦ باب الابل	١٥٣ فصل واذا قال لامرأته امرئ يدك الخ
٢١٧ فصل والألفاظ التي يكون بها مولى الخ	١٥٦ باب ما يختلف به عدد الطلاق
٢٢١ فصل وان قال والله لا وطئتك ان شئت الخ	١٥٩ فصل وجزء طلاقه كفى
٢٢٢ فصل واذا صح الابل الخ	١٦٠ فصل وان قال لزوجه الخ
٢٢٦ كتاب الظهار	فصل وان قال لزوجه قد دخل بها الخ
٢٢٨ فصل ويصح الظهار الخ	١٦٢ باب الاستثناء في الطلاق
٢٣٠ فصل في حكم الظهار	١٦٥ باب الطلاق في الماضي والمستقبل
٢٣١ فصل في كفارة الظهار وغيرها	١٦٧ فصل ويستعمل طلاق ونحوه الخ
٢٣٢ فصل فن ملك رقية لزمه العتق	١٦٨ فصل في الطلاق في زمن مستقبل الخ
٢٣٣ فصل ولا يجزئ في جميع الكفارات الخ	١٧٠ فصل وان قال أنت طالق يوم يقدم زيد
٢٣٦ فصل فن لم يجد رقية الخ	١٧٢ باب تعليق الطلاق بالشروط
٢٣٧ فصل فان لم يستطع الصوم لكبر	١٧٤ فصل وأدوات الشرط الخ
٢٣٩ فصل ولا يجزئ اطعام وعتق وصوم الابنية	١٧٦ فصل وان قال العاصي أن دخلت الدار فانت طالق الخ
٢٤٠ كتاب اللعان وما يلحق من النسب	١٧٧ فصل في تعليقه بالحيض
٢٤٢ فصل والسنة أن يتلاعنا فيما	١٨٠ فصل في تعليقه بالطلاق الخ
٢٤٣ فصل ولا يصح اللعان الخ	١٨٤ فصل في تعليقه بالخلف
٢٤٦ فصل القنفذ الذي يترتب عليه الحد الخ	١٨٦ فصل في تعليقه بالكلام
٢٤٧ فصل فان صدقته الزوجة فيما رماها به الخ	١٨٨ فصل في تعليقه بالاذن في الخروج
٢٤٩ فصل وان احكم اللعان بينهما ما ثبت له أربعة	١٨٨ فصل في تعليقه بالمشيئة
أحكام	١٩١ فصل في مسائل متفرقة
٢٥١ فصل ومن شرط نفي الولد الخ	١٩٥ باب التأويل في الخلف
٢٥٣ فصل فيما يلحق من النسب الخ	١٩٦ فصل ولا يجوز التحيل لاسقاط حكم اليمين
٢٥٤ فصل وان طلقها طلاقا رجعيا الخ	١٩٧ فصل وان استخلفه ظالم الخ
٢٥٦ فصل ومن اعترف بوطء أمتة في الفرج أو	٢٠٢ فصل في الأيمان التي يستخلف بها النساء
دونه الخ	أزواجهن
٢٥٧ كتاب العدد	٢٠٣ باب الشك في الطلاق
٢٦٠ فصل الثانية المتوفى عنها زوجها	



مصحف	مصحف
٣١٨ فصل وتجب نفقة طئر	٢٦٢ فصل الثالثة ذات القروء الخ
٣٢٠ فصل ويلزم السيد نفقة رقيقه فلو كفايتهم بالمعروف	٢٦٣ فصل الرابعة المفارقة في الحياة الخ
٣٢٤ فصل ويلزمه اطعام بهائم ولو عطيت	٢٦٤ فصل الخامسة من ارتفع حيضها
٣٢٥ باب الحضانة	٢٦٥ فصل السادسة امرأة المفقود
٣٢٨ فصل ولا حضنة لرقيق الخ	٢٦٩ فصل وان وطئت معتدة بشبهة الخ
٣٣٠ فصل واذا بلغ الغلام سبع سنين الخ	٢٧١ فصل وان طلقها الزوج واحدة الخ
٣٣٢ كتاب الجنائيات	فصل ويلزم الاحداد
٣٣٨ فصل وشبه العمدة ويسمى خطأ العمدة وعمدة الخطأ	٢٧٣ فصل وتجب عدة الوفاة الخ
٣٣٩ فصل في معنى الخطأ	٢٧٦ فصل وقمة ثيابن حيث شاءت الخ
٣٤٠ فصل وتقتل الجماعة بالواحد	٢٧٧ باب الاستبراء
٣٤٤ فصل وان اشترك في القتل اثنان الخ	٢٧٩ فصل وان وطئ أمته ثم اراد تزويجها أو بيعها لم يجز
٣٤٥ باب شروط القصاص	٢٨٢ فصل ويحصل استبراء حامل الخ
٣٤٩ فصل ولو قطع أنف عبد الخ	كتاب الرضاع
٣٥٧ باب استيفاء القصاص	٢٨٥ فصل ولاتة الحرمه بالرضاع الا بشروط الخ
٣٦١ فصل ولا يستوفى القصاص ولو في النفس الا بحضور السلطان أو نائبه وجوبا	٢٨٧ فصل واذا تزوج كبيرة ذاب ابن من غيره الخ
٣٦٣ فصل ولا يجوز استيفاء القصاص في النفس الا بالسيف	٢٨٨ فصل وكل من أسد نكاح امرأه الخ
٣٦٨ باب العفو عن القصاص	٢٩١ فصل واذا طلق كبيرة مدخولها الخ
٣٧٢ باب ما يجب قصاصا فيما دون النفس من الاطراف والجراح	فصل واذا طلق امرأته ولها منه لبن الخ
٣٧٣ فصل ويشترط للقصاص في الاطراف ثلاثة شروط	٢٩٢ فصل متى كان مفسد النكاح جاعا الخ
٣٨٠ فصل الشرط الثاني المماثلة في الاسم والموضع	٢٩٣ فصل واذا أرضعت زوجته امة امرأته صغيرة الخ
٣٨٣ فصل الشرط الثالث استواءهما في العفة والكمل	فصل واذا سلم في الرضاع الخ
٣٨٥ فصل النوع الثاني الجراح الخ	٢٩٧ كتاب النفقات
٣٨٧ فصل وان اشترك جماعة في قطع طرف الخ	٣٠١ فصل وعليه نفقة المطلقة الخ
	٣٠٣ فصل ويلزمه دفع نفوت اى الروجة الخ
	٣٠٥ فصل واذا بدلت الروجة تسيم نفسها الخ
	٣٠٧ فصل واذا نشزت المرأة الخ
	٣١٠ فصل واذا عسر الزوج بنفقته الخ
	٣١٢ فصل وان منع زوج الخ
	٣١٣ باب نفقة لا ذرب ولا ميتة نهائم



فهرست الجزء الثالث من شرح منتهى الارادات لشيخ الاسلام  
الشيخ منصور بن يونس اليموني الحنبلي

صفحة	كتاب النكاح	صفحة
٢	فصل ويباح لمن أراد خطبة امرأته الخ	١٣٧ فصل في المفوضة
٦	فصل يحرم قصر الخ	١٤٢ فصل ولا مهر بفرقة قبل دخول
١٣	باب ركني النكاح وشروطه	١٤٦ باب الولية
١٧	فصل وشروطه خمسة	١٥٩ باب عشرة النساء
٢٠	فصل الثالث الى	١٦٤ فصل ويحرم وطء في حيض
٢٦	فصل ووكيل كل ولي يقوم مقامه	١٧١ فصل في القسم
٣٣	فصل وان استوى وليان فاكثر في درجة مع	١٧٨ فصل ومن تزوج بكرا
٣٦	التزويج الخ	١٨١ فصل في النشوز
٣٩	فصل ومن قال لا منه التي يحمل له نكاحها الخ	١٨٤ كتاب الخلع
٤٢	فصل الشرط الرابع الشهادة	١٨٨ فصل والخلع طلاق بائن
٤٦	باب موانع النكاح	١٩١ فصل ولا يصح الابعوض
٥٢	فصل الضرب الثاني المحرمات الى امد	١٩٥ فصل وطلاق معلق بعوض نكاح
٦٠	فصل النوع الثاني المحرمات لعارض يزول	١٩٧ فصل من سبيل الخلع الخ
٦٧	باب الشروط في النكاح	٢٠١ فصل اذا خالعه في مرضه وتها الخ
٦٩	فصل القسم الثاني من الشروط	٢٠٣ فصل اذا قال خالعتك بألف فأنكرته الخ
٧٢	فصل وان شرطها مسلمة	٢٠٥ كتاب الطلاق
٧٨	فصل ولمن عتقت كلها تحت رقيق كله الفسخ	٢١٠ فصل ومن صح طلاقه الخ
٨٣	باب حكم العيوب في النكاح	٢١٢ باب سنة الطلاق وبدعته
٨٨	فصل ولا يثبت خيار في عيب زال بعد عقد	٢١٧ فصل وان قال أنت طالق أحسن الطلاق الخ
٩١	فصل ولا يس لولي صغير الخ	٢١٩ باب صريح الطلاق وكنايته
٩٢	باب نكاح الكفار	٢٢٥ فصل وكنايته نوعان
٩٦	فصل وان أسلم الزوجان معا	٢٣٠ فصل وقوله لامرأته أمرك بيدك كناية
٩٩	فصل وان أسلم كافر وتحتة أكثر من أربع الخ	٢٣٤ باب ما يختلف به عدد الطلاق وما يتعلق به
١٠٣	فصل وان أسلم حرة وتحتة زوجات الخ	٢٣٩ فصل وجزء مطلقه كفي
١٠٦	فصل وان ارتد أحد الزوجين الخ	٢٤٢ فصل فيما يختلف به اندخول بها غيرها
١٠٧	كتاب المصداق	٢٤٤ باب الاستثناء في الطلاق
١١٢	فصل ويستترط علم المصداق	٢٤٧ باب الطلاق في الماضي والمستقبل
١١٦	فصل وان تزوجها على خرا أو خنزير الخ	٢٤٩ فصل ويستعمل طلاق ويحويه استعمال القسم
١١٩	فصل ولا ب تزويج بكر أو ذيب بدون مصداق مثلها	٢٥٠ فصل في الطلاق في زمن مستقبل الخ
١٢١	فصل وان تزوج عبد باذن سيده صح	٢٥٤ باب تعليق الصلاق بالشروط
١٢٣	فصل وعك تزوجه بعقد جميع المسمى	٢٥٥ فصل وأدوات الشرط الخ
١٣٠	فصل ويسقط المصداق كله الى غير منعة	٢٥٨ فصل وان قال عامي أنفت يفتع الهمة الخ
١٣٤	فصل واذا اختلف الزوجان الخ	٢٦٠ فصل في تعاقبه الطلاق بالحيض
		٢٦٣ فصل في تعاقبه الحمل والولادة



صيفه

٢٦٥ فصل في تعليقه بالطلاق

٢٦٩ فصل في تعليقه بالخلف

٢٧١ فصل في تعليقه بالكلام الخ

٢٧٣ فصل في تعليقه بالشيئة

٢٧٦ فصل في مسائل متفرقة

٢٨٠ باب التأويل في الخلف

٢٨٣ باب الشك في الطلاق

٢٨٦ كتاب الرجعة

٢٩١ فصل وان طلقها حرة ثلاثا الخ

٢٩٣ كتاب الايلاء واحكام المولى

٢٩٥ فصل وان جعل غايته مالا يوجب الخ

٢٩٧ فصل ويصح الايلاء من كل زوج يصح طلاقه الخ

٣٠٠ كتاب الظهار

٣٠٢ فصل ويصح الظهار من كل من يصح طلاقه

٣٠٤ فصل في كفارة الظهار

٣٠٨ فصل فان لم يستطع صوما لكبر الخ

٣١٠ كتاب اللعان

٣١٢ فصل وشروط اللعان ثلاثة

٣١٤ فصل ويثبت بتمام تلاعنها اربعة احكام الخ

٣١٦ فصل فيما يلحق من النسب

٣١٨ فصل ومن ثبت انه وطئ الخ

٣٢٠ كتاب العدد

٣٢٨ فصل وان وطئت عدة بشبهة الخ

٣٣٠ فصل يحرم احدى طرفي ثلاث

٣٣٤ باب استبراء النساء

٣٣٨ فصل ويستبرأ حامل بوضع

٣٣٩ كتاب الرضاع

٣٤٠ فصل وللعمة رضاع شرطان

٣٤٢ فصل ومن تزوج ذات لبن الخ

٣٤٤ فصل وكل امرأة افسدت نكاح نفسها

صيفه

برضاع الخ

٣٤٥ فصل وان شك في رضاع الخ

٣٤٧ كتاب النفقات

٣٤٩ فصل والواجب على زوج دفع قوت الخ

٣٥١ فصل ومطلقة رجعية كزوجة

٣٥٣ فصل ومتى تسلم زوج الخ

٣٥٥ فصل ومتى أعسر بنفقة معسر الخ

٣٥٦ باب نفقة الاكارب

٣٥٨ فصل ويحب اعفاف من يجب له النفقة

٣٦٠ فصل وتلزمه نفقة وسكنى الخ

٣٦٢ فصل على مالك تهيئة اطعامها

٣٦٣ باب الحضانة

٣٦٤ فصل وان بلغ صبي سبع سنين الخ

٣٦٥ كتاب الجنائيات

٣٦٨ فصل وشبه العمدان بقصد جنابة لا تقتل غالبا الخ

٣٦٩ فصل والخطأ ضربان الخ

٣٧٠ فصل ويقتل العدد بواحد الخ

٣٧٢ فصل ومن أمسك انسانا لا يخرج الخ

٣٧٣ باب شروط القصاص

فصل الشرط الثالث مكافأة مقتول الخ

٣٧٥ فصل الشرط الرابع كون مقتول ليس بولد الخ

١٧٦ باب استيفاء القصاص في النفس ومادونها

٣٧٩ فصل ويحرم استيفاء قود بلا حضرة سلطان أو نائبه

٣٨٠ فصل ومن قتل أو قطع عديدا الخ

٣٨١ باب العفو عن القصاص

٣٨٣ باب ما يوجب القصاص فيمادون النفس

٣٨٦ فصل ومن أذهب بعض لسان أو مرن الخ

فصل النوع الثاني



### الجزء الثالث

من كشف القناع على مستن القناع لشيخ  
مناجخ الاسلام واوحد الكبراء الفخام  
صاحب الافتاء والتدريس العلامة  
الشيخ منصور بن ادريس  
الحنبلى رضى الله تعالى  
عنه وأرضاه  
آمين

وبها مشهـ مشرـ المـ لشيخ الاسلام وقدوة الانام  
وخاتمة المحققين وبقيـ اندققين الشيخ منصور  
ابن بونس البـ رضى الله تعالى عنه  
وجعل الجنة مثواه آمين

طبع بمعرفة الأجلين المحترمين الشيخ محمد و الشيخ أحمد  
ابن عمربا حكيم على نفقة الحاج مقبل بن عبد الرحمن  
الذكير أتاب الله الجميع من فيض  
فضله الخير الكثير آمين

الطبعة الأولى

بالطبعة العامة الشرفية سنة ١٣١٩ هـ  
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التهية



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب النكاح) لغة الوطء  
المباح قاله الأزهري وقال  
الجوهري النكاح الوطء وقد  
يكون العقد ونكحتها ونكحت  
هي أي تزوجت انتهى وإذا قالوا  
نكح فلانة أو بنت فلان أرادوا  
عقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته  
وزوجته لم يريدوا إلا المجامعة أقرب  
ذكر امرأته أو زوجته أشار إليه أبو  
علي الفارسي (وهو) أي النكاح  
شرع (حقيقة في عقد التزويج)  
لصحة نفيه عن الوطء فيقال هذا  
سفاح وليس بنكاح وصحة النفي  
دليل المجاز ولا تصرف اللفظ  
عند الإطلاق إليه وتبادره إلى  
الذهن دون غيره (بجازي  
الوطء) لما تقدم وقيل النكاح  
حقيقة في الوطء مجاز في العقد  
لأنه سبب الوطء وقيل حقيقة في  
مجموعهما فهو من الألفاظ  
المتسوية قال ابن رزين أنه  
الأشبه باعتبار مطلق الضم لأن  
القول بالتواطؤ خير من  
الاشتراك والمجاز لانهما على  
خلاف الأصل (والأشهر) أنه  
أي لفظ النكاح (مشترك)  
بين العقد والوطء فيطلق على كل  
منهما على انفراد حقيقة قال  
في الانصاف وعليه الأكثر أنه  
لوروده في كل منهما والأصل في  
الاضلاق الحقيقة (والمعقود)  
أي الذي يرد (عليه) عقد  
النكاح (المنفعة) كالأجرة  
قائد في انفسروا قول القاضي أبو

بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب النكاح وخصائص النبي صلى الله عليه وسلم

وذكرت هنا لانها في النكاح أكثر منها في غيره\* (وهو) أي النكاح لغة الضم ومنه قولهم  
انكحت الأنثى أي انضم بعضها إلى بعض وقوله  
أيها المنكح الثرى بأسه هبلا \* عسر لك الله كيف يجتبعان  
وعن الزجاج النكاح في كلام العرب بمعنى الوطء والعقد جميعا قال ابن جني عن أبي  
علي الفارسي فرقت العرب فرقا طيها يعرف به موضع العقد من الوطء فإذا قالوا نكح  
فلانة أو بنت فلان أرادوا تزويجها والعقد علم وإذا قالوا نكح امرأته لم يريدوا إلا المجامعة لأن  
بذكر امرأته وزوجته يستغنى عن العقد وشرعا (عقد التزويج) أي عقد يثبت برفقه لفظ  
نكاح أو تزويج أو تزجته (وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء) لأنه المشهور في القرآن  
والأخبار وقد قيل ليس في الكتاب لفظ النكاح بمعنى الوطء إلا قوله تعالى حتى تنكح زوجا  
غيره تلبرح حتى تدوفي عسلته ولصحة نفيه عن الوطء فيقال هذا نكاح وليس بسفاح وصحة  
نفيه دليل المجاز ولأنه ينصرف إليه عند الإطلاق ولا يتبادر الذهن إلا إليه فهو مما نقله العرف  
وقيل أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد كس ما تقدم لما سبق والأصل عدم النقل واختاره  
القاضي في بعض كتبه والأشهر أنه مشترك قاله في القروع وقال في الانصاف وعليه الأكثر  
قال ابن رزين والأشبه أنه حقيقة في كل واحد باعتبار مطلق الضم لأن القول بالتواطؤ خير  
من الاشتراك والمجاز لانهما على خلاف الأصل (والله قود عليه) أي الذي يتناول به عقد  
النكاح ويقع عليه (منفعة الاستمتاع لأملاكها) أي ملك المنفعة قال القاضي في أحكام  
القرآن المأقود عليه الحل لأملاك المنفعة ولهذا يقع الاستمتاع من جهة الزوجة مع أنه لأملاك  
الزوج بل المأقود عليه الأزواج كالمشاركة وهو مشرووع بالأجماع وسنده قوله تعالى  
ما ذكركموا مطاب لكم من النساء وأنكروا إلا بماي منكم وقوله عليه السلام يا معشر الشهاب



وقال القاضي في أحكام القرآن  
المعقود عليه الحل لملك المنفعة  
ولهذا يقع الاستمتاع من جهة  
الزوجة مع أنه لا ملك لها وأجمعوا  
على مشروعية النكاح لقوله  
تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من  
النساء الآية وغيرها وحديث  
تزوجوا الودود والوددان مكثر  
نكح الأنبياء يوم القيامة رواه أحمد  
وابن حبان (وسن) النكاح  
(الذي شهوة لا يخاف زنا) من  
رجل وامرأة لحديث ابن مسعود  
مرفوعا يا معشر الشباب من  
استطاع منكم الباءة فليتزوج  
فانه أغض للبصر وأحصن  
الفرج ومن لم يستطع فعليه  
بالصوم فانه وجهه وما الجماعة  
خاطب الشباب لانهم أغلب  
شهوة (واشتغاله) أي ذى  
الشهوة (به) أي بالنكاح  
(أفضل من التخلي لتوافل  
العبادة) لظاهر قول الصحابة  
وفعلهم قال ابن مسعود لولم يسبق  
من أجل الأمانة أيام وأعلم أنى  
أموت في آخرها يومالي فيهن  
طول النكاح استزوجت مخافة  
الفتنة وقال ابن عباس لسعيد بن  
جبير تزوج فان خير هذه الأمة  
أكثرها نساء ولا شتماله على  
تحسين فرج نفسه وزوجته  
وحفظها والقيام بها وإيجاد  
النسل وتكثير الأمة وتحقيق  
مباهاته عليه الصلاة والسلام  
وغير ذلك (وبياح) النكاح  
(أن لا شهوة له) أصلا كعنين  
أو ذهنت شهوته لعرض كرض  
وكبر لأن المنفعة سود من النكاح  
التحصين والولد وتكثير النسل

من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن  
بالصوم فانه وجهه متفق عليه وغير ذلك من الأدلة واعلم أن الناس في النكاح على ثلاثة أقسام  
أحدها ما أشار إليه بقوله (يسن لمن له شهوة ولا يخاف الزنا) للحديث السابق على أمره  
به بانه أغض للبصر وأحصن للفرج وخاطب الشباب لانهم أغلب شهوة وذكره بأفعل  
التفضيل فدل على أن ذلك أولى للامن من الوقوع في محظور والنظر والزنا من تركه (ولو)  
كان (فقيرا) عاجزا عن الاتفاق نص عليه واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيح  
وما عندهم شيء وما عندهم شيء ولانه عليه السلام زوج رجلا لم يقدر على خاتم من حديد  
ولا وجده الا ازاره ولم يكن له رداء أخرجه البخاري قال أحمد في رجل قليل الكسب يصف قلبه  
عن التزويج الله يرزقهم التزويج أحسن له قال في الشرح هذا في حق من يمكنه التزويج  
فاما من لا يمكنه فقد قال تعالى وليستغف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله  
انتهى ونقل صالح بقرض ويتزوج (واشتغاله) أي ذى الشهوة (به) أي النكاح  
(أفضل من) نوافل العبادة كاله في المختصر ومن (التخلي لنوافل العبادة) قال ابن مسعود  
لولم يدق من أجل الأمانة أيام وأعلم أنى أموت في آخرها يومالي فيهن طول النكاح استزوجت  
مخافة الفتنة وقال ابن عباس لسعيد بن جبير تزوج فان خير هذه الأمة أكثرها نساء قال أحمد  
في رواية امرؤى ليست العزوبة من أمر الإسلام في شيء ومن دعاك إلى غير التزويج فقد  
دعاك إلى غير الإسلام ولو تزوج بشر كان قد تم أمره ولان مصالح النكاح أكثر من مصالح  
التخلي لنوافل العبادة لا شتماله على تحصيل فرج نفسه وزوجته وحفظها والقيام بها وإيجاد  
النسل وتكثير الأمة وتحقيق مباهاته النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من المصالح الرابع  
أحدها على نفل العبادة القسم الثاني ذكره بقوله (وبياح) النكاح (من لا شهوة له) كالعنين  
والمرضى والكبير لان العلة التي لها يجب النكاح أو يستحب وهو خوف الزنا أو وجود الشهوة  
مفقودة فيسه ولأن المقصود من النكاح الولد وهو رفيع لا شهوة له غير موجود فلا ينصرف  
إليه الخطاب به الا أن يكون مباحا في حقه كسائر المباحات لعدم منع الشرع منه وتخليه إذن  
لنوافل العبادة أفضل لمنع من يتزوجها من التحسين بغيره ويضرها بحبسها على نفسه وتعرض  
نفسه لواجبات وحقوق لعله لا يقوم بها ويشغل عن العلم والعبادة بما لا فائدة فيه القسم  
الثالث ما أشار إليه بقوله (ويجب على من يخاف الزنا) بترك النكاح (من رجل وامرأة)  
سواء كان خوفه ذلك (علما أو ظنا) لانه يلزمه اعتصاف نفسه وصرفها عن الحرام وطريقه  
النكاح (وبعد حيث شذ) وجب (على حج واجب نصا) لخشية الوقوع في المحظور  
بتأخيرها بخلاف الحج قال أبو العباس وان كانت العبادات فرض كفاية كالعلم والجهاد قدمت  
على النكاح اذا لم يخش العنت قال في الاختيارات وما قاله أبو العباس ظاهر ان قلنا ان  
النكاح سنة فان قلنا انه لا يقع الا فرض كفاية كما قال أبو يعلى الصغير وابن المنثي في تعليقه هما  
فقد تعارض فرضا كفاية فقه نظروا ان قلنا ان النكاح واجب قدمه لان فروض الأعيان  
مقدمة على فروض الكفايات (ولا يكتفى في) الخروج من عهدة (الوجوب بعمرة واحدة  
بل يكون) التزويج (في مجموع العمر) لتندفع خشية الوقوع في المحظور (ولا يكتفى)  
في الامتثال (بالعقد فقط بل يجب الاستمتاع) لان خشية المحظور لا تندفع الا به (ويجزى  
تسرعنه) لقوله تعالى فواحدة أو ما ملكت أيمانكم (ومن أمره بالدماء) أمره به  
(أحدهما) قال أحمد أمره أن يتزوج لوجوب بر والديه قال في الفروع والذي يخلف  
بالطلاق لا يتزوج أبدا ان أمره به أبوه تزوج (قال الشيخ وليس لهما) أي لا يوبه (الزاه

وهو غير موجود فيه فلا ينصرف الخطاب به إليه الا أن يكون مباحا في حقه كسائر المباحات لعدم منع الشرع منه فخطبه لنوافل العبادة



لعله لا يقوم بها ويشغل عن العلم والعبادة عما لا فائدة له فيه (ويجب) النكاح بنزوي (عنى من يخاف) تركه (زنا) وقد روى نكاح حرة (ولو) كان خوفه ذلك (فلما من رجل وامراة) لانه يلزمه اعفاف نفسه وصونها عن الحرام وطريقه بقية النكاح وظاهر كلام أحمد لا فرق بين التامد على الاتفاق والعاجز عنه واحتج بأنه عليه الصلاة والسلام كان يصح وما عندهم شيء ويمسى ومعه من نبي ولانه عليه السلام زوج رجلا لم يقدر على خاتم من حديد ولا جدا الا ازاره ولم يكن له رداء خرج به البخاري قل في انا شرح وهذا في حق من يمكنه تزويج ذما من لا يمكنه قال تعالى فقلوا يستغف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغفرهم الله من فضله انتهى وتتل صالح يقترض ويتزوج ومن امر به والداه أو أحدهما فليتزوج نسا (ويجب) النكاح (حيث) أي حسب وجوبه (على حج واحد) زوجه خشية الذنوع في محظور (ولا يكتفى) في الذنوع من وجوب النكاح حيث يجب بالاعتد ولا (بمسرة) أي بأن يتزوج مرة (بـ) بل يكون (التزويج) في مجموع الأمر يحصل الاعفاف صرف النفس عن الحرام (ويجوز) نكاح مسلمة (بدار حرب لضرورة) انفسا (ولا يتزوج منهم) فان لم تكن ضرورة لم يتزوج ولو مسلمة (ولا يطأ زوجها) ان كانت معه او على مقتضى

بنكاح من لا يريد) نكاحها لعدم حصول الغرض بها (فلا يكون عاقا) بخلافه ما في ذلك (كاكل من لا يريد) أكله (ويجب) النكاح بالذم من ذي الشهوة لحديث من نذر أن يطعم الله قلبه أو ما نحو العنين فخير بينه وبين الكفارة كسائر المباحات اذا نذرها على ما يأتي في النذر (وليس له) أي المسلم دخل دار كفر بأمان كتاجر (أن يتزوج) بدار حرب الا لضرورة (ولا يتسرى) بدار حرب الا لضرورة (ولا يطأ زوجته) ان كانت معه (ولا أمته ولا أمة اشتراها منهم) بدار حرب الا لضرورة (ولو مسلم نص عليه) في رواية حنبل وعلى مقتضى دليله له نكاح أيسة أو صبيته فانه هلل وقال من أجل الولد ان لا يستعبد قاله الزركشي عقلت وعال أيضا بأنه لا يأمن أن يطأ زوجته غيرهم فله لا يبيح حتى الصغيرة والآيسة وأما ان كان في جيش المسلمين فله أن يتزوج ما روى عن سعيد بن أبي هلال انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج اسماء بنت عميس أبا بكر وهم تحت آيات رواه سعيد ولان الكفار لا بد لهم عليه أشبهه من في دار الاسلام وذلك في المعنى والشرح في آخر الجهاد وأما لاسيرة ظاهر كلام أحمد لا يصلح له التزويج مادام أسيرا لانه منع من وطأ راته اذا أسرت معه مع صحة نكاحه ما انتهى فظاهره ولو اضروا كما هو مقتضى كلام المنتهى (ويصح النكاح) بدار الحرب (ولو في غير الضرورة) لانه تصرف من أهله في محله (ويجب عزله) طاهره سواء ابتداء النكاح أو عازقان غلبت عليه الشهوة أبيع له نكاح مسلمة وليعزل عنها وقال في الانصاف حيث حرم نكاحه لاضروا وفعل وجب عزله والا يستحب عزله ذكره في الفصول قلت في عاباها (ولا يتزوج) بدار حرب (منهم) أي من الكفار بل حيث احتاج تزويج المسلمة لانه أقرب لسلامة الولد منهما ان يستعبد (ويستحب) لمن أراد النكاح أن يتخير (نكاح دينه) لحديث أبي هريرة مرفوعا تسكح المرأة لربيع لما لها ولحسبها ولما لها ولدينها فاطفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه ويستحب نكاح (ولود) لحديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تزوجوا وودوا الولود فاني مكاتركم الأم يوم القيامة رواه سعيد ويعرف كون البكر ولودا بكونها من نساء مرفز بكثرة الأولاد (و) يستحب نكاح (بكر) لقوله عليه السلام لا يكره أن لا يعاها ولا يعاها متفق عليه (الا أن تكون مصلحته في نكاح الثيب أرجح) فبقدمها على البكر وأن تكون (من بيت مسرور بالدين والقناعة) لانه مظنة دينها وقناعتها وأن تكون (حسنة) أي النسبية أي طيبة الأصل) ليكون ولدها نجسافاته رعا أشبه أهلها ونزع اليهم (ولا) ينبغي تزويج (بنات زنا) ولقيضة ومن لا يعرف أبوها) يستحب (أن تكون جميلة) لانه أسكر لنفسه وأغض لصره وأكمل لمردته ولذلك جاز النظر قبل النكاح وحديث أبي هريرة قال قبل يا رسول الله أي النساء خير قال التي تسره اذا نظر ونطبعه اذا أمر ولا تخالفه في قضاء أهله لانه ما يكره رواه أحمد والنسائي وقد قيل ان الغراب أحب من البنت لعم أصبر وعن يحيى بن حمزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير فائده أودها المرأة المسلم بعد اسلامه امرأة حرة لانه اذا نظر اليها رطبه اذا أمرها وتحفظه في غيبته في مالها ونفسها رواه سعيد ثم قد أن تكون (جنسية) لان ولدها ما يكون أنجب وأنه لا يأمن الطلاق فيفضي مع اقربى نكاحه رجم الأمور بصلته لان النكاح براد للعشرة ولا تصلح العشرة مع الجفاء ولا يشيب اليه شي بعد ورع ما تسمى ذلك الى ولدها وقد قيل اجتنبوا الجفاء فان ولدها ضياع ويحتمل أنه (و) يستحب (أن لا يزيد على واحدة) ان حصل بها الاعفاف لما فيه من التعريض المحرم دل على ولن تستطعوا أن تعدوا بين النساء ولو حرصتم وقال صلى الله عليه وسلم من كان له امرأتان فله الجنة رواه البخاري يوم القيامة وشه ما يل رواه النسبة أراد أحمد أن يتزوج أو



ليس له التزوج مادام أسيرا (ويعزل) وحوالان حرم نكاحه والا استحب ذكره •

يتسرى فقال يكون لهما لحم يريد كونهما سميتين وكان يقال من أراد أن يتزوج امرأة فليستحب  
شعرها فان الشعر وجه فقير وأحد الوجهين وأحسن النساء التركيات وأصلهن الجلب التي  
لم تعرف أحدا وليعزل عن الملوكة الى أن يتيقن جوده دينه وقوة ميلانها اليه وليحذر العاقل  
اطلاق البصر فان العين ترى غير المقدور عليه على غير ما هو عليه وربما وقع من ذلك العشق  
فيهلك البدن والدين ولا يسأل عن دينها حتى يحمدها جمالها (ويسن) لمن أراد خطبة  
امرأة وغلب على ظنه اجابته النظر جزمه الخواني وابن عقيل وصاحب الترغيب وغيرهم  
قال في الانصاف وهو الصواب قال الزركشي وجهه له ابن عقيل وابن الجوزي مستحب وهو  
ظاهر الحديث (وقال الأكثر بياح) جزمه في الهداية والمذهب والمستوعب والخصاصة  
والكافي والرعاية بين والداوى الصغير والغائب وغيرهم وقد مر في الفروع وتجريد العناية قال في  
الانصاف هذا المذهب (لوروده) أي الأمر بالنظر (بهذا المظهر) أي المنع روى المغيرة  
عن شعبة أنه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فاه أخرى أن يؤتم بينكما  
رواه الخمسة إلا أبدا ود قال في النهاية يقال آدم الله بينكما بأدم ادما بالسكون أي ألف ووفى  
(لمن أراد خطبة امرأة) بكسر الخاء (وغلب على ظنه اجابته النظر ويكره) أي النظر  
(ويتأمل المحاسن ولو بلا إذن) ان أمن الشهوة من المرأة (ولعله) أي عدم الاذن (أولى)  
لحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر  
منها الى ما يدعوها الى نكاحها فليفعل قال فخطبت جارية من بنى سلمة فكنيت أنجبها حتى  
رأيت منها بعض ما دعاني الى نكاحها رآه أجد وأبو داود (ان أمن) الذي أراد خطبة امرأة  
(الشهوة) أي ثورانها من غير خاوة (الى ما يظهر منها) أي المرأة (غالبا كوجه ورقبة  
ويدو قدم) لانه عليه السلام لما أذن في النظر اليها من غير علمها علم انه أذن في النظر الى جميع  
ما يظهر غالبا اذا لم يكن افراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره في الظهور ولانه يظهر غالبا أشبه  
الوجه (فان لم يتسرى له النظر أو كرهه) أي النظر (بعث اليها امرأة) ثقة (تأملها  
ثم تصفها له) ليكون على بصيرة (وتنظر المرأة الى الرجل اذا عزم على نكاحه لانه يجلبها  
منه ما يحب منها) وهذا انما يظهر على قول من يقول لا تنظر المرأة من لرجل والمذهب كما  
بأنى انها تنظر الى ما دعاه من سرته وركبته وان كان المراد انه يسر فهو انما يتشبه على قول غير  
الأكثر (قال ابن الجوزي في كتاب النساء ويستحب لمن أراد أن يتزوج ابنته أن ينظر لها  
شابا مستحسن الصورة ولا يزوجه دميما) بالدال المهملة (وهو القبيح ويأتي في الباب بعده  
وعلى من استشير في خاطب أو مخطوبة أن يذكر ما فيه من مسا) أي عيوب (وغيرها  
ولا يكون غيبة محرمة اذا قصده النصح) الحديث استشار مؤمن وحديث الدين النصيحة  
ويأتي في الشهادات بأوسع من هذا (وان استشير في أمر نفسه بينه كقوله عندى ثم وخلق  
شديد ونحوهما) لعموم ما سبق (ولا يصح من النساء من قد طال لبثها مع رجل ومن التعجيل  
أن يتزوج الشيخ صبيا) أي شابة (ويمنع) الزوج (المرأة من مخالطة النساء فانهم  
يفسدنها عليه والأولى أن لا يسكن) الزوج (بها عند أهلها) لسقوط حرمة عنه عندها بذلك  
(وان لا يدخل بيته مراهق ولا بأذن لها في الخروج) من بينه لانها اذا اعتادته لم يتمكن من  
منه ما بعد (ولرجل نظر ذلك) أي الوجه والرقبة واليد والقدم (و) نظر (رأس وساق  
من الأمانة المستامة وهي المطلوب تراؤها) لان الحاجة داعية الى ذلك كالمخطوبة وأولى لانها  
تراد للاستمتاع وغيرهم التجارة وحسنها يزيد في ثمنها والمقصود يحصل برؤية ذلك فاكفى به  
(وكذا الأمانة غير المستامة) ينظر منها الى هذه الأعضاء الستة قطع به القاضي في الجامع الصغير

في الفصول (ومجزي تسريه) أي النكاح حيث وجب أو  
استحب لقوله تعالى فواحدة  
أوما ملكك أيمانكم والتحبير  
انما يكون بين متساوين  
(وسن) ان أراد نكاحا (تخير  
ذات الدين) الحديث أي  
هريرة مرفوعة تنكح المرأة  
لأربع لما لها ولحسبها ولجمالها  
ولدينها فاطفر بذات الدين  
تربت يد المتفق عليه (الولد)  
لحديث أنس مرفوعة تزوجوا  
الولد الولد فاني مكاثركم الأمم  
يوم القيامة رواه سعيد (البكر)  
لقوله عليه السلام لجابر فها  
بكرات لا عيبا وتلاعبت فمتفق  
عليه ويعرف كون البكر ولولا  
بكونها من نساء يعرفن بكثرة  
الأولاد (الحسية) لجماعة  
ولدها فانه ربما أشبه أهلها  
ونزع اليهم أي اتي على صفتهم  
(الأجنبية) لأن ولدها تنجب  
ولانه لا يأمن الفسق فيفضي  
مع القرابة الى قطيعة الرحم  
ويسن أبنة فخير الجميلة للخبر  
ولانه أسكت نفسه وأغض  
لبصره وأكمل لمودته ولذلك  
شرع النظر قبل لنكاح وعن  
أبي هريرة قال قيل يا رسول الله  
أي النساء خير قال التي تسره اذا  
نظر اليها وتطيعه اذا أمر ولا تخالفه  
في نفسها ولا في مالها بما يكره رواه  
أحمد والنسائي (ولا يسأل عن  
دينها حتى يحمدها) (جمالها) قال  
أحمد اذا خطب رجل امرأة سال  
عن جمالها أولا فان جلد سال  
عن دينها فان جلد تزوج وان لم  
يحمد يكون ردا لأجل الدين ولا  
يسأل أولا عن الدين فان جلد

سال عن الجمال فان لم يحمدها الجمال لا الدين (ولا تسن) نازي زيادة على واحد لانه تعريض للحرم وأراد أحمد أن يتزوج أو يتسرى



الوجهين وينبغي أن تكون  
المرأة من بيت معروف بالدين  
والقناعة وأن تكون ذات عقل  
لا حياء وأن يمنع زوجها من  
مخالطة النساء فانهم يفسدونها  
عليه وأن لا يدخل بيته مراهاقا  
ولا يأذن لها في الخروج وأحسن  
النساء التركيات وأصلهن الجلب  
التي لم تعرف أحدا ولا يحذر العاقل  
الطلاق البصر فان العين ترى غير  
المقدور عليه على غير ما هو عليه  
وربما وقع من ذلك العشق  
فيهلك البدن والدين فمن اتلى  
شي من ذلك فليست في عيوب  
النساء

فصل ويباح لمن أراد خطبة  
امرأة بكسر التاء (وغلب  
على طنه اجابته نظرا ما يظهر) من  
(قالا كوجه ورقية ويدوقدم)  
حديث اذا خطب أحدكم المرأة  
فقد أن يرى منها بعض ما يدعو  
الى نكاحها فليفعل رواه أحمد  
وأبو داود وقيل أي النبي اذا أتى  
الله عز وجل في قلب امرئ خطبة  
امرأة فلا بأس ان ينظر اليها  
رواه أحمد وابن ماجه من  
حديث محمد بن مسلمة عن أنس  
ابن شعبة أنه خطب امرأة فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم انظر  
اليها فانه أحق أن يؤدم بينكما  
رواه الخمسة إلا أبو داود ومعنى  
يؤدم أي يؤف ويوفى والامر  
بدن من الخطر فهو لا بأس  
(ويكره ويتأمل المحاسن بلا  
اذن المرأة) نأمن الشهوة  
في ثورتها (من غير خفاوة)  
حديث جابر مرفوعا في خطب  
أحمد بن محمد في أسس مطع أن  
ينظره من مبعثه في نكاحها فليعمل

واختاره في المعنى لأنه يروى عن عمر أنه رأى أمة متلممة فضر بها بالدره وقال أنت شبيهة بالحرائر  
بالكاع وروى أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أوم على صفية قال الناس لا تدري  
أجملها أم المؤمنين أو أم ولده فقالوا ان حجبها فهي أم المؤمنين وان لم يحجبها فهي أم ولد فلما  
ركب وطأها خلفه ومدا الحجاب بينه وبين الناس متفق عليه وهذا يدل على أن عدم حجب الاماء  
كان مستقيضا عندهم (وهو) أي ما ذكره المصنف من أن حكم الأمة غير المستامة  
كالمتامة (أصوب مما في التنقيح) حيث قال ومن أمة غير مستامة الى غير عورة صلاة وتبعه في  
المتنبي قال في شرحه وما ذكره في التنقيح مخالف للمعنى الذي أوج النظر من أجله وقال والذي  
يظهر التسوية بينهما (و) لرحل أيضا نظرو وجهه ورقية ويدوقدم ورأس وساق (من ذات  
محارمه) قال القاضي على هذه الرواية يباح ما يظهر غالبا كالرأس واليدين الى المرفقين  
(وهن من تحرم عليه على التأييد بنسب) كاخته وعمته وخالته (أوسبب مباح) كاخته  
من رضاع وأم زوجته وربيصة دخل بأماها وحلب له أب أو ابن (لحرمتها) احتراز عن  
الملاعبة لان تحريمها تغليظ عليه (الانساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا) يباح النظر  
اليهن من غير المذكورين في قوله تعالى لا جناح عليهن في آباءهن الآية لقوله تعالى  
واذا سالتموهن مناعا فاسألهن من وراء حجاب (وتقدم) ذلك (في الحج) مفصلا  
(فيحرم) على زان (النظر الى أم المزدني بها) الى (بنتها) لانه ليس محرما لهما  
(لان تحريمهن بسبب محرم وكذا المحرمات بالله) يحرم على الملاح عن النظر اليها (و)  
كذا (بنت الموطوءة بشبهة وأما) لانه ليس محرما لهن (ولان سفر المسلم مع  
أيها الكافر لانه ليس محرما لها في السفر نصا) وان كان محرما في النظر (وان كانت الأمة  
جسيمة وخيفة الفتنة بها حرم النظر اليها كالغلام الأمرد) الذي يخشى الفتنة بنظره لوجود  
الفتنة في تحريم النظر وهو والخوف من الفتنة يستوى فيها الحر والأمة والذكر  
والأنثى (ونص) أحمد (أن) الأمة (الجسيمة تنقب) ولا ينظر الى الملوكة فكيف نظرة  
الفتنة في قلب صاحبها البلاء (ولعبده لا بعض ومشتري وأتق الموفق بلى) في المشتري انه  
كاعبد (نظر ذلك) أي الوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق (من مولاته) لقوله  
تعالى ولا يبدن زينتهن الآية الى قوله أو ما ملكت أيمانهم ولانه يشق على ربه العبد التحريم منه  
(وكذا) أي كاعبد والمحرّم (غير أولى الاربة) من الرجال أي غير أولى الحاجة من النساء  
قاله ابن عباس وعنه هو الخائف الذي لا يقوم عليه آلة وعن مجاهد وقتادة الذي لا أرب له في  
النساء (وهو من لا شهوة له كعنين وكبير ومخت) أي شديد التأنيث في الخلقة حتى يشبه المرأة في  
اللين والكلام والنعمة والنظر والفعل وإذا كان كذلك لم يكن له في النساء أرب (ومن ذهبت  
شهوته لارض لا يرجي برؤه) لقوله تعالى أو التابعين غير أولى الاربة من الرجال (وينظر من  
لا تشتهى كجوز وبررة) لا تشتهى (وقبيحة) ومريضة لا يرجي برؤها (الى غير عورة صلاة)  
على ما تقدم في ستر العورة وقال في الكافي يباح النظر منها الى ما يظهر غالبا لقول الله تعالى  
والقواعد من النساء الا لاني لا يرجون نكاحا الآية قال ابن عباس استثناهن الله من قوله تعالى  
وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ولان ما حرم النظر لاجله معدوم في جهتها فاشبهت ذوات  
المحارم وتبعه الشارح (ويحرم نظره خصي ومحبوب) ومسوح (الى) امرأة (أجنبية  
نصا) قال الانزم استعظم الامام أحمد ادخال الخصال على النساء لان العضو وان تعطل أو  
عدم فشهوة الرجل لا تزول من قلوبهم ولا يؤمن بالتمتع بالقبلة وغيرها فهو (كفعل) ولذلك



بعض ما دعاني الي نكاحها رواه أحمد وأبو داود فان كان مع خلوة أو مع خوف ثوران الشهوة **٧** لم يجز (ولرجل وامرأة نظر ذلك) أي الوجه واليد والرقبة والقدم (ورأس وساق من أمة مستامة) أي مع عرضة للبيع يريد شراءها كما لو أراد خطبتها بل المستامة أولى لأنها تراد للاستمتاع وغيره نقل حنبل لأبأس أن يقابها إذا أراد الشراء من فوق الثياب لأنها لأحرمة لها وروى أبو حفصة أن ابن عمر كان يضع يده بين ثديها وعلى عجزها من فوق الثياب ويكشف عن ساقها (و) يباح لرجل نظروحه ورقبة يده وقدم ورأس وساق (من) ذات محرم لقوله تعالى ولا يبدين زينةن إلا لبعولتهن أو آبائهن من الآية (وهي) أي ذات المحرم (من) محرم عليه أبدا بنسب) كأمه وأخته (أو بسبب مباح) كرضاع ومصاهرة كاخته من رضاع وزوجه أبيه وابنته وأم زوجته بخلاف أختها ونحوها لأن تحريرها إلى أمد وبخلاف أم المرنى بها وبنتها وأم الموطوءة بشبهة وبنتها لأن السبب ليس مباحا (لحرمتها) أخرج الأئمة لأنها تحرم على الملاحن أبدا عقوبة عليه لأحرمتها (الأنساء النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يباح النظر إليهن من غير آباءهن ونحوهم وأن حرمن علينا أبدا (و) يباح (لعبدا) امرأة (لأبعض أو مشترك نظر ذلك) أي الوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق (من مولاته) أي مالكة كله لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانهن ولمشفة تحررها منه (وكذا غير أولى الأربعة) أي الحاجة إلى النساء فيباح لهم النظر إلى ذلك من الأجنبية (كعتين وكبير ونحوهما) كريض لاشهوة له لقوله تعالى أو النابتين غير أولى الأربعة

لاتباح خلوة الفحل بالرتقاء من النساء (ولشاهد تنظر مشهود عليها تحملا وإداء عند المطالبة منه لتكون الشهادة واقعة على غيرها قال أحمد لا يشهد على امرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها (ونصفه وكفيها مع الحاجة) عبارة الانصاف المنصوص عن أحمد أنه ينظر إلى وجهها وكفيها إذا كانت تعامله انتهى وقد ذكرت كلام الشيخ تقي الدين في نقل الروايات عن الإمام من الحاشية وإن مقتضاه أن الشاهد لا ينظر سوى الوجه إذا الشهادة لا تدخل لها في نظر الكفين (وكذا) ينظر (لأن يعاملها في بيع راجعة ونحو ذلك) كقرض وغيره فينظر لوجهها ليعرفها بعينها فيرجع عليها بالدرك وإلى كفيها الحاجة (والطبيب تنظر وليس ما تدعو الحاجة إلى نظره ولمس حتى فرجها أو باطنه) لأن ذلك موضع حاجة وظاهره ولو ذميا كاله في المبدع ومثله بمعنى (وليكن ذلك مع حضور محرم أو زوج) لأنه لا يأمن مع الخلوة ومواقعة المحظور أقوله عليه السلام لا يدخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما متفق عليه (ويستتر منها ما عدا موضع الحاجة) لأنها على الأصل في التحريم (ومثله) أي الطبيب (من يلى خدمة مريض أو مريضة في وضوء واستنجاء وغيرهما وكفليهما من غرق وحقق ونحوهما وكذا لو حاق عانة من لا يحسن خلق عانته نصا) وظاهره ولو ذميا وكذا المعرفة بكارة وثبوبة وبلوغ لأنه عليه السلام لما حكم سدها في بني قريظة فكان يكشف عن مؤثره سم وعن عثمان أنه أتى بعلام قيسرق فقال انظروا إلى مؤثره فلم يجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه (ولصبي عجز عير ذي الشهوة نظر ما فوق السرة وتحت الركبة) لأنه لاشهوة له أشبه الطفل ولأن المحرم للرؤية في حق البالغ كونه محلا للشهوة وهو معدوم هنا (و) الميز (ذو الشهوة) كذي رحم محرم لأن الله تعالى فرق بين البالغ وغيره بقوله وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذوا ولو لم يكن له النظر لما كان بينهم فارق (وبنت تسع) مع رجل (كذي رحم) محرم لأن عورتها مخافة العودة البالغة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض إلا بختار يدل على صحة صلاة من لم تحض مكشوفة الرأس وكقولنا في الغلام المراهق مع النساء (ومن له النظر) عن تقدم (لأبجرم البروز له) أي عدم الاستتار منه لما تقدم ولما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة بعدد وهبها قال وعلى فاطمة ثوب اذا قمعت به رأسها لم يبلغ رجلها واذا غطت رجلها لم يبلغ رأسها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس عليك بأس انما هو أبوك وغلامك رواه أبو داود (ولا يحرم النظر إلى عورة الطفل والطفلة قبل السبع ولا المسها نساء ولا يجب سترها) أي عورة الطفل والطفلة (مع أمن الشهوة) لأن إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم غسله النساء (ولا يجب الاستتار منه) أي من دون سبع (في شيء) من الأمور (ولمرأة مع الرجل) نظر ما فوق السرة وتحت الركبة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اعتدي في بيت ابن أم مكتوم فانه رجل أعشى نفسه بين ثيابك فلا يراك وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستترني بردائه وأنا أنظر إلى الحشمة يلمسون في المسجد متفق عليه ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة العيد مضى إلى النساء فذكرهن ومعه بلال فأمرهن بالصدقة ولأنهن لو منعن من النظر لوجب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء لئلا ينظرون إليهم فأما حديث نهان عن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم احتجما منه فقلت يا رسول الله انه ضرب لا يصبر فقال أفعميا وان أنتم لا تبصران رواه أبو داود فقال أحمد نهان روى حديثين عجيبين هذا الحديث والآخرة إذا كان لاحدا كن مكاتب فلتعجب منه كأنه أشار إلى ضعف حديثه اذ لم يروا لاهذين الحديثين المخالفين للأصول وقال ابن عبد البر نهان مجهول لا يعرف



من الرجال (و) يباح أن ينظر من ٨ لانتهي كجوز وبرزة) لانتهي (وتبيحة ونحوهن) كبرضة لانتهي

الى غير عورة صلاة لقوله تعالى  
وانقوا عن النساء التي  
لا يحسن نكاحها الآية (و)  
يباح أن ينظر (من أمة غير  
مستامة الى غير عورة صلاة)  
قاله في التتبع وتبعه المصنف عليه  
وقطع القاضي في الجامع الصغير  
بأن حكمه واحد واختاره في  
المتن قنابن المنزلي أن عمر  
كان لا يستره متقنة كسفي  
رسك ولا تشبه بالحسرة  
وطائفي شرحه في رد كلام  
المتن هنا وهكذا في الاقتناع  
اصوابه (و) ويجوز نظر  
خصي (في مقطوع  
الحصتين) (وجبوب) أي  
مقطوع الذكر (ومسوح)  
أي مقطوع الذكر والحصتين  
(أي أجنبية) ولو امرأة سيده  
قال الأثر المستظم الإمام أحمد  
دخول الحصين على النساء قال  
ابن عقيل لا تحزنه انتساء  
بالخصيان ولا للجوسين لأن  
العضوان تعطل أو عدم  
فشهوة الرجال لا تزول من  
قلوبهم ولا يؤمن التمتع قبله  
أو غيره وذلك لا يباح حلوة  
أعمل بالزنا من النساء هذه  
النية (وأشاهد ومما سهل نظر  
وجه مشدود علم (وجه) من  
تعمده) في يمين أو اجارة أو  
غيره ليس عرفها بعينها يجوز  
أشهاد علي أوليها مع عليها  
بالدرك (وكذا) من نظر الى  
(كفي حاجة) في حرب ومحمد  
ابن أبي حرب في الجمع ينظر  
كفي أو وجهه كانت عجوزا  
رحوت ونكت تشبه تشهني  
أروذات الرقيب ومن يخدمه حزين

الابرواية الزهري عنه هذا الحديث وحديث فاطمة صحيح فالجبهة لازمة ثم يحتمل أن حديث  
نهران خاص بأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قاله أحمد وأبو داود قلت أكن يعارضه  
حديث عائشة المتفق عليه (و) للمرأة (مع المرأة ولو كافرة) مع مسئلة نظر ما فوق السرة  
وتحت الركبة لأن النساء الكوافر كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن يحجبهن  
ولا أمر بحجاب (والرجل مع الرجل ولو أمرد نظر ما فوق السرة وتحت الركبة) إلهوم قوله صلى  
الله عليه وسلم فيما رواه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أحفظ عورتك إلا من زوجك  
أرما ملكك عيالك (وخشي مشكل في النظر اليه كأمراة) تغليب الجانب الخطر (ونظرة)  
أي الخشي المشكل (إلى رجل كظرا امرأة إليه) نظره (إلى امرأة كنظر رجل إليها)  
قاله المتن تغليب الجانب الخطر (ويجوز النظر إلى الغلام بغير شهوة) لأنه ذكر أشبه الملقى  
(مالم يحف ثورتها) أي شهوة (فيهرم) النظر إلى الغلام (إذا كان مميزا) لمانيه من  
الفتنة (ويجوز النظر إلى أحد منهم) أي من تقدم ذكرهم من ذكر وأنثى وخشي غير  
زوجه وسريته (بشهوة أو) مع (خوف) ثورتها (نصا) لمانيه من الدعاء إلى الفتنة  
(وليس كنظر) فيجوز حيث يحرم النظر (وأولى) أي بل المس أولى لأنه أبلغ من النظر  
ولا يلزم من حر النظر حل المس كالأشاهد ونحوه (ومعنى الشهوة التلذذ بالنظر) إلى الشيء  
(ولا يجوز النظر إلى) شيء من (الحرمة الأجنبية فمصد) في غير ما تقدم لفهوم ما سبق  
أما النظر من غير قصد فليس بمحرم وهو معنى قوله عليه السلام الأولى لك أي ما كان في حاجة من  
غير قصد (ويجوز نظرها) أي شعرا المرأة الأجنبية كسائر أجزائها (لا) يحرم نظره  
ولمس الشعر (الباسين) أي المنفصل من المرأة الأجنبية لوال حرمة بالانفصال (وتقدم  
إلى) باب (السواك وصوتها) أي الأجنبية (ليس بعورة) قال في الفروع وغيره على  
الأصح (ويجوز التلذذ بصوتها ولو) كان (بقراءة) خشية الفتنة وتقدم في الصلاة ونسب  
القراءة أن كان يسميها أجنبي وقال في رواية ههنا ينبغي للمرأة أن تخفض من صوتها إذا كانت  
في قراءتها إذا قرأت ليل (ويجوز النظر مع شهوة تخفي وسواك ودابة تشبهها ولا يف عنها)  
قاله ابن عقيل وهو ظاهر كلام غيره (وكذا الحلو بها) أي بدابة يشبهها ولا يف عنها  
لخوف الفتنة (وتحرم الحلو لغیر محرم على الكل) أي كل من تقدم (مطلقا) أي مع  
شهوة أو بدونها حديث ابن عباس مرفوعا لا يحل لرجل أن ينظر إلى امرأة إلا مع ذي محرم متفق عليه  
(كحلوة) أي لرجل (بأجنبية ولو) كانت (رتقاء كثر) فيجوز حلوة رجل أجنبي بعدد  
من النساء (رخلوة) رجل (أجنبي بها) أي بامرأة عموم ما سبق (وتحرم) الحلو (بجوان  
يشبه المرأة أو تشبهه كالقرد) ذكره ابن عقيل وابن الجوزي والشيخ تقي الدين لخوف  
الفتنة (وقال الشيخ الحلو بامرأ حسن ومضاجعته كأمراة) أي فتحرم لخوف الفتنة (ولو  
لمصلحة تعلم وتأديب والمقرمولا) بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام (عند من يعاشره كذلك)  
أي مع الحلو وإنه ضاحكة (ملعون ديوث ومن عرف بحبيته ومعاشرته بينهم منع من تعليمهم) سدا  
الباب (وقال أحمد لرجل معه غلام جبل هو ابن أخته الذي أرى لك أن لا يمشي معك في طريق)  
وقال ابن الجوزي كان السلف يقولون في الأمردهو أشد فتنة من العذارى فاطلاق البصر من  
أعظم الفتن وروى الحاكم في تاريخه عن ابن عيينة حدثني عبد الله بن المبارك وكان عاقلا من  
أشياخ أهل الشام قال من أعطى أسباب الفتنة من نفسه أو لأم يبيع منها آخر أو كان جاهدا  
قال ابن عقيل الأمر ينفي على الرجال والنساء فهو شبكة الشياطين في حق النوعين (وكره)  
الأم (أحمد مصلحه النساء وشدا بضاحتي لمحرمة وحوزة لوالد) قال في الفروع ويتوجه

(وأصح يدب) (ولو أنثى في وضوء واستحشاء نظر ومس) (ومحرم)



وايسر ما غداه وكذا حال  
تخليص من غرق ونحوه وروى  
انه عليه الصلاة والسلام لما حكم سعدا  
في بني قريظة كان يكشف عن  
مؤثرهم وعن عثمان انه اقي  
بغلام قد سرق فقال انظر وافي  
مؤثره فلم يجدوه انبت الشعر  
فلم يقطعه (وكذا لو حلق عانة  
من لا يحسنه) أي حلق عانة  
نفسه فيباح الحلاق النظر الى  
الحل الذي يحلقه نصا (و)  
يباح (لا امرأة مع امرأة ولو  
كافرة مع مسلمة ولرجل مع رجل  
ولو امرئ ينظر غير عورة وهي)  
أي العورة هنا (من امرأة ما بين  
سرة وركبة) كالرجل لكن أن  
كان الأمر جيلًا يخاف الفتنة  
بالنظر اليه لم يجز تعهد النظر اليه  
وروى الشعبي قال قدم وفد  
عبد قيس على النبي صلى الله  
عليه وسلم وفيهم غلام أمر بظاهر  
الوضاء فأجلسه النبي صلى الله  
عليه وسلم وراء ظهره وراه أبو  
حفص (و) يباح (لا امرأة  
نظر من رجل إلى غير عورة)  
لقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة  
بنت قيس اعتدي في بيت  
ابن أم مكتوم فانه رجل أعشى  
تضعين ثيابك فلا تراك وقالت  
عائشة كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يستترني بردائه وأنا  
أنظر إلى الحبيشة يلعبون في  
المسجد متفق عليه ولا نهى  
لومنع النظر لوجب على الرجال  
الحجاب كما وجب على النساء لئلا  
ينظرون إليهم فاما حديث نهان  
عن أم سلمة قالت كنت قاعدة  
عند النبي صلى الله عليه وسلم  
أنا وحفصة فاستأذن ابن أم

ومحرم (وجواز أخذ يد عجوز) وفي الرعاية وشعرها (ولابأس للقادم من سفر بتقبيل ذوات  
المحارم اذ لم يخف على نفسه) نص عليه في رواية ابن منصور وذكر حديث خالد بن الوليد  
انه صلى الله عليه وسلم قدم من غزو فقبل فاطمة (لكن لا يفعل على الفم ابل الجبهة والرأس)  
ونقل حرب فيمن تضع يدها على بطن رجل لا تحل له قال لا ينبغي الا لضرورة وتقبل المروزي  
تضع يدها على صدره قال ضرورة (واكل واحد من الزوجين نظر جميع بدن الآخر ولمسه  
بلا كراهة حتى الفرج) لما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا  
مانا في منها وما نذر قال احفظ عورتك الا من زوجك أو مملكتك عيناك رواه الترمذي وقال  
حديث حسن ولان الفرج محل الاستمتاع فبما زال النظر اليه كبقية البدن والسنة أن لا ينظر  
كل منهما إلى فرج الآخر قالت عائشة ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط رواه ابن  
ماجه وفي لفظ قالت ما رأيت من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رآته في (قال القاضي يجوز  
تقبيل فرج المرأة قبل الجماع ويكره) تقبيله (بعده) وذكره عن عطاء ويكره النظر  
اليه حال الطمث (وكذا سيد مع أمته المباحة) له حديث بهز بن حكيم واحترز بقوله المباحة  
عن المشتركة والمزوجة والثنية ونحوها من لا تحل له (ولا ينظر) السيد (من) الأمانة  
(المشركة عورتها) فظاهره أنه يباح نظرها عداها كالزوجة (ويحرم أن تنظر) امرأة  
(لمحرم غيرها) أي غير زوجها وسيدها لانه مظنة الفتنة (وله) أي السيد (النظر من  
أمته المزوجة والثنية والمجوسية إلى ما فوق السرة وتحت الركبة) لما روى عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجبده  
فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة فانه عورة رواه أبو داود ومنه موهبة الباحة النظر إلى  
ما عدا ذلك (قال في الترغيب وغيره ويكره النظر إلى عورة نفسه بلا حاجة) قلت لعسل المراد  
حيث أبيع كشفها والاحرم لانه استدامة الكشف المحرم كما يدل عليه كلامهم فيستر العورة  
(ويكره نوم رجلين أو امرأتين أو امرأتين) وفي الرعاية عيز بن (متجردين تحت ثوب واحد  
أو) تحت (لباس واحد) قال في الآداب ذكره في المستوعب والرعاية وقد نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن مباشرة الرجل الرجل في ثوب واحد والمرأة المرأة (قال في المستوعب  
ما لم يكن بينهما ثوب) فلا يكره نومهما تحت ثوب واحد أو لحاف واحد وهو موهوم قوله فيما  
سبق متجردين (وان كان أحدهما ذكرًا غير زوج وسيد) والآخرا نثي (أو) كان رجل  
(مع امرئ حر) نومهما تحت ثوب واحد أو لحاف واحد ما يأتي في الآخرة (وإذا لمخ الآخرة  
عشر سنين ذكورا كانوا أو إناثا أو ذكورا فارقوا بينهم في المضاجع فيجعل لكل واحد  
منهم فراشا وحده) لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع أي حيث كانوا ينامون  
متجردين كما في المستوعب والرعاية قال في الآداب الكبرى وهذا والله أعلم على رواية واختارها  
أبو بكر والمنصوص واختاره أكثر أصحابنا وجوب التفسير في ابن سبع فأكثر وأن له  
عورة يجب حفظها

فصل في الخطبة (ويحرم التصريح وهو ما لا يحتمل غير النكاح بخطبة معتدة بائن)  
قال في المبدع بالاجماع وسنده قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء  
ولانه لا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح على الاخبار بانقضاء عدتها قبل انقضائها  
والتمريض بخلافه (الا زوج قهر له) كالمختلعة لانه يباح له نكاحها في عدتها أشبهت  
غير المعتدة بالنسبة اليه فان كانت لا تحل له الا بعد انقضاء العدة كالزنى بها والموطوءة بشبهة  
فينبغي أن يكون كالأجنبي والمستبرأة كأم الولد اذا مات سيدها وأعتقها ينبغي أن تكون في



لاحدنا كن مكانك فاقبحه منه  
كانه أشار إلى ضعف حديثه  
لم يروا إلا هذين الحديثين  
المتخالفين للأصول وقال ابن  
هذه البرهان مجهول لا يعرف  
الأرواية الزهري عنه هذا  
الحديث وحديث فاطمة صحيح  
فالجنة به لازمة ثم يحتمل أن  
حديث نهان خاص بأزواج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك  
قانه أحمد وأبوداود (وعجز  
لشهوته مع امرأة كأمراة) مع  
امرأة تقوله تعالى ليس عليكم  
ولا عليهم جناح بعدهن طوافون  
عليكم بعضكم على بعض وقوله  
وإذا بلغ الأطفل منك الحمل  
فليستأذنا كما استأذن الذين من  
قبلهم فدل على اتفرق بين  
البائع وغيره (و) الميز (دوالشهوة  
معها) أي المرأة كحرم إلا  
حيث فرق الله بينه وبين أباغ  
(و) بنت تسع مع رجل كحرم  
حديث لا يقبل الله صلاة حائض  
الاختمار فدل على صحة صلاة من لم  
تحض مكشوفة الرأس فيكون  
حكمها مع الرجال كذوات  
المحارم وكالغلام المراهق مع  
النساء (وخشي مشككي في نظر  
رجل إليه كأمراة) تغليبا  
لجانب الخطر (المنقح  
ونظاره) أي الخشعي المشكك  
(الرجل كمنظر امرأة إليه)  
أي الرجل (و) نظره خشي مشكك  
(أي امرأة كمنظر رجل إليها) تغليبا  
خائب الخطر (ولرجل نظر  
لعلام لغير شهوة) كالباغ والآخر  
لوجب عليه كالحجاب كالمسراة  
(ويحرم نظرها) أي الشهوة  
بأن يأنذ بها نظرا إلى أحد من ذكرا

حق الاجنبى كالتوفى عنها كاله في الاختيارات (ويحرم) أيضا (تعريض وهو ما يفهم منه  
التكاح مع احتمال غيره) أي غير التكاح (خطبة) مطلقة (رجعية) لأنها في حكم  
الزواج (ويجوز) التعريض (في عدة الوفاة والبائن بطلاق ثلاث) (بائن) (بغير)  
الطلاق (الثلاث) كالمختلعة والمطلقة على عوض (و) البائن (بفسخ لعنة وعيب)  
ورضاع ونحوه وقوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء (وهي) أي المرأة  
(في الجواب) للمخاطب (كهو فيما يحل ويحرم) فيجوز للبائن التعريض في الاجابة ويحرم  
عليها التصريح وعلى الرجعية التعريض والتصريح مادامت في العدة لان الخطبة للعقد فلا  
يختلفان في حله وحرمته (والتعريض) من المخاطب (نحو) يقول اني في ذلك لراغب  
ولا تفوتني بنفسك وإذا انقضت عدتك فاعلمني وما أشبه ذلك ما يدل على رغبته فيها) نحو  
ما أوجعتني إلى مثلك (وتجيبه) تعريضا (ما يرغب عندك) وان قضى شي كان ونحو ذلك  
نحو أن بك من عند الله عنه (فان صرح) المخاطب (بالخطبة أو عرض) بالخطبة (في  
موضع يحرم ان فيه ثم تزويجا بعد حلها) وانقضت عدتها (صحنكاحه) لان أكثر ما في  
ذلك تقديم حظر على العقد (ولا يحل لرجل أن يخطب) امرأة (على خطبة مسلم)  
لحديث أبي هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك رواه البخاري  
وانساني ولان في خطبة الثاني إفساد على الاول وإيقاع الهمداوة (لا) تحرم خطبة على  
خطبة (كافر) لغهوم قوله على خطبة أخيه (كالا) يجب أن (ينصحه نصا) لحديث  
الدين النصيحة فلما لم يارسول الله قال الله ولسكابه ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم ر واه مسلم  
ولان النهي خاص بالمسلم والمخاطب غير به انما يصح اذا كان مثله وإيس الذي كالمسلم ولا حرمته  
كحرمته (ان أجيب) المخاطب الاول (تصريحاً أو تعريضا ان علم) الثاني بخطبة الاول  
واجابة لانه اذا لم يعلم كان معذورا بالجهل والاصل عدم الاجابة (فان قيل) أي خطب على  
خطبته بعد اجابته مع علمه وعقد عليها (صح العقد كخطبة) أي كالمخطوب (في العدة)  
لان المحرم لا يقارن العقد فلم يؤثر فيه (بخلاف البيع) على بيع المسلم (فان لم يعلم) الثاني  
(أجيب) الاول (أملا) جازلانه معذور بالجهل (أورد) الاول جازلما روت فاطمة  
بنت قيس انها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ان معاوية وأبا جههم خطبها فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم أماماوية فمما لك لاملاله وأما أبو جههم فلا يصنع اله صاعن عاتقه  
انكحى أسامة بن زيد متفق عليه (و) لو كان رده (بعد الاجابة) فيجوز للثاني الخطبة  
لان الاعراض عن الاول ليس من قبله (أول بركن) بالبناء للفعول (إليه) أي إلى الاول  
وهو معنى عدم الاجابة (أراذن) الاول (له) أي للثاني في الخطبة جازلانه أسقط حقه  
(أوسكت) لأول (عنه) بأن استأذن الثاني الاول فسكت عنه جازلانه في معنى الترك  
(لو كان) الاول (قد عرض لها في العدة) كاله في الاختيارات ومن خطب تعريضا في  
العدة أو بعده فلا ينهي غيره عن الخطبة (أو ترك) الاول (الخطبة جاز) للثاني أن يخطب  
لما تقدم من قوله عليها الصلاة والسلام حتى ينكح أو يترك وكذا لو لم بعد المخاطب حتى طالت  
العدة وتضررت المرأة بذلك أو زالت ولاية ولي المحجب بزوج أو جنت أو سكنت لاجابة  
من المرأة ثم جنت ذكره ابن نصر الله (ولا يكره للولي) المحجب بالرجوع عن الاجابة انرض  
(و) بكرة (للرأة) غير المحبرة (الرجوع عن الاجابة لغرض) صحيح لانه عقد عمر بدوم  
أضر رفيه فكان لها الاحتياط لنفسها والنظر في حفظها والولي قائم مقامها في ذلك (وبلا  
غرض) صحيح (بكرة) الرجوع منه ومنها المرافقه من اخلاف الوعد والرجوع عن القول



تحت يث وسحق ودابة يشبهها ولا  
يعف عنها (واس كنظر ربل  
أولى) لانه يبلغ منه فيحرم الناس  
حيث يحرم النظر وليس كلما  
أبج نظره لمقتض شرعي يباح  
لله لان الأصل المنع للنظر  
والس حيث أبج النظر لانه  
بقي ما عداه على الأصل الا  
ما نص على جواز له (وصوت  
الأجنبية ليس بمحرم ومرة ومحرم  
تلتذبتعاه) أي صوت  
المرأة غير زوجة وسرية  
(ولو) كان صوتها (بقراءة) لانه  
يدعو الى الفتنة بها وتعلم أنها  
تسر بالقراءة اذا معها أجنبي  
(و) يحرم (خلوة غير محرم) بذات  
محرمه (على الجميع) أي جميع ما  
تقدم (مطلقا) أي بشهوة ودونها  
(وكرجل) واحد بخلو (مع  
عدد من نساء وعكسه) بأن  
يخلو عدد من رجال بامرأة  
واحدة قال في الفروع ولو  
يحيوان يشتهي المرأة أو تشتهي  
كالقرد ذكره ابن عقيل وابن  
الجوزي وشيخنا وقال الخلوة  
بأمر ودومضاجته كالمرأة ولو  
أصلحة تعليم وتأديب والمقصر  
موليه عنه من بعده لانه  
ملعون ديوت ومن عرف  
محبتهم أو بعبارة بينهم منع  
من تعليمهم (ولكل من  
الزوجين نظر جميع بدن الآخر  
ولسه بلا كراهة حتى فرجه)  
نصا قوله تعالى الاعلى أزواجهم  
أو ما ملكك أيمانهم ولحديث  
يهزبن حكيم عن أبيه عن جده  
قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأق  
منها وما نذكر قال احفظ عورتك  
الا من زوجك أو ما ملكك

ولم يحرم لان الحق به لم يلزم كن ساوم لسلعة ثم بداله أو لا يبيعها (واشده منه) أي من تحريم  
الخطبة على الخطبة (تحريم من فرض له ولي الأمر على الصدقات أو غيرها) كالجوازي  
(ما يستحقه فيجب من رزاقه) فيه (أو) من (يتزعمه) لانه أشد اذاه من خطبة  
عليه (والتعويل في الرد والاجابة عليها) أي المرأة (ان لم تكن مجبرة) لانها أحق  
بنفسها من ولها ولو اجابت الولي ورغبت هي عن النكاح كان الأمر امرها (والا) بأن كانت  
مجبرة (في) التعويل في الرد والاجابة (على الولي) لانه ملك تزويجها بغير اختيارها فكانت  
المجبرة عليها (لكن لو كرهت) المجبرة (المجرب واختارت) كفوا (غيره وعيقتة سقط  
حكم اجابة وإيها لان اختيارها) اذا تم لها تسع سنين (يقدم على اختياره قال الشيخ ولو  
خطبت المرء أو وليها الرجل ابتداء فاجابها فيبغى أن لا يحل لرجل آخر خطبتها) لانه اذاه  
(الا أنه أضعف من أن يكون هو الخطيب) لانه دونه في الأذى ثم ذكر الشيخ مسألة وقع فيها  
في كلامه سقط كلمة فقرتها المصنف ثم قال الشيخ (ونظير الأولى) وهي التي ذكرت في المتن  
(ارخطبه امرأه أو) بخطبه (وليها بعد ان خطبها امرأه فان هذا اذاه للخطوب في  
الموضعين كما أن ذلك اذاه للخطاب وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انعقاد العقد) أي  
لزومه (وذلك كانه ينبغي أن يكون حراما انتهى) قال في المبدع وظاهر كلامهم تقبض جواز  
خطبة المرأة على خطبة أختها وصرح في الاختيار بالمنع وأمل العلة تساعد (والسعى من  
الأب للإيم في التزويج واختيار الألفاء غير مكره) بل هو مستحب (لفعل عمر رضي الله  
عنه) حيث عرض حفصة على عثمان رضي الله عنهم قاله ابن الجوزي (ولو أذنت) امرأة  
(وليها أن يزوجه من رجل بعينه فهو) يحرم على أخيه المسلم خطبتها أم لا (يحرم فيه  
احتمالان) أحدهما يحرم كالخطبة فاجبت قال التقي الفخوري الاظهر التحريم والثاني  
لا يحرم لانه لم يخطبها أحد وهما القاضى أبي يعلى قال الشيخ تقي الدين وهذا دليل من القاضى  
ان سكوت المرأة عند الخطبة ليس بخطبة بحال (ويستحب عقد النكاح يوم الجمعة مساء)  
لحديث أبي هريرة مرفوعا امسوا بالملك فانه أعظم للبركة رواه أبو حفص ولانه أقرب لمقصوده  
ولانه يوم شريف ويوم عيد والبركة في النكاح مطلوبة فاستحب له أشرف الايام طلبا للبركة  
والا مساء لان في آخر النهار من يوم الجمعة مساء الاجابة ويستحب أن يكون العقد (بعد خطبة)  
عبد الله (ابن مسعود) رضي الله عنه (يخطبها العاقد أو غيره) من الحاضرين (قبل  
الاجاب والقبول) وقال الشيخ عبد القادر ان آخر الخطبة عن العقد جاز قال في الانصاف ينبغي  
ان يقال مع النسيان بعد العقد (وكا) الإمام (أحمد اذا حضر عقد نكاح ولم يخطب فيه به اقام  
وزكهم) وهذا منه على طريق المبالغة في استحبابها (وايست واجبة) لان رجلا قال للنبي صلى  
الله عليه وسلم زوجنيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجتكها بما معك من القرآن متفق  
عليه ولم يذكر خطبة وروى أبو داود بإسناد عن رجل من بني سليم قال خطبت الى النبي صلى الله  
عليه وسلم امامة بنت عبد المطلب فانكفي من غير أن يشهد ولا تعقد معاوضة فلم يجب  
فيه خطبة كالبيع (وهي) أي خطبة ابن مسعود قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وسلم في  
المسألة والشهادة في الحاجة (ان الحمد لله) بكسر الهمزة على الاستئناف وقعها على أنها  
متعلقة بقوله (نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من  
يهد الله فلا مضل له ومن يضل الله فلا هادي له) وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده  
ورسوله ويقرأ ثلاث آيات) فسرهما سفيان الثوري (اتقوا الله حتى تقاته ولا تعوتن الا  
وأنتم مسلمون اتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا اتقوا الله وقرءوا قولا

عبدك رواه الترمذي وحسنه ولان الفرج محل الاستمتاع فجاز النظر اليه كبقية البدن (كيف دون سبع) سنين وابن دون سبع



يتمرغ عليه فرفع مقدم قيصمه  
أراه قال فقيس زيبه رواء أبو  
حفص (وهكزه) النظر  
(اليه) أي الفرج (حال  
الطمث) أي الحبض يقال  
طمثت المرأة فطمثت كنصر  
ومع إذا حاضت فهي طامث  
ويكون أيضا معني الجماع  
وزاد في الرعاية الكبرى وحال  
الوطء (و) كره (تقبيله)  
أي الفرج (بعد الجماع لاقبله)  
قاله القاضي في الجامع وذكره  
غيره عن عطاء (وكذا سيدهم أمه  
المباحة) لكل منهما تظسر  
جميع بدن الآخر ولمسه بلا  
كراهة حتى فرجها لما تقدم  
والسنة عدم نظر كل منهما إلى  
فرج الآخر حديث عائشة  
رضي الله تعالى عنها قالت ما رأيت  
فرج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قط رواء ابن ماجه وفي لفظ  
ما رأيته من النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا رأته مني ولأنه أغلظ  
السورة (وينظر سيد  
من أمنه غير المباحة) له  
(كزوجه) ينظر (مسلم  
من أمنه الوثنية والمجوسية إلى  
غيره) فيحرم نظره إلى  
ما بين السرة والركبة حديث  
عمر بن شعيب عن أبيه عن  
جده مرفوعا إذا زوج أحدكم  
جارية فبها أو أجيره فلا ينظر  
إلى ما دون السرة وفوق الركبة  
فإنه عيب ورواه أبو داود  
ومفهومه أباحه النظر إلى  
معدنته والمجوسية  
والوثنية في معنى الزوجية  
بجامع الحرمة (ومن لا علمك  
من أمنه (الابنه) ولو أكثرها

سديد الآيه) رواء الترمذي وصححه واقتصر في المقنع والمنتهى على خطبة ابن مسعود  
قال في الانصاف وهو المذهب وعليه الأصحاب زاد في عيون المسائل (وبعد فان الله أمر  
بالنكاح ونهى عن السفاح فقال مخبروا وأمروا أنكم والأيام منكم الآية) قال الشيخ  
عبد القادر وسحب أن يزيد هذه الآية أيضا (ويحزني عن ذلك أن تشهد ويصلي على  
النبي صلى الله عليه وسلم) لما روى عن ابن عمر أنه كان إذا دعى لزوج قال الحمد لله وصلى الله على  
سيدنا محمدان فلانا بخطيب اليكم فلانة فان أنكم تموه فالحمد لله وان رد دعوه فسيحان الله (والسحب  
خطبة واحدة) لما تقدم (لا) خطبتان (اثنتان أحداها) من العاقدة والآخرى من (الزوج  
قبل قبوله) لأن المنقول عنه عليه الصلاة والسلام وعن السلف خطبة واحدة وهو أولى ما تتبع  
(ويستحب ضرب الدف) الذي لاحق فيه ولا منوج (في الاملاك) بكسر الهمزة أي  
التزويج (حتى يشتهروا يعرف نفاقيل لا حياء الصوت قال بتكلم ويحدث ويظهر ويسن  
أظهار النكاح) لقوله صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في  
النكاح رواء انسائي (وباني آخر الوليمة) يسن (ان يقال للزوج ببارك الله لك وعليك  
وجمع بينكما في خير وعافية) لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رقي  
انسانا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير رواء النسائي  
وصححه الترمذي وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف بارك الله لك أولم ولو بشاة  
(و) يسن (أن يقول) الزوج (إذا زفت اليه) المرأة (اللهم اني أسألك خيرا ما وخيرا ما  
جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادما فليقل  
اللهم اني أسألك خيرا ما وخيرا ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه وإذا اشترى  
بعيرا أخذ بذرو وسنامه وليقل مثل ذلك رواء أبو داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي سعيد مولى  
أبي أسيد أنه تزوج فحضره عبد الله بن مسعود وأبو ذر وحذيفة وغيرهم من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالوا له إذا دخلت على أهلك فصل ركعتين ثم خذ برأس أهلك ثم قل اللهم بارك  
لي في أهلي وبارك لأهلي في وارزقني منهم ثم شأنك شأن أهلك رواء صالح بن أحمد في  
مسائله عن أبيه بإسناده

فصل في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم واحتيج إلى بيانها للباري جاهل ببعض  
الخصائص في الخبر الضعيف فيعمل بها أخذ بأصل التام في وجوب بيانها لتعرف وأي فائدة أهم  
من هذا وأما ما يقع في ضمن الخصائص مما لا فائدة فيه اليوم فقليل لا تخلو أبواب الفقه عن  
مثله للتدريب ومعرفة الأدلة (خص النبي صلى الله عليه وسلم واجبات ومحظورات  
ومباحات وكرهات قاله) الامام (أحمد) وقد بدأ منها بالواجبات فقال (فالواجبات  
الوتر) لخبر ثلاث من على فرائض ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى رواء البيهقي  
وضعه ويؤخذ منه أن الواجب عليه أقل الضحى لأكثره وقياسه في الوتر كذلك قبل والاولى  
أن يحمل على ثلاث ركعات لأنه منهي عن الاقتصار بركعة (وهل هو) أي الوتر (قيام  
الليل أو غيره) احتمالا لان الاظهر الثاني) أي ان الوتر غير قيام الليل لحديث ساقه بن عقيل  
الوتر والتجديد ركعتا الفجر قال الشيخ تقي الدين فرق أصحابنا هنا بين الوتر وقيام الليل انتهى  
وأكثر الواصفين لتجده صلى الله عليه وسلم اقتصر وأعلى أحد عشر ركعة وذلك هو الوتر  
وتقدم في صلاة التطوع ان التجديد بدئوم وعليه فان نام ثم أوتر فتهجد ووتر وان أوتر قبل أن  
ينام فوتر لا تهجد (والسؤال لكل صلاة) لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر به لكل صلاة



رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وغيره (والاضحية) بضم الهمزة وكسر هاء وتشديد الياء وتخفيفها ولوعبر بالاضحية لان الاضحية امر للشاة ونحوها مما يضحي به (وركعتا الفجر) الحديث ابن عباس ثلاث كتبت على وهن لكم تطوع النور والنحر وركعتا الفجر رواه الدارقطني (وفي الرعاية والضحي) للخبر السابق ورد بضعف الخبر ومحدث عائشة أنه لم يداوم على صلاة الضحي (وغلطه الشيخ) قال ولم يكن يواطىء على الضحي باتفاق العلماء بسنته (وقيام الليل لم ينسخ) وجوبه على المومنين من المذهب ذكره أبو بكر وغيره قال القاضي وهو ظاهر كلام أحمد بن حنبل في الرعاية الكبرى والفروع وقيل نسخ بخرم في الفصول والمستوعب قاله في الانصاف (وأن ينحر) صلى الله عليه وسلم (نساءه) رضي الله عنهن (بين فراقه) طلبا للدينا (والاقامة معه) طلبا للآخرة أي وجب عليه ذلك لقوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتن تودن الحياة الدنيا وزينة فاعتالين أم تبتغي وجهي فأخبرني فقل لي كيكونن فآثره لنفسه من الفقر وهذا الايناف انه تعود من الفقر لانه في الحقيقة انما تعود من فقته كما تعود من فقته الغنى أو تعود من فقر القلب بدليل قوله ليس الغنى بكثرة العرض وانما الغنى غنى النفس وخير من وبدأمنهن بعائشة فاخترن المقام (وانكار المنكر اذا رآه على كل حال) فلا يسقط عنه بالخوف لان الله وعده بالعصمة بخلاف غيره ولا اذا كان المرتكب يزده الانكار اغراء لئلا يتوهم ابا حته بخلاف سائر الامة ذكره السمعاني في القواطع (والمشاورة في الأمر مع أهله وأصحابه) ذوى الاحلام لقوله تعالى وشاورهم في الأمر والحكمة أن يستن بها الحكماء بعده فقد كان صلى الله عليه وسلم غنيا عنها بالوحى (ومصاهرة العدو الكثير) الزائد على الضعف (للوعد بالنصر) أي لانه موعود بالعصمة والنصر بل روى الديمري وغيره عن ابن عباس انه لم يقتل نبي أمر بالقتال ثم أشار الى المحظورات بقوله (ومنع) صلى الله عليه وسلم (من) الرمز بالعين والاشارة بها) الحديث ما كان نبي أن تكون له عائشة الا حين رآه أبو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم وهي الامعاء الى مباح من نحو ضرب وقتل على خلاف ما هو الظاهر ومعنى عائشة الاعين اشبهه بالحيانة باخفائه ولا يحرم ذلك على غيره الا في محظور (و) من (تزع لامة الحرب) أي ملاحه كدرعه (اذا البها حتى يلقي العدو) ويقال له ان احتيج اليه لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة أحد لما أشير عليه بترك الحرب بعد ان ليس لامة ما كان انبي أن يلبس لامة الحرب ثم تزعها حتى يهزم الله بينه وبين عدوه وقضيت ان ذلك من خصائص الانبياء (و) من (امساك من كرهت نكاحه) كما هو قضية تخييره نساءه واحتج له بخبر العائشة بقولها أعوذ بالله منك وهو قوله صلى الله عليه وسلم لقد استعذت بما زاد الحق باهلك رواه البخاري (ومن الشعر والخط وتعلمها) قال الله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له وقال وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك الآية وأما قوله صلى الله عليه وسلم أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب فهو نحوه فليس بشعر لانه كلام موزون بلا قصد زنته واتفق أهل العروض والادب على أنه لا يكون شعرا الا بالقصد واختلغوا في الرجز شعر هوام لا وكان عيسى بن جسد الشعر ورديته (ومن نكاح الكفاية) لانها تكرر محبتها ولانه أشرف من أن يضع ماءه في رحم كافرة وفي الخبر سألت ربي أن لا أزوج الامن كان معي في الجنة فأعطاني رواه الحاكم وصححه اسناده (كالامة) أي كما منع من نكاح الامة ولو مسلمة لان نكاحها معتبر بخوف العنت وهو معصوم بفقدان مهر الحرة ونكاحه غنى عن المهر ابتداء وانتهى مخرج بالنكاح التسرى (ومن) أخذ (الصدقة) لنفسه (ولو تطوعا أو)

مصالحة النساء وشدد حتى لحرم غراب وفي الفروع ويتوجه وتحرم والله أعلم  
في فصل يحرم تصرع (ومن) أي التصريح (مالا) يحتمل غير النكاح بخطبة معتدلة بكسر الهمزة ومثلها مستبرأة عتقت عن نفسها ونفسه ونحوه كقوله أريد أن أتزوجك أو اذا انقضت عدتك تزوجتك أو تزوجني أو تزوجيني نفسك لفهم قوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء اذا خصصتم التعريض بنفي الحرج يدل على عدم جواز التصريح ولانه لا يؤمن أن يحملها الحرس على النكاح على الاخبار بانقضاء عدتها قبل انقضائها (الزوج تحمل له) كالخلوعة والمطلقة دون ثلاث على عوض لانه يباح له نكاحها في عدتها أشبهت غير المعتدة بالنسبة اليه فان وطئت بشبهة أو زنا في عدتها فالزوج كالأجنبي لانها لا تحمل له اذن كالمطلقة ثلاثا (و) يحرم ايضا (تعريض بخطبة رجعية) لانها وحكم الزوجات أشبهت التي في صلب النكاح (وبجوز) التعريض بخطبة معتدلة (في عدة وفاة) للآية ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متامة من أبي سلمة فقال لقد علمت اني رسول الله وخيرته من خلقه وموضعي من قومي وكانت تلك خطبته رواه الدارقطني وهذا تعريض بالنكاح في عدة وفاة (و) يجوز التعريض

بخطبة معتدلة (ياش ولو بغبر) طلاق (ثلاث دفع لعة وعيب) لانها بائن أشبهت المطلقة ثلاثا والمنفسخ نكاحها فهو رضاء



من تصرع وتعرض فيجوز للباثن التعريض في عدتها دون التصريح بغير من تحل له اذن ويحرم على الرجعية التعريض والتصریح في الجواب مادامت في العدة (والتعريض من الخاطب التي في ذلك لا يغلب ولا تفوتني بنفسك وتجييسه ما رغبت عنك وان قضى شيء كان ونحوه) كقولها اذا حلت فاذنني وما احدثني الى مثلك وقولها ان بك من عند الله عضة (وتحرم خطبة على خطبة مسلم اوجب ولو تعرضت لغيره علم الثاني) اجابة الاول لمحدث أبي هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خصبة أخيه حتى ينكح أو يترك رواه البخاري والنسائي ولما فيها من الفساد على الاول وايداه وابقاع العداوة (والا) بأن لم يعلم الثاني باحبة الاول (جاء) لانه معذور بالجهل (ارتك) الاول الخطبة وكذا لو أخر العقد وطالت المدت وتضررت الخطوبة (أو اذن) الثاني في الخطبة جاز لمحدث ابن عمر برفعه لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب فيه أو ياذن الخاطب رواه أحمد والبخاري والنسائي (أو سكنت) الخاطب الاول (عنه) أي الثاني بأن استأذنه فسكنت (جاء) الثاني أن يخطب لأن سكونه عند استأذنه في معنى الترتك وكانوا رد الأول بعد اجابته ويكرهه بلا غرض (واته) وبيل في رد واحبة) الخطبة (على وفي) (يكره) لا ب أو وسه في

كانت (غير ما كولة) وكذا الكفارة تحرم مسلم ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس وانها لا تحل للمجدول ولا لغيره ولا لغيره الاخذ وعز المأخوذ منه وأبدل بها التي الذي يؤخذ على سبيل القهر والغلبة المنهي عن عز الاخذ وذل المأخوذ منه (و) من (الزكاة على قرابته وهما بنوهما شتم وبنوهما مطلب) على قول في بني المطلب وكذا مواليهم لقوله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لنا وان موالي القوم من أنفسهم رواه الترمذي وقال هذا حسن صحيح ولكن تكون تصرفها على هؤلاء بسبب اتساعهم اليه عدم من خصائصه أما صدقة النفل فلا تحرم عليهم (وقال القاضي في قوله تعالى) يا أيها النبي (انا لك أزواجك) الى قوله التي ما جرت معك (الا) ية تدل على أن من لم تهاجر معه لم تحل له) قال في الفروع ويتوجه احتمال انه شرط في قرابته في الآية لا الأجنبية ما لا قول ثلاثة وذكر بعض العلماء نسخته ولم يبينه (وكان) عليه الصلاة والسلام (لا يصلي أولا) أي في أول الاسلام (على من مات وعليه دين لا وقاء له كانه ممنوع منه الامع ضامن وياذن) عليه الصلاة والسلام (لا يحبه) رضي الله عنهم (في الصلاة عليه ثم نسخ المنع فكان آخرا يصلي عليه ولا ضامن ويوفي دينه من عنده) خبر الصحيحين أنا اولي بالمؤمنين من أنفسهم فن توفي منهم مترك دينه فلي قضاؤه في الفروع (وظاهر كلامهم لا يمنع من الارث وفي عيون المسائل لا يرث ولا يعقل بالاجماع) واقتصر على ذلك في الانصاف ثم شرع في المباحات بقوله (وأبج) له) صلى الله عليه وسلم (ان يتزوج باي عدد شاء) لقوله تعالى ترجى من تشاء منهم وتؤوى اليك من تشاء الآية ولانه مأمون بالبور ومات عن نسك كما هو مشهور (وفي الرأية كان له) صلى الله عليه وسلم (ان يتزوج باي عدد شاء الى أن نزل قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج انتهى ثم نسخ ان تكون المنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بترك التزويج فقال تعالى انا احللت لك أزواجك التي آتيت أجورهن الآية) وقيل نسخ بقوله تعالى ترجى من تشاء منهم وتؤوى اليك من تشاء الآية (وله) صلى الله عليه وسلم (ان يتزوج بلا ولي ولا شهود) لان اعتبار الشهود لا من الجود وهو مأمون منه والمرأة لو حدثت لا يثبت اليها واعتبار الولي للمحافظة على الكفاة وهو فوق الكفاة (و) له ان يتزوج أيضا (بلا مهر) وهو معنى الهبة فلا يجب مهر ابتداء ولا انتهاء لقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الآية (و) له التزويج (بلفظ الهبة) الآية السابقة (وتحلى له) صلى الله عليه وسلم المرأة (بترتيب الله) تعالى من غير تلفظ بعقد (كزيتب) قال تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها (واذا تزوج) صلى الله عليه وسلم (بلفظ الهبة لا يجب مهر بالعقد ولا بالدخول) لظاهر الآية (و) كان (له أن يتزوج في زمن الاحرام) خبر الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم لكن اكثر الروايات انه كان حلالا كما رواه ابن عباس أيضا وفي مسلم وغيره قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف وقال أبو رافع تزوجها وهو حلال وكنت السفيرة بينهم رواه الترمذي وحسنه وقدر قبيها رواية ابن عباس الاولى (و) له (أن يردف الأجنبية خلفه لقصة أمعاء) وروى أبو داود عن امرأة من غفار ان النبي صلى الله عليه وسلم اردفها على حقيقته وتخلى بها لقصة أم حرام قال في الادب وهل له أن يردفها معه على الدابة مع عدم سوء الظن بتوجه خلاف بناء على ان اردائه عليه الصلاة والسلام لا يما يختص به واختار النووي والقاضي عياض المنع (و) له (أن يتزوجها) أي الأجنبية (لمن شاء) بلا اذنها واذن زوجها (و) (ن) (ي) (ط) (ف) (المقد) لقوله تعالى النبي اولي بالمؤمنين من أنفسهم (وان



اجابه وليا بتقديم اختيارها عليه  
(والا) تـ كن بحجة كـرة ثـب  
عاقلة تم لها تسع سنين (و) التعويل  
في رد واجابه (عليها) أي  
المختوبة دون وليها لانها أحق  
بنفسها فكان الأمر امرها وقد  
جاء عن عروة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم خطب عائشة الى أبي  
بكر رواه البخاري مختصرا مرسل  
وعن أم سلمة أنه لما مات أبو سلمة  
أرسل الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بخطبتي واجبه رواه  
مسلم مختصرا فان خطب كافر  
كنايته لم يحرّم خطبتها على مسلم  
نصا وقال لا يخطب على خطبة  
أخيه ولا يساوم على سوم أخيه  
انما هو للمسلمين ولو خطب على  
خطبة يهودي أو نصراني أو سامي  
على سومهم لم يكن دالا في ذلك  
لانهم ليسوا باخوة للمسلمين (وفي  
تحرير خطبة من أدنت لوليها في  
تزوجها من) شخص (معين)  
مسلم (احتمالان) أحدها  
يحرّم كونه خطبت فاجابت والثاني  
لا يحرّم لانه لم يخطبها أحدوها  
للقاضي قاله المصنف على هامش  
نسخته الا طهر المهر (و) (ويصح عقد مع خطبة حرمت)  
لان أكثر ما فيه تقدم خطر على  
العقد أشبه ما لو قدم عليه  
نصر يحا أو تعريضاً محرمنا  
(ويصح عقد النكاح مساء يوم  
الجمعة) لانه يوم شريف ويوم  
عبد البركة في النكاح مطلوبة  
فاستحب له أشرف الأيام طلبا  
للبركة والامساك به أن يكون من  
آخر النهار وروى أبو حفص العكبري  
مرفوعا مسوا بالامسلاك فانه  
أعظم البركة ولان في آخر يوم  
(ان يخطب) العاقبة (قبله) أي

كانت) المرأة (خليفة) من موانع النكاح (أو رغب) صلى الله عليه وسلم (فيها  
وجبت عليها الاجابة وحرم على غيره خطبتها) للآية السابقة (وأبج له) صلى الله عليه  
وسلم (الوصال في الصوم) نذر الصيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال فقبل انك  
تواصل فقال اني لست مثلكم اني أطعم وأسقي أي أعطى قوة الطاعم والشارب (و) (أبج له  
(خمس خمس الغنمية وان لم يحضر) الواقعة لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة  
والرسول (و) (أبج له) (الصفي من المغم) وهما يختاره قبل القسمة من الغنمية) كجارية  
ونحوها كسيف ودرع ومنه صفيه أم المؤمنين رضي الله عنهما (و) (أبج له عليه الصلاة والسلام  
(دخول مكة بلا حرام) من غير عنبر (و) (أبج له) (القتال فيها) أي في مكة (ساعة)  
من النهار فكانت من طلوع الشمس الى العصر وتقدم موضعها في الحج (وله) عليه الصلاة  
والسلام (أخذ الماء من العطشان) والطعام من المحتاج اليه لانه أولى بالثؤمنين من أنفسهم  
(و) (أبج له) (أن يقتل بغير احدي الثلاث نصا) يعني بالثلاث المذكورة في قوله صلى الله  
عليه وسلم لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب  
الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة متفق عليه (وجعلت تركته صدقة  
فلا يورث) نذر الصيحين انما امر الانبياء لا يورث ما تركه صدقة ومنه يعلم أن هذا لا يختص  
بنبي بل سائر الانبياء مثله فهو من خصائص الانبياء عليهم الصلاة والسلام (وفي عيون المسائل)  
وتقله الشيخ تقي الدين عن القاضي في الجامع وابن عقيل (ويباح له ملك اليمين مسلمة كانت  
الامة (أو مشتركة) يعني كتابية ولا يمتشكك حوازال تسري بالكتابية بما علموا ان نكاح  
الكتابية من كونها تـ كره محبته لان التوالد لا يستلزم المحبة فلا يستلزم كراهتها ولان المقصد  
بالنكاح اصابة التوالد فاحتيط له ويلزم في النكاح أن تكون الزوجة المشتركة أم المؤمنين  
بخلاف الملك ثم ذكر الكرامة بقوله (وأكرم) صلى الله عليه وسلم بان جعل خاتم الانبياء قال  
تعالى وامن رسول الله وخاتم النبيين (و) جعل (خبرنا لاثق أجمعين) لحديث أناسيد  
ولد آدم ولا فخرأى ولا فخرأكل من هذا الفخرا عطيته أو لا أقول ذلك على وجه الافتخار بل  
ليان الواقع والتبليغ وحديث لا تفضلوا بين الانبياء ونحوه أجيب عنه بأجوبة منها ان المراد  
يؤدي الى التنقيص ونوع الادعى أفضل الخلق فهو صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق (وأمنه  
أفضل الامم) قال تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس (وجعلت) أمته (شهادة على  
الامم بتبليغ الرسل اليهم) لقوله تعالى لتكذبنوا شهداء على الناس (وأحبابه خير القرون)  
لحديث خير القرون قرني متفق عليه (وأمنه معصومة من الاجتماع على الضلالة) لحديث  
لا يجتمع هذه الامة على ضلالة رواه أبو داود والترمذي وفي سنده ضعف لكن أخرجه الحاكم  
له شواهد (و) لذلك كان (اجماعهم حجة) واختلافهم رجة (ونسخ شرعه الشرائع) لما  
مرانه خاتم الانبياء وقد أمر بترك شرائع غيره من الانبياء (ولا تنسخ شريعته) لانه لا نبي  
بعده (وجعل كتابه محمداً) لقوله تعالى قل ان اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا  
القرآن لا يأتون بمثله الآية (و) جعل كتابه (محفوظا عن التبديل) والتعريف لقوله  
تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بخلاف غيره من الكتب وقد اشتمل على  
جميع الكتب الالهية وزيادة وجمع كل شيء ونصير للحفظ ونزل منجما على سبعة أحرف أي  
أوجه من المعاني متفقة بالفاظ مختلفة وبكل لغة من لغات العرب لكن أكثره بلغة أهل  
الحجاز ففيه خمسون لغة ذكرها الواطى في الارشاد (ولو ادعى عليه) بشئ (أو ادعى) على  
غيره (بحق كان القول قوله) صلى الله عليه وسلم (بغير يمين) لانه المصوم الصادق

الجمعة ساعة الاجابة فاستحب العقد فيها لانها أعظم البركة وأحرى لاجابة الدعاء لهما (و) يس (ان يخطب) العاقبة (قبله) أي



(ابن مسعود) وهي ما رواه قال  
 علمنا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم التمسك في الصلاة والتشهد  
 في الحاجة (إن الحمد لله فحمده  
 ونستعينه ونستغفره وننتوب إليه  
 ونعوذ بالله من شرور أنفسنا  
 وسيئات أعمالنا من يهده الله  
 فلا مضل له ومن يضلل الله فلا  
 هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله  
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) قال  
 ويقرأ ثلاث آيات ففسرها سفيان  
 الثوري أنقوا الله حتى تقائه ولا  
 تموتن إلا وأنتم مسلمون أنقوا الله  
 الذي تساءلون به والأرحام إن  
 الله كان عليكم رقيبا اتقوا الله  
 وقولوا قولا سديدا الآية رواه  
 الترمذي وصححه وروى أن أحد  
 كان إذا حضر عقد نكاح ولم  
 يخطب فيه بخطبة ابن مسعود قام  
 وتركهم وهذا على طريق المبانة  
 في احتسابها الأعلى إيجابها  
 (ويجزي) عن هذه الخطبة  
 (أن تشهد ويصلي على النبي  
 صلى الله عليه وسلم) لما روى  
 عن ابن عمر أنه كان إذا صلى ليزوج  
 قال الحمد لله وصلى الله على سيدنا  
 محمدان فلانا يخطب إليكم فإن  
 أنكم تحتموه والحمد لله وأن رد دعوه  
 فسيهان الله ولا يجب شي من ذلك  
 لما في المتن على أنه إن رجلا قال  
 لني صلى الله عليه وسلم ولم زوجنيها  
 فقل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم زوجتكها بما عهدت  
 من القرآن وعن رجل من بني  
 سليم قال خطبت إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم امرأة بنت عبد  
 انصاف فذكرني من غير أن  
 يشهر رواه برد وثوبه بأس سبي

الصدوق انتهى (وظاهر كلامهم) أي الأصحاب كما أشار إليه في الفروع (أنه في وجوب  
 القسم) بين الزوجات (والتسوية بين الزوجات كغيره) قال في الفروع وذكره في المحرر  
 والقنون والفصول انتهى لقوله اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك رواه  
 ابن حبان وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم قال الترمذي وروى مرسل وهو أصح (وظاهر  
 كلام ابن الجوزي أنه) أي القسم غير واجب عليه وقال الشيخ تقي الدين في المستورد أيجز له  
 ترك القسم قسم الابتداء ونسب الانتهاء قاله أبو بكر والقاضي في الجامع (وحمل) صلى الله  
 عليه وسلم (أولى بالمؤمنين من أنفسهم) لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم  
 (ويلزم كل واحد أن يقية بنفسه وماله فله طلب ذلك) حتى من المحتاج ويفسد بجهته  
 مهمته صلى الله عليه وسلم فانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومثله لو قصد ظالم فعلى من حضره أن  
 يبدل نفسه دونه (و) يلزم كل أحد (أن يحبه أكثر من نفسه) لحديث عمر مرفوعا أن  
 مؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه رواه البخاري (و) أكثر من (ماله  
 وولده) ووالده (والناس أجمعين) لحديث أنس لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب  
 إليه من والده وولده رواه البخاري وزاد النسائي والناس أجمعين (وحرم على غيره نكاح  
 زوجاته بعد موته) لقوله تعالى ولا أن تنكحوا أزواجهن بعده أبدا حتى من فارقها في الحياة  
 دخل بها أو لم يدخل بها قال القاضي وغيره وهو قول أبي هريرة وثقه الشيخ تقي الدين عن أبي  
 حامد يجوز العقد على من دخل بها دون من لم يدخل بها وأطلق في الفروع عن جواز نكاح  
 من فارقها في حياته وأما تحريم سراريه صلى الله عليه وسلم على غيره فلم أره في كلام أصحابنا فنيا  
 ولا أثبتا تأول الشافعية وجهان وجزم الطائفة في والبارزى وغيرهما منهم بالتحريم قياسا على  
 زوجته قال شيخ الإسلام زكريا في شرح البهجة وظاهر الأدلة تقتضي أنها لا تحرم على غيره  
 لأنها ليست بزوجه ولا أم للمؤمنين لكن المنع أقوى منعا (وهن أزواجه في الدنيا والآخرة)  
 الخبر (وجعلهن أمهات المؤمنين) قال الشيخ تقي الدين والزوجه باقية بينه وبينهن من  
 ماتت عنه أو مات عنها قال تقي الدين وأزواجه أمهاتهم (في تحريم النكاح ووجوب احترامهن  
 وطاعتهم وتحريم عقوبتهن) دون النكاح والنظر والمسافرة ونحوها (ولا يتعدى تحريم  
 نكاحهن إلى قرابتهن) فلا تحرم بناتهن ولا أمهاتهن ولا أخواتهن ونحوهن على المؤمنين  
 (أجماعا) لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (وجعل ثوابهن وعقابين ضعيفين) لقوله  
 تعالى يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة لا تبين (ولا يحل أن يسألن شيئا  
 إلا من وراء حجاب) لقوله تعالى وإذا سألتوهن مما سألوها من وراء حجاب (ويجوز  
 أن يسأل غيرهن) من النساء (مشافهة) وأفضلهن خديجة وعائشة وما ثبت أنه صلى الله  
 عليه وسلم قال لعائشة حين قالت له قد رزقتك الله خيرا منها لا والله ما رزقت الله خيرا منها آمنت  
 بي حين كذبتني الناس وأعطيني ما لم أحسن حرمني الناس وما روى أن عائشة أقرأها النبي صلى الله  
 عليه وسلم من جبريل وخديجة أقرأها جبريل من ربه السلام على لسان محمد يدل على تفضيل  
 خديجة وخبر فاطمة بضعة مني وقوله لها أما تريدين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة الأمر يمدل  
 على أن فاطمة أفضل واحتج من فضل عائشة بما احتج به من أنها في الآخرة مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الدرجة وفاطمة مع علي فيها (وأولاد بناته) صلى الله عليه وسلم (ينسبون  
 إليه) حديث ابن أبي هذاف مسمى إلى الحسن رواه أبو يعلى وفي حديث أن الله لم يبعث  
 نبيا قط إلا جعل ذريته من صلبه غيري فان الله جعل ذريتي من صلب علي ذكره في الخصائص  
 الصغرى (دون أولاد بناته غيره) فينسبون إلى آبائهم قال تعالى ادعوهم لأبائهم والنسب



مناظرته ) صلى الله عليه وسلم من سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام ويحوزان يستشفي  
ببوله ودمه لما رواه الدارقطني ان أم أعين شربت بوله فقال اذن تلج النار بطنك لكنه ضعيف  
ولما رواه ابن حبان في المصنف ان غلاما حرم النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حمامته شرب  
دمه فقال ويحك ما صنعت بالدم قال غنيته في بطني قال اذهب فقد أحزنت نفسك من النار قال  
الحافظ ابن حجر وكان السرف في ذلك ما صنع الملكان من غسائه ما جوفه (وهو) صلى الله عليه  
وسلم (ظاهر بعد موته بالانزعاج بين العلماء) واختلافوا في غيره من الادب والمذهب عندنا  
ان غيره أيضا ظاهر (ولم يكن له) صلى الله عليه وسلم (فيه) أي ظل (في الشمس والقمر  
لانه نوراني وانظر نوع ظله) ذكره ابن عقيل وغيره ويشهد له أنه سأل الله أن يجعل في جميع  
أعضائه أوجه نور او ختم بقوله واجهاني نورا (وكانت الارض تجتذب أثقاله) للاخبار  
(وماوى الانبياء في معجزاتهم وانقرض القرآن) فأنهم خلقه الله بيده ومحمد شق صدره وملا  
ذلك الخلق النبوي وأعطى ادريس علو المكان ومحمد المعراج ولما نجا ابراهيم من النار نجي  
محمد من نار الحرب ولما أعطاه مقام الخلة أعطى محمد مقام المحبة بل جمعه له مع الخلة كما في  
حديث أبي يعلى في المعراج فقال له ربه اتخذ خيلا وحيدا وهو مكتوب في التوراة ومحمد حبيب  
الرحمن ولما أعطى موسى قلب الصاحبة أعطى محمد أحسن الجذع الذي هو أغرب ولما  
أعطاه انفس لاق البحر أعطى محمد انشقاق القمر الذي هو أبهى لانه تصرف في العالم العلوي ولما  
أعطاه تنجيد الماء من الحجر أعطى محمد انبع الماء من بين الأصابع ولما أعطاه الكلام أعطى  
محمد الدفوف والرباب ولما أعطى يوسف منظر الحسن أعطى محمد الحسن كله ولما أعطى داود تالين  
الحديد أعطى محمد الخضراء العود اليا بس بين يديه ولما أعطى سليمان كلام الطير أعطى  
محمد أن كلام الحجر والتجر والزرع والضب ولما أعطى عيسى ابراء الاكل والابصر واحياء  
الموتى أعطى محمد ارداد العين بعد سقوطها وهكذا (و) أحلت له (القنائم) ولم يحل لنبي  
قبله حديث أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي والانبياء منهم من لم يؤمر بالجهاد فلم تكن غنائم  
والماذون المنوع منها فتأتى نار من السماء فتحرقها الا الذرية (وجعلت له ولايته الارض  
مسجدا) أي محل السجود فاعمار حل أدركته الصلاة في مكان صلى ولم تكن الامم المتقدمة  
تصلي الا في البيع والكنائس (و) جعل له ولايته (تراها طهورا) أي مطهرا وهو  
التيمم عند تعذر الماء شرعا روى ذلك الشيخان وغيرهما (ونصر بالرب) أي بسبب  
خوف العدو منه (مسيرة شهر) أمامه وشهر خلفه من جميع جهات المدينة روى ذلك  
الشيخان وحديث الغاية شهر لانه لم يكن اذ ذاك بيته وبين أعدائه أكثر من شهر (وبعث  
الى الناس كافة) قال تعالى وما أرسناك الا كافة للناس وأما هموم رسله نوح بعد الطوفان  
فلا تخصموا رسلنا فمن كانوا معه وأرسل الى الجن بالاجماع والى الملائكة في أحد القولين  
(وأعطى الشفاعة العظمى والمقام المحمود) مقتضى كلامه كالما هو ان خصائص وغيرها  
انهمامة بران وذكر بعضهم في الاذان ان المقام المحمود والشفاعة العظمى لان فيه بحمد الاولون  
والآخرون وعلى الاول فالق مقام المحمود جلاوسه صلى الله عليه وسلم على العرش وعن عبد الله  
ابن سلام على الكرمي ذكرهما البغوي (ومعجزاته باقية الى يوم القيامة) وانقضت  
معجزات الانبياء معهم اذا أكثر معجزات بني اسرائيل كانت حسية تشاهد بالابصار كمنافاة صالح  
وعصام موسى فانقرضت بانقرض أعصارهم ولم يشاهد لها الامر حضرها ومعجزات القرآن  
تشاهد بالابصار فتستمر الى يوم القيامة لا يمر عصر الا ويظهر فيه شيء أخبرانه سيكون اذا ما يدرك

وجمع بينكما في خير وعاقبة)  
لحديث أبي هريرة مرفوعا كان  
اذا رأى انسانا تزوج قال بارك  
اللهك وبارك عليك وجمع  
بينكما في خير وعاقبة رواه  
الخمسة الا النسائي ومحمد  
الترمذي وقال عذبه الصلاة  
والسلام لبس الرحمن بن عوف  
بارك الله لك أو لم ولو بشاة (فاذا  
زفت) الزوجة (اليه) أي  
الى الزوج (قال) نبي (اللهم  
انني أسألك خبرها وخبر ما جابتها  
عليه وأعوذ بك من شرها  
وشر ما جابتها عليه) الحديث  
عمر بن شعيب عن أبيه عن  
جده مرفوعا اذا تزوج أحدكم  
امراة أو اشترى خادما فليقل  
اللهم انني أسألك خبرها وخبر  
ما جابتها عليه وأعوذ بك من  
شرها وشر ما جابتها عليه واذا  
اشترى بعيرا أخذ بذروة سنامه  
وايقبل مثل ذلك رواه أبو  
داود والله أعلم

(باب ركني النكاح وشروطه)  
أي النكاح ركن الشئ جزء ماهيته  
وهي لا تتم بدون جزئها فكذا الشئ  
لا يتم بدون ركنه ووقف عدم معنى  
الركن والشرط (ركناه)  
أي النكاح أحدهما (ايجاب)  
أي اللفظ الصادر من الولي  
أو من يقوم مقامه (بلفظ  
انكاح أو) بلفظ (تزوج)  
يعني بان يقول أنكحتك فلانة  
أو زوجتكها (و) قول  
(سيد لمن ملكها أو) ملك  
(بعضها) وباقيها عروقا ذن هي  
ومعنى البعض (أعتقتك  
وجعلت عتقك صداقك ونحوه)  
مما يأتي مفصلا ولا يصح نكاح من يحسن العربية بغير انكحت أو زوجت



زوجنا كلها وأما إيجاب السيد  
باعتقائك وجعلت عتقك صداقة  
ونحوه الحديث أنس مرفوعا  
أعتق صفة وجه جعل عتقها  
صدقاتها متفق عليه وبأني  
بإرضاع من هذا ( وإن فتح  
ولي ) تاء ( زوجتك فقيل  
يصح ) النكاح ( مطلقا )  
أي إذا كان الولي بالعربية  
أرجاء لها فادرا على النطق  
بضم التاء أو عجزا عنه وأفتى به  
للوقف ( وقيل ) لا يصح إلا ( من  
جاهل ) بالعربية ( و ) من  
( عجز ) عن النطق بضم التاء  
قال في شرحه وهذا هو الظاهر  
انتهى وقطع به في الاقتناع وفي  
الرعاية يصح - لا أخرجها والا  
احتمل وجهين ( ويصح )  
إيجاب بلفظ ( زوجت بضم  
الزاي وفتح التاء ) أي بصيغة  
المتى لفعل حصول المعنى  
المقصود به لا يجوز ذلك  
بتقديم الجيم - وسئل الشيخ  
تقي الدين عن رجل لم يقدر أن  
يقول إلا قلت فجويزها بتقديم  
الجيم فأجاب بأنه لا بد من قوله  
بحسب زني طالق فنهانطلق  
( و ) الركن الثاني ( قبول  
بلفظ قلت ) هذا النكاح  
( أو رضيت هذا النكاح أو  
قلت ) فقط ( أو رضيت فقط  
أو تزوجتها ) وفي الفروع أو  
رضيت به ( ويصح أن ) أي  
إيجاب النكاح وقبوله  
( من هازل وتبث ) الحديث  
ثلاث هزل من جد وجد من جد  
انطلق والنكاح والعقود رواه  
الترمذي وعن الحسن قال قال

بالعقل بعلمه من جاء بعد الأول ( ونسح الماء من بين أصابعه بركة من الله تعالى حلت في الماء  
بوضع أصابعه فيه فجعل يغور ويخرج من بين أصابعه ) حتى كان في غزوة تبوك وكذلك  
روى في الصحيحين وقوعه يوم الحديبية فنقد الماء فوضع صلى الله عليه وسلم يده في قليل ففارق الماء  
من بين أصابعه وشربوا وتوضأوا وهم أئمة وخمسمائة ( لأنه يخرج من نفس اللحم والدم كما  
ظنه بعض الجهال قاله في الحديث ) وفيه نظر فإن هذا القول ظاهر كلام القرطبي وبه صرح  
النووي في شرح مسلم ويؤيده قول جابر فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه قال في المواهب  
وهذا هو الصحيح وكلاهما مجزؤه صلى الله عليه وسلم وإنما فعل ذلك ولم يخرج منه من غير ملاءمة  
ماء ولا وضع إناء نادى مع الله تعالى اذهبوا المنقر بابتداء الملامات وإيجادهما من غير أصل  
( ومن دعاه ) صلى الله عليه وسلم ( أو هو صلى ) وجب عليه قطعها أي الصلاة ( واجابته ) لقوله  
تعالى يا أيها الذين آمنوا استقيموا لله وللرسول إذا دعاكم ( وتطوعه صلى الله عليه وسلم بالصلاة  
قاعدا ) بلا عذر ( كتطوعه عثمان في الأجر ) لما روى أحمد ومسلم وأبو داود عن ابن عمر أنه  
رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي جالسا فوضع يده على رأسه فقال مالك يا عبد الله قلت حدثت  
أنك قلت صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم قال أجل وأمكن استكاحك منكم قال في  
الفروع وجهه على العذر لا يصح إعدام الفرق ( وقال القفال ) تطوعه بالصلاة قاعدا ( على  
النصف ) من أجر القائم ( كغيره ) ويرده ما سبق ( وكان له القضاء بعلمه ) لأن الله عصى  
فلا يجوز عليه خطا بقرعائه ( وهو سيد ولد آدم ) للخبر ( وأول من تشق عنه الأرض )  
يوم القيامة الحديث مسلم أنا أول من تشق عنه الأرض ( وأول شافع وأول مشفع وأول من  
يقرع باب الجنة ) رواه مسلم وأول من يدخل الجنة ( وهو أكثر الأنبياء تبعاً ) الحديث  
مسلم أنا أكثر الأنبياء تبعاً وحديث البراء يأتى من أمتي يوم القيامة مثل السيل والليل  
وحديث مسلم ما صدقني من الأنبياء ما صدقت أذن الأنبياء من لم يصدقه إلا رجل الواحد  
( وأعطى حوامع الكلم ) رواه مسلم أي القاطن قليلة تفيد معاني كثيرة ( وصفوف أمتيه  
في الصلاة كصفوف الملائكة ) الحديث مسلم إلا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها يتمون  
الصفوف المتقدمة ويراصون في الصف ( ولا يحل لأحد أن يرفع صوته فوق صوته ) لقوله  
تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر به منكم لبعض ( ولأن  
يناديه من وراء المحضرات ) لقوله تعالى إن الذين ينادونك من وراء المحضرات أكثرهم  
لا يعقلون ( ولا ) أن يناديه ( ما ) فيقول يا محمد بل يقول يا رسول الله يا نبي الله ) لقوله  
تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء منكم بعضا قال الحافظ ابن حجر والكنية من الأسم  
وأما ما وقع لبعض الصحابة من نداءه بكنيته فاما أن يكون قبل أن يسلم فأنه أو قبل نزول الآية  
( ويخطب في الصلاة بقوله السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولو خاطب بخلافه  
غيره بطائفة صلاته وخاطب إبليس باللعنة في صلاته فقال لعنة الله ) وفي الفروع قبل  
التحريم أنه مؤثر وظاهره عدم الخصوصية ( ولم ينظر ) صلاته ( وكانت الهدية حلالا له )  
فكان إذا أتى بطعام سأل عنه قال أهديه أم صدقة فإن قيل صدقة قال لا صحابه كلوا ولم يأكل  
معهم وإن قيل هدية ضرب بيده وأكل معهم متفق عليه من حديث أبي هريرة ( بخلاف  
غيره ) من ولادة الأمور فلا تحل لهم الهدية ( من رعاها هم ) لما روى أبو جهميد الساعدي قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدايا المال غلول رواه أحمد ( ومن رآه في المنام فقد رآه حقا  
فإن الشيطان لا يتخيل به ) لأن الله عصى منه لكن لا يعمل الرائي بما عصى منه مما يتعلق  
بالحكام لعدم الضبط لا لثبوت رؤيته ( وكان لا يتدبر ) لأنه من الشيطان والله عصى

رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكح لاعبا أو اطلق لاعبا أو اعتق لاعبا جاز وقال عمرار يرم



والنذر (و) يعان (ع) أي بلفظ (يؤدي معناها الخاص بكل لسان) أي لغة (من عاجز) عن ما بالعربية لان ذلك في لغته فظير الانكاح والتزويج ولا يكلف الله نقسا الاوسه ولا يعان بما لا يؤدي معناها الخاص كالعربي اذا عدل عن انكحت اوز وحت الى غيرهما (ولا يلزمه) أي العاجز عن ما بالعربية (تعلم) أركانه بالعربية لأنه عقد معاوضة كالبيع بخلاف تكبير الصلاة ولان القصد منها المعنى دون اللفظ المجتزأ بخلاف القراءة وان أحسن أحدهما بالعربية فوجهه أني به والآخر بلفظه وترجم بينهما مائة ان لم يحسن أحدهما لسان الآخر ولا بد من معرفة الشاهدين لفظا والمعاقدين و(لا) يصح إيجاب ولا قبول (ككافة) والاشارة مفهومة الامس أحسن) فيصحبان منه بالاشارة نصا كيم موطا لاه واذا صح منه بالاشارة فالكافة أولى لانها بمنزلة الصريح في الطلاق والقرار (وان قيل لا) ولي (مزوج ازوجت) ثلاثة بعلان (يقال نعم) قيل (لمتزوج اقبلت ففانهم صح) النكاح لان نعم جواب لقوله ازوجت واقبلت والسؤال مضمرة في الجواب معاد فيه فتني نعم من الولي زوجته قلانة ومعنى نعم من المتزوج قبلت هذا النكاح ولا احتمال فيه فوجب أن يتعقده ولهذا كانت صريحة في الاقرار بحيث يقطع السارق بهامع أن الحدود تنذر بالتبها (لا) يصح نكاح (ان تقدم) فيه (قبول) على إيجاب سواء كان بلفظ الماضي

منه (وعرض عليه الخلق كلهم من آدم الى من بعده كما علم آدم اسماء كل شيء) لحديث الديلمي مثلث في الدنيا بالماء والطين فعلت الاشياء كلها كما علم آدم الاسماء كلها وعرض عليه أمته بأسرهم حتى رآهم لحديث الطبراني عرضت على أمي البارحة لدى هذه الحجرة أولها وآخرها صور والى بالماء والطين حتى اني لاعرف بالانسان منهم من أحكم بصاحبه وعرض عليه أيضا ما هو كائن في أمته حتى تقوم الساعة لحديث أحمد وغيره أدريت ما تلقى أمي بعدى وفك بعضهم دماء بعض (وبناء سلام الناس بعد موته) لحديث أحمد عن أبي هريرة مرفوعا من أحمد سلم على عند قبري الأرد الله على روعي حتى ارد عليه السلام (والكذب عليه) صلى الله عليه وسلم (ليس ككذب علي غيره) لانه عليه كبرية لحديث الذي ذكر المصنف معناه والكذب على غيره صغيرة الا في ما يأتي في الشهادات (ومن كذب عاياه متعمدا فليتبوأ مقده من النار وتنام عيناه ولا ينام قلبه) نكير الصيحين ان عيني تتامان ولا ينام قلبي وفي البخاري في خبر الامراء وكذلك الانبياء تنام اعينهم ولا تنام قلوبهم ولا برد عليه نومه في الوادي عن صلاة الصبح لان طلوع الفجر والشمس انما يدرك بالعين وهي نائمة أو يقال كان له نومان أحدهما ينام عينه وقلبه والثاني عينه دون قلبه وكان يوم الوادي من النوع الاول (ولانقض بنومه ولو مضطجعا) نكير الصيحين انه صلى الله عليه وسلم اضطجع ونام حتى نفخ ثم قام فصلى ولم يتوضأ (وبرى من خلفه كما يرى امامه رؤية بالعين حقيقة نصا) كما ثبت في الصيحين والاخبار الواجبة فيه مقيدة بحال الصلاة نهى مقيدة لقوله لا أعلم ما وراء جداري هذا قاله الحفظ ابن حجر (والدفن في البنيان مختص به لا يتخذ قبره مسجدا) ولماروى عن أبي بكر مرفوعا لم يقبرني الا حيث قبض (وزياد قبره مستحبة للرجال والنساء) لعدم ماروى الدارقطني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج وزار قبري بعد وفاتي فكمأ زارني في حياتي وفي رواية من زار قبري وجبت له شفاعتي وكبره التبريد في عوم الزيارة تبعاله قبر صاحبه رضي الله عنهما ويكره النساء زيارة من عداه على الصحيح وتقدم (وخص بملاة ركعتين بعد العصر) اختاره ابن عقيل قال ابن بطانة كان خاصا به وكذا أجاب القاضي لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين وينسى عنهما رواه أبو داود من حديث عائشة وظاهر كلامه في المغني والشرح وغيرهما في أوقات الهسي انه من قضاء المرأة اذا ماتت وليس بخصوصية حيث استدلو به على جواز قضاء المرأة في وقت الهسي (ولم يكن له ان يهدي) شيئا (له طي) بالبناء للفعول (أكثر منه) لقوله لا ولا تمنن تستكثر أي لا تعط شيئا له أخذا أكثر منه (وله) صلى الله عليه وسلم (أن يقضي) ويقضي (وهو غضبان وإن يقضي بعلمه ويحكم لنفسه وولده ويشهد لنفسه وولده ويقبل شهادة من يشهد له صلى الله عليه وسلم) أولاده لحديث خزيمه لانه مسموم وقضيته انه يشهد ويقبل ويحكم على عدوه وبأباحة الحى لنفسه وتقدم في احياء الموات قال في الفروع وظاهر كلامهم ان كان الهسي مال لزمته الزكاة قبل للقاضي الزكاة طهارة والهسي مطهرة لباطل يزكاه الفطر ثم بالانبياء صلوات الله عليهم لانهم مطهرون ولو كان لهم مال لزمهم الزكاة وخصائعه صلى الله عليه وسلم لانهم مطهرون وفيها كتب مشتملة على بعضها

### باب اركان النكاح وشروطه

اركان الشئ أجزاء ماهيته والماهية لا توجد بدون جزئها فكذلك الشئ لا يتم بدون ركنه والشروط ما ينتفي المشروط بانتفائه وليس جزئ الماهية (واركانه) أي النكاح ثلاثة أحده (الزوجان

السارق بهامع أن الحدود تنذر بالتبها (لا) يصح نكاح (ان تقدم) فيه (قبول) على إيجاب سواء كان بلفظ الماضي



لايجاب في وجده لم يكن  
قبولا لعدم معناه كما لو تقدم بلفظ  
الاستفهام بخلاف البيع فانه  
يصح بالمعاطاة وكل ما أدى معناه  
والطاع لانه يصح تليقه على شرط  
اذنوى به الطلاق (وان زاحي)  
قبول عن ايجاب (حق تفرقا)  
من المجلس (أو تشاغلا بما  
يقطعه - رافط - الایجاب)  
للأعراض عنه بالتفرق أو الاشتغال  
بدليل محتمل قد أشبه ما ورد في  
طال الفصل بينهما ولم يتفرقا ولا  
تشاغلا بما يقطعه صح العقد  
لان حكم المجلس حكم حالة العقد  
بدليل صحة القبض فيما بشرط  
لحمته قبضه في المجلس وثبوت  
التحريم في البيع فيه (ومن  
أوجب) أي صدر منه ايجاب  
عقد (ولو) كان لايجاب  
(في غير نكاح) كبيع  
وأجرة (ثم جن أو اغنى عليه  
قبل قبول) لم أوجب (بطل)  
أيجابه بذلك (ك) بطله (بوت)  
أو بطل من أوجب له عدم  
زوم لايجاب اذ أشبه العقود  
الخاصة و (لا) بطل لايجاب  
(ان نام) من أوجب عقدا  
قبل قبوله ان قبل في المجلس  
لان النوى لا يبطل العقود الخاصة  
(وكان للنبي صلى الله عليه وسلم  
أن يتزوج بلفظ ايمنة)  
دون غيره كما كان أن يتزوج  
بلا مؤثر فبوتة تعالى وأمرأة  
مؤمنة ان زوجت نفسها نهي  
الآية

فخصن وبوطه أي  
النكاح (خمس) وتقدم بين  
سبعة (تعيين)  
(أزوجين) في العقدان نكاح

الخاليان من الموانع) الآية في باب محرمات النكاح وأسقطه في المقنع والمنتهى وغيره  
لوضوحه (و) الثاني (الایجاب) الثالث (القبول) لان ماهية النكاح مراكية منهما  
ومتوقفة عليهما (ولا ينقد) النكاح (الایم امرين الايجاب أو لا وهو) أي الايجاب  
(اللفظ الصادر من قبل الولي أو من يقوم مقامه) كوكيل لان القبول انما يكون للايجاب  
فاذا وجد قبله لم يكن قبولا لعدم معناه (ولا يصح ايجاب) ممن يحسن العربية (الالفاظ  
انكحت أو زوجت) لوروده ما في نص القرآن في قوله زوجها ولا تنكحوا ما نكح آبائكم  
(وان نكحها أو) ذلك (بعضها وبعضها الآخر) اذا اذنت له هي ومعتق البقية  
على ما يأتي (أعتقتها وجعلت عتقها صداقها ونحوه) مما يؤدي هذا المعنى وبأقراصه صفة  
اذا عادل عن هذه الصيغ مع معرفته لها عادل عن اللفظ الذي ورد به الكتاب والسنة مع  
القدرة فان قلت قدروى الذي صلى الله عليه وسلم زوج رجل امرأة يقال ملكتك بما ملك من  
القرآن راء البخاري قلت ورد فيه زوجتك كما وانكحتك كما من طرق صحيحة فاما  
أن يكون قد جمع بين الألفاظ أو يحمل على أن الراوى روى بالمعنى فانه منتهى واحد  
و يكون خاصا به وعلى كل تقدير لا يفتى صحة ريب صح الايجاب من الولي بلفظ زوجت بضم الزاى  
وفتح الهمزة بصفة البني للفعل لا يجوز ذلك بتقديم الجيم وسئل الشيخ تقي الدين عن رجل لم يقدر  
أن يقول الا قبلت تجوزها فاجاب بالصحة بدليل قوله جوزني طالق فانها تطلق (ولا يصح  
قبول لمن يحسنها) أي العربية (الاب) لفظ (قبلت تزويجها أو) قبلت (نكاحها أو)  
قبلت (هذا تزويج أو) قبلت (هذا النكاح أو تزوجتها أو رضيت هذا النكاح  
أو قبلت فقط أو تزوجت) لان ذلك صريح في الجواب فصيح النكاح به كالبيع (أو قال  
المطاب للولي أو زوجت فقال) الولي (نعم وقال) الخاطب (للتزوج أقبلت فقال)  
المزوج (نعم) ان عقد النكاح لان المعنى نعم زوجت نعم قبلت هذا النكاح لان السؤال  
يكون مضمرا في الجواب معادايه بدليل قوله تعالى هل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم أي  
نعم وجدنا ما وعدنا ربنا حقا ولو قيل للرجل الفلاني عليك ألف درهم فقال نعم كان اقرارا  
بمعيه لا يفتقر الى نية ولا يرجع فيه الى تغييره وبطله تقطع اليد في السرقة مع أن الحدود  
تدرأ بالنسيئة فوجب أن ينقد به التزويج (واختار المرفق والشيخ) تقي الدين (وجمع ان عقاده  
بغير العربية فمن يحسنها) لان المقصود بالمعنى دون اللفظ (وقل الشيخ ايضا) عقد (النكاح  
(بما عده الناس نكاحا بأي لغة ولفظ كان وان مثله) أي النكاح (كل عقد) فينقد  
البيع بما عده الناس بمعاني لغة ولفظ كان والاجارة بما عده الناس اجارة بأي لغة ولفظ كان  
وكذا (و) قال أيضا (ان الترتيب بين الناس ما عده شرطاً) وكذا قال تليذه ابن القيم  
في تزويج من قوم لم تجزوا عدها تزويج على نساءهم كان بمنزلة شرط أن لا يتزوج عليها وتأتي  
لاشارة اليه والى ما أحسنه في باب الشروط في النكاح (فالاسماء تصرف حدودها تارة  
يا شرع) كالصداق وكافة الصوم والحج والوضوء والنسل ونحوها (و) تعرف حدودها  
(تارة بلغة) كرجل وفرس وشجر ونحوها (و) تعرف حدودها (تارة بالعرف) العام  
كالأبنة لذوات الأربع أو الخاص كالفاعل والمبتدأ (وكذلك العقود) فتعرف حدودها  
بواحد من هذه الثلاثة (تهى) وافرقت ان الشهادة شرط في النكاح والكتابة انما تعلم  
للمية ولا يمكن الشهادة على النية لعدم الاطلاع عليها فيجب أن لا ينقد (مان كان أحد  
منه دين) نكاح (يحسن العربية دون الآخر) الذي يحسن العربية (بما هو من  
فعله من ايجاب أو قبول) أي بالعربية لقدرته عليه (و) الناقد (الآخر يأتي)

في العقدان نكاح عتدهم ووضه أشبه بالبيع (ولا يصح) النكاح ان قال الولي



بما هو من قبلة ( بلسانه ) أي بلغته ( وإن كان كل منهما ) أي العاقدين ( لا يحسن لسان إلا آخر ترجم بينهما ثقة يعرف اللسانين ) قال الشيخ تقي الدين عن القاضي ولم يشترط تعدده أي الثقة الذي ترجم بين العاقدين ويأتي في الشهادات أن الترجمة عند الحاكم كالشهادة فإذا كان القاضي لا يعرف لسانهما فلا بد في الترجمة عنده من رجلين عدلين ( ولا بد أن يعرف الشاهدان اللسانين المصدقين ) ليتكامل تحمل الشهادة لأنها على اللفظ الصادر منهما فإذا لم يعرفاه لم يتأت لهما الشهادة به ( ويأتي حكم قول طرفي العقد ) في فصل وإذا استوى وليان ( ويصح إيجاب أحرس وقبوله ) النكاح ( بإشارة مفهومة يفهمها صاحبه ) العاقد معه ( و ) يفهمها ( الشهود ) لأن النكاح معنى لا يستفاد إلا من جهة فصيح بإشارته كيبه وطلاقه ( أو كاتبة ) أي ويصح إيجاب النكاح وقبوله من أحرس بكاتبة لأنها أولى من الإشارة لأنها بمنزلة الصريح في انطلاق والقرار ( و ) لا يصح النكاح ( من القادر على النطق ) بإشارة ولا كتابة للاستغناء عنها ( ولا ) يصح إيجاب النكاح ولا قبوله ( من أحرس لا تفهم إشارته ) كما أثر تصرفاته القولية لعدم الصيغة ( فإن قدر على تعلمها ) أي الإيجاب والقبول ( من لا يحسنهما بالعربية لم يلزمه ) تعلمهما بالعربية لأن النكاح غير واجب بأصل الشرع فلم يجب تعلم أركانه بالعربية كالبيع بخلاف التكبير ولأن المقصود هنا المعنى دون اللفظ المجتزأ بخلاف القراءة في الصلاة ( وكما ) أي العاقر ( منهاها الخاص بكل لسان ) أي لغة عرفها لأن ذلك في لغته نظير الانكاح والتزويج وعلم منه أنه لا يصح بلفظ لا يؤدي معنى النكاح والتزويج الخاص لأن من عدل عن اللفظ الخاص بذلك اللسان إلى غيره يشبهه من هو عربي وعدل عن لفظه ما الخاص ( ولو قال الولي للزوج زوجتك موليتي ) فلائحة ( بفتح التاء ) من زوجتك ( بحجز ) عن ضمها ( أو جهلا باللغة العربية صح ) النكاح ( لا ) يصح أن كان ذلك ( من عارف ) بالعربية فادر على إصلاحه قال في شرح المنتهى هذا هو الظاهر وأنتى الموفق أنه يصح مطلقا وتوقف في المسئلة فاصح الإسلام ابن أبي الفهم من أصحابنا وأطلق القولين المنتهى ومثله لو قال الزوج قبيلت بفتح التاء ( وإن أوجب الولي ( النكاح ) ونحوه ( ثم جن ) قبل القبول ( أو أغنى عليه قبل القبول بطل العقد ) أي الإيجاب بذلك كما يبطل ( بموت نساء ) لأن الإيجاب قبل القبول غير لازم فيبطل بزوان العقل كالقود الجائرة تبطل بالموت والجنون ( لا ) تبطل ( إن ) أوجب ثم ( نام ) وحصل القبول في المجلس لأن النوم لا يبطل العقود الجائرة فكذلك هنا ( ولا يصح تعليق النكاح على شرط مستقبل كقوله إن وضعت زوجتي جارية ففقد زوجتك ما في بطنها ) أي بطن هذه المرأة ( أو ) زوجتك ( من في هذه الدار وهما ) أي أنولي والزوج ( لا يعلمان مانها ) أي الدار فلا يصح النكاح ( بخلاف الشروط الحاضرة و ) الشروط ( الماضية مثل قوله زوجتك هذا ) المولود ( زكنا أنثى أو زوجتك ابنتي إن كانت عدتها قد انقضت أو ) زوجتك بنتي ( إن كنت وإياها أو ما يعلمان ذلك ) أي كونها أنثى في المثال الأول وانقضاء العدة في المثال الثاني أراه وإياها في الثالث ( فإنه يصح ) النكاح لأن ذلك ليس بتعليق حقيقة الماضي والحاضر لا يقبله ( وكذا أنه عليه بمشيئة الله ) كقوله زوجتك ما في بطنها إن شاء الله أو قبلت إن شاء الله ( أو قال ) لولي ( زوجتك ابنتي إن شئت فقال قد شئت وقبلت فيصح ) النكاح ( قاله زين الدين بن عبد الرحمن بن رجب ) رحمه الله تعالى ( وإذا وجد الإيجاب القبول انعقد النكاح ولو من هارل ووليتي ) بقوله عليه الصلاة والسلام ثبت من جد وجد من جد اطلاق والنكاح والرجعة رواه الترمذي وعن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فيها غيرها من أخواتها كالكرنى أو الطويلة أو شير البهان كانت حاضرة كـ هذه ( والا ) يكن له الابنت واحدة ( فيصح ) النكاح بقوله زوجتك بنتي ( ولو سماها بغير اسمها ) لأنه لا تعدد هنا فلا التباس ( وإن سماها باسمها ) كان قال زوجتك فاطمة أو الطويلة ( ولم يقل ) بنتي لم يصح العقد لاشتراك هذا الاسم أو هذه الصفة بينهما وبين سائر الفواطم والطوال ( أو قال من له ) بنتان ( عائشة وفاطمة ) زوجتك بنتي عائشة فقبيل زوج النكاح ( ونوبا ) أي الولي والزوج ( فاطمة لم يصح ) النكاح لأنهما لم يتلفظا بما يصح العقد بالشهادة عليه فأشبهه ما نوقال زوجتك بنتي فقط أو عائشة فقط ولأن اسم اختها لا غيرها بل يصرف العقد عنها وكذلك ما لو أراد الولي الكبرى والزوج الصغرى ( كمن سعى له في العقد غير مخطوبته فقبل بطنها ) أي غير المخطوبة ( إياها ) أي المخطوبة لا تصرف القبول إلى غير من وجد الإيجاب فيها فإن لم يظنها إياها صح العقد ( وكذا إذا زوجتك رجل هذه المرأة ) فلا يصح لأن الحمل مجهول ولا يهتق كونه أنثى ولم يثبت له حكم الوجود وكذا إن وضعت زوجتي ابنة فقد زوجتكها لأن النكاح لا يصح تعليقه الشرط ( الثاني رضا زوج مكلف ) أي بالغ عاقل ( ولو ) كان المكلف ( رقيقا ) لم يصح له أن يزوجها لأنه ملك

الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحرة وله حالص حقه ونفسه له فلا يجبر عليه كالجبر والامر بالنكاح في قوله تعالى وأنكحوا الأباكم



مقتضى الأمر الوجوب وانما يجب تزويجه اذا طلبه وأما الامة فالسيد ملك منافع بعضها والاستمتاع بها بخلاف العبد والاجارة عقد على منافع بدنه وسيد ملك استيفاءها بخلاف النكاح (و) رضا (زوجة حرة عاقلة ثيب ثم لها تسع سنين) ولها اذن صحيح معتبر في شرط مع ثبوته او يسر مع بكارتها فصالح حديث أبي هريرة مرفوعا لانكم الائم حتى تستأمرولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف انكها قال ان نسكت متفق عليه وخمس بنت تسع لحديث أحمد عن عائشة قالت اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة وروى عن ابن عمر مرفوعا ومعناه في حكم المرأة ولانها تصلح بذلك نكاح وتحتاج اليه اشبهت بالغة (ويجبر أب ثيب دون ذلك) أي تسع سنين لأنه لا اذن له معتبر (ويجبر أب بكرة ولو) كانت (مكفلة) لحديث ابن عباس مرفوعا الائم أحق بنفسها من أبها وأبكر نسوة أمر واذنها صحتها رواه أبو داود فقسم النساء قسمين وأثبت الحق لاحدهما فدل على تفضيله عن الآخر هي أبكر فيكون ونها أحق منهما بها ودل الحديث على أن الاستئمر هنا والاستئذان في الحديث السابق مستحب غير واجب (ويسن استئذان) أي أبكر اذ انتم لها تسع سنين لما سبق (مع) استئذان (أمها)

من نكح لاعبا أو طلق لاعبا أو عتق لاعبا جاز وقال عمر أرابع جائزات اذا تكلم لمن الطلاق والعناق والنكاح والتذر (وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بلفظ الهبة وتقدم) ذلك (في الباب قبله) موضعا (وان تقدم القبول الايجاب كقوله تزوجت أبتك) فيقول لولي زوجتكها (أو زوجتي أبتك) فيقول لولي زوجتكها (لم يصح نصا) لان القبول انما يكون للايجاب فقي وجده قبله لم يكن قبولا لعدم معناه فلم يصح كما لو تقدم بلفظ الاستفهام ولانه لو تأخر عن الايجاب بلفظ الطلب لم يصح واذا تقدم كان أولى كصيغة الاستفهام ويفارق البيع لانه لا يشترط فيه صيغة الايجاب بل يصح بالمعاطاة ولا يتعين فيه لفظ بل يصح بأي لفظ كان اذا اتى بالمعنى ويفارق الخلع لانه يصح تمليقه على الشرط اذا اتى بقية الطلاق (وان تراخي) قبول (عنه) أي عن الايجاب (صح مادام في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه عرفا) ولو طال الفصل لان حكم المجلس حكم حالة العقد بدليل صحة القبض فيما يشترط لصحته قبضه في المجلس وبدليل ثبوت الخيار في عدة والمعاوضات (وان تفرقا قبله) أي قبل القبول بعد الايجاب (بطل الايجاب) وكذا ان تشاغلا بما يقطعه عرفا لان ذلك اعراض عنه أشبه بالورود (وان اختلف لفظ الايجاب والقبول فقال لولي زوجتك) بنتي مثلا (فقال ان تزوج قبلت هذا النكاح أو بالعكس) بان قال الولي أنكمتك بنتي فقال الزوج تزوجتها ونحوه (صح) العقد لان اللفظ وان اختلف فالمعنى متحد (ولا يثبت الخيار في النكاح وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط) لانه ليس ببيع ولا في معناه والعوض ليس ركنائيه ولا مقصودا منه

(فصل وشروطه) أي النكاح (خمس) بالاستقراء (أحدها تعيين الزوجين) لان النكاح عقد موضة أشبه بتعيين المبيع في البيع لان المقصود في النكاح التعيين لم يصح بدونه (فلا يصح) العقدان قل الولي (زوجتك ابنتي وله بنات حتى غيرها) عن غيرها (بان) يشير اليها أو بغيرها (أو يصفها بما يتميز به عن غيرها) بان تكون الصفة لا يشترط فيها غيرها من أخواتها (كقوله) زوجتك (بنتي الكبرى أو) بنتي (الصغرى أو) بنتي (الوسطى أو) بنتي (البيضاء ونحوه) كالجراء والسوداء (فان سمها مع ذلك) أي مع وصفها الذي يتميز به كان يقول زوجتك بنتي فلانة الكبرى (كان) ذلك (تأكيدها) لانه مقول لادل الاسم عليه (ولو) قل لولي زوجتك بنتي (لم يكن له) أي الولي (الا) بنت (واحدة صح) العقد (ولو سمها) الولي (بغير اسمها) لان عدم التعيين اسماء جاء من التمدد ولا تعدد هنا (وكذا لو سمها بغير اسمها وأشار اليها) بان قال زوجتك بنتي فاطمة فذهب وأشاراني خديجة فيصح العقد على خديجة لان الإشارة أقوى (وان سمها) الولي (باسمها) بان قال تزوجتك فاطمة ولم يقل بنتي لم يصح (أو) سمها (بغيرها) أي غير اسمها (لم يقل بنتي لم يصح) النكاح وكذا لو قال زوجتك الكبيرة أو الطويلة ونحوه لان هذا الاسم وهذه الصفة يشتركان بينهما وبين سائر المواطن أو الطوال (وكن له بنات فاطمة وعائشة فقل) الولي (زوجتك بنتي عائشة فقبل) الزوج (وتوفي في الباطن فاطمة) فلا يصح النكاح لان المرأة لم تذكر بما يتميز به فان اسم أختها لا يميزها بل يصرف العقد عنها ولا يتم ما لم يتلفظا يصح العقد بالشهادة عليه فأشبهه بالوقل زوجتك عائشة فقط أو ما قول زوجتك ابنتي ولم يسمه واذ لم يصح فيما اذ لم يسمها ففي ما اذ اسمها بغير اسمها أولى وكذا ان قصد الولي واحدة والزوجة أخرى (ونسمى له) أي لمن يريد التزويج (في اللفظ غير من خصها فقبل بظن المخطوبة لم يصح) العقد لان القبول انصرف الى غير من وجد الايجاب



شهوة) أو كانت (ثيبا أو بالغة) لأن ولاية الاجبار انتفت عن العاقلة بخبرة نظرها انفسها بخلاف المجنونة (ويزوجها) أي المجنونة (مع شهوتها كل ولي) لحاجتها الى الزكاح لدفع ضرر الشهوة عنها وصياتها عن القبحور ونحصيل المهر والمفقة والعفاف وصيانة العرض ونعرف شهوتها من كلامها وقرائن أحوالها كتشهار جال وميلها اليهم (و) يجبر أب (ابن صغير) أي غير بالغ لما روي أن ابن عمر زوج ابنته وهو صغير فاختصموا الى زيد فاجازاه جميعا رواه الأثر وله تزويجه أكثر من واحدة إن شاء مصلحة (و) يجبر أب (بالغا مجنونا) مطلقا ومعنوها (ولو) كان (بلا شهوة) لأنه غير مكاف أشبه الصغيرة فإنه إذا تزوج الصغير مع عدم حاجته في الحال وتوقع نظره فمنه حاجته أولى وربما كان الزكاح دواء له يرجى به شفاؤه وقد يحتاج الى الإيواء والحفظ ويأتي أن للاب تزويج ابنه الصغير والمجنون ما أكثر من مهر المثل كنز وبيع الصغيرة بدون مهر مثلها لمصلحة (ويزوجها) أي الصغيرة والبالغ المجنون (مع عدم أب) لهما (وصيه) أي الأب في الزكاح كما به لم يأت وقاله المهرقي وخبر به الزركشي قال في الفروع وهو أظهر لقيامه مقامه (فإن عدم) وصي الأب (وإن حاجته) الى الزكاحهما

فيها (ولورضي) الزوج (بعد علم بالحل) فلا ينقلب الزكاح صحيفا قبل غير طائ منها المخطوبة صح الزكاح (وأن كان) الذي سمي له في العقد غير مخطوبته وقبل يظنها اباهما (قد أصابها) أي وطئها (وهي جاهلة بالحال) أي بأنها سميت له في العقد بعد أن خطب غيرها (أو) جاهلة (بالصداق) أي به المثل لأنه وطئ شبهة (برحم به) الواطئ (على وليها كال) الإمام (أحمد لأنه غيره وتجهز اليه) أي استجبانا (التي خطبها بالصداق الأول يبقى به قد جدد) لتوقف الحل عليه (بعد انقضاء عدة التي أصابها أن كانت) المخطوبة (من يجمع بينهما) بأن كانت اختا أو عمتا أو خاتما ونحوه لما يأتي في تحريم الجمع (وأن كانت) المصابة (ولدت منه من قبل الولد) لأنه من وطئ بشبهة (وأن علمت) المصابة (أنها ليست زوجته) علمت (أنها محرمة عليه وأمكنته من نفسها فهي زانية لا صداق لها) وعليها الحد لانقضاء الشبهة وجميع ما تقدم في تبين الزوجة يأتي نظيره في الزوج ولم ينهوا عنه لوضوح الشرط (الثاني رضاهما) أي الزوجين (أو) من يقوم مقامهما فإن لم يرضيا أي الزوجان (أو) لم يرض (أحدهما لم يصح) الزكاح لأن العقد لهما فاعتبر تراضيهما كالبيع (اكن الأب) خاصة (تزوج بينه الصغار) بنيه (المجانين) لو كان بنوه المجانين (بالغيبين) لأنهم لا قول لهم فكان له ولاية تزويجهم كأولاده الصغار وروي الأثر أن ابن عمر زوج ابنه وهو صغير فاختصموا الى زيد فاجازاه جميعا وكأبي الصغيرة والمجنونة وحيث زوج الأب ابنه الصغيرة ومجنونة فإنه تزوجه (بغير أمه) أثلاسترق ولده (ولامعية عينا يرد به الزكاح) كرتقاء وحذماء لما قبله من لتغير ويزوج الأب ابنه الصغير والمجنون (بغير المثل وغيره ولو كرها) لأن للاب تزويج ابنته البكر بدون صداق مثله أو فدا مثله فإنه قدرى المصلحة في ذلك فزله بذل المال نفسه كدأوته بل هذا أولى فإن الغالب أن المرأة لا ترضى أن تزوج المجنون إلا أن ترغب بزيادة على مهر مثلها فبقتعذ الوصول الى الزكاح بدون ذلك (وايس لهم) أي للبنين الصغار والمجانين أن تزوجه الأب (خيارا إذا بغوا) وعقلوا كالأبناح ما لهم ونحوه (و) للاب (تزوج ببناته البكار ولو بعد البلوغ) الحديث ابن عباس مرفوعا لا يحق حق بنفسها من وإياها والبكر تستأمر وأذنهما صمما تهازواه أبو داود فلما قسم النساء قسمين وأثبت الحق لأحدهما دل على نفيه عن الآخر وهي البكر فيكون وإياها حق منها بها ودل الحديث على أن الاستئمانا رهنما والاستئذان في حديثهم مستحب غير واجب (و) للاب أبنا تزويج (نوب لها تسع سنين) لأنه لا إذن لها (بغير أذنهم) أي البنين الصغار والمجانين والبنات البكر والشيخ التي لها دون تسع سنين لما تقدم (وايس ذلك) أي تزويج من ذكر (الجد) لعموم الأحاديث ولأنه قاصر عن الأب فلم يملك الاجبار كالأعم (ويسن استئذان بكر بالغة هي وأمها) أما هي فلما تقدم وأمها استئذان أمها فلحديث ابن عمر مرفوعا أمر والنساء في بناتهن رواه أبو داود ويكون استئذان الولي لها (بنفسه أو بنسوة وثقات ينظرن ما في نفسها) لأنها قد تسقى منه (وأمها بذلك أرى) لأنها تظهر على أمها تخفيه على غيرها (وإذا زوج) الأب (ابنه الصغيرة) أنه تزوجه (بأمره واحدة) لمصالح الغرض بها (و) له تزويجه (بأكثر) من واحدة (إن رأى فيه مصلحة) نقله في الانصاف عن ابن رزق وغيره لا يكرهه في صحيح الفروع قال وهذا ضيف مداوليس في ذلك مصلحة بل مفسدة وضوب أنه لا يزوجه أكثر من واحدة وقال هو مراد من أطلق وأما الوصي فلا يزوجه أكثر لأنه تزويج لحاجة والكفاية تحصل بذلك إلا أن تكون غائبة أو صغيرة طفلة وله حاجة فيحوز أن يزوجه

(الحاكم) يزوجه مالا لأنه ينظر في مصالحهما هذا الأب ووصيه ومن يهتق في بعض الأحيان ذابغ لا يصح تزويجه إلا بآذنه لأنه يمكن



فكالعاقل (ويصح قبول) صبي  
(يميز لنكاحه باذن وليه) كتوليته  
البيع والشراء لنفسه باذن وابه  
(ولكل ولي) من أب ووصيه  
وبقية العصبات والخاصكم  
(تزوج بنت تسع فأكثر باذنها)  
نص الحديث أبي هريرة مرفوعا  
تستأمر اليتيمة في نفسها فان  
سكنت فله - واذا نكحها وان أبنت لم  
تكره - وأما أحمد فدل على أن  
اليتيمة تزوج باذن أمها وان لم يكن  
معيها وقد اتفق في ذلك فيمن لم  
تبلغ تسعاً بالاتفاق وجب جملته  
على من بلغت تسعاً جمعاً بين  
الأخبار (وهو) أي أذن  
(معتبر) كما تقدم بيانه  
(ولا) بزواج غير أب ووصيه  
(من دونها) أي تسع سنين  
(يجل) من الأصول لأنه  
لا أذن لها وغير الأب ووصيه  
لا يجار له (واذن ثبت بوطء في  
قبول ولو) كان وطؤها (زنا) مع  
غريب (كارد) بعد وطئها (الكلام)  
حديث الشيب تعرب عن نفسها  
وله هو حديث لا تنكح الأيم حتى  
تستأمر ولا تنكح البكر حتى  
تستأذن واذا نكحت تسكت لأنه  
ما قسم النساء قسمين وجعل  
انسكوت اذنا لا أحدهما واجب  
أن يكون الاخر بخلافه  
(و) أذن (بكر) ولو وصلت في دبر  
العصبات) حديث عائشة  
قلت يا رسول الله أيبكر تسهي  
قال رضاهما متفق عليه  
(ولو ضحكت أو بكيت) كان  
اذا نكحت أبي هريرة مرفوعا  
تستأمر يتيمة فان بكيت أو سكنت  
فهو رضاه وان ثبت فزوجه  
عليها ولا غير طه بالامتناع مع

نائبه قاله القاضي في المجرد في الوصايا انتهى وعلى نحو ذلك يحصل كلام ابن رزين وغيره فلا  
تضعيف (وحيث أجبرت) البكر (أخذ بتعيين بنت تسع سنين فأكثر كقول الأئمة بين المجبر)  
من أب أو وصيه لأن النكاح براد للزوجة فلا تجبر على من لا ترغب فيه قال في المبدع وقد صرح  
بعض العلماء أنه يشترط للأجبار شروط أن يزوجه من كفؤة والمثل وان لا يكون الزوج  
معسراً وان لا يكون بينهما وبين الأب عداوة ظاهرة وان يزوجه ما نقد البلد واقتصر عليه  
وقلت وفيه ثني (فإن امتنع) المجبر (من تزويج من عينته) بنت تسع سنين فأكثر  
(فهو عاضل سقطت ولايته) ويفسق به ان تسكر (على ما يأتي) (ومن يخنق في بعض الأحيان)  
لم يصح تزويجه الا باذنه أن كان بالغاً لأنه يمكن أن يتزوج لنفسه فلم تثبت ولاية تزويجه لغيره  
كالعاقل (أو زال عقله بمرض أو مرض يرجى زواله) لم يصح تزويجه الا باذنه (كالعاقل)  
فإن دام به صار كالمجنون قاله الشيخ في الدين في المسودة وهو معنى كلام الشارح (وإن  
الأب تزويج ابنه البالغ العاقل بغير اذنه) لأنه لا ولاية له عليه (الا أن يكون سهياً وكان)  
النكاح (اصح له) بأن يكون زمناً أو ضيقاً يحتاج إلى امرأة تحبها فأن لم يكن محتاجاً إليه  
فليس لوليّه تزويجه (وله) أي الأب (قبول النكاح لابنه الصغير) ولو عجزا (و) لأنه  
(المجنون) لما تقدم وكذا البالغ المعتوه في طاهر كلام أحمد والخبر في مع ظهور إمارات  
الشهوة وعدمها وقال القاضي إنما يجوز تزويجه اذا ظهرت منه إمارات الشهوة عياله إلى  
النساء ونحوه (ويصح قبول عياله لنكاحه باذن وليه نصاً) كما به مع أن يتولى البيع والشراء  
لنفسه باذن وليه (ولا) يصح قبول (طفل دون التمييز) لنكاحه (ولا) قبول  
(مجنون) لنكاحه (ولو باذن وليه) لأن قولهما غير معتبر (وليس يدان إماماً إلا بكار  
والثب) لافرق بين الكبيرة والصغيرة من ولاية ابن القن والمدة وأما الولد لأن منافعه من  
ملوكه والنكاح قد عدل من منفعة من فاشبهه فقد أجاز ذلك ملك الاستمتاع بها وهذا فارق  
العبد ولأنه ينتفع بذلك ما يحصل له من مهرها وولدها وتسقط عنه نفقتها وكسوتها بخلاف العبد  
ولا فرق بين كونها مباحة أو محرمة عليه كاخته من رضاع (الامكانة) ولو صغيرة فلا يجبرها  
لأنها بمنزلة الخارجة عن ملكه لذلك لا يلزمه نفقتها ولا ملك إيجارها ولا أخذ مهرها (ولو كان  
نصف الامن حراً لم يملك الرق اجبارها) لأنه لا يملك نفقتها (ويعتبر اذنها) لما فيها من  
الحرية (و) يعتبر (اذا ملك البقية كاملة لاثنين) وكذا يعتبر اذنان المعتق لأن له ولاية  
ما اعتق منهما فهو وليه (ويقول كل منهما) أي من المعتق ومالك البقية (زوجتها)  
ولا يقول زوجها (بعضها) لأن النكاح لا يقبل التشقيص والتجزئ بخلاف البيع والإجارة  
وهل يعتبر اتحاد زمن الإيجاب منهما أو يجوز ترتيبهما فيه نظر قاله ابن نصر الله قلت لا يظهر  
أنه لا يعتبر ترتيبهما فيه مادام في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه عرفاً وفي اعتباره اتحاد حرج  
أو مشقة (وملك) السيد (اجبار عبده الصغير ولو) كان العبد (مجنوناً) فيجبره ولو  
كان بالغاً لأن الإنسان اذا ملك تزويج ابنه الصغير والمجنون فعبده الذي كذلك مع ملكه  
وتعم ولايته عليه أولى (ولا) يملك اجبار (عبده الكبير العاقل) لأنه مكافئ لملك الطلاق فلا  
يجبر على النكاح كالحرة لأن النكاح خالص حقه ونفعه فلا يجبر عليه كالحرة والامر بالنكاح  
مختص بحالة الطلب بدليل عطفه على الإباحي وإنما يزوجه عند الطلب (ولا يجوز لساثر)  
أي باقي (الأولياء) بعد ائب (تزوج حرة كبيرة) بالغة ثيباً كانت أو بكراً (الاباذه)  
حديث أبي هريرة مرفوعاً لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله  
كيف اذنها قال أن تسكت متفق عليه (الامجنونة قلهم) أي لساثر الأولياء (تزوجها)



أى المجنونة (إذا ظهر منها الميل إلى الرجال) لأن لها حاجة إلى النكاح يدفع ضرر الشهوة عنها وصيانة عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعفاف وصيانة العرض ولا سبيل إلى إظهارها ببيع تزويجها كالنكاح معها (وبصرف ذلك) أى ميلها إلى الرجال (من كلامها) وتبعها الرجال وميلها إليهم ونحوه) من قراب الأحوال (وكذا إن قال أهل الطب) ولعل المراد ثقة منهم أن تعذر غيره والافتئان على ما يأتي في الشهادات (إن علمت أن زولاً يتزوجها) فذلك ولي تزويجها لأن ذلك من أعظم مصالحها كالمداواة (ولو لم يكن لها) أى المجنونة ذات الشهوة ونحوها (ولي إلا إلحاحكم زوجها) لما سبق (وإن احتاج الصغير العاقل أو احتاج المجنون المطبق البائع إلى النكاح لحاجة النكاح) أى الوطء (أو) لحاجة غيره (تخدمه) (زوجهم ما لحاكم به الأب والوصي) أى مع عدمهما لأنه الذي ينظر في مصالحهما أذن وتقدم حكم من يخفى في بعض الأحيان (ولا يملك ذلك) أى تزويج الصغير والمجنون (بقية لأولياء) وهم من عدا الأب ووصيه وإلحاحكم لأنه لا ينظر لغير هؤلاء في ما لحما ومصلحهما المتعلقة به (وإن لم يحتاج) أى الصغير والمجنون (إليه) أى إلى النكاح (فليس له) أى إلحاحكم (تزوجهم) لأنه اضطرارهم بالامتناع (وليس لسائر الأولياء) أى من عدا الأب ووصيه الذي نص له عليه (تزوج صغيراً لمّا دون تسع سنين بحال) أى في حال من الأحوال لما روى أن قدامة بن مظعون زوج ابنة أخيه من عدا الله ابن عمر فوقع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لم يقل أنه يتيمة ولا تنكح إلا بآنها والمغيرة لأذن لها بحال (ولا إلحاحكم تزويجها) أى بنت دون تسع سنين كغيره (خلاف ما في الفروع) قال وعنه لهم تزويجها كالحاكم (فإنه) أى صاحب الفروع (لم يوافق) بالبناء للمفمول (عليه) أى على ما أفهمه كلامه من أن إلحاحكم تزويج الصغيرة وإن منعنا غيره من الأولياء قال في الانصاف ولا أعلم له موافقاً على ذلك بل صرح في المستوعب والرعاية وغيرهما بغير ذلك ونص عليه أحمد ومع ذلك له وحده لأنه أعلم بالمصالح من غيره من الأولياء لكنه يحتاج إلى موافق ولعله كالأب فسبق العلم وكذا قال شيخنا وابن نصر الله وذكر شيخنا أنه ظاهر كلام القاضي في المجرد (ولهم) أى سائر الأولياء (تزوج بنت تسع سنين) فأكثر بآنها ولها أذن صحيح معتبر نصاً) لما روى أحمد بسنده إلى عائشة إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة وروى مرفوعاً عن ابن عمر ومعه في حكم المرأة ولأنها تصلح بذلك للنكاح وتحتاج إليه أشبهت البالغة (وأذن الثيب الكلام) لقوله عليه الصلاة والسلام الثيب تعرب عن نفسها وإن كررها صحتها وإن لم يزوجها (وبنى) أى الثيب (من وطئت في القبل) لا في الدبر (بالأذن) الرجال) لا بالآلة غيرها (ولو) كافت وطئت (بزنا) لأنه لو وصى للثيب دخلاً في الوصية ولو وصى لذكر لم يندخل فيه (وحيث) كمنابا للثوبية (بأن وطئت في القبل) بالآلة لفرجل (وعات البكارة لم يزل حكم الثيوبية) لأن الحكمة التي اقتضت التفرقة بينا وبين البكر مباعدة الرجال ومخالطتهم وهذا موجود مع عود البكارة (وأذن البكر الصمات ولو زوجها غير الأب) لما روى أحمد بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً تسامر اليتيم في نفسه فإن سكنت فهو أذن وإن أبى لم تكرمه وعن عائشة أنها قالت يا رسول الله إن البكر تسقى قال رضاهما مما اتفق عليه (وإن ضحك أو بكى) ذلك (كسكوتها) لما روى أبو بكر بأسناده عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسامر اليتيم فإن بكى أو سكنت فهو رضاها وإن أبى فلا جواز عليها ولا غيرها ناطقة بالامتناع مع سماعها للاستئذان فكان ذلك أذناً منها (ونطقها)

بالأذن (أبلغ) من صماتها لأنه الأصل في الأذن واكتفى عنه بصمات البكر لاستحيائها (ويعتبر في استئذان) من يشترط استئذانها (تسمية الزوج لها على وجه تقع للمعرفة) منها (به) بأن يذكر لها نسبه ومنصبه ونحوه مما يتصف به لتكون على بصيرة في أذنها في تزويجها ولا يعتبر تسمية المهر (ومن زالت بكارتها بغرطاء) كاصبع أو وثبة (كالكبر) في الأذن فإنها صماتها لأن حياءها لا يزول بذلك (ويجبر سيد عبداً صغيراً أو مجنوناً) كائناً وأولى لتمام ملكه وولايته (و) يجبر سيد (أمة مطلقاً) أى كبيرة كانت أو صغيرة بكر أو ثيباً قناً أو مدبرة أو أم ولد لأن منافعتها مملوكة له والنكاح عقد على منفعتها أشبه عقد الإجارة ولذلك ملك الاستمتاع بها وبهذا فارق العبد ولأنه ينتفع بما يحصل له من مهرها وولدها ويسقط عنه نفقتها وكسوتها بخلاف العبد وسواء كانت مباحة له أو محرمة عليه كأمه أو أخته من رضاع أو محوسية ونحوها لأن منافعتها وإنما حرمت عليه إعارضاً (لا) يجبر سيد (مكاتباً أو مكاتبة) ولو صغيرين لأنهما بمنزلة الخارجين عن ملكه ولذلك لا يلزمه نفقتهما ولا عاك إجارتهما ولا أخذ مهر المكاتب (ويقتبر في) نكاح (معتق بعضها أذنها وأذن معتقها) اذن (مألاً بالتيه) التي لم تعتق (كالشر يكتن)



في أمة فيمنعها نكاحها أفتنما  
في المشتركة (زوجتها)  
ولا يقول زوجها نكحتني  
لأن النكاح لا يقبل التبعية  
والجوزي بخلاف البيع  
والإجارة

فصل الثالث في شروط  
النكاح (الولي) نسا (الا  
على النبي صلى الله عليه وسلم)  
لقرانه تعالى النبي أولى بالمؤمنين  
من أنفسهم والأصل في اشتراط  
الولي حديث أبي موسى مرفوعا  
لأنكاح الأب ولو رواه الجنسية  
ألا النسائي وصححه أحمد وابن  
معين قاله المروزي وعن عائشة  
مرفوعا إنما امرأة نكحت بغير  
إذن وليها فنكاحها باطل  
فنكاحها باطل فنكاحها باطل  
فإن دخل بها فلها المهر بما  
استحصل من فرجها فإن  
اشترى وأقاله سلطان ولي من  
لاولي لها رواه الجنسية إلا النسائي  
وحكي بعض الحفاظ عن يحيى  
أنه أصح ما في الباب ولأن المرأة  
مولى عليها في النكاح فلا تملك  
كالصغيرة لا يقبل بحمل  
الحديث الأول على نفي الكمال  
لأن مقتضاه نفي حقيقة  
النكاح إلا أنه لما لم يمكن ذلك  
حمل على نفي الصفة لا سيما وقد  
عنفه الحديث الآخر  
فنكاحها باطل وقوله عليه  
الصلاة والسلام في الحديث  
الثاني بغير إذن وليها خرج  
مخرج الغالب فلا مفر منه  
لأن المرأة غالبًا إنما تزوج  
نفسها بغير إذن وليها وقوله  
تعالى فلا تنكحوهن أن  
ينكحن أزواجهن لا بدل على  
نكاحها نفسها بل على أن نكاحها إلى الولي لأنها ترأت في عقل بن يسار حين اعتنع من

أي البكر (أبلغ) من سكوتها وضحكها أو بكائها لأنه الأصل في الأذن وانما اكتفى بالصمت  
من البكر لا سخطاء (فإن أذنت) البكر نطقا (فلا كلام وإن لم تاذن) البكر نطقا (استحب أن  
لا يجبرها) على النطق واكتفى بسكوتها إن لم تصرح بالمنع فلا يجبرها غير الأب ووصيه كما تقدم  
(وزوال الكارة) ما سمع أو نه أو شدة حبيته ونحوه (كسقوط من شأق) لا يغير صفة  
الأذن) بلها حكم البكر في الأذن لأنها لم تخبر المقصود ولا وحدها في القبل فاشبهت من لم تزل  
عذرتها (وكذا طه دبر) ومباشرة دون الفرج لأنها غير موطوءة في القبل (ويعتبر في  
الاستئذان تسمية الزوج على وجه تقع معرفتها) أي المرأة (به) أي بالزوج بأن يذكر لها  
نسبه ومنصبه ونحوه لتكون على بصيرة في أذنها في تزويجها (ولا يشترط) في استئذان  
(تسمية المهر) لأنه ليس ركنا في النكاح ولا مقصودا منه فقلت ولا يشترط أيضا إقراره بالعقد  
فتقدم الخطبة والأهداء ونحوه إذا استؤذنت مع سكوتها وإن كانت بكر أدل دليل أذنها (ولا)  
يشترط أيضا (الشهادة بخلوها عن الموانع الشرعية) عدا في الظاهر والبرة بالعقد عما  
في نفس الأمر (ولا) يشترط أيضا (الأشهاد على أذنها) لو أنها أن يزوجه أو لو غير محبرة  
لما تقدم (والاحتياط بالأشهاد) على خلوها من الموانع وعلى أذنها ولو أنها ان اعتبر  
احتياطاً (وإن ادعى زوج أذنها) في التزويج للسولي (وانكرت) الأذن له (صدقت  
قبل الدخول) لأن الأمل عدله (لا) تصدق (به) أي بعد الدخول لأن تمكينها  
من نفسها دليل أذنها فلم تقبل دعواها عدم الأذن بعد فتحها للظاهر (وإن ادعت) من  
مات العاقد عليها (الأذن) لو أنها في تزويجها له (فانكرت) ورثته أن تكون أذنت  
(صدقت) لأنها تدعى بحجة المقدم يدعون فسادهم فقدم قولها عليهم لوافقته الظاهر  
في العقود وسواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده فينقرر الصدق بوزن منته (ومن ادعى  
نكاح امرأة فيجحدته) فقوله لا نكاحاً منكرته والنية على المدي (ثم) ان (أقرت له)  
بعد جحدها (لم تحلل له) بنفس الإقرار حيث لم تذكر زوجة له سواء صالحها عن ذلك  
بعرض أو لآله صلح أحل حراماً (الأب) قد جحد (مع خلوها عن الموانع وباقي شروط)  
وإن كانت زوجته في الباطن فانكارها لا أثر له وتحلل له ويحصل التوارث بينهما كما ذكره  
هو وغيره في مواضع تقدمت بها وتأتي بقيتها (فإن أقر الولي عليها) بالنكاح بان إقراره  
زوجها من المدي وانكرت (وكان الولي ممن يملك إجبارها) كابي البكر ووصيه في النكاح  
(مع إقراره) لأنه من ملك إنشاء عقد ملك الإقرار به (والا) بأن لم يكن  
ولي مجبراً كالجد والعم والآخر (فلا) يقبل قوله عليها لأنه إقرار على الغير ما لم تقر بالأذن  
له والله أعلم

فصل في الشرط (الثالث الولي فلا) يصح نكاح (الأبوي) لما روى أبو موسى  
الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي رواه الجنسية وصححه ابن المديني وقال  
المروزي سألت أحمد ويحيى عن حديث لا نكاح إلا بولي فقال لا صحح وهو لنفي الحقيقة  
الشرعية بدليل ما روى سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل  
باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحصل من فرجها فإن اشترى وأقاله سلطان ولي من لا ولي  
له رواه أحمد و أبو داود وأبو داود و الترمذي وصححه لا يقبل يمكن حمل الرواية الأولى على نفي الكمال لأن  
كلامه شارح محمول على الحقائق الشرعية أي لا نكاح شرعي أو موجود في الشرع إلا بولي  
ولا يقال الثاني أيضاً بل على محتمل ما ذكره الولي وأنتم لا تقولون به مع أن قوله تعالى دلالة على



وانما أضافه الى النساء لتعلقه  
بين وعقده عليهن ( فلا  
يصح ) من امرأة ( انكاحها  
لنفسه ) لما تقدم ( أو )  
انكاحها ( غيرها ) لأنه اذا  
لم يصح انكاحها لنفسها فغيرها  
أولى ( فيزوج أمة محجور  
عليها ) أصغرا وحنون أو سفه  
( وليها في مالها ) لمصلحة لأن  
الأمة مال والتزويج تصرف  
فيها وكذا أمة محجور عليه  
( و ) تزوج أمة ( غيرها )  
أي غير المحجور عليها وهي  
المكففة الرشيدة ( من تزوج  
سيدتها ) أي ولي سيدتها  
في النكاح لامتناع ولاية  
النكاح في حنفها لأنوثتها  
فتثبت لأوليائها كولاية  
نفسها ولأنهم يملكونها لو عتقت  
ففي حال رقها أولى ( بشرط  
أذنها ) أي السيدة في تزويج  
أمتها لأنه تصرف في مالها ولا  
يتصرف في مال رشيدة بغير  
أذنها ( نطقا ولو ) كانت  
سيدتها ( بكرا ) لأنه انما  
اكتفى بصماتها في تزويج  
نفسها لحياثتها ولا نسحق في  
تزويج أمتها ( ولا اذن لولاة  
معتقة ) في تزويجها  
لما كنها نفسها بالعتق  
ولست المعتقة من أهل الولاية  
( وبزوجها ) أي العتيقة  
( بأذن ) أي العتيقة ( أقرب  
عصبتها ) أي العتيقة نسبا  
لحررة الأصل فان عتقوا  
فصبتها ولأولاد كالميراث ويقدم  
ابن المولادة على أبيها لأن  
الولاية بمقتضى ولادة العتق

ان ينكح من أزواجهن بدل على صحة انكاحها لنفسها لأنه إضافة اليهن ولاية خاص حقها فصح  
منها كبصع أمتها لأنه خرج من خارج الغالب فلا مفعول له لأن الغالب ان المرأة انما تزوج  
نفسها بغير اذن وليها أو أمة الآية قالتهى عن المضل عم لا ولياء ونهيم عنه دليل على اشتراطهم  
اذا المضل لغة المنع وهو شامل للمضل الحسى والتشرعى ثم الآية نزلت في معقل بن يسار حين امتنع  
من تزويج أخته فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها ولم يكن لعقل ولاية وإن الحكم  
متوقف عليه لما عوتب عليه وأما الإضافة اليهن فلا تخرج محل له ( بل وزوجت ) امرأة ( نفسها أو )  
زوجت ( غيرها ) كما أنها وبنتها وأختها ونحوها ( أو وكلت ) امرأة ( غير وليها في تزويجها  
ولو بأذن وليها نهي ) أي في الصور الثلاث المذكورة ( لم يصح ) النكاح لعدم وجود  
شرطه ولا نكاحا غير مأموقة على البصع انقص عقلها أو مرة اتخذها فلم يجز تفويضه اليها  
كالمبذر في المال واذا لم يصح منها لم يصح أن توكل فيه ولا أن تتوكل فيه وروى هذا عن عمر  
وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة ( فان حكم بصحتها حاكم ) لم ينقض  
( أو كان المتولى العتق حاكم ) براه ( لم ينقض ) وكذلك سائر الافكيمة الفاسدة ( اذا حكم بها  
من براهها لم ينقض ) لأنه يسوغ فيها الاجتهاد فلم يجز نقض الحكم بها ( كما لو حكم بالشفعة للجار )  
ونحوه مما لا يجتهد فيه مساع واپس فيه مخالفة قاطع على ما أتى تفصيله في انقضاء وهذا  
لنص متأول وفي صحته كلام وقد عارضه طسواهر ( وبزوج أمتها أذن ) أي المالكة  
( شرط نطقها ) أي المالكة ( به ) أي بالأذن ( من تزوجها ) أي المالكة من أب  
وجده وأخ وعم ونحوهم لأن مقتضى الدليل كون الولاية للمالكة فامتنت في حقها القصورها  
فتثبت لأوليائها كولاية نفسها ولأنهم يملكونها لو عتقت ففي حال رقها أولى ( ولو ) كانت  
المالكة ( بكرا ) فلا بد من نطقها بالأذن لأن صماتها انما اكتفى به في تزويجها نفسها  
لحياثتها ولا نسحق في تزويج أمتها ( ان كانت ) المالكة ( غير محجور عليها ) لحظ نفسها  
( والا ) بان كانت محجورا عليها أصغرا أو سفه أو جنونا ( فيزوج أمتها وليها في مالها )  
من أب أو وصيه أو حاكم أو قيمه فقط ( ان كان الحظ في تزويجها ) لأن التزويج تصرف  
في المال والأمة مال ولا اذن للمالكة اذن ( وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير ) أو المجنون  
أو السفه فيزوجها بوليها لمصلحة كما تقدم فان لم يكن أب فوصيه ثم الحاكم ثم قيمه ( وبغيرها  
من يجبر سيدتها ) ان حمل ذلك على الأمة كما هو صريح كلامه فلا مفعول له والمعنى انه تزوج  
الأمة بلا اذن أولى السيدتها باذن سيدتها كما تقدم ان لم تكن محجورا عليها ولا زوجها لها في  
مالها وان كان مراده يجبر العتيقة من يجبر مولايها على المنتهى وغيره فانه انما المعتقة  
يجبر عتيقة ابنه البكر قال الزركشي وهو بعيد وقال عن عدم الاجبار انه الصحيح المأثور عنه عند  
الشيخين وغيرهما قال في الانصاف وهو كما قال في الكبيرة يعني اذا كانت العتيقة كبيرة  
لا اجبار بخلاف الصغيرة التي لم يتم لها تسع سنين ولذلك اقتصر على التمثيل بها في شرح المنتهى  
( وبزوج معتقتها ) أي عتيقة المرأة ( عصبية المعتقة ) بفتح التاء بضبط المصنف ( من  
النسب ) كابنها وأختها ونحوهم لأن عصبية النسب مقدمه على عصبية لولاء ( فان عدم )  
عصبته من النسب ( فأقرب ولي لسيدتها المعتقة ) تزوج العتيقة ( بأذن ) أي العتيقة  
لأنهم عصبته يرقون ويقلون وكذلك يزوجون وظاهر كلامه هذا الاجبار وشرح به ان شارح  
قال واپس له ولاية اجبارا لأنه أبعد العصبان وتقدم ما فيه ( فان اجتمع ابن المعتقة وأبواه لابن  
أولى ) به تزويج عتيقة أمه لأنه أقرب والاب اعما قدم في نكاح ابنته لزيادة شفقتة  
( ولادن ) به بغير ( سيدتها ) أي المعتقة في تزويجها لأنه لا ولاية لها ولا ملك ( وأما )

والولاية يقدم فيه الابن على الأب ( وبغيرها ) أي عتيقة المرأة ( من يجبر مولاتها ) على النكاح فلو كانت العتيقة بكرا ولمولاتها



لأن الولد موهوب لآبيه قال الله تعالى ووهبنا له يحيى وإيثبات ولاية الموهوب له على الموهوب أولى من العكس ولأن الأب أكل نظر وأشد شفقة ونأى الأمة (فأبوها وان علا) أي الجسد للأب وان علا فيقدم على الابن وابنه لأن له أيلاداً وتصبيا فقدم عليهما كالأب فإن اجتمع أجداد فأولاهم أقربهم كالجد مع الأب (فأبها) أي الحرة (فأبها وان نزل) يقدم الأقرب فالأقرب الحديث أم سلمة فأنها لما انفقت عدتها أرسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبه فقالت يا رسول الله انه ليس أحد من أوليائي شاهداً قال ليس من أولئك شاهد ولا غائب بكره ذلك فقالت قسم يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه رواءه النسائي قال الأثرم قلت لابي عبد الله الحديث عمر بن أبي سلمة حين زوج النبي صلى الله عليه وسلم أمه أم سلمة ليس كان صغيراً قال ومن يقول كان صغيراً ليس فيه بيان ولأنه عدل من عصبتها فثبتت له ولاية تزويجها كاخيه أخ لأبوين (و) أخ (لأب) لأن ولاية النكاح حقه يستفاد بالتعصيب فقدم فيه الأخ لأبوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء (فأب أخ لأبوين) أي أخ (لأب وان سفل) أي ابن الأخ لأبوين ولأب ويتدم مهم الأقرب فالأقرب (و) أخ (لأبوين) أي (أب ثم بنوهما) أي أعمى بنين ولأب (كذلك)

انناس) الذين لهم ولاية النكاح (بأكح لمراه الحرة أبوها) لأن الولد موهوب لآبيه قال تعالى ووهبنا له يحيى وإيثبات ولاية الموهوب له على الموهوب أولى من العكس ولأن الأب أكل نظر وأشد شفقة ونأى الأمة (فأبوها وان علا) أي الجسد للأب وان علا فيقدم على الابن وابنه لأن له أيلاداً وتصبيا فقدم عليهما كالأب فإن اجتمع أجداد فأولاهم أقربهم كالجد مع الأب (فأبها) أي الحرة (فأبها وان نزل) يقدم الأقرب فالأقرب الحديث أم سلمة فأنها لما انفقت عدتها أرسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه رواءه النسائي قال الأثرم قلت لابي عبد الله الحديث عمر بن أبي سلمة حين زوج النبي صلى الله عليه وسلم أمه أم سلمة ليس كان صغيراً قال ومن يقول كان صغيراً ليس فيه بيان ولأنه عدل من عصبتها فثبتت له ولاية تزويجها كاخيه أخ لأبوين (و) أخ (لأب) لأن ولاية النكاح حقه يستفاد بالتعصيب فقدم فيه الأخ لأبوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء (فأب أخ لأبوين) أي أخ (لأب وان سفل) أي ابن الأخ لأبوين ولأب ويتدم مهم الأقرب فالأقرب (و) أخ (لأبوين) أي (أب ثم بنوهما) أي أعمى بنين ولأب (كذلك)



(ثم أقرب عصبة نسب) كم الأب ثم بنه ثم عم الجد ثم بنه كذلك وان علوا ٢٩ (كالأثر) أي ترتيب الولاية بعدة

الاحوة على ترتيب الميراث  
بالنصيب فاحقهم بالميراث  
أحقهم بالولاية فلا يلي بنو أب  
أعلى مع بنى أب أقرب منه وإن  
نزلت درجتهم وأولى ولد كل  
أب أقربهم إليه لأن مسمى  
الولاية على الشفقة والنظير  
ومظنتها القسرة فاقربهم  
أشقةهم ولا ولاية لغير العصباء  
كأن لا لام وعم لام وبنيهم والخال  
وأبي الأم ونحوهم نصا لقول  
على إذا بلغ النساء نص الحقائق  
فالعصبة أولى يعني إذا أدركن  
رواه أبو عبيد في الغريب  
ولأن من ليس من عصبته أشبه  
بالأجنبي منها (ثم) يلي نكاح  
حرة عند عدم عصبته من  
انصب (المولى المنعم) أي  
المعتق لأنه يرثها ويعقل عنها  
فكان له تزويجها وقدم  
عليه عصبة النسب كما قدموا  
عليه في الأثر (ثم عصبته)  
أي المولى المعتق بعده  
(الأقرب) منهم (فالأقرب)  
كالميراث (ثم مولى المولى ثم  
عصبته) كذلك أبدا (ثم) عند  
عدم عصبة النسب والولاية يلي  
نكاح حرة (السلطان وهو  
الامام) الأعظم (أونائبه)  
قال أحمد والقاضي أحبال  
من الأمير في هذا (ولمن  
بغاة إذا استولوا على بلد)  
فيجوز في نفسه حكم سلطانهم  
وقاضيه مجرى الامام وقاضيه  
قال الشيخ تقي الدين تزويج  
الامام فرض كفاية أجماعا  
فإن أباهم لم لا يظلم كطلبه  
جملا لا يستحقه صار وجوده  
(زوجها ذو سلطان في مكانها

لأنه يجري فيه حكم سلطانهم وقاضيه مجرى حكم الامام وقاضيه وإذا دعت المرأة خلوها من  
الموانع وانما الأولى لها زوجت ولو لم يثبت ذلك بيعة ذكره الشيخ تقي الدين واقتصر عليه في  
الفروع (ومن حكمه الزوجان) بينهما (وهو صالح للحكم كما حكم) مولى من قبل  
الامام أونائبه ما باقى في القضا (ولا ولاية لغير العصباء) القسرية والسببية من (الأقرب  
كالأخ من الأم والخال وعم الأم وأبها ونحوهم) لقول على رضي الله عنه إذا بلغ النساء  
نص الحقائق فالعصبة أولى يعني إذا أدركن رواء أبو عبيد في الغريب ولأن من ليس من عصبته  
شبهه بالأجنبي منها وفي نسخة لغير العصباء والأقرب وما وقع عليه الحل أولى وقوله من  
الأقرب صيغة لغير العصباء أو حال وعلى كل منهما فهو ليس مراد بل عصبة الولاء أيضا  
لها لولاية لكنها المؤخرة عن عصبة النسب كما تقدم (ولا) ولاية (إن أسلمت) المرأة  
(على يديه) ولا يلتقط لأنه لا نسب ولا ولاية حديث الولاء لمن أعتق (فإن عدم الولي مطلقا)  
بأن لم يوجد أحد ممن تقدم (أو عضل) ولم يولد غيره (زوجها ذو سلطان في ذلك  
المكان كوالى البلد أو كبيره أو أمير القافلة ونحوه) لار له سلطنة (فإن تمذر) ذو سلطان  
في ذلك المكان (زوجها عدل باذنها قال) الامام (أحمد في دهقان قرية) بكسر الدال  
وتضم ودهقان الر جبل وتدهقان كثر ماله قاله في الحاشية أي (رئيسها يزوج من لاولى لها  
إذا احتاط لها في الكفو والمهر إذا لم يكن في الرقة قاض) لأن اشتراط الولاية في هذه  
الحالة يمنع المكاح بالكلية فلم يجز كاشتراط كون الولي عصبة في حق من لا عصبة لها (وإن  
كان في البلد حاكم رابي التزويج لا يظلم كطلبه جملا لا يستحقه) أم لأن يكور له في بيت  
المال ما يكفيه أو طلب زيادة على جعل من له (صار وجوده) أي الحاكم (كعدمه)  
قال الشيخ تقي الدين ووجهه ظهري (ولو أمه ولو) كانت (آبقة سيدها) المكلف  
الرشد لانه عقد على منافعتها وكان إليه كالاجارة (ولو) كان سيدها (فاسقا أو مكافرا)  
لأن تزويجها باها تصرف في ماله فصح ذلك منه كبيعته لكن لا يزوجه المكاتب إلا بأذن  
سيده كما تقدم في الكتابة (فإن كان لها سيدان اشتركا في لولاية وليس لواحد منهما  
الاستقلال بها) أي بالولاية عليها (بغير إذن صاحبه) كما لا يبيعه ولا يزوجها بغير إذنه  
ولا يتأتى تزويج نفسه لانه لا ينتقص (فإن اشترجا) أي سيدا الأمة في تزويجها  
(لم يكن للسلطان ولاية) لأنها مملوكة كالكافر يده حاضر ولا ولاية عليه لاحد (فإن  
اعتقاها) معا أو أحدا بعد واحد أو أحدا والأول معسر (وليس لها عصبة) من النسب  
(فهما ولياها) يزوجهما باذنها ولو تعاونا في العقد (فإن اشترقا قام الحاكم مقام المنتع منها)  
لأنها صارت حرة صار نكاحها حقا لها ولا يستقل الآخره لأن ولايته سيدها العتق وهو ما أعتق  
بعضها (وإن كان المعتق أو) كانت (المعتقة واحد دار له عصبان كالأبنين والأخوين  
فلا حدهما الاستقلال بتزويجها) باذنها كالأبنين والأخوين من النسب لأن الولاء لا يورث  
وانما زوج بكونه عصبة للمعتق ولاية تقضى في ذلك بخلاف المعتقين وعصبتهم (ولا تزول  
الولاية لأغما) لقصر مدته عادة كالنوم (ولا) تزول الولاية أيضا (بالعمى) لأن  
الاعشى أهل للشهادة والرواية فكان من أهل الولاية كالصبر (ولا) تزول لولاية أيضا  
(بالسفه) لأن رشد المال غير معتبر في النكاح (وإن جن) الولي (أحيانا وأغما)  
عليه (أو نقص عقله) أي الولي (بنحو مرض) يرجى زواله (أو أحره) الولي يحج أو عمرة  
(انتظر زوال ذلك) لأن مدته لا تصول عادة (ولا ينزل وكما هم بطريان ذلك) أي ما ذكر  
من الجنون أحيانا والأغما ونقص العقل بالمرض الرجوز زواله ولا حرام لأنه لا يباى الولاية

كعدمه (فإن عدم الكل) أي عصبة النسب والولاية والسلطان ونائبه من المحل الذي به الحرة



**كفصل** (أولياتها مع عدم إمام  
دواؤه وامتنع عليه (فإن  
تعدر) ذو سلطان في مكانها  
(وكلت) عدلا في ذلك المكان  
بزوجها قال أحمد في دفعان  
قصرية بزوج من لاولي لها إذا  
احتاط لها في الكفؤ وانهر  
إذا لم يكن في الرستاق قاض  
لأن اشتراط الولي في هذه الحال  
يمنع النكاح بالكسبة (ولو  
أمه ولو) كانت الامة (أبقة  
سيداها) لأنه ماله ككها وله  
التصرف في رقبتهما بالبيع  
وغيره في تزويج أولي  
(ولو) كان السيد (ماتقا)  
لأنه يتصرف في ماله (أو)  
كان (مكاتباً) إن أذنه سيده  
في تزويج أمته (وشرط في  
ولي) سبعة شروط أحدها  
(ذكورية) لأن المرأة لا تثبت  
لها ولاية على نفسها على غيرها  
أولى (و) الثاني (عقل)  
فلا ولاية لمجنون مطبق فإن  
جن أحياناً أو أعمى عابيه أو ذنص  
عقله بمرض أو أحرام انتظر  
ولا ينعزل ويوكبه بطرياق ذلك  
(و) الثالث (بلوغ) لأن  
الولاية يعتبر بها كل أحد لها  
تتفقد تصرف في حق غيره  
وغيره مكلف مولى عليه تقصير  
نظرة فلا تثبت له ولاية كالمرأة  
قال أحمد لا يزوج نكاحاً حتى  
يحل لم ليس له أمر (و) الرابع  
معتد (حرية) لأن أمة  
والمعتد لا يستقل بولاية على  
أنفسها بأولى على غيرها  
(لامكاتب بزوج أمته) فيصح  
وتد (و) الخامس (تدق  
دين) الولي والمولى عليه ولا  
ولاية كافر على مسلمة وكذا عكسه

٣٠ ونأش في مكانه والعقل الامتناع من تزويجها يقال إذا أعيا الطيب

وأما الخبر من فإن منهم فهم الإشارة أزل لولاية وإن لم يمنعها من تزويجها لولاية لأن الأحرار يصح  
تزوجهم فصح تزويجهم كالناطق  
وقيل ويشترط في الولي (سبعة شروط أحدها (حرية) أي كمالها لأن العبد  
بالمعنى لا يستقل بالولاية على نفسه ما قبل غيرها أولى (الامكاتب بزوج أمته) بأذن  
سيده وتقدم (و) الثاني (ذكورية) لأن المرأة لا تثبت لها ولاية على نفسها ما قبل  
غيرها أولى (و) الثالث (اتفاق دين) الولي والمولى عليها لا يزوج كافر مسلمة ولا  
عكسه قال في الاختيارات لو كانت المرأة يهودية أو نصرانية أو بالعكس فيدعي أن يخرج  
على الروايتين في تزويجهما وجرم مناه في شرح المنتهى قال ولا لنصراني ولاية على مجوسية  
ونحو ذلك لثلاثة لا توارث بينهم ما بالنسب (سوى ما يأتي قريبا) من أم ولد الكافر إذا  
أسلمت بزوجها والمسلم لم يزوج أمته الكافرة والسلطان يزوج كافرة لاولي لها (و)  
رابع (بلوغ) الخامس (عقل) لأن الولاية يعتبر بها كمال العقل لأنها تفيد التصرف  
في حق غيره وغير المكلف مولى عليه لمقصوده فلا تثبت له ولاية كالمرأة (و) السادس  
(عدالة) لما روي عن ابن عباس لا نكاح إلا بشاهدي عدل ولو مرشد قال أحمد أصح شيء  
في هذا قول ابن عباس وروى عنه مرفوعاً لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وأما امرأة  
نكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل وروى البرقي ما سنده عن جابر مرفوعاً لا نكاح  
إلا بولي وشاهدي عدل ولأنها ولاية نظرية فلا يستبد بها الفاسق كولاية المال (ولو) كان  
الولي عدلاً (ظاهراً) فيكفي مستورا الحال لأن اشتراط العدالة ظاهر وأما طاهر جرح ومشقة  
ويقتضي إلى بطلان غالباً لنكحة (الاف سلطان) يزوج من لاولي لها فلا تشترط  
عدالة له (و) الثاني (سيد) بزوج أمته فلا تشترط عدالة له لأنه تصرف في  
أمة أشبه ما لو أجزاها (و) السابع (رشد) لما تقدم عن ابن عباس (وهو) أي  
رشدها (معرفة الكفر ومصلح النكاح) وليس هو حفظ المال لأن رشدها كل مقام بحسبه  
قاله الشيخ وهو معنى ما شرطه في الوضوح من كونه عالماً بالمصالح لا سيما كبراجها لا  
بالمصلحة وقال القاضي وابن عقيل وغيرهما (ويقدم) الولي (أصلح الخاطبين)  
لأنه لا يخطب لها (ويؤدر ويقتضي أن يختار لولاية من شابا حسن الصورة) لأن  
المرأة يخطبها من الرجل ما يحب منها (فإن كان الأقرب ليس أهلاً) للولاية (كأن طفلاً)  
يعني من لم يبلغ (والعبد والكافر والفاسق) ظاهر الفسق (والجذون المطبق والشيخ  
ذا أفتد) أي ضيف إلى العقل وانتصرف قال في القاموس القنديل التحريك أكار العقل  
هزم أمراض والخطا في القول والراي والكذب كالافتاد ولا تقبل عجز ومفيدة لأنها لم تكن  
ذات رأي أبداً (أو عضل الأقرب بزوج الأبعد) يعني من يسلي الأقرب من الأولياء  
من الولاية لا تثبت للأقرب مع اتصافه بما تقدم فوجوده كعدمه ولتعدرا التزوج من جهته  
الأقرب بالعضل جعل كالعدم كالوجن فإن عضل الأبعد أيضاً بزوجها لم يكم لقوله عليه  
السلام والسلام فإن شجر وأا السلطان ولي من لاولي لها (والعضل منعها) أن تزوج  
(بكذا زاد طلبة ذلك ورعب كل منهما في صاحبها) بما صح مهوراً (ولو) كان (بدون  
مهر مثلها) يقال داء عضال إذا أعيا الطيب دواؤه وامتنع عليه (قاله الشيخ ومن صور  
العضل) المسقة لوديته (إذا امتنع الخصاب لشدة الولي انتهى) لكن الظاهر أنها  
حرمة على لوني منها أنه ليس له فعل في ذلك (ويفسق) الولي (بالعضل أن تذكر منه)  
لأنه صفة رقية ما أشربا له في الحاشية (وإن غاب) الولي (غيبه) منقطعه ولم يوكل



فيزوجها الكافر لما تقدم وكذا  
أمة كافر أسلمت فيزوجها ولي  
سيدتها على ما سبق (و) لا  
(السلطان) فيزوج من لا ولي لها  
من الكوادر الموم ولايته على  
أهل دار الإسلام وهذه من أهل  
لدار فتثبت له الولاية عليها كالمسلمة  
(و) السادس (عبد الله)  
نص القبول ابن عباس لانكاح  
الابن شادي عدل بولي مرشد  
قال أحمد أصح شيء في هذا قول ابن  
عباس يعني قد روي عن ابن عباس  
رفوعا لانكاح الابن وشادي عدل  
وأما وإمرأة أنكحه بولي مخطوط  
فإنكاحها باطل وروى البرقي  
بإسناد عن جابر مرفوعا لانكاح  
الابن وشادي عدل ولا نهأ  
ولاية نظرية فلا يستبد بها القاسق  
كولاية المال (ولو) كانت العدة  
(ظاهرة) فيكفي مستورا للحد  
كولاية المال (الافى سلطان)  
فلا يشترط في تزويجه بالولاية  
الامة للعدة الحاجة (و)  
الافى (سيد) أمة لأنه  
يتصرف في ملكه كما لو أحرما  
(و) السابع (رشد) لما تقدم  
عن ابن عباس (وهو) أى  
الرشد هنا (معرفة الكفو  
ومصالح النكاح) وابن هو  
حفظ المال فان رشد كل مقام  
بحسبه وعلم مما سبق انه لا يشترط  
كون الولي بصيرا ولا كونه  
منكلا اذا فهمت اشارته  
قيامها مقام نطقه في جميع العقود  
(فان كان الأقرب) من  
أولياء الأسرة (طفلا)  
(أو كافر أو فاسقا  
أو عبدا) انصف الأقرب

من تزوج (زوج) الولي (الابعد) دون السلطان لقوله عليه الصلاة والسلام السلطان  
ولي من لا ولي لها وهذه لها ولي (ما لم تكن أمة) غائب سيدها (فيزوجها الحاكم) لان  
له نظر في مال الغائب (ويأتى في نفقة المالك) بأنهم من هذا (وهي) أى الغيبة المنقطعة  
(مالات قطع الابكفة ومشقة) نص عليه في رواية عبد الله قال الموفق وهذا أقرب إلى المواب  
فان التحدى باب التوقيف ولا توقيف (ونكون) الغيبة المنقطعة (فوق مسافة اقصر)  
لان من دون ذلك إفي حكم الحاضر (وان كان الأقرب أسيرا أو محبوسا في مسافة قريبة) يمكن  
مراجعته أو تعذرن) أى تتعسر مراجعته فزوج الابعد مع لانه صار كالبعيد (أو كان)  
الأقرب (غائبا لا يعلم) محله (أقرب هو أم بعيد) فزوج الابعد مع (أو علم انه)  
أى الأقرب (قريب) المسافة (ولم يعلم مكانه) فزوج الابعد مع لتعذر مراجعته  
(أو كان) الأقرب (بجهول لا يعلم انه عصبة) للمرأة (فزوج الابعد) الذي يليه (مع)  
التزويج استصحابا للأصل (ثم أن علم العصبة) بعد العقد وكان غير معلوم حينه لم يعد العقد  
(و) أن (زال المانع) بعد العقد بان يقع المغير أو عقل المجنون ونحوه (لم يعد العقد)  
وكذا ان قام بالأقرب مانع أو كان غير أهل ثم زال وعاد أهلا ولم يعلم ذلك حين العقد فزوج  
الابعد بعد العقد (وكذا لو زوجت بنت ملاءنة) بعد ان انفصلا أو بما لا يمان (ثم  
استلحقها أب) لم يعد العقد استصحابا للأصل في ذلك كله قال الشيخ تقي الدين في المسودة قد  
يقال حكم تزويجها حكم سائر الاحكام المتعلقة بالنسب تلك المدة من العقل والأثر وغير ذلك  
(ولا يلى كافر نكاح مسافر لو بنته) لانه لا يرثها (الا اذا أسلمت أم ولده ومكانته ومديرته فيليه)  
أى يلى نكاحها (وبياشره) كما يؤثرها لانه تصرف في ملكه ليكنه في المدة كاتبة والمدير  
مبنى على أنه لا يجبر على بيعهما أو نحوه والمذهب انهما لا يبقيان بملكه لصحة بيعهما بخلاف أم  
الولد ولذا تقتصر في المنتهى وغيره على أم الولد (وبلى كتابي نكاح موليته الكاكية)  
فيزوجها (من مسلم ودي وبياشره) لانه ولي مناسب لها في إزالة العقد عليها وبه شره  
(ويشترط فيه شروط) من البوغ والعقل والذكورة والعدالة في دينه والرشد وغيرهما  
تقدم (ولا يلى مسلم نكاح كافره) كما لا يرثها (الاسيدامة) مسلم فيزوج أمة الكافرة لما  
تقدم (أو ولي سيدتها) أى سيد الأمة الكافرة على ما تقدم تفصيله لانها مال فاشبهه  
نكاحها اجارتها (أو يكون المسلم سلطانا وله تزويج نعمة لا ولي لها) لعدم قوله عليه  
الصلاة والسلام السلطان ولي من لا ولي لها (واذ زوج الابعد من غير عذر بالأقرب)  
لم يصح النكاح ولو أجازة الأقرب لان الابعد لا ولاية له مع الأقرب أشبهه ما لو زوجها أجنبي  
(أو زوج أجنبي) ولو أجازة مع زوج وولي (لم يصح) النكاح (ولو أجازة الولي) لقد قد  
شرطه وهو الولي (ولو تزوج الأجنبي لغيره) غير اذنه أو زوج الولي موليته التي يعتبر اذنها  
كاخته (بغير اذنها) لم يصح (أو تزوج العبد بغير اذن سيده لم يصح ولو أجازة) بعد العقد  
لقوله عليه الصلاة والسلام اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فهو عاهر وفي لفظ فنكاحه باطل  
ولانه نكاح لم يثبت احكامه من الطلاق والخلع والتوارث فلم ينفعه نكاح المعتدة (وهو  
نكاح الفضولي فان وطئ) الزوج فيه (فلاحد) عليه لانه نكاح مختلف فيه والحدود  
قدرا بالاشبهات  
فصل ووكيل كل واحد من هؤلاء الأولياء مجبر ان كان أو غيره (يقوم مقامه وان كان)  
الولي (حاضرا) لانه عقد مراضة فيجب التوكيل فيه كالبيع وقيل ساعا على توكيل الزوج  
لانه روى أنه صلى الله عليه وسلم وكل أبا رافع في تزويج ميمونة وكل عمر بن أمية لضمري  
بصفات الولاية لكن (عقل بان منعها كعوارضه ورغب) فيها (بما يصح مهورا) أى ولو كان دون مهر المثل لرضاها به حينئذ



للمنطقة (مالاتقطع الابكفنة  
ومشقة) قال في الاقناع  
وتكون فـرق مسافة القصر  
(أوجهل مكانه) أي الاقرب  
(أوتعذرت مراجعته) أي  
الاقرب (بامر أوجيس)  
ومحسوها (زوج) امرأة  
(حرة أبعد) أولياؤها أي من  
بلي الاقرب المدكور في الولاية  
أما فيما إذا كان الاقرب طفلا  
أو كافرا أو هي مسلمة أو فاسقا أو  
عسافا لم يثبت الولاية  
للاقرب مع اتصافه بما ذكر  
فوجوده كعدمه وأما مع  
عضل الاقرب أو غيبته القبيحة  
المذكورة أو تعذرت مراجعته فلتعذر  
التزويج من جهته أشبه  
ما لو جاز فان عضلوا كلهم  
زوجها الحاكم (و) زوج  
(أمة) غاب سيدها أو تعذرت  
مراجعته بنحو امر (حاكم) لأن  
له النظر في مل الغائب ومحرمه  
(وان زوج) امرأة (حاكم)  
مع وجود أوليها لم يصح (و) زوجه  
ولي (أبعد بلا عذر للاقرب)  
اليامنة (لم يصح) النكاح إذا  
ولاية للحاكم والأبعد مع من  
هو أحق منها أشبه بالاجنبي  
(فـلو كان الاقرب) عند  
تزوج الحاكم والأبعد (لا يعلم  
انه عصبة) ثم علم بعد العقد  
لم يعد (أو) كان انه وود عدم  
أهلية الأرب أصغر ونحوه  
ولم يعلم (انه صار) أهلا بلوغه  
ونحوه ثم علم بعد العقد لم يعد  
(أو) كان الاقرب مجنونا  
مثلا ولم يعلم عند التزويج انه  
(عاد أهلا) فزوج (بعد  
مناف) كاجنون (ثم علم) انه عاد أهلا بعد تزويجه لم يعد العقد (أو استحق بنت ملاءنة أب به عقد)

في تزويجه أم حبيبة (والولي ليس بوكيل للمرأة) لأنه لم تثبت ولاية من جهتها (ولو كان)  
الولي (وكيلا) عنها (لتمكنت من عزله) كسائر الوكلاء وإنما إذا نها حيث اعتبر بشرط  
لجهة تصرفه فأشبه ولاية الحاكم عليها حيث تقرر أنه ليس وكيل عنها (فله توكيل) من  
بوجوب ذكائها (بغير إذنها وقبل إذنها) أي لوليها في تزويجها وان لم تكن مجبرة  
(ولا يفتقر) توكيله (إلى حضور شاهدين) لأنه اذن من الولي في التزويج فلا يفتقر  
إلى اذن المرأة ولا إلى الشهادة عليه كاذن الحاكم (ويثبت له) أي الوكيل (ما يثبت لموكل  
حتى في الاجبار) لأنه نائبه وكذا الحكم في السلطان والحاكم ياذن لغيره في التزويج  
(لكن لا بد من اذن) امرأة (غير مجبرة لو وكيل) وليها أن يزوجه (فلا يكفي إذنها لو أياها  
بالتزويج) من غير مراجعة وكيل لها وإذا نهاه بعد توكيلها قاله في التنقيح (ولا) يكفي  
إذنها لو أياها (بالتوكيل من غير مراجعة الوكيل لها وإذا نهاه بعد توكيله فيما يظهر)  
قاله في التنقيح جزم به في المنتهى لأنه قبل أن يوكله لولي اجنبي وبعد توكيله ولي عاقل  
فيؤخذ منه لو أذنت الأبعد أن يزوجه مع أهلية الاقرب ثم انتقلت لولاية الأبعد فلا بد من  
مراجعته لها بعد انتقال الولاية إليه (ولو وكيل ولي) غير مجبر في نكاح موليته (ثم أذنت) المرأة  
(لوكيل) أن يزوجه (صح) ذلك (ولو لم تاذن للولي) أن يزوجه أو أن  
يوكل لأنه ليس وكيل عنها (وهو في كلامهم) قاله في التنقيح وجزم به في المنتهى وغيره  
(ويشترط في وكيل ولي ما يشترط في الولي من العدالة وغيرها) كالشذوذ والكورة والبلوغ  
والعقل واتحاد الدين لأنها ولاية فلا يصح أن يباشرها غير أهلها ولا أنه لما لم يملك تزويج مناسبتها  
لئلا يملك تزويج مولية غيره بالتوكيل أولى (ولا يشترط في وكيل الزوج عدالته) فيصح توكيل  
فاسق في قبوله لأن الفاسق يصح قبوله النكاح لنفسه فصح قبوله لغيره وكذا الوكيل مسلم  
نصرانيا في قبول نكاح نصرانية لصحة قبول ذلك لنفسه (ويصح توكيله) أي الولي في  
إيجاب النكاح توكيلا (مطلقا) وإذا نهى الولي في العقد مطلقا (كقول المرأة لوليها) زوج  
من شئت أو من رضاه (و) قول (الولي لو وكيله زوج من شئت أو من رضاه) روى أن رجلا  
من العرب ترك ابنته عند عمر وقال إذا وجدت كفؤا تزوجه ولو بشرائك فعله فزوجها  
عثمان بن عفان فهي أم عمرو بن عثمان واشتهر ذلك فلم ينكروا كالتوكيل في البيع ونحوه  
(ويقتيد الولي) إذا أذنت له أن يزوجه وأطلقت بالكفو (و) يقتيد (وكيله المطلق  
بالكفو) ظاهره وإن لم يشترط وقال في الترغيب إن اشترط واقتصر عليه في المبدع وغيره  
ولعل ما ذكره المصنف أولى لأن الإطلاق يحمل على ما لا نقيصة فيه (وليس للوكيل) أن  
يتزوجها لنفسه كالوكيل في البيع يبيع لنفسه (ولا الولي) إذا أذنت له المرأة أن يزوجه  
وأطلقت (أن يتزوجها لنفسه) لأن الإطلاق لا يقتضي تزويجها غيره قطعه في الشرح  
والمبدع في آخر تولى طرفي العقد وقال في الانصاف وأما من ولايته بالشرع كالولي والحاكم  
وأما من ولايته أن يزوجه نفسه ولو قلنا ليس لهم أن يشتر وأما من المال ذكره القاضي في خلافه  
والمحق الومى بذلك قال في القواعد الفقهية والأصولية وفيه نظر فان الومى يشبه الوكيل  
انصرفه بالاذن قال وسواء في ذلك النيسة وغيرها صرح به القاضي في ذلك وذلك حيث  
يكون له اذن مقبىر (ويجوز) لوكيل المطلق والولي إذا أذنت له أن يزوجه  
وأطلقت أن يزوجه (لولده) ووالده وأخيه ونحوهم إذا كان كفؤا تناول اللفظ لهم  
وهذا بخلاف الوكيل في البيع ونحوه فإنه لا يبيع لمن ترد شهادته له لأنه منهم لأن الثمن ركن  
في البيع بخلاف المداق (و) يصح توكيله (مقيدا كزوج فلانا بعينه) فلا يزوج



مولىته) كسبته وأخته (الكافية)  
لقله تعالى والذين كفروا  
بعضهم أولياء بعض (حتى)  
في تزويجها (من مسلم) لأنه  
ولها فصيح أن زوجها منه  
كالزوجها من كافر وبياضه  
أي النكاح لأنه ولها أشبه  
بالزوجها من كافر (ويشترط  
فيه) أي في كافر بزواج  
مسولته الكافرة (شروط)  
الولي (المسلم) من الذكور  
والتكليف وغيرهما

فصل في وكيل كل ولي  
تقدم (يقوم مقامه غائبا  
وحاضرا) مجبرا كان أو غيره  
لأنه عقد معاوضة فلا يجوز التوكيل  
فيه كالبيع وقبالة على وكيل  
الزوج لأنه روي أنه عليه الصلاة  
والسلام وكل أبا رافع في تزويجه  
ميمونة وكل عمرو بن أمية  
الضمري في تزويجه أم حبيبة  
(وله) أي الولي غير المجبر  
(أن يوكل قبل اذنها) أي  
مولىته (و) له أن يوكل  
(بدونه) أي اذن مولىته لأنه  
أذن من الولي في التزويج فلا  
يفتقر إلى اذن المرأة ولا إلى الشهاد  
عليه كاذن الحاكم ولأن الولي  
ليس وكيل المرأة بدليل أنها  
لا تملك عزلته من الولاية (ويثبت  
لوكيل) ولي (ماله) أي الولي  
(من اجبار وغيره) لأنه نائبه  
وكذا سلطان وحاكم يذن لغيره  
في التزويج (أو كذا لا بد من  
أذن غير مجبر لوكيل) ولها  
لأنه نائب عن غير مجبر فيثبت  
له ما يثبت لمن ينوب عنه (فلا  
يكفي أذنها لو ليها يستزوج  
أو توكيل فيه) أي التزويج (بلا مراجعة أو توكيل أي استئذان لها) أي لغير

من غيره لقصور ولايته (ويشترط) لصحة النكاح (قول ولي) لوكيل زوج (أو قول  
وكيله) أي الولي (لوكيل زوج زوجة فلانة) بنت فلان ونفسها (فلانا) بن فلان  
ونفسه ولم ينسب على ذلك هذا لأنه مما سبق من اشتراط تعيين الزوجين (أو) قوله  
(زوجت موكلا فلانا) بن فلان (فلانة) بنت فلان (ولا يقول) الولي ولا وكيله  
لوكيل الزوج (زوجتها منك) ولا أنكحتها (و) يشترط أن (يقول وكيل زوج  
قبلته فلان) بن فلان وينسب (أو) قبلته (لموكلي فلان) بن فلان فان لم يقل  
كذلك لم يصح بخلاف البيع ونحوه (ومضى كل واحد من الأولياء في النكاح بمفرده)  
لقيامه مقامه (فتستفاد ولاية النكاح بالوصية إذا نص له على التزويج مجبرا كان الولي كاب  
أو غير مجبر كاخ) لغير أم وكذا عدم وائنه لأنها ولاية ثابتة للولي فجازت وصيته بها كولاية  
المال ولأنه يجوز أن يستنوب فيها في حياته ويكون نائبه قائما مقامه فجاز أن يستنوب فيها بعد  
موته (قال ابن عقيل صفة الأوصياء أن يقول الأب إن اختاره وصيت البك نكاح بناتي  
أو جعلتك وصيا في نكاح بناتي كما يقول في المال وصيت البك بالنظر في أموال أولادي  
فيقوم الوصي مقامه) أي مقام الوصي (مقدما) الوصي (على من يقدم عليه الوصي) فان  
كان الولي له الإجماع (فذلك) الإجماع (لوصيه فيجب) وصي الأب (من  
يجبره) الأب (من ذكر وأنتي) لقيامه مقام الأب (وان كان) الولي ليس مجبرا كأي  
ثبتم لما تسع سنين وأخيم أعمها ونحوه (يحتاج إلى اذنها فوصيه كذلك) يحتاج إلى  
أذنها كوكيله (ولا خيار لمن زوجته) الوصي ذكر أو أنثى (إذا باع) لأن الوصي قام  
مقام الوصي فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل (وأما الوصي في المال فيملك تزويج  
أمة من ملكه بالنظر في ماله نصا) لأنها من جملة المال الذي ينظر فيه وتقدم (وكذا) إذا وصي  
إليه بالنظر في أم وأولاده الصغار لم يملك تزويج أحدهم (من لم يثبت له الولاية كالعبد  
والفاسق والوصي المميز لا يصح أن يوكله الولي في تزويج مولىته) لأنه إذا لم يصح منه النكاح  
مولىته فولية غيره أولى (فان وكاه) أي العبد أو الفاسق أو الوصي (الزوج في قبول  
النكاح) مع لأن الفاسق ونحوه يصح قبوله النكاح لنفسه فصح لغيره وتقدم (أو وكاه  
الأب) أي وكل عبد أو فاسقا أو وصيا مميزا (في قبوله) أي النكاح لابنه (كأنه  
الصغير) أول من تحت حجره (صح) التوكيل لما تقدم

فصل في إذا استولى وليان فكثر (في الدرجة) كاخوة لها كلهم لأبوين  
أولاب أو أعمام كذلك أو بنى أخوة كذلك (فان أذنت لأحدهم) بعينه (تعين ولم يصح  
نكاح غيره) ممن لم تاذن لعدم الأذن (وان أذنت لهما) أي لكل واحد منهما أن زوجها  
(صح التزويج من كل واحد منهما) لأن سبب الولاية هو حود في كل واحد منهما (والأولى  
تقديم أفضلهم) أي المستوين (علماء وديناهم) أراستوا في العلم والدين قدم (أمنهم)  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم إليه محبصة وحويلة وعبد الرجن بن سهل وكان  
أصغرهم فقل النبي صلى الله عليه وسلم كبر كبر أي قدم الأكبر فتقدم حويلة ولأنه أحوط  
للعقد في اجتماع شروطه والنظر في الخط (فان تشاحوا) أي الأولياء المستوون في الدرجة  
(أقرع بينهم) لأنهم تساووا في الحق ونفرد الجميع (فان سبق غير من قرع) أي من  
خرجت له القرعة (فزوج) وقد أذنت لهم (صح) التزويج لأنه تزويج صدر من ولي  
كامل الولاية أذن مولىته فصح منه كالأفراد والولاية ولأن القرعة انما شرعت لأزالة المشاحة



فيه الوكيل هو غير ما وكل فيه الموكل فهو كالموكل في ذلك ولا أثر لاذنها قبل أن يوكله الولد لأنه اجنبى اذن وأما بعده فكلوى (فلو وكل ولى) غير مجبرة في تزويجها (ثم اذنت لو كيله) أى وكيل ولىها في تزويجها فزوجها (صح) النكاح (ولو لم تأذن للولى) في التوكيل أو التزويج لقيام وكيله مقامه (وبشرط في وكيل ولى ما بشرط فيه) أى الولي من ذكورة وبلوغ وعقل وعدالة ورشد وغيره إلا أنها ولاية فلا يصح أن يباشرها غير أهلها ولأنه إذا لم يملك تزويج مولاه أصالة فثلا يملك تزويج مولية غيره بالتوكيل أولى (ويصح توكيل فاسق ونحوه) كيهودى وكله مسلم (في قبول) نكاح يهوديه لأنه يصح قبوله لنفسه النكاح فصح غيره (ويصح توكيله) أى الولي أن يزوج (مطلقا) كقبوله (زوج من شئت) نصا وروى أن رجلا من العرب ترك ابنته عند عمروة قال إذا وجدت كفوًا فزوج به ولو بشرائه نسأله فزوجها عثمان بن عفان فهي أم عمرو بن عثمان واشتهر ذلك ولم ينسكروا لأنه أذن في النكاح فجاز مطلقا كاذن المرأة لونها (ولاعلمك وكيل به) أى بالتوكيل المطلق (أن يزوجه من نفسه) كالوكيل في البيع لا رابط للاق الاذن يقتضى تزويجها غيره وله تزويجها من أبيه وابنه ونحوهما (و) به توكيله (مقبلا كزوج زيدا) أو زوج هذا فلا يزوج من غيره (وان قال)

(واذا زوج الوليان) أى المستويان في الدرجة (اثنين وعلم السابق) منهما (فالنكاح له) وعقد الثاني باطل لحديث سمرة وعقبه مرقوعا إماما امرأة زوجها وليان فهي للاول رواه أبو داود ولأن الاول خلا عن مبطل والثاني تزوج زوجة غيره فكان باطلا كما لو علم (فان دخل بها الثاني وهو لا يعلم أنها ذات زوج فرق بينهما) لبطول النكاح (فان كان وطئها وهو لا يعلم فهو وطئ شبهة يجب لها به مهر المثل وترد للاول) لأنها زوجته (ولا تحمل له) أى الاول (حرق تنقضى عدتها) من وطئ الثاني للعلم ببراءة زوجها منه (ولا ترد الصداق الذى يؤخذ من الداخل بها) وهو الثاني (على) الزوج الاول (الذى دفعت اليه) لأنه لا يملك التصرف في ماله فلا يملك عرضه بخلاف منفعة العبد المؤجرة فانها ملك المستأجر يتصرف فيها فعرضها له (ولا يحتاج النكاح الثاني الى فسخ لأنه باطل ولا يجب لها المهر الا بالوطء دون مجرد الدخول) أى الخلو من غير وطء (و) دون (الوطء دون الفرج) كما لو أخذت نكاح باطل لاحكم له (وان وقع) أى النكاحان (معا) أى في وقت واحد (بطسلا) أى فهم باطلان من أصلهما ولا يحتاجان الى فسخ لأنه لا يمكن تصحيحهما ولا مرجح لأحدهما على الآخر (ولا مهر لها على واحد منهما ولا يرثاها ولا ترثهما) لأن العقد الباطل وجوده كعدمه (وان جهل السابق) منهما (مثل أن جهل السابق) بأن جهل هل وقع معا أو مرتين (أو علم عين السابق) من العقدين (ثم جهل) أى نسى (أو علم السابق) كما لو علم أن أحدهما قبل الزوال والآخر بعده (وجعل السابق) منهما (نفسهما معا) لأن أحدهما صحيح ولا طريق للعلم به (ولم ينف المهر بقترعان عليه) فن خرجت عليه القرعة غرمه لأن عقدا أحدهما صحيح وقد انفسخ نكاحه من غير جهة الزوج قبل الدخول فوجب عليه نصف المهر (وكذا لو طلقها) وجب على أحدهما نصف المهر بقرعة وإذا عقد عليها أحدهما بعد ذلك فلا ينبغي أن ينقص عدده بطلاق هذه الطلقة لأننا لم نتحقق أن عقده هو الصحيح حتى يقع طلاقه ذكره مناه الشيخ تقي الدين (وان أقرت لأحدهما بالسبق) بأن نكاحه سابق (لم يقبل) أقرارها على الآخر (نصا) لأن الخصم غيرها وهو انعقاد الثاني فلم يقبل قولها عليه وان ادعى عليها العلم بالسابق لم يلزمها به لأن من لا يقبل أقراره لا يستخلف في أنكاره ويأتى في القضاء (وان ماتت) المرأة (قبل الفسخ والطلاق فلا أحد منهما نصف ميراثها بقرعة) أى بقترعان عليه فيأخذ من خرجت له القرعة (من غير عين) قال الشيخ تقي الدين أنه المذهب قل وكيف يخلف من قال لا أعرف الحال (وان مات الزوجان) قبل الفسخ والطلاق (فان كانت أقرت بسبق أحدهما فلا ميراث لها من الآخر) لاعتراقها بطلان نكاحه (وهى تدعى ميراثها بمن أقرت له بالسبق فان) كان (ادعى ذلك) أى السابق (أيضا دفع اليها ميراثها منه) لاتفاقهما على صحة النكاح (وان لم يكن ادعى ذلك) أى السابق قبل موته (وانكر الورثة) كونه السابق (فالقول قولهم مع أئمتنا) أنهم لا يعلمون أنه السابق لقوله عليه الصلاة والسلام واليمين على من أنكر (فان نكاحا قضى عليهم) بالنكاح (وان لم تكن أقرت بالسبق فلها ميراثها من أحدهما بقرعة) فيقرع بين الرجلين فن خرجت عليه القرعة فلها أرثها منه تنقل حنبل عن أحمد في رجل له ثلاث بنات تزوج أحدهن من رجل ثم مات الأب ولم يعلم أيهن زوج يقرع فأيتهن أصابتها القرعة فهي زوجته وان مات الزوج فهي التي ترثه (ولو ادعى كل واحد منهما السابق فأقرت به لأحدهما) فلا أثر له كسابق (ثم) اذا (فرق بينهما) بأن فسخ الحاكم نكاحهما أو طلقها (وجب المهر) بعد الدخول وقبله نصفه (على المقر له) لاعتراقه به لها وتصدقها



خاطب لو كيله في قبول النكاح  
 (أقبل) النكاح (من وكيله)  
 أي وكيل ولي المخطوبة (زيد  
 أو) قال خاطب لو كيله أقبل  
 من (أحدوكيله) وأبهم  
 وله وكيلان زيد وعمرو (زوج)  
 وكيل ولي من وكيل زوج عمرو  
 في الأولين لم يصح (أقبل)  
 وكيل زوج النكاح (من  
 وكيله) أي الولي (عمرو)  
 في الأخيرين (لم يصح)  
 النكاح للخالفه فيما إذا قال من  
 وكيله زيد وللابهام فيما إذا قال  
 من أحدوكيله (ويشترط)  
 لنكاح فيه نوكيل في قبول  
 (قبول ولي) لو كيل زوج  
 (أو) قول (وكيله) أي  
 الولي (لو كيل زوج زوجته  
 فلانة) بنت فلان (فلانا)  
 ويصفه بما يميزه (أو)  
 زوجت فلانة بنت فلان (فلان)  
 ابن فلان (أو) يقول ولي  
 أو وكيله (زوجت موكلا  
 فلانا فلانة) بنت فلان ولا يقول  
 زوجت موكلا ونحوه (و) بشرط  
 (قول وكيل زوج قبلته) أي  
 النكاح (لموكلا فلان أو)  
 قبلته (فلان) بن فلان فان  
 لم يقل ذلك لم يصح النكاح  
 (ووصي ولي أب أو غيره) كاخ  
 وعم لغيرهم (في) إيجاب  
 (نكاح) وقوله (بنته) أي  
 الموصي (إذا نص)  
 الموصي (له) أي الوصي  
 (عليه) أي النكاح فتستفاد  
 ولاية النكاح بالوصية لأنها ولاية  
 ثابتة للموصي فجازت وصية بنتها  
 كولاية المال ولأنه يجوز أن  
 يستنيب فيها في حياته ويقوم  
 نائبه مقامه فجاز أن يستنيب

له عليه (وان مات ورثت المقرله) لانه مقتضى اقرارهما (دون صاحبه) لانه ندي  
 بطلان نكاحه لتأخره (وان مات) من أقرت لاحدهما بالسبق ومصدقها (قبلهما) احتمال  
 أن يرثها المقرله (كأثره) واحتمل أن لا يقبل اقرارها (كأن لم تقبله في نفسها) (أطلقها  
 في المتي والشرح وان لم تقر لاحدهما) بالسبق (الابعد مودة فكأن أقرت له في حياته)  
 على ما تقدم (وليس لورثة أحدهما الانكار لاستحقاقها) لانه ظم لها (وان لم تقر لواحد  
 منهما) بالسبق (أقرع بينهما) ما وكان لها ميراثها من دفع لها القرعة عليه (قياسا  
 على القرعة في العتق والطلاق وغيرهما) (وان كان أحدهما قد أصابها) أي وطئها (وكان  
 هو المقرله) بالسبق فله المسمى (أو) وطئها من ادعى السبق (و) كانت لم تقر لواحد  
 منهما فله المسمى (في عقده) لانه مقر لها به وهي لا تدعى سواء) فتأخذه (وان كانت  
 مقرلا آخر) بالسبق (فهو تدعى مهر المثل) بوطئها باها مع كونها غير زوجته (وهو  
 مقر لها بالمسمى) لدعواه الزوجية (فان استويا) أي مهر المثل والمسمى فلا كلام  
 (أو اصطفا) أي الواطئ والموطوءة على قليل أو كثير (فلا كلام) لان الحق لا يعدوهما  
 (وان كان مهر المثل) الذي تدعيه الموطوءة (أكثر) من المسمى (حلف) الواطئ  
 (على الزائد وسقط) لان الأصل براءته منه (وان كان المسمى لها) في العقد (أكثر)  
 من مهر المثل الذي تدعيه (فهو مقر لها بالزيادة وهي تنكرها فلا تستحقها) أي لا تستحق  
 المطالبة بها لانه اقراره بانكاره (وان زوج سيد عبده الصغير من أمته) صغيرة كانت  
 أو كبيرة صح أن يتولى طرفي العقد بلانزع لانه عقد بمحكم الملك لا بمحكم الاذن (أو) زوج  
 عبده الصغير من (بنته) باذنها صح أن يتولى طرفي العقد وان زوجته ابنته الصغير لم يجوز لانه  
 لا يجوز له تزويجها من لا يكافئها عنه بجوز قاله في الشرح (أو زوج) شخص (ابنه)  
 الصغير أو المجنون أو السفية (بنت أخيه) صح أن يتولى طرفي العقد (أو زوج وصي في  
 نكاح صغيرا) تحت حجره (بصغيرة تحت حجره ونحوه) كما حكم زوج من لا ولي له من لا ولي لها  
 (صح أن يتولى طرفي العقد وكذلك ولي المرأة العاقلة) إذا كانت محملا (مثل ابن عم) لا يورث  
 أو لاب (والولي) المعتق وعصبته المتعصب بنفسه (والحاكم) وأمينه (إذا أذنت له في نكاحها)  
 فانه يصح أن يتولى طرفي العقد ماروي البخاري قال قال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنه  
 فارض أتجملين أمرك إلى قالت نعم قال قد تزوجتك ولانه عليك الإيجاب والقبول فجاز أن يتولاها  
 كما لو زوج أمته عبده الصغير لانه عقد وجب فيه الإيجاب من ولي ثابت الولاية والقبول من  
 زوج هو أهل القبول فصح كما لو وجد من رجلين (أو وكل الزوج الولي) في قبول نكاح مخطوبته  
 صح أن يتولى الولي طرفي العقد (أو) كل (الولي الزوج) في إيجاب النكاح لنفسه صح أن  
 يتولى طرفي العقد (أو وكلا) أي الولي والزوج رجلا (واحد) في العقد صح أن يتولى طرفي العقد  
 (ونحوه) كما لو أذن السيد لعبده الكبير أن يتزوج أمته صح أن يتولى طرفي العقد وكذا البيع  
 والجارعة ونحوهما (ويكفي) في عقد النكاح من يتولى طرقيه (زوجت فلانا) وينسب  
 (فلانة) وينسبها من غير أن يقول وقبلته له نكاحها (أو) يقول (تزوجتها) ان كان هو  
 الزوج (من غير أن يقول قبلت نكاحها لنفسه) حديث عبد الرحمن بن عوف السابق  
 ولان إيجابه يتضمن القبول (أو) يقول تزوجتها لموكلا فلان أو فلانة وينسبها ان كان  
 (وكيله) أي وكيل الزوج من غير أن يقول وقبلته له نكاحها (الابنت عمه وعتيقته  
 المجنونتين) فلا يكفي تولى طرفي العقد إذا أراد أن تزوجها (فيشترط) لصحة النكاح  
 اذن (ولي غيره أو حاكم) لأن الولي إنما جعل النظر للولي عليه والاحتياط له فلا يجوز له

فيما بعد موته فان لم ينص له على النكاح بل وصاه على أولاده الصغار بنظر في أمرهم لم يملك بذلك تزويج أحدهم منهم وان قال وصيت



وانثى) لقيامه مقامه سواء عين له الزوج أم لا لأن من ملك التزويج اذا عيّن له الزوج ملكه مع الاطلاق (ولا خيار) لمن زوجه وصى صغيرا من ذكر وانثى (يلوغ) لقيام الوصى مقام الموصى فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل

فصل وان استوى وليان فأكثر لا امرأة (في درجة) كاخوة كلهم لاوين أولاد أو بنى اخوة كذلك أو أعمام أو بنهم كذلك (صح التزويج من كل واحد) منهم لوحد سبب الولاية في كل منهم (والأولى تقديم أفضل) المستويين في الدرجة علما ودنا لزوج فان استوا في الفضل (فاسن) لأنه عليه الصلاة والسلام لما تقدم إليه محبة وحوية وعبدالرحمن بن سهل وكان أصغرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبر كبر أي قدم الأكبر فتقدم حويصة ولأنه أحوط للعقد في اجتماع شروطه والنظر في الخط (فان تشاحوا) أي الأولياء المستوون في الدرجة يطلب كل منهم أن يزوج (أقرع) بينهم لتساويهم في الحق وتعد ذرا جميع بينهم (فان سبق غير من قرع) أي خرجت له القرعة (فزوج وقد أدنت لهم) أي لكن واحد منهم (صح) التزويج لصدوره من ولي كامل الولاية باذن موليته أشبهه ما لو أفسر بالولاية (والا) نأذن هم بل لبعضهم (تعيين من أدنت له) فيزوجها دون غيره ان لم يكونوا محجورين أو صبا بكر جعل أبوها الكل منهم أن يقر به فإيهام

التصرف لنفسه فيما هو مولى عليه لمكان التهمة هكذا لو كيل في البيع لا يبيعه لنفسه والله أعلم

فصل واذا قال لامته القن أو المدبرة أو المكاتبة أو أم ولده أو المعلق عتقها على صفة قبل وجودها (التي تحلل) أي يحل نكاحها (له اذن) لو كانت حرة لم يدخل فيه المكاتبة واحترازا عن المجوسية والوثنية والحرمه وكذا لو كان معه أربع نسوة وقال لامته ما أتي فلا يكون نكاحا لأنه حيث لا يحل له نكاحها إلا أنها خامسة وقولهم لو كانت حرة لدفع اعتبار عدم الطول وخوف العت المتعبر في نكاح الامه مع ما تقدم (أعتقتك وجعلت عتقتك صداقك أو) قال (جعلت عتق أمي صداقها أو) قال (صداق أمي عتقها أو) قال (قد أعتقتها وجعلت عتقها صداقها أو) قال (أعتقتها على أن عتقها صداقها أو) قال (أعتقتك على أن أتزوجك وعتقتك صداقك) أو قال (أعتقتك على أن أتزوجك وعتقتك صداقك (صح) العتق والنكاح في هذه الصور كلها وان لم يقل وتزوجتك أو وتزوجتها لا روقله وجعلت عتقها صداقها ونحوه يتضمن ذلك والاصل في ذلك ما روى أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقها واه أحد والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه وروى الأثرم بأسناده عن صفية قال أعتقني رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صداقي وبأسناده عن علي أنه كان يقول اذا أعتق الرجل أم ولده فجعل عتقها صداقها فلا بأس بذلك وفعله أنس بن مالك ولأن العتق يجب تقديمه على النكاح ليصح وقد شرطه صداقا فتوقف صحة العقد على صحة النكاح ليكون العتق صداقا فيه وقد ثبت العتق فيصح النكاح ويحل الصفة (ان كان) الكلام (متصلا نصا) فلو قال أعتقتك وسكت سكتا عما عكته الكلام فيه أو تكلم بكلام اجنبى ثم قال وجعلت عتقتك صداقك لم يصح النكاح لأنها صارت بالعتق حرة فيحتاج الى أن يتزوجها برضاها بصداق جديد ويحل الصفة أيضا ان كان (بحضرة شاهدين) نصا لقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بولي وشاهدين ذكره أحد في رواية ابنه عبد الله (فان طلقها سبدها) الذي أعتقها وجعل عتقها صداقها (قبل الدخول رجوع عليها) سبدها (بنصف قيمتها وقت الاعناق) لأن الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع في نصف ما فرض له وقد فرض لها نفسها ولا سبيل الى الرجوع في الرق بعد ذواله فرجع بنصف قيمته ما أعتق منها لانه صداقها (فان) كانت قادرة أجبرت على الاعطاء وان (لم تذكر قادرة أجبرت على الاستعانة نصا) كما تقدم في المهر وكذا كل من لم يدين مستقر (وان أرذنت) من أعتقها سبدها وجعل عتقها صداقها قبل الدخول (أو فعلت ما يفسخ نكاحها مثل ان أرضعت له زوجة صغيرة ونحو ذلك) كما لو استدخلت ذكر أبيه أو ابنه (قبل الدخول فعليها قيمة نفسها) لوجوب عود الصداق اذن للزوج وقد أصدقها نفسها ولا سبيل الى الرجوع في الرق كما تقدم ورجع بقيمتها (ويصح جعل صداق من بعضها حر) وبه ظاهر رقيق له (عتق ذلك البعض) اذا أدنت له وأذن له معتق البقية على قياس ما تقدم وكان متصلا بحضرة شاهدين كامله الرق (وان قال) السيد لامته (زوجتك لزيد وجعلت عتقتك صداقك) وقبل زيد صح (أو قال) زوجتك لزيدو (صداقك عتقتك أو) قال (أعتقتك وزوجتك له) أي لزيد (على ألف وقبل زيد) النكاح (فيهما صح) العتق والنكاح اذا كان متصلا بحضرة شاهدين (كما) لو قال لامته (أعتقتك وأكرمتك منه) أي من زيد متصلا (بألف) وقبل زيد لا به بمنزلة استثناء الخدمة مثل أن يقول أعتقتك على خدمة سنة ولو قال وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان أو وهبتكها



واکر یتها من فلان او بعتکها وزوجتها واکر یتها من فلان فقیاس المذهب صحته لانه  
فی معنی الاستثناء للنفقة وحامله انا فحوزا اعتق والوقف والهبة والبیع مع استثناءه منفعه  
انلدمه وقد جوزنا ان يكون الاعناق والانکاح فی زمن واحد وجه لنا ذلك بمنزلة الانکاح  
فیل الاعناق لانها حين الاعناق لم تخرج عن ملکة ذکره فی الاختیارات (ولو اعتقها)  
سیدها (بشواها علی أن تنکحها او قال) لها من غیر سؤالها (اعتقک علی أن تنکحینی  
ویکون عتقک صدقک او) قال اعتقک (علی أن تنکحینی فقط) دون أن یقول  
ویکون عتقک صدقک (وقبلت صح) العتق (و) اذا تزوجها (بصیرا اعتق صدقا)  
لها وان كان تقدم العقد کالوقارنه و (کالودفع اليها) لو كانت حرة (مالا ثم تزوجها علیه  
ولم یلزمه أن تزوجه) لأن العتق وقع سلفا فی النکاح فلم یلزمها کما لو أسلف حرة الفاعل  
أن تزوجه (ثم أن تزوجه) لم یکن له علیها شیء لانه أزال ملکة عنها بشرط عوض وقد  
سئل له فلم یکن له غیره (والا) أي وان لم تزوجه (لزمها قيمة نفسها) لانه أزال ملکة  
عنها بشرط عوض لم یسلم له فاستحق الرجوع یسده قال فی الشرح فان بذلت له نفسها  
لیتزوجه فامتنع لم یجبر وكانت له القيمة لانها اذا لم تجبر علی تزویجها نفسها لم یجبر هو علی  
قبولها (ولو قال اعتقک وزوجینی نفسك) عتقت لتجیز عتقها (ولم یلزمها أن تزوجه  
ولا شیء علیها) من قيمة نفسها اذا لم تزوجه لانه الزمها بما لا یلزمها ولم تلتزمه (ولا بأس أن  
یعتق الرجل أمته ثم یتزوجه سواء اعتقها الله سبحانه او) اعتقها (لیتزوجه) اذا لم یحظور  
فيه وقال علیه الصلاة والسلام من كانت عنده جارية فعلمها واحسن تعلیمها أو احسن ایها  
ثم اعتقها وتزوجها فله اجران متفق علیه (واذا قال) مکلف رشید لاخر (اعتق عبدک  
علی أن أزوجه ابنتی فاعتقه لم یلزمه) أي القائل (أن یزوجه ابنته) لانه وعد لا یلزم  
الوفاء به (وعليه) أي القائل (له) أي المعتق (قيمة العبد) لانه غیره (کما لو قال  
اعتق عبدک عني وعلى ثمنه) فاعتقه لزمه ثمنه وتقدم (او) قال له (طلق زوجتک  
علی ألف ففعل أو اتق متاعک فی البحر وعلى ثمنه) فالقاء فعليه ثمنه بخلاف ما لو قال اعتق  
عبدک عني أو اتق متاعک فی البحر ففعل فلا شیء علیه لانه لم یلتزم له عوضه

فصل فی الشرط (الرابع الشهادة) علی النکاح (احتیاطا للنسب خوف الانکار  
فلا ینعقد النکاح الا بشاهدين) روى عن عمرو بن وهب عن ابن عباس رواه الدارقطني  
لما تقدم ولما روت عائشة مرفوعا لا بد فی النکاح من حضور أربعة الولی والزوجة والشاهدين رواه  
الدارقطني وعن ابن عباس ان انبی صلی الله علیه وسلم قال البغایا اللواتی ینکحن أنفسهن بغير  
بینة رواه الترمذی ولانه عقد یتعلق به حق غیر المتعاقدين وهو الولد فاشتراط الشهادة فيه لئلا  
یتجدد أبوه فیضیع نسبه بخلاف غیره من العقود وما روى عن أحمد بن أنس صلی الله علیه وسلم  
اعتق صغیرة وتزوجها من غیره ودفن خصائصه کما سبق (مسلمین) لقوله علیه الصلاة  
والسلام لانکاح الاولی وشاهدی عدل رواه الخلال (عدلين) للخبر (ذکرین) لما  
روی أبو عبيد فی الأموال عن الزهري انه قال مضت السنة أن لا تجوز شهادة النساء فی الحدود  
ولا فی النکاح ولا فی الطلاق (بالتین ماقبلین) لأن الصبی والمجنون لیس من أهل التهادة  
(سمیعین) لأن الأصم لا یسمع العقد فی شهادته (ناطقین) لأن الاخرس لا یتکلم من أداء  
الشهادة (ولو كانا عبدين) کسائر الشهادات (أو) كانا (ضربین اذا تیقضا الصوت  
تیقنا لاشک فيه) کالشهادة بالاستغاضة (أو) كانا (عدوی الزوجین أو) عدوی (أحدهما  
أو) عدوی (الولی) له مؤم قوله علیه الصلاة والسلام وشاهدی عدل ولانه یتعقد بهما

القرعة (بلاعن) لانه یقول لا أعرف الجال (وان مات الزوجان) أي العاقدان علی امرأة وجهل السابقین منهما (فان كانت



أثرت بسبق لأحدهما فلا أثر لها  
 له بالسبق لتضمنه صحة نكاحه  
 (فإن كان ادعى ذلك) أي  
 السبق (أيضا) قبل موته  
 (دفع إليها) أرثها منه (والا)  
 يكن المدعى ذلك قبل موته  
 (ولا) يدفع إليها شيء (إن ذكر  
 ورثته) سبقه ولها تحليفهم  
 أنهم لا يعلمون أنه السابق فإن  
 نكحوا قضى عليهم (وإن لم  
 تكن المرأة أقرب بسبق) من  
 أحدهما (بررثت من أحدهما  
 بقرعة) بأن يقرع بينهما فإن  
 خرجت عليه القرعة فلها أرثها منه  
 وروى حنبل عن أحمد في رجل  
 له ثلاث بنات زوج أحدهن  
 من رجل ثم مات الأب ولم يعلم  
 أيهن زوج يفسخ فأيتهم  
 أصابتهما القرعة فهي زوجته  
 وإن مات الزوج فهي التي تزني  
 (ومن زوج عبده الصغير  
 بأمته) جاز أن يتولى طهره  
 العقد بلا نزاع قاله في مخرجه لأنه  
 عقد بحكم ملك لا بحكم إذن  
 (أو) زوج ربيته (الصغير  
 ونحوه) بنت أخيه (جاز أن  
 يتولى طهره العقد) (أو) زوج  
 (وصى في نكاح صغيرا بصغيره  
 تحت حجره ونحوه) كما لو زوج  
 ابنه بصغيره هو وصى عليها (صح  
 أن يتولى طهره العقد وكذا وصى  
 امرأة) (أو) قلعة فصح أن يكون عسما  
 وموتى بها كما إذا دنته  
 بمنعجه وعقيقته زمن موتى  
 ما في تزويجها فيصح أن يتولى  
 طهره للعامة يروى بخاري  
 عن عبد الرحمن بن عوف أنه  
 قال من حكم بينه تارض  
 تحميم مرتبة في مدم قل  
 قمره جليل ولا يمتدح

غير هذا النكاح فأنعقد هو أيضا بما كسائر العقود (لا) ينقذ النكاح (بمهم لم يحسم  
 كإني الزوجين أو ابني أحدهما ونحوه) كما يوهما وابن أحدهما وأبي الآخر لئلا يمتدح (ولا)  
 ينقذ النكاح أيضا (بأصميين أو أحرسين أو) بشاهدين (أحدهما كذلك) أي أصم  
 أو أحرس لما تقدم (ولا يبطل) النكاح (بالتواصي بكتمانها) لأنه لا يكون مع الشهادة  
 عليه مكنوما (فإن كتمه) أي النكاح (الزوجان والولي والشهود قصد أصح العقد وكره)  
 كتمانهم له لأن السنة إعلان النكاح (ولا ينقذ نكاح مسلم بشهادة ذميين) ولا يشهادة مسلم  
 وذمى لقوله تعالى واستشهدوا ذوي عدل منكم (ولو كانت الزوجة ذمية) كتابية أو أباها  
 كتابيان (ولو أقرب رجل وامرأة أنهما نكحوا بولي وشاهدي عدل قبل منهما) لأنه لا منازع لهما فيه  
 (ويثبت النكاح باقرارهما) لعدم المخاصم فيه (ويكفي العدالة ظاهر فقط) في الشاهدين  
 بالنكاح بأن لا يظهر فسقهما لأن الفرض من الشهادة إعلان النكاح ولهذا يثبت بالتسامع  
 فإذا حضر من يشهر بحضوره كفي ولأن النكاح يقع بين عامة الناس في مواضع لا تعرف فيها  
 حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق (فلوبانا) أي الشاهدان بالنكاح بعده (فاسقين فالعقد  
 صحيح) ولا ينقض وكذا لو كان الولي فاسقا لأن الشرط العدالة ظاهرا وهو أن لا يكون ظاهر  
 الفسق وقد تحقق ذلك (ولو تاب) الشاهد (في مجلس العقد كاستور) العدالة (قاله  
 في الترغيب) فيكفي وكذا لو تاب الولي في المجلس قلت بل يكفي بذلك حيث اعتبرت العدالة  
 مطلقا لأن إصلاح العمل ليس شرطاً فيها كما يأتي في الشرط (الخامس الخلو من الموانع) الآتية  
 في باب المحرمات (بأن لا يكون بهما) أي بالزوجين (أو بأحدهما ما يمنع التزويج من  
 نسب أو سبب) كرضاع وماهرة (أو اختلافاً دين) بأن يكون مسلماً وهي بحوسبة  
 ونحوه (أو أنى) (أو كونها في عدة ونحو ذلك) كان يكون أحدهما محرماً (والكفاءة في زوج  
 شرط للزوم لنكاح لا محتمه) هذا المذهب عند أكثر المتأخرين قال في المفتع والشرح وهي  
 أصح وهذا قول أكثر أهل العلم لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة  
 ابن زيد مولاه فنكحها بامرئ متفق عليه وروى عائشة أن أبا ذؤيب بن عتبة بن ربيعة تزنى  
 سالما ونكحه ابنه أخيه الوليد بن عتبة ودعوه ولي لامرأة من الأنصار روى البخاري وأبو داود  
 والنسائي وعن أبي حنيفة بن أبي سفيان الجمعي عن أمه قالت رأيت أخت عبد الرحمن بن  
 عوف تحت بلال روى الدارقطني وهو هذا (يصح النكاح مع فقدها) أي فقد الكفاءة  
 (فهي حق للأولياء كلهم) القريب والبعيد (حتى من يحدث منهم) بعد العقد لنسأولهم  
 في لحرق العار بفقد الكفاءة (فلوزوجت المرأة بغير كفؤ لمن لم يرص) بالنكاح (الفسخ  
 من المرأة والأولياء جميعهم) بيان لمن لم يرص (فورا وتراخيا) لأنه خيار ينقص في المعقود  
 عليه أشبه خيار البيع (وعلى كل الأبعد) من الأولياء (مع رضا الأقرب) منهم به  
 (و) (أو) رضا (لزوجته) دفعا لما يلحقه من لحوق العار (فلوزوج الأب) بنته (بغير كفؤ  
 رضاها للأخوة لصح نصا) لأن العار في تزويج من ليس بكفو عليهم أجبرين (ولو زالت  
 الكفاءة بعد العقد فلها) أي لزوجته (الفسخ فقط) دون أوليائها كعتقها تحت عبد ولأن  
 حق الأولياء في ابتداء العقد لا في استدامته (والكفاءة) لغة المساواة ومنه قوله صلى  
 الله عليه وسلم المسلمون متكادماؤهم أي تتساوى فيكون دم الوضع منهم كدم الربيع وهي هنا  
 (مفسرة في خمسة أشياء الدين فلا يكون الفاجر والقاسق كفو العفيفة عدل) لأنه مردود  
 الشهادة والرواية وذلك نقص في إنسانيته فلا يكون كفوا للعدل ويؤيده قوله تعالى أفن كان  
 مؤمنا كن كان فاسقا لا يسترون (الشأن المصعب وهو النسب فلا يكون الجهمي وهو من



بأن وكل الولي الزوج في

إيجاب النكاح لنفسه فيجوز  
للزوج أن يتولى طرفي العقد  
(أو وكلا) أي الزوج والولي  
رجلا (واحدا) بأن وكله الولي  
في الإيجاب والزواج في القبول  
فله أن يتولى طرفي العقد طهما  
(ونحوه) أي ما تقدم كان أذن  
المبدع له الكبير أن يتزوج  
أمته أو نحو النكاح من العتق  
كالبيع والأجارة فيجوز فيهما  
تولى طرفي العقد إذا وكل أحد  
العقدين الآخر أو وكل واحدا  
(و) لا يشترط في تولى طرفي العقد  
الجمع بين الإيجاب والقبول بل  
(يكفي زوجت) فلا تبت  
فلان (فلانا) وينسبهما  
بمنزله وإن أم يقل وقبلت له  
نكاحها (أو) يقول (تزوجتها) أي  
فلانة بنت فلان (أن كان هو  
الزوج) وإن أم يقل وقبلت  
نكاحها لنفسها (أو) كان (وكيله)  
أي الزوج فيقول تزوجتها الموكلي  
فلان أو فلان بن فلان وإن لم  
يقبل وقبلت له نكاحها (الابنت  
عمومتها المجنونة) إذا  
أراد تزوجها فلا يتولى طرفي  
عقدهما (فيشترط) تزوجه  
بهما (ولي غيره) أن كان  
(أو حاكم) أن لم يكن غيره  
لأن الولي اعتبر النظر للمولى  
عليه والاحتياط له فميجوز له  
التصرف فيما هو مولى عليه  
لمسك التهمة كالموكيل في البيع  
لا يبيع لنفسه فيزوج  
ولي غيره ولو أبعده منه أن رجس  
والأفانها كم تشتق التهمة  
فصل ومن قال لامته التي يحل  
له نكاحها إذا (أي وقت  
القول (لو كانت حرة) لتدخل السكناية وتخرج المحرمية والثنية والمعدة لعدم حل كل منهن (من) بيان لامته (قن

ليس من العرب كفو العربية) لقول عمر لا تمنع أن تزوج ذات الإحساب إلا من الأكفاء  
رواه التخلال والدارقطني ولأن العرب يعقدون الكفاءة في النسب ويأثرون من نكاح  
الموالي ويرون ذلك نقصا وعارا ويؤثرون به حديث أن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى  
من كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم ولأن العرب فضلت  
الأم برسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث الحرمة فلا يكون العبد ولا المبعوض كفو الحرمة  
ولو) كانت (عتيقة) لأنه مقتوص بالرق ممنوع من التصرف في كسبه غير مالك له ولأن  
ملك السيد لرفقة يشبه ملك البهيمة فلا يساوي الحرمة لذلك والعتيق كفو للحرمة (الرابع  
الصناعة فلا يكون صاحب صناعة دنيسة كالحمام والحائك والأكساح والزابال والنقطة كفو  
ابنت من هو صاحب صناعة جليلة كالتاجر والبراز) أي الذي يتجر في البر وهو القماش  
(والثاني صاحب المقاد ونحو ذلك) لأن ذلك نقص في عرف الناس فأشبهه نقص العيب  
وروي في حديث العرب بعضهم لبعض كفاءا لا حائكا أو حجاما قيل لا محمد كيف تأخذ به  
وأنت تضعفه قال العمل عليه يعني أنه موافق لأهل العرف (الخامس اليسار بحسب  
ما يجب لها من المهر والنفقة) و (قال ابن عقيل بحيث لا تتغير علمها عاداتها أي في بدنه  
فلا يكون العسر كفو للموسرة) لأن على الموسرة ضرر في أعصاب زوجها لا خلاه بنفقة أو مؤنة  
أولاده ولهذا ملكت الفسخ بأعصابه بالنفقة ولأن ذلك نقص في عرف الناس يتفاضلون فيه  
كتفاضلهم في النسب (فائدة) ولذا لا تقل أنه كفو لذات نسب وعن أحمد أنه ذكر له أن ينكح  
وينكح اليه فكانه لم يجب ذلك لأن المرأة تنضر ربه هي وأولياؤها ووليتها هي ذلك إلى ولدها  
وليس هو كفو للعربية بغير إشكال فيه لأنه أدنى حال من المولى قاله في الشرح (وليس مولى  
القوم كفو لهم) نقل إليه مولى القوم من أنفسهم في الصدقة ولم يكن عنده هذا كذا في  
التزويج ونقل مهناته كفو لهم ذكرهما في الخلاف (وبحرم) على ولي المرأة (تزوجها  
بغير كفو بغير رضاها) لأنه أضرار بها وأضرار للعار عليها (وبفسق به) أي بتزويجها بغير  
كفو بلارضائها (الولي) قلت إن أمه (وبسقط خيارها) أي المرأة إذا تزوجت بغير  
كفو (بمبادل) منها (على الرضا من قول أو فعل) بأن مكنته من نفسها عالمته  
(وأما الأولياء فلا يثبت رضاهم إلا بالقول) بأن يقولوا أسقطنا الكفاءة أو رضينا به غير  
كفو ونحوه وأما سكوتهم فليس برضا (ولا تعتبر هذه الصفات) وهي الدين والمنصب والحرية  
والصناعة غير الذرية واليسار (في المرأة) لأن الولد يشرف بشرف أبيه لا بشرف أمه  
(فليست الكفاءة شرطا في حقها للرجل) وقد تزوج صلى الله عليه وسلم بسقية بنت حبي  
وتسرى بالأماء (والعرب من قرشي وغيره بعضهم لبعض كفاء) لأن الأسود بن المقداد  
الكندي تزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وزوج أبو بكر أخته الأشعث بن قيس  
الكندي وزوج علي ابنته أم كلثوم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم (وسائر الناس) أي  
باقيهم بعد العرب (بعضهم لبعض كفاء) لظاهر الخبر السابق انتهى

### باب الحرمات في النكاح

وهو ضربان ضرب (يحرم على الأب) وهن أقسام الأول بالنسب وهن سبع (الأم والجدة  
من كل جهة) أي سواء كانت من جهة الأب أو الأم (وان علت) لقوله تعالى حرمت عليكم  
أمهاتكم وأمهاتكم كل من انتسبت إليها بولادة سواء وقع عليها اسم الأم حقيقة وهي التي ولدت  
أو مجازا وهي التي ولدت من ولدك وان علت وارتة كانت أو غير وارتة ذكر أبو مسرة ما حرام  
القول (لو كانت حرة) لتدخل السكناية وتخرج المحرمية والثنية والمعدة لعدم حل كل منهن (من) بيان لامته (قن



أو صدقة أو مكتوبة أو مطلق عتقها  
 (أو) قال جعلت (صداق أمي)  
 عتقها أو قال قد أعتقته وأجعلت  
 عتقها صداقها أو قال (أعتقتها  
 على أن عتقها صداقها أو) قال  
 (أعتقتك على أن تزوجك  
 وعتقي) صداقك (أو عتقتك  
 صداقك صح) العتق والنكاح  
 في هذه الصور كلها (وإن لم  
 يقل وتزوجتك أو) لم يقل  
 (تزوجتها) لتضمن قوله  
 وجعلت عتقها ونحوه صداقها  
 ذلك والأصل في حديث أنس  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أعتق صفيته وجعل عتقها  
 صداقها رواه أحمد وأبو داود  
 والترمذي وصححه والنسائي  
 وعن صفية قالت أعتقتي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وجعل  
 عتقي صداقي رراه الأثرم وله  
 بإسناده عن علي أنه كان يقول  
 إذا أعتق الرجل أم ولد فجعل  
 عتقها صداقها فلا بأس بذلك  
 ولأن العتق يجب تقديمه  
 على النكاح يصح وقد شرطه  
 صداقا فتوقف صحة العتق على  
 صحة النكاح ليكون العتق صداقا  
 فيه وقد ثبت العتق فصيح النكاح  
 وكذا لو قال أعتقتها وتزوجتها  
 على أنف ونحوه (إن كان)  
 الكلام (منصلا) ولو حكما  
 وكان (بمحضه شاهدين)  
 عدلين فإن ذلك أعتقتك وسكت  
 سكونا يمكنه الكلام فيه أو تكلم  
 بأجنبي ثم قال وجعلت عتقتك  
 صداقك ونحوه لم يصح النكاح  
 لصيرورتها بالعتق حرة فيحتاج  
 أن تزوجها برضاها بصداق  
 جديد وكذا إن كان لا محضه  
 شاهدين لقوله عليه السلام لا إكراه في الدين

بصفة أو أم ولد ما عتقتك وجعلت عتقتك صداقك أو جعلت عتقي أمي صداقها

٤٠

سمعت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك أمكم يا بني ماء السماء وفي الدعاء المأثور اللهم صل  
 على آيينا آدم وأمنحوه (والبنات من حلال) زوجة أو مربية (أو) من (حرام)  
 كزنا (أو) من (شبهة أو منقبة لمعان) لدخولهن في عمود لفظ وبناتكم ولأن ابنته من  
 الزنا خلقت من مائه فحرمت عليه كحريم الزانية على ولدها من الزنا والمنقبة بامان لا يسقط  
 احتمال كونها خلقت من مائه (ويكفي في التحريم أن يعلم أنها بنته ظاهرا وإن كان النسب  
 لغيره) قال الشيخ تقي الدين ظاهر كلام الإمام أحمد أن الشبه يكفي في ذلك لأنه قال أليس أمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم سودة أن تحجب من ابن أمة زمة وقال الولد لا فراش وقال إنما يحجبها للشبه  
 الذي رأى بعينه (وبنات الأولاد ذكورا كانوا) أي الأولاد (أو أباؤا أو ابن سفلن) وبنات  
 أرغبر وبنات لقوله تعالى وبناتكم (والأخت من كل جهة) أي سواء كانت شقيقة  
 أولاد أو لام لقوله تعالى وأخواتكم (وبنات كل أخو) بنات كل (أخت) وبنات  
 ابنهما (وإن سفلن وبنات ابنتهما كذلك) لقوله سبحانه وبنات الأخ وبنات الأخت  
 (والعمات) من كل جهة وإن علون (والخالات من كل جهة وإن علون) لقوله سبحانه  
 وعماتكم وخالاتكم (لا) تحرم (بناتهن) أي بنات العمات وبنات الخالات (وتحرم عمه  
 أبيه) وعمه جده وإن علولا لأنها عمته (و) تحرم (عمه أمه) وعمه جده وإن علولا لأنها  
 عمته (و) تحرم (عمه أعمه) أي عمه (لا) تحرم (عمه أعمه) أي عمه (لا) تحرم (عمه أعمه) أي عمه  
 منه (وتحرم عمه أعمه) أي عمه (لا) تحرم (عمه أعمه) أي عمه (لا) تحرم (عمه أعمه) أي عمه  
 منه (وتحرم عمه أعمه) أي عمه (لا) تحرم (عمه أعمه) أي عمه (لا) تحرم (عمه أعمه) أي عمه  
 سوى بنت عم وبنت عم وبنت خال وبنت خالة القسم الثاني ما أشار إليه بقوله (وتحرم  
 زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فقط) دون بناتهن وأمهاتهن (على غيره ولو من فارقها)  
 في الحياة (ومن أزوواجه دنيوا أخرى) وتقدم القسم الثالث ذكره بقوله (يحرم من  
 الرضاع ما يحرم من النسب) فكل امرأة حرمت بالنسب حرمت بالرضاع لما روى ابن  
 عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة فقال أنها لا تحل لي لأنها ابنة أخي من  
 الرضاعة فإنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي لفظ من النسب منفق عليه وعن علي  
 مرفوعا أن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب رواه أحمد والترمذي وصححه (ولو) كان الرضاع  
 (بلين غصبه فأرضع به طفلا) أو أكره امرأة على أرضاع طفل لأن سبب التحريم لا يشترط كونه  
 مباحا بدليل أن الزنا ثبت به تحريم المصاهرة (قال ابن البناء وابن حمدان وصاحب الوجيز  
 الأم أخيه وأخت ابنة يعنون فلا تحرم بالرضاع وفيها) أربع (صور ولهذا قيل ألا  
 المرضعة وبنتها على أبي المرتضع وأخيه من النسب) إلا (عكسه) أي أم المرتضع وأخته  
 من النسب لا تحرم من أبي المرتضع ولا ابنة الذي هو أخو المرتضع في الرضاع (والحكم)  
 الذي هو الإباحة في المسائل الأربعة (صحح ويأتي في الرضاع لكن لا يظهر) وقال في التنقيح  
 وغيره لكن الصواب (عدم الاستثناء لأن اباحتهم لكونهم في مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا في  
 مقابلة من يحرم من النسب والشارع إنما حرم من الرضاع ما يحرم من النسب لا ما يحرم  
 بالمصاهرة)

فصل في القسم الرابع المحرمات بالمصاهرة (ويحرم بالمصاهرة أربع) على التأييد  
 (ثلاث) مجرد العقد من أمهات نسائه (وإن علون من النسب ومثلهن من رضاع فيحرم من  
 مجرد العقد لقوله تعالى وأمهات نسائكم والمعهود عليهن من نسائه قال ابن عباس أي هو وأما بهم  
 القرآن أن عموا حكموا في كل حال ولا تفضوا وابن المدخول بها وغيرها (وحلائل أبنائه ومن كل



من تزوجها أبوه أو جده لا يسه ولا ميه من نسب أو رضاع إن علقا فزدها أو ستعها  
وحلائهم بزواجهم سميت امرأة لرجل لميله لا نه تحل زازر و حها وهي محالة له نقره  
تعالى ولا تكمهوا نكح آؤكم من النساء (وحلائل أبائهن من كل من تزوجها أحد  
من بنيه أو) من (بنى أولاده وإن تزواهم أولاد البنين أو البنات من نسب أو رضاع)  
لقوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم مع ما تقدم من قوله سابعه أسالة والسلام  
يحرم من الرضاع محرم من النسب وقوله تعالى الذين من أصلابكم إلا حراما عن بنتها  
وليس منه (وتباح رباتها) أي بنات حلائل الأباء ولأبناء وأمهاتهم لدخولهن في  
قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (والرابعة ربائب ولو كن في غير حجره) لأن التريية  
لأنسب لها في التحريم وأما قوله تعالى إلا في حجركم فإنه لم يخرج مخرج مخرج شرط وإنما  
وصفها بذلك تعريفا لها بغالب أحوالها وما خرج مخرج الغالب لا يصح التمسك بفهمه  
(وهن) أي الربائب المحرمات (بنات نسائه الذي دخل بهن) صفة للنساء (دون)  
النساء (اللاتي لم يدخل بهن) فلا تحرم بناتهن لقوله تعالى فإن لم تكن فوادخلن بهن فلا  
حرام عليكم (فانهن) أي نسائه (قبل الدخول) أي الوطء لم تحرم بناتهن (أو  
أبائهن) الزوج (بعد المودة وقبل الوطء لم تحرم البنات) لأن المودة تسمى دخولا  
(ولا يحرم لبيعة إلا الوطء) دون المودة والمودة والمباشرة دون الفرج إلا بالبيعة (قل  
الشارح والدخول بهن وطؤها كني عنه بالدخول وتحريم بنته نسائه) تحريم (بنت  
ربيبته) وسواء في ذلك الأقربيات والأعمامات لدخولهن في النسب (وتباح زوجة ريبته)  
إن أبانها أو ضلت من المرائم لزوج أمه (وتباح) له (أخت أخيه) أمه (من أبيه) (ر) تباح  
له (بنت زوج أمه) (تباح له) (زوجته زوج أمه) (تباح له) (جدة ربه) (جدة  
والده وبناتها) أي بنتا جده ولده وجدة ولده لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم  
(ولو كان لرجل ابن أو بنت من غير زوجته ولده) أي الابن أو بنت البنت (قل تزويجه  
سواء بعده ولو) أنه ولده (بعد ردها وطها) أي زوجته (دست أو ابن من غير دولتها)  
أي البنت أو ولده (قبل تزويجه) أي بعده وبعد وطئها أو فراقها ولده من آخر جار  
تزوج أحدهما من الآخر) إلا السابقة (ويباح لها) أي ثلاثي (ابن زوجته  
بنها) يباح لها (ابن زوجها) يباح لها (ابن زوجها) يباح لها (زوج  
زوجة ابنه) يباح لها (زوج زوجته أبها) لأن الأصل في الفروج الحلال ما عدا  
الأم وأولادها (وبشبه تحريم الأصاير بوطء حلال) أجمعا (و) بوطء  
(حرام) كزنا (ر) بوطء (شبهة ولو) كالزطء (في دبر) لأن الوطء يسمى نكاحا  
كما أنه أول كتاب النكاح فدخل في عموم قوله تعالى وتنجسوا ما نكحتمكم إلا به  
ونظره ما في الآية بصافرة تفرقة إلى الوطء وهي قوله أنه كان في حشوة ربه أو ساءه لا  
وهذا لمغليظ غم يكون في الوطء لأن تفرقة من الأقرب بوطء يباح تعسق المحذور  
كوطء الحائض وطء كراهه كالخمر في انقضائه شبهة ليس بحلال ولا حرام وصرح القاضي  
في تبايقا أنه ذكره (نصف) (وبشبهت) اقتراب بوطء (نكاح) (الوسطوة  
(ميتة أو صغيرة لا يوطأ متزا) لأنه ليس بسبب البعوضة شبهة النضر (لا) يشبه تحريم  
المصاهرة (ببشرها أو بنظره في صريحها أو) بفقراتها (غيره ولا يحلوه) ولو  
لسهوة) نقره تعالى فاسم تكرر فوجدهم فلا جناح عليكم بربها بالدخول الوطء (وكذا



زيد النكاح (فيهما) أي  
 الصورتين (مع) العتق  
 والنكاح (كاعتقتك  
 وأكرمتك منه) أي زيد  
 (سنة بالف) فيصع العتق  
 والإجارة أن قباهما زيد وهو بئرلة  
 لستاء الخدمة

(فصل في الشرط الرابع (الشهادة) على النكاح احتياطا  
للتبني خوفاً من الإنكار لحديث  
عائشة مرفوعاً والابن في النكاح  
من حضور أربعة الولي والزوج  
والشاهدان رواء الدارقطني  
وعن ابن عباس مرفوعاً  
البعاء الأواني بزواج أنفسهن  
بغير نية رواء الترمذي ولأنه  
عقد يتعلق به حق غير  
المتعاقدين وهو الولد فاشترط  
فيه الشهادة لئلا يجهده أبوه  
فيضيع نسبه بخلاف غيره  
من العقود (الأعلى النبي صلى  
الله عليه وسلم) إذا نكح أو  
أنكح لأمه الإنكار (فلا ينقذ)  
النكاح (البشهادة ذكرين بالغين  
عاقلين متكلمين مميّزين مسلمين  
ولو أن الزوجة ذمية عدلين  
ولو ظاهراً) لأن الغرض من  
الشهادة إعلان النكاح وإظهاره  
ولذلك يثبت بالاستفاضة فإذا  
حضر من يشهر بحضوره صح  
(فلا ينقض لو باناً) أي  
الشاهدان (فاسقين) لوقوع  
النكاح في القسري والامصار  
والسوادي وبين عامة الناس  
من لا يعرف حقيقة العدالة  
فاعتبار ذلك بشق فاكتم في  
بظاهر الحد فيه عقلت وكذا  
لا ينقض إن بان الولي فاسقاً  
(غير مميّز لرحم) بأن لا يكون له

لوفعلت هي ذلك) أي ما ذكر من المباشرة والنظر إلى الفرج أو غيره والخلو لشهوة (برجل) لم  
تحرم بنتها عليه لأنه لم يدخل بأمها (أو استدخلت) المرأة (ماءه) أي منيه بقطنسة  
أو نحوها فلا تحرم بنتها عليه لعدم الدخول بالأم وكذا لا تحرم هي على أبيه ولا على ابنه إن لم  
يكن عقد عليه لأنه لا عقد ولا وطء نقله في الانصاف عن التعليق واقتصر عليه وهو مقتضى  
كلام التنقيح والتمهني هنا وقال في الرابة ولو استدخلت مني زوج أو أجنبي بشهوة ثبت  
النسب والعدة والمصاهرة وتبعه في التمهني في الصداق (ويحرم بالواط لا بدوا فيه)  
من قبله ونحوهما (ولا يحس أحقة النساء ما يحرم بوطء المرأة من تلوط بغلام) غير بالغ  
يطبق الجماع (أو يبالغ حرم على كل واحد منهما) أي اللواط والمواطيه (أم لا) أخر  
وابنته نصا) لأنه وطء في فرج فتشرا الحرمه كوطء المرأة وقال في شرح المقنع المصحح إن  
هذا لا ينشر الحرمه وإن هو لا غير منصوص عليهن في التحريم فيدخلن في عموم قوله تعالى  
وأحل لكم ما وراء ذلكم ولأنهن غير منصوص عليهن ولا هن في معنى المنصوص عليه فوجب  
أن لا ينشئ حكم التحريم فيهن فإن المنصوص عليه في هذا حلائل الأبناء ومن نكحهن الآباء  
وأمهات النساء وبناتهن وليس هؤلاء ممن ولا في معنأهن (وتحرم أخته من الزنا وبنت  
ابنه) من الزنا (وبنت بنته) من الزنا وإن تزات (وبنت أخيه) من الزنا (وبنت  
أخته من الزنا) وكذا أمته وخالتة من الزنا وكذا حليته الأب والابن من الزنا لدخولهن في  
العمومات السابقة \* القسم الخامس المحرم باللعان وذكر ما بقوله (وتحرم الملاعنة على  
الملاعن على التأييد) لما روى سهل بن سعد قال مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما  
ثم لا يجتمعا أبدًا رواه الجوزجاني (ولو أكذب) الملاعن (نفسه) لأنه تحريم لا يرتفع  
قبل الجلد والتكذيب فلم يرتفع بهما (أو كان اللعان بعد البيئونة) لنفي الولد (أو) كان  
اللعان (في نكاح فاسد) لنفي الولد لعموم ما سبق (وإذا قتل رجل رجلا ليتزوج امرأته  
لم تحل له أبدًا قاله الشيخ عقوبة له) بنقيض قصده المحرم كمرمان القاتل الميراث (وقال)  
الشيخ (في رجل خبب) أي خدع (امرأة على زوجها) حتى طلقها (بعاقب  
عقوبة بليغة) لارتكابه تلك المعصية (ونكاحه باطل في أحد قولي العلماء في مذهب  
مالك وأحمد وغيرهما ويجب التفريق بينهما) عقوبة له كمنع القاتل الميراث (وإذا فسخ  
الحاكم نكاحا لعنة أو عيب يوجب) أي يقتضي (الفسخ) كجنون وجذام ونحوهما (لم  
تحرم) المفسوخ نكاحها على المفسوخ عليه (على التأييد) بل تباح له بالعقد عليها لقوله  
تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم

(فصل في) الضرب الثاني المحرمات الى امدوهن نوعان أحدهما لاجل الجمع وهو المشار اليه بقوله (ويحرم الجمع بين الاختسين) من نسب أو رضاع حرتين كافتا وأمتين أو حرة وأمة قبل الدخول أو بعده لقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف (و) يحرم الجمع أيضا (بين المرأة وعمتها أو) بين المرأة وخالتها ولو رضيتا وسواء كانت العممة والحالة حقيقة أو مجازا كعمات آبائهم وخالاتهم) أي حالات الأتباء وإن عملوا (وعجات أمهاتهن وأحالاتهن وإن علت درجاتهن من نسب أو رضاع) قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على القول به وليس فيه محمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع ممن لا تعد محالفته خلافا وهو الرافضة والخوارج لم يحرموا ذلك ولم يقولوا باستنائة الثانية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه وفي رواية أبي داود ولا تنكح المرأة على عمها ولا العمة على



بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها لا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى ولا النعمة في تحريم الجمع بين الاختين إيقاع العداوة بين الأقارب وإفضاء ذلك إلى قطيعة الرحم المحرم فإن احتجوا به موم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم خصمهناه بما روى من الحديث الصحيح (و) يحرم الجمع أيضا (بين خالنتين بان ينكح كل واحد منهما) أي من رجلين (ابنة<sup>٢</sup> خرفيولد لكل واحد منهما بنت) فكل من البنتين خالة للأخرى لأنها أخت أمها لانيها (و) يحرم الجمع أيضا (بين عمتين بان ينكح كل واحد منهما أم<sup>٢</sup> لا خرفيولد لكل واحد منهما بنت) فكل من البنتين عممة للأخرى لأنها أخت أبيها لأمه (أو) أي ويحرم الجمع بين (عممة وخالة بان ينكح) الرجل (امراة وينكح ابنة أمها فيولد لكل واحد منهما بنت) فبنت الابن خالة ابن بنت الاب وبنت الاب عممة بنت الابن (و) يحرم الجمع (بين كل امرأتين لو كانتا أحدهما ذكرا والأخرى أنثى حرم نكاحه) أي الذكرا القرابة أو رضاع لأن المعنى الذي حرم الجمع من أجله إفضاءه إلى قطيعة الرحم القريبة لما في الطباع من التنافر والغيرة بين الصرائر والحق بالقرابة الرضاع لقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (فإن كان) الجمع بين الاختين ونحوهما (في عقد واحد) بطل في حقهما (أو) كان الجمع بينهما (في عقدين معا) أي في وقت واحد بطلا (أو تزوجنهما) فأكثر (في عقد واحد بطل في الجميع) لأنه لا يمكن تصحيحه في الكل ولا مزيج لواحده على غيرهما في بطل في الجميع بمعنى أنه لم يتعد (وان تزوجهما) أي الاختين أو نحوهما (في عقدين) واحدة بعد الأخرى بطل الثاني لأن الجمع حصل به (أو وقع) العقد على إحدى الاختين ونحوهما (في عدة الأخرى باثنا كانت أو رجعية بطل الثاني) لأنه صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع مائة في رحم اختين ولا نالباث محبوسة عن النكاح لحقه فأثبت الرجعية (و) العقد (الأول صحيح) لأنه لا يجمع فيه (فإن) تزوج اختين ونحوهما في عقدين مرتبين و (لم يعلم أولا هما فعليه فرقتهما بطلا فها أو يفسخ الحاك نكاحهما ما دخل بهما أو) دخل (بواحدة منهما أولم يدخل بواحدة) منهما لأن أحدهما محرمة عليه ونكاحها باطل ولا يعرف المحللة له ونكاح أحدهما صحيح ولا ينيقن بين تهما منه إلا بذلك فوجب كمال زوج الوليان ولم يعلم السابق من العقدين (فإن كان) من عقد على اختين ونحوهما في عقدين مرتبين وجهل السابق (لم يدخل بهما) وطلقهما أو فسخ الحاك نكاحهما (فعليه لاحدهما نصف المهر) لأن نكاح واحدة منهما صحيح وقد فارقها قبل الدخول (يفترعان عليه) فتأخذ من حرجت لها القرعة (وله أن يعقد على أحدهما في الحال بعد فراق الأخرى) قبل الدخول بهما لأنه لأعدة وسواء قبل ذلك بقرعة أولا (وان كان دخل بأحدهما) دون الأخرى ثم طلقهما أو فسخ الحاك نكاحهما (أفرع بينهما فإن وقعت القرعة لغير المصابة قلها نصف المهر) لأنها زوجة فارقها قبل الدخول (وللمصابة مهر المثل) بما استعمل من فرجها (وان وقعت) القرعة (للمصابة فلا تنفي للأخرى والمصابة المسمى جميعه) لتقرر به الدخول (وله نكاح من شاء منهما) فإن نكح المصابة فله ذلك في الحال لأنها معتدة من وطء يلحق فيه النسب أشبه المصابة منه من نكاح صحيح (وان أراد نكاح الأخرى) التي لم يصحبها (لم يجز) له نكاحها (حتى تنقضي عدة المصابة) أشلا يجمع مائة في رحم نحو اختين (وان كان دخل بهما وأصابهما فلا حدما المسمى ولا الأخرى مهر المثل يقرع بينهما) لتمييز من تأخذ المسمى عن تأخذ مهر المثل إن تفتوتا (وإيس له نكاح واحدة منهما حتى تنقضي عدة الأخرى) لما تقدم (وان

كون الشاهدين بصيرين فتصح (ولو انهما ضربان) لأنها شهادة على قول أشبهت الاستفاضة وبعتبر أن ينيقن الصوت بحيث لا يشك في العاقلين كما يعلم ذلك من رأيا (أو) أي ولو ان الشاهدين (عدوا الزوجين أو) عدوا (أحدهما أو) عدوا (الولي) لاثم ما ينصفه بهما نكاح غير هذين الزوجين فانعقد بهما نكاحهما كما أثر العدول (ولا يبطله) أي العقد (قواص بكتمانه) لأنه لا يكون مع الشهادة عليه مكتوما ويكره كتمان قصدا ولو أقر رجل وامراة أنهما متناكحان بولي وشاهدي عدل مبهمين ثبت النكاح باترارهما (ولا تشترط الشهادة بخلوها) أي الزوجة (من الموانع) لنكاح كالعدة والردة لأن الأصل غيبههما (أو) أي ولا تشترط الشهادة على (اذهبا) لوليها في العقد عليها ككفاه بالظاهر (والاحتياط الأشهاد) بخلوها من الموانع وبإذنها قطعا للزواج (وان ادعى زوج اذهبا) لوليها في العقد (وانكرت) الزوجة اذهبا لوليها (صدقت قبل دخول) زوج بها مطاوعة لأن الأصل عدمه و (لا تصدق في إنكارها إلا إذا (بعد) أي الدخول بها مطاوعة لأن دخولها بها كذلك دليل كنيها الشرط (الخامس كفاه زوج على رواية) وهي المذهب عند أكثر المتقدمين (فتكون) الكفاءة (حقا لله تعالى ولها) أي الزوجة (ولا ولياها) كلهم (على هذه الرواية (لورضية) امرأة (مع



أولياؤها (تزوج (غير كفؤ ٤٤ لم يصح) النكاح لقوات شرطه (ولو زالت) الكفاءة (بعد عقد فلها فقط) دون  
 أولياؤها (الفسخ) كعتقها  
 تحت عقد قبل لأحد فممن  
 شرب الخمر يفرق بينهما قال  
 استقرت له فالمعتبر على هذه  
 الرواية وجودها حل العقد  
 واحتج بهذه الرواية بأن منعها  
 تزويج نفسها ثلاثتها في  
 غير كفؤ قبل العقد لتوهم  
 العار فلهذا أولى ولما فيه من  
 حق الله تعالى (وعلى)  
 رواية (أخرى أنها) أي الكفاءة  
 (شرط للزوم) أي لزوم  
 النكاح (لألفظة) أي صحة  
 النكاح وهي المنع عند  
 أكثر المتقدمين والمتأخرين  
 وقول أكثر أهل العلم ما روت  
 عائشة أن أباحذيف بن عتبة  
 ابن زبيعة بن نفي سألها وإنك  
 ابنة أخيه الوليد بن عتبة وهو  
 مسؤول لأمراته من الأنصار ورواه  
 البخاري والتمسائي وأبو داود  
 وأمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 فاطمة بنت قيس أن تنكح  
 أسامة بن زيد فنكحها بأمه  
 متفق عليه ولا الكفاءة حتى  
 لا يخرج عن المرأة أولياؤها  
 فإذا أرضوا به صح لأنه إسقاط  
 لحقهم ولا حرج فيه عليهم  
 (فيصح) النكاح مع فقد  
 الكفاءة (ولم يرض) بغير  
 كفؤ بعد عقد (من امرأة  
 وعصبة حتى من يحدث) من  
 عصبتها (الفسخ) لعدم  
 لزوم النكاح فقد الكفاءة  
 (فيجوز أن) يفسخ أخ مع  
 رضا أب (لأن العار في تزويج  
 غير الكفو عنهم أجمعين  
 وهو) أي حيارا فسخ نقداً

ولدت منه أحدهما (لحقه النسب (أو) ولدت منه (كأنها ما فالنسب لاحق به) لأنه  
 إمام نكاح أو شبهة نكاح (ولا يحرم الجمع بين أخت رجل من أبيه وأخته من أمه ولو في  
 عقد واحد) لأنه لو كانت أحدهما إذا كركلت له الأخرى فإن ولدتهما وولد فالرجل عمه وخاله  
 (ولا) يحرم الجمع أيضا (بين من كانت زوجته رجل) وبانت منه بموت أو طلاق ونحوه  
 (و) بين (ابنته من غيرها) لأنه وإن حرمت أحدهما على الأخرى لو قدرناها ذلك لم يكن  
 تحريمها إلا من أحدهما المصاهرة لأنه لا قرابة بينهما (وبكره) للرجل أن يجمع (بين بنتي  
 عميه أو) بنتي (عمته أو بنتي خالته أو بنتي خالته أو) يجمع بين (بنت عمه وبنت  
 عمته أو) يجمع بين (بنت خاله وبنت خالته) لما روي أبو حفص عيسى بن طلحة قال  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على ذي قرابتها محالة القطيعة أي لأنضائه  
 إلى طاعة الرجم كما تقدم لكن لم يحرم لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وأبعد القرابة ولذلك  
 لم يحرم نكاحها وكانت الأجنبية أولى كما تقدم (ولو كان لرجلين بنتان لكل رجل بنت ووطئا  
 أمة) لهما أو امرأة بشبهة في طهر واحد (فانت بولد وألحق ولدهما) ما افتزوج رجل  
 بالأمه وبالبنتين أو بهما وبالمراة (فقد تزوج أم رجل وأخته) والنكاح صحيح لما تقدم  
 فيمن تزوج بمائة شخص وبنته (وإن اشترى أخت امرأته أو) اشترى (عمتها أو) اشترى  
 (خالتها) من نسب أو رضاع (صح) الشراء لأن الملك براد للاستمتاع وغيره ولذلك صح  
 شراء أخته من الرضاع (ولم يحل له وطؤها) أي التي ملكها (حتى يطلق امرأته) أو يخلعها  
 أو يفسخ نكاحه لمقتضى ذلك قال في المنتهى حتى يفارق زوجته (وتنقض عدها)  
 لثلاث يجمع مائة في رحم أختين ونحوهما وذلك حرام لما تقدم (ودونها لوطاً مثله) أي مثل  
 لوطاً فحرم صحته في الانصاف لأن الوسائل لها حكم المقاصد ويجوز الجمع بينهما في اللواط  
 (وإن اشترى جارية ووطئها حل له شراء) أمها (وأختها وعمتها وأختها) كما يحل له  
 شراء المعتقة والمزوجة (والجوسية والمحرمة للرضاع) وإن اشترى من يحرم الجمع  
 بينهما) كالأختين (في عقد واحد صح) العقدان في التمرح ولا يلزم خلافاً في ذلك (وله  
 وطء أحدهما) بهما شاء لأن الأخرى لم تصرف راشا كما لو كان في ملكه أحدهما وحدها  
 (وإنس له الجمع بينهما في اللوط) لنزوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم  
 الآخر لا يجتمع مائة في رحم أختين (وأم الجمع) بين الأختين ونحوهما (في الاستمتاع  
 بقصد مات لوطاً فيكره ولا يحرم قاله ابن عقيل) وقال القاضي يحرم كالوطء وقال ابن رجب  
 يحسن في القناعة لصدقة والتأخير بمسألة وصحة في الانصاف كما جزم به المصنف آنفاً  
 راجع كلام ابن عقيل على ما قبل وطء أحدهما لم يعارض كلام القاضي وغيره (فانوطئ)  
 من ملك أختين ونحوهما (أحدهما فليس له وطء الأخرى) لعموم قوله تعالى وإن تجمعا  
 بين الأختين فإنه ينزل الابطال وقد واطء جميعاً كسائر المذكورات في الآية يحرم وطؤها والعقد  
 عظيم ولا تخاف امرأة صارت فراشاً لغير أختها كالزوجة ويستمد التحريم (حتى يحرم  
 الموصوفة على نفسه بعق أو تزويج بعد استبانهما أو زالة ملكه ولو يبيع ونحوه) كعبه  
 (لحاجة) إلى التفريق لأنه يحرم الجمع في النكاح ويحرم التفريق فلا بد من تقدم أحدهما  
 كلام المحققين ووافقهم به يقتضي هذا (قاله الشيخ وابن رجب) وجزم بهما في المنتهى  
 (أو) حتى (يعا) بهما يبيع ونحوه (نها يستحب) قاله ابن عقيل ولا يكفي في إباحتها  
 مجرد رتبة الملك حتى تنقض حبسه أو مستبرأه فتكون الحبسة كالعدة قال أبو العباس هذا  
 قيد في كلام أحمد وعامة صحاب وأمسره في كازم على وابن عمر مع أن علياً لا يجوز وطء



الاخت في عدة أختها (ولا يكتفي) لا بإحاطة وطء الأخرى (استبراءها) أي الموطوءة (بدون زوال الملك) لأنه لا يؤمن عوده إليها فيكون جامعاً بينهما (ولا) يكتفي أيضاً (تحررها) أي الموطوءة بأن يقول هي حرام عليه لأن هذا يمن مكفرة ولو كان يحرمها لأنه لعرض متى شاء أزالها كغارة كالمريض والأحرام (ولا زوال ملك) عن الموطوءة (بدون استبراء) هـ لان الاستبراء كالعدة (ولا) يكتفي أيضاً (كتابتها) لأنه يسبيل من استباحته بما لا يقف على غيرهما (ولا) يكتفي أيضاً (وهنا) لأن منعه من وطئها الحق المرتين لا تحررها ولذلك يجوز له وطؤها إذا لم يرتن ولا يقدّر على فكها متى شاء (ولا) يكتفي أيضاً (بمها بشرط خيار) لأنه لا يقدّر على استرجاعها متى شاء يفسخ البيع (ومثله) أي مثل البيع بشرط خياره في عدم الاكتفاء به (ميتها) أي الموطوءة (لمن ملك استرجاعها منه كبتها الولد) قال في الوجيز إن وطئ أحدها لم يحل له الأخرى حتى يحرم الموطوءة لا يمكن أن يرفعها وحده وجرم به ابن عبدوس في تزكيتها ويكتفي في تحرير الموطوءة بخرج الملك في بعضها كبيع أو هبة جزء منها لأن ذلك تحررها كبيع كلها فأخرج الملك لازماً ثم عوض له المبيع للفسخ مثل أن يبيعها بأسلعة ثم يقين أنها كانت معيبة أو بفاس المشتري بالنم أو يظهر في العوض قد أس أو يكون منبواً فالذي يجب أن يقال في هذه الموضع أن يباح وطء الأخت بكل حال على عموم كلام الأصحاب والفقهاء أجمد وغيره قال في الاختيار (لو خاف) مشري لأختين ونحوهما (ووطئها واحدة بعد واحدة فوطئ الثانية محرم) لأنه الذي حصل به جمع مائة في رجم (لأن فيه) شبه الملك (ولزمه) أن يملك عهدها حتى يحرم أحدها ويشتريها) لأن الثانية صارت فرشاً له فله نصيب ولها فخرمت عليه ختها ونحوها كالأوطئ ابنه واستدلال من قال لا في باقية على الحر بحديث أن الحرام لا يحرم الحلال لا يصح لأن الخبر ليس بصحيح قاله في السرح وفي شرح انتهى ويرد عليه إذا وطئ الأولى وطأ محرماً كفي حيض أو أحرام أو صوم فرض فإن احتياها محرم عليه بذلك (فإن عادت) التي أخرجهما عن ملكه (أنى ملكه ولو) كان عودها له (فوطئها الباقية لم يصب واحدة منهما حتى يحرم الأخرى) لما تقدم (فإن بن نصر الله هذا أن لم يجب استبراء) كما لو كان زوجها فاطمة والزوجة قبل الدخول فيكف عنها وعن الأخرى حتى يحرم واحدة منهما (فإن وجب) الاستبراء ببيعها أو وهبها ثم أدت إليه (لم يلزم ترك أختها) أرخصوها (فيه) أي في زمن الاستبراء لأنها محرمة عليه زمنه بما لا يقدر على دفعه قاله في المبدع راجعاً (وهو حسن) رقايا الشيخ تقي الدين في المسودة وقد نص على أنه إذا رجعت إليه بعد خروجهما عن ملكه لا تحل له أحدهما مع عين الاستبراء قال ابن كفايا نقاض حسين أنقياس يقتضي الاكتفاء بالاستبراء (وأن وطئ أخته ثم تزوج ختها) أرغم أختها ونحوها (لم يصح) النكاح لأن عند النكاح نصير به المرأة فرشاً لم يحزن برد على فراش الأخت كالوطئ لأن وطئها محرم حتى يملكها لجمع فنع محبة النكاح كالزوجة ويفارق ذلك صحة شراء أختها فإن السر لا يكون طرط وغيره بخلاف النكاح (فإن حرمت عليه) سريته ما خرج عن ملكه كما تقدم (ثم تزوج لأخت) ونحوها (بعد استبراء) صح النكاح لزوال كونها فرشاً (فإن رجعت إليه الأمة فالزوجة بمحاطها) لأنه لا يرى قال الموفق وإشاره (وإن) أي من حيث الزوجية (بأن) نقول الزوجية (ولم يطأ واحدة منها حتى يحرم عليه الأخرى) كما تقدم وهذا ينافي قوله وحده باقي لا التحريم اعراض لا يرفع الزوجية فلا يرفع أثرها كالزوجة حتى ترضى ومقتضى كلام بن نصر أنه فيما سبق أنه

كان مكنته عالماً بأنه غير كفؤ ويحرم تزويج امرأة غير كفؤ بلارضاً وبفسق به الولي (والكفاة) لغة المائنة والمساواة ومنه حديث المسلمون تتكافأ دماءهم أي تتساوى قدم الوضع منهم كدم الرقيق وهنا (دين فلا تزوج عفيفة) عن زنا (بفاجر) أي فاسق بقول أوفعل أو اعتقاد لأنه مردود الشهادة والرأية وذلك نقص في إنسانيته فليس كفؤاً للعدل أقسوله تعالى أفمن كان مؤمناً كن كان فاسقاً لا يستنون (ومنصب وهو التسيب فلا تزوج عريضة) من ولد اسمعيل (بجهمي) ولا يولد زنا أقول عسر لا يمنع تزوج ذوات الأحساب الأمن إلا كفاه رواد الدارقطني ولأن العرب يعتمدون الكفاة في النسب ويأثرون من نكاح المساوي ويرون ذلك نقصاً وعاراً والعرب قريش وغيرهم بعضهم لبعض أكفاء وسائر الناس بعضهم لبعض أكفاء (وحرية فلا تزوج حرة) ولو عتيقة (بعد) ولا يعضض قاله الزركشي لأنه منقرض بالرق ممنوع من التصرف في كسبه غير مالك وإن ملك السيد له شبه ملك البهيمة فلا يساوي الحرة لذلك (ويصح) النكاح على الرويتين (أزعتق) العبد (مع قبوله) النكاح بأن قال له سيده أنت حر مع قبولك النكاح أو يكون السيدوكية عن عبده في تزويج النكاح فيقول سيده أجباب النكاح له سيده قبلت له هذا النكاح واعتقته لأنه لم يس زمن بعد العقد على العصح فيه وعلم منه أن العتيق كالمحررة الأصل (ومنعة غير زينة)



عقار بئانك (وكساح ونحوه  
لأنه نقص في عرف الناس  
أشبه نقص النسب وفي حديث  
العرب بعضهم بعض الكفاء  
الاحاثا أو حما قبل لا حمد  
وكيف تأخذ به وأنت تضعفه  
قال العمل عليه أى انه يوافق  
العرف (ويسار بحسب ما يجب  
لها فلا تزوج موسرة بمسر)  
لأن عليها ضررا في عساره لا خلا  
بنقة بها وموت أولاده وهذا ملك  
الفسخ بعساره بالنفقة ولأن  
العسرة نقص في عرف الناس  
يتفاضلون بها كتنافسهم في  
النسب وانما اعتبرت الكفاءة  
في الرجل دون المرأة لأن الولد  
يشرف بشرف أبيه لا أمه وقد  
تزوج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بصفية بنت حيي بن أخطب  
وتسرى بالأماء وموالي بني هاشم  
لا يشاركونهم في الكفاءة في  
النكاح نصا وصححه في الانصاف  
وقتل مهنا انهم كفوا لهم

باب موانع النكاح  
(الحرمات في النكاح ضربان) أى  
صنفان (ضرب) بجره (على الابد)  
أى الحرمات على الابد (هن أقسام)  
خمس (نسم) بجره من (بالنسب وهو  
سبع الاموال جدة لاب) وان علت  
(أو) الجدة (لام وان علت)  
لقوله تعالى حرمت عليكم  
أمهاتكم وأمهاتكم كل من  
انتسبت اليه بالولادة سواء وقع  
عليها اسم الأم حقيقة توهى التي  
ولدت أو بحج زهرى التي ولدت  
من ولدك وان عات ومنه  
جداتك أم أهلك وأم أهلك  
أهلك وجدة أمك وجدة  
أجدادك وجدات جدك وان علون وارثات كن أو غير وارثات ذكر أبو هريرة ما حرام اسمعيل

بطأ الزوجة منا حتى تستبرأ الامانة لزومها المستبرأ (وان اعتق سرية ثم تزوج أختها) أو  
عنتها ونحوها (قبل مراغ مدة استبرائها لم يقع) النكاح (أيضا) لأنه يجمع به ماءه في  
رحم أختين ونحوهما وكما لو تزوجها في عدة أختها (وله) أى لمعتق سرية زمن استبرائها  
(نكاح أربع سواها) أى سوى أخت سرية كما لو لم يعتقها (وان اشترى) رجل (أختين  
مسلمة ومجوسية) أو وثنية أو محرمة عليه نحو رضاع (فله وطء المسلمة) التي لا مانع بها  
بخلاف الأخرى (وان وطئ) من يوطأ مثله (امرأة شبيهة أو) ب(زنا لم يجز) له (في  
العدة) أى عدة موطوءة بشبهة أو زنا (ان تزوج أختها) أو عنتها ونحوها (ولا) أن  
(بطأها) أى أخت موطوءة (ان كانت) أختها (زوجة) له (نصا) لقوله عليه  
الصلاة والسلام لا يجل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ان يجمع ماءه في رحم أختين (ولا)  
يجوز لمن وطئ امرأة بشبهة أو زنا ان (يعقد على رابعة) مادامت في العدة (و) اذا كان  
منزوجا أربع ووطئ امرأة بشبهة أو زنا فانه (لا) يجوز له ان (بطأها) أى الرابعة من  
نساءه فاد وطئ ثلاثا ممن وجب عليه الامساك من الرابعة حتى تنقضي عدة الموطوءة  
بشبهة أو زنا ثلاثا يجمع ماءه في أكثر من أربع نسوة (ولا يمنع) حر (من نكاح أمة في عدة  
حره بائن بشرطيه) وهما أن يكون عادم الطول خائف العنت ويأتى توضيحه لأن المنع من  
نكاح الأخت في عدة أختها ومن نكاح خامسة في العدة ثلاثا يكون جامعاً لما في ردح. م أختين  
أو أكثر من أربع لالكونها زوجة كما يعلم مما تقدم والمانع من نكاح الامه انما هو مع عدم  
الحاجة اليه والحاجة لا تندفع بالبائن بل الزوجة التي لا تعفه لاعتنه من نكاح الامه كما يأتي  
(وتقدم لو اشتمت أختها باجنبيه) أو أجنبيات (في آخر كتاب الطهارة) عند الكلام  
على اشتباه المياه بالمباحة بالمحرمة أو النجسة (ويحرم نكاح موطوءة بشبهة في العدة) كعدة  
من فراق زوج (الاعلى وأطى) لها بالشبهة وله العقد عليها في عدتها (ان لم تكن لزمتها  
عدة من غيره) لأن المنع من نكاح المعتدة لم ينفذ الى اختلاط المياه واشتباه الانساب  
وهو ما مودن في هذه الصورة فان النسب كما يلحقه في النكاح يلحقه في وطء الشبهة أشبه  
مالون كح معتدة من طلاق (وليس لحران يجمع بين أكثر من أربع) زوجات لقوله  
عليه الصلاة والسلام لعيلان بن سلمة بن أسلم وثمته عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن  
وقال نوفل بن معاوية أسلمت ونحني خمس نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فارق واحدة ممن  
رواهما الشافعي في مسنده واذا منع من استدام زيادة على أربع فالابتداء أولى وقوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع أربعاً بغير بين اثنتين وثلاث وأربع  
كما قال سبحانه وتعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع ولم يرد ان لكل نسوة أجنحة ولو اراد  
ذلك لقال نسوة أجنحة ولم يكن للتطويل معنى ومن قال غير ذلك فقد جهل اللغة العربية  
(ولا لراة أن تزوج أكثر من رجل) لقوله تعالى والمحصنات من النساء (وله) أى  
لرجل (التسرى بما شاء من الاماء ولو) كن (كنايات من غير حصر) لقوله تعالى  
فان ختم الاتعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ولان القسم بينهن غير واجب فلم يخصص  
في عدد (وكان النبي صلى الله عليه وسلم أن تزوج بأى عدد شاء) ومات عن تسع وتقدم  
(ونسخ تحريم المبع) من التزوج عليهن بقوله تعالى ترجى من تشاء منهن وتؤوي اليك  
من تشاء الآية (ولا للعبد أن تزوج أكثر من اثنتين) لقول عمر وعلى وعبد الرحمن بن  
عوف رضي الله عنهم وقد روى ليث بن أبي سليم عن الحكم بن قنينة انه قال أجمع أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العبد لا ينكح أكثر من ثنتين ويقويه ما روى الامام احمد







(فحرم كل نسبية) أي قرية ٤٨ (سوى بنت عمه) بنت (عمه وبنت خاله) بنت (خاله) وإن تزامن لقوله تعالى وبناؤه  
 عمل الآية القسم (الثاني) من  
 المحرمات على الأبد المحرمات  
 (بالرضاع ولو) كان الرضاع  
 (محرمًا كمن أكره) وفي نسخة  
 غصب (امرأة على رضاع  
 طفل) فأرضعته فحرم عليه  
 لوجود سبب التحريم وهو الرضاع  
 ولا يشترط في سبب التحريم  
 كونه مباحا بل يثبت تحريم  
 المصاهرة بالزنا وكذا لو غصب  
 ابن امرأة وسقاه طفلا سقيا  
 محرما (وتحرمة) أي الرضاع  
 (ك) تحريم (نسب) فكل امرأة  
 حرمت من النسب حرم مثلها  
 بالرضاع حتى من أرضعت من  
 لبن ثاب منه من زنا كبنته من زنا  
 نص عليه في رواية عبد الله  
 بن عبد الله بن عباس أنه صلى الله  
 عليه وسلم أريد على ابنة حمزة  
 فقال أنها لا تحل لي أنها ابنة  
 أخي من الرضاع فإنه يحرم من  
 الرضاع ما يحرم من النسب وفي  
 لفظ من الرحم متفق عليه  
 وعن علي بن مرفوع أن الله حرم من  
 الرضاع ما حرم من النسب رواه  
 أحمد والترمذي وصححه ولأن  
 الأمهات والأخوات منصوص  
 عليهن في قوله تعالى وأمهاتكم  
 اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من  
 الرضاعة والباقيات بدخلن  
 في عموم لفظ سائر المحرمات  
 فيدخل في البنات بنات  
 الرضاعة وفي بنات الأخ  
 والأخت بنتهما من الرضاعة  
 وفي العمات وأخالات العمه  
 وأخالات من الرضاع (حتى في  
 مصاهرة فحرم زوجة أبيه  
 و) زوجة (ولده من رضاع) ما  
 تحرم عليه زوجة أبيه وأبيه

(مان كانت) الزنية (حاملته) أي من الزنا (لم يحسن نكاحها قبل الوضع) لما سبق  
 (وتوبتها) أي الزانية (أن تراود عليه) أي الزنا (فتمتنع) منه لما روي أنه قيل لعمر  
 كيف تعرف توبتها قال بردها على ذلك فإن طأوعته فلم توب وان أبنته فقد تابت فصار  
 حلالا إلى قول عمر أتباعه قال في الاختيارات وعلى هذا كل من أراد مخالطة إنسان امتنع به  
 حتى يعرف برده أو فنجوره أو توبته ويسأل عن ذلك من يعرفه (وقيل توبتها) أي الزانية  
 (كتوبة غيرها) ندم وإقلاع وعزم أن لا تعود (من غير مراودة واختاره الموفق وغيره)  
 وقال لا ينبغي امتحانها بطلب الزنا منها بحال وقدمه في الفروع (فإذا تابت) من الزنا  
 وانقضت عدتها (حل نكاحها للزاني وغيره) عند أهل العلم منهم أبو بكر وعمر وابنه  
 وابن عباس وجابر وروى عن ابن مسعود والبراء بن عازب وعائشة أنها لا تحل للزاني بحال  
 فيحتمل أنهم أرادوا بذلك ما قبل التوبة وقبل استبراءها فيكون كقولنا (ولا يشترط) أئمة  
 نكاحها (توبة الزاني بها إذا نكحها) أي إذا أراد أن ينكح الزانية كالزاني غيرها  
 (وإن زنت امرأة) قبل الدخول أو بعده لم ينفسخ النكاح (أو) زنى (رجل قبل  
 الدخول) بزوجه (أو بعده لم ينفسخ النكاح) بالزنا لأنه معصية لا تخرج عن الإسلام  
 أشبه السرقة لكن لا يطؤها حتى تعتد إذا كانت في الزانية وبأني واستحب أحمد للزوج  
 مفارقتها امرأة إذا زنت وقل لا أرى أن يملك مثل هذه إلا بأمن أن تفسد فراشه وتلق به  
 ولد ليس منه وإن زنى بأخت زوجته لم يبطأ زوجته حتى تنقضي عدة أختها وإن زنى بام زوجته  
 أو بنتها انفسخ النكاح (ولا يبطأ الرجل أمته إذا علم منها فجورا) أي زنا حتى تتوب ويستترها  
 خشية أن تلحق به لئلا يس منه قال ابن مسعود أكره أن أطأ أمي وقد بغت (وتحرم مطلقتها  
 ثلاثا) بكلمة أو كلمات (حتى تنكح زوجا غيره) نكاحا صحيحا وبطونها لقوله تعالى فإن  
 طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولقوله عليه الصلاة والسلام لا امرأة دفاعة إلا أن  
 أرادت أن ترجع إليه بعد أن طلقها ثلاثا وتزوجت بعد الزمان لا حتى تذوق عيبه  
 (وبأني في الرجعة بأسطع من هذا ونكح المحرمة حتى تحل) حديث مسلم لا ينكح المحرم  
 ولا ينكح ولا ينكح (وتقدم في محظورات الإحرام) بأوسع من هذا (ولا يحل لمسلمة نكاح  
 كافر بحال) حتى يسلم لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقوله فان علمتموهن  
 مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لأن حل لهن ولا هم يحلن لهن (ولا) يحل (لمسلم ولو)  
 كان (عبدًا لنكاح كافرة) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولقوله ولا تنكحوا  
 بعضكم الكوافر (أحرار زنا) أهل الكتاب ولو) كن (حرييات) لقوله تعالى  
 وللمؤمنات من الذين آمنوا الكتاب من قبل كولا يحل لمسلم ولو عبدان نكاح أمة كآية لقوله  
 تعالى من فتيانكم المؤمنات ولله لا يؤدي إلى استرقاق الكافر ولله المسلم (والأولى أن  
 لا ينزوي من نساءهم وقال الشيخ بكرة) أي مع وجود المراتب المسلمات قال في الاختيارات  
 رحمه الله رضي رآ كثر العلماء لقول عمر للذين تزوجوا من نساء أهل الكتاب طلقوهن  
 (ك) كل (ذبايحهم بلا حاجة) تدعوا إليه (ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح  
 كابية) منع (أيضا من نكاح أمة مملوكة) أي مسلمة كانت أو كابية وتقدم في الخصائص  
 موضع (وأهل الكتاب هم أهل التوراة والإنجيل) لقوله تعالى أن تقولوا انما أنزل  
 الكتاب على طائفتين من قبلنا (كالهريز والامارة) فترى من اليهود (والنصارى ومن  
 دفعهم من الأفرنج ودرس وغيرهم) فاستمسك من الكفرة ببعضهم إبراهيم وشيث وزبور  
 داود يسوا (من كتب) الآية نسابة ولا تلتك الكفرة ليست بشرائع انما هي مواضع



فمثل مرضعة وبنتها لابي مرضع  
وأخيه من نسب وتخل أم مرضع  
وأخته من نسب لآبيه وأخيه  
من رضاع لانهم في مقابلة من  
يحرم بالمصاهرة لافي مقابلة من  
يحرم من النسب والشارع انما  
حرم من الرضاع ما حرم من  
النسب لا ما يحرم بالمصاهرة  
القسم (الثالث) المحرمات  
(بالمصاهرة وهن أربع)  
أحدهن (أمهات زوجته  
وان علون) من نسب ومثلهن  
من رضاع فيحرم من مجرد العقد  
نصا لقوله تعالى وأمهات  
نسائكم والمعقود عليهن نسائه  
فتدخل أمها في عموم الآية  
قال ابن عباس ليهما ما إليهم  
القرآن أي عموا كها في كل  
حال ولا تصالوا بين المدخول بها  
وغيرها وعن عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده مرفوعا من  
زوج امرأة فطلقها قبل أن  
يدخل بها فلا بأس أن يتزوج  
ربيته ولا يحل له أن يتزوج  
أمهات أو حفص (و) الثاني  
والثالث (حلائل عمودي  
نسبه) أي زوجات آباءه وأبائهم  
سميت امرأة لرجل حليلة لأنها  
تخل أزار زوجها ومحلله  
(ومثلهن) أي مثل حلائل  
عمودي نسبه زوجات آباءه  
وأبائهم (مرضع فيحرم من)  
أي أمهات زوجته وحلائل  
عمودي نسبه ومثلهن من  
رضاع (بمجرد عقد) قال في  
الشرح لانه لم في هذا خلافا  
ويدخل فيه زوجة الجدة وان  
علا وارثا كان أو غيره وزوجة

وأمثال ذل لا نحل منا حكمهم ولا ذبا عنهم كالجوس وأهل الاوثان وكن أحد أبويها غير كتابي ولو  
اختارت دين أهل الكتاب (لأنها لم تتمحض كآية ولأنها متولدة بين من يحل وبين من  
لا يحل فلم تخل كالسمع والبقل وعلم منه أنه لو كان أبواها غير كتابيين واختارت دين أهل الكتاب  
لم تخل لمسلم قال في الاتصاف والمبدع وهو المذهب وقدمه في الفروع وقبل تخل اعتبارا  
بنفسها اختاره الشيخ تقي الدين وقطع به المصنف في أواخر أحكام الذمة (و) يحل (لكتابي  
ذكاح مجوسية) ويحل (لكتابي أيضا) (وطؤها) أي المجوسية (بذلك عين) كالسليم ينكح  
الكتابية ويطؤها بملك اليمين (ولا) يحل (لجوسي) نكاح (كتابية نصا) لأنها أشرف  
منه فان ملكها لله ووطؤها على الصحيح قدمه في (رعايتين) قاله في الانصاف (وتحل نساء بني  
ثعلب ومن في معناهم من نصارى العرب) من (يهودهم) لانهم كتابيات فدخلن  
في عموم الآية (والدروز والنصيرية والتبانية) فرق بجبل الشوف وكسروا نكاحهم أحوال  
شبهة وظهرت لهم مشوكة أزله الله تعالى (لا تحل ذبا عنهم ولا يحل نكاح نسائهم ولا أن  
ينكحهم المسلم وليته) قلت حكمهم كالمرتدين (والمرتدة بحرم نكاحها على) أي (دين  
كانت) عليه وان تدبنت بدين أهل الكتاب لأنها لا تفر على دينها (ولا يحل للمسلم ولو)  
كان (نصيا أو مجوسيا) إذا كان له شهوة يخاف معها أمواتة المحظورة بالمباشرة نكاح أمه  
مسلمه (لا أن يخاف) الحر (عنت العزوبة) أم الحاجة ممتعة وأما الحاجة فخدمة لكبير أو مسقيم  
ونحوها نصا ولا يجرد طول النكاح حرة ولو كانت (كتابية) بان لا يكون معه مال حاضر  
يكفي لنكاحها ولا يقدر على ثمن أمة ولو كانت (كافرة) له الأمانة لقوله تعالى ومن لم يستطع  
منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات إلى  
قوله ذلك لمن خشى العنت منكم هذا ان لم تجب نفقته على غيره فان وجبت لم يجز له أن يتزوج  
أمة لأن المنفق يشمل ذلك عنه فيعفى بجمرة وان قدر على ثمن أمة لم يتزوج أمة قاله كثير من  
الأصحاب منهم القاضي في المجرد وابن عقيل وابن الخطاب في الهداية والمجدي في المحرر  
وصاحب المذهب ومسبوك الذهب والمتنوع والخلاص والنظم والشرح والحاوي الصغير  
والوجيز وغيرهم واختاره ابن عبدوس في تذكرة قال في الرعية وهو أظهر وظاهر كلام  
المرق في عدم اشتراطه وهو ظاهر الطلاق القاضي في تعليقه وطائفة من الأصحاب وقدمه في  
الرعايتين والفروع وجزم به في المنور قاله في الانصاف وقدمه الثاني في التقييع وقطع به في  
المنتهى وهو ظاهر الآية (والصبر عنها) أي عن نكاح الأمة (مع ذلك) أي مع وجود  
ما تقدم اعتباره (خير وأفضل) لقوله تعالى وأنت خير وأخبركم (له) أي لحر  
(فعل ذلك) أي تزوج الأمة بالشرطين المذكورين (مع صفر زوجته الحرة أو) مع  
(غيبتها أو) مع (مرضها) بحيث تعزبه عن الخدمة لأن الحرة التي لا تصفه كالعدم  
(أو كان له مال ولكن لم يزوج) حرة (لفصوره نسبه) فله نكاح الأمة لأنه غير مستطيع  
الطبول إلى ذكاح حرة (أو له مال غائب) فله أن يتزوج الأمة (شرطه) وهو  
خوف العنت لأنه غير مستطيع الطول لنكاح الحرة (فان وحده من يقرضه) ما يتزوج  
به حرة لم يلزمه لان المقرض يطالب به في الحال (أو رضيت الحرة بتأخير صداقها) لم يلزمه  
لأنها تطالب به (أو) رضيت الحرة (بدون مهر مثله أو) رضيت (بتقويض بضعتها)  
لم يلزمه لأن لها طلب فرضه (أو بذل له بأذن برته) أي الصداق عنه (أو أن يهبه) له  
لم يلزمه لما فيه من المنفعة (أو لم يحدد من يزوجه ألاما أكثر من مهر المثل) بزيادة تجوز بماله



والا تحرم (بناتهن) اي بنات والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم (و) الرابعة (البائت) وهن بنات زوجته دخل بها وان سفلن من نسبها ورضاع لقوله تعالى وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلنكم بهن (او كن بنات (لربيب) (او كن بنات لا (ابن ربيبة) قريبات كن او بعيدات وارثات او غير وارثات في حجره اولا لان التربية لا تأثر بها في التحريم واما قوله تعالى اللاتي في حجوركم فقد خرج من خرج الغالب لا الشرط فلا يصح التمسك بمفهومه (فان ماتت) الزوجة (قبل دخوله) لم تحرم بناتها لقوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم (اولايتها) اي الزوجة (بعد دخوله) وقبل وطه لم يحرم (بناتها) الا بالانكاح لانسي دخولاً (ونحل زوجة ربيب) بانت منه زوج امه (و) نحل (بنت زوج ام) لابن امراته (و) نحل (زوجة زوج م) لانها (و) نحل (لأنثى ابن زوجة ابن) له (و) نحل (لأنثى زوج زوجة اب) بان تزوج زوجة زوجها (او) زوج (زوجة ابن) بان تزوج زوجة ابنتها لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولان الاصل في الفروج النحل اما ورد الترخيع بتحريمه (ولا يحرم) بتشديد الراء وطه (في مدامة) لا بتفصيل حشفة أهلية في فرج أصلي) طاهر ولو بحائل (ولو دبرا) لانه فرج يتعلق به التحريم اذا وجد

حلائل عمودي نسبه (وامهاتهن) فقبل له ربيبة والده وولده واما زوجته

لم يلزمه) ان يتزوج الحرة وجاهله ان يتزوج الأمة حيث خاف العنت لانه لم يستطع طولا لنكاح حرة بلا ضرر عليه (والقول قوله في خشية العنت) في (عدم الطول) لانه ادرى بحال نفسه (حتى لو كان في يده مال فادعى انه وديعة او) انه (مضاربة قبيل قوله) لانه يمكن قلت بلا عين لعدم الختم (ونكاح من بعضها حر) مع وجود الشرطين (أولى من) نكاح (أمة) لان استرقاق بعض الولد أخف من استرقاق كله (ومضى تزوج أمة ثم ذكر انه كان موسراً) لنكاح حرة (حال النكاح أو) ذكر انه (لم يكن يخشى العنت ففرق بينهما) لاعترافه بفساد نكاحه (فان كان) اقراره بذلك (قبل الدخول وصدقه السيد فلا مهر) لاتفاقهما على بطلان النكاح (وان اكدبه) السيد في ذكره ان كان موسراً ولم يخش العنت (فله) أي السيد (نصفه) أي المهر لان اقراره غير مقبول على السيد في اسقاطه (وان كان) اقراره بذلك (بعد الدخول فعليه المسمى جميعه) بما استحل من فرجها فان كان مهر المثل أكثر من المسمى لزمه لاقراره به وان كان المسمى أكثر وحل السيد (واذا تزوج الأمة وفيه الشرطان) بان كان عاذاً الطول خائف العنت (ثم ابصر أو نكح حرة أو زال خوف العنت أو فحره) كما لو تزوجها القيسة زوجته فحضر أو صغرها فكبرت أو لم يرضها فعمويت (لم يبطل نكاحها) أي الأمة لا باستدامة النكاح تخالف ابتداءً بدليل ان العدة والردعة من ابتداء دون استدامته ولم يروى عن علي انه قال اذا تزوج الحرة على الأمة قسم الحرية لياتين وللأمة ليلية (وان تزوج) الحر (حرة) لم تنفعه ولم يحسد طول الحرة أخرى جازله نكاح أمة) لعدم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا لأه قال أحداً لم يصبر كيف يصنع (ولو جمع بينهما) أي بين حرة وأمة بشرطه (في عقد واحد) صح كالأول كالأول عقدين (وكذا لو تزوج أمة فمعه ساغ له نكاح ثانية ثم) ان لم ينفقه ساغ له نكاح (ثالثة ثم) ان لم ينفقته سالم له نكاح (رابعة ولو في عقد واحد اذا علم انه لا ينفقه الا ذلك) لما سبق (وكذا في ذلك) أي في تزوج الأمة (كسليم) فلا يحل له نكاح الأمة الا بالشرطين (وولد الجميع) من مسلم أو كفاي (منهن) أي الاماء (رقيق السيد) تبع الامه (الا ان شرط الزوج على مال الكهاريته) أي الولد (فيكون) ولده (حراً) قاله في الروضة (وابن القيم) لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم الا بشرط أحل حراماً أو حرم حلالاً ولقول عمره مقاطع الحقوق عند الشروط ولان هذا لا يمنع المقصود من النكاح وكان لازماً كشرط سيد ما زيادة في مهرها (وتنبيه) في قوله في شرح المنتهى على مال الكهاريته الى ان ناظر الوقف وولي اليتيم ونحوه ليس للزوج اشتراط حرية الولد عليه لانه ليس بمالك لها وانما يتصرف للغير بما فيه حظ وليس ذلك من مقتضى العقد فلا اثر لاشتراطه (ولم يرد) نكاح أمة (و) (المدير) نكاح أمة (و) (المكاتب) نكاح أمة (و) (المعتق) بعضه نكاح أمة ولو فقد فيه الشرطان ولو على حرة) لانها تساويه (وان جرم) العبد أو المدير ونحوه (بينهما) أي بين حرة وأمة (في عقد واحد صح) العقد فيها كما لو عقد عليهما في عقدين (وليس له) أي للعبد (نكاح سيده) المالك له أو لبعضه لان احكام النكاح والمالك تتناقض اذا ملكها اياه يقتضي وجوب نفقته عليها وان يكون يحكمها ونكاحه اياهما يقتضي عكس ذلك ولم يروى الاثر بما سنده عن جابر قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبداً فانتهرها عمر وهم أن يرجعها وقال لا يحل لك (ولا) يصح من العبد أن يتزوج (ام سيده أو) أم (سيده) لما سياتي من انه اذا ملك ولد أحد الزوجهين الآخران نسخ لنكاح (ولا الحر ان يتزوج أمة) لان النكاح وجب للمرأة



أولج ذكره في فرج مبيته أو  
أدخلت امرأة حشفة مبيته في  
فرجها لم يؤثر في تحريم  
المصاهرة (و) بشرط (كون  
مثلها بطلا أو بوطاً) فلا أولج  
ابن دون عشرين سنة حشفته في  
فرج امرأة أو أولج ابن عشر  
فأكثر حشفته في فرج بنت دون  
تسع لم يؤثر في تحريم المصاهرة  
وكذا تغيب بعض الحشفة  
واللمس والقبلة والمباشرة دون  
الفرج فلا يؤثر في تحريم  
المصاهرة ومقتضاه أيضاً أن  
تحمل المرأة ماء أجنبي لا يؤثر  
في تحريم المصاهرة وجزم به في  
الاقتناع وبأقبحه في الصداق أنه  
يحرم كالوطء وإنما كان وطء  
الشبهة والزنا محرماً كاللحل  
لعموم قوله تعالى ولا تتكفروا  
بما كنتم آبائكم وتظنونه ولأن  
ما قلنا من النهي بالوطء  
المباح يتعلق بالخطأ وركوطة  
الحائض (ويحرم بوطء ذكر  
ما يحرم) وطء (امرأة فلا  
يحل لكل من لا يطء ولو طء به أم  
الآن (أو لا بنته) أي الآن  
لأنه وطئ في فرج فتش الحرة  
كوطة امرأة قال في الشرح  
الصحيح أن هذا لا ينشر المحرم  
فإنه مؤلف غير منصوص عليهن في  
التحريم فيدخلن في عموم قوله  
وأحل لكم ما وراء ذلكم ولا من  
غير منصوص عليهن ولأنهن  
في معنى المنصوص عليهن  
فوجب أن لا يثبت حكم التحريم  
فيهن فإن المنصوص عليهن في  
هذا حلل الأبناء ومن نكهن  
الآن بآه وأمهات النساء

حقوقاً من القسم والمبيت وغيرهما وذلك عنه ملك اليمين فلا يصح مع وجوده ما ينافيه ولأن ملك  
لرقبة يملك المنفعة وأباحية البضع فلا يجتمع معه عقد أصف منه (ولا) للحر (أو  
تزوج أمة مكاتبه) أو أمة مكاتبته (ولأمة ولده من نسب) لأنه فيها شبهة ملك  
(دون الرضاع) فله أن يتزوج أمة ولده من الرضاع بشرطه كالأجنبي (ولو كان ملك كل  
واحد من الثلاثة) وهم الحر ومكاتبه وولده (بعضهم الأمة) فإنه يمنع صحة النكاح  
لكلها (والحررة نكاح عبيد ولدها) لما تقدم (ولها) أي الأم (ذلك) أي  
نكاح عبيد ولدها (مع رقها وللعبد نكاح أمة ولده) لأن الرق قطع التوارث بين الأمة  
أو العبد وولده فهو كالأجنبي منهما (ويصح) للعبد أو الحر بشرطه (نكاح أمة من بيت  
المال مع أن فيه شبهة تسقط الحد لكونه لا يجعل الأمة أم ولد ذكر في الفتون) لأن للأم  
التصرف في بيت المال بما يرى أنه مصلحة ولأن حق الزوج في بيت المال لم يمتنع في المنكوحه  
(ولابن نكاح أمة أبه) لأنه ليس له شبهة التملك من محل أبيه بخلاف الأب (وكذلك سائر)  
أي باقي (القربات) فلم ير أن ينكح أمة أخيه أو عمه وأمه جده لأنه ليس له التملك عليهم  
(وان ملك حر) زوجته انفسخ النكاح لأن ملك اليمين أقوى من النكاح فيزيله (أو)  
ملك (ولده الحر زوجته) انفسخ النكاح لأن ملكه كملك أمه في إسقاط الحد فكان كملكه  
في إزالة النكاح (أو) ملك (مكاتبه زوجته) انفسخ نكاحها (لما تقدم  
(وكذا لو ملك) الزوج أو ولده الحر أو مكاتبه (بعضها) أي بعض الزوجة بقتل والمكاتبه  
في ذلك كالمكاتب (ويحرم وطؤها) أي إذا ملك بعضه لمدام ملكه وكذا إذا ملكها  
ولده الحر أو مكاتبه يحرم وطؤها (وكذا لو ملكت زوجة) زوجها (أو) ملك (ولدها)  
الحر زوجها (أو) ملك (مكاتب زوجها) ملك أحدهم (بعضه) انفسخ  
النكاح كما سبق (ومن جمع بين محلة ومحرمة) كأم ومزوجة نكحهما (في عقد واحد صح)  
النكاح (فيمن تحل) وهي الأيم لأنها محل قابل للنكاح أضيف إليها عقد صائر من أهلها لم يجتمع  
معها فيه مثلها فصح كالأول وانفردت به وفارق العقد على نحو أختي لأنه لا مزوجة لأحداهما على  
الأخرى وهما قد تعينت التي بطل النكاح فيها والتي صح نكاحها من المسمى لهما فسط مهر مثلها  
منه (ولو تزوج أماً أو بنتاً في عقد واحد بطل) النكاح (في الأم فقط) وصح في البنت  
لأنه عقد تضمن عقدين يمكن تصحيح أحدهما دون الآخر نصح فيما يصح وبطل فيما يبطل  
لأننا لو فرضنا أن العقد على الأم سبق ثم عقد على البنت صح نكاح البنت ولو فرضنا أن العقد على  
البنت سبق وبطل ثم عقد على الأم لم يصح فإذا وقع ما عا فسكاح البنت أبطل نكاح الأم لأنها  
تصير أم زوجته ونكاح الأم لا يطل نكاح البنت لأنها تصير ربيته من زوجته لم يدخل به  
ولذلك صح نكاح البنت وبطل نكاح الأم (ومن حرمت نكاحها حرمت وطؤها) ملك اليمين  
كالجوسية) لأن النكاح إذا حرمت لكونه طريقاً إلى الوطء فزنى يحرم لوطء نفسه أولى (الأماء  
أهل الكتاب) فيحرم نكاحهن ولا يحرم وطؤهن بذلك اليمين لدخولهن في قوله تعالى  
أوما لم يكن أمهاتكم ولأن نكاح الأماء من أهل الكتاب إنما حرمت من أجل إراقاق الولد  
وابقائه مع كآفة وهما مدوم بوطئهن بملك اليمين (وكل من حرمتها النكاح من أمهات النساء  
وبنائهن وحلائل الآباء) حلائل (لأنها حرمتها الوطء في ملك اليمين) وطء  
(الشبهة والزنا) لأن الوطء أكد في التحريم من العقد بدليل أنه يحرم الرتبة ولا يحرمها  
العقد فلو تزوج رجل امرأة وتزوج بوه بنتها أو أمه فزنى أمه كل منهما مآل الآخرة فوطئها  
فإن وطء الأولى يوجب عليه مهر مثلها وينفسخ به نكاحها من زوجها لأنها صار بوطء

وبنائهن وليس هؤلاء منهن ولا ي معنى القسم (الرابع) من المحرمات على الأبد المحرمة (بالعان) (فإن لآعن زوجته



موضعا في العان القسم  
(النامس) من المحرمات على  
الأب (زوجات نينا) محمد  
(صلى الله عليه وسلم) فيحرم  
(على غيره) أبدا قوله تعالى ولا  
أن تتكبروا أزواجه من بعده أبدا  
(ولو من فارقها) في حياته لأنها  
من أزواجه (وهن أزواجه  
دنيا وأخرى) كرامة له صلى  
الله عليه وسلم

### فصل الضرب الثاني

من المحرمات في النكاح  
المحرمات (إلى أمه وبناتها  
نوع) منها يحرم (لأجل  
الجمع فيحرم) الجمع (بين  
أختين) من نسب أو رضاع  
موتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة  
وسواء قبل الدخول أو بعده  
لعموم قوله تعالى وأن تتكبروا  
بين الأختين (و) يحرم الجمع  
(بين امرأة وعمتها أو خالتها أو  
علتها من كل جهة من نسب  
أو رضاع) لحديث لا تجمعوا بين  
المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها  
متفق عليه وفي رواية أبي داود  
ولا تنكح المرأة على عمتها ولا  
العمة على بنت أخيها ولا المرأة  
على خالتها ولا الخالة على بنت  
أختها ولا تنكح الكبرى على  
الصغرى ولا الصغرى على  
الكبرى ولما فيه من إلقاء العداوة  
بين الأقارب وإفضاء ذلك  
لقطيعة الرحم المحرم وعموم قوله  
تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم  
مخصوص بما ذكر من الحديث  
الصحيح (و) يحرم الجمع (بين  
أختين) كان تزوج كل من  
رجلين بنت الأخت أو بنت  
فأولودتان كل منهما خالة إلا

حلية أبيه أو ابنه ويسقط به مهر الموطوءة عن زوجها المحمي والفسخ من قبلها وينفسخ  
بمكينة من وطئها ومطأوعتها عليه وينفسخ نكاح الواطئ أيضا لان امرأته صارت أم الموطوءة  
وأبنتها ولها نصف المهر وأما طء الثاني فيوجب مهر المثل للموطوءة فان أشكل الأول  
انفسخ النكاحان ولكل واحدة منهما مهر مثلها على وطئها ولا رجوع لاحدهما على الآخر  
ويجب لكل واحدة منهما على زوجها نصف المهر ولا يسقط بالشك (فلوطئ ابنة أمة  
أو) وطئ (أبوة أمة بملك يمين) أو بشبهه أو زنا (حرم عليه نكاحها) حرم عليه  
(وطؤها ان ملكها) وكذا أمها وبنتها تحرم على الواطئ كذلك لا على أبيه أو ابنه (ولا يحل  
نكاح خشي مشكل حتى يتبين أمره) لا شبهة المباح والمحظور في حقه (ثم قال الخرفي اذا قال  
أنا رجل لم يمنع من نكاح النساء وان قال أنا امرأة لم ينكح إلا رجلا فان تزوج امرأة ثم قال أنا امرأة  
انفسخ نكاحه لا قراره بطلانه ولزمه نصف المهر ان كان قبل الدخول أو جميعه ان كان بعده  
ولا يحل له بعد ذلك أن ينكح لانه أقر بقوله أنا رجل بتحريم الرجال وأقر بقوله أنا امرأة  
بتحريم النساء وان تزوج رجلا ثم قال أنا رجل لم يقبل قوله فيفسخ نكاحه لانه حق عليه فاذا زال  
نكاحه فلا مهر له لانه يقرانه لا يستحقه سواء دخل به أو لم يدخل ويحرم النكاح بعد ذلك  
لما ذكرنا قاله في الشرح (قال الشيخ ولا يحرم في الجنة زيادة العدد) لا (الجمع بين  
المحارم وغيره) لانها ليست دار تكليف

### باب الشروط في النكاح

أى ما يشترط أحد الزوجين والعقد في الآخرة ما له فيه غرض (ويحل المعتبر منها) أى  
من الشروط (صلب العقد) كان يقول زوجته بنتي فلا يشترط كذا ونحوه ويقبل الزوج  
على ذلك (وكذا الواقع) أى الزوجان (عليه) أى الشرط (قبله) أى العقد  
(قال الشيخ وغيره) قال الزركشي هو ظاهره لاق الخرفي وابن الخطاب وأبي محمد وغيرهم  
(وقال) الشيخ (وعلى هذا جواب أحد في مسائل الحيل لان) الامر (بالوفاء بالشروط  
والعقود والعهد ويتناول ذلك تناولا واحدا وقال في فتاويه أنه ظاهر المذهب) ظاهر (منصوص  
أحمد) ظاهر (قول قدماء أصحابه ومحقق المتأخرين قال في الانصاف وهو والصواب الذي  
لا شك فيه) وقطع به في المنتهى وظاهره هذا أو صريحه ان ذلك لا يختص بالنكاح بل بالعقود  
كلها في ذلك سواء (ولا يلزم الشرط بعد العقد ولزومه) لقوات محله لكن يأتي في آخر النشور  
ان اشتراط الحكيم ما لا يتا في النكاح لازم الا أن يقال نزلت هذه الحالة مرة واحدة فقطما  
للسحاق والمنازعة (وهى) أى الشروط في النكاح (قسمان) أحدهما (صحيح وهو  
نوعان أحدهما ما يفرضه العقد) بأن يكون هو مقتضى العقد (كتسليم الزوجة اليه)  
أى إلى الزوج (وتكفيله من الاستمتاع بها) وتسليمها المهر وتكفيلها من الانتفاع به  
(فوجوده كعدمه) لان العقد يقتضى ذلك (الثاني شرط ما تنفع به المرأة) مما لا يتا في  
العقد (كزيادة مهرها) أو في نفقتها الواجبة أشار اليه في الاختيارات (أو)  
اشتراط كون مهرها من (نقد معين أو) تشترط عليه (أن لا ينقلها من دارها أو بلدها  
أو أن لا يسافر بها أو) أن (لا يفرق بينها وبين أبيها أو) أن لا يفرق بينها وبين (أولادها  
أو على أن ترضع ولدها الصغير أو) شرطت أن (لا يتزوج عليها ولا يتسرى أو شرط لها طلاق  
ضرتها أو) شرط لها (بيع أمته فهذا) النوع (صحيح لازم للزوج بمعنى ثبوت الخيار لها  
بعده) لما روى الاثر من بائنه ان رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه



رجل امرأته وابنته أمها وتلد كل منهما بنتا فبنت الابن خالة بنت الاب وبنت الاب عمة بنت الابن فيحرم الجمع بينهما (أو) بن (امراةين لو كانت احداهما ذكرا والاخرى أنثى حرم نكاحه) أي الذكر (لها) أي الانثى (لقراءة أو رضاع) لان المعنى الذي لا يحل له حرم الجمع انضمامه الى قطيعة الرحم القريبة لما في الطباع من التنافس والغيرة بين الضرائر والحق بالقرابة الرضاع الحديث يحرم من الرضاع ما يحرم من (النسب و) لا يحرم الجمع (بين أخت شخص من أبيه وأخته من أمه) ولو في عقد واحد لانه لو كانت احداهما ذكرا حلت له الاخرى والشخص في المثال خال وعم ولدهما ولو كان لكل من رجلين بنت ووطئاهما فالحق ولدهما بهما فتزوج رجل بالامة وبالبنتين فقد تزوج أم رجل وأخته ذكرا ابن عقیل (ولا) يحرم الجمع (بين مائة شخص وبناتهم غيرهما ولو في عقد واحد لانه وان حرمت احداهما على الاخرى ولو قبلت ذكرا لم يكن نكاحا الا للمصاهرة لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (فن تزوج أختين أو نحوهما) كأمراة وعمتها أو خالتها (في عقد واحد (أو) في عقدين معا) في وقت واحد (بطلا) أي المسعدان لانه لا يمكن تصحيحهما ولا مزيج لحداهما على الاخرى فبطل فيهما عقد (متأخر) لان الجمع

الى عمر فقال لها شرطها فقال الرجل اذا بطلت فقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط لها منفعة مقصودة لا تمنع المقصود من النكاح فكان لازما كما لو اشترطت كون المهر من غير نقد البلد وأما قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل أي ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع وقد ذكرنا ما دل على مشروعيته وعلى من نفي ذلك الدليل وقولهم ان هذا يحرم الحلال ليس كذلك وانما ثبت للمرأة اذا لم يف به خيار الفسخ وقولهم انه ليس من مصلحة العقد ممنوع فانه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة العقد كاشتراط الرهن في البيع (ولا يجب الوفاء به) أي بالشرط الصحيح (بل ينسب) الوفاء به لانه لو وجب لاجبر الزوج عليه ولم يجبره عمر بل قال لها شرطها (فان لم يفعل) أي يف الزوج لها شرطها (فلها الفسخ) لما تقدم عن عمر ولا به شرط لازم في عقد فثبت حق الفسخ بترك الوفاء به كالرهن والضمين في البيع وحيث قلنا تنسخ فيه ما شرط ان لا يفعله (لا يعزمه) عليه خلافا للقاضي لان العزم على الشيء ليس كفسخه (وهو) أي الفسخ اذن (على التراخي) لانه خيار ثبت لدفع الضرر فكان على التراخي تحصيل المقصود منها نكاحا لميب والقصاص فلا (يسقط) الخيار (الا بما يدل على الرضا) منها (من قول أو تكذيب منها مع العلم) بفعله ما شرطت ان لا يفعله فان لم تعلم بعدم الوفاء ومكنته لم يسقط خيارها لان موجبها لم يثبت فلا يكون له أثر كالمسقط لشتمته قبل البيع واذا شرطت عليه ان لا يتزوج أو لا يتسرى عليها ففعل ذلك ثم قبل ان تنسخ طلق أو باع قال في الاختيارات قياس المذهب انها لا تملك الفسخ (ولا يلزم هذه الشروط الا في النكاح لذي شرطت فيه فان بان) المشتربة (منه ثم تزوجها ثانية بعد) الشروط لأن زوال العقد زوال لما هو مرتبط به (وقال الشيخ لو خدعها) أي خدع من شرط ان لا يسافر بها (فسافر بها ثم كرهته لم يكن له أن يكرهها) على السفر (بمدى ما انتهى هذا اذا لم تسقط حقها) من الشرط (فان أسقطته سقط) قال في الانصاف الصواب انها اذا أسقطت حقها بسقط مطلقا (ولو شرط لها أن لا يخرجها من منزل أبيها فمات الاب) أو الام (بطل الشرط) لان المنزل صار لأحد هما بعد ان كان لهما فاستحال إخراجها من منزل أبيها فبطل الشرط (ولو تعدد سكنى المنزل) الذي اشترطت سكناه (بخراب وغيره سكن بها) الزوج (حيث أراد وسقط حقها من الفسخ) لان الشرط عارض وقد زال فرجعنا الى الاصل والسكنى محض حق (وقال الشيخ فيم شرط لها أن يسكنها بمنزل أبيه فسكنت ثم طابت سكنى منفردة وهو عاجز فلا يلزمه ما عجز عنه) بل لو كان قادرا فليس لها عند مالك واحد القولين في مذهب أحمد وغيره غير ما شرط لها (انتهى) قال في الفروع كذا قال ومراده صحة الشرط في الجملة بمعنى ثبوت الخيار لها بعده لانه يلزمها لانه شرط لحقها المصلحة لاحقة لمصلحتها حتى يلزمه في حقها ولهذا لو سلمت نفسها من شرطت دارها فيها أو في داره لم ينتهي أي لزمه تسليمها ولهذا قال في المنتهى ومن شرطت سكناها مع أبيه ثم ارادتها منفردة قلنا اذا كان (ولو شرطت عليه نفقة ولدا) من غيره (وكسوة مدة معينة) صح الشرط وكانت من المهر فظاهره ان لم يعين المدة لم يصح للجملة

فصل القسم الثاني من الشروط في النكاح (فاسد وهو نوعان أحدهما ما يبطل النكاح وهو أربعة أشياء أحدها نكاح الشغار) بكسر الشين قبل مي به لقبحه تشبيها برفع الكلب رجلاه ليبول وقيل هو الرفع كل واحد دفع رجلاه لا يخرج يديه وقيل هو البعد كانه بعد عن طريق الحق وقال الشيخ تقي الدين انه ظاهره من الخلو يقال شغار المكاء اذا خلا

وكذا الزوج خمس زوجات في عقد واحد (و) ان تزوجها في عقدين (في زمنين يبطل)



( الأخرى ولو ) كانت الأخت  
الأخرى ( بانثا ) كالمقدمة من خلع  
أو طلاق ثلاث أو على عوض  
وكما لو تزوج خامسة في عدة  
رابعة ولو بمائة ( فان جهل )  
أسبق العقدين ( فسما ) أي  
فسخهما لما كان لم يطلقهما  
له طلاق النكاح في أحدهما  
وتحريمهما ما عليه ولا تصرف المحلة  
له فقد اشتبهتا عليه ونكاح  
أحدهما ما صحيح ولا تبطل بينوتهما  
منه الإبطال لهما أو فسخ نكاحهما  
فوجب ذلك كما لو زوج الوليان  
وجعل السابق منهما قال في  
الشرح وان أحب أن يفارق  
أحدهما ثم يجدد عقد الأخرى  
ويعدها فلا بأس وسواء فعل ذلك  
بقرعة أو غيرها ( ولا أحدهما )  
أي أحدهما من يحرم الجمع  
بينهما إذا عقد عليهما في زمنين  
وجعل أسبقهما وطلقهما  
أو فسخ نكاحهما قبل الدخول  
( نصف مهرها بقرعة ) بين المراتب  
فتأخذ من تخرج لها القرعة  
وله العقد على أحدهما في الحال  
أذن وان أصاب أحدهما أقرع  
بينهما فان خرجت المصابة فلها  
ما سمي لها ولا شيء للأخرى وان  
وقعت لغير المصابة فلها نصف  
ما سمي لها والمصابة مهر مثلها بما  
استحل من فرجها وله نكاح المصابة  
في الحال لا الأخرى حتى تنقضي عدة  
انصابت وان أصابها فلا أحدهما  
المسمى ولا الأخرى مهر المثل  
يقسرعان عليهما ولا ينكح  
أحدهما حتى تنقضي عدة  
الأخرى ( ومن ملك أخت  
زوجته أو ) ملك ( عنها  
أو ) ملك ( خانتها صح ) ملكه لما لا يرد للاستمتاع وغيره ولذلك صح شراؤه أخته من رضاع ( وحرم أن يطأها ) عام

وهو كان شاغرا أي خال وشغرا الكلب إذا رفع رجله لأنه أدخل ذلك المكان من رجله وقد فسر  
الامام بأنه فرج يفرج فالفرج كالأثروب ولا توجب فله لاته عوض بضع أولى ( وهو أن  
بزوجته وليته على أن يزوجه إلا بغير وليته ولا مهر بينهما ) أي ( سكاغنه أو شرطانفيه  
ولو لم يقل وبضع كل واحدة منهما مهر الأخرى وكذا لو جعل البضع كل واحدة ودراهم مائة  
مهر الأخرى ) ولا تختلف الولاية عن أحدان نكاح الشغار فاسد قال وروى عن عمرو بن زيد  
ابن ثابت أنهم افرقا فيه أي بين المتناكحين لما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينهي  
عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الأخت ابنته وليس بينهما صداق  
متفق عليه وروى أبو هريرة مثله أخرجه مسلم وروى عمران بن حصين أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام رواه الأثرم ولأنه جعل كل واحد من  
المقدين سلفا في الآخر فلم يصح كما لو قال مني ثوبك على أن أبيك ثوبي وليس فساد من قبل  
التسمية بل من جهة أنه وافقه على شرط فاسد ولأنه شرط تعليق البضع لغير الزوج فانه جعل  
تزوجها بأها مهر الأخرى وكأنه ملكها بأها بشرط انتزاعها منه ( فان سموا ) لكل واحدة  
منهما ( مهرا كان يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك وهر كل واحدة مائة أو ) قال  
أحدهما ( ومهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون أو أقل ) منها ( أو أكثر صح ) العقد عليها  
( بالمسمى نصا ) قال في المحرر والفصول في المثال المذكور بالمنصوص عن أحدان النكاح صحيح  
وقال الخرفي باطل قالوا الصحيح الأول لأنه لما لم يحصل في هذا العقد تشرية لك واء - حصل فيه شرط  
بطل الشرط وصح العقد قال الشيخ تقي الدين وفيه مخالفة للأصول من أن به وجوه وذكرتها  
في الحاشية ومحل الصحة ( ان كان ) المسمى لكل واحدة منهما ( مستقلا ) عن بضع الأخرى  
فان جعل المسمى دراهم وبضع الأخرى لم يصح كما تقدم ومحل الصحة أيضا ان كان ( غير قابل  
حيلة ) سواء كان مهر المثل أو أقل فان كان قليلا حيلة لم يصح ما تقدم في بطلان الجلب على  
محرم وظاهره ان كان كثيرا صح ولو حيلة وعبارة المنتهى به بالتنقيح تقتضي فسادها واعترضه  
المصنف في حاشية التنقيح كما أوصفت في حاشية المنتهى ( ولو سمي ) المهر ( لأحدهما ولم  
يسم للأخرى صح نكاح من سمي لها ) لان في نكاح المسمى لها تسمية وشرطا فأنشبه ما لو سمي  
لكل واحدة منهما مهر ( فائدة ) لو قال زوجتك جاريتي هذه على أن تزوجني ابنتك  
وتكون رقبته صداقا لا بثلث أم يصح تزويج الجارية في قياس المذهب لأنه لم يجعل لها صداقا سوى  
تزوج ابنته وإذا تزوجه ابنته على أن يجعل رقبته الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن  
تكون صداقا وان زوج عدة امرأة وجعل رقبته صداقا لها لم يصح الصداق لان ملك المرأة  
زوجها صح صحة لنكاح فيفسد الصداق ويصح النكاح ويوجب مهر المثل قاله في الشرح  
( الثاني نكاح المحلل ) سمي للملاقعة المحل في موضع لا يحصل فيه المحل ( بان يزوجهما )  
أي المطلقة ثلاث ( شرط انه متى أحلها للأول طلقها أو ) يتزوجها بشرط أنه متى أحلها للأول  
( لانكاح بينهما أو اتفاقا عليه ) أي على أنه متى أحلها للأول طلقها أو لا نكاح بينهما قبله أي  
قبل العقد ولم يرجع عن نيته ما العقد ( أو نوى ) المحلل ( ذلك ) أي أنه متى أحلها للأول  
طلقها ( ولم يرجع ) عن نيته عند العقد ( أي النكاح في الصور المذكورة ) ( حرام غير صحيح )  
أقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله المحلل والمحلل له رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال  
حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر  
وابنه وعثمان وهو قول الفقهاء من التابعين وروى ذلك عن علي وابن عباس وقال ابن مسعود  
المحلل والمحلل له ملعونان على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وروى ابن ماجه عن عتبة بن



أخشين ونحوهما وذلك لا يحمل  
 لحديث من كان يؤمن بالله  
 واليوم الآخر فلا يجمع ماؤه في  
 رحم أختين (ومن ملك أختين  
 أو نحوهما) كإرأة وعمتها  
 أو خالتها (معاً) ولو في عقد  
 واحد (صح) الله قد قال في  
 الشرح ولأنه لم يخلو في ذلك  
 انتهى وكذا لو اشترى جارية  
 ووطئها حمل له شراء أختها  
 وعمتها وحالتها كشراء المعتدة  
 من غيره والمزوج جتمع بينهما  
 لا يحملان له (وله وطء أيهما  
 شاء) لأن الأخرى لم تصرف فرأى  
 كالملك أحدهما وحدها  
 (وتحرمة) أي بوطء أحدهما  
 (الأخرى) نصا ودواى الوطء  
 كالوطء عموم قوله تعالى وأن  
 تجمعوا بين الأختين فإنه يجمع  
 الوطء والعقد جميعا كالأثر  
 المذكور في الآية ومحرم  
 وطؤها والعقد عليهن ولأنها  
 إرأة صارت فرأى فحرمت  
 أختها كالزوجة (حتى يحرم  
 الموطوءة) منها (بإخراج)  
 لها أولبضها (عن ملكه  
 ولو يبيع الحاجة) إلى التفريق  
 (أو يبيع) مقبوضة لتغير ولده  
 (أو تزويج بغيره استبراء)  
 ليعلم أنها ليست حاملا منه  
 (ولا يكتفى) في حل الأخرى  
 (بجرد تحريم) الموطوءة لأنه  
 مجرد من مكفرة ولو حرمتها لأنه  
 لعارض متى شاء أزاله بالكفارة  
 فهو كالخمر والنفس والأحرام  
 والمصيام (أو) أي ولا يكتفى  
 لحل الأخرى (بكتابة)  
 الموطوءة لأنه سبيل من  
 استباحها بما لا يقف على

عامر ان الذي صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم بالنيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل  
 لعن الله المحلل والمحلل له وعن نافع عن ابن عمر أن رجلا قال له تزوجها أحباها لزوجها لم يأمرني  
 ولم يعلم قال لا لا إنكاح رغبة إن أعجبتك أمسكتها وإن كرهتها فارقها وإن قال كما نعت هذه على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا وقال لا يزالان بين وان مكثا عشرين سنة إذا علم أنه  
 يريد أن يحلها أو هو - مذاقول عثمان وجابر جمل إلى ابن عباس فقال إن عني طلق امرأته ثلاثا  
 أيحلها له رجل قال من يخادع الله يخدعه (ولا يحصل به) أي بنكاح المحلل (الأحصان  
 ولا الإباحة للزوج الأول) المطلق ثلاثا لفساده (ويلحق فيه النسب) للشبهة بالاختلاف  
 فيه (فلو شرط عليه قبل العقد أن يحلها المطلقها) ثلاثا وأجاب لذلك (ثم نوى عند العقد  
 غير ما شرط عليه وأنه نكاح رغبة صح قاله الموفق وغيره) وعلى - مذاقول حديث ذي  
 الرقعتين وهو ما روى أبو جعفر من مسنده عن محمد بن سيرين قال قدم بك رجل ومعه أخته وله  
 صغار وعليه أزار من بين يديه رقة ومن خلفه رقة فقال عمر لم يوطئ شيئا فيمنعها هو كذلك إذ تزغ  
 الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها ثلاثا فقال هل لك أن نعطي ذا الرقعتين  
 شيئا ويحلل لي قالت نعم إن شئت فأخبر به بذلك قال نعم فترجعا فدخل بها فلما أصبحت  
 دخلت أخوته الدار فبجاء القرشي يحوم حول الدار وقال يا بني غلب على امرأته فأتى عمر فقال  
 يا أمير المؤمنين غلبت على امرأتى قال من غلبك قال ذوالرقعتين قال أرسلوا إليه فلما جاءه  
 الرسول قالت له المرأة كيف موضعتك من قومك قال لبس بموضعي بأس قالت إن أمير المؤمنين  
 يقول لك طلق امرأتك فقل لا والله لا أطلقها فانه لا يكرهك فألبسته حلقة فلما رآه عمر من بعيد  
 قال الحمد لله الذي رزق ذا الرقعتين فدخل عليه فقال أطلق امرأتك قال لا والله لا أطلقها  
 قال عمر لو طلقتهما لأوجعت رأسك بالسوط ورواه أيضا سعيد بن مسعدة بنحو من هذا وقال من  
 أهل المدينة (والقول قوله) أي الثاني (في بيته) إذا دعي أنه رجع عن شرط التحليل  
 وقصد أنه نكاح رغبة لأنه أعلم بما نواه قال في الاختيارات وإن ادعاه بعد المفارقة ففيه نظر  
 وينبغي أن لا يقبل قوله لأن الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة أن النكاح الثاني كان فاسدا  
 لا تحمل للأول لا اعترافا بالتحريم عليه (ولو زوج) المطلق ثلاثا (عبدته بطلقته ثلاثا  
 وهما) المطلق (العبد أو) وهما (بعضه) أي بعض العبد (لنفسه نكاحها)  
 عليهما زوجها أو بعضه (لم يصح النكاح نصا) قال فهذا انتهى عنه عمرو يودبان جميعا وعلل  
 أحدهما بشيئين أحدهما أنه شبه بالمحلل وهو معنى قوله (وهو) أي المطلق (محلل  
 بنيته كذبة الزوج) لأنه انما زوجهما إياه لعله له والثاني كونه ليس بكف لها (ولو دفعت)  
 مطلقه ثلاثا (مألهة لمن تثق به ليشتري محلو كافتراه وزوجه لها ثم وهبه لها انقضى  
 النكاح ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوي من تأثير بنية وشرطه وهو الزوج ولا أثر لنية  
 الزوجة والولي) لأنه لا فرق بينهما (قاله في اعلام الموقعين وقال صرح أصحابنا بأن  
 ذلك يحلها وذكر كلامه في المفتي فيها قال في المحرر والفروع وغيرهما ومن لا فرقة بينه ولا أثر  
 لبنته) و (قال المنقح الأنطهر عدم الاحلال) قال في المنتهى والأصح قول المنقح انتهى  
 وهو قياس التي قبلها قال في الواضح نيتها كنيته وقال في الروضة نكاح المحلل باطل إذا تعلقا  
 فان اعتقدت ذلك باطنا ولم تظهره صح في الحكم بطل فيما بيننا وبين الله (وفي الفتون فيمن  
 طلق زوجته الأمة ثلاثا اشتراها التأسفة على طلاقها أحبا بعيد في مذهبنا أنه) أي الحل  
 (يقف على زوج وأصابه ومضى زوجها مع ما ظهر من تأسفه عليه لم يكن قصده بالنكاح  
 إلا التحليل والقصد عندنا يؤثر في النكاح بدليل ما ذكره أصحابنا إذا تزوج الغريب بنية

غيرها (أو رهن) لا رمنعه من وطئها حتى المرتين لا تحريمها ولها يحمل له وطؤها بأذنه ولأنه يقدر على نكاحها متى شاء (أو يبيعها)



بشرط خياره) أي البائع فلا  
 انحصار لشروطه (فلو خالف  
 ووطئ) الاخرى قبل اخراج  
 الموطوءة أولا أو بعضها من  
 ملكه (لزمه ان عسل عنهما)  
 أي الموطوءة أولا والموطوءة  
 ثانيا (حتى يحرم احدهما)  
 باخراج لها أو لبعضها من ملكه  
 (كما تقدم) لان الثانية صارت  
 فراشا له يلحقه نسب ولدها  
 فحرمت عليه اختها كالوطئها  
 ابتداء وحديث ان الحرام  
 لا يحرم الحلال غير صحيح ذكره  
 في التشرح وشرحه ويرد عليه  
 اذا وطئ الاولى وطئا محرما كفي  
 حيض ونحوه (فان عادت)  
 الاولى (لمسكه ولو) كان عودها  
 (قبل وطئ الباقية) في ملكه  
 (لم يصب واحدة) منهما) حتى  
 يحرم الاخرى (على نفسه كما  
 لو لم يخرجها من ملكه قال المحب  
 ابن نصر الله ان لم يجب استبراء  
 كما لو كان زوجها فطلقها  
 الزوج قبل الدخول) فان  
 وجب الاستبراء (لم يلزم  
 ترك الباقية فيه) أي في زمن  
 الاستبراء قال (المنفج وهو)  
 أي قول ابن نصر الله (حسن)  
 لانها محرمة عليه زمن الاستبراء  
 ومثل ذلك لو عادت اليه معتدة  
 لم يلزمه ترك الباقية حتى  
 تنقضي عدة العائدة ذكره في  
 شرحه وقد ذكرت ما فيه في  
 شرح الاقناع (ومن تزوج  
 اخت مريته ولو بعد اعتاقها  
 زمن استبراءها لم يصح)  
 النكاح لانه عقد نصير به المرأة  
 فراشا لم يجز ان يرد على فراش  
 الاخت كالوطئ بفارق النكاح  
 شراء واختها لانه يكون للوطئ

يكفيه لانه يقدر على استرجاعها متى شاء بنفسه البيع وظاهره انه يكفيه ان كان

طلاقها اذا خرج من البلد لم يصح ومن عزم على تزويجها لمطلقته ثلاثا أو وعدا سواها كان أشد  
 تحريرا من التصريح بخطبة المعتدة اجماعا لا سيما يتفق عليها ويوطئها ما تحلل به ذكره الشيخ  
 وهو واضح (الثالث نكاح المتعة) مسمى بذلك لانه يتزوجها ليعتقها ما تحلل به ذكره الشيخ  
 ان يتزوجها الى مدة معلومة أو مجهولة (مثل ان يقول) الولي (زوجتك ابنتي شهر أو سنة  
 أو) زوجتكها (الى انقضاء الموسم أو) الى (قدوم الحاج وشبه معلومة كانت المدة  
 أو مجهولة أو يقول هو) أي المستزوج (أمتعتني نفسك فتقول أمتعتك نفسي لا بولي  
 ولا شاهدين) لما روى الربيع بن سبرة انه قال أشهد على أبي انه حدث ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نهى عنى من الوداع وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء  
 رواه أبو داود وفي لفظ رواه ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الناس اني كنت  
 اذنت في الاستمتاع الا وان الله حرمها الى يوم القيامة وروى سبرة قال أمرنا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عن سائر ما كان يورث  
 بكرهنا عنه عن سعيد بن جبير ان ابن عباس قام خطيبا فقال ان المتعة كالمتعة والدم والحلم  
 الخنزير قال الشافعي لا أعلم شيئا أحله الله ثم حرمه ثم أحله ثم حرمه الا المتعة (وان نوى) الزوج  
 (بقوله) انه نكاح متعة من غير تلفظ بشرط (فكالمشروط نصا خلافا للوفى) نقل أبو داود  
 بها هو شبه بالمتعة لا حتى يستزوجها على انها امرأة ما حبيت (وان شرط) الزوج (في  
 النكاح طلاقها في وقت ولو مجهولا فهو كالمتعة) فلا يصح ما تقدم (وان لم يدخل بها في  
 عقد المتعة وفيما حكمنا به) (ك) (متعة فرق بينهما) فيفسخ الحاك النكاح ان لم  
 يطلق الزوج لانه مختلف فيه (ولا شيء عليه) من المهر ولا متعة لفساد العقد وجوده  
 كعدمه (وان دخل بها) أي من نكحها نكاح متعة (فعلية مهر المثل وان كان فيه مسمى)  
 قال أبو اسحق بن شافلان الائمة بعد الفسخ جملوا في حيز السفاح لافي حيز النكاح انتهى  
 لكن ذكر المصنف كغيره من الأصحاب أو اخر الصدوق ان النكاح الفاسد يجب فيه بالدخول  
 المسمى كالصحيح ولم يفرقوا بين نكاح المتعة وغيره (ولا يثبت به) أي بنكاح المتعة  
 (احسان ولا اباحة للزوج الاول) يعني ان طلقها ثلاثا فأسد فلا يترتب عليه أثره (ولا  
 يتوارثان ولا تسمى زوجته) لما سبق (ومن تعاطا عالميا) تحريره (عزر) لارتكابه  
 معصية لاحد فيهما ولا كرامة (ويلحق فيه النسب اذا وطئ به متعده نكاحا) قلت أولم يعتقده  
 نكاحا لان له شبهة العقد (ويرث ولده ويرثه) ولده للحقوق النسب (ومثله) أي مثل  
 نكاح المتعة فيذكر (اذا تزوجها بغير ولي ولا شهود واعتقده نكاحا جاثرا) قلت  
 أولم يعتقده كذلك (فالوطئ فيه وطئ شبهة يلحقه الولد فيه) لشبهة العقد (ويستحقان  
 العقوبة) أي التعزير (على مثل هذا العقد) لتعاطيها عقد افسادا (الرابع اذا شرط  
 نفي الحل في نكاح) بأن تزوجها على أن لا تحل له فلا يصح النكاح لاشتراط ما ينافيه (أو علق  
 ابتداءه) أي النكاح (على شرط) مستقبل (غير مشيئة الله كقوله زوجتك) ابنتي  
 أو نحوها (اذا جاء رأس الشهر أو) اذا (رضيت أمها أو) اذا (رضي فلان أو) زوجتكها  
 على (أن لا يكره فلان فسد العقد) لانه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط مستقبل  
 كالبيع ولان ذلك وقف للنكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط ويصح زوجه وقيل ان شاء  
 الله وتعليقه على شرط ماض أو حاضر (وتقدم ذكر بعض الشروط في أركان النكاح ويصح  
 النكاح الى الممات) بأن يقول زوجتك الى الممات فيقبل فيصح ولا أثر لهذا التوقيت لانه  
 مقتضى العقد (النوع الثاني) من الشروط الفاسدة (اذا شرط) أي الزوجان (أو)



ونحوها لأن تحريم نحوها اختها

لأن لا يوجد في غيرها ( وان  
تزوجها ) أي نحو أخت  
سريته ( بعد تحريم السرية )  
نحو بيع ( و ) بعد  
( استبراءها ثم رجعت اليه  
السرية ) بنحو بيع ( فالنكاح  
بحاله ) لا ينسخ بذلك لعنه  
وقوته ولا يحل له السرية حتى  
تبين الزوجة وتنفق عدها  
وكذا لا يحل له وطء الزوجة  
حتى يحرم السرية كما تقدم  
( ومن وطئ امرأة بشبهة أو زنا  
حرم في ) زمن ( عدها نكاح  
اختها ) أو عمتها أو خالتها ونحوها  
( و ) يحرم عليه ( وطؤها )  
أي أخت موطوءة بشبهة  
أو زنا وعمتها ونحوها ( أن كانت  
زوجة أو أمة ) له ( و ) يحرم  
عليه ( أن يزيد على ثلاث  
غيرها ) أي الموطوءة بشبهة  
أو زنا ( بعقد ) فان كان معه  
ثلاث زوجات لم يحل له نكاح  
رابعة حتى تنقضي عده موطوءة  
بشبهة أو زنا ( أو وطء ) أي  
لو كان له أربع زوجات ووطئ  
امرأة بشبهة أو زنا لم يحل له أن  
يط. من أكثر من ثلاث حتى  
تنقضي عده موطوءة بشبهة  
أو زنا لا يجمع ماؤه في أكثر  
من أربع نسوة ( ولا يحل  
نكاح موطوءة بشبهة في  
عدها ) كعده من نكاح  
( الامن واطئ لها ) بشبهة فيحل  
له أن يتزوجها لأن منعها من  
النكاح لا فضائه إلى اختلاط  
المياه واشتباها الانساب وهو  
مأمون هنا لأن النسب كما يلدق

شرط ( أحدهما الخيار في النكاح ) كقوله زوجتك بشرط الخيار أبدا أو مدة ولو وجهه وله  
( أو ) شرطا أو أحدهما الخيار ( في المهر ) بطل الشرط وصح العقد لما يأتي وهل يصح  
الصداق ويبطل شرط الخيار فيه أو يصح ويثبت فيه الخيار أو يبطل الصداق فيه ثلاثة  
أوجه أطلقها في الشرح ( أو ) شرطا أو أحدهما ( عدم الوطاء ) شرطت ( أن جاء  
بالمهر في وقت كذا أو الا فلا نكاح بينهما أو شرط ) الزوج ( عدم المهر أو ) عدم ( النفقة  
أو ) شرط ( قسمة لها أقل من ضرتهما أو أكثر ) منها ( أو ) شرط ( أن أصدقها رجع  
عليها ) بما أصدقها أو بعضه ( أو يشترط أن يعزل عنها أو ) شرطت أن ( لا يكون  
عندها في الجمعة أو ليلة أو ) شرطت أن ( لا تسلم نفسها إليه أو ) شرطت أن لا تسلم  
نفسها إليه ( إلا بعد مدة معينة أو ) شرطت ( أن لا يسافر بها إذا أرادت انتقالا أو )  
شرطت ( أن يسكن بها حيث شاءت أو ) حيث ( شاء أبوها أو ) حيث شاء ( غيره )  
من قريب أو أجنبي ( أو ) شرطت ( أن تستدعيه إلى الجماع وقت حاجتها أو ) وقت  
( أرادتها أو شرط لها النهار دون الليل أو ) شرطت ( أن لا تنفق عليه أو ) أن ( تعطيه  
شيئا ونحوه ) كان شرطت عليه أن ينفق عليها كل يوم عشرة دراهم مثلا ( بطل الشرط ) لأنه  
ينافي مقتضى العقد ويتضمن إسقاط حقوق يجب بالعقد قبل انعقاده فلم يصح كالأسقاط  
الشفيع شفته قبل البيع ( وصح العقد ) لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد  
لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطله كالأشروط فيه صداقا محرما ولأن النكاح يصح مع  
الجهل بالعوض لحاز أن ينضم مع الشرط الفاسد كالعتق ( وان طلق بشرط خيار وقع ) طلاقه  
ولغا شرطه كالنكاح وأولى

فصل في تزويجها أي تزويج رجل امرأة ( على أنها مسلمة فبانت كائنة ) أو قال الولي  
زوجتك هذه المسلمة فبانت كافرة ( أو تزويجها بظنها مسلمة ولم تعرف بتقدم كفر فبانت  
كافرة ) كائنة ( فله الخيار في فسخ النكاح ) لأنه شرط صفة مقصودة فبانت بخلافها فأنشبه  
ما لو شرطها حرة فبانت أمة ( وبالعكس ) بأن شرطها أوطئها كافرة فبانت مسلمة ( لا خيار  
له ) لأن ذلك زيادة خبير فيها ( وان شرطها أمة فبانت حرة ) فلا خيار له ( أو ) شرطها  
( ذات نسب فبانت أشرف أو ) شرطها ( على صفة دينية فبانت أعلى منها ) كالأشروطها  
شوها فبانت حسناء أو قصيرة فبانت طويلة أو سوداء فبانت بيضاء ( فلا خيار له ) لأن ذلك  
زيادة خبير فيها ( وان شرطها بكرًا ) فبانت ثيب فله الخيار ( أو ) شرطها ( جميلة أو نسيئة )  
أي ذات نسب فبانت بخلافه فله الخيار ( أو ) شرطها ( ببهاء أو طويلة أو شرطت في العيوب  
التي لا يفسخ بها النكاح كالعمى والخرس والصمم والشلل ونحوه ) كأن عرج والعور  
( فبانت ) الزوجة ( بخلافه ) أي بخلاف ما شرطه ( فله الخيار نصا ) لأنه شرط وصفا  
مقصودا فبانت بخلافه ( كالأشروط الحرية ) فبانت أمة ( ويرجع ) الزوج ( بالمهران  
قبضته ) فقلت لعل المراد أن استقر بأن دخل أو حلها كما يأتي في الأمانة ( على انقار ) له  
منها أو من وليه أو وكيله للغرور ( والا ) بأن فسح قبل ما يقرره ( سقط ) لأنه فسخ قبل  
الدخول بسبب من جهتها ( ولا يصح فسخ في خيار الشرط إلا بحكم الحاكم ) لأنه مختلف فيه  
( غير ما يأتي في الباب بعده ) أي بعدما ذكر من أن من شرطت حرية زوجها فبانت عبدا  
فله الفسخ بلا حاكم كالوعدة تحتها ( وان تزوج الحرة امرأة بظنها حرة الأصل ) فبانت أمة  
( أو شرطها حرة فبانت أمة وكان الحر من يجوز له سكا - الاماء ) بأن يكون غير عادم الطول



كأن المحرور وغيره قال ابن  
نصر الله والقياس أنه نكاحها  
إذا دخلت في عدة وطئه  
وصاحب المقتى أشار إليه (وليس  
لمحرر جمع أكثر من أربع)  
زوجات لأنه صلى الله عليه  
وسلم قال لغيلان بن سلمة حين  
أسلم وتحمته عشر نسوة أمسك  
أربعا وفارق سائرهن وقال نزل  
ابن معاربه أسلمت ونحى خمس  
نسوة فنقل النبي صلى الله عليه  
وسلم فارق واحدة منهن رواه  
الشافعي في مسنده فاذا منع من  
استدامة ما زاد على أربع  
فلا يتبداء أولى وقوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء  
مثنى وثلاث ورباع أربعة  
التخفيف بين اثنين وثلاث وأربع  
كما قال تعالى أولى بجهة مشي  
وثلاث ورباع ولم يرد أن لكل  
تسع أبخيه ولو ارادته لثلاثة  
ولم يكن للتطويل معنى ومن قال  
خلاف ذلك فقد جهل اللغة العربية  
(الا النبي صلى الله عليه وسلم  
فكان له أن يتزوج بأى عدد  
شاء) نكرمه له من الله تعالى  
ومات عن تسع (ونسخ تحريم  
المنع) وهو وقوله تعالى لا يحمل  
لك النساء من بعدو أن تبدل  
بهن من أزواج بقره تعالى ترجى  
من تشاءنهن وتتوى اليك من  
تشاء (ولا تعد جمع أكثر من  
ثنتين) أى زوجتين لما روى  
أحمد بإسناده عن محمد بن سيرين  
أن عمر سأب الناس كم يتزوج العبد  
فقال عبد الرحمن بن عوف اثنتين  
وطلاقه اثنتين وظاهره أنه كان  
محض من الله به وغسبهم  
لم ينكر وهو يخص عموم الآية مع أنه فيها ما يدل على إرادة الأحرار وهو قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم

خائف العنت فالنكاح غير صحيح ولا مهر قبل الدخول (أو كان) الحر (من يجوز له ذلك)  
أى نكاح الاماء لكونه عارم الطول خائف العنت (واختار الفسخ) فله ذلك لأنه عقد غرضه أحد  
الزوجين بحرية الآخر وكان له ذلك فثبت فيه الخيار كالأحرار ثم انفسخ (وكان ذلك قبل  
الدخول) بها (ولامهر) لحصول الفرقة من قبلها (وان كان) الزوج (دخل بها)  
ثم فسخ (فأما المسمى) لتقرره بالدخول (وولده منها حر) لأنه اعتقد حره فإف كان ولده  
حر الاعتقاده ما يقتضى حرته (ويغديه) الزوج (بقيمته يوم ولادته) قضى بذلك عمر  
وعلى وابن عباس لأنه محكوم بحر به عند الوضع فوجب أن يضمه حيث دلالة وقت فوات رقة  
ولأن الزيادة بعد الوضع لم تكن عملا كمال الأمة فلم يضمها كما بعد الخصومة (ان ولده  
حيلا وقت يعيش مثله سواء عاش أو مات بعد ذلك) أى بعد أن ولده بخلافه إذا ولده ميتا  
وحيلا دون ستة أشهر لأنه في حكم الميت ولا قيمة له (وبرجع) الزوج (بذلك) أى  
بالفداء (و) يرجع (بالمهر) يعنى إذا لم يخسر ما كان النكاح حيث يكون له الامضاء  
(على من غره سواء كان الغار واحدا أو أكثر كما يأتي قريبا) قضى به عمر وعلى وابن عباس  
وكذلك ان غرم الزوج أجره خدمته له فله الرجوع بها على الغار (وان كان) حريين تزوج  
بالمرأة (ظنها عتقة) فبانت أمة (بلا خيار له) لأن الأصل عدم العتق فكأنه دخل على  
بعيرة (والحكم في المدبرة وأم الولد والمعلق عنها بمسقة) قبل وجودها (كالأمة الفقة  
ورلأما الولد يقوم كانه عبد) ويغرم أبوه قيمته يوم ولادته (وكذلك ولد المعتق بعضها) يكون  
حر إذا غريها (ويغديه) الزوج (من ولدها بقدر ما فيه من الرق) وبأية حولا فداء فيه  
وكذلك المكاتبه إذا غريها (ويغديه) أى ولدها (أبوه) المغرور بها (ومهرها  
وقيمة ولدها لها) لأن ذلك من كسبها (ان يكون الغرور منها فلا شيء لها) لأنه لا فائدة  
في أن يجبر لها ثم يرجع به عليها (ويثبت كونها أمة بيمينه فقط لا بمجرد الدعوى) الحديث  
و يعطى الساس بدعواهم (ولا) يثبت كونها أمة أيضا (بأقوالها) بذلك لأنه إقرار  
على غيرها فلم يقبل (ونكحت المغرور بها فضررها ضارب فأنكحت جنيها ميتا فعلى  
الضارب غرة) لأنه جنى على جنين حر (ربها ورثته) أى ورثة الجنين كانه ولد حيا ومات  
عنها (وان كان الضارب أباه) فعليه غرة (لم يرته) لأنه قاتل (ولا يجب فداء هذا الولد  
للسيد) لأنه ولد ميت ولا قيمة له (ويغري بينهما) أى بين الأمة ومن غريها (ان لم يكن  
حر يجوز له نكاح الاماء) بان كان حرا فاقدا لشرطين أو أحدهما (وان كان ممن يجوز له نكاح)  
الاماء (فله الخيار) كما تقدم (فان رضى بالمقام معها فإف) حلت به وولده (بعد الرضا  
فرق بين) لمالك الأمة تبع لأمه لأن ولده أمة من غناها والمساكينها وقد انتفى الغرور  
لمقتضى الحرية (وان كان الغرور) بالأمة (عبد أو ولده) منها (أحرار) لأنه وطئها  
معتقدا حرية أولادها فأشبهه الحر (يفديهم) أى يفدى العبد وأولاده من الأمة التي غريها  
بقيمتهم يوم الولادة (إذا عتق لعتقه) أى أفداء (بذمته) لأنه فوت رقهم باعتقاده  
الحرية ولأماله في الحال فتعلق الفداء بذمته وبقية الجنانية والاستدانة لهم انما هو مقتضى  
من طريق الحكم من غير حناية منه ولا أخذ عوض (ويرجع) العبد (به) أى بالفداء  
(على من غره) قال في الكافي والشرح ولا يرجع به حتى يغرمه لأنه لا يرجع بشئ لم يفت  
عليه (كامره) أى كالأمر إنسان عبدا (بأن لا مال غيره) مفراله (بأنه) أى المال  
(له) أى الأمر (الم يكن) المله وأغرمه مال كقيمة فانه يرجع على الأمر (ويرجع)  
العبد (عليه) أى على الغار (بالمهر المسمى أيضا) لما تقدم في الحر (وشرط رجوعه) أى



المفروق حرا كان أو عبدا (على الفار) له (أن يكون) الفار (قد شرط له أنه حرة ولو لم يقارن الشرط العقد) بأن تقدم عليه (حتى مع إيهاءه حريتها) بأن علم رقبها وكنمه (قوله في التفرغ والمغنى) قال في المتن والفرار من علم رقبها ولم يبينه وفي نسخ (نسا) لكن سياق كلام الشرح لا يكون غارا إلا لا اشتراط أو الأخبار بحريتها أو إيهاءه ذلك بقرائي تغلب على ظنه حريتها فنهى عن ذلك ويرغب فيها ويصدقها صدق الحرائر (ولستحق العداء) والمهر (مطالبة الفار ابتداء) أي من غير أن يطالب الزوج لاستقرار الضمان عليه (فإن كان الفار) هو (السيد ولم تعتق بذلك) أي ولم يكن التفرغ بلفظ ثبتت به الحرية (فلاشئ له على الزوج) لعدم الفائدة في أنه يجب له ما يرجع به عليه (وإن كان) الفار (الامة) غير المكاتب (تعلق) الواجب (برقبها) فيقرم الزوج المهر وقيمة الاولاد للسيد ويتعلق ذلك برقبها فيخير سيدها بين فسخها بقيمتها إن كانت أقل مما يرجع به عليها أو يسلمها فإن اختار فداءها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فإنه لا فائدة في أن توجه به عليه ثم زوجه اليه وإن اختار تسليمها وسلمها وأخذ ما وجب له (وإن كان) الفار (أجنبيا رجعا) الزوج بما غرمه (عليه) لما تقدم (وإن كان) الفار (ورثتها) أي الامه (ومن وكيلها فالضمان بينهما نصفان) كالشريك في الجناية ويتعلق ما وجب عليها برقبها كما تقدم (وإن تزوجت حرة) رجلا على أنه حر (أو) تزوجت (امة رجلا) على أنه حر (أو) تزوجت الحرة أو الامه (نظنه حرا فإن عبدا فلهما الخيار بين الفسخ والامضاء نصا) أما الحرة فلا نهى إذا ملكك الفسخ للحرية الطارئة فلا سابقة أولى وأما الامه فلا نهى ضرورة بحرية من ليس بحرا شبهت الحرة والعبد المفروق وعلم منه صحة النكاح لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة العقد كالأزواج امة على أنها حرة وهذا إذا كانت شروط النكاح وكان باذن سيده (فإن اختارت الحرة لامضاء فلا ولياؤها الاعتراض عليها لعدم الكفاءة وإن اختارت لفسخ فلهما ذلك من غير ما كم كالأزواج كانت) عتقت (فمعت عبدا وإن غيرها بنسب فبان دونه وكان ذلك مخلا بالاكفاءة) بان غيرها بأن حر في نكاحها بجميعا (ولها الخيار) لعدم الكفاءة (وإن لم يخل) ذلك (بها) أي الكفاءة (فلا خيار) لها لان ذلك ليس بمعتبر في صحة النكاح (أشبهه ما لو شرطته ففما أفسان بخلافه وإن شرطت) المرأة (صفة غير ذلك) المذكور من الحرية والنسب (مما لا يعتبر في الكفاءة كالجمال ونحوه) فبان أقل منها فلا خيار لها (لما تقدم) وكل موضع حكم فيه بفساد العقد ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر (و) ان فرق بينهما (بعده فلهما مهر المثل) بما استعمل من فرجهما لكن يأتي في آخر الصداق ان لها المسمى وهو المذهب كما في الانصاف (وكل موضع نسخ فيه النكاح مع صحة قبل الدخول فلا مهر) لها الحصول الفسخ منها أو بسبب من جهتها (و) ان فسخ (بعده) أي بعد الدخول أو المخلو ونحوها مما يقرره (يجب المسمى) في العقد لتقرر ولأنه فسخ طرأ على نكاح صحيح فأشبهه الطلاق

فصل وان عتقت امة كلها وزوجها حرا فلا خيار لها (أو) عتقت كلها (وبعضه) حر (فلا خيار لها) لقول ابن عمر وابن عباس ولا غيرها كقأت زوجها في الكمال فلم يثبت لها خيار كما لو أسلمت الكتابية تحت مسلم وأما خبر الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة وكان زوجها حرا رواه النسائي فقد روى عنها القاسم بن محمد وعروة بن زوجه بريرة كان عبدا سودانيا المقيمة يقال له مغيث رواه البخاري وغيره وهما اخص بهما من الاسود لانهم ابن خيها وابن اختها فان أحدهما ابن عباس وعائشة

اقرارها بانقضاء عدتها بالقرء ثم تأتي به لا أكثر من ستة أشهر بعدها لان اقراره لا يقبل عليها



لقوله تعالى والمحرمات من النساء الا ما ملكت أيمانكم (و) محرم (معتدته) أي غيره لقوله تعالى ولا تعزموا عتدته النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله (و) محرم عليه (مستبرأ منه) أي غيره لأنها في معنى المعتد فبعض تزوجها الى اختلاط المياه واشتباه الانساب وسواء كانت العدة أو الاستبراء من وطء مباح أو محرم أو من غير وطء لأنه لا يؤمن أن تكون حاملا (و) محرم (زانية على زان وغيره حتى تتوب) لقوله تعالى والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك لفظه لفظ الخبر والمراد النهي وقوله والمحرمات من المؤمنات أي العفائف فهو ومهان غير العفيفة لا تنكح وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة وكان بمكة بنى يقال لها عناق وكانت صديقه قال فبحث النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنكح عناقاً قال فسكت عني فزلت والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك فدعاني فقرأت على وقال تنكحها رواه أبو داود والترمذي والنسائي \* وتوبة الزانية (بأن تراد) ع - على الزنا (فتمتنع) نصاروى عن عمرو بن عباس فان تابت وانتصت عدتها حللت لزنان كثيره في قولنا كثر أهل العلم منهم بوبكر وعمر وابنه وابن عباس وجبروع بن مسعود والبراء بن عازب وعائشة لا تحل لزنان بحال فيحمل انهم أرادوا قبل النبوة

قالوا زوج براته تبذروا علماء المدينة وعماهم واذا روى أهل المدينة حديثا وعملوا به فهو أصح شيء وإنما يصح أنه حر عن الأسود وسده (وان كان) زوج الأمة التي عتقت كلها (عبدانها فسخ النكاح بنفسها بلا حاكم) لأنه فسخ مجمع عليه غير مجتهد فيه فلم يقتصر الى حكم حاكم كالرب العيب في البيع بخلاف خيار العيب في النكاح (فاذا قالت اخترت نفسي أو) قالت (ففسخت النكاح انفسخ) وكذا لو قالت اخترت فراقه (ولو قالت طاعت نفسي ونوت المفارقة كان) ذلك (كناية عن الفسخ) لأنه يؤدي معنى الفسخ فصالح كونه كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق ولا يكون فسخها النكاح طلاقا لقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق لمن أخذ بالساق ولا مفارقة من قبل الزوجة وكانت فسخا كما لو اختلف دينهما (وهو) أي خيار الفسخ منها (على التراخي) خيار العيب (فان عتق) زوجها (قبل فسخها) بطل خيارها لان الخيار لدفع الضرر بالرق وقد زال بالعتق فسقط الخيار كما لم يبيع اذا زال عيبه مريعا (أو رضيت) العقيقة (بالمقام معه) رقية أو نسخة بعده أي بعد العتق فلا خيار لها لان الحق لها وقد أسقطته (أو أمكنته من وطئها أو) من (مباشرتها أو) من (تقبيلها طائفة أو قبلته هي ونحوه مما يدل على الرضا بطل خيارها) لما روى أبو داود أن برة عتقت وهي عند معتب عبد لآل أبي محمد فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال لها ان قربك فلا خيار لك (فان ادعت الجهل بالعتق وهو مما يجوز) أي يمكن (جهله أو) ادعت (الجهل بملك الفسخ لم تسمع) دعواها (وبطل خيارها نصا) لعدم ما سبق (ويجوز للزوج الاقدام على وطئها اذا كانت غير عالة) بالعتق ولا يمنع منه لأنه حقه ولم يرد ما سبقه (ولو بذل الزوج لها) أي العقيقة (عوضا على أن تختاره) أي الزوج (جاز) ذلك (نصا) قال ابن رجب وهو راجع الى صحة إسقاط الخيار بموضع ومصرح الاصحاب بجوازه في خيار البيع (ولو شرط معتقها عليها دوام النكاح تحت حر) ان قلنا لها الفسخ اذا عتقت تحتها (أو) شرط عليها معتقها دوام النكاح تحت (عبد اذا أعتقها فرضيت بالشرط (لزمها ذلك) وليس لها الفسخ اذن كانه استثنى منفعة بضعها الزوج والعتق بشرط جازر (فان كانت) من عتقت تحت عبد (صغيرة) دون تسع (أو مجنونة فلا خيار لها في الحال) لأنه لا حكم لقولها (ولها الخيار اذا بلغت تسعا وعقلت) لكونها صارت على صفة اكلامها حكم وكذا لو كان بزوجه عيب يوجب الفسخ (مالم يطلأ الزوج قبل ذلك) أي قبل اختيارها الفسخ فيسقط كالكبرة لا تقضاء مدة الخيار (ولا يمنع زوجها من وطئها) كما لا يمنع من وطء الكبرة قبل علمها (وليس لولها) أي الصغيرة أو المجنونة (الاختيار عنها) لان طريق ذلك الشهوة فلا يدخل تحت الولاية كالقصاص (فان طلقت) من عتقت تحت عبد (قبل أن تختار) الفسخ (وقع الطلاق) لصدوره من أهله في محله كما لو لم تعتق (وبطل خيارها ان كان) الطلاق (بائنا) لقوات محله (وان كان) الطلاق (رجعيا) فلها الخيار (أو عتقت المعتدة الرجعية فلها الخيار) مادامت في العدة لان نكاحها باق يمكن فسخه ولها في الفسخ فائدة فانها لا تأمن رجوعه اذا لم تصح بخلاف الباش (فان رضيت) الرجعية (بالمقام بطل خيارها) لانها حاله يصح فيها الخيار الفسخ وصح اختيار المقام كملب النكاح وان لم تختار شي لم يسقط خيارها لانه على التراخي وسكوته لا يدل على رضاها (وان فسخت) الرجعية (في العدة بنت على ما مضى منها) أي من العدة لان الفسخ لا ينافي عدة طلاق ولا بقاء طئه فانها لو طلقها طلاقا أخرى (تمام عدة حرة) لانها عتقت في عدتها وهي رجعية (فان) لم تفسخ و (راحها فلها الفسخ) لانه على التراخي



كما تقدم (فان فسخت ثم عاده تزوجها بقيت مبه بطلقة واحدة) لا بعد بطلاق يعتبر  
بالزوج كما يأتي وهو رقيق وقد طلق واحدة بقيت له أخرى (وان تزوجها بعد ان عتق  
رجعت معه على طلقين) كسائر الأحرار (ومتى اختارت) العتيقة (الفرقة بعد الدخول  
فالمهر للسيد) لانه وجب بالعقد وهي ملكه حاله كما لو لم تفسخ (وان كان) الفسخ (قبله)  
أي قبل الدخول (فلامهر) لان الفرقة آتت من قبل الزوج ففسقط بذلك مهرها كما لو  
أرضعت زوجة له صغرى (وان أعتق أحد الشريكين) نصيبه من الامة (وهو) أي  
المعتق (معسرفلا خيارها) لانها لم تعتق كلها فلم تفت الكفاة (ولو زوج مدبرة له  
لا ملك غيرها وقيمتها مائة بعد على مائتين مهر ثم مات السيد عتقت ولا فسخ) لما (قبل الدخول  
لثلايسقط المهر) على المذهب (أو يقتصف) على مقابل المذهب (فلا تخرج من الثلث ففرق  
مضمنا فيمتنع الفسخ) لان ما أدى وجوده الى رفعه يرتفع من أصله (فهذه مستثناة من كلام  
من أطلق) من الأصحاب ان من عتقت تحت رقيق كله لم يفسخ ويبيعها بغير اقل أمة عتقت كلها  
تحت رقيق كله ولم يملك الفسخ (وان أعتق الزوجان معا فلا خيارا) لعدم قوات الكفاة (وان  
أعتق العبد وتحت أمة فلا خيار له لان الكفاة تستوفيها لهما ولو تزوج) رجل (امراة مطلقا) أي  
من غير شرط حر يفولارق (فبان أمة فلا خيار) له لما سبق (ولو تزوجت) رجلا (مطلقا) أي  
من غير شرط حر به أو عدمها (فبان عتقها فلا خيار) لما سبق (فكذلك في الاستدانة) فانما  
عتق العبد وتحت أمة لا خيار له وإذا عتقت تحت عتقها فلا خيار على ما سبق تفصيله (ويستحب  
لن له عتق أمة متزوجة ان أراد عتقها ما البداءة بالرجل لثلا يثبت لها عليه خيار) ففسخ  
نكاحه لما روى أبو داود والترمذي بإسنادهما عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية وتزوجا قالت  
لنبي صلى الله عليه وسلم اني أريد أن أعتقهما فقال لها ابدي بالرجل قبل المرأة وعن صفية بنت  
أبي عبيدة أنها قالت ذلك للرجل اني بدأت بعتقك لئلا يكون لها عليك خيار ولما لك  
زوجين بيعهما وبيع أحدهما ولا فرقة بذلك ومن عتقت وزادها زوجها في مهرها فالزيادة  
لها دون سبيلها سواء كان زوجها أو عتق معها أو لم يعتق وعلى قياس ذلك لو زوجها  
سيدا ثم باعها فزادها زوجها في مهرها فالزيادة لثاني قاله في الشرح

### باب العيوب في النكاح

أي بيان ما يثبت به الخيار من العيوب وما لا يثبت به خيار وأقسام العيوب المثبتة للخيار ثلاثة  
أحدها ما يختص بالرجل وقد ذكره بقوله (إذا وجدت) المرأة (زوجها مجبوا بأي  
مقطوع الذكر) كله أو بعضه بحيث (لم يبق منه ما يطأ به أو) وجدت زوجها (أشل)  
الذكر (فلها الفسخ في الحال) وبروي ثبوت الخيار لكل من الزوجين إذا وجد بالآخر  
عيوبا في الجملة عن عمر وابنه وابن عباس وعن علي لا ترد الحرة بعيب وعن ابن مسعود لا يفسخ  
النكاح بعيب ولنا ان المرأة أحد العوضين في النكاح فجاز ردها بعيب كالصديق والرجل  
أحد الزوجين فيثبت له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ولان الحب والرقق ونحوهما يمنع  
المفصود بعد النكاح وهو الوطء بخلاف العيوب والزمانة ونحوهما وأما الجذام والبرص والجنون  
فتوجب نفرة تمنع قربانه بالكلية ويخاف منه التعدي الى نفسه وتله والجنون يخاف منه  
الجنابة فصارت كالمانع الحسي (فان) حب بعض ذكره (أو أمكن وطؤه بالباقى فادعاه)  
أي أمكن وطئه بالبقية من ذكره (وأفكرته قبل قولها مع عيوبا) لا به بفسخ القطع  
والأصل عدم الوطء (وان بان) الزوج (عينه) أي عجزا عن الوطء وربما اشتبه

أي الزانية والمطلقة ثلاثا من  
زوج نسكحته لقب وله تعالى  
فان طلقها فلا تحل له من بعد  
حتى تنسكح زوجها خيرا والمراد  
بالنسكاح هنا الوطء لقوله عليه  
الصلاة والسلام لامراة رفاعة  
لما أرادت أن ترجع اليه بعد  
ان طلقها ثلاثا وتزوجت بعد  
الرجوع بن الزبير لا حتى تذاق  
عسلته وعدة زانية من فراغ  
وطء كوطءه بشبهة وتتقضي  
عدتها بوضع حملها من زمان  
كان ذكره في الشرح  
(و) نحر (محرم حتى تحل)  
من أحرامها لم يحدث عثمان  
مرفوعا لا ينكح المحرم ولا ينكح  
ولا يخطب رواه الجماعة  
الا بخاري ولم يذكر الترمذي  
الخطبة ولا به عارض منع الطيب  
ففسخ النكاح كالعدة  
(و) نحر (مسلمة على كافر حتى  
يسلم) لقوله تعالى ولا تنكحوا  
المشركين حتى يؤمنوا وقوله فان  
علموهن مؤمنات فلا ترجعهن  
الى الكفار لهن حل لمسلم (و)  
نحر (على مسلم ولو عبدا كافرا)  
لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات  
حتى يؤمنن وقوله ولا هم يحلون  
لهن وقوله ولا تنكحوا بعض  
الكافرين (غير حرة كتابية)  
ولو حربية (أبواها كتابيان)  
لقوله تعالى والمحصنات من  
الذين أوفوا الكتاب من قبلكم  
فهو مخصص لما تقدم وأهل  
الكتاب من دان بالتسوية  
والانجيل خاصة (ولو) كان  
أبواها (من بني تغلب ومسن  
في معناه سم) من نصارى  
العرب ويهودهم (حتى تسلم) الكافرة فحل بعد اسلامها المسلم لزمان المانع وعلم منه عدم حل الجوسية ونحوها المسلم ولو اختارت



دين اهل الكلب وكذا التولدتين كتابي ٦٢ ومحوسية تغليبا للحظر وكذا الدروز ونحوهم لا تحل منا كنههم ولا ذبايحهم (ومنع النبي

صلى الله عليه وسلم من نكاح  
كنايه) اكرامه (ك) ما منع من  
نكاح (امه مطلقا) أي في  
كل زمان وعلى كل حال في  
عسوان المسائل يباح له ملك  
اليمن مسلمة كانت أو مشركة  
والأول المذهب قاله في شرحه  
(ولكن نكاح محوسية) له  
(وطؤه ملك) قياسا على  
المسلم ينكح الكنايه ويطؤها  
ملك اليمن (ولا) يحمل  
نكاح (محوسية كنايه) نصا  
لأنها أعلى منه (ولا) يحل لحر  
مسلم نكاح أمه مسلمة إلا أن  
يخفى عنت العزوبية لحاجة  
نكاح (أو) حاجة (خدمة) امرأة  
له لذكر أو مرض أو غيرهما  
نصا وأدخل القاضي وأبو  
الخطاب في خلافهما التحصي  
والمحجوب إذا كان له شهوة  
يخاف معها من التلبذ  
بالبسامة حرام وهو عادم الطول  
وهو موطأه كلاء الخسرقى  
والموفق وغيرهما (ولو) كان  
خوف عنت العزوبية (مع)  
صغر زوجته الحرة أو غيبته أو  
مرضها) أي زوجته الحرة  
نصا (ولا) يحل طهولا) أي  
مالا (مضربا) كفي (نكاح حرة ولو)  
كانت الحرة (كنايه)  
لا غيب ولو وجد من يقرضه  
أو رضيت الحرة بث خير صداقها  
أو بدون مهر مثلها أو تقويض  
بضئها أو وهب له (فحسب) له  
الامة المسلمة بهذين الشرطين  
خوف العنت وعدم الطول لقوله  
نعم ومن لم يستطع منك طولا  
أي قوله ذلك من حشيت العنت  
منكم وانما يبر عن نكاحها مع  
استرخاء في قوله تعالى وان تصبروا خير لكم وقيل قوله في وجود الشرطين ولو كان بيده مال فادعي انه وديعة

ولا يمكن من عن الشيء إذا اعترض لأن ذكره عن إذا أراد بالاجه أي يعترض (لا) عكه  
لوطه باقراره) متعلق به ان (أو يمينه على اقراره) انه عنت قال في المدعي فان كان المدعي  
بينة من اهل الخبرة والثقة عمل بها (أو ينكوله) عن اليمين (كنايه) أجل سنة هلالية  
ولو عدا من ذرافعه الى الحاكم) فيضرب الحاكم (له المدة ولا يضربها غيره) أي غير  
الحاكم لما روى ان عمر أجل العنين سنة وروى ذلك الدارقطني عن ابن مسعود والمغيرة بن  
شعبة وروى ايضا عن عثمان ولا يخالف لهم ورواه ابو حفص عن علي ولله عيب يمنع الوطء  
فأثبت الخيار كالجلب في الرجل والرق في المرأة وأما ما روى ان امرأة النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقني فبنت طلاق فزوجت بعبد الرحمن بن الزبير وان  
ماله من ثوب ففعلت ثوب فقال تريد ان ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسيلة ويذوق  
عسيلة لم يضرب له مدة فقال ابن عبد البر قد صح ان ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب  
المدة (ولا) تعتبر عنته الا بعد بلوغه) لاحتمال أن يكون عجزه أصغره لا خلفه (ولا) يحسب  
عليه منها) أي السنة (ما عنته) المرأة بالنشوزا وغيره لان المانع منها وانما تضرب  
له السنة لانه قول من سمى من الصحابة ولان هذا المحض قد يكون لعنته وقد يكون لمرض  
يضرب له سنة لتبره العصول الاربعة فان كان من يدس زال في فصل الرطوبة وان كان من  
رطوبة زال في فصل اليبس وان كان من برودة زال في فصل الحرارة وان كان من احتراف مزاج  
زال في فصل الاعتدال فدامضت الفصول الاربعة ولم يزل علمنا انه خلقة (ولو عزل) الزوج  
(نفسه) عنها (أو سافر) لحاجة أو غيرها (حسب عليه) ذلك من المدة لانه من قبله  
وكالمولى (فان رطى) الزوج (بها) أي في السنة قلبي بعين (والا) بأن مضت  
بلم يطأها فيها (فله الفسخ) أي فسخ نكاحها منه لما سبق (وان حب) أي قطع ذكره  
(قبل المحول ولو) كان الحب (به) عليها فلها الخيار من وقتها) لانه لا فائدة اذا التاجيل  
والفسخ دون الحب للعنة (فان قال) الزوج (قد علمت اني عنت قبل أن أنكحها فان  
أعرت) بذلك (أزنت) علمها (بينة فلا يؤخذ) وهي امرأته (ولا) فسخ لها الدخول  
على بصيرة (وان علمت انه عنت بعد الدخول بسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد ذلك)  
بده على التراخي (ويؤجل سنة من يوم زواجه) لامن العقد ولا من الدخول (وان قالت  
في وقت من الاوقات رضيت به عنتا لم يكن لها المطالبة بعد) فذلك بالفسخ لا سقاطها حقها  
منه (وان لم يعترف) بأنه عنت (وام تكن بينة) تشهد باعتقائه أو بعنته ان أمكن  
(ولم يدع رطاحلف) في ذلك لانه دعواها وانما كان القول قوله لان الأصل في الرجل  
السكوت (فان نكل) عن اليمين (جل) سنة لمسايا في القضاء بالنكول (فان  
اعترفت) المرأة (انها عنت في انقبيل ولو) كان الوطء (في مرض يضربها فيه الوطء  
وفي حين ونحوه) كنفاس (أو في احرام أو وهي صائمة وطاهره ولو في الردة بطل كونه عنتا)  
لزال عنته بالوطء (فان وطئ في الدبر) لم تنزل العنة لانه ليس محلا للوطء فاشبه الوطء  
في دون المرج ولذلك لا يتعلق به احصان ولا احوال لطلاقها ثلاثا (أو) وطئها (في نكاح  
سابق أو وطئ غيرها) لم تنزل العنة لانها قد تطرا (ولان حكم كل امرأة يعتبر بنفسها والفسخ لزوال  
العذر الحاصل بعجزه عن وطئها أو بزلوط غيرهما (وان ادعى) زوج (وطئها بغير  
قصد بعذرهما) بضم النعين أي بكارتها (امرأة ثقة أبطل) سنة كما لو كانت ثيبا (والاحوط  
شهادة امرأتين) ثقتين (وان لم يشهد بها) أي البكارة (أحد القول قوله) لان الأصل  
السكوت (وعليها اليمين ان قال) الزوج (أزنتها) أي البكارة (وعادت) لاحتمال



صدقه ما كنه خلاف الظاهر فذلك كان القول قولها بيننا (وان شهدت) امرأة ثقة (بزوالها) أي البكارة بعد دعواه الوطء (لم يؤجل) أي لم يثبت له حكم العنين في تأجيله سنه لبيان كذبها بثبوت زوال بكارتها (وعليه اليمين ان قالت) المرأة (زالت) البكارة (بغيره) أي بغير وطئه لاحتمال صدقها (وكذا ان أقرب بعته وأجل) السنة (وإدعى وطأها في المدة) فقولها ان كانت بكر أو شهدت ثقة ببقاء بكارتها عملاً بالظاهر (وان كانت ثيباً وإدعى وطأها بعد ثبوت عنته وأنكرته) القول (قولها) لأن الأصل عدم الوطء وقد انضم اليه وجود ما يقتضي الفسخ وهو ثبوت العنة (وان ادعى الوطء ابتداء مع انكار العنة وأنكرته) أي الوطء (فقوله مع عنته) ان كانت ثيباً لأن الأصل السلامة (فان نكل) عن اليمين (قضى عليه بنكوله ويكفي في زوال العنة تغييب الحشفة او قدرها من موطوع الحشفة) (مع انتشاره) ليكون ما يجزئ من الموطوع مثلاً ما يجزئ من الصحيح وكذا يسقط حق امرأة من جب بعض ذكره بتغييب قدر الحشفة مع الانتشار (وان ادعت زوجة بمجنون عنته ضربت له المدة) عند ابن عقيل وصوبه في الانصاف وعند القاضي لا تضرب ووجه الأول ان مشروعية ملك الفسخ لا فم الضرر الحاصل بالجمز عن الوطء وذلك يستوي فيه المجنون والعاقل قال في المنتهى ويح ومن ثبتت عنته كعادته في ضرب المدة (ويكون القول قولها هنا في عدم الوطء ولو كانت ثيباً) لأن قول المجنون لا حكم له (وان علم ان عجزه) أي الزوج (عن الوطء لعارض من صغره أو مرضه رجوا الزوال ولم تضرب له مدة) لأنه ليس بعنين وعارضه رجوا الزوال (وان كان) عجزه عن الوطء (لكبر أو مرض لا يرجي زواله ضربت له المدة) كالخلق لأن عارضه لا يرجي زواله (وكل موضع حكى بوطئه فيه بطل حكم عنته فان كان) الحكم بوطئه (في ابتداء الأمر) عند الترافع (لم تضرب له مدة) لأنه لا عنة مع الوطء (وان كان) الحكم بوطئه (بعد ضربه انقطعت) عنته لأنه يمكن زوالها (وان كان) الحكم بوطئه (بعد انقضائه لم يثبت لها خيار) الفسخ زال موجهه كالأزال عيب المبيع سريعاً (وكل موضع حكى بعدم الوطء فيه حكماً ببعته كالأقربها) أي بالهنة لأن عدم الوطء علامتها

وهو أصل في القسم الثاني من العيوب ما يشترك فيه الرجال والنساء وقد أشار إليه بقوله (ويثبت الخيار في فسخ النكاح بمجرد أوبص أو جنون ولو أفاق) أحياناً لأن النفس لا تسكن إلى من هذه حاله (فان اختلفا في بياض يجده هل هو بريق أو برص أو) اختلفا (في علامات الجدام من ذهاب شعر الحاجبين هل هو جدام فان كانت المدعى بيعة من أهل البقرة والخبرة تشهد بما قال ثبت قوله والا) باز لم تكن له بيعة بذلك (حلف المنكر) الحديث البيعة على المدعى واليمين على من أنكر (وانقول قوله) أي المنكر حيث لا يبيعه يمينه ولماسق (وان اختلفا في عيوب النساء) تحت الثياب (أر بت النساء اثبات) لأن الحاجة تندفع بذلك (ويقبل قول امرأة واحدة عدل) فيكتفي بشهادتها لأن محل حاجة والاحوط اثنتان كما يأتي في الشهادات (وان شهدت) امرأة عدل (بما قال الزوج) من العيب في امرأته عمل بشهادتها (والا فالقول قول المرأة) في عدم العيب لأن الأصل السلامة وقلت وفي معنى ذلك لو ادعى الزوج بعد الوطء انه وجد الزوجة ثيباً وقالت بل كنت بكر فالظاهر ان القول قولها لأن الأصل السلامة بخلاف ما تقدم في البيع اذا اختلف البائع والمشتري في ذلك لأن الأصل براءة المشتري من الثمن (وان زال العقل بمرض فهو أعما لا يثبت به خيار) لأنه لا تطول مدته ولا تثبت الولاية به (فان زال المرض ودأب به الأعما

قال في الشرح أو وحدث ما لا ولم  
زوج لفصو ونسبه فله نكاح  
الأمة أي مع خوف العنت لأنه  
غير مستطيع الطول إلى حرة نكحه  
فأنشبه من لم يجد شيئاً انتهى وكذا  
لو لم يجد من يزوجه حرة لا بزيادة  
عن مهر مثلها تصحف به (ان  
(ولو قدر) غادم الطول خائف  
العنت (على ثمن أمة) قدمه  
في التنقيح ثم قال وفيه لا ولو  
كتابية واحتاره جمع كثير وهو  
أظهر انتهى وعن اختيار القول  
الثاني القاضي في المحرر وأبو  
الخطاب في الهداية والمجهد في  
المحرر وابن عقيل وصاحب  
المذهب ومسبوك المذهب  
والمستوعب والخلاصة والنظم  
والمقتضب والشرح والحاوي  
الصغير والوجيز وابن عبدوس  
وغيرهم واختاره في الاقتناع  
(ولا يطرأ كاحها) أي الأمة  
اذ تزوجه بالشرطين (ان  
أيسر) فلت ما يكفيه لنكاح  
حرة (ولو نكح حرة عليها أو زال  
خوف العنت ونحوه) كالونكح أمة  
لحاجة خادمة لمرض فعوى منه  
أو غيبة زوجته فتقدمت لأن  
ذلك شرط لا ابتداء النكاح  
لا استدامته وهي تخالف ابتداءه  
والردة والعدة وأمن العنت عنعن  
ابتداءه دون استدامته وقان على  
اذا تزوج الحرة على الأمة قسم  
احرة ليلتين وللأمة ليلة (وله) أي  
لمن تزوج أمة بشرطه (ان لم  
تعه) الأمة (نكاح) أمة (أخرى)  
عليها فان لم يعفاه فله نكاح ثالثة  
وهكذا (إلى أن يصرن أربعاً)  
لهوم قوله تعالى ومن لم يستطع  
منكم ضلوا إلى آخره (وكذا)  
له ان يتزوج أمة (على حرة لم تعه) الحرة (بشرطه) بان لا يجد طولاً لنكاح حرة لهوم الآية قال أحد اذالم يصبر كيف يصنع فان



منهما فنكاحهما باطل له طلانه في  
أحدهما ولو لم يستأدهما بأولي من  
الأخرى فبطل فيها كما لو جمع بين  
أختين (وكذا في ذلك) أي  
نكاح الأمة (كسمل) فلا تحل  
له إلا بالشرطين وكونها ككيفية  
(ولا يصح نكاح أمة من بيت  
المال) مع أن فيه شبهة تسقط  
الحل لكن لا تجعل الأمة أم ولده  
ذكر في القنون وحق الزوج  
في بيت المال لم يتعين في النكاح  
(ولا نصير) أمة منكوبة من  
بيت المال (ان ولدت أم ولد)  
لأنه من زوج ولو كان ملكها أو  
شأنها لم يصح النكاح (ولا  
يكون ولد الأمة) من زوجها  
(حرا) إن لم يكن ذرعه محرم  
لسيدها (الأبشراط) الزوج  
حرية فان اشترطها فخر حديث  
المسلمون على شروطهم ولقول  
عمر مقام الحقوق عند الشريعة  
لأنه شرط لا يمنع المنع من  
المكاح فلزم كشرط سيدة زيادة  
مهرها ومن نكح أمة ثم ادعى فقد  
أحد الشرطين ففرق بينهما وعليه  
السمي بعد الدخول مطلقا ونصفه  
نفسه إن لم يصدق سيدة  
(و) يساح (لقن ومدير ومكاتب  
ومعص نكاح أمة ولو) كانت  
(الأنسة) الحر لأن الرق قطع  
ولايه والده عنه وعن ماله وطبعا  
لا يلبى ماله ولا نكاحه ولا يرث  
أحدهما صاحبه فهو كالأجنبي  
منه (حتى) لو تزوجها (على  
حر) إن قلنا الكفاءة ليست  
شرطا للصح (و) للمبد (جمع  
بينهما) أي أخرة والأمة (في  
عقد) واحد لأنه إذا جاز أفراد  
كل منهما جاز الجمع بينهما

فهو كالجنون) يثبت به الخيار قاله في التشرح وعبرة الزركشي والمبدع فهو جنون (يثبت به  
الخيار) القسم الثالث من العيوب ما يختص بالنساء وهو المشار إليه بقوله (ويثبت) خيار  
الفسخ للزوج (بالرتق) بفتح الراء والتاء (وهو كون الفرج مسدودا ملتصقا بالأمسك  
لذكر فيه) بأصل الخلق ويثبت خيار الفسخ للزوج (بالقرن والعفل وهو لحم يحدث  
فيه بسده) فعلى هذا القرن والعفل في العيوب واحد وهو قول القاضي وظاهر الحرق  
(وقيل القرن عظم أو غدة تمنع ولوج الذكر) قاله صاحب المطلع والزركشي (وقيل  
العفل رغو تمنع لذات الوطء) قاله أبو حفص (وقيل شيء يخرج من الفرج شبه بالادرة التي  
للرجال في الخصية) قاله صاحب المطلع والزركشي ولا تعارض بين هذه الأقوال لا مكان أن  
يكون مشتركين هذه الأمور فلذلك قال (وعلى كالأقوال يثبت به الخيار) لأنه بمنع الوطء  
المقصود من النكاح ويثبت الخيار للرجل أيضا (بالتخراق ما بين السيلين) أي القبل  
والدبر من المرأة (و) بالتخراق (ما بين مخرج البول ومنى) وهو الفتق لأنه يمنع لذات الوطء  
وفائده (و) يثبت الخيار لكل من الزوجين (بغيرهم) الآخر فهو من العيوب المشتركة  
قال في الفروع قال بعض أصحابنا يستعمل لأجر السواك ويأخذ في كل يوم ورق أس مع  
زبيب من زروع الجهم بقدر الحوزة لاستعمال الكرفس ومضغ النعناع جيد فيه قال بعضهم  
واللهواء القوى علاجه أن يتغرغر بالصبر كل ثلاثة أيام على الريق ووسط النهار وعند النوم  
ويتمضمض بالخردل بعد ثلاثة أيام آخر يفعل ذلك في كل ما يتغير فيه إلى أن يبرأ وأمسك  
الذهب في القيم زيل البحر (و) يثبت الخيار للرجل بغير (فرج) المرأة وهو من في  
الفرج يشور بالوطء (و) يثبت الخيار لكل منهما (بإستطلاق بولو) إستطلاق  
(نحو) أي غائط (و) يثبت الخيار للرجل (بفسر وح سيالة في فرج) المرأة  
(و) يثبت الخيار لكل منهما (بإسور وناسور) وهما أن بالمقدمة قالباسور منه ما هو يأتي  
كأنه دس أو الحمص أو الغناب أو التوب ومنه ما هو عاتر داخل المقدمة وكل من ذلك أما سائل  
أو غير سائل والناسور قروح غائرة تحدث في المقدمة يسيل منها صديد وينقسم إلى نافذة  
وغير نافذة وعلامة النافذة أن يخرج الرشح والنحو بلا إرادة وإذا أدخل في الناسور ميسلا  
وأدخل الأصبع في المقدمة فإن التقيا فالناسور نافذ (و) يثبت للمرأة خيار الفسخ (بخصاء)  
الرجل (وهو قطع الخصيتين) يثبت لها الخيار أيضا (بسل وهو ساهما) أي الخصيتين  
(و) يثبت الخيار لها أيضا (بوجاء) بكسر الواو والمسد (وهو ساهما) أي رداء الخصيتين  
قال في المطالع هو مرض عرق البيضتين حتى ينفخ فيكون شبيهًا بالخصاء انتهى وانما ثبت لها  
الخيار بذلك لأن فيه نقصا عن الوطء أو ضعفه وقد روي أبو عبيد بن جابر عن سليمان بن  
يسار أن ابن سنان تزوج امرأة وهو خمي فقال له عمر أعمتها قال لا قال أعمها ثم خبرها  
(و) يثبت الخيار لكل منهما (بكونه) أي أحد الزوجين (خنثى غير مشكل وأما) الخنثى  
(المتشكك فلا يصح نكاحه) حتى يتضح كما تقدم فيفسخ النكاح بكل واحد من العيوب  
السابقة لأن منهما ما يخنثى تعدى أذاه ومنها ما فيه نقرة ونقص ومنها ما تعدى نجاسته  
(و) يثبت الفسخ (بوجدان أحدهما بالآخر عيبا به عيب غيره أو مثله) كان يجدا لا جذاذ المرأة  
برضاء أو جذاذ لوجود سببه كالوغير عيبا بامة ولأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه  
(الآن يجدا المحبوب المراد رتقاء فلا ينبغي أن يثبت لهما خيار قاله الموفق والشارح) وصاحب  
المبدع لا تمتنع الاستمتاع بعيب نفسه واختار في الفصول أن أم يطال طرفها أو فكرتقاء  
(و) يثبت الخيار أيضا (بحدوثه) أي العيب (بعد العقد ولو بعد الدخول قاله الشيخ) في



وجوب تقيته عليها وان يكون بحكمها وتكاحه اياها يقتضي عكس ذلك وروى الاثر باسناده عن أبي الزبير عن جابر انه سأل عن العبد ينكح سيده فقال جاءت امرأة الى عمر ابن الخطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدا فانتهرها عمر وهم ان يزوجها وقال لا يحل لك (و) يباح (لأمة تكاح عبد ولو) كان العبد (لأبنا) لقطع رقها التوارث بينها وبين ابنها فهو كالاجني منها (ولا) يصح (ان تزوج) أمة (بسيدها) لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة والباحة لا يضع فلا يجتمع معه عقد أضعف منه (ولا) يباح (لحر أو حرة تكاح أمة أو عبد ولها) أي ليس للحر نكاح أمة ولله وللحره نكاح عبد ولها ما يأتي انه اذا ملك ولدا أحد الزوجين الآخر انفسح النكاح (وان ملك أحد الزوجين الآخر) لا يباح (لحر أو حرة) بشراء أو أرت أو هبة ونحوها انفسح النكاح لتنا في أحكام الملك والنكاح كما تقدم قريبا (أو) ملك (ولده الحر) أي ولدا أحد الزوجين الزوج الآخر أو بعضه انفسح النكاح لان ملك ولد أحد الزوجين كملك أصله في اسقاط الحد فكان كملكه في اسقاط النكاح (أو) ملك (مكاتبه) أي مكاتب أحد الزوجين (أو) ملك (مكاتب ولده) أي ولدا أحد الزوجين (الزوج الآخر أو) ملك (بعضه) أي بعض الزوج

شرح المحرر (وتعليهم) بانه عيب أثبت الخيار مقارنا فانبت طارئا كالأعسار والرق (لا يدل عليه) أي على ما قاله الشيخ من ثبوت الخيار ولو بعد الدخول (وهنا) أي اذا كان الفسخ بعد الدخول لعيب طرأ بعده (يرجع) الزوج (بالمهر على أحد لانه لم يحصل غرر) لانه لا يعلم العيب الا الله (ويثبت) للزوج خيار الفسخ (باستحاضة) (و) يثبت الخيار لهما (بقرع فدرأس وله رجح منكرة) لما فيه من النفرة (فان كان) أحد الزوجين الذي لا عيب به (عالمًا بالعيب) في الآخر (وقت العقد) فلا خيار له (أو علم) بالعيب (بعده) أي بعد العقد (ورضى به) فلا خيار له قال في المبدع بغير خلاف تعلمه لانه قد رضى به كسرى المعب (أو وجد منه دلالة على الرضا) بالعيب (من وطء أو تمكين) من وطء (مع العلم بالعيب فلا خيار له) لما تقدم (و) ان اختلفا في العلم بالعيب (فالقول قوله) أي قول منكر العلم (مع عينه في عدم علمه) بالعيب لانه الأصل (فان رضى بعيب) كما لو رضيا بقاء مثلاً (ثم حدث عيب آخر من غير جنسه) بأن حدث للرتقاء حذام (فله الخيار) للعيب الحادث لانه لم يرض به (فان ظن العيب الذي رضى به يسيرا فبان كثيرا كن ظن البرص في قليل من جسده فبان في كثير منه أو زاد) العيب (بعد العقد فلا خيار له) لانه من جنس ما رضى به ورضاه به رضا بما يحدث منه (وان كان الزوج صغيرا) ولودون عشر (وبه جنون أو حذام أو برص فلها الفسخ في الحال) لوجود عيبه (ولا ينتظر وقت إمكان الوطء وعلى قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة أو مجنونة أو عفا أو قرناء) قاله الشيخ في الدين أي فله الفسخ في الحال ولا ينتظر وقت إمكان الوطء لان الأصل بقاؤه بحاله

فصل وخيار العيوب والشروط على التراضي (لانه يدفع ضرر متحقق فكان على التراضي خيار القصاص فلا يسقط الآن توجد منه) أي عن له الخيار (دلالة على الرضا من قول) كقوله أسقطت الفسخ ونحوه رضى (أو وطء) اذا كان الخيار للزوج لانه يدل على رغبته فيها (أو تمكين) من وطء ان كان الخيار له لانه دليل رغبته فيه (مع العلم بالعيب) وتقدم معناه (أو يأتي بصرح الرضا) كقوله رضى بالعيب (فان ادعى الجهل بالخيار ومثله يجبه له) كما هي لا يخالف الفقهاء كثيرا (فلا تظهر ثبوت الفسخ قاله الشيخ) عملا بالظاهر وقال في المنتهى ولو جهل الحكم أي يسقط خياره بما يدل على الرضا ولو جهل الحكم (و) خيار الفسخ (في العنة لا يسقط بغير قول) امرأة العنين أسقطت حتى من الفسخ أو رضى به عنيما ونحوه لا يتمكينا من الوطء لانه واجب عليها التعلم ازالته أم لا (ومني زال العيب) قبل الفسخ (فلافسخ) لزوال سببه كالبيع يزول عيبه (ولو نكحت بعيب) كبيضاء بيده ظنته برصا (فبان أن لا عيب بطل) أي تبين بطلان (الفسخ) اذا الحكم بدور مع العلة وجودا وعدما (واستمر النكاح) لعدم ما يقتضي فسخه (ولا فسخ بغير العيوب المذكورة كدور وعرج وعي وخرس وطرش وقطع يد أو رجل وكل عيب ينقر لزوج الآخر منه خلافا لابن القيم) قال انه أولى من البيع والفرق ان المقصود من النكاح الوطء وهذه لا تمنعه والحره لا تغلب كما تغلب الأمه والزوج قدر ضيها مطلقا وهو لم يشترط صفة فيانت دونها وقال أبو البقاء الشيخوخة في أحد هما عيب (فان شرط الزوج في ذلك) أي العور والعرج ونحوه فيانت بخلافه فله الخيار (أو شرطها بكرة أو جبهة ونحوه) بأن شرطه نسبية (فانت بخلافه فله



به عدد الطلاق فلو أعتقه ثم تزوجها لم يحسب بتطليقه (ومن جمع في عقد بين مباحة ومحرمه كأم) بنشديد المثناة تحت أي من لا تزوج لها (ومزوجة مع في الأيم) لأنها محل قابل للنكاح أضيف إليها عقد من أمه أم يجتمع معها فيه مثلها فصح كالأفرادت به وفارق العقد على الاختن لأنه لا مزية لأحدهما على الأخرى وهناك تعينت التي بطل فيها النكاح ولها من المسمى بقسط مهر مثلها منه (و) من جمع في عقد (بين أم وبنت صح) العقد (في البنت) دون الأم لأنه عقد تضمن عقدين يمكن تصحيح أحدهما دون الآخر فصح فيما صح وبطل فيما بطل إذا لو فرضنا سبق عقد الأم ثم بطلانه ثم عقد على البنت صح نكاح البنت بخلاف عكسه فإذا وقعا ما فتنكاح البنت أبطل نكاح الأم لأنها تصير أم زوجته ونكاح الأم لا يبطل نكاح البنت لأنها تصير رببته من زوجة لم يدخل بها (ومن حرم نكاحها حرم وطؤها عليك) عين لأنه إذا حرم النكاح لم يكره طهر بقا إلى الوطء فهو نفسه أولى بالتحريم (إلا الأمة الكافية) فيحرم نكاحها لا وطؤها عليك لعدم قوله تعالى أو ما ملكك أيمانكم ولأن نكاح الأمة الكتابية أحرار لا أجل أرقاق الولد وبقيته مع كافر وهو هذا معدوم ومالك اليمين (ولا يصح نكاح خنثى مشكل حتى يتبين أمره)

الخيار) بشرطه (وكذا بشرطه) حرا (أو طنته حرا فبان عبدا وتقدم في الباب قبله) بأوسع من هذا (ولو بان) أحدهما (عقيما) فلا خيار للآخر (أو كان) الزوج (يطأ) ولا ينزل فلا خيار لها لأن حقها في الوطء لا في الانزال ولا يصح فسخ في خيار العيب وخيار الشرط إلا بحكم الحاكم) لأنه فسخ مجتهد فيه فافتقر إليه كالفسخ للعنة والأعسار بالنفقة إلا الحرة إذا غرت بعد ومن عتقت كلها تحت رقيق كلف ففسخ بلا حاكم وتقدم (فيفسخه) أي النكاح (الحاكم أو برده) أي الفسخ (إلى من له الخيار) فيفسخه (ويصح) الفسخ من المرأة حيث ملكته (في غيبة زوج) كما تقدم في الخيار (والأولى) الفسخ (مع حضوره) أي الزوج خروجا من خلاف من منعه في غيبته (والفسخ لا ينقص عدد الطلاق) لأنه ليس بطلاق (وله) أي الزوج (زوجتها) يعني ألعنتها (بنكاح جديد) بولي وشاهدي عدل (وتكون عنده على طلاق ثلاث) حيث لم يسبق له طلاق (وكذا سائر الفسوخ) كالفسخ لأعساره بالمسداق أو بالنفقة وفسخ الحاكم على المولى بشرطه (الافترقة اللعان) فإن الملاءنة تحرم على الملاءنة أبدا كما تقدم (فانفسخ) النكاح (قبل الدخول ولا مهر) ولا متعة سواء كان الفسخ من الرجل أو المرأة لأن الفسخ ان كان منها فالفرقة من جهتها وان كان منها فافسخ لعيبها دلست بالاختفاء فصار الفسخ كأنه منها لا يقال هلا جعل فسخها عليه كأنه منه لمصولة بتدليسه لأن العوض من الزوج في مقابلة منافعتها فإذا اختارت الفسخ مع سلامة ما عقد عليه يرجع العوض إلى العاقدة منها وليس من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وإنما ثبت لها الخيار لأجل ضرر يلحقها لأجل تعذر ما استحققت عليه في مقابلة عوضا فافترقا (و) انفسخ (بعده) أي بعد الدخول (أو بعده خلوة) ذ(أيا المسمى) لأنه نكاح صحيح وجدها باركانه وشروطه فترتب عليه أحكام العمة ولأن المهر يجب بالعقد ويستقر بالخلوة فلا يسقط بمحادث بعده وكما لو طرأ العيب (ويرجع) الزوج (به) أي بالاهر (على من غره من امرأة عاقلة وولي ووكيل) رواه مالك عن ع- روكا لو غر بحرية أمة قال أحمد كنت أذهب إلى قول علي فنهته قلت إلى قول عمر (أبهم انفرادا لغير رض من) وحده لا لغيره بالسبب الموجب (وشرط أبو عبد الله) محمد بن الحر الدين بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن عبد (بن نيمية) الحراني الواعظ الفقيه (بلوغها) أي المرأة أن كان التفريق منها (وقت العقد ليوجد تفريق محرم) وقال ابن عقيل إنما تكون المرأة غارة إذا كانت تعلم وأما الطفلة والمجنونة فلا فاعتبر القصد دون لفعل المحرم وهو مقتضى قوله في التنقيح والمنتهى زوجة عاقلة (ولا سكنى لها) أي للفسوخ نكاحها (ولأنفقة إلا أن تكون حاملا) فحبس النفقة للحمل كالباثن (وان وجد العرو ومن المرأة والولي فالضمان على الولي) لأنه المباشرة للعقد (و) ان وجد الغرور (منها ومن الوكيل) ذ(بينهما متصفان) قاله الموفق وقد أشرت إلى ما فيه في الحاشية (وان أنكر الولي) علمه بالعيب (ولو كان ممن له روثها) كإبيها وأخيها فقوله لأن الأصل عدم علمه (أو) ادعى (الوكيل عدم العلم بالعيب ولا يئنه) تشهد عليه بأقراره بعلمه بالعيب (قبل قوله مع عيته) أنه لا يعلم العيب لأنه الأصل (وان ادعت) امرأة بالعيب وزوجت (عدم العلم بعيب نفسها واحتمل ذلك فخكها حكم الولي قاله الزركشي) لأن الأصل عدم علمها فان لم يحتمل ذلك فقوله (ومثلها) أي مثل هذه المسئلة وهي ما إذا غر الزوج في تزويجه عيبية (في الرجوع على الغارل زوج امرأة فادخلوا عليه غيرها)



بين المحارم) كالمرأة ونحوها  
أو خالتها ونحوه ( وغيره ) لأنها  
ليست دار تكليف

( باب الشروط في النكاح )  
أي ما يشترطه أحد الزوجين  
على الآخر خرم الله فيه غرض  
( ومحل المعتبر منها ) أي الشروط  
في النكاح ( صلب العقد ) أي  
عقد النكاح ( وكذا لو اتفقا  
عليه قبله ) أي قبل العقد في  
ظاهر المذهب قاله الشيخ تقي  
الدين وقال على هذا جواب أحمد  
في مسائل الحنبل لأن الأمر  
بالوفاء بالشروط والعقد والعهد  
يتناول ذلك تناولا واحدا  
قال في الانصاف وهو الصواب  
الذي لا شك فيه فإن لم يقع  
الشرط لا بد لزوم العقد لم يلزم  
نصا ( وهي ) أي الشروط في  
النكاح ( قسما ) أحدها  
( صحيح لازم للزوج فليس له فكه )  
وهو ما لا ينافي مقتضى العقد  
( بدون إباحتها ) أي الزوجة  
فإن بانت منه انفكت الشروط  
لأنه يزول العقد بزول ما هو  
مرتبط به ( ويسن وفأوه ) أي  
الزوج ( به ) أي الشرط ومال  
الشيخ تقي الدين إلى وجوب  
الوفاء ( ك ) أي شرط المرأة أو  
وليها على زوجها ( زيادة  
مهر ) قدر ما عينا وكذا لو شرطت  
عليه نفقة وولدها وكسوته مدة  
معينة وتكون من المهر ( أو )  
أشراط كون مهرها من ( نقد  
معي ) فبمعين كمن مبيع  
( أو ) أشرطها أن ( لا يخرجها  
من دارها أو بلدتها أو لا تزوج )  
عليها ( أو ) لا ( يتصرى عليها  
أو لا يفرق بينها وبين أبيها أو )  
لا يفرق بينها وبين ( أولادها أو أن ترضع ولدها الصغير أو ) أن ( يطلق ضرعتها أو ) أن ( يبيع أمته ) لأن لها فيه قصدا صحيحا

أي غير زوجته فوطئها فعليه مهر مثلها للشبهة ويرجع به على من غره بإدخالها عليه  
( ويلحقه الولد ) إن أتت به للشبهة ( وتجهز ) إليه ( زوجته بالمهر الأول نصا وتقدم  
نحوه في باب أركان النكاح ) ( وإن طلقها ) أي طلق المغيبة ( قبل الدخول ) والفسخ  
( ثم علم أنه كان بها عيب ) يقتضي الفسخ ( فعليه نصف المهر إذا لم يرجع به ) على  
أحد لأنه قد رضيت بالترامه بطلاقها فلم يكن له أن يرجع به على أحد ( وإن مات )  
الزوج قبل علمه بعيبها ( أو مات قبل العلم به أو بعد وقبل الفسخ فله المهر كله ) ( كاملا )  
لتقرر بالموت ( ولا يرجع به على أحد ) لأن سبب الرجوع الفسخ ولم يوجد

ففسخ وليس لولي صغيرة أو صغير ( ولا لولي ) ( محنونة ومحنون ) ( لا ) ( سيدامة  
تزوجهم معيار برده ) في النكاح لأنه ناطر لهم بما فيه الخط والمصلحة ولا حظ لهم  
في هذا العقد ( فلو خالف وفعل ) بأن زوجهم معيار برده ( لم يصح ) النكاح  
( فيمن مع علمه ) لأنه عقد لهم عقد لا يجوز عقده كإلزامه عقار محجور له نصير مصلحة  
( والا ) أي وإن لم يعلم الولي عيبه ( صح ) النكاح كما لو اشترى لهم معيارا لا يعلم عيبه ( ويجب  
عليه الفسخ إذا علم قاله في المعنى والشرح وشرح ابن منجا والزمكشي في شرح الوجيز  
وغيرهم ) لأنه أحاط من فوجب عليه فعله ( خلافا لما في التنقيح ) وتبعه في المنتهى قال  
وله الفسخ واللام للإباحة وهو مقتضى عبارة المبدع وقد يجاب عنه بأنه في مقابلة من يقول  
لا يفسخ وينتظر البلوغ أو الاتفاق فلا ينافي الوجوب وتطير في كلامهم ومنه ما في الفروع  
في الوقف في بيع المناظر له ( ولا لولي ) كبيرة تزويجها بعيب بنصير رضاها لانتهاء الفسخ إذا  
علمته أي العيب ( بعد العقد ) فالامتناع أولى ( فإن اختارت ) كبيرة ( نكاح  
محبوب أو ) نكاح ( عني لم يملك زوجها الذي بعده نكاحها منها ) لأن الحق في الوطء لها  
والضرر مختص بها وقال أحمد ما يعنى أن يزوجه بعين وان رضيت الساعة تكره إذا دخلت  
عليه لأن من شأنه النكاح ويعجب من ذلك ما يعجبنا ( وإن اختارت نكاح محنون أو  
محنوم أو برص فله منعها ) لأن فيه ضررا دائما وعارا عليها وعلى أهلها كمنعها من الزوج  
بغير كفؤ ( وإن علمت بالعيب ) الذي عكبه الفسخ ( بعد العقد أو حدث به ) أي بالزوج  
العيب بعد العقد ( لم يملك الولي إجبارها على الفسخ لأن حقه في ابتداء النكاح  
لا في دوامه ) لأنها لو دعت إليها أن يزوجه بعيب لم يلزمه إجابتها ولو عتقت تحت عيب لم  
يملك إجبارها على الفسخ

### محرم باب نكاح الكفار وما يتعلق به

( حكمه حكم نكاح المسلمين ) لأن الله تعالى أضاف النساء إليهم فقال وإسرأته  
جمالة الخطب وقال وإسرأته فرعون وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من نكاح لا من سفح  
( فيما يجب به ) من مهر وقسم ونحوها مما يأتي ( و ) في ( تحريم المحرمات ) السابق  
تفصيلهن لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كما تقدم في مواضع ( و ) في ( وقوع  
الطلاق ) وانحل لأنه طلاق من بالغ عاقل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم ( و ) في صحة  
( الظهار ) فإذا ظاهر كافر من زوجته ثم أسلم أو قد وطئها فعليه كفارة الظهار ( و ) في  
صحة ( الإبلاء ) فإذا آلى الكافر من زوجته حكمه كالمسلم على ما يأتي تفصيله لتناول عموم  
آية الظهار والإبلاء لهم ( وفي وجوب المهر والقسم ) لما تقدم ( و ) في ( الإباحة  
للزواج الأول ) إذا كان طلقه ثلاثا وكان الثاني وطئها لدخوله في عموم قوله تعالى حتى تنكح

لا يفرق بينهما وبين ( أولادها أو أن ترضع ولدها الصغير أو ) أن ( يطلق ضرعتها أو ) أن ( يبيع أمته ) لأن لها فيه قصدا صحيحا



وبروي هذه الشرط في النكاح  
وعمره وبن العاص وبؤبه  
حديث ان أحق ما أوفيت به من  
الشروط ما استحلتم به الفروج  
متفق عليه وحديث المسلمون  
على شروطهم وهو قول من سمي  
من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف  
في عصرهم وروى الأثر أن  
رجلا تزوج امرأة شرط لها  
دارها ثم أراد نقلها فخاصمها إلى  
عمر فقال عمر لها شرطها فقال  
الرجل اذن يطلعتنا فقال عمر  
مقاطع الحقوق عند الشروط  
وأما حديث كل شرط ليس  
في كتاب الله فهو باطل أي  
ليس في حكم الله وشرعه وهذا  
م شروع لما تقدم من الدليل  
على مشروعيته وعلى من نقاها  
الدليل وقولهم أنه يحرم الحلال  
ليس مسلما وإنما ثبت للمرأة إذا  
لم يف لها به خيار الفسخ وقولهم  
ليس من مصلحة العقد ممنوع  
فأنه من مصلحة المرأة وما كان  
من مصلحة العاقد فهو ومن  
مصلحة العقد كاشتراط الرهن  
والضمين في البيع ويصح جمع  
بين شرطين هنا بخلاف البيع  
كما أوضحت في الحاشية عن ابن  
نصر الله (فان لم يف) زوج  
لها بما شرطته (فلها الفسخ)  
لما تقدم من قول عمر مقاطع  
الحقوق عند الشروط ولم  
يلتفت إلى قبول الزوج اذن  
بطلانها وكالبيع (على التراخي)  
لأنه لا دفع ضرر أشبهه خيار  
القصاص (بفسله) أي  
الزوج ما شرطت عليه  
الزوج أن لا يفعله كالتزوج  
والنسرى والسفر بها (لا)

وكون الزوج لا يملك فكه عن عمر وسعد بن أبي وقاص ومعاوية بن أبي سفيان

زوجا غيره (و) في (الاحصاء) إذا وطئها وهما حران مكلفان كما يأتي تفصيله في  
المسدود (وغیر ذلك) كوجوب النفقة والكسوة ولزوم ما يلزم من الشروط والفسخ  
لنحو عنة أو عاصار بواجب نفقة (فإذا طلق الكافر) امرأته الكافرة (ثلاثا ثم تزوجها  
قبل زوج وأصابته ثم أسلم لم يقرأ عليه) لأنها مطلقة ثلاثا لم يصحها زوج غيره (وان طلق)  
الكافر امرأته (أقل من ثلاثا) أعادها و(أسلمها فهي عنده على ما بقي من طلاقها)  
سواء أعادها قبل أن تسكح غيره أو بعده كما يأتي في المسلم (وان نكحها) أي الكافرة  
الزوج (الثاني وأصلها حلت لمطلقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أو كافرا) لما تقدم  
(وان ظاهر الذي من أمراته ثم أسلم فاعليه كفارة الظاهر) بالوطء فيه لما تقدم والظاهر  
أن النكحة ليست قيدا (وتقرهم) أي الكفار (على فاسد نكاحهم وان خالف أن كحة  
المسلمين إذا اعتقدوه في دينهم) نكاحا (ولم يرتفعوا إليها) لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم  
بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضرك شيء يدل على أنهم يخولون أحكامهم  
إذا لم يجئوا إليها ولا نه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعرض عليهم  
في أن نكحهم مع علمهم أنهم يستبشرون نكاح محارمهم وما لا يعتدون حله ليس من دينهم فلا  
يقرون عليه كالزنا والسرقة (فان أوفوا قبل عقده) أي النكاح (عقدناه على حكمنا)  
بولى وشهود وإيجاب وقبول لقوله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط (وان أوفوا مسلمين  
أو غير مسلمين بعده) أي العقد (لم تعرض لكيفية عقدهم) لأنه أسلم خلق كثير في  
عصر النبي صلى الله عليه وسلم فاقهرهم على أن نكحهم ولم يكشف عن كيفية فاولى إذا  
ارتفعوا إليها من غير اسلام (ولا تعتبره) أي لكاحهم الذي يعتقدونه لأنفسهم (شروط  
انكحة المسلمين من الولي والشهود وصفة الإيجاب والقبول واشباه ذلك) مما تقدم لما سبق  
(لكن لا تقرهم على نكاح محرم في الحال) أي حال الترافع إليها مسلمين أولا (كالحرمان  
بالنسب) كان كانت تحته أخته أو بنتها أو بنت أخيه (أو السبب) كان تكون تحته  
أم زوجته أو زوجة أبيه أو ابنه أو أخته من رضاع أو بنت موطوءة ولو بشبهة أو زنا  
(وكالمعتدة) من غيره ولم تفسر غسدتها (و) ك(المرتدة) لأنها لا تقر على ردتها  
(و) ك(المجوسية) إذا أسلم زوجها لا يقصر على نكاحها (و) ك(الحبلى من الزنا) إذا  
ترافعا إليها قبل أن تلد أو أسلم أو أحدهما قبل ذلك (و) ك(المطلقة ثلاثا) فلا يقصر على  
نكاحها إذا أسلم أو أسلمت أو ترافعا إليها (أو) كان النكاح (شرط فيه الخيار متى شاء أو)  
شرط فيه الخيار (إلى مدة هما فيها) حيث قلنا بفساده من المسلم كإنبه عليه القاضي وابن  
عقل وأبو عبد الله بن تيمية وصاحب التنقيح لأنهم ما يعتقدان أنه لا يدوم بينهما والمذهب  
أن النكاح صحيح والشرط فاسد كما تقدم وعبارته كالتمتعي موهبة وسبقهما الشارح وغيره  
إليها (ونحوه) كالزوجها إلى مدة وهو نكاح المتعة فإذا أسلم الم يقرأ عليه لأنها ما يعتقدان  
أنه لا يدوم بينهما (بل يفرق بينهما فان كان) التفريق بينهما (قبل الدخول فلا مهر)  
لأنه لا أثر له فقد اذن وان فرق بينهما بعده أي بعد الدخول فلها (مهر المثل) لشبهة  
العقد والاعتقاد (وان كانت المرأة تباح اذن) أي حال الترافع أو الاسلام (كعقده)  
عليها (في عدة) ولم يترافعا أو يسلما حتى (فرغت) العدة (أو) عقده (بلاولى  
أو بلاشهود وصيغة) أي إيجاب وقبول (أو تزوجها على أخت) لها و(ماتت) أختها  
(بعد عقده وقبل الاسلام والترافع اقرا) قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن الزوجين  
إذا أسلما معاً في حالة واحدة أن لهما المقام على نكاحهما ما لم يمكن بينهما نسب أو رضاع (وان



(الابايدل على رضا) منها (من قول أو يمكن) كان مكنية من نفسها (مع العلم) بفعله ما اشترطت. ٦٩ أن لا يفعله فان مكنته قبل العلم

لم يسقط فسخها لانه لا يدل على رضاها  
ينزل الوفاء فلا أثر له كاسقاط الشفعة

قبل البيع (لكن لو شرط) لها  
(أن لا يسافر بها ففسدها  
وسافر بها ثم كرهته ولم تسقط  
حقها من الشرط لم يكرهها  
بعد) ذلك على السفر لبقاء حكم  
الشرط فان أسقطت حقها من  
الشرط سقط مطلقا قال في  
الانصاف انه الصواب (ومن  
شرط) لزوجه (أن  
لا يخرجها من منزل أبيها  
فإن أحدها) أي أحد  
أبيها (بطل الشرط) لأن  
المنزل صار لاحد الابوين بعد أن  
كان لهما فاستحال إخراجها من  
منزل أبيها فبطل الشرط وكذا  
إن تعذر سكنى المنزل لتخوخراب  
فله أن يسكن بها حيث أراد سواء  
رضيت أو لا لأنه الأصل والشرط  
عارض وفد زال فسر جعنا إلى  
الأصل وهو محض حقه (ومن  
شرطت) على زوجها (سكنها  
مع أبيه ثم أرادتها) أي السكتي  
(منفردة فلها ذلك) أي طلبه  
باسكانها منفردة لأنه لم يفسد  
لصحتها باللفظ بل لصحتها فلا يلزم  
في حقها ولهذا الوصلت نفسها  
من شرطت دارها فيها أو في داره  
لزمه تسلمها

فصل القيم الثاني من  
الشروط في النكاح (فسد  
وهو نوعان نوع) منهما  
(يبطل النكاح من أصله وهو)  
أي المطلق للنكاح من أصله  
(ثلاثة أشياء) أحدها  
(نكاح الشغار) بكسر الشين  
(وهو أن يزوجه) أي زوج  
رجل رجلا (وليته) أي بنته

فهر حربي حريه فوطئها أو طأوعته واعتقدها فكاحا أقرا عليه إذا أسلم لان المصحح له  
اعتقاده الحل وهو موجود هنا كانه كاح بلاولي (وان لم يعتقدها فكاحا لم يقرأ عليه لانه ليس  
من أنكحتهم وكذا ذى) يعني قهر حريه واعتقدها فكاحا أقرأ عليه أو طأوعته على الوطء  
واعتقدها فكاحا أقرأ عليه وأما قهر الذمية فلا يأتى لعصمتها قال الشيخ تقي الدين إن قهر ذى  
ذمية لم يقر مطلقا وهو ظاهر كلام جماعة وصرح به في الترغيب وخرم به في البلغة وظاهر كلام  
الموفق والشارح أنهم كاهل الحرب قال في الانصاف وهو الصواب ويمكن حمله على ما أشرت  
إليه أولا فلا تعارض (ومنى كان المهر محجها) استقر (أو) كان المهر (فاسدا) تكسر  
أو خنزير (وقبضته استقر) لانه لا يتعرض لما قبله ويؤكد مقوله تعالى فمن جاءه موعظة  
من ربه فاتتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ولان التعرض للقبوض باطلا يشق لتطاول الزمان  
وكثرة تصرفاتهم في الحرام ولان في التعرض اليهم تنفير لهم عن الاسلام فعني عنه كما عني عما  
تركوه من الفرائض (وان كان) المهر (محجها ولم يقبضه أخذته) لوجوبه بالعقد (وان  
لم يقبض) المهر (الفاسد) فلها مهر المثل لانه يجب في التسمية الفاسدة إذا كانت  
الزوجة مسلمة فكذا الكافرة ولان الجسر لا قيمة له في الاسلام فوجب مهر المثل (أولم  
يسم لها مهر أقلها مهر المثل) لانه نكاح خلا عن تسمية فوجب لها مهر المثل كالمسلمة  
(ولو أسلمها والمهر خمر قد قبضته فانقلب) الخمر (خلا وطلق قبل الدخول رجع بنصفه) أي  
نصف المثل لانه عين الصداق المعقود عليه (ولو تلف المثل ثم طلق) قبل الدخول (رجع  
بمثل نصفه) لانه مثلى (وان قبضت الزوجة بعض الحرام) كالخمر إذا قبضت منه بعضه  
قبل الاسلام أو الترافع اليها استقر ما قبضته لما تقدم (وجب) لها (حصه ما بقي من مهر المثل)  
لاستقرار ما قبضته والغايم لم يقبضه (وتعتبر الحصه فيما يدخله كيل) بالكيل (أو)  
يدخله (وزن) بالوزن (أو) يدخله (عده) أو ذرع بالذرع لان العرف فيه كذلك  
ولا قيمة له في الاسلام ليعتبر بها فلأصدقها عشرة خنازير فقبضت منها خمسة ووجب لها قسط  
ما بقي وهو نصف مهر المثل لانه لا قيمة لها فاستوى كبيرها وصغيرها

وفصل وإذا أسلم الزوجان معا بأن تلفظا بالاسلام دفعة واحدة قال الشيخ تقي الدين يدخل  
في المعبة لو شرع الثاني قبل أن يفرغ الأول فهما على نكاحهما لانه لم يوجد منهما اختلاف دين  
(أو أسلم زوج كائنية) أبواها كتابيان (فهما على نكاحهما) لأن نكاح الكائنية يجوز  
ابتداءه فلا استمرار أولى (سواء كان) ذلك (قبل الدخول أو بعده) وسواء كان زوج  
الكائنية كتابيا أو غيره (وان أسلمت كائنية تحت كتابي) أو غير كتابي (أو) أسلم (أحد  
الزوجين غير الكائنين) كالمجنوسين والوثنيين (فبطل الدخول انفسخ النكاح) لقوله  
تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن إلى ولا تمسكوا بعصم الكوافر إذا لا يجوز لكافر نكاح  
مسلمة قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من حفظ عنه من أهل العلم ولان دينهما اختلف فلم  
يجز استمراره كاستدائه وتبطلت الفرقة (ولا يكون) هذا الفسخ (طلاقا) كما تقدم في  
الفسخ للعيب وكالرد فلو أسلم الآخر ثم أعادها فهي معه على طلاق ثلاث (وان سبقته)  
بالاسلام قبل الدخول (فلا مهر) لها لان الفرقة من جهتها أشبه ما وارتدت (وان سبقها)  
بالاسلام قبل الدخول (فلها نصفه) لان الفرقة حصلت من جهته أشبه ما وطلقها (وان  
قالت سبقني) وفي نسخ سبقتي بالاسلام فلي نصف المهر (قال بل أنت سبقتي) بالاسلام  
فلا شيء لك (في القول) قولها (لانها تدعى استحقاق شيء أوجب له المقدر وهو يدعى سقوطه  
فلم يقبل قوله لان الأصل عدمه (وان لا) أي الزوجان (سبق أحدهما ولا تعلم عينه فلها

أو أختها وهوها) على أن يزوجه إلا خير وليته ولا مهر بينهما) يقال شغار الكلب إذا رفع رجلاه ليسول فسمى هذا النكاح شغارا



تسبها في القبر برفع الكبير جله ٧٠ للبولوروي عن عمرو بن دينار ثابت انهما فرقا فيه بين المتناكحين حديث ابن عمر ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار متفق عليه ولم يسم مثله عن أبي هريرة  
ولانه جعل كل واحد من  
العقدين مسلفا في الآخر فلم يصح  
كقوله يعني ثوبك علي أن  
أبيعك ثوبي وليس فسادا من  
قبل التسمية بل لانه وقفه على  
شرط فاسد ولانه شرط تعليمك  
البضع لغير الزوج فانه جعل  
تزوجها بأهله مسرا للآخرى  
فكانه ملكه أباها بشرط انتزاعها  
منه وسواء قال علي أن مسداق  
كل واحد منهما بضع الآخرى  
أو لم يقله حديث ابن عمر مرفوعا  
نهى عن الشغار والشغار أن  
يزوج الرجل ابنته علي أن  
يزوجه إلا خرايته وليس  
بينهما مسداق متفق عليه وهذا  
يجب تقدسه على غيره (أو يجعل  
بضع كل واحد منهما  
مع دراهم معلومة مهرا  
للآخرى) فلا يصح لما تقدم  
(فإن سمو أمهرا مستقلا غير  
قليل ولا حيلة مع) النكاح  
سواء كان المسمى مهر المثل أو  
أقل فإن كان قليلا حيلة لم يصح  
وكلام المجاوي هنا في الحاشية  
(وان سمي مهر (لاحداهما)  
دون الآخرى (صح نكاحها)  
أي من سمي المهر لها (فقط)  
لان فيه تسمية وشرطا أشبه  
مالومى لكل واحد منهما  
مهر وان قال زوجتك جاريتي  
هذه علي أن تزوجني ابنتك  
وتكون رقبته مسداقا لابنتك  
لم يصح تزويج الجارية في  
قياس المذهب لانه لم يجعل لها  
مداق سوى تزويج ابنته وإذا  
زوجه ابنته علي أن يجعل رقبته  
الجارية مسداقا لم يصح لان الجارية

أضنافه ( لان الأصل عدم سقوطه (وان قال الرجل أسلمنا معا فنحن علي النكاح  
وأنتكرته ( فقالت بل سبق أحدهما بالاسلام (في القول (قولها) لان الظاهر معها اذ يبعد  
اتفاق الاسلام منهما دفعة (وان أسلم أحدهما) أي الزوجين (بعد الدخول وقف الامر على  
فراغ العدة فان أسلم الآخر فبقي النكاح) لما روى ابن شبرمة قال كان الناس على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبله فأيهما أسلم قبل انقضاء العدة  
فهى امرأته وان أسلم بعد العدة فلانكاح بينهما وروى أن بنت الوليد بن المغيرة كانت تحت  
صفوان بن أمية فأسلمت ثم أسلم صفوان فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما قال ابن شهاب  
وكان بينهما نحو من شهر رواه مالك قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث أقوى من اسناده وقال  
ابن شهاب أسلمت أم حكيم وهرب زوجها عكرمة إلى اليمن فارتحلت اليه ودعته إلى الاسلام فأسلم  
وقدم فباع النبي صلى الله عليه وسلم فبقيا على نكاحهما قال الزهري ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت  
وزوجها مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينهما وبين زوجها الا أن يقدم زوجها مهاجرا  
قبل انقضاء عدتها روى ذلك مالك (والا) أي وان لم يسلم الآخر في العدة (تبيننا فسخه منه  
أسلم الاول) لان سبب الفقرة اختلاف الدين فوجب أن نحسب الفقرة منه كالطلاق (ولو  
وطئ) في العدة (مع الوقف) أي وقف النكاح على انقضاء عدة المتخلف (ولم يسلم الآخر)  
في العدة (فلها مهر المثل) لان تبييننا أنه وطئ في غير ملك قال في الشرح وفي المبدع ويؤدب  
(وان أسلم) الآخر في العدة بعد الوطء (فلا) مهر لذلك الوطء لانه وطئها في نكاحه  
(ولها نفقة العدة ان أسلمت قبله) لانها محبوسة بسببه فكان لها النفقة لكونه ممكنا من تلافى  
نكاحها كالرجعية وسواء أسلم في عدتها أم لا (ولا) نفقة لها للعدة ان أسلمت (بعده) لانه  
لا سبيل له إلى تلافى نكاحها فاشبهت بالاشك وكذا لو أسلم ولم تسلم هي (وان اختلفا في السابق)  
منهما بأن ادعت سبقه لغيرها نفقة العدة فانكرها فقولا لان الأصل وجوب النفقة وهو  
مدعى سقوطها (أو جهل الامر) فلم يعلم أيهما السابق (فقولها) يعني فحبب لها النفقة  
لان الأصل وجوبها فلا تسقط بالاشك (وان قال) الرجل لزوجته (أسلمت بعد شهرين  
من اسلامي فلا نفقة لك فيهما فقلت) بل أسلمت (بعد شهر) فلي نفقة الشهر الا آخر (في القول  
قوله) لان الأصل براءته مما تدعيه واستصحابا للأصل (ولو اتفقا على انها أسلمت بعده  
وقالت أسلمت في العدة وقال بل) أسلمت (بعدها) في القول (قوله) لان الأصل عدم  
اسلامها في العدة (وانفسخ النكاح) مؤاخذه له باقراره (وان قال) الرجل لزوجته وقد  
أسلمت قبله ثم أسلم (أسلمت في عدتك) فالنكاح باقى وقالت بل) أسلمت (بعد انقضائها)  
فانفسخ النكاح (في القول (قوله) لان الأصل بقاء النكاح (ويجب المسمى بالدخول  
مطلقا) أي سواء كانت هي التي أسلمت أو هو الذي أسلم لانه استقر بالدخول فلم يسقط بشئ  
وتقدم حكم ما اذا كان محصيا أو فاسدا (وسواء فيما ذكرنا اتفقت الداران أو اختلفتا) أي فلا  
فرق بين كونهما في دار الاسلام أو الحرب أو أحدهما بدار الاسلام والاخر بدار الحرب لان  
أبا سفيان أسلم بمر الظهران وامرأته عكرمة لم تسلم وهي حينئذ دار حرب ولأن أم حكيم أسلمت  
عكرمة وزوجها عكرمة قد هرب إلى اليمن ثم أسلم المتخلف وأقر واعلى أنكحتهم مع اختلاف  
الدين والدار فلو تزوج مسلم مقيم بدار الاسلام كتابية بدار الحرب صح نكاحه لانه يباح نكاحها  
إذا كانت بدار الاسلام فأي نكاحها في دار الحرب كالسنة  
فصل وان ارتد أحد الزوجين (معا) فلم يسبق أحدهما الآخر قبل الدخول انفسخ  
النكاح لان الارادة اختلاف دين وقع قبل الاصابة فوجب انفساخ النكاح كالأول أسلمت تحت

ان تكون مسداقا وان زوج عبده امرأته جعل رقبته مسداقا لها كافر



النكاح ويحبب مهر المثل قاله  
في الشرح (الثاني) من الثلاثة  
أشياء (نكاح المحلل وهو أن  
يتزوجها) أي المطلقة ثلاثا  
(على انه اذا أحلها) أطلقها  
أي وطئها (طلبها أو)  
يتزوجها على انه اذا أحلها (فلا  
نكاح بينهما) وهو حرام باطل  
لحديث ابن الله المحلل والمحلل  
له رواه أبو داود وابن ماجه  
والترمذي وقال حسن صحيح  
والعمل عليه عند أهل العلم من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
منهم عمر بن الخطاب وابن مسعود  
وعثمان بن عفان وروى عن  
علي وابن عباس وقال ابن مسعود  
المحلل والمحلل له ملعونان على  
لسان محمد صلى الله عليه وسلم  
ولابن ماجه عن عقيبة بن عامر  
مرفوعا لا أحبركم بالتيس المستعار  
قالوا بلى يا رسول الله قال هو  
المحلل لمن الله المحلل والمحلل له  
(أو ينويه) أي ينوي الزوج  
التحليل (ولم يذكر) الشرط  
في العقد فالنكاح باطل أيضا  
دخوله في عموم ما سبق وروى نافع  
عن ابن عمر أن رجلا قال له تزوجتها  
أحلها الزوج وحلها بامرني ولم يعلم  
قال لا إلا نكاح رغبت أن  
أعجبك أمسكتها وإن كرهتها  
فأرقتك قال وإن كنا نعهده على  
عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سفاحا وقال لا يزالان اثنين  
وإن مكثا عشرين سنة إذا علم أنه  
يريد أن يحلها له وهذا قول  
عثمان وجاه رجل إلى ابن  
عباس فقال إن غي طلق امرأته  
ثلاثا يحلها له رجلا قال من  
يخادع الله يخدعه (أو يتفقا)

كافر (أو) ارتد (أحدهما قبل الدخول انفسخ النكاح) لقوله تعالى لا من حل لهم  
ولا هم يحلون له من القول ولا تمسكوا بهم الكوافر ولأنه اختلاف دين يمنع الاصابة  
فأوجب فسخ النكاح كما لو أسلمت تحت كافر (ويسقط المهر بردها) لأن انفسخ من  
قبلها (و) يسقط المهر أيضا (بردها معا) لأن الفرق من جهتها (ويتنصف) المداق (برده)  
وحده لأن الفرق من جهته أشبه ما لو طلقها قبل الدخول (وإن كانت) الردة (بعد الدخول  
وقفت الفرق على انقضاء العدة) فإن عاد المرتد للإسلام قبل انقضائها فالنكاح بحاله والاتبينا  
فصح من الردة كإسلام أحد الزوجين بخلاف الرضا فانه يحرمها على التأيد فلا فائدة في  
تأخير الفسخ حتى تنقضي العدة (ومنع) الزوج (من وطئها) إذا ارتد أو أحدهما بعد الدخول  
لأنه أشبهت حالة الخطر بحالة الأمانة فغلب الخطر احتياطا (وتسقط نفقتها بردها) لأنه لا سبيل  
له إلى تلافى نكاحها فلم يكن لها نفقة كما بعد العدة (ولا) تسقط نفقتها (برده) لأنه يمكنه تلافى  
نكاحها بإسلامه فهو كزوج الرجعية (ولا) تسقط نفقتها أيضا (بردها معا) لأن المانع لم  
يتمحض من جهتها (وإن) ارتد أحدهما بعد الدخول أوهما ووقع الأمر إلى انقضاء العدة  
(وطئها مع الوقف أدب) لفعله معصية لا حفيها ولا كفارة (ووجب لها مهر المثل لهذا  
الوطء إن ثبت على الردة) إن كانت منهما (أرثبت المرتد منهما) على ردة (حق انقضت العدة)  
لأنما ثبت أن النكاح انفسخ منذ الردة وأن الوطء في أجنبيته لكن له شبهة تدرك المدفوع بوجوب مهر  
عياستقل من فرجها (ويسقط) مهر الوطء حال الوقف (إن أسلم) قبل انقضائها (أو) أسلم  
(المرتد) منهما (قبل انقضائها) أي العدة لأنما تبين أنه وطئ في زوجته (ويجب لها  
المسمى) لأنه وجب بالعقد واستقر بالدخول فلم يسقط بعد سواء كانت الردة منه أو منها أو منهما  
فتطالب به (إن لم تكن قبضته) لاستقراره وإن طلقها حال الوقف فإن أسلم أو المرتد في  
العدة وقع الطلاق والافلا (وإن انتقلا) أي الزوجان الكافران (أو) انتقل (أحدهما  
إلى دين لا يقر عليه) كاليهودي يتصرأ والنصراني يتهود كالردة (أو تجس أحد الزوجين  
الكتابين كالردة) فينفسخ النكاح قبل الدخول ويتوقف بعده على انقضاء العدة لأنه  
انتقال إلى دين باطل قد أقرب به طلاقه فلم يقر عليه كالمرتد وكذا حكم كتابية تحت مسلم إذا تجست  
أو محرره

فصل وان أسلم حر ونحوه أكثر من أربع فأسلم من معه أي في العدة إن كان بعد الدخول  
بين (أو) لم يسلم (كن كتابيات أمسك أربعا) ممن وليس له أمساكن كاهن لما  
روى قيس بن الحارث قال أسلمت ونحو عثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت  
له ذلك فقال اختر منهن أربعة أو واحد أو واحد وروى محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن  
سلمة أسلم ونحوه عشر نسوة فأسلم من معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعة  
رواه الترمذي ورواه مالك في موطئه عن الزهري مرسلا (ولو كان محرما) لأن الاختيار  
استدامة النكاح وتعيين للمكروهة فصيح من المحرم كالرجعة بخلاف ابتداء النكاح وله الاختيار  
(ولو من مئاة) لأن الاعتبار في الاختيار بحال ثبوته وهو وقت الإسلام وقد كن أحياء وقت  
(وفارق سائرهن) أي باقين (إن كان) الزوج (مكافا سواء تزوجهن في عقد أو عقود  
وسواء كان من أمسك منهن أول من عقد عليهن أو آخرهن) لعموم ما سبق (والا) أي  
وإن لم يكن مكلفا بان كان صغيرا أو مجنوناً ولو كان جنونه بعد إسلامه (وقف إلا مرحتي بكلف  
وليس لولي الاختيار) لأنه لا بد من رجوع إلى الشهرة فلا تدخله الولاية (وعليه) أي على  
من أسلم ونحوه أكثر من أربع نسوة ولو غير مكاف (النفقة) لبعهن (إلى أن يختار)

أي الزوجان (عليه) أي على أنه نكاح محلل (قبله) أي قبل العقد ولم يذ كر في العقد فلا يصح أن لم يرجع عنه وينوي حال



المقدّمه نكاح رهنه فان حصل في شرحه (أو تزوج عسده مطلقته ثلاثين سنة منه) (أو) بنينة هبة (بعضه أو) بنينة (بيعه أو) بيع (بعضه منها) (بفسخ نكاحها) فلا يصح قال أحمد هذا منهي عنه عمر يؤد بان جميعا وعلى فساد به شقين أحدهما أنه أشبه المحلل لأنه إنما زوجها إياه لصلها له والثاني كونه ليس بكف على (ومن لا فرقة بيده لا أثر لنيته فلو وهبت) مطلقته ثلاثا (مالم ينشئ به ليشترى مملوكا فاستراه وزوجه بها ثم وهبها أو) وهب (بعضه) (أو) الفسخ نكاحها ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منسوى ممن تؤثر نيته أو شرطه وهو الزوج) ولا أثر لنية الزوج والولي قاله في أعلام الموقعين وقال صرح أصحابنا بأن ذلك يحلها وذكر كلامه في المفتي فيها قال في المهرر والفسخ و غيرهما ومن لا فرقة بيده لا أثر لنيته قاله في التنقيح (والاصح قول المتق) بعد ذلك (ثلاث لا تظهر عدم الاحلال) قال في الواضح نيتها كنيته وفي الروضة نكاح المحلل باطل اذا اتفقا فان اعتقدت ذلك باطنا ولم تظهره صح في الحكم وبطل فيما بينها وبين الله تعالى (الثالث) من الثلاثة أشياء (نكاح المتعة وهو أن يتزوجها) أي المرأة (إلى مدة أو بشرط طلاقها فيه) أي النكاح (بوقت) كزوجتك ابنتي شهر أو سنة أو إلى انقضاء الموسم أو إلى قدوم الحاج ونحوه فيبطل نصا لم يثبت

٧٢ ذلك صح لانه من ثنية التحال وشرطه عليه محمل حديث ذي الرقعتين وقد ذكره

منهن أربع لأنهن محبوسات لأجله ومن في حكم الزوجات (وان مات الزوج لم يقم وارثه مقامه) في الاختيار وباتى حكم العدة والارث (وان أسلم البعض) من الزوجات (وليس البواقي كتابيات ملك أمساك أو فسخا في مسلمة خاصة) ان زادت المسلمات على أربع وليس له أن يختار واحدة ممن يسلم لعدم حلها له (وله) أي من أسلم وتحتها أكثر من أربع فأسلم بعضهم وبقي البعض (تجمل أمساك مطلقا) له (تأخير حتى تنقضي عدة البقية أو يسلمن) فمن أسلم وتحتها ثمان نسوة ناسلم منهن خمس فله اختيار أربع منهن وله تأخير الاختيار إلى أن يسلم البواقي أو تنقضي عدتهن (وصفة الاختيار اخترت نكاح هؤلاء أو اخترت هؤلاء أو أمسكتهن أو اخترت حبسهن أو) اخترت (أمساكن أو) اخترت (نكاحهن أو أمسكت نكاحهن أو ثبت نكاحهن أو ثبتن أو أمسكت هؤلاء أو تركت هؤلاء أو اخترت هذه للفسخ أو) اخترتها (للامساك ونحوه) كابتقت هذه وباعدت هذه (وان قال لمن زاده) أي أربع فسخت نكاحهن كان اختيارا للأربع (لدلالته عليه) فان قال سرحت هؤلاء أو فارقتهن لم يكن طلاقا لمن (الأن ينويه لانه كتابة (ولا اختيارا لغيرهن) لانه ليس مريخا فيه (الأن ينويه) فيعمل بما نواه لان لفظه يحتمل والنية معينة المقصود (والمهرلن انفسخ نكاحها بالاختيار ان كان دخل بها) لانه استقر بالدخول فلم يسقط (والا) بأن لم يدخل بها (فلها مهرها) لان النكاح ارتفع من أصله لانه ممنوع من ابتدائه واستدامته فوجوده كعدمه (ولا يصح تعليق الفرقة) بشرط (ولا) يصح تعليق (الاختيار بشرط) فلا يصح كلما أسلمت واحدة فقد اخترتها أو كل من دخلت دار فلان فقد فارقها ونحوه لان الشرط قد يوجد فحين يحجبها فيفضي إلى تنفيره ولذلك لم تدخل القرعة فيه فان علق الفسخ بشرط وأراد به الطلاق ففيه وجهان أطلقهما في الشرح وغيره (ولا) يصح (فسخ نكاح مسلمة لم يتقدمها) أي لم يتقدم فسخ نكاحها (اسلام أربع) قال في المهرر ولو اختار أولا فسخ نكاح مسلمة صح ان تقدمه اسلام أربع سواها والالم يصح بحال وقال في المفتي وان اختار أقل من أربع أو اختار ترك الجميع أمر بطلاق أربع أو تمام أربع لان الأربع زوجات لا يثبت منه الا بطلاق أو ما يقرم مقامه (وهذه ذوات الفسخ منذ اختار) لان البينة حصلت به (وفرقتهم فسخ) لا ينقص به عدد طلاقهن لو عقد عليهن بعد (وعدتهن كعدة المطلقات) لأنهن مفارقات حال الحياة (وان ماتت إحدى المختارات أو بانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح واحدة من المفارقات) لان تحريمها كان لعارض وقد زال (وتكون عنده على طلاق ثلاث) يعني ان الفسخ لا يحسب من عدد الطلاق لانه ليس طلاقا (وان لم يختار) من نساءه ما للفسخ ولا لامساك (أحر) على الاختيار (بحسب ثم تعزير) لانا الاختيار حق عليه فالزيم بالخروج منه ان امتنع كسائر الحقوق (وليس للحاكم أن يختار عنه) كما يطلق على المولى لان الحق هنا لغير معين (ولن النفقة حتى يختار) لأنهن محبوسات لأجله وتقدم (فان طلق واحدة) منهن فقد اختارها لان الطلاق لا يكون الا في زوجة (أو وطئها فقد اختارها) لانه لا يجوز الا في ملك كوطء الجارية التي اشتراها بشرط الخمار له (وان وطئ الكل تعين) الأربع (الأول) أي الامساك وما عداهن تعين للترك (وان ظاهر) من واحدة (أو إلى منها أو قد نفها لم يكن اختيارا) لهما لان هذه كما تدل على التصرف في المنكوحه تدل على اختيار تركها فيتعارض الاختيار وعدمه فلا يثبت واحد منهما (فان طلق الكل ثلاثا أخرج بالقرعة أربع منهن وكن المختارات ووقع الطلاق بهن) لانه لا علك الطلاق على أكثر من أربع فاذا وقع الطلاق على الجميع أخرج الأربع المطلقات بالقرعة كما



لَوْ طَلَّقَ أَرْبَعًا مِنْ لَابِعِينَ (وَلَهُ نِكَاحُ الْبَوَاقِي بِعَدَّةِ قَضَاءِ عِدَّةِ الْأَرْبَعِ) فَلَوْ كُنْ ثَمَانِيَا  
فَكُلَّمَا انْقَضَتْ عِدَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ الْمَطْلَقَاتِ فَلَهُ نِكَاحٌ وَاحِدَةٌ مِنَ الْمَفَارِقَاتِ (وَأَن مَاتَ) قَبْلَ  
الْإِخْتِيَارِ (فَعَلَى الْجَمِيعِ أَطْوَلُ الْأَمْرِ مِنْ عِدَّةٍ وَفَاةٍ أَوْ ثَلَاثَةً قَرِوَةً إِنْ كُنْ مِنْ مَحْضِنٍ)  
لِتَقْضِيَ الْعِدَّةُ يَتَّقِينَ لِأَنَّ عِدَّةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَخْتَارَةً أَوْ مَفَارِقَةً وَعِدَّةُ  
الْمَخْتَارَةِ عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَعِدَّةُ الْمَفَارِقَةِ ثَلَاثَةٌ قَرِوَةً وَفَارِقَةً أَوْ ثَلَاثَةً (وَعِدَّةُ حَامِلٍ بِوَضْعِهِ)  
لأنه لا تختلف عدتها (و) عِدَّةُ (صَغِيرَةٍ وَتِسْعَةٍ سِتَّةً وَفَاةً) لِأَنَّ أَطْوَلَ مِنْ ثَلَاثَةٍ  
أَشْهُرٍ (وَالْمِيرَاثُ لِأَرْبَعٍ) مِنْهُنَّ (بِقَرَعَةٍ) لِأَنَّ الْمِيرَاثَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالزَّوْجِيَّةُ  
فِيمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ (وَأِنْ أَخْتَرْنَ جَمِيعَهُنَّ الصَّلَاحُ) وَكُنَّ مَكْلَفَاتٍ رَشِيدَاتٍ (جَازٍ  
كَيْفَ مَا صَطَلْنَ) لِأَنَّ الْحَقَّ لِابْنِ بَعْدِهِنَّ (وَمَنْ هَاجَرَ الْبَتَا) مِنَ الزَّوْجِيَّةِ  
(بِذِمَّةٍ مُؤَبَّدَةٍ أَوْ أَسْلَمَا) أَيْ الزَّوْجَانِ (أَوْ أَسْلَمَ) أَحَدُهُمَا (وَالْآخَرُ بِدَارِ الْحَرْبِ  
لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ) بِاخْتِلَافِ الدَّارِ لِمَا تَقَدَّمَ وَأَمَّا اخْتِلَافُ الدِّينِ فَقَدْ مَضَى تَقْصِيدهُ (وَأِنْ  
أَسْلَمَتْ أَمْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجَانُ أَرَاكَ كَثْرَ) مِنْ زَوْجِيَّةٍ (تَزَوَّجَاهَا فِي عَتَمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا  
أَنْ تَخْتَارَ أَحَدَهُمْ وَلَوْ أَسْلَمُوا مَعًا) قَالَ فِي الْأَنْصَافِ ذِكْرُ الْقَاضِي مُحَمَّدٍ وَفَاقَ (وَأِنْ  
كَانَ) تَزْوِجُهُمْ بِهَا (فِي عَفْوَةٍ أَوَّلٍ بِمَحْجَمٍ وَمَا بَعْدَهُ بَاطِلٌ وَإِنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ اخْتَارَ أَوْ أَمْرَأَةً  
وَعَمَّتْ أَوْ) أَمْرَأَةً (وَحَالَتِهَا) وَنَحْوَهُ (اخْتَارَ مِنْهُمَا وَاحِدَةً إِنْ كَانَتَا كَاتِبَتَيْنِ أَوْ) كَانَتَا  
(غَيْرَهُمَا) كَمَجْهُوسَتَيْنِ (وَأَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ) أَسْلَمَتْ (بَعْدَهُ فِي الْعِدَّةِ إِنْ كَانَتْ عِدَّةً)  
بِأَنَّ كَانَ دَخَلَ بِهِمَا لِمَا رَوَى الضَّحَّاكُ بْنُ زَيْدٍ وَزَعَنُ أَبِيهِ قَالَ أَسْلَمَتْ وَعِنْدِي أَمْرَأَتَانِ  
اخْتَارَ فَأَمَرَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَطْلُقَ أَحَدَهُمَا رَوَاهُ الْجَنَّةُ وَفِي لَفْظٍ لِمُتَزَمِّدٍ  
اخْتَارَ بِمَا شِئْتُ وَلِأَنَّ الْبَقَاءَ أَمْرًا يَجُوزُ لَهُ ابْتِدَاءُ نِكَاحٍ بِحُرٍّ زَالَهُ اسْتِدْرَاجُهُ كَفِيرًا وَلِأَنَّ  
النِّكَاحَ الْكُفْرَ بِصَحَّةٍ وَغَيْرِهِ جَمْعُ الْبَعْضِ وَقَدْ أَزَالَ كَمَا لَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ أَحَدَهُمَا وَلَا مَهْرَ  
لِغَيْرِ الْمَخْتَارَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا لِأَنَّهُ نِكَاحٌ لَا يَقْرَعُ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ أَشْبَهَ تَزْوِجَ الْمَجْهُوسِ  
أَخْتَهُ (وَإِنْ كَانَتَا) أَيْ اللَّتَانِ تَحْتَمِلُ مِنْ أَسْلَمَ (أَمَّا وَبَتَا) وَأَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ  
(فَسَدَ نِكَاحُ الْأُمِّ) لِقَوْلِهِ نَعَالِي وَأَمَهَاتُ نَسَائِكُمْ وَهَذِهِ أَمْرٌ زَوْجَتُهُ فَتَدْخُلُ فِي عَوْمِ الْآيَةِ  
وَلَا يَلُوحُ تَزْوِجُ الْبِنْتِ وَحَدَاهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا حَرَمَتْ عَلَيْهِ أَمَهَاتُهَا إِذَا أَسْلَمَ فَإِذَا لَمْ يَطْلُقْهَا وَتَسَلَّ بِنِكَاحِهَا  
فِنْ بَابِ أُولَى وَيَبْقَى نِكَاحُ الْبِنْتِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِأَمَهَا (وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا) أَيْ بِالْأُمِّ  
وَالْبِنْتُ فَسَدَ نِكَاحُهَا أَمَّا الْأُمُّ فَلَمَّا تَقَدَّمَ وَأَمَّا الْبِنْتُ فَلَا تَهْرَبُ دَخَلَ بِأَمَهَا (أَوْ) كَانَ  
دَخَلَ (بِالْأُمِّ) وَحَدَاهَا (فَسَدَ نِكَاحُهَا) لِمَا تَقَدَّمَ وَكَذَلِكَ أَسْلَمَتْ أَحَدَاهُمَا وَحَدَاهَا (وَإِنْ  
اخْتَارَ أَحَدَهُ الْإِخْتَيْنِ وَنَحْوَهُمَا) كَالْمَرَأَةِ وَعَمَّتْ أَوْ حَالَتِهَا (لَمْ يَطْلُقْهَا) أَيْ الْمَخْتَارَةَ (حَتَّى  
تَقْضِيَ عِدَّةَ اخْتِيَارِهَا) وَنَحْوَهَا ثَلَاثُ جَمْعٍ مَاءٍ فِي رَحِمٍ نَحْوِ اخْتَيْنِ (وَكُلُّهُنَّ إِذَا أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ  
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ) فَلَا يَجْمَعُ مَاءٌ فِي أَكْثَرِ مِنْ رَحِمٍ أَرْبَعٍ (فَإِنْ كُنْ ثَمَانِيَةً وَاخْتَارَ  
أَرْبَعًا وَفَارَقَ الْبَاقِيَاتِ لَمْ يَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنَ الْمَخْتَارَاتِ حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّةَ الْمَفَارِقَاتِ أَوْ عَمَّتْ)  
يَعْنِي كُلَّهَا انْقَضَتْ عِدَّةُ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَفَارِقَاتِ فَلَهُ وَطْءُ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَخْتَارَاتِ (وَإِنْ كُنْ  
خَمْسًا فَفَرَّقَ أَحَدَهُنَّ) وَأَسْلَمَ أَرْبَعًا (فَلَهُ وَطْءُ ثَلَاثٍ مِنَ الْمَخْتَارَاتِ وَلَا يَطْلُقُ الرَّابِعَةَ  
حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّةَ الْمَفَارِقَةِ وَإِنْ كُنْ سِتَّةً فَفَارَقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ وَطْءُ اثْنَتَيْنِ مِنَ الْمَخْتَارَاتِ) وَإِذَا  
انْقَضَتْ عِدَّةُ أَحَدِهِ الْمَفْرَقَتَيْنِ فَلَهُ وَطْءُ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمَخْتَارَاتِ (وَإِنْ كُنْ سَبْعًا فَفَارَقَ ثَلَاثًا  
فَلَهُ وَطْءُ وَاحِدَةٍ فَقَطْ مِنَ الْمَخْتَارَاتِ وَكُلَّمَا انْقَضَتْ عِدَّةُ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَفَارِقَاتِ فَلَهُ وَطْءُ وَاحِدَةٍ

بِالْمَتَّةِ عَامَ الْفَتْحِ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ  
ثُمَّ لَمْ تَخْرُجْ حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا  
وَحَكَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الرَّجُوعَ  
عَنْ قَوْلِهِ بِجَوَازِ الْمَتَّةِ وَأَمَّا أَذْنُ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَا فَقَدْ  
نَسِيتُ نَفْسَهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا أَعْلَمُ  
شَيْئًا أَحَدَهُ اللَّهُ ثُمَّ حَرَمَهُ ثُمَّ أَحَدَهُ  
ثُمَّ حَرَمَهُ إِلَّا الْمَتَّةَ (أَوْ بَنُوهُ)  
أَيْ بَنُو الزَّوْجِ طَلَّاقُهَا بَوَاقٍ  
(بِقُلَّةٍ أَوْ بِتَزْوِجِ الْغَرِيبِ  
بِنَفْسِ طَلَّاقِهَا إِذَا خَرَجَ) لِيَعُودَ  
إِلَى وَطْنِهِ لِأَنَّهُ شَيْءٌ بِالْمَتَّةِ  
(أَوْ بِعَلَقِ النِّكَاحِ عَلَى  
شَرْطِ غَيْرِ زَوْجَتِ) إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ (وَقَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)  
فَيُطْلَقُ النِّكَاحُ الْمَعْلُوقُ عَلَى شَرْطِ  
(مُسْتَقْبَلِ كَ) قَوْلِهِ (زَوْجَتُكَ)  
إِنِّي (إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ  
أَوْ إِنْ رَضِيتُ أَمَهَا أَوْ إِنْ وَضَعْتُ  
زَوْجَتِي إِنْ تَنَافَقْتُ زَوْجَتُكَهَا)  
لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَعَ وَضْعِهِ فَلَا يَصِحُّ  
تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْتَقْبَلِ  
كَالْبَيْعِ وَلِأَنَّهُ وَقْفُ النِّكَاحِ  
عَلَى شَرْطٍ فَرَجَحُزَ (وَيَصِحُّ)  
تَعْلِيْقُ النِّكَاحِ (عَلَى) شَرْطِ  
(مَاضٍ) أَوْ (عَلَى) شَرْطِ  
(حَاضِرٍ) فَالْمَاضِي (كَ) قَوْلِهِ  
زَوْجَتُكَ ثَلَاثَةً (إِنْ كَانَتْ بَنِي أَوْ)  
زَوْجَتُكَهَا (إِنْ كُنْتُ وَلِيَّهَا  
أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَهِيَ) أَيْ  
أَنَّهَا قَدْ دَانَ (بِعِلْمَانِ ذَلِكَ)  
أَيْ أَنَّهُ يَشْتَرِي وَهِيَ وَلِيَّهَا وَإِنْ  
عَدَّتْهَا انْقَضَتْ وَالشَّرْطُ الْحَاضِرُ  
أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (أَوْ)  
زَوْجَتُكَهَا (إِنْ شِئْتُ فَقَالَ  
شِئْتُ وَقَبِلْتُ وَنَحْوَهُ) فَيَصِحُّ  
النِّكَاحُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَعْلِيْقٍ  
النَّوعِ (الثَّالِثُ) مِنَ الشَّرْطِ



القائمة وهو ما يصح معه النكاح  
 ضرتها (أو) ان يقسم لها (أقل)  
 مسن ضرتها (أو ان بشرطاً)  
 عدم وطء (أو) ان بشرط (أحد)  
 عدم وطء (فحواه) كعزله  
 عنها أو ان لا يكون عندها في  
 الجمعة إلا ليلة أو شرط لها النهار  
 دون الليل أو شرط على المرأة  
 ان تنفق عليه أو ان تعطيه شيئاً  
 (أو) شرطاً له (ان فارق رجوعاً  
 اتفق (أو) شرطاً (خياراً في عقد  
 أو) شرطاً خياراً في (مهر أو) شرطاً  
 عليه (ان جاء) (به) أي المهر (في  
 وقت كذا والافلا نكاح بينهما  
 أو) شرطاً عليه (ان يسافر بها)  
 ولو لم يجز (أو ان تستدعيه لوطء عند  
 ارادتها أو ان لا تسلم نفسها (إليه) إلى  
 مدة كذا (فحواه) كاتفاق عليها كل  
 يوم عشرة دراهم (فيصح النكاح  
 دون الشرط) في هذه الصور كلها  
 لمناطاته لمقتضى العقد ولتضمنه  
 اسقاط حقوق يجب بالعقد  
 قبل انعقاده كاسقاط  
 الشفيع شفيعته قبل البيع  
 وأما العقد نفسه فصحيح لأن هذه  
 الشروط تعود إلى معنى زائد  
 في العقد لا بشرط ذكره فيه  
 ولا بضرب الجهل به فلم يبطله  
 كشرط صداق محرم فيه ولأن  
 النكاح يصح مع الجهل  
 بالعوض فجاء أن ينفع مقدم  
 الشرط الفاسد كالعتق (ومن  
 طلب بشرط خيار ووقع  
 طلاقه لصدوره من أهله في  
 محله وله الشرط

فوفصل وان شرطها أي  
 الزوجة (مسلمة أو قبل) أي  
 قال الولي لنزوح (زوجت من)  
 هذه المسلمة أو ظنها) أي ظن  
 الزوج الزوجة (مسلمة ولم تعرف)

من المختارات وان أسلم) الزوج (فبها) أي قبل اسلام من تحتها وهن أكثر من  
 أربع (ثم طلقهن قبل انقضائه من ثم أسلمن بعد هاتين ان طلاقه لم يقع بهن) لأنهن  
 قد بن بمجرد اسلامه فلا يلحقهن طلاقه (وله نكاح أربع منهن) في الحال (وان كان  
 وطئهن) حال الوقف (تبييناته وطئ غيرة نسائه) فيؤدب ويجب لمن مهر المثل  
 حيث لم يسلمن حتى انقضت عدتهن (وان آلى منهن أو ظاهر أو فدية) من بعد  
 اسلامه ولم يسلمن حتى انقضت العدة (تبيين ان ذلك في غير زوجة وحكمه حكم ما لو خاطب  
 بذلك أجنبية) لأنهن قد بن منه بمجرد اسلامه في هذه الحالة وان أسلم ثم طلق الجميع قبل  
 اسلامهن ثم أسلمن في العدة أمر أن يختار أربعاً منهن فإذا اختارهن تبيين ان طلاقه وقع بهن  
 لأنهن زوجات ويعتد من حين طلاقه وان البواقي باختياره لا بهن ولا يقع بهن  
 طلاقه وله نكاح أربع منهن اذا انقضت عدة المطلقات لأن هؤلاء غير مطلقات والفرق  
 بين هذه وبين ما اذا طلقهن بعد اسلامهن لأن طلاقهن قبل اسلامهن في زمن ليس له  
 الاختيار فيه فإذا أسلمن تجدد له الاختيار حينئذ وبعد اسلامهن طلقهن وله الاختيار ويصح  
 طلاقه اختياراً وقد أوقعه في الجميع وليس بعضهن أولى من بعض فصرنا إلى القرعة لتساوي  
 الحقوق (فان أسلم بعضهن في العدة تبيين ان أزواجه فوق طلاقها وكان وطئها) أي  
 وطئها بعد الطلاق (وطء المطلقة) فان كان الطلاق رجعياً كان رجعة وان كان  
 بائناً فوطئها شبهة يجب لها به مهر المثل (وان كانت المطلقة غيرها) أي غير الموطوءة  
 (فوطئها وطء لامرأته) لأنني عليه به (وكذلك ان كان وطئها قبل طلاقها) فهو  
 وطء لامرأته لأنني به عليه (وان) أسلم قبلهن ثم (طلق الجميع) قبل اسلامهن (فأسلم  
 أربع منهن أو) أسلم (أقل) من أربع (في عدتهن ولم يسلم البواقي تعينت الزوجة  
 في المسلمات) لأنهن لم يجاوزن أربعاً (ووقع الطلاق بهن) لأنهن محل له (فان أسلم  
 البواقي) بعد عدتهن (فله أن يتزوج منهن) إلى أربع لأنهن لم يطلقن منه

فوفصل وان أسلم حرة تحتها ما لم يكن أكثر من أربع أو أقل (فأسلمن معه أو) أسلمن  
 (في العدة) ان كان دخل بهن (وكان في حال اجتماعهم على الاسلام من محل له نكاح الاماء)  
 بأن كان عادم الطول خائف العنت (اختارهن من واحدة ان كانت تعففه والا) بان لم تعففه  
 الواحدة (اختار من يعففه) من ثنتين (إلى أربع) لأنها نهاية الجميع (والا) أي وان لم  
 يكن من يباح له نكاح الاماء حال اجتماع اسلامهم (فسد نكاحهن) ولم يكن له أن يختار لانه  
 لا يجوز ابتداء العقد عليها حال الاسلام فلم يملك اختيارها كالمعتدة وان لم يسلمن إلا بعد العدة  
 انقضى نكاحهن وان كان كتابات (وان أسلم) الزوج (وهو مومس) أو غير خائف  
 العنت (فلم يسلمن) أي الاماء (حتى أعسر) أو خاف العنت (فله الاختيار منهن)  
 من يعففه لأن شرائط النكاح انما تعتبر في وقت الاختيار وهو حال اجتماعهم في الاسلام  
 (وان أسلم وهو مومس) خائف العنت (فلم يسلمن حتى أبسر) أو زال خوف العنت (لم يكن  
 له الاختيار منهن) اعتباراً بحال اجتماعهم في الاسلام كما تقدم (وان أسلم بعضهن وهو  
 مومس أو) أسلم (بعضهن وهو مومس) خائف العنت (فله الاختيار من اجتماع اسلامه  
 واسلامهن وهو مومس) خائف العنت لأنهن اجتمعن معه في حال يجوز فيه ابتداء نكاحهن  
 (وان) أسلم ثم (أسلمت واحدة من بعدهن ثم عتقت ثم أسلم البواقي فله الاختيار منهن بشرطه)  
 وهو أن يكون حال اجتماع اسلامهم عادم الطول خائف العنت لأن العبرة بحال الاختيار كما  
 تقدم وحالة اجتماعهم في الاسلام كانت أمه فلم تميز على البواقي (وان) أسلم ثم (عتقت



بمخلافه فله الخيار (أو شرط)  
الزوج في العقد (نفي عيب)  
عن الزوجة (لا يفسخ به  
لنكاح) كشرطها صبي أو بصرية  
(فبانت بمخلافه) أي الزوج  
(الخيار) لأنه شرط صفة  
مقصودة ففانت أشبه  
ما لو شرطها حرة فبانت أمة  
ولا شيء عليه أن فسخ قبل  
الدخول وبعبه يرجع بالمهر  
على الغار وكذا لو شرطها  
حسنة فبانت شوهاء أو بيضاء  
فبانت سوداء أو طوييلة  
فبانت قصيرة أو ذات نسب  
فبانت دونه لأن ظن ذلك  
ولم يشترطه (لا) خياره  
(أن شرطها كناية أو أمة  
فبانت مسلمة أو حرة) أي  
شرطها كناية فبانت مسلمة  
أو أمة فبانت حرة لأنه زيادة  
خير فيها (أو شرط) في الزوجة  
(صفة فبانت) الزوجة (أعلى  
منها) أي أعلى من النصف التي  
شرطها فلا خيار له لما تقدم  
(ومن تزوج أمة وظن) أنها  
حرة الأصل لا عتقة (أو)  
تزوج امرأة (و) شرط أنها حرة  
فولدت منه مع جهل رقة  
(فولده حر) لا عتقاده حرية  
باعتقاده حرية أمه (ويفدى)  
أي يلزم الزوج أن يفدى  
(ما ولد) له من زوجته الأمة  
أن يغريها (حيا) لو قت  
يعيش مثله نقضاء عمره وعلى  
وإن عباس ولأن الولد غناء  
الأمة المملوكة فسيب له أن  
يكون مملوكا كما أسكها وقد فوت  
رقه باعتقاده الحرية فلزمه  
ضمانه كالمفوت رقه بفسخه  
في فديته (بقيته) لأنه حيوان وكل الحيوانات متقومة (يوم ولادته) قضى به عمره وعلى ابن عباس لأنه محكوم بحريته عند

ثم أسلمت ثم أسلمن) أي البواقي من الأماة تبين أن الأولى أن كانت تعفه (أو) أسلمت ثم  
(عتقت ثم أسلمت) تبين من عتقت أن كانت تعفه (أو عتقت بين أسلامها  
واسلامه) كان أسلمت ثم عتقت ثم أسلم (تبين الأولى) وهي العتقة (أن كانت تعفه)  
لأنه مالك له صفة حرة تعفه وقت اجتماع أسلامها واسلامه فلم يبع له الأماة (ولا) أي وإن  
لم تعفه العتقة إذن (اختار من البواقي معهما من تعفه) من واحدة وثلثين أو ثلاث لوجود  
الحاجة حيث كان عادم الطول (وإن أسلم) حر (وتحت حرز أمة فأسلمت الحرة في عدها  
قبلهن) أي الأماة (أو بعدهن) انفسح نكاحهن وتبينت الحرة أن كانت تعفه (لأنه قادر  
على الحرة التي تعفه فلا يختار عليها أمة) (هذا) الحكم (إذا لم يعتق ثم أسلمت في العدة  
فإن اعتق ثم أسلمت في العدة لحكمهن كالحرائر) فله أن يختار منهن أربعاً وإن اعتق  
أو بعضهن بعد أسلامه واسلامهن لم يؤثر لأن الاعتبار في ثبوت الاختيار بحال اجتماعهم  
في الإسلام وإن أسلمت الحرة معه دون الأماة ثبت نكاحها وإن قطعت عصمتها وابتدأ عدتها  
منذ أسلم وإن أسلم الأماة دون الحرة ولم تسلم الحرة حتى انقضت عدتها بآثار اختلاف الدين  
وله أن يختار من الأماة بشرطه لأنه لم يقدر على الحرة وليس له أن يختار من الأماة قبل انقضاء  
عدة الحرة لأنها لا تملك عدم أسلامها في عدتها وإن طلق الحرة ثلاثاً في عدتها لم تسلم في عدتها  
لم يقع الطلاق لأنها تبين أن النكاح انفسح باختلاف الدين وإن أسلمت في عدتها تبين وقوع  
الطلاق (وإن أسلم عتقته أمة فأسلمت معه أو) أسلمت (في العدة) بعد الدخول  
(ثم عتق أولاً) أي أولم يعتق (اختار) العبد من الأماة (ثنتين) لأنه حال اجتماعهم  
على الإسلام كان عبداً يجوز له الاختيار من الأماة اثنتين نهاية جمعه (فإن أسلم) العبد  
(وعتق ثم أسلمت) في العدة اختار ما يعفه إلى أربع بشرطه (أو أسلمت ثم عتق ثم أسلمت  
اختار ما يعفه إلى أربع بشرطه) وهو أن يكون عادم الطول خائف العتق لأنه في حال اجتماعهم  
في الإسلام كان حراً بشرطه في حقه يشترط في حق الحرة يثبت له ما يثبت للحر (ولو كان  
نحوه) أي العبد (أحراراً فأسلم وأسلمت معه) أو في العدة بعد الدخول تبين اختار منهن  
ثنتين و (لم يكن الحرة) التي يمسكها (خياراً للعصم) لأنهن رضين به عبداً كافراً  
فعبداً مسلماً أولى

### كتاب الصداق

بفتح الصاد وكسرها ويقال صدقة بفتح الصاد وضم الدال وصدقة بضم الدال فهما  
مع ضم الصاد وقحها وله أسماء الصدق والصدقة والمهر والعتق والفرصة والجر والعلايق  
والعقر والحباء وقد نظمت منها ثمانية في بيت وهو قوله

صداق ومهر فحيلة وفرصة \* حياء وأجر ثم عقر علايق

يقال صدقت المرأة ومهرتها ولا يقال أمه رتها قاله في المصنف والشرح وانهاية وهو  
م شروع بالكتاب والسنة والاجماع واستقف على أدلة مشروعية (وهو) أي ان صدق  
(أموض في النكاح) سواء سمي في العقد أو فرض بعده تراضيهما أو الحاكم (ونحوه)  
أي نحو النكاح كوطء الشبهة ولزامة أمكره (وبين تخفيفه) أي الصداق لقوله عليه  
الصلاة والسلام أعظم النكاح بركة أي بركة مؤنة رواه أحمد وفيه ضعف وقال عمر لا تغفلوا في  
صداق النساء فلو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كالأمة كميها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رواه أبو داود وترمذي وأبو داود (و) تسن (تسبته في العقد) لأنه

في فديته (بقيته) لأنه حيوان وكل الحيوانات متقومة (يوم ولادته) قضى به عمره وعلى ابن عباس لأنه محكوم بحريته عند



المصومة (ثم ان كان) الزوج  
(من لا يحل له نكاح الاماء)  
بان كان حوا واجدا اطول  
او غير خائف العنت (ففرق  
بينهما) لظهور بطلان  
النكاح لفسد شرطه وكذا ان  
كان تزوجها بغير إذن سيدها  
ونحوه (والا) بان كان ممن  
يحل له نكاح الاماء (فله  
الخيار) بين فسخ النكاح  
والمقام عليه لانه عقد قد  
غرقه أحد الزوجين بحرية  
الآخر أشبه عكسه (فان رضى  
بالمقام) معها مع ثبوت رقتها  
بالبنية فاما ان أقرت لانسان  
بالرق لم يقبل قولها على زوجها  
فصالان اقرارها برب النكاح  
عنها وثبت حقا على غيرها  
أشبه ما لو أقرت بمال على غيرها  
(فا) حملت وولدت  
عند زوج (بعد) ثبوت  
رقها (فهو) رقيق (رب  
الامة لانه من غائبا) وان كان  
المغرور) بالامة بان ظنما  
أوسطها حرة (عبد) فولده  
منها (حر) لانه وطئها معتقدا  
حرينها أشبه الحر وعمله رق  
الولد رق امه خاصة ولا عبودية  
بالأب يدل ولد الحر من الامة  
ولدا العبد من الحر وهما يقران  
حرين رقيقين و(يفديه) أى  
يفدى العبد ولده من غريبها  
بقيمته (يوم ولادته) حيا (اذا  
عشق لتعلقه) أى الفداء  
(بذمته) لانه فـوت رقه  
باعتقاده الحرية وقوله ولا مال له  
فالحان فتعلق الفداء بذمته  
(وبرجع زوج) حرا كان  
أوعيدا (بفداء) غرمه على من غرمه ان كان الغارله أجيبا قضى به عمرو على وابن عباس

صلى الله عليه وسلم كان يزوج ويتزوج ولم يكن يحل ذلك من صداق مع انه عليه الصلاة  
والسلام له أن يتزوج بلامه وروى قال للذي زوجه الموهوبة هل من شيء تصدقها قال لا قال التمس  
ولو خاتم من حديد ولانه أقطع للزواج (ويستأن أن يكون من أربعة مائة درهم الى خمسة مائة)  
درهم أى أن لا يزيد على ذلك لما روى مسلم من حديث عائشة أن صداق النبي صلى الله عليه  
وسلم على أزواجه خمسة مائة درهم (وان زاد) الصداق على ذلك (فلا بأس) لما روت أم  
حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بأرض الحبشة تزوجها النجاشي وأمهرها  
أربعة آلاف وحضرها من عتده وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة فلم يبعث اليها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بشيء رواه أحمد والنسائي ولو ذكره ذلك لانكره (ويكره ترك التسمية فيه قاله  
في التبصرة) لانه قد يؤدي الى التنازع في فرضه (ويستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم)  
خروجا من خلاف من قدر أقاله بذلك (وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بلامه)  
لانه أولى بالثؤنين من أنفسهم (وكل ما صبح غنما أو أجرة مع مهر أو ان قل) الحديث جابر  
مرفوعا لو أن رجلا أعطى امرأة صداقا لم يده طامعا كانت له حلالا رواه أبو داود بمعناه وروى  
عامر بن ربيعة أن امرأة من فزاراة تزوجت على نعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضيت  
من مالك وتغسلت بنعين قالت نعم فاجازم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ثم بين ما صبح  
غنما أو أجرة بقوله (من عيين ودين ومجمل ومثجل ومنفعة معلومة كراية غنمها مدة)  
معلومة (وخياطة ثوبها ورذايقها من موضع معين) ومنافع الحر والعبد سواء لقوله تعالى  
حكاية عن شبيب مع موسى انى أريد أن أنكح لك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى  
صحح ولا منفعة الحر يجوز أخذ العوض عنها في الأجرة فجازت صداقا كمنفعة العبد ومن قال  
ليست مالا ممنوع لانه يجوز المماوضة عنها بها ثم ان لم تكن مالا فقد أجريت بحرى المال  
(فان طلقه قبل الدخول وقبل استيفاء المنفعة فعليه نصف أجرة ذلك) النفع الذى جعله صداقا  
لها (وان كانت) المنفعة التى جعلها صداقا لها (مجهولة كراية غنمها أين كان وخدومتها  
فيما شاءت شهر الم يصح) ذلك صداقا لانه عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجهولا كالثمن  
في البيع والأجرة في الأجرة (وان تزوجها على منافع) المعلومة (أو) على (منافع  
غير المعلومة مدة معلومة صح) بدليل قصة موسى وقبيل ساعلى منفعة العبد (ويصح) أن  
يتزوجها (على عمل معلوم) كخياطة ثوب معين (منه ومن غيره) فان تلف الثوب قبل  
خياطته فعليه أجرة المثل كما لو أصدقه تعليم عبده مائة مائة فمات قبل ذلك وان عجز عن  
خياطته مع بقائه فمات لمرض ونحوه فعليه أن يقيم مقامه من يخطه وان طلقها قبل خياطته وقبل  
الدخول فعليه خياطة نفسه ان أمكن معرفة نصفه والا فنصف الأجرة الا أن يدل خياطة  
أكثر من نصفه بحيث يعلم انه قد خاط النصف يقينا ذكره في الشرح انتهى (و) يصح أيضا  
أن يتزوجها على (دين) سلم أو غيره وعلى غير مقدوره كالبقي ومقتصب يحصلها ومبيع اشتراه  
ولم يقبضه نصا ولو مكى لا ونحوه) كزوزون ومعدود ومذروع لان الصداق ليس ركنا في النكاح  
فاغتفر الجهل اليسير والغرر الذى يرجح زواله ولان القصد بالنكاح الوصلة والاستمتاع  
(وعليه) أى على الزوج (تحصيله) أى المبيع قبل قبضه ونحوه (فان تمذر) عليه  
تحصيله (و) عليه (قيمته) لمحل الحاجة وان كان مثليا فله ما مثله عند تعذره لان المثل  
أقرب اليه (و) يصح أن يتزوجها (على أن يشتري لها عبد زيد) لانه مال معلوم  
(أو) أن يتزوجها (على أن يعتق أباهما) أو عتق من له من ذكر أو أنثى لأن بذل العوض له في  
مفادته حثرت (فان تمذر أو طاب) ربه (به) أكثر من قيمته فله قيمته (لانه عوض



(على من غره ان كان) الفارولة  
(أجنبيًا) لأنه ضمن له سلامة  
الوطء كما ضمن له سلامة الولد  
فكبار جمع عليه بقيمة الولد  
كذلك يرجع عليه بالمهر وكذا  
أجرة انتفاعه بها إن غرمها  
(فان كان) الفار الزوج  
(سيدًا ولم تعتق بذلك) بأن  
لم يكن الغريم بلفظ محصل به  
للمصرية (أو) كان الفار  
للزوج (أبًا) أي الزوجة  
نفسها (وهي مكاتبه فلا مهر له)  
أي أسيدًا إذا كان هو الفار  
(ولا) مهر (لها) أي  
المكاتبه ان كانت هي الفارة  
لأنه لا فائدة في أن يجب لأحدهما  
ما يرجع به عليه (وولدها)  
أي المكاتبه من زوج غر  
بحريتها (مكاتب) لولا التفرير  
تبعها (فيغرم أبوه قيمته لها)  
ان لم تكن هي الفارة لأنه فوته  
عليها ويرجع بما يغرمه على من  
غره (ون كانت) الزوجة  
الفارة (فنا) أو مدبرة  
أو أم ولد لم يسقط مهرها  
ويغرمه وفداء ولدها لسيدها  
ويغرم ولدها ولد كانه قسن  
(وتلق) ما غرمه لسيدها  
(برقتها) فيخير سيدها بين  
قدتها بأقل من قيمتها أو الغرم  
أو يسلمها ان لم تكن أم ولد فان  
اختار فداءها بقيمتها سقط  
قدرها عن الزوج مما عليه لأنه  
لا فائدة في إيجابه عليه ثم رده  
إليه وان اختار تسليمها سلمها  
وأخذ مالها (والمعتق بعضها)  
إذا غسرت زوجها بحريتها  
(يجب لها البعض) من  
مهرها بقدر حريتها (فيسقط)  
(وولدها) أي المعتق بعضها (يغرم

تعدر تسليمه فرجع إلى قيمته كالأول كان يسهده فاستحق (فأرجاهما بقيمتيه مع إمكان شرائه  
لم يلزمها قبوله) لأنه يفوت عليها العرض في عتقه (وكل موضع لا تصح فيه التسمية أو خلا  
العقد عن ذكره حتى في التفويض وبأني يجب مهر المثل بالعقد) لأن المرأة لا تسلم إلا  
ببدل ولم يسلم البديل وتعدر رد العرض فوجب بدله كالأول بأعسه سلمه بخمر فتلفت عند المشتري  
(وان أصدقها تعليم أو اب فقه أو) تعليم أو اب (حديث أو) تعليم (شي من شعر مباح أو أدب  
أو صنعة أو كتابة أو ما يجوز أخذًا لأجرة على تعليمه وهو معين مع) لأنه يصح أخذًا لأجرة على  
تعليمه فجاز أن يكون صداقًا كنساقع الدار (حتى ولو كان لا يحفظه ويتعلمه ثم يعلمها) لأنه  
بذلك يخرج من عهده ما وجب عليه (وان تعلمته) أي تعلمت ما أصدقها تعليمه (من  
غيره) لزمته أجرة التعليم (أو تعدر عليه تعليمها) بأن أصدقها تعليم خياطة فتعدر (لزمته  
أجرة التعليم) لأنه لما تعدر الوفاء بالواجب وجب الرجوع إلى بدله (وان علمها) ما أصدقها  
تعليمه (ثم نسبها) أي الصنعة التي علمها أبًا (فلا شيء عليه) لأنه قد وفاها (وان  
لقتها الجميع وكلما القتها شيئاً أنسيته لم يعتد بذلك تعليمها) لأن العرف لا يبعد تعليمها (وان ادعى  
الزوج أنه علمها وادعت أن غيره علمها فالقول قولها) لأن الأصل عدمه (وان جاءت  
غيرها بالعلم ما كان يريد يعلمها) لم يلزمه لأن المستحق عليه العمل في عين لم يلزمه بإبقائه في  
غيرها كما لو استأجرته لخياطة ثوب فأتته بغيره ولا أنما يتعلمين مختلفون في التعليم اختلافًا  
كثيرًا (أو أتاها بغيره يعلمها لم يلزمها قبوله) لأن المعلمين مختلفون في التعليم وقد يكون  
لها عرض في التعليم منه لكونه زوجها (وان طلقها قبل الدخول وقبل تعليمه فعليها  
نصف الأجرة) أي نصف أجرة مثل تعليم ما أصدقها تعليمه لأنها قد صارت أجنبية  
منه فلا يثبت في تعليمها الفتنه (و) عليه بطلاقها قبل التعليم (و بعد الدخول كلها)  
أي كل الأجرة لاستقرار ما أصدقها بالدخول (وان كان) طلقها قبل الدخول (بعد  
تعليمها رجوع عليها بنصف الأجرة) لأن الطلاق قبل الدخول يوجب نصف الصداق  
والرجوع بنصف التعليم متعذر فوجب الرجوع إلى بدله وهو نصف الأجرة (ولو حصلت  
لفرقه من جهتها) قبل الدخول وبه التعليم (رجع عليها بالأجرة كاملة) لتعدر  
لرجوع بالتعليم (وان أصدقها تعليم شيء من القرآن لم يصح) الاصداق لأن  
الفروج لا تستباح بالمال لقوله تعالى أن تبغوا بأموالكم ومن لم يستطع منكم طولا والطول  
المال ولأن تعليم القرآن قربة ولا يصح أن تكون صداقًا كالصوم وحديث  
المروية قيل معناه زوجتكها لآل من أهل القرآن كما زوج أبا طلحة على إسلامه  
فروى ابن عبد البر بإسناده ان أبا طلحة أتى أم سلمة بخطيبها قبل أن يسلم فقالت أنزولك  
وأنت تعبد خشية فمحمدا عبد بني فلان ان أسلمت تزوجت بك قال فأسلم أبو طلحة فتزوجها  
على إسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر التعليم ويحتمل أن يكون خصا بذلك الرجل  
وبؤده ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج غلاما على سورة من القرآن ثم قال لا تكون  
بعدك مهرار واهميد والبخاري (وان أصدقها تعليم التوراة والإنجيل أو شيء منهما  
لم يصح ولو كانت) المرأة (كتابية أو) كان (المصدق كتابيا لأنه) أي المذكور  
من التوراة أو الإنجيل (مدوخ مبدل محرم فهو كالواصدقها محرما) ولها مهر المثل  
(واذا تزوج نسائه مهر واحد) صح وقسم بينهن على قدر مهر مثلهن (أو حالهن بعوض  
واحد صح) لأن العوض في الجملة معلوم فلم تؤثر جهالة تفصيله كشرائه أربعة أعبد  
بعوض واحد (ويقسم بينهن على قدر مهر مثلهن) لأن العقد إذا وقعت على شيئين

ما وجب لها لما تقدم ويجب باقيه لما لا ينفك ويعلق برقتها فيخير سيدها ككاملة لرق (وولدها) أي المعتق بعضها (يغرم



أبوه قدر زك ( من قيمته ويرجع  
من سيدو زوجة مكاتبه  
ومبعضه ( مطالبه غار)  
زوج ( ابتداء ) نصا يدون  
مطالبه الزوج ( والغار من  
علم رقتها ) أي الزوجة أدرك  
بعضها ( ولم يبينه ) للزوج  
بل أتى بما يوحى به حريتها كما  
أوضحته في شرح الاقناع  
( ومن تزوجت رجلا على أنه  
حرا وتظنه حرا فبان عبدا فلها  
الخيار ان تصح النكاح ) بأن  
كملت شروطه وكان باذن سيده  
لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة  
العقد كالتزوج أمة على أنها حرة  
فان اختارت الفسخ لم يخرج  
الى حكم حاكم كن عتقت تحت  
عبد وان اختارت امضاءه  
فلا وليا ثم الاعتراض عليها ان  
كانت حرة لعدم الكفاءة وان  
كانت أمة فلها الخيار أيضا لانه  
اذا ثبت الخيار للعبد اذا غر بامة  
ثبت للامة اذا غرت به ( وان  
شرطت ) زوجة في زوج  
( صفة ) ككونه نسبيا أو عفيفا  
أو جليلا ونحوه ( فبان أقل )  
عما شرطته ( فلافسخ ) لها  
لانه ليس بمعتبر في صحة النكاح  
أشبه شرطها بطول أو قصره  
( الا بشرط حريته ) أي اذا  
شرطته حرا فبان عبدا فلها  
الفسخ كالأمة كانت أمة وعتقت  
تحت فنهنا أولى وكذا شرطها فيه  
صفة بخلاف فقهها بالكفاءة كما  
ذكره ابن نصر الله وجرميه في  
الاقناع

فصل وان ( أي ولامه  
ومبعضه ) عتقت كلها تحت  
رقبتي كالأمة ( فسخ ) حكا ابن

السندي وابن عبيد السري وغيرهما اجماعا لان كاه حرا هو وقول ابن عمر وابن عباس لانها كافأت

مختلفي القيمة وجب تقسيط الموض بينهما بالقيمة كالو باع شقصا وسيفا ( ولو ) تزوجهن  
أو خالعهن على عوض واحد ( قال يمينن فعلى عدد من ) لانه أضافه اليهن إضافة  
واحدة فكان يمينن بالسوية ( فان تزوج امرأتين بصدقات واحدة ونكاح أحدهما  
فاسد لكونها محرمة عليه فلان مع نكاحها حبسها من المسمى ) كالوصح النكاحان ( وان  
جمع بين نكاح وبيع فقال زوجتك ابنتي وبعثك دارى هذه بألف صح ) كل من النكاح  
والبيع ( وتقسط الألف على قدر مهر مثلها وقيمة الدار ) وتقدم في البيع ( وان قال  
زوجتك ابنتي واشتريت منك عبدك هذا بألف فقال بعتك وقبلت النكاح صح ويقسط  
الألف على قدر قيمة العبد ومهر مثلها ) كاتى قبلها ( فان قال زوجتك ) ابنتي أو نحوها  
( ولك هذا الألف بالدين لم يصح لانه كذا عجو ) ودرهم بعد عجو ودرهم لانه يبيع ربوي بحقه  
ومع أحدهما من غير جنسه وانظر هل يبطل النكاح أو التسمية فيصح ولها  
مهر المثل

فصل وبشرط أن يكون الصداق معلوما كالتمن ( لان الصداق عوض في حق معاوضة  
فأشبه الثمن ولان غير المعلوم مجهول لا يصح عوضا في البيع فلم تصح تسميته كالحرم ( فان  
أصدقها دارا غير معينة ) لم يصح ( أو ) أصدقها ( دابة ) مبهمة ( أو ) أصدقها  
( عبدا مطلقا ) بأن لم يبينه ولم يصفه ولم يقل من عبيدي لم يصح ( أو ) أصدقها ( شيئا  
معلوما ) ان يتزوجها على ( ما يدرى من شجره ونحوه ) كالذي يتكسبه عبده ( أو ) أصدقها  
( مجهولا كمتاع يمينه وما يحكم به أحد الزوجين أو ) ما يحكم به ( زيد أو ) أصدقها ( مالا  
منقصة فيه ) كالنشرات ( أو ) أصدقها ( مالا بقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك  
في الماء وما لا يتحول ماله كقشرة جوزة وجبة وحنطة لم يصح ) الا صدق للجهالة أو الغرر  
أو عدم التحويل ( ويجب أن يكون له ) أي الصداق ( نصف يقول عادة ويبدل العوض  
في مثله عرفا ) هذا معنى كلام الخرقى وتبعه ابن عقيل في الفصول والموقف والاشراح لان  
الطلاق بعوض فيه قبل الدخول فلا يتي للزوجة فيه الا نصفه فيجب أن يبقى لها مال تنفع به قال  
الزركشي وليس في كلام أحد هذا الشرط وكذا أكثر أصحابنا حتى بالغ ابن عقيل في ضمن كلام  
له بخبر الصداق بالحبة والثمرة التي يبين مثلها ولا يعرف ذلك انتهى وما ذكره الزركشي عن  
أكثر الأصحاب هو ظاهر ما قدمه المصنف أول الكتاب من قوله وان قل ( والمراد ) بوجوبه  
أن يكون له نصف يتمول ( نصف القيمة لان نصف عين الصداق فانه قد يصدقها مالا ينقسم  
كعبا ولونكته على أن يحجج به المصنف التسمية ) لان الجلاز مجهول لا يوقف له على حد ( ولا  
بغير جهل يسير ولا غرر يرجح رواه كما تقدم في الباب ) من صحة تسمية الآبق  
والغصوب ودين السلم والمبيع قبل قبضه ولو مكى لا ونحوه ( وان أصدقها عبدا من عبيده )  
صح ( أو ) أصدقها ( دابة من دوابه ) يعني فرسا من خيله أو بغلا من بغاله أو جارا من  
جيره صح ( أو ) أصدقها قيسا ( من قيسانه ونحوه ) كختم من خواتمه ( صح ) ذلك لان  
الجهالة فيه يسيرة ولها أحدهم يخرج ( بقرعة نصا ) نقله مهنا لانه اذا صح أن يكون صداقها  
استحققت واحد غير معين فوجب القرعة لتمييزه كمالوا عتق أحد عبيده ( وان أصدقها  
عبدا موصوفا ) بذمته ( صح ) لانه يجوز أن يكون عوضا في البيع والصفة منزلة منزلة  
الدين فجزن يكون صداقا ( وان جاءه بقيمة أو أصدقها عبدا وسطا ثم جاءها بقيمتها أو خالعه  
على ذلك لعمته وجدة بقيمتها لم يلزم ما قبل ) لان العبد استحق بعقد معاوضة فلم يلزم أخذ  
قيمتها كالمسلم فيه وكما لو كان مبيعا ( قال في الشر ) الوسط من العبيد السندي لان الأعلى



والسلام خير بريرة وكان زوجها  
حراروا والنسائي فقد روى عنها  
القاسم بن محمد وعروة بن زورج  
بريرة كان عبدا أسود لبني  
المغيرة يقال له مغيرة رواه  
البخاري وغيره ومهما أخص بها  
من الأسود ولأنهما ابن أخيها  
وابن أخيها وكذا قال ابن عباس  
كان زوج بريرة عبد أسود  
لبني المغيرة يقال له المغيرة رواه  
البخاري وغيره قال أحمد بن ابن  
عباس وعائشة قالا في زوج  
بريرة انه عبد راية علما بالمدينة  
وعملهم واذا روى أهل المدينة  
حديثا وعملوا به فهو أصح ثني  
وانما يصح انه حر عن الاسود  
وحده قال والعقد صحيح فلا يفسخ  
بالمختلف فيه والخبر في اختلاف  
والسود لا اختلاف فيه ويخالف  
الحر العبد لان العبد ناقص فاذا  
كسبت تحتته تضررت ببقائها عنده  
بمختلف المسر (والا) بأن لم  
تعتق كلها تحت رقيق كله بأن  
عتقت بعضها أو عتقت تحت  
حر أو بعض فلا يفسخ (أو عتقا)  
أي الزوجان (معاً) بأن  
كانا لواحد فأعتقهما بكلمة  
واحدة أو كانا لاثنتين فوكل  
أحدهما الآخر أو كلا واحدا  
فأعتقهما بكلمة واحدة (فلا)  
فسخ لأن لم تعتق في كلها تحت  
رقيق كله (فتقون) العتقة  
ان اختارت الفسخ (فسخت)  
نكاحي أو اختارت نفسي  
أو اختارت فراقه (و) قولها  
(طلقتها) أي طلقت نفسي  
(كناية عن الفسخ) فيفسخ  
به نكاحها ان نوت به الفرقة لانه

التركي والرومي والاسفل الرنجي والحشي والوسط السندي والمنصوري (وان أصدقه اعتق  
أمتة مع) لان لها فيه فائدة وتنفعا لما يحصل لها من ثواب العتق (وان أصدقه طلاق  
امراة له أخرى أو أن يجعل اليها طلاق ضررها الى سنة) مثلاً (لم يصح) لقوله تعالى ان  
تبتغوا بأموالكم وقوله عليه الصلاة والسلام لا تثل المرأة طلاقاً اختار عن عبد الله بن عمرو  
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى و (كألو أصدقه  
نحر أو لها مهر مثلاً) لفساد التسمية (وان تزوجها على ألفان كان أبوها حياً والفين  
ان كان) أبوها (ميتاً لم يصح) لأنه ليس له في موت أبيها عرض صحيح وربما كانت حالة  
الأب غير معلومة فيكون مجهولاً (وان تزوجها على ألفان لم تكن له زوجة) أوسرية  
(أو أن لم يخرجها من دارها أو بلدها) على (ألفين ان كان له زوجة) أوسرية (أو أن  
أخرجها) من دارها أو بلدها (صح) لان خلو المرأة من ضرة أوسرية تنافيها وقضييق  
عليها من أكبر أغراضها المقصودة وكذا أبقاؤها في دارها أو بلدها بين أهلها وفي وطنها  
ولذلك خفف صدقاتها التحصيل غرضها وتغلبه عند فواته (وذا قال) العبد (لسيدة  
أعتقني على أن أتزوجك فأعتقته) عتق ولم يلزمه شيء (أو قالت) له ابتداء (أعتقنيك  
على أن تتزوج بي عتق ولم يلزمه شيء) لأنها اشترطت عليه شرطاً هو حق له فلم يلزمه كالأول  
شرطت عليه أن تهبه دنانير فيقبلها ولأن النكاح من الرجل لا عرض له بخلاف نكاح المرأة  
ومن قال لا تحراً عتق عبدك عتق على أن أزوجه ابنتي فأعتقه على ذلك لزمته قيمته بعتقه ولا  
يلزم القائل أن تزوجه ابنته كاعتق عبدك على أن أبيعك عبدي (واذا فرض) أي سمي  
(الصداق) في العقد (وأطلق) فلم يبيد بحلول ولا تأجيل (صح ويكفون) المصدق  
(حالا) لأن الأصل عدم الأجل (وان فرضه) مؤجلاً (أو) فرض (بعضه) مؤجلاً  
الى وقت معلوم أو الى أوقات كل زمن منه الى وقت معلوم صح ذلك لانه عقد معاوضة بخار  
ذلك فيه كالتمن (وهو الى أجله) سواء فارقها أو أبقاها كسائر الحقوق المؤجلة (وان  
أجله) أي المصدق (أو) أجل (بعضه) ولم يذكر محمل الأجل صح نصا ومحله الفرقة  
الباتية فلا يحل مهر الرجعية الا بانقضاء عدتها) قال أحمد اذا تزوج على العاجل والاتحل  
لا يحل الا بموت أو فرقة لأن كل لفظ مطلق يحمل على العرف والعرف في المصدق ترك  
المطالبة به الى حين الفرقة بالموت أو البتة فيحمل عليه فيصير حينئذ معلوماً بذلك فان جعل  
أجله مدة مجهولة كقدوم زيد لم يصح التأجيل لجهالة وانما صح المطلق لان أجله الفرقة يحكم  
العادة وقد صرف هنا من العادة ذكر الأجل وام بيته فسبق مجهولاً في الشرح فيجوز  
أن يبطل التسمية ويحتمل أن يبطل التأجيل ويحل انتهى قلت الثاني هو قياس ما تقدم في

من المبيع

ففسل وان تزوجها على خرا أو خنزير أو دابة من مذهب النكاح لأنه لو كان عوضه  
مهما كان صحافاً وجب أن يصح وان كان عوضه فاسداً كما لو كان مجهولاً ولا والله عقد لا يبطل  
بجهالة العوض فلا يفسد بغيره كالخلع ولان فساد العوض لا يزيد على عدمه ولو عدم كان  
النكاح صحافاً كذا اذا كان فاسداً (ولها مهر مثلاً) لان فساد العوض يقتضي رد عوضه  
وقد فات ذلك لعدم النكاح فيجب رد قيمته وهو مهر المثل ولان ما يضمن باله فقد افسد  
اعتبرت قيمته بالغة ما بلغت كالمبيع كمن اشترى شيئاً ثم فاسد فقبض المبيع وتلف في يده  
(وان تزوجها على عبد بيته فظنه مملوكاً له فخرج حراً) فله قيمته (و) خرج (مقصوباً  
فله قيمته يوم العقد) لان المدة وقع على التسمية فكان لها قيمته ولانها رضية بما سمي لها

يؤدي معنى الفسخ فصل كونه كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق وليس فسخ نكاحها ان نوت به الفرقة طلاقاً الحديث



يوجد منها ما يدل على رضا) بالمقام مع روى عن ابن عمر وأخته حفصة حديث أبي داود أن بريرة عتقت وهي عند عبيث عبد لآل بني محمد فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال لها إن قربك فلا خيار لك وقال ابن عبد البر لا أعلم لابن عمر وحفصة مخالفا من الصحابة (ولا يحتاج) تقسود (فسخها لحكم حاكم) للإجماع وعدم احتياجه للإجتهاد كالرد بالعيب في البيع بخلاف خيار العيب في النكاح فإنه محل اجتهاد فافتقر إلى حكم الحاكم كالفسخ للأعسار (فإن عتق) زوج عتيقة (قبل فسخ) بطل خيارها زال عتقها وهي الرق (أو مكنته) أي الرقيق العتيقة (من وطئها أو) من (مباشرتها ونحوه) كدبائها (ولو جاهلة عتقها أو) جاهلة (ملك الفسخ بطل خيارها) لحديث الحسن عن عمرو بن أمية قال سمعت رجلا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا عتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يطأها إن شاءت فارتقت فإن وطئها فلا خيار لها وإن أجمد ولما تقدم في حديث أبي داود من قوله فإن قربك فلا خيار لك وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أن لها خيار ما لم يمسها ويجوز لزوجه وطئها بعد عتقها مع عدم علمها به (وليفت نسع أو) بنت (دونها إذا بلغت) أي تم لها نسع سنين الخيار (ولمجنونة إذا عقلت الخيار) لأنها ما صار

تسليمه ممنوع لكونه غير قابل لجعله صداقا فوجب الانتقال إلى قيمته يوم العقد لأنها بدل ولا تستحق مهر المثل لعدم رضاها به وإن أصدقها أمثليا فخرج من مذهبها أمثلا (وإن وجدت به) أي بما أصدقها (عيبا فلا خيار بين أمساك وأخذار شه أو رده وأخذ قيمته) إن كان متقوما (أو مثله إن كان مثليا كببيع) لأنه عوض في عقد معاوضة فخيرت فيه كببيع وكذا عوض الخلع المدين فإن تعيب أيضا عند خيرت بين أخذار شه ورده وردها عيبه كالمبيع وإن تزوجها على نحو شاة فوجدتها ماهرة فلا ردها وتردها صاعا من تمر على قياس البيع وسائر فروع الرضا العيب والتدليس تثبت هنا لأنه عقد معاوضة فأشبه البيع هذا معني كلامه في الشرح (وكذا إن تزوجها على عديمين وشرط فيه صفات فبان ناقصا صفة شرطتها) فلها الخيار بين أمساكها مع أرش نقد الصفة وبين ردها والطلب بقيمتها وإن كان في الدمة ولم يكن بالصفات فلا بد له فقط (و) إن تزوجها (على جرة دخل فخرجت خيرا أو) خرج الخلل (منصوبا فلاها مثله) خلا لأنها رضيت به خلا وقد تعذر تسليمه فوجب مثله (و) إن تزوجها (على هذا الخروا أشار إلى خل أو) على (عديم فلان هذا وأشار إلى عديمه صحت التسمية ولها المشار إليه) لأن التعيين أقوى من التسمية فقدم عليها (كالقول بعنك هذا الأسود وأشار إلى أبيض أو) بعنك (هذا الطويل وأشار إلى قصير) فإنه يصح البيع في المشار إليه لقوة التعبير (و) إن تزوجها (على عديمين فخرج أحدهما حرا فلا قيمة الحرة تأخذ رقيق) وكذا لو خرج أسدهما منصوبا لما تقدم (و) إن تزوجها (على عديمين أن نصفه حرا أو مستحقا أو) تزوجها (على ألف ذراع فأنت تسهما ثمة خيرت بين أخذه وقيمة الفاتت وبين رده وأخذ قيمة الكل) لأن الشركة عيب (وإن) تزوجها (على عصير فبان خيرا فلاها مثل العصير) لأنه مثل والمثل أقرب إليه من القيمة (فإن كان) المثل (معدوما بقيته) يوم اعوازه كبذل فرض تعذر مثله

فصل ولابي المرأة في الحرة (أن يشترط شيئا من صداقها لنفسه بل) يصح (ولو) بشرط (الكل) أي كل الصداق لأن شعيبا زوج موسى عليه الصلاة والسلام ابتاعته على رعاية غنمه وذلك اشتراط لنفسه ولأن الولد لا يخدم مال ولده لقوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك وقوله عليه الصلاة والسلام إن أطيبت ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم رواه أبو داود والترمذي وحسنه فاذا شرط شيئا لنفسه من مهر ابنته صح (إذا كان ممن يصح تملكه) على ما تقدم تفصيله في الهبة (ويكون ذلك أخذ من مالها) فتعتبر له شروطه (فإذا تزوجها على ألف لها وألف لانيها صح) ذلك (وكانا) أي الألفان وفي نسخة وكان (جميعا مهرها وعلى أن الكل له يصح أيضا) لما تقدم (وكان) الكل (مهرها ولا يملكه الأب إلا بالقبض مع النية) لتملكه كسائر ماله (وشروطه أن لا يحذف بمال البنت قاله في المحرود وابن عقيل والموفق والشارح) قال في المبدع ومنعه الشيخ تنقي الدين لأنه لا ينص ورأى الجفاف لعدم ملكها نظام كلام أحمد والقاضي في تعليقه وأبي الخطاب أنه لا يشترط (فإن طلقها) الزوج (قبل الدخول بعد قبضه) أي قبض الأب ما شرطه من صداق ابتاعه بنية التملك (رجع) الزوج (عليها في الأولى) وهي ما إذا تزوجها على ألف لها وألف لانيها (بألف) لأنه نصف الصداق (و) يرجع (في الثانية بقدر نصفه) أي نصف ما شرطه الأب صداقا لها وشرطه لنفسه بنية التملك (ولاشئ على الأب فيما أخذه) من نصف أو كل (أن قبضه بنية التملك) لأنه أخذه من مال ابنته فلا رجوع عليه بشئ منه كسائر ماله (و) إن طلقها الزوج (قبل القبض) للصداق



فلا خيار له لأن طريقة الشهوة  
فلا تدخله الولاية كالة ماص  
(فان طلق) من عتقت تحت  
عبد (قبله) أي الفسخ  
(وقع) الطلاق لانه من زوج  
ما قبل ملك العمة فتفسد كالأول  
لم تعتق الزوجة (وبطل  
خيارها ان كان) الطلاق  
(بأننا) لقوات محله (وان  
عتقت) الأمة (الرجعية)  
في عتقتها فلها الخيار  
(أو عتقت) الأمة تحت عبد  
(ثم طلقها) زوجها العبد  
طلاقا (رجعيا فلها الخيار)  
مادامت في العدة أي فأنكاحها  
ولم ينفذها فأنها لا تأمن  
رجعته إذا لم تفسخ وإذا فسخت  
بنت على ماضي من عدتها ان  
الفسخ لا ينافي عدة الطلاق  
فلا يطلها كالوطأ فلها طقة  
أخرى وتم عدة حره لأن الرجعية  
عتقت في عدتها (فان رضيت)  
رجعية (بالمقام) تحت العبد  
بعد عتقتها (بطل) خيارها  
لأنها حاله يصح فيه الخيار والفسخ  
فصح اختيار المقام كصاحب  
النكاح فان لم يخترب شيئا لم يفسخ  
خيارها لانه على السراخي  
وسكوتها لا يدل على رضاها  
(ومتى فسخت) عتيقة نكاحها  
(بعد دخول فهرها لسيدها)  
لوحوقه بأنه قد وهى ملكه حاله  
كالولم تفسخ والواجب المسمى  
لعدة العقد (و) متى فسخت  
(قبله) أي الدخول (الامهر)  
نصالحى عاتق رقة من قبلها كما  
لوارثت أو أراضت من يتقنع  
بنكاحها (ومن شرط معتقها) في عتقها (ان لا تفسخ

المسمى سقط عن الزوج نصف المسمى وبني نصف للزوجة (بأخذ) الأب (من) النصف  
(الباقى) لها (ما شاء بشرطه) السابق في باب الهبة (وأن فعل ذلك) أي ما ذكر  
من اشتراط الصداق أو بعينه له (غير الأب) كالجد والابن وكذا الأب لا يصح ملكه  
(بعت التسمية) ولغا الشرط (والكل لها) لأن جميع ما اشتراطه عوض في تزويجها  
فيكون صداقها كالأول له لها وليس للغير أن يأخذ شيئا بغير إذن فيقع الاشتراط لقوا  
(وللاب تزويج ابنته البكر والثيب بدون صداق مثلها وان كرهت كبيرة كانت  
أو صغيرة) لأن عمر خطيب الناس فقال لا تقبلوا في صداق النساء فما صدق النبي صلى الله  
عليه وسلم أحدا من نسائه ولا بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية وكان ذلك بحضور من الصحابة  
ولم ينكر فكان اتفاقا منهم على أن له أن يزوج بذلك وان كان دون صداق مثلها ولأنه ليس  
المقصود من النكاح العوض وإنما المقصود السكن والازدواج ووضع المرأة في منصب  
عنده من يكفيها ويصونها والظاهر من الأب مع تمام شفقتة وحسن نظره أنه لا ينقصها  
من الصداق إلا التحصيل المعاني المقصودة فلا يمنع منه بخلاف عقود المعاوضات فان المقصود  
منها العوض لا يقال كيف ملك الأب تزويج الثيب الكبيرة بدون صداق مثلها لان الأشهر أنه  
يتصور بأن تاذن في أصل النكاح دون قدر المهر قال في المبدع (وليس لها) أي الزوجة  
(الما وقع عليه العقد) فلا يلزم أحدا من مهر المثل أن زوجها الأب بدونه وقيل يتمه  
الأب كبيعته ما لها بدون ثمنه لسلطان بطنه حفظ الباقي ذكره في الانتصار (وان فعل  
ذلك) أي زوجها بدون صداق مثلها (غير الأب باذنها صح ولم يكن غيره) أي غير العاقد  
من الأولياء (الاعتراض ان كانت) الأذنة (رشيدة) لأن الحق لها فاذا رضيت بأى قاطعه  
سقط كبيع سلمتها (وان فعله) أي زوجها بدون مهر مثلها (بغير إذن) وجب مهر  
المثل (لأنه قيمة بضعه وليس للولي نقصان منه والنكاح صحيح لا يثر فيه فساد التسمية  
وعندها (ويكفها) أي يكمل الزوج مهر المثل لانه المستوفى لبدله وهو البضع (ويكون  
الولي ضامنا) لانه مفترط كالوفاة ما لها بدون ثمن مثله (وان زوج) الأب (ابنه  
الصغير بمهر المثل أو أكثر صح) لأن تصرف الأب ملحوظ فيه المصلحة فكما يصح أن يزوج  
ابنته بدون مهر المثل للمصلحة فكذا يصح هنا تخصيصها (ولزم) الصداق (ذمة الابن)  
لأن العقد له فكان بدله عليه كمن المبيع ونقل ابن داني مع رضاه (وان كان) الابن  
(معسرا) فلا يضمنه الأب كمن مبيعه (الا ان يضمنه أبوه) فيلزمه بضمان (كمن  
مبيعه وان تزوج امرأة فضمن أبوه أو غيره نفقتها عشرين) مثلا (صح) الضمان  
(موسر كار الأب أو معسرا) لأن ضمان ما يؤول الى الوجوب صحيح وهذا منه ولو قيل له  
أبلى فقير من أين يؤخذ الصداق يقال عندي ولم يزد على ذلك لزمه (وان دفع الأب الصداق  
عن ابنه الصغير أو الكبير ثم طلق الأب قبل الدخول فنصف الصداق) الرجوع (للأب  
دون الأب وكذا لو ارتدت) الزوجة (قبل الدخول فرجع) الصداق (جميعه) فهو  
للأب دون الأب ولوقيل بلوغ الابن هو المباشر لطلاق الذي هو سبب استحقاق الرجوع  
بنصف الصداق فكان ذلك لانه طى السبب دون غيره ولأنه ما تنسخ العقد عادليه عوضه  
(وليس للأب الرجوع فيه) أي فيما عاد الى الابن بالطلاق أو الردة ومحومها من الصداق  
(بمعنى الرجوع في الهبة لان الابن ملكه من غير أبيه) لانه ملكه من الزوجة وله ملكه  
من حيث أنه يملك من مال ولده ما شاء بشرطه وما تقدم من أن الرجوع للأب قبل ابن نصر الله



تحت عبد (عوض) من السيد أو غيره (لتسقط حقها من فسخ ملكته) بالعتق (صح) ذلك (ولزمها) نصا وهو راجع إلى صحة إسقاط الخيار بعوض وصرح الأصحاب بجوازه في خيار العيب (ومن زوج مدبرة لأهلك غيرها رقيتها مائة بعد على مائتين مهران مات) السيد (عتقت ولا فسخ) أو لا خيار لها أن مات سيدها (قبل الدخول) بها (لثلا يسقط المهر) لمجيء الفقرة من قبلها (فلا تخرج من الثلث فارق بعضها) فيفنى اثبات الخيار لها إلى إسقاطه (فيمتنع الفسخ) فيعابها (فهذه) الصورة (مستثناة من كلام من أطلق) من الأصحاب أن من عتقت تحت عبد لها الخيار وإذا تزوج العتقة في مهرها بعد عتقها قال زاد طه دون سيدها حرا كان زوجها أو عبد اعتق معها أولا قال في الشرح وعلى قياس هذا الزوجها سيدها ثم باعها فزاد زوجها في مهرها فالزيادة لثاني (وإلا الزوج) بين بيعها (أو) له بيع (أحدها ولا فسخ بذلك) أي يبيع السيد لأنه لا أثر له في النكاح ويستحب لمن له عبد وأمة متزوجان إذا أراد عتقهما البدء بالرجل مثلا ثبت طاعليه خيار ففسخ نكاحه حديث عائشة أنه كان لها غلام وجارية تزوجا فالت النبي صلى الله عليه وسلم أني يريد أن أعتقهما فقال لها

عمله ما لم يكن زوجها لوجوب الاعفاف عليه فانه يكون للاب (وللاب قبض صداق ابنته المحجور عليها) لصفر أو سفه أو جنون لانه يلى ما لم كان له قبضه كمن مبيعها (ولا) يقبض صداق (الكبيرة الرشيدة ولو بكر الابانها) لانه المتصرف في مالها فاعتبر اذنها في قبضه كمن مبيعها فلا يبرأ الزوج وإذا غرم رجع على الاب (فصل وان تزوج عبد باذن سيده صح) نكاحه لان الحجر عليه لم يلق سيده فاذا أسقط حقه سقط بغير خلاف (وله نكاح أمة ولو أمكنه) نكاح (حرة) لانها تساويه (و) إذا نكح باذن سيده (تعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة السيد نصا) نقله الجماعة لانه حق تعلق بالعبد برضا سيده فتعلق بذمته كالدائن فيجب الصداق والنفقة والكسوة والمسكن على السيد وان لم يكن للعبد كسب وليس للمرأة الفسخ لعدم كسب العبد والسيد استخدامه ومنعه من الاكتساب (ولا ينكح) العبد (مع الاذن المطلق) من سيده بان قال له تزوج ونحوه ولم يقيد بأحدة ولا أكثر (الا) امرأة (واحدة) نصا لان ما زاد غير مأذون فيه نطقا ولا عرفا (وزيادته) أي العبد (على مهر المثل) بغير اذن سيده (في رقبته) لانها وجبت به عليه أشبهت جنابته (وانطلق) العبد وزوجته (رجعيا فله أن رجعا بغير اذن سيده) لان ذلك استدامة للنكاح لا ابتداء له (ولا) يملك العبد (إعادة) المطلقة (البائن الا باذن سيده) لان إعادة البائن لا تكون الا بعقد جديد (وان تزوج) العبد (بغير اذن) أي اذن سيده لم يصح النكاح وهو قول عثمان وابن عمر لما روى جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عبد تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه واسناده جيد لكن في أسنده عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه كلام ولانه نكاح فسد بشرطه فكان باطلا كما لو تزوج بغير شهود (أو اذن) السيد (له في التزويج بعمية) فنكح غيرها (أو) أذن له أن يتزوج (من بلد معين أو من جنس معين فنكح غير ذلك لم يصح النكاح) لعدم الاذن فيه (ويجب بوطئها في رقبته مهر مثلها) كسائر الانكحة الفاسدة (ولا) يجب شيء (بمجرد الدخول والخلو) من غير وطء كسائر الانكحة الفاسدة وحيث تعلق المهر برقبته (يقديه السيد بالآقل من قيمته أو المهر الواجب) لان الوطء أجرى مجرى الجنابة (وان أذن له في تزويج صح أو أطلق) بان أذن له أن يتزوج ولم يقل محجبا ولا فاسدا (فنكح نكاحا فاسدا) نكاح (غير مأذون فيه) لأن الصحيح لا يتناول الفاسد والمطلق انما يحمل على الصحيح (وان أذن) السيد (له في نكاح فاسد وحصلت إصابة فالمرء على السيد) كاذنه له في الجنابة (وان تزوجه) سيده (أمة وجب) للسيد (مهر المثل) في ذمة العبد (ويتبع به بعد عتقه نصا) لان النكاح انلاف بضع يختص به العبد فلزمه في ذمته وظاهره سواء كان فيه تسمية أولا (وان تزوجه) أي زوج السيد عبده (حرة ثم باعه) السيد (لها بمن في الذمة صح) البيع (وانفسخ النكاح) لانها لم تكن زوجا (ولها) أي الزوجة (على سيده المهران كان) البيع (بعد الدخول) لاستقراره بالدخول (فان كان المهر وثمنه) الذي باعه بها (من جنس) واحد (تقاصا بشرطه وتقدمت) المقاصة وشروطها (في السلم وان كان الشراء) من الزوجة لزوجها العبد (قبل الدخول سقط نصف الصداق) ورجع السيد بنصفه ولم يسقط الصداق لان الفقرة لم تتم حين من قبلها (وان باعها) أي باع السيد زوجة عبده الحرة (أيها بالصداق صح) البيع (قبل الدخول وبعده) لان الصداق مال يصح جعله ثمنًا غير هذا العبد فصح أن يكون ثمنًا له كغيره من الاموال (وانفسخ



باب حكم العيوب في النكاح

أي بيان ما يثبت به الخيار منها وما لا خيار به (وأقسامها) أي العيوب (المنبهة للخيار ثلاثة) منها (قسم يختص بالرجل) وثبت الخیار لأحد الزوجين لوجود عيب في الجملة روى عن عمرو ابنه وابن عباس لأنه يمنع الوطء فأثبت الخيار كالجب والعنة ولأن المسرة أحد العيوب وضمين في النكاح فيأمر ردها بعيب كالصداق ولأن الرجل أحد الزوجين فثبت له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة وأما العيب والزمان ونحوهما فلا يمنع المقصود بالنكاح وهو الوطء بخلاف الجذام والبرص والجنون ونحوهما فإنه لا يوجب نفرة تمنع من قربانه بالكلية ويخاف منه التعدي إلى نفسه ونسبه والجنون يخاف منه الجناية فهو كالمانع الحسي (وهو) أي القسم المختص بالرجل ثلاثة أشياء أحدها (كونه) أي الرجل (قد قطع ذكره) كله (أو) قطع (بعضه ولم يبق) منه (ما يمكن جماع به ويقبل قولها) أن اختلعا (في) مكان الوطء بما بقي منه و(عدم مكانه) أي الوطء لأنه يضعف بانقطع ولا يصل عدم الوطء التي الثاني ذكره بقوله (وقطع خصيتاه أو رزقت بيضته) أي عرقهما حتى ينفسخ (أو سلا) أي يبيضه لأن فيه نقصا يمنع الوطء أو يضعفه وروى أبو عبيد بن أسامة عن سليمان بن يسار أن ابن سعد تزوج امرأة وهو

النكاح) لأن زوجته صارت مالكة له (ويرجع سيده عليه بالنصفه) أي المهر (إن كان) البيع (قبل الدخول) لما تقدم (ولو جعل السيد العبد مهورا بطل العقد كن زوج ابنه على رقة من يعتق على الابن لو ملكه) كاخيه لأمه (أذنه) أي الملك في المهر (له) أي للابن (قبلها) أي قبل أن يصير للزوجة وإذا دخل في ملكه عتق عليه فلا يثبت الملك بخلاف صداق الخسران لو ثبت لم ينفسخ وقال ابن نصر الله لا يلزم من ثبوت ملك الابن له وعتقه عليه بطلان العقد لا يلزم من ذلك بطلان الصداق وأومض كما أشرنا إليه في حاشية المنتهى

فصل وتلك الزوجة الصداق المسمى بالعقد حالا كان أو مؤجلا لقوله عليه الصلاة والسلام إن أعطيتها أزارك جلست ولا أزارك فبدل على أن الصداق كله لرأه ولا يبقى للرجل فيه شيء ولأنه عقد ملك به العوض فتملك به العوض كاملا كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جيعه بالعقد لا ترى أنها لو ارتدت سقط جيعه وإن كانت ملكت نصفه (فإن كان) الصداق (معيذا كالعبد والدارو الماشية قلها) التصرف فيه (لأنه ملكها فكان لها ذلك كسائر أملاكها) ونحوها المتصل والمنفصل لها وزكاته ونقصه وضمانه عليها سواء قبضته أو لم تقبضه (لأن ذلك كله من توابع الملك) فإن زكته ثم طلقت قبل الدخول كان ضمان الزكاة كله لهما (لأنها قد ملكته أشبه ما ملكته بالبيع) (الأذن عنها) الزوج (قبضه) أي الصداق المعين (فيكون ضمانه عليه لأنه بمنزلة المأب) وإن زاد فالزكاة لها وإن نقص فالنقص عليه وهو بالخيار بين أخذ نصفه ناقصا وبين أخذ نصف قيمته أكثر ما كانت من يوم العقد إلى يوم القبض لأنه إذا زاد بعد العقد فالزكاة لها وإن نقص فالنقص عليه إلا أن تكون الزكاة بزيادة لغير الأسعار (الآن ينلف) الصداق المعين (بقيلها فيكون ذلك) أي اتلافه (قبضا منها أو يسقط عنه ضمانه) كالبيع المعين بملكه المشتري (وإن كان) الصداق (غير معين كقفيز من صيرة ملكته) باله قدما تقدم (وإن لم يدخل في ضمانها) (القبضه) (وإن ملك التصرف فيه إلا قبضه كبيع) أي كالأمر كان ذلك مبينا وحول غير المعين من التبعين بخلاف المعين فحوله من العقد وتقدم الزكاة (وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج إذا تلف لم يبطل الصداق بتلفه) بل يضم منه مثله أو قيمته (وإن قبضت) المرأة (صداقها ثم طلقها) الزوج (قبل الدخول رجع بنصف عينه إن كان باقيا) بحاله لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية (ولو) كان الباقى بحاله من الصداق (النصف فقط ولو) كان (لنصف مشاعا) فيرجع به (ويدخل في ملكه قهرا ولو لم يحتره) أي يخسر ملكه (كالمرات) إذ لا بقية لأرقوله فنصف ما فرضتم يد عليه لأن لتقدير فنصف ما فرضتم لكم أولهن وذلك يقتضي كيمونة لنصف له أوها بمجرد الطلاق ولأن الطلاق سبب ملك به بغير عوض فلم يقتض أن يختاره كالأثر (فأحصل من غناه) أي الصداق (كله بعد دخول نصفه في ملكه) أي الزوج (فهو بينهما) أي الزوجين (نصفين) لأن النماء تابع للأصل (فإن كانت) المرأة (تصرف في الصداق يبيع أو هبه مقبوضة) وعتق أو رهن أو كتابة منع ذلك (الرجوع في نصفه) لأنه تصرف يتقل الملك أو يمنع المالك من التصرف فخرج الرجوع ولأن الكتابة تدل على التبريل للملك وهي عقد لازم فأجريت بحرى الرهن (ويثبت حقه) أي الزوج حيث امتنع رجوعه (في القيمة إن لم يكن) الصداق (مثليا) في أخذ نصف قيمة المقوم أو نصف قيمة المثل

نعمي فقال له عمر علمتها قال لا قال أعلمها ثم خيرها السبي الثالث أشار إليه بقوله (أو عينا لا يمكنه وطء ولو كبر أو مرض) لا يرجع



تأجيله سنة روى عن عمر  
وعثمان وعلي وابن مسعود  
والغيرة بن شعبة وعليه فتوى  
فقهاء الامصار لانه قسول من  
سمي من المحابة ولا يخالف  
لهم ولانه عيب يمنع الوطء فأنبت  
الخيار كالجنب وأما قصة عبد  
الرحمن بن الزبير فلم تثبت عنه  
ولا طلبت المرأة ضرب المدة  
وقال ابن عبد البر وقد صرح ان  
ذلك كان بعد طلاقه فلامني  
اضرب المدة (فان) علم ان  
عجزه عن الوطء لعارض كصغر  
ومرض يرجى زواله لم تضرب  
له المدة فان ادعت امرأة عنه  
زوجها (وأقربا عنه أو ثبتت)  
عنه (بيته) قال في المبدع  
فان كان للمدعي بينه من أهل  
الخبرة والثقة عمل بها  
(أو عدما) أي الاقرار والبينة  
(فطلبت منه فتمكّل) عن  
اليمين (ولم يدع وطأ) قبل  
دعواها (أجل سنة هلالية)  
ولو عبدا (منذ تراعه) لانه  
قول من يمين من المحابة ولان  
الحجر قد يكون لعنة وقد يكون  
لمرض فضرب له سنة تمر به  
الفصول الاربعه فان كان من  
يبس زال في فصل الرطوبة  
وبالعكس وان كان من برودة  
زال في فصل الحرارة وان كان  
من احتراق مزاج زال في فصل  
الاعتدال فان مضت الفصول  
الاربعة ولم يزل علم انه خلقة  
(ولا يحسب عليه منها) أي  
السنة (ما عتزلته) أي مدة  
اعتزل الزوجية (فقط)  
لان المنع من قبله ولو عزل  
نفسه أو سافر احتسب عليه من ذلك

في المثل (ولا تمنع الوصية والشركة والمضاربة) والابداع والاعادة (والتسدير) من  
الرجوع فوجود هذا التصرف كعدمه لانه تصرف لم ينقل الملك ولم يمنع المالك من التصرف  
فلا يمنع من له الرجوع على المالك الرجوع على من الصداق بيده وهو العامل ونحوه  
(وان تصرفت) المرأة في الصداق (باجارة أو تزويج رقيق) لم يمنع ذلك الرجوع كما  
تقدم و (خير الزوج بين الرجوع في نصفه ناقصا وبين الرجوع في نصف قيمته)  
لانه نقص حصل في الصداق بغیر جنابة عليه (فان رجع) الزوج (في نصف المستاجر  
صبر حتى تنقضي الاجارة) ولا ينزعه من المستاجر لان الاجارة عقد لازم فليس للزوج  
ابطالها (ولو طلقها) أي طاق الزوجية قبل الدخول بها (على ان المهر كله لها  
لم يصح الشرط) لمخالفته لكاتب (وان طلق) قبل الدخول بشرط (ثم عفا) عن  
نصف المهر (صح) عفو و يأتي مفصلا لقوله تعالى الا أن يغفون أو يغفوا الذي بيده  
عقده النكاح (وان زاد الصداق زيادة منفصلة) كالولد والثمرة ثم طلق  
الزوج قبل الدخول (رجع في نصف الاصل) لانه قد أمكن الرجوع فيه من غير ضرر  
على أحد فوجب أن يثبت حكمه (والزيادة لها) لانها غناء ملكها (ولو كانت الزيادة)  
المنفصلة (ولدا مئة) لانها لا تفريق فيه ببقاء ملك الزوجة على النصف (وان كانت  
الزيادة متصلة كطلع نخل وثمر شجر) لم يجز (وحث أرض) وسمن وتعلم صنعة  
(فهى) أي الزيادة (لها) أي للزوجة (ايضا) أي كالمنفصلة لانها غناء ملكها ويفارق  
غناء المبيع المعيب لأن سبب الفسخ العيب وهو سابق على الزيادة وسبب تنصيف الصداق  
الطلاق وهو حادث بعدها (فان كانت) الزوجة (غير محجور عليها خبرت بين دفع  
نصفه زائدا أو بين دفع نصف قيمته يوم العقد ان كان متميزا) لانها ان اختارت دفع نصف  
الاصل زائدا كان ذلك اسقاطا لحقها من الزيادة وان اختارت دفع نصف قيمته  
كان لها ذلك لانه لا يلزمها دفع نصف الاصل لاشتماله على الزيادة التي لا يمكن فصلها عنه  
وحينئذ تعبت القيمة كالانلاف وانما اعتبرت قيمة المتميز يوم العقد لانه يدخل في ضمانها  
بمجرد العقد فاعتبرت صفته وقته (و) الصداق (غير المتميز) كعبد من عبده اذا  
دفعها وزد زيادة متصلة ثم طلق واختارت دفع نصف قيمته (له قيمة نصفه يوم الفرقه  
على أدنى صفة من وقت العقد الى وقت قبضه) لانه لا يدخل في ضمانه الا بقبضه فما  
نقص قبل ذلك غير مضمون عليها (و) الزوجة (المحجور عليها) اذا زاد الصداق  
ثم تنصف (لانعطية) يعني لا يعطى اولها (الانصف القيمة) لانه لا يصح تبرعها ثم ان  
كان الصداق متميزا أخذ نصف القيمة يوم العقد وان كان غير متميز أخذ نصف القيمة على  
أدنى صفة من عقد الى قبض (وان كان) الصداق (ناقصا بغیر جنابة عليه) كان  
نقص عرض أو نسيان صنعة ثم طلق قبل الدخول (خير زوج غير محجور عليه بين أخذه  
ناقصا ولا نسي له غيره) لانه اذا اختار أخذه نصفه فقد أسقط حقه (وبين أخذ نصف  
قيمه) لان قبوله ناقصا ضرر عليه وهو منقضي شرعا وتعتبر القيمة (يوم العقد ان كان)  
الصداق (متميزا) لانه مضمون بالعقد (وغيره) أي غير المتميز تعتبر قيمته (يوم  
الفرقة على أدنى صفة من يوم العقد الى يوم القبض) لانه لا يدخل في ضمانها قبل القبض  
والمحجور عليه لا يأخذ عليه الا نصف القيمة (وان كان ناقصا) أي الصداق (بجنابة جان  
عليه) كالوكان عبدا ففقا نسا عن عينة (وله) أي للزوج (مع ذلك) أي مع أخذ نصف  
العقد (نصف الارش) فإنه يدل ما فات منه (وان زاد) الصداق (من وجه ونقص من







بغيره عن وطئها وهو لا يزول بوطء غيرها (أو) أي ولا تزول عنه بوطء مدعية (في دير) لانه ليس محلا للوطء أشبه الوطء فيما دون الفرج ولذلك لا يتعلق به احصان ولا احوال لمطلقها ثلاثا (ومجنون ثبتت عنه كعاقل في ضرب المدة) لان مشروعية الفسخ تدفع الضرر الحاصل بالجزع عن الوطء ويستوى فيه المجنون وغيره فان لم تثبت عنه لم تضرب له مدة (ومن حدث بها جنون فيها) أي المدة التي ضربت لزوجها العنين (حتى انتهت) المدة (ولم يبطأ فلولها) أي المجنونة (الفسخ) لتسدره من جهتها وتحقق احتياجها للوطء بدليل طلبها قبل جنونها (ويسقط حق زوجة عنين) زوجة (مقطوع بعض ذكره بتغيب الحشفة) من سلمها كسائر أحكام الوطء (أو) تغيب (وقدها) أي الحشفة من مقطوعها ليكون ما يجزى من المقطوع مثل ما يجزى من الصحيح (وقسم) من العيوب (يختص بالمراد) وهو القسم الثاني من العيوب المنتهية بالخيار (وهو كون فسرجها مسدودا لا يسلكه ذكر فن كان ذلك) (بأصل الخلقة) هي (رتقاء) بالمدفالتى تلاحم الشفرين خلقة (والا) يكن ذلك بأصل الخلقة (و) هي (قرناء وعفلاء) وظاهر كلامه كالتحريق في ان القرن وانفعل في العيوب شيء واحد وكاله القاضي وقبل القرناء من ثبت في فرجها خمد زائد فسد والعقل ورم يكون في الجملة التي بين

علي الله عليه وسلم قال ولي العدة الزوج رواء الدارقطني عن أبي طهيرة ورواه أيضا باسناد جيد عن علي ورواه اسناد حسن عن حمير بن مطعم عن ابن عباس ولان الذي يبيده عدة النكاح بعد العدة هو الزوج فانه يتمكن من قطعه وفسخه وامساكه وليس للولي منه شيء ولان الله سبحانه وتعالى قال وان تعفوا أقرب للتقوى والعفو الذي هو اقرب للتقوى عفو الزوج عن حقه واماعف وولي المرأة عن ما لها فليس هو اقرب للتقوى ولان المهر مال للزوجة فلا يملك الولي اسقاطه كغيره من اموالها وحقوقها ولا يمنع ذلك العدة عن خطاب الحاضر الى خطاب الغائب كقوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة (فاذا طلق) الزوج (قبل الدخول) والخلوة وسائر ما يقرر اصدقاء (فابهما) أي الزوجين (عفا لصاحبه عما وجب له من المهر وهو حاشا لبراءة في ماله) بان كان مكفارا شيدا (برئ منه صاحبه سواء كان المعفوع عنه عينا اردينا) لقوله تعالى الا ان يعفون أو يعفو الذي يبيده عدة النكاح (فان كان) المعفوع عنه (دينا سقط بلفظ الهبة والتملك والاسقاط والبراء والعفو والصدقة والترك ولا يفتقر) اسقاطه (الى قبول) كسائر الديون وتقدم ذلك كله في الهبة (وان كان) المعفوع عنه (عينا في يد أحد هاتين العاتين) هو في يده فهو هبة يصح بلفظ العفو والهبة والتملك ولا يصح بلفظ البراء والاسقاط) لان الاعيان لا تقبل ذلك أصالة (ويفتقر) لزوم العفو عن الدين من هي يده (الى القبض فيما يشترط القبض فيه) لان ذلك هبة حقيقة ولا تلزم الا بالقبض والقبض في كل شيء يحسبه كما تقدم في قبض المبيع فقبض ما لا ينقل بالتحلية ولو اسقط فيما يشترط القبض فيه لم كان مناسبا لما سبق وبوجه كلامه ان من الهبة فيما يبيد الواهب ما يلزم بالقبض وليس كذلك (وان عفا غير الذي هو في يده) زوجها كان أو زوجة (صح العفو بهذه اللفاظ) من الهبة والتمليك والاسقاط والبراء والعفو والصدقة والترك (كأها) وتقدم التنبيه على ما فيه في الهبة وتلزم بمجرد الهبة فلا يفتقر الى مضي زمن يتأتى فيه القبض (ولا عليك الا ب المعفوع عن نصف مهر ابنته الصغيرة اذا طلقت ولو قبل الدخول) كسائر مبيعاتها (ولا) يملك الاب ايضا العفو عن شيء من مهر ابنته (الكبيرة) اذا طلقت ولو قبل الدخول لانه لا ولاية له عليها (ولا) يملك (غيره) أي الاب (من الاولياء) كالجدة والاخت وابع المعفوع عن شيء من مهر ابنته ولو طلقت قبل الدخول لانه لا ولاية لهم في المال (ولو بانيت امرأة الصغيرة أو السفيرة أو المجنون على وجه يسقط صداقها عنهم مثل ان تفعل امرأته) أي امرأة الصغير أو السفيرة أو المجنون (ما يفسخ نكاحها برضاها) (وردة أو) بوجه ما يسقط به (نصفه) أي الصداق (كطلاق من السفيرة) أو من صغير بعقله (أو رضاع من أجنبية ان يفسخ نكاحها برضاها) (كما لو دبت الزوج العترة فارتضع من أم زوجته أو أختها أو نحوها) (ونحو ذلك) كما لو وطئ أم زوجته فانفسخ نكاح بنتها وعاد اليه نصف الصداق (لم يكن لوليم المعفوع عن شيء من الصداق لما تقدم

فصل واذا أبرأته من صداقها أو وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجعت الزوج (عليها نصفه) لان عود نصف الصداق الى الزوج بالطلاق وهو غير الجهة المستحق لها الصداق أولا فهو كالولاء لبرأ نساها من دين عليه ثم استحق عليه مثل ما أبرأته منه بوجه آخر فلا يتساقط ان بذلك (وان أبرأته من نصفه) أي الصداق (أو وهبته) أي نصف الصداق (له ثم طلقها) الزوج (قبل الدخول رجعت في النصف الباقي) لانه بوجه نصف ما اصدقها بعينه وشبهه ما لم تهبه له (وواشتري) انسان (عبدا ثم أبرأه البائع من الثمن أو بفضه



ثم وهبه اباه ثم وجد المشتري به ( أى العبد ) عيافله رد المبيع والمطالبة بالثمن ( لما تقدم  
 ( أو أخذ ارش المبيع مع امساكه ) أى المبيع كالصداق فيما تقدم ( فان رهب المشتري  
 العبد للبائع ثم أنلس المشتري والتمن في ذمت ضرب البائع الثمن مع الغرماء ) لانه لم يعد  
 الى البائع منه شئ من الثمن ( ولو كاتب ) انسان ( عبد ثم سقط عنه مال الكفاية برئ )  
 المكاتب ( وعق ) لانه لم يبق عليه شئ من الكتابة ( قال المرفق وغيره ) ( ولم يرجع  
 المكاتب على سيده بما كان عليه من الالباء ) وهو ربيع مال الكفاية لان الاسقاط  
 عنه يقوم مقام الالباء ( وكذلك لو أسقط ) السيد ( عن المكاتب القدر الذى يلزمه ابناؤه  
 اباه ) وهو الربع ( واستوفى ) السيد ( الباقي ) من مال الكفاية فلا رجوع للمكاتب عليه  
 وتقدم في الكتابة ( ولو قضى المهر اجنبي ) عن الزوج ( متبرعا ثم سقط ) الصداق لردتها  
 ونحوها قبل دخول ( أو تنصف ) الصداق بنحو طلاقه قبل دخول ( فالراجع ) من المهر  
 ( للزوج ) لان الاجنبي وهب ذلك للزوج بقضائه عنه فاذا عاد اليه الاستحقاق بفجر الحمة  
 المستحقة أولا كان للزوج كمال اداءه من ماله ( ولو خالعه ) الزوج ( بنصف صداقها قبل الدخول  
 صح ) ذلك ( وصار الصداق كله له نصفه ) له ( بالطلاق ) يعنى انطلق قبل الدخول ( ونصفه ) له  
 ( بالخلع ) أى عوضا له ( وان خالعه ) قبل الدخول ( على مثل نصف الصداق في ذمتها ) وكانت  
 لم تقبض الصداق منه ( صح ) ذلك ( وسقط ) عنه ( جميع المداق نصفه بالطلاق ونصفه  
 بالمفوضة ) حيث وجدت شروطها ( ولو قالت ) المرأة ( له ) أى لزوجها قبل الدخول وقبل  
 قبض الصداق ( اخلعنى بما يسلم الى من صداقى أو ) اخلعنى ( على أن لا تبعة عليك في المهر  
 ففعل ) أى خالعه على ذلك ( صح ) الخلع لانه يعنى مؤلما الخلع على نصف الصداق ( وبرئ )  
 الزوج ( من جميعه ) نصفه بالخلع ونصفه بجعله عوضا له فيه ( وان خالعه ) قبل الدخول  
 ( على جميع الصداق في ذمتها أو ) خالعه ( بصداقها كله صح ) الخلع اصدوره من  
 أهله في محله ( ويرجع عليها بنصفه ) وسقط عنه الصداق لما تقدم ( وان أبرأت  
 مفوضة المهر ) وهى التى تزوجها على رضاء أو رضاء زبد ونحوه من المهر صح ( أو )  
 أبرأت مفوضة ( البضع ) وهى من زوجت بنذر صداق من المهر صح ( أو ) أبرأت ( من  
 سمى لها مهر فاسد كالخنزير والمجهول من المهر صح ) الأبراء ( قبل الدخول وبهذه ) لان عقد  
 سبب وجوبه وهو عقد النكاح كالعفو عن القصاص بعد الجرح وقبل الزهوق ( فان  
 طلقها ) أى طلق الزوج المفوضة أو من سمى لها مهر فاسد بعد البراءة ( قبل الدخول  
 رجع ) المطلق ( عليها بنصف مهر المثل ) لانه الذى وجب بالعقد فهو كالأبرأة  
 من المسمى ثم طلقها وعفا وهذا احتمال ذكره في الشرح وقال في المنتهى لها المتعة  
 قال في شرحه في الامح وهو مقتضى الآية ( فان كانت البراءة ) من المفوضة ومن  
 سمى لها مهر فاسد ( من نصفه ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف مهر المثل الباقي )  
 بعد النصف السقط بالبراءة وهو مبنى على ما سبق ( ولا متعة لها ) فى أحد لوجهين قطع به  
 ابن رزق في شرحه وقدمه فى المتن والشرح روجه الثانى لانه سقط وصحة النكاح وقدمه  
 فى المحرر والعاينين والحاوى المصنف وقطع به فى المتن وقار فى شرحه فى الاصح لقوله تعالى  
 فتعوهن فأوجبهن للمتعة بالطلاق وهى انما وهبته مهر المثل فلا تدخل المتعة فيه ولا يصح  
 اسقاطها قبل الفرقه لانه اسقاط ما لا يجب كن أسقط الشفعة قبل البيع ( وان ارتدت من  
 وهبت زوجها الصداق ) قبل الدخول رجع عليها بأكمله ( أو ) ارتدت من ( أبرأته منه قبل  
 الدخول رجع ) الزوج ( عليه بجميعه أى الصداق ) بمردده اليه بذلك وكما يرجع عليها

نكاحه وتقدم ( فيفسخ بكل من ذلك ) لما فيه من النفر أو النقص أو خوف تعدى إذا أو تعدى نجاسته ( ولو حدث ) ذلك ( بعد



بشبهت اختيار كالاجارة (أو) أي ولو (كان بالقاسخ عيب مثله) أي العيب الذي فسخ به لوجود سببه كما لو غر عبد بأمة لانه قد بدأ ففسخ من عيب غيره ولا بأنفس من عيب نفسه (أو) كان بالقاسخ عيب (معاير له) أي العيب الذي فسخ به كالأجذم يحد المرأة برصا ونحوه فثبت لكل منهما الخيار لوجود سببه قال في المغني والشرح والمبدع إلا أن يجد المحبوب المرأة رتقا فلا ينبغي أن يثبت لأحدهما خيار لأن عيبه ليس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وإنما امتنع لعيب نفسه و (لا) يثبت خيار لأحد الزوجين (بغير ما ذكر) من العيوب (كعمور وعرج وقطع يد وطرش) وقصر لا يرجع له (وكون أحدهما عقيما أو مضوا) أي تحيضا جدا (ونحوه) كسمن جدا وكسج لأن ذلك كله لا يمنع الاستمتاع ولا يحشى تنديده

فصل ولا يثبت خيار في عيب زال به عقد

لزال سببه (ولا) خيار (لما لم يثبت) أي العيب (وقته) أي أنه قد دخله على بصيرة (وهو) أي خيار العيب (على التراخي) لانه لا دفع ضرر وتحقيق أشبه خيار القصاص و (لا يفسخ) الفسخ (في عنة الا بقول) امرأة العنين أسقطت حتى من اختيار رتقته ونحوه لأن العلم بعدم قدرته على الوطء لا يكون بدون التمكين فلم يكن التمكين دليلا لرضا فلم يبق إلا أن يقول

بنصفه لو تنصف (ولا يبرأ الزوج من الصداق) مينا كان أو موصوفا في الدمة (الابتسليمه إليها أو إلى وكيلها إذا كانت) مانعة (رشيدة ولو بكرا) كتمن مبيعها (ولا يبرأ) الزوج (بالتسليم إلى أبيها ولا إلى غيره) من الأولياء أو غيرهم (فإن فعل) بأن سلم الزوج الصداق لأبيها أو غيره (وأنت كرت) الزوجة (وصوله) أي المهر (إليها خلفها الزوج) إن أحب ذلك (ورجعت عليه) لأن الأصل عدم وصوله إليها (ورجع) الزوج (على أبيها) أو غيره بما دفعه لها لعدم براءته بدفعه إليه (وإن كانت) الزوجة (غير رشيدة سلمه إلى وليها في مالها من أبيها أو وصيها أو إلحاً كم أو من أقامه الحاكم) قياما عليها كتمن مبيعها وسائر ديونها

فصل وكل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول كطلاقه ونكاحه ولو بسؤالها (أو) ك (ألامه) إن لم تكن كتابية (وردة أو) جاءت (من) قبل (أجنبي كرضاع) بأن أرضعت أخته الزوجة مثلا (ونحوه) بأن رطى أبوه أو ابنه الزوجة (تنصف المهر) المسمى لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية فثبت في الطلاق والباقي قياسا عليه لأنه في معناه وإنما تنصف بالملح لأن الغلب فيه جانب الزوج بدليل أن بذل عرضه يصح منها ومن غيرها وصار الزوج كالمقرب وبه والفرقة من قبل الآخر لا حنانية فيها من المرأة ليست سقط صداقها ويرجع الزوج بما غرمه على الفاعل لانه قد رده عليه (وتجب بها) أي بالفرقة إذا كانت من قبل الزوج أو أجنبي كما تقدم (المنعة لغير من سمى لها) مهر صحيح كالمفوضة ومن سمى لها مهر فاسد لقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن والباقي بالقياس على الطلاق (وكذا تعليق طلاقها على فعلها) فإذا فعلت وقع وتنصف الصداق لأن السبب وجد من الزوج وهو الطلاق وإنما هي حققت شرطه والحكم إنما يضاف إلى صاحب السبب (وكذا وكيلها) أي وكيل الرجل زوجته قبل الدخول (نفيه) أي في طلاقها (فعلته) فبتنصف الصداق لأنها نائية عنه وإن طلق الحاكم على الزوج في الأيلاء فهو كطلاقه لأنه قام مقامه في إيفاء الحق عنه عند امتناعه منه (وقال الشيخ) لو علق طلاقها على صفة من فعلها الذي لها منه بد (كأنه لو أجازني) (وفعلته) قبل الدخول (فلا مهر لها وقوام ابن رجب) بما يأتي في مسألة تجيزها في نفسها إذا اختارت الفرقة قبل الدخول فإنه لا مهر لها على المنصوص لكن أغما تستم المشابهة إذا كان يسؤالها كما يأتي (ولو أنكر الزوج بنسب) زوجته بأن قال هي أختي من النسب (أو) قر (رضاع) كقوله هي أختي من الرضاع (أو) أقر (غير ذلك من المفسدات) كحرمها عليه لمصاهرة (قبل) إقراره (منه في انفساخ النكاح) لانه أقرب بحق عليه فأخذ به (دون سقوط النصف) أي نصف الصداق فلا يقبل إقراره عليها لأن إقراره على الغير (فإن صدقته) الزوجة على ما أقربه من المفسدات (أو ثبت) المفسد (ببينة سقط) أي تبين عدم وجوبه بفساد العقد فوجوده كعدمه (ولو وطئ) الزوج (أم زوجته أو) وطئ (ابتها بشبهة أو زنا انفسخ النكاح) كما تقدم (ولها) أي الزوجة (نصف الصداق) إن كان قبل الدخول لحجى والفرقة من قبله وأما الموطوءة بشبهة أو زنا فبأن حكمها في الصداق (وكل فرقة جاءت من قبلها) أي الزوجة (قبل الدخول كسلامها) تحت كافر (وردها) أو أرضعها من يفسخ نكاحها برضاعه (كما لو أرضعت زوجة له صغرى) (وارضاعها وهي صغرة) من أمه أو أخته ونحوها (وفسخها إليه) أي الزوج ككونه مجبوا أو مجذوما ونحوه (و) فسخه (باعساره بمهر أو غنقه أو غيرها أو اعتقها تحت عبد وفسخه) (لعيبها أو)



غير عنة بما يدل على رضاه من وطء أو تمكين مع علمه (أي العيب (ك) ما سقط (بقول) نحو أسقطت خيارى كشرى العيب يسقط خياره بالقول وبما يدل على رضاه بالعيب (ولو جهل الحكم) أي ملك الفسخ (أو زاد) العيب كان كان به برص قليل فانسقط في حله لأن رضاه به رضا عما يحدث منه (أو ظنه) أي العيب (يسرايان كثيرا) كظنه البرص في قليل من جسدها فبان في كثير منه يسقط خياره لأنه من جنس ما رضى به (ولا يصح فسخ) من له الخيار (بلا) حكم (حكم) لأنه فسخ مجتهد فيه أشبه الفسخ للأعسار بالتمتع بخلاف خيار المعتقة تحت عبده لأنه متفق عليه (فيفسخه) أي النكاح الحاكم يطلب من له الخيار (أو يرد) أي انقسم إلى (من له الخيار) فيفسخه ويكون حكمه على ما أتى في كتاب القضاء (ويصح) فسخ لعيب (مع غيبة زوج) كفسخ مشتر بينهما مع غيبة بائع (فإن فسخ النكاح) قبل دخول المهر (لها سواء كان الفسخ من الزوج أو الزوجة لأن الفسخ كان منها فالفرقة من جهتها وإن كان منه فانما فسخ بعيب دأسته بالاختفاء فكانه منها ولم يجعل فسخها العيب كانه منه لدأسته لأن العوض من الزوج في مقابلة منافعها فإذا اختارت الفسخ مع سلامة ما عقد عليه رجع العوض إلى

فسخه (إعقد صفة شرطها غيرها) كأن شرطها بكذا فبانت ثيبا ومنح قبل لدخول (فإنه يسقط به مهرها) يسقط به أيضا (منتهان كانت مفوضة) أو سمى لها مهر فاسد لأنها أنزلت العوض قبل تسليمه فسقط البذل كله كالبائع يترك المبيع قبل تسليمه (وكذا فسخها بشرط صحيح شرط عليه حالة العقد) كأن تزوجها بشرط أن لا يتزوج عليها أو لا ينسرى أو لا يخرجها من دارها (فلم يفسخ) فلا مهر لها ولا مئة لما تقدم (وفرقه) اللعان تسقط كل الهر) لأن الفسخ من قبله لأنه اغتصبه عند تمام إتمامها (ويقتضيه) المصداق (بشرط تزوج زوجته) لأن البيع الموحى للفسخ ثم بالزوج والسيد أشبه الخلع (ولو) كأن شرائه زوجته (من مسحق مهرها) وهو مالك رقبته وانفعها لما تقدم (و) يقتضيه أيضا (شرائها) أي الزوجة الحرة (له) أي لزوجها الرقيق لأن البيع الموحى للفسخ ثم بالمرأة والسيد أشبه الخلع (ولو جعل لها الخيار بسؤالها) بأن سألته أن يجعل لها الخيار ففعلها (فأختارت نفسها) قبل الدخول (فلا مهر لها نصا) لأن الفرقه تمت بفعلها وهي المستحقة للمصداق فيسقط كالمأثرت أسقاطه وكذا مفارقات من أسبق قبل الدخول على أكثر من أربع وتقدم (وإن كان) جعله الخيار إليها (غير سؤالها لم يسقط) المصداق باختيارها فانفسخ قبل الدخول بل يقتضيه لأنها ثابتة عنده ففعلها كغمله

فصل في بقر المصداق المسمى وهو المهر (كامله أو كائزوجة أو أامة موت وقتل كالدخول) لما روى معقل بن سنان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق وكان تزوجها مات ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا ففعل لها مهر نسائها لأوكس ولا شطط رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولأنه عقد عمر فموت أحدهما ينتهي فيستقر به العوض كإتفاء الأجرة ومتى استقر لم يسقط منه شيء فانفسخ النكاح ولا غيره (حتى ولو قتل أحدهما) أي الزوجين (الآخر أو قتل) أحدهما (نفسه) لأن النكاح قد بلغ غايته فقام استيفاء المنفعة (و) يقرره أيضا (وطؤه في فرج ولوديرا) أو غير خلوة لأنه قد وجد استيفاء المقصود فاستقر العوض (و) يقرره أيضا (طلاق في مرض موت) الزوج المخوف (قبل دخوله) به أي إن الزوج إذا مرض مرض الموت لمخوف وطلاق زوجته فراراً ثم مات تقرر عليه المصداق كاملاً بالموت ولو جوب عدة الوفاة عليها في هذه الحالة فوجب كمال المهر ما لم تزوج أو ترث وعبارته توهم خلاف المراد وصوابها ما قلته ككفا في المنتهى وغيره (و) يقرره أيضا (خلوة) الزوج (بها) أي بزوجته روى ذلك عن الحنفية والاشعية وزيد وابن عمر روى أحدهما ولا يترتب ما سادها عن زرارة بن أوى قال قضى الحنفية تراشدون المهديون أن من أغلق باباً أرأخى سترافقداً وجب المهر ووجب عدة وروى أيضا عن الأحنف عن ابن عمر وعدي وهذه تضاداً للثبوت ولم يخالفهم أحد في عصرهم فكان كالاجماع ولأن إتمامه المستحق وحده من جهته فيستقر به البذل كله وطؤها أو كالأبوت دارها وملكها أو باعته وأما قوله تعالى من قبل أن تمسوهن فيحتمل أنه كنى بالسبب عن السبب الذي هو الخلوة بدليل ما ذكرنا وأما قوله وقد أنقضى بعقبكم إلى بعض فقد حكى عن الفراء أنه قال لا يضاء الخلوة بل بها ولم يدخل لأن الأفضاء مأخوذ من الضاء وهو الخبايا فكانه قال وقد دخل بمصكم إلى مض ويشترط لخلوة المهر أن تكون (عن باع وغيره) لو



وجعل رقبته صداقاً لها  
وأعتقه مالك الجارية وظهر  
العبد على عيبها قبل الدخول  
ففسخ زوجه على مفعقه مالك  
الجارية بقيته لأنه مهرها  
(ولها) أي لزوجة فسخت  
لعيب زوجها أو فسخ هو عيبها  
(بعد دخول أو خلوة) ونحوها  
بما يقرر المهر (المسمى)  
في عقد (كالوطء العيب)  
بعد الدخول لأنه يجب بالعقد  
ويستقر بالدخول فلا يسقط  
بحدث بعده ولذلك لا يسقط  
بردتها لا بفسخ من  
جهتها (و يرجع) زوج  
(به) أي بنظر مسمى غرمه  
لأن إبراهيم (على مفر) له  
(من زوجة عاقلة وولي بوكيل)  
قال أحمد كنت أذهب إلى قول  
على فبهته قلت إلى قول عمر  
إذا تزوجها فسرأي جـ إذا ما  
أو برصاً فان لها صداقها بمسبه  
أياها ووليها من المصدق أي  
لأنه غرمه بآثبات الخيارات في  
النكاح فكان المهر عداً به كما  
لو غره بحدية أمة فان كان الولي  
عس لم غرم وإن لم يكن عس لم  
فالتغريم من المرأة ف يرجع  
عليها بجميع المصدق قاله  
في شرحه (ويقبل قول ولي  
ولو محرماً) كابنها وأخوها وعيها  
وكذا وكيلها (في عدم علمه  
به) أي العيب حيث لا يثبت  
بعده لأن الأصل عدمه فلا غرم  
عليه لأن التغريم من غيره  
وكذا ما يقبل قولها في عدم  
علمها أن احتسمل ذكره  
الزكشي (فلو وجد) التغريم  
(من زوجة وولي والضمنان على الولي)

كان (كافراً أو عبي نصاً) ذكر إذا كان أو أنثى عاقلاً أو مجنوناً وسواء كان الزوجان  
مسلمين أو كافرين أو الزوج مسالماً والزوج كلبية (ولو كان) الزوج (الغالي)  
زوجته (أعني أو نكحاً مع علمه) بانها عنده (أن لم ينعقه) الزوج من وطئها فان  
منعته منه لم يتقرر صداق لأنه لم يحصل التمكن وإنما تكون الخلوة مقررة (أن كان)  
الزوج (من بطل أمثله) وهو ابن عشر وقد خلا (وبن بوط أمثله) فان كان دون عشر  
أو كانت دون تسع لم يتقرر لعدم التمكن من الوطء (ولا يقبل دعواه) أي دعوى الزوج بعد  
أن خلا زوجته (عدم علمه بها ولو كان أعني نصاً أن لم تصدقه) على ذلك (لأن العادة  
أنه لا يخفى عليه ذلك فقدمت العادة هنا على الأصل قال الشيخ فكذلك دعوى انفاقه) على  
زوجته مقبض معها (فان العادة هناك) أي في الاتفاق (أنوى انتهى) لكن  
المعروف في المذهب أن القول قولها في عدم الاتفاق لأنه الأصل (و) إذا اختلفا في الوطء  
في الخلوة فانه (يقبل قول مدعي الوطء في الخلوة) عملاً بالظاهر وظاهره سواء كانت بكرًا أو  
ثيباً وفيه نهي عما تقدم في العيوب (وتقرر الخلوة المذكورة ولو لم يوطأ ولو كان بهما) أي  
زوجين (مانع أو) كان (بأحد هما مانع حسي كجب ورتق ونضاوة) أي هزال (أو)  
مانع (شرعي كحرام وحيض) ونفاس (وصوم) ولو كانت في نهار رمضان فانه تقرر  
المهر كاملاً إذا كانت بشروطه لأن الخلوة نفسها مقدره للمهر لم يمتنع ما تقدم (وحكم الخلوة حكم  
الوطء في تكميل المهر وجوب العدة) لما تقدم (و) كذا في (تحريم أختها) إذا  
طلقة حقت تنقض عدتها (و) في تحريم (أربع سواها) إذا طلقها حقت تنقض عدتها  
(و) في (ثبوت الرجعة عليها في عدتها) في وجوب (نفقة العدة) لأن ذلك فرع وجوب  
العدة (و) في (ثبوت النسب) إذا خلا بها ثم طلقها وأنت بولد ولو فوق أربع سنين ولم  
تكن أقرب بانقضاء عدتها بالقرء ولا نهار رجعية فهي في حكم الزوجات (لا) أي ليس  
حكم الخلوة حكم الوطء (في الإحصان) فلا يصير أحدهما محصناً بالخلوة (و) لافي  
(الإباحة لمطلقة ثلاثاً) فلا تحل له بالخلوة حديث حتى تذوق عسلاته (ولا يجب بها الغسل)  
إذا لا التقاء لختانين فيها (ولا) يجب بها (الكفارة) إذا خلا بها في الحيض أو الأحرام  
(ولا يخرج بها) العندين (من العدة ولا تحصل بها الغيبة) من المولى (ولا تفسد  
بها العبادات ولا تحرم بها الربيبة) لأن هذه الأحكام منوطه بالوطء ولم يوجد (ويقرره)  
أي المصدق كاملاً (لمس) للزوج (ونظر إلى فرجها بشهوة فيهما) أي في المس  
والنظر لفرج (وتقبيلها ولو بحضور الناس) لأن ذلك نوع استمتاع أوجب النظر كالوطء  
ولأنه زال منها شيئاً لا يباح فيه وله قول له تعالى وإن طلقته وهن من قبل أن تمس وهن  
الآية وحقيقة المس التقاء البشريتين (ولا) يتقرر المصدق (بالنظر إليها) دون فرجها  
لأنه ليس منصوصاً عليه ولا في معنى المنصوص عليه (ولا) يقرره أيضاً (تحملها ماء الزوج)  
أي منية من غير خلوة منها ولا ووطء لأنه لا استمتاع منه بها فيه (ويثبت به) أي بحدوها  
ماء (النسب) فإذا تحملت بمائه وأنت بولد له متأسهراً فأكثرت لطفه نسباً بآتي (وهديته  
زوج أيسر من المهر نصافاً) أهدها لزوج من هديته (قبل العقدان وعدوه بالعقد  
ولم يفوارجعه بها قاله الشيخ) لأنه بذلها في نظير النكاح ولم يسلم له وعلم منه أنه امتنع  
هؤلاً يرجوع له كالجاءل إذا لم يف بالعمل (وقال) الشيخ (فيما أن اتفقوا) أي  
لخاطب مع المراد ووليها (على انكاح من غير عقد فأعطى) الخاطب (أياها لاجل ذلك  
شيئاً) من غير المصدق (فتم قبل العقد ليس له استرجاع ما أعطاهم انتهى) لأن



غارلوزوج رجل (أمرأة)  
معيقة (فادخلوا عليه غيرها)  
أي غير زوجته فوطئها فعليه  
مهر مثلها ويرجع به على من  
غرمها داخلها عليه (وبلغته  
الولد) ان حلت نصا للشبهة  
وتجهز اليه امرأة بالمهر الأول نصا  
(وان طلقت) المعينة (قبل  
دخول) بها وقبل العلم  
بالعيب فعليه نصف الصداق  
ولا يرجع به على أحد لانه قد رضى  
بالتزامه بطلاقه فلم يكن له أن  
يرجع على أحد (أومات  
أحدها) أي أحد الزوجين  
مع عيبها أو عيب أحدهما  
(قبل العلم) أي العيب (فلا  
رجوع) بالصداق المستقر  
بالموت على أحد لان سبب  
الرجوع الفسخ ولم يوجد  
ففضل وليس لولي صغير أو  
صغيرة أن

ولي (مجنون أو مجنونة أو  
سيد أمة تزويجهم بعيب)  
من امرأة أو رجل عيبا (يرده)  
في السكاح لوجوب نظره لهم  
بما فيه الخط والمصلحة وانتفاء  
ذلك في هذا العقد (وللولي  
حرمة مكامة تزويجها) أي  
بعيب يرده (بلا رضاهما)  
قال في الشرح بغير خلاف تعلمه  
(فلو فعل) ولي غير المكاف  
والمكافة وسيد الأمة أو ولي  
المكافة بلا رضاهما بأن زوج  
بعيب يرده (لم يصح) النكاح  
(ان علم العيب) لانه عقد لهم  
عقد لا يجوز عفا عنه كما لو باع  
عقارا لمن في حجره غير مصلحة  
(والا) يعلم الولي انه عيب  
(صح) العقد (وله الفسخ على

عدم التمام ليس من جهتهم وعلى قياس ذلك لومات الخاطب لا رجوع لورثته (وما قبض  
بسبب النكاح) كالذي يسمونه المأكلة (فكمهر) أي حكمه حكم المهر فيما يسقطه أو  
ينصفه أو يقرره ويكون ذلك لها ولا عليك الولي منه شيئا إلا أن تنبهه بشرطه إلا لأب  
قله أن يأخذ بالشرط وبلا شرط من مالها ماشاء بشرطه وتقدم (وما كتب فيما لمهر  
لها ولو طلقت قاله الشيخ) لان العادة أخذها له (ولو فسخ) النكاح (في فرقة  
قهرية) كالفسخ (لفقد كفاءة قبل الدخول رد اليه) أي الزوج (الكل) أي كل  
الصداق وما دفعه (ولو هدية نصا) حكاها الاثر لدلالة الحال على انه وهب بشرط بقاء العقد  
ما إذا زال ملك الرجوع كالهبة بشرط الثواب فقلت قياس ذلك لو وهبته هي شيئا قبل الدخول  
ثم طلق ونحوه (وكذا) رد اليه الكل ولو هدية (في فرقة اختيارية مسقطه المهر) لما  
تقدم (وتثبت الهدية) للزوجة (مع فسخ) للنكاح (مقرره) أي الصداق (أو  
لنصفه) فلا رجوع له في الهدية اذن لان زوال العقد ليس من قبلها (وان كانت الهدية  
غير العاقدين بسبب العقد كاجرة الدلال ونحوهما) كاجرة الكيال والوزان (قال ابن عتيق)  
في النظريات (أنفسخ بيع باق له ونحوهما بما يقف على تراض) من العاقدين (لم  
يرده) أي لم يرد لادال ما أخذه (والا) أي وان لم يقف الفسخ على تراضيهما كالفسخ  
بعيب ونحوه (رده) أي رد الدال ما أخذه لان المبيع وقع مترددا بين المزوج وعنده (وقياسه)  
أي قياس المبيع (نكاح فسخ له قد كفاه) الزوج (أو عيب) في أحدهم  
(فيرده) أي خاطب ما أخذه و (لا) يرده ان انفسخ السكاح (ردة ورضاع  
ومخالعة) وذلك حكاية لكلامه معناه كما يدل عليه كلام الانصاف

فان فصل وان اختلف الزوجان أو اختلف (ورثتهما) أو أحدهما وورثة الآخر أو  
ولي الزوج والزوجة (أو الزوج وولي غير مكافة في نذر الصداق أو) في (عنه أو) و (صفته  
أو) في (جنسه أو يستقر به) من وطء أو خلوة ونحوهما (فقول زوج) بيمينه  
(أو وارثه بيمينه) وكذا يولي (ولو لم يكن) ما دعاه لزوج أو وليه أو وارثه (مهر مثل)  
لانه منكر لما يدعي عليه قد حل في عموم قوله عليه الصلاة والسلام ولكن اليمين على  
المدعي عليه وصورة الاختلاف في قدره ان يقول الصداق مائة فتقول بل مائة وخمسون وفي  
عنه ان يقول صدقتك هذا العبد فتقول بل هذه لامة وفي صفته ان يقول صدقتك عبدا  
زنجيا فتقول روميا وفي جنسه ان يقول صدقتك مائة من الدراهم فتقول من الدنانير وفيما  
يقرره ان تقول دخل أو خلاني فبنكرها (و) ان اختلفا أو ورثتهما أو أحدهم وولي  
الآخر أو وارثه (في تسميته) بأن قال لم نسلم مهورا وقالت سمي لي مهر المثل (ف) القول (قرله)  
أي الزوج (بيمينه) في أحدي الرأيتين لا يدعي ما يوافق الفصل قد في جميع  
الفروع وهو الصواب والرواية ان فيه القبول قرط في تسمية مهر المثل لقلعه في الرأيتين  
والحبوى الصغير وخزيمه في المنتهى ولم يذكر المدة في التوقيع (وله مهر مثل) على  
كلتا الرأيتين ان وجد ما يقرره (ان طلق ولم يدخل ماقبلها لمتعه) بن على ما ذكره من  
أن انقول قوله في عدم تسمية فهي مفروضة وعلى الرواية الأخرى له نصف مهر المثل لانه  
المسمى لها ان قبول قولها فيه (ومن حلف على فعل نفسه) من الزوجين والولي (حلف على  
البت) لانه الأصل في التيمين (و) من حلف (على فعل غيره) كالورثة حلف (على  
نفي العلم) لا على البت (وان انكر) الزوج (أن يكون لها) أي الزوجة (عليه صداق  
فلقول قولها قبل لدخول و بعد فيه ما يوفق مهر مثلها سواء دعي نه وفاه) انصداق

اداء (العيب كما لو اشترى له معيبرا في الاقناع تبع للمعنى والشرح ابن مجاور شرح الوجيز للزركشي وغيرها يجب الفسخ على



(أو) ادعى أنها (أبرأه منه أو قال لا تسحق علي شياً) لأنه قد تحقق موجبها والأصل عدم رآيته منه (وان دنع) الزوج (أبها ألفاً أو) دفع إليها (عرضاً فقال دفعته صداقاً وقالت هبة) فالقول (قوله مع يمينه) لأنه أعلم بيمينته ومثله النفقة والكسوة (لكن إن كان) مادفعه (من غير جنس الواجب) عليه (فلها رده ومطالبة به بصداقها) الواجب لأنه لا يقبل قوله في المساوضة بلا يمين (وان اختلفا في قبض المهر) قبل الدخول أو بعده (فقولها) بيمينها الحديث واليمين على من أنكر (واذا كرر العقد على صداقين مرونانية) بأن عقد مراء على صداق وعلانية على صداق آخر (أخذنا لرائد) سواء كان صداق السر أو العلانية حرق الزيادة بالصداق بعد العقد على ما يأتي (وان قال) الزوج (هو عقد) واحد (أسرته ثم أظهرته) فلا يلزم من الإمهر واحد (وقالت) الزوجة (إن عقدان بينهما ففرقة) لقول (قواها) بيمينها لأن الظاهر أن الثاني عقد صحيح يفيد حكماً كالأول (ولها المهر في العقد الثاني إن كان دخل بها ونصفه) أي المهر (في العقد الأول إن ادعى سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول) لأن الأصل عدم لزومه له (وإذا صر على الإنكار) أي إنكار جريان عقدين بينهما ففرقة (سئلت) فإن ادعت أنه دخل بها في النكاح الأول ثم طلقها طلاقاً ثانياً ثم كسها نكاحاً ثانياً حلفت على ذلك وصحفت (مادعته) وإن أقرت بما سقط نصف المهر أو جيعه لزمها ما أقرت به (ولو اتفقا قبل العقد على مهر وعقداه بأكثر منه أخذت بالعقد به) لأنها تسمية صحيحة في عقد صحيح فوجبت كالمهر بتقديمها اتفاقاً على خلافها (وكعده) أي النكاح (هزلاً وتلميحاً) بخلاف البيع (ويستحب أن تنقبا وعدت به وشروطه) من أنها لا تأخذ المهر السر لكيله يحصل منه أغرور ووليدت المؤمنين على شروطهم (ولو وقع مثل ذلك في البيع) بأن اتفقا على ثمن وعقداه بأكثر ثمحلاً (فالثمن ما اتفعا عليه) دون ما عقدا به لأن البيع لا ينفقه هزلاً وتلميحاً بخلاف النكاح (والزيادة على الصداق بعد العقد تلحق به) لقوله تعالى ولا جناح عليكم نصيحتنكم به من بعد الفريضة ولأن ما بعد العقد زمن لغرض المهر فكان حالة الزيادة كماله العدم وهو إذا فاق في البيع والجاره ومنه لحرق الزيادة نه ثبت أنها حكم المسمى في العقد يكون (حكمها حكم الأصل) المهر قد عد عليه فيما يقرره (كله) وينصحه) ولا تنفذ في شروط الهبة (و) لكن إنما (تملك الزيادة من حينها) لأن حين العقد لان الملك لا يجزئ تقديمه على سببه ولا وجوده في حال عدمه وأما ثبت الملك به سببه من حينه (وزيادة مهر أمة به دعة لها نصاً) نقله منها لما تقدم

فصل في الفروضة بكسر الواو وفتحها قال كسر على نسبة التفويض إلى المرأة على أنها فاعلة الفتح على نسبتها إلى وإياها (وهو) أي التفويض لغة الإهمال كان المهر أهمل حيث لم يسم قال الشاعر

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم \* ولا سراة إذا جها لهم سادوا  
واصطلاحاً (على ضربين تفويض البضع) وهو الذي ينصرف الطلاق إليه (وهو أن يزوجه الأب ابنته المجبرة بغير صداق أو تأذن المرأة لإيها أن يزوجه بغير صداق سواء سكت عن الصداق أو شرط تفقيه) فيصح انعقد ويجب لها مهر المثل لقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن وتقرضوهن فريضة ولقضاءه صلى الله عليه وسلم في بروع بنت وشق كما تقدم من حديث معمر بن سنان ولأن الأصل من النكاح لوصلة والاستمتاع

دون

أن تنزوج (عنينا لم تمنع) أي لم يمنعها وإياها لأن الحق في الوطء لها دون (و) أن اختارت مكلفة أن تنزوج (مجنونا أو مجنوماً أو برصاً فلها المهر العاقد منها) منه لأن فيه عاراً عليها وعلى أهلها وضرراً يخشى تمديه إلى الولد كنهها من تزويجها بغير كفؤ (وان علمت العيب بعد العقد) لم تجبر على الفسخ (أوحده) العيب (به) أي الزوج بعد عقد (لم تجبر) من وإياها لا غيره (على الفسخ) لأن حق الولي في ابتداء العقد لا دوامه وطه هذا لو دعت وإياها إلى تزويجها به لم يلزمه اجابتها ولو عنت تحت عيب لم يملك إجبارها على الفسخ

باب نكاح الكفار  
أي بيان حكمه وما يقرون عليه لو توافعا إليها أو أسلموا (وهو) صحيح وحكمه (كنكاح المسلمين فيه يجبه) من وقوع الطلاق والظهار والإيلاء وجوب المهر والنفقة واقسم بالإباحة للطلاق ثلاثاً والاحسان ودليل صحة قوله تعالى وأمرته جملة الخاطبات وأمرأة فرعون فأضاف النساء إليهم وحقيقة الإضافة تقتضي زوجية صحيحة وقال عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لا من سفاح وإذا ثبت الصحة ثبتت أحكامها كنكاح المسلمين ومنها وقوع الطلاق لصدوره من أهله في محله كطلاق المسلم (و) في (تحريم المحرمات) فلو طلق كافر زوجته ثلاثاً ثم تزوجها قبل وطء زوج أحرم يقرب عليه لو أسلم



دور الصدق فصم من غيره ذكره ولا فرق في ذلك بين من يقول زوجه بك بغيره أو يزيد  
 لا في الحال ولا في المال لأن معناه واحد (و) الضرب (أي في تفويض المهر وهو أن  
 يتزوجها على ما شاءت أو على ما (شاء) الزوج أو لولي (أو) على  
 ما (شاء) أجنبي (أي غير الزوجين) (أو يقول) الولي زوجها (على ما شاء أو)  
 على (حكمنا ونحوه) كقولك أهلك أهلك (أو تكاح صحيح) في جميع هذه الصور  
 (ويجب مهر المثل) لأنها لم تأذن في تزويجها إلا على صدق لكنه سهل فقط  
 له لئلا يترتب وجوب مهر المثل (بالعقد) في الضرب بين لائمه المطالبة به فكان  
 واحدا كالمسمى ولأنه لو لم يجب ما لا يقدرا استقر بالموت (فيلو فوض مهر أمته ثم  
 أهنتها أو باعها ثم فرض لها المهر كان) المهر (لمعتها) بائعها لأن المهر وجوب  
 بالصدق (وهي في ملكه) قبل العتق أو البيع (ولو فرضت المرأة) بضع (نفسها)  
 بأن أذنت لوليها أن يزوجه ابلا مهر (ثم طابت بفرض مهرها بعد تفسير مهرها أو)  
 بعد (دخولها بها لوجوب مهر المثل حالة العقد) لأنه وقت الوجوب (وأما المطالبة  
 بفرضه ها وفي كل موضع فسدت فيه التسمية) قبل الدخول وبه فأن امتنع أجز  
 إليه لأن النكاح لا يخلو من المهر فكانها المطالبة ببيان قدره (فان راضيا) أي  
 الزوجان المكلفان الرشيدان (على فرضه) أي المهر (جاز) ما تعاقا عليه (وصار  
 حكمه حكم المسمى) في العقد (فلا يلا كان أو كثيرا سواء كانا عاقلين مهر المثل أو) أي أو  
 جاهلين به لأنه ان فرض لها كثيرا فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه وان فرض لها يسيرا  
 فقد رخصت بدون ما يجب لها (والا) أي وإن لم يترضا بيا على شيء (فرضه) أي  
 مهر المثل (حاكم بقدر مهر المثل) لار الزيادة إليه ميل على الزوج والقص  
 عنه ميل على الزوجة والميل الميل وأنه انما يفرض بدلا بضع فيقدر بقدره  
 كساعة أثلعت بقومها بما يقول أدل ثبيرة (وصار) ما قدره الحاكم من المهر  
 أو راضيا عليه (كالمسمى) في العقد (بقتصف بالطلاق قبل الدخول) ويجب  
 لمعتة معه (لعموم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضته ففرضتم (فان فرضه)  
 الحاكم (لزمهما) أي الزوجين (فرضه حكمه) أي كما قال حكمت به سواء رضيا بفرضه  
 أولا ان فرضه له حكم به قال في الفروع (فدل على أن ثبوت سبب المطالبة) وهو  
 فرض الحاكم فان رد فرضه بسبب المطالبة دلالة ابن نصر الله في حواشيه (كثيرة) أي  
 الحاكم (جزة المثل والمعتة ونحوه) أي نحو تقرير ما ذكره كقوله أو مكل مسأل أو  
 جعل (حكم) قال بن نصر الله أي متضمن للحكم وليس بحكم صريح (ويزغيره كم آح  
 ما يتغير بسبب) كساره وعساره في المنة والمدة فالحاكم غير وبفرضه ثاب  
 باعتبار الدل وليس ذلك نقض حكم السابق (وإن فرضه) أي كفرضه ونحوه (غير  
 الزوج والخاتم مهر مثلها فرضية لم يجر فرضه) لأنه ليس بزوجه إلا أنه (ون  
 مات أحدهما) أي أحدهما الزوجين (قبل الإصابة وقبل الفرض) منه أو من الحاكم  
 (ورثه صاحبه) لأن ترك تسمية المصدق أم يقدح في صحة النكاح (وكانها) أي المفرضة  
 (مهر نسأه) أي مثل مهر من تس وبه من حديث علق بن سنان السابق (فان فارت  
 أي فرق لمعوضه زوجها (فمن لم يخر بغيره) أي بغيره) في رايكم  
 لها (لا المنة) لعموم قوله تعالى جناح ضاع إن طلمت البهائم فهو أرفق وضو له  
 فريضة ومعه من على النوع قدره وعرفه قدره (أو مرقه حتى لا يمارسه) أو

وان نكح كذا كفاية ووطئها  
 حلت لمطامها ثلاثا بشرطه  
 مسلما كان المطلق أو كافرا وان  
 ظاهر كافر من امرأته ثم أساما  
 فعليه كفارة الظهار بشرطه  
 لعموم الآية ويحرم عليهم في  
 النكاح ما يحرم على المسلمين  
 على ما تقدم تفصيله  
 (وبقره) أي الكفار (على  
 الكحة محرمة ما اعتقدوا  
 حلها) أي إباحتها لأن ما لا  
 يعتقدون حله ليس من دينهم  
 فلا يقرون عليه كالزنا والسرقة  
 (ولم يترافعا البنا) لقوله تعالى  
 فان جؤا فاحكم بينهم  
 أو أعرض عنهم الآية فدل أنهم  
 يحلون وأحكامهم أن لم يجيئوا  
 البنا وانه عليه الصلاة والسلام  
 أخذ الجزية من مجوس هجر  
 ولم يعترضهم في أنكحتهم مع  
 علمه أنهم يستبجرون نكاح  
 محرمهم (فان أؤذ) أي  
 المكفر (قبل عقده) أي  
 النكاح بينهم (عقدناه على  
 حكمه) أي بإيجاب وقبول  
 وشاهدي عدل منها كالكحة  
 المسلمة من لقسوله تعالى وان  
 حكمت فاحكم بينهم بالقسط  
 ولأنه حاجة إلى عقد بخلاف  
 ذلك (وان أؤذ بعد) أي  
 لعقد فيما بينهم (أرأسلم  
 الزوجان) على نكاح لم  
 تتعرض لكيفية العقد من  
 وجوب صيغة أو ولي أو شهود  
 قر ابن عبد البر أجمع العلماء  
 على أن الزوجين إذا أسلما معا  
 في واحدة أو في مقام على  
 دكا هم مسلمين كن بينهما نصيب  
 أو رضع وقد ألتهم في كثير من  
 في عهد النبي صلى الله عليه وسلم واسلمت وهم وقروا على أن كحتم ولم يسلما أي صلى الله عليه وسلم عن شروط النكاح ولا كيفية



(على أختن زوجة ماتت أو بلا  
شهود أو) بلا (ولي أو) بلا  
(صيغة أقرا) على نكاحهما لما  
تقدم ولأن ابتداء النكاح اذن  
لأمنع منه فلا مانع من استدامته  
بالأولى (وان حرم ابتداء  
نكاحها) أي الزوجة (الآن)  
أي وقت الترافع أو الاسلام  
(كذات محرم) من نسب  
أو رضاع (أو) مصادرة أو  
(مزوجة في عدة) من غيره  
(لم تفرغ) إلى الترافع أو الاسلام  
(أو) كانت (حبي) حين الترافع  
أو الاسلام من غيره (ولو) كان  
الجل (من زنا أو) كان النكاح  
(شرطا للخيار فيه مطلقا) أي  
لم يقيد بعدة (أو) شرط  
الخيار فيه (بعدة لم تمض)  
عند الترافع أو الاسلام أن قلنا  
أنه لا يصح من مسلم النكاح  
كذلك كما في التنقيح وغيره وقد  
أوضحته في الحاشية وغيرها  
والذهب بحته من مسلم قبلها أولى  
(أو استدام نكاح مطلقته ثلاثا  
ولو معتقدا حلها) مع وقوع  
الطلاق الثلاث (فرق بينهما)  
لأنه حال يمنع من ابتداء العقد  
فمنع من استدامته ككاح ذوات  
المحارم ولأن من شروط النكاح  
الزوم والمشرط فيه الخير  
لا يبعدان لزومه بل هو شرط  
فلا يقران عليه لعدم جواز  
ابتدائه كذلك أن قلنا لا يصح كما  
تقدم (وان وطئ حربي حرية  
واعتقده نكاحا أقرا) عليه منه  
لا يتعذر لكيفية النكاح بينهما  
(والا) يكونا حربيين أو كانا رقيقين  
يعتقده نكاحا (فإن) يقران  
عليه لأنه ليس بنكاح عندهما

حقا على المحسنين لأن أداء الواجب من الاحسان (وهي) أي المنة (معتبرة بحال  
الزوج في يساره واعساره على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) للآية السابقة (فأعلاها)  
أي المنة (خادم اذا كان موسرا وأدناها اذا كان فقيرا كسوة تجزئها في صلاتها)  
وهي درع ونجار أو نحو ذلك لقول ابن عباس أعلا المنة خادم ثم دون ذلك النفقة ثم دون ذلك  
لكسوة وقيدت بما يجزئها في صلاتها لأن ذلك أقل الكسوة (فان دخل) الزوج (بها)  
أي بالمفوضة (قبل الفرض استقر) به (مهر المثل) لأن الدخول يوجب استقرار المسمى  
فكذلك مهر المثل لا شترأ كهما في المسمى الموجب للاستقرار (فان طلقها) أي المفوضة (بعد  
ذلك) أي بعد الدخول بها (لم تجب المنة) بل مهر المثل لما تقدم وكالدخول سائر ما يقرر  
الصداق لأن كل من وجب لها المهر أو نصفه لم تجب لها المنة سواء كانت ممن سمى لها مطلقا  
أو لولائها وجب لها مهر المثل فلم تجب لها المنة لأنها كالبديل مع مهر المثل (والمنة تجب على  
كل زوج حر وعبد مسلم وذمي لكل زوجة مفوضة) بضع أو مهر (حر أو أمة مسلمة أو ذمية  
طلقت قبل الدخول وقبل أن يفرض لها مهر) لما تقدم من الآية ولأن ما يجب من الفرض  
يستوي فيه المسلم والكافر والحر والعبد وان وجب الزوج للمفوضة شيئا ثم طلقها قبل فرض  
الصداق قلها المنة تصال لأن المنة انما تجب بالطلاق فلا يصح قضاؤها قبله ولأنها واجبة فلا  
تتقضى الهبة كالمسمى (وتسحب) المنة (أكل مطلقه غيرها) أي غير المفوضة التي  
لا يفرض لها قوله تعالى وللطلقات متاع بالمعروف والآية ولم تجب لأنه تعالى قسم المطلقات  
قسمين وأوجب المنة لغير المفروض لهن ونصف المسمى للمفروض لهن وذلك يدل على  
اختصاص كل قسم بحكمه ولا منعة للنفقة عنها لأن النص لم يمتد إليها وإن تناول المطلقات  
(ومنعة الأمة ما سدا كهرها) لأنه يدل عن نصفه كالمهر (وتسقط المنة في كل موضع يسقط  
فيه كل المهر) كزنتها ورضاعها من يتقرب به نكاحها ونحوه لأنها أقيمت مقام نصف  
المسمى فسقطت في كل موضع يسقط فيه (وتجيب) المنة للمفوضة (في كل موضع يتصف  
فيه المسمى) كزنته قياسا على الطلاق (ويجوز الدخول بالمرأة قبل إعطائها شيئا مفوضة  
كانت أو مسمى لها) حديث عقبة بن عامر في الذي زوجه النبي صلى الله عليه وسلم  
ودخل بها ولم يعطها شيئا وعن ابن عباس وابن عمر لا يدخل بها حتى يعطيها شيئا بالخبر وجوابه  
بأنه محمول على الاستحباب (ويستحب إعطاؤها شيئا قبل الدخول بها) لما تقدم (وان  
سمى لها صداقا فاسدا) كالخنزير والجهول (وطلقها قبل الدخول) ونحوه مما يقرر  
الصداق (وجب عليه) لها (نصف مهر المثل) قال في الانصاف وهو المذهب قال في  
تكملة الفروع وهو الصحيح اختاره الشيرازي والشيخ نسق الدين والموفق والشارح  
 وغيرهم وقدم به الخريز بن رزين في شرحه وتبعهم المصنف في الحاشية (واختار  
القاضي رحمه الله والمجد وغيرهم) كصاحب الرعايتين والنظم تجب (المنة)  
دون نصف مهر المثل وهو مذهب ما قطع به في التنقيح وتبعه في المتي لآل التسمية الفاسدة  
كعدمها فأشبهت المفوضة

فصل في مهر مثل معتبر بمن يساويه من جميع أقاربها من جهة أبيها وأُمها كاختها وعمتها  
وبنت أخي وبنت عمها وأختها وغيرهن القربى بالقربى كما في حديث ابن مسعود  
لها مهر نسائها ولا ردها طلقا لقربة له أثر في الجلة (وتعتبر المساواة في المال والجمال والعقل  
والادب والحر والبيكاره والشيوية والبلد ومراعاة نسبها وكل ما يختلف لأجله الصداق) لأن  
مهر المثل بدر منافع فاعتبرت الصفات المذكورة (فإن لم يوجد) في نسائها (الادوية



زبدت بقدر نقصيها القربى والقربى) منهن اثرية القرب لان زيادة قضايها تقتضى  
زيادة في المهر (وان لم يوجد) في نسائها (الا فقهائنا قصت بقدر نقصها) كارش العيب  
بقدر نقص المبيع ولأن له أثر في تنقيص المهر فوجب ان يترتب بحسبه (وان كان عادتهم  
التخفيف) في المهر (على عشيرتهم دون غيرهم اعتبر ذلك) لان العادة لها أثر في المقدار  
فكذا في التخفيف وان كان عادتهم تسمية مهر كثر لا يستوفونه قط فوجد كعدمه قاله الشيخ  
تقي الدين \* لا يقال مهر المثل بدل متلف فوجب أن لا يختلف كسائر المتلفات \* لان الزكاح  
يخالف سائر المتلفات باعتبار ان المقصود منه اعيان الزوجين بخلاف بقية المتلفات فان  
المقصود منها المسالية خاصة فكذلك لم يختلف باختلاف العوائد (وان كان عادتهم التأجيل  
فرض مؤجلا) لأنه مهر نسائها (والا) بان لم يكن عادتهم التأجيل فرض (حالا) لانه  
بدل متلف فوجب أن يكون حالا كقيم المتلفات (وان لم يكن لها اقرب اعتبر شبهها) بنساء  
بلدها (لان ذلك له أثر في الجملة) فان عدم من) أي نساء بلدها بان لم يكن فيهن من يشبهها  
(فباقرب نساء شبهها من اقرب البلاد اليها) لانه لما تعذر الاقرب اعتبر اقرب النساء  
شبهها من غيرهن كما اعتبرت برقاتها البعيدة اذا لم يوجد قريب (فان اختلفت عادتهم  
في الحل والنجس) (أو) اختلفت (مهورهن) فله وكثرة (اخذ بالوسط)  
منها لانه العدل (الحل) من تعدد البلد فان تعدد في غالبه لانه بدل متلف فاشبهه قيم  
المتلفات

فوفصل واذا افتراق في النكاح - الفاسد قبل الدخول بطلاق أو موت أو غيرها ( كاختلاف  
دين ورضاع ) ( فلامهرفيه ) لأن المهر يجب بالعقد والعقد فاسد فوجرده كعدمه كالبيع  
الفساد ( وان دخل ) بها في النكاح الفاسد ( أو خلاها ) فيه ( أمة مقر المسمى ) لأن  
في بعض اللفاظ حدثت عائشة ولها الذي أعطاهما أصاب منها راء أبو بكر البرقاني وأبو  
محمد الخلال باسنادهما والخلاوة كالوطء ولأن النكاح مع فساد منه عقد يترتب عليه أكثر  
أحكام الصحيح من وقوع الطلاق ولزوم عدة الوفاة بعد الموت ونحو ذلك فلذلك لم يسم في  
الصحيح ( بخلاف البيع الفاسد إذا تلف ) المبيع ( فانه يضمن ) ضمان المتلف  
( لا بقيمته ) أو مثله ( لا ) ضمان عقد ( بثمنه ) ذكره معناه في الانصاف قلت قد يشكل  
عليه ما يأتي في الطلاق من أن المتق يقع في البيع الفاسد كالطلاق في النكاح الفاسد إلا أن  
يقال هذا حكم من أحكام البيع وأكثرها متفق بخلاف النكاح ( ولا يصح تزويج م  
نكاحها فاسد قبل طلاق أو فسخ فان أبي زوج الطلاق فسخه ) أي إن نكاح الفاسد  
( حاكم ) لأنه نكاح يسوغ فيه الاجتهاد فاحتجج في التفريق لي يقع فرقة كالصحيح  
المختلف فيه ولا تزويجها من غير فرقة يفضي إلى تسليط زوجين عليها كل واحد منهما فسخة  
نكاحه وفساد نكاح الآخر وفراق النكاح الباطل من هذين الوجهين قال في الشرح  
فعلى هذا متى تزوجت باء حرق قبل التفريق لم يصح النكاح انشائي ولم يحز تزويجها اثبات  
حتى يعلق الأولان أو يفسخ نكاحهما ( ويجب مهر المثل الموطوءة بثبته ) كن وطئ امرأة  
ليست زوجة له ولا مملوكة يظن أنها زوجته أو مملوكة قال في الشرح والمذبح بغير خلاف علمه  
كبدل متلف ( و ) يجب مهر المثل أيضا ( منكره على زنا ) وطئها ( في قبل ولو كانت  
من محارمه ) كاخته وعمته من نسب أو رضاع كبدل متلف ( أو ) كانت الموطوءة برتبا  
( مينة ) فيجب مهر المثل ويورث عنها قبل في الفروع ولو وطئ مينة لزمه مهر المثل في ظاهر  
كلامهم ومهر ممتعه ثم نقل عن القاضي أنه لا مهر ( ولو ) كان الوطء شبهة أو زنا مع امرأة

استقر) لتقابضهما بحكم الشرع  
وبرئت ذمته كالأول بتأديعها  
فأسدا وتقابضاه والتعرض  
لإبطال المقبوض يشق لتطاول  
الزمان وكثرة تصرفاتهم في الحرام  
رفيه تنفير عن الإسلام ففقي عنه  
كما عني عمار كونه من القرائض  
والواجبات وان طلقها قبل  
الدخول ثم أسلم أو أحدهما  
قبل أخذ نصفه مسقط قياسا على  
قرض الخمر ثم أسلم أحدهما  
(وان بقي ثمن) من الفاسد لا  
قبض (وجب قسطه) أي  
الباقى (من مهر المثل) فلو  
سعى لها عشرة خنازير  
فقبضت خمسة ثم أسلمها  
أو ترافعا اليها وجب لها نصف  
مهر المثل (ويعتبر) القسط  
(بما يدخله كيل) بالكيل  
(أو) ما يدخله (وزن)  
(أو) ما يدخله (عليه)  
أي العدة لانه العرف فيه لانه  
لا يهمل له يقسط عليها فاستوى  
كبيره وصغيره (ولو أسلم) أي  
الزوجان (فانقلبت خمر)  
أصدقها إياها (خلاتم طلاق ولم  
يدخل) بالزوجة (رجع  
بنصفه) أي النخل لانه عين  
ما أصدقها انقلبت صفته (ولو  
تلف النخل) المنقلب عن خمر  
أصدقها إياها (قبل طلاقه  
رجع) ان كان الطلاق قبل  
الدخول (بنصف مثله) لانه  
مثلى (وان لم تقبض شيئا) مما  
سعى لها من خمر ونحوه قلها مهر  
مثلا اذا أسلمت أو ترافعا اليها  
لان المحرم لا يجوز إيجابه في  
الحكم ولا يكون صداقا لمصلحة

ولا في نكاح مسلم فيه طل ويرجع الى مهر المثل (و) لم يمس لها (مهر) في نكاحها (فلا مهر مثلها) لانه نكاح خـ لا من



بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة  
قال الشيخ تقي الدين ويدخل  
فيه لو شرع الثاني قبل أن يفرغ  
الأول فعلى نكاحهما لأنه لم يوجد  
بينهما اختلاف دين ولحديث أبي  
داود عن ابن عباس أن رجلا جاء  
مسلمًا على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم جاءت امرأته مسامة  
بعده فقال يا رسول الله إنها كانت  
أسلمت معي فردها عليه (أو)  
أسلم (زوج كاتبة) كتابيا كان  
أولا (ف) هما (على نكاحهما)  
ولو قبل الدخول لأن المسلم له  
ابتداء نكاح الكاتبة فاستداه  
أولى (وان أسلمت كاتبة تحت  
كافر) كتابي أو غيره قبل دخول  
انفسخ النكاح لأنه لا يجوز لكافر  
ابتداء نكاح مسلمة (أو) أسلم  
(أحد) زوجين (غير كتابيين  
قبل دخول انفسخ) نكاحهما  
لقوله تعالى فلا ترجعهن إلى  
الكفار لهن حل لهن ولا هم يحزنون  
لهن وقوله ولا تمسكوا بهن  
الكوافر ولأن اختلاف الدين  
سبب للعداوة والبغضاء ومقتضود  
النكاح الاتفاق والائتلاف  
(ولها) أي الزوجة (نصف  
المهران أسلم) الزوج (فقط)  
أي دونها لحي العرفه من قبله  
باسلامه كالوطنة الكن أو كان  
المهر خمرًا ونحوه وبضته فلا  
رجوع بنصفه ولا يسدله إذا  
كفر ضخم ثم يسلم أحدهما  
(أو) أي ولها نصف المهران  
(أسلمها وأدعت سابقه) لها  
باسلامه وقال الزوج إن هي  
السابقة فتختلف أنه البق بالاسلام  
وتأخذ نصف المهر ليهرب  
ذمتها إلى حبيز الفرقه لا تعدل دوا

(من مجازين) لانه ائتلاف ولا يلحقه النسب في الزنا وبأنى (ويتعدد المهر بتعدد الشبهة مثل  
أن تشبه) الموطوءة (بزوجته ثم يتبين) له (الحال ويهرب) فإنها ليست زوجته ثم تشبه  
لموطوءة عليه مرة أخرى أو تشبه عليه بزوجته) فاطمة (ثم تشبه بزوجته الأخرى  
أوبأمتها ونحو ذلك) وتقدم في الكتابة بتعدد بوطئه مكانته أن استوفيت مهر الموطوءة الأول  
والأفلا وقاله في المعنى والنهاية (ويتعدد) أيضا المهر (ب) تعدد (وطء الزنا) إذا كانت  
مكرهة) كل مرة لأنه ائتلاف فيتعدد بتعدد سببه (أو) أي وكذا بتعدد سببه وطء الزنا  
إذا كانت (أمة) ولو كانت (مطوعة بغيراذن سيدها) لأن الحق في المهر للسيد فلا  
يسقط طواعيته (أو) بتعدد المهر (بتعدد وطء) في (شبهة) واحدة (مثل أن  
اشتبهت) الموطوءة (عليه بزوجته ودامت تلك الشبهة حتى وطئ مرارا) فعليه مهر واحد  
لأن ذلك بمنزلة ائتلاف واحد (ولا) بتعدد المهر أيضا (بتعدد) أي الوطء (في نكاح  
فاسد) لدخولها على أن تسحق مهرًا واحدًا (ولامهر بوطئها) أي المشتبهة والمزني بها  
(في دبر ولا في اللواط بالذكر) لانه غير ممنون على أحد لان الشرع لم يرد يسدله ولا هو  
ائتلاف لتبني فأشبه القبله والوطء دون الفرج (ولا) مهر للمزني بها (المطوعة على الزنا)  
لانه ائتلاف البضع برضا مالكة (كما لو أذنت له في قطع يدها فطعها إلا الأمة) المزني بها فلا  
يسقط مهرها بطواعيتها لانه أسيدها والمعتقة يسقط منه ما يقابل حريتها وما بقي أسيدها  
(وإذا وطئ في نكاح أطول بالاجماع كنكاح زوجة الغير أو) نكاح (المعتقة) قلت  
من غير زنا والأفهر مختلف به (وهو عالم بالحل) أي بأنها زوجة الغير أو معتقة (و) عالم  
(بحريم الوطء وهي مطاوعة عامة) بالحال (فلا مهر) لها أن كانت حرة (لانه زنا يوجب  
الحل وهي مطاوعة عليه وان جهلت تحريم ذلك أو) جهلت (كونها في عدة فإلها مهر  
المثل) بما نال من فرجها (كالوطوءة بشبهة ولا يجب إرش بكاره مع وجوب المهر) للحره  
(الموطوءة بشبهة أو زنا) لانه وطء ضمن بالمهر فلا يجب معه إرش كسائر الوطء ولأن الإرش  
يدخل في مهر المثل فلا يجب مرة أخرى وهذا بخلاف الأمة وتقدم في النصب (ومن طلق  
امرأته قبل الدخول) ونخلوة (طلقة فوطئها لا تبين به فوطئها لزمه مهر المثل) بالوطء  
لانه وطء شبهة (و) لزمه أيضا (نصف المسمى) بالطلاق قبل الدخول لما

تقدم

فصل وان دفع أختيه أي غير زوجته أو أمتها (فأذهب عن ذمتها) بضم العين أي  
بكارتها (أو عمل ذلك بأصبه أو غيرها فإرش بكارتها) لانه مهر مثلها لأنه لم يوطأها وهو  
تلاف جزء لم يرد الشرع بتقدير عودته فراجع فيه إلى إرشه كسائر المتلفات (وهو) أي إرش  
البكاره (ما بين مهر الذكر والأنثى) قاله في السرح والمبدع وكلامه ما أوالا صريح في أنه  
حكومة قال لأنه ائتلاف جزء لم يرد الشرع بتقدير ديتته فراجع فيه إلى الحكومة كسائر ما  
يقدر وهو صريح كلامه شرح المنتهى في الجائزات ومقتضى كلام المصنف رحمه الله تعالى  
(وان فعل ذلك) أي أذهب العذرة غير وطء (الزوج ثم طلق قبل الدخول لم يكن لها عليه  
النصف المسمى) مهر القوله تعالى وأبطلت من من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن  
فريضة فصف ما فرضتم وهذا مطلق قبل المسيس ونخلوة فلم يكن لها سوى نصف الصداق  
المسمى ولأنه تنف ما يستحق ائتلافه بالعدة فلا يضمه بغيره كالوأتلف عذرة أمه (وللرأفة منع  
نفسه قبل الدخول حتى تنقبض مهرها الحل كله أو الحل منه) حكاه ابن المنذر أجماعا ولأن  
المنفعة المدة ودعايم تلافيا ستبغاء فإذا تنذر استيفاء مهرها لم يكن لها استرجاع عوضها



مشكوك فيه ( وإن قال ) الزوج  
( أسلمنا معا فحقن على النكاح  
فأنكرته ) الزوجية ففصلت  
سبق أحدهما فانفسخ النكاح  
( في القول ) ( فلوها ) لأنه  
الظاهر بعد اتفاقهما في الاسلام  
دفعه واحدة ( وإن أسلم  
أحدهما ) أى الزوجين غير  
الكتابيين أو أسلمت كتابية  
تحت كافر ( بعد الدخول ) وقف  
الامر على انقضاء العدة  
لحديث مالك في الموطأ عن  
ابن شهاب قال كان بين اسلام  
صفوان بن أمية وامرأته بنت  
الوليد بن المغيرة نحو من  
شهر أسلمت يوم الفتح وبني  
صفوان حتى شهد حنيننا  
والطائف وهو كافر ثم أسلم فلم  
يفرق النبي صلى الله عليه وسلم  
بينهما واستفرت عنده امرأته  
بذلك النكاح قال ابن عبد البر  
شهرة هذا الحديث أقوى من  
استاده وقال ابن شبرمة كان  
الناس على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل  
المرأة والمرأة قبل الرجل فأيهما  
أسلم قبل انقضاء عدة المرأة  
فهى امرأته فإن أسلم بعد العدة  
فلانكاح بينهما وهذا بخلاف  
ما قبل الدخول فإنه لأعدة عليهما  
فتبطل البينة كالملقعة ( وإن  
أسلم الثاني ) أى المتأخر  
( قبله ) أى قبل انقضاء العدة  
( فلهما ) ( على نكاحهما ) لما  
سبق ( والا ) يسلم الثاني  
قبل انقضاء العدة ( تبينا  
فرضه ) أى النكاح ( منذ أسلم  
الاول ) منهما لا خلاف الدين ولا يحتاج لعدة ثانية فلو وطئ

بخلاف البيع ولا فرق في ذلك بين المسي لها والمقوضة ( ولها ) أى للمرأة ( الطالبة به )  
أى بحال مهرها ( ولو لم تصلح للاستمتاع ) أصغر أو نحو ذلك لأنه وجب بالعقد ( فان وطئها )  
زوج ( مكره ) قبل دفع الحال من صداقها ( لم يسقط به حقها من الامتناع ) فلها بعد  
ذلك منع نفسها حتى تقبض الحال منه لما تقدم لأن وطأها مكره كعدمه ( وحيث قلنا  
لها منع نفسها فلها السفر بغير إذنه ) لأنه امتناع بحق فلم يثبت للزوج عليها حق الحبس  
فصار كمن لا زوج لها ويبقى بغير مهر منه كبقاء جبهه كسائر الديون ( ولها ) زمن منع نفسها  
لقبض حال صداقها ( النفقة ان صلت للاستمتاع ) ولو كان معسرا بالصداق لأن الحبس  
من نفسه علة به أحدهما الموفق ولد صاحب المتبني انما لها النفقة في الحضر دون السفر لأنه  
لو بذل لها الصداق وهى غائبة لم يمكنه تسليمها وبذلك أنها لو سافرت بإذنه فلا نفقة لها ( فان  
كانت ) المرأة ( محبوسة أو ) كان ( لها عذر يمنع التسليم وجب تسليم الصداق ) كهر  
الصغيرة ولو وجوبه بالعقد بخلاف النفقة ( وإن كان ) الصداق ( مؤجلا لم تملك منع نفسها )  
حتى تقبضه لأنها لا تملك الطلب به ( ولو حل قبل الدخول ) فليس لها منع نفسها لأن  
التسليم قد وجب عليها فاستقر قبل قبضه لم يكن لها أن تمتنع منه ( وان قبضته ) أى الصداق  
( وسلمت نفسها ثم بان ) الصداق ( معيا كان لها منع نفسها ) حتى تقبض بدله أو أرشيه  
لأنها إنما سلمت نفسها طائعا منها انما قبضت صداقها فتيين عدمه ( ولو أبى كل من الزوجين  
التسليم الواجب ) عليه ( أجبر زوج ) على تسليم الصداق ( ثم ) تجبر ( زوجة ) على  
تسليم نفسها لأن في إجبارها على تسليم نفسها أولا حظرات لآلاف البضع والامتناع من بذل  
الصداق ولا يمكن الرجوع في البضع ( وإن بادر أحدهما ) أى أحد الزوجين ( به ) أى  
بتسليم ما وجب عليه للآخر ( أجبر الآخر ) لأنه لم يبق له حجة في التأخير ( وإن بادر هو وسلم  
الصداق فله طلب التمكين ) منها ( فإن أبى ) التمكين ( بلا عذر فله استرجاعه ) أى  
الصداق لعدم تسليمها المعقود عليه مع عدم العذر ( وإن تبرعت بتسليم نفسها ثم أرادت  
الامتناع بعد دخول أو خلوة لم تملك ) لأن التسليم استقر به العوض برضا المسلم ( فان  
امتنعت ) بعد ان سلمت نفسها ( فلا نفقة لها ) لأنها ناشز ( وإن أعسر ) الزوج  
( بالمهر الحال قبل الدخول أو بعده فله فدية مكلفة الفسخ ) لأنه تعذر عليها الوصول إلى العوض  
أشبهه مال أو فلس المشتري ( فلو رضيت بالمقام معه مع عسرة ) امتنع الفسخ ( أو تزوجته  
عالة بعسرة امتنع الفسخ ) رضاها به ( ولها ) أى التي رضيت بالمقام مع العسرة أو تزوجته  
عالة بها ( منع نفسها ) حتى تقبض مهرها الحال لأنه لم يثبت له عليها حق الحبس ( ويأتي  
في النفقات والخيرة لسيد الأمة ) إذا أعسر زوجها لأن الحق لسيدها لأنه ملك نفعتها  
والصداق عوض منعتها فهو ملكه دونها و ( لا ) خيرة ( لولى ) زوجة ( صغيرة  
ومجنونة ) لأن الحق لها في الصداق دون وليها وقد رضى بتأخيريه ( ولا يصح الفسخ  
في ذلك كله إلا بحكم حاكم ) لأنه فسخ مختلف فيه كالفسخ العنة والاعسار بالافقة وذاته يفضى إلى  
أن يكون للمرأة زوجان كل يعتقد حلها له ونحو غيرها على الآخر والقياس على المعتقة غير صحيح  
لأنه متفق عليه وهذا مختلف فيه

باب الواجبة وآداب الاكل والشرب وما يتعلق بذلك



الزوج زوجته قبل انقضاء  
فيها (فلها مهر مثلها) لتبين  
أنه وطئها بعد البينونة (وأن  
أسلم) الثاني قبل انقضاء العدة  
وبعد الوطء (فلا) مهر عليه  
لأنه وطئها في نكاحه فلم يكن  
عليه شيء (وأن أسلمت قبله فلها  
نفقة العدة ولو لم يسلم) لتمكنه  
من الاستمتاع بها وبقاء نكاحها  
باسلامه في عدتها أشبهت  
الرجعية لا مكان تلافيه  
نكاحها باسلامه (وأن أسلم  
قبلها فلا) نفقة لها العدة لأنه  
لا سبيل له لتسليفي نكاحها  
فأشبهت البائن وسواء أسلمت  
بعد أو لم تسلم لكن إن كانت  
حاملًا وجبت النفقة للحمل  
كالبائن (وإن اختلفا) أي  
الزوجان (في السابق)  
منهما بالاسلام بأن قال الزوج  
أسلمت قبلك فلا نفقة لك وقالت  
هل أسلمت قبله فلي النفقة  
فقولها ولها النفقة (أوجهل  
الامر) بأن جهل السابق  
أو علم وجهل السابق منهما  
(فقولها) في السابق (ولها النفقة)  
لأن الأصل وجوبها وان اتفاقا على  
تأخير اسلامها وقالت أسلمت  
في العدة وقال بل بعدها فقوله  
لاقراره على نفسه بفسخ النكاح  
ولأن الأصل عدم اسلامها  
في العدة وكذا يقبل قوله في  
عكسها لأن الأصل بقاء النكاح  
وكذا لو قال أسلمت بعد شهرين  
من اسلامي فلا نفقة لك فيهما  
وقالت بعد شهر فقوله استصحابا  
للأصل (ويجب الصداق بكل  
حال) لاستقراره بالدخول  
وسواء كانا بدار الاسلام أو دار  
الحرب أو أحدهما في دار الاسلام

(وهي) أي الوليمة (اسم لطعام العرس خاصة) لا تقع على غيره حكاه ابن عبد البر عن  
ثعلب وغيره من أئمة اللغة وقال بهض أحمبنا وغيره يقع على كل طعام لسرو وحادث إلا أن  
استعمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل اللغة أقوى لأنهم أهل اللسان وهم أعرف  
بموضعات اللغة وأعلم بلغات العرب قاله في الشرح والمبدع قال في المستوعب وليمة الشيء كماله  
وجمه وسميت دعوة العرس وليمة لاجتماع الزوجين يقال أولم اذا صنع وليمة (قال الشيخ  
وتسحب بالدخول انتهى) وقال ابن الجوزي بالعقد واقتصر عليه في الفرع والمبدع وقدمه  
في تجريد العناية قال في الانصاف الأولى أن يقال وقت الاستحباب موسع من عقد النكاح  
إلى انتهاء أيام العرس لصحة الاخبار في هذا وهذا وكما السرو وريسة الدخول (وجرت  
العادة) بجعله الوليمة (قبله) أي قبل الدخول (يسيرو) الأطعمة التي يدي الناس  
إليها إحدى عشرة الوليمة وتقدمت والثاني (شنديه) ويقال شندخ بضم الشين المجمة  
وسكون النون وفتح الدال المهملة وباء الخاء المجمة (لطعام أملاك على زوجة) مأخوذ من  
نولهم فرب مشندخ أي يتقدم غيره سمي بذلك لأنه يتقدم الدخول (و) الثالث (عذيرة)  
(واعذار) بكسر الهمزة (أ) طعام (حتان) ويقال العذرة بضم فسكون (و) الرابع  
(خرسه وخرس) بضم الخاء المجمة وسكون الراء وبسين مهملة ويقال بالصاد (لطعام ولادة)  
أي تسلامها وسلامتها من الطلق والخامس (عقيقة الذبح للولود) وتقدمت في  
الاضحية (و) السادس (وكيرة لبناء) قال النووي أي المسكن المجدد انتهى من الوكور  
وهو المأوى والمستقر (و) السابع (نقبة) من النقع وهو التبار أو النحر أو القتل  
(تصنع للقادم من سفر) ظاهره طويل كان أو قصيرا (و) الثامن (الحففة طعام  
القادم به من سفره هو وقال ابن القيم في تحفة الودود) في أحكام المولود (هو) أي القادم  
(الزائر) أي وإن لم يكن من سفر (و) التاسع (حذاق) بكسر الحاء وتخفيف الدال  
المجمة وآخره كاف (لطعام عند حذاق صبي) قال في القاموس يوم حذاق الصبي يوم ختمه  
القرآن (و) العاشر (وضيمة وهي طعام المأتم) الحادي عشر (مشنداخ المأكول  
من ختمه القاري والعتيرة) مقتضى كلامهم أنها ليست من أسماء الطعام بل هي الذبيحة  
(تذبح أول يوم في رجب) وتقدم ذلك في آخر الهدى والاضاحي (والاخاء والتسرى  
ذكرهما بعض الشافعية) وفي المنتهى ولم يخصها أي الدعوة لاختاء ولتسرى باسم والفرعة  
والفرع ذبيح أول ولد الناقة (والقرى اسم طعام الضيفان) وليس ذلك من الدعوات  
(والمأدبة) بضم الدال ويجوز فتحها (اسم لكل دعوة بسبب أو غيره والآداب) بوزن  
فاعل (صاحب المأدبة فإن عمم الداعي فقال يا أيها الناس هلموا إلى الطعام أو يقول  
الرسول) أي رسول الآداب (قد أذن لي أن أدعو من لقيت أو من شئت وقد شئت أن  
تحضروا فهي الجفلى) بفتح الجيم والفاء (وإن خص قوما للدعوة دون قوم فهي النقرى)  
بفتح النون والقاف قال الشاعر

نحن في المشتات ندعوا الجفلى \* لا ترى إلا دب فينا ينتقير

أي ندعوا قوما دون قوم (وجميعها) أي الدعوات (جائرة) أي مباحة لأنها الأصل في  
الاشياء غير مأتم فيكره وروى الحسن قال دعي عثمان بن أبي العاص إلى ختان فأبى أن يجيب وقال  
كذا لأنني الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ندعي إليه رواه أحمد (وليس منها)  
أي من الدعوات (شيء واجب) وقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو  
بشاة متفق عليه محمول على الاستحباب (ووليمة العرس سنة مؤكدة) لأنه عليه الصلاة



مسلم بدار الإسلام كتابه بدار  
الحرب مع لعمرو قسوله تعالى  
والحصنات من الذين أروا  
الكتاب من قبلكم (ومن  
هاجر البناذمة مؤبدة) من  
الزوجين والآخر بدار الحرب  
لم ينفسخ (أو) هاجر البنا  
الزوج (مسلم أو) هاجر البنا  
الزوجة (مسلم والاخر) منها  
(بدار الحرب لم ينفسخ) نكاحهما  
بالحجرة لما تقدم خلافا لابي حنيفة  
فوفصل وان أسلم ككافر  
(وتحت أكثر من أربع) نسوة  
(فأسلمن) في عسدتين  
(أو كن كتابيات) أو كان  
بعضهن كتابيات وبعضهن  
غيرهن فأسلمن في عسدتين  
لم يكن له أمسا كهن كاهن  
بغير خلاف (اختارولو) كان  
(محرمًا لربما منهن ولو من  
ميتات) لأن الاختيار استدالة  
لنكاح وتعيين للتكويح فصح من  
المحرم بخلاف ابتداء النكاح  
والاعتبار في الاختيار وقت  
ثبوته فلهذا صح أن يختار من  
الميتات لأنهن كن أحياء وقته  
(ان كان) الزوج (مكافا  
والا) يكن الزوج مكافا (وقف  
الامر حتى يكلف) فختار منهن  
لأن غير المكاف لا حكم له أقوله  
ولا يختار عنه ولله لأنه  
حق يتعلق بالشهوة فلا يـ  
غيره فيه مقامه وسواء تزوجهن  
في عقد أو عقود وسواء اختار  
الأوائل أو الأواخر نصا لما روى  
قيس بن الخثعم قال أسلمت  
وتحتي ثمان نسوة فأنبت النبي  
صلى الله عليه وسلم فذكرت له  
ذلك فقال أخبرت منهن أربعاً

والسلام أمر بها وفعلا (ولو بشئ قليل كدين من شعير) لما روى البخاري أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أولم على صفيحة بدين من شعير (وبين أن لا تنقص) الوليمة (عن  
شاة) ذكره جماعة من الأصحاب لحديث عبد الرحمن بن عوف وتقدم (والأولى الزيادة  
عليها) أي على الشاة ما دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ولو بشاة (وان تكبح) رجل  
(أكثر من واحدة في عقد أو عقود أجزائه وليمة واحدة إذا توافها عن الكل) لتدخل أسبابها  
كما تقدم في الحقيقة وكما لو نوى بركعتين التحية والسنة (والاجابة اليها) أي الوليمة  
(واجبة) لحديث أبي هريرة يرفعه عن الطعامة طعام الوليمة أي الذي يدعى له الأغنياء  
وتترك الفقراء قاله في الشرح بمنعها من يأتيها يدعى إليها من بابها ومن لا يجب فقد عصى  
الله ورسوله رواه مسلم وحن ابن عمر مرفوعاً جيبوا هذه الدعوة إذا دعيت إليها متفق  
عليه (إذا دعيت دعاء مسلم يحرم هجره ومكسبه طيب في اليوم الأول) ويأتي محترز  
هذه القيود (وهي) أي الاجابة (حق الداعي تسقط بمفوه) عن الدعوة كسائر  
حقوق الأدعي (وقدم في الترغيب لا يلزم القاضى حضور وليمة عرس) لعله في  
مفظة الحاجة إليه لدفع ما هو أهم من ذلك (ومنع ابن الجوزي في المنهاج من حاجة ظالم  
وفاسق ومبتدع ومتفاجر أو فيهم امتنع ينكح بسدعة إلا أراد عليه وكذا ان كان فيها  
مضحك بفسح أو كذب) لأن ذلك اقترار على معصية (والا) بأن لم يكن مضحكا  
بفسح ولا كذب (أبيح) أن يجيب (إذا كان) يضحك (قليلاً) وان كان المدعو  
مريضاً أو مريضاً لغيره (أو مشغولاً بحفظ مال) لنفسه أو غيره (أو كان في شدة حر  
أو برد أو) في (مطر يسيل الثياب أو وحل) لم تجب الاجابة لأن ذلك عذر يبيح  
ترك الجماعة فإباح ترك الاجابة (أو كان أجيراً) خاصاً (ولم يأذن له المستأجر لم  
تجب) عليه (الاجابة) لأن منافعه مملوكة لغيره أشبه العبد غير المأثور (والعبد  
كالحر) في وجوب الاجابة لعموم ما سبق (ان أذن له سيده) والالم يجب لأن حق  
سيده أكد (والمكاتب ان ضر) حضوره (يكسبه ام يلزمه الحضور إلا أن يأذن له سيده  
وفي الترغيب) والبلغة (ان علم حضوره إلا أن دل ومن بحال السهم ترضى عنه لم تجب اجابته) قال  
الشيخ تقي الدين لم أره لغيره من أصحابنا قال وقد أطلق أحمد للوجوب واشترط الحل وعدم  
المنكر بأما هذا الشرط فلا أصل له كما أن مخالطة هؤلاء في صفوف الصلاة لا تسقط الجماعة  
وفي الجنازة لا تسقط الحضور فكذلك هنا وهذه شبهة للحاج بن أرطاة وهو فرع من التكبير  
فلا يلتفت إليه نعم ان كانوا يشككون بكلام محرم فقد اشتملت الدعوة على محرم وان كان  
مكروها فقد اشتملت على مكروه (ونكره اجابة من في ماله حلال وحرام كالكاهن منه  
ومعاملته وقبول هديته وهبته ونحوه) كصدقة جزمه في انغنى والشرح وقال ابن عقيل  
في الفصول وغيره وقدمه الأزرعي وغيره قال في الانصاف وهذا المذهب على ما اصطلمناه في  
الخطبة انتهى ويؤيده حديث فن ترك انشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه (وقيل محرم)  
مطلقاً (كما لو كان كله حراماً) قطع به الشيرازي في المنتخب (وقال الأزرعي) في نهايته  
(وهو قياس المذهب) وقدمه أبو الخطاب في الانتصار (وسئل) أي سأل البروزي  
(أحمد عن الذي يعامل بالربا يؤكل عنده أم لا قال لا وفي) آداب (الرعاية) الكبرى (ولابا كل  
مختلط بالحرام بلا ضررة) وقيل ان زاد الحرام على الثلث حرم الأكل والا فلا قدمه في الرعاية  
وقيل ان مكان الحرام أكثر حرم الأكل والا فلا اقامه إلا أكثر مقام الكل قطع به ابن  
الجوزي في المنهاج (و) على القول الأول (تقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام

رواه أحمد وأبو داود وعن محمد بن سويد النقي ان غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشرين نسوة فأسلمن معه فامر به النبي صلى الله عليه وسلم



حتى تنقضي عدة المفارقات) ان كانت المفارقات أربعاً فأكثروا الاعتزال من المختارات بعدد من ثلاث يجمع مائة في رحم أكثر من أربع نسوة فإن كن خمساً ففارقوا أحدهن فله وطء ثلاث من المختارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة وان كن ستاً وفارق اثنتين اعتزل اثنتين من المختارات وان كن سبعاً وفارق ثلاثاً اعتزل من المختارات ثلاثاً وان كن ثمانية اعتزل المختارات وكلما انقضت عدة واحدة من المفارقات فله وطء واحدة من المختارات وان تزوج أختين فدخل بهما ثم أسلم وأسلمتا في العدة فاختار أحدهما لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها ثلثاً يطأ أحدي الاختين في عدة أختها (وأولها) أي العدة (من حين اختياره) للمختارات لأنه وقت فرقة المفارقات (أو عتق) عطف على تنقضي أي يجب عليه أن يعتزل المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات أو يعتق (وان أسلم بعضهن) أي الزوجات الزائدات على أربع (وليس الباقي) أي المتخلف عن الإسلام منهن (ككتيبات ملك أمساكا ونسختها في مسلمة) من الزوجات ان زدن على أربع (خاصة) فلا يختار من لم يسلمن (وله) أي لمن أسلم ونهتبه أكثر من أربع فأسلم منهن خمساً فأكثراً (تجهيل أمساكاً مطلقاً) بان يختار أربعاً من أسلم (و) له

وقلته وان لم يعلم ان في المال حراماً فالأصل الإباحة) فحب الإجابة ولا تحريم بالاحتمال استحباً بالأصل (وان كان تركه) أي الأكل (أولى) حيث لم يعلم الحل (لشك وينبغي صرف الشبهات في الأبعد عن المنفعة فالأقرب ما يدخل في الباطن من الطعام والشراب ونحوه) فيجوز فيه الحلال (ثم ما ولي الظاهر من لباس فان دعاه الجفلي) كرهت الإجابة (أو دعاه) (في اليوم الثالث) كرهت الإجابة لقوله عليه الصلاة والسلام الوليمة أول يوم حتى والثاني معروف والثالث رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما (أو دعاه) (ذمي) كرهت الإجابة (لان المطلوب اذلاله وذلك ينافي إجابته) (وتستحب) الإجابة (في اليوم الثاني) للحديث السابق (وان دعته امرأة ففكر رجل) في وجوب الإجابة على ما تقدم لعموم ما سبق (الامع خلوة محرمه) فتحرم الإجابة لاشتغالها على محرم (وسائر الدعوات مباحة نصاً) وتقدم (غير عقيقة فتسن) وتقدمت في الهدى والأضاحي (و) غير (ماتم فتكره) وتقدم في الجنائز والمأتم بالمشاءة قال في النهاية المأتم في الأصل مجتمع الرجال والنساء في الغم والفرح ثم خص به اجتماع النساء في الموت وقيل هو لشباب منهن لا غير (ويكره لاهل الفضل والعلم الامراع الى الإجابة) الى الولائم غير الشرعية (والتمساح) أي التساهل (فيه لان فيه بذلة ودناءة وشرها لاسيما الحاكم) لأنه ربما كان ذريعة للتهاون به وعدم المبالاة (وان حضر) المدعو الى وليمة أو نحوها (وهو صائم صوماً واجباً لم يفطر) لقوله تعالى ولا تبطئوا أعمالكم ولان الفطر محرم والا كل غير واجب وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائماً فليدع وان كان فاطراً فليطعم رواه أبو داود وفي رواية فليصل أي يدع (ودعا) للخبر (وأخبرهم انه صائم) كما فعل ابن عمر لتزول عنه التهمة في ترك الأكل (ثم انصرف وان كان مفطراً استحب الأكل) لانه أبلغ في اكرام الداعي وجبر قلبه وان أحب دعاء وانصرف لقوله عليه الصلاة والسلام اذا دعى أحدكم فليجب فان شاء أكل وان شاء ترك قال في الترمذي حديث صحيح (وان كان) المدعو (صائماً تطوعاً وفي تركه الاكل كسر قلب الداعي استحب له أن يفطر) لان في أكله ادخال السرور على قلب أخيه المسلم وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم كان في دعوة معه جماعة فاعتزل رجل من القوم ناحية فقال اني صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعكم أخوكم وتكف لكم كل يوماً ثم صم يوماً مكانه ان شئت (والا) بألم يكن في تركه الاكل كسر قلب الداعي (كان تمام الصوم أولى من المفطر) هذا مني ما جزم به في الرعاية الصغرى والوجيز وهو ظاهر تعليل الموفق والشارح (قال الشيخ وهو أعدل الأقوال وقان ولا ينبغي لصاحب الدعوة) الالتجاء (في الطعام) أي الأكل (للمدعو اذا امتنع) من المفطر في التطوع أو الاكل ان كان مفطراً (فان كلا الأمرين جائز واذا ألزمه بما لا يلزمه كان من نوع المسئلة المنهي عنها ولا يحلف عليه) ان كان صائماً ليفطر (ولا) يحلف عليه ان لم يكن صائماً (لياً كل ولا ينبغي للمدعو اذا رأى انه يترتب على امتناعه) من الأكل أو المفطر في النقل (مفسدان يمتنع فان فطره جائز انتهى ويحرم أخذ طعام) من الوليمة أو غيرها (بغير اذن صاحبه) لما فيه من الافتيات عليه (فان علم) الأخذ (بقربة رضاه) أي رب الطعام (في الترغيب بكره) قال في الفروع ويتوجه يساح وانه يكره مع ظنه رضاه (فمع الظن) أي ظن رضاه (أولى) لان الظن دون العلم ويأتي حكم الأكل بلاذن (وان دعاه اثنان الى وليمتين أجاب أسبقهما بالقول) لقوله عليه الصلاة والسلام فان سبق أحدهما فأنجب الذي سبق رواه أبو داود (فان استوبا أجاب أدبهما) لان كثرة الدين لها أثر في التقديم كالامامة (ثم) ان استوبا أجاب



لانه ليس بعتد وانما هو تصحيح للعتد

الاول فيهن ( فان لم يسلمن )  
 اي الباقيات ( او اسلمن وقد  
 اختار اربعاً ) ممن اسلمن  
 اولاً ( فعدتهن منذ اسلم ) لان  
 الاسلام سبب منع استدامة  
 نكاحها وانما كانت مهمة قبل  
 الاختيار اذ ليس احدهن أولى  
 بالفسخ من غير ما قبل الاختيار  
 تعينت والعتد من حين السبب  
 ( فان لم يختار ) من اسلم وقخته  
 أكثر من اربع ( اجبر )  
 على الاختيار ( بحسب ثم تعزير )  
 ان اصر على الحبس لاختار لانه  
 حق عليه فاجبر على الخروج  
 منه اذا امتنع كسائر الحقوق  
 ( و ) يجب ( عليه نفقتين )  
 جميعاً ( الى ان يختار ) منهن  
 اربعاً وجوب نفقة زوجته  
 عليه وقيل الاختيار لم تعين  
 زوجته من غيرهن بتفريطه  
 وليست احدهن أولى بالنفقة  
 من الاخرى ( ويكفي في  
 اختيار ) قوله ( امسكت هؤلاء  
 وترك هؤلاء ) او اخترت  
 هذه لفسخ او اخترت هذه  
 ( لامساك ونكحوه ) كابتيت  
 هذه وباعدت هذه ( ويحصل  
 اختيار ) بوطء او طلاق  
 لانهما لا يكونان الا في زوجة  
 و ( لا ) يحصل اختيار  
 ( بظهار او ايلاء ) لانهما كما  
 بدلان على التصرف في  
 المنكوحه بدلان على اختيار  
 تركها فيتعارض الاختيار وعدمه  
 فلا يثبت واحد منهما ( وان  
 وطئ الكل ) قبل الاختيار  
 ما قول ( تعين الاول ) اي الاربع  
 الموطوءات منهن أولاً للامساك  
 وما بعدهن لترك ( وان طلق الكل ثلاثاً اخرج ) منهن ( اربعاً بقرعة ) فكن المختارات فيقع بهن الطلاق لانه لا يملكه في أكثر

( اقرب - مارجا ) لما في تقديمه من صلة الرحم ( ثم ) ان استويا فاقربيهما ( جوارا )  
 لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اجتمع داعيان فاجب اقربيهما ايابا فان اقربيهما ايابا  
 اقربيهما جوارا ( ثم ) ان استويا ( يفرع ) بينهما ( ولا يجيب الثاني ) حيث سبق  
 الاول ( الا ان يتسع الوقت لاجابتهما فان اتسع ) الوقت ( لهما وجبا ) اي وجبت اجابتهما  
 للاخبار

فصل وان علم المدعو ( ان في الدعوة منكر ) كالزمر والخمر والعود والطبل ونحوه  
 كالخنك والرباب ( او ) علم ان فيها ( آنية ذهب او فضة او فرش محرمة ) وامكنه ازالة  
 المنكر لزمه الحضور والانكار ) لانه يؤدي بذلك فرضين اجابة اخيه المسلم وازالة المنكر  
 ( وان لم يقدر ) على ازالة المنكر ( لم يحضر ) وحرمت الاجابة لقوله عليه الصلاة والسلام  
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر رواه احمد من حديث  
 عمر والترمذي من حديث جابر ( فان لم يعلم ) بالمنكر ( حتى حضر وشاهد ازاله وجلس )  
 بعد ذلك اجابة لمن دعاه ( فان لم يقدر ) على ازالته ( انصرف ) لما تقدم وروى نافع قال  
 كنت اسير مع عبد الله بن عمر فسمع زمارة فوضع اصبعه في اذنيه ثم عدل عن الطريق  
 فلم يزل يقول يا نافع اني سمع حتى قامت لافا خرج اصبعه من اذنيه ثم رجع الى الطريق ثم قال  
 هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع رواه ابو داود والخلال وخرج احمد من وليمة فيها  
 آنية فضة فقال الداعي فحولها فاني ان يرجع نعله حبل ويفارق من له جار مقسم على المنكر  
 والزمر حيث يباح له المقام فان تلك حال حاجة لما في الخمر وج من المنزل من الضر وقاله في  
 الشرح ( وان علم ) المدعو ( به ) اي بالمنكر ( ولم يره ولم يسمعه فله الجلوس والاكل نصاً ) لان  
 المحرم رؤية المنكر او سماعه ولم يوجد ( وله الانصراف ) فغير لاسقاط الداعي حرمة نفسه  
 بايجاد المنكر ( وان شاهد ستورا معلقة فيها صور حيوان وامكنه حطها او ) امكنه ( قطع  
 رؤسها فعل ) لما فيه من ازالة المنكر ( وجلس ) اجابة للداعي ( وان لم يمكنه ذلك كره  
 الجلوس الا ان ترأى ) قال في الانصاف والمذهب لا يحرم ان يراى ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم دخل الكعبة فقرأ فيها سورة ابراهيم وامجمل يستقسمان بالآلام فقال قائلهم الله  
 لقد علموا انهما ما استقسما بها قط رواه ابو داود ولان دخول الكنائس والبيع غير محرم وهي  
 لا تخلو منها وكون الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة لا يوجب تحريم دخوله كما لو كان فيه كلب  
 ولا يحرم عليه رفقة فيها جرس مع ان الملائكة لا تنهيمهم ويباح ترك الاجابة اذن عقوبة  
 للفاعل وزجره عن فعله ( وان علم بها ) اي بالصورة المعلقة ( قبل الدخول كره الدخول  
 وان كانت ) الصورة المصورة ( مبسوطة او على وسادة فلا بأس بها ) لان فيها اهانة لها ولان  
 تحريم تعليقها انما كان لما فيه من التعظيم والاغرار والتشبه بالاصنام التي تعبد وذلك مفقود  
 في البسط واقول عائشة رأيت النبي صلى الله عليه وسلم متكئاً على غرقة فيها تصاوير ورواه ابن  
 عبد البر ولان فيها اهانة كالسط ( ويحرم تعليق ما فيه صورة حيوان وستر الجدر به وتصويره )  
 وتقدم في ستر العورة ( فان قطع ) انسان ( رأس الصورة ) فلا كراهة قال ابن عباس  
 الصورة الرأس فاذا قطع فليس بصورة ( او قطع منها ) اي الصورة ( ما لا تبقى الحياة بعد  
 ذهابه فهو كقطع الرأس كصدرها او بطنها او صورها بلا رأس او بلا صدر او بلا بطن او جعل  
 لها رأساً منفصلاً عن بدنها او ) صور ( رأساً بلا بدن فلا كراهة ) لان ذلك لم يدخل في  
 النهي ( وان كان الناهب يبق الحيوان بعده كالعين والبدن والرجل حرم ) تعليق ما هي فيه  
 وستر الجدر به وتصويره لدخوله تحت النهي ( وتقدم بعض ذلك في باب ستر العورة ويكره

وما بعدهن لترك ( وان طلق الكل ثلاثاً اخرج ) منهن ( اربعاً بقرعة ) فكن المختارات فيقع بهن الطلاق لانه لا يملكه في أكثر



من أربع ( وله نكاح البواقي ) واجب ( لمن انفسخ نكاحها بالاختيار ان كان دخول بها ) لاستقراره بالدخول كالدين ( والا ) يكن دخول بها ( فلا ) مهر لها لتبين ان الفارقة وقعت باسلامهم جميعا كفسخ النكاح لعيب أحد الزوجين ولانه نكاح لا يقصر عليه في الاسلام فكانه لم يوجد كالمجوسى يتزوج أخته ثم يسلمان قبل الدخول ( ولا يصح تعليق اختيار بشرط ) كقوله من دخلت الدار فقد اخترتها ( ولا يصح ) ففسخ نكاح مسلمة لم يتقدمها ( أى حالة الفسخ وفي المحرم لم يتقدمه أى الفسخ ) ( اسلام أربع ) سواها وليس فيهن أربع كتابيات لان الفسخ انما يكون فيما زاد على الأربع الا ان يريد بالفسخ الطلاق فيقع لانه كتابية وان اختار احدا من قبل اسلامها لم يصح لانه ليس بوقت اختيار وان فسخ نكاحها لم يفسخ لانه لم يجز الاختيار لم يجز الفسخ ( وان مات ) من أسلم وفتحته أكثر من أربع ( قبل اختيار ) أربع منهن ( فعلى الجميع ) ممن أسلم من نسائه ( أطول الأمرين من عدة وفاة أو ثلاث قسوة ) ان كن من محض لتفضي العدة يبين لان كل واحدة منهن يحتسب ان تكون مختارة أو مفارقة وعدة المختارة للوفاة أربع أشهر وعشرة أيام وعدة المفارقة ثلاثة قسوة فوجب أطولهن احتياطاً وتعتمد حامل بوضع وصغيرة وآيسه لوفاة لانها أطول ( ويرشمنه ) أى الميت

ستر حيطان يستور لاصور فيها أو ) يستور ( فيها صور غير حيوان ان كانت غير حرير نصاً لمساقيه من السرف وذلك لا يبلغ به التحريم وهو عذر في ترك الاجابة الى الدعوة قال أحمد قد خرج أبو أيوب حسين دعاه ابن عمر فرأى البيت قد ستر رواه الأثرم وابن عمر أقر على ذلك وقال أحمد في حديثه تخرج وانما رأى شيأ من زى الاعاجم ( و ) محل الكراهة ( ان لم تكن ضرورة من حر أو برد ) فان كانت فلا بأس بالحاجة ( كالستر على الباب للحاجة ) اليه قال في المبدع وفي جواز خروجه لاجله وجهان ( ويحرم ستر ) الحيطان ( بحرير ) وتقدم في ستر العورة ( و ) يحرم ( الجلوس معه ) لانه من المنكر ( لا ) يحرم الجلوس ( مع ) الستر ( بغيره ) أى الحرير وتقدم ( ولا يجوز الا كل بغير اذن صريح أو قرينة ولو من بيت قريبه أو صديقه ولم يحرم زعمه ) لحديث ابن عمر مرفوعاً من دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً رواه أبو داود ومختصراً ولانه مال غيره فلا يباح كله بغير اذنه ( كاخذ الدراهم ) وقال في الآداب الكبرى يباح الا كل من بيت القريب والصديق من مال غير محرر زعمه اذا علم او ظن رضا صاحبه بذلك نظر الى العادة والعرف وهذا هو المتوجه وما يذكر من كلام أحمد من الاستئذان محمول على الشك في رضا صاحبه أو على الورع ونابعه المصنف في شرح المنظومة قال في القروع ظاهر كلام ابن الجوزي وغيره يجوز واختاره شيخنا وهو أظهر ( والدعاء الى الوليمة أو تقديم الطعام اذن فيه ) أى الا كل ( اذا ) كمل وضعه ولم يلحظ انتظار ( من يأتي ) لحديث أبي هريرة مرفوعاً اذا دعى أحدكم الى طعام فجامع الرسول فذلك اذن له رواه أبو داود وقال عبد الله بن مسعود اذا دعيت فقد اذن لك رواه أحمد بإسناده ( لا ) يكون الدعاء الى الوليمة اذناً ( في الدخول لا بقرينة ) تدل عليه ( فلا يشترط ) مع الدعاء الى الوليمة أو تقديم الطعام ( اذن نازل لا كل كالتحيط اذا دعى للتفصيل والطبيب القصد وغير ذلك من الصنائع فيكون ) العرف ( اذناً في التصرف ) قال في العتبة لا يحتاج بعد تقديم الطعام اذناً اذا جرت العادة في ذلك بل لا بأس الاكل في ذلك فيكون العرف اذناً ( ولا يملك ) من قدم اليه طعام ( الطعام الذى قدم اليه بل يملك على ملك صاحبه ) لانه لم يملكه شيئاً وانما اباحه الا كل ولهذا يملك التصرف فيه بغير اذنه ( ولا يجوز للضيف ان قسمه ولو حلف أن لا يمس به فأضافه لم يحنث ) لانه لم يملكه كما تقدم

( فصل في آداب الاكل ) والشرب وما يتعلق بهما ( يستحب غسل اليد قبل الطعام ) متقدماً بهربه ( و ) غسلها ( بعده ) متأخراً بهربه ( ولو كان ) الاكل ( على وضوء ) لقوله عليه الصلاة والسلام من أحب أن يكثر خير بيته فليتوضأ اذا حضر غداؤه واذا رفع رواه ابن ماجه ( و ) يستحب ( أن يتوضأ الجنب قبل الاكل ) لحديث عائشة وتقدم في الغسل والشرب مثله ( ولا يكره غسل يديه في الأثناء الذى أكل فيه ) نص عليه ( ويكره ) غسل يديه ( بطعام وهو القوت ولو بدقيق حص وعذس وبانلاء ونحوه ) قال الشيخ الملح ليس بقوت وانما يصلح به القوت ( فعليه لا يكره الغسل به ) ( ولا بأس ) بغسل اليدين ( بنخالة ) لانها ليست قوتاً ( وان دعت الحاجة الى استعمال القوت مثل الدبغ بدقيق الشعير والقطيب للجرب بالابن والدقيق ونحو ذلك رخص فيه ) للحاجة وتقدم في ازالة النجاسة يحرم استعمال مطعوم في ازالته ( وغسل القدم بعد الطعام مستحب ) ليس أن يتمضمض من شرب اللبن ( قال في الآداب ويتوجه أن يستحب المضمضة من كل ماله دمه لتطهيره عليه الصلاة والسلام ) ( ويسن أن يلقه في أصابعه قبل الغسل والمسح أو يلقهها غيره ) لحديث كعب بن مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع ولا يمسح يديه حتى يلقهها رواه الخليل بإسناده



العدة ان دخل بها أولم تسلم  
وها كتابتان (اختار منهما  
واحدة) لما روى الضحاك بن  
فيروز عن أبيه قال أسلمت وعندى  
أمرأتان أختان قاترتي النبي  
صلى الله عليه وسلم أن أطلسق  
أحدهما رواه الخمسة وفي لفظ  
الترمذي اختارتهما شتولان  
المقاتلة يجوز له ابتداء نكاحها  
فما زلها استدأته كغيرها ولأن  
أنكحة التفرقة صحيحة وانما حرم  
الجمع وقد أزاله ولا مهر للنفقة  
منه ما قبل الدخول لما تقدم فيما  
زاد عن أربع ولأن النكاح  
ارتفع من أصله لانه ممنوع من  
ابتدائه فوجوده كعدمه  
(وان كانتا) أى من أسلم  
كافر عليهما (أما وثنا)  
وأسلما أو أحدهما أو كانتا  
كتابيتين (ففسد نكاحهما) ما ان  
كان دخل بالام) أما الام فلقوله  
تعالى وأمهات نسائك وهذه أم  
زوجته فتدخل في عمومها ولأنه  
لو تزوج البنت وحده ثم طلقها  
حرمت عليه أمها إذا أسلم فإذا لم  
يطلقها وتسلت بنكاحها من  
باب أولى وأما البنت فلأنها  
ربينة دخل بها وحدها ابن المنذر  
اجمعا (والا) يكن دخل بالام  
(فنكاحها) أى الام بفسد  
(وحدها) تحررها بمجرد العقد  
على ابتها على التأييد فلم يمكن  
اختيارها أو البنت لا تحرم قبل  
الدخول بامها فتعين النكاح فيها  
بمخلاف الاختين

وفصل وان أسلم حرو تحت زوجات  
(أما) أكثر من أربع (فاسلمن  
معه) قبل الدخول بهن أو بعده

(ويعرض رب الطعام الماء لغسلهما ويقدمه بقرب طعامه) تذكيرا بالهمة (ولا يعرض  
الطعام) بل يقدمه لهم لئلا يستحيوا فلا يطلبونه (وتسن التسمية على الطعام والشراب)  
لحديث عائشة مرفوعا إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله  
فليقل بسم الله أوله وآخره والشراب مثله (ويجهر بها) أى بالتسمية ندبا لئلا يغيره عليها  
(فيقول) الا كل أو الشارب (بسم الله قال الشيخ ولو زاد الرحمن الرحيم لكان حسنا)  
فانه أكمل من لان الذبح فانه قد قيل لا يناسب ذلك (و) يسن (أن يأكل يمينه ويمسك  
بيمينه ويكره تركهما) أى ترك الأكل باليمين ويمسك باليسار روى عن عمر بن أبي سلمة قال كنت  
بينهم في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي النبي صلى  
الله عليه وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك متفق عليه (و) يكره (الأكل  
والشراب بشماله إلا من ضرورة) لحدث ابن عمر مرفوعا إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه  
فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله متفق عليه (وان جعل يمينه خيرا وشماله  
شرا) كجبن أو خيار (يأثم به وجعل يأكل من هذا) الذي جعله بشماله (كره لانه  
أكل بشماله ولما فيه من الشره فان أكل أو شرب بشماله أكل وشرب معه الشيطان) للخبر  
(وان نسي التسمية في أوله) أى الأكل أو الشرب (قال اذا ذكر اسم الله أوله وآخره)  
لما تقدم في حديث عائشة وظاهره ولو بعد فراغه من الأكل (فان كانوا) أى الآكلون  
(جماعة سواء كلهم) لعموم الخبر (ويسمى الميز) لحدث ابن أبي سلمة (ويسمى عن  
لا عقل له ولا تميز) لتعذر هانئ ويبلغ أن يشرب بها أكرس ونحوه كالوضوء (ويحمد الله)  
الأكل والشارب (جهر اذا فرغ) من أكله أو شربه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله  
ليرضى من العبد أن يأكل الأكلة أو يشرب الشربة فيحمد الله عليها رواه مسلم (ويقول) اذا  
فرغ من أكله (ما ورد منه) ما روى أبو سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل  
أو شرب قال (الحمد لله الذي أطعمتنا وسقانا وزادنا رحمة ووسعنا مسكننا ومنه أيضا ما روى معاذ بن أنس  
الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني  
هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما بعده (ويس  
الدعاء لها حب الطعام ومنه أظفر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلوات عليكم  
الملائكة) للخبر (ويستحب اذا فرغ من الأكل أن لا يطيل الجلوس من غير حاجة بل  
يستأذن رب المنزل وينصرف) لقوله تعالى فاذا طعمتم فانثشروا (ويسمى اشراب  
عند كل ابتداء ويحمد عند كل قطع وقد يقال مثله في كل لقمه فعليه أحمد وقال كل  
وجد خير من أكل وصمت ويكره الأكل من ضرورة الطعام) أى أعلى الصحفة (ومن وسطه  
بل) كل (من أسفله) لما روى ابن عباس مرفوعا إذا أكل أحدكم طعاما فليأكل كل  
من أعلى الصحفة ولكن لا يأكل من أسفله فان البركة تنزل من أعلاها وفي حديث آخر كلوا من  
جوانبها ودعوا زرونها يبارك فيها رواه ابن ماجه (وكذلك الكيل) لعله التقي أشار  
إليه عليه الصلاة والسلام (ويكره نفخ الطعام والشراب) لسرد قال في المستوعب النفخ  
في الطعام والشراب وان كان منتهى عنه وقال الأعمش لا يكره النفخ والطعام حار قال في  
الانصاف وهو الصواب ان كان ثم حاجة إلى الأكل حيث قد (و) يكره (التغص في أناءيهما)  
لانه ربما عاد اليه من فيه شيء (وأكله حارا) لانه لا بركة فيه كما في الخبر (ان لم تكن حاجة)  
إلى أكله حارا فيباح (و) يكره أيضا كده (مما يلي غيره ان كان الطعام نوعا واحدا فان  
كان أنواعا) أى نوعين فأكثر فلا بأس (أو) كان الطعام (فاكته) فلا بأس لحدث

(أو) أسلمن (في العدة) ان كان دخل أو خلا بهن (مطلقا) أى سواء أسلمن قبله أو بعده لان العدة حيث وجبت لم تشترط



عكر اش بن ذؤيب قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بحفنة كثيرة السريد والودك فاقبلنا  
 نأكل فخطبت يدي في نواحيهم فقال يا عكر اش كل من موضع واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان  
 من الرطب فجالت يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطبق وقال يا عكر اش كل من حيث  
 شئت فقله غير لون واحد رواه ابن ماجه (قال الأمدى أو كان يأكل وحده فلا بأس) بأكله  
 مما لا يليه لأنه لا يؤذي بذلك قلت وكذا لو كان يأكل مع من لا يستقذره منه بل يستشفي به كما  
 يشهد له تتيبه صلى الله عليه وسلم للبراء من حوالى الحفنة في حديث أنس (وكره) الامام  
 (أحمد أن يتعمد القوم حين وضع الطعام فيفجأهم) لقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن  
 يؤذن لكم الآية (وكذا) الضيف الذي يتبع الضيف (من غير أن يدعى وهو الطفيل وفي  
 الشرح لا يجوز أن يفجأهم بلا تعمد كل نصا) وأطلق في المستوعب وغيره الكراهة الآمن  
 عادة الساحة (وكره) أحمد (الخبر الكبار وقال ليس فيه بركة) وذكر معمران أبا  
 أسامة قدم لهم طعاما فكسر الخبز قال أحمد لثلاث يعرفون كم يأكلون (ويكره أن يستبدله)  
 أي الخبز لقوله أكرموا الخبز (فلا تسمح يده ولا السكين به) أي بالخبز (ولا يضعه تحت  
 القصعة ولا تحت الملح) أي أن يثبته الملح لأنه استبدال له (بل يوضع الملح وحده على الخبز) لأنه  
 لا استبدال فيه (ويستحب أن يصغر اللقمة ويجيد المضغ ويغسل البلع) لأنه أجود هضميا قال  
 الشيخ الآن يكون هناك ما هو أهم من الإطالة واستحب بعض الأصحاب تصغير الكسر  
 يعني اللقم (وبنوى) نلها (بأكله وشربه النقي على الطاعة) لحديث واغسل الكل امرئ  
 ما نوى (ويبدأ بالأكل والأعلم وصاحب البيت) بالأكل لحديث كبر كبر (ويكره لغيرها  
 السبق إلى الأكل) لما فيه من الدناءة والشره (وإذا أكل معه ضريرا صاحب أن يعلمه بما  
 بين يديه) من الطعام ليتناول ما يشتهي (وبين مسح القصعة) التي يأكل فيها للخبر  
 (أو أكل ما تثار منه) أو يسقط منه من اللقم بعد إزالة ما عليه من أذى الخبز (والأكل عند  
 حضور رب الطعام وادنه والأكل بثلاث أصابع) لحديث كعب بن مالك وتقدم (ويكره  
 بما دونها) لأنه كبر (و) يكره أيضا (بما فوقها) لأنه شره (مالم تكن حاجة) قال  
 مهنا ألت أبا عبد الله عن الأكل بالأصابع كلها فذهب إلى ثلاث أصابع فذكر مسألة  
 الحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأكل بيده كلها فلم يجمعه ولم يبر  
 الثلاث أصابع (ولا بأس بالأكل بالمعلقة) وإن كان بدعة لأنها تعتبرها الأحكام الخمسة قلت  
 ربما يؤخذ من قول الامام أكره كل محدث كراهيتها

فصل ويكره القران في التمر ونحوه مما جرت العادة بتناوله أفرادا (لما فيه من  
 الشره) (أو) يكره له (فعل ما يستقذره من بضاع ومخاط وغيره) (و) يكره  
 (أن ينفذ يده في القصعة) لما فيه من الاستقذار (و) يكره (أن يقدم إليها) أي  
 القصعة (رأسه عند وضع اللقمة في فيه) لأنه ربما سقط من فيه شيء فيها فقدرها (و) يكره  
 (أن يدهس اللقمة الدسة في الخسل أو) يغمس (الخسل في الدم فقدره غيره) قلت  
 فإن أحبه الكل فلا بأس كما لو كان وحده (ولا بأس بوضع الخسل والبقول على المائدة غير  
 الثوم والبصل وماله رائحة كريهة) فإنه يكره أكله نيا كما يأتي في الأطعمة (ويكون) عند  
 المائدة (ما يدفع به النية) خشية أن توجد (وينبغي أن يحول وجهه عند السعال والعطاس  
 عن الطعام أو يمد يده أو يحمل على فيه شيئا لا يخرج منه بضاع فيقع في الطعام) فيقدره  
 (وان خرج من فيه شيء) من عظم أو ثقل أو خامة (ليرمي به صرف وجهه عن الطعام)  
 ثم لا يقع فيه شيء من فيه (وأخذه بيده) فرمى به لأنه مستقذر (ويكره رده) أي ما يخرج

(وقت اجتماع اسلامه باسلامهن)  
 تنزيلا له منزلة ابتداء العقد  
 فاختار منهن واحدة إن كانت  
 تعفه فإن لم تعفه اختار من  
 يعفه منهن إلى أربع (والا)  
 يجزله نكاحهن وقت اجتماع  
 اسلامه باسلامهن (فسد  
 نكاحهن) لأنهم لو كانوا جميعا  
 مسلمين لم يجز ابتداء نكاح  
 واحدة منهن فكذا استدأته  
 (فإن كان) زوج الاماء (موسرا)  
 قبل اسلامهن (فلم يسلمن حتى  
 أعسر) فله الاختيار حيث خاف  
 العنت اعتبارا بوقت اجتماع  
 اسلامهن باسلامه ولو أسلم معسرا  
 فلم يسلمن حتى أسرن فليس له  
 الاختيار لما تقدم (أو أسلمت  
 أحدهن بعده ثم عتقت ثم أسلم  
 البواقي فله الاختيار) منهن  
 اعتبارا بحالة الاختيار وهي حالة  
 اجتماعهم على الاسلام وقد كانت  
 عند اجتماع اسلامها باسلامه أمة  
 (وان عتقت) أحدهن (ثم  
 أسلمت ثم أسلمن) أي البواقي  
 تعينت الاولى إن كانت تعفه لأن  
 تحت حرة عند اجتماعهما على  
 الاسلام (أو عتقت) واحدة  
 من الاماء (ثم أسلمن) أي  
 البواقي (ثم أسلمت) العتقة  
 تعينت إن كانت تعفه لما تقدم  
 (أو عتقت بين اسلامه واسلامها)  
 كان أسلم ثم عتقت ثم أسلمت ثم  
 أسلم البواقي (تعينت الاولى إن  
 كانت تعفه) وانفسخ نكاح  
 البواقي لأنهن لا يصح نكاحهن  
 الأمع الحاجة وهي عدم الطول  
 وخوف العنت وذلك غير موجود  
 هنا لحصول العفة بالسرعة وإن  
 عتقت أحدهن بعد اسلامه واسلامها لم يؤثر كما تقدم (وان أسلم) حر (وتحت حرة واماء فأسلمت الحرة



من فيه ( الى القصصه وان يغمس يقيه بقمه التي كل منها في المرقه وكذا هندسة القمه وهو ان يقضم بأسنانه ) لا يبيده ( بعض أطرافها ثم يضعها في الادم ) لان ذلك مستغفر وتعافه النفس ( و ) يكره لمن يأكل مع غيره ( أن يتكلم بما يستغفر أو بما يضحكهم أو يخزيهم ) قاله الشيخ عبد القادر ( و ) يكره أيضا ( أن يأكل متكئا أو مضطجعا أو مضطجعا وفي الغنية وغيرها أو على الطريق ) يكره أيضا ( أن يعيب الطعام وأن يحتقره بل أن يشتهه أكله والتركه ) لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام ما عاب طعاما فطاف به بل أن يشتهاه أكله والتركه ( ولا بأس بدمه ) أي الطعام لئلا يكره لب الطعام منحه وتقوى عنه كما يأتي ( ويستحب ) للأكل ( أن يجلس على رحله اليسرى وينصب اليمنى أو يربع ) وحده بعضهم من الإنكاء ( قال ابن الجوزي ولا يشرب الماء في أثناء الطعام فإنه ) أي عدم الشرب في أثناءه ( أحود في الطب وينبغي أن يقال الآن بكونه عادة ) قال في المنتهى وفي أثناء طعام بلاعادة انتهى قال بعض العلماء الا اذا صدق عطشه فيتنى من جهة الطب يقال انه دباغ المعدة ( ولا بأس بالماء صبا ) للخبر ( وأن يأخذ الماء بيمينه ) مع القدرة ( ويسمى ) وتقدم ( وينظر فيه ) خشية أن يكون فيه ما يكره أو يؤذيه ( ثم يشرب منه مما قطعنا ثلاثا ) لقوله عليه الصلاة والسلام من ماء من الماء صبا ولا يعبوه عبا فان الكباد من العيب والكباد بضم الكاف وبالسا الموحدة قيل وجع الكبد يعيب اللبن لانه طعام ( ويتنفس ) كل مرة ( خارج الاناء ويكره أن يتنفس فيه ) وتقدم ( و ) يكره ( أن يشرب من في السقاء ) لانه عليه الصلاة والسلام لانه قد يخرج من داخل القربة ما ينقص التبر أو يؤذي الشارب ( و ) من ( ثلثة الاناء أو محاذها للعرورة المتصلة برأس الاناء ) وكذا اختلاف الاسقية وهو قلبها قال الجوهري خنت الاناء وأخفته اذا ثبته أي خارج فشربت منه فان كسرت الى داخل فقد قمت به بالقاف والباء الموحدة والعين المهملة ( ولا يكره الشرب قائما ) شربه ( قاعدا ) كمل وأما آثاره فلهذا لا يباح شربه ولا الطبخ فيه ولا استعماله فان طبخ منه أو عجن أكفا القدر وروى عن العجينة النواضع ) جميع ناضحة أو ناضحة وهو العجينة يستقي عليه بقليل ولعل المراد مطلق البهائم ( و ) يباح مهابثر النافسة وتقدم في كتاب الطهارة وديار قوم لوط مسخوط عليها فيكره شرب ما ثم واستعمله ) وكذا بثر برهوت وذروا وثر بمقبرة وتقدم قال في الفروع ( وظاهر كلامهم لا يكره أكله قائما ) ويتوجه كشربه قاله شيخنا ( واذا شرب ) لبنا أو غيره ( سن أن يشأ له الأيمن ) ولو صغيرا أو مفضولا ويتوجه أن يستأذنه في مناولته الا كبر فان لم ياذن ناوله له الحبر ( وكذا في غسل يده ) يكون للأيمن فالأيسر ( ورش الماء ورد ونحوه ) من أنواع الطب وكذا تعمير بالعود ونحوه ( ويبعد في ذلك ) أي في الشرب وغسل الأيدي ورش ماء الورد ونحوه ( بأفضلهم ثم على اليمين ) لغسله عليه الصلاة والسلام في الشرب وقيس الباقي ( ويستحب أن ينفض طرفه عن جليسه ) لا ينجسه ( و ) أن ( يؤثر على نفسه المحتاج ) لمحضته تعالى فاعل ذلك بقوله ويؤثر ونحوه إلى أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ( ويحثل أسنانه ان علق بهاشي ) من الطعام قال في المستوعب روى عن ابن عمر ترك الخلل ومن الأسنان ذكره بعضهم مرفوعا وروى تحلوا من الطعام وأنه ليس شيء أشد على اللثة لذي على العبد أن يحده من أحدكم ريح الطعام قال الأطباء وهو نافع أيضا منه ومن تغير الكهنة ( لا ) يحلل أسنانه ( في أثناء الطعام ) بل اذا فرغ ( لا ) يحلل ( بعد ديشره ) كرمان وآسن ولاعب

لفقد شرط نكاح الاماء كذا  
( هذا ان لم يعقن ثم يسلمن في  
العدة ) ان كان دخل بهن  
( فان وحده ذلك ) هــن  
( كالحرائر ) فله أن يختار  
منهن أربعاً وان أسلمت الحرة  
في عتقها دون الاماء ثبت  
نكاحها وانفسخ نكاح الاماء  
وعدتهم منذ أسلم الاول فان أسلم  
الاماء دون الحرة وانقضت عدتها  
باعت باختلاف الدين وله أن يختار  
من الاماء من يدفعه بشرطه واسب  
له أن يختار من الاماء تسيل  
انقضاء عدة الحرة لانا لا نعلم انها  
لا تسلم في عدتها وان طلق الحرة  
ثلاثاً في عدتها ثم أسلم فيها  
لم يقع الطلاق لتبين انفساخ  
النكاح باختلاف الدين فان  
أسلمت في عدتها بان أن نكاحها  
كان ثابتاً ووقع فيه الطلاق ( وان  
أسلم عتقها وعتقها فاسلمن معه )  
مطلقاً ( او ) أسلمن ( في  
العدة ) وكان دخل أو خلاهن  
( ثم عتق أولاً ) أي أوام يعق  
( اختار ) منهن ( ثنتين )  
لان السبب الموجب لفسخ  
نكاح الزائد على الثنتين قائم  
وهو كونهم مسلمين في حال رقه  
وهذا هو جود لا يزول بهتقه  
بعد ذلك ( وان أسلم ) عتق  
( وعتق ثم أسلمن أو أسلمن ثم  
عتق ثم أسلم اختار ) منهن  
( أربعاً بشرطه ) وهو عدم  
الطول وخوف العنت وقت  
اجتماع اسلامه باسلامهن لانه  
حرا ذالك يجوز له ابتداء نكاحهن  
فجازله ايضاؤه ( ولو كان تحتها )  
أي العبد ( حراً فاسلمن معه







والولد ولو طء لا والمملوك وأن تكثر الأيدي على الطعام ولو من أهله وولده لتكثير البركة  
ولهذا يصادف صاحب الحان كل معه فمغفر له بسببه (و يسن أن يجلس غلامه معه على الطعام  
وان لم يجلسه أطعمه منه) وباقى في نفقة المالك (و) يسن أن أكل مع الجماعة أن لا يرفع يده قبلهم  
حتى يكتفوا) لتلايخجلهم قال في الآداب لأقربته قال الشيخ عبد القادر إلا أن يعلم منهم  
الانسياط اليه (ويكره لصاحب الطعام مدح طعامه وتوقيعه لانه دناءة)  
وفصل ويستحب أن يباسط الاخوان بالحدث الطيب والحكايات التي تليق بالحد اذا كانوا  
منقبضين (ليحصل لهم الانسياط ويطول جلوسهم) ويقدم رب الطعام (ما حضر) عنده  
(من الطعام من غير تكلف) لعدم الخبر الا في (ولا يحتقره) لانه نعم من الله وان قل (واذا  
كان الطعام قليلا والضيوف كثرة فالاولى ترك الدعوة لاسيما اذا كان قليلا) جدا لانه ربما  
يوقعهم في الخدوش فيه قال بعض العلماء وهذا محمول على من كان واجدا للزيادة وزكاه  
أما الذي لا يجد الا ما قدمه فلا ينبغي له الترك (ويسن أن يخص بدعوتهم الاتقياء والصالحين)  
لتناله بركتهم ولانهم يتقون به على طاعة الله بخلاف ضدهم فانهم يتقون به على معصيته فيكون  
معيناهم عليها (واذا طبخ مرقعة فليكثر من مأثها ويتعاهد منه بعض جيرانه) للخبر (واذا حضر  
الطعام) أقيمت (الصلاة فقد تقدم آخر باب صفة الصلاة ولاخير فيمن لا يضيف) كافي  
الخبر (ومن آداب احضار الطعام تجهيله) للقادم (لا سيما اذا كان الطعام قليلا) يستحب  
(تقديم الفاكهة قبل غيرها لانه أصح في باب الطب) لانها أسرع هضم فتتجدد على ما تحتها  
فتفسده (ويكره أكل ما لم يطبخ اكله) أي ينضج (منها) أي من الفاكهة لانه يضر  
(ولا يستأنهم) أي لا يستأذن رب الطعام الضيف (في التقديم) أي تقديم الطعام اليهم  
(ومن التكلف ان يقدم جميع ما عنده) وقال عليه الصلاة والسلام أنا وأتقياء أمي براءة  
من التكلف وقال عليه الصلاة والسلام لا تكلفوا الضيف فتيغضوه فان من أبغض الضيف  
فقد أبغض الله ومن أبغض الله فقد أبغضه الله (قال الشيخ اذا دعى الى أكل دخل بيته فأكل  
ما كسر ثم مته قبل ذهابه انتهى ولا يجمع بين النوى والتمر في طبق واحد) لانه يورن  
زفورا عن أكل الباقي وكذا كل الرمان وكل ماله قشر كما نصب (ولا يجمعه في كفه بل  
يمضغه من فيه على ظهر كفه وكذا كل من فيه عجم وثقل) قال أبو بكر بن جناد رايته الامام أحمد  
يا كل التمر وياخذ النوى على ظهر أصبعيه السبابة والوسطى والبعجم يا تحرير لك النوى وكل  
ما كان في جوف ما كولد كالزبيب الواحد عجة مثل قصب وقصبه قال يعقوب والجماعة  
تقول عجم بالنسكين والثقل بضم الثاء المشددة وسكون الفاء مثقل من كل شيء قاله في الآداب  
(ولا يخلط قشر البطيخ الذي أكله لم يוכל ولا يرمي به لان في جمعه لي طرح كلفة ورجاء صدم)  
حار رمية (رأس الجليس أو قطر منه شيء في حنة لرمي) عن جليسه فإذاه (ورب الطعام  
أن يخص بعض الضيفان بشي طيب اذا لم يتذرع به) لانه لا يتصرف في ماله كيف شاء  
(ويستحب للضيف أن يفضل شيئا) من الطعام (لا سيما ان كان عن يمينك بفضلك أو كان  
ثم حاجة) أي ابقاء شيء منه (وفي شرح مسلم يستحب لصاحب الطعام وأهل الطعام لا كل  
بعد فراغ الضيفان لحديث أبي طلحة (ألا رى في الصحيح) وفيه انه لم يكن له مال فذهب  
بالضيف وقال لأمراة هذا ضيف رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت والله ما عندنا لا قوت  
الصبيبة فقيل فومي صبيانك وأطفئ اسراج وفيه ما عندك للضيف ونوه ما أنا كل نفه لا  
ذلك وترن في ذلك قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (والاولى النظر  
في قرائن الحال) وان دلت قربة على ابقاء شيء أبقته والاصح الاناء لانهم تستغفرون للاعتقها  
والسلام ولان تسميته أقطع للنزاع وليست شرطاً لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فرتصبة

(أو) انتقل (أحدهما الى  
دين لا يقر عليه) كاليهودي  
يقصر أو عكسه فكرده  
(أو تجس كتابي تحت كتابية)  
فكرده فان كان تحت محسوبة  
فعلى نكاحهما (أو تجست)  
الكتابية (دونه) أي دون  
زوجها المكتبي أو تجست تحت  
مسلم (فكرده) ان كان قبل  
الدخول انفسخ النكاح في  
الحال وان كان بعده وقف على  
انقضائه لانه لا يقر عليه  
أشبه الردة

### كتاب الصداق

فتح الصاد وكسرها يقال أصدقت  
المرأة ومهرتها وأمهرتها حكاها  
الزجاج وغيره وفي المعنى وغيره  
لا يقال أمهرتها (وهو العوض  
المسمى في عقد نكاح) المسمى  
(بعده) أي النكاح لمن لم يسم  
لها فيه وكما يسمى صداقا  
يسمى مهر او صدقة ونحوه  
وفريضة وأجرا وعسلائي  
وعقرا وجباء (وهو) أي  
الصداق (مشروع في نكاح)  
اجاءا نقسوه تعالى وآوا  
النساء صدقاتهن فحيلة قال أبو  
عبيد بن ربيعة عن طبيب نفس به  
كما تطيب النفس بالهبة وقيل  
فحيلة من الله للنساء ولانه عليه  
الصلاة والسلام تزوج وزوج  
بماته على صداقات ولم يتركه في  
النكاح (وتستحب تسميته)  
أي المصداق (فيه) أي  
النكاح لغوله تعالى وأحل لكم  
ما وراء ذلك أن تبتغوا بأموالكم  
محصنين غير مسافحين ولما  
تقدم من فعله عليه الصلاة



لحديث عائشة مرفوعا أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة رواه أبو حفص وعن أبي هريرة أن رجلا تزوج امرأة من الأنصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها فقال على أربع أواق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على أربع أواق تختون الفضة من عروق هذا الجبل رواه مسلم (و) يستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم (وأن يكون من أربع مائة درهم) فضة (وهو) أي المزدكور من الأربع مائة (صداق بنات النبي صلى الله عليه وسلم إلى خمسمائة) درهم فضة (وهي) أي الخمسمائة درهم فضة (صداق أزواجه) صلى الله عليه وسلم لما روى أبو الجعفاء قال سمعت عمر يقول لا تغالوا في صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نساء أكثر من اثنتي عشرة أوقية رواه الترمذي وعن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشا قالت أتدري ما للنس قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي والأوقية كانت أربعين درهما (وأن زاد) الصداق على خمسمائة درهم (فلا بأس) لحديث أم

(ولا يشرع تقبيل الخبز ولا الجادات إلا ما استثناه الشرع) كتقبيل الحجر الأسود وتقدم فيه كلام في الحج (ويكره أن يأكل ما انتفع من الخبز ووجهه ويترك الباقي) منه لانه كبر (ولا يقترح طعاما بينه وبينه) الخبز (بين طعامين اختارا لا يسر) منهما لئلا يحمل رب الطعام على التكلف (الأن يعلم أن مضيقه يسر باقتراحه ولا يقصر) فلا بأس بالاقتراح لانه من ادخال السرور (ويستحب أن لا يقصد) المدعو (بالاجابة إلى الدعوة نفس الاكل) لانه سمية البهائم (بل ينوي به الاقتداء بالسنة وإكرام أخيه المؤمن وينوي صيانة نفسه من معصية الظن والتكبر) ليتأب عليه (ويكره أكل الثوم والبصل ونحوهما) مما له رائحة كريهة يتأوي إلى في الأطعمة (ويستحب أن يجعل ماء الأيدي في طست واحد فلا يرفعه إلا أن يمتلئ) لئلا يكون متشبهًا بالأعاجم في ذريهم (ولا يضع الصابون في ماء الطست بعد غسل يده) لانه يذيقه (وظاهر كلامهم لا يكره غسل اليد بالطيب) فلا يكره بالصابون المطيب (ومن أكل طعاما قليلا) استحبها (اللهم بارك لنا فيه واطمئننا خير آمنا) للخبز (وإذا شرب لبن قال) نديا اللهم (بارك لنا فيه وزدنا منه) للخبز (وإذا وقع الذباب) أي البعوض (ونحوه) كالزناير والحل قال الجاهظ اسم الذباب يقع عند العرب على الزناير والحل والبعوض وغيرها (في طعام أو شراب من غصه كله ثم ليطره) نقوله عليه الصلاة والسلام إذا وقع الذباب في شراب أحدكم أو قال في طعام أحدكم فليغمسه كله ثم ليطره فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء رآه يتقي بالداء وظاهره استحباب غمسها مطلقا وان كانت حية وأفضى ذلك إلى موتها بالغمس (ويغسل يديه وفمه من ثوم وبصل وزهومة ورائحة كريهة) تنظية لذلك (ويتأكل عند النوم) خشية اللم (وفي التريده فضل على غيره من الطعام) لحديث فضل التريده على الطعام كفضل عائشة على النساء (وهو) أي التريده (أن يترد الخبز إلى يفته ثم يبله بعرق لحم أو غيره وإذا ترده غطاه شيئا حتى يذهب فوره فانه أعظم للبركة ويكره) لمن يأكل مع جماعة (رفع يده قبلهم بلا قرينة) تدل على شيع الجميع وتقدم (و) يكره للإنسان (أن يقيم غيره عن الطعام قبل فراغه لما فيه من قطع لذته ولا يقوم عن الطعام حتى يرفع) الطعام (وأن أكل تمرًا حتى قانحوه) مما يسوس (فتشه وأخرج سوسه) لاستقذاره وقلت وكذا ينبغي ونحوه مما يدود (وأطعام الخبز بالبيهمة تركه أولى) لانه يؤذيها (الاجابة) وكان يسير أو من السنة أن يخرج مع ضيفه إلى باب الدار) تميمًا لإكرامه (ويحسن أن يأخذ بركابه) أي ركاب ضيفه إذا ركب (وروى) عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعا من أخذ بركاب من لا يرجوه ولا يخافه غفر له) قال في الآداب (قال ابن الجوزي رينغي) أي للضيف قبل لكل أحد (أن يتواضع في مجلسه) يذبح (إذا حضر أن لا يصدر ران عيزله صاحب البيت مكانا لم يتهد) أي ليحيا وزه إلى غيره لانه اساءة أدب منه (والفتار في العرس وغيره والتقاطه مكره وان لانه شبه التهمة) وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن النهي والمثلة رواه أحمد والبخاري من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري (والتقاطه دناءة وأسقاط مروءة) والله يحب معالي الأمور ويكره سفافها ولا رفيه تراحمًا وقتلا لا وقتلًا يأخذ من غيره أحب إلى صاحبه (ومن أخذ منه) أي التماس (شيأ ملكه ومن حصل في حجره منه شيء فهو له) سواء قصد ملكه بذلك أو لم يقصد لانه ما ملكه قصد عليه لمن حازه وقد حازه من أخذه أو حصل في حجره فيما ملكه كالأول وثبت سكة في حجره فوقع في حجره وكذا الدخيل مسيد داره أو خيمته فاعلق عليه الباب (وإيس لأحد أخذه منه) أي أخذًا منه من أخذه أو حصل في حجره (فان قسم) الأخذ



عليه وسلم بشئ رواد أحدوا القساق ولو كره لانكره (وكان له صلى الله عليه وسلم أن يتزوج بلا مهر) لقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الاية (ولا يتقدر) الصداق (فكلما صبح ثنا) في بيع (أو اجرة) في اجارة (صبح مهر) وان قل) حديث التمس ولو خاتم من حديد وحديث لو أن رجلا أعطى امرأة صداقا مل يده طعاما كانت له حلالا رواه أبو داود وعنه عن عامر بن ربيعة أن امرأة من فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضت من مالك ونفسيك بنعلين قالت نعم فاجازه رواه أحمد وابن ماجه وأترمذى وصححه واشترط ان يرقى أن يكون له نصف يمهون ولا يجوز على ففس ونحوه وتبعه عليه حماد وصاحب الانصاف فيضع النكاح على عين أودين حار أو مؤجل (ولو على منفعة زوج أو) منفعة (مغسبه) أي الزوج (معلومة) أي المنفعة (معدة معلومة كراية غنمها معدة معلومة) (أو) على (عمل معلوم منه) أي الزوج (أو) من (غيره كخبطه قوبها وردقها) أي الزوجة (من محن معين) ومنافع الحسر والعبد سراء لقوله تعالى عن شعيب السوسي اني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج ولأن منفعة الحري مجوزا لموضعها في الاجارة فجازت صداقا

لنشار ما أخذه أو حصل في حجره (على المضرين لم يذكره) له ولا لم لان الحق له وقد أباحه لهم (وكذلك) في عدم الكراهة (ان وضعه بين أيديهم وأذن لهم في أخذه على وجه لا يقع) فيه (تساهب) فيباح لعدم موجب الكراهة (وتيسر اعلان) أي اظهار (النكاح والضرب عليه يدف لأخلق فيه ولا صنوج للنساء) لما روى محمد بن حاطب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح رواه أحمد والنسائي والترمذى وحسنه وقال أحمد أيضا يستحب ضرب الدف والصوت في الاملاك فقيس له ما الصوت قال يتكلم ويحدث ويظهر (ويذكره) الضرب بالدف (لرجال) مطلقا قاله في الرأية وقال الموفق ضرب الدف مخصوص بالنساء قال في الفروع وطاهر نصوصه وكلام الاصحاب التسوية (وتقدم بعضه في كتاب النكاح ولا بأس بالغزل في العرس) لقوله عليه الصلاة والسلام لا نصار أنيناكم أنيناكم فحبونا فحببكم لولا الذهب الأجر لما حلت بوايديكم ولولا الحبة السوداء ما مرت عذاركم لأعلى ما يصنع الناس اليوم (وضرب الدف في الختان وقدم الغائب ونحوها) كالولادة (كالعرس) لما فيه من السرور (ويحرم كل ملها سوى الدف كزمار وطنبور وور باب وحسك ونأي ومعرفة وجفانة وعود وزمارة الراعي ونحوها سواء استعملت لحزن أو سرور) وفي القصب وجهان وفي المغني لا يكره الامع تصفيق أو غناء أو رقص ونحوه وكره أحمد التعبير بالنفين المبحمة والبهاء الموحدة ونهى عن استماعه وقال بدعة ومحدث ينقل أبو داود ولا يعجبني ونقل يوسف ولا تسمعه قيل هو بدعة قال حسبك قال في القاموس والمغيرة قوم يغربون لذكر الله أي يهللون ويرددون الصوت بالقرآن وغيره سواء بذلك لأنهم يرغبون الناس في المغامرة الى الباقية انتهى وفي المستوعب منع من إطلاق اسم البدعة عليه ومن تحرجه لانه شعر ملحن كالخدا والحد واللابل ونحوه ونقل ابراهيم بن عبد الله القلانسي أن أحمد قال عن السوفية لأعلم أقواما أفضل منهم قيل انهم يستمعون ويتواجدون قال دعوهم يفرحون مع الله ساعة قيل فثم من يموت ومنهم من يغشى عليه فعمانو بداهم من الله ما لم يكونوا يحبون ولعل مراده سماع القرآن وعذرهم لقوة الوردة له في الفروع

### باب عشرة النساء والقسم والنشوز وما يتعلق بها

(وهي) أي عشرة بكسر الهمزة في الأصل الاجتماع بقار لكل جماعة عشرة ومشر والمشراد هنا (ما يكون بين الزوجين من الالفه والنفقة) أي الاجتماع (بأن كل واحد منهما) أي الزوجين (معاشرة لا خرباءة وتسمى المحبة الجيدة وكف الأذى وأن لا يعطيه بحقه مع قدرته ولا يظهر الكراهة بذلك بل بسروط لا قوة يتبعه منه ولا أذى) لأن هذا من المعروف المأمور به لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وقال أبو زبد يتقون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله فيكم وقال ابن عباس اني لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تزين لي فإن الله تعالى يقول ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف (وحقه) أي الزوج (عنها أعظم من حقه عليه) لقوله تعالى ولر حل عليهن درجة وقوله عليه الصلاة والسلام لو كنت أمرا أحدا أن يجهل أحد لا مرت النساء أن يجهلن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق رواه أبو داود وقال إذا باتت المرأة جرة فراش زوجها امتها من ذلك حتى تصبح متفق عليه (وبسن) لكل منهما (تحسين الخلق له صاحبه) الفرق به واحتمال أذاه) لقوله تعالى وبالوالدين إحسانا الى

كمنفعة العبد والقول بأنها ليست مالا ممنوع به يجوز المناقضة عنها ويهاشم ان لم تكن المنفعة مالا فقد أجريت بحري المال فان كانت



(و) أن يصدقها (تعليمها) أي المنكوحه (معيناً من نفسه أو حديث) أن كانت مسلمة فيعين الذي يتزوجها عليه هل هو كله أو باب منه أو مسائل من باب وفقه أي مذهب وأي كتاب منه وإن التعليم تفهيمه إياها أو تحفيظه (أو شرب مباح أو أدب) من نحو وصرف ومعان وبيان وبيع ونحوه (أو) يصدقها تعليمها (صنعة كخياطة أو كتابة ولو لم يعرفه) أي العمل الذي أصدقها إياها (ويتعلمه في علمها) إياه لأن التعليم يكون في ذمته أشبه بالوأصدقها مالا في ذمته لا يقدر عليه حال الاضداد ويجوز أن يقيم لها من يعلمها (وإن تعلمته) أي ما أصدقها تعليمه (من غيره) أي الزوج (لزمه) أجرة تعليمها (وكذا أن تعلم عليه تعليمها أو أصدقها خياطة ثوب فتعلمت عليه كالوثاقف الثوب ونحوه وإن مرض أقيم مقامه من يخطه وإن جاءت بغيرها ليعلم ما أصدقها لم يلزمه لأن المستحق عليه العمل في عين لم يلزمه إيقاعه في غيرها كما لو استأجرته لخياطة ثوب معين فأتته بغيره يخطه لها ولأن المتعلمين يختلفون في التعليم اختلافاً كثيراً وقد يكون له غرض في تعليمها فلا يلزمه تعليم غيرها وإن أتتها بغيره ليعلمها لم يلزمها قبوله لاختلاف المعلمين في التعليم وقد يكون لها غرض في التعلم منه لكونه زوجها (وعليه) أي من أصدق مراة تعليمه

قوله والصاحب بالجانب قيل هو كل واحد من الزوجين وقال صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء خيراً فنهى عن أن عليكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله رواه مسلم وقال عليه الصلاة والسلام إن المرأة خلقت من ضلع أعوج إن تستقيم على طريقته فإن ذهبت بقيتها كسرتها وإن استمتعت بها استمتعت بها وفيها عوج متفق عليه وقال خياركم خياركم لنسائه رواه ابن ماجة (قال ابن الجوزي معاشر المرأة أبا لتلطف) لثلاث تقع النفقة بينهما (مع إقامة هيبة) لثلاث سقط حرمة عندها (ولا ينبغي أن يعلمها قدر ماله ولا يفش اليها سرا يخاف إذاعته) لأنها تقشبه (ولا يكثر من الهبتها) فإنه متى عودها شيئاً لم تصبر عنه (وليكن غيوراً من غير إفراط لئلا ترمى بالشتم من أجله) وينبغي إمسكها مع الكراهة لها لقوله تعالى فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً قال ابن عباس رعا رزق منها ولداً فجعل الله فيه خيراً كثيراً (وإذا تم العقد وجبت تسليم المرأة في بيت الزوج) لأنه بالعقد يستحق الزوج تسليم العوض كما تستحق المرأة تسليم العوض كالأجارة (مالم تسترط بينها إذا طلبها) لأن الحق له فلا يجب بدو طلبه (وكانت حرة يمكن الاستمتاع بها) كما يجب للمرأة تسليم الصدق إذا طلبته فإن شرطت دارها لم يكن للزوج طلبها إلى بيته قاله في شرح المنتهى وفي المبدع فإن شرطته لزم الوفاء به ويجب عليها تسليم نفسها في دارها انتهى \* قلت تقدم أنه بسن الوفاء به وإما يلزم على قول الشيخ تقي الدين فعليه له طلبها ولها الفسخ بخالفته واعتبار الحر به لما يأتي في الأمانة واعتبار إمكان الاستمتاع لأن التسليم أغاوجب ضرورة استيفاء الاستمتاع الواجب فإذا لم يمكن الاستمتاع به لم يكن واجباً (وزنه) أي نفس أحد أن التي يمكن الاستمتاع بها هي (بنت تسع سنين فأكثر) قال في رواية أبي الحارث في الصغيرة بطلبها زوجها فإن أتى عليها تسع سنين دفعت إليه وليس لهم أن يحبسوها بعد التسع وذهب في ذلك إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بعائشة وهي بنت تسع سنين لكن قال القاضي ليس هذا عندى على طريقة التحديد وإنما ذكره لأن الغالب أن ابنة تسع يمكن من الاستمتاع بها فيلزم تسليم بنت التسع (ولو كانت نضرة الخلقنة) أي هزولة اللحم وهو جسيم (لكن إن خافت على نفسها الاعتناء من عظمه فلها منه من جماعها) لحديث لا ضرر ولا ضرار (وعليه النفقة) لأن منها نفسها منه لعذر (ولا يثبت له) أي للزوج (خيار الفسخ) بكونها نضرة الخلقنة (ويستمتع بها كما يستمتع من الحائض) أي بما دون الفرج (وإن أنكر أن وطأها يؤذيها لزمها البينة) لعموم حديث البينة على المدعى (ويقبل قول امرأة ثقة في ضيق فرجها) أي الزوج (وعبالة ذكره ونحوه) أي كقروح بفرجها كسائر عيوب النساء تحت الثياب (و) يجوز للمرأة الثقة (أو تنظرها) أي الزوجين (وقت اجتماعهما للحاجة) أي لنشدهما تشاهد (ويلزمه) أي الزوج (تسليمها) أي تسليم زوجته (أن يذلته) فتلزمه النفقة لتسليمها أي لا لوجود التمكين حيث كانت ممن يلزمه تسليمها (ولا يلزم) زوجة ولا وليها (ابتداء) أي في ابتداء الدخول (تسليم) الزوجة (مع ما يمنع الاستمتاع بها بالكسبة ويرجى زواله كاحرام زوم مرض وصفه فروحي ولو قال) الزوج (لا طأ) لأن كلام من ذم ما تيرجى زواله وبيع الاستمتاع بها أشبه ما لو طلب أن يتسليمها في نهار رمضان (ومنى امتنع قبل المرض) من تسليم نفسها (ثم حدث) المرض (فلا نفقة) لها ولو سلمت نفسها لم يلزمه تسليمها (وإن كان المرض) بالزوجة (غير مرجو الزوال لزم تسليمها إذا طلبها) الزوج (ولزم) الزوج (تسليمها إذا بدلتها) هي لأنه ليس له حديد يتيه إياه وينتظر زواله (وإن) طلب الزوج زوجته (سألت الانظار انطرت



(ف) طلبة (كها) أي الأجرة  
لاستقرار ما أصدقها بالدخول  
(و) علمها ما أصدقها تعليمه  
(ثم سقط) الصداق لمجيء  
الفرقة من قبلها (رجع)  
الزوج على الزوجة (بالأجرة)  
لتعليمها لتعذر الرجوع بالتعليم  
(و) برجع (مع نصفه) أي  
الصداق لخطوطها ما أصدقها  
أن علمها (بنصفها) أي أجرة  
التعليم (ولو طلقها فوجدت  
حافظه ما أصدقها) تعليمه  
(و) ادعى تعليمها إياه (فأنكره)  
حلفت لأنها منكرة والأصل  
عدمه وإن علمها ما أصدقها  
تعليمه ثم نسيت فليس عليه غير  
ذلك لأنه وفي لحابه وانما تلف  
الصداق بعد القبض وإن كانت  
كلما القنأ شيئا نسيت لم يعد تعليمها  
عرا (و) أن أصدقها تعليم شي من  
القرآن ولو كان ما أصدقها  
تعليمه من القرآن (معينام  
بصح) لأن الفروج لا تستباح  
إلا بالامسوال لقوله تعالى أن  
تبتغوا بأموالكم وقوله ومن لم  
يستطع منكم طولا أن ينكح  
المحصنات المؤمنات والاطول  
المحل وما روى أن النبي صلى الله  
عليه وسلم زوج رجلا على سورة  
من القرآن ثم قال لا تكون  
لاحد بعدك مهران وأه الجاري  
ولأن تعليم القرآن لا يقع  
إلا قرينة فاعلمه فلم يصح أن  
يقع صداقا كالصوم والصلاة وأما  
حديث الموهوبة وقوله عليه الصلاة  
والسلام فيه زوجتكها بما معك  
من القرآن منق على نقيس  
معناه زوجتكها لأنك من أهل  
القرآن كما زوج أبا طلحة على

مدن جرت العادة باصلاح أمرها فيها كاليومين والثلاثة) لأن ذلك من حاجتها فإذا منع منه  
كان تصيرا فوجب أمها لها طلب اليسر والسهولة والمرجع في ذلك إلى العرف بين الناس  
لأنه لا تقدر فيه فوجب الرجوع فيه إلى العادة و (لا) تمهل (أجل جهاز) بفتح الجيم  
وكسر هاء وفي الغنية أن استمهات هي أو أهلها استحب لها حاجتهم ما يعلم به انتهى من شراء جهاز  
وتزين (وكذا الوالد هو) أي الزوج (الانتظار) فينظر ما جرت العادة به لما تقدم  
(و) ولي من به صغرا وحنون) من زوج أو زوجة (مثله) إذا طلب المهر على ما سبق  
من التفصيل لقيامه مقامه (وإن كانت) الزوجة (أمة لم يجب تسليمها إلا بالامس  
الاطلاق نصا والسيد استخداما نهارا) لأنها لم تكن عقد على إحدى منفتها فلم يجب  
تسليمها في غير وقتها كما لو أجزها نهارا (فلو شرط) الزوج (التسليم نهارا أو بكذا  
سيدا ووجب تسليمها ليل أو نهارا) لأن الزوجة تقتضي وجوب التسليم مع البذل ليل  
ونهارا وانما منع منه في الأمة في زمان النهار لحق السيد فإذ لا فقد ترك حقه فعاد إلى الأصل  
في الزوجية ولأن عقد الزوجية اقتضى لزوم نفقتها ليل أو نهارا لم يمنع منه مانع فإذا امتنع  
المانع بئذ السيد تسليمها وحب على الزوج قبوله (ولزوج حق العبد السفر بلائنها)  
أي الزوجة مع سيد مو بدونه لأنها الأولى لها عليه في ترك السفر بخلاف سفرها فلا أدنه  
(و) للزوج أيضا ولو عبد السفر (بها) أي بزوجه لأنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه  
كانوا يسافرون بنسائهم (الأن يكون السفر مخوفا) بأن كان الطريق أو البلد الذي يريد  
مخوفا فليس له السفر بها بلائها الحديث لا ضرر ولا ضرار (أو شرطت بلدها) فلها شرطها  
لقوله عليه الصلاة والسلام أن أحق الشروط أن يوفى به ما استحل من الفروج (أو تكون)  
الزوجة (أمة فليس له) أي الزوج السفر بها بلائها (ولا السيد) أي  
الأمة أو الزوجة (ولو صحبة الزوج السفر بها بلائها) (آخر) لما في ذلك من تقويت  
حقه عليه (ولو بأها أي بذلها) أي للأمة المزوجة (السيد مكنيا أي أيتها الزوج فيه  
لم يلزمه) أي الزوج اتيان فيه لأن السكنى للزوج لهما (وللسيديه) أي الأمة  
المزوجة لأنه عليه الصلاة والسلام أذن له في شرا برة وفي ذات الزوج وكالمؤجرة  
(وله) أي السيد (السفر بعد المزوج باستخدامه نهارا) ومنه من النكسب لتعلق  
المهر والنفقة بذمة سيده (ولو قال السيد) لمن ادعى أنه زوج أمة (بعتكها فقال بل  
زوجتني فبأني في باب ما إذا وصل باقراره ما يفرضه) مفعلا (وللزوج الاستمتاع بزوجه  
كل وقت على أي صفة كانت إذا كان) الاستمتاع (في القبل ولو) كان الاستمتاع في القبل  
(من جهة مجبرتها) لقوله تعالى نسأوكم حث لكم فأتوا حثكم أي شتم والتهم بمختص  
بالدردون ما سواه (ما لم يشغلها عن الفرائض أو يضرها) فليس له الاستمتاع بها إذا كان  
ذلك ليس من المعاشرة بالمعروف وحيث لم يشغلها عن ذلك وأم يضرها فله الاستمتاع (ولو  
كانت على التورع على ظهرتها) كما رواه أحمد وغيره (وله الاستمتاع بها أي في  
التعزير فان زاد) الزوج (عليها في الجماع صولح على شيء منه) قاله أبو حنيفة والناسي  
(قال الناسي لأنه غير مقدر فرجع إلى اجتهاد الإمام) قال الشيخ تقي الدين فان تزعا  
فيبغي أن يفرضه الحاكم كالنفقة وكوطئه إذا زاد قال في الانصاف ظاهرا كلام أكثر الأصحاب  
خلاف ذلك وإن ظاهر كلامهم ما لم يشغلها عن الفرائض أو يضرها (وجعل) عبد الله  
(ابن الزبير) لرجل (أربعا بالليل وأربعا بالنهار وصالح أنس رجلا اعتدى على امرأته على  
سنة ولا يذكره الجماع في ليلة من الليالي ولا يوم من الأيام وهذا السفر والعصيل والخطاطبة

إسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر التعليم ويحتمل أن يكون خاصا بذلك الرجل لحديث البخاري (ومن تزوج) نساء (أو خال



بالسوية (صح) فيمالاته  
عقد معاوضة علم العوض فيه  
اجبالا فلم تؤثر جهالة تفصيله  
فصح كالأشترى ثلاثة أعبد  
بشمن واحد (وقسم) المهر في  
التزويج والعوض في الخلع  
(بينهن) أي الزوجات  
أو المختلعات (على قدر مهور  
مثلهن) لأن الصفة اشتملت  
على أشياء مختلفة القيمة  
فوجب تقسيم العسوس عليها  
بالقيمة كالأشترى شتما وسيفا  
(ولو قال) متزوج تزوجته  
على ألف (بينهن) أو قال  
مخالخالتهن على ألف بينهن  
(ف) قبلن قال ألف يقسم (على  
عندهن) أي الزوجات  
والمختلعات بالسوية لأنه أضافه  
اليهن إضافة واحدة قال في شرحه  
بلا خلاف وإن قال زوجتك بنتي  
واشتريت هذا العبدان ألف مثلا  
صح وقسط على قيمة العبد ومهر  
مثلا وزوجتكها ولث هذا  
الألف بالفين لم يصح لأنه كمد  
عجوة

فصل ويشترط عليه أي  
الصدق كالشمن (فلو أصدقها  
دارا) مطلقا (أودابة)  
مطلقا (أو ثوبا) مطلقا  
(أو عبدا مطلقا) أو أصدقها (رد  
عبدها أين كان أو) أصدقها  
(خدمتها) أي أن يخدمها (مدة  
فيما شاءت أو) أصدقها مبدوما  
نحو (ما شمر بجره) في هذا  
العام (أو) مطلقا (نحو) كالأ  
أصدقها حمل أمة (أو) أصدقها  
(متاع بيته) أو ما في بيته من  
متاع ولا تعلمه (ونحوه) كالأ  
فكحها على أن يبيعها أو يبيعها في ماء وحشرات أو ما لا يتمول عادة كحبة حنطة

وانزلها (الصفات كلها) لا تكرر في ليلة من الليالي ولا يوم من الأيام حيث لا تؤدي إلى إخراج  
فرض عزوقته (ولا يجوز لها) أي المرأة (تطوع بصلاته ولا صوم وهو شاهد الأباذنه  
ولا تأذن في بيته الأباذنه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد  
الأباذنه ولا تأذن في بيته الأباذنه وما أنفقت من نفقة بغير إرادته فانه يرد إليه شطره رواه البخاري  
(و يحرم طؤها في الحيض) لقوله تعالى واعتزلوا النساء في الحيض وكذا نفاس (وتقدم)  
ذلك (وحكم) وطء (السحاضة في باب الحيض) فيحرم وطؤها من غير خوف عنت منه  
أو منها (ويحرم) الوطء (في الدبر) لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله لا يستحي من الحق  
لأن تأتوا النساء في أديارهن وعن أبي هريرة وابن عباس مرفوعا لا ينظر الله إلى رجل جامع  
امرأته في دبرها وأهلها ابن ماجه وعن أبي هريرة مرفوعا من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو أتى  
عرا فأنصده فقد كفر بما أنزل على محمد وآله الأثر ولقوله تعالى نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم  
أنى شئتم فروى جابر قال كان اليهود يقولون إذا جامع الرجل امرأته في فرجها من وراءها جاء الولد  
أحول فأنزل الله تعالى نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم من بين يديها ومن خلفها غير  
أن لا يأتيها إلا في الماني متفق عليه وفي رواية أبيهما مقبلة ومديرة إذا كان ذلك في الفرج  
(فإن دخل) أي وطئها في الدبر (عزير) أن علم تحريمه لا تركابه معصية لا حد فيها ولا كفارة  
(وان تطاوعا) أي الزوجان (عليه) أي على الوطء في الدبر ففرق بينهما (أو أكرهاها)  
أي أكره الرجل زوجته على الوطء في الدبر (ونهي) عنه (فلم يفرق بينهما) قال الشيخ  
كما يفرق بين الرجل الفاحش وبين من ينجسه من رقيقه (انتهى وله التلذذين  
الآيتين من غير ابلاج) في الدبر وقال ابن الجوزي في السرايا لم يكره العلماء الوطء بين  
الآيتين لأنه يدعو إلى الوطء في الدبر وجرم به في الفصول قال في الفروع كذا قال (وليس  
لها) أي الزوجة (استدخال ذكره ودونائهم) في فرجها (بلاذنه) لأنه تصرف فيه  
بغير إذنه (ولها) أي الزوجة (إسه وتقبيله بشهوة) ولونائما (وقال القاضي يجوز  
تقبيل فرج المرأة قبل الجماع ويكره بعده) لتعذر أذن (وتقدم في كتاب النكاح)  
وقال الشافعي النظر إلى فرج المرأة يضاعف الدم وكذا الجلوس مستديرا مقبلة وكذا النظر  
لغادورات (ويحرم العزل عن الحرة الأباذنه) لما روى عن عمر قال نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة الأباذنه رواه أحمد وابن ماجه ولأن طها في الولد حقا  
وعليها في العزل ضرر فلم يجز الأباذنه ومعنى العزل أن ينزع إذا قرب الانزال فينزل خارجا عن  
الفرج (و) يحرم العزل (عن الأمة الأباذنه سيدها) لأن الحق في الولد له (و) له أن يعزل  
عن حريمته بلاذنه الحديث أبي سعيد الخدري مرفوعا أنا في النساء ونحب أبنائهن فأتى  
في العزل فقال عليه الصلاة والسلام أصنعوا بأبدالكم فاقضى الله تعالى فهو كائن وليس  
من كل النساء يكون الولد رواه أحمد (ويعزل وجوبا عن الكل) أي عن زوجة أو أمة  
وعن مصرية (بدار حرب) لأنه لا يستبعد الولد (بلاذن) أي لا يحتاج بدار الحرب إلى استئذان  
في العزل وتقدم في النكاح ما فيه (وإذا عن له قبل الانزال أن ينزع لأعلى قصدا الانزال خارج  
الفرج لم يحرم في الكل) من زوجة ومصرية لأنه ترك للوطء كالأ ترك ابتداء (وله) أي  
الزوج (اجبارها) أي الزوجة (ولو) كانت (ذمية ومملوكة على غسل حيض  
ونفاس) لأنه يمنع الاستمتاع الذي هو حق فلك اجبارها على إزالة ما يمنع حقه (و) له  
(اجبار) الزوجة (المسلمة البالغة على غسل جنابة) لأن الله لا يوجب عليها ولا يمكن  
منها إلا غسل (و) (ي) يجبر الزوجة (الذمية) على غسل الجنابة (كالمسلمة التي دوز



والغرر والجهالة فيها كثير

ومثل ذلك لا يحتمل لانه يؤدي الى النزاع اذا اصل له يرجع اليه ولو وقع الطلاق لم يدر ما يرجع اليه وكذا كل ما هو مجهول القدر والمصداق لا يصح ان يكون صدقا خلافا ذكره في شرحه (وكل موضع لا يصح فيه التسمية او خلا العقد) أى عقد النكاح (عن ذكره) أى الصداق وهو تفويض البضع (بجب) للمرأة (مهر المثل بالعقد) لأن المرأة لا تسلم نفسها الا ببدل ولم يسلم البدل وتقدر رد العوض فوجب بدله كبيع سلعة بخمر فتلف عند مشتر (ولا يضر جهل يسر) فى صداق (فلو صدقها بعد ان عساه) صح (أو) صدقها (دابة من دوابه) بشرط تعيين نوعها كفرس من خيله أو جمل من جماله أو بقل من بناله أو حمار من حميره أو بقرة من بقره ونحوه صح (أو) صدقها (قبض من قصاصه ونحوه) نكحتم من خواتمه (صح) ولها أحدهم بفسرعة) نصا لأن الجهالة فيه بسيرة ويمكن التعيين فيه بالقرعة بخلاف ما إذا صدقها عبدا أو أطلقي (و) لو صدقها (قنطارا من زيت وقصيرا من حنطة ونحوها) كقنطار من سم من أوقف يرمي ذرة (صح) لما تقدم (ولها الوسط) لانه العدل (ولا يضر غرر يربحى زواله) فى صداق (فصح) (معين أبى) يحصله (أو)

البلوغ) لأن الوطء لا يقف عليه لباحته بدونه ويصح فى الانصاف له اجبار الذمية المكلفة وهو مقتضى المتيقن (وله) أى الزوج (اجبارها) أى الزوجة (على غسل نجاسة) لانه واجب عليها (و) له أيضا اجبارها على (اجتناب محرم) لوجوبه عليها (و) له اجبارها على (أخذ شعر وظفر تعاقه النفس وازالة توسخ) لأن ذلك يمنع كمال الاستمتاع (فان احتاجت) فى فعل ما ذكر (الى شراء الماء فثمنه عليه) أى الزوج لانه لحقه (وتنمى) الزوجة (من أكل مالها راحة كربة كبصل وثوم وكراث) لانه يمنع كمال الاستمتاع وكذا تناول اللبن اذا نادى به لانه فى معنى ذلك (و) تمنع أيضا (من تناول ما عرضها) لانه يقوت عليه حقه من الاستمتاع بها من المرض (ولا تجب النية) فى غسل الذمية لعذر (ولا) تجب أيضا (التسمية فى غسل ذمية) كالتسمية هذا أحد الوجهين وصوبه فى الانصاف وتصح الفروع وظاهر ما قدمه فى الانصاف فى كتاب الطهارة اعتبار التسمية وهو ظاهر كلام المصنف هناك وتقدم (ولا تتعبد) النية (به) أى بغسلها الحيض أو النفاس (لو أسلمت بعدة) فلا تنصلي به ولا تطوف ولا تقرأ قرآنا ولا غير ذلك مما يتوقف على طهارة قال القاضى انما يصح فى حق لادى لانه لا يعتبر له النية فيجب عوده اذا أسلمت ولم يجز أن تنصلي به انتهى وايضا الفصل يجب بالاسلام مطلقا على الصحيح وتقدم (وتنمى) أى للزوج منع الزوجة (الذمية من دخول كنيسة ويبعة) فلا تخرج الابان الزوج (و) له منه هامن (تناول محرم) من (شرب ما سكرها) لانه محرم عليها (ولا) تمنع مما (دونه) أى دون ما سكرها (نصا) لاعتقاد ما حصله فى دينها (وكذا مسلمة تعتقد باحدا بسير النية) فلا تمنعها منه (وله) اجبارها على غسل أقواهم ما ومن سائر النجاسات كما تقدم) لانه يمنع من القبلة (ولا نكرو الذمية على الوطء فى صومها نكروا) على (افساد صلاتها) بوطء أو غيره لانه يضر بها (و) لا على افساد (سبها ولا يشترى لها) أى الزوجة الذمية زارا (ولا) يشترى (لامنه الذمية زارا) لانه اعانة لهم على اظهار شعارهم (بل تخرج هى تشتري نفسها نصا)

فصل و يجب (عليه أن يبيت فى المضجع ليلة من كل أربع ليال) عند الحرة) لما روى كعب بن سوار انه كان جالسا عند عمر بن الخطاب فاجاءت امرأة فقالت يا امير المؤمنين ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي والله انه ليبيت ليلة قائما ويظل نهرا وصائحا فاستغفر لها وأتى عليها واستحييت المرأة وقامت راجعة فقالت يا امير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها فقال وما ذاك فقال انها جئت تشكوه اذا كان هذا حاله فى العبادة متى يتفرغ لها فبعت عمر الى زوجها وقال لكعب اقض بينهما فانك فهمت من أمرها ما لم أفهمه قال فاني أرى انها امرأة عليها ثلاث نسوة وهى رابعة فاقضى له بثلاث أيام وليسانين يتعبد فممن ولها يوم وليلة فقال عمر والله ما رأيت الا أول بأعجب الى من الآخرا ذهب فأتت قاض على البصرة وفى افظ قل نعم القاضى أنت رواه سعيد وهذه قضية اشتهرت ولم تذكر فكانت كالاجماع يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو بن العاص ان لجسدك عليك حقا ولزوجه عليك حقا متفق عليه ولانه لو لم يجب لها عليه حق الملك لزوج شخص احدى زوجاته كالأدنى فى النفقة على قدر الواجب (و) عليه أن يبيت ليلة (من كل سبع عند) الزوجة (الامة) لانها كثر ما يمكن أن يجمع معها ثلاث حرائر



أوزرع ( ولم يقضه ) علي  
( عبد ) ونحوه ( موصوف )  
لان النسر يزول بتحصيل  
الآبق والمقتضب واستيفاء مسلم  
فيه وتسليم مبيع وتخصيل  
موصوف واحتمال الفرقة فيما  
ذكر أولى من احتمال ترك  
التسمية والرجوع الى مهر  
المثل وهذا بخلاف المبيع  
والاجارة لان العوض فيها أحد  
ركني العقد بخلاف النكاح  
(فلوجاءها) الزوج ( بقيته )  
أي الموصوف لم يلزم قبولها  
(أو خالته) الزوجة ( علي  
ذلك ) أي نحو عهد موصوف  
(فجاءته بها) أي بقيته  
الموصوف الذي خالته عليه  
( لم يلزم قبولها ) أي القيمة لانها  
معاوضة عما لم يتعد تسليمه  
فلا يجب برعليها من أبائها  
(و) يصح أن يتزوجها (علي  
شرائه لها عند زيد) لانه غرر يسير  
(فان تمأر شراؤه بقيته فلها  
قيمه) ان عذر تسليمه كالأو كان  
بيده فاستحق (و) أن تزوجها  
(علي ألف ان لم تكن له زوجة  
أو) تزوجها على ألف (ان  
لم يخرجها من دارها أو)  
من (بلدها أو) علي (الفين  
ان كانت له زوجة أو أخرجهما)  
من دارها أو بلدها (ونحوها)  
أي هذه الصورة كان تزوجها  
علي ألف ان لم تكن له مربية  
والقسين ان كانت (صح)  
ذلك لان خلو المرأة من خيرة  
أوسرية تغايرها وتضييق عليها  
من أكبر أغراضها المقصودة  
وكذا بقاؤها بدارها أو بلدها بين  
أهلها وفي وطنها ولذلك تخفف حداتها

لمن ست ولها السابعة وحمل وجوب ماد كالحرة والامة (ان طلبت ذلك منه) لان الحق لها ولا  
يجب بدون الطلب (وله) أي الزوج (الانفراد في البقية بنفسه أو مع سريته) فان كان فتمت حرة  
بأمة قسم لمن ثلاث ليال من ثمان وله الانفراد في خمس وان كان تحت حرة وان كانت أمة  
وله ثلاث وان كان تحت حرة وان كان تحت حرة وله ليلتان قال في المبدع وان كانت أمة  
لها ليلة وله ست ( قال أحمد لا يبيت وحده ) قال في المبدع قال أحمد ما أحب أن يبيت وحده  
الا أن يضطر وقاله في سفره وحده وعنه لا يجنبني وعن أبي هريرة مرفوعا انه لعن راكب القلاة  
وحده والبائت وحده رواه أحمد وفيه طنب بن محمد قيل لا يكاد يعرف وله من كبر وذكوره  
ابن حبان في الثقات (و) يجب (عليه) أي الزوج (أن يطأها) أي الزوجة (في كل أربعة  
أشهر مرة) ان لم يكن عذرا له ولم يكن واجبا لم يصبر باليمن على تركه واجبا كسائر ما لا يجب  
ولأن النكاح شرع لإصلاح الزوجين ودفع الضرر عنهم أو هو مفضل الى دفع ضرر الشهوة من  
المرأة كافضاته الى دفعه عن الرجل فيكبر الوطء حقهما جميعا ولانه لو لم يكن لها فيه حق لما  
وجب استئذانها في العزل كالامة واشترط في المرأة أن تذكر ثلث سنة لان الله تعالى قدر في حق  
المولى ذلك فكذا في حق غيره وان لا يكون عذرا فان كان كمرض ونحوه لم يجب عليه من أجل  
عذره ( فان أبي ذلك أي الوطء بعد اربعة أشهر أو ) أبي (البيتوتة في اليوم) أي  
الزمن (المقرر) وهو ليلة من أربع للحرة وليلة من سبع للامة (حتى مضت الأربعة أشهر  
بلا عذر لاحدها) أي الزوجين (فرق بينهما بطليهما) كالمولى وكما لو منع النفقة وتعذرت  
عليها من قبله (ولو قبل الدخول نص عليه) قال أحمد في روايه ابن منصور (في رجل)  
تزوج امرأة ولم يدخل بها (يقول غدا أدخل بها غدا أدخل بها الى شهر هل يجبر على الدخول  
قال اذهب الى أربعة أشهر ان دخل بها والافرق بينهما ) فبعه أحمد كالمولى وقال أبو بكر بن  
جعفر لم يروى مسألة ابن منصور وغيره وفيها نظر قال في شرح المقنع وظاهر قول أصحابنا انه  
لا يفرق بينهما لذلك وهو قول أكثر الفقهاء لانه لو ضربت له المدة لذلك وفرق بينهما لم يكن  
للإبلاء أثر ولا خلاف في اعتباره ( وكذا الوطء ولو لم يفر ) فلها الفسخ بعد الأربعة أشهر  
فان لم يوطأ العذر فلا فسخ لعدم وجوبه عليه اذن ( وقال الشيخ ان تعذر الوطء ) لعجز الزوج  
(فهو كالنفقة) اذا تعذرت فتفسخ (و) الفسخ لتعذر الوطء (أولى) من الفسخ لتعذر  
النفقة (للفسخ بتعذره) أي الوطء (اجماعا في الإبلاء) وقاله أبو يعلى الصغير ذكره  
في المبدع والعرق انها لا تبقى بدون النفقة بخلاف الوطء (ولو سافر) الزوج (عنه العذر  
وحاجة سقط حقها من القسم والوطء وان طأ السفره) للعذر (بدليل انه لا يفسخ نكاح  
المفقود اذا ترك لامرأته نفقتها) أو وجد له مل ينفق عليها منه أو من يفرضها عليه (وان لم يكن)  
للسافر (عذر مانع من الرجوع وغاب أكثر من ستة أشهر فطلبت قدومه لزمه ذلك)  
لما روى أبو حفص باسناده عن يزيد بن أسلم قال بينا عمر بن الخطاب يحرس المدينة فمر بامرأة  
وهي تقول

تطاول هذا الليل واسود جانبه \* وطال علي أن لا خليل الأعبه

نسوا لله ولا خشية الله والحيا \* لمرك من هذا السرير رجوانه

فسأل عنها فقيل له فلانة زوجه غائب في سبيل الله فاسل اليها امرأة تكون معها وبعث الى  
زوجها فاقبله ثم دخل على حفصة فقال بنية كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت سبحان الله منك  
يسأل مثلي عن هذا فقال لولا اني أريد النظر للمسلمين ما سألتك فقالت خجسته أشهر ستة أشهر  
ذوقت للناس في هذا زيجهم ستة أشهر يسرون شهر أو يقعون أربعة أشهر ورجعون في شهر



وحمل لزوم قدمه ( ان لم يكن له عذر ) في سفره كطلب علم ( او كان في عز و اوج واجبين او )  
 في ( طلب رزق يحتاج اليه نصا ) فلا يلزمه التقدم لان صاحب العذر مقرر من اجل عذره  
 ( فيكتب اليه الحاكم ) ليقدم ( فان أبي أن يقدم من غير عذر بعد مراسلة الحاكم اليه فسخ )  
 الحاكم ( نكاحه نصا ) لانه ترك حقا عليه بتضرره أشبه المولى وما ذكره من المراسلة لم يذكره  
 في المقنع ولا الفروع ولا الانصاف وتبعهم في المنتهى وحكا في الشرح عن بعض الأصحاب  
 قال وروى ذلك عن أحمد وذكره في المبدع بقبيل ( وان غاب ) زوج ( غيبة ظاهرها السلامة )  
 كتابه وأسير عنده من ليست عادته القتل ( ولم يعلم خبره ) أي حياته ولا موته ( وتضررت )  
 زوجته بترك النكاح مع وجود النفقة عليها ( لم يفسخ نكاحها ) لتضررها بترك الوطء لانه يمكن  
 أن يكون له عذر ( وبين ) لمن أراد وطأ ( أن يقول عند الوطء بسم الله أنا منهم جنبه الشيطان  
 وجنب الشيطان ما رزقنا ) لقوله تعالى وقد موالاتكم قال عطاء هو التسمية عند الجماع  
 وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال بسم الله اللهم  
 جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فإفروا بينهما أولم يضرب الشيطان متفق عليه  
 ( قال ابن نصر الله وتقول المرأة أيضا ) وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود  
 مرقونا قل إذا أنزل يقول اللهم لا تجعل للشيطان فيمار زفتني نصيبا قال في الانصاف  
 فيسحب أن يقول ذلك عند انزاله ولم أره إلا للحجاب وهو حسن ( و ) بين ( أن يلاعها  
 قبل الجماع لتخض شهوتها ) فتنال من لذات الجماع مثل ما يناله وروى عن عمر بن عبد  
 العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يواقعها الا وقد أتاها من الشهوة مثل ما أتاه  
 لا يسبقها بالفراغ ( و ) بين ( أن يغطي رأسه عند الجماع و ) أن يغطيها ( عند الخلاء )  
 الحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء غطى رأسه وإذا أتى  
 أهله غطى رأسه ( وأن لا يستقبل القبلة ) عند الجماع لأن عمر بن حزم وعطاء كره ذلك  
 قاله في الشرح ( ويستحب للمرأة أن تخذ خرقعة تناولها للزوج بعد فراغه من جماعها )  
 لم يسمع بها وهو مروي عن عائشة ( قال أبو حفص ينبغي أن لا تظهر الخرقعة بين يدي امرأة من  
 أهل دارها وقال الخوافي في التبصرة يكره أن يمسح ذكره بالخرقعة التي تسمى بها فخر جهما وقال  
 أبو الحسن بن القطان في كتاب أحكام النساء لا يكره فخرها بالجماع وحال الجماع ولا تخبره  
 وقال الإمام ( مالك ) بن أنس ( لا بأس بالخبر عند الجماع وأراد سقها في غير ذلك  
 بعباب على فاعله وتكره كثرة الكلام حال الوطء ) لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء فان منه يكون الخرس والفأر ورواه أبو حفص ولا يكره  
 الكلام حال البول وحال الجماع في معناه ( ويستحب ) لواطئ ( أن لا يتزعج إذا فرغ ) أي  
 انزث ( قبلها حتى تفرغ من الخواف ) ونزع قبلها ( كره ) لما روى أنس مرفوعا إذا جامع  
 لرجل أهله فليقم صدها ثم إذا قضى حاجته فلا يجعلها حتى تقضي حاجتها رواه أبو حفص ولأن في  
 ذلك ضرر وعليها ومنه لها من قضاء شهوتها ( ويكره ) الوطء ( وهو مقردان ) لما روى  
 عتبة بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله فليستروا ولا  
 يتجرد تجرد العيرين رواه ابن ماجه والعيير بفتح العين الله له وسكون المثناة تحت حاء  
 الوحش شبهها به تنفيرا عن تلك الحالة ( و ) يكره ( تحديقها ) أي بما جرى بينهما  
 ( ولو اضرتها وحرمه في الغيبة لانه من السر ونشاء السر حرم ) وروى الحسن قال جلس  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بين رجل وامرأة فأقبل على الرجل فقال لعل أحدكم يتحدث  
 بما يصنع بأهله إذا خلا ثم قال على النساء فقل لعل أحدكن يتحدث بالنساء بما يصنع بهن أزواجه

موت أي باعرض صحيح و ربما  
 كان حال الأب غير معلوم فيكون  
 الصداق مجهولا ( وان أمدها  
 عتق قنله ) من ذكر أو أنثى  
 ( صح ) لانه يصح الاعتياض  
 عنه و ( لا ) يصح أن يصدقها  
 ( طلاق زوجة له أو ) أن  
 يصدقها ( جعله ) أي طلاق  
 ضرته ( اليها إلى مدة ) ولو  
 معلومة لم يثبت ابن عمر مرفوعا  
 لا يحل لرجل أن ينكح امرأة  
 بطلاق أخرى ولأن خروج  
 البضع من الزوج ليس بتمول  
 فهو كالواصدقها نحو خمر ( ولها  
 مهر مثلها ) لفساد التسمية  
 ( ومن قال لسيدته اعتقني على  
 أن تزوجك ذاعتقته ) على  
 ذاعتق بجانا ( أو قالت ) له  
 سيدته ( ابتداء ) اعتقك على أن  
 تزوجني عتق بجانا فلا يلزمه  
 أن يتزوج بها لأن ما اشترطته  
 عليه حقه فلا يلزمه كما  
 لو شرطت عليه أن تهبه ذنبا  
 فيقبلها ولأن النكاح من  
 الرجل لا عوض له بخلاف المرأة  
 ( ومن قال ) لآخر ( اعتق  
 عبدك فني على أن أزوجه ابنتي )  
 فأعتقه سيده على ذلك ( لزمته )  
 أي الفائل ( قيمته ) لمعتقه  
 ( بعتقه ) ولم يلزم الفائل  
 تزويج ابنته باعتق عبده  
 ( ك ) قوله لآخر ( اعتق عبدك  
 على أن أبيعك عبدي ) ففعل  
 فليزمه قيمته بعتقه لأن بيعه  
 عبده وان تزوجه على أن يعتق  
 أباهما صح نصا فان تعذر عليه  
 عتقه فلها قيمته وان  
 جاءها بما سمع أمكان شرائه لم  
 يلزمه قبولها لانه يفتى بوجوبها  
 العرض في عتق ابنيها ( وسمى ) في العتق من صداق مؤجل ( أو عرض ) بعد العتق لمن لم يسم لها صداقا ( مؤجلا ولم يذكر



محله) بأن قيل على كذا مؤحلا  
والعرف في الصداق المؤجل  
ترك المطالبة به إلى الموت أو  
البيونة فيحمل عليه فيصير  
حيثما معلوما بذلك وعلم منه أنه  
يصح جعله بوضعه حالاً وبوضعه  
مؤجلاً بموت أو فراق كما هو معتاد  
الآن بخلاف الأجل المجهول  
كعدم زيد فلا يصح لجها لته  
وأما المطلق فإن أحله الفرقة  
بحكم المادة وقد صرفه هنا عن  
العادة ذكر الأجل ولم يبينه فبقي  
مجهولاً قال في الشرح فيحمل  
أن تبطل التسمية ويحتمل أن  
يبطل التأجيل ويحمل انتهى  
قلت والثاني هو مقتضى ما سبق  
في البيع فهنا أولى

فصل وان تزوجها على خمر  
أو خمر أو مال منسوب ببيع  
النكاح نصاً وهو قول عامة  
العقلاء لأنه عقد لا يفسد بجهالة  
الموض فلا يفسد بخبره  
كالخلع ولأن فساد الموض لا يزيد  
على عدمه ولو عدم فالنكاح  
صح فكنا إذا فسد (ووجب)  
للزوجة على زوجها (مهر  
المثل) لاقتضاء فساد الموض  
ردعوضه وقد تذكرنا في النكاح  
فوجب رد قيمته وهي مهر  
المثل وكما لو تالف المبيع ببيع  
قاسداً بدمشترية (و) أن  
تزوجها (على عبد فخرج  
حرار) خرج (منصوباً فلها  
قيمته) ويقدر حر عبداً (يوم  
عقد) لرضاها بقيمتها إذا ظننته  
ملوكاً وكما لو وجدته معيها  
فردته بخلاف قوله أصدقتك  
هذا الحر أرى المنصوب فانه  
كرضاها بغير شيء إذا رضيت بما  
ليس بمال أو بمال لا يقدر على تملكه لها فوجود التسمية كعدمها فكان لها مهر المثل وسواء سلمه لها

قال فقالت امرأة ثم يفعلون وأنا لنفعل فقال لا تفعلوا انما مثل ذلكم كمثل شيطان اتي  
شيطانة فجامعها والناس ينظرون وروى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً مثله بعناه  
(ويكره وطؤه) لزوجه أو سريته (بحيث يراه غير طفل لا بعقل أو) بحيث (يسمع  
حسهما) غير طفل لا بعقل (ولو رضيا) أي الزوجان قال أحمد كانوا يكرهون الزوجين وهو  
الصوت الخفي وهو بالجيم والسسين المهملة يقال توجس إذا سمع الصوت الخفي (أن كانا  
مستوري العورة والآن) يكونا مستوري العورة (حرم مع رؤيتها) أي العورة الحديث  
احفظ عورتك وتقدم (ويكره أن يقبلاها) أي زوجته أو سريته (أو يسانرها عند  
الناس) لأنه دناءة (وله الجمع بين) وطء (نساءه وامائه بنسل واحد) لأن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم طاف على نساءه في ليلة بغسل واحد رواه أحمد والنسائي ولأن حدث الجنبابة  
لا يمنع الوطء بدليل إتمام الجماع (ويسر أن يتوضأ لمعاودة الوطء) لما روى أبو سعيد  
مرفوعاً إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ رواه مسلم ورواه ابن خزيمة والحاكم وزاد  
فانه أنشط للعود (والنسل) لمعاودة الوطء (أفضل) الحديث أبي رافع أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم طاف على نساءه جميعاً فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلاً فقلت يا رسول الله لو  
جعلته غسلاً واحداً قال هذا أزكى وأطيب وأطهر رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي رافع  
(وليس) واحداً (عليها خدمة) زوجها في عجن وخبز وطبخ ونحوه) ككس الدارومل  
الماء من البئر وطحن (نصاً) لأن المعقود عليه منفعة المبيع ولا عايش غيره من منافعيها  
(امكن الأولى لها فعل ما جرت العادة بقيامها به) لأنه العادة ولا يصل الحال إلا به ولا تنتظم المعيشة  
بدونه (وأوجب الشيخ المعروف من مثله المثل) وقال المالكية وقاله أبو بكر بن شيبه  
وأبو إسحاق الجوزجاني واحتج بقضية علي وفاطمة قال النبي صلى الله عليه وسلم قضى على  
ابنته فاطمة بخدمة البيت وعلى ما كان خارجاً من البيت من عمل رواه الجوزجاني من طريق  
(وأما خدمة نفسها في ذلك) أي في البهس والخبز والطبخ ونحوه (في) هي (عليها)  
بمعنى انه لا تازمه (الأن يكون مثلها لا يخدم نفسها) فعليه خادم لها (وبأني في النفقات  
ولا يصح اجارتها) أي الزوجة (لرضاع وخدمة الأبدان) أي الزوج لأنه عقد يفوت  
به حق من ثبت له الحق بعقد سابق فلم يصح كاجارة المؤجر فامع اذن الزوج فان الاجارة  
نصح ويلزم العقد لأن الحق لها لا يخرج عنها (ولو) أجزت نفسها (لعمل في  
دمها) صح العقد لأن ذمتها قابلة لذلك (فان عملت) أي العمل الذي استؤجرت له  
(بنفسها) عملها (من أقامته مقامها استغقت الاجرة) لاها وقت العمل (فان  
أجزت) نفسها أو أجزها أو أجزها الصغرى أمثلاً (ثم تزوجت صح العقد) أي عقد الاجارة  
(ولم يملك الزوج فسخ الاجارة ولا يمنعها من الرضاء حتى تنقضي المدة) لأن منافعتها ملكت  
بعقد سابق على نكاحه (أشبهه ما لو اشترى أمة مستأجرة أو داراً مستأجرة) بما يطول نقله  
منها (فإذا تالم الصبي) الذي استؤجرت لرضاعه (أو اشتغل للزوج الاستمتاع بها)  
لزال المراض لحقه (وليس لولي الصبي منه) أي الزوج من الاستمتاع بها (وله)  
أي للزوج (الاستمتاع بها) أي بزوجه المؤجرة لرضاع (ولو أضر الله بن) لأن وطء  
الزوج مستحق بعقد التزويج فلا يسقط بأمر مشكوك فيه كما لو أذن فيه الولي ولا يملك  
الزوج نسخ لنكاح مع جهه له بكونها مؤجرة (وله) أي الزوج (منها من رضاع  
ولدها من غيره) له منها أيضاً (من رضاع ولد غيرها) لأن اشتغالها بذلك يفوت  
عليه كمال الاستمتاع بها (ولا) يمنعها من رضاع (ولدها منه) لأنه حق لها فلا يمنعها



كأن حرقوها أو محل منعه لها من رضاع ولده من غيره ومن رجع لا غيرها (لأنه يسطر)  
الرضيع (اليها ويحشى عليه) كان لا توجد مرضة سواها أو لا يعجل ثدي غيرها أو تكون  
قد شرطت عليه ولا تمنعها منه (نفسا وما في نفقة لا قارب) موصحا (ولا يحوزا جمع  
بين زوجتيه) ما كثر (في مسكن واحد أي بيت واحد غير رضاها لأن) على كل وحدة  
مهما حضر المأبئين من الفيرة واجتماعهن يشيران لصومعة لأن (كل واحدة منهما تسع  
حسبه إذا أتى الأخرى أو ترى ذلك فإن رضيتها ذلك أو) رضيتها (بنوم بينهما في خف واحد  
جاز) لأن الحق لهما لا بعدد وها فلهما المساحة بتركه (وإن أسكنهما في دار واحدة كل  
واحدة منهما في بيت) منها (إذا كان) بيت كل واحدة منهما (مسكن مثلها) لانه  
لا جمع في ذلك (وكذلك الجمع بين الزوجة والسرية) في بيت واحد فلا يجوز (الأرض  
لزوجة) لما تقدم (ويجوز نومه) أي الرجل (مع امرأته بلا جاع بحضرة محرمه)  
كنوم النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة في طول لوسادة وابن عباس لما دت عنده في عرضها  
(وله) أي الزوج (منعها) أي الزوجة (من الخروج من منزله إلى ما نها منه بدسواء  
أرادت زيارة والديها أو عيادته) ما أو حضور بنت زرة أحدهما أو غير ذلك (قال أحمد في امرأة  
له زوج وأم مريضة طاعة زوجها أوجب عليها من أمها إلا أن ياذن لها (ويحرم عليها)  
أي الزوجة (الخروج بلائذنه) أي الزوج لأن حق الزوج وأجاب فلا يجوز تركه بما ليس  
بواجب (فإن فعلت) الزوجة أي خرجت بلائذنه (فلانته قد طأذن) أي ما دامت  
خارجة بغير إذنه لعدم التمكن من الاستمتاع (هذا) أي مذكر من تحريم الخروج  
إذنه وسقوط نفقة طأه (إذا قام) الزوج (بموائجها) أي لا يملك منها (والأ) أي  
وإن لم يملك بموائجها (فلا يملكها) من الخروج للضرورة فلا تسقط نفقتها (قال أسيبخ  
فمن حبسته امرأته بمحبتها أن خاف خروجها بلائذنه أسكنها حيث يحكم الخروج فإن لم يكن  
له من يحفظها غير نفسه حبست معه) لحفظها (يعني إذا كان الحبس مسكن مثلها)  
ولم ينفذ إلى اختلاطها بالرجال (كما يأتي في الباب فان عجز عن حفظها) الحبس (أو خيف  
حدوث شر) بسبب حبسها معه (أسكنت في رباط ونحوه) دفعا للفساد (ومتي كان  
خروجها مظنة الفاحشه صار حقا لله يجب على وني الأمر ربه فان مرض بعض محارمها  
كالوفا وأخوتها (أومات) بعض محارمها (بغيره) أي المحرم (من أقارب)  
كالولاد عموها وعمتها وأولادها وأخواتها (سحبها) أي الزوج (أن ياذن لها في الخروج  
إليه) أي إلى تمر بوضه أو عيادته أو شهود جنازته في ذلك مرحلة (رحم في منعها من ذلك  
قطعة رحم ورعاها لعدم أدنه على مخالفة) (لا) يستحب أن ياذن لها في الخروج  
(لزيارة أبيه) مع عدم المرض لعدم الحاجة إليه وشيئا لئلا تده (ولا يملك) الزوج  
(منعها من كلامها مالا) يملك (منعها من زيارتهما) لأنه ذراع المحقوق في موصية  
الخالق (الأمعظن حصول ضرر يعرف بقرائن الحال) بسبب زيارته موصية منعها أن  
من زيارته مادفع الضرر (ولا يلزم طاعة نوبه في فراقه) في (زيارة ونحوها) في  
طاعة زوجها الحق (لوجوبها عليها) روى ابن بطنة في أحكام النساء عن أنس أن رجلا سائر  
ومنع زوجته الخروج فرفض أبوه أفاست أذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور جنازته  
فقال لها أتق الله ولا تخافي زوجك فأوحى الله في النبي صلى الله عليه وسلم في قد غفرت لها  
طاعة زوجها

فوفصل في القسم بين الزوجتين فأكثر (وهو توزيع الزمان على زوجاته) أن كن

أما من عديدين وأما من أو عدي  
توأمة (فبأن أحدهما حرا)  
لقيق (لآخر قيمة الحرة)  
ي لدى خرج حرا نصا وكذا  
لخرج أحدهما مغصوبا لأنه  
الذي تعذر تسليمه والأول  
لأما من منه (وتخير) زوجة  
(في عين) جعلت لها صداقا  
كدار وعبد (بأن جزمها) أي  
العين (مستحقا) بين أحده  
قيمة العين كله أو أخذ جزء غير  
المستحق وقيمة الجزء المستحق  
لأن الشرك كعيب فكان لها  
المنع كغيرها من العيوب  
(أو) أي ولأزوجة الخبار في  
(عين) ذرعها فبانت  
أقن) مما عين كان عينها عشرة  
فبنت تسعة (بين أخذه)  
أن المذروع (و) أخذ (قيمة  
منقص) منه من ذرعها  
(وبسبب) رد (أو) أخذ  
قيمة الجميع) أي جميع  
المذروع فيها منقص (وما  
وجدت به) المرأة (عين) من  
صدق عين (أو) وجدته  
(أو) منعت شرطه فكيف يصح  
بجده مشترعا وذكرا صفة  
شرطها فيه فلها رده وطلب  
قيمة أو مثله ولها ما كرم مع  
ارشاء أو فقد الصفة  
والوصف في الذمة أن نقص  
بعض الصفات لها أمساكه  
أورد وطلب بدلها فقط  
(وتزوج على عصير) بأن  
خرا من العصير) لأنه مثلي  
فأثر إليه قرب من القيمة  
ولها ضمن به في التلاف وكذا  
أوصدقها حذيان خيرا وإن  
قال صدقتم هذا الخبر وشار إلى  
مشير إلى أبيض أو قصير (وبصع)

خل أو عبد ولا هذا وأشار إلى عبده صحت التسمية وإها المشار إليه كعتك هذا الأسود والطويل



أن تزوج المرأة. (على ألف لها  
 صغ تملكه) مسن مال ولده  
 وتقدم بيان شروطه في الهبة  
 فيصح اشتراط الاب الصداق  
 كله أو بعضه له لقوله تعالى في  
 قصة شعيب اني أريد أن أنكحك  
 إحدى ابنتي هاتين على أن  
 تأخري ثمانى حجج فحصل  
 الصداق الاجارة على رعاية  
 غنمه وهو شرط لنفسه ولأن  
 للوالد أخذ ما شاء من مال ولده  
 كما تقدم بدليله في الهبة فإذا شرط  
 لنفسه الصداق أو بعضه كان  
 أخذا من مال ابنته وعن مسروق  
 انه لما زوج ابنته اشترط لنفسه  
 عشرة آلاف فجعلها في الحجج  
 والمساكين ثم قال للزوج جهز  
 امرأتك وروى نحوه عن الحسين  
 (والا) يكن الاب ممن يصح تزوجه  
 من مال ولده ككونه بمريض  
 موت أحدهما المخوف أو إعطيه  
 لولد آخر (فانكح) أى كل  
 الصداق (لها) أى الزوجة  
 (كشروط ذلك) أى الصداق  
 أو بعضه (أفرا لا ب) كجدها  
 وأخيهما يبطل الشرط نصا ولها  
 المسمى جميعه لصحة التسمية  
 لأن ما اشترط عوض في تزويجها  
 فكان صداقها كما لو جعله لها  
 فتنسب في الجهالة (ويرجع)  
 زوج (ان فارق) أى طلق  
 ونحوه (قبل دخول في)  
 المسئلة (الاولى) وهى ما إذا  
 تزوجها على ألف لها وألف لابها  
 (بالف) عليها دون أبيها لأنه  
 أخ من مال ابنته ألفا فلا يجوز  
 الرجوع به عليه (و) يرجع  
 ان فارق قبل دخول (في)  
 المسئلة (الثانية) وهى ما إذا  
 تزوجها على ان الصداق كله لابها

وألف لابها (أو) على (أن الكل) أى كل الصداق (له) أى لابها (أو)

ثنتين فأكثر (ويلزم غير طفل ان يساوى بين زوجاته في القسم اذا كن حرائر كلهن أو)  
 كن (اماء كلهن) لأنه اذا قسم لواحدة أكثر من غيرها كان في ذلك ميل وقد قال تعالى  
 وعاشروهن بالمعروف ولايسر مع الميل المعروف وقال تعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين  
 النساء لان العدل ان لا يقع ميل البتة وهو معتذر ولو حرصتم على تحرى ذلك وبالغتم فيه فلا  
 تؤلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة التى ليست ذات ميل ولا مطلقة وعن أبي هريرة مرفوعا  
 من كان له امرأتان قال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل وعن عائشة كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقسم بيننا فيعدل ثم يقول اللهم ان هذا قسمي فيما أم لك فلا تمنى فيما لا أم لك  
 رواها أبو داود ويكنون (أبلة) و (ليلة) لأنه ان قسم ليلتين وليتدين أو أكثر من ذلك  
 كان في ذلك تأخير لحق من لها الليلة الثانية التى قبلها (الا أن يرضى بالزيادة) على ليلة  
 وليلة لان الحق لا يعدوهن (وعمداد القسم الليل) لأنه يأوى فيه الانسان الى منزله ويسكن  
 الى أهله وينام على فراشه مع زوجته عادة والنهار للمعاش قال الله تعالى وجعلنا الليل لباسا  
 والنهار معاشا (ويخرج في نهاره في معاشه وقضاء حقوق الناس وما جرت العادة به  
 والصلاة والعشاء والقبور ولو قبل طلوعه كصلاة النهار) عقلت لكن لا يعتاد الخروج قبل  
 الاوقات اذا كان عند واحدة دون الاخرى لأنه غير عدل بينهما اما لو اتفق ذلك بعض الاحيان  
 أو لعارض فلا بأس (وحكم السبعة) للبكر (والثلاث) للثيب (التي بقيهها عند  
 المرفوفة) اليه (حكم سائر القسم) في أن عمدها الليل وأنه يخرج بالنهار ولها صلوات  
 وما جرت العادة به (فان تذر عليه) أى الزوج (المقام عندها) أى عند ذات الليلة  
 (ليلا لشغل أو حبس أو ترك ذلك) أى المقام عندها في ليلتها (غير عند قضاءها)  
 كسائر الوجبات (ويدخل النهار تبعا لليلة الماضية) لان النهار تابع لليل ولها يكون  
 ول الشهر وقات عائشة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وفي يومى وأغاب قبض عليه  
 الصلاة والسلام نهارا (وان أحب أن يجعل النهار ضافا الى الليل الذى يتبعه جاز) له ذلك  
 (لان ذلك لا يتفاوت) والغرض التعديل بينهما وهو حاصل بذلك (الامن معيشته بالليل  
 كالخمارس فإنه يقسم بالنهار لانه محل سكنه ويكون الليل تبع للنهار) في حقه (وليس له)  
 أى الزوج اذا أراد الشرع في القسم (البداءة باحدها) الا بقرعة أو رضاهن لان البداءة  
 بهما تفضيل لهما أو التسوية واجبة ولاهن منساويات في الحق ولا يمكن الجمع بينهما من فوجب  
 المصير الى القرعة ان لم يرضين (ولا) أى ولايس للزوج (السفر بها) أى باحدها  
 (أو بأكثر من واحدة) ممن (الا بقرعة أو رضاهن ورضاه) لما تقدم ولانه عليه  
 الصلاة والسلام كان اذا أراد سفره أفرغ من نسائه في خرج سهمها خرج بهامعه متفق عليه  
 (فان) رضين ورضى بالبداءة واحدة أو السفر بها جاز لان الحق لا يعدوهم وان (رضين)  
 بالبداءة باحدها أو السفر بها (ولم يرض) الزوج بها (وأراد خروج غيرها) للبداءة  
 أو السفر (أفرغ) لما تقدم (واذا بات) الزوج (عند احدها بقرعة أو غيرها)  
 برضا أو غيره (لزمه المبيت) في الليلة الآتية (عند الثانية) من الزوجات ان كن  
 (اثنتين) يحصل التعديل أو تدارك الظلم ولم يحتج لاعادة القرعة (فان كن) أى الزوجات  
 (ثلاثا) وبدأ باحدها بقرعة أو غيرها (أفرغ في الليلة الثانية) بين الباقيتين ليحصل  
 التعديل بينهما ما لم يترضا (فان كن) أى الزوجات (أربعا) وبدأ باحدها ثم باخرى  
 ممن (أفرغ في الليلة الثالثة) بين الباقيتين لما تقدم (وبصير في الليلة الرابعة الى)  
 الزوجة (الرابعة بقرعة) لانها حقه (ولو أفرغ) من له أربع زوجات (في الليلة



ثم اخذ منها (و) ان قارق  
الزوج (قبل قبضه) أى  
الصداق من الزوج فالأب  
(يأخذ) مما تقبضه (من  
البقي ما شاء بشرطه) السابق  
كسائر ما لا يعلم منه ان الأب  
لا يملكه بالشرط بل بالتقبض مع  
النية

فصل ولا يزوج بيع بكر  
ونيب بدون صداق مثلها  
ولو كبرة (وان كرهت) نصا  
لأن عمه رخصت للناس فقال  
اللاتغالوا فى صداق النساء فما  
أصدق رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أحدا من نسائه ولا أحدا  
من بناته أكثر من اثنتى عشرة  
أوقية وكان ذلك بحضور من  
المحابة ولم ينكر فكان اتفاقا  
منهم على أن يزوج بذلك وان  
كان دون صداق المثل وزوج  
سعيد بن المسيب بنته بدرهمين  
وهو من أشرف قريش نسا  
وعلماء ديننا ومن المعلوم أنهما  
ليسا مهر مثلها ولأن المقصود  
من النكاح السكن والازدواج  
 ووضع المرأة فى منصب عتق  
يكفيها ويصونها ويحسن عشرتها  
دون العوض (ولا يلزم أحدا) إذا  
زوج الأب بدون مهر المثل  
(تمت) لا الزوج ولا الأب  
لحجة التسمية (وان فعل ذلك  
غيره) بأن زوجها غير الأب  
بدون مهر مثلها (بأنها صح)  
مع ردها ولا اعتراض لأن  
الحق لها وقد أسقطت كالأذن  
فى بيع مملوك بدون قبضتها  
(و) أن زوجها بدون مهر  
المثل غير الأب (بدونه) أى  
أنها (يلزم زوجها تهته) أى  
مهر المثل لفساد التسمية اذن لأنها غير ماذون لها فوجب على الزوج مهر المثل كالوتر وجهها يحرم وعلى الولي ضماته لانه المفروض كما

(الاولى) بينهن (فجعل سهما للاولى وسهما للثانية وسهما للثالثة وسهما للارابعة ثم خرج  
السهام) (عائنه مرة واحدة جاز) ذلك لانه موفى بانه صود (وكان لكل امرأة ما يخرج  
لها) من الليالى عملا يقتضى القرعة (ويقسم) من تحتها بعضه وغيرها (لمعتق بعض  
بالسب) بأن يجعل لحررتها بحساب المهر (ورق) بحساب الملامه فان كان نصفه حرقها  
ثلاث ايسال والمهر أربع لا تأخذ لحررتها الرقيق لانه فيكون لما يقابلها من المهر المثلان  
ضعف ذلك ويجعل لحررتها المثلين فيكون لما يقابلها من المهر المثلان مثل ذلك (ويقسم)  
الزوج (المريض والمجنون والعنيد والخصى كالمعج) لان القسم للانس وذلك حاصل  
عن لا يطاق وقد روت عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما كان فى مرضه جعل يدور  
فى نسائه وبقول أين أنا غدا أين أنا غدا رواء البخارى (فانشق على المريض) القسم (استأذن  
أزواجه أن يكون عندها من) ما روت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى نسائه  
فاحتعن فقال انى لا أستطيع أن أدور بينكن فان رأيتن أن تأذن لي فأكون عند عائشة  
فعلت فاذن له رواء أبو داود (فإن لم ياذن له) أن يقم عند أحدها من (أقامه) أحدها من  
بقرة أو اعتزلهن جميعا ان أحب) ذلك تعدل بينهن (ويطوف بعنقون مأمون) له زوجتان  
فأكثر (وليه وجوبا) لحصول الانس به (فإن خيف منه) لكونه غير مأمون (فلا  
قسم عليه لانه لا يحصل منه انس) لحر (ولا قسم لمجنونة بخاف منها) لما تقدم (وان لم يعدل الولي  
فى القسم ثم افاق الزوج) من جنونه (قضى للظلمة) ما فاتها استندرا كالظلمة لامة  
(ويحرم تخصيص) بعض الزوجات (بأفاقته) لانه جور على الاخرى (واذا افاق)  
المجنون (فى نوبة واحدة) من زوجاته (قضى يوم جنونه للاخرى) ليحصل التعديل  
(ولا يجب عليه) أى الزوج (التسوية بينهن فى وطء ودواغيه) لان ذلك طريقة الشهوة  
والميل ولا سبيل الى التسوية بينهن فى ذلك (ولا) يجب عليه أيضا التسوية بينهن (فى  
نفقة وشهوات وكسوة اذا قام بالواجب) عليه من نفقة وكسوة (وان أمكنه ذلك) أى  
التسوية بينهن فى الوطء ودواغيه وفى النفقة والكسوة وغيرها (وفعله كان أحسن وأولى)  
لانه أبلغ فى امدل بينهن وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسوى بين زوجاته فى القبله  
ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك (ويقسم) من تحت حرة وأمة  
(زوجته الامه لانه على النصف من الحره) لزوجته (الحره المثلين وان كانت)  
زوجته الحره (كتابية) لقول على اذا تزوج الحره على الامه قسم للامه ليله والحره المثلين  
رواء الدارقطني واحتج به أحمد ولان الحره حقه فى الايواء أكثر ويخالف النفقة والكسوة  
فانه مقدور بالحاجة وقسم الابتداء شرع ليزول الاحتشام لكل منهما (فان عتقت الامه فى  
نوبتها) فلها قسم حرة (أو) عتقت الامه (فى نوبة حرة متقدمة قبلها فلها قسم حرة) لان  
النوبة أدركتها وهى حرة فتعق قسم حرة (وان عتقت) الامه (فى نوبة حرة متخرة) عز  
الامه (أتم لحره نوبتها على حكم الرق) اضرتها (ولا تزاد الامه شيئا ويكون لحره ضعف  
مدة الامه) لانه باستيفاء الامه مدتها فى حال الرق وجب لحره ضعفه بخلاف ما اذا عتقت  
قبل محي نوبتها أو قبل تمامه والحره الطارئة لا تنقص الحره مما وجب لها وإذا أتم لحره  
نوبتها ابتداء أنقسم متساويا (والحق فى القسم للامه دون سيدتها قلها) أى الامه (ان تهب  
لمثلها زوجها أو بعض ضرائرها) باذن زوجها (كالحره) لأن الحق لها (وليس لسيدتها  
الاعتراض عليها) فى ذلك (ولا أن يهب) أى وليس لسيد الامه أن يهب حقه من القسم  
(دونها) لان الايواء والسكن حقه ماذون سيدها أو تقدم (ويقسم) لزوج (أو) لزوجته



لواضع ما لها بدون قيمة (ونصفه)  
بدون مهر المثل (ك) ما يلزم  
(تمة) مقدر (من) أي  
وليا (زوج) مولى له بدون  
ما قدرته (من صداق له لأنه  
ضيقه يستزوي بها بدونه ولو كان  
أكثر من مهر المثل (ولا يصح  
كون) المهر (المسمى من  
يعتق على زوجة) كان تزوجها  
على أبيها وأخيه أو غيرها لأنه  
يؤدي إلى اتلاف الصدق عليها  
أذ لو كانت التسمية للملكة ولو  
ملكته لاعتق عليها (إلا) أن  
يكون (بأذن) زوجة  
(رشيدة) فيصح لأن الحق لها  
وقد رخصت (وأن زوج أب  
ابن الصغير بأثر من مهر  
المثل صح) ولزم المسمى الابن  
لأن المرأة لم ترض بدونه فلا  
ينقص منه وقد يكون للابن  
قبضة ومصلحة في بذل الزيادة  
على مهر المثل والأب أعلم  
بصلحته في ذلك (ولا يضمنه)  
أي المهر (أب مع عشرة ابن)  
لنباية الأب عنه في التزويج  
أشبه الوكيل في شراء سلعة (ولو  
قبل له) أي الأب (ابن)  
فقير من أين يؤخذ الصداق  
فقل عندى وام يزد على ذلك  
لزمه (المهر عنه لأنه صار ضامنا  
بذلك وكذا الوضمة عنه غير لأب  
أو ضمن له نفقة عدة معينة  
فيصح مهر (أب) كان أو معبرا  
(ووفضاه) أي قضى الأب  
الصداق (عن ابنه ثم طلق) الابن  
الزوجه (ولم يدخل) أي قبل  
الدخول بها (ولو) كان طلاقه  
(قبل بلوغ) الزوج (فنفذه)  
أي الصداق لأربع بالطلاق  
(الابن) دون لأب لأن انطلاق

(حائض ونفساء ومريضة ومعينة) يجزام أو نحوه (ولتقاسوا) (الصغيرة يمكن وطؤها ومن  
آلى) منها (أو ظاهر منها ومحرمة وزمنة ومجنونة مأموثة نصا) لأن القصد السكن والايواء  
والاقس وحائضين داعية إلى ذلك فإن خيف من المجنونة فلا قسم لها وقدم (ولا قسم) لاطلقة  
(رحمة صرح به في المفتي والشرح والزركشي في الحضانة وما ثم صريح بخالفه ولا ثم ارجع  
حضانة على ولدها) من غير مطلقها (وهي رحمة) فدل ذلك على أنها ليست زوجة  
من كل وجه (ويقسم) الزوج (لن سافرها) من زوجاته (بقرة إذا قدم) من  
سفره (ولا يحتسب عليها مدة السفر) لحديث عائشة السابق ولم تذكر قضاء ولا نال المسافرة  
اختصت بشقة السفر (وإن كان) السفر بها (بقرة لزمه القضاء مدة غيبته) لأنه  
خص به من عدة على وجه تلكه التهمة فيه فلزمه القضاء كما لو كان حاضرا (مالم تكن الضررة  
رضت بسفره) أي مفرضتها له في المدعى وينبغي أن يقضى منها ما قام معها المبيت  
ونحوه (ويقضى) من سافر بأحدى زوجاته (مع قرة ما تعقبه السفر) أي ما أقام عند  
انتمائه مسيره في السفر (أو) ما (تخلله) أي السفر (من مدة إقامة وان قلت) لتساكنهما  
فذلك لازم من سريره وحده وترحاله لأن ذلك لا يسمى مكانة فلا يجب قضاؤه كما لو كان منفردا  
(وإذا) أراد السفر وأقرع بين نسائه و (خرجت القرعة لأحدها) لم يجب عليه السفر بها أوله  
تركها والسفر وحده (لأن القرعة لا توجب وانما تدين من استحق التقديم و (لا) يجوز  
لها السفر (ب) إحدى زوجاته (غير من خردت لها القرعة) لأنه يجوز (وإن وهبت)  
من خرجت لها القرعة (حقها من ذلك) أي من السفر معه لا بدى ضرباتها (جاء) لها  
(أدارضى الزوج) لأن الحق لا يعدو ما (وإن وهبت) أي وهبت من خرج لها القرعة  
حقها من السفر معه (لزوج أو) وهبت لغيرها (الجميع أو امتنعت) من خرجت  
لها القرعة (من السفر سقط حقها) لأعراضها عنه باختيارها (أدارضى الزوج) بما  
صنعت من الهبة أو الامتناع (واستأنف القرعة بين البواقي) من ضرباتها إن لم يرضين معه  
بواحدة (وإن أبي) ما صنعت من الهبة أو الامتناع (فله) كراهها على السفر معه (لأنه حق  
له فاجبر عليه كسائر حقوقه) والسفر الطويل والتصير سواء) فيما تقدم وقال في المبدع  
وظاهره لا يشترط كونه مباحا بل يشترط كونه مخرجا (ومنى سافرا بأحدها) بقرة إلى مكان  
كالقدس مثلا ثم بداله (السفر) (لى مصر) مثلا (فلا يستصحبها معه) إليه إلا ذلك  
اتمام لسفره الأول وليس ثم لها حق معها أشبهت المنفردة (وإذا سافرت بزوجتين) فأكثر  
(بقرة أوى إلى كل واحدة ليلة) بيومها (فرحلها من حية أو خكا أو خباء مشرفه) أي  
رحلها (كبيت المقيمة) فيما ذكر (وإن كانتا حية) فرحلها فلا قسم إلا في الفراش  
كما لو كانت معه في بيت واحد برضاها (فلا يحل) له (أن يخص فراش واحدة) منهما  
أبا بينونة فيه دون فراش الأخرى (لأنه ميل (ويحرم) على من تحته أكثر من زوجة  
(دخوله في ليلتها) أي ليلة إحدى الزوجات (الغيبها) لأنه ترك الواجب عليه (إلا  
له ضرورة مثل أن تكون) غير ذات ليلة (منزولا بها) أي محتضرة فسيرد أن يحضرها  
(أو تسمى إليه أو لا بد منه) عرف لأن ذلك حال ضرورة فيصح به ترك الواجب لأمكان  
قضاؤه في وقت آخر (فإن لم يلبث نده لم يرض شيئا) لأنه لا فائدة فيه لقلته (وإن لبث)  
عندها (أوجاه لزمه) أن يقضى لها مثل ذلك من (الآخرى) لأن التسوية واجبة ولا  
تخص الأبدن (ووقبل) التي دخل إليها في غير ليلتها (أو باشر) ها (أو نحوه) كما  
لو نظر إليها شهوة (من نص) ذلك لأب الأسرة قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه



سبه دون غيره وكذا لو اردت ونحوه فرجع كما ولا رجوع لآب قبله لان الابن لم يملكه ١٢١

من قبله وكذا لو قضاه عنه غير  
الاب ثم تنصف أو سقطوا باقي  
(ولاب قبض صدق) بقت  
(محجور عليها) لصغر  
أو جنون أو سفه لأنه يملكها  
فكان له قبضه كضمن مبيعها  
و(لا) يقبض أب فقير أو ولي  
من صدق مكافئة (رشيدة  
ولو بغير الإبانة) لأنها  
المتصرف في مالها فاعتبر إبانها  
في قبضه كضمن مبيعها والمأصل  
أن قبض الصدق إنما يكون  
للرأة أن كانت مكافئة رشيدة  
والأوليا في مالها

فصل وان تزوج عبد باذن  
سيده صحح قال في الشرح  
بغير خلاف فله (وله نكاح  
أمة ولو أمكه) نكاح (حرة)  
لأنها تساويه (ومضى أذنه)  
سيده في نكاح (وأطلق  
نكح واحدة فقط) نصالة  
المتبادر من الإطلاق (ويتعلق  
مداق ونفقة وكسوة ومسكن  
بذمة سيده) سواء ضمن ذلك  
أو لم يضمنه وسواء كان العبد  
مأفوناً له في التجارة أو لا تصلاً لأن  
ذلك حق يتعلق بعقيدان سيده  
فتعلق بذمة السيد كضمن  
ما اشتراه بأذنه فإن باعه سيده  
أو أعتقه لم يسقط الصداق عنه  
كأرض جناية (و) يتعلق  
(زائد على مهر مثل لم يؤذن)  
للعبد (فيه) من قبل سيده  
برقبته (أو) أي وبنته لائق زائد  
(على ما سمي له برقبته) أي  
العبد كأرض جنايته (و) أن  
تزوج عبد (بلاذنه) أي  
السيد (لا يصح) النكاح  
فهو باطل نصاً وكذا لو أذن في مبيته أو من يملكه من

وسلم يدخل على في يوم غير فينال متى كل ثلثي الأجماع (والعدل لقضاء) تحصل التسوية  
بينهن (وكذا يحرم دخوله نهاراً إلى غيرها إلا حاجة) قال في المتن والشرح كدفع نفقة  
وعيادة أو سؤال عن أمر يحتاج إلى معرفته أو زيارتها بعد عدها (ويجوز أن يقضى ليلة  
صيف عن ليلة شتاء) لأنه قضى ليلة عن ليلة (و) يجوز أيضاً أن يقضى (أول الليل  
عن آخره وعكسه) بأن يقضى ليلة شتاء عن ليلة صيف وآخر ليل عن أوله لأنه قضى بقدر  
ما فاته وفي الشرح والمبدع يستحب أن يقضى لها في مثل ذلك الوقت لأنه أبلغ في المماثلة  
(والأولى أن يكون لكل واحدة من نسائه مسكن بآتيها فيه) لقوله عليه الصلاة والسلام  
ولأنه أصون لمن وأسرع حتى لا يخرج من بيوتهن (فإن اتخذ) الزوج (لنفسه مسكناً)  
غير مسكن زوجاته (يدعو إليه كل واحدة في ليالها ويومها ويخلب من ضرتهما جاز) له  
ذلك لأن له نقل زوجته حيث شاء بمسكن يليق بها (وله دعاء البعض إلى مسكنه وبأبي  
البعض) لأنه أن يسكن كل واحدة من حيث شاء (وان امتنعت من دعائها عن  
إجابته) وكان مادعها إليه مسكن مثلاً (سقط حقها من القسم) لنشوزها  
(وان أقام عقد واحدة) من زوجاته (ودعا الباقيات إلى بيتها لم يجب عليهن الإجابة)  
لما بينهن من الفيرة والاجتماع بزبدها (وان حبس) الزوج (فاستدعى كل واحدة)  
من زوجاته في الحبس (في ليالها فليمن طاعته ان كان) الحبس (مسكن مثلهن) ولا  
مفسدة كما لو لم يكن محبوساً (والا) أي وان لم يكن الحبس مسكن مثلهن (لم يلزمهن)  
طاعته كما لو دعاهن إلى غير الحبس إلى ما ليس مسكن مثلهن (فإن أطعن) في الزمان إلى الحبس  
سواء كان مسكن مثلهن أولاً (لم يكن له أن يترك العدل بينهما) لأنه جور (ولا استدعاء  
بعضهن دون بعض) لما فيه من ترك التسوية بلا عذر (كافي غير الحبس فان كانت  
أمرأته في بلدين) أو كان نسائه في بلاد (فعليه العدل بينهما) أو بينهما (بأن يرضى إلى  
القائمة) عن البلد (في أيامها أو يقدمها إليه) ليسوى بينهما (فإن امتنعت) القائمة  
(من القدوم مع الأمكان سقط حقها) من القسم والنفقة (لنشوزها وان قسم في بلديهما  
جعل المدة بحسب ما يمكن شهر وشهر أو أكثر أو أقل على حسب تفاوت البلدين)  
وبعدهما الحديث إذا أرتكبا أمرافاً أو آمنه ما استطعم (ان قسم) لأحدى زوجاته  
(ثم جاء لي قسم الثانية فأغلق الباب دونه أو منعه من الاستمتاع بها أو قالت لا تدخل على  
أولائيت أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم والنفقة) لنشوزها (فإن عادت إلى المطاوعة  
استأنف القسم بينهما) أي بين من كانت ناشراً وضررتها (ولم يقض للناشر) مبيته عند  
ضررتها السقوط حقها آنذاك (فلو كان له أربع نسوة فأقام عند ثلاث منهن ثلاثين ليلة)  
عند كل واحدة عشرياً ولم تكن الرابعة ناشراً (لزمه أن يقيم عند الرابعة عشراً) ليعدل  
بينهن (فإن نشرت إحدىهن) أي الأربع (وظلم واحدة) منهن (ولم يقسم لها وأقام  
عند الاثنين ثلاثين ليلة) كل واحدة خمسة عشر (ثم أطاعته الناشرة وأراد أن يقضاه  
لظلمه قسم لها ثلاثاً ولله شريك خمسة أدوار يكمل لظلمه خمسة عشر ليلة) لتساوى  
ضررتها (ويحصل للناشر خمس) ليال لأنها واحدة من أربع فيكون الحاربع الزمن  
المستقبل وذلك خمس من عشرين وأولى والثانية قد استوفت ما دتهما فالخمس عشر  
لظلمه (ثم يقسم بين الجميع) على السواء (فإن كان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنين  
ثلاثين ليلة وظلم الثالثة) فلم يقسم لها (ثم تزوج جديدة ثم أراد أن يقضى لظلمه)



فما ألف لما روى جابر مرقوما عيا  
واله ردليل بطلان النكاح  
اذ لا يكون عام سرامع محتبه  
(ويجب في رفته موطئه) أي  
العبد في نكاح لم يأذن فيه سيده  
(مهر المثل) لأن قيمة البضع  
الذي ألتف بغير حق أشبه أرش  
الجنابة (ومن زوج عبده أمته  
لزمه) أي العبد (مهر المثل  
يتبع) أي يتبعه سيده (به  
بعد عتق) فصلا ان النكاح  
اتلاف بضع يختص به العبد  
فلازمه عوضه في ذمته (وان  
زوجه) أي العبد سيده (حرة  
وصح) النكاح بان قلنا  
الكفاية شرط لزوم دون العفة  
(شباعه) أي باع السيد العبد  
(لها) أي لزوجه الحرة  
(بشمن في الذمة) أي ذمة  
زوجه العبد (من جنس  
المهر) الذي أصدقه أباه  
(تقاص بشرطه) بأن يفحد  
الدينان جنسا وصفة وحالولا  
أو قايلا أجلا واحدا لا قد  
ثبت السيد عليها الثمن وثبت  
لها على السيد المهر لتعلقه بذمة  
السيد فان اتحد قدرهما سقطا  
والأسقط بقدر الأقل من  
الأكثر ولرب الزائد الطلب  
بالزيادة كما لو كان لها على السيد  
دين من غير المهر وباعها العبد  
يشي في الذمة من جنس الدين  
وينفسخ النكاح للملكها  
زوجها ولو جعل السيد العبد  
صدقا لزوجه الحرة بطل  
العقد (وان باعه) أي السيد  
(لها) أي لزوجه العبد الحرة  
(بمهر صاع) البيع (قبل  
دخول بعهده) لأن المهر مال

ما فاتنا (فانه يخص الجديد ببيع) ليال (ان كنت بكر أو ثلاثا ان كانت ثيبا) لما يأتي  
(ثم يقسم بينها) أي الجديدة (وبين المظلمة خمسة أدوار للمظلمة من كل دو رثلاثا وواحدة  
للجديدة) لما تقدم في الناشز وكذا لو كانت وميته قسمها ثم رجعت فيه فإذا أكل كل الحق  
ابتدأ التسوية  
فوفصل وان أراد من تحتها أكثر من امرأة (النقله من بلد الى بلد بنسائه  
فأمكنه استصحاب الكل في سفره فقل) أي استصحابه (ولا يجوز له افراد احدا من)  
استصحابها معه (بغير قرعة) لأنه ميل (فان قل) بان استصحاب احدا من معه بغير قرعة  
(تضي الباقيات) جميع زمن سفره وأقامته بها وحدها ليسوى بينهما (وان لم يمكنه)  
استصحاب الكل (أو شق عليه) استصحاب الكل و (بشمن جميعا مع غيره) من هو  
محرم ان جاز) لذلك (ولا يضي لأحد) ممن لتساويهم في انفرادهم عن (وان  
انفرد باحدا من بقرعة) واستصحابها معه (فاذا وصل البلد الذي انتقل اليه فأقامت معه فيه  
تضي الباقيات) مدة (كونها معه في البلد خاصة) لتساكنها اذن لازم من سيره وحاله  
ونزحاله لأنه لا يسمى سكنا فلا يجب قضاؤه (وان امتنعت) احدي زوجاته (من السفر  
معه) بلا عذر (أو) امتنعت (من المبيت عنده أو سافرت بغير اذنه) لحاجتها أو غيرها  
(أو) سافر (بأذنه لحاجتها سقط حقها من قسم وثيقة) أما الممتنعة من السفر أو المبيت معه  
فلا نهأ عاصية له فهي كالناشز وكذا من سافرت بغير اذنه وأما من سافرت لحاجتها فلا ان القسم  
للانس والنفقة للممكن من الاستمتاع وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فقط كما قبل الدخول بها  
وفارق ما اذا سافرت معه لأنه لم يتعذر ذلك (وان بعتها) الزوج (لحاجته أو انتقلت من  
بلد الى بلد بأذنه لم يسقط حقها من نفقة ولا قسم) لان تعذر استمتاعه بها بسبب من جهته  
(ويقتضى لها بحسب ما أقام عند ضررتها) ليسوى بينهما (وللرأه أن تهب حقها من القسم  
في جميع الزمان وفي بعضه لبعض ضررها بأذنه أو) تهب حقها من القسم (لهن) أي  
اضرارها (كلهن أو) تهيبه (له) أي للزوج (فجعل له لمن شاء ممن ولو أبت  
الموهوب لها) ذلك لأن الحق في ذلك للواهبه والزوج فاذا رضيت هي والزوج جاز لان  
الحق لا يخرج عنهما وحق الزوج في الاستمتاع ثابت في كل وقت على كل واحدة منهم  
واغما منعه المزاجية في حق صاحبته فاذا زالت المزاجية تهبت يومها العائشة فـ كان رسول الله صلى الله  
كرهت كما لو كانت منفردة وقد ثبت ان سودة وهبت يومها العائشة فـ كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة متفق عليه (ولا يجوز ذمته ذلك بمال) لان  
حقها في كون الزوج عندها وليس ذلك يقابل بمال (فان أخذت) الواهبه (عليه  
مالا لزمه ارده) الى من أخذته منه (وعليه) أي الزوج (أن يقضى لها) زمن هبتها  
(لأنها تركته بشرط العوض ولم يسلم) العوض (لها) فنرجع بالعوض (فان كان  
عوضها غير المال كارضاء وزوجها عنها أو غيره جاز) لأن عائشة أرضت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن صفيية فأخذت يومها وأخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره  
(وقال الشيخ قيسام المذهب جواز أخذ العوض عن سائر حقوقها من القسم وغيره ووقع  
في كلام القاضي ما يقتضي جوازه) كأخذ العوض عن القود وفي التلغ (ثم ان كانت تلك  
الليلة الموهوبة) لاحدي الضرائر (تلي الليلة الموهوبة لها والى) الزوج (بينهما) أي  
اليلتين فيبيتهما عند الموهوب لها (والا) أي وان لم تلي تلك الليلة الموهوب لها (لم يجز)  
أن يوالى بين اليلتين (الابرض الباقيات) لأن الموهوب لها قامت مقام الواهبه في



انما المهر بالسبب القائم مقام الزوج

فلم يتم حتى سبب العرقه فمن قبلها وكذا لوطها العبد ونحوه قبل دخول وكانت قبضت المهر رجع عليها سبب نصفه

فوفصل وتلك زوجة ( حرة وسيد أمة ) بمقد جميع مهرها ( المسمى ) لحديث ان أعطيتها ازارك جلست ولا ازار لك ولان النكاح عندك فيه الموضع بالمقد فذلك به الموضع كاملا كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لانه وجوب جميعه بالعقد اذا توارثت سقط جميعه وان كانت قبل ملكك نصفه ( ولها ) أي الزوجة ( غناء ) مهر ( معين كعبد ) معين ( ودار ) معينة من حين عقد فكسب العبد ومنفعة الدار لها لانه غناء ملكها ولحديث الخراج بالضمان ( ولها التصرف فيه ) أي المهر المبيع ونحوه لأنه ملكها الا نحو مكيل قبل قبضه ( وضمانه ) أي المهر ان تلف بغير فعلها ( ونقصه ) ان تعيب كذلك ( عليه ) أي الزوج ( ان منعها قبضه ) لانه كان غاصب بالنسب ( والا ) يمنعها الزوج قبض مدها ان تلف المعين ( وضمانه ) ان تلف ونقصه ان تعيب ( عليها ) لتنام ملكها عليه الا نحو مكيل ( كزكاته ) فهي عليه او ترجع بها عليه ان منعها قبضه وحولها في المدين من عقد وفي مبيع من تعيين ( و ) المداق ( غير المعين كقبض من صبرة ) وكرطن من زبرة حديد اودن زيت ونحوه ( لم يدخل في ضمانها ) الا بقبضه كبيع ( و ) تلك تصرفا فيه الا بقبضه كبيع أي كالوباع قفيزا من صبرة ونحوه فإنه

ليتها فلم تنير عن موضعها كما لو كانت الواهب باقية فان رضى بجاز لان الحق لا يخرج عن ( ومضى رحمت ) الواهبه ( في الهبة عاده حقها في المستقبل فقط ولو في بعض الليال ) لان الهبة لم تقبض ( ولا يقضى به ) أي لا يقضى ببعضها من ليله ( ان لم يعلم ) الزوج برجوعها ( الا بعد فراغ الليلة ) لحصول التفريط منها ( ولها ) أي المرأة ( هبة ذلك ) أي قسمها ( ونفقها وغيرهما ) زوجها اليه مسكها او لها الرجوع في المستقبل ( لانها هبة لم تقبض بخلاف ما مضى لانه قد اتصل به القبض ) ولا قسم عليه في ملك المدين وله الاستمتاع بهن ( وان نقص ) به ( زمن زواجه ) بحيث لا ينقص الحرة عن ليله من أربع والامة عن ليلة من سبع كما تقدم ( لكر مساوي بينهن في حرمانهن أي الزوجات كما اذا باتت عنده أمته او ) في ( دكانه او عند صديقه ) او منفردا ( و ) له ان يستمتع بهن كيف شاء كالزوجات او اقل او أكثر ( بان يطامن شاء منهن متى شاء ) وان شاء مساوي بينهن ( وان شاء فضل وان شاء استمتع ببعضهن دون بعض ) لقوله تعالى فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت أيمانكم وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم مارية وريحانة فلم يكن يقسم بينهما ولان الأمة لاحق اه في الاستمتاع ولذلك لا يثبت لها النسيار يكون السيد مجبوا أو عينا ولا يضرب لها مدة الايلاء ( ويصح ) له ( التسوية بينهن ) في القسم ليكون أطيب لنفسهن ( و ) عليه ( ان لا يعصلهن بان لم يرد الاستمتاع ) بهن فلا يمنعهن من الزوج ( واذا احتاجت الأمة الى النكاح وجب عليه ) أي السيد ( اعفائها ما يوطئها أو تزويجها أو بيعها ) لان اعفائها هن وصونهن عن احتمال النوع في المحظورات واجب

فوفصل واذا تزوج بكر أو أمة ( ومعه غيره او لوطا ) ( اقام عندها سبعا ) ثم دار ( و ) اذا تزوج ( ثانيا أو أمة ) اقام عندها ( ثلاثا ) لعموم ما يأتي ولانه يراد لانس وإزالة الاحتشام والأمة والحرة سواء في الاحتياج الى ذلك فاستوفاه كالنفقة ( ولا يحجب علمها بما اقام عندها فاذا انتهت مدة فامته عند الجديدة عاد الى القسم بين زوجة كما كان ) قبل ان يتزوج الجديدة ( ودخلت ) الجديدة ( بينهن فصارت آخرهن نوبة ) لما روى أبو قتادة عن انس قال من السنة اذ تزوج الرجل البكر على الشيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج الشيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبو قتادة لو شئت لغات ان انسا رفعة الى النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه ولعله لم يردى وخصت البكر بزيادة لان حياها أكثر والثلاث مدة معتبرة في الشرع والسبعة لانها أيام الدنيا ما زاد عليها بشكر وحينئذ ينقطع الدور ( وان احبت الشيب ان يقيم ) الزوج ( عندها سبعا فعل وقضى للبواقي ) من ضرراتها ( سبعا سبعا ) لم روت أم سامة ابن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك هو ان على أهلك وان شئت سبعت لثوان سبعت ثلث سبعت انساني واما مسلم قال ابن عبد البر والاحاديث المرفوعة على ذلك وايسر مع من خالف حديث مرفوع والمجته مع من أدلى بالسنة ( وان تزوج امرأتين فزنتا اليه في ليلة واحدة كره له ذلك بكرين كانتا أو ثنتين أو بكرا وثيبا ) لانه لا يمكن الجمع بينهما في ابقاء دمهما وتستر التي يؤخر حقها وتستوحش ( ويقدر ) أسبقهما دخولا فيوفيا حق العقد ( لان حقها سابق ) ثم يود الى الثانية فيوفيا حق العقد ( لان حقها واجب عليه ترك الامر به في مدة لا ولي لله عارضه ورجع عليه فاذال المعروض وجب العمل بالمقتضى ( ثم يندى نقصم ) ابائي بلواجب عليه من حق الدور ( فان أدخلته عليه قدم احد حب بقرعه ) لانهما استويا في سبب الاستحقة والقرعة ترجح عند التساوي وفي التصرة يندى اسبقا بتدب اذا قرع ( وبكره ان ترف اليه امرأة في مدة

زيت ونحوه ( لم يدخل في ضمانها ) الا بقبضه كبيع ( و ) تلك تصرفا فيه الا بقبضه كبيع أي كالوباع قفيزا من صبرة ونحوه فإنه



لا يدخل في ضمان مشرو ولا ملك  
 الزوجة (قبل دخول)  
 بها (ملك نصفه) أي  
 الصداق (نهر) كبريات  
 ولو صيدا أو محرما فإيضا من  
 غنائه بطلان لاقه فهو بينهما  
 لقوله تعالى وإن طلقتموهن  
 من قبل أن تمسوهن وقد فرغتم  
 لهن فريضة فنصف ما فرغتم  
 أي لكم أولهن فاقضى أن  
 النصف لها والنصف له بعد  
 الطلاق (أن يبق) في ملكها  
 (بصفته) حين عقدان لم يزد  
 ولم ينقص (ولو) كان الباقي  
 بصفته (النصف) من  
 الصداق (فقط مشاعا) بأن  
 أصلها فهو عبد فباع نصفه  
 وبقى نصفه بصفته فطلقها  
 فملكه مشاعا (أو) كان  
 النصف الباقي (معيانا من  
 منتصف) كان أمدا فها صبرة  
 فأكلت أو باعت ونحو نصفها  
 وبقى ملكها نصفها فيملكه  
 الزوج بطلاقها بأخذها كما  
 لو قامته عليه (ويمنع ذلك)  
 أي الرجوع في عين نصف  
 الصداق إن طلق ونحوه قبل  
 دخول وكذا الرجوع في جميعه  
 إذا سقط (بيع) بأن باعت  
 الزوجة الصداق (ولو مع  
 خيارها) في البيع لأنه ينقل  
 الملك (و) عنده (هبة)  
 أقبضت) فإن وهبته ولم  
 تقبضه حتى طلق ونحوه  
 رجع بنصفه (و) عنده (عق)  
 بأن كان ترقيا فأعتقه لزوال  
 ملكها عنه بهذه الأمور (و) عنه  
 (وهن) قبض لأنه يراد للبيع  
 المنزل للملك ولهذا لا يجوز  
 ما لا يجوز ببيع (و) عنه (كتابة)  
 لأنها لو أعتق المنزل للملك وهي عقد لا يجوز بحري الرهن و (لا) عنه (أجاره وتدير وتزوج) لأنها لا تنقل الملك ولا تمنع المسلم

حق) عقد (امراة زفت اليه قبلها) لما تقدم (وعليه ان يشتم للاولى) حق عقدها  
 لسبقها (ثم يقضى حق) عقد (الثانية) لزوال المعارض (وان أراد) من زفت  
 اليه امرأتان معا (السفر) بأحدى نسائه فأقرع بينهما (فخرجت القرعة لأحدى  
 الجديدتين سافرا بها ودخل حق العقد في قسم السفر) لأنه نوع قسم يختص بها (فإذا قدم  
 من سفره) (بدا بالآخرى فوقها حق العقد) لأنه حق وجب لها قبل سفره لم يؤده فلزمه  
 قضاءه كما لو لم يسافر بالآخرى معه (فإن قدم من سفره قبل مضي مدة ينقض فيها حق عقد  
 الاولى تمه في الحضر وتضي للحاضرة حقها) لما تقدم (فإن خرجت القرعة لغير  
 الجديدتين وسافرا بها اقضى للجديدين حقهما واحدة بعد واحدة يقدم السابقة دخولا) إن  
 دخلت عليه أحدهما قبل الأخرى (أو بقرعة أن دخلتا معا) لما سبق (وان سافر  
 بجديده وقدمه بقرعة أو رضى تم للجديده حق العقد ثم قسم بينهما وبين الأخرى) على السواء  
 (وإذا طلق أحدى نسائه في ليلتها) أتم (أو) طلق (الحارس) أحدى نسائه (في  
 نهارها أتم) لأنه فر من حقها الواجب لها (فإن تزوجها بعد ذلك) (قضى لها ليلتها)  
 لأنه قدر على إيفاء حقها فلزمه كالمعسر إذا أسرى بالدين (ولو كان قد تزوج غيرها بعد طلاقها)  
 لأن تزوجه بغيرها لا يسقط حقها (وإذا كان له امرأتان فباعت عند أحدهما ليلتها ثم  
 تزوج ثالثة) أو تجدد حقها بعود في هبة أو رجوع من تشوز (قبل ليلة الثانية قدم المزفوفة  
 بلباسها ثم يبيت ليلته عند المظلمة ثم نصف ليلة للجديده) لأن الليلة التي يوفىها للمظلمة  
 نصفها من حقها ونصفها من حق الجديده فيثبت للجديده في مقابلة ذلك نصف ليلة بأزاء  
 ما خص ضررتها (ثم يبتدى) قال في الانصاف هذا المذهب (واختار الموفق والشارح  
 لا يبيت نصفها بيل ليلة كاملة لأنه خروج) لأنه ربما لا يجد مكانا يفر فيه إذ لا يقدر على  
 الخروج اليه في نصف الليلة أو الجحى عنه (ولو سافر بأحدى زوجتيه بقرعة) أو  
 رضاهن (ثم تزوج في سفره بامرأة أخرى وزفت اليه) في سفره (فعليه تقديمها بأيامها)  
 لعدم ما سبق (ثم يقسم) بين الجديده وضررتها كما تقدم ويجوز بناء الرجل  
 بزوجه في السفر وكونها معه على دابة بين الجيش لقوله صلى الله عليه وسلم بصفته  
 بنت حي

فصل في التشوز وهو كرامة كل من الزوجين صاحبه وسوء عشرته يقال نشرت  
 المرأة على زوجها فهي ناشزة ونشرت عليها زوجها جفادا وأضر بها قاله في المبدع وغيره  
 (وهو مصيبتها إياه فيما يجب عليها) مأخوذ من النشر وهو ما ارتفع من الأرض فكأنها  
 ارتفعت عما فرض الله عليها من المعاشرة بالمعروف وبقل نشبت بالشين المجهمة والصاد  
 المهملة (وإذا ظهر منها أمارات التشوز بان تشاقل) إذا دعاها (أو تنده) فعداها إلى  
 الاستمتاع أو تجبيه مكرمة متكررة ويختل أدها في حقها وعظها) بأن يذكر لها ما أوجب  
 الله عليها من الحق وما يلحقها من الأثم بالخالفه وما يسقط بذلك من النفقة والكسوة وما  
 يساح له من غيرها وضررها لقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن (فإن رجعت  
 إلى الطاعة ولا دبر المحرم المجر والضرب) لزوال مبيحه (وان أصرت) على ما تقدم  
 (وأظهرت التشوز بأن عصته وامتنعت من اجابته إلى الفراش أو خرجت من بيته بغير  
 إذنه ونحو ذلك هجرها في المضجع ماشاء) لقوله تعالى وأهجروهن في المضاجع وقال ابن  
 عباس لا تضاجعهما في فراشك وقد هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فلم يدخل عليهن شهرا  
 متفق عليه (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام لأفوقها) الحديث أي هجره لا يحل

لأنها لا تنقل الملك ولا تمنع المسلم



المالك من التصرف فلا يمنع الزوج الرجوع اليه لكن يقتصر الزوج النقص الحاصل فيه ١٢٥ وكذا الاغنية وصيته ولا عارضة او ابدية

او دفعه مضاربة ( فان كان ) الصداق ( قنزا ) يسديها ( زيادة متصلة ) كمال جهات عندها وولادتها ( رجوع في نصف الاصل ) وهو الامات لعدم مانعها ( والزيادة ) المتصلة ( لها ) أي الزوجة لانها تمام ملكها ( ولو كانت ) الزيادة ( ولدا ) لان الزيادة متصلة ولا تفسر بقوله البقاء ملك الزوج في النصف ( وان كانت ) الزيادة في الصداق ( متصلة ) كسكن وتعلم صنعة ( وهي ) أي الزوجة ( غير محجور عليها ) خيرت بين دفع نصفه ( زائدا ) ويلزمه قبضه لانها دفعت اليه حقه وزيادة لا تتميز ولا تنفرد ( وبين دفع نصف قيمته يوم العقدان كان ) الصداق ( متميزا ) كعبد وبغير معين لدخول التميز في ضمانه بمجرد الاستيعاب صفته وقته وانما يصير الى نصف القيمة لان الزيادة لها ولا يلزمها بذاتها ولا يمكنها دفع الاصل بدون زيادة ( وغيره ) أي المتميز بان صدقها عبدان عبيده او فريسان خيله اذا زاد زيادة متصلة وتنصف الصداق ( له ) أي الزوج ( قيمة تصفه يوم فرقة على أدنى صفة من ) وقت ( عقد ) رقت ( قبض ) لانه من ضمان الزوج الى قبضه ( والمحجور عليها ) اذا نصف الصداق وقنزا زيادة متصلة ( لا يعطيه ) أي ولها ( الا نصف القيمة ) حال العقد ان كان متميزا ولا يقوم الفرقة على أدنى صفة من قبض الى عقد ( وان نقص ) الصداق ( بغير جنسية عليه ) كعبد عي أو عور أو نسي صنعة أو غيره

لمسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاثه أيام والمهجر ضد الوصل ولتأخر لتقاطيع ( فارأصرت ولم ترتدع ) بالمهجر ( فله أن يضربها ) لقوله تعالى واضربوهن ( فيكون الضرب بعد المهجر في الفراش وتركها من الكلام ) ثلاثة أيام ( ضربا غير مبرح أي غير شديد ) الحديث عبد الله بن زمة برفعه لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يضاجها في آخر اليوم ( ويحتمل الوجه ) تكريمه له ( و ) يحتمل ( البطن والموضع المخوف ) خوف القتل ( و ) يحتمل الموضع ( المسخنة ) لا يشوهها أو يكون الضرب ( عشرة أسواط فأقل ) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجلد أحدكم فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله متفق عليه وفي الترغيب وغيره والاولى ترك ضربها ببقاء المودة ( وقيل ) يضربها ( بدرة او خرق ) وهو ( منديل مافوق لا بسوط ولا يخشب ) لان المقصود التأديب وزجرها فيبدأ فيه بالأسهل فالأسهل ( فان تلبثت من ذلك فلا ضمان عليه ) لانه ما دون فيه شرعا ( ويمنع منها ) أي من هذه الاشياء ( من ) أي زوج ( علم بمنعه حقه حتى يؤديه ) حتى ( بحسن عشرتها ) لانه يكون ظالميا يطلبه حقه مع منعه حقه وينبغي للمرأة أن لا تغضب زوجها لما روى أحمد بن حنبل عن الحسن بن الحسن ان عمه له أخت التي صلى الله عليه وسلم فقال ذات زوج أنت قالت نعم فقال انظري أين أنت منه فانما هو جنتك ونارك قال في الفروع اسناده جيد وينبغي للزوج مداراتها وتل ابن منصور حسن الخلق أن لا تغضب ولا تحقد وحدث رجل لأحمد ما قبل العافية عشرة جزاء تسعة ثم في التناقل فقال أحمد العافية عشرة أجزاء كلها في التناقل ( ولا يسأله أحد لم يضربها ولا أبوها ) لما روى أبو داود عن الأشعث عن عمرانه قال يا أشعث احفظ مني شيئا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسألن رجلا فمضض امرأته ( ولا نفيه بقاء المودة ) ولانه قد يضربها لأجل الفرس فان أخبر بذلك استخيا وان أخبر بغيره كذب ( وله نأديم على ترك فرائض الله تعالى ) كالصلاة والصوم والواجب ( نسا ) قال ع في رضى الله عنه في قوله تعالى قوا أنفسكم وأهليكم نار قال علموهم وأدبهم وروى الخليل باسناده عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله عبدا أعلق في بيته سوطا يؤذيه أهله فان لم يصل فقال أحمد أخشى أن لا يصل للرجل أن يقيم مع امرأته لا تصل ولا تغسل من الخيانة ولا تعلم القرآن ولا يؤذيها في حادث متعلق بحق الله تعالى كسحاق ( فان ادعى كل منهما ) أي الزوجين ( ظلم صاحبه استكنهما الحماكم الى جانب ثقة بشرف عيها ويكشف حالهما كما يكشف عن عدله وافتلاس من خيرة باطنه ويلزمهما الانصاف ) لانه ذلك طريق الى الانصاف فتبين بالحكم كالحق ( ويكون الاسكان المدكور قبل بعث الحكمين ) لانه أسهل منه ( فان خرج الى الشقة في العداوة وبلغ الى المشقة بعث الحماكم حكمين حريين مسلمين ذكرين عبدلين مكافئين فقيم بين عالمين بالجمع والتفريق ) لانه يقتصر الى الرأي والنظر ولا نوكيد لمشي كار متعلقا بنظر الحماكم لم يجز أن يكون الاعدا ولا في المنفى الاوليان كانوا كليلين لم يعتبر لان توكيل العبد جائز بخلاف الحكم ( يفعلان ما يريانه من جميع بينهما أو تفريق بطلاق أو خلع والاولى أن يكونا من أهلهما ) لقوله تعالى وان خدتم شقة في بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلهما الآية ولا نهما شقق وأعلم بالحل ويجوز أن يكونا من غير أهلهما لان القسرا به ليست شرط في الحكم ولا الوكالة ( وينبغي اههما ) أي الحكمين ( أن ينسوبا الاصلاح لقوله تعالى ان يريدا صلاحا يوفق الله بينهما ما وأن باطفا ) القول ( و ) ان ينصافا ويرغسا ويخوفا ولا يخصا بذلك أحدهما دون الآخر ( ليكون أقرب للتوفيق بينهما )



شئ له غيره) أي النصف في  
تظهير نقصه نصا لرضا بأخذه  
كذلك وللزوج حيله أرش مع  
النصف لوجب للزوجة أقل  
من نصف المقبوض فخاف  
النس (وبين أخذ نصف قيمته  
يوم عقدان كان) المهر  
(متميزا) لأن نقصه عليها ولا  
يلزمه أخذ نصفه ناقصا لأنه دون  
حقه (وغیره) أي المتميز إذا  
تنصف وقد نقص الزوج نصف  
قيمه (يوم الفرقة على أدنى  
صفة من عقد إلى قبض) لأنه  
في ضمان الزوج إلى قبض  
الزوجة إياه وله أخذ نصفه  
ناقصا لأن الحق له وقد رضى  
بتركه والمحجور عليه لا يأخذ  
وليه الا نصف القيمة لأنه أحظ  
له (وان اختاره) أي اختار  
الزوج أخذ نصف المهر  
(ناقصا بجنابة) عليه كان فثبت  
عنه أو كسرت رجلا بجنابة  
(فله) أي الزوج (معنه)  
أي مع أخذ نصفه ناقصا بالجنابة  
(نصف أرشها) أي الجنابة  
لأنه في تظهير ما ذهب منه بها  
(وان زاد) الصداق (من  
وجه ونقص من) وجه (آخر)  
كعدم من ونسي صنعة (ملكه)  
من الزوج والزوجة (الخيار)  
فان شاء الزوج أخذ نصفه  
ناقصا وان شاء أخذ القيمة وان  
شاعت الزوج وجه دفعت نصفه  
زائدا باليمن أو نصف قيمته  
(ويثبت) للزوجة الخيار بين  
دفع النصف ونصف القيمة  
(بما فيه غرض صحيح) كشفقة  
الرفيق على اطفال ماله (وان  
لم يزد قيمته) بذلك لأنه مقصود

(وهما وكيلان عن الزوجين في ذلك لا يرسلان الا برضاها وتوكيلهما) لأنه حق لهما فلم  
يحز اغيرها التنصيف الا بالوكالة (فلا عمل كان تفريقا الا باذنهما فباذن الرجل لو كيله  
فيما يراه من طلاق أو اصلاح وتاذن المرأة لو كيله في الخلع والصلح على ما يراه ولا ينقطع  
نظرهما) أي المحكمين (بغية الزوجين أو) غيبة (أحدهما) لأنهما وكيلان والوكيل  
لا يتعزل بغية الموكل (وينقطع) نظرها (بجنونهما أو) جنون (أحدهما ونقصه  
بما يبطل الوكالة) كسائر أنواع الوكالة (وان امتنع من التوكيل لم يجبر عليه) لما  
نقدم (لكن لا يزال الحاكم يبحث ويستبحث حتى يظهر له من الظالم فيردعه ويستوفى منه  
الحق) إقامة للمعدل والانتصاف (ولا يصح الا براء من المحكمين) لأنهما لم يوكلا فيه (الا  
في الخلع خاصة من وكيل المرأة فقط) فتصح براءته عنها لأن الخلع لا يصح إلا بعوض  
فتوكيلهما فيه أدنى في المعاوضة ومنها الأبراء (وان خافت امرأة تشوز زوجها وأعراضه  
عنها لكبر أو غيره) كرض أو دمامة (فوضعت عنه بعض حقوقها أو) وضعت عنه  
(كلها) أي كل حقوقها (تسترضيه بذلك جاز) لأنه حقها وقد رضى بتبسيطه (وان  
شاعت رجعت في ذلك في المستقبل) كالحبة التي لم تنضو (لا) رجوع لها في (الماضي)  
كالحبة المقبوضة وان شرط ما لا ينافي نكاحا لم ينافي ولا كترك قسم أو نفقة ولم يرض العود  
(وبأنى اذا اختلفا في النشور أو بذلك التسليم في كتاب النفقات) مفصلا

### باب الخلع

يقال خلع امرأته وخالهها مخالعة واختلعت هي منه فهي خالعة وأصله من خلع الثوب لأن  
المرأة تخلع من لباس زوجها قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن (وهو راق)  
زوج (أمراته به) عوض يأخذه الزوج من امراته أو غيرها (بالفاظ مخصوصة)  
رفائده تخيصة من الزوج على وجه لا رجعة له عليها الا برضاها (واذا كرهت المراه  
زوجها الخلق أو خلقه) أي صورته الظاهرة أو الباطنة (أو) كرهته (لنقص دينه  
ولكبره أو ضعفه أو نحو ذلك) وخانت اثما بترك حقه فيباح لها ان تخالعه على عوض تفقدى به  
نفسها منه (أقوله تعالى فان خنت أبايقيمها حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به  
(ويسن) له (اجابتها) لحديث ابن عباس قال خانت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أعيب عليه من دين ولا خلق ولكن أكره  
الكفر في الإسلام فله النبي صلى الله عليه وسلم أتريد من عليه حديثه قالت نعم فأمرها بردها  
وأمره بفرانها واما البخاري (الأن يكون) الزوج (له اليها ميل ومحبة فيستحب صبرها وعدم  
فقدانها) قال أحمد بن حنبل لا يخلع منه وان تصبر قال القاضي قول أحمد بن حنبل لها ان تصبر  
على سبيل الاستحباب والاختيار ولم يرد به هذه الكراهة لأنه قد نص على جوازها في غير موضع  
(وان خالعت) المرأة (مع استقامة الحال كره) ذلك لحديث ثوبان ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال ايما امرأة أسأت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها ان تخطو الجنة رواه النسائي  
النسائي ولأنه عت فيكون كره (وهو يقع الخلع) أقوله تعالى فان طينكم عن شئ منه ففسا فكلوه  
عنثاري (وان عساه) أرضه بالضررب والتضييق عليه أمره معها حقوقها من القسم  
والنفقة ونحو ذلك) كما لو تقصم شيئا من ذنبت (طما لا تفقدى نعمها فان الخلع اطل وانعوض  
ردودول زوجيه يحلها) أقوله تعالى وقصوهن لذنهن وما بهن من ما آتيتهن ومن ولا



البهيمة ( و زرع ) نقص لارض  
( و غرس نقص لارض ) وحرثها  
زيادة محضنة ( ولا اثر لكرم  
مصوغ واعادته كما كان ) فان  
عاد على غير هيئته فزاد أو نقص  
فقبل ما تقدم ( ولا لمن فزال  
ثم عاد ولا لارتفاع سوق )  
ولا لنقلها الملك فيه اذا طلقت  
بمدان عاد ملكها ( وان تلف )  
الصدق بعد قبضه كسوته  
واثره ( أو استحق بدين )  
كما لو اقلست وجر الحاكم عليها  
ثم طلق الزوج قبل دخول انام  
يبقى الصداق بعينه والا فلا يمنع  
فترجع الزوج حتى ينصفه كما  
سبق في المهر ( رجوع ) الزوج  
( في ) صداق ( مثلي بنصف  
مثله ) و ( رجوع ) في  
غيره ) أي المثلي وهو المتقوى  
( بنصف قيمة متميز يوم عقد  
و ) رجوع في ( غيره ) أي  
التميز اذا كان متقسوما بنصف  
قيمه ( يوم فرقة ) على أدنى  
صفتين عقد الى قبض  
ويشارك في الرجوع به الترماء  
كثرت ليدون ( ولو كان ) الصداق  
( ثوبا نصفته ) الزوج وجعلوا باجوة  
ثم تنصف الصداق ( أو ) كان  
الصداق ( ارضا فبقها )  
ثم تنصف الصداق ( فبذل  
الزوج ) لها ( قيمة زائدة )  
أي قيمة زيادة نصف الثوب  
بالصبيخ أو قيمة زيادة نصف  
الارض بالبشاء ( أي ملكه ) أي  
النصف من الثوب مصبوغا  
أو من الارض مبقيا ( فله ذلك )  
كالشبيع اذا اخذ به دبشاء  
مشتريه مشفوعا أو كالغدير  
يرجع في ارضه وفيها بناء مستعير  
المهر ( في يد ما بعد تنصفه قيمته

ما فتدى به تقمها مع ذلك عوضا كرهت على بذله بغير حق فلم يستحق تحذه منه للنهي عنه  
والنهي يقتضي الفساد ( إلا أن يكون بلفظ طلاق وتيمنه فيقع جمعا ) ولم تبين منه الفساد  
الموض ( والا ) بان لم يكن بلفظ الطلاق ولا تيمنه كان ( خرا ) لفساد عوض ( و )  
فعل ( الزوج ) ذلك أي ما ذكر من المضاربة بالضرب والتضييق وانتع من الحقوق  
( لا لتفتدي ) منه فالتدبير صحيح لانه لم يضرها بالذهب بعض مالها ولكن عليه اسم الظلم  
( أو فله لزمانها أو شوزها أو تركها فرضا ) كصلاة أو صوم ( فالخلع صحيح ) لقوله تعالى اذا  
ان يأتين بفاحشة مبينة وقيس الباقي عليها ( ولا يفتقر الخلع الى حاكم نصا ) ورواه  
بخاري عن عمر وعثمان ولانه ان قيل انه عقد معاوضة كان كالبيع أو قيل انه قطع عقد  
بالتراضي كان كالاتاة وكل منهما لا يفتقر الى حاكم ( ولا بأس به ) أي الخلع ( في الحيض )  
اذا كان بسؤالها لانها رضيت بادخال ضرر تطويل له قد على نفسها ( و ) لا بأس به في  
( الطهر لذي أصابه فيه اذا كان بسؤالها ) لما تقدم وكذا الطلاق بعوض ( وتقدم في ) باب  
( الحيض ويصح ) الخلع ( من كل زوج يصح طلاقه وان يتوكل فيه مسلما كان أو ذميا )  
بالعنا أو بميزانية أو رشيد أو سفيا حرا أو عبدا لان كل واحد منهم زوج يصح طلاقه فصح  
خلعه ولانه اذا ملك الطلاق بغير عوض فبالعوض أولى وظاهره انه لا يصح من غير الزوج  
أو وكيله وقال في الاختيارات والتحقيق انه يصح من يصح طلاقه بالملك أو الوكالة أو الولاية  
كالخام في الشقاق وكذا لو فعله الخادم في الإيلاء أو العنة أو الاعسار وغيرها من المواضع  
التي ملك الحاكم فيها الفرقة ( وبقيض ) الزوج ( عوضه ) ان كان مكلفا رشيدا ( وان )  
كان ( مكافئا ومجورا عليه فليس ) لاهليته قبضه ( فان كان ) الزوج ( محجورا  
عليه لغير ذلك كعبد ) فانه محجور عليه لحق سيده ( وصغير ومميز وسفيه ) فانه محجور  
عليه ما لحظ أنفسهما ( دفع المال ) انخلع عليه من المرأة وغيرها ( السيد ) العبد  
( و ) الى ( ولي ) صغير وسفيه لعدم اهليتهم لقبضه ولان ما ملكه العبد بالخلع فهو وليده فكان  
له قبضه ( وليس لأب خلع زوجته ابنة الصغير والمجنون ولا طلاقها ) لقوله عليه الصلاة  
والسلام انما الطلاق لمن أخذ بالساق والخلع في مناه ( وكذا سيده ) أي سيده الصغير  
والمجنون ليس له خلع زوجته ما ولا طلاقها ( تقدم ) وليس لأب خلع ابنته الصغيرة أو  
المجنونة أو السفيه بشئ من مالها ( ولا طلاقها بشئ من مالها ) لانه نعماء تلك التصرف  
بمالها فيه الحظ وليس في هذا حظ بل فيه اسقاط حقها الواجب لها والاب وغيره من الأولياء  
في ذلك سواء ( ويصح الخلع مع الزوجة البالغة رشيدة ) لما تقدم من الامس والحديث  
( و ) يصح الخلع ( مع الاجنبي لجانر التصرف ) بان يسأل الزوج أن يخلع زوجته بعوض  
بذله ولو ( بغير ادنها ) كسائر تصرفاته ( ويصح بذل العوض فيه ) أي الخلع ( منه ) ما  
أي من الزوجة ولا جنبي ( بان ) تقول المرأة اخذني على كذا أو ( يقول لاجنبي اخذ  
زوجتك ) على ألف ( أو ) يقول ( طلقها على ألف أو بثلث أو على ساقية هذه فيجبه )  
الزوج ( فيصح ) الخلع ( ويلزم الاجنبي وحده العوض ) لانه لا يترحمه بان يقددون لزوجيه  
( وان كان ) الاجنبي اخلع زوجته ( على مهرها أو ) على ( سلمتها وادامها ) صح  
( أو ) قال اخذها ( على ألف في ذمتها وادامها فيجبه صح ) الخلع لانه باذل للبذر وذكر  
ما أضافه اليها بغير ادنها ( وان لم يضمن ) الاجنبي بزوج ما سأله الخلع عليه ( حيث سمى  
العوض منها ) أي من الزوجة قالت أو من غيرها ( لم يصح ) الخلع لانه بذل بل غيره بغير  
اذنه فلم يصح البذل وكذا لو سأله لزوجته أن يبيع له بيا على مال يزيد ان ضمنت له الخلع ولزمها

وكذا لو غرست الارض وان بذلت له النصف بزيادة لم يقبل ولانه زادته خيرا ( وان نقص ) المهر ( في يد ما بعد تنصفه قيمته



عليها ( وما قبض من ) مهر  
( مسمى بذمة ) كعبد موصوف  
في ذمته ( ك ) صداق ( معين )  
بعقد لانه اسحق بالقرض عينا  
فصار كالوعينه بالعقد ( الا أنه  
يعتبر في تقويمه ) أي ما قبض  
عما في الذمة ( صفته يوم  
قبضه ) لانه وقت ملكها له  
ومق ببق ما قبضته الى حين  
تصفه وجبر رد نصفه بعينه  
( والذي بيده عقد النكاح )  
في قوله تعالى الا أن يعفون  
أربعه والذي بيده عقد  
النكاح ( الزوج ) لاولي  
الصغيرة تروى عن علي وابن  
عباس وجبير بن مطعم  
حديث الدارقطني عن عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا  
ولي العقد الزوج ولان الذي  
بيده عقد النكاح بعد العقد  
هو الزوج لملكه من قطعه  
واما كد وليس الى الولي منه  
شيء وقوله تعالى وان تعفوا  
أقرب للتقوى والعفو الذي هو اقرب  
للتقوى هو عفو الزوج عن  
حقه واما عفو الولي عن مال  
المراة فليس هو اقرب  
للتقوى ولان المهر مال للزوجة  
فليس للولي منه ولا اسقاطه  
كفبره من أموالها وحقوقها  
ولا تمنعه السدول عن خطاب  
الحاضر الى خطاب الغائب لقوله  
تعالى حتى إذا كنتم في الفلك  
فوجر من بهم برح طيبة وفرحوا  
بها ( فان طلق ) الزوج ( قبل  
دخول ) بها ( فأيهما )  
أي الزوجين ( عفا لصاحبه ) أي  
الزوج الآخر ( عما وحب )  
أي استقر ( له ) بالطلاق ( من ) نصف ( مهر ) عينا كان أو دينيا ( وهو ) أي العاقل ( جبر التصرف ) الطلاق

العوض والافلا ( وان قالت له ) احدي زوجتيه ( طلقني وضرتي بألف فطلقهما ما وقع )  
الطلاق ( باثنا واسحق الألف على باذنته ) وحدها لا التزامها به بالعقد ( وان طلق )  
الزوج ( احدهما لم يستحق شيئا ) لانها انما بذلت العوض في طلاقها ولم يوجد ( وان  
قالت له ) طلقني بألف على أن تطلق ضرتي أو ) قالت طلقني بألف ( على أن لا تطلق  
ضرتي ففعل فان لم يصح والشرط والبذل لازمان ) لانها بذلت عوضا في طلاقها وطلاق  
ضرتها أو عدمه فصح كالألف طلقني وضرتي بالألف ( فان لم يف لها بشرطها استحق  
على السائلة الأقل من الألف ومن صدقها المسمى ) لأنه لم يطلق الا بعوض فاذا لم يسلم  
له رجع الى ما رضى به كونه عوضا وهو المسمى ان كان أقل من الألف وان كان أكثر فله  
الألف فقط لانه رضى بكونه عوضا عن شيء آخر فاذا جعل كله عوضا عنها كان  
أحظ له وان ( وان خالعت أمة بغير إذن سيدها على شيء ) معين أو في ذمتها ( لم يصح ) الخلع  
لانه تصرف من غيرها له اذا الرقيق بدون إذن سيده ليس بأهل للتصرف فلا يصح منه  
كالجنون ( و ) ان خالعت الامه ( باذنه ) أي اذن السيد ( يصح ) الخلع كالبيع ( ويكون  
العوض ) الذي اذن لها في الخلع عليه ( في ذمته ) أي السيد ( كاستدانتها باذنه ) فيطالب  
به ( وكذا الحكم في المكاتبه ) اذا خالعت فان كان بغير إذن السيد لم يصح لانه تبرع وان كان  
باذنه صح ( الا انه ان كان ) الخلع ( باذن سيدها سلمته عما في يدها ) لانه التزمه بالعقد  
( وان لم يكن في يده ) أي المكاتبه ( شيء ) مما خالعت عليه باذن سيدها ( فهو في ذمة  
سيدها ) قاله في الشرح قال في الرعية الصغرى في المكاتبه والمذبرة والمأذون لها في التجارة  
( وان خالعت المحجور عليها لانه أوصغر أو جنون لم يصح الخلع ولو اذن فيه الولي ) لانه تصرف  
في المال وايسر من أهله ولا اذن للولي في التبرعات قال في المبدع والاطهر الصحة مع الاذن  
لمصلحة ( فيقع ) الطلاق ( رجعا ان كان بلفظ طلاق أو بنية ) وكان ( دون ثلاث )  
لان الثلاث لأرحمة معها ( والا ) بان لم يكن بلفظ طلاق ولا نية ( كان اغوا ) نكوهه عن  
عوض ( وان تخالعا ما زال بين بلفظ طلاق أو بنية صح ) الطلاق لما يأتي ( والا ) بان  
تخالعا ما زال بين بغير لفظ طلاق ولا نية ( فلا ) يصح الخلع نكوهه عن العوض ( كبيع ولا  
يبطل ابراهم ) خالعت زوجها على برائه له ثم ( ادعت سفها حاله الخلع بلاينة ) تشهد  
بسفها حاله لانه تدهى الفساد والاصل الصحة ( ويصح ) الخلع ( من محجور عليه الفليس )  
على مال في ذمته لان لها ذمة يصح تصرفها فيها وليس لها طلبة حال حجرها كما لو استتدات  
من انسان في ذمته أو باعها شيئا بشئ في ذمتها ( ويكون ) ما خالعت عليه دينيا ( في ذمتها  
وخلفها اذا انفلت عنها الحجر وأيسرت ) وعلم منه انها الخالعت بعين من مالها لم يصح اتعاق  
حق القرماء به انتهى

فصل في الخلع طلاق بائن ( أي قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به وانما يكون فداء  
اذا خرجت من قبضته وسلطانه ولو لم يكن بائنا لملك الرجعة وكانت تحت حكمه وقبضته  
ولان القصد ازالة الضرر عنها فلو جازت الرجعة لعاد الضرر ( الا أن يقع بلفظ الخلع أو الفسخ  
أو المقاداة ولا ينوي به الطلاق فيكون فسخا لا ينقص به عدد الطلاق ) وما روى عن عثمان  
وعلى وابن مسعود عن أنه طلقها بثقة بكل حال ضعفه أحمد قال ليس لانساق الباب شيء أصح  
من حديث ابن عباس انه نسخ واحدة من عاقل من بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال فلا جناح  
عليهما فيما افتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فذكر تطليقتين  
واللع وتطليقتين بعد فلو كان الخلع طلاقا لكان أربعا ولان الخلع فسخة خلت من صريح



الطلاق ونيتيه فمكات فمكات كثر الفسوخ (دلو م ينر) بهذه لفظ (خلع ذنبا  
 صريحه فيه) لكونها الواردة في قوله تعالى فلاحناح عليهم فيب فتدب به (وكذا يته اتي  
 الخلع (باريتك و ابرأتك و ايتك) لان الخلع احدى نوعي التفرقة فكما لم يصريح وكذا به  
 كالطلاق (فع سؤا الخلع وبذل العوض يصح) الخلع (م غريبة من ذنبة الخلع من  
 سؤا الخلع وبذل العوض مارقة اليه) فغنت عن ذنبة فيه زلت كن ذلتا و (لا  
 بد في الكنايات من نية الخلع من اتيها) اي بالكنايات (منها) اي من الزوجين  
 كالطلاق بالكناية (وان تواطأ) اي توافق الزوجان (على ان تبيسه) الزوجية  
 (الصداق وتبره) منه ان كان ديناً او من نحو نفقة او قرض (على ان يطلقها قارانه)  
 منه او وهبته الصداق ان كان عينا (ثم لا لها كان) الطلاق (بائسا) لذلة  
 الحال على ايقاع الطلاق في مقابلة البراءة فيكون طلاقاً على عوض (وكذلك لو قال لها)  
 الزوج (أبرئتني وانا أطلقك) او ان ابرأتني فطلقك ونحو ذلك من عبارات الخاصة بالبراءة  
 التي يفهم منها انه سأل الابراء على ان يطلقها وانها برته على ان يطلقها ذلة الشيخ و ياتي  
 نظيره في كنايات الطلاق وقال ايضا ان كنت ابرته براءة لا تتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد  
 ذلك فهو رجعي) انتهى تلوه عن ائمة من ائمة (ومع ترجع الخلع بكن ذنبة  
 من اهلها) منها الموضوع له في لسانهم في شئت الموضوع به بالعربية (وان قال) الزوج  
 (خالعت بك) على كذا (أو) خالعت (رجعت على كذا) فمكات فمكات فان نوى به طلاقاً  
 وقع (الطلاق لسرايته) (والا) أي وان لم ينو به طلاقاً (ذ) هو (مؤذ ما معني كلام  
 الأزجي) قال في نهايته يتفرع على قوانين الخلع فمكات فمكات (و طلاق مشبهة ما ذلت ذلت يدك  
 او رجعت على كذا) فمكات فمكات الخلع فمكات فمكات (ولا يقع ما معتد من الخلع طلاقاً ولو اجهها) الخلع لانها  
 لا تهل له الا نكاح جديد لم يلحقه طلاقه كما تطلقه قبل لدخول اودا في انقضت عدته و منه  
 لا ملك بضعتها فلم يلحقها طلاقه كالأجنبية ولا قبل ابن عباس و بن زبير ولا يعرف طلاق  
 مخالف في عصرهما و ما روى من قوله عليه الصلاة والسلام المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت  
 في العدة لا يعرف له اصل ولا ذكره أصحاب السنن (وان شرط الرجعة) في الخلع (أو)  
 شرط (الخيار فيه) (صحيح) الخلع لا يفسد ما ساقه فدية له تعالى فان ١٢٩  
 كالنكاح (ولم يصح الشرط) لما فيه الخلع (و يستحق) الخلع (المسمى فيه) أي في الخلع  
 لانهم اراضيه به عوضاً فلم يجب غيره كما لو خلا عن الشرط (و يصح تليقه) أي الخلع (على  
 شرط قال ابن نصر الله) كان يصح فلو قال (زوجته) ان بدلت لي كذا فمكات فمكات (ثم  
 يصح) الخلع ولو بدلت له ما سماه كسراً من رضات الزوجة (وان ذلت اجعل امرى في  
 يدى واعطيتك عدي هذا فمكات فمكات) أي جعل امره يده (و قد غن العبد له) ذلت و قال  
 ما جعله له في نظيره (و نه ان تصرف فيه) أي العبد (ولو قبل اختياره) نفسه كسراً  
 أملا له (ومعني شاءت فمكات فمكات) فمكات فمكات (و يرجع) فلا اختيار لها  
 لانها لها بذلك (فان رجعت) عن عمل امره في يده (ثم يرجع عليه عرض)  
 الذي بذلته في مقابلة ذلت عبيداً كان أو غيره لأنه لم يسلها ما يقابلها (ولو قال) الزوج  
 لزوجته (اذ جاء رأس شهر فمره) يبدلت بطلان هذه نصفه (لأنه وكذا يوهى  
 جارة وابست من تعليق الطلاق في شيء) لا يخرى به الطلاق على ما دلت بيانه في آخر

طاب لكم عن شيء منه نفسا فكلوه  
 خنياً مبرئاً (وهي أسقطته)  
 أي المهر (عنه) أي الزوج  
 (ثم طلقته) قبل دخول  
 (أو ارتدت) ونحوه (قبل  
 دخول رجوع) الزوج عليها  
 (في) المسئلة (الاولى)  
 وهي ما اذا طلقته بعد ان  
 أسقطته عنه (ببذل نصفه)  
 أي الصداق (و) يرجع  
 عليها (في) المسئلة (الثانية)  
 وهي ما اذا ارتدت بعد ان أسقطت  
 عنه صداقها (ببذل جميعه)  
 لان عود نصف الصداق أو كله  
 الى الزوج بانطلاق أو الردة  
 وهما غير اربعة المستحق بها  
 الصداق أو لا فشيهاً ما لو أبرأ  
 انسان آخر من دين ثم ثبت  
 عليه منه من وجه آخر  
 (كعوده) أي الصداق  
 (اليه) أي الزوج من زوجته  
 (ببيع) ثم يطلقها أو يرد  
 فيرجع عليها ببذل نصفه  
 أو كله (أو هبتها العبد)  
 التي أسقطه ايها (الاجني  
 ثم وهبها) الاجني (له) أي  
 الزوج ثم يطلقها أو ارتدت فله  
 الرجوع ببذل نصفها أو كلها  
 (ولو وهبته) أي الزوج  
 (نصفه) أي المهر (ثم تنصف)  
 بطلاق ونحوه (رجع)  
 الزوج (في النصف الباقي)  
 كما توجب له بانطلاق كما  
 لو وهبته غيره (ولو تبرع)  
 قريب أو (اجني بالامهر)  
 عن زوج ثم تنصف بنحو طلاق  
 أو سقط بنحو رد قبل دخول  
 (قال اجماع) من نصف



البيع (ببيع) أو تقابل ونحوه (قال أجمع) من ثمن اشتريه تقدم

فصل ويسقط في الصداق (كله إلى غير متعة) أي يسقط ولا تحب متعة بدلا عنه (بفرقة لعان) قبل دخول لأن الفسخ من قبلها لأنه اغا يكون إذا تم لعانها (و) يسقط (بعضه) أي الزوج النكاح (لعيها) ككونها رتقاء أو برصا ونحوه قبل الدخول لتلف

المعوض قبل تسليمه فسقط المعوض كله كمناف مبيع بفحوى قبل تسليمه (أو) فرقة (من قبلها) كسلامها تحت (كافر) قبل دخول (و) كارتها ورضاها من بنفسه

به نكاحها) كزوجه له صغرى قبل دخول (و) كزوجه لها لعيها أو عساره أو عدم وراثته بشرط (شرط) عليه في النكاح قبل دخول (و) كزواجها لنفسها بمسألة (أي الزوج لها) ذلك (بمسؤولها) جعلها (قبل دخول) أي ما يقر المهر من وطء أو خلوة أو لمس ونحوها لحصول الفرقة به لها

وهي المسحقة للصديق فسقط وان جعل الخيارا بغيرها سؤلها واختارت نفسها قبل دخول فلها نصف المصدق (وبتنصف) صداقها (بشراؤها وجها) قبل دخول تمام البيع بالسيد وهو قائم مقام الزوج فلم تتمحض

الفرقة من جهتها (و) بتنصف بكل (فرقة من قبله) أي الزوج (كطلاقه) الزوج قبل دخول ولو سؤلها (و) كزوجه

البيع (ببيع) أو تقابل ونحوه (قال أجمع) من ثمن اشتريه تقدم فصل ويسقط في الصداق (كله إلى غير متعة) أي يسقط ولا تحب متعة بدلا عنه (بفرقة لعان) قبل دخول لأن الفسخ من قبلها لأنه اغا يكون إذا تم لعانها (و) يسقط (بعضه) أي الزوج النكاح (لعيها) ككونها رتقاء أو برصا ونحوه قبل الدخول لتلف المعوض قبل تسليمه فسقط المعوض كله كمناف مبيع بفحوى قبل تسليمه (أو) فرقة (من قبلها) كسلامها تحت (كافر) قبل دخول (و) كارتها ورضاها من بنفسه به نكاحها) كزوجه له صغرى قبل دخول (و) كزوجه لها لعيها أو عساره أو عدم وراثته بشرط (شرط) عليه في النكاح قبل دخول (و) كزواجها لنفسها بمسألة (أي الزوج لها) ذلك (بمسؤولها) جعلها (قبل دخول) أي ما يقر المهر من وطء أو خلوة أو لمس ونحوها لحصول الفرقة به لها وهي المسحقة للصديق فسقط وان جعل الخيارا بغيرها سؤلها واختارت نفسها قبل دخول فلها نصف المصدق (وبتنصف) صداقها (بشراؤها وجها) قبل دخول تمام البيع بالسيد وهو قائم مقام الزوج فلم تتمحض الفرقة من جهتها (و) بتنصف بكل (فرقة من قبله) أي الزوج (كطلاقه) الزوج قبل دخول ولو سؤلها (و) كزوجه

الكنيات في الطلاق (قال) الإمام (أحمد) ولو جعلت له ألف درهم على أن يخيرها فخيرها (فاختارت الزوج لا برد) الزوج (شيئا) من الألف لأنه فعل ما جعلته عليه فاستقرت له (وان قالت طلقني بدنيا فطلقها ثم ارتدت) عن الإسلام (لزمها الدينار) بالطلاق (ووقع الطلاق باثنا) لأنه على عوض (ولا تؤثر الردة) فيه لتأخيرها عنه (فان طلقها بعد ردتها وقبل دخولها بياثنا بالردة) لما تقدم (ولم يقع الطلاق) لان البياثنا لا يقعها طلاق (وان كان) طلقها بعد ردتها (وبعد الدخول) بها (وقف الأمر على انقضاء العدة فان أقامت على ردتها حتى انقضت عدتها تبينا عدم وقوع الطلاق لانها لم تكن بزوج) حين طلقها (وان أسلمت فيها) أي العدة (وقع) الطلاق لان تبينا انها كانت زوجة حينه

فصل ولا يصح الخلع (الابعوض) لان العوض ركن فيه فلم يصح تركه كالثمن في البيع (فان خالعه بغير عوض لم يقع خلع ولا طلاق) لان الشيء اذا لم يكن محصيا لم يترتب عليه شيء كالبيع القاسد (الا أن يكون بلفظ طلاق أو بنية فبيع) طلاقا (رجعيا) لأنه طلاق لا عوض فيه فكان رجعيا كغيره ولأنه يصلح كناية عن الطلاق فان لم يتو به طلاقا لم يكن شيئا لان الخلع ان كان فصحا فالزوج لا يملك فسخ النكاح الا بعيها وكذلك لو قال فسخت النكاح ولم يتو به الطلاق لم يقع شيء بخلاف ما اذا دخله العوض فانه معاوضة ولا يجتمع

العوض والمعوض (ولا يصح) الخلع (بغير بدل المال وقبوله) من غير لفظ الزوج لانه تصرف في البتة بعوض فلم يصح بدون اللفظ كالنكاح والطلاق ولان أخذ المال قبض لعوض فلم يقبض بمقام الإيجاب قبض أحد العوضين في البيع وأما حديث جيلة التي قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تدين عليه حديثه فقد رواه البخاري قبل الحديث وطلقها ناطقة وهذا صريح في اعتبار اللفظ وفي رواية قامة ففارقها ولم يذكر الفرقة فاعضا اقتصر على بعض

القصة والزيادة من الثقة مقبولة ولعل الراوي استغنى بذكر العوض عن ذكر اللفظ لانه معلوم منه وعلى هذا يحمل كلام أحمد وغيره من الأئمة وكذا لم يذكر وامن جانبها لفظا ولا دلالة حال ولا بد منه اتفاقا (بل لا بد من الإيجاب والقبول في المجلس) بأن يقول خالعتك ونحوه على كذا فتقول رضيت أو نحوه (فان قالت) زوجها (بغير عيبك) هذا وطلقني بألف ففعل (أي باعها العبد وطلقها بالألف) (صح) ذلك (وكان بيعا وخلعا) لان كلامهما أصبح مفردا فصحا مجتمعا (وبسقط الألف على الصداق المسمى و) على (قيمة العبد فيكون عوض الخلع ما يخص المسمى أي المهر وعوض العبد ما يخص قيمته حتى لو رده بغير رجعت بذلك) أي بما يخص قيمته لأنه ثمنه (وان وجدته حرا أو) وجدته (معتوبا رجعت به لأنه عوضها) أي ثمنها الذي بذلته عوضا عن العبد (فان كان مكان العبد شقص مشفوع) وقالت قد بعني شقصك هذا وطلقني بألف وفعل صح (وبنت فيه) أي الشقص (الشقة) بوجود سببها وعوض البيع الصحيح كالألف من الخلع ويوزع الألف على الصداق المسمى وقيمة الشقص (و) يأخذ الشقص بحصة قيمته من الألف (لانه ثمنه ولا يستحب له) أي الزوج (ان يأخذ منها أكثر مما أعطاه) صداقا (فان فعل) بأن أخذ منها أكثر مما أعطاه (كره) اتهمه صلى الله عليه وسلم في حديث جيلة ولا ترداد (وصح) الخلع (نصا) لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وقالت البيوع

فان فعلت معاودة اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي فأجاز ذلك علي واستمر ولم يشكر فكان كالاجماع (والعوض في الخلع كالعوض في الصداق والبيع ان كان مكبلا أو موزونا أو

قبل دخول ولو سؤلها (و) كزوجه (خلعه) أيها (ولو سؤلها) لانه اغا يتم بغيرها الزوج وكذا لو علق



معدودا أو معدودا ما يدخل في ضمان الزوج) (ولا يملك) الزوج (التصرف فيه الا قبضه) (وتقدم في البيع مفعلا (وان تلف) عوض الخلع المكبل ونحوه (قبله) أي قبل العوض ٣ (فله) أي الزوج (عوضه) ولم ينفسخ الخلع بتلفه (وان كان) عوض الخلع (غير ذلك) أي غير مكبل ولا موزون ولا معدود ولا معدود (دخلى في ضمانه بمجرد الخلع وصح تصرفه فيه) قبل قبضه فقلت ان لم يكن معدودا عليه بالصيغة أو رتبة متقدمة كالبيع (وان خالعهما بحرم كالتحرر والحرف كخلع بلا عوض ان كانا بعلما له) لان الخلع على ذلك مع العلم بتحرره يدل على رضا فاعله بغير شيء لا يقال هل لا يصح الخلع ويحب مهر المثل لان خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم فان رضى بغير عوض لم يكن له شيء كالمثل طلقها أو علقه على فعل ففعله وفارق النكاح فان دخول البضع في ملك الزوج متقوم (وان كانا) أي المتخالعان (بجهلانه) أي بجهلان كونه محرما بان لم يعلمانه حر او حرم (صح) الخلع (وكان له بدله) أي مثل المثل وقيمة المتقوم لان الخلع معاوضة بالبضع فلا يفسد بفساد العوض كالنكاح (وان قال ان أعطيتني خيرا أو ميتة فأنت طالق فأعطته ذلك طلقت) لوجود الصفة المعلق عليها ويكون الطلاق (رجعيا) تخلوه عن العوض (ولاشئ عليها) لانه رضى بغير شيء وتقدم نظيره في العتق (وان تخالعه كافران بحرم ثم أسلما أو) أسلم (أحدهما قبل قبضه فلا شيء له) أي الزوج المخالعه لانه عوض ثبت في ذمتها بالخلع فلم يكن له غيره بعد الاسلام وقد سقط بالاسلام فلم يجب له شيء (وان خالعهما على عهد فيان حر أو مستحقا وله قيمته عليها) ان كانت هي الباذلة له والافعل بالاذلة (و) ان خالعهما (على خلع فيان) خيرا رجعا عليها بخلافه (كما تقدم (وان كان العوض) في الخلع (مثليا) وبان مستحقا ونحوه (فله مثله وصح الخلع) لما تقدم (وان بان) عوض الخلع (معيبا فان شاء أمسكه وأخذه ربه وان شاعرده وأخذ قيمته) ان كان متقوما (أو) أخذ (مثله ان كان مثليا) لانه عوض في معاوضة فكان له ذلك كالبيع والصدقة وان قال ان أعطيتني هذا الثوب وأنت طالق فأعطته إياه طلقت وملكه والملك فيه كالخالعهما عليه (وان خالعهما على رضى ولده المعين) منها أو من غيرها مائة معلومة صح (أو) خالعهما (على سكنى دار معينة مدة معاوضة صح) الخلع قلت المدة أو كثرت لان ذلك مما تصح المعاوضة عليه في غير الخلع فصح أولى (فان مات الولد أو خربت الدار أو ماتت المرضعة أو جف لبنها رجعا) الخالعه (بأجرة المثل لما في المدة يومافقوما) لانه ثبت منجه فلا يستحقه مجعلا كالأول أسلم اليه في خبز يأخذه منه كل يوم أرطبا لمعاوضة فمات (وان) خالعهما على رضاع ولده (و) (أطلق الرضاع) فلم يقبده عليه (فحولان) ان كان الخلع عقب الوضع أو قبله (أو بقيتهما) ان كان في أثناء الحمل لا يطلق من كلامه على المعهود في الشرع قال تعالى والوالدان يرصن أولادهن حواين كأملين وقال عليه الصلاة والسلام لا رضاع بعد فصال يعني العامين (وكذا الوخامة) الزوجة (على كفالته) أي الولد مدة معينة (أو) خالعه على (نفقة مدة معينة كعشر سنين ونحوها) صح ولولم يصف النفقة فلا يشترط ذكر قدر الطعام وجنسه وقدر الادم وجنسه كما يأتي (والأولى أن يذكر مدة الرضاع) من تلك المدة (و) ان يذكر (صفة النفقة بان يقول رضعيه من العشر سنين حواين أو أقل بحسب ما يتفق عليه ويذكر ما يتفق عليه) الولد (من طعام وأدم فيقول حنطة أو غيرها كذا وكذا فقيرا أو) يذكر (جنس الادم فان لم يذكر مدة الرضاع منهما) أي من المدة التي خالعهما على كفالته أو نفقته فيها كالعشر سنين (ولا

٣ (قوله العوض لعله تحريف من الماسخ وله من الصواب القبض فيحرر)

بما زاد على أربع أو من نحو اختين أسلم عليهما وأسلمنا (و) (ك) ردة وشرائه) أي الزوج (أيها) أي الزوجة قبل دخول (ولو) كان شراؤه أيها (من مستحق مهرها) وهو سيد ما الذي زوجها له لحصول الفسقة بقبول الزوج ولا فصل للزوجة في ذلك (أو) أي ويتنصف بكل فرقة (من قبل أجنبي كرضاع) أمه أو أخته أو زوجته أو ابنه أو ابنة زوجته أو غيره رضاعا محرما (ونحوه) كوطه أبي الزوج أو ابنه الزوجة وكذا الوطلى ونحوه ما حكم على مول ونحوه (قبل دخول) لانه لأفعل للزوجة في ذلك فيسقط به صداقها وبأن في الرضاع انه يرجع على مفسد الرضاع (ويقرر) أي المهر (كاملا موت) أحد الزوجين (ولو يقتل أحدهما الآخر أو) قتل أحدهما (نفسه) ليس لوغ السكاح نهايته فقام ذلك مقام الاستيفاء في تقرير المهر ولانه أوجب العدة فأوجب كمال المهر لها كالدخول (أو) كان (موت) أي الزوج (بعد طلاق) امرأته (في مرض موت) الخوف (قبل دخول) لانه يجب عليها عدة الوفاة اذن ومعاملة له بفسد قصده كالفار بالطلاق من الارث والقاتل (مالم تزوج) قبل موته (أو تزود) عن الاسلام لانها لا ترثه اذن (و) يقرر المهر كاملا (وطوها) أي وطء الزوج زوجته (حية

في فرج ولودبرا) أو بلا خلوة لانه استوفى المقصود فاستقر عليه عوضه فان وطئها ميتة فقد تقرر بالموت أو دون فرج فيأتي ان الجنس



بشهوة يشرده (و) يقرر المهر كاملا ١٣٢ (خوة) زوج (بها) وان لم يطأها روى عن الخلفاء الراشدين المهديين وزيد بن عمرو روى  
 أحد وأثر عن زرارة بن أبي أوفى قال قضى الخلفاء الراشدون المهديون  
 أن من أغلق بابا أو أخرج سيرا  
 فقد أوجب المهر وجبت العدة  
 ورواه أيضا عن الأحنف عن ابن عمر  
 وعمل بهذه قضايا اشتهرت ولم  
 يخالفهم أحد في عصرهم فكان  
 كالاجماع ولأن التسليم المستحق  
 قد وجد من جهتها فاستقر به  
 البذل كالوطئها وأما قوله تعالى من  
 قبل أن تمسوهن فيحتمل أنه كفى  
 بالمسبب الذي هو الخلوة عن السبب  
 بدليل ما سبق وأما قوله وقد أفضى  
 بعضهم إلى بعض فعن الفراء أنه  
 قال الأفضاء الخلوة دخل بها أولم  
 يدخل لأن الأفضاء مأخوذ من  
 الأفضاء وهو الخلاء فكأنه قال  
 وقد خلا بعضكم إلى بعض (عن  
 حمير وبالغ مطلقا) أي مسلما  
 كان أو كافرا ذكرا أو أنثى أعمى  
 أو بصيرا قلا أو مجنونا (وع  
 عليه) بالزوجة (ولم يمنع)  
 الزوجة من وطئها أن منعه لم  
 يقرر المهر لعدم التمكين التام  
 (أن كان) الزوج (بطأ مثله) كإن  
 عشرا أو أكثر (و) كنت الزوجة  
 (وطأ مثله) كبنيت تسع فأكثر  
 كان أحدهما دون ذلك لم يقرر  
 المهر (والم تقبل دعواه)  
 أي الزوج (عدم علمه به)  
 أي الزوجية لكونه (ولو)  
 كان (نائما أو به) أي الزوج  
 (عمى) نه سالان إعادة عدم  
 خفاء ذلك (أو) كان (بهما)  
 أي الزوجين من منع (أو)  
 كان (أحدهما مانع حسي كحب)  
 بان كان الزوج مقطوع الذكر  
 (ورثي) بان كانت الزوجة  
 رتقاء أي مسدودة الفرج (أو)  
 كان بهما أو أحدهما مانع (شرعي كحيض وأحرام وصوم واجب) فإذا خلا بها ولو في حال من هذه تقرر

ذكر (قدر الطعام والادم صح) الخلع لما تقدم (و يرجع إلى العرف والعادة) فدية  
 الرضا إلى حولين والنفقة ما يستعمله (والوالدان يأخذ منها) أي المخلوعة  
 (ما يستحقه) الولد (من مؤنة الولد وما يحتاج إليه) فان أحب أنفق به عينه وان أحب أخذ  
 لنفسه وأنفق على الولد غيره) لأنه يدل ثبت له في ذمته أنه أن يستوفيه بنفسه وبغيره (وان  
 أذن لها في الاتفاق عليه) أي الولد (حاز) لما سبق (فان مات الولد) الذي خالعه  
 على أرضاعه والاتفاق عليه عشرين مثلا (بعد مدة الرضا فلا يبه أن يأخذ ما بقي من المؤنة  
 لو ما قبلها كما تقدم) موضعا (ولو أراد الزوج أن يقسم بدل الرضا) بأن يأتها بطفل  
 آخر (نرضعه أو تكفله فأبى ذلك أو أراده هي) أي أرادت أن يأتها برضيع آخر نرضعه  
 أو تكفله (فأبى لم يسلم) أي لم يلزم المخلوعة ذلك في الأولى ولا المخالعة في الثانية لأن  
 ما يستوفى من لبن أو أوكالة بما يتعذر بحاجة الصبي وحاجة الصبيان تختلف ولا تنضب  
 فلم يجوز أن يقوم غيره مقامه كما لو أراد أحد هما ذلك في حياة الولد (وان خالعه حاملا على  
 نفقه حملا صح) الخلع لأنها مستحقة عليه بسبب موجود فصيح الخلع بها وان لم يعلم قدرها  
 كنفقة الصبي (وسقطت) النفقة (نصا) لأنها صارت مستحقة له (ولو خالعه أو برأته  
 من نفقة حملا بان جعلت ذلك عرضا في الخلع صح) ذلك كما تقدم وكذا لو خالعه على شيء ثم  
 برأته من نفقة حملا (ولا نفقة لها أو للولد حتى تغطيه فإذا طمسته فلها طلبه بنفقة) (وتعتبر  
 لأنها قد أبرأته مما يجب لها من النفقة فإذا طمسته لم تكن النفقة لها فلها طلبها منه (وتعتبر  
 الصيغة منهما) أي المذممين (في ذلك كانه) أي جيع ما تقدم من صور الخلع (فيقول  
 خلعتك أو فسخت نكاحك على كذا أو فاديتك على كذا فتقول) هي (قبلت أو رضيت)  
 ونحوه (أو تسأله هي فتقول اخلعني أو طلقني على كذا فيقول خلعتك ونحوه) مما تقدم من  
 الصريح والكنيات (أو يقول الأجنبي خالعه أو طلقها على ألف على ونحوه فيجب) الزوج  
 في المجلس وتقدم تنبيهه في ذلك  
 ثم فصل ويصح الخلع بالجهل و بالعدم الذي ينتظر وجوده لأن الطلاق معنى يجوز  
 تعلقه بالسرط فجاز أن يستحق به انموض الجهول كالوصية ولأن الخلع اسقاط لحقه من  
 انبضع وأيس فيه تملك شيء را سقط تدخله المسامحة ولذلك جاز بغير عوض على رواية  
 (ومن زوج رجسا) من عرض لجهلها والعدم المنتظر وجوده (فان خالعه على  
 ما يدرأه من الدرام صح) الخلع (ولها ما يدرأه لو كان أقل من ثلاثة دراهم ولا يستحق  
 غيره) لأن ذلك من ثمراتهم وهو يدرأها (وان لم يكن ثبوتها ثلثة دراهم كالأ  
 رضي له بدراهم) لأنه أقل مما يقدم عليه سم لدرهم حقيقة (و) أن خالعه (على  
 ما يدرأه من المتاع فأنه عليه) أي لبيت من المتاع (ولو كان) المتاع (أو كثيرا)  
 منه الخلع عليه (وان لم يكن غرضه شائع فله قدر ما يسمي متاعا) كالوصية (وان  
 خالعه على حمل أو على حمل أو غيره) كحمل بقرها (أو) على (ما يحمل  
 تخرجت له ذلك) أي تزوج من حرة أو أمه أو غنم أو غيره (فان لم يكن حمل  
 رضيه شيء نص ولو أجم) (ما يقدره لاصم) كالوصية (وكذا) لو خالعه (على  
 ما ضره أو شيء ونحوه) من كل مجهول أو مجهول منتظر وجوده (وان خالعه على  
 عبد مطلق) أي غير مبيع أو موقوف (أو ما يسمي عبدا) كالوصية (وان قال ان  
 عطيتني عبد فأننت طائفي طلت باني عبدا فعنه) لأن الشرط عطية عبد وقد وجد  
 أو قوله (يصح عليك) صفة لغيره أخرج به ما لا يصح عليك كما روى والموصى به مقع والمندور



عنته نذرت (ولو) كان الذي أعطته ياه (مدبرا ارملة عنته بصفه) قبل وجودها  
ويكون (طلاقا يائسا) لأنه على عوض (وملك ان عبد نفسه) لأنه عوض خروج البعض من  
ملكه (والبعير والبقرة والشاة والثوب ونحو ذلك) من أي شيء مات (كالعبد) فيما  
تقدم (فإن) قال لها إن أعطيتني عبدا أو ثوبا أو بعيرا أو شاة أو برة فذنت طالق فأعطته  
ذلك (فإن من موصوبا) لم تطلق (أو) قال إن أعطيتني عبدا فذنت طالق فأعطته  
عبدان (العبد حر أو مكاتب أو موهون أو مطلق) لأن العطية غنة ناول ما يصح بكم  
وقوله أو مكاتب أتة له في الانصاف عن الرعايتين والحاوي وغيرهم ولعله مبنى على القول بأن  
المكاتب لا يصح نقله الملك فيه والمذهب أنه يصح بيعه فهو داخل في قوله بأي عبد يصح عليك  
كاهن ومقتضى ما قدمه في الانصاف (و) قوله لزوجه (إن أعطيتني هذا العبد  
أو أعطيتني عبدا فذنت طالق فأعطته أياه طلقت) لوجود الصفة (وإن خرج ميبا فلا  
شيء له غيره) لأنه شرط لوقوع الطلاق أشبهه لو قال إن ملكته فذنت طالق ثم ملكه (وإن  
خرج) العبد (موصوبا أو حر أو) خرج (بعضه) موصوبا أو حرا (لم يقع  
الطلاق) لأن الاعطاء إنما يتناول ما يصح عليك منها والحر والعصب كونه أو بعضه متعذر  
عليك منها فلا يكون اعطاءها باه محققا لابقع انطلاق المعلق به (و) إن خانها (على  
عبد فله ثلاثة) لأنها أقل ما يقع عليه اسم العبد (وكل موضع عنت طلاقها على عنتها  
أياه في أعطته على صفة يمكنه القبض وقع الطلاق سواء قبضه منها أو لم يقبضه) حيث  
أحضرت له أو أذنته في قبضه وإن لم يأخذه إذا كان متمكنا من أخذه لأنه أعضاء عرق بدليل  
أعطيته فلم يأخذ فواستشكل بعض المحققين بأنه إن حمل الاعطاء على القبض من غير عليك  
فينبغي أن تطلق ولا يستحق شيئا وإن حمل عليه مع التملك فلا يصح التملك بمجرد قطعها (قال  
هرب الزوج أو غلبت على عنتها) لم يقع طلاق (أوقات يصح منه التزبد أو جعله  
قصاصا على عليك أو أعطته به رهنا أو أرائته به لم يقع الطلاق) لعدم وجود الاعطاء  
المعلق عليه (وإن كانت طلقني بألف فعلقها استحق الألف) لأنه في مقابلة خروج  
البضع من ملكه (وبانت) لأنها طاعت بعوض (وإن لم يقبض) الألف (وإن  
قال إن أعطيتني ثوبا بصفته كذا وكذا فذنت طالق فأعطته ثوبا على تلك الصفات طاعت  
لوجود الصفة (وملكه) لم تقدم (وإن أعطته) ثوبا (ذات صفة) شيء من تلك الصفات  
(لم يقع الطلاق) لعدم وجود صفة (وملكه) لأنه عتبه في مقابلة الخلق ولم يقع  
(وإن كان) الثوب (على نصفه) المستروضة (لم يكن به عيب وقع الطلاق) لوجود  
الشرط (ويخير) الخلع (بين مساكه ورده رجوع بقيمة) من الخلق  
يقضي السلامة منه في أشهر من التضيوية عقبه وذل عليه وإن خانها على ثوب  
موصوف في النعمة واستقصى صحتها لم يصح وعليه نفعه أي أنه سليمان ودفعته إليه  
معيبة أو نقصا عن الصفات المذكورة قبل الخلع بين مساكه ورده رجوع بقيمة بموجب  
على تلك الصفة (و) لو قال (إن أعطيتني ثوبا بصفته كذا وكذا فذنت طالق فأعطته مروية لم تطلق) لأن  
الصفة التي عنت عليه الخلق لم توجد (وإن أعطته مروية بطلقت) لوجود الصفة (وإن  
خالته على عينه بان ذلت) له (الخلع على هذا ثوب مروية فيان مروية باصع)  
الخلع (وليس له غيره) لأن الخلع وقع على عينه ولأن الإشارة أقوى من التسمية  
(وإن خالته على مروية في النعمة فأنه به مروية صبح) أي وقع الخلع (خير) الخلع  
(بين رده وأخذه) ثوبا (مرويا) لأنه الموقوف عليه (وبين مساكه) لأنه من الجنس

تذوق عسلته ويندوق عسلتك (ونحوها) كتحريم انصافه وحصول الرجعة لما تقدم ويأتي



(زوج وولي) نحو (صغيرة)  
 أو ولي زوج نحو صغير مع زوجة  
 رشيدة أو مع ولي غيرها أو مع  
 وارثها (في قدر صداق) بأن  
 قال تزوجتك على عشرين  
 فتقول بل على ثلاثين (أو) في  
 (عينه) بأن قال على هذا العبد  
 فتقول بل على هذه الامة (أو) في  
 (صفته) بأن قال على عبد  
 زنجي فقالت بل أبيض (أو) في  
 (جنسه) بأن قال على فضة فتقول  
 على ذهب (أو) في (ما يستقر  
 به) الصداق بأن ادعت وطأ  
 أو خلوة فانكر (فقول زوج)  
 يمينه (أو وارثه) أو وليه  
 (يمينه) لأنه منكر والقول  
 قوله يمينه حديث البينة على  
 المدعي واليمين على من أنكر  
 ولأن الأصل براءته بما يدعي عليه  
 (و) اذا اختلفا وورثتهما  
 أو ولياهما أو أحدهما وولي  
 الآخر أو وارثه (في قبض)  
 صداق فقولها أو من يقوم مقامها  
 لأن الأصل عدم القبض  
 (أو) في (تسمية مهر مثل)  
 بأن قال لم أسمك مهرًا قالت بل  
 سميتك قدر مهر المثل (فقولها)  
 ان وجدت يمينها (أو) قول  
 وليها ان كانت محجورًا عليها  
 أو قول (ورثتها) ان كانت  
 ماتت (يمين) لأنه الظاهر  
 وان أنكر أن يكون لها عليه  
 صداق فقولها قبل دخول وبعده  
 فما وافق مهر المثل سواء قال  
 لا تسحق علي شي أو وفيها  
 أو أبرأتني أو غير ذلك وان دفع  
 إليها أو عرضها أو قال دفعته  
 صداقًا قالت بل هبة فقوله  
 يمينه ولها رد ما ليس من جنس صداقها وطلبه بصداقها (وان تزوجها على صداقين سرورًا علانية)

ولأن مخالفة الصفة بمنزلة العيب في جواز الرد (تتمه) اذا اختلفا على حكم أحدهما أو غيرهما أو  
 بمثل ما خالف به زيد زوجته صبح بالمسمى وقيل بل بمهرها وقيل بل بمهر مثلها قاله  
 في المبدع

فصل وطلاق معلق ببعوض (أو منجز ببعوض تخلف في الابانة) لأن القصد ازالة  
 الضرر عنها ولو جازت رجعتها العاد بالضرر (فإذا قال) ان أعطيتني ألفًا فانت طالق (أو  
 اذا) أعطيتني ألفًا فانت طالق (أو متى أعطيتني ألفًا فانت طالق) فالشرط لازم من  
 جهته لا يصح إبطاله (كسائر التعاليق خلافاً للشيخ تقي الدين ووافق على شرط محض  
 كان قدم زيد (وكان) ذلك التعليق (على التراخي) لأنه علق الطلاق بشرط فكان على  
 التراخي كسائر التعاليق فلونوا بصنفاً منها ما حمل اللفظ عليه وان أطلقا فعلى نقد البلد  
 كالبيع فان لم يكن فعلى ما يقع عليه الاسم (أي وقت أعطته على صفة يمكنه القبض ألفاً  
 في كثر وازنه ان كان شرطها وازنية والاف شرط) في الخلع (فان اختلفا) في شرطها وازنية  
 (فقولها كما يأتي) لأن الأصل عدم الشرط وقوله (باحضار الألف ولو كانت) الألف  
 (ناقصة في العدد) اكتفاء بتمام الوزن (واذنها في قبضه) بيان للاعطاء كما تقدم وقوله  
 (طلقت بائناً) جواب أي (وملكه) أي الألف الزوج (وان أم يقبضه) لما تقدم  
 وسبق ما فيه و (لا) تطلق (ان أعطته دون ذلك) أي دون الألف لعدم وجود الصفة  
 وكذا لو أعطته مغشوشة ينقص ما فيها عن الألف (و) أعطته (مبيكة تبلغ ألفاً لان  
 السبيكة لا يسمي دراهم) فلا يقع الطلاق لعدم وجود الصفة (وان قال أنت طالق بالف  
 ان شئت لم تطلق حتى تشاء بالقول) لأنه معلق بشرط فلا يتقدمه (فان شاءت ولو على  
 التراخي وقع) الطلاق (بائناً) للعوض (ويستحق الألف) لكونها في نظير  
 خروج البضع عن ملكه (وان قالت اخلعني بالف أو) اخلعني (على ألف أو) قالت  
 (طلقتني بالف أو) طلقني (على ألف أو قالت) طلقني أو اخلعني (ولك ألف ان  
 طلقني أو خلعتني أو ان طلقني فلك على ألف ففعل على الفور بان قال خلعتك أو طلقتك  
 وان لم يذكرا الألف بانت) لأن المساء للقبالة وعلى في معناه ما وقوله طلقتك أو خلعتك  
 جواب لما استدعته منه والسؤال كما عادي الجواب فاشبه ما لو قالت يعني عبدك بالف فقال  
 بعثك أياهم لم يذكرا الألف (واستحق الألف) لأنه فعل ما جعلت الألف في مقابلته (من  
 غالب نقد البلد) كالبيع (ولها) أي الزوجة (ان ترجع) عن حمل الألف  
 في مقابلة الطلاق أو الخلع (قبل أن يجيها) الزوج إلى الطلاق أو الخلع لان قولها ذلك  
 انشاء على سبيل المعاوضة فلها الرجوع قبل تمامه بالجواب كالبيع وكذا قولها ان طلقني  
 فلك ألف لأنه وان كان بلفظ التعليق فهو تعليق لوجوب العرض للطلاق بخلاف تعليق  
 الزوج الطلاق على عوض فإنه لا يملك الرجوع فيه كما تقدم (ولو قالت) لزوجها (طلقني  
 بألف إلى شهر) أو بعد شهر (فطلقها قبله فلا شيء لها نصاً) لأنه اختار إيقاع الطلاق  
 من غير عوض ويقع رجعيًا ولو أجابها بقوله اذا جاع رأس الشهر فانت طالق استحق العوض  
 ووقع الطلاق عند رأس الشهر بائناً لأنه بعوض (وان قالت) طلقني بالف (من الآن  
 إلى شهر فطلقها قبله) أي الشهر (استحقه) لأنه أجابها إلى سؤالها لان طلقها بعده فلا  
 يستحقه ويقع رجعيًا (و) ان قالت (طلقني بألف فقال طلقتك بنوي به الطلاق صح)  
 ان طلاق (واستحق الألف) لأنه أجابها إلى ما استدعته منه لأنه من كتاباته (والا) أي  
 وان لم ينو بالخلع الطلاق (لم يصح الخلع) لخلافه عن العرض (ولم يستحق شيًا لأنه



صداق السر أو العلانية والغالب أن يكون صداق العلانية لأنه إن كان السر أكثر فقد وجبه بالعقل ولم يسقطه العلانية وإن كان العلانية أكثر فقد بذلها الزائد فله كما لو زادها في صداقها (وتلقى به) أي المهر (زيادة بعد عقد) النكاح مادامت في حاله (فيما يقرره) أي المهر كاملاً كونه ودخول وخسوة (و) فيما (ينصفه) كطلاق وخلع افسوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضين به من بعد الفريضة ولا من بعد العقد من لغرض المهر فكان حاله الزيادة كحالة العقد بخلاف البيع والابارة فيثبت له زيادة حكم المسمى ولا يفتقر إلى شروط الهبة (وذلك) الزيادة (به) أي يجعلها (من حينها) أي الزيادة لا من حين العقد بل من حين وقوعها على سببه ولا وجه لردده في حال عدمه وإنما يثبت المهر عقب وجوده وحيداً وبه والاهتمام (فأ) زده زوج به - عتق زوجة لما أدرك سيدداً وكذا لم يعتق ثم زادت ر صداقها في الزيادة مسترددين بائع (ووقال) زوج وقد عتق - سر اصداف وعلانية بهر (هو عقد) واحد (أمرتم) أنهرا) بالبناء فيفسد قول أي فواجب مهر واحد (بانت) الزوجان بها (عقدان) بينهما فقرة (أقول) قولها (بيمينها) لأن الظاهر أن الثاني عقد صحيح فيد حكم كالاول وأما المهر في العقد الثاني إن دخل بها ونحوه ونصف المهر في العقد الاول إن أدى سقوط نصفه بنحو طلاق قبل دخول

ما أحباها إلى ما بذلت العوض فيه (و) إن قالت له (أخلفني بأب فقل طلقك لم يسقطه) أي الألف (لأنه أوقع طلاقاً ما طلبته) فلم يوحده ما بذلت العوض فيه (ووقع) الطلاق (رجعياً) إن كان دخل أو خلاها أو كان دون ثلاث فخلوه عن العوض (و) إن قالت (طلقني واحدة بألف أو) طلقني واحدة (على ألف أو) طلقني واحدة (ولك ألف ونحوه فطلقها ثلاثاً أو اثنتين أسقطه) أي الألف لأنه حصل لها ما طلبته وزيادة (و) إن قالت (طلقني واحدة بألف قال أنت طالق وطالق وطالق بانت بالاولى) ولم يلحقها ما بعدها لأن الأولى في مقابلة عوض وهو الألف فيانتهبها (وان ذكر الألف عقب الثانية بانت بها) وقعت (الأولى رجعية ولغت الثالثة) لأن البائن لا يلحقها الطلاق وإن ذكره عقب الثالثة طلقت ثلاثاً (وقيل تطلق ثلاثاً وهو موافق لقواعد المذهب) لأن المذهب بالاولى يصير الجمل كالواحدة (وان قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة) أو اثنتين (لا يستحق شيئاً ووقعت رجعية) لأنها بذلت العوض في مقابلة شيء لم يجباها الب فسلم يستحق شيئاً (وان لم يكن بقي من طلاقها الا واحدة فعلم) أي طلقها واحدة (أسحق) الألف علمت أو لم تعلم) لأن هذه الواحدة مكنت وحصلت ما يحصل بالثلاث من المبنونة وتحريم العقد فوجب العوض كما لو قال أنت طالق ثلاثاً (فإن قالوا لئلا هذه) أي والحال أنه لم يبق من طلاقها الا واحدة (أنت طالق طلقين الأولى بألف والثانية بغير شيء وقعت الأولى واستحق الألف) لما تقدم (ولم تقع الثانية) لأنها بانت بالثلاث (وان قال) أي والحال هذه أنت طالق طلقين (الأولى بغير شيء وقعت وحدها) لأن الثلاث تمتبها (ولم يستحق شيئاً) من الألف (لأنه لم يجعل ما عوض وكلت الثلاث) طلاقات (وان قال) والحال هذه أنت طالق طلقين (أحدهما بألف والآخر بالألف) وكلت الثلاث فلا تحصل له حتى تنكح زوجاً غيره (و) إن دعت (سعتي عسراً بألف فطلقها واحدة أو اثنتين فلا شيء له) لأنه لم يجباها إلى ما سألته وبذلت العوض فيه (و) إن دعت (سعتي الألف) لأنه أحباها إلى ما سألتها باعتبار أنها انتهت ما علمت به من سعتي فزاد دعيها نحو قوله لو لم يكن من طلاقها الا واحدة وقالت طلقني ثلاثاً بألف وبها واثنتين نكاح آخر فقال القاضي الصحيح أن هذا لا يصح في التطليقتين الأخيرتين - نسلف في طلاق ومعاوضة عليه قبل النكاح وهو لا يصح قبله فكذا إنما وضه عليه - يتبين على تشرقي المصنف فإذا قلنا تفرق فله ثلث الألف (وان كان له امرأتان أحدهما رشيدة والآخرى غير رشيدة بان كانت سفينة أو عميرة (فقال) لهما (أنتما طالقان بألف إن شئتما فقلت قد شئتما لزم الرشيدة نصف الألف) عند أبي بكر ورجحه في المغني وحرمه في توجيه بعض ابن حامد بقسط بقدر مهر بهما يذكرون في المغني والشرح ضاهر - ذهب (وطقت بائنة) لأن مشيتها صحيحة وتصرفها في دلي صحيح فوجب عليه بقسطه من الألف (ووقع) الطلاق (بالأخرى) غير الرشيدة (رجعياً ولا شيء عليها) من الألف لأن مشيتها غير رشيدة - جمع إلى مشيتها المحجور عليها في النكاح فيقع الطلاق لوجود المشية وتصرفتها في ما لا غير فقرة فلم يلزمها شيء فيكون رجعياً (وقوله) أي زوج الرشيدتين (ترشيدتين) انتما - لفتان بألف فقبلت واحدة) منهما (طلقت بقسطها) من الألف لأن العقد مع اثنتين بمنزلة عقد دين كالبيع (وان قال قد شئتما طلقنا بائناً ولزمهما العوض بينهما) فلو قال الزوج ما شئتما وإنما قلتما ذلك باستكما أو قال ما شئتما بائناً لم يقبل (وقول امرأته طلقنا بألف فطلق واحدة بانت بقسطها من الألف) فيقسط على مهر ما قاله في شرح وإن أصر على أنه كارهة شئتما فإن ادعت دخولاً به ثم أنه طلقها طلاقاً بائناً ثم نكحها نكاحاً بائناً بائناً على ذلك واستحققت وإن أقربت بما



المنتهى (ولو قالت احداهما) أي قالت له طلقها ألف فطلق واحدة منهما (فرجى ولائى  
له) سواء كانت المطلقه على السائلة أو ضررتها لأن الألف جعلت في مقابلة طلاقها وبطلان  
واحدة منهما لم يحصل المطلوب فلا يستحق شيئا كما لو قال لا تسن بعني عبدك بألف فقال  
بعتك احدهما بخمسمائة (ولو قال) لزوجه (أنت طالق وعليك ألف أو) أنت  
طالق (على ألف أو) أنت طالق (بألف فقبلت في المجلس بآنت واستحقه) أي الألف  
لأنه طلاق على عوض وقد استلزم به العوض فصح كالألف كان ذلك بسؤالها (وان لم تقبل  
في المجلس (وقع) الطلاق (رحميا) لأنه طلاق شرط فيه العوض على من لم يلتزمه  
فلما شرط ووقع الطلاق رحميا (وله الرجوع) عن أخذ العوض (قبل قبولها) أي  
قبول زوجته منه ذلك فلا تبين (ولا يتقلب) الطلاق (بأثنائها) الألف في المجلس  
بعدم قبولها) يعني بعد ردها كالألف بذاته بعد المجلس (و) أن قال لزوجه (أنت طالق  
ولا تأبأ ففعلت قبلت واحدة بألف أو بالغين وقع الثلاث) لصدرها من فيه أهلية لها  
(واستحق الألف) فخط لا التزامها العوض الذي طلقها عليه كالألف كان ذلك بسؤالها (وان  
قالت) من قال لها أنت طالق فلا تأبأ ف (قبلت بخمسمائة) لم يقع لأن السرط لم يوجد  
قال الشرح (أو) ثالث (قبول واحدة من اثلاث بثلاث الألف لم يقع) هكذا في  
الشرح والمبدع قال في الشرح لأنه لم يرض بانقضاء رجعة عنها إلا بالألف وفيه نظر لأن إيقاع  
الطلاق إليه ولا يتوقف على قبولها وغايته توقف على لزوم العوض (و) أن قال لزوجه  
(أنت طالق طائقتين احدهما بألف ووقعت الاخرى على قبولها) هذا معنى  
ما في المبدع والشرح وفيه نظر على ما تقدم (وان قال الأب) لزوجه ابنته (طالق ابنتي وأنت  
بري من صداقها فطلقة ما وقع) انطلاق (رحميا) تخلوها عن العوض (ولم يبرأ) الزوج  
من المهر لأنه أبرأه من نيس له الأبرأ منه فاشبه الاجنبي (ولم يرجع) الزوج (على الأب) بشئ  
وقال أحمد تبين زوجته بذلك ولم يبرأ من مهرها ويرجع بنظره على الأب وحمل القاضى  
وغيره على جعل الزوج بازاء الأب لا يصح فيكون قد غرر والافتحاع بلا عوض يقع رحميا  
(وام يضمن) الأب (له) أي للزوج ما أبرأه منه وهو مهره في توله ولم يرجع على الأب  
(وان قال الزوج) لزوجته (هي طالق ان أبرأتني من صداقها فقال) أبوها  
(نفسه أبرأت لم يقع) لأن له مهره على برأته من مهرها ولم يبرأ منه بإبراء أبيها (الا إذا  
نفسه دأب الزوج بمجرى لغيره لبراء) فيقع انطلاق بوجود اللفظ كقولها ان أعطيتني خيرا  
فهي طالق (وان قال) الزوج (هي طالق ان برئت من صداقها لم يقع) الطلاق لعدم  
براءة ولم يرجع المهر عليه (وان قال الأب) طلقها على ألف من مالها وعلى الدرك فطلقها  
طلقت بائنا) لأنه طلاق على عوض وهو ما لم يبرأ من ضمان الدرك ويلزم الأب وليس  
له دفعها من مالها ولا يرجع على بنته إلا إذا كانت رشيدة كالأجنبي (وتقدم في كتاب  
الصداق لئلا يخالته على صداقها أو يرضه أو يبرأه منه فليعاود) للاحتياج انية انتهى  
بأن فصل وانما لعنه الزوجه في مرض موتها (الخوف) (صح) الخلع سواء كان  
هو أيضا مريضا أو لئلا يخالته ما يرضه كالبيع (وإن) ما خلعته عليه ان كان قد برأته  
منه فدون وان كان زيادة فله (لاقل من المسمى في الخلع أو ميراثه منها) لأن ذلك  
لا يثمرة فيه بخلافه إلا أكثر منهما فان الخلع ان وقعيا أكثر من الميراث تطرقت اليه التهمة من  
نفسه أيضا لئلا يخالته ما يرضه عن عوض على وجهه لم تكن كادرة عليه أشبه مالوا وصت أو أقرت  
له وان وقع باقى من الميراث فانه في هو اسقط حقه منه فلم يستحقه فتعين استحقاق الأقل منهما

يا كثر) كاتبتين (تجملها فالهر  
ما عقد عليه) لأنها تسمية صحيحة في  
عقد صحيح أشبه مالوا بتقديمه اتفاق  
على خلافها وسواء كان السر من  
جنس العسلانية أولا (ونص  
أحمد) في رواية ابن منصور (انها  
تبقى) لزوجه (بما وعدت به  
وشرطته) استحبابا لئلا تكون  
غارة له وللمدبث المؤمنين على  
شروطهم (وهذه زوج ليست  
من المهر) نصا (فأ) أهده  
زوج (قبل عقدان وعدوه)  
بان بزوجه (ولم يفسوا) بان  
زوجها غيره (رجع بها) قاله  
الشيخ تقي الدين فان كان  
الاعراض منه أو ماتت فلا  
رجوع له (وما قبض بسبب نكاح)  
أي قبضه بهض أقار بها كاذبي  
يسمونه منكاة (ف) حكمه (كهر)  
فيما يقرره وينصفه ويسقطه  
(وما كتب فيه المهر لها ولو طلقت)  
عملا بالعادة (وترد هدية) على زوج  
(في كل فرقة اختيارية مسقطه  
للمهر) كفسخ لعيب ونحوه  
وفي فرقة قهرية (كفسخ) من  
قبلها (لقد كفاة ونحوه قبل  
الدخول) لدلالة الحال على انه  
وهب بشرط بقاء العقد فاذا زال  
ملك الرجوع كالهبة بشرط  
الثواب (وتبنت) الهدية (مع)  
أمر (مقرر له) أي المهر كوطء وخلوة  
(أو مقرر لنصفه) كطلاق نحو له  
المفوت على نفسه (ومن أخذ) شيئا  
(بسبب عقد) بيع ونحوه (كدلال  
ونحوه) فان فسخ بيع باقالة ونحوها  
عما يقف على تراص) كشرط  
الخيار لهما ثم يفسخ البيع (مبرده)  
أي المأخوذ للزوم البيع (والا) يفسخ  
الفسخ على تراص كفسخ نكاح



(وان صحت من مرضها ذلك) الذي خالعه فيه (فله جميع ما خالعه) كالأخالة في  
 الصحة لانه ليس من مرض موتها (وان طلقها) باننا (في مرض موتها أو وصي لها) أكثر  
 من ميراثها (منه) (لم تستحق) هي (أكثر من ميراثها) فلو رثته منها من ذلك  
 لانه اتهم في أنه قصد إبطال ذلك اليها كالوصية لوارث وعلم منه أنه لو وصي لها ميراثها فأقل مع  
 لانه لا تهمه فيه (وان خالعه) في مرض موتها المخوف (وحاياتها) بأن خالعه بأبدون ما أعطاهما  
 أو بدون ما يمكنه أخذه منها يندلج (فن رأس المال) أي لا يحسب ما حباها به من الثلث لانه  
 لو طلق بعير عوض لصح فلان يصح بعوض أولى (وكل من مع أن يتصرف في الخلع  
 لنفسه) وهو الزوج الذي يفعله (مع توكيله أو كونه فيه) كسائر الفسوخ والعقود  
 (من حروجه دون كراهي ومسلم وكافر ومجور وعليه ورشيد) ومفلس وغيره (فإذا  
 وكل الزوج في خلع امرأته مطلقا) أي من غير تقدير عوض صح التوكيل كالبيع والنكاح  
 والمستحب التقدير لانه أسلم من الفرار وأهل على الوكيل (فان خالعه) الوكيل  
 (بمهرها فما زاد صح) الخلع ولزم المسمى لانه زاد خيرا (وان نقص) الوكيل (من  
 المهر) مع الإطلاق (رجع) الموكل (على الوكيل بالنقص وصح الخلع) لانه عقد  
 معاوضة أشبهه بالبيع (ولو خالعه وكيله بلامال كان الخلع لغوا) ولو بنية الطلاق أو لفظه لانه  
 ليس موكلا في الطلاق بل في الخلع ولا يصح الابعوض (وان عين) الزوج (للوكيل  
 العوض فنقص منه لم يصح الخلع) عند ابن حامد ومحمد وغير واحد لانه خالف موكله أشبهه  
 بالموكله في خلع امرأته فله غير ما وصح عند أبي بكر لان المخالفة في قدر العوض وهي  
 لا تبطل كحالة الإطلاق فيرجع على الوكيل بالنقص وصح ابن المنجد هذا القول لانه الفرق  
 ثابت بين المخالفة في نفس المعقود عليه وبين المخالفة في تعيين العوض لانه لو وكله في بيع  
 عبده من زيد فباعه من غيره لم يصح ولو وكله في بيعه بعشرة فباعه بأقل منها صح وضمن  
 الوكيل النقص (وان وكلنا المرأة في ذلك) أي في مخالفتها من زوجها (فخالع)  
 وكيلها (بمهرها فادونه) ان لم تعين له ما يخالعه به (أو) خلع (بما عينته) له  
 (فادونه صح) الخلع لانه دور من أهله في محله (وان زاد) وكيلها عما عينته أو عن  
 مهرها (صح) الخلع (ولزم الوكيل الزيادة) لان الزوجة رضيت بدفع العوض  
 الذي ملك الخلع به عند الإطلاق وبالقدر المأثون فيه مع التقدير والزيادة لازمة للوكيل  
 لانها عوض بذله في الخلع فصح منه ولزمه كالأموال يكن وكيلها (وان خالف وكيل الزوج أو)  
 وكيل (الزوجة جنسا) بان وكل ان يخالعه على نفسه خلع على عرض أو بالعكس (أو)  
 خالف (حولا) بأن وكله ان يخالعه بمائة فخالع على مائة متوجدة (أو) خالف  
 (نقدا بالبدل) بأن وكل ان يخالعه على مائة فخالع على مائة من غير نقد البدل (لم يصح الخلع)  
 للمخالفة الا وكيلها اذا لم يحول أو وكيله اذا لم تأجيل لانها زيادة تنفع ولا تنضر (ولو  
 كان وكيل الزوج والزوجة) في الخلع (واحد فله أن يتولى طرفي العقد كالنكاح)  
 والبيع (واذا تخالعا) أي تزوجا (أو طلقا) بأن سألته أن يطلقها وأجابها  
 (تراجعا بينهما من حقوق النكاح فلا يسقط شيء منهما) أي من حقوق النكاح  
 بالخلع ولا بالطلاق (ولو سكت عنها) حال الخلع أو الطلاق فان كان الخلع قبل الدخول فلها  
 نصف المهر فان كانت قد بدت نصفه وان كانت مفوضة فلها المنة لان المهر حق فلا  
 يسقط بلفظ الطلاق ولا الخلع (ك) - ث (لديون ولا تسقط نفقة عدة الحمل ولا بقبه

(لردة ورضاع ومخالعة) فلا يرده  
 هذا معنى كلام ابن عقيل في  
 النظرات

وفصل في المفوضة بكسر  
 الواو وقهها قال كسر على إضافة  
 الفعل للمرأة هي أنها فاعلة  
 والفتح على إضافته لوليها  
 والتفويض الإجمال كان المهر  
 أمسـل حيث لم يسم قال  
 الشاعر

لاتصلح الناس في وضي لأمرة  
 لهم  
 ولا سراة اذا جهالهم  
 سادوا

أي مهملين (و) التفويض  
 (نوعان تفويض بضع بأن  
 بزواج أبايته المجبرة) بلا  
 مهر (أو) بزواج الأب  
 (غيرها ما ذهبا) بلامهر (أو)  
 بزواج (غير الأب) كالأخ  
 بزواج موليته (بأنها بلا  
 مهر) فله عقد صحيح ويجب  
 به مهر المثل لقوله تعالى لا جناح  
 عليكم ان طلقتم النساء ما لم  
 تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة  
 ولحديث ابن مسعود أنه سئل  
 عن امرأة تزوجها رجل ولم  
 يفرض لها صداقا ولم يدخل بها  
 حتى مات فقال ابن مسعود لها  
 صداق نساءها الا وكس ولا شطط  
 وعليها المدة ولها الميراث فقام  
 معقل بن سنان الأنصبي فقال  
 قضى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في بروع بنت واشق امرأة  
 من أممـل ما قضيت رواه أبو  
 داود والترمذي وقال حسن  
 صحيح ولان القصد من  
 النكاح الواسلة والاستمتاع  
 دون الصداق وسواء قال زوج  
 حـلـلـا بلامهر أو زاد لافي المال



ولا في المال لأن ممتلكاتها واحد  
(ك) قوله زوجتك بنتي  
أو اختي ونحوها (على  
ما شاءت) الزوجة (أو)  
على ما (شاء) الزوج  
(أو) على ما شاء (فلان  
وهو أجنبي) من الزوجين  
أو يقرب لها أو لأحد هما  
(وتقويه) كدلى حكمها أو على  
حكمك أو حكم فلان (فالعقد  
مصحح ويجب به) أي العقد  
(مهر المثل) لما تقدم ولأنها  
لم تأذن في تزويجها إلا على  
صداق لكنه مجهول فسقط  
لجهالة فوجب به مهر المثل  
فلو فرض مهر أمية ثم بيعت  
أو عتقت ثم فرض لها مهر المثل  
فهو ليس به حال العقد (ولها)  
ذلك) أي التقويض طلب  
فرضه (و) لها (مع فساد  
تسمية) كان تزويجها على نحو  
نكاح خنزير (طلب فرضه)  
قبل دخول وبعده فإن امتنع  
أجبر عليه لأن النكاح لا يخلو  
من مهر قال في الشرح ولا تعلم  
فيه مخالفا (ويصح إبراؤها)  
أي الزوجة (منه) أي مهر  
المثل (قبل فرضه) لا تعقد  
سبب وجوبه وهو النكاح  
كالغفوع عن القصاص بعد الجرح  
(فإن تراخيا) أي الزوجان  
الجانزا التصرف (ولو على)  
شيء (قليل صح) فرضه ولها  
ما تراخيا عليه قليلا كان أو كثيرا  
عالمين كانا أوجهلين لأنه إن  
فرض لها كثيرا فقد بذل لها من  
ماله فوق ما يلزمه وإن فرض لها  
يسرا فقد رضيت بدون ما وجب  
لها وإن كان الزوج محجورا  
عليه لم يظفر فليس لوليها أن يكثر من مهر مثلها وإن كانت كذلك فليس لوليها الرضا بأقل من مهر مثلها

ما خولع بيعته) كسائر القسوخ  
فصل وإذا قال خالعك بألف فأنكرته أو قالت انما خالعك غيري بابت منه لانه مفسر  
بما يوجب بينوتها (والقول قولها يمينها في) نسق (العوض) لأنها منكرة والاصل  
برأيتها (وإن قالت نعم) خالعني بألف (لكن ضمنه غيري لزمها الألف) لأنها مقسرة  
بالخلع مدعية على الغير ضمان العوض فلزمها العوض لأقرارها ولا تسمع دعواها على  
الغير وكذا لو قالت نعم لكن بعوض في ذمة غيري فقال بل في ذمتك (وعوض الخلع حال)  
لأنه الأصل فلا يتأجل إلا بتأجيله (و) عوض الخلع (من نقد البلد) جملة على العرف  
(وإن اختلفا) أي المتخالعان (في قدر العوض) الذي وقع عليه الخلع (أو) اختلفا  
في (عينه أو تأجيله أو جنسه أو صفته أو هل هو) أي عوض الخلع (وزنى أو عددي فقوله  
مع يمينها) لأنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة فيه كالطلاق على مال إذا اختلفا في قدره  
ولأن المرأة منكرة للزائد في القدر والصفة فكان القول قولها كسائر المنكرين فإن قال  
سالتني طلبة بألف فقالت بل ثلثا بألف فطلقتني واحدة بابت بأقراره والقول قولها في  
سقوط العوض (وإن علق) زوج (طلاقها) بصفة (أو) علق رقبتي (عنته  
بصفة ثم خالعها أو أباها بثلاث أو دونها أو بألف) أي القن (فوجدت الصفة أولم توجد  
ثم عاد فتزوجها وملكه فوجدت الصفة) وهي في عصمتها أو معتدة من طلاق رجعي  
أو القن في ملكه (طلقت) الزوجة (وعتق) القن لأن عقد الصفة وجودها  
وحد في النكاح والملك فوقع الطلاق والعتق كالولم تحل له بينونة ولا بيع لا يقال  
الصفة انحلت بفعلها حال البينونة أو زوال الملك ضرورة أن لا تقتضي التكرار  
لأنها انما تحل على وجه يثبت به لأن البين حل وعقد والعقد يفتقر إلى الملك فكذا الحل  
والحنث لا يحصل بفعل الصفة حال البينونة ولا تحل البينونة به \* فإن قيل لو طلقت بذلك لوقع  
الطلاق بشرط سابق على النكاح ولا خلاف أنه لو قال لأجنبية أن دخلت الدار فانت طالق  
فتزوجها ثم دخلت لم تطلق \* قيل الفرق أن النكاح الثاني مبني على الأول في عدد الطلقات  
وسقوط اعتبار العدة (وكذا الحكم لو قال إن بنتي ثم تزوجتك فانت طالق فبانت ثم  
تزوجها) قاله في الفروع (ويحرم الخلع حيلة لا سقاط يمين طلاق ولا يصح) أي  
لا يقع قال في المفتي هذا في فعل حيلة على إبطال الطلاق المعلق والحيل خداع لا تحل ما حرم الله  
(قال الشيخ) خلع الحيلة لا يصح على الأصح (كما لا يصح نكاح المحلل) لأنه ليس المقصود  
منه العرق وإنما يقصد منه بقاء المرأة مع زوجها كما في نكاح المحلل والعقد لا يقصد به نقيض  
مقصوده (وقال) الشيخ (لو اعتقد البينونة بذلك) أي بخلع الحيلة (ثم فعل ما حلف  
عليه فخطأ لاق أجنية) أي فكما لو قال لمن ظن أنها أجنبية أنت طالق فبانت امرأة  
(فتبين امرأته على ما يأتي في آخر باب الشك في الطلاق ولو خالع) حيلة (وفعل  
المحلف عليه بعد الخلع) حيلة (معتقد أن الفعل بعد الخلع لم يتناول يمينه) لا لمحلها (أو  
فعل المحلف عليه معتقد زوال النكاح ولم يكن) الأمر (كذلك) لعدم صحة الخلع  
حيلة (فهو كالو حلف على شيء يظنه فيان بخلاف ظنه) فحنث في طلاق وعتاق قال  
في التقييس وغالب الناس واقع في ذلك أي في الخلع لا سقاط يمين الطلاق وقلت ويشبهه من  
خلع الاخت ثم تزوج اختها ثم خلع الثانية وبعيد الأولى وهلم جرا وهو داخل في قول الشيخ  
خلع الحيلة لا يصح ونوهم والحيل كلها غير جائزة في شيء من أمور الدين (ولو أشهد) أقسام  
(على نفسه) وقوع (طلاق ثلاث) ليمين صدرت منه (ثم استفتي) عن يمينه (فأفتي



ميل على الزوجه والميل حرام  
ميل على الزوجه والميل حرام  
ولانه انما يفرض بدل البضع  
فيقدره بقدره كقيمة متقوم اختلف  
ويعتبر معرفة مهر المثل ليتوصل  
الى فرضه (ويلزمهما) أي  
الزوجين (فرضه) لمهر المثل  
(ك) ما يلزمهما (حكمه)  
رضيا به أو لا اذ فرضه محكم  
(بدل) ذلك على (ان ثبوت  
سبب المطالبة) وهو هنا  
فرض الحاكم (كتقديره)  
أي الحاكم (أجرة مثل أو نفقة  
ونحوه) كتقدير جعل (حكم)  
أي يتضمن الحكم قال ابن نصر  
الله وليس بمحكم صريح (فلا  
غيره) أي التقدير لغير نفقة  
وأجرة (حكم آخر) لان  
الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد  
(مالم يتغير السبب) كسيرة  
وعسرة في نفقة وكسوة وغسله  
ورخص في أجرة المثل فان تغير  
غيره ذه عمل بالاجتهاد الثاني  
وليس تقضا للاول (وان مات  
أحدهما) أي الزوجين في  
نكاح التفويض (قبل دخول)  
بمفوضه (و) قبل (فرض)  
حاكم بمهر المثل (ورثه صاحبه)  
سواء كان البيت الزوج  
أو الزوجه حديث ابن مسعود  
ولان ترك التسمية لا يقدح في  
صحته النكاح (ولها) مع  
موت أحدهما وكذا ما يقرر  
المهر (مهر نسائها) أي مهر  
مثلها معتبرا بمن يساويها من  
أقاربها كما يأتي لحديث ابن  
مسعود (وان طلقت) مفوضة  
(قبلها) أي قبل دخول  
وفرض مهر (لم يكن عليه)

بانه لا شيء عليه لم يؤخذ بقراره لمعرفة مستنده (في اقراره وهو ما ليس السابقه) (وبقبل)  
قوله (بيمينه ان مستنده في اقراره ذلك) أي ما صدر منه من اليمين واعتقاده الحث عملا  
بدلالة الحال اذا كان (عن مجهله مثله انتهى) كلام الشيخ (وبأقوى) باب (صريح  
الطلاق)

### كتاب الطلاق

وأجمعوا على جوازها لقوله تعالى الطلاق مرتان وقوله فطلقوهن لعدتهن وقوله عليه  
الصلوة والسلام انما الطلاق لمن أخبأ لساق والمهني بدل عليه لان الحال ربما تسببت  
الزوجين فيؤدي الى ضرر عظيم فبقائه اذن مفسدة محضة فشرع ما يزيل النكاح لتزول  
المفسدة الحاصلة منه (وهو) أي الطلاق مصدر طلقت المرأة بفتح اللام وضعها أي بانته من  
زوجها فهي طالق وطلقة بازوجها فهي مطلقة وأصله التحلية يقال طلقت الناقة اذا  
مرحت حيث شاءت وحبس فلان في السجن طلقا بغير قيد وشرعا (حل قبل النكاح أو بعده)  
أي بعض قبل النكاح اذا طلقها اطلقه رجعية (ويباح) الطلاق (عند الحاجة اليه لسوء  
خلق المرأة أو لسوء عشرتها وكذا) يباح (للتضرر بهما من غير حصول الغرض بها) فيباح  
لهدفع الضرر عن نفسه (ويكره) الطلاق (من غير حاجة) اليه لحديث ابن عمر أبغض  
الحلال الى الله تعالى الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه قال في المبدع ورجاله ثقات (ومنه)  
أي الطلاق (محرم كفي الحيض ونحوه) كالنفاس وطهر وطى فيه لما يأتي (ومنه) أي  
الطلاق (واجب كطلاق المولى بعد التبرص) أربعة أشهر من حلفه (اذ لم ينق) أي  
يطأ لما يأتي في باب (ويستحب) الطلاق (لتقربها) أي الزوجة (في حقوق الله  
الواجبة مثل الصلاة ونحوها ولا يحكمه احبارها عليها) أي على حقوق الله (و) يستحب  
الطلاق أيضا (في الحال التي تخرج المرأة الى المخالعة من شدة ق و غيره يزيل الضرر  
وكونها غير عفيفة) قال أحمد لا ينبغي له امساكها وذلك لان فيه نقص لدينه وديار من  
افساد ما فرأشه والحامها به ولدان غيره (و) يستحب الطلاق أيضا (لتضررها) ببقاء  
(النكاح) لبغضه أو غيره (وعنه) أي أحمد (يجب) الطلاق (تركها عنه  
ولتفريطها في حقوق الله تعالى قال الشيخ اذا كانت ترى لم يكن له أن يحكمها على ذلك  
الحال بل يفارقها ولا كان ديوتا انتهى) وورد له الحديث والله من علامات الكمية  
على ما يأتي فلماذا وجب الفراق وحرم العشرة (ولا بأس بعزلها في هذا الحال والتضييق  
عليها لتفندي منه) لقوله تعالى ولا تعضلوهن لت هيو بعض ما أتيت به من الآن يأتي  
بفاحشة مبينة (والزنا لا يفسخ نكاحها) أي الزينة لا تكن سببها اذا أمسكها باعدة  
(وتقدم في باب المحرمات في النكاح واذا ترك الزوج حقها) تعني (فامرأة في ذلك  
مثله) يستحب لها أن (تختلع) منه تركه حقوق الله تعني (ولا يجب اطلاق امره  
به أبوه) فلا تلزمه طاعته في انطلاق لانه أمره بما لا يوافق الشرع (وان أمرته به) أي  
الطلاق (أمه فقها) الامم (أحمد لا يجنب طلاقه) لعموم حديث أبغض الحلال  
الى الله الطلاق (وكذا إذا أمرته) أمه (بييع مريته) لم يلزمه بيعه (وليس لها)  
أي الام (ذلك) أي أمره ببيع مريته ولا طريق امرأته لانه من أحدنا خير رعايه  
(وبصح الطلاق من زوج عفر نخة ولو غير يعله) أي الطلاق (ولو) كان لميز (دور  
عشر) لعموم قوله عليه الصلاة والسلام ان طلاق من أخذنا في وقوله كل الطلاق

أي المطلق (الا لمتعه) نصا وهو قول ابن عمر وابن عباس لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يمسوهن أو تفرضا والهن



توجب المتعة اذا كانت مفروضة وكل فرقة تسقط المسمى كاختلاف دين ونسخ لرضاع من قبلها لا تجب به متعة لقيامها مقام نصف المسمى فتسقط في كل موضع يسقط فيه (وهي) أي المتعة (ما يجب لحره أو سيد أمه على زوج بطلاق قبل دخول لمن لم يسم لهما مهر) صحيح (مطلقا) أي سواء كانت مفروضة بضع أو مفروضة مهر أو مسمى لهما مهر فاسد تكمر وخنزير وسواء كان الزوجان حرين أو رقيقين أو مختلفين مسلمين أو ذميين أو مسلما وذمية لعموم النص ولأن ما يجب من القرض يستوي فيه المسلم والكافر والحرة والرقيق كالمهر (على الموضع قلره وعلى المقر) أي المهر (قدره) نصا اعتبارا بحال الزوج لا بآية (بأعلاها) أي المتعة (خادم) اذا كان الزوج مسورا والخادم الرقيق ذكر أو أنثى (وأدناها) اذا كان الزوج فقيرا (كسوة تجزيها) أي الزوجة (في صلاتها) وهي برع وخمار أو ثوب تصلى فيه بحيث يستتر ما يجب سترة (ولا تسقط) المتعة (ان وهبته) المرأة (مهر المثل) أي أبرأته منه (قبل الفرقة) لظاهر الآية ولأنها انما وهبته مهر المثل فلا تدخل فيه المتعة ولا يصح إسقاطها قبل الفرقة لأنها لم تجب بعد كإسقاط الشفعة قبل البيع وان وهب الزوج لنفسه شيئا ثم طلقها قبل دخول وفرض فلها المتعة نصا لأن المتعة أعمان تجب بالطلاق فلا يصح قضائها قبله وكنصف المسمى (وان دخل) الزوج (بها) أي المفوضة (استقر

حائزا لطلاق المعتوه والمغلوب على عقله وعن علي أكنه والصبيان المباح فيهم ان فائدة أن لا يطلقوا ولأنه طلاق من عاقل صادق محل الطلاق فوقع كطلاق البالغ ومعنى كون الميز بعقل الطلاق أن (يعلم) الميز (أبزو جته تبين منه وتحرم عليه) اذا طلقها (ويصح توكيله) أي الميز في الطلاق (و) يصح أيضا (توكيله فيه) لأن من صح منه مباشرة شي صح أن يوكل وأن يتوكل فيه (ويصح) الطلاق (من كتابي) وجوبه وغيرهما من الكفار وتقدم في أنكحة الكفار (و) يصح الطلاق أيضا من (سفيه) ولو بغير إذن وليه ومن عبد ولو بغير إذن سيده لأنه لا يتعلق بالمال مقصوده (و) يصح الطلاق أيضا (من لم تبلغه الدعوة) كسائر تصرفاته قال في المبسوط من لم تبلغه الدعوة فهو غير مكلف ويقع طلاقه ذكره في الانتصار وعبور المسائل والمفردات (و) يصح الطلاق أيضا من (أحرس تفهم اشارته ويأتي في باب صريح الطلاق وكتابته) مفصلا (وطلاق مرتد) بعد الدخول (موقوف فان) أسلم في العدة تبين وقوعه وان (بجأت الفرقة) بأن لم يسلم حتى انقضت العدة أو ارتد قبل الدخول (ف) طلاقه (باطل) لانفساخ النكاح قبله باختلاف الدين (وتزويجه) أي المرتد ذكر أو أنثى (باطل) وتقدم في النكاح (وتعذر ارادة لفظ الطلاق لمعناه) أي ان لا تصد بلفظ الطلاق غير المعنى الذي وضع له (فلا طلاق) واقع (لغيره بكرهه) لا (حالك من نفسه أو غيره) لأنه لم يقصد معناه بل التعليم أو الحكاية (ولا) طلاق (من زال عقله بسبب يفسد فيه كالمجننون والناسم والمغمى عليه والمبرسم ومن به نشاف) لقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن العبي حتى يحلم وعن الناسم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ولأن الطلاق قول يزيل الملك فاعتبر له العقل كالبيع ولو زال عقله بضر به نفسه (ولا) طلاق (لمن أكره على شرب مسكر) فشربه وطلاق في مسكره (أو شرب ما يزيل عقله ولم يعلم أنه يزيل العقل أو كل نجس ونحوه ولو بغير حاجة) لأنه لا لذة فيه وفرق الإمام أحمد بينه وبين السكران فالحقه بالمجنون (فان ذكر المجنون والمغمى عليه بعد افاقتهم انهما طلقا وقع) الطلاق (نصا) لأنه اذا ذكر الطلاق وعلم به دل ذلك على أنه كان عاقلا حال صدوره منه فلزمه قال الموفق هذا والله أعلم لم فيه من جنونه ينهيه معرفته بالكلية وبطلان حواسه وأما من كان جنونه لنشاف أو كان مبرسما فان ذلك يسقط حكم تصرفه مع ان معرفته غير ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكره بالطلاق ان شاء الله تعالى (ويقع طلاق من زال عقله بسكر ونحوه) كمن شرب ما يزيل العقل عالمابه (محرم) بأن يكون مختارا عالمابه (ولو خلط في كلامه وقراءته أو فقط تميزه بين الأعيان فلا يعرف متاعه من متاع غيره أو لم يعرف السماء من الأرض ولا الدكر من الأنثى ويؤخذ) السكران ونحوه (بأقواله وأفعاله وكل فعل يعتبر له العقل من قتل وقذف وزنا وسرقه وظهار وإبلاعه وبيع وشراء وردة وإسلام ونحوه) كوقوف وعارية وغصب وقبض أمانة لأن الأصحاب جعلوه كالصاحي في الحد بالقذف ولأنه فرط بازالة عقله في ما يدخل فيه ضرر أعلى غيره فالزم حكم تفریطه عقوبة له وعنه أنه فيما يستقل به مثل عتقه وقتله وغيرهما كالصاحي وفيما لا يستقل به مثل بيعه ونكاحه ومعاوضاته كالمجنون قال في المحرر حكاهما ابن حامد (قال جماعة من الأصحاب لا تصح عبادة السكران أربعين يوما) للخبر (حتى يتوب وقاله الشيخ والحشيصة الخبيثة كالبنج قديمه الزركسي (والشيخ بري) ان الخشيصة الخبيثة (حكما حكم الشراب المسكر حتى في إيجاب الحد) ويفرق بينا وبين البنج بأنها تشتهى وتطلب



فهى كالحرب بخلاف البعج فالحكم عنده منوط باشتها بالنفس وطلمها وجزمى المتبى بأب  
شهى وشرجه بما قاله الشيخ من حيث وقوع اطلاق (والنضبان مكلف في حال غضبه  
بما صدر منه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق وغير ذلك قال ابن حبيب في شرح)  
لأربعين (النواوية ما يقع من الغضب بان من طلاق وعتاق أو عين فانه يؤخذ) وفي  
نسخة (بذلك كله بغير خلاف واستدل لذلك بأدلة صحيحة) منها حديث خويلد بن  
ثعلبة امرأة أوس بن الصامت الآتي في الظهار وقيل غصبر وجهه انظارا منها فانت النبي  
صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك وقالت انه لم يرد اطلاق فقال اي صلى الله عليه وسلم  
ما أراك الاحرمت عليه خرجه بن أبي حاتم وذكر القصة بطولها وفي آخرها قال لحول الله  
الطلاق فجعله ظهارا ومنه ما روى عن ابن عباس وعائشة وغيرهما في ذلك وأطال وذلك  
في شرح الحديث السادس عشر من الاحاديث المذكورة (وأذكر على من  
يقول بخلاف ذلك) لانه كاي على ما دلت عليه الاخبار لكن ان غضب حتى اغشى  
أو اغشى عليه لم يقع طلاقه في تلك الحال لزوال عقله أشبه المجنون (ورأى في  
باب الابلاء)

فصل ومن أكره على اطلاق ظلم بما يؤلم كالضرب والخنق وعصر الساق والمجس  
والخط في المسمع الوعد فطلاق (تبع القول مكرهه (لم يقع) طلاقه رواه سعيد وأبو  
عبيد عن عثمان وهو قول جماعة من الصحابة قال ابن عباس فيمن يلزمه اللصوص فطلق  
ليس بشئ ذكره البخاري وأقره عليه الصلاة والسلام ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان  
وما استكروا عليه رواه ابن ماجه والدارقطني قال عبد الحق انه من منحل يحكم وعنه  
عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا طلاق ولا عتاق في اغلاق رواه  
أبو داود وهذا اللفظ وأحمد وابن ماجه وأما في اغلاق قال لا مذى هو المحفوظ والاغلاق  
الا كراه لا المكره منطلق عليه في أمر مضيق عليه في نصرة كناية في الباب على لسان  
وخرج بقوله ظلم ما لوأ كره بحق كراه الحاكم المولى على اطلاق بعد التبرع اذ لم يبق  
وا كراه الحاكم بغير زوجة ما وبيان ولم يلم السابق منها انه قول حسن عليه بحق فصح  
كالام المرتد وقوله مع الوعد تبع فيه الشارح وغيره أي ان الضرب وما عتف عليه غايه كون  
ا كراه مع الوعد لان الا كراه انما يتحقق بالوعد بما الماضى من العقوبة فلا يندفع به من  
ما كره عليه ونما يساح لفعل المكره عليه فذلك لما يتوعد به من العقوبة فيمأ بعد وظاهر  
لتنقيح ولا تهى وغيرهما من الوعد ليس بشرط مع العقوبة (وقيل ذلك) أي ان الضرب  
والخنق ونحوهما تقدم (بولد) أي انطلق (كره بولده) فلا يقع طلاقه في ما تقدم  
بخلاف باقي أقاربه (وان هدد بقدرة) على بيعه هدد به (بما يضرب ضررا كرايا كتر  
وقطع طرفه وضرب شبيهه وجس وشد طويلا من راحته كثر وخراب من ديار ونحوه أو)  
هدده (باعتد بولده) بشئ مما تقدم أو قطع طرفه ونحوه (سلطان أو تغلب كمن  
ومحسوه) كقطع طريق متعلق بقدرة (يلتص على طه) أي المظن (وقوع ما عده  
به) يلب على ضمه (عجزه عن دفعه) عن (لم يرب منه) من (الاحتشاء هو) أي  
التهديد بشره (كره) ولا يقع طلاقه بشرطه تقدم وقيل لو كان الوعد  
ا كراهها نكس كرهه من عيانه فلا يثبت له نكاحا بل يحررا كرهه من لحي  
والثواب بفضله مسعفا عليه عند انتم بغيره كرهه في الانتصار (وكذا  
الضرب) الذي هدد به (يسير الحق من زبالي به ليس با كراه) لانه من ربه

أقوله تعالى لا جناح عليكم ان  
طلقم النساء ما لم تمسوهن  
أو تقربواهن فسريرة  
ومتعوهن ثم قال وان طلقتموهن  
من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم  
أهن فريضة فنصف ما فرضتم  
فخص الأولى بالمتعة والثانية  
نصف المقر وض مع نفسه  
النساء قسعين فدل على  
اختصاص كل قسم بحكمه وان  
فرض لها ما يصح فسرخته  
فكالمسي يتنصف بنحو طلاق  
قبل دخول ولا متعة معه وكذا  
لامتعة طلاقه بعد دخول مطلقا  
وحيث لا تجب المتعة للطلقة  
فهى مستحبة (ومهر المثل  
معتبر بمن يساويها من جميع  
أقاربها) أي المفوضة (كام  
وخلة رجة وغيرهن) كانت  
وبنت أخ وعم (القرى  
فانقرى) لقوله في حديث  
ابن مسعود وأما صداق نساؤها  
فان لمراة تنكح لحسبها للآثر  
وحسبها يختص به أقاربها  
ويزاد المهر لذلك ويقل لعلمه  
ويعتبر بالتساوي (في مال  
وجمل وعقل وأدب وسنن  
وبكاره أو يسوبة وبلد)  
وصراحة تنب وكما يختلف  
لحجه المهر لان مهر المثل يدل  
متلف وهذه الصفات مقصودة  
فيه فاعتبرت (فان لم يكن) في  
نساها (الادوية) اذ بدت بقدر  
فضيلتها (لان زيادة فضيلتها  
تقتضي زيادة مهره فتقدر  
ازيادة قدر الفضيلة (أو) لم  
يرجى في نساها (الافوقها  
بفست بقدر نقصها) كارش  
عيب يقدر بقدر نقص المبيع (وتعتبر عادة) نساها (في تجيب) مهر أو بعضه (وغيره) كالخفيف عن عشرتين دون غيرها



وكذا لو كان فادتهم التحقيف لحو  
 اختلاف (المهور أخذ) مهر  
 (وسط حال) من نقد البلد  
 فان تعدد دفن غالبه كقسم  
 المتلفات (وان لم يكن لها  
 اقرب) من النساء (اعتبر  
 شبهها بنساء بلدها فان عدم  
 أى نساء بلدها (في الاعتبار  
 باقرب النساء شبهها من  
 اقرب بلد اليها) لان الاضافة في  
 قوله ولها صدق نساءه لا في  
 ملازمة فلما تعدد اقاربها اعتبر  
 اقرب النساء شبهها من  
 غيرهن كما تعتبر القرابة  
 البعيدة عند عدم القرابة  
 القريبة  
 وفصل ولا مهر بفرقة قبل  
 دخول (أو خلوة) في نكاح  
 فاسد ولو بطلاق أو موت) لان  
 العقد الفاسد وجوده كعدمه ولم  
 يستوف المعقود عليه أشبه  
 البيع الفاسد والجاراة الفاسدة  
 اذا لم يتسلم (وان دخل) أى  
 وطئ في النكاح الفاسد  
 (أو خلأها) فيه (استقر)  
 عليه المهر (المسمى) نصا لما  
 في بعض ألفاظ حديث عائشة  
 من قوله ولها الذي أعطاهما  
 أصاب منها قال القاضي حدثناه  
 أبو بكر السبرقاني وأبو محمد  
 الخليل باسنادهما ولا تغاها  
 على انه المهر واستقراره بالخلوة  
 بقياسه على النكاح الصحيح  
 (ويجب مهر المثل بوطء ولو)  
 كان الوطء (من مجنون في)  
 نكاح (باطل اجماعا) كنكاح  
 خامسة أو معتقة (أو) وطء  
 (شبهة) ان لم تكن حرة عالة  
 مطاوعة فيهما (أو) وطء  
 (مكره على زنا) ان كان الوطء

(و) ان كان الضرب يسيرا (في ذوى المروءات على وجه يكون آخرا لصاحبه وعضالة  
 وشهرة فهو كالضرب الكثير قاله الموفق والشارح) قال القاضي الا كراهة يختلف قال  
 ابن عقييل وهو قول حسن (ولو مهر ليطلق كانا كراهة قاله الشيخ) قال في الانصاف  
 وهو اعظم الا كراهات (وقال) الشيخ (اذا بلغ به السهر الى أن لا يعلم ما يقول لم يقع به  
 الطلاق انتهى) لانه لا قصد له اذن (ولا يكون اسبوا) لا (الشمو) لا (الاخراق)  
 أى الاهانة (وأخذ المال اليسير كراهة) لان ضرره يسير (ويبغى لمن أكره على  
 الطلاق وطلق أن يتناوله فينوي بقلبه غير امرأته ونحو ذلك) كان ينسوي بطلاق  
 من عمل وبثلاث ثلاثة أيام خروج من خلاف من أوقع طلاق المكره اذا لم  
 يتأول (وبأى) بيان صور التأويل (في باب التأويل في الحلف وقبل قوله) أى  
 المكره (في نيته) أى في ما نواه لانها لا تعلم الا من قبله وهو ادرى به او لقيام القرينة  
 (فان ترك التأويل بلا عذر) لم يقع طلاقه (أو أكره على طلاق مبهمه) بأن أكره  
 يطلق واحدة من نساءه (فطلق) واحدة (معينة لم يقع) طلاقه لان المبهمه التى  
 أكره على طلاقها متعققة في المعينة فلا قرينة تدل على اختياره (ولو قصد ايقاع الطلاق  
 دون دفع الا كراهة) وقع لانه قصد واختياره (أو أكره على طلاق امرأة فطلق غيرها)  
 وقع لانه لم يكره على طلاقها (أو) أكره (على) أن يطلق (طلقة فطلق ثلاثا وقع)  
 لانه غير مكره على الثلاث \* قلت فظاهره انه لو أكره على أن يطلق فطلق ثلاثا لم يقع ان  
 لم يقصد الا ايقاع دون دفع الا كراهة (وان طلق من أكره على طلاقها وغيرها وقع طلاق  
 غيرها) لانه ليس مكرها عليه (دونها) أى دون طلاق المكره على طلاقها فلا يقع لما تقدم  
 (ولا كراهة على العتق واليمين ونحوهما) كالظهار (كالا كراهة على الطلاق) فلا يؤخذ  
 بشئ من ذلك من حال لا يقع الطلاق فيها على المكره على الطلاق (ويقع اطلاق في النكاح  
 المختلف في صحته كالكاح بولاية فاسق أو) الكاح (بشهادة فاسقين أو بنكاح الأخت  
 في عدة أختها) البائن (أو نكاح الشار أو) نكاح (المحل أو بلا شهود أو بلاولى  
 وبأشبه ذلك) كنكاح الزانية في عدة أو قبل نوبتها ونكاح المحرم ولو لم ير المطلق لصحته نص  
 على وقوعه أحمد (كبيد حكم) الحاكم (بصحته) اذا كان يراها والحاكم انما يكشف  
 خافيا أو ينفذ واقعا لان الطلاق ازالة ملك بني على التغليب والسرابة فبما أن ينفذ في  
 العقد الفاسد اذا لم يكن في نفوذه اسقاط حق الغير كالعتق ينفذ في الكتابة الفاسدة بالأداء  
 كما ينفذ في الصحيحة ونقل ابن القاسم قد قام مقام الصحيح في أحكامها (ويكون) الطلاق  
 في النكاح الفاسد (بثبوت) فلا يستحق عوضا مسئل عليه (من لم يحكم بصحته) فيكون  
 كالصحيح المتفق عليه (ويجوز) الطلاق في النكاح المختلف فيه (في حيض ولا يكون)  
 طلاق (بدعة) لان استدامة هذا النكاح غير جائزة (ويثبت فيه) أى النكاح المختلف  
 في صحته (النسب) ان أنت بولد (والعدة) ان دخل أو خلأها (والمهر) المسمى ان  
 دخل بها كالصحيح ويسقط أيضا به الحد ولا يستحق عوضا مسئل عليه ولا يصح الخلع لخلوه عن  
 العوض وتقدم (ولا يقع) الفلاني (في نكاح باطل اجماعا) كنكاح خامسة وأخت على  
 أختها (ولا) يقع اطلاق (في نكاح فضولي قبل اجازته وان نفذناه) أى بالاجازة ونقل  
 حنبلا ر تزوج عبيد بلا اذن سيده جاز طلاقه وفرق بينهما (ويقع عتق في بيع فاسد) في  
 ظاهر كلام الامام أحمد ونحوه

وفصل ومن صح طلاقه صح توكيله بكيفية (و) صح (توكيله فيه) لان من صح نصره في شئ



المباشرة المقصودة منه وهو الوطء  
ولانه ان خلاف لبضع بغير رضا  
مالكه ذأوجب القيمة وهي المهر  
كسائر المتقات ومن طلق  
زوجته قبل دخول وطن انها لم  
تبن منه به فوطئها قبله نصف  
المسمى بالطلاق ومهر المثل  
بالوطء (دون ارض بكاره) فلا  
يجب مع المهر لان الارض يدخل  
في مهر المثل لانه يعتبر بكمثالها  
فلا يجب مرة أخرى وسواء كانت  
الموطوءة اجنبية أو من ذوات  
رحمة لان ما ضمن للاجنبي  
ضمن للقريب كالمال بخلاف  
الوطء فانه غير مضمون على  
احد لعدم ورود الشرع بعبده  
ولا هو انلاف شيء فاشبه القبلة  
ولو طء دون الفرج (ويتعدد)  
مهر في وطء شبهة (بتعدد شبهة)  
كان وطئها طائفة انها زوجته  
خداة شبهة ثم وطئها طائفة انها  
زوجه زينب ثم وطئها طائفة انها  
سريته فحب له ثلاثة مهر وفان  
انحدت الشبهة وتعدد الوطء  
فهر واحد (و) بتعدد المهر  
بتعدد (اكره) على زنا وان  
اتحد الاكره وتعدد الوطء فهر  
واحد (ويجب) مهر (وطء  
مبته) كالخبة وقال القاضي  
وطء المبنة محرم ولا مهر ولا حد  
و (لا) يجب مهر بوطء  
(مطوعة) على زنا لانه انلاف  
بضع برضا مالك فلم يجب له شيء  
كسائر المتقات وسواء كان  
الوطء في قبل أو دبر (غير آمة)  
فحب لسيدتها مهر مثلها على  
زان بها ولو مطاوعة لانها لا تملك  
بضعها فلا يسقط حق سيدتها  
بوطاوعتها (أو) غير (مبعدة)  
طاهت على الزنا فلا يسقط حق سيدتها بوطاوعتها لان مهرها (بقدر رق) من رضاها لا يسقط حق غيرها من مهرها

لنفسه مما تجوز الوكالة فيه صح توكيله وتوكله فيه ولان الطلاق ازالة ملك فجاز التوكيل  
والتوكيل فيه كالعة في (فان وكل) الزوج (لنفسه) أى الطلاق (صح) توكيلها  
وطء لاقه لنفسها لانه يصح توكيلها في طلاق غيرها فكذا في طلاق نفسها (ولا يكره)  
بطلاق متى شاء) لان افظ التوكيل يقتضى ذلك لكونه توكيلا مطلقا شبه التوكيل في البيع  
(الا أن يجعله) الموكل أى الوكيل (حدا) كان يقول طلقه اليوم أو غده فلا يكره في غيره  
لانه انما تنبت له الوكالة على حسب ما يقتضيه لفظ الموكل (أو يفسخ) أنوكل الوكالة  
(أو يبطأ) الموكل الزوجة التي وكل في طلاقها فتفسخ الوكالة لدلالة الحال على ذلك (ولا  
يطلق) الوكيل المطلق (أكثر من واحدة) لان الامر المطلق يتناول أقل ما يقع عليه  
الاسم (الا أن يجعله) الموكل (اليه) أن يطلق أكثر من واحدة (بلفظه أو بنبته)  
لانه نوى بكلامه ما يحتمله ويقبل قوله في نبته لانه أعلم بها (فلو وكله في ثلاث فطلق واحدة)  
وقعت لدخولها في ضمن المأذون فيه (أو وكله في) طلقة (واحدة فطلق ثلاثا طلقت  
واحدة نصا) لانها المأذون فيها دون ما زاد عليها وهي في ضمن الثلاث فتقع (وان خيره)  
أى خير الموكل الوكيل بأن قال له طلق ماشئت (من ثلاث ملك الله من فاقل) لان لفظه  
يقتضى ذلك لان من التبعض بكذا الوخير زوجته (ولا يملك) الوكيل (الطلاق) أى  
الطلاق الوكالة (تعليقا) لاطلاق على شرط لانه لم يؤذن له فيه له فاعرفا (وان وكل)  
الزوج (اثنين فيه) أى الطلاق (فليس لأحدهما الانفراد فيه) لان الموكل انما رضى  
تصرفهما جميعا (الا باذن الموكل) لأحدهما أو لكل منهما بالانفراد لان الحق للموكل في  
ذلك (وان وكلهما في ثلاث فطلق أحدهما) أى أحدا الوكيلين (أكثر من الآخر وقع  
ما اجتماع عليه) لانه مأذون لهما فيه (فلو طلق أحدهما واحدة والآخر أكثر) كشلات  
أو اثنين (بواحدة) أو طلق أحدهما اثنين والآخر ثلاثة وقع تثان (ويجزم على الوكيل  
الطلاق وقت بدعة) كالموكل (فان فعل) أى طلق الوكيل زمن بدعة (وقم) الطلاق  
(كالموكل) اذا طلق زمن بدعة (ويقبل دعوى الزوج) بعد ايقاع الوكيل الطلاق  
(انه) كان (رجع عن الوكالة قبل ايقاع الوكيل الطلاق) عند ايجابه نكاحه في المحرم  
وغیره وقدمه في الفروع (وعنه) أى الامام في رواية أبي الحارث (لا يقبل الابينة)  
وبخبره في الاستغيب والازجى في عزل الموكل و (اختاره الشيخ وغيره وقال) الشيخ  
(وكذا دعوى عتقه ورهنه ونحوه انتهى) وتقدم الوكالة (وان قال لامراه  
طلق نفسك فلها ذلك كالموكل وبأنى) مفصلا (وان قال) لزوجته (اختارى  
من ثلاث ماشئت لم يكن لها أن تختار أكثر من اثنين) لان من التبعض كما مر في  
الوكيل

### باب سنة الطلاق وبدته

طلاق السنة ما أدن لشارع فيه والبسطة منى عنه ولا حذف انما يطلق على الصفة الاولى  
مطلق للسنة قاله ابن المنذر وابن تيمية والبره والاصل فيه قوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء  
فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود وابن عباس طاهرات غير جماع وحديث ابن عمر لما  
طلق امرأته وهي حائض فقال النبي صلى الله عليه وسلم مرطاليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم  
تحيض فتطهر ثم ان شاء طلقها طاهرا قبل أن عرس وهو في الصحيحين (السنة فيه) أى  
الطلاق (أن يطلقها واحدة) لقرن على رواة الجود (في طهر لم يصحبها فيه) لما تقدم من

طاهت على الزنا فلا يسقط حق سيدتها بوطاوعتها لان مهرها (بقدر رق) من رضاها لا يسقط حق غيرها من مهرها



أول ابن مسعود وابن عباس (ثم بدعها فلا ينفق معها طلاقاً آخر حتى تنقضي عدتها) لمول على  
 لا يطلق أحد السنة فيندم رواه الأثر وهذا لا يحصل إلا في حق من لم يطلق ثلاثاً ولازمت تصود  
 من الطلاق فراقها وراقها حاصل بالطلاق الأول (ألا في طهر يتعقب الرجعة من طلاق) في  
 (حيض فبدعة) في ظاهر المذهب اختاره إلا كثر حديث ابن عمر السابق (زاد في  
 الترغيب ويلزمه وطؤها) أي وطء من طلقها وهي حائض ثم راجعها إذا طهرت واغتسلت  
 (وان طلق المدخول بها في حيض) أونفاس (أوطء راصباً فيه ولو) أنه طلقها (في  
 آخره) أي آخر الطهر الذي أصاب فيه (ولم يستين) أي يظهر ويتضح (جلها فهو  
 طلاق بدعة محرم) لمفهوم ما تقدّر (ويقع نصاً) طلاق البدعة قال ابن المنذر وابن عبد  
 البر لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال انتهى لأنه عليه الصلاة والسلام أمر عبد الله بن  
 عمر بالمرامضة وهي لا تكون إلا بدو وقوع الطلاق وفي انقضاء الدار قطي قال قلت يا رسول الله  
 أرأيت لو أني طلقها ثلاثاً قال كانت تبين ملك وتكون معصية وذكر في الشرح هذا الحديث  
 مع غيره وقال كاه، أحاديث صحاح وقال نافع وكان عبد الله طلقها تطليقة فحسبت من طلاقه  
 راجعاً كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه طلاق من مكاف في محله فوقع كطلاق الحامل  
 ولأنه ليس بقربة فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو إزالة عصية وفتح ملك فابقاعه في زمن  
 البدعة أولى تغليظاً عليه وعقوبة له (وتسرحهها) أي رجعة المطلقة زمن البدعة  
 (أن كان) الطلاق (رجعياً فاداراجعها واجباً ما سكا حتى تطهر فاذا طهرت سن أن  
 يسكها حتى تحيض حيضه أخرى فاذا طلقها في هذا الطهر قبل أن يحسها فهو طلاق سنة)  
 حديث ابن عمر السابق (ولو علق طلاقها بقيامها أو) علقه (بقدم زيد فقامت)  
 وهي حائض (أو قدم) زيد (وهي حائض طلقت للبدعة) لوقوع الطلاق في الحيض (ولأنه)  
 على المطلق لأنه لم يتم بعد إيقاع الطلاق زمن البدعة (وان قال أنت طالق إذا قدم زيد السنة  
 (قدم) زيد (في زمان السنة) أي في طهر لم يصبا فيه (طلقت) لوجود الصفة (وان  
 قدم) زيد (في زمان البدعة لم يقع) الطلاق عند قدمه لأنها اذن ليست من أهل السنة  
 لم يوجد تمام المعلق عليه (فاذا صارت إلى زمان السنة وقع) الطلاق لوجود الشرط (وان  
 ذلك) أي أنت طالق عند قدم زيد (لها) أي لزوجه (قبل الدخول طلقت عند  
 قدمه حائضاً كانت أو طاهراً) لأنه لا سنة لها ولا بدعة (وان) قاله لها قبل الدخول  
 و(قدم) زيد (بعد دخوله بها في طهر لم يصبا فيه طلقت) حين قدمه لوجود الصفة  
 لأنها اذن من أهل السنة (وان قدم) زيد (زمن البدعة) أي في حيض أونفاس  
 أو طهر ووطئ فيه (لم تطلق حتى يحض زمن السنة) لوجود الشرط (وان طلقها) أي طلق رجل  
 زوجته (ثلاثاً بكامة) حرمت نصاً ووقعت ويرى ذلك عن عمرو بن مسعود وابن  
 عباس وابن عمرو عن مالك بن الحارث قال جاء رجل إلى ابن عباس فقال إن عني طلق  
 امرأته ثلاثاً فقال إن عملك عصى الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً وجده ذلك قوله  
 تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعل الله يذكرن منهن إلى قوله لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك  
 أمراً ثم قال بعد ذلك ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً ومن  
 جمع الثلاث لم يبق له أمر يحدث ولم يجعل الله له مخرجاً ولا من أمره يسراً وروى النسائي  
 بأسناده عن محمد بن زيد قال أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته  
 ثلاث تطليقات جيه انغضب ثم قال يا لعجب بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم حتى قام  
 رجل فقال يا رسول الله ألا أتله وفي حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أرأيت لو طلقته ثلاثاً

أنت لا بد من أن يذهب عذرة) بضم العين  
 أطلاق جزء من الشرع بتقدير  
 عودته فيرجع فيه إلى أرضه  
 كسائر المتلفات وهو ما بين مهره  
 بكره وشيئاً ذكره في الإقناع وغيره  
 ومقتضى ما يأتي في الجنائيات أن  
 أرضه حكومة (وان فعله) أي  
 أذهب العذرة (زوج) بلاوطه  
 (ثم طلق) التي أذهب عذرتها  
 بلاوطه (قبل دخول) بها أو خلوة  
 ونحو قبله (لم يكن عليه الانصاف  
 المسمى) لقوله تعالى وان  
 طلقتوهن من قبل أن تمسوهن  
 الآية وهذه مطلقة قبل المسيس  
 وان لم يوطئ لها الانصاف  
 المسمى ولأنه ألتف ما يستحق  
 اتلافه بالمقدور لا بمنه غيره كما  
 لو ألتف عذرة أمته (ولا يصح  
 تزويج من نكاحها فاسد)  
 كالنكاح بلاولي (قبل طلاق  
 أو فسخ) لأنه نكاح يسوغ  
 فيه الاجتهاد فاحتاج إلى إيقاع  
 قرعة كالصحيح المختلف فيه ولأن  
 تزويجها بالفرقة يقضي إلى تسليط  
 زوجين عليها كل واحد يعتقد  
 صحة نكاحه وفساد نكاح الآخر  
 بخلاف النكاح الباطل (فان  
 أباحها) أي الطلاق والفسخ  
 (زوج نفسه حاكم) نصاً لقيامه  
 مقام المتنع أو حجب عليه فاذا  
 تزوجت باءخر قبل التفريق لم  
 يصح النكاح الثاني ولم يحز تزويجه  
 لثالث حتى يطلق الأولان  
 أو يفسخ نكاحهما (ولزوجه  
 قبل دخول منع نفسها) من  
 زوج (حتى تنقض مهراً حالاً)  
 مسمى لها كانت أو مفوضة حكام  
 ابن المنذر أراجعا ولأن المنفعة  
 لا تعود عليها تنلف بالاستيفاء  
 فاذا تعذر عليها استيفاء مهر لم يمكن



(النفقة) لان الحبس من قبله  
نصا (و) لزوجة زمن  
منع نفسها القبض مهر حال  
(السفر بلائقة) أي الزوج  
لأنه لم يثبت له عليها حق الحبس  
فصار تركه لا زوج لها وبقاء  
دوم من كنفه جميعه كسائر  
الديون ومضى ما فرت بسلا اذنه  
فلا نفقة لها كما بعد الدخول  
(ولو قبضته) أي المهر الحال  
(وسلمت نفسها ثم بان)  
المقبوض (معها قلها منع  
نفسها) حتى تقبض عليه لأنها  
انما سلمت نفسها طائفا منها أنها  
قبضته فثبت عليه (ولو أي  
كل) من الزوجين (تسلم  
ما وجب عليه) بأن قال  
الزوج لا أسلم المهر حتى أنسلها  
وقالت لا أسلم نفسي حتى أقبض  
حال مهري (أجبر زوج)  
أولا على تسليم صداق (ثم)  
أجبرت (زوجته) على تسليم  
نفسها لان في إجبارها على  
تسليم نفسها أو لا خطر انلاف  
البضع والامتناع من بذل  
الصداق ولا يمكن الرجوع في  
البضع (وان تأخر أحدها)  
أي أحد الزوجين (به) أي  
ببذل ما وجب عليه فلا تخ  
(أجبر الآخر) لانتفاء عذره  
في التأخير (ولو أبت) زوجة  
(التسليم) أي تسليم نفسها  
(بلاعذر) لها (فصله) أي  
الزوج (استرجاع مهر قبض)  
منه (وان دخل) الزوج بها  
مطوعة (او خلاها) الزوج  
(مطوعة لم تملك منع نفسها)

قال اذن عصيت وبانت منك امرأتك ولان ذلك تحريم البضع بالقول فأنشبه الظهار بل أولى  
لان الظهار يرتفع بالكفر وهذا السبيل للزوج الى دفعه بحال ولا فرق في ذلك بين  
ما قبل الدخول أو بعده وروى ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو وابن  
مسعود وأنس وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين والائمة بعدهم وأما ما روى طاروس عن ابن  
عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة  
عمر طلاق الثلاث واحدة رواه أبو داود وقد قال الأثر مالت أبا عبد الله عن حديث  
ابن عباس بأي شيء تدفعه قال أدفعه برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافة ثم  
ذكر عن عدة من ابن عباس من وجوه خلافة انها ثلاث وقيل معنى حديث ابن عباس ان  
الناس كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر والأول يجوز  
أن يخالف عمر فيما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر ولا يكون  
لابن عباس أن يروى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقي بخلافه (أو) طلقها  
ثلاثا (بكلمات في طهر لم يصحها فيه أو) طلقها ثلاثا (في طهر قبل رجعة حرم) ذلك  
(نصا) لما تقدم (لا) ان طلقها (اثنين) فلا يحرم لأنهما لا يعتان من رجعتها اذا قدم  
ولم يسد المخرج على نفسه لكونه فوت على نفسه طلاقه جعلها الله له من غير فائدة يحصل له  
بها فكان مكروها كتمسيح المال قاله في الشرح (ولا بدعها) أي الثلاث (بعد رجعة  
أو عقد) كان طلقها طلاقا ثم راجعها أو عقد عليها ثم طلقها أخرى ثم راجعها أو عقد عليها ثم  
طلقها الثالثة (واذا كانت المرأة صغيرة أو أيسة أو غير مدخول بها أو استبان حملها فلا سنة  
اطلاقها ولا بدعة في وقت ولا عقد) لان غير المدخول بها لا عدة عليه أو الصغيرة ولا أيسة  
مدتها بالاشهر فلا يحصل الرية والحامل التي استبان حملها عدة ابوضع الحمل فلا رية  
لان حملها قد استبان بخلاف من لم يستين حملها أو طلقها طائفا منها حامل ثم ظهر حملها رجعت  
على ذلك (فلو قال لاحدها من) أي صغيرة أو أيسة أو غير مدخول بها أو استبان حملها (أنت  
طالق للسنة) طلق في الحال (أو قال) لها أنت طالق (لبدعة) طلق في الحال  
(أو قال) لها أنت طالق (للسنة والبدعة أو السنة والبدعة طلق في الحال) لان  
طلاقها لا يتصف بسنة ولا بدعة فيلغو وصفه به ويبقى الطلاق بدون الصفة فيقع في الحال  
(وان قال) لاحدها أنت طالق (للسنة والبدعة طلقه وقع طلقان) لما سبق  
(ويدين) أي يقبل منه بالاضافة الى ما بينه وبين الله تعالى باطنا (في غير أيسة  
اذا قال أردت اذا صارت من أهل ذلك الوصف) أي السنة أو البدعة (ويقبل) منه  
(حكما) لان لفظه يحتمل له بخلاف الآية اذا لم يكن فيها ذلك (وان قال لها) أي لزوجته  
(في الطهر الذي جامعها فيه أنت طالق للسنة فيثبت من المحيض أو استبان حملها لم يطلاق)  
لأنه لا سنة لها مادامت كذلك (وان قال لمن اطلاقها سنة وبدعة أنت طالق طلاق للسنة  
وطلاق للبدعة طلق في الحال) لان حالها لا يتحول اما أن يكون في زمن السنة تقع الطلاق  
المعلقة على السنة أو في زمن البدعة فتقع الطلاق المعلقة على البدعة (و) طلق (طلاق)  
أخرى (في ضد حالها الراغبة) أي الثابتة حين قوله لها ذلك لان الطلاق الثاني  
معلقة على ضد الحال التي هي عليها حال القول (و) ان قال لها (أنت طالق السنة) وهي  
(في طهر لم يصحها فيه طلق في الحال) لان معنى السنة في وقت السنة وذلك وقتها (وان  
كانت حائضا طلق اذا طهرت) أي انقطع حيضها (ولم تغسل) لان الصفة قد وجدت



(بمهر حال ولو بعد دخول  
فلا زوجة) (خوة مكلفة الفسخ)  
لتعذر الوصول الى العوض  
كما لو افلس مشتري بمن (مالم  
تكن) الزوجية تزوجته  
(عالة بعصرته) أي الزوج  
حين العقد لرضاها بذلك  
(والسيرة) في الفسخ  
(أ) زوجة (خوة) مكلفة  
(وسيدامة) لان الحق في  
المهر لها و (لا) خيرة (أولى  
صغيرة ومجنونة) لانه لا حق له  
في المهر لانه عوض منقصة  
البضع (ولا يصح الفسخ)  
لذلك (الابحكم حاكم) لانه  
فسخ مختلف فيه أشبه الفسخ  
للجنة والاعسار بالنفقة ومن  
اعترف لامرأة بان هذا ابنه منها  
لزمه لها مهر مثلها لانه الظاهر  
كأنه في الترتيب

(باب الوليمة) وما يتعلق بها  
(وهي اجتماع طعام  
عرس خاصة) يعني وهي  
طعام عرس لاجتماع الرجل  
والمرأة كما قال الازهرى هي  
طعام العرس وليمة لاجتماع  
الرجل والمرأة انتهى قال ابن  
الاهرابي يقال أولم الرجل اذا  
اجتمع عقله وخلقه وأصل  
الوليمة تمام الشيء واجتماعه  
ويقال للقييد ولم لانه يجمع  
احدى الرجلين الى الاخرى  
(وحذاق) اسم (لطعام عند  
حذاق صبي) ويوم حذاقه يوم  
ختمه القرآن كاله في القاموس  
(وعذرة واعذار) اسم  
(لطعام ختان وعذرة وخرس)  
بضم الخاء المحجمة وسكون الراء اسم  
(لطعام ولادة وكبرة) اسم (لدعوة بناء)

(وان كانت في طهر أصابها فيه طلقت اذا ظهرت من الحيضة المستقبلة) لان ذلك وقت  
السنة في حقها لاسنة لها قبلها (و) ان قال لها (أنت طالق للبدعة وهي حائض أو)  
وهي (في طهر أصابها فيه طلقت في الحال) لان ذلك هو وقت البدعة (وان كانت  
في طهر لم يصبا فيه) وقال لها أنت طالق للبدعة (طلقت اذا أصابها وحاضت لكن) ان  
أصابها (يتزع في الحال بعد ايلاج الحشفة ان كان الطلاق ثلاثا) أو كانت طلقة مكملتها  
ملكه من الطلاق ليمتثلها عقب ذلك (فان استدام) أي لم يتزع في الحال (حدا علم)  
الحكم لانتفاء الشبهة (وعز غيره) أي غير العالم وهو الجاهل والناسي لما ناله من ذلك  
(و) ان قال لمن لها سنة وبدعة (أنت طالق ثلاثا للسنة تطلق الاولى في طهر لم يصبا  
فيه و) تطلق (الثانية طاهرة بعد رجعة أو عقد وكذا) تطلق (الثالثة) طاهرة  
بعد رجعة أو عقد لان جمع الثلاث بدعة لما تقدم (وعنه تطلق ثلاثا في طهر  
لم يصبا فيه وهو المنصوص وصححه جمع) بناء على ان جمع الثلاث من السنة (و) ان  
قال (أنت طالق ثلاثا للسنة ونصفها للبدعة أو قال بعضهم السنة وبعضهم للبدعة  
طلقت طلقتين في الحال) لانه سوى بين الحالين فاقتضى الظاهر ان يكونا سواء فيقع في الحال  
طلقة ونصف ثم يكمل النصف لكون الطلاق لا يتبعض (و) تقع (الثالثة في ضد  
حالتها الراهنه) أي الثانية وقت تعليقها (وكذا) لو قال (أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة  
وأطلق) فلم يقل نصفين ولا بعض من السنة وبعض من البدعة فيقع في الحال طلقتان والاخرى  
في ضد حالها اذن (و) ان قال (أنت طالق طلقتان للسنة وواحدة للبدعة أو عكسه) بأن  
قال طلقتان للبدعة وواحدة للسنة (فهو) أي طلاقه (على ما قال فان أطلق) في قوله  
أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة (ثم قال نويت ذلك) أي طلقتين للسنة وواحدة للبدعة  
(أو عكسه) فان فسر بنيت بما وقع في الحال طلقتين طلقت وقيل) لانه أقر على نفسه بالاغلاظ  
(وان فسرهما بما وقع طلقة واحدة) في الحال (ويؤخر اثنتين دين ويقبل في الحكم) لان  
لفظه يحتمله وهو أدري بنيت (و) ان قال (أنت طالق في كل قرعة طلقة وهي حامل أو من  
اللائي لم يحضن لم تطلق حتى تحيض فتطلق في كل حيضة طلقة) لوجود الشرط والقراءة الحيض  
ويطلق أبضا على الطهر بين الحيضتين (وان كانت) حين التعليق (في القرء) أي الحيض  
(وقع بها واحدة في الحال ويقع بها طلقتان في قرأين آخرين في أول كل قرعة منهما) طلقة  
الوجود الصفة (و) لزوجة (غير المدخول بها تبين بالطلقة الاولى) فلا يلحقها ما بعدها  
مادامت بائنا (فان تزوجها وقع بها طلقتان في قرأين) ان وقعت الاولى رجعية والا فاذ  
تزوجها وحاضت (وان كانت آيسة لم تطلق) لعدم وجود الشرط (ويباح خلع وطلاق)  
بعوض (بسؤالها من بدعة) لانها أدخلت الضرر على نفسها (وتقدم في باب الحيض)  
والنفاس كالحيض في جميع ما تقدم كما سبق هناك (و) ان قال (أنت طالق للسنة ان كان  
الطلاق يقع عليك للسنة وهي في زمن السنة) أي في طهر لم يصبا فيه (طلقت بوجود الصفة  
وان لم تكن في زمن السنة انحلت الصفة ولم يقع الطلاق بحال) ولو صارت من أهل السنة  
(و) ان قال (أنت طالق للبدعة ان كان الطلاق يقع عليك للبدعة ان كانت في زمن  
البدعة ووقع في الحال والالام يقع بحال) وانحلت الصفة كما سبق في عكسه (وان كانت)  
المقول لها ذلك (من لاسنة لطلاقها ولا بدعة لم يقع) الطلاق (في المستثنين) لعدم وجود  
شرطه (و) ان قال (أنت طالق أحسن الطلاق أو أجله أو أقرب أو أعمده أو أكمله أو  
أفضله أو أتمه أو أسنه أو طلقة سنية أو) طلقة (حليلة ونحوه) كطلقة قاضلة أو عادلة أو كاملة



وغيره ووضيعة) اسم (لطعام  
ماتم) بالمشاقفة فوق وأصله  
اجتماع الرجال والنساء (وتحفة)  
اسم (لطعام قادم) فالتحفة  
مسن القدام والتضيعة له  
(وشندخية) اسم (لطعام  
املاك) أي عقد (على زوجة  
ومشداخ) اسم (ا) طعام  
(ما كول في ختمه القاري ولم  
يخصوها) أي الدعوة (لاخاء  
وتسر باسم) بل المأبذة تشملها  
وقيل تطلق الوليمة على كل طعام  
لسرور حادث لئلا يستعملها  
في طعام السرور أكثر (وتسمى  
الدعوة العامة الجفلى) بفتح الفاء  
واللام والقصر (و) تسمى الدعوة  
(الخاصة النقرى) بالتحريك  
قال الشاعر

نحسن في الشتاء ندعوا  
الجفلى

لا ترى الأدب فينا ينتقر

أي يخص قومادون آخرين  
والأدب بالسد صاحب المأدبة  
(وتسن الوليمة بعد عقد نكاح)  
لأنه عليه الصلاة والسلام فطها  
وأمر بها فقال لعبد الرحمن بن  
عوف حين قال له تزوجت أولم  
ولو بشاة وقال أنس ما أولم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على امرأة  
من نسائه ما أولم على زينب  
حعل يبعثني فادعوا له الناس  
فأطعمهم لها ونحو ذلك شيوعا  
متفق عليه وقوله بعد قد قاله ابن  
الجوزي وقدمه في تجسير يد  
الغناية وقاب الشيخ تقي الدين  
تسحب بالدخول وفي الانصاف  
قلت الأولى أن يقال وقست  
الاستحباب موسع من عقد

فذلك كقوله (أنت طالق السنة) فإن كانت في طهر أم يصباه في وقع في الحال والأفاذا صارت  
كذلك ويصح وصف انطلاق السنة والحسن والكمال ونحوه لكونه في ذلك الوقت موافقا  
للسنة مطابقة للشرع (و) ان قال لها أنت طالق (أقبحه) أي أتبع الطلاق (أو أجمعه  
أو أرداه أو أخشاه أو أتته ونحوه) كانت طالق طلقه قبيحة أو رديئة كقوله أنت طالق  
(للبدعة) فإن كانت في طهر أصابها فيه أو حائضا وقع في الحال والأفاذا صارت كذلك لأن  
الحسن والقبیح في الأفعال إنما هو من جهة الشارع فما حسنه الشرع فهو حسن وما أقبحه  
الشرع فهو قبيح وقد أذن الشرع في الطلاق في زمن فسمى زمان السنة ونهى عنه في زمن  
فسمى زمان البدعة والأفاطلاق في نفسه في الزمانين واحد وانما حسن أو قبح بالاضافة الى  
زمانه (الآن ينوي أحسن أحوالك أو أقبحها أن تكوني مطلقة فتقع في الحال) لأن هذا  
يوجد في الحال ولأنه لم يقصد بذلك الصفة فيلغو ويقع في الحال (لكن لو نوى) قوله أنت  
طالق (أحسنه) أي أحسن الطلاق (بزمن البدعة لشبهه بحلقها القبيح أو) نوى  
(بأقبحه زمن السنة بقبح عثرتها) فإن نوى الاغلق عليه قبل مؤاخذه له بأقراره وان نوى  
غيره (لم يقبل) قوله (الابقرينة) لأنه خلاف الظاهر (و) ان قال (أنت طالق في  
الحال السنة وهي حائض أو قال) أنت (طالق البدعة في الحال وهي في طهر لم يصباه فيه)  
تطلق في الحال وتلغو الصفة (أو قال أنت طالق طلقه حسنة قبيحة أو) طلقه (فاحشة  
جيلة أو) طلقه (تامة نافسة تطلق في الحال) لأنه وصفها بوصفين متضادين فلفيا وبقي  
بمجرد الطلاق فوقع وان قال أنت طالق طلاق المخرج نقال القاضي معناه طلاق البدعة لأن  
المخرج الضيق والاثم وحكى ابن المنذر عن علي أنه يقع ثلاث لأنه الذي عنه الرجوع  
اليها

### باب صريح الطلاق وكنياته

لا يقع الطلاق بغير لفظ أو نواه بقلبه من غير لفظ لم يقع خلافا لابن سيرين والزهري ورد بقوله  
عليه الصلاة والسلام ان الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تخطئ كلفه متفق  
عليه ولأنه أزاله ملك فلم يحصل بمجرد النية كالعتق وانقسم اللفظ الى صريح وكنابة لأنه لازالة  
ملك النكاح فكان له صريح وكنابة كالعتق والجامع بينهما الأزالة (الصريح ما لا يحتمل  
غيره) أي بحسب الوضع العرفي (من كل شيء) وضع له اللفظ من طلاق وعتق وظهار  
وغيرها فلفظ الطلاق صريح فيه لأنه لا يحتمل غيره في الحقيقة العرفية وان قبل التأويل  
على ما يأتي في باب ما دفع ما أورده ابن قنديل في حواشيه على المحرر (والكنابة ما يحتمل غيره  
ويدل على معنى الصريح والصريح لفظ الطلاق وما تصرف منه) لأنه موضوع له على  
الخصوص نيت له عرف الشارع والاستعمال فلو قال أنت طلاق أو طلاقك أو مطلقة  
فهو صريح (لا غير) أي ليس مر بجه غير لفظ الطلاق وما تصرف منه كالسراح والفراق  
لأنهما يستعملان في غير الطلاق كثيرا فلم يكونا صريحين فيه كسائر كنائياته قال تعالى و  
تفرق الذين أوتوا الكتاب وقال فامسك بمعروف أو تسريح أحسان وليس المراد به الطلاق  
إذا الآية في الرجعة وهي إذا قاربت انقضاء عدها فامسك بها برجعة وأما أن يترك حتى  
تنقضي عدها فالمراد بالتسريح في الآية قريب من معناه القوي وهو الإرسال (غير أمر  
نحو طلق و) غيره (منارع نحو اطلقك و) غير (مطلقة بكسر اللام) اسم فاعل  
(ولا تطلق به) لأنه لا يدل على الإبغاع قال شيخ تقي الدين في المسودة في البوع بعد ان ذكر

النكاح الى انتهاء العرس لصحة الاخبار في هذا وهذا وكما السرور بعد الدخول لكن قد جرت العادة بفعل ذلك قبل الدخول



يميز أنه قال جمع ويستحب أن  
 والسلام على صغية حيسا كما في  
 خبر أنس المنفق عليه وإن نكح  
 أكثر من واحدة في عقد أو عقود  
 أجزاءه وليتم واحدة إن فوها  
 لكل (وتجب اجابة من عينه)  
 بالدعوة ولو عبدا بأذن سيده  
 أو مكاتب لم تضرب بكسبه  
 (داع مسلم يحرم هجره ومكسبه  
 طبيبها) أي إلى وليمة عرس  
 (أول مرة بأن يدعوه في اليوم  
 الأول) الحديث أبي هريرة  
 مرفوعا شرا الطعام طعام الوليمة  
 عنهما من يأتيها ويذمها من  
 يأتياها ومن لا يجب فقد عصى الله  
 ورسوله رواه مسلم وعن ابن عمر  
 مرفوعا أجيبوا هذه الدعوة إذا  
 دعيت إليها متفق عليه وفي لفظ  
 له من دعي فلم يجب فقد عصى  
 الله ورسوله رواه أبو داود  
 والترمذي وابن ماجه فان كان  
 المدعوم بضما أو عسرا  
 أو مشغولا بحفظ مال أو في شدة  
 حرا أو بردا أو مطري يسل الثياب  
 أو وحل أو كان أجيرا لم يأذنه  
 مستأجره لم تلزمه الاجابة ثم  
 أخذ في بيان محترقات القيود  
 فقال (وتكره اجابة من في  
 ماله شيء حرام ك) كراهية  
 (أكله منه ومعاملته وقبول  
 هديته) وقبول (هيبته  
 ونحوه) كقبول صدقته قبل  
 الحرام أو كثر وتقوى الكراهة  
 وتضعف بحسب كثرة الحرام  
 وقلته (فإن) لم يعينه بالدعوة  
 بل (دعا الجفلي) ويقال  
 الجفلي (ك) قوله (أيها  
 الناس تعالوا إلى الطعام) وكقول  
 رسول رب الوليمة أمرت أن  
 أدعو كل من لقيت أو من شئت أن

١٤٨ : لا تنقص عن شاة كنت عبد الرحمن بن عوف وكانت وليمة تغلبه المسألة

ألفاظ العقود بالماضي والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول وانما لا تنقص بالمضارع وما كان  
 من هذه الالفاظ احتملا فانه يكون كناية حيث تصح الكناية كالطلاق ونحوه ويعتبر دلالات  
 الاحوال وهذا الباب عظيم المنفعة خصوصا في الطلوع وبابه (واذا أتى بصريح الطلاق)  
 غير حالك ونحوه (ونعم نواه أولم ينوه) لأن سائر الصرائح لا تقتصر إلى نية فكذا صريح  
 الطلاق فيقع (ولو كان) ألا تبي بالصريح (هازل أو لاعبا) حكاه ابن المنذر اجماع  
 من يحفظ عنه وسنده ما روى أبو هريرة مرفوعا ثلاث جسد من جسد وهزال من جسد النكاح  
 والطلاق والرجعة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن غريب (أو) كان (مخطئا)  
 قياسا على الهازل (وهو) أي قوله أنت طالق ونحوه (انشاء) كسائر صيغ الفسوخ والعقود  
 (وقال الشيخ هذه صيغ انشاء من حيث انما تثبت الحكم وبها يتم وهي اخبار لا لالتها على المعنى  
 الذي في النفس) وهذا المعنى الذي أشار إليه بطرد في كل انشاء وطلب (وان قال امرأتى  
 طالق أو) قال (عبدى حراو) قال (أمتي حرة وأطلق النية) فلم ينومعينا  
 ولا مبهما من زواجه ولا عبده ولا أماته (طلق جميع نسائه وعتق جميع عبيده وأماته) لأنه  
 مفرد مضاف فيعم كاتفة دم في العتق (ولو قال) لامرأته (كلمة قلت لي شيئا أولم أقل لك  
 مثله فأنت طالق فقال له أنت طالق بفتح الناء أو كسرهما قل بقله) طلقت لوجود الصفة  
 (أو قاله طلقت) لأنه واجهها بالطلاق (ولو) قاله (علقة بشرط) طلقت أيضا لأنه لم  
 يقل لها مثله لأن المعاق غير المنجز قال ابن الجوزي وله التامادي إلى قبيل الموت انتهى ولو نوى  
 في وقت كذا ونحوه تخصص به لأن تخصيص اللفظ العام بالنية كثير أشار إليه في بدائع الفوائد  
 وتبعه في المنتهى وغيره ومجرد النية لا يخرج لفظه عن مماثلة لفظها (وان قال لها) أي لمن  
 قال لها كلمه قلت لي شيئا أولم أقل لك مثله فأنت طالق وقالت له أنت طالق (أنت طالق بفتح  
 الناء طلقت) كالأوجه بذلك ابتداء للإشارة والتعيين فسقط حكم اللفظ (وان) قال  
 زوجته أنت طالق و(ادعى أنه أراد بقوله طالق من وثاق أو) ادعى أنه (أراد أن يقول  
 أطلقك نسبي لسانه فقال طلقك أو) ادعى أنه (أراد أن يقول طاهر فسبق لسانه)  
 فقال طالق (أو) ادعى أنه (أراد بقوله) أنت (مطلقة من زوج كان قبله لم تطلق  
 فيما بينه وبين الله) تعالى لأنه أعلم بنية (ولم يقبل) ذلك منه (في الحكم) لأنه خلاف  
 ما يقتضيه الظاهر عرفا إذ يعد اعادة ذلك (وكذا الحكم لو قال) لها أنت طالق وقال (أردت  
 أن تمت فتركت الشرط ولم أرد طلاقا) أو قال أنت طالق إن تمت وقال أردت وقعدت فتركت  
 ولم أرد طلاقا فبدل ولا يقبل حكم (فإن صرح في اللفظ بالوثاق فقال طلقك من وثاق أو من  
 وثاق أم يقع) عليه الطلاق لأن ما ينصل بالكلام بصرفه عن مقتضاه كالاستثناء والشرط (لو قيل  
 له) أي للزوج (أطلقت امرأتك أو) قيل له (أمرأتك طالق فقال نعم) وأراد الكذب طلقت  
 لأن نعم صريح في الجواب والجواب الصريح بلفظ الصريح ألا ترى في أنه لو قيل  
 له أفلان عليك كذا فقال نعم كان اقرا (أو) قيل له (ألك امرأة فقال قد طلقها وأراد  
 الكذب طلقت) لأنه صريح فلا يحتاج إلى نية (ولو قيل له ألك امرأة فقال لا وأراد الكذب  
 لم تطلق) لأنه كناية ومن أراد الكذب لم ينو الطلاق (ولو حلف بالله على ذلك) أي على  
 أنه لا امرأة له ولم يرد به الطلاق (والا) بأن لم يرد به الكذب بل نوى الطلاق (طلقت)  
 امرأته كسائر الكنات (ولو قيل له أطلقت امرأتك فقال قد كان بعض ذلك فإن أراد) بذلك  
 (الابقاع رقع) كالكناية (وان قال أردت أني علق طلاقها بشرط) ولم يوجد (قبل) منه  
 ذلك لأن لفظه يحتمله (ولو قيل له) أي للزوج (أخليتني) أي أخليت زوجتك (ونحوه)

وقال

دعاه رب الوليمة أو رسوله بعينه (في) المرة



وقال نعم فكما به ( لا تعلق بذلك متى يثبت به الطلاق لان الاول منطوق الجواب وهو كناية ( وكذا انيس لي امرأه اوليست لي امرأة ولا امرألي ) فهو كناية لا يقع الا بنية ولو نوى انه ليس لي امرأة تخذه في او ليس لي امرأة ترضيني او لم ينوشيا لم يقع طه ( ومن اشهد ) بينة ( على نفسه بطلاق ثلاث ) أي اقراه وقع عليه السلاق ثلاث وكان تقدم منه عين توهم وقوعها عليه ( ثم استفتي ) عن عيته ( فافق بأنه لا شيء عنيه ) فيما ( لم يوافقها لاراه ) بوقوع الطلاق الثلاث ( لمعرفة مستنده ) في اقراره بوقوع الطلاق ( وبقبل ) قوله ( بيمينه ان مستنده ذلك في اقراره ) ان كان ( من يجهل مثله ذكره الشيخ ) وحزم في المنتهى لكن مقتضى كلامه في شرحه ان المقدم يقبل قوله بغير بين ( وتقدم ذلك آخر باب الخلع ولو قيل له لم تطلق امرأتك فقال بل طلقت ) لان الجواب الثاني ( وان قال نعم طلقت امرأة غير التحري ) لأنه لا يفرق بينهما في الجواب بخلاف التحري فلا تطلق امرأته لان نعم ليست جوابا له في وياتي تحقيقه في الاقرار ( واراد لطم امرأته أو اطعمها أو سقاها أو ابسها قوما أخرجهما من دارهما وقبلها ونحوه ) كما لو دهم اليها شيئا ( وقال هذا طلاقك طلقت فهو صريح ) نص عليه لان ظهري هذا انه من اجل هذا العمل طلاقا منه فكأنه قال اوقعت عليك طلاقا هذا الفعل من أجله لا الفعل بنفسه فان كان طلاقا فلا بد من تقديره فيه ليصح لفظه به فيكون صريحا به يقع به من غير نية ( فلو فسره بمحتمل ) أي بما يحتمل عدم الودوع ( أو نوى أن نه اسبب طلاقك ) في زمان بقدر هذا الزمان ( قبل ) منه ذلك ( حكما ) لان لفظه يحتمله ولا مانع عنه ( وان طلق ) زوجته ( أو طاهره فهو ثم قال عقبه اضرتها شركتك معها أنت مثله أنت كهي أو انت شر يكتها صريح في الضرة في الطلاق والظهار ) لا يمتدح الى نية لانه من العمل الواحد بالامساك بركة في اللفظة أو بالامانة وهذا لا يحتمل غير ما فهم منه فكان صريحا كما لو عاده عليه بلفظه ( ويأتي ) حكم ( الانباء ) في باب ( وان قال ) لامرأته ( است طاق لا شيء ) طلقت ( أو ) أنت طالق ( طلة لا تقع عليك أو لا ينقص بها ) والطلاق طلقت ( لانه في جميع ما أوقفه فلم يصح ككاسته في الجميع وان كان ذلك خيرا به وكذب لان انشي اذا أوقفه وقع ( و ) ان قال لها ( أنت طالق أو لا أو ) أنت ( صافي واحدة أو لا لم يقع ) طلاقه لان هذا استنفهام فاذا انصرف به خرج عن أن يكون لفظا لا يقع بخلاف المسئلة قبلها لانه ايقاع لم يعارضه استنفهام ( ونكتب صريح طلاقها ) أي امرأته ( بما يتبين ) أي يظهر ( ونعم ) الطلاق ( وان لم يوه ) لان الكناية حروف يفهم منها الطلاق أشهر اللفظ ولان الكناية تقوى مقام قول لكانت يد ايل الله عليه بالسلا والسلام كان مأمورا بتبليغ الرسالة فيقول مرة يد ايل الله عليه بحرفي وكن كتب في حق يقوم مقام لفظه في ثبت ان يكون ويتوجه عليه صحة لونه لخطا كره في امر وعون كتب كناية طلاقها بما بين فهو كناية عن نية طلاقه ( ر ر ي ) بك بطلاق امرأته ( تجو بخطه أو غم أهله وتجر به قلته ثم يقع ) طلاقه لانه ذنوب تجر به خطه وتجر به قلته ونحوه فقد نوى غير ذنوب ونحوه بخطه غير يقع به طلاقه وورد قوله عليه الصلاة والسلام في حديثه أف ما تم تكلم أو عمل به بما يد على مؤاخذتهم عما نودوه عنه ما نودوه به بغير ذنوب ( ويأتي ) منه ذلك ( حكما ) لان ذلك يقبل في اللفظ لصريح في قوله ( وان كنه ) أي صريح في ذنوب مرة ( شيئين يتبين مثل أن كنه بصبه غير وسادة ونحوه ) شيئين ثبت على محض كنه كنه

وسمعه راء أبو داود وابن ماجه وغيرها ( أو دعاه ذي كرهت اجابته ) لان المطلوب اذلاله وهو ينافي اجابته لما فيها من الاكرام ولان اختلاط طعامه بالحرام والجنس غير مأمون وكذا من لا يحرم هجره كبتدع ومجاهر بمصيبة ( وتسن ) احبة من عينه داع للولية ( في ذي مر ) كان دعي في اليوم الثاني للخبير وتقدم ( وسائر الدعوات ) غير الولية ( مباحة ) فلا تذكر ولا تستحب نصا اما عدم الكراهة فلم يثبت جابر مرفوعا اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان شاء طعمه وان شاء ترك رواه أحمد ومسلم وغيرهما وكان ابن عمر ياتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائم متعق عليه ولو كانت مكرهة لم يأمرا اجابته او ليعنه أو اما عدم استحبابه فلانهم لم تكن تفعل في عهد عليه الصلاة والسلام وعهد أصحابه فروى الحسن قال دعي عثمان بن أبي العاص الى ختان فابي ان يجيب وقال كمالا في الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ندعي اياه رواه أحمد وغيره عقيقة ( تسن ) وتقدم الكلام عليه ( و ) غير دعوة ( ماتم فتكره ) وتقدم في الجنائز ( راحة ) أي الدعوات غير الولية ( مستحبة ) لحديث انه راء مرفوعا امرأته الداعي منعق عيه وأدنى أحوال الامر في حبه ولما فيها من حبه في الداعي وطيب خاطر

ودعي أحمد الى ختان فاجابوا كل ( غير ماتم فتكره ) اجبة دعيه لما روى الجنائز ( ويستحب ) لمن حضر طعاما دعي اليه



رجل عن القوم ناحية فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم دعكم  
أخسركم وتكفلكم كل يوم ما  
صم يوم ما كان شئت وما فيه  
من إدخال السرور على أخيه  
المسلم و (لا) تأكل إن كان  
صومه (صوما واجبا) لأنه  
يحرم قطعه لقوله تعالى ولا  
تطسوا أعمالكم ولا يهريرة  
مرفوعا إذا دعي أحدكم فليجب  
فإن كان صائما فليدع وإن كان  
مفطرا فليطعم وإن أبو داود وفي  
رواية تليصل بيني بدعور وروى  
أبو حفص بأسناد عن عثمان  
ابن عفان أنه أجاب عبد المغيرة  
وهو صائم فقال اني صائم ولكن  
أحببت أن أجيب الداعي فادعوا  
بالبركة ويسن الأخبار بصومه  
لذلك ولعل ابن عمر لم عذره  
(وإن أحب) المجيب (دعا  
وانصرف) لقوله صلى الله  
عليه وسلم إذا دعي أحدكم فليجب  
فإن شاء كل وإن شاء ترك قال  
في الشرح حديث صحيح (فإن  
دعاه أكثر من واحد) في وقت  
واحد (أجاب الأسبق قولا)  
لوجوب اجابة بدعائه فلا يسقط  
بدعاه من بعده ولم يجب اجابته  
لأنها غير ممكنة مع اجابة الاول  
فإن لم يعارضها بان اختلفت  
الوقت بحيث يمكن الجمع أجاب  
الكل بشرطه فإن لم يكن سبق  
حيث لم يمكن الجمع (فالادين)  
من الداعين لأن لا كرم عند  
الله فإن استنوا في الدين  
(فالاقرب رحما) لما في تفدعه  
من صلته فإن استنوا في القرابة  
أو عديهما (ف) لا تقرب

إلى الماء أو في الهواء لم يقع طلاقه لأن هذه الكتابة بمنزلة الخمس لسانه بما لا يسمع (ولو  
قرأ ما كتبه وقصد القراءة لم يقع) طلاقه كلفظ الطلاق إذا قصد به الحكاية ونحوها ويقبل  
منه ذلك حكما (ويفسح بإشارة مفهومة من آخره فقط) لأنه يفهم منها الطلاق أشبهت  
الكتابة (فلو لم يفهمها) أي الإشارة (إلا ببعض فكتابة) بالنسبة إليه (وتأويله)  
أي الآخر (مع الصريح) من الإشارة (كالنطق) أي كتأويله مع النطق فيما  
يقبل أو يرد على ما تقدم تفصيله (وتتمه) قال في الشرح وإن أشار الآخر بأصابعه  
الثلاث لم يقع الا واحدة لأن إشارة لا تكفي انتهى وفيه نظر إذا نواه (وكتابه) أي  
الآخرس بما بين (طلاق) كالنطق وأولى (فاما القادر على الكلام فلا يصح طلاقه  
بإشارة) ولو كانت مفهومة لقدرته على النطق (وصريحه) أي الطلاق (بلسان الجهم  
بهشتم) بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المجهمة وفتح الميم فاقول لأن هذه اللفظة في  
لسانهم موضوعة فطلاق يستعملونها فيه فأشبهت لفظ الطلاق بالعربية ولو لم تكن هذه  
اللفظة صريحة في لسانهم لم يكن في الجملة صريح للطلاق ولا يضر كونه بمعنى خطبتك فإن  
معنى طلقك أخطبتك أيضا لأنه لما كان موضوعا له ومستعملا فيه كان صريحا (فإذا قاله)  
أي بهشتم (من يعرف معناه) من عربي أو أعجمي (وقع ما نواه) من واحدة  
أو أكثر (لأنه ليس له حد مثل الكلام العربي) فإن أطلق فواحدة (فإن زاد بسيار  
طلعت ثلاثا) لأن مؤداه ذلك في لغتهم (وإن قاله عربي ولا يفهمه) لم يقع (أو نطق  
بجمي بلفظ الطلاق) بالعربية (ولا يفهمه لم يقع) طلاقه لأنه لم يتحرر الطلاق لعدم  
علمه معناه (وإن نوى موجبه) أي موجب هذا القول الذي لم يعرف معناه لأنه  
لا يتحقق اختياره لما يعلمه أشبه بالنطق بكلمة الكفر من لا يعرف معناها

وفصل والكنابات في الطلاق (نوعان ظاهرة) وهي الالفاظ الموضوعة للبينونة لأن  
معنى الطلاق فيها أظهر (وهي) أي الكنابات الظاهرة (ست عشرة) كتابه (أنت  
خليه) هي في الأصل الناقصة تطلق من عقالم أو يخلى عنها ويقال للراة خلية كتابه عن  
الطلاق قاله الجوهري وجعل أبو جعفر محلا تكلية ويفرق بينهما قاله في المبدع (وبرية)  
بالمز وتركه (وبائن) أي مفصلة (وبنة) أي مقطوعة (وبتلة) أي منقطعة  
ومعيت مريم البتول لا تقطعها عن النكاح بالكلية (وأنت حرة) لأن الحرية هي التي لا رق  
عليها ولا شئ أن النكاح رقي والخبر فائقوا الله في النساء فأنهن عوان عندكم أي أسراء والزواج  
ليس له على الزوجة الارق الزوجية فإذا أخبر بزوال الرق فهو الرق المهود وهو رقي الزوجية  
(وأنت الحرج) بفتح الحاء والراء يعني الحرام والاثم (وحملك على غاربك) هو مقدم السنام  
أي أنت مرسله مطلقه غير مشدود ولا مسكة بعقد النكاح (وتزويجي من شئت وحملت  
للزواج ولا سبيل لي عليك) السبيل الطريق يذكروا بؤنث (ولاسلطان لي عليك  
واعتقتك وغطى شعرك وتقتني وأمرتك يدك) النوع الثاني (خفية) لأنها أخفى في الدلالة  
من الاولى وهي الالفاظ الموضوعة للطلقة الواحدة ما لم ينوأكثر (فمخاخرجي واذهي وذوقي  
ونجرجي رخابتك وأنت محلاة) أي مطلقه من قولهم خلى سبيلي فهو مخلى (وأنت واحدة) أي  
منفردة (ولست لي بامراة واعمدى واستبرئتي) من استبراء الاماء وبأني (واعترلي) أي  
كوني وحدك في جانب (والحق باهلك ولا حاجة لي فيك وما بقي شيء وأعفاك الله والله قد أراحك  
مني واختاري وجرى القلم وكذا بلفظ الفراق والسراح) وما تصرف منهما غير ما تقدم استثنائه  
في الصريح (وقال ابن عقيل إن الله قد طلقك كتابة خفية وكذا فرق الله بيني وبينك في الدنيا



والاخرة وقال الشيخ في رجل قال لزوجته (ان ابرأتني فانت طالق) فقالت ابرأك الله مما تدعي النساء على الرجل فظن انه يبرأ فطلق قال يبرأ (مما تدعي النساء على الرجل ان كانت رشيدة) بهذه المسائل الثلاث (أي ان الله قد طلقك وقرق الله بيني وبينك في الدنيا والاخرة وأبرأك الله (الحكم فيها سواء ونظير ذلك ان الله قد باعك) في إيجاب البيع (أو قد أكلك) في الإقالة (ونحو ذلك) كان الله قد أجزأك أو وهبك والبراءة فيما تقدم صحيحة ولو جهلت ما أبرأت منه على ما تقدم في المسئلة من صحة البراءة من الجهول (والكناية ولو ظاهرة لا يقع بها طلاق إلا أن ينويه) لأن الكناية لا تصرف رتبة عن الصريح وقف عليها على نسبة الطلاق تقوية لها ولا تم القطع بحتمل غيره من الطلاق فلا متعين له بدون النية (بنية مقاربة لفظ) أي بشرط أن تكون النية مقاربة لفظ الكناية فلو تلفظ بالكناية غيرنا والطلاق ثم نوى بها الطلاق بعد ذلك لم يقع كالنوى الطاهر بما غسل قبل فراغه منه وقيل يعتبر أن تقارن أوله قدمه في المحرر وقطع به في شرح المنتهى فلو قارنت الجزء الثاني من الكناية دون الأول لم يقع الطلاق لأن ما بقي لا يصح للإيقاع بعد اتبانه بالجزء الأول من غير نية قال في الشرح فان وجدت في أوله وعزبت عنه في سائر موقع خلافا لبعض الشافعية (أويأتي) مع الكناية (بما يقوم مقام نية) الطلاق (كحال خصومة وغضب وجواب سؤالها) الطلاق (فيقع) الطلاق من أتى بكناية اذن (ولو بلا نية) لأن دلالة الحال كالنية بدليل اتم تغير حكم الأقوال والأفعال فان من قال يا عفيف ابن العفيف حاله عظيمه كان مدحا ولو قال حال الشتم كان ذما وقد ظاهرا (فلو ادعى في هذه الأحوال) أي حال الخصومة والغضب وسؤالها الطلاق (انه ما أراد الطلاق أو) ادعى (انه أراد غيره) أي غير الطلاق (دين) لاحتمال صدقه (ولم يقبل في الحكم) لانه خلاف ما دللت عليه الحال (ويقع مع النية بالكناية الظاهرة ثلاث وإن نوى واحدة) روى ذلك عن علي وابن عمرو بن دينار ثابت وابن عباس وأبي هريرة في وقائع مختلفة ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة ولا في لفظ يقتضي البيئونة بالطلاق فوقع ثلاثا كما لو طلق ثلاثا وانضافه الى البيئونة ظاهرا وظاهرا لا فرق بين المدخل بها وغيرها لأن الصحابة لم يفسروا (وكان) الامام (أحمد يكره الفتيا في الكنايات الظاهرة مع مبدء انها ثلاث وعنه يقع) بالكناية الظاهرة (مانواه اختاره جماعة) منهم أبو الخطاب لما روى ركانة انه طلق امرأته البتة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان وفي لفظ قال هو علي ما أردت رواه أبو داود وصححه ابن ماجه وأترمذي وقال سألت محمدا بن يحيى عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب ولا نه عليه الصلاة والسلام قال لا بنية الحون الحق بأهلك وهو لا يطلق ثلاثا (فعلما) أي على رواية انه يقع مانواه (ان لم ينو) مع الايمان بالكناية الظاهرة بنية الطلاق (عدد اواحدة) كما لو قال لها أنت طالق (ويقبل) منه (حكما) ببيان مانواه بالكناية الظاهرة أو انه لم ينو شيئا بناء على الرواية الثانية لأنه أدرى بنية ويقع عليه واحدة (ويقع ثلاث في أنت طالق بائن أو) أنت (طالق البتة أو) أنت (طالق بلا رجعة) لما تقدم من الكناية الظاهرة قال في الشرح ولا يحتاج الى نية لانه وصف بها الطلاق الصريح (ولو قال) لزوجته (أنت طالق واحدة بائنة أو واحدة بته وقع رجعا) لانه وصف الواحدة بغير وصفها فالتقي (وأنت طالق واحدة ثلاثا أو ثلاثا واحدة يقع ثلاث ويقع) بالكناية (الخفية مانواه) من واحدة

المستحق عند استواء الحقوق (وان علم) المدعو (ان في الدعوة منكرا كزمر وخمر) وآلة لهسو (وأمكنه الاذكار حضر وأنكر) لادائه بذلك فرضب اجابة أخيه المسلم وإزالة المنكر (والا) يمكنه الانكار (لم يحضر) ومحرم عليه الحضور والحديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان يؤمن بالله واليوم فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر رواه أحمد ورواه وأترمذي من حديث جابر ولانه يكون قاصدا لرؤية المنكر أو سماعه بلا حاجة (ولو حضر) بلا علم بالمنكر (فشاهده) أي المنكر (زاه) وجواب الخبر (وجلس) بعد زواله اجابة تلداهي (مان لم يقدّر) على ازالته (انصرف) ان لا يكون قاصدا لرؤيته أو سماعه وروى نافع قال كنت أسير مع عبد الله ابن عمر فسمع زمارة راع فوضع أصبعه في أذنيه ثم عدل عن الطريق فلم يرب يقبول بانافع أسمع حتى قلت لا فخرج من أصبعه من أذنيه ثم رجع الى الطريق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع رواه أبو داود وأحمد وسأله وخرج أحمد من ولجة فيها آنية فنفسه فقال الداعي فحسوها فابى أن يرجع فقل حنبل (وان علم به) أي المنكر (ولم يره ولم يسمعه أبيع الجلوس) والا كل نص لانه لا يلزمه الاتكاذان وله الانصراف فيخير (وان شاهد ستورا معلقة فيها صور حيوان كره) جلوسه مادامت معلقة قال في الانصاف والمذهب لا يحرم اتني لانه عليه الصلاة والسلام دخل الكعبة فرأى فيها صورة



يكره جملوسه (ان كانت)  
الصورة المصورة (مبسوطة)  
على الارض (أو) كانت  
(على وسادة) لحديث عائشة  
قالت قدم النبي صلى الله عليه  
وسلم من سفر وقد سترت له  
سهوة بنمط فيه تصاوير فلما رآه  
قال استبر من الجدر يسترفيه  
تصاوير فنهضت قالت ففعلت  
منه منبتين كافي أنظر إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منكتا على احداهما رواه ابن  
عبد البر والسهوة الصفة أو  
الخدع بين بيتين أو شبه الرف  
والطاق يوضع فيه الشيء بيت  
صغير شبه الخزانة الصغيرة أو  
أربعة أعواد أو ثلاثة يعرض  
بعضها على بعض ثم يوضع عليه  
شيء من الامتعة قاله في القاموس  
والمنبتان تشبه من ذة ككنسة  
وهي الوسادة ولانها اذا كانت  
مبسوطة تداس وتغتن فلم تكن  
معزولة معظمة فلا تشبه  
الاصنام التي تعبدوه حتى قطع  
من الصورة الرأس أو ما لا يبقى  
بعدها به حياة فلا كراهة وكذا  
لو صورت ابتداء بالرأس ونحوه  
وتقدم في ستر العورة يحرم  
التصوير وما يتعلق به (وكره  
ستر حيطان يستور لاصور فيها  
أو) يستور (فيها صور غير  
حيوان) كشجر (بلا ضرورة  
من حوا ويرد) وهو عذري  
ترك الاجابة لما روى سالم بن  
عبد الله بن عمر قال أعرضت في  
عهد أبي فاذن إلى الناس فكان  
فيمن أذن أبوا يوب وقد استروا  
بني بجباري أخضر فأقبل  
أبو بربس عا طلع فرأى البيت مسترا

أو أكثر لا لفظ دلالة له على العدد والخفية ليست في الظاهرة فوجب اعتبار النية  
(الأنثى واحدة فيقع بها واحدة وان نوى ثلاثا) قاله القاضي والموفق ولم يستتفها في المنتهى  
وغيره فهي كغيرها في الكناية الخفية لان معناه كما تقدم أنت منفردة وذلك لا ينافي أن  
ينوى بها أكثر من طلبة (فان لم ينو) من أتى بكناية خفية (عدد اوقع واحدة رجعية ان  
كانت مدخولا بها والا) بان لم تكن المطلقة مدخولا بها وقعت واحدة (بائنة) لانها انما  
تقتضي الترك كما يقتضيه صريح الطلاق من غير اقتضاة البينونة وقوع واحدة رجعية كما لو أتى  
بصريح الطلاق (وما لا يدل على الطلاق نحو كل واشربي واقعدى وقومى وبارك الله  
عليك وأنت مليحة أو قبيحة لا يقع به طلاق لو نواه) لانه لا يحتمل الطلاق فلو وقع به الطلاق وقع  
بجرد النية وفارق ذوقى وتجري فانه يستعمل في المكارة لقوله تعالى ذوقوا عذاب الحريق  
يتجرعه ولا يكاد يسيغه يخلف كل واشرب قال تعالى فكل واشربي وقري عينا (وكذا)  
قوله (أنا طالق أو أنا منك طالق أو أنا منك بائن أو حرام أو برىء) فلا يقع به طلاق وان نواه  
لانه محل لا يقع الطلاق باضافته اليه من غير نية فليقع وان نوى كالأجنبي ولان الرجل مالك  
في الكاح والمرأة مملوكة فلم تقع ازالة الملك بالاضافة الى المالك كالعنق وبدل له ان الرجل  
لا يوصف بأنه مطلق بفتح اللام بخلاف المرأة (وان قال) لزوجه (أنت على كظهر رأى أو أنت  
على حرام أو ما أحل الله على حرام أو أحل على حرام) زاد في الرعايد أو حرمتك فهو (ظهار  
نواه) فلا يكون كناية في الطلاق لا يكون الطلاق كناية في الظهار (ولا يقع به طلاق ولو  
نواه) لان الظهار تشبهه بحرم على التأيد والطلاق يفيد تحريم عما غير مؤبد ولو صرح به فقال  
بدقوله أنت على كظهر رأى أعني به الطلاق لم يصير طلاقا لانه لا يصلح الكناية به عنه ذكره  
في الشرح وفي المبدع (وان قال فرأيتني على حرام ونوى امرأته فظهار) قال ابن عباس في  
الحرام تحريم بر رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا  
(وان نوى فراشه) الحقيقي (فيمن) عليه كفارته عند المخالفة لما يأتي في الأيمان  
(و) ان قال (ما أحل الله على حرام أعني به الطلاق تطلق) لانه صريح بلفظ الطلاق (ثلاثا)  
لان الطلاق معرب بالالف واللام وهو مقتضى الاستغراق (وان أعني به طلاقا فواحدة) لانه  
صريح في الطلاق وليس فيه ما يقتضي الاستغراق وليس هذا صريح في الظهار اذ هو صريح  
في التحريم وهو ينقسم الى قسمين فاذا بين له طقة ارادة صريح الطلاق صرف اليه (وأنت على  
كالميتة والدم) وفي الفروع والمبدع والخبر (يقع ما نواه من الطلاق) لانه يصلح أن يكون  
كناية فيه (والظهار) اذ انواه أن يقصد تحريمها عليه مع بقاء نكاحها لانه يشبهه (واليمين)  
ان أراد بذلك ترك وطئها وأدام ذلك مقام والله لا وطئتك لا تحريمها ولا طلاقها وفائدة ترتيب  
الحنث والبرئ ترتيب الكفارة بالحنث قال في المبدع وفي ذلك نظر من حيث ان قوله كالميتة ليس  
بصريح في اليمين لانه لو كان صريحا انصرف إلى غيرها بالنية واذ لم يكن صريحا لم يلزمه  
الكفارة لان اليمين بالكناية لا تنعقد لان الكفارة انما تجب لحنث القسم (فان نوى) بذلك  
(الطلاق ولم ينو عدد وقوع واحدة) لانها اليقين (وان لم ينو) بذلك (شأنه وظهار)  
لان معناه أنت حرام على كالميتة والدم (ولو قال على الحرام أو يلزمني الحرام أو الحرام يلزمني  
فلغو لا شيء فيه مع الاطلاق) لانه لا يقتضي تحريم شيء مباح بعينه (ومع نية) تحريم  
الزوجة (أو زينة) تدل على ارادة ذلك فهو (ظهار) لانه يحتمله وقد صرفه اليه بالنية  
فتعين له قال في الفروع في الظهار بتوجه الروح ان نوى به طلاقا وان العرف قرينة  
قال في صحيح الفروع العوا بانه يكون طلاقا بالنية لان هذه الالفاظ أولى أن تكون



ثم خرج رواه الاثر ولا يحرم لعدم  
الدليل على تحريمه وقد عساه  
ابن عمر وقيل في زمن الصحابة  
ولانه تغطية للحيطان فهو  
عزلة التجميص والحسد في  
السابق محمول على الكراهة  
(ان لم تكن) السستور  
(حر او يحرمه) اي يحرم  
ستر الحيطان بالحرير ونظيره  
وتقدم في ستر العورة  
(و) يحرم (جلوس معه)  
اي مع ستر الحيطان بالحرير لما  
فيه من الاتسار وعلى المنكر  
(و) يحرم (اكل نسلان)  
مريض (من رب الطعام)  
(او قرينة) تدل على اذن  
كتقديم طعام ودعاء اليه (ولو)  
كان اكله (من بيت قريبه  
او صديقه) (و) (لو) لم يحرمه  
عنه) الحديث ابن عمر مرفوعا  
من دخل على غير دعوة دخل  
سارقا خرج مغبرا واه ابوداود  
ولانه مال غيره فلا يساح اكله  
بغير اذنه قال في القروع وظاهر  
كلام ابن الجوزي وغيره يجوز  
واختاره شيخنا وهو ظاهر  
(والدعاء الى الوليمة وتقديم  
الطعام) اذا جرت العادة في  
ذلك البلد لا كل ذلك كافي  
الغنية (اذن فيه) اي الا كل  
حديث اي هريرة اذا دعي احدكم  
الى طعام فجاهد مع الرسول فذلك  
اذن رواه احمد وابوداود وقال  
علي وابن مسعود اذا ذهبت فقد  
اذنك رواه احمد (لا في  
الدخول) قال في انفسه  
وايس الدعاء اذنا في الدخول في

كناية من قوله اخر جي ونحوه قال وانصواب ان ارف قرينة والله اعلم (ويأتي في به)  
اي باب الطهار (وان قال حلفت اطلاق كذب) بان لم يكن حلف (لم يبرح ايفا كما  
لو قال حلفت بالله وكان كاذبا يلزمه اقراره في الحكم) لانه تعلق به حق انسان معين اشبه  
مالا اقرب مال ثم قال كذبت (ولا يلزمه) الطلاق (فيما بينه وبين الله) تعالى لانه لم يحلف  
واليمن انما تكون بالحلف ولو قال متزوجته حلفت بالطلاق الثلاث وقال لم احلف الا  
بواحدة او قالت علفت طلاقني على قدمي قد قال لم أعلم الا على قدمي وقد كان القول قوله  
لانه اعلم بحال نفسه

وفصل واذا قال لامرأة امرك بيديك فهو توكيل منه لها في الطلاق لانه اذن لها فيه (ولا  
يتقيد) ذلك بالمجلس بل هو على التراخي لقول علي ولم يعرف له مخالف في الصحابة فكان  
كالاجماع ولانه نوع تلك في الطلاق فله المقتضى اليه في المجلس وبعده كما لو جعله لاجني  
(ولما ان تطلق نفسها ثلاثا) افسى به احمد مرار اور واه البخاري في تاريخه عن عثمان واه  
علي وابن عمر وابن عباس وفضالة ونصره في الشرح لما روى ابوداود والترمذي باسناد رجاله  
ثقات عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو ثلاث قال البخاري هو موقوف على ابي  
هريرة ولانه يقتضي العموم في جميع امرها لانه اسم جنس مضاف في تناول الطلاقات الثلاث  
(كقوله طلق نفسك ماشئت ولا يقبض قوله اردت واحدة ولا يدين) لانه خلاف مقتضى  
اللفظ (وهو) اي الطلاق (في يدها) على التراخي كما سبق (مالم يفسخ او يطا) فلا  
تطلق نفسها بعد لان ذلك وكالة فتبطل اذا فسخها بالقول اذ انا في يدها بدل على فسخها والوطء  
بدل على الفسخ (وكذلك الحكم ان جعله) اي امرها (في يدها) اي الزوجة بان  
جعل امرها بيد يدها لانه ان يطلقها ثلاثا مالم يفسخ او يطا لمات قدم (وان قال لها  
اختاري نفسك لم يكن لها ان تطلق) نفسها (اكثر من واحدة وتقع رجعية) حكاة  
احمد عن ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعائشة وغيرهم لان اختاري تفويض معين  
فيتناول اقل ما يقع عليه الاسم وهو طلاق رجعية لانها بغير عوض بخلاف امرك بيديك فان امر  
مضاف فيتناول جميع امرها (الا ان يجعل اليها اكثر من ذلك) اي من واحدة (سواء  
جعله بلفظه بان يقول اختاري ماشئت او اختاري الطلاقات ان شئت او جعله بذاته بان  
ينوي بقوله اختاري عددا) اثنتين او ثلاثا لانه كناية خفية فيرجع في قول مما يقع به الى  
نيتة كسائر الكليات الخفية (فان ذوى ثلاثا واثنين او واحدة فهو على مانوي) فيرجع  
الى نيتة لانها كناية خفية (وان نوى) الزوج (ثلاثا فطلقت اقل منها) او من ثلاث  
كاثنين او واحدة (وفع ما طلقته) دون ما نواه لان النية لا يقع بها الطلاق وانما يقع  
بتطابقها والواو لم يفسح ثني (فلو كرر لفظ الخيار) بان ذكره مرتين  
واكثر (بان قال اختاري اختاري اختاري فان ذوى اتمها وليس نيتة ثلاثا ولا اثنتين)  
واحدة (او نوى واحدة فواحدة تصب) لانها اليقين (وان اراد ثلاثا فثلاث نصا)  
لان كناية خفية تقع بانوامها كما تقدم في خصوص ما تكرارها ثلاثا (وليس لها) اي  
للتول لها اختاري (ان تطلق انما ما في المجلس ولم يتشاغل لاجبا يقطع) عرفا روى  
ذاك عن عمرو عثمان وابن مسعود جاز لانه خبارة يملك فكان على الفور اختيار القبول واما  
قوله عليه لصلواتو لسلام لعائشة في ذاكرات امره لعلك ان لا تهني حتى تستأمرى ابويك  
فانه جعل لها الحسرة على اتراخي واما طلق نفسك وامرك بيديك فتوكيل والتوكيل يعم الزمان



بثمنه (بل ملك) الطعام فيه بغير اذنه قال في القروع ويحرم اخذ طعام فان علم بقربته رضامالكه في الترغيب يكره ويتوجه بباح وانته يكره مع ظنه رضاه وتسبب التسمية جهرا على كل وشرب) حديث عائشة مرفوعا اذا اكل احدكم فليذكر اسم الله فان نسي ان يذكر اسم الله في اوله فليقل بسم الله اوله وآخره وقبس عليه الشراب (و) يسن (الجد) أي أن يحمد الله تعالى (اذ فرغ) من أكله أو شربه الحديث أن الله ليس براض من العبد أن يأكل الاكلة ويشرب الشرية فيحمده عليها رواه مسلم وعن معاذ بن أنس الجهني مرفوعا من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر الله له ما تقدم من ذنبه ورواه ابن ماجه (و) يسن (أكله) مما يليه يمينه) الحديث عمر بن أبي سلمة قال كنت ببيتنا في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك منفق عليه وسلم عن ابن عمر مرفوعا اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله ويكره أكله مما يلي غيره ان لم يكن أنواعا أو فاكهة (و) يسن أكله (بتلات أصابع) ولا يمسح يده حتى يلعقه الماروي الخلال عن كعب بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل بتلات أصابع ولا يمسح يده حتى يلعقها ولم يصح أحمد حديث أكله عليه الصلاة والسلام لا فقه كلها (و) يسن (تخليل ما علق يأسنانه) من طعام قال في المستوعب روي عن ابن

مالك بقيد به بقيد بخلافه مثلنا (الا أن يجعل لها أكثر من ذلك) بأن يقول اها اختاري نفسك يوما أو أسبوعا أو شهرا ونحوه فتملكه الى انقضاء ذلك (فان قاما) أي الزوجان من المجلس بعد ان خبرها وقبل الطلاق بطل خيارها (أو) قام (أحدهما من المجلس) بطل الخيار لان القيام يبطل الذي ذكره وأعراض بخلاف المقصود (أو خراجا من الكلام الذي كانا فيه الى غيره بطل خيارها) بالأعراض عنه (وان كان أحدهما) أي الزوجين (قائما فركب أو مشى بطل) خيارها للتفرق و (لا) يبطل خيارها (ان قصد) من كان قائما منهما (أو كانت قاعدة فانتكأت أو من كثرة ففقدت) اذ دلالة لذلك على الأعراض ولو طال المجلس لم يتشاغلا بما يقطعه (وان تشاغل بالصلاة بطل) خيارها للتشاغل (وان كانت) بين خيارها (في صلاة أو نية لم يبطل) خيارها لانه لا يدل على أعراضها (وان أضافت اليها ركعتين أخريين) يبطل للتشاغل (أو كانت رابكة فسارت بطل) خيارها للتفرق و (لا) يبطل خيارها (ان أكلت يسيرا أو قالت بسم الله أو سجدت شيئا يسيرا أو قالت أدعوا لي شهودا أشهدهم على ذلك) لانه لا أعراض منها (وان جعله) أي الخيار (لها على التراخي) بأن قال اختاري اذا شئت أو متى شئت أو متى ما شئت ونحوه (أو قال لا تعجلي حتى تسئأمرى أبويك ونحوه فهو على التراخي) الحديث عائشة (وان قال) اها (اختاري اليوم وغدا وبعد غد فلها ذلك فان ردت في اليوم الاول بطل) الخيار (كله) فلا خيارا لها في غد ولا ما بعده لانه خيار واحد في مدة واحدة فاذا بطل أوله بطل فيما بعده بخلاف ما لو قال اها اختاري اليوم وبعد غد فلها اذا ردت في الاول لم يبطل بعد غد لانه ما خياران منفصل أحدهما من صاحبه (وان قال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غدا فردته في اليوم الاول لم يبطل) الخيار في اليوم (الثاني) لانها خياران كما دل عليه إعادة الفعل (ولو خبرها شهرا فاختارت نفسها) (تم تزوجها) أولم تختارها لكن طلقها ثم تزوجها (لم يكن لها عليه خيار) لان الخيار المشروط في عقد لا يثبت في عقد سواه كالبيع (وان جعله) أي الخيار (اها اليوم كله أو جعل أمرها بسببها فردته أو رجع فيه أو وطئها بطل خيارها) لانه توكيل وقد رجع فيه (ولفظه الأمر) بأن ينوي بذلك تفويض الطلاق اليها (والخيار كناية في حق الزوج وبقدره الى نية) كسائر الكنابات (ملفوظة الامر كناية ظاهرة) لفظه (الخيار) كناية (خفية) كما تقدم في أول الكنابات (فان نوى) الزوج (بهما) أي بأمرك بيدك وباختاري نفسك (الطلاق في الحال وقع) الطلاق في الحال (وامم محتج) وقوعه (الى ذواتها) كسائر الكنابات (وان لم ينو) ايقاعه في الحال بل نوى تفويضه اليها (فان قبلته بلفظ الكناية فمخاخرت نفسي افتقر) وقوعه (الى نيتها) لانه كناية أشبه ما لو أوقعه هو بكناية (وان قبلته بلفظ الصريح بأن قالت طلقت نفسي وقوعه من غير نية) لعدم افتقاره اليها (وان اختلفا في نيتها) الطلاق (فقولها) لانها أدري بنيتها (وان اختلفا في رجوعه) بأن قال رجعت قبل الايقاع وقالت بطل بعده (فقله) لان الأصل بقاء العتمة (كألا اختلفا في نيتها) فان القول بطله لانه أدري بها (وان قال) اها (اختاري) نفسك (فقلت اخترت فقط أو) قالت (قبلت فقط ولومع النية) لم يقع الطلاق (أو) قالت (أخذت أمرى أو) قالت (أخترت أمرى أو) قالت (أخترت زوجي لم يقع الطلاق) لقول عائشة قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا قالت لا أمرا نبي صلى الله عليه وسلم بخير نساءه وبدا بي فقال اني لم أخبرك خبرا فلا عليك أن لا تعجلي



فهم ترك الخلال يوهن الأسنان وذكر بعضهم مرقوعا وروى ثعلبا وامن الطعام طائفة ١٥٥ ليس شيء أشد على الملك الذي على العبد

حتى تستأمرى أبو بك ثم قال ان الله تعالى قال لي يا أيها النبي قل لا زواج ان كنتن تردن  
 لحياة الدنيا أو زيتها فتعاليان أمتعن حتى يبلغ ان الله أعدها مستات منكن أجرا عظيما  
 بقلت في هذه استأمر أبو بك في أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت ثم فعل أزواج رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت متفق عليه ولا نه المحيرة لم يوجد منها ما يدل على قطع النكاح فلم  
 يقع بها طلاق كالمعتقة تحت عيده فلا يقع بها (حق تقول مع التنية) أي نية الطلاق (اخترت  
 نفسي أو) اخترت (أبوي أو) اخترت (الأزواج أو) اخترت (لا تدخل  
 على ونحوه) مما يدل على معنى الطلاق (ويجوز أن يجعل) الزوج (أمرها بيدها  
 بعوض) منها أو من غيرها ممن يصح تبرعه (وحكمه) أي حكم جعل أمرها بيدها بعوض  
 (حكم ما) أي حكم جعل أمرها بيدها (لأعوض له في أن له الرجوع فيما جعل لها) في  
 (أنه يبطل) جعله لها ذلك (بالوطء والفسخ) لأنه وكالة كما تقدم (فإذا قالت أجد عمل  
 أمرى بيدي وأعطيتك عيدي هذا فقبض العبد وجعل أمرها بيدها قل أن تختار) نفسها  
 لجعله ذلك لها (مالم يرجع أو بطلا) لأن التوكيل لا يبطل بدخول العوض فيه فإن رجع  
 أو وطئها بطل تخييرها بالرجوع عنه (وان قال) لزوجته (طلق نفسك فهو على  
 التراخي) لأنه فرضه اليها فاشبه أمرك بيديك (وهو) أي قوله لها طلق نفسك  
 (توكيل) لها في طلاق نفسها (يبطل برجوعه) ونفسه ووطئها كما تقدم (فإن قالت  
 اخترت نفسي) أو اخترت أبوي أو الأزواج (ونوت الطلاق وقع) لأنه فوض اليها  
 الطلاق وقد أوقعه أشبه ما لو أوقت بلفظه ما احتمله (الأن يجعل لها أكثر منها ما يلفظه  
 أو نية) لأن الطلاق يكون واحدة وثلاثة فقد نوى بلفظه ما احتمله (ولو قال طلق نفسك  
 ثلاثا) فقالت طلق نفسي (طلقت ثلاثا بنيتها) كما لو قال الزوج طلقك ونوى به ثلاثا  
 (وتلك بقوله طلاقك بيديك أو وكلتك في الطلاق ما ملك بقوله لها أمرك بيديك) فتملك  
 الثلاث لأن الطلاق في الأول مفرد مضاف فيمضي في الثاني معرف باللام المصاحبة ثلاثا مستغرق  
 فيمضي (ولا يقع) الطلاق (بقولها) لزوجها (أنت طالق أو أنت مني طالق أو طلقك)  
 لما روى أبو عبيد والترمذي أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال ما لي بك أمرا في امرها فطلقتني ثلاثا  
 فقال ابن عباس ان الطلاق لك وليس لها عليك واحتج به أحمد ولان الرجل لا يتصف بانه  
 مطلق بفتح اللام بخلاف المرأة (قال في الروضة صفة طلاقها طلق نفسي أو أنا منك  
 طالق وان قالت أنا طالق لم يقع وحكم الوكيل الاجنبي حكمها) أي الزوجة (فيما  
 تقدم) والمراد بالاجنبي غير الزوجة ولو كان قريبا للزوج أو الزوجة (فيقع الطلاق  
 بإقاعه) أي الوكيل (المصريح) بأن يقول هي طالق ونحوه (أو بكناية بنية)  
 الطلاق لأن وكيل كل إنسان يقوم مقامه فيقع منه بالكتابة (ولو وكل فيه بصرى)  
 بأن قال له طلقها أو وكلك أن تطلقها ونحوه لأنه حينئذ بالكناية مع ائني صدق عليه  
 أنه طلقها (واقظ أمر واختيار وطلاق التراخي في حق وكيل) فإذا قال له أمرفلانة ببيديك  
 أو اختر طلاقها أو طلقها ملك على التراخي (وتقدم بعض ذلك في آخر كتاب الطلاق ووجب  
 على النبي صلى الله عليه وسلم تخيير نسائه) وتقدم في الخصائص وخبر من بدأ بهائشة  
 وتقدم قريبا (وان وديها) أي وهب الزوج زوجته (لاهلها) بأن قال وهبتها لاهلها  
 أو أخبها ونحوه (أو لاجنبي أو وهبها لنفسها قدرت) بالبناء لأفعل أي رد الموهوب له من  
 أهلها أو لاجنبي أو هي الهبة فلغوروى عن ابن مسعود ولان ذلك تمليك المضع فأنقضى  
 القبول كقوله اختاري وأمرك بيديك (أو) قبل موهوب له الهبة لكن (لم ينو)

أن يجده من أحدكم ربيع الطعام  
 قال الناظم ويلقى ما أخرجه الخلال  
 ولا يتلعه بالخبر (و) يسن  
 (مسح الصفحة) التي أكل فيها  
 للخبر (و) يسن (أكل  
 ما تشار) منه وأكله عند  
 حضور رب الطعام وإذنه  
 (و) يسن لمن أكل مع غيره  
 (غض بصره عن جلبه) (و)  
 ثلثا يسقى (و) يسن  
 (أشاره على نفسه) لقوله  
 تعالى ويؤثرون على أنفسهم  
 الآية قال أحمد بن كل بالسرور  
 مع الاخسوان وبالابشار مع  
 الفقراء وبالمسروعة مع أبناء  
 الدنيا زاد في الرعاية الكبرى  
 والآداب ومع العلماء بالتعلم  
 (وشربه ثلاثا) مصدا للخبر  
 (و) يسن (غسل يديه)  
 إذا أراد الأكل (قبل طعام)  
 وان كان على وضوء (متفهما  
 به) أي الغسل (ربه) أي  
 الطعام على الصنف ان كان  
 (و) غسل يديه أيضا  
 (بعده) أي الطعام (متأخرا  
 به) أي الغسل (ربه) أي  
 الطعام عن الصنف ان كان  
 الحديث من أحب أن يذكر خبير  
 بينه فليتوضأ اذا حضر غداؤه وإذا  
 رفع رواه ابن ماجه ولا يكره  
 الحسن مرقوعا الرضوخ قبل  
 الطعام يني القنوع به هذه يني  
 الم يني به غسل اليدين ويكره  
 غسل بطعام ولا بأس بحالة  
 وغسله في الأناء الذي أكل فيه  
 نصا وبعرض الماء لغسلهما  
 ويقدمه بقرب طاممه  
 ولا به رضوخه ذكره في التبصرة  
 (وكره تنفسه في الأناء) لئلا يعود اليه منه شيء فيقذره (و) كره (ردشي) من طعام أو شراب (من فيه اليه) أي الأناء لانه



ليس برداً في الرأفة والآداب  
وغسبها والشراب وفي  
المستوعب النفع في الطعام  
والشراب والكتاب منهي عنه  
(و) كره (أكله) أي الطعام  
(حاراً) وفي الانصاف قلت عند  
عدم الحاجة انتهى لأنه لا بركة  
فيه (أو) أي ويكره أكله  
(من أعلى الصفقة أو وسطها)  
لحديث ابن عباس مرفوعاً إذا  
أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من  
أعلى الصفقة ولكن يأكل من  
أسفلها فإن البركة تنزل من  
أهلها وفي لفظ آخر كلوا من  
جوانبها ودعوا زروعها يبارك  
فيها رواها ابن ماجه (و) كره  
لما خر مائدة (فعل ما يستفد منه  
من غيره) كتمه خط وكذا  
الكلام بما يفسدكم أو يحزنهم  
قاله الشيخ عبد القادر  
(و) كره لب طعام (مدح  
طعامه وتقويته) لأنه يشبه المن به  
وحرمه ما في الغنية (و) كره  
(عيب الطعام) للخبر وحرمه  
في الغنية (و) كره (قرانه  
في غير مطلقاً) سواء كان ثم  
شريكاً أم ياذن أو لا يذنيه من  
الشراء قال صاحب الترغيب  
والشيخ تقي الدين ومثله قران  
ما العادة جارية بتناوله أفراداً  
(و) كره (أن يفجأ قوماً  
عند) وفي نسخة حين (وضع  
طعامهم تعمداً) نصاً فإن لم  
يتعمده أكل نصاً (و) كره  
(أكل بشماله بلا ضرورة)  
لأنه تشبه بالشيطان وذ كره  
النسوي في الشرب أجمعاً  
ويكره ترك التسمية (و) كره (أكله  
كثيراً بحيث يؤذيه) فإن لم يؤذ به جاز وكره الشيخ تقي الدين أكله حتى يفسد حرمه أيضاً وحرم الإسراف

لزوج بالهبة (طلاقاً) فلفو (أو) قبل وهو وب له (و) نواه (أي الزوج الطلاق  
(ولم يتوه وهو وب له فلفو) لأنه كناية في حق كل من الواهب والموهوب له فإن لم يقترن  
بينهما لم يقع كسائر الكنايات (كبيعهما) أي كالمواهب وزوجته (غيره) كان يقول  
بذلك لزيد مثلاً فلا يقع طلاق ولونواه وقبله زيد ونواه (نصاً) لأنه لا يتضمن معنى الطلاق  
لأنه معارضة والطلاق مجرد إصاغة وذكر ابن حبان أن ذكر عوضها معلوماً طلق  
مع النية والقبول (وان قبلت) بالبناء لفعل أي قبلها وهو وب له غيرهما وهي ان  
وهبت لنفسها وصفه قبول أهلها أن يقولوا قبلنا هاتين عليه وكذا الاجنبي وهي (فواحدة  
رجعية إذا تواترها أو أطلق نية الطلاق) لأنه لفظ محتمل فلا يحمل على أكثر من واحدة  
عند الإطلاق كقوله اختاري وكانت رجعية لأنها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل  
استيفاء العدد فكانت رجعية كما لو قال اه أنت طالق (أودلت دلالة الحال) على إرادة  
الطلاق منها فيعمل به القيام مقام النية (وان نوى كل) من واهب وموهوب له  
بالهبة والقبول (ثلاثاً أو اثنتين وقع مانواه) لأن لفظه يحتمله (كبقية الكنايات الخفية  
وتعتبرية موهوب له) بالقبول الطلاق كما تعتبرية (واهب) بالهبة الطلاق لأن ذلك  
كنايته كما تقدم (ويقع أقلها إذا اختلف في النية) فإذا نوى أحدهما واحدة والآخر  
اثنتين فواحدة أو نوى أحدهما اثنتين والآخر ثلاثة فاثنتان (وان نوى الزوج بالهبة)  
أي بقوله وهبتك لأهلك أو لزيد أو لغيره (الطلاق في الحال) من غير توقف على قبول  
(وقع) الطلاق في الحال (ولم يمتنع إلى قبولها) كما لو أتى بك بغيرها أو بابها لا يقع  
(ومن شرط وقوع الطلاق النطق به) لما تقدم أول الباب (ألا في موضعين تقدماً)  
في الباب أحدهما (إذا كتب صريح طلاقها) بما بين (و) الثاني (إذا طلق  
الآخر من الإشارة) المفهومة (فإن طلق في قلبه لم يقع كالعتق ولو أشار بأصبعه) أو أصابعه  
الثلاثة (مع نيته بقلبه) لما تقدم (نقل ابن هانئ) عن أحمد إذا طلق في نفسه (لا يلزمه)  
أي الطلاق (مالم يلفظ به أو يحرك لسانه) قال في المروء (نظاهرة) أي النص المذكور  
(يقع ولو لم يسم به بخلاف القراءة في الصلاة) فإنها لا تجزئه حيث لم يسمعه نفسه قال في المروء  
ويتوجه كقراءة في صلاة يعني أنه لا يقع طلاقه إذا حرك لسانه به إلا إذا كان بحيث يسمع نفسه لولا  
المانع وتقدم وعيز وعيز في كل ما سبق كابالعين

### باب ما يختلف به عدد الطلاق

يعتبر (الطلاق بالرجال) روى ذلك عن عمرو بن عثمان وزيد بن عباس لأن  
الطلاق خالص حق الزوج وهو مما يختلف بالرق والحرية فكان اختلافه معتبراً بالرجل  
كعدد المنكوحات ولا والله تعالى خاطبهم بالطلاق فكان حكمه معتبراً بهم وحديث  
عائشة مرفوعاً الأمة تطليقتان وقرؤها حيصتان رواية طاهر بن أسلم وهو منكر الحديث  
قاله أبو داود ومع أن الدارقطني أخرجه في سننه عن عائشة مرفوعاً قال طلاق العبدان فتان فلا  
تحل له حتى تنكح زوجاً غيره (فيما لا حر) ثلاث تطليقات وإن كان تحت أمة  
(و) ثلاث (المعتق بوضه ثلاث تطليقات وإن كان تحت أمة) أما الحر فماتقدم وأما المبعوض  
فإن تسمية الطلاق في حقه غير ممكنة لأنه لا يتبعه شيء فإملى في حقه ولأن الأصل إثبات  
الطلاق الثلاث في حق كل مطلق وإنما خولف في حق من كان فيه الرق لما سبق ففيماء عاده  
يبقى على الأصل (ويعلى العبد والمكاتب ونحوه) كما يدبر والمعتق بوضه بوضه (اثنتين)



من فم سقاء) واختلاف  
الأسقية نصا أي قلبها الخارج  
ليشرب منه فان كسره إلى  
داخل فقد قبحه ويكره الشرب  
من ثلمة الاناء واذا شرب ناوله  
الذي من الخبز وكذا في غسل يديه  
قاله في الترغيب وقال ابن أبي  
المجد وكذا في شرب الماء ورد  
عقله وكذا في الخمر وغسوه  
(و) كسره شرب (في أثناء  
طعام بلا عادة) لأنه مضر ولا  
يكره شربه قائما نصا وعنه يكره  
وظاهر كلامهم لا يكره أكله قائما  
ويترجسه كشره قال شيخنا  
ذكره في الفروع (و) كره  
(تعلية قصعة) بفتح القاف  
(ونحوه) ككتابي (بجيز)  
نص لا يمتنع له لهو كره أحمد  
أيضا الخبز لكبر روي ليس  
فيه برك فوذ كره مهران أيا  
أسامة قوله لم يمتنع طعاما لم يكره  
أحمد وقال أحمد لا يعرفوا  
كم كانوا ويحسروا قطع اللحم  
بأسنانه وانتهى عنه لا يصح قاله  
أحمد في فائدة في كافي  
الآداب الكبرى اللحم سيد  
دعواته أفضل القوت واختلف  
الناس أيهما أفضل ويتوجه  
أن اللحم أفضل لأنه طعام أهل  
الجنة وأنه أشبه بجواهر البسند  
وقوله تعالى أتستبدلون الذي  
هو أدنى بالذي هو خير (و) كره  
(نثر وانتقطة) في عرس  
وغيره منافية من النية والتراحم  
وهو يورث الخصام والحقد  
ونحو حديث زيد بن خالد أنه سمع  
البي صلى الله عليه وسلم ينهى  
عن النية والحسد رواه أحمد  
وعن عبد الله بن زيد لا تصاري أن البي عليه الصلاة والسلام ينهى عن المثلة والمي رواه أحمد

أد طلعتين لما تقدم (ولو طسرا رقه) أي ذرق (كحقوق ذي يد رطب فاذنق  
وقد كان طلق اثنتين) ذللك الثالثة هذا أحد وجهين أطلقوه في الترغيب وذكر الموق  
ومن تابعه ذللك لثالثة لأن الثنتين لم ينعنا كانت غير محرمة من ذلك تنقلبان محرمتين بركه  
وكان الأولى لصنف أن يجعله غاية قوله في ذللك آخر السلاب كما يرشدنا به صنيع صاحب  
الانصاف والمبدع وذللك الاقن ونحوه اثنتين (وان كان تحنه حرة) لم تتدم (فلو عاق)  
العبد ونحوه (الطلاق الثلاث بشرط فوجد بعد عتقه طلق) المعاق طلاقها (ثلاث)  
ذللك الثلاث حين الوقوع (وان خلق) العبد (الثلاث بصفة) بأن قال ان عتقت  
فانت طالق ثلاثا ثم عتقتي رقع ثتان و (انت الثالثة) لوتوع الطلاق حال الحرية  
وملك الثلاث بترتيب عليها لا مقنون لها (ولو عتقت) عبد (بعد طلاقه) بأن طلق  
زوجة طلاقه ثم عتقت وأعادها برحمة أرقعت (ملك تمام الثلاث) لأن الطلقة لم تكن  
محرمة (ولو عتقت) عبد (بعد طلقين) لم يملك ذللك (أو عتقت) أي العبد  
وزوجته الأمة (معا) بعد طلقين (لم يملك الثالثة) لأنها مائة ومائة محرمتين فلم تنقلبا  
غير محرمتين (فلو عتقت بعد طلقين لم يملك نكاحها) حتى تنكح زوجا غيره بشرطه  
(ويأتي في الرجعة) لأنه طلقها به عدة كالحراد طلق ثلاث (واذا ذن) الزوج (أنت  
الطلاق أو) قال (أنت طالق أو) قال (انطلق لا ذن أو) قال (الطلاق يلزمي  
أو) قال (يلزمي الطلاق أو) قال (عن الطلاق ولو لم يذكر المرأة ونحوه) أي  
فيوما ذكر كعلي بن أبي طالب (فصريح) لا يحتاج إلى ذن (منجز كان) كالأمة  
المذكورة (أو معلق بشرط) كقوله أنت لطلاق ان دخلت الدار ونحوه (أو محلو ذن)  
هكأن الطلاق لا يقوم ولا ضرر بن زيدا فهو صريح ودوم مستعمل في عرائسهم فن  
الشاعر

نوهت باسمي في العالمينا \* وأقبت عري عاتقها

فانت طالق وانت الطلاق \* وأنت الطلاق ولا تمعا

ولا ينافي ذلك كونه مجازا لأنه ينعذر جملته على انقيقه ولا دخل له بظاهره سوى هذا المحل  
فتعين فيه (ويقع) به (ثلاث مع نية) كالنواها أنت طالق (ومع عدمه) أي عدم  
نية الثلاث بأن نوى واحدة أو أطلق يقع (واحدة) لأن أهل المرف لا يعتقدون ثلاث  
ولا يعلمون أن الالف ولللام لا تستغرق وهذا ينكر أحداهم أن يكون طلاقا في ثلاث  
يعتقدونه طلاق واحدة (فإن قال الطلاق يلزمي ونحوه) كعلي طلاق (و) كسرتين  
واحدة فإن كان هناك سبب أو نية مقتضى تخصيصه وتعميمه عليه (ي) سبب أو  
النية المقتضى التعميم (أو إذا أي) لم يكن هناك سبب أو نية يقتضي تخصيصه  
ذلك (وقع بالكل) أي كل زوج (رجعة واحدة) لا رجعة من زوجات  
زوجته (أنت طالق ثلاثا) به نثر بدلت به يحتمل بوقوع بقوله أنت طالق  
ثلاثا لأن طالق اسم ذم وهو يقتضي لمسه كأي تخصيصه به ونحوه يقع من تأني  
والكثير (كثير) أي سبب (سبب نفي ثلاثا و) أنت (ط) نفي طلاق  
وعنه (أي عرا حديق) (رجعة واحدة) كبرائقة بن (لأنه لا يظن أنه يسمي  
عددا ولا يبينون فيقع) ثلاثا (ن) نفي طلاق أحبار عن صفته في عايم فلم يفتن من  
العدد كقوله حائض وطاهر ولاولى اصح ولفرق ظاهر لانه يمكن تعدد هاتين في آراء  
واحد بخلاف الطلاق وان قال أنت طالق ثلاثا وثلاثون واحدة ثلاث لأن بلفظ صريح

وعن عبد الله بن زيد لا تصاري أن البي عليه الصلاة والسلام ينهى عن المثلة والمي رواه أحمد



بِذَلِكَ أَوْ لَا يَقْصِدُ مَالِكَهُ تَعْلِيكَ  
مَنْ حَصَلَ فِي حَيْزِهِ وَقَدْ حَازَهُ  
مَنْ حَصَلَ فِي حَجَرِهِ أَوْ أَخَذَهُ  
فَلَكَ كَالصَّيْدِ إِذَا أَغْلَقَ عَلَيْهِ دَارَهُ  
أَوْ حِمَمَهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ فَلَا يَحْجُوزُ  
لِغَيْرِهِ أَخَذَهُ مِنْهُ (وَتَبَاحُ  
الْمَنَاهِدَةِ) وَيُقَالُ التَّهْدِ  
(وَهِيَ أَنْ يُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ  
رَفْقَةٍ شَيْئًا مِنَ التَّفَقَّةِ) وَإِنْ لَمْ  
يَتَسَاوَوْا (وَيُدْفَعُونَ إِلَى مَنْ  
يَنْفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ) وَيَأْكُلُونَ  
جَمِيعًا قُلُوبًا كُلِّ بَعْضُهُمْ أَكْثَرُ  
مِنْ رَفِيقِهِ (أَوْ تَصْدُقُ) بَعْضُهُمْ  
(مِنْهُ فَلَا يَأْسُ) لَمْ يَزَلِ النَّاسُ  
يَفْعَلُونَهُ نَصَاقًا فِي الْفُرُوعِ  
وَمَا بَرَتِ الْعَادَةُ بِكَاطِعَامٍ سَائِلٍ  
وَسُورٍ وَتَلْفِيمٍ وَتَقْدِيمٍ مُحْتَمَلٍ  
كَلَامُهُمْ وَجْهَيْنِ قَالَ وَجْهًا أَظْهَرَ  
أَنْتَهَى أَيْ عَمَّا بِالْعَادَةِ وَالْعَرَفِ  
فِيهِ لَكِنِ الْأَدَبُ وَالْأَوَّلَى الْكَفِّ  
عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ عَلَى  
صَاحِبِهِ وَالْإِقْدَامُ عَلَى طَعَامِهِ  
يَبْعُضُ التَّصَرُّفُ مِنْ غَيْرِ إِذَنْ  
مَرْبُوعٍ (وَيَسُنُّ اِعْلَانُ نِكَاحٍ  
(و) يَسُنُّ) ضَرْبٌ عَلَيْهِ يَدْفَعُ  
مُبَاحٌ (وَهُوَ مَا لَخِقَ فِيهِ  
وَلَا صُرُوحٌ) (فِيهِ) أَيْ النِّكَاحُ  
لِحَدِيثٍ أَعْلَنُوا النِّكَاحَ وَفِي لَفْظٍ  
أَظْهَرَ وَالنِّكَاحُ وَكَانَ يُجِبُ أَنْ  
يَضْرِبَ عَلَيْهِ بِالْأَفِّ وَفِي لَفْظٍ  
وَأَضْرِبُوا عَلَيْهِمَا بِالْغُرْبَالِ رَوَاهُ  
ابْنُ مَاجَةَ وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ  
الضَّارِبُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً وَهُوَ ظَاهِرُ  
نُصُوصِهِ وَكَلَامِ الْأَصْحَابِ وَقَالَ  
الْمَوْفِقُ ضَرْبُ الْأَفِّ مُخْصَرٌ  
بِالنِّسَاءِ فِي الرِّعَايَةِ يَكْرَهُ لِلرِّجَالِ  
مُطْلَقًا وَقَالَ أَحْمَدُ لَا يَأْسُ بِالْغُرْبَالِ  
فِي الْعَرَسِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

فِي الثَّلَاثِ وَالنِّسَاءِ لَا تَعَارِضُ الصَّرِيحَ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهَا (وَلَوْ أَوْقَعَ طَلْقُهُ ثَمَّ جَعَلَهَا ثَلَاثًا  
وَلَمْ يَنْوِ اسْتِثْنَاءَ طَلْقٍ بَعْدَهَا فَوَاحِدَةٌ) لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ لَا تَنْتَابُ ثَلَاثًا (و) أَنْ قَالَ (أَنْتِ  
طَالِقٌ وَاحِدَةٌ وَنَوِي ثَلَاثًا فَوَاحِدَةٌ) لِأَنَّهُ نَوَى مَا لَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ فَلَوْ وَقَعَ أَكْثَرُ مِنْهَا وَقَعَ بِمَجْرَدِ  
النِّسَاءِ (وَأَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا) لِأَنَّ التَّغْسِيرَ يَحْصُلُ  
بِالْإِشَارَةِ وَذَلِكَ يَحْصُلُ لِلْبَيَانِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا (فَإِنْ  
قَالَ أَرَدْتُ) أَنْهَا طَالِقٌ (بَعْدَ دَلِيلَيْنِ قَبْلَ مِنْهُ) وَقَعَ ثَمَّتَانِ لِأَنَّهُ مَا يَدْعِيهِ مُحْتَمَلٌ  
كَالْوَسْرِ الْمُجْمَلِ بِمَا يَحْتَمِلُهُ وَفِي الرِّعَايَةِ أَنْ أَشَارَ بِالْكُلِّ فَوَاحِدَةٌ (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هَكَذَا بَلْ أَشَارَ  
فَقَطْ فَطَلَقَتْ وَاحِدَةً) لِأَنَّ إِشَارَتَهُ لَا تَكُنِي وَتَوْقِفُ أَحْمَدُ (قَالَ فِي الرِّعَايَةِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ  
نِيَّةٌ) فَيَعْمَلُ بِهَا (و) أَنْ قَالَ لِأَحَدِي أَمْرَاتِيهِ (أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ بَلْ هَذِهِ ثَلَاثُ طَلَقْتَ  
الْأَوَّلَى وَاحِدَةً) لِأَنَّهُ طَلَقَهَا وَاحِدَةً وَالْأَضْرَابُ بِمَعْنَى ذَلِكَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ رَفَعَ لَلطَّلَاقِ  
بَعْدَ اِبْتِغَاءِهِ (و) طَلَقْتَ (الثَّانِيَةَ ثَلَاثًا) لِأَنَّهُ أَوْقَعَهَا بِهَا وَلِأَنَّ الْأَضْرَابَ اثْبَاتٌ  
لِلثَّانِي وَنَسِيَ لِلأَوَّلَى (و) أَنْ قَالَ لَهَا (أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ هَذِهِ طَلَقْتَا) لِأَنَّ (وَأَنْ قَالَ  
هَذِهِ أَوْ هَذِهِ هَذِهِ طَالِقٌ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (بِالثَّلَاثَةِ وَاحِدِي الْأَوَّلِينَ) بِقِرْعَةٍ كَمَا قَالَ  
(هَذِهِ أَوْ هَذِهِ بَلْ هَذِهِ طَالِقٌ) لِأَنَّ أَوَّلَ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ (وَإِنْ قَالَ) لِأَحَدِي أَمْرَاتِيهِ  
(هَذِهِ وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ طَالِقٌ وَقَعَ) الطَّلَاقُ (بِالْأَوَّلَى وَاحِدِي الْآخِرِينَ) بِقِرْعَةٍ  
(كَهَذِهِ بَلْ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ طَالِقٌ وَيَأْتِي فِي بَابِ الشُّكِّ فِي الطَّلَاقِ لَهُ تَنْمَتُهُ) مِنْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ  
(أَنْتِ طَالِقٌ كُلِّ الطَّلَاقِ أَوْ أَكْثَرُهُ) بِالنِّسَاءِ (الْمَثَلَةُ أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (جَمِيعُهُ  
أَوْ مَهْنَاهُ أَوْ غَايَتُهُ أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (كَدَدِ الْخَصِيِّ أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (بَعْدَ الْخَصِيِّ  
أَوْ الْقَطْرِ أَوْ الرِّبْعِ أَوْ الرَّمْلِ أَوْ التَّرَابِ أَوْ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ) بِمَا يَتَعَدَّدُ كَالنَّجْمِ وَالْجِبَالِ وَالسُّفُنِ  
وَالْبِلَادِ طَلَقْتَ ثَلَاثًا وَأَنْ نَوَى وَاحِدَةً لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي عِدَّةً وَأَنَّ الطَّلَاقَ أَقْلُ وَأَكْثَرُ وَأَنَّهُ  
وَاحِدَةٌ وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثُ الْمَاءِ وَنَحْوُهُ تَتَعَدَّدُ أَنْوَاعُهُ وَفَطْرَاتُهُ أَشْبَهُ الْخَصِيَّ (أَوْ) قَالَ (بِأَمَانَةٍ  
طَالِقٌ أَوْ) قَالَ (أَنْتِ مَائَةٌ طَالِقٌ وَنَحْوُهُ طَلَقْتَ ثَلَاثًا وَأَنْ نَوَى وَاحِدَةً) لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْتَمِلُهُ  
لَفْظُهُ (وَكَيْفَ أَنْتِ طَالِقٌ كَأَنْفِ أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (كَثَاثَةٍ) يَقَعُ ثَلَاثُ (فَإِنْ نَوَى) بَأَنْتِ  
طَالِقٌ كَأَنْفِ وَنَحْوِهِ (فِي صَوْتٍ يَتَأَقْبَلُ حَكْمًا) لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ (الْأَفِّي قَوْلُهُ) أَنْتِ طَالِقٌ  
(كَدَدِ أَلْفٍ) أَوْ كَدَدِ مَائَةٍ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ وَاحِدَةً لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُهُ (و) أَنْ  
قَالَ (أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى مَكَّةَ وَلَمْ يَنْوِ بَلْوَعَهَا) طَلَقْتَ فِي الْحَالِ (أَوْ) قَالَ (أَنْتِ طَالِقٌ بَعْدَ  
مَكَّةَ طَلَقْتَ فِي الْحَالِ وَيَأْتِي) ذَلِكَ (فِي) بَابِ (الطَّلَاقِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ) وَأَنْ قَالَ  
أَنْتِ طَالِقٌ (أَشَدُّ الطَّلَاقِ أَوْ أَغْظَاهُ أَوْ أَكْبَرُهُ بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ أَوْ أَطْوَلُهُ أَوْ أَعْرَضُهُ أَوْ مَلَأَ الدُّنْيَا  
أَوْ مَلَأَ الْبَيْتَ وَنَحْوَهُ) كَالْمَسْجُودِ (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (مِثْلُ الْجِبَلِ أَوْ مِثْلُ عَظْمِ الْجِبَلِ فَوَاحِدَةٌ  
رَجْعَةٌ مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرُ) لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَقْتَضِي عِدَّةً وَأَنَّ الطَّلَاقَ الْوَاحِدَةَ تَوْصِفُ بِأَنَّهَا  
عَلَا الدُّنْيَا كَمَا وَانَهَا أَشَدُّ الطَّلَاقِ وَأَعْرَضُهُ فَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا وَقَعَتْ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَرَادُ بِهِ  
ذَلِكَ (وَكَيْفَ) لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ (اقْصَاءً) فَتَقَعُ وَاحِدَةً (صَحِيحُهُ فِي الْأَنْصَافِ وَصَحِيحُهُ فِي  
التَّنْقِيعِ وَتَصَحُّحُ الْفُرُوعِ أَنَّهَا ثَلَاثُ وَأَنْ نَوَى وَاحِدَةً) وَقَبْعُهُمَا فِي الْمُنْتَهَى (و) أَنْ قَالَ  
أَنْتِ (طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثَ طَلَقْتَ ثَمَّتَيْنِ) لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا بِمَقْتَضَى  
اللُّغَةِ وَغَايَتُهُ يَدْخُلُ إِذَا كَانَتْ إِلَى بَعْضٍ مَعَ وَلَا نَوْعُهُ بِالشُّكِّ (و) أَنْ قَالَ (أَنْتِ طَالِقٌ مَا بَيْنَ  
وَاحِدَةٍ وَثَلَاثَ) وَقَعَ (وَاحِدَةً) لِأَنَّهَا اتَّيَّتْ بَيْنَهُمَا (و) أَنْ قَالَ (أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقْتَ فِي  
ثَمَّتَيْنِ وَنَوَى طَلَقْتَ فِي ثَلَاثَ) نَحْيٌ لِأَنَّهُ يَعْبرُ عَنْ مَعْلُوقِهِ تَعَالَى فَادْخُلْ فِي عِبَادِي فَإِذَا



المراسم عذار بك وتحرر كل  
ملهاة سوى الذي كثر  
وطيبه وورباب وجنك قال  
في المستوعب والترغيب سواء  
استعمل الحزن أو سرور  
(و) يسر ضرب بدف مباح  
(في ختان وقدم غائب  
ونحوها) كولدته وأملاك نياسا  
في النكاح

باب عشرة النساء

والعشرة بكسر الهمزة أصلها  
الاجتماع ويقال لكل جماعة  
عشرة ومشر (وهي) هنا  
(ما يكون بين الزوجين من  
اللفة والانضمام يلزم كلا  
من الزوجين) معاشره الآخر  
المعروف وان لا عليه محبة  
ولا يتكره لئلا أي ما عليه  
من حق الآخر له وله تعالى  
وعاشروهم بالمعروف وقوله  
تعالى وإن مثل الذي عليهن  
بالمعروف قال أبو زيد تتقون الله  
فيهن كما عليهن أن يتقين الله فيكم  
وقال ابن عباس إن أحب أن  
أزير المرأة كما أحب أن تزير  
لي أقوله تعالى وإن مثل الذي  
عليهن بالمعروف ويحب لكل  
منهما تحسين الخلق لصاحبه  
والرفق به واحتمه مال إذا وفي  
حديث استوصوا بالنساء خيرا  
فأنتن عوان عندكم أخذتموهن  
بأمانة الله واستحلتم فروجهن  
بكلمة الله ورواه مسلم وحق الزوج  
اعظم من حقها عليه لقوله  
تعالى وللرجال عليهن درجة  
وحديث لو كنت امرأة أحدا ان  
يسجد لأحد لامرأت النساء ان  
يسجدن لاز واجهن لما جعل  
الله لهم عليهن من الحق ورواه

قوى ذلك بلفظه قبل منه ووقع ما نواه (وان توى) بانتطاق طلقة في ثنتين (موجب  
عند الحساب فثنتان) لان ذلك مدلول اللفظ عند عدم وقد نواه (ولو لم يعرف) أي يعرف  
موجبه عند الحساب قياسا على الحساب لا شرا كما في التية (وان قال الحاسب) أردت  
واحدة قبل (أو) قال (غيره) أي غير الحاسب (أردت واحدة قبل) منه ذلك لانه  
فسر كلامه بما يحتمله (وان لم ينو) من قال ذلك شيئا (وقع بامراء الحاسب ثنتان) لانه  
لفظ موضوع في اصطلاحهم لثنتين فوجب العمل به (و) وقع (غيره) أي بغير  
امراء الحاسب (واحدة) لان لفظ الايقاع اقترب بالواحدة والاثنتان التازج لهما نظرا  
لم يعرف بهما لفظ الايقاع فلا يقع بدون قصد له (و) ان قال أنت (طالق نصف طلقة في  
نصف طلقة طلقت طلقة بكل حال) حاسب كان أو غيره أراد معنى مع أو لانه  
لا يتبعض كإثني (وان قال) زوجته أنت طالق (بعد ما طلق فلان زوجته  
وجعل عدده) أي عدده طالق فلان زوجته (فطلقة) لانها اليقين وما زاد  
مشكوك فيه

(فصل وجز طلقة كهي) لان الطلاق لا يتبعض فذكر جميعه حكاه ابن المنذر  
اجماع من يحفظ عنه (فاذا قال أنت طالق نصف طلقة) أو ثلثها ونحوه طلقت طلقة (أو) قال  
أنت طالق (نصف طلقة أو) قال أنت طالق (جزأ منها) أي من طلقة (وان قل) كما لو قال لها  
أنت طالق جزأ من ألف جزء من طلقة طلقت طلقة لانه لا يتبعض (أو) قال لها أنت طالق  
(نصف طلقتين طلقت طلقة) لان نصفه طلقة (وان قال) لها أنت طالق (نصف طلقتين)  
فثنتان لان نصف الشيء جميعه فهو كما لو قال لها أنت طالق طلقتين (أو) قال أنت طالق (نصف  
ثلاث طلقات أو ثلثه أنصاف طلقة أو أربعة أو ثلث أو خمسة أرباع) طلقة (ونحوه) كسنة  
أخماس طلقة وقع (ثنتان) لان ثلاثة أنصاف طلقة ونصف طلقة فيكمل النصف فتصير  
ثنتين وهكذا تفعل يساق الامثلة لان الطلاق لا يتبعض (وان قال) أنت طالق (ثلاثة أنصاف  
طلقتين ثلاث) لان نصف الطلقتين طلقة وقد أوقعه ثلاث (و) ان قال لها أنت طالق (نصف  
طلقة ثلاث طلقة سدس طلقة) فواحدة لانه لم يأت بإداء العطف فدل على أن هذه الاجزاء من  
طلقة واحدة وان الثاني يكون بدلا من الاول وان الثالث يكون بدلا من الثاني المبدل هو المبدل  
أو به منه قال في الشرح وعلى هذا التعايل أنت طالق طلقة نصف طلقة أو طلقة طلقة لم تطلق  
الاطلقة وكذا ان قال نصف أو ثلثا وسدس لم يقع الا طلقة لان هذه اجزاء الطلقة الا أن يرده من  
كل طلقة جزأ يقع ثلاث (أو) قال أنت طالق (نصف وثلث وسدس طلقة فواحدة) لانه  
لما لم يقل نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة دل على أن هذه الاجزاء من طلقة غير متعارضة  
ومجموعها طلقة (وان قال) أنت طالق (نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة طلقت  
ثلاثا) لان هذا اللفظ يفهم منه ان كل جزء من طلقة غير التي منها الجزء الآخر اذا ضفتها الى  
طلقة واحدة لم تتجيع الى تكرار لفظها لما كرره علمنا انه لفائدة ولا فائدة له سوى هذا الحملناه  
عليه واذا كان كل جزء من طلقة كملت الثلاث ومن قال زوجته أنت طالق طلقة أو نصف  
طلقة أو ثلث طلقة ونحوه أو أنت نصف طالق أو ثلث طالق أو سدس طالق ونحوه وقع به  
طلقة بناء على ما تقدم من أن أنت طالق صريح (وان قال) زوجات أربع (أو قمت  
بسكن أو) أو قمت (عليكن أو) قال عليكن أو (ببسنك بلا أو قمت طلقة أو اثنتين  
أو ثلاثا أو أربعاً أو سبعاً أو ثماناً) لان اللفظ اقتضى اسم الطلقة بينهما لكل واحد  
ربعا والطلقتين لكل واحدة نصفه واثلاث لكل واحدة ثلاثة أرباع وتكمل والاربعة لكل

أبو داود ويحيى إسماعيل كراهته إياها لقوله تعالى فان كرهتموهن فعلى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيك خيرا كثيرا قال ابن



(يعتد زوجان طلقا) كما يجب تسليمها الصداق أن طلقته (وهي حرة) وثاني الامسة (لم تشترط دارها) فان شرطتها فلها الفسخ اذا نقلها عنها للزوم الشرط وتقدم (واما كمن استمتع بها) أي الزوجة والام يلزم تسليمها اليه وان قال احضن وأربها لأنها ليست محلا للاستمتاع ولا يؤمن ان يواقعها قبضها (ومنه) أي أجد في رواية ابن الحارث ان التي يجب تسليمها (بنت تسع) قال فان اتى عليها تسع سنين دفعت اليه ليس لم ان يحبسوها بعد التسع وذهب في ذلك الى ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بعائشة وهي بنت تسع سنين فيلزم تسليمها (ولو) كانت (نفوة الخلق) أي مهزولة الجسم (ويستمتع عن يحنى عليها كحائض) أي بما دون الفرج وقال القاضي هذا عذري ليس على طريقة التحديد وانما ذكره لان الغالب ان بنت تسع سنين يتمكن من الاستمتاع بها (ويقبل قول) امرأة (نفقة في ضيق فرجها وعبالة ذكره ونحوها) كقوله بفرج كسائر عيوب النساء تحت الثياب (و) النفقة ان (تنظرها) أي الزوجين (لحاجة وقت اجتماعهما) لتشهدا تشاهد (ويلزمه) أي الزوج (تسليمها) أي الزوجة (ان بذلته) فتلزمه النفقة تسليها ولا يلزم زوجه أوليا (ابتداء تسليم محرمه) محج أو عمرة (أو مريضة) لا يمكن استمتاعها (وصغيرة وحائض) (و) قال لا طلاق لان هذه الاعذار تمنع

واحدة طلقه (وان أراد قسمة كل طلاق بينهن وقع بالاثنتين) أي فيما اذا قال أوفعت عليكين أو بينك اثنتين (على كل واحدة اثنتان) لأنه يحصل له بالقسم من كل منهما ربع وتكمل (وبالثلاث) أي فيما اذا قال أوفعت عليكين أو بينك ثلاثا (والاربع) فيما اذا قال أوفعت بينك أو عليك أربعاً (بكل واحدة ثلاثا وكذا ما بعدها من الصور) لما تقدم (وان قال) لاربع (أو فعت بينك أو) عليكين (خمس أو ستا أو سبعا أو ثمانيا) وقع بكل واحدة طلقتان) وكذا لو أسقط لفظ أوفعت لأن نصيب كل واحدة من خمسة طلاق وربع ومن ست طلاق ونصف ومن سبع طلاق وثلاثة أرباع ويكمل الكسوف في الجميع ومن الثمان كل واحدة طلقتان (وان أوقع) على أربع (تسعا فأزيد) كأوفعت بينك عشرة فثلاث لما تقدم (أو قال أوفعت بينك طلاقا وطلاقا فثلاث) لأنه لما عطف وجب قسم كل طلاق على حدتها (وسواء في ذلك المدخول بها وغيرها) لان الواو لا تنقض ترتيبا (و) ان قال (أوفعت بينك طلاقا فطلاقا نو) قال أوفعت (طلاقا ثم طلاقا ثم طلاقا أو أوفعت بينك طلاقا أو فعت بينك طلاقا أو أوفعت بينك طلاقا فطلاقا) السكك ثلاثا لا التي لم يدخل بها فاتها (تسعين بالاولى) فلا يلحقها ما بعدها (فان قال) لزوجاته (انتن طوائق ثلاثا أو) قال (طلقتن ثلاثا طلقن ثلاثا ثلاثا) سواء المدخول بها وغيرها (فان قال) لزوجته (نصفك أو جزأ منك أو أصبعك أو يدك) ولها يد (أو يدك طالق طلق) لأنه أضاف الطلاق الى جزء ثابت استباحه بعقد النكاح فأشبهه الجزء بالشئ بخلاف زوجتك نصف بيتي أو يدها ونحوها فانه لا يصح النكاح (ليكن لو قال أصبعك طالق) (أو يدك طالق ولا أصبع لها) في الاولى (ولابد) في الثانية لم تطلق (أو قال ان قيمت فيمينك) مثلا (طالق فقامت بعد قطعها لم تطلق) لأنه أضيف الى مال ليس منها فلم يقع وفي الأخيرة وجد الشرط ولا يمين لها فلم يقع (وان قال) لها (شعرك) طالق (أو ظفرك) طالق (أو سنك أو لبسك أو منك) طالق تطلق لان تلك الاجزاء تفصل عنها مع السلامة فلا تطلق باضافة الطلاق اليها كالحمل (أو قال سوادك أو بياضك) طالق لم تطلق لأنه عرض (أو) قال (ربك أو دمك أو عرقك) طالق لم تطلق لان ذلك ليس جزءا لها (أو) قال (روحك) طالق لم تطلق لان الروح ليست عضوا ولا شيا يستمتع به تشبهت بالسواد والبياض (أو) قال (حملك) طالق لم تطلق لأنه ليس جزءا لها (أو) قال (سمك أو بصرك طالق لم تطلق) لأنه عرض كالبياض والسواد (وحياتك طالق تطلق) لأنه لا يبقاء لها بدونها فأشبه ما لو قال رأسك طالق (و) ان قال (أنت طالق شهر أو بهد البلد صح) الطلاق (وتطلق في جميع الشهور والبلدان) لأنه اذا أوقع في شهر أو بلد لم يرتفع في غيره (وحكم عتق في الكل) أي كل ما تقدم مما يقع أولا يقع (كطلاق) فن قال لقتيدك أو أصبعك أو حياتك أو جزء منك حر عتق كله وان قال له شعرك أو ظفرك ونحوه لم يمتق وتقدم في العتق (فصل) في ما تنقض به المدخل بها غيرها (وان قال) لزوجته (مدخول بها) بوطء أو خلوة عن عفة صحيح (أنت طالق أنت طالق ونوى بالثانية الإيقاع) أي إيقاع طلاق (اولم بنوي) أي الثانية (إيقاعا ولاتا كيدا غلقت طلقين) لأنه لفظ يقتضي الوقوع بدليل مال أو ما تقدم منه ثم راعا أنه متى عن ذلك بنية التأكيد فاذ لم توجد دفع مقتضاه كما يجب العمل بالرسوم في عدم دالم يوجد المخصص (وان نوى بالثانية التأكيد) لا لاولى (أو) نوى (تداهي) وتصل ذاتها لاولى فواحدة لأنه صرف الثانية عن الإيقاع بنية التأكيد



له منها ولو بذلت نفسها وهي كذلك لزمه تسليم ما عدا الصغيرة (ومضى امتنع) الزوج حصة من تسليم نفسها (قبل مرض ثم حدث) المرض (فلانفسه لها) ولو بذلت نفسها عقوبة لها (ولو أنكر) من ادعت زوجها (ان وطأه يؤذيها فعليها البينة) لان الأصل عدم ذلك أشبه سائر العاوى (ومن استهل متيسرا) أي الزوجين الآخر (لزم امهالهما) أي زمنا (جرت عادتها صلاح امره) أي المستهل (فيه) كاليومين والثلاثة طلبا للسر والسهولة ويرجع في ذلك لعرف لانه لا تقديريه و (لا) عمل من طلب المصلحة منهما (لعمل جهاز) بفتح الجيم وكسر واو في التنية ان استهلته هي أو أهلها استقبله اجابهم ما عدا ما يتيون من شره جهاز وتزين (ولا يجب تسليم أمتع الاطلاق الا ايسلا) نصا والسيد استقدمها نهارا لان السيد عك من أمتع منفعتين الاستخدام والاستمتاع فإذا عقد على احدها لم يلزمه تسليمها الا في زمن استيفائها كالأجرها للخدمة لم يلزمه تسليمها الا في زمنها وهو النهار (فدو شرط) تسليمها (نهارا) وجب لحديث المؤمنون عند شروطهم (أو بذله) أي تسليمها نهارا (سيدا وقد شرط كونها) أي الأمة (فيه) أي النهار (عنده) أي السيد (أولا)

أو الايهام فلم يقع به شيء (أو كانت) الزوجة المقول له أنت طالق أنت طالق (غير مدخول بها فواحدة) ولو لم تنوب الثانية التأكيدها بالاولى فلا يلزمها ما بعدها وكذا لو كان النكاح فاسدا (ويشترط في) اعتبار (التأكيدها) والايهام (ان يكون متصلا فلو قال أنت طالق ثم مضى زمن طويل) أي زمن يمكنه الكلام فيه (ثم ادخل ذلك للدخول بها طلاق) طلاقه (ثانية ولم تنفعه نية التأكيدها) ولا الايهام لان التأكيدها تابع للكلام بشرطه ان يكون متصلا به كسائر التوابع من العطف والصفة والسبب والايهام نوع من التأكيدها اللفظي (وان) قال المدخول بها أنت طالق أنت طالق (نوب بالثالثة التأكيدها) أي تأكيدها بالاولى بالثانية (وان أكد الثانية بالثالثة صرح) التأكيدها (وقبل) منه فيقع ثنتان للاتصال (وكذا تأكيدها بالاولى بهما) أي بالثانية والثالثة فيصح ويقبل منه لعدم الفصل (أو) أكد الاول (لم يقبل لعدم اتصال التأكيدها) فتقع الثالثة حيث لم يقصد تأكيدها بالاولى بالثانية (وان أكد بالثانية) صرح وقبل للاتصال وان قال أطلقت نية التأكيدها لم أعن اولى ولا ثانية فواحدة (و) ان قال (أنت طالق طالق طالق يقع واحدة) لانه لم يمتها بل فقط يقتضي المغارة (مالم ينو أكثر) من واحدة فيقع ما فواء لان لفظه يحتمله (و) ان قال (أنت طالق وطالق وطالق) وأكد الاول بالثانية لم يقبل لانه غابر بينهما (أي الثانية) وبين الاول بحرف يقتضي المغارة (و) يقتضي (العطف) وهو حرف العطف (وهذا يمنع التأكيدها) لان التأكيدها عين المؤكدة والمغارة تمنعه (وان أكد الثانية بالثالثة قبل) منه (لأنها) أي الثالثة (مثلا) أي الثانية (في لفظها) فلا مانع من التأكيدها (وان) قد أدت طالق فطالق أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق فالحكم فيها كالتى عطفها بالواو) ان أكد الاول بالثانية لم يقبل للمغارة وان أكد الثانية بالثالثة قبل لأنها مثلها (وان غابر بين الحروف) التي عطف بها (فقال أنت طالق وطالق ثم طالق أو) قال أنت (طالق ثم طالق وطالق أو) قال أنت (طالق وطالق فطالق أو) قال أنت (طالق وطالق فطالق لم يقبل في شيء منها ارادة التأكيدها) لا الاول ولا الثانية (لان كل كلمة مغارة لما قبلها مخالفة لها في لفظها والتأكيدها إنما يكون بتكرير الاول بصورته) ان قال (أنت مطلقه أو مصرية أنت مفارقة كذا الاول بهما) أي بالثانية والثالثة (قبل لانه لم يغابر بينهما بالحروف الموضوعه للمغارة بين الالفاظ بل أعاد اللفظة بمعناها) وهذا بعدنا كيدا (وان أتى) أي عطف هذه الجمل (بالواو) أو الفاء أو ثم (لم يقبل) منه ارادة التأكيدها لانه يقتضي المغارة المانعة من التأكيدها تقدم (وان أتى بشرط أو استثناء أو صفة عقب جملة اختص بها فإذا قال أنت طالق أنت طالق فهاتان جملتان لا تتعلق احدهما بالآخرى) لعدم الأداة التي تقتضي التشريك بينهما (فلو تعقب احدهما بشرط) بأن قال أنت طالق أنت طالق ان قيمت لم يتناول الاخرى فتقع الاولى في الحال والثانية اذا وجد الشرط (أو) تعقب احدهما (باستثناء) كقوله أنت طالق أنت طالق الا واحدة لم يتناول الاخرى فتقع الثنتان لانه كما استثناء لكل كما لو قال أنت طالق طلاقه الا طلاقه (ثم) تعقب احدهما (بصفة) كان يقول أنت طالق أنت طالق قائمة (لم يتناول الاخرى) فتقع الاولى في الحال والثانية اذا قامت (بخلاف معطوف مع معطوف عليه فانها ما شئ واحد ولو تعقبه بشرط) أو صفة (لعاد الى الجميع) لان حرف العطف يصير الجملتين كالواحدة فإذا قال أنت طالق ثم طالق ان قدم زيد لم تطلق حتى يقدم فيقع طلقان ولو قال أنت طالق وطالق صائة طلق بصلامها طلقين



الزوجية من غير وجوب التسليم  
 حقه فماتك الأصل (وله)  
 أي الزوج (الاستمتاع)  
 زوجته من أي جهة شاء  
 (ولو) كان (من جهة البهيرة  
 في قبل) لاختصاص التحريم  
 بالبدون ما سواه ولا يكره الوطء  
 في يوم من الأيام ولا يسهل من  
 الليالي وكذا النكاح طاعة وسائر  
 الصناعات (مالم يضر) استمتاعه  
 بها (أو يشغلها) استمتاعه  
 (عن فرض) ولو على تنور  
 أو ظهر قتب ونحوه كما رواه أحمد  
 وغيره وظاهره أنه لا يقدر بشئ  
 سوى ذلك ولو زاد عليها وتنازعا  
 (و) لزوج (المفر) حيث  
 شاء (بلافتها) أي الزوجة  
 ولو عدا مع سيده ويذونه بخلاف  
 سفرها بلاذنه لأنه لا ولاية لها  
 عليه (و) له السفر (بها  
 الآن تشترط بلدها) لأنه عليه  
 الصلاة والسلام وأصحابه كانوا  
 يسافرون بنسائهم فان  
 شرطت بلدها فلها شرطها  
 لحديث أن أحق الشروط أن  
 يوفى بها ما استحل من الفروج  
 (أو) الآن (تكون أمة  
 فليس له) أي الزوج سفرها  
 بلاذن سيدها لما فيه من  
 تفويت منفعتها نارا على  
 سيدها (ولا يسيد سفرها)  
 أي بأمره المروحة (بلاذن الآخر)  
 أي الزوج محبة الزوج أم لا لما  
 فيه من تفويت استمتاع زوجها  
 به (ولا يلزم) زوج أمه (ولو  
 بواها) أي هيأ لها (سيدها مسكنا  
 أن باتها الزوج فيه) لأن  
 السكن زمن حقيق الزوج له  
 لا سيدها كالخبرة (وله) أي  
 السيد (السفر بعيد المزوج واستخدمه مورا)

مع البذل لئلا ونهارا وأما منع منه في الأمة نهارا الحق السيد فاذا بذله فقد رزق

(و) ان قال المدخول بها (أنت طالق فطالق أو) أنت طالق (ثم طالق أو) أنت  
 طالق (بل طالق أو) أنت (طالق طلقه بل طلقين) فشتان لأن حروف العطف  
 تقتضي المغايرة وبل من حروف العطف إذا كان بعدها مفرد وهي هنا كذلك لأن اسم  
 الفاعل من المفردات وان كان محملا للضمير بدليل أنه يعرب والجملة لا تعرب وان قال  
 أنت طالق لا بل أنت طالق فواحدة لأنه قد مرح بنى الأول ثم أثبتته بعد تنفيه فيكون المشت  
 هو المتني (أو) قال أنت (طالق طلقه بعدها طلقه أو بل طلقه أو) أنت طالق طلقه  
 (قبل طلقه أو قبلها طلقه طلقين) لأن ذلك صريح في الجميع واللفظ يحتمله (وان  
 كانت) الزوجة المقول لها ذلك (غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يلحقها ما بعدها) لأنها  
 إذا بانت بالاولى صارت كالأجنبية فلا يلحقها ما بعدها (لكن لو أراد بقوله بعدها طلقه)  
 أو به - بطلقه (سأوقعها) بذلك (قبل) منه (حكما) ولم يقع إذن سوى طلقه لأن  
 لفظه يحتمل ذلك (وان أراد بقوله قبلها طلقه) أو قبل طلقه (في نكاح آخر) قبل هذا  
 (أو ان زوجه قبل طلقها قبل) منه حكما (ان) كان (وجبه ذلك) لأنه أدري بينه  
 ولفظه محتمل (و) ان قال (أنت طالق طلقه معها طلقه أو) أنت طالق طلقه (مع  
 طلقه أو) أنت (طالق وطالق طلقين) ولو غير مدخول بها) لأنه أوقع الطلاق  
 بلفظ يقتضي وقوع طلقين معا فوقع كما لو قال أنت طالق طلقين (وان قال) أنت  
 طالق طلقه (معا اثنتان وقع ثلاث) وان كانت غير مدخول بها لما تقدم (و) الطلاق  
 (المعلق بشرط ك) الطلاق (المعز في هذا) الحكم المتقدم ذكره (سواء قدم الشرط أو أخره)  
 أو أفرد (أو كرره) فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق أو ان دخلت الدار  
 فأنت طالق فطالق (فدخلت) الدار (طلقت) المدخول بها (ثلاثا) طلق  
 (واحدة) ان كانت غير مدخول بها) لأنها تبين بالاولى فلا يلحقها ما بعدها (و) ان قال (ان  
 دخلت الدار فانت طالق طلقه معها طلقه أو) فانت طالق طلقه (مع طلقه فدخلت) ها (طلقت  
 طلقين ولو) كانت (غير مدخول بها) لما تقدم (وان قال لغير مدخول بها أنت طالق ثم طالق ان  
 دخلت الدار أو ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخلت) ها (طلقت واحدة) وبانت  
 بها فلا يلحقها ما بعدها (وان قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق  
 فدخلت) ها (طلقت مدخول بها وغيرها) أي غير مدخول بها (اثنتين) لأن التعليق يقتضي  
 إيقاع الطلاق بشرط الدخول وقد ذكر التعليق فتكرر الوقوع كما لو قال ان دخلت الدار فانت  
 طالق طلقين (وان قصد) بتكريره (أنها مأثرتا كيدا) وانفصل (وقع واحدة)  
 فقط لأن ما عداها مصروف عن الإيقاع (وان كرر الشرط مع الجزاء ثلاثا فقال ان دخلت  
 الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق طلقين) مدخول بها  
 وغيرها (ثلاثا) بدخولها لأن الصفة وجدت فافتضى وقوع الثلاث دفعة واحدة (وقال الشيخ  
 فيمن قال الطلاق يلزمه وكرره) مرتين فأكثر (لا فعل كذا ولا يقع) اذا وجد  
 المحلوف عليه (أكثر من طلقه اذا لم ينو) أكثر ومقتضى كلام الأصحاب يقع بعد ما كرهه  
 مالم ينو أنها مأثرتا كيدا ويكون متصلا

### باب الاستثناء في الطلاق

الاستثناء استفعال من التثنية وهو الر جوع يقال ثني رأس البعير اذا عطفه الى ورائه فكان  
 المستثنى رجوع في قوله الى ما قبله (وهو) أي الاستثناء اصطلاحا (اخراج بعض الجملة)



مدى أنه تزوجها (بعتكها  
 فقال) مدى عليه (بل  
 زوجتها واجب تسليمها)  
 مدى تزوجها (ونحلها)  
 لأنها أمتة أو زوجته  
 (وبلزمه الأقل من ثمنها  
 أو مهرها) لا عتقها به  
 لسيدها (ومحلف) مدى  
 عليه أنه اشتراها (أ) ثمن (زائد)  
 عما أقر به من المهر لانه منكره  
 والأصل براءته منه فان نكل  
 لزمه (ومأولها) من سلمت  
 اليه بدوى الزوجية (هـ) هو  
 (حر لولاه عليه) لا قرار السيد  
 بانها ملك الواطئ (ونفقت)  
 أى الولد (على أبيه) كسائر  
 الأولاد الذين لا مال لهم  
 (ونفقتا) أى الامة (على  
 زوجها) لانه أمار زوج أو مالك  
 (ولا) عاك أن (بردها)  
 من سلمته (يعيب) لا يفسخ  
 النكاح به (ولا غيره) كغبن  
 أو تدليس لأنه ينكر الشراء أو بدوى  
 الزوجية (ولو ماتت قبل)  
 موت (واطئ) وقد كبت  
 شيئا (فسيده منه) أى كسبها  
 (قدر) باقى (ثمنها) لانه لا بدوى  
 غيره والزوج يستوفيه  
 بالجميع (وبقيته) أى  
 كسبها (موقوف حق) بطلها  
 أى الزوج والسيد عليه لأن  
 الحق فيه لا بدوها (و) ان  
 ماتت (بعده) أى الواطئ  
 (وقد أولها) أى الواطئ  
 (هـ) هى (حرة) لا عتق  
 السيد انما عتقت بعت الواطئ  
 وبنها ولدها ان كان حيا كسائر  
 الحرار وكذا ان كان لها أخ حر

أى بعض ما يتناولها لفظ (ل) لفظ (الأ) وما يقوم مقامها كغيره سوى (بوزن رضا وهدى  
 وسما و بناء) وليس ولا يكون وحاشا وخلا وعدا) مقر وتبعها أو محردتين منها (من  
 متكلم واحد) لما يأتى من أنه يشترط لهجة الاستثناء قبل تمام المستثنى منه وذلك لا يصح  
 أن يكون من متكلمين والاستثناء واقع في الكتاب والسنة ولسان العرب (يصح استثناء  
 النصف فاقل) لانه كلام متصل أبان به ان المستثنى غير مراد بالاول فصح كالأولى بما عدا  
 المستثنى بدون الاستثناء لولا ذلك لم يصح قول سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام انى براء  
 مما تعبدون الا الذى فطرني يريد به البراءة من غير الله عز وجل وقال تعالى فليتبهم ألف  
 سنة الا خمسين عاما وايس الاستثناء رافعا لواقع وانما هو مانع لدخول المستثنى في المستثنى منه  
 يصح الاستثناء (من طلاقه) كانت طالق ثلاثا لا واحدة (ومطلقته) كسائه  
 طوالت الاقلات (واقاربه) كله على عشرة الأربعة ونحوه (ولا) يصح استثناء (ما زاد  
 عليه) أى النصف (نصا) ونصه في الشرح وقوله ابن حبان وجازا لا كثرانه مسلم  
 في قوله تعالى الامن اتبعك من الغاوين لانه لم يصرح بالعدد وذكر أبو يعلى الصغير لانه استثناء  
 بالصفة وهو في الحقيقة تخصيص وأنه يجوز فيه الكل نحو اقتل من في الدار الابنى نعيم وهم بنو  
 نعيم فيحرم قتلهم (فإذا قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا) طلق ثلاثا لان استثناء الكل رفع لما أوقعه  
 فلم يرتفع (أو) قال أنت طالق (ثلاثا لا اثنتين) طلق ثلاثا لان استثناء الاكثر كالكل لان  
 الاكثر يقوم مقام الكل في مواضع كثيرة (أو) قال أنت طالق (خمس لا ثلاثا)  
 طلق ثلاثا لما تقدم (أو) قال أنت طالق (الأ واحدة أو) أنت طالق  
 (أربعة لا واحدة) طلق ثلاثا لبقاءها بعد الاستثناء (أو قال) أنت طالق (ثلاثا لا اربعة  
 طلقه) أو نصفها أو سدسها ونحوه (طلق ثلاثا) لان الطلق كالمائة تكمل فتصير  
 ثلاثا ضرورة ان الطلاق لا يتعص (و) ان قال (أنت طالق طلقين الواحدة يقع واحدة)  
 لهجة استثناء النصف (وأنت طالق ثلاثا الواحدة) يقع ثنتان لانه استثنى أدنى من  
 النصف فصيح (أو) أنت طالق ثلاثا (الا اثنتين الواحدة) يقع اثنتان لانه استثنى  
 الواحدة مما قبلها فيبقى واحدة وهى مستثناة من الثلاث فيصير كقوله أنت طالق ثلاثا لا  
 واحدة (أو) أنت طالق (ثلاثا لا الواحدة الواحدة) يقع اثنتان لان الاستثناء الاول  
 صحيح دون الثاني (أو) قال أنت طالق ثلاثا (الأ واحدة والأ واحدة) يقع اثنتان لما  
 تقدم (أو) قال أنت طالق (واحدة وثنتين الواحدة) يقع اثنتان لأن الباقية  
 بعد المستثنى (أو) قال أنت طالق (أربعة لا اثنتين يقع اثنتان) لانه استثناء  
 للنصف بحسب ما تكلم به (و) أنت طالق (ثلاثا لا الواحدة) يقع ثلاث لانه  
 لما استثنى واحدة من الثلاث بقي بها اثنتان استثناءهما من الثلاث وهما أكثر من نصفها  
 ولم يصح الاستثناء (أو) قال أنت طالق (خمس لا ثلاثا) (أو) أنت طالق (أربعة لا  
 ثلاثا) وقت الثلاث ولم يصح الاستثناء لأنه أكثر من النصف (أو) أنت طالق  
 وطالق وطالق الواحدة أو الاطلاق) يقع ثلاث لان الاستثناء يرجع الى ما يليه فيكون  
 استثناء الكل فلا يصح (أو) أنت طالق (طلقين وواحدة لا واحدة) يقع ثلاث  
 لما ذكرنا بخلاف ما سبق من قوله أنت طالق واحدة وثنتين الواحدة فيقع ثنتان (أو)  
 أنت طالق (طلقين ونصف الاطلاق) يقع ثلاث بتكميل النصف وانقضاء الاستثناء  
 لرجوعه الى ما يليه فيكون استثنى أكثر من المستثنى منه فلا يصح (أو) قال أنت طالق  
 (ثنتين وثنتين الاثنتين) يقع ثلاث وبلغى الاستثناء لعوده الى ما يليه (أو) أنت طالق

أو نحوه (ولا) يكن لها ولد ولا وارث حر (وقف) بالبناء للعول ما تركته الى أن يظهر رلها وارث وليس لسيدها أن يقر بغيرها منه لانه



وهو بقرانه لسيدها فلهذا  
 تأخذ منه قدر ما يدعيه وهو بقية  
 ثمنها (ولو رجع سيد) عن  
 دعوى بيعها (فصدقه الزوج  
 لم يقبل) رجوع سيد  
 ولا تصديق زوج (في اسقاط  
 حرية ولد) أنت به من واطي  
 (ولا) في (استرجاعها) الى  
 ملك مطلق (ان صارت أم ولد)  
 لما فيه من ابطال حق الله من  
 الحرية (ويقبل) رجوع  
 سيد وتصديق زوج (في  
 غيرها) أي غير اسقاط حرية  
 ولد واسترجاعها الى الملك  
 المطلق كملكه تزويجها عند  
 حلها للزواج واخذ قيمتها ان  
 قتلت ونحوهما (ولو رجع  
 الزوج) عن دعوى الزوج  
 (ثبتت الحسرية) للسود  
 (ولزمه) أي الزوج بقية  
 (الثمن) لسيدها لاتفاقهما  
 على ذلك

فصل ويحرم وطء زوج  
 امرأته وسيدامته (في حيض)  
 اجماعا لقوله تعالى فاعتزوا  
 النساء في الحيض ولا تقربوهن  
 حتى يظفرن الآنة ونفاس مثله  
 وتقدم حكم استحاضة (أو)  
 وطئ في (دبر) فيحرم في قول  
 أكثر أهل العلم من الصحابة ومن  
 بعدهم حديث ان الله لا يستحي  
 من الحسنى لان اتوا النساء في  
 اعجازهن وحديث ان الله  
 لا ينظر الى رجل جامع امرأته في  
 دبرها واهما ابن ماجه وأما قوله  
 تعالى فأتوا حركم أني شئت  
 فعن جابر قال كان اليهود يقولون  
 اذا جامع الرجل امرأته في فرجها  
 من ورائها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى نساؤكم حرف لكم فأتوا حركم أي شئت من بين يديها ومن

ثنتين وثلثين (الواحدة) يقع (ثلاثا) لانها الباقية بعد الاستثناء (كمطعمه بالفاء أو)  
 عطفه (بثم) كقوله أنت طالق ثلثين فثنتين الاثنتين أو الواحدة أو أنت طالق ثلثين  
 ثم ثلثين الاثنتين أو الواحدة فيقع بذلك ثلاث لأن الكلام صا رجائين للترتيب المحاصل  
 بالعطف بالفاء أو بثم فاستثناء الاثنتين من الاثنتين استثناء للسكل واستثناء الواحدة ان عاد  
 للرابعة فقد بقي بعدها ثلاث وان عاد الى الواحدة الباقية من الاثنتين كان استثناء للجميع  
 وهو ممنوع (ولو اراد الاستثناء من المجموع في قوله) أنت (طالق وطالق وطالق) الا  
 واحدة دين) أي قبل منه بالاضافة الى ما بينه وبين الله لان لفظه محتمل (وقبل) منه  
 حكما (فيقع اثنتان) لانه استثناء لاقول من النصف (والاستثناء يرجع الى ما تلفظ به)  
 بدليل ما تقدم و(لا) يرجع (الى ما يملكه) خلافا للفاضل وابن المحام في قواعد  
 (ويشترط فيه) أي الاستثناء (وفي شرط) متأخر كانت طالق ان دخلت الدار (ونحوه)  
 كالصفة نحو أنت طالق قائمة وكذا عطف مغير كقوله أنت طالق أولا (اتصال معتاد لفظا  
 او حكما) لان الاتصال يحتمل ان يلفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها بخلاف غير  
 المتصل فانه لفظ يقتضي رفع ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه والاتصال لفظا أن  
 يأتي به منسوبا ليا وحكما (كانقطاعه بنفيس ونحوه) كسعال وعطاس قال الطوخى فلا يبطله  
 الفصل اليسير ولا معارض من سعال ونحوه ولا طول كلام متصل بعينه ببعض (و) بشرط  
 ايضا في استثناء (نيسة قبل تمام المستثنى منه) فقوله أنت طالق ثلاثا الواحدة  
 لا يعتمد بالاستثناء الا ان نواه قبل تمام قوله أنت طالق ثلاثا (وقطع جمع و) تصح  
 نيته (بعده) أي بعد تمام المستثنى منه (قبل فراغه) من كلامه بان يأتي به ناويا له عند  
 تمامه قبل أن يسكت (واختاره) أي اختار القول بهجة نيته بعد تمام المستثنى منه قبل  
 فراغه (الشيخ و) تليذه (ابن القيم في اعلام الموقعين وقال الشيخ) دل عليه كلام  
 احمد ومتقدمي أصحابه وقال (لا يضر فصل يسير واستثناء) قال وفي القرآن جمل قد  
 فصل بين أعضائها بكلام آخر كقوله تعالى وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا  
 الى قوله هدى الله فصل بين الكلام المحكي عن أهل الكتاب وكذا حكم شرط متأخر وعطف  
 مغير ونحوه كما تقدم (و) اذا قال (أنت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الواحدة وقعت  
 الثلاث) لان العدد نص فيما تناوله فلا يرتفع بالنية لأن اللفظ أقوى ولو ارتفع بالنية  
 لرجح المرجوح على الراجح (وان قال نسائي طالق واستثنى واحدة بقلبه لم تطلق) لانه  
 لا يسلط وانما استعمل العموم في الخصوص وذلك شائع بخلاف ما قبلها وما بعدها (وان  
 قال نسائي الاربع أو الثلاث أو الاثنتين) بالنصب لا اربع فابعد على انه مفعول  
 لفعل محذوف كاعني (طوالق واستثنى واحدة بقلبه) مثنى (طلقت في الحكم) أي  
 في الظاهر قال في الانصاف على الصحيح من المذهب وقطع به الاكثر ولم تطلق في الباطن  
 قدمه في الرعايتين والحواشي الصغير وقيل تطلق أيضا وهو الصحيح من المذهب قدمه  
 في القروع وهو ظاهر ما جزم به الزركشي والخرقي انتهى وهذا ظاهر المنتهى لان العدد  
 نص فيما تناوله فلا يرتفع منه شيء بمجرد النية لانها أضعف منه كما تقدم (وان قالت له  
 امرأة من نسائه طلقني فقال نسائي طالق ولا نية له) طلقن كلهن لان لفظه يتناولهن  
 (أو قالت له) امرأة من نسائه (طلق نسائك) فقال نسائي طالق طلقن كلهن لان اللفظ عام  
 فيها ولم يرد به غير مقتضاه فوجب العمل بعمومه كالصورة الاولى (فان أخرج السائلة  
 بنيتها) بان اعتسأها بقلبه (دين) فيما بينه وبين الله لان لفظه يحتمله (في الصورتين)



وان أكردها عليه نهى عنه  
فان أبي فرق بينهما ذكره ابن أبي  
موسى وغيره (وكذا) يحرم  
(عزل) عن زوجة (بلاذن)  
زوجته (حواو) بلاذن  
(سيدامة) نصالحا حديث ابن  
عمر نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن يعزل عن  
الحرمة إلا بانتهار واه أحمد وابن  
ماجه ولأن لها حق في الولد  
وعليها ضرر في العزل وقيل  
عليها سيدامة وعلم منه أنه  
لا يعتبر إذن الزوجة الأمية  
(الأيثار حوب فيمن) عزله  
(مطلقا) حرة كانت الزوجة  
أو أمة أو سريّة له خشية استرقاق  
العدو ولدهما وهذا إن جاز ابتداء  
النكاح والأوجوب العزل كما  
تقدم في أول النكاح عن  
لفصول وأطلق في الاقتناع  
وجوبه (ولها) أي الزوجة  
(تقبيله) أي الزوج (وليه)  
الشهوة ولو) كان (نائما)  
لاستباح ذكره في فرجها  
(بلاذنه) نائما كان أو لا قال  
ابن عقيل لأن الزوج عليك العقد  
وحبسها (وله) أي الزوج  
(الزامها) أي الزوجة (بغسل)  
فحاسة وغسل من حيض  
ونفاس وجنابة) ان كانت  
(مكلمة) وظاهره ولو ذميمة  
خلافًا للاقتناع واجتناب  
الحرمان وكذا إزالة وسخ ودرن  
ويستوى في ذلك المسلمة والذمية  
لاستوائهما في حصول النفقة  
من ذلك حالها (و) له الزامها  
بأخذ ما يعاف من شجر  
عانة (و) من (ظفر) وظاهره

أي صورة طلقني وصورة طلق نساك (ولم يقبل في الحكم بينهما) أي في الصورتين أما  
في الصورة الأولى فلأن طلاقها جواب سؤالها الطلاق لنفسها فلا يصدق في الحكم في صفة  
عنها لأنه يخالف الظاهر وسبب الحكم فلا يجوز إخراجها من العموم بالتخصيص وأما الثانية  
ففي المبدع وشرح المنتهى وغيرهما يقبل منه حكما أنه استثنائها بقلبه لأن خصوص السبب يقدم  
على عموم اللفظ ولأن السبب يدل على نيته

### باب الطلاق في الماضي والمستقبل

أي تقييد الطلاق بالزمن الماضي والزمن المستقبل (إذا قال أنت طالق أمس أو) أنت  
طالق (قبل أن تزوجك ونوى وقوعه اذن) أي حين التكلم (وقع) الطلاق في الحال  
لأنه مقرر على نفسه بما هو الاغلاظ عليه (والا) أي وان لم ينو وقوعه اذن بان أطلق أو نوى  
ايقاعه في الماضي (لم يقع) الطلاق لأنه رفع للاستباحة ولا يملك رفعها في الزمن الماضي  
فلم يقع كما لو قال أنت طالق قبل قدوم زيد بيومين بقدم اليوم وحكي عن أبي بكر أنه يقع إذا  
قال قبل أن تزوجك ولا يقع إذا قال أنت طالق أمس فعلى القول بوقوعه (وان قال أردت  
أن تزوجا قبلي طلقها أو) قال أردت أني (طلقها أنا في نكاح قبل هذا قبل منه ان كان)  
ذلك (قد وجد) لأن لفظه محتمل له (مالم تكن فرينة من غضب أو سؤالها الطلاق ونحوه)  
فلا يقبل منه ذلك لأنه خلاف الظاهر (فان مات) بعد قوله أنت طالق أمس أو قبل أن  
تزوجك (أو جن أو خرس قبل العلم بمراده لم تطلق) لأن العصمة متبقية فلا تزول  
بالشك (و) ان قال (أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم) زيد (قبل مضيه) أي  
الشهر لم تطلق لأنه تعليق لاطلاق على صفة إمكانية الوجود فوجب اعتبارها (أو) قدم  
(معه) أي مع مضى الشهر (لم تطلق) لأنه لا بد من جزء يقع الطلاق فيه بعد مضى الشهر  
(ويحرم) على من قال لزوجه ذلك (وطؤها من حين عقد الصفة ان كانا الطلاق بينهما)  
لأن كل شهر يأتي محتمل أن يكون شهر وقوع الطلاق فيه قال أبو العباس تأملت نصوص  
الامام أحمد فوجدته بأمر باعتزال الرجل زوجته في كل عين حلف الرجل عليها بالطلاق وهو  
لا يدري أبارها أو حانت حتى يستبين أنه بارها فان لم يعلم أنه بارها اعتزلها أبدا وان علم أنه بارها في وقت  
وشك في وقت اعتزلها وقت الشك ثم ذكر فروعا من ذلك كما نقله عنه في الاختيارات وذكر  
بعضه في الحاشية (ولها) أي الزوجة المقول لها ذلك (النفقة) من حين التعليق (إلى)  
أن يتبين وقوع الطلاق لأن الأصل بقاء الزوجية وهي محبوسة لأجله (وان قدم) زيد  
(بشهر وجزء يسع وقوع الطلاق تبينا ونوعه فيه) أي وقوع الطلاق في ذلك الجزء عقب  
التعليق لوجود شرطه (و) تبينا (أنوطاء) في الشهر (محرم) ان كان الطلاق باثنا  
لأنها أجنبية منه (فان كان وطئ) بعد التعليق (لزمه المهر) بما مال من فرجها (ان  
كان الطلاق باثنا) وان كان رجعيًا فلا تحريم ولا مهر وحصلت رجعتها (وان خالعه)  
بعد اليمين (أي التعليق المذكور) (بيوم أو أكثر) من يوم (كثرة يقع الخلع معها قبل  
الطلاق بحيث لا تكون) الخلو (معه) أي مع الكثرة حين الخلع (باثنا) وقت الخلع  
(وكان الطلاق) المعلق (باثنا ثم قدم زيد بعد الشهر بيومين صح الخلع وبطل الطلاق) المعلق  
لأن محل وقوع الطلاق صادفها باثنا بالخلع (وان قدم) زيد (بشهر وساعة) من حين  
التعليق (وقع الطلاق البائن) لوجود شرطه (دون الخلع) فلا يصح (ورجعي  
بالعوض) لا تبيينا أنها كانت حينه باثنا بالطلاق (وان كان الطلاق) المعلق (رجعيًا

ولو طلاقا لا بحيث تعافه النفس وفي منعهما من كل ما له رائحة كريهة كثوم وبصل وجهان أحدهما المنع لأنه منع القبلة وكما



ابن رزين في شرحه وهو معنى ما في الاقتناع (لا) ملك الزامها (يعني أو خبر أو طبع ونحوهما) كمنس دار ومل عماء من بشر وطحن وأوجب الشيخ تقي الدين المعروف من مثلها مثله (وله) أي الزوج المسلم (منع) زوجة (ذمة دخول يعة وكثيرة وشرب ما سكرها) من خمر أو نبيذ لاتفاق الأديان على تحريمه و (لا) يمنع زوجة ذميمة من شرب ما (دونه) لاعتقادها حلاله (ولا تسكره) ذميمة (على افساد صومها أو صلاحها) بوطء أو غيره لأنه يضربها (أو) أي ولا تسكره على افساد (سبتها) بشئ مما يفسده لبقاء تحريمه عليهم (ويلزمه) أي الزوج (وطء) زوجته مسلمة كانت أو ذميمة مرة أو أمة بطلبها (في كل ثلاث سنة) أي أربعة أشهر (مرة) إن قهر (على الوطء نصا لأنه تعالى قد ربه بأربعة أشهر في حق المولى فكذا في حق غيره لأن البين لا توجب ما حلف عليه فدل على أن الوطء واجب بدونها (و) يلزمه (مبيت) في المضجع على ما ذكره في نظم المفردات والاقتناع واستدل عليه الشيخ تقي الدين بمواضع من كلامهم وذكر في الفسروع نصوصا تقتضيه (بطلب عند) زوجة (حرقة) من أربع لئلا ان لم يكن عند لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله

سمع الخلع قبل وقوع الطلاق وبعده) لأن الزوجه تزوجه بفسخ خلعها (ما لم تنقض عدتها) فإن انقضت عدتها بانتم لم يصح الخلع ان تبينا وقوعه بعدها قلت ان وقع الخلع حبسة لاسقاط عين الطلاق لم يصح كما تقدم (وكذا الحكم لو قال أنت طالق قبل موتي بشهر) فإن مات أحدهما قبل مضي شهر أو معه لم يقع الطلاق وإن مات قبل عقد اليمين بشهر وساعة تبينا وقوع الطلاق في تلك الساعة (سكن لا ارت) المطلقة (بائن) في تلك الصورة (لعدم التهمة) بحرماتها الميراث (وان مات أحدهما) أي أحدا الزوجين (بعد عقد الصفة) أي بعد التعليق المذكور (بيومين ثم قدم زيد بعشر شهر وساعة من حين عقد الصفة لم يرث أحدهما الآخر) لعدم التهمة كما تقدم (الأن يكون) الطلاق (رجعيا فإنه لا يمنع التوارث مادامت) الرجعية (في العدة) لانها زوجة اذن (وان قدم) زيد (بعد الموت بشهر وساعة وقت الفرقة بالموت) لسبقه وجود الصفة (ولم يقع الطلاق) المعلق (وان قال إذا مت فأنت طالق قبله بشهر لم يصح) ذلك التعليق لأنه جعل الموت شرطا لطلاقها وهي تبين به فلم يأت ذلك بخلاف أنت طالق قبل موتي بشهر فإن لم يجعل موته شرطا يقع به الطلاق عليها قبل شهر وانما رتبته فوقع على ما رتبته (وان قال أنت طالق قبل موتي) طلقت في الحال (أو) قال أنت طالق (قبل موتك) طلقت في الحال (أو) قال أنت طالق (قبل موت زيد) طلقت في الحال (أو) قال أنت (طالق قبل قدومه) طلقت في الحال (أو) قال أنت طالق (قبل دخولك الدار طلقت في الحال) لأن ما قبل تلك الاشياء من حين عقده أو الصفة فكله محل الصلاق في أوله قال القاضي سواء قدم زيد أو لم يقدم بدليل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا بآياتنا ما صدقنا ما معكم من قبل أن نطمس وجوهنا فنرددها على أديمها ولم يوجد الطمس في المأمورين ولو قال اغلامه اسقني قبل أن أضربك فسقاه في الحال عد معتملا وان لم يضربه (وان قال) أنت طالق (قبل موتي أو قال) أنت طالق (قبل قدوم زيد) أو موته أو قبل دخولك الدار ونحوه (لم يقع) الطلاق (في الحال ويقع) الطلاق (في الوقت الذي يليه الموت) أو القدوم أو الدخول لأن التمسعير يقتضي كون الذي يبنى جزه سيرا وان (قال) أنت (طالق قبل موت زيد وعمرو وشهر) فقال القاضي تعلق الصفة بأولهما موتا وهو المراد بقوله (وقع بأولهما موتا) يعني قبله بشهر لان اعتبارها بالثاني يفضي الى وقوعه بعدموت الاول واعتبارها بالاول لا يفضي الى ذلك فكان أولى (وان قال) أنت طالق (بعد موتي أو) أنت طالق (مع موتي أو) أنت طالق (بعد موتك أو) أنت طالق (مع موتك لم تطلق) لان البيئونة حصلت بالموت فلم يبق نكاح يزيله الطلاق والموت سبب الحكم بالبيئونة فلا يجامعه ووقع الطلاق كما أنه لا يجامع البيئونة (وان قال) أنت طالق (يوم موتي) أو موتك أو موت زيد (طلقت في أوله) أي أول اليوم الذي يموت فيه لأن كل جزء من ذلك اليوم يصلح لوقوع الطلاق فيه ولا مقتضى لتأخيره عن أوله فوقع في أوله قلت قياس ما قدمته عن الشيخ تقي الدين انه يحرم وطؤها في كل يوم من حين التعليق لأنه كل يوم يحتمل أن يكون يوم الموت (ولو قال) لزوجته (أطول كما حياة طالق فيموت أحداهما يقع الطلاق) بالآخرى (اذن) أي عند موت أحدهما لأنه يموت أحداهما يعلم ان الباقية أطولهما حياة و (لا) يقع الطلاق المعلق بذلك (وقت يمينه) أي حال عقد الصفة كسائر أنواع الطلاق المعلق بصفة كانت طالق صائغا بما يقع عند وجود الصفة لاحال عقدها (وان تزوج أمه أبيه) بشرطه (ثم) قال (لها إذا مات أبي فأنت طالق أو) قال لها (إذا اشترى بك فأنت طالق فمات أو اشترى لها طلقت) لأن الموت أو الشراء سبب ملكها وطلاقها وفسخ النكاح يترتب على



سوار كان جالساً عند عمر بن الخطاب فحدثت امرأة فقالت يا أمسيير المؤمنين ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجي والله انه لم يبت لي له قائم ويظل نهاره صائماً فاستغفر لها وأتني عليها وادعت المرأة وقامت راجعة فقال كعب يا أم المؤمنين هلا اهديت المرأة على زوجها فقال وما ذاك فقال انها تسكوه اذا كان هذا حاله في العبادة متى يتفرغ لها فبعت عمر الى زوجها فقال لكعب اتض بينهما فانك فهمت من أمرهما ما لم أفهم قال فاني أرى كأنها امرأة عليها ثلاث نسوة هي رابعهن فاقضى بثلاثة أيام ولياليهن يتعبد فيهن ولها يوم وليلة فقال عمر والله ما رأيت الا أول ما عجب الى من الاخر ان عجب فانت قاض على امرئ بهذه القضية اشهرت فلم تنكر فكانت اجاعاً ولأنه لو لم يكن حقاً للمرأة ملك الزوج تخص به من احدى زوجاته به كالزيادة في النفقة (و) يلزمه بطلب زوجة (امة) أن يبيت عندها ليلة (من) كل (سبع) لأن أكثر ما يمكن جمعها مع ثلاث حرائقها السابعة (وله أن ينفرد) بنفسه (في البقية) اذا لم تستغرق زوجاته جميع الليالي فمن معه حرق فقط فله الانفراد في ثلاث ليال وحرائق فله الانفراد في ليلتين وثلاث حرائق فله الانفراد في ليلة ومن تحته امة له الانفراد في ست ليال وحره وامة له الانفراد في أربع وهكذا الا انه قد يوفى ما عليه من المبيت لكن قال أحمد لا يبيت وحده ما احب ذلك الا أن يضطر وقاه في سفره وحده وعنه لا يجزي (وان ما فر) الزوج (نوف)

الملك فيو جدد الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ فيثبت حكمه (ولو قال) اها (اذا ما ملك فأت طالق فمات أبوه أو اشتراها لم تطلق) لان الطلاق يقع عقب الملك وقد صادفه بموكة فلا يقع (فان كانت مدبرة) أي دبرها أبوه وقال اها الزوج ان مات أبي فأنت طالق (و) مات أبوه (وقع الطلاق) لان الحريم تمنع ثبوت الملك فلا يفسخ نكاحه فيقع طلاقه (و) وقع (العتق) لانه معلق بالموت ومحل وقوع العتق (ان خرجت من الثلث) أو أجاز لورثته حيث قلنا هي تنفذ فان كان على الأبد من مستغرق تركته لم تمتق والاصح ان ذلك لا يمنع قسـ التركة الى الورثة فهو كما لو لم يكن عليه دين في فسخ النكاح على ما اختاره القاضي وقدمه في الكافي والمقنع وجزم به في الوجيز (وان لم يخرج من الثلث) بل بعضها (فكن ذلك) يفسخ النكاح ولا تطلق على ما اختاره القاضي وقدمه في الكافي والمقنع وجزم به في الوجيز (ملك الابن جزأ منها أو) ملكه (كلها فيفسخ النكاح) فلا يقع الطلاق وعلى ما جزم به المصنف تبعاً لما اختاره القاضي في الجامع والشريف وأبو الخطاب وقدمه في المحرر والفروع وهو رواية في التبصرة تطلق لما تقدم من ان الموت والطلاق سبب ملكوها وطلاقها وفسخ النكاح ينزب على المالك فيو جدد الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ فيثبت حكمه

(فصل ويستعمل طلاق ونحوه) كالعتق والظهار (كما يأتي استعمال القسم) بالله تعالى (ويجمل جواب القسم جواباً له في غير الاستحليل فاذا قال أنت طالق لا قوم وقام لم تطلق) لانه حلف قد بر فيه فلم يحث كما لو حلف بالله تعالى (فان لم يقم في الوقت الذي عينه حث) كما لو حلف عليه بالله فان لم يعين وقتاً بلفظ ولا يثبت بالياس أي قبيل موت أحدهما (و) ان قال (أنت طالق ان أخاك لعاقل وكان أخوها عاقلاً لم يحث وان لم يكن أخوها عاقلاً حث) الزوج (كما لو قال والله ان أخاك لعاقل وان شك في عقله لم يقع الطلاق) لان الاصل بقاء النكاح فلا يزول بالشك (و) ان قال (أنت طالق لا أكلت هذا الرغيف فأكلته حث) والافلا (وان) قال (أنت طالق ما أكلته لم يحث ان كان صادقا) والاحث (كما لو قال والله ما أكلته) ان قال (أنت طالق لولا أولك لطلقك) وكان صادقا لم تطلق (والا طلقت كما لو حلف عليه بالله) ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال أنت طالق لا كرمك طلقت في الحال لانه حلف بطلاقها (و) ان قال (ان حلفت بعتق عبدي فانت طالق ثم قال عبدي حر لا قوم من طلقت) لوجود الحلف بعتق عبده (وان قال ان حلفت بطلاق امرأتى فبدي حر ثم قال أنت طالق لقد صمت أمس عتق العبد) لانه قد حلف بطلاق امرأته (وان علق الطلاق على وجود فعل مستحيل عادة) أي في العادة (أو) علقه على فعل مستحيل (في نفسه) أي لذاته فمثله (الاول) أي المعلق على مستحيل عادة (كانت طالق ان صعدت السماء أو) ان (شاء الميت أو) ان شاءت (البيهة أو) ان (ملرت أو) ان (قلبت الحجر ذهباً أو ان شربت ماء هذا النهر كله أو) ان (حلت الجبل ونحوه) كانت طالق لا صعدت السماء أو لا شاء الميت (و) مثال (الثاني) أي المعلق على مستحيل في نفسه (كان رددت أمس أو جمعت بين الضدين) فأنت طالق (أو ان كان الواحد أكثر من اثنين أو ان شربت ماء هذا الكوز ولا ماء فيه) فأنت طالق لم تطلق (كخلفه بالله عليه) لانه علق الطلاق بصفة لم توجد ولا يفتقده بمعلق على المحال قال تعالى في حق الكفار ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط وقال الشاعر

المبيت لكن قال أحمد لا يبيت وحده ما احب ذلك الا أن يضطر وقاه في سفره وحده وعنه لا يجزي (وان ما فر) الزوج (نوف)



القدم (فان أبي شيامن ذلك)  
الواجب عليه من الميت  
والوطء والقدم من سفره (بلا  
عذر) لأحدهما في الجميع  
(فرق) الحاكم (بينهما بطلبها  
ولو قبل الدخول) تصا قال في  
رواية ابن منصور في رجل تزوج  
امراة ولم يدخل بها يقول غدا  
أدخل بها غدا أدخل بها إلى  
شهر هل يجبر على الدخول قال  
أذهب إلى أربعة أشهر إن دخل  
بها والافرق بينهما فعمله كالمولى  
ولا يصح الفسخ هنا إلا بحكم حاكم  
لأنه مختلف فيه (وسن عتدو طه  
قول بسم الله اللهم جنبنا الشيطان  
وجنب الشيطان ما رزقنا)  
لقوله تعالى وقدموا لأنفسكم  
قال عطاء بن التسمية عند الجماع  
ولحديث ابن عباس مرفوعا لو أن  
أحدكم حين يأتي أهله قال بسم  
الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب  
الشيطان ما رزقنا فولد بينهما  
ولد لم يضره الشيطان أبدا متفق  
عليه (وكره) الوطء (متجردين)  
لحديث إذا أتى أحدكم أهله  
فليستروا ولا يتجردا تجردا العيرين  
رواه ابن ماجه والعير يفتح العين  
الجار وحشيا كان أو أهليا  
(و) كره (اكتنا كلام حاله)  
أي الوطء لحديث لا تكثروا  
الكلام عند مجامعة النساء فان  
منه يكون الخسرس والقافاء  
(و) كره (نزع) أي نزع  
ذكره منها (قبل قسرها)  
أي اتزأها لحديث أنس مرفوعا  
إذا جامع الرجل أهله فليصدقها  
ثم إذا قضى حاجته فلا يجعلها حتى  
تقضى حاجتها ولا أن فيه ضررا  
عليها ومنعها من قضاء شهوتها

إذا شاب القربان أتيت أهلي \* وصار القصار كاللبن الحليب  
أي لا أتيت أبدا (وان علقه) أي الطلاق (على عدمه) أي عدم الفعل المستحيل  
عادة أو في نفسه (ك) قوله (أنت طالق لا شرين ماء الكوز ولا ماء فيه علمه) الخالف  
(أن فيه ماء أولم يعلم) ذلك طلق في الحال (أو) قال أنت طالق (أن لم أشربه) أي  
ماء الكوز (و) الحال أنه (لاماء فيه) طلق في الحال (أو) قال أنت طالق  
(لأصعدن السماء أو أن لم أصعدهما أو) قال أنت طالق (إذا) طلعت الشمس أو أنت  
طالق لا (طلعت الشمس أو) قال أنت طالق (لاقتن فلانا فاذا هوميت) طلق في  
الحال سواء (علمه) ميتا (أولا أو) قال أنت طالق (لا طيرين ونحوه) كانت طالق  
أن لم يشأ فلان الميت (طلق في الحال) لأنه علق الطلاق على نفي فعل المستحيل وعنده  
معلوم في الحال وفي المآل فوقع الطلاق (كما لو قال أنت طالق أن لم أبيع عبدي فمات العبد)  
قبل بيعه فإنه يموت قبل موته اليأس من فعل المحلوف عليه (وعتق وظهار وحرام ونذر  
وعين بالله كطلاق) فيما تقدم ذكره (وان قال) لزوجته (أنت طالق اليوم إذا جاء  
غدا لم تطلق) في (اليوم ولا) في (غدا) لعدم تحقق شرطه إذ مقتضاه أنت طالق اليوم  
إذا جاء غدا ولا يأتي الغدا لا بعد ذهاب اليوم وذهب محل الطلاق (وأنت طالق ثلاثا على  
مذهب الصيغة والشيعة واليهود والنصارى طلق ثلاثا لا استحالة الصيغة لأنه لا مذهب لهم) أي  
الشيعة واليهود والنصارى (واقصدنا كيدان) قال أنت طالق على مذهب السنة  
والشيعة واليهود والنصارى (ولم يقل ثلاثا فواحدة) لعدم ما يقتضي التكرار (أن  
لم ينو أكثر ومثله أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب) فتقع الثلاث وأنت طالق على  
سائر المذاهب يقع واحدة أن لم ينو أكثر

فصل في الطلاق في زمن مستقبل إذا قال (أنت طالق غدا) طلق في  
أوله عند طالع فجره (أو) قال أنت طالق (يوم السبت) طلق في أوله (أو) قال  
أنت طالق (في رجب طلق بأول ذلك) لأنه جعل ذلك طرفا لطلاق فاذا وجد ما يكون  
طرفا طلق (كما لو قال إذا دخلت الدار فانت طالق فاذا دخلت أول جزء  
منها طلق) وحاصله إذا علق الطلاق بشهر أو وقت عينه وقع في أوله (وأما  
إذا قال لم أقضك حقل في شهر رمضان فأمراً طالق لم تطلق حتى يخرج  
شهر (رمضان قبل قضائه) لأنه إذا قضاه في آخره لم توجد الصفة (وفي الموضعين)  
أي فيما إذا قال أنت طالق غدا ونحوه وفيما إذا قال إن أم أقضك حقل شهر رمضان الخ  
(لا يمنع من وطء زوجته قبل الحنث) لبقاء الزوجية (و) إذا قال (أنت طالق  
اليوم أو) قال أنت طالق (في هذا الشهر أو) قال أنت طالق (في) هذا (الحول  
طلق في الحال) لأن اليوم والشهر والحول طرف لابقاع الطلاق فوجب أن يقع إذن  
(فان قال أردت) أن الطلاق إنما يقع (في آخر هذه الأوقات أو في وسط الشهر أو يوم كذا  
منه أو في النهار دون الليل) أو عكسه (دين وقيل حكما) لأنه يجوز أن يريد ذلك فلا  
يلزمه الطلاق في غيره وإرادته لا تخالف ظاهره إذ ليس أوله أولى في ذلك من غيره (الافق  
أوله) أنت طالق (غدا أو يوم السبت فلا يدين ولا يقبل حكما) إذا قال أردت أحدهما أو وسطهما  
ونحوه لأنه مخالف لمقتضى اللفظ إذ مقتضاه الوقوع في كل جزء منه ليعم جلته كما لو قال لله على  
أن أصوم رجب لزمه صوم جميعه ولا يكون واقعا في جميعه إلا إذا وقع من أوله بخلاف ما لو قال في  
غدا أو في يوم السبت فان مقتضاه الوقوع في جزء منه وهو صادق في جزء منه وهو صادق بجميع



لا يعلو ولا يرضى) أي الزوجان  
قال أحد كذا وأبكره من الواسع  
وهو الصوت الخفي (و) كره  
لكل من الزوجين (و) أن  
يحدثا بما حري بينهما) الحديث  
الحسن جلس رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بين الرجل  
والنساء فأقبل على الرجال فقال  
لعل أحدكم يحدث بما يمنع  
بأهله إذا خلا ثم أقبل على النساء  
فقال لعل أحدكن تحدث  
النساء بما يمنع بها زوجها قال  
فصالت امرأة منهم ليفعلن  
وأنا التفتل فقال لا تفعلوا فقاما  
مثل ذلك كمثل شيطان لسفي  
شيطانة فجاءها والناس  
ينظرون ورؤى أبو داود عن  
أبي هريرة مرفوعاً نحو يعنها  
(وله الجمع بين وطء نسائه)  
بغسل واحد الحديث أنس قال  
سكنت لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم من نسائه غسلاً واحداً في  
ليلة واحدة ولأن حدث الجنب لا يمنع  
الوطء بدليل إتمام الجماع  
(أو) أي وله أن يجمع بين  
وطء نسائه (مع) وطء أماته  
بغسل واحد لما مر (لا)  
يجوز أن يجمع بين زوجته  
أو بينهن وبين أماته (في  
مسكن) واحد (الابن)  
الزوجة) كلهن لأنه ضرر  
عليهن لما بينهن من العسيرة  
واجتماعهن بشيراً بالصوم فأن  
رضي جاز لأن الحق لا يعدوهن  
فلهن المساحة بمركزه أن رضين  
بنومه بينهن في لحاف واحد  
وأن أسكن زوجته أو زوجته  
في دار واحدة كل واحدة في بيت

أجزائه وكذلك لو قال الله على أن أصوم في رجب أجزائه يوم منه أشار إليه ابن الزيداني  
في فروقه نقله عن أبيه (و) أن قال (أنت طالق في أول رمضان أو في غمرة أو) قال  
أنت طالق (غرة أو في رأسه أو استقباله أو بحبشه طلقت بأول جزء منه ولم يقبل قوله أردت آخره  
أو وسطه ونحوه ظاهر أو لا باطناً) لأنه لا يحتمله وإن قال أردت بالفترة اليوم الثاني قبل منه  
لأن الثلاث الأولى من الشهر تسمى غرراً (وإن قال) أنت طالق (بأنقضاء رمضان أو)  
(بأنسلاخه أو) (بغداه أو) (بمضي طلقت في آخر جزء منه) لأن ذلك يؤدي تعليقه (وإن  
قال) أنت طالق (أولها أو رمضان أو) قال أنت طالق (أول يوم منه طلقت بطلوع  
فجر أول يوم منه) أي من رمضان لأنه أول اليوم والنهار (و) أن قال (أنت طالق إذا  
كان رمضان أو) أنت طالق (إلى رمضان أو) أنت طالق (إلى هلال رمضان  
أو) أنت طالق (في هلال رمضان طلقت وقت يستل) رمضان (الآن يكون  
أراد من الساعة إلى الهلال فتطلق في الحال) أي حال التلقظ بذلك لأن من لا يتدأ التسمية  
(وإن قال) أنت طالق (في محي ثلاثة أيام طلقت في أول اليوم الثالث) إذن (و) أن  
قال (أنت طالق اليوم أو غدا) طلقت في الحال (أو) قال (أنت طالق غداً أو بعد  
غداً طلقت في أسبق الوقتين) وكذلك لو قال أنت طالق في هذا الشهر أو الآتي (و) أن قال  
(أنت طالق اليوم وغداً أو بعد غداً أو) قال أنت طالق (في اليوم وفي غداً وفي بعده فواحدة  
في الأولى) وهي قوله أنت طالق اليوم وغداً أو بعد غداً لأنها إذا طلقت اليوم كانت طالقة  
غداً أو بعد غداً (كقوله) أنت طالق (كل يوم) يقع (ثلاث في الثانية) وهي قوله  
أنت طالق في اليوم وفي غداً وفي بعده فتطلق في كل يوم طلقة لأن آتيانه في تكراره يدل  
على تكرار الطلاق (كقوله) أنت طالق (في كل يوم وإن) قال (أنت طالق اليوم  
إن لم أطلقك اليوم أو أسقط اليوم الأول أو) أسقط (اليوم الآخر ولم يطلقها في يومه وقع)  
الطلاق (في آخر جزء منه) لأن خروج اليوم يفوت به طلاقها فوجب وقوعه قبله  
في آخر وقت الامكان كوت أحد ما في اليوم لأن معنى عيئه أن تأتي طلاقك اليوم فأن  
طالق فيه فإذا بقي من اليوم ما لا ينسج لتطلقها فقد فاته طلاقها فوقع حينئذ (و) يأتي في الباب  
بعده إذا أسقط اليومين (و) أن قال (أنت طالق اليوم إن لم أتزوج عليك اليوم طلقت  
في آخره) أي اليوم (إن لم يتزوج فيه) لما تقدم في التي قبله أو كذا أنت طالق اليوم  
إن لم أشترلك اليوم ثوباً أو نحوه (وإن قال بعده إن لم أبعك اليوم فأمراًتي طالق فلم يسم حتى  
خرج اليوم طلقت) في آخره لما سبق (فإن عتق العبد) في اليوم (أمات) أي  
العبد في اليوم (أمات الخائف) في اليوم (أو) ماتت (المراة في اليوم طلقت)  
قبل ذلك لأنه قد فاته بيعه فيه (وإن دبره أو كاتبه) أو علق عتقه بصفة (لم تطلق قبل  
خروج اليوم لجوازيه) لأن الكتابة ونحوها لا تمنعه \* قلت فإن نذر عتقه تذر تبرر  
وقلت لا يصح بيعه حيث قبله كما تقدم (وإن وهبه) أي أعتبه (لإنسان) ولو غدير  
وله (لم يقع الطلاق) قبل مضي اليوم (لأنه يمكن عوده إليه) في اليوم (فبيعه  
في اليوم) فلا يفتق أن يأس قبل مضي يومه (وإن قال إن لم أبع عبيدي فأمراًتي طالق  
ولم يقيده باليوم) بلفظه ولا نيته (فكاتب العبد لم يقع الطلاق) لأن الكتاب  
يصح بيعه (فإن عتق بالكتابة أو غيرها) بأن أدى ما عليه أو أعتقه ونحوه (وقع)  
الطلاق قبله لأنه فاته بيعه (وإن قال لزوجه لاربع أبتكن لم أطأ الليلة نصراً وحباًتها



عندها (و) الزوج (منع كل منهن) أي من زوجته (من الخروج) من منزله إلى مالها منه يد ولولا زيارة والديها أو عبادتهما أو شرب هودجنازة أحدهما كالأحد في أمراتها زوج وأم ريضة طاعة زوجها أوجب عليها من أمها الآن يأذن لها (ويحرم) خروج زوجة (بلائف أو) بلا (ضرورة) كاتسان بفور ما كل لعدم من يأتيها حديث أنس أن رجلا سافرا ومنع زوجته أن تسرج فمرض أبوها فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور جنازته فقال لها اتقي الله ولا تخالي زوجك فأوحى الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم أني قد غفرت لها بطاعتها زوجها وأما بطة في أحكام النساء حيث خرجت بلائفه بلا ضرورة (فلا نفقة) لها مادامت خارجة عن منزله أن لم تكن حاملا لنشوزها (ومن أنه) أي الزوج لزوجه في خروج (أما مرض محرم لها) لتعوده (أومات) محرمها التشهد لما فيه من صلة الرحم وعدم أنه يحمل الزوجة على مخالفتها وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف وليس هنا منها (وله) أي الزوج (انخافه) أي خروجها بلائفه (لبس) أي لكونه مجبوسا ظمما أو محق (أو غموة) كسفر (اسكانها حيث لا يمكنها) الخروج فحسينا الفراشه (فإن لم يحفظ) أي يمكن حفظها بأن لم يكن من يحفظها غيره (حسنة محبت) لا يحظر لانه طريق حفظها (فإن خيف محذور) بطاوع

طواقي ولم يطل تلك الآية واحدة) منهن (طلقن ثلاثا) ثلاثا (ويأتي في الباب بعده) موضعا  
فصل وان قال أنت طالق يوم يقدم زيد أو قال أنت طالق (في اليوم الذي يقدم فيه زيد فانت) في يوم قدمه (أومات) الحالف في يوم قدمه (أومات) أي الزوجان (في يوم قدمه) أو لم يمت واحد منهما في ذلك اليوم تبين أن طلاقها وقع من أول اليوم (الذي قدم فيه زيد من طالع فجره) كما لو قال أنت طالق يوم الجمعة (و) ان قال (أنت طالق في شهر رمضان ان قدم زيد فقدم) زيد (فيه) أي في رمضان (طلقت من أوله) أي أول رمضان فبين أنها طلقت من غروب الشمس من آخر يوم شعبان قياسا على التي قبلها بخلاف ما لو قال أنت طالق في شهر رمضان إذا قدم زيد فانتها تطلق عقب قدمه (و) ان قال (أنت طالق في غدا إذا قدم زيد فانت قبل قدمه ام تطلق) لان إذا سم زمان مسبق قبل فمعناه أنت طالق غدا وقت قدمه (وان قدم زيد والزوجان حيان طلقت عقب قدمه) لو حود الصفة (و) ان قال (أنت طالق اليوم غدا طلقت اليوم واحدة) لان من طلقت اليوم فهي طالق غدا (الا ان يريد ان يطل اليوم طلقة وطلقة غدا طلقة فتطلق اثنتين في اليومين) على حسب ما أراده (فان قال أردت ان يطل في أحد اليومين طلقت اليوم وام تطلق غدا) لانه جعل الزمان كله نظرا للطلاق فوقع في أوله (وان أراد نصف طلقة اليوم ونصف طلقة غدا اثنتان) لان كل نصف يكمل ضرورة عدم تبعض الطلاق (وان قوى نصف طلقة اليوم وباقيها غدا طلقت اليوم واحدة) لانه إذا قل نصفها اليوم مكملت فلم يبق لها بقية تقع غدا (و) ان قال (أنت طالق إلى شهر أو) أنت طالق (إلى حول تطلق بعينه) روى عن ابن عباس وأبي ذر ولا فله جعل ذلك غاية للطلاق ولا غاية لآخره فوجب أن يجعل غاية لا وله ولأن هذا محتمل أن يكون توقفا لا يقع كقول الرجل أنا خارج إلى سنة أي بعد سنة فلم يقع الطلاق بالثلث (الا ان ينوي طلاقها في الحال فتطلق في الحال) عملا بنيت (ك) قوله (أنت طالق إلى مكة وام ينوي لو غدا إلى مكة) فيقع في الحال وكذا أنت طالق بعد مكثه دم (و) ان قال (أنت طالق من اليوم إلى سنة) تطلقت في الحال فان قال أردت ان عقد نصفه من اليوم (ان وقوعه بعد سنة لم يقع) الطلاق (الابدها) أي السنة عملا بنيت واللفظ محتمل (وان قال أردت ذكر بطلاقها من حين وتلفظت إلى سنة طلقت في الحال ثلاثا ان كانت مدخولا بها) والابانت الأولى ولم يلقها ما بعدهما (و) ان قال (أنت طالق في آخر الشهر تطلق في آخر جزء منه) أي الشهر لانه آخره (وقيل) تطلق (بآخر فجر اليوم) منه (اختاره الأكثر) قاله في المبدع وقطع به في المقنع وغيره لان آخر الشهر آخر يوم منه وإذا علق الطلاق على وقت تعلق بأوله (و) ان قال أنت طالق (في أول آخره تطلق بطالع فجر آخر يوم منه) لان آخر الشهر اليوم وأوله طلوع الفجر (ويحرم وطؤه في تسع عشر بن) لاحتمال أن يكون آخر الشهر (ذكره ابن الجوزي) في المذهب (والمراد ان كان الطلاق بائنا) بخلاف الرحي فبحر زوطواتيه (و) ان قال أنت طالق (في آخر أوله تطلق في آخر أول يوم منه) قاله في المقنع قال في المبدع على المذهب قال في الانصاف هذا أحسن وجه قال ابن منجاف شرحه هذا المذهب قال في المقنع والشرح هذا أصح وقدمه في الهداية والمسنوع والراعيين والحامى الصغير وجزم به في الوجيز وقيل تطلق

بما لا يفسد محرماتكم ما كنتم تاتون



تعالى يجب على ولي الأمر رعاية  
(وليس له) أي الزوج (منعها)  
أي الزوجة (من كلام أبيها  
ولا منعها) أي أبيها (من  
زيارتها) لما فيه من قطعية الرحم  
لأن أن عرف به سرائر الحال  
حدث ضرر زيارتهما وزيادة  
أحدهما فله المنع وصسويه في  
الانصاف وجزم به في الاتباع  
(ولا يلزمها) أي الزوجة  
(طاعتها) أي أبيها (في  
نسراق) زوجها (و) لا  
طاعتها في (زيارة) إيسما  
لوجوب طاعة الزوج (ونحوها)  
كأمرها بمسبب زوجها فلا  
يلزمها طاعتها بسل زوجها  
أحق (ولا تنصح أجاتها)  
أي الزوجة (ارضاع وخدمة)  
وصنعة (بمذبح كاح بلاذن)  
زوجها سواء آجرت نفسها  
أو أجراها أو التفويت حتى  
الزوج مع سببه كأجرة المؤجر  
فإن أذن زوج بهت الأجرة  
ولزم أن الحق لا يفسدوها  
(وتصح) أجاتها (قبيله)  
أي قبل عقد النكاح (وتلزم)  
الأجرة فليس للزوج منعها  
من رضاعه ونحو ذلك  
المستأجر منافعها بعد سابق  
على نكاح الزوج أشبهه  
ماؤا شترى أمه مستأجرة  
(وله) أي الزوج (الوطء)  
لزوجته المؤجرة له وخدمة  
أو رضاع (مطلقا) أي سواء  
أضر الوطء بالرضاع أو لا لأنه يستحقه  
بعقد الزوجية لا بسقطه بامر  
مشكوك فيه وليس لزوج  
فسخ النكاح إن لم يعلم أنها  
مؤجرة

بطلوع فجر أول يوم منه وهذا المذهب قال في القروع طلعت بطاوع فجر أول يوم منه في الأصح  
حزمه في النور وقدمه في المحرر وقال أبو بكر يعني في المسثلين تطلق بغروب شمس  
الخامس عشر منه انتهى لأن نصف الشهر فمأدون يسمى أوله فإذا شرع في النصف الثاني  
صدق أنه آخره فيجب أن يهتق الحنث لأنه أول آخره وآخر أوله (و) إن قال (إذا مضى  
يوم فانت طالق فان كان) القول المذكور (نهارا رقع) الطلاق (إذا عاد النهار إلى  
مثل وقته) الذي تله ف فيه من أمس ذلك النهار إلى كمل اليوم (وإن كان) قوله ذلك  
(ليلا ف) نها تطلق (بغروب شمس الغد) أي غدا تلك الليلة لا تليق حتى مضى يوم  
(و) إن قال (إذا مضت سنة فانت طالق) طلعت إذا مضى اثنا عشر شهرا بالاهلة ويكمل الشهر  
الذي حلف في اثنا عشر بالعدد) أي ثلاثين يوما حيث كان الحلف في اثنا عشر شهرا فإذا مضى  
أحد عشر شهرا بالاهلة أضاف إلى ما مضى من الشهر الأول قبل حلفه ثمة ثلاثين يوما  
وإن اعتبرت الأهلة حيث أمكن اعتبارها لأنها المواقيت التي جعلت للناس بالنسب  
(وإن قال إذا مضت السنة) فانت طالق (أو) قال إذا مضت (هذه السنة فانت طالق  
طلعت بانسلاخ ذي الحجة) لأنها المذكور هاء بلام التعريف انصرف إلى السنة المعروفة وهي  
التي آخرها ذي الحجة (فإن قال أردت بالسنة اثني عشر شهرا دين وقيل) منه حكما لأن  
أغلبه محتمل (و) إن قال (انت طالق في كل سنة طاعة طلعت الأولى في الحال) لأنه  
حال السنة ظرفا لطلاق فيقع إذن (و) تطلق (الثانية في أول المحرم) لأن السنة  
الثانية طرف لاطلاق فيطلق في أولها (وكذا الثالثة إن بقيت الزوجة في عصمته) بأن  
استمرت الزوجة في عصمته وأراد تجمعه في عدة الطلاق أو جدد نكاحها بعد أن بانث  
(وإن بانث حتى مضت السنة الثالثة ثم تزوجها لم يقع) الطلاق (ولو نكحها في) السنة  
(الثانية) وقت الطلاق غيب نكاحه (أو) نكحها في السنة (ثالثة وقت الطلاق عقبه)  
لأنه جزء من السنة التي جعله طرفا لطلاق وعلا له وكان سبيله أن يقع أو لم يقع منه كونها  
غير محل للطلاق لعدم نكاحه حيث نكحها فإعادة الزوجية وقع في أوله (فإن قال أردت بالسنة اثني  
عشر شهرا قبل نكاحها) لأن أغلبه محتمل (وإن قال أردت أن يكون أول السنة المحرم دين)  
لأنه محتمل (ولم يقبل في الحكم) لأنه خلاف الظاهر (و) إن قال (انت طالق يوم يقدم زيد  
وقدم نهارا مختارا حنث) لوجود الصفة (علم الغادم باليمين أو جهلها) أي أيمين (وسواء كان  
القادم من لا يمنع بيمينه كاساطان والحاج والجنبي أو) كان (من يمنع باليمين  
من القدم كقرابة لهما أو لاحدهما أو غلام لاهما) أي أحد الزوجين (وإن قدم) زيد  
(ليلا طلعت أن ذوى به) أي اليوم (الوقت أوله ونوشيا) لأن اليوم يطلق بمعنى الوقت قال  
تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقال ومن يولي يومه ويومته يذكره (وإن قدم) زيد (نهارا طلعت  
في أوله) أي من طلوع فجر يومه وقدمه ونقدمه (وإن قدمه) أي زيد (مينا أو مكرها لم  
تطلق) لأنه لم يقدم وانما قدمه (ومع التية) بأن يكون الحاف قد أراد بدومها انتهاء سفره  
(بمصل الكلام علم) أي على التية فيقع في الثاني المذكور (وإن قال) زوجته  
أو غيرها (إن تركت هذا السبي يخرج فانت طالق) فانتعت السبي في اختيارها  
مخرج (أي السبي) (فإن كان) الحاف (نوى أن لا يخرج) السبي (حنث) الحالف  
مخروجه (وإن نوى أن لا ندعه) أي تركه (لم يحنث نهما) لأنها لم تتركه (وإن لم  
تعلم تيته) أي الحالف (انصرفت عينه إلى فعله ولا يحنث إلا إذا خرج) السبي (بتفريطه أي  
حفظه أو) خرج (بإختيارها) لأن نيت مقتضى إلفظه فلا بدل عنه إلا أنه رضى ولم يهتق لكن

فصل في القسم (و) يجب (على) زوج (غير طه) أن يسوي بين زوجته في قسم لقوله تعالى وطاهر ومن



ان كان لغيره سبب هيجها حملت عليه كإباني في باب جامع الإيمان (قائده) قال في بدائع الفوائد

ما يقول الفقيه أبده الـ وما زال عنده أحسان

ففي علق الطلاق بشهر قبل ما قبل قبله رمضان

في هذا البيت ثمانية أوجه أحدها إذا والثنائي قبل ما قبل بعده والثالث قبل ما بعد بعده والرابع قبل ما قبل قبله فلهذه أربعة متقابله الخامس قبل ما بعد قبله والسادس بعد ما قبل بعده والسابع بعد ما بعد قبله والثامن بعد ما بعد بعده وتلخيصها ان كان قدمت لفظة بعد جاء أربعة أحدها ان كان بعد الثاني بعد ان وقبل الثالث قبل ان وبعد الرابع بعد ان بينهما قبل وان قدمت لفظة قبل فكذلك وضابط الجواب عن الاقسام انه اذا انقضت الالفاظ فان كانت قبل وقع الطلاق في الشهر الذي يقدمه رمضان بثلاثة شهور وهو فواخه فكانه قال أنت طالق في ذي الحجة لان المعنى أنت طالق في شهر رمضان قبل قبل قبله فلو كان رمضان قبله طلقت في شوال ولو قال قبل قبله طلقت في ذي القعدة وان كانت الالفاظ كلها بعد طلقت في جمادى الآخرة لان المعنى أنت طالق في شهر يكون رمضان بعد بعده ولو قال رمضان بعد طلقت في شعبان ولو قال بعد بعد طلقت في رجب وان اختلفت الالفاظ وهي ست مسائل فضابطها ان كل ما اجتمع فيه قبل وبعد فأنهما تحريق قبل بعده وبعد قبله واعتبر الثالث فاذا كان قبل ما بعد بعده أو بعد ما قبل قبله فأنه المعنيين الاولين مسير كانه قال أولا بعده رمضان فيكون شعبان وفي الثاني مكانه قال قبله رمضان فيكون شوالا لان توسط لفظة بين متضادين نحو قبل بعده أو بعد قبل بعده فأنه المعنيين الاوليين ويكون شوالا في الصورة الاولى كانه قال في شهر قبله رمضان وشعبان في الثانية كانه قال بعده رمضان وان قال بعد بعده أو قبل قبل بعده وجمعة الثمانية طلقت في الاولى في شعبان كانه قال بعده رمضان وفي الثانية في شوال كانه قال قبله رمضان

### بَابُ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِالْشَرْطِ

قار في لاختيارات تعليق الطلاق في شرط هو ايماع عند ذلك الشرط كما لو تكلم به عند الشرط ولهذا قال بعض الفقهاء ان التعليق بمسير ايقاع في ذي الحال وقال بعضهم انه منهي لان بمسير ايقاعا (وهي) أي الشروط يعني التعليق اذا الشرط يطلق على التعليق وهو الاداة وهي التي المعلق عليه في كلامه استخدام ام يطابق المبتدأ والخبر او موم الخبر وفي بعض النسخ وهو أي التعليق وهي أظهر (ترتيب ثني غير حاصل) حين الترتيب وهو الطلاق وانعق ونحوه (على ثني حاصل أو غير حاصل بان) بكسر الهمزة وسكون النون (أو إحدى أحوالها) من أدوات الشرط المجازمة وغيرها نحو وان قام زيد فارتدت طالق أو عبيد حر ونحوه وان كان قائما فارتدت طالق أو عبيد حر ونحوه (ويصح) التعليق (مع تقدم الشرط) كان دخلت الدار فارتدت طالق ويصح أيضا مع (ناخه) أي الشرط كانت طالق ادخلت دار بشرط نصه وثنية قبل تمام نت طالق وتقدم في باب الاستثناء (كتاخر) جواب (القسم في قوله) نت طالق لا يملن) فانه يصح فان فعل بر والاحتث بفوات ما عينه بلفظه أو نية والافتياس (ويصح) التعليق (بصريحة) كما تقدم (و) يصح أيضا (بكتبة) أي الطلاق (مع قدمه) أي قصد الطلاق نحو أنت خلة لم تدخل الدار

الآية لان البدل ان لا يقع ميل البتة وهو مستند وعن أبي هريرة مرفوعا عن كان له امرأتان فقال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقة مائل وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بيننا فيعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك رواها أبو اود (وعنده) أي القسم (اليسل) لانه ماوى الانسان الى منزله وفيه سكن الى أهله وبنام على قرانه والهار للعاش والاشتغل قال تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله (وانهار يتبعه) أي الليل فيدخل في القسم تبعها لما روى أن سرور قدمت يومها لعائشة متفق عليه وقالت عائشة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وفي يومى وانما قبض نهارا ويتبع اليوم الليلة الماضية لان يتفقوا على عكسه (وعكسه من ميمته) بيل كحارس) فمقدمه النهار ويتبعه الليل (ويكون) القسم (أيلة وإيلة) لانه قسمه ايلتين فأكثر تاخير الحق من لها الآية الثانية ذاتي قبلها (لان يرضين) القسم (أكثر) من ليلة وليست لان الحسنى لا بعدوهن وان كانت نادرة بحال متباعدة قسم بحسب ما يمكنه مع التساوى بينهما من الأبرضا من (ولزوجته أمه مع) زوجة (حرة ولو) كانت أمة (كتبة ليلية من ذلك) ليس الرواه الدارقطني عن علي واحتج به احمدون الحرة يجب تسليمها ليل ونهار فحقها أكثر في الإبراء



اذا توى به الطلاق وعلى ما تقدم او وجدت فريضة من غضب او سؤل طلاق ( ومن صبح  
تجيزه ) للطلاق ( صبح تعليقه ) له على شرط لاداء التعليق مع وجود الصفة وتعلق فاذا  
علق الطلاق على شرط وقع عند وجوده اى اذا استمرت الزوجية ( وان فصل بين  
الشرط وحكمه ) اى جوابه ( بكلام منظم كانت طالق بازايسة ان قمت لم يضر ) ذلك  
الفصل لانه لا بعد نص لا عرفا ( ويقطعه ) اى التعليق ( مكنونه وتسميحه ونحوه ) مما  
لا يكون الكلام معه متصلا ( كانت طالق استغفرا الله ان قمت او ) اذت طالق ( سبحان  
الله ان قمت ) فيقع الطلاق منجزا ( وانت طالق مريضة دفعا ونصبا ) اى برفع مريضة  
او نصبا ( يقع ) الطلاق فيها ( بمرضها ) لوصفها بالمرض عند الوقوع أشبه الشرط  
فكانه قال أنت طالق اذا مرضت وانتصاب مريضة على الحال وادفعها على انها مريضة  
محذوف والجمله حال ( وتعم من وى المضافة الى الشخص ) اى يعم ( مريضها ) سواء  
كان ( فاعلا أو فعولا ) فالاول محوم ودخلت الدار فهي طالق او ابتكر دخلت الدار  
فهي طالق والثاني محوم أفتمت امسكن فهي طالق او ابتكر اقامتها فهي طالق ( ولا  
يصح ) تعليق الطلاق ( الا من زوج ) ولو يميز ابعده لما تقدم وكالتجيز ( فلو قال ان  
تزوجت فلانة ) فهي طالق لم تطلق ان تزوجها ( او ) قال ( ان تزوجت امرأة  
فهي طالق لم تطلق ان تزوجها ولو كانت التي ) عم ( عتقته ) بأن قال ان تزوجت  
عتقتي فلانة فهي طالق فلا تطلق اذا تزوجها قوله عليه الصلاة والسلام لا طلاق ولا عتاق  
لابن آدم فيما لا يملك رواه احمد بن حنبل والترمذي بن حنبل بن عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده قال الترمذي هو حديث حسن وهو احسن شئ في الباب ورواه الدارقطني  
وغیره من حديث عائشة وزادوا ان عينها وعن المسور مرفوعا قال لا طلاق قبل نكاح ولا عتق  
قبل ملك رواه ابن ماجه بناد حسن قال احمد هذا النبي صلى الله عليه وسلم وعدة من أصحابه  
و ( تكلفه لا فعل كذا لم يبق له زوجة ثم تزوج اخرى ) اى غير التي كانت حين الخلاف  
و ( قبل ذلك ) الفعل الذي حلف لا يفعله لم تطلق التي تزوجها لما تقدم بخلاف ما لو حلف  
على شئ لا يفعله ثم ابان زوجته ثم عقد عليه فتعود الصفة ويبحث اذا فعله وتقدم في الخلع  
( وان قال لا جنبية أنت طالق ان قمت فتزوجها ثم قاتم تطلق ) قال في شرح لم تنع بغير  
خلاف نعله ( وان علق زوج طلاقا بشرط ام تطلق قبل وجوده ) اى الشرط لانه زوال  
ملك بني على التعليق وانما راية أشبه العتق ( وايس له ) اى المعلق طلاقا بشرط ( ابطاله )  
اى التعليق لان ابطاله رفع له وادفع لا يرتفع ( فاداو جدت ) الصفة المعلق عليها الطلاق  
وهي المبرع عنها الشرط ( طلقت ) لوجود الصفة وان لم توجد لم تطلق ( فان مات أحدهما  
قبل وجود الشرط ) سقطت البمين ( أو استحل وجوده ) اى شرط كان قائما أنت طالق  
ان قمت زيدان مات ( سقطت البمين ) ولا بحث لعدم وجود الصفة ( وان قال ) بعد  
تعليقه الطلاق بشرط ( عجلت ما علقته ) لم ينجل ( أر ) قال ( اوقعت ) اى اوقعت  
ما علقته ( ام ينجل ) لانه حكم شرعي فلم يملك تغييره ( وان اراد تجهيل طلاق سوى ذلك  
الطلقة ) المعلقة ( وقع ) به طلاقه فاذا ( جاء ) اى وجد ( الزمن الذي علق الطلاق به  
وهو زوجته ) اوى عند نرجي ( وقع بها الطلاق المعلق ) لوجود شرطه ( وان قال ) من  
علق الطلاق بشرط ( سبق له ان بشرط ولم أرده ) اى الشرط بمعنى التعليق ( وقع )  
الطلاق ( في الحال ) لانه اقر على نفسه بما هو غلط من غيرتهم وهو ذلك بقائه في الحال  
فلم يمه ( وان قال أنت طالق ثم قال اردت ان قمت دين ) لانه أعلم ببيته ( ولم يقبل ) مذكور

الاختتام من كل واحد من  
الزوجين من الآخر وذلك  
لا يختلف بحرية ورق كالابن  
المنذر أجمع كل من يحفظ عنه  
من أهل العلم على ان القسم بين  
المسئلة والذمية سواء ( و ) يقسم  
( لبعضها الحساب ) فله منصفة  
ثلاث ليال وللحرة اربع  
( وان عتقت امرأة في نوبتها )  
فلها قسم حرة ( أو ) عتقت في  
( نوبة حرة سابقة ) على نوبة  
أمة ( قلها ) اى العتقة ( قسم  
حرة ) لان النوبة أدركتها وهي حرة  
فاسقطت قسم حرة وان عتقت  
الامة ( في نوبة حرة مسبوقة )  
بأن بدأ بالامة فوفاهما بالثبات  
انتقل للحرة فعتقت الامة  
( يستأنف القسم متساويا )  
بعد ان يقسم للحرة على حكم  
الرق في ضربته لان الامة لما  
استوفت مدتها حال الرق لم تزد  
شيا وكان للحرة ضمة مدة الامة  
بخلاف ما لو عتقت قبل مجيء  
نوبتها أو قبل تمامها ومعنى  
وجوب التصوية في حق من لم  
يبلغ أن وليه بطوف به عليهم  
على ما تقدم ( ويطوف بعجنون  
مأمون وليه ) على زوجته  
فا كثر التمسيد بل فان لم يكن  
مأمونا فلا قسم عليه لانه لا فائدة  
فيه ( ويحرم تخميص ) بعض  
زوجاته ( بأفافة ) لانه ميسل  
على البعض الآخر ( فلو أفاق  
في نوبة واحدة قضى يوم جنونه  
للأخرى ) تعدل بينهما ما كان  
لم يعدل الولي في القسم وأفاق  
المجنون قضى للظالمة لثبوت  
الحق في ذمته كالمال ( وله )

اى الزوج ( ان يأتين ) اى زوجاته كل واحدة في حاكمها لانه عليه الصلاة والسلام كان يقسم كذلك ولانه أسترهن وأصون



فقلها حيث شاء بسلامة بها  
(و) له (أن يأتي بعضا) من  
زوجاته إلى مسكنها (و) أن  
(يذهب بعضا) منهن إلى منزله  
لأن المسكن له حيث لاق المسكن  
وإن حبس زوج فالحاسب أن  
يستدعي كل واحدة منهن في  
ليتم فعل ذلك وعليهن طاعته  
(ولا يلزم من دعيت تبيان ما لم  
يكن سكن مثلها) لأنه ضرر  
عليها (و قسم) مريض  
وجوبه ونحوه وعين ونحوه  
لأن القسم للأنس وهو حاصل  
عن لا يبط أو كان عليه الصلاة  
والسلام بطور على نسائه في  
مرضه ويقول أسأغدا ابن  
أبغدار وأما البخاري فأن شق  
عليه استأذن أن يكون عند  
أحداهن لفعله عليه الصلاة  
والسلام رواد أبوداود ومن  
طيفت عائشة فأن لم يأتها له قسم  
عند أحداهن بالقرعة  
أو استأذن من جميعهن أحب  
وجوب القسم (لحاضر ونفاه  
ومريضه وصغيرة) بكسها  
(وتفاه وكتابة ومحرمة  
وزمنه ومهيرة ومجنونة مأمونة  
ومن آلى) منها (أو ظاهر منها  
أو طفت بشبهة) زمن عنها  
لأن القسم بالقسم الأنس  
لأولاه (أو سافر بها بقرعة)  
فيقيم لها (إذا قدم) لأنه فعل  
مأله فعله فلا يسطع عنها من  
المستقبل (وليس له) أي  
الزوج (بداعة) في قسم (ولا  
سفر بأحد من) طاب السفر  
أو قصر (بالقرعة) لأنه  
تفضيل له والتسوية واجبة

(في الحكم) لانه خلاف الظاهر  
فصل وأدوات الشرط أي اللفاظ التي تؤدي بها معنى الشرط أسماء حركات أو  
حروفا (المستعملة في طلاق وعق غاياسة) أن بكسر الهمزة وسكون النون (وإذا ومتى  
ومن) بفتح الهم وسكون النون (وأي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وكما وهي) أي  
كلها (وحدما لل تكرار) لانها تسمى الاوقات فهي بمعنى كل وقت فإذا قلت كلما قمت  
قمت فهو بمعنى كل وقت تقوم فيه أقوم فيه فلهذا لوجوبها التكرار بخلاف متى فانها  
أمر زمان بمعنى أي وقت ومعنى إذا فلا تقتضي ما لا يقتضيه بانه وكونها تستعمل للتكرار  
في الاحيان لا تسمى استعمالها في غيره مثل إذا وأي وقت فانها تستعملان في الامرين قال  
تعالى وإذا رأيتم الذين يخرجون من بيوتهم فاعرض عنهم وإذا جاءك الذين يؤمنون  
بآياتنا فقل سلام عليكم وأذلم تأتهم ما آتاه قالوا لا اجتبيها وكذلك أي وقت وأي زمان  
فانها تسمى استعمالها في غير ذلك من تكرار وتكرار الحرف ويجازي بها لأنها لما كانت تستعمل للتكرار  
وغيره فتعمل على التكرار لا بدائل ذلك وقوله غالبا أشار إلى أن هناك أدوات  
تستعمل في طلاق وعق كحيثما ومما ولو وما شبيها من أدوات الشرط لكن  
لم يغلب استعمالها فيها (وكما) أي كل الأدوات المذكورة وهي إذا وإذا ومتى ومن  
وأي وكما (وهي ما ولو على التراخي إذا تجردت عن لم أدنية فورا وقربته) لأنها لا تقتضي  
وقتها بعينه دون غيره فهي مطلقة في الزمان كله (فأما إذا نوى الفورية أو كانت هناك  
فرصة تدل عليها) أي على الفورية (فانه) أي المعلق من طلاق أو عق أو نحوه (يقع  
في الحال ولو تجردت) الأداة (عن لم) جملة على النية أو القرينة (فإذا اتصلت) هذه  
الأدوات (ثم صارت على الفور) لازم متى وأيا وإذا وكلما تسمى الزمان كله فأى زمن  
وجدت الصفة فيه وجب الحكم بوقوع الطلاق لا بد أن يلحظ في أى كونها مضافة  
إلى زمن فإن أضيفت إلى شخص كان حكمها حكم من قال في المبدع وطاهره من الفور  
بمعنى مخرجهم وصرح به في المتن وفيه نظر فإن من لدلالة طاع على الزمان الاضرورة أن الفعل  
يقع في زمن فلهذا تسمى بمنزلة أن انتهى وهو معنى كلام الشارح قال وأما كلما فلا دلالة على  
لزم أقوى من دلالة متى فذا صارت بالفور تسمى مضافة لها بل فلان نصير كما كذلك  
طريق الأولى (الآن فقط) فانه يستراخي (نفي وثباتا مع عدمية) نور (أو قرينة  
دور) من حرف ان موضوع للشرط لا يقتضي ما لا يدل عليه الا من حيث ان الفعل  
معلق به من ضرورية (لما) فلا تعلق بزمن معين فان كانت نية فورا أو قرينة كانت للفور  
وبإواء أضيفت (أو الوقت أو) أضيفت (إلى الشخص) كقوله أي وقت لم تقوى أو أين تكن  
مقام فهي طالق (أو من إذا اتصلت به لم) فانها تكون للفور (فإذا قال ان) قمت  
فانت طالق (أو) قال (إذا) قمت فانت طالق (أو) قال (متى) قمت فانت طالق  
(أو) قال (أي وقت) قمت فانت طالق (أو) قال (كلما قمت فانت طالق (أو)  
فان (من) قامت فهي طالق (أو) قال (أين تكن قامت فهي طالق (أو) قال  
(أنت طالق فانت فانت طالقت) لأن وجود الشرط يستلزم وجود الجزاء وعلمه إلا  
ن يعارض مدارس (ولو قام لأربع في مسألة من قامت) فهي طالق (أو) قام لأربع في  
مسألة (أين تكن قامت) فهي طالق (وكلما كان ذلك قال من أقمتها) فهي طالق  
(أو) قال (أين تكن أقمتها) فهي طالق (ثم أقمتها طالق كلهن) لما تقدم من أن  
من وأي المنه إلى الشخص يقتضي ما لا يفتقر إلى (وعلى قياسه لولا أي



الزوجات والزواج بالسداقة  
بأحداهن أو السفر بها جازلان  
الحق لا يخرج عنهم (ويقتضي)  
زوج لبقية زوجته (مع  
قرعة) في سفر بأحداهن  
(أو) مع (رضاهن) بسفر  
بعمية منهن (ما يقفه سفر)  
أي ما أقامه في البلد الذي سافر  
إليه (أو تخله) سفر (من  
أقامه) أي مدة أقامته في أثناء  
سفره لتساكنهما إذن لا زمن  
مسيره وحله وزحاله لأنه لا يسمى  
سكنا (و) يقتضي من سافر بأحدة  
من زوجتيه أو زوجته  
(بدونها) أي القرعة  
ورضاهن (جميع غيبته)  
حتى زمن سفره وحله وزحاله  
سواء طال السفر أو قصر لأنه  
خص بمصنوع على وجه ما يلزمه  
فيه نهمة فلزمه انقضاء كالألو كان  
حاضرا وان سافر باثنين بقرعة  
أوى إلى كل واحدة ليلة في رحلتها  
تكميها ونحوها فإن كانتا في  
رحله فلا قسم إلا في الفراش  
(ومتى بدأ) في القسم (واحدة)  
من نسائه (بقرعة أولا) أي  
أو بدون قرعة (لزمه بيت)  
ليلة (آتية عند) زوجته  
(ثانية) ليحصل التعديل  
بينهما في الأولى ويتدارك الظلم  
في الثانية (ويجزم) على  
زوج (أن يدخل إلى غير  
ذات ليلة فيها) أي الليلة التي  
ليست لها (الضرورة) كان  
تكون مترولا بها فربما أن  
يحضرها أو يوصي إليه (و) يحرم  
أن يدخل إليها (في نهارها)  
أي نهارا لا غيرها (الطالبة  
(لبيت) مع ضرورة أو حاجة

عبدى ضربه) فهو حر (أو) ذله (من ضربته من عبيدى فهو حر وضربهم عتقوا)  
كلهم (كالوقال أي عبيدى ضربك) فهو حر (ومن ضربك من عبيدى فهو حر وضربوه كلهم  
عتقوا) كلهم لما تقدم (وان تكررا لقيام أم تكررا طلاق) لأنها لا تقتضي تكرارا  
(إلا في كالم) فإذا كان كما أقمت فأنت طالق وقامت مرتين وقع طلقتين وثلاثا طلقت ثلاثا  
لأنها تقتضي التكرار كما تقدم (وان قال كلما قلت رمانة فأنت طالق وكلما قلت نصف  
رمانة فأنت طالق) قلت رمانة أي جميعها دون نشرها ونحوه للعرف (طلقت  
ثلاثا) لوجود وصف النصف مرتين والجميع مرة لأن كلما تقتضي التكرار (ووجهل مكان  
كلما أداة غيرها) من أدوات الشرط كان أو إذا أو متى أو هـ ما أو كلما (فتثنان)  
بصفة النصف مرة وبصفة الجميع مرة ولا تطلق بالنصف إلا آخر لانه لا تقتضي التكرار  
واختار الشيخ تقي الدين تطلق واحدة (فان نوى بقوله نصف رمانة نصفان مفردا عن الرمانة  
المشروطة وكانت مع الكلام قرينة تقتضي ذلك لم يحث - حتى يتوهم بأكل ما نوى تعليق  
الطلاق به) فان قلت رمانة طلقت واحدة وان قلت نصفها آخر طلقت أخرى فان قلت  
نصفها آخر طلقت ثلاثا فان كانت الاداة كلما فقط (وان علق طلائها على صفات ثلاثة  
فاجتمعن) أي الصفات (في عين واحدة مثل أن يقول ان رأيت رجلا فأنت طالق وان  
رأيت أسود فأنت طالق وان رأيت فقيرا فأنت طالق فقرأت رجلا لا سود فقيرا طلقت ثلاثا)  
لوجود الصفات الثلاث (كالورأت ثلاثة رجل فيهم الصفات الثلاث وإذا قال ان لم أطلقك  
ذقت طالق ولم يذوقها) يطلقها فيه (ولم تقم قرينة بغور ولم يطلقها لم تطلق إلا في آخر  
جزء من حياة أحدهما) إذا بقي من حياة الميت ما لا يتسع لإيقاعه لأنه عتقه على ترك طلائها  
فإذا مات أو ماتت فقد وجد الترك ولم يقع قبل ذلك لان أولوع لم للسراخي فكان له تأخير به  
مادام وقت الامكان فإذا ضاق عن الفعل تبين (فان نوى وقتا) تعلق به (أو قامت قرينة  
بغورته لوقته) فتطلق بقواته (فان كان المعلق طلاقا باثنا) ووقع في آخر جزء من حياة  
أحدهما (لم يرثها ان ماتت) كالأول ابنة عند موتها (وترثه هي نصا) ان مات هو (لأنه)  
وقع بها الطلاق في آخر (حياة فهو كالمطلق في مرضه وموته) فهو منهم بقصد حرمتها  
(ولا يمنع) إذا علق طلائها كذلك وقتا بحيث عند موت أحدهما (من وطئها قبل فسل  
ما حلف عليه) أي قبل الحنث لأنها زوجته وان عزم على الترك (وان قال ان لم أطلقك  
عمره لحفصة طالق) ولم يذوقها ولم تقم قرينة نورا (فأي الثلاثة) وهو الزوج وحفصة  
وعمره (مات أولو الطلاق قبل موته) أي إذا بقي من حياته ما لا يتسع له لأنه ان كان هو  
الميت فقد فاته الطلاق بعمره وان كان المحلوف عليها فقد فاته طلائها انطلقا من غيرها وان كانت  
الضرر فقد فاته الطلاق الذي يحل به عيونه وهو طلاق المحلوف عليها (وكذا لو قال ان لم  
أعتق عبيدى فامرأتى طالق (أو) قال (ان لم أضربه) أي العبد (فامرأتى طالق  
ووقع بها الطلاق في آخر جزء من حياة أولهم) أي الحالف وانعبه والزوج (موتا) لما تقدم  
(وهذا مع الاطلاق) فان نوى وقتا أو قامت قرينة بغورته تعلق به وتقدم (وان حلف ليفعل  
شيئا) كيدخلن الدار أو ليقومن (وتم عين له وقتا بلفظه ولا يثبت فهو على السراخي أيضا)  
فلا يحث الاعند اليأس من فعله (وان تأخر من لم أطلقها) فهي طالق (أو) قال (أي  
وقت) لم أطلقك فأنت طالق (أو) قال (متى لم أطلقك فأنت طالق) (أو) قال  
(إذا لم أطلقك فأنت طالق) فمضى زمن يمكن طلائها فيه طلقت لأنها لم تفور لما تقدم (واحدة)  
لان هذه الأدوات لا تقتضي التكرار كما تقدم (و) تطلق (في كلما) أم أطلقك فأنت

كميانه) أو سؤال عن أمر يحتاج إليه أو دفع نفقة أو زيا أو بعدهم بها (فان) دخل إليها (لم يلبث) مع ضرورة أو حاجة



يتمثل على المصلحة في ليلة  
الآخري فيمكنك عندها بقدر  
ملكك عند تلك أو يجامعها  
ليعدل بينهما لان اليسير مع  
الجماع يحصل به السكن أشبه  
الزمن الكثير و (لا) يلزمه  
قضاء (قبله ونحوها من حق  
الآخري) لحديث عائشة كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يدخل على في يومه غيري فينال  
مسي كل شيء الا الجماع (وله  
قضاء أول ليل عن آخره)  
اكتفا بالمائة في القدر  
(و) له قضاء (ليل صيف عن)  
ليل (شدة) لانه قضى ليله  
عن ليلة (وعكسهما) أي له  
قضاء آخر ليل عن أوله وله قضاء  
ليل شتاء عن ليل صيف (ومن  
انتقل) من بلد (الى بلد)  
وله زوجات (ام يحز) له (أن  
يحب احداهن و) ان يحب  
(البواقي غيره) لانه ميسر (الا  
بفرقة) فان فعه بفرقة  
فأقامت معه في البلد الذي  
انتقل اليه قضى للباقيات مدة  
اقامته بها خاصة لانه صار مقيما  
وبدون فرقة قضى للباقيات  
كل المدة كال حاضر (ومن  
امتنعت) من زوجته (من سفر)  
معه (أو) امتنعت من (مبيت  
معه) أو أغلقت الباب فونه  
أو قالت له لا تب عنسدي  
(أو فسرت لما جئت أو لوباذنه  
سقط حقها من قسم ونفقة)  
لهصية انها في الاولين والعدم  
التمكن من الاستمتاع في  
الآخري بخلاف ما اذا سافرت  
معه لوجوب التمكن و (لا) يسقط حقها من قسم ونفقة ان سافرت (لحاجة) أي الزوج

طالق (ثلاثا) اذا مضى زمن يسعها مرتبة لانها التكرار (ان كانت مدخولها بالاول)  
أي وان لم تكن مدخولها (أو واحدة بائنة) ولا يلحقها ما بعدها لان اليائن  
لا يلحقها طلاق

في فصل وان قال المأى أن دخلت الدار فانت طالق بفتح الهمزة) وسكون النون  
(فهو شرط) أي تطبيق فلا تطلق حتى تدخلها (كناية) أي كالنوى به هذا الكلام الشرط  
وان كان نحو بالان العامي لا يريد بذلك الا الشرط ولا يعرف ان مقتضاها التعليل ولا يريد به فلا  
ينبت له حكم ما لا يعرف ولا يريد به كما لو نطق بكلمة الطلاق أعجمي لا يعرف معناها (وان قاله)  
أي قال أنت طالق أن دخلت الدار بفتح الهمزة (عارف بمقتضاها وهو التعليل طلقت في  
الحال ان كان) الدخول (ووجد) لان انفتوحة في الالف انما هي للتعلييل فمعناه أنت طالق  
لانك أدخلت أو لدخولك دل تعلى يخرجون الرسول وإياكم - تؤمنوا بالله ربكم وقال عنون  
عليك ان أسلموا وقال ونحز الجبال هذا ان دعوا للرحمن ولدا (ولا تطلق اذا لم تكن دخلت)  
لدار (قل ذلك) انما طلقها لعله فلا يثبت الطلاق بدونها) هذا قول ابن موسى ومن  
بأيه ولا فرق عند الشيخ تقي الدين بين أن يطلقها لعله مذ كورة في اللفظ أو غير مذ كورة فاذا  
تبين اتفقوا على ما يقع الالاق في أعلام الموقفين وهذا هو الذي لا يليق بالذهب غيره ولا  
تقتضي قواعد الأئمة غيره فاذا قيل له امرأتك قد ضربت مع فلان وبانت عنده فقال اشهدوا  
على اني طالق ثلاثا ثم علم انها كانت تلك الليلة في بيتها قائمة تصلي فان هذا الطلاق لا يقع  
قطعا وأطال فيه (ولذلك أفتى ابن عقيل في فتونه فيمن قيل له زنت زوجك فقل هي طالق  
ثم بين انهم لم يزن انها لا تطلق وجعل السبب) الذي لاجه أوقع الطلاق (كالشرط  
اللفظي وأولى) قال في الاختيارات وهو قول عطاء بن أبي رباح وأطال فيه وقال القاضي تطلق  
مطلقا سواء كانت دخلت أو لم تدخل وهو ظاهر المنتهى ويؤيده نص أحمد في رواية المروزي  
في رجل قال لامرأته ان خرجت فانت طالق فاستعارت امرأة ثيابها فلبستها فراها زوجها حين  
خرجت من الباب فقال قد فعلت أنت طالق قال يقع طلاقه على امرأته فنص على وقوع طلاقه  
على امرأته مع أنه وان قصد انشاء الطلاق فغما أوقعه على امرأته التي منعها منه ولم يوجد  
أشارا إليه ابن نصر الله في حواشي القواعد الفقهية (وان قال أنت طالق اذا دخلت الدار)  
طلقت في الحال لان معناه دخلت أو لم تدخل (أو) قال أنت طالق (ولو دخلت الدار  
طلقت في الحال) لان معناه دخلت أو لم تدخل (وان قال ان قمت وأنت طالق طلقت  
في الحال) لان الواو ليست بجواب الشرط (فان نوى) به (الجزاء) قبل حكما (أو أراد أن يجعل  
قيامها وطلاقها شرطين اشئ) كمنق أو ظهر (ثم أمسك قبل حكما) لانه محتمل وهو أعلم بمراده  
من غيره (وكذا الحكم لو قال أردت اقامت الواو مقام الفاء) فانه يقبل منه (وان قال ان دخلت  
الدار وأنت طالق فبعدى حرص) التعليق (ولم يعتق العبد حتى تدخل الدار وهي طالق)  
لان جملة وأنت طالق حال من فاعل دخلت والحال قيد في عاملها (وان أسقط الفاء من جزاء  
متأخر فشرط كان دخلت الدار أنت طالق فلا تطلق حتى تدخل) الدار لانه أي بحرف الشرط  
فدل على ارادة التعليق وانما حذف الفاء على التقديم والتأخير فكانه قال أنت طالق ان  
دخلت لدار وهي - أمكن جعل كلام العاقل على فائدة وتصح وجوب (فان قال أردت  
الايضاح في الحال وقع) لانه يقر على نفسه - هو غلط فيؤاخذ به (و) ان قال (أنت  
طالق ان دخلت الدار وقع) الطلاق (في الحال) لما تقدم فيما لو قال أنت طالق ولو دخلت  
لدار (وان قال أردت ان شرط دين) لانه أدري بنية (ولم يقبل في الحكم) لانه خلاف



من جهة فية غنى لها ما اقامه عند  
الانثى (ولها) أى الزوجة  
(هبة نوبتها) من القسم (بلا  
مال الزوج يجعله لمن شاء) من  
ضرائها لان الحق لا يخرج من  
الواحدة والزوج (و) للزوجة  
هبة نوبتها بلا مال (اضرة)  
معينة (بأذنه) أى الزوج  
(ولوات) ذلك (موهوب  
لها) لثبوت حق الزوج في  
الاستمتاع بها كل وقت وانما  
منعت المزاوجة في حق  
صاحبتها فاذا زالت المزاوجة  
ببنتها ثبت حقها في الاستمتاع بها  
وان كرهت كمالو كانت منفردة  
وهبت سودة يومها لماثشة  
فكان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقسم لماثشة يومها و يوم  
سودة متفق عليه فان كان عال  
لم يصح لان حقها كون الزوج  
عند ما ومولا بقابل عال فان  
أخذت الواهبة عليه ما لا وجب  
رده وقضى لها زمن هبتها وان  
كان العوض غريم مال كارضاء  
زوجها عنها جاز انقصه  
عائشه فوصفقه (وليس  
له) أى الزوج (نقله)  
أى زمن قسم الواهبة (ليلى  
ليلتها) أى الموهوب لها  
الأرض الساقيات فان رضى  
جاز لان الحق لا يحدوه  
والاجل الموهوب لها في وقت  
الواهبة لقيام الموهوب لها مقام  
الواهبة في ليلتها فلم تفسر من  
موضعها كما لو كانت باقية  
لواهبة (ومنى رجعت) واها  
ليلتها (ولو في بعض ليلة)  
عاد حقها في المستقبل لانها هبة

الظاهر (و) ان قال (ان دخلت الدار فأنت طالق وان دخلت الاخرى فمضى دخلك الاولى  
طلقت) لوجود الشرط (سواء دخلت الاخرى أو لم تدخل) لانه لا يجعله شرطا لطلاقها (ولا  
تطلق الاخرى) بدخولها دخلت الاولى أو لم تدخل لعدم تعليق طلاقها (وان قال أردت جعل  
الثاني) أى دخولها الاخرى (شرطا لطلاقها) أى الاولى أيضا (طلقت) الاولى (و) دخول  
(كل واحدة منهما) طلاق لوجود الشرط (وان قال أردت ان دخول الثانية شرط لطلاق الثانية  
فهو على ما أراده) لان لفظه يحتمله فتطلق كل منهما اذا دخلت (وان قال ان دخلت الدار  
وان دخلت هذه الاخرى فأنت طالق لم تطلق) الخطاطبة (الابندوخم) لانه جعل دخولها  
شرطا لطلاق (و) ان قال (أنت طالق لو قمت كذا شرطاً) كانت قمت لان لو قمت فمضى  
(ولو لم تكن شرطاً) لكانت لغوا والاصل اعتبار كلام المكلف (وان قال أردت ان أجعل لها  
أى قولا (جوازا) بان قال أردت ان أقول أنت طالق لو قمت لاضر بذلك مثلاً (دين وقيل)  
حكما لا يقع ان قامت وضربها لانه محتمل (و) ان الحق شرطاً لطلاق (ان قمت  
فقدت أو) ان قمت (ثم فقدت فأنت طالق أو ان فقدت اذا قمت) فأنت طالق (أو ان  
فقدت ان قمت) فأنت طالق (ان فقدت متى قمت) ففقت طالق (لم تطلق حتى تقوم  
ثم تقعد وكذا أنت طالق ان أكلت اذا لم يمت أو) أنت طالق (ان أكلت ان لم يمت أو)  
أنت طالق (ان أكلت متى لم يمت لم تطلق حتى تلبس ثم تأكل ويسمى) عند الحاجة  
(اعتراض الشرط على الشرط) فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لانه جعل الثاني في  
اللفظ شرطاً للذي قبله والشرط مقدم المشروط قال تعالى ولا يفقهكم نهي ان أردت ان  
أصبح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم (و) كذا ان قال (انا أعطينك ان وعدت لك ان  
سألتني فأنت طالق لم تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها) لما تقدم (و) ان قال (ان قمت  
وقعدت فأنت طالق طلقت بوجودها) أى القيام والقعود (كيف ما كان) سواء  
وقام ما حيث أمكن أو واحد بعد واحد تقدم القيام أو تأخر لان الواو لمطلق الجمع  
(وكذا أنت طالق لا قمت وقعدت) بحيث بوجودها كيف ما كان لما تقدم (ان) قال  
(ان قمت أو قعدت فأنت طالق طلقت بوجود أحدهما) أى القيام والقعود لان أو تقتضى  
تطبيق الجزاء على واحد كقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر (وكذا أنت طالق  
لا قمت ولا قعدت تطلق بوجود أحدهما) لان إعادة الاداء على التعليق على أحدهما  
(و) ان قال لزوجته (كلما أجنبت منك جنابة فان اغتسلت من حمام فأنت طالق فاجنب  
منها (ثلاثا واغتسل مرة فيسه) أى الحمام (ه) طلاق (واحدة) لان الشرط وهو الجنابة  
والغسل من الحمام لم يتكرر وانما ذكر بعضه ويقع ثلاثا مع فعل لا يتردد مع كل جنابة كوت  
زيد وقدومه لدلالة قرينة الاستحالة على ان المقصود تكرره وهو الجنابة دون الموت أو القعود  
بخلاف الغسل

فصل في تلبية أى الطلاق (بالحيض اذا قال اذا حضت فأنت طالق طلقت بول حيض  
متيقن) فتطلق (حين ترى الدم) لان الصفة وجدت بدليل منه بها من الصلاة والقيام  
(فان بان) أى ظهران (الدم ليس بحيض بان نقص عن أقل الحيض) وهو يوم وليس  
(و) ينصل الانقطاع حتى يعضي أقل الظاهر بين الحيضتين) وهو ثلاثة عشر يوما بخلاف  
ما اذا عاد اليوم قبل ذلك وامكن جعله حصة بالتعليق (أو) بان انه ليس بحيض (ليكونها  
بنت دون تسع سنين لم تطلق) لانه تمن أن الصفة لم توجد (و) ان قال (اذا حضت



قسم ونفقة وغيرهما) زوج  
(ليسكنها) لقصة مسودة  
(ويعد) حنفيا فيما ربه من  
ذلك في المستقبل (برجوها)  
كالهبة قبل القبض وأما معنى  
في كالمسودة (وبين  
نسخوية) زوج (فيوطه  
بين زوجاته) لأنه أبلغ في  
العدل بينهن وروى أنه عليه  
السلام قال كان يسوي بين  
زوجاته في القبل ويقول اللهم  
هذا قسمي فيما أمك فلا تلني  
فيما لا أمك ولا تحب التسوية  
بينهن في الجماع لأن طريقه  
الشهوة والميل ولا ميل إلى  
التسوية بيسه وكذا لا تجب  
التسوية بينهن في الشهوات  
والنفقة والكسوة إذا قام  
بالواجب وإن أمكنه فهو أولى  
(و) بمن ليسد نسوية (في  
قسم بين أماته) لأنه أطيب  
لقلوبهن ولا قسم عليه لهن لقوله  
تعالى فإن خفتن أن لا تمدنوا  
فواحده أو ما ملكت أيمانكم  
ولأنه لا حق للامة في الاستمتاع  
ولهذا الأخبار لها بعبه السيد  
أوجه ولا يضرب لها مده الأبناء  
مخلفه على ترك وطنها (وعليه  
أن لا يمتلن) إذا طلبت  
النكاح (إن لم يرد استمتاعا  
بين) فيزوجهن أو يبعهن  
دفع الضرر من

حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر ولو لم تغتسل) لأنها لا تحيض حيضة الا بذلك  
قال في المبدع والظاهر أنه يقع متنيا (ولا تعتد بالحيضة التي هي غيرها) حال التعليق فلا يقع  
بها الطلاق لأنه علقه بالمرء الواحدة من الحيض بحرف اذا وهو اسم الزمان المستقبل فيعتبر  
ابتداء الحيضة وانتهائها بعد التعليق (و) ان قال (إذا حضت حيضة فانت طالق وإذا  
حضت حيضتين فانت طالق) فحاضت حيضة طلق واحدة (لوجود الصفة التي علق عليها  
الطلاق أولا) فإذا حضت) الحيضة (الثانية طلق) الطلقة (الثانية عند طهرها)  
من الحيضتين لوجود الصفة الثانية لأن الحيضة الأولى والثانية حيضتان (و) ان قال (إذا  
حضت حيضة فانت طالق ثم إذا حضت حيضتين فانت طالق لم تطلق) الطلقة (الثانية  
حتى تطهر من) الحيضة (أشأنه) لأنه رتبها بشم فانتضي حيضتين بعد الأولى (و) ان  
قال (إذا حضت نصف حيضة فانت طالق) فحاضت سعة أيام) بلياليها (ونصفها) من يوم  
بليلة (وقع) الطلاق لأنه نصف أكثر الحيض فلا يتحقق معنى نصف الحيضة إلا به قال في  
السكا في معنى والله أعلم ما دام حيضها باقيا لا يحكم بوقوع طلاقها حتى يحض نصف أكثر  
الحيض لأن ما قبل ذلك لا يتحقق به معنى نصف الحيضة ولا يتحقق نصفها إلا بكاملها  
(وإن طهرت فيما دونها) أي دون المدة التي هي أكثر الحيض (تينا ونوعه) أي الطلاق  
(في نصفها) أي نصف مدة الحيض لوجود الصفة (و) ان قال (إذا طهرت فانت طالق  
وكانت حائضا طلق إذا انقطع الدم) وإن لم تغتسل لوجود الطهر (وإن كانت طاهرا) حين  
التعليق (ف) لا تطلق (حتى تطهر من الحيضة المستقبلة) لأنه علقه باذا وهي لما يستقبل  
فلا تطلق إلا بطهر مستقبل (فإن قالت) من علق طلاقها بحيضها (قد حضت وكنها  
قبل قولها في نفسها) لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكمن ما خلق الله في أرحامهن قبل هو  
الحيض فلولأن قولها مقبول فيه ما حرم عليها كتمانها ولأنه لا يعرف إلا من جهتها (مع عيناها)  
لا احتمال صدقه وقال في المبدع بغير عين في ظاهر المذهب وقال في شرح المنهني من غير عين  
على الأصح وحيث قبل قولها في الحيض (وقع) الطلاق المعلق عليه كما لو ثبت بالبينة  
(كقوله ان أضرت بنفسي فانت طالق فادعته) أي اضمار بنفسي قبل قولها فيه لأنه  
لا يعلم إلا من جهتها ويقع الطلاق (ولا) يقبل قولها في (دخول الدار ونحوه) كعدم  
زيد وغيره (بما يمكن إقامة البينة عليه) فلا يقبل قولها فيه إلا بالبينة (ولو حلفت) لعموم  
حديث البينة على المدعي واليمين على من أنكر قال في المنهني ولا في ولادة أن لم يقر بالحمل  
(وإن قال) الزوج بعد أن علق طلاقها على الحيض (قد حضت وأنكرت طلق) مؤاخذه  
له (بإقراره) لأنه قد أقر على نفسه بما يوجب بطلان النكاح فلزمه مقتضى إقراره (وإن  
قال) لأحدى زوجتيه (أن حضت فانت وضرتك طالق) فقلت قد حضت وكذبها  
طلقت وحدها ولو صدقتها الضرة) لأن قولها مقبول في حق نفسها دون ضرتها (فإن أقامت)  
من ادعت الحيض (بينة بذت) أي بحيضها (بأن اختبرتها) أي النساء اللواتي ولعن  
المراد جنس فيتناول الواحدة كما يأتي في الشهادات (بأدخال قطعة في فرجها من دعواها  
الحيض فإن طهر دم) في القطنة (وهي حائض طلقا) لثبوت الحيض المعلق عليه طلاقها  
(وإن قال) الزوج (قد حضت وأنكرت) المقول لها ذلك وحدها أو مع ضرتها (طلقتا)  
مؤاخذه له (بإقراره) على نفسه (و) ان قال لزوجتيه (أن حضتا فانتما طالقان  
فما لنا قد حضتا فان صدقهما طلقنا) لأنه أقر بوقوع الطلاق عليه بتصديقه (وإن كنهما  
لم نطلقا) أي لم تطلق واحدة منهما لأن طلاق كل واحدة منهما معلق بشرطين حين حيض



ثم قسم قال أبو قلابه لو شئت لقلت ان  
أنسأه إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم رواه الشيخان (وان  
شئت) النيب (لا) ان شاء  
(هو) أي الزوج ان يقسم  
عندها (سبعا) أي أقام  
عندها سبعا (وقضى) السبع  
(الكل) فضررها لمحدث  
أم سلمة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم لما تزوجها أقام عندها  
ثلاثا أياما وقال لما له ليس بك هوان  
عسى أهلك فان شئت سبعت  
لك وان سبعت لك سبعت  
لنساء رواه أحمد ومسلم  
وغيرهما وله في الدارقطني ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال لها  
حين دخل بها ليس بك هوان  
على أهلك ان شئت فمت عندك  
ثلاثا خالصة لك وان شئت  
سبعت لك ونسائي قالت تقم  
معي ثلاثا خالصة (وان  
زفت اليه) أي الزوج  
(امراتان) بكران أو ثمان  
أو بكر وثيب (كره) لذلك  
لعدم امكان الجمع بينهما في  
ايضا حق العقد وتضرر  
المؤخره ووحشتها وكذا لو زفت  
اليه ثمانية قبل ايضائه حتى اتى  
قبلها (وبدا بالداخله) عليه  
(أولا) منهما لتقدم حقها  
(ويقرع بينهما) أي المرأتين  
(للتساوي) أي عند تساويهما  
في الدخول عليه لاستوائهما  
في الحق فيبدأ بمن خرجت لها  
القرعة فيوفىها حق عقدتها ثم يوفى  
الأخرى ذلك ثم يدور (وان  
سافر) أي أراد السفر (من  
قرع) بين من دخلنا عليه  
معا محب من خرجت لها  
القرعة منهما و (دخول) حق (عقد في قسم سفر) ان وفي به لحصول الغرض به (يفضيه للأخرى بعد قدومه) من سفره

ضررتها وقول كل واحدة منهما على ضررتها غير مقبول (وان أ كذب احدهما) وصدق  
الأخرى (طلقت) المكذبة (وحددها) من قولها مقبول على نفسها وقد صدق الزوج  
ضررتها فوجد الشرطان في حقها ولم تطلق المصلحة لان قول ضررتها مقبول في حقها ولم يصدقها  
الزوج فلم يوجب شرط طلاقها (وان قال ذلك لاربعة) أي قال لزوجاته الأربع ان حضنت  
فانتن طوائقي (فقد علق طلاق كل واحدة منهن على حيض الاربع فان كن) أي الاربع  
(قد حضنت فصدقهن مطلقن) لوجود شرط طلاقهن (وان كذبهن لم تطلق واحدة منهن)  
اعدم وجود شرط الطلاق لان قوله كل واحدة منهن انما يعمل به في حق نفسها دون ضرراتها  
(وان صدق واحدة) منهن (أو) صدق (واحدة) منهن (اثنتين لم يطلق منهن)  
أي الاربع (شيئ) لما سبق (وان صدق ثلاثا) وكذب واحدة لم تطلق المصداقات لان  
قول المكذبة غير مقبول عليهن و (طلقت المكذبة وحدها) لان قولها مقبول في حق  
نفسها وقد صدق ضرراتها فوجد الشرط في حقها (وان قال لهن) أي لزوجاته الأربع  
(كلما حضنت احدا كن) فضرراتها طوائقي (أو) قال (ايسكن حاضت فضرراتها  
طوائقي فقلن) أي الاربع (قد حضنت فصدقهن مطلقن ثلاثا ثلاثا) لان كل واحدة منهن  
لها ثلاث ضررات (وان صدق واحدة) وكذب الثلاث (لم تطلق) المصلحة لان قول  
ضرراتها غير مقبول عليها (وطلقت ضرراتها مطلقه) لتصدقها باها (وان صدق  
اثنتين) منهن وكذب اثنتين (وطلقت) أي المصداقتان (مطلقه مطلقه) لان لكل  
واحدة منهما ضررة مصدقة (و) طلقت (المكذبتان اثنتين) اثنتين لان لكل منهما  
ضرتين مصدقتين (وان صدق ثلاثا) وكذب واحدة (مطلقن) أي المصداقات (اثنتين  
اثنتين) لان لكل واحدة منهن لها ضررتان مصدقتان (و) طلقت (المكذبة ثلاثا)  
لان لها ثلاث ضررات مصدقات (و) ان قال لزوجتيه (ان حضنتما حيضت فانتما  
طالقتان طلقت كل واحدة) منهما (لشروعها) أي الثانية وفي نسخة لشروعها وهو  
اصوب موافقة للتنقيح وغيره (في الحيض) قال في الفروع الاشهره تطلق بشروعها  
انتهى وهو قول القاضي وغيره وقطع به في التنقيح ونبيه في المنتهى لان وجود حيضة  
واحدة منهما محال فبلغ قوله حيضته بصير كقوله ان حضنتما فانتما طالقتان والوجه  
الثاني لا يطلقان الا بحيضة من كل واحدة منهما كانه قال ان حضنتما كل واحدة حضنة  
فانتما طالقتان صحه في الانصاف وقال قدمه في الفروع والحرد والراغبين والحاوي  
الصغير واختاره الشيخ المرفق والشارح والوجه الثالث يطلقان بحيضة من احدهما  
لان شيئا يضاف الى جماعة وقد فعله واحد منهم فلما كانت هذا الفعل لا يمكن اشتراكهما  
فيه لانه واحد كان وجوده من احدهما كوجوده منهما والوجه الرابع لا تنعقد الصفة فلا  
تطلق واحدة منهما لانه تعليق بالمستحيل ولا يقع كالتماطالتان ان صدقت السماء قال  
في الانصاف وهذه المسئلة مبنية على قاعدة أصوليه وهي ما (و) ان ولدت اثنتان (سنة  
اشهر فأكثر) من ولادة الأول (وقد وطئ بينهما) انه يقع عليه (ثلاث) طلاقات  
بولاية الذكر وطلقتان بولاية الانثى (لان) الولد (الثاني) من مستأنف من الوطاء  
فوجب ان يصدق بالوطء بينهما ما يمكن ادعاء أن يحمل بولده بولد قاله في الخلاف وغيره  
وان وطئها واحد بعد واحد وليس بينهما ستة اشهر فأنشأ (واشكال السابق) منهما  
(فطلقة) واحدة تنفع (ببقيتين) لاحتمال ان يكون السابق الذكر (ولما زاد)  
على الواحدة لان الاصل عدم وقوه (والورع أن يلتزم به) أي الطالقتين لاحتمال ان

القرعة منهما و (دخول) حق (عقد في قسم سفر) ان وفي به لحصول الغرض به (يفضيه للأخرى بعد قدومه) من سفره



عقدها ومن امرأة فتزوج عليها أخرى وصافى بينهما وفي البديعة عقد ما تقسم في السفر لانه وقع قسم وان أراد السفر باحداهما قرع بينهما فان وقت البديعة فكما تقدم وان وقت البديعة قضى للبديعة حق عقد ما اذا قدم (وان طلق) زوج ثنتين فأكثر (واحدة وقت قسمها) أي نوبتها (ثم) لانه وسيله الى ابطال حقها من القسم وانه اذا لم يكن يسؤالها (وبقيته) لها (مقننكها) وجوبا لقد رتب عليه كالمسرى من بالدين (ومن قسم اثنتين من ثلاث ثم تجدد) عليه (حق رابعة) قبل قسمه لثلاثة (برجوعها) أي الرابعة (في خمسة) حقها من انقسم (أو) برجوعها (عن نشوز) فربيع الزمن المستقبل للرابعة وبقيته لثلاثة (أو) قسم لثنتين من ثلاث زوجات ثم تجدد حق رابعة (بنكاح) مجدد (وقامها) أي الرابعة (حق عقده) وهو سبع ان كانت بكر او ثلاث ان كانت ثيبا (ثم) يقسم (فربيع الزمن المستقبل للرابعة) لانه واحدة من أربع (وبقيته) أي الزمن المستقبل وهي ثلاثة أرباعه (لثلاثة) لان الأولى والثانية استوفتا مدينتهما مثله فيخرج منه الحساب بلا كسر وقسم للأربع ثلاثا فيقسم لثلاثة مثلهما ولرابعة لينة فقد أخذت الرابعة ربع مدة الزمن الآتي عليها (فان كل الحق ابتداء التسوية) للأربع (ولو بات ليلة عند احدي

يكون السابق الاثني (ولا فرق) فيما تقدم (بين من قلده حيا أو ميتا) لان الشرط ولادة ذكر أو أنثى وقد وجدت ولان العدة تنقضي به وتصير به الامة أم ولد (وان قال) لزوجه (ان كان أول ما تلدين ذكر افانت طالق واحدة وان كان أنثى) أنت طالق (اثنتين ولدتهما) أي الذكر والأنثى (دفعه واحدة لم يقع بهما شيء) لان الأول فيهما فلم توجد الصفة (وان ولدتهما) أي الذكر والأنثى (دفعتين طلقت بالأول) ان كان ذكرا فطلقة وان كان أنثى فاثنتان لوجود الصفة (وبانت بالثاني) منهما أي انقضت عدتها به لانه تمام الحمل فلا يقع ما علق بولادة (وان قال كلما ولدت) فانت طالق (أو) قال (كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة معا طلقت ثلاثا) لان الولادة تتعدد بتعدد الاولاد وكما تنسب الولادة الى واحد من اثلاثة تنسب الى كل واحد من الاخيرين وقد علق الطلاق بكل واحدة فيقع بكل ولادة طفلة (وان ولدنهم) أي الثلاثة (متعاقبين) أي واحدا بعد واحد (من حمل واحد طلقت بالأول طفلة) طلقت (بالثاني) طفلة (أخرى) لان كل تكرار (ولم تنقض عدتها به) أي بات في (لأنها) أي العدة (لا تنقض الا بوضع كل الحمل) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (وانقضت العدة بالثالث ولم تطلق) لان العدة انقضت بوضعه والباثن لا يلزمها طلاق (ذكر ذلك في المتن وان كان في غيرهما) كالمتهى وشرحه (وذكر في الانصاف ان عدتها تنقض بالثاني) من الاولاد (وهو سهو) ان لم يكن حمله على ما اذا كانت حاملا باثنتين فقط (وان قال ان ولدت اثنتين بأت طالق لسنة فطلقة بظهرها) من النفاس لان طلاق في سنة وان قال كلما ولدت فانت طالق لسنة فولدت اثنتين فطلقة بظهرها من نفاس (ثم) طلقة (أخرى بظهرها من حيضه) ذكره القاضى قاله في شرح المتهى وفي كلام الصنف هنا مخافة لغة قواعده قول كلامهم فلذا حواه عن ظاهره (وان) قال لزوجه (ان كنت حاملا فلا م فانت طالق واحدة وان ولدت أنثى فانت طالق اثنتين ولدت غلاما كانت حاملا بوقت اني من تبيينها طلقت واحدة حين حلقه) لوجود شرطهما لانها كانت حاملا بغلام (وانقضت عدتها بوضعه وان ولدت أنثى طلقت بولادتها طنتين) لوجود شرطهما (واعتمدت بالفروغ) أي الحيض لان الطلاق يقع عقب الولادة (وان ولدت غلاما وحده وكان الغلام أولهما ولادة تبيينها طلقت واحدة) حين ولدها كانت حاملا بغلام (وبانت) أي انقضت عدتها (بوضع الجارية به ولم تطلق بها) كانت طالق مع انقضاء عدتها (وان كانت الجارية ولدت أولا طلقت ثلاثا واحدة بحمل الغلام واثنتين بولادة الجارية) لان عدتها لم تنقض بوضعها لانها ليست بحمل الحمل ونما تنقض بوضع الغلام بعدها

فصل في تعلية بالعلاق اذا قال اذا طلقته فانت طالق ثم قال أنت طالق طلقت مدخول بها طلقين (واحدة بالهجر والاخرى بوجود الصفة (و) تطلق (غيرها) أي غير المدخول بها (واحدة) بالهجر وبانت به فلا يلحقها المعلق (فان قال عنيت) أي قصدت ونويت (بقولي هذا) أي اذا طلقته فانت طالق (انك تكونين طالقا به أو قيته عليك ولم أرد ايقاع طلاق سوى ما بشرتك به دين) لانه أعلم بنيته (ولم يقبل) منه (في الحكم) لانه خلاف انظاها (وان طلقها) أي من قال ان طلقته فانت طالق (بأش) نحو ان طلقها على عوض (ثم يقع) الطلاق (المعلق) لان البائن لا يلحقها الطلاق (كان خلتك فانت طالق فعلى) أي خالها (لم تطلق به) أي بانخلع (وتقدم



ذلك في الخلع وغيره (و) أن قال لزوجه (أن طلقك فأنت طالق ثم قال) لها (أن قمت) أو نحو (فأنت طالق مرة مت طقت) مدخولها (طقتين) واحدة بالعلق على القيام وأخرى بالعلق على التطليق (وكذا الوجه) أي انطلق (بعد التعليق) على التطليق كما تقدم وإذا وكل من طلقه فهو كباشره لأن كل وكيل كفاعل موكله وبين وجه وقوع الطلاق بالعلق على الطلاق في المثال المذكور بقوله (إذا التعليق) بقيام أو غيره بعد (وجود الصفة) المعلق عليها الطلاق (تطليق) وإذا كانت تطليقا وقع الطلاق المعلق عليه (ولو قال أرى) أي ابتداء (أن قمت فأنت طالق ثم قال) لها (أن طلقك فأنت طالق فقامت طلقا بالقيام واحدة) لوجود شرطها وهو القيام (ولم تطلق بتعليق الطلاق) ولو كانت مدخولا لزمها لم يطلها (وإن) قال (أن قمت فأنت طالق ثم قال) إن وقع عليك طلاق فأنت طالق فقامت طلقا مدخولا بطقتين) طلقا بالقيام وطلقا بوقوع طلاقه عليه وغير المدخول بها طلقا بالقيام فقط (و) أن قال (كلمة طلقك) فأنت طالق (أو) قال (كلمة أو قمت عليك طلاق فأنت طالق ثم قال) أنت طالق فثبتان مدخولها واحدة بالجزء وأخرى بالعلق (وغيرها) أي غير المدخول بها طلقا (واحدة وهي بالجزء) ولا تقع المعلقة لأنها بابت والباش لا يلحقها طلاق (ولا تقع) بالمدخول بها طلقا (ثالثة لأن) الطلقة الثانية لم تقع بإيقاعه بعد عقد الصفة) فلم يوجد شرطها (وإن قال بعدها) أي بعد عينه كلمة طلقك أو أوفعت عليك طلاق فأنت طالق (أو خرجت فأنت طالق فخرجت طلقك) مدخولها (بأن خروج طلقه وبالصفة) التي هي الطلاق أو لا يقع (أخرى) أي طلقا ثانية ذالته بالعلق بعد وجود الصفة تطليق كالم (ولم تقع) طلقا (ثالثة) لأن التطليق لم يوجد إلا مرة (و) أن قال (كلمة وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم وقع مباشرة أو بسبب أو صفة عقد بعد ذلك) التعليق (أو) عقدها (قبله فثلاث) طلقا لأن الثانية طلقه واقعة عليه فتعلق بها الثالثة وأمراد بالمباشرة أن يجر الطلاق بنفسه أو وكيله أو بسبب والمراد بالسبب والصفة واحد وهو وقوعه بوجود معلق الطلاق عليه ومحل وقوع الثلاث (أن وقت) الطلقة (الأولى والثانية رجعيتين) إذا البائن لا يلحقها طلاق (و) أن قال (إذا طلقك فأنت طالق ثم قال) إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم قال (أنت طالق طلقك مدخولها ثلاثا) واحدة بالمباشرة وثانيتها بالوقوع ولا يقع وغير المدخول بها تبين بالطلقة التي يشرها بها (و) أن قال لزوجه (كلمة طلقك طلاقا ملك فيه رجعتك فأنت طالق ثم قال) أنه بعد المدخول بها (أنت طالق) ولا عوض (طلعت ثنتين) طلقه بالمباشرة وأخرى بالتعليق (وإن كانت انطاعة به وض أو) كانت (في غير مدخول بها ابتداء ولي) وهي المنجزة لا تلحقه المعلقة (فإن طلقه اثنتين) رجعيتين (طلقات ثالثة) لوجود الصفة (و) أن قال (كلمة وقع عليك طلاق) فأنت طالق قبله ثلاثا (أو) قال (أن وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثم قال) أنت طالق طلقك ثلاثا واحدة بالجزء وتتم من المعلق وبأن قوله قبله لأنه وصف المعلق بصفة يستحيل وصفه بها فإنه يستحيل وقوعه بالشرط قبله فتلحق وصفته بالقبلية وصار كأنه قال إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق ثلاثا وقال ابن عقيل تعلق بالمنجز والتعليق باطل لأنه طلاق في زمن ماض أشبه بقوله أنت طالق أمس ولأنه لو وقع المعلق لمنع وقوع المنجز فإذا لم يقع المنجز بطل شرط المعلق فاستحل وقوعه

(ثم) وفي (نصف ليلة لثالثة) لأنها واحدة من اثنتين وأما الأولى فقد استوفت حقها (ثم يتدنى) القسم منساو بالقال للوفق والشارح فحتاج إلى أن يتفرد بنفسه في نصف ليلة وفيه حرج (وله) أي زوج ثنتين فأكثر (نهار) ليل (قسم) وحق عقد (أن يخرج لمعاشه وقضاء حقوق الناس) لقوله تعالى وحمانا النحر معاشا وكذلك الخروج أصلا جماعة وفي ترك قسم بعض نسائه لعذر وغيره قضاء لها

فصل في التشوز من التشوز وهو ما ارتفع من الأرض فكانها ارتفعت وتعالى عما فرض عليها من المباشرة بالتشوز ويقال تشوزت بالشين والزاي ونشمت بالشين وأما المملة (وهو معصيتها) فبما يجب عليها طاعته فيه (وإذا ظهر منها أمارته) أي انشوز (بأن منعت) أي الزوج (الاستمتاع) بها (أو أجابته متبرمة) كأن تشاقل إذا عاهد أو لا تجيبه إلا بكراهة وعظها) أي خوفها الله وذكر لها ما أوجب عليها من الحق والطاعة وما يلحقها من الانتم بالخالفه وما يستقطب من النفقة والكسوة وما يباح به من هجرها وضربها لقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن وفي الحديث إذا باقت المرأة هاجرة فمراش زوجها لعنتها الملائكة إلى أن ترجع متفق عليه (فإن أمرت) ناشزة بعد وعظها (هجرها في مضجع) أي ترك مضاجعتها (ما شاء) مادامت كذلك (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام لأفوقها) لقوله تعالى



هجرها في المذهب والكلام  
على ما هي عليه (ضربها)  
ضربا (غير شديد) حديث  
لا يجلد أحدكم امرأة جلد العبد  
ثم يضاجعها آخر اليوم  
(عشرة أسواط لا تسوقها)  
حديث لا يجلد أحد فرق عشرة  
أسواط إلا في حد من حدود الله  
تعالى متفق عليه ويحتمل  
الوجه والمواضع الخفية وليس  
له ضرب إلا بعد هجرها في  
الفراس والكلام لأن القصد  
التأديب والزجر فيسدد فيه  
بالأسهل فالأسهل وقال أحمد  
في الرجل يضرب امرأة  
لا ينبغي لأحد أن يبدله ولا  
أبوها لم يضربها للخبر رواه أبو  
داود (ويمنع منها) أي هذه  
الأنبياء (من) أي زوج  
(علم عنه) زوجته (حقها)  
حق يوفيه) لها الظلم بطلبه  
حتى يمنع حقها وينبغي للمرأة  
أن لا تغيب زوجها حديث  
أحمد عن الحصين بن الحصين  
أن عمه له أنت النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال ذات زوج  
أنت قالت نعم قال انظري  
أين أنت منه فأنما هو جنتك  
ونارك قال في الفسروع استاده  
جيد وينبغي للزوج مداراتها  
وحدث رجل لأحمد ما قيل  
العافية عشرة أجزاء تسعة منها  
في التغافل فقال أحمد العافية  
عشرة أجزاء كلها في التغافل  
(وله) أي الزوج (تأديبها)  
على ترك الفرائض كواجب  
صلاة وصوم (تأديبها في)  
حادث متفق بحق الله تعالى

إطلاق والاستحالة في وقوع المخزفقع (وهي) أي هذه المسئلة هي (السريحية) نسبة  
لبن سريج أي العباس الشافعي أول من قال بها فقال لا تطلق أبدا لأن وقوع الواحدة  
يفتضي وقوع ثلاث قبلها وذلك يمنع وقوعها فثبت ما هو يؤدي إلى نفي التثبيت ولأن إيقاعها  
ينفي إلى الدور لأنها إذا وقعت يقع فيها ثلاث فيمتنع وقوعها وما أدى إلى الدور وجوب  
قطعه من أصله وهذا ما مجمعه إلا كثرون من الشافعية وذهبوا بكاه بعضهم عن النص  
وقال الشيخ أبو حامد شيخ العراقيين والقفال شيخ المراوضة قال في المهمات فكيف تسوغ  
لقتوى بما يخالف نص الشافعي وكلام الأكثرين يعني من الشافعية (ويقع بغير مدخول بها  
واسدة وهي المخزفة) فتبينها ولا يلحقها شيء من المعلق (وان) قال لزوجه أن  
(وطئت وطأ بها) فانت طالق قبله ثلاثا (أو) قال (إن أبنتك) فانت طالق  
قبله ثلاثا (أو) قال (إن فمخت نكاحك) فانت طالق قبله ثلاثا (أو) قال  
أن (راجعتك) فانت طالق قبله ثلاثا (أو) قال أن (ظاهرت) منك فانت طالق  
قبله ثلاثا (أو) قال أن (آليت منك) فانت طالق قبله ثلاثا (أو) قال أن (لاعتك  
فانت طالق قبله ثلاثا فعل) معلق الطلاق عليه من المذكورات (طلقت ثلاثا) ولما  
قوله قبله تقدم في السريحية والمراد بقوله إن أبنتك أو فمخت نكاحك أي قلت لك  
هذا إن لفظه أنها لا تبين به فيقع الطلاق المعلق عليه بخلاف قوله إذا بنت أو إذا فمخت نكاحك  
فانت طالق قبله ثلاثا ثم يثبت منه بخلع أو غيره أو فمخت نكاحها المقتض فانها لا تطلق لأنها  
إذا بنت أم يبق للطلاق محتمل يقع فيه هذا حاصل كلامه في شرح المنتهى (و) أن  
قال لأحد زوجتيه (كل طلقت نزلت فانت طالق ثم قال مثله للضرة ثم طلق الأولى  
طلقت الضرة طلقة بالصفة) لأنه طلق ضررتها (و) طلقت (الأولى ثنتين طلقة بالباشرة  
(و) طلقة بوجود نصفه لأن (وقوعه بالضرة تطليق لأن أحدث فيها طلاقا ثانيا طلاقا  
ثانيا) مع وجود نصفه وتقدم أن التعليق مع وجود النصف تطليق (وان طلق الثانية فقط) أي  
دون الأولى (طلقت طلقة معلقة) للضرة بالباشرة والأولى بالصفة ولم يقع بالثانية طلقة أخرى  
لأن طلاق الأولى انقطع بالتعليق السابق على طلاق الثانية فلم يحدث بعد تطليق طلاق الثانية  
تعلقها (ومثل هذه) المسئلة المذكورة (قوله) أي قول زوج حفصة وعمرة  
(أن طلقت حفصة فعمرة طالق) وكما طلقت حفصة فعمرة طالق ثم قال أن طلقت عمرة فحفصة  
طالق وكما طلق عمرة فحفصة طلق فحفصة كالضرة في المسئلة التي قبلها) فان طلق عمرة  
طلقت طلقين وطلقت حفصة طلقت واحدة وان طلق حفصة فقط طلقتا حفصة بالباشرة وعمرة  
بالصفة ولم تزد كل واحدة منهما طلقة لعدم (وعكس المسئلة قوله لعمرة أن طلقتك فحفصة  
طالق ثم قل لعمرة أن طلقتك فعمرة طلق فحفصة هنا كعمرة هناك) فان طلق حفصة طلقت  
طلقتين وطلقت عمرة طلقت واحدة وان طلق عمرة طلقت كل واحدة منهما طلقة لأنها عكس التي قبلها  
(وعلق ثلاثا بتطليق علك) فيه (لرجعة) كما لو قال أن طلقتك طلاقا أملاك فيه رجعتك  
فنت طالق ثلاثا (ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا) أن كان دخل بها واحدة بالأنجر وتتمتها  
من المعلق لأن امتناع الرجعة عنها لعدم ملكها (و) أن كان ذلك (قبل الدخول  
بقعر منجزه) من المعلق فقط دون المعلق لعدم وجود الصفة إذا اطلاق قبل الدخول لا يملك  
فيه رجعة (و) أن كان المعلق (بعض لا يقع غيره) أي غير المنجز دون المعلق السابق  
(ونقول لزوجه الأربع) أي كن وقع عليه طلاق فضرأرها طواق ثم وقع على أحدها من طلاقه  
باشرة وسبب (طالق) كهن (ثلاثة ثلاثا) لأنه إذا وقع على أحدها من طلقة طلقت كل







شرطا ما ينافي نكاحا ( فلا )  
 يلزم وفك ( كترك قسم او )  
 ترك ( نفقة ) او طه وسفر  
 الا بانها ونحوه ( وان رضي )  
 من الزوجين بشرط ما ينافي  
 نكاحا ( العود ) أي الرجوع  
 عن الرضا به لعدم لزومه ( ولا  
 ينقطع نظرهما ) أي الحكمين  
 ( بغيره الزوجين او ) غيبة  
 ( أحدهما ) لان الوكالة لا تنقطع  
 بغيبة الموكل ( وينقطع )  
 نظرهما ( بجهنهم ) أي الزوجين  
 ( او ) جنون ( أحدهما ونحوه )  
 أي الجنون ( مما يبطل الوكالة )  
 كحرقه كثر أو كلاء

( كتاب الخلع )

بعض انشاء المحنة وسكون الآلام  
 ( وهو فراق ) زوج ( زوجته  
 بمحض ) بانحده الزوج منها  
 أو من غيرها ( باللفظ مخصوصه )  
 سمي بذلك لان المرأة تخلص نفسها  
 من الزوج كما تخلص اللباس من  
 بدنها قال تعالى هن لباس لكم  
 وأنتم لباس لهن ( ويباح الخلع  
 لسوء عشرة ) بين الزوجين  
 صار كل منهما كارهيا للآخر  
 لا يحسن محبته لقوله تعالى فان  
 خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا  
 جناح عليهما فيما اقتصدت به  
 ( و ) يباح الخلع ( لمفضلة )  
 زوجها ( تخشى أن لا تقيم حدود  
 الله في حقها ) الحديث ابن عباس  
 جاءت امرأة ثابت بن قيس بن  
 شماس إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقالت يا رسول الله  
 ما أعيب عليه من خاق ولادين  
 ولكن أكره الكفر في الإسلام  
 فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أتردين عليه حدته . نعم فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبيل الحديث وطلقه طليقة

لحامل الكتاب وحده ( لا ) يكفي ( ان يشهد من هذا خطه ) كما لا يكفي ذلك في كتاب  
 لشخصي إلى القاضي بل لابد من قرائته عليه ما وشهادتهما بما فيه  
 ( فصل في تعلية بالخلف بالخلف بالطلاق تطبيق في الحقيقة ) لانه ترتيب للطلاق على  
 الخلف عليه وذلك حقيقة التعليق كما سبق وحقيقة الخلف القسم ( قال أبو يعلى الصغير  
 ولهذا ) أي لكونه تعليقا حقيقة ( لو حلف لاحلف فعلق طلاقها بشرط ) كان قدم زيد  
 وأنت طالق ( أو ) علقه ( بنفسه ) كانت طائقة قائمة ( لم يحسن انتهى ) لانه لم يحلف  
 بل علق الطلاق والخلف بالطلاق ( يجوز في الخلف لشاركتها في المعنى المشهور ) أي  
 المتعارف ( وهو ) أي المعنى المتعارف من الخلف ( الحث على فعل أو المنع منه ) أي  
 من فعل ( أو تصديق خبر أو ) على ( تكذيبه ) فالحث على فعل ( كقوله ان لم أدخل  
 الدار فانت طالق أو ) أنت طالق ( دفعل أو ) أنت طالق ( ان لم أفعل ) كذا ( أو ) أي ومثال  
 المنع من شيء قوله ( ان دخلت الدار فانت طالق أو ) أي مثال تصديق الخبر ( أنت طالق لقد  
 قدم زيد أو ) أي ومثال تكذيبه أنت طائق ( لم يقدم أشبه بقوله والله ) لافعل أول أفعل  
 وقد قدم زيد أو لم يقدم ( ونحوه فاما التعليق على غير ذلك ) الذي فيه حث أو منع أو تصديق  
 خبر أو تكذيبه ( كانت طائقة ان طلعت الشمس أو قدم الحاج ونحوه ) كنزول المطر ( فشرط  
 لاحلف فلا يقع به الطلاق المعلق على الخلف ) لعدم مشاركتها في المعنى المشهور ( وكذا  
 اذا شئت فانت طالق ) فليس بخلف ( فانه عليك ) اذا حلفت فانت طالق فانه طلاق بدعي واذا  
 طهرت فانت طالق فانه طلاق سنة ) وليس بخلف واختاره الشيخ تقي الدين العمل بعرف  
 المتكلم وتصديقه في معنى الإيمان وأنه موجب أصول أحد منصوصه ( واذا قال ) زوجته  
 ( ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال أنت طالق ان قمت أو ) ان ( دخلت الدار أو )  
 ن ( ثم تدخل أو ان لم يكن هذا القول حقا ونحوه ) كان لم يكن هذا القول كذا  
 ( طلقت في الحس ) لانه حلف بطلاقه ( وان قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ) أو قال  
 ( ان كملت فانت طالق ) وأعدده مرة أخرى طلقت واحدة ) لانه حلف بطلاقها وكلمها  
 ( و ) ان أعاده ( مرتين فنتن ) ان كانت مدخولا بها ( و ) ان أعاده ( ثلاثا طلقت  
 مدخولا بها ثلاث ) لان كل مرة بوجوبها شرط العلق وينبغي شرط طليقة أخرى وغير  
 المدخول به تبين بالاولى وبأن حكم الله بدعيته الشاذية والثالثة ( الا أن يقصد ) من  
 علقه بالخلف ( عاداتها افهامها فلا تطلق سوى الاولى ) يعني ان لم يقصد به الافهام فان  
 قصد به الافهام لم يقع وقار في انقروع والبدء وان قصد باعادة افهامها لم يقع ذكره  
 أصحنا بخلاف ما لو أعاده من علقه بالكلام وأخطأ بعض أصحابنا وقال فيها كالأولى ذكره  
 في القنون ( وان قال لمرأته ان حلفت بطلاقك كما فانت طالق فنتان وأعاده ) ثانيا ( طلقت  
 كل واحدة منهما طليقة ) لان شرط طلاقهما الخلف بطلاقهما وقد وجدوا أعاده ثالثا  
 فطلقتن طليقتان وان أعاده أربع فثلاث لوجود الشرط وهو الخلف ( فان كانت احدهما  
 غير مدخول بها أعاده بدو وقوع الطليقة الأولى لم تطلق واحدة منهما ) لان شرط طلاقهما  
 الخلف بطلاقهما ولم يوجد لان غير المدخول بها لا يقع الخلف بطلاقها لانهما بائن ( لكن لو تزوج  
 بذلك البائن ثم حلف بطلاقها طلقت كالأخرى طليقة طليقة ) لانه صار بهذا حالها بطلاقها  
 ذكره لا يجب . وأورد عليه ان طلاق كل واحدة منهما معلق بشرط الخلف بطلاقها مع طلاق  
 لأخرى فكل واحد من الخلفين جزء علقه بطلاق كل واحد منهما فكأنه لابد من الخلف  
 بطلاقهم في زمر تكون فيه هلا وقوع الطلاق كذلك الخلف بطلاق ضرته لانه جزء علقه



عمر وعثمان وعلي ولم يعرف لهم

مخالف في الصحابة (وتسمن اجابها) أي الزوجة اذا صالته الخلع على عوض (حيث أبصر) الخلع لامره عليه الصلاة والسلام لثابت بن قيس بة وله اقبل الحسنة وطلقها تطليقة (الامع محبتة) أي الزوج (لها ليسن صبرها) عليه (وعدم افتدائها) منه دفعا لضرره ولان لا تقر صحة الخلع الى حكم حاكم نسا (ويكره) الخلع مع استقامة (وبصيح) الخلع (مع استقامة) حال الزوجين اما الكراهة فلم يثبت اما امرأة سالت زوجها ان يطلق من غير ما باس لحرام عليها راتحة الجنة رواه الخمسة الا نسائي ولان عيب واما الصمة فلم يورس قوله تعالى فان طهر لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا (ويحرم) الخلع ان عضلها لتخلع (ولا يصح) الخلع (ان عضلها) أي ضربها أو ضيق عليها أو متها أحفها من نفقة أو كسوة أو قسم ونحوه (لتخلع) منه لقوله تعالى لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا أنهن لهن لثمنهن وما أبغض ما آتيتوهن الآية ولأنه مكرهه اذن على ذلك العوض بغير حق فليس يستحق أخذه منه لئلا يفسد (ويقع) الخلع (رجعيا) ان أجابها (بالفط طلاق أو) لفظ خلع مع (نيت) أي الطلاق ولا تبين منه لفساد العوض (ويباح ذلك) أي عضل الزوج

الطلاق نهي ومن تمام شرطه وكيف يقع بهذه التي جسد نكاحها الطلاق ونما حلف بطلاق ضررها وهي بائن (و) كذلك (ختار الموفق وغيره لانطلاق) وأجيب عنه بان وجود الصفة في النكاح لا حاجة اليه ويكفي وجود آخره فيه ليقع الطلاق عقبه وقد اشرنا الى ما فيه في الحاشية (ولو جهل كلبا بدلان) بان قال كلما حلفت بطلاق كما فانما طالقان وأعادها وكانت أحدا غير مدخول بها ثم أعاده حال بينوتها ثم نكح البائن وحلف بطلاقها (طلقت كل واحدة) منهما (ثلاثا طلقة عقب حلفه ثانيا وطلقتين لما سكع البائن وحلف بطلاقها) لان اليمين الاولى لم تحمل باليمين الثانية لان كلاً للكرار واليمين الثانية نافية فتكون اليمين الثالثة التي تكملت حلفه على التي حدد نكاحها شرط اليمين الاولى والثانية فيقع بها طلقان بخلاف ما لو كان التعليق بان أرفعوها فان اليمين الاولى تحمل بالثانية لعدم اقتضاءها التكرار فتبقى اليمين الثانية فقط فاذا أعادها وجسد شرط الثانية فأنقضت وتنفذ الثالثة (ولو قال لزوجتي حفصة وعمره ان حلفت بطلاق كما فعمرة طالق ثم أعاده لم تطلق واحدة منهما) لان هذا حلف بطلاق عمرة وحدها فلم يوجد الحلف بطلاقها (وان قال بعد ذلك ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طلقت عمرة) لانه حلف بطلاقها ما بعد تعليقه بطلاقها عليه (فان قال بعد هذا ان حلفت بطلاقكما فعمرة طالق لم تطلق واحدة منهما) لانه لم يحلف بطلاقها بل بطلاق عمرة وحدها (فان قال بعد ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طلقت حفصة) وحدها لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بطلاقها مع عمرة او لا وحفصة ثانيا (وان كان زوجتين) مدخول بهما كلما حلفت بطلاق واحدة منهما فانما طالقان وأعادها ثانيا طلقت كل واحدة منهما مطلقتين (لان ذلك حلف بطلاق كل واحدة منهما) وحلفه بطلاق كل واحدة يقتضي طلاق الاثنين فطلقتا بحلفه بطلاق واحدة طلقة وحلفه بطلاق الاخرى طلقة طلقة (وان قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما) او احدا كما (فهو طالق أو) قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما أو احدا كما (فضرتها طالق وأعادها طلقت كل واحدة) منهما (طلقة) لان حلفه بطلاق واحدة انما يقتضي طلاقها وحدها وما حلف بطلاقها الا مرة فتطلق واحدة (وان قال لاحداها) أي احدي زوجتيه (اذا حلفت بطلاق ضررتك ما نيت طالق) أي اذا حلفت بطلاق ضررتك فأنيت طالق (ا) لزوجتي (الاخرى طلقت الاولى) لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بطلاق ضررتها (فان أعاده الاولى طلقت الاخرى) لان ذلك حلف بطلاق ضررتها وكما أعاده لامرأة طلقت الاخرى الى أن يبلغ ثلاثا وان كانت احدا غير مدخول به فطلقت مرة لم تطلق الاخرى لانه ليس بحلف بطلاقها الا كونه بائنا ولو قال كلما حلفت بطلاقكما فاحدا كما طلق وكرهه رثا أو أكثر مريم شي لان هذا حلف بطلاق واحدة ولم يوجد الحلف بطلاقها وان قام مدخول بها كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فاحدا كما طلق ثم قال ثانيا وطلقت باحداها طلقة وتعين بقراءة (و) لو كان (ان حلفت بعبدتي فانت طالق ثم قال) لزوجتيه (ان حلفت بطلاقك فبعدي حر طلقت) زوجته لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بعقده عبده (ثم ان قال لعبده ان حلفت بعتقك فامراتي طالق حتى العبد) لوجود شرط عتقه وهو الحلف بطلاق امرأته (ولو قال له) أي لعبده (ان حلفت بطلاق امرأتك ما نيت حر ثم قال



كذلك تصوم (فما تتركه لك  
ص) الخلع وأبىح له عسوه  
لأنه يفتق (ويصح) الخلع  
(ويترك من يقع طلاقه) مسما  
كان أو ذميا كان أو عبدا  
كبرا أو صغيرا بقله لأنه إذا ملك  
الطلاق وهو مجرد إسقاط  
لا تحصيل فيه فلا يملكه  
محصلا لعرض أو يوشل كلامه  
الحاكم في الإبلان ونحوه وصرح  
به في الاختيارات (و) يصح  
(بذل عوضه) أي الخلع (من)  
كل (من يصح تبرعه) وهو  
المكاف غير المحجور عليه  
يختلف المحجور عليه لأنه بذل  
ماله في مقابلة ما ليس بمال  
ولا منفعة أشبه التبرع وسواء  
كان بذله من زوجة أو غيرها  
(ولو من شهدا بطلاقها) أي  
الزوجة (وردا) أي ردت  
شهادتهما لم نكح كالبدول  
(فانتداء أمير) وكشراء  
الشاهدين من ردت شهادتهما  
يعتقه (فيصح) قول رشيد  
زوج امرأة (أخضعها على كذا  
على أو) قوله أخضعها على كذا  
(عليها وأنضام) فان أجابه  
الزوج صح ولزمه انعوض  
لأنه أقرها (ولا يلزمها) أي  
المرأة العوض (ان أم تاذن)  
للسائل في ذلك فان أذنته في ذلك  
لزمه إلا أنه وكيل عنها (ويصح  
سؤالها) أي المرأة زوجها الخلع  
(على مال أجنبي) أي غير زوجها  
ولو قريبا لأحدهما (بأذنه) أي في  
ذلك لأنه وكيل عن الأجنبي  
في محله الزوج بمال الأجنبي  
(و) ان سألته امرأة زوجها  
أو بختها على مال أجنبي (بدونه)

لها) أي لامرأته (ان حلفت بعتق عبيدي فانت طالق عتق العبد) لوجود الشرط وهو  
الحلف بطلاق امرأته (ولو قال له ان حلفت بعتق فانت حر ثم أعاد عتق) لأنه سلب بعتقه  
(ويأتي في كتاب الأمان ما يتعلق بالحلف بالله وبالطلاق) وإذا قال ان حلفت بطلاق  
زيتب فنتائي طوائقي ثم قال ان حلفت بطلاق عمرة فنتائي طوائقي وان حلفت بطلاق حفصة  
فنتائي طوائقي طلقت كل واحدة مطلقين ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكن  
فانت طوائقي ثم أعاد مطلقين ثلاثا فلا ولو كان مكان كلما أن وأعاد مطلقين واحدة واحدة  
وان قال بعد ذلك لاحدا من ان قتت فانت طالق طلقت كل واحدة طلاقا آخرى وان قال  
كلما حلفت بطلاقك فانت طوائقي ثم أعاد ذلك طلقت كل واحدة طلاقا وان قال بعد ذلك  
لاحدا من ان قتت فانت طالق لم تطلق واحدة منهن وان قال ذلك ثلاثا بين اليه قيتين طلقت  
الجميع طلاقا طلاقا

فصل في تطبيقه بالكلام إذا قال (لزوجته) ان كلمتك فانت طالق فحقق ذلك أو  
اعلى لك قاله متصلا بيمينه طلقت) لأنه علق طلاقها على كلامها وقد وجد (الا ان  
يريد) كلاما (بعد انفصال كلامي هذا) فلا يقع بالمتصل (وكذلك ان زجرها) بعد  
تعلق طلاقها على كلامها (فقال تحي أو استحي أو ربي ونحوه) كاذبي أو اجلسي (أو قال  
ان قتت فانت طالق طلقت) لوجود شرطه وهو الكلام وان قصد به عقدا لم يمين في ان قتت  
فانت طالق (الا ان يريد) بقوله ان كلمتك (كلاما مبتدئا) أي مستأنفا (مثل ان ينوي  
مخادتها أو الاجتماع بها ونحوه) فلا يحنث حتى يوحدها من أواها (وان جمعها) أي سمع من قال  
لها ان كلمتك فانت طالق (تذكره فقال الكاذب عليه لعنة الله حنثا) لان ذلك  
كلام لها (فان جامعها ولم يكلمه لم يحنث) لعدم وجود شرطه (الا ان تكون يمينه  
مجرانها) فحنث بالجماعة (وان قال) لزوجته (ان بدأتك بالكلام فانت طالق  
فقال ان بدأتك به فبدي حنثا) لأنها كلمته فلم يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء  
(الا ان ينوي أنه لا يبدؤها في مرة أخرى) فلا يحنث بيمينه بذلك (وتبقى يمينها معلقة) حتى  
يوجد ما يحلها أو شرطها (فان بدأها بكلام انحلت يمينها وان بدأته) هي ابتداء (عتق  
عبيدها) لما تقدم (و) لو قال لزوجته (ان كلمتك فانت طالق فكلمتها فلم  
يسمع لث غلله أو غفلته) أو خضع صوتها بحبل أو رفعته لسمعها حنث لانها كلمته وإن لم  
يسمع نشف قلبه أو غفلته (أو كاتبت أو أرسلته حنث) لان الكلام يطلق ويراد به ذلك  
بدليل صحة استثنائه منه في قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء  
حجاب أو يرسل رسولا لان المقصد يمينه وحيث لا يحصل ذنوبه مواصلة بالكاتب والرسول  
ولو حلف ليكلمن زيد بالمسيرة كاتبت ولا مرسلته كما يعلم من الشرح لان ذلك ليس كلاما  
حقيقا (كتكليمه غيره) أي غير المحلوف عليها لان تكليمه (وهو يسمع تقصده) أي  
المحلوف عليه (به) أي بالكلام فانه يحنث لان مقصده وأسمعه كلامها أشبه ما لو خاطبته  
(الا ان يكون) الزوج (أراد) بحلفه عليها (ان لا تشافهه) فلا يحنث بالمكاتبة ولا  
بالمراسلة لعدم المشافهة (ولو أرسلت) من حلف زوجها عليها لا تكلم فلانا (انسانا  
يسأل أهل العلم عن مسئلة أو) عن (حديث لجاء الرسول فسأل المحلوف عليه لم يحنث)  
بذلك لان لم يقصده بإرسال الرسول (وان أشارت اليه سيد أو عين أو غيرها) كراس  
وأصبع (لم تطلق) بذلك لان الإشارة ليست بكلام عند أهل الشرع (وكذا لو  
كلمه وهي مجنونة) لأنه لا قصد له والقسم مرفوع عنها (وان كلمته وهو سكران أو أصم



الخلع تصرفها في مال غيرها بغير  
اقتنه كذلك الاجنبي ما لها بدون  
اقتها (ويقتضيه) أي عوض  
الخلع (زوج ولو) كان  
(صغيرا) يعقل الخلع (أو)  
كان (سفيها أو قنسا) قاله  
القاضي ونص عليه في العبد  
وصحبه الناطق وهو خرمه في المنور  
وقدمه في المحرر وتجربا له نهاية  
والتنقيح (كحجور عليه  
لفلس ومكاتب) ثم قال (المنقح  
وقال الاكثر) يقضيه  
(ولي) صغير وسفيه (وسيد)  
عبد (وهو واضح انتهى)  
وهو المذهب كما في الانصاف  
(وان قال) أبو امرأة لزوجها  
(طالق بنتي وأنت بريء من  
مهرها قسمل) أي طلقها  
(ف) الطلاق (رجعي) تخلوه عن  
العوض (ولم يسرا) الزوج  
من مهرها ببراءة أي باله ليس  
له (ولم يرجع) الزوج (على  
الاب) بشي لانه أراء عم ليس  
له أشبه الاجنبي (ولا تطلق)  
الزوجة (ان قال) الزوج  
بعسب براءة أي باله (طلقها ان  
برئت) أنا (منه) أي من مهرها لانه  
لا يبرأ منه بذلك (ولو قال زوج)  
لاي زوجته (ان أبرأتني  
أنت منه) أي مهر ابنتك  
(فهي طالق فبراء) أوهما  
منه (لم تطلق) وشبهة كانت  
أوغرها لان الطلاق معلق  
على براءة من مهرها ولم يسرا  
منه ببراءة أيها ومن قال زوجته  
ان أبرأتني من حقوق الزوجة  
ومن أهدأ أي نفقتها كانت  
طالقي فبراءة فاني ابن نصر الله  
يعدم صحة البراءة وعدم وقوع

بمحيط يعلم انها تكلمه أو جئتوا بسمع كلامها أو كلمته وهي سكرى حنت) لان انطلاق  
معلق على الكلام وقد وجد (وكذلك ان كلمت) المحلوف عليه وكان (مبيا وهو يعلم  
انه مكلم) فيحنت الخالف لوجوه الكلام (وان كلمته ميتا أو غائبا أو معني عليه أو نائما  
أو سكران أو مجنون أو مضر وعين لم يحنت) لانه لا عقل له لم قال في المبدع وكذا اذا كانا  
أي الاصح والسكران لم يعلم واحد منهما انها تكلمه فلا حنت والمجنون ان لم يسمع كلامها  
صرح به في المغني (وان سلمت عليه حنت) لانها كلمته (فان كان أحدهما) أي أحد  
الشخصين وهما زيد والمحلوف عليه أن لا يكلم زيدا مثلا (اماموا) كان (الآخر اماموما  
لم يحنت) الخالف (بتسليم) الامام المحلوف عليه أن لا يكلم زيدا من (الصلاة) لانه  
للخروج من الصلاة (الأن ينوي) الامام (بتسليمه) السلام (على المؤمنين)  
وزيد فيهم فيحنت لانه قصد به (وان حلف لا يقرأ كتاب فلا يقرأ في نفسه ولم يحرر  
شفتيه به حنت) لان هذا قراءة الكتاب في عرف الناس (الأن ينوي حقيقة القراءة)  
فلا يحنت قبل وجودها (وان قال لأمرأتين ان كلمتا هذين فأنتم طالقان فكلامت  
كل واحدة منهما واحدتهما ما طلق) لان تكليمهما واحد منهما (كما لو قال ان ركبة  
دايتكما أو أركبة هذين الرغيفين أو ليستما ثوبيكما فأنتم طالقان فركبت كل واحدة منهما  
دايتكما أو أركبت كل واحدة منهما (رغيفا أو ليست كل واحدة منهما) (فوما طلقت)  
وقد ذكرت ما في ذلك في الحاشية (وان قال ان كلمته زيد او كلمتا عمر فأنتم طالقان  
ولا تطلقان حتى تكلم كل واحدة منهما زيدا وعمر) لاعادة العامل (وان قال لعبد  
ان ركبتا دايتكما أو ليستما ثوبيكما أو تعلتما بسيفكما أو دخلتما بزوجتيكما فأنتم طالقان  
فكلام كل واحد منهما (ركب أو بديت أو ليس ثوبه أو تعلما بسيفه أو دخلتما  
بزوجتيه ترتب عليه ما العتق لان انفراد بهذا عسر في وفي بعضه) كالدخول بالزوجة  
(ثم عني فتيهين الى توزيع الجمل على الجمل وان قال) لزوجته (ان أمرتك ففانفتني  
فأنتم طالق ففانها) عن شي (وخالفته) فيه (لم يحنت) ولم تعرف حقيقة الامر  
والنهي لانها خالفت نهي لا أمره (الأن ينوي مطلق الخالفة) فيحنت بخالفة انتهى  
لانها مخالفة (و) لو قال (ان نهيته ففانفتني فأنتم طالق فامرهما) بشي (وخالفته  
لم يحنت في قياس السقي قبلها الا أن ينوي مطلق الخالفة) لما تقدم (و) لو قال  
لأمراته (ان كلمتك فأنتم طالق) ثم قاله ثانيا طلقت واحدة وان قاله ثانيا طلقت ثالثة  
وان قاله رابعا طلقت ثلثا) حيث كانت مدخولا بها لان كل مرة يوجبها شرط الطلاق  
ويصح شرط طلقه أخرى وسواء قصد ادافها أم لا كما تقدم لانه كلام وان قصد به الافهام  
بمخلاف مسألة الخلف السابقة (ربين غير المدخول بها بطلقة ولم تنعقد به لثانية ولا  
الثالثة) لبيوتها بشروعه في الكلام ولم يحصل جواب الشرط الا وهي بائن بخلاف مسألة  
الخلف السابقة في ان حلفت بطلاق فأنتم طالق ثم أعادها فأنتم طالقين الا بعد ان أعاد  
أي في فتنة قد حنت أو تزوج بعد ثم حلف طلاقه طلقت لوجود شرط البين المنعقدة  
في النكاح السابق (و) لو قال لزوجته (ان نهيته عن نكاحي فأنتم طالق ففانفتني  
لا تعطها من مالي شيئا لم يحنت) بذلك لانه نكاح محرم فلا تناوله بمينه (و) لو قال (أنت  
طالق ان كلمت زيدا) ومحمد مع خالد لم تطلق حتى تكلم زيدا في حال كون محمد مع خالد  
تطلق حتى تكلم زيدا في حال كون محمد مع خالد لانها حلف من اجله الا في ومضى  
أمم كن جعل الكلام متصلا كان ولي (و) لو قال (أنت طالق ان كلمت زيدا

الطلاق اما عدم صحة البراءة فلان قصد هابها المعارضة في الطلاق ولم يقع وأما عدم وقوع الطلاق فلانه علقه على الابراء من نفقة العدة



منزقة عليه فيدور (وايس  
 لاب صغيرة ان يخالع) زوجها  
 (من مالها) كغيره من الاولياء  
 لانه لا حظ لها فيه (ولا لاب)  
 زوج (صغير او مجنون  
 او سبدها) أي الصغير  
 والمجنون (ان يخالعها او يطاها  
 منها) أي الصغير والمجنون  
 حديث الطلاق ان اخذ  
 بالساق (واذا خالعت على  
 شيء امة) زوجها وذا كانت مكاتبه  
 (بلاذن سيدها) لم يصح  
 لعدم اهليتها للتصرف في ذلك  
 بلاذن سيدها وان كان ياذنه  
 صح اذا له عوض منه ولم يخالع  
 مكانه ما ذونه مما يبيدها وان  
 لم يكن بيدها شيء فهو في ذمة  
 سيدها ذكره في الشرح  
 والافتناع (او خالعت) زوجها  
 (محجورة لسفه او صغر  
 او جنون لم يصح) الخلع (ولو  
 اذن فيه ولي) لانه لا اذن له في  
 التباعد (ويقع) الخلع اذن  
 (بلفظ طلاق او نيت به رجعا)  
 تخلوه عن العوض (ولا يطل  
 ابراء من ادعت سفها حائنه)  
 أي الخلع (بذنيه) تشهد  
 بسفها حاله كمن باع ثم ادعى  
 سفها وضوء (وبصح) الخلع  
 (من) زوجة (محجورة عليه  
 لعس) على ما (في ذمتها)  
 لوجه تصرفها فيه كغيرها  
 وتطالب به اذا انفك حرجها  
 وايسرت لان خالعت بهين من  
 مالها وكذا اجنبي محجور عليه  
 لقس

وانا غائب او وانت اكد او وهو راكب او ومحمد راكب ام تطلق هي حتى تكلمه في تلك  
 الحال) لان الجملة الاخيرة محل وهي قيد في عاملها (و) لوقال (ان كلمتني الى ان  
 يقدم زيد) فانت طالق (او) ان كلمتني (حتى يقدم زيد فانت طالق فكلمته  
 قبل قدمه حنث) وكذا لو قال انت طالق ان كلمت زيدا الى ان يقدم فلان فكلمته  
 قبل قدمه طلقت والا فلا لان النية رجعت الى الكلام لا الى الطلاق (فان قال اردت ان  
 استدمت تكلمي من الآن الى ان يقدم زيد دين وقيل) حكما لان لفظه يحتمل فعله هذا ان  
 قطعت الكلام لم يحنث ولو اعادته لعدم الاستدامة لكن لعل المراد الاستدامة عرفا لا حال  
 صلاة او نوم او نحوها

فوصل في تعليقه بالاذن في الخروج او نحو (اذا قال) لزوجته (ان خرجت  
 بغير اذني) فانت طالق (او) ان خرجت (الاباذني) فانت طالق او (ان)  
 خرجت (حتى اذن لك فانت طالق ثم اذن لها فخرجت ثم خرجت بغير اذنه طلقت)  
 لان خرجت ذكره في سياق الشرط وهي تقتضي العموم قاله في الاختيارات فتصدق  
 انها خرجت بغير اذنه (الا ان ينوي الاذن مرة) وباذن لها فيه ثم يخرج بعد فلا حنث  
 (او يقره) أي الاذن مرة (بلفظه) بان يقول ان خرجت الاباذني مرة فانت طالق  
 فاذن فيه مرة لم يحنث بخروجها بعد بغير اذن واما ان قال ان خرجت مرة بغير اذني  
 فانت طالق ثم اذن لها في الخروج ثم خرجت بغير اذنه حنث كما في المنتهى وشرحه لار  
 الخروج الثاني خروج غيره اذن فيه وهو محمول عليه أشبهه ما لو خرجت ابتداء بغير  
 اذنه (فان اذن لها في الخروج كلما شاءت) بان قال لها اخرجي كلما شئت (لم تطلق)  
 بخروجها فلا اذن لعدم فلم يخرج الاباذنه (وان اذن لها من حيث لا تعلم فخرجت طلقت  
 نعم) لان الاذن هو عدم معار اذن الشارع وأوامره ونواهيها لا يثبت حكمها الا بعد  
 العلم بها فاذن لا يذم ولا يمدح ولا يفتى بحد بغير وجهها مخافته وعصيانه أشبهه ما لو لم ياذن  
 لها في انباط لان العبرة بالنصد بمحقيقة الحال (فلو قال) ان خرجت (الاباذن زيد)  
 فانت طالق (فان زيد لم يحنث اذا خرجت) خلافا للقاضي (ولو) حلف لا يخرج  
 الاباذنه و (اذن) في الخروج (فلم يخرج حتى نها) عنه (ثم خرجت طلقت)  
 لان هذا الخروج جري مجرى خروج نذ وهو محتاج الى اذن (وان قال) لزوجته  
 (ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانت طالق فخرجت الى غير الحمام) بغير اذنه  
 (طلقت سواء عدلت الى الحمام أو لم تعدل) لانها خرجت الى غير الحمام بغير اذنه (وان  
 خرجت نذ الحمام وغيره) طلقت لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها  
 انها خرجت الى غير الحمام (او خرجت الى الحمام ثم عدت الى غيره طلقت) لان  
 ظاهر هذا اليمين المنع من غير الحمام فكيف ما سارت اليه حنث كما لو خالفت لفظه  
 نقل الفضل بن زياد عن احمد بن سئل اذا حلف بالطلاق انه لا يخرج من بغداد الا لزيارة  
 فخرج الى لزيارة ثم رآه في مكة فقال ان لزيارة لانه يكون الى مكة وظاهر هذا انه احنث  
 (فتمه) قال احمد في رجل حلف بالطلاق لا يأتي ارمينية الا باذن امراته فقالت امراته  
 اذهب حيث شئت فقال لا حتى تقول لي ارمينية قال في الشرح والصحيح انها متى اذنت له  
 اذبا عما لم يحنث كان انقاضي هذا كلام لا جد محمول على ان هذا خرج مخرج الغضب  
 ولكرهه ولو كانت هذا طيب فليم كان اذبا عنها وله الخروج وان كان لفظا عام  
 ففصل في تعليقه بان شئته اذ قال انت طالق ان شئت (او اذا) شئت (او متى)

فوفصل وهو أي الخلع  
 (طالقي بان لم يقع بلفظ

مربيع في خلع كغضت وخالعت وديت ولم ينوبه طلاقا فيكون معها لا ينقض به عدد الطلاق



عباس وزوي عن عثمان وعلى  
وابن مسعود انه طلقه بائنة بكل  
حال لكن ضعف أحد الحديث  
عنه فيه وقال ليس في الباب  
لنا شيء أصح من حديث ابن  
عباس انه فسخ واحتج ابن  
عباس بقوله تعالى الطلاق  
مرذان ثم قال فلا جناح عليهما  
فيما افترقا به ثم قال فان طلقها  
فلا تصل له من بعد حتى تنكح  
زوجا غيره فذكر تطليقتين  
والخلع وتولية بعدهما ولو كان  
الخلع طلاقا لكان رابعا ولان  
الخلع فدية خلت عن صريخ  
الطلاق ونبتة فكانت نسما  
كسائر الفسوخ وأما كون  
فسخت صريحا فيه فلا تنافي  
حقيقة فيه وأما خلعت فثبتت  
المرفوعة وأما ما ثبت فلقوله  
تعالى فلا جناح عليهما فيما  
افترقا به (وكذا ما) أي الخلع  
(أبرئك وأبرأك وأبتئك)  
لأنها تحمله وغیره (فع  
سؤال) الخلع (وبذل)  
عوضه (يصح) الخلع  
بصریح وكنایة (بلائیة)  
لان الصریح لا یحتاج الیه  
وقریئة الخال من السؤال  
والسؤال تقوم مقام النیمة مع  
الكنایة (والا) یكن سؤال  
ولابذل عوض (فلا بد منها)  
أي انیة (من أتى بكنایة)  
خضع كطریق ونحوه (وتتسر  
الصیفة منهما) أي الخال من  
فلا حاجة بمجرد بذل مال وقوله  
بلا لفظ من زوج لان الخال مع  
أحد نوعی الفرقة فلم یصح بدون  
المطالبة بالطلاق بعوض ولان  
أخذ المال قبض لموض فلم یقم  
به اقین الحدیقة وطلقها تطلیقة وفی

عجروه مقام الايجاب كقبض احد العوضين في البيع وحديث جميلة امرأة ثابت بن رواد البخاري ورويه ابن الحديقه وطلقها تطلقه وفق



(١) الصيغة (منه) أي الزوج  
(نظمت أو نحو) كقصة  
نكاحك (على حكا  
(و) الصيغة (منه) أي الزوج  
سواء كان المطلق أو طلاق  
(وبمع) المطلق (بكل لغة  
من أهلها) أي تلك اللغة  
كالطلاق و (لا) بمع المطلق  
(مطلقا) على شرط (ك) فصوله  
زوجته (أن يذلت لي كذا  
فقد خلتك) الخالة به بعد  
المعاوضات لاشتراط العوض  
فيه وإن تخانما هاتين فلو مال  
يكن بلفظ طلاق أو نيته  
(وبلفظ شرط رجعة) في خلع  
كقوله خلتك على كذا بشرط  
أن لي رجعتك في العدة أو ما شئت  
(أو) أي وبلفظ شرط  
(خيار في خلع) نكحتك على  
كذا بشرط أن لي الخيار أو على  
أن لي الخيار إلى كذا أو يطلق  
لأنه يتأني مقتضاه (دونه)  
أي الخلع فلا ينفو بذلك كالبيع  
بشرط فاسد (ويستحق)  
الزوج العوض (المسمى فيه)  
أي الخلع بشرط الرجعة  
أو الخيار لهما الخلع وتراضيهما  
على عوضه أشبهه بالخلاعة  
الشرط الفاسد (ولا يقع  
بعتده من خلع طلاق ولو  
وجهه) أي الطلاق لأنه  
قول ابن عباس وابن الزبير ولا  
يعرف لهما مخالف في عصرهما  
ولأنه لا يصلح له إلا عقد جديد  
فلا يلحقها طلاقه كالطلاق  
قبل الدخول ولأنه لا يملك بعضهما قبل  
بلحقها الطلاق كالاجنية وحديث  
المختلعة يلحقها الطلاق مادامت  
في العدة لا يعرف له أصل ولا ذكره

على ما في نسخة • قلت وكذا ينبغي كتابته (أن لم يقيد في التعليق والنطق) فتعديده  
(و) أن قال لزوجته (أنت طالق واحدة الآن بشأني لا أنا) قال أنت طالق  
واحدة الآن (تأني ثلاثا أو) قال أنت طالق (ثلاثا الآن بشأني لا أنا) واحدة (أو)  
أنت طالق ثلاثا الآن (تأني واحدة فشاء) زيد (أوشاء الثلاث) في الأولى وقعت  
(أوشاء) أوشاء (الواحدة) في الثانية (وقعت) لأن هذا هو السابق إلى الفهم  
من ذلك كقوله خلتك على أن تريد أكثر منه (فإن لم يشأ) زيد شيا (أوشاء أقل من  
ثلاث) كائنتين أولم تشأني أوشاء اثنتين (فواحدة في الأولى) لأن الثلاث لم يوجد  
شرطه ويقع في الثانية إذا لم يشأ أوشاء اثنتين أو لم تشأني أوشاء اثنتين الثلاث لأن  
شرط الواحدة لم يوجد (و) أن قال لزوجته (يا طالق) أن شاء الله طلقته قاله  
في الترغيب وقاله أبو بكر بن عمار من قوله أنت طالق أن شاء الله (أو) أنت (طالق) أن  
شاء الله (أو) قال (عبيد بن حريش) أنت طالق أو أنت طالق أو عبيد بن  
(الآن بشأني لا أنا) أو أن يشأ الله أو أن يشأ الله طلقته وعنتي ان عبيد بن حريش (الشرط)  
أن قال أن شاء الله أو أن لم يشأ الله أو ما لم يشأ الله فانت طالق أو عبيد بن حريش أو جرة  
قال سمعت ابن عباس يقول إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق أن شاء الله فهي طالق رواه أبو  
حضر وعن ابن عمر وأبي سعيد قال كاهن مشرك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نرى الامة تمشي جاثرا  
في كل شيء إلا في الطلاق والعقار ولأنه استثناء حكم في محل فلم يرتفع بالاستثناء كالبيع  
والنكاح (و) لو قال لزوجته (أنت طالق) أنت طالق (أو) قال  
لامرأته أن دخلت الدار فانت (حرة أن شاء الله أو) قال لزوجته (أنت طالق) أن دخلت الدار  
أن شاء الله (أو) قال لامرأته أنت (حرة أن دخلت الدار أن شاء الله فدخلت الدار) فان  
نوى رد المشيئة إلى الفعل لم يقع الطلاق ولا العتق به لأن الطلاق أو العتق هنا بين اذ هو  
تعليق على ما يمكن فعه أو تركه فإذا أضفناه إلى مشيئة الله تعالى لم يقع لحديث ابن عمر قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فقال أن شاء الله فلاحت عليه رواه الجماعة إلا أبا داود  
فن قال لزوجته أنت طالق لتدخلن الدار أن شاء الله لم تطلق دخلت أولم تدخل لأنها إن  
دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وإن لم تدخل علمنا أن الله تعالى لم يشأ لانه لو شاءه لو جفا شاء  
الله كان وما لم يشأ لم يكن وكذلك أنت طالق لا تدخلن الدار أن شاء الله (والا) أي  
وإن لم ينو رد المشيئة إلى الفعل فإن لم ينو شيئا أو نوى رد المشيئة إلى الطلاق أو العتق (وقع)  
لطلاق أو العتق لما ذكر أولا قال في شرح المقنع وإن لم تعلم نيته فالظاهر رجوعه إلى الدخول  
ويحتمل أن يرجع إلى الطلاق (وغريبه) إذا قال أنت طالق يوم أتزوجك أن شاء الله  
فزوجك لم تطلق وإن قال أنت حرة يوم أشتريك أن شاء الله فاشتراكك عتقك قاله في المبدع (و) أن  
قال (أنت طالق لرضا زيد أو لشيئته طلق في الحال) لأن معناه أنت طالق لكونه قد  
شاء ذلك أو رضيه وكقوله هو حرة لوجه الله أو لرضا الله وكذا لدخول الدار (فإن قال أردت  
الشرط دين) لأنه أعلم بمراده (وقيل حكما) لأن ذلك يستعمل للشرط (طلقته) لأنه  
معلق به كان متراخياد كره في القنوز وإن قوما قالوا يقطع بالأول (ولو قال) لزوجته (أن  
كان أولك يرضى بما فعلته فانت طالق ففان ما رضيت به (ثم قال رضيت به) (طلقته أيضا)  
لأنه علقه به رضا مستقبل وقد وجد (بخلاف) قوله (أن كان أولك راضيا) بما فعلته فانت  
طالق فقال ما رضيت ثم قال رضيت فز تطلق (لأنه) أي المعلق عليه (ماض) وهذا الذي  
صدر منه مستقبل فلم يوحده المعلق عليه (وإن قال إن كنت تحبين أن يعذبك الله بالدار)

في العدة لا يعرف له أصل ولا ذكره أصحاب الستن (ومن خولع جزءه) مشاعا كان (كنصفها أو) معينة فانت



فانت طالق (أو قال ان كنت تحبينه) أي أن يبدلك الله بالدار (يقولك فانت طالق) فقالت  
 أنا أحبه لم تطلق إن قالت كذبت (لاستحالة في العادة كقوله أن كنت تعتقدين أن الجمل  
 يدخل في حرم الأبرة فانت طالق) فقالت أنا أعتقده فإن عاقلا لا يجوز منضلا عن اعتقده  
 (وكذا) لو قال (إن كنت تبغضين الجنة أو الحياة ونحوه) فقلت أبغض ذلك لم تطلق  
 إن قالت كذبت وإن لم تقل كذبت فقلت القاضى تطلق وقدعه في الرعية وخبره في الوجيز  
 وفي الفنون هو مذهبنا لأن ما في القلب لا يوقف عليه إلا من اللفظ فالتقضى يتعلق بالحكم  
 بلفظه بصادقه أو كاذبه كالمشيئة وقال في المقنع الأولى أن لا تطلق إذا كانت كاذبة وقال  
 في المبدع وهو المذهب وقاله أبو ثور لأن المحبة في القلب ولا يوجد من أحد محبة ذلك وخبرها  
 بالمحبة كاذب لا يلتفت إليه (وإن قال أن كنت تحبين) زيدا (أو) إن كنت  
 تبغضين زيدا فانت طالق فإخبره به طلق وإن كذبت لما تقدم فإذا قال أنت طالق  
 إن أحببت أو إن أردت أو إن كرهت احتمل أن يتعلق الطلاق بلسانها كالمشيئة واحتمل أن  
 يتعلق بالحكم بما في القلب من ذلك ويكون السائد ليسا على قدر هذا وأقرنا زوج بوجوده  
 طلق ولو أخبرت به ثم قالت كنت كاذبة لم تطلق ذكره في الشرح (وتعلق عتق كطلاق  
 فيما تقدم) من مسائل التعليق (ويصح) تعليق العتق (بالموت) وهو التدبير بخلاف  
 الطلاق (ولو قالت) امرأة لزوجها (أريد أن تطلقني فقال إن كنت تريدني) أن أطلقك  
 فانت طالق (أو) قال لها (إذا أردت أن أطلقك فانت طالق) فظاهر الكلام  
 يقتضي أنها تطلق بإرادة مستقبلية ودلالة الحال على أنه أراد إيقاعه للإرادة التي أخبر بها قاله  
 في الفنون ونص الثاني في أعلام الموقعين ومثله تكونين طالق إذا دلت قرينة من غضب  
 أو سؤال طلاقها (ونحوه على) الإيقاع في (الحال دون الاستقبال) فيقع على الثاني  
 دون الأول

فصل في مسائل من يتعلق الطلاق (متفرقة) أي المعلق عليه الطلاق فيها  
 من أنواع مختلفة بخلاف ما قبل (إذا قال) لزوجته (أنت طالق إذا رأيت الهلال أو عند  
 رأسه) أي الهلال (تطلق بإكمال العدة) ثلاثين يوما (أو إذا رأت) الهلال (بعد  
 الغروب) لأن رؤيته في الشرع عبارة عما يعلم بدخوله لقوله عليه الصلاة والسلام  
 صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فانصرف لفظ الخالف إلى عرف الشرع كما لو قال إذا  
 صليت فانت طالق فإنه ينصرف إلى الشرعية وفارق رؤيته لم يثبت لها عرف شرعي  
 و(لا) تطلق (قبله) أي قبل الغروب بولورؤى الهلال لأن هلال الشهر ما كان في أوله  
 (الأن ينوي حقيقة رؤيتها) فيدين ويقبل حكما لأن لفظه يحتمل فلابد حتى يراه هلالا  
 وإن نوى العيان لم يقع حتى يرى (ويقيل) منه دعوى إرادة ذلك (حكم) لأن لفظه يحتمله  
 (وهو هلال إلى اثنا عشر شهرا) أي الثالثة (بغير) أي بصيرة مرة (فإن لم يره) أي  
 الهلال (حتى أقمر) وقد نوى حقيقة رؤيته لم تطلق (أو علقه) أي انطلق (على  
 رؤيته زيد) أهلا وقد نوى حقيقة رؤيته (فلم يره حتى أقمر) تطلق لأنه ليس بهلال  
 (و) لو قال (إذا رأيت فلانا فانت طالق وأطلق) فلم يقيد رؤيته بشئ لالفاظ ولا يسه  
 (فأراه ولو هبتا أو) رآه (في ماء أو زجاج شفاه طاق) لأنها رآه حقيقة و(لا) تطلق  
 (مع نية أو قرينة) تخصس الرؤيه بحال إذا رآه على خلافها (وإن رآه مكرهه) لم تطلق  
 لأن فصل المكره لاغ (أو رأت خيالها في ماء أو رأت صورته على حائط أو غيره أو  
 جالسته وهي عبا لم تطلق) لأنها لم تراه أن تكون نية أن لا تجتمع به (وتقدم في المصباح

وقد حلت عن العوض فكان رجيا فان لم ينو به طلاقا فهو (وإن لم يعلمه) أي العوض يحرم (ك) أن خاله أهلي (عبد بن جوا







بما حق آدمي فيتعاق الحكم مع التمسك بالانجيل كالانجيل (لا) يحث (في عين مكفرة) مع النسيان والجهل لان انكاره تجب لدفع الاثم ولا اثم عليهما (وعنه لا يحث في الجبيع بل عينه باقية واختاره الشيخ وغيره) اقله تعالى نيس عليكم جراح فيه اخطا اثم به ولكن ما تمتد قلوبكم واقله عليه الصلاة والسلام ان الله يحب من زلما في الخطا والنيان وما استكرهوا عليه ولانه غير قاصد بالخالفه اشبه النائم ولانه احد طرق اليمين فاعتبر فيه القصد كحالة الابتداء قال الشيخ تقي الدين ويدخل في هذا من فعله متا ولا اثم تقايد المن افتاء او من هذا العالم ميت مصيبا كان او مخطئا ويدخل في هذا اذا خالف وقيل المحلوف عليه معتقدا ان الفعل بعد الخلع لم يتناول عينه او فعل المحلوف معتقدا زوال النكاح ولم يكن كذلك (وان فعله) أي المحلوف عليه (مكرها) لم يحث لعدم اضافته الفعل اليه بخلاف الناسي (أو) فعله (مجنونا أو معنى عليه أو نائم لم يحث) لكونه منطلي على عقله في هذه الاحوال (ومن يمنع يمينه) أي الخالف (ويقصد) الخالف (منعه) من المحلوف عليه (كزوجه وولده وغلماه وقرابته اذا حلف عليه كقوى الجهل والنسيان والاكرام) (فن حلف على زوجته أو نحوها لا تدخل دارا فدخلت أمكره لم يحث مطلقا وان دخلتها حلالا أو ناسية فعل التفصيل السابق فلا يحث في غير طلاق وعتاق وفيهما الروايتان (و) حلفه على هؤلاء لا يفعل شيئا تحلفه على نفسه في (كونه يمينيا) لحصول المقصود من اليمين به وهو المنع من ذلك الشيء فان لم يقصد منعه بأن قال ان قدمت زوجتي بكذا كفني طالق ولم يقصد منعه فافهونه ليق محض يقع بقصدومها كيف كان كمن لا يمنع يمينه (وان حلف على من لا يمنع) يمينه (كالسلطان والاجنب والحاج استوى) في وجود المحلوف عليه (العمد والهوا والاكرام وغيره أي يحث الخالف في ذلك) لانه تعليق محض لحث بوجود المعلق عليه (وان حلف على غيره ليفعله) أي ليفعلن كذا (أو) حلف على غيره (لا يفعله فحلفه حث الخالف) لوجوده صفة وتوكيد الفعل المضارع المنفي بلا قيسل ومنه قوله تعالى لا يحطمكم سليمان (وقال الشيخ لا يحث) الخالف بخالفه المحلوف عليه (ان قصد اكرامه لا الزام به) بالمحلوف عليه لان الاكرام قد حصل (ويأتي في كتاب الايمان وان حلف ليفعله) أي ليفعلن شيئا (فكره مكرها لم يحث) لان التبرك لا ينسب اليه أي يتركه (وناسيا) يحث في طلاق وعتاق فقط في وجهه قال في صحيح الفروع وهو وقوى الوجه الثاني لا يحث فيه قال في صحيح الفروع وهو الصواب وقطع به في التنقيح وتبعه في المنتهى (أو) تركه (جهلا لا يحث في طلاق وعتاق فقط) كما تقدم في لو حلف لا يفعله (وان عقده) أي اليمين (فان صدق نفسه بيمين بخلافه) أي خلاف ظنه (فكمن حلف على مستحيل) لا يفعله (وفيه ذم لا يحث في طلاق وعتاق فقط) تقي عين الله تعالى لما تقدم ولو حلف لا يشارك فلان فسخ الشركة بيمين بينهما يرون مشتركة أو ايمان قال أبو العباس أفتيت ان اليمين تحرر بنفسا عقد الشركة (وان حلف لا يدخل على فلان بيتا أو) حلف (لا يكلمه) أي فلانا (أو) حلف (لا يسلم عليه أو) حلف (لا يفارقه حتى يقضيه حقه فدخل) الحلف (بيناهو) أي فلان (فيه ولم يسلم) انه في البيت (أو سلم) الخالف (على قرم هو) أي فلان المحلوف عليه (فيهم) ولم يسلم به (أو) سلم (عليه بظنه اجنبيا ولم يسلم) به (وقضاه حقه ففارقه فخرج رديا أو حاله بحقه ففارقه



قال الزكشي وكانه مخصص كلام  
الشرقي (وبصح) الخلع  
(على ما يصح مهور الجاهلة  
أو غرر) لانه اسقاط لحقه من  
المنع وليس فليس شيء  
والاسقاط يملكه المسامحة ولهذا  
حاز بلا هوذا بخلاف النكاح  
وأيصح لها اقتداء نفسها بغيرها  
اليه فوجب ما رخصت به له  
دون ما لم ترخصه (و) لزوج  
(مخلع على يديها أو بيتها  
من دراهم أو متاع منيها) أي  
بيدها أو بيتها من ثمن (فإن لم يكن)  
بيدها (شيء) من الدراهم  
(فله ثلاثة دراهم) لأنها أقل  
الجميع فهي انتقضة (أو)  
لم يكن في بيتها شيء من المتع فله  
(ما يبيع منها) كالثوبية فإن  
كان بيده دون الثلاثة ذرئتي له  
غيره (و) أن خاله (أو) على  
ما تحمل من حرة (أو) ما تحمل  
(أمة) ونحوها (أو ما في بطن)  
أي الأم ونحوه مع كاثوية ذلك  
(وله) (ما يحصل) من ذلك  
لكن قياس ما سبق في لوصية  
له قيمة ولد الأمة محسوم  
التفريق (فإن لم يحصل)  
منه (شيء وجب به) مطلق  
ما قبله لاسم (و) يجب  
(فيها) إذا خاله (أو) على شيء  
(يجعل مطلقا كثر وب ونحوه)  
كعبد وثوب وبعبير وشاة  
(مطلق ما تناوله الاسم) صدق  
الاسم بذلك (و) أن خاله (أو)  
ذلك الثوب (أو) هروي فدان مرويا  
أو ميبيا أو على هذا العبد السندي  
فإن هنده أو زنجيا أو ميبيا (ليس  
له غيره) لوقوع الخلع على عينه  
(وبصح) نذير (على)  
ثوب (هروي في أذمة) وعقب

ظنا أنه قد برئ حنت) الحالف بذلك لانه فعل الحالف عليه فاصدا لفعله حنت كما لو تعمد  
(الاف السلام) أي الا إذا سلم على قوم هو فيهم ولم يعلم به أو سلم عليه يظنه أجنبيا (و) (أو)  
في (الكلام) إذا حلف لا يكلمه فسلم عليه يظنه أجنبيا أو سلمى وم هو فيهم ولم يعلم لم يحنت  
لانه لم يقصده بسلامه ولا كلامه فهو بمنزلة المستثنى منهم (وإن علم) الحالف أنه لا يسلم  
على فلان أو لا يكلمه (به) أي فلا بد أن يعلم أنه في القوم (في) حال (السلام) عليهم  
(وإن يئوه) بالسلام أو الكلام (ولم يستثنه بقلبه حنت) لانه سلم عليهم وهو منهم ولم يستثنه  
فصار كما لو سلم عليه منفردا (وإن حلف) ذلك مثلا (لا يبيع لزيد ثوبا فوكل زيد من  
يدفعه) أي يدفع ثوبه (إلى من يبيعه فندفعه الوكيل إلى الحالف فباعه غير علم) من أنه  
زيد (فكناس) يحنت في طلاق وعتق فقط (ولو حلف) المدين (لأنه حلف) حلف  
مضى فأكراه المدين (على دفعه إليه) أي أن يرب المدين المحلوف عليه لا يأخذه  
فأخذه حنت (أو أخذه) أي أخذ رب الدين دينه (منه) أي من المدين الحالف  
(فهر حنت) لوجود الأخذ المحلوف عليه اختيارا (وإن أكره صاحب الحق على أخذه)  
فأخذه (فكالحالف لا يفعل شيئا فافعه مكرها) فلا يحنت مطلقا لأن الفعل لا ينسب إلى  
المكره (وإن حلف لا يفعل شيئا) ولا يبيع ولا يبيع ولا يقربه ففعله به حنت (أو)  
حلف (على من يمتنع بيمينه كزوجة وقرابة) من نحو ولد وكذا غلامه (وقصد منه)  
من فعل شيء (ولانية ولا سب ولا قرينة) تخصص الكل أو البعض (فعله) المحلوف  
عليه (بعضه لم يحنت) الحالف نص عليه فيمن حلف على أمر أنه لا تدخل بيت أختها  
لم تطلق حنتي تدخلها كله ألا ترى أن عرف بن مالك قال كل أمة حنتي لأن الكل لا يكون  
مضا والبعض لا يكون كذلك ولأنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج رأسه وهو معتكف  
إلى عائشة فترجله وهي حائض والمعتكف ممنوع من المروج من المسجد والحائض ممنوعة  
من التبت فيه (فإن كان في فيها) أي الزوجة (رطبة) أو تفاعه أو نحوها (فقال)  
إن أنا ثمتها وأمسكتها أو أقيتها بكسر التاء فين (فانت طالق) ولا يبيع ولا يقرب ولا  
سب (ما كنت بعضا ونقت الباقي) وأمسكتها (لم يحنت) لأنها لم تأكلها ولم تلقها  
وتمسكها (فأنقوى) بقوله لا أفعل كذا أو على زوجته ونحوها لا تفعل كذا ففعل  
(الجميع أو) فعل (البعض فيمينه على ما توى) لأن النية مخصصة وكذا الوقتضى سبب  
لغير أحد الأمرين (وإن دنت قرينة تقتضي أحد الأمرين) الجميع أو البعض (تعلق  
الحنت (ه) أي عبادت القرينة عليه (كن حلف لا شرب هذا النهر أو لا كنت الخبز)  
أو أكره (أو لا شرب الماء وما أشبهه) كذا لبست الغزل ونحوه (مما علق على اسم جنس  
أو على اسم جمع كالمسلمين والمشركون والفقراء والمساكين حنتا البعض) لأن فعل الجميع  
ممتنع فلا تنصرف اليمين إليه وقوله اسم جمع أي اسم هو جمع فالإضافة بيان به دليل الأمثلة  
وكذا اسم الجمع وكاوي وأولات (وإن حلف لا شرب من ماء الفرات فشرب من مائه حنت)  
سواء (كعر فيه) بأن شرب منه بغيره (أو اغترف منه) بيده أو بأداة (كالحلف  
لا شرب من هذا البئر) فعرع منه أو اغترف لانه شرب منه وكذا العين (و) كالحلف  
(لا أكلت من هذه التمرة) فلقط من تحتها فكل حنت كما لو أكل التمرة وهي عليها بخلاف  
كل ورقة أو طرف أغصانها (و) كالحلف (لا شرب من هذه الشاة) فحلب في شيء  
وشرب منه فانه يحنت لانه شرب منها (و) لو حلف (لا شرب من ماء الفرات فشرب  
من نهر أخذه حنت) لانه شرب من مائه (و) إن حلف (لا شرب من الفرات فشرب



من نهر يأخذ منه) أي الفرات (فوجهان) أطلقهما في الشرح وغير واحد هما الحنث نظرا إلى أن القصد بالفرات ماؤه وهذا منه وعدمه نظرا إلى أن ما أخذ منه يضاف إليه لا إلى الفرات ويزول بإضافته إليه عن إضافته إلى الفرات (وان حلف) على شيء (ليفعله لم يبرأ حتى يفعله جميعه) لأن ذلك حقيقة اللفظ ولأن مطالبه تحصيل الفعل وهو كالامرو ولو أمر الله تعالى بشيء لم يخرج من العهدة إلا به من جميعه فكذلك هنا (و) لو حلف (لا يدخل دارا فدخلها بعض حسده أو دخل طرقي الباب) منها لم يحث لانه لم يخطأها (أو) حلف (لا يشرب ماء هذا الأثناء فشرِب بعضه) لم يحث لانه لم يشربه (أو) حلف (لا يبيع عبدا ولا يهبه فباع) بعضه (أو وهب بعضه لم يحث) وهكذا (أو) باع البعض ووهب البعض لانه لم يبيع ولم يهب (وان حلف) على امرأته أو غيرها (لا ليس من غزطها ولم يقل ثوبا فليس ثوبا فيه منه) أي من غزطها حث لانه ليس من غزطها (أو) حلف (لا أكل طعاما اشتريته) بكسر التاء المخاطبة (فأكل طعاما شوركت) بالبناء للمفعول (في شرائه) أي اشتريته مع غيرها (حنث) إلا أن يتوى ما انفردت بشرائه (و) ان حلف (لا ليس ثوبا اشترا زيدا أو) حلف لا ليس ثوبا (نصفه) زيد (أو) حلف (لا أكل طعاما طبخه) زيد مثلا (أو) حلف (لا يدخل دارا له) أي لزيد (أو) حلف (لا ليس ما خطه) زيد (فليس ثوبا نصفه هو) أي زيد (وغيره أو) ليس ثوبا (اشتريه) أي زيد وغيره (حنث) لأن شركته غيره معه لا تمنع نسبته وإضافته إليه لأنها تكون لادنى ملازمة ولا يخفى ما في كلامه من ألف واختر (إلا أن تكون له نية) بأن نوى ما انفرد به فلا يحث بما شورك فيه (وان) حلف لا يأكل شيئا مما اشتراه زيد (واشترى غيره شيئا فخطه بما اشتراه) زيد (فأكل) الخالف (أكثر مما اشتراه شريكه) أي شريك زيد (حنث) وجهها واحد إذ يعلم بالضرورة أنه أكل مما اشتراه زيد وهو شرط الحنث (وان أكل) الخالف (مثله) أي مثل ما اشتراه شريك زيد (أو) أكل (أقل منه لم يحث) لأن الأصل عدم الحنث ولم يتعمده وحكمه حكم ما لو حلف لا يأكل كل ثمرة فوقع في ثمر على ما يأتي ولو قابل زيد في مأكل كان باعها فكل الخالف منه لم يحث لأن الأقاله فسح كما تقدم لا يبيع على الأصح (ولو اشتراه) زيد (غيره) بولايه أو وكالة فكل الخالف منه حث لأنه أكل مما اشتراه زيد (أو باعه) أي باع زيد ما اشتراه (حنث) الخالف (بأكل) منه لأن بيعه لم يرفع شراءه إياه فصدق أنه أكل مما اشتراه زيد (والشركة) وهي بيع البعض بقسطه من الثمن (والتولية) وهي بيع المبيع برأس ماله (والسلم والصلم على مال شري) يحث به من حلف لا يشتري ويحث بالأكل مما ملكه زيد لها لأنه صور من البيع وان اختصت بالسماء كما تقدم (وان حلف بطلاق ما عصب فتب) ان عصب (بما ثبت به أصل فقط كرجل وامرئتين أو رجل وعين أو بشتكرل (لم يعلق) من الطلاق لا يثبت بذلك ولا أصل بقاء العصمة ولو حلف لا يستحق على قتل شيئا فقامت بينه وبينه بفسخ من قرض أو نحوه دون أن يقول لا وهو عليه لم يحث لأن مكان صدقته يدفع ذلك أو براءته منه ونكح يحكم عليه بما شهد به لأن الأصل بقاءه عليه انتهى

### باب التأويل في الخلف وهو

أي التأويل (ان يريد) الحلف (بالفقه ميثاق ظاهره) وتأتي أمثله (سواء في ذلك) الخلف (الطلاق) و"عتاق واليمين المكفرة" كالحلف بالله تعالى أو بالظاهر أو

بنيتها سليم تام الصفات  
فان فصل وطلاق (منه) منجز بعوض  
أو (معلق بعوض) يدفع له  
(كخلع في ابائه) لبدل العوض  
في ابائنا شبه الخلع (فلو قال)  
لزوجته (ان أعطيني  
عسدا فانت طالق طلقت)  
منه (بائنا بى عسدا) يصح  
عليه لا يجوز منه ذور (أعطته)  
له لوجود العسدة وظاهره  
ولو كانتا لجواز نقل المثلث فيه  
خلاف لما في الإقناع وغيره (وملكه)  
لزوج أي العسدة باعطائها  
إياه نصا لانه عوض خروج  
البيع عن ملكه (وان) قال  
لها ان (أعطيني هذا العسدا)  
فانت طالق (أو) قال لها ان  
أعطيني (هذا الثوب)  
انتهى فانت طالق فاعطته  
إياه أي العسدة في الأولى  
أو الثوب في الثانية (طلقت)  
بأنها وجود العسدة ولا شيء لها ان  
بأن العسدة أو الثوب معيبا  
أو بأن الثوب (مروبا) لأنها  
لم تلزم غيبه وتعليق الإشارة  
(وانبان) العسدة (مستحق)  
الدم فقتل فله أرش عيبه) ولا  
يرتفع الطلاق (وان خرج)  
العسدا أو بعضه مغصوبا أو خرج  
الثوب (أو بعضه مغصوبا)  
لم تطلق (أو) خرج العسدة  
وبعضه (حرافيم مالم تطلق) بانه  
باعطائه لانه انما يتناول ما يصح  
عليه منها وانصوب والحسرة  
كله أو بعضه لا يصح عليه فلا  
يصح اعطائها إياه فلا يفسخ  
ما علق عليه (وان علقه) أي  
الطلاق (على نحو انصوبه)  
لانه ليس بعوض شرعي وانما وقع

كقوله ان أعطيني خيرا أو خيرا فانت طالق (فأعطته) إياه (الطلاق واقع) (رجعي) لانه ليس بعوض شرعي وانما وقع



(مرويا او) اعطته ثوبا  
(هرويا) فمضوا بالطلاق  
لعدم وجود الصفة المطلق عليها  
(وان اعطته) ثوبا (هرويا)  
معياره مطا لبيان هرو  
(ملم) لان الاطلاق يقتضي  
السلامة وتطابق وجود الصفة  
المعلق عليه المتناول لاسم تسليم  
والمعيب والاعلى والادنى  
(و) ان قال لزوجته (ان)  
اعطيني واقضيني الفلانة  
طالق (او) قالها (اذا)  
اعطتني وقضيتني انقضت  
طالق (و) قال له (متى)  
اعطيني او متى (اقضيني)  
الفاقت طالق (م) التعلق  
(من جهته) فليس له ابطاله لار  
المعلق فيه حكم التعلق بصفة  
تعلقه على الشرط (فان وقت)  
قولا كان او متراجعا كما لو خذ  
التعلق عن العوض (اعطته)  
الزوجة (على صفة يمكنه)  
اي الزوج (تقبض) فيه  
بان لم تكن ثمينة فانه  
(انفاذ كثر وزنه) ويكون  
الاعطاء (احضاره) في ذلك  
لزوج (واذنه) له (في)  
قبضه) اي لانفسه (ولو مع)  
نقص في العبد) اكتفاء  
بتمام الوزن (بنت) لوجود  
الصفة (وملكه وان لم يقبضه)  
اي لزوج لان في بيده لانه  
اعطاء شرعي بحيث به من حذف  
لا يعطى فله شبهة انفسه  
فان هرب لزوج قبل قبضه  
او قبل قبضه لانه لا يرد او اجبه  
فقد ما يحل عيب او اعطته  
به هرب او حلت به او قصت  
انفوز او عطفه سبب كانه لم ينع

النذر (ان كان الحالف ظالما كالذي يستعاضه المالك على حرق عذبه لم ينفعه  
تاويله) قال في المبدع بغير خلاف تعلبه ومما في الشرح (وكان عينه منصرفة)  
الى ظاهر الذي عني المستعاض لبقول النبي صلى الله عليه وسلم عيناك على ما يصدقك به صاحبك  
وفي لفظ اليمين على نية المستعاض رواها مسلم من حديث أبي هريرة (وان كان) الحالف  
(مظالما كالذي يستعاضه ظالم على شيء لوصدقه) اي اخبره به على وجه الصدق (لظلمه او)  
ظلم غيره او نال مسلما) قلت او كافرا محترما (منه ضرر فنهاله تاويله) الحديث سويد  
ابن حنظلة قال خرجت من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا وائل بن حجر فاحسده عدوه  
فخرج القوم ان يحلوه والحنف ان اخذوا في سبيله فاني ان النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ناله  
ذنت فقلت كنت ابرهم وعبد قهم لمسلم اخوانا لمروا به اوداود وقال النبي صلى الله عليه  
وسم ان في المعدي من مدحوخة عن الكذب رواه الترمذي قال محمد بن سيرين الكلام اوسع  
من ان يكذب طريف حرض الطريف بذلك يعني به الكيس العطن كانه يقطن التأويل فلا  
حاجة الى الكذب (وكذا ان لم يكن) الحالف (ظالما ولا مظالما ولو) كان التأويل  
(بحاجة) اليه لانه عليه الصلاة والسلام كان يمزح ولا يقول الا حقا ومراحمه ان يوم  
السمع بكلامه غير ما عناه وهو التأويل يقال عليه الصلاة والسلام يجوز لا تدخل الجنة  
بجوز يعني ان الله ينشئون ايكرا عربة اربابا (وقيل) منه (في الحكم) دعوى التأويل  
(مع قرب الاحتمار) مع (توسطه) لعدم مخالفة لظاهره (لا) تقبل دعوى  
تاويل (مع عده) لمخالفة لظاهره (اي في ذلك في جامع الايمان باوضح من هذا)  
(من أمثلة التأويل ان) ينوي باللباس الليل (ينوي) بالفرش والباسط الارض  
(و) ينوي (بالأوتار الجبل) ينوي (بالسقف والبناء السماء) بالاخوة أخوة الاسلام  
(و) ينوي بقوله (ما ذكرت فلان أي ما قطعت ذكره) ينوي بقوله (ما رأيت ما ضربت  
رشته) ينوي (بشيء طرائق أي نساءه الاقارب كبنته وعماته وخالاته ونحوهن) ينوي  
(بحوارى احرارهن) ينوي بقوله (ما كنت فلاذ ولا عرفت ولا أعلمه ولا سأله حاجة  
ولا أكرهه درجة) ينوي بقوله (ما كنت في بيتي ففرش ولا حصير ولا بارية) أي يقصد  
(بالبكارية) في قوله ما كنت ورت (مكاتبه لرقيق) ينوي (بالتعريف) أي في  
دونه ما عرفت وزنه (حسنة عريف) ينوي (بالاعلام) في قوله ما علمته (جعلته  
اعلم اشنة) أي مشفوقه او ينوي (بالحاجة) في قوله ما سأله حاجة (شجرة صغيرة)  
ينوي (بالحاجة في قوله) وذا كنت له درجة بتثليث انزال (السكة من العزل) ينوي  
(بالعروجة) في قوله لا كنت له فدرجة (الدراعة) ينوي (بالفرش) في قوله ولا  
في بيتي فرش (صغرا ليل) ينوي (بالحصير) في قوله ما في بيتي حصير (الحبس)  
وينوي (بالسارية) في قوله ما في بيتي سارية (السكنى التي يرباها) الاقلام (وما كنت  
من هداشب ولا خذت منه ويعني) ينوي ان يسه البقي (بعدا كنه وأخذته) فلا حنت في ذلك  
كحسنت لم يكن ظاهرا لفظه يحتمل ما رواه

في فصل ولا يجوز التحيل لاسقاط حكم اليمين كما لا يجوز التحيل لاسقاط الزكاة ونحوه  
مع تقدم بادتته (ولا تسقط) ايمين أي حكمها (به) أي بالتحيل على اسقاطه (وقد)  
نص الامام احمد على مسأله من ذلك وقوله من احتال بحيلة فهو حانت قال ابن حامد  
وغيره جبه مذمه أي الامام احمد (انه يجوز التحيل في اليمين وانه لا يخرج منها الا  
بما ورد به من كسبين) على ما تقدم تفصيله (وكما كراه واستثنا فاذأ كلا) أي كل رجل







كنت اليمين مكررة (فلو لم يحلف) وضاعت الودعة بسبب ذلك (لم يضمن) الودعة (عند  
 في الخطأ) وتقدم الكلام على ذلك في الودعة مفصلاً (ولو سرق من امرأة شيئاً  
 حلف) عليها (بالطلاق لتصدقني) أي لتعيرني على وجه الصدق (أمسرت مني شيئاً  
 أم لا وخافت أن صدقته فأنها تقول أمسرت منك ما أمسرت منك وتضمني بما الذي) فتكون  
 أصادقة (وان حلف) عليها أي على امرأته (لما سرق مني شيئاً فخافته في وديعة لم يحث لأن  
 الخيانة ليست مرقبة) لعدم الحرز (إلا أن ينوي) ذلك فيحتمل بها لأن اللفظ صالح  
 لأن يراد به ذلك (أو يكون له سبب) يدل على ذلك فيعمل به ويحتمل لأن السبب يقوم مقام  
 التيقن لأنه عليه (وان قال لما أنت طالق ان لم أجمع لك اليوم وأنت طالق ان اغتسلت  
 منك اليوم) مع قدرته على استعانة الماء ولا تقوته صلاة مع الجماعة (فصلى العصر ثم  
 جاءها واغتسل ان غابت الشمس) وصلى معه (لم يحث) لأنه جامع في اليوم ولم يغتسل  
 فيه ونم نفضه الصلوة في الجماعة (ان لم يكن أراد بقوله اغتسلت منك الجماعة)  
 فيحتمل أنه فعل ما حلف لا يفعله (و) ان قال (أنت طالق ان لم أطاك في رمضان يوماً  
 فاسافر) أي شرع في السفر لأن فارق بيوت قريته العسيرة مريد السفر (مسافة  
 أقصر من وسطها) انحلت يمينه ولا ثم عليه لأنه مسافر (وقال) الإمام (أحد لا يجزئني  
 منها حيلة) ولا تجزئني الحيلة في هذا ولا في غيره وقال في رواية بكر بن محمد إذا حلف على  
 فعل شيء ثم احتال بحيله ففعل ما لم يلفظ به حلف عليه بعينه وقال القاضي  
 الأصمعي أنها تحل به اليمين ويباح به الفطر لأن ارادة حل اليمين من المقاصد الموصلة (وان  
 شترى خيارين وله ثلاث نسوة) أو بنات وغوهر من (لتخمرن كل واحدة عشرين يوماً  
 من الشهر) بأحد الخيارين (اختمرت الكبرى والوسطى بهما عشرة أيام ثم أخذت  
 الصغرى من الكبرى) خيارها (إلى آخر الشهر) فقد اختمرت الصغرى عشرين يوماً  
 بنسوة الوسطى مختمة إلى تمام العشرين فتمت لها العشرة ثم (اختمرت الكبرى بخمار  
 لوسطى بهما عشرين إلى آخر الشهر) فكم من لها هذه العشرة مع العشرة الأولى عشرين  
 يوماً (وكذا ركوبهن بثلاث فراسخ) و (يحمل كل نعل أكثر من امرأة فقال)  
 زوجه (يتم طرائق ان لم تركب كل امرأة منكن فرسخين) فتركب الكبرى والوسطى  
 لبعين فرسخين تركب الصغرى بعين الكبرى إلى تمام الثلاث ثم تركب الكبرى بنعل  
 لوسطى بعد الفرسخين إلى تمام الثلاث (فان حلف أبق من بينهما ثلاثين فارسية) وهي في  
 أصل اذ من زجاج وانرا هذه الأعم (عشر مائة وعشر فرغ وعشر منصفه قلب كل منصفه  
 في مثلاً) من المصنفات فتصير المائة خمسة عشر وافرغ خمسة عشر (فلكل واحدة) من  
 ثلاث (خمس مائة وخمس فرغ) وانحلت يمينه (فان كان له ثلاثون شاة عشر نتجت كل  
 واحدة ثلاث مولات وعشر نتجت كل واحدة مئلتين وعشر نتجت كل واحدة مئلة ثم حلف  
 بالطلاق ينقسمها) أي انشأه مع مئلتها (بينهن) أي بين نساؤه الثلاث (لكل واحدة ثلاثون  
 رأساً من غير أن يفرق بين شيء من النعاج وأمهاتهن فأنه على أحدها من العشرة التي نتجت كل  
 واحدة مئلتين) فقد كمل الثلاثون (ويقسم بين الزوجتين ما بقى بالسوية لكل واحدة)  
 منهما (خمس مئلتين) واحدة وحسب من نتاجها) بكسر النون (ثلاث وان حلف لا شرب  
 هذا الماء ولا رقتة ولا تركنه في الماء) بكسر التاء المخاطبة في الأفعال الثلاثة (ولا فعل ذلك  
 غيرت) فان شربته في الماء أو شرب الماء ثم جففته لم يحث) وكذا لو شربته في أو غيرها  
 بعضه وأراقت له في أو تركته كما تقدم فيمن حلف على عمل ما كولا لا كلاً ولا أمسه ولا

بنوه بالطلاق (لم يصح)  
 خلع الذي هو فسخ نكاحه عن  
 العوض لأنه مبذول في الطلاق  
 لافيه (و) ان كانت لزوجها  
 (طلقني) بالف إلى شهر أو بعد  
 شهر لم ينفقه إلا بطلاقها بعده  
 (أو) قال شخص لأخر (طلقها)  
 أي امرأتك (بالف إلى شهر أو  
 بعد شهر لم ينفقه) أي أالف  
 (لا بطلاقها بعده) أي الشهر  
 لأنه إذا طلقها قبله فقد اختار  
 ابتاع طلاق بلا عوض فيقع  
 رجوعهما في الأولى فممن أن  
 تكون بمعنى من اليمين دائمة  
 ويدل عليه أن المطلق لا غية  
 لاتبينه وانما الغية لا تبداه  
 وأما في الثانية فواضح وان قلت له  
 طلقني بالف إلى شهر أو بعد  
 شهر فقال لها إذا جاء رأس  
 الشهر فانت طالق استحق  
 العوض ووقع الطلاق بانشاء عند  
 رأس الشهر (و) ان قلت  
 لزوجها طلقني (من الآن  
 إلى شهر) بالف (لم ينفقه  
 إلا بطلاقها قبله) أي قبل مضي  
 الشهر ولا تضرأخذه في وقت  
 الطلاق لأنه يصح تعليقه على  
 الشرط فصح بذل عوض فيه  
 مع جهل الوقت كالجمعة (و) من  
 قلت لزوجها (طلقني به) أي  
 بالف (على أن تطسق ضربي)  
 أو قالت له طلقني بالف (على  
 أن لا تطلقها) أي الضربة  
 (صح الشرط والعوض) لأن  
 بذلته في طلاقه وطلاق ضربه  
 أشبهه بنفقة طلاقه وشترى  
 بالف (وان لم يب) بها بشرطها  
 من طلاق ضربه أو بعده



عن اوعن شي آخر فاذا جعل  
كاه عنها كان احفظ له (و) من  
قانتا زوجها (طلقني) طلقه  
(واحد ذبا ان) او (طلقني)  
واحدة (على الف او) طلقني  
واحدة (ولك الف ونحوه)  
كطقتي واحدة وعطيتك الف  
(فقطه) (اكثر) بان قال انت  
طالق تسين او ثلاثا (امتحه) أي  
الالف لا يقاها ماله استدعنه  
وزيادة لوجود الواحد في ضمن  
التنين واثلاث ولذلك لو قال  
لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت  
نفسها واحدة وقتت فيستحق  
العوض بالواحدة والزيادة التي  
لم تبذل العوض فيها لا يستحق  
بها شي (ولو جاب) نولها طلقني  
واحدة بالف ونحوه (و) قوله (انت  
طالق وطالق وطالق بدت) مته  
(بالاوي) لو سوعها في مقابلة  
العوض ولم يقع ما بعدها (وان  
ذكر الالف عقب) ان طلقه  
(الثانية) بان قال انت طالق  
وطالق يا فوطا نقي (بنتها)  
أي الثانية لأنها بعوض (و) تقع  
الطليقة (الاولى رحمة ولف  
الثالثة) لان الباش لا يلحقها  
الطلاق (وان ذكره) أي  
الالف (عقبها) أي الثالثة  
بان قال انت طالق وطالق  
وطالق بالف (طلقت ثلاثا)  
وان لم يذكر الالف ونحوها  
في مقابلة الكل بانث بالاولى  
ولم يلحقها ما بعدها وله ثلث  
الالف لانه رضى بايقاعها بذلك  
كالوقالت طالقني بالف فقال  
انت طالق بخمس مائة ذكره

القاه (وان حلف ليقسم هذا الزيت نصه بين ولا يستعير كيلا ولا يميزا باوه وثمة في اوطال في  
طرف ومعه) طرف (آخر سبع خمسة) اوطال (و) طرف (آخر سبع ثلاثة) اوطال  
(أخذ بظرف الثلاثة مرتين فالقاء في طرف الخمسة وترك الخمسة) أي صبا (في طرف  
الثمانية وما بقي في) انظر طرف (الثاني) وهو رطل (يضعه في الخمس ثم ملا الشلاني  
من الثماني والقاء في الخمس فيصير فيه أربعة) اوطال (و) بقي (في الثماني  
أربعة) اوطال وحصلت القسمة بالاستعارة كيل ولا ميزان (ولو كان) الزيت  
(عشرة اوطال) وحلف ليقسمه كما تقدم وكان (في طرف ومعه طرف) آخر (سبع  
ثلاثة) اوطال (و) طرف (آخر سبع سبعة) اوطال (أخذ بظرف الثلاثة منه)  
أي من الزيت (ثلاث مرات وأفرغ في طرف السبعة) فيمتلئ (و) يبقى في طرف  
الثلاثة من المرة الثالثة رطلان ثم التي مافي طرف السبعة في طرف العشرة ثم التي مافي  
الثلاثي وهو رطلان في طرف السبعة ثم أخذ من طرف العشرة ملء الثلاثي فالقاء في) طرف  
(السبعة) على الرطلين (بقي فيه خمسة) وفي طرف العشرة خمسة وحصلت القسمة بلا  
استعارة كيل ولا ميزان فبرقي يمينه (فان قال) لزوجه (ان ولدت ذكر بن أو اثنين  
أو حين أو ميتين فانت طالق قولت اثنين ولم تطلق) فاجابها (و) تقول (فولدت  
ذكر أو اثنين حيا وميتا) لان ما ليس ذكر بن ولا اثنين ولا حين ولا ميتين (من حلف)  
بالطلاق اني أحب الفتنة أو كره الحق وأشهد بعالم تراه غيب ولا أخاف من الله ولا من رسوله  
وأنا عدل مؤمن مع ذلك فلم يقع عليه الطلاق فهذا رجل يحب المال والولد) وهما  
فتنة قال تعالى اغنا أموالكم وأولادكم فتنة (وبكره الموت) وهو حقيق قال تعالى  
هكل نفس ذائقة الموت (ويشهد بالبعث والنشور والحساب) ولم يرهما ولا ذكر  
قام القاطع عليه ما قال تعالى ان الله يبعث من في القبور وقال ان الله سريع الحساب  
(ولا يخاف من الله ولا من رسوله انظلم والجور) وهو انظلم في الحديث قال تعالى وما  
ربك بظلام للعبيد وقد قام الدليل القاطع على عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
(وان حلف ان امرأته بعثت اليه فقالت قد حرمت عليك وتزوجت بغيرك وأوجب  
عليك أن تنفذي نفقتي ونفقة زوجي وتكون) المرأة (على الحق في جميع ذلك)  
القول (فهذه امرأة تزوجها أبوها) أو أخوها ونحوه (من مملوكه ثم بعث المملوك في تجارة  
ومات الأب) أو الأخ ونحوه (فان البنت ترثه) وكذا الأخت ونحوها بشرط (ويفسخ  
نكاح العبد) لارتزوجه له أو لبعثه (وتقتضي العدة وتزوج برجل) هو ابن  
عمها مثلا (فتنفذ اليه أعت الى من المال الذي) أولو جي (معل فهو مالي)  
أرمال زوجي وهي صادقة (وان حلف ان خمسة زوايا امرأة لزم الاول) منهم (القتل  
(و) لزم (الثاني الرجم) لزم (الثالث) الجلد مائة (و) لزم (الرابع) نصف  
الجلد) خسون (والخامس) إم يلزمه (شيء مما ذكر) ويرفي يمينه فالأول ذمي  
والمرأة مسلمة فيقتل تنقضه العهد (والثاني محصن) فزجم (والثالث) حر (يسكر)  
فيجلد مائة ويغرب عاما ويأق في بابه (والرابع عبد) يجلد خمسون (والخامس حربي)  
لا يلزمه شيء من ذلك لأنه غير ملتزم لاحكامنا (و) فوائده (جميع فائدة) (في الخارج)  
أي الخصاص (من مضايق الأيمان) أي قيل تنفع الحبل منها (و) في (ما يجوز  
استعماله حال عقد البين و) في (ما يتخلص به من المأثم) أي اثم الكذب في  
كلامه (و) ما يخاف به من (الجنب) في حلفه (اذا أراد تخويف امرأته بالطلاق

القاضي وان لم ينو شي استحق الالف بولي وبانتبه (و) من قانت له زوجته (طلقني ثلاثا بالالف فطلق أقس) من ثلاث كواحدة



(فقل) لها (ان خرجت من دارها انت طالق ثلاثا ان خرجت من الدار الاباني ونوى قلبه) بطالق (طالق من وثق) بفتح الواو وكسرها أى قيد (أو) طالق (من عمل الغلاني كالتحايط والغزل والنظر يزو نوى بقوله ثلاثة ثلاثة أيام فله) نية لان لفظه يحتمله (ان خرجت لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى رواية واحدة) لانه أدى بنيته (ويقع في الحكم كما تقدم لان هذا الاحتمال بعيد) طارده مخالفة لظاهر فلا تقبل دعواه (وكذلك الحكم اذا نوى بقوله طالق الطالق من الابل وهي الناقة التي يعلقها الراعي وحدها أول اذبل الى المرعى وحبس لبنها ولا يحلبها الا عند الورد) أى وردها الماء (أو نوى بالطلاق النقة يحل عقاقها وكذا ان نوى) بقوله أنت طالق (ان خرجت ذلك اليوم) ولم تخرج (أو) نوى (ان خرجت وعليها ثياب خبز أو برسم وغير ذلك) ولم تخرج كذلك (أو) نوى (ان خرجت عريانة أو) ان خرجت (راكبة بغلا ونحوه) كفرس ولم تخرج كذلك (أو) نوى (ان خرجت بيلا أو) ان خرجت (نهارا فله نيته) لان لفظه يحتمل ذلك (ومتى خرجت على غير نية اتى نواها لم يحتمل) فيما بينه وبين الله لكن لا يقبل منه ذلك حكاه ابي عبد الله (وكذا الحكم اذا قال أنت طالق ان است ونوى ثوبا دون ثوب فله نيته) ويقبل منه حكاه اذلا بعد في ذلك رتقدم (وكذلك ان كانت يمينه بعتق) على نحو ما تقدم (وكذا ان وضع يده على صغيرة شعرها وقال أنت طالق ونوى مخاطبة الصغيرة أو وضع يده على شعر عبده وقال أنت حر ونوى مخاطبة شعره) فله نيته (أو) وضع يده على الصغيرة وقال (ان خرجت من الدار أو ان سرقته مني شيئا أو ان) خستى في مالي أو ان أفشيت سرى أو غير ذلك مما يرد منه منه) ككلام زبد فانت طالق مخاطبة الصغيرة (فله نيته) لان لفظه يحتمل ما نواه (وان أراد ظاهرا أن يحلفه بالطلاق أو العتاق أن لا يفعله ما يجوز له فعله) كركوب دابته ودخول داره (أو) أراد أن يحلفه أن (يفعل ما لا يجوز له فعله) كسرقة ولوا أو أخذ مال الغير بغير حق (أو) أراد أن يحلفه (أنه لم يفعل كذا الشيء لم يلزمه الاقرار به) كبيع ونحوه (لخاف ونوى شيئا لم يذكره لم يحتمل) عقلت وينبغي أن يقبل منه (ان حكم اردت ذات قيامه بيمينه (وان قاله) اقطاع (قل زوجتي) طالق (أو) فله قل (كل زوجتي طالق ان فعلت كذا أو ان) كنت فعلت كذا وان لم أفعل كذا فقلت) من له فله (ونرى) بقوله زوجتي طالق (زوجته العمياء) أو الجسنةاء ونحوه (أو) نوى زوجته (اليهودية) أو النصرانية (أو) نوى بقوله كل زوجتي طالق (كل زوجة له عمية أو برصية أو يهودية أو نصرانية أو عوراء أو خرساء أو حشية أو رومية أو مكينة ونحوه) كندية أو صينية (أو نوى) بقوله كل امرأتي طالق (كل امرأة تزوجها باعنين أو ابصرة أو بغيرها من المواضع) كبداد وحاب (ولم تكن له زوجة على نية نى نواها وكان له زوجات على غيرها من الصفات) أو لم يكن تزوج بتلك المواضع (لم يحتمل) لعدم وجود النعمة (وكذا حكم العتق) اذا قال له قل عبدى أو أمتى أو كل عبدى أو كل أمتى حر ان كنت فعلته أن لم أكن فعلته ونوى العبد الرومى أو الزنجى أو أممية أو هندية أو سندية وكان له عبد أو أمة بغير تلك الصفة فلا عتق (وكذلك ان قال ان كنت فعلت كذا) فزوجتي طالق أو عبدى حر وأمى حر (ونوى ان كنت فعلته بالصين ونحوه) كايمن ولفند وغيره (من الامم كن التي لم يفعله فيها لم يحتمل) لانه صادق في حقه مع ما صرف في سنده جميع ما يملكه) بان قل له قل زوجتي طالق ومالى أو وكل

كذا فسبق الى بعضهما (وان لم  
 يكن بقي من الثلاث الا ما وقع ولولا  
 العلم) هي بذلك (استحق الالف)  
 لانها حصلت ما يحصل بالثلاث  
 من البينونة والتحرير (ولو قال)  
 لزوج (امرأة مطلقا بالالف  
 فطلق واحدة) منهما (بانت  
 بقسطهما) من الالف فيسقط على  
 مهر مثلهم (ولو قلته) أي طاعتنا  
 بالالف (احداهما) فقل أنت  
 طالق (فرجى) سواء كانت  
 المنطقة النائية أو ضرتها (ولاشئ  
 له) لانها جمعت الالف في مقابلة  
 طلاقها ويحصل كقولها بي  
 عبدك بالالف فيقول بمثل  
 أحدهما بخمس (و) ان قال  
 لزوجتي ابتداء (أنتما طانقتان  
 بالالف فقلت واحدة) منهما  
 (طلقت بقسطها) من الالف (و) ان  
 قال لهما (أنتما طانقتان بالالف  
 ان شتما ققتا تاشتا واحداهما)  
 أي الزوجتان (غير رشدة وقمع)  
 الطلاق (بها) أي غير رشيدة  
 (رجعيا ولاشئ عليهما) من الالف  
 اما وقوع الطلاق به فله  
 مشيئة ولذلك رجع ان مشيئته  
 في النكاح واما كونه رجعي ورنه  
 لاشئ عليهما بعد نفوذ تصرفه  
 في ماله (و) وقع الطلاق  
 (بالرشيدة) بقسطها من  
 الالف (أحدهما مشيئة الرشيدة  
 ونفوذ تصرفه في ماله) ويقسط  
 على مهر مشيئته (و) ان قال لزوجتي  
 (أنت طالق وعليك أنت و)  
 أنت طالق (عليك أنت و)  
 أنت طالق (بالف فقلت)  
 ذلك منه (بالجسرت) منه  
 (وسخفه)



مالى صدقة ان لم أقبل كذا ونحوه (فخلف ونوى) الطلاق شيئاً مما تقدم ونوى بالذم (جنساً من  
الاموال ليس فيه ملكه منه شيء لم يحث) لما تقدم (كان قال جميع ما ملكه ونوى من  
السياقوت الاحمر أو الزبرجد أو الأخضر أو المسك أو العنبر أو الكبريت الأصفر أو نوعاً من  
أنواع البهار) كالقرنفل والدارصيني (أو) نوى (بملكه من السيوف والتمنى  
والخطب وغير ذلك أي ذلك نوى ولم يكن في ملكه منه شيء لم يحث) لما سبق (ولم يلزمه  
التصديق بشيء مما ملكه غيره وكذلك ان أحلفه عن رجل) انه لا يعلم أين هو (أو)  
أحلفه (عن شيء غيره) أي غير الرجل من الحيوان أو غيره (انه لا يعلم أين هو وهو يعلم انه  
في دار بين الخلف) انه لا يعلم أين هو (ونوى انه لا يعلم أين هو من الدار في أرضها أو في  
علوها أو في بعض محالها أو خزائنها أو غيرها أو وسطها وهو لا يعلم ذلك لم يحث) لان  
نوله مطابق للواقع (وكذلك ان كان معه في الدار فكيف يستعليه خلف قبل فتح الباب ان ما قلناه  
هنا وأشار الى راحة كفه أو) أشار (الى ما تحت يده لم يحث) لأنه صادق (فان  
أحلفه) الظالم (ان يأتيه) أي بفلان (مضى رآه خلف) ليأتيه به متى رآه (ونوى  
متى رآه في داخل الكعبة أو الصين أو) في (غير ذلك من المواضع التي تتعذر رؤيته  
فيها فلا يحث اذا رآه في غيرها ولم يحضره) البه لانه لم يره على النصفة التي عينها (وان  
أحلفه) الظالم (بالمشي الى بيت الله الحرام الذي بمكة) بان قال له قل ان لم أقبل كذا  
أو ان كنت فعلته أو ان لم أقبله فعلي المشي الى بيت الله الحرام الذي بمكة (فمن ذلك ونوى بيت  
الله مسجد الجامع وبقوله الحرام الذي بمكة المحرم الذي بمكة بحجة أو عمرة ثم وصله سرا بقوله  
ولم يمسحاً بحجة وعمرة فله نيته) لان أظنه محتمل اذا المساجد بيوت الله والحرام على  
أحرم وعلى المحرم (ولا يلزمه شيء) لان تلك ليست بمنادتها الكفارة (فان ابتدا  
احملاً فبالله فقال له قل والله فالحيلة أن يقول هو الله الذي لا اله الا هو ويدغم الهاء في الواو  
أي يخفيها ما أمكن (حتى لا يفهم محلفه ذلك فان قال له المحلف أنا أحلفك بما تريد  
احملاً فله به) وقل أنت نعم كما ذكرت أنا نصلاً ووقفت نقل أنت نعم وكتب له نسخة  
اليمين بالطلاق والعتق والمشي الى بيت الله الحرام وصدقة جميع ما ملكه فالحيلة أن ينوى  
بقوله نعم بيمينه الانعام) لاحرف الجواب (ولا يحث) بذلك لانه لا حلف منه اذن (فان  
قال) الظالم (اليمين التي أحلفك بها لازمة لك قل نعم أو قال) الظالم (له) أي لمن  
استحلفه (قل اليمين التي تخلفني بها لازمة لي فقال ونوى باليمين يده فله نيته وكذلك ان قال  
له) الظالم قل (أيمان البيعة لازمة لك) فقال ذلك (أو قل له قل أيمان البيعة لازمة لي  
فقال) ذلك (ونوى بالإيمان الايدي التي قبضت عند خذ البيعة وبصفة في بعضها عني  
بعض فله نيته) لان أظنه يصح ذلك ويأتي في كتاب الأيمان بيان أيمان البيعة (وكذلك  
أركان) الظالم لمن يستحلفه قبل (ليمين يميني والتبسة تبتك فقتا) ذلك (ونوى  
بيمينه يده وادنية بيضه) أي أظنه قد رمت منع (من اللحم فله نيته) لان أظنه قد خلع ذلك  
(فان قال له قر ان فعلت كذا وامرأتني على كذا فالحيلة) في عدم لزوم اليمين له (ان  
ينوى بالظهور ما يركب من الخيل والبهيمة وغيره) كالخسر (فان نوى) بظهور أمه (ذلك  
لم يلزمه شيء ذكره القاضي في كتاب ابهال الحبل وقال هذا من الحبل المباعدة) لانه  
توصل به الى مباح (قال) القاضي (فان قال له قل) ان لم أقبل كذا أو ان فعلته أو ان  
كنت فعلته مثلاً (فانما ظاهر من زواجي فالحيلة أن ينوى بقوله مظاهر مفاعل من ظهر



البعض بالعوض المقدر شرعا وهو مهرها فاذا ازاله باقيل منه ضمن النقص كالوكيل المطلق في البيع اذا باع بدون عن المثل (وان عسف) الزوج (له) أي وكيلاه (العوض) كان قال خلعها على عشرة (فمنع منه) كان خلعها على تسعة (لم يصح الخلع) لانه انما اذنه فيه بشرط ما قدره من العوض فاذا لم يوجد المقدر لم يوجد الشرط فيشبهه خلع الفضولي (وان زاد من وكلته) الزوج في خلعها (واطاعت) بأن لم تقدر له عوضا (على مهرها) زاد (من هبت له العوض عليه) أي على من عينته له (صحيح الخلع) فيها (ولزمته) أي الوكيل (الزيادة) لان الزوجة رضيت بدفع العوض الذي عكث الخلع به عند الاطلاق او بالقدر المأذون فيه مع التقدير والزيادة لازمة لو كمل ايذنه لها في الخلع فلزمته كالزوجين وكيسلاوان وكل الزوجات واحدا صح أن يتولى طسرفي الخلع (وان خالف) وكيل ما أمر أن يخالعه (جنسا أو حولا أو نقدا البلد) بأن وكل في الخلع يرفعه أم يشعير ونحوه أو وكل أن يخالعه بموضع حال فخالعه بمؤجلا أو أمرا أن يخالعه بنقدا البلد فخالعه بغير نقد البلد (لم يصح) الخلع لأن الموكل لم يأذن فيه والوكيل لم يوجد سبب بالنسبة اليه (لا) ان خالف (وكيله)

الانسان كانه يقول ظاهرهما فنظرت ايضا أشد ظاهرا قال المظاهر ايضا الذي قد ليس حرره بين الدرعين وثوبين ثوبين فأى ذلك نوى فيه نيته (لصاحبة اللفظ له) (فان قال) لمن يستخلفه (قل) ان فعلت كذا أو ان لم أفعله أو ان كنت فعلته (والافتقار) حتى التي يجوز عليها أمرى طالق وهي حرام فقال ونوى بالعبادة الفارة) فله نيته (وقال في المستوعب نسجة) أي منسوجة (تسج كهيئة العيبة فله نيته) لان اللفظ صالح لذلك (فان قال) لمن يستخلفه (قل) ان فعلت كذا ونحوه (والا فمالي على المساكين صدقة فالحيلة أن ينوى بقوله مالي على المساكين من دين) أو نحوه فيجوز ما اسما موصولا بالجار والجرور (ولادين) له (عليهم فلا يلزمه شيء) لعدم وجود الصفة (فان قال) له في استخلفه (قل) ان فعلت كذا مثلا (والا فكل ملوك لي حرقا لحيلة أن ينوى بالملوك الرقيق المملوك بالزيت والسم فان قال له) حين استخلفه (قل) ان فعلت كذا مثلا (والا فكل عبد لي حرقا لحيلة) لدفع الحنث (أن ينوى بالخمر غير هذا العبد وذلك) أي الخمر الذي هو ضد العبد (أشياء فالحرام للحيمة المذكور والخمر الفعل الجليل والخمر من الرمل الذي ما وطئ فان قال) له مر يد استخلفه (قل) ان فعلت كذا (والا فكل جارية لي حرقا لجارية السفينة الجارية والجارية بالاذن والجارية بالرجوع والجارية العامة التي جرت فأى ذلك نوى فيه نيته) لان اللفظ صالح له (والحرة الصحابة الكثيرة المطرو) الحرة (الكريمة من النوق) فايها ما نوى فيه نيته (فان قال) مستخلفا له (قل) ان لم أفعل كذا (والا فبيدي أحرار فقال) ذلك (ونوى بالأحرار البقل فله نيته فان الساع من البقل يسمى أحرار أو ما خشن يسمى ذكورا فان قال له قل) ان نعمت كذا (والا فبحار حرائر فقال) ذلك (ونوى) بالجوارى السفن الجارية أونوى) بالحرث الايام فله نيته فان الايام تسمى حرائر فان قال) له في استخلفه (قل) ان فعلت كذا (كش شيء في ملكي صدقة) فقال (ونوى بالملك محبة الطريق فله نيته وان قال) له ظالم (قل جميع ما أملكه من عقار ودار وضيعة فهو وقف على المساكين فقال ونوى بالوقف السوار من العاج فله نيته فان قال) لمن استخلفه (قل) ان فعلت كذا (والا ففعل الخلع فقال) ذلك (ونوى بالخلع أخذ الطبيب ماحول الشجرة من الشجرة نيته) لانه يسمى (فان قال) له اذا استخلفه (قل) ان فعلت كذا (والا فانا محرم بحجة وعمرة فان نوى بالحجة القصص من اشعر لى حوالى الشجرة ونوى العمرة أن يبنى الرجل بامرأة في بيت أهلها فله نيته لان ذلك الرجل يسمى ممترا فان قال) له مستخلفا (قل) ان لم أفعل كذا (والا ففعل الخلع بكسر الحاء ونوى شجرة لاذن فله نيته فان قال) لمن يستخلفه (قل) ان لم أكن فعلت كذا مثلا (والا فلا قبل الله منه صوما ولا صلاة ونوى بالصوم ذرق النعام أو النوع من اشجار ونوى بالصلاة لاهل اسكاف يصلون فيه فله نيته وكذا ان قال) في استخلفه (قل) ان كنت فعلت كذا (والا فاصليت اليهود والنصارى) فقال ذلك (ونوى بقوله صليت أي أخذت بصلاة اقرس وهو ما اتصل بخاصرته الى فخذه) وتقدم في كتاب الصلاة أن الصلوة بين عرفان أو ظمان في جاني الدتب يحنان في الركوع والسجود ومنه اشتقت الصلاة (أونوى بصليت أي شربت شيئا في النار أو ينوى بما لنا فيه وكذا ان قال قل) والا فاذن كافر بكذا وكذا فقال ونوى بالكافر المستتر المتغنى أو الساكن المتغنى) ومنه قيل للزارع كافر (فله نيته) لان غرضه يحنانه

هو فصل في الأمان التي يستخلفها النساء أزواجهن اذا استخلفته (زوجته) أن لا يتزوج عليه (فعلف) على شيء (ونوى شيئا محاذ كرتا) بأن نوى أن لا يتزوج عليها يهوديه



(ولا يسقط ما بين مطلقين من حقوق النكاح) كهر ونفقة (أو غيره) كعوض (بسكوت عنها) حال طلع فيتراجمان بما بينهما من المفسوق لأن ذلك لا يسقط بلفظ طلاق فلا يسقط بالخلع كسائر المفسوق (ولا) يسقط ما بين مطلقين من (نفقة عدة حامل ولا بقية ما خسوا به) كسائر الفسوخ وكألفه رقة بلفظ الطلاق (ويحرم الخلع حيلة لا سقاط بين طلاق ولا يصح) أي لا يقع الخلع حيلة كذلك لأن الحل حذاع لا تحلل ما حرما لله قال الشيخ تقي الدين خلع الحيلة لا يصح على الأصح كما لا يصح نكاح المحلل لأنه ليس المقصود منه الفرقة وإنما بقصد منه بقاء المرأة مع زوجها كما في نكاح المحلل وانعقد لا يقصده تقيير مقصوده قال (المتنع) في التقيير (وغالب الناس واقعون في ذلك) انتهى أي في الخلع حيلة لا سقاط بين الطلاق

(فصل إذا قال له زوجته خلتك يا ألف) مثلا (فأكره) أي الخلع بألف بآنت امراره وتحلف لني العوض (أو) ثم تنكر الخلع لكن (قالتا عما خلتك غيري بآنت) منه لا قراره بما يوجب ذلك (وتحلف) الزوجة (لني العوض) لأنها منكرة والأصل براءتها (وإن أقسرت) بأنها خانتها (وقالت ضمنه) أي عوض الخلع (غيري) لأنها

أو نصرانية أو عجمية أو حبشية ونحوها أو لا يستزوج عليها باليمين أو نحوه من الموضع التي يريد أن تزوج بها (قله نيته) لأن لفظه يحتمل (فإن قالت له) زوجته (فليس كل امرأة أطوها غيرك طالق وكل حاربه أطوها غيرك حرقه) ذلك ولم يسكن له زوجة غيرها ولم تكن في ملكه جارية ثم تزوج (عليها) أو اشترى جارية ووطئها (أي) التي تزوجها واشترىها (لم تطلق) التي تزوجها (ولم تمتق) التي اشترىها إلا بما لم تكن حاربه أو طلق زوجة ولا أمه (وإن كان له وقت اليمين زوجات أو حواضر قال ذلك) أي كل امرأة أطوها غيرك طالق وكل جارية أطوها غيرك حرة (من غير نية تأويل فأي زوجة وطئ من غير طاعة وأي حاربه وطئها من غير عتقت) لوجود المسفة (فإن نوى بقوله كل جارية أطوها) برجلي (أو) نوى (كل امرأة أطوها غيرك برجلي قلته نيته) لأن لفظه يصلح لذلك (ولا يثبت بجماع غيرها زوجة كانت) التي وطئها غيرها (أمرية) أي جارية (فإن أريدت امرأة) التي استخلفته (الشهاد عليه بهذه اليمين التي يحلف بها في حواضره وخاف أن يرفع إلى الحاكم فلا يصدق فيماتوا فالحيلة أن يبيع جواربه ممن يثق به ويشهد على بيعهن شهودا عدولا ممن حيث لا تعلم الزوجة ثم يهد ذلك يحلف بعتق كل جارية يطؤها ممن وليس في ملكه شيء ممن ويشهد على) نفق (وقت انمين شهودا يبيع يشهدوا له بالحدتين جميعا) وبفقه ذلك (وإن شهد غيرهم) أي غير شهودا يبيع (وأرخ الوقتين) وقت البيع ووقت اليمين (وبينهما من الفصل ما يميز) به (كل وقتيه) فما عن الآخر كفاه ذلك (لحصول الغرض به) ثم يهد اليمين بقابل مشتري الجوارى ويشترين منه ويطوهرن ولا يثبت بذلك لأنهن لم يكن في ملكه حال الخلع (فإن رافقته) به ذلك (إلى الحاكم وأقامت اليمين بيمين وبوطنهن أقام هو اليمين أنه لم يكن وقت اليمين في ملكه شيء ممن) فيعرفها الحاكم أنه لا حث عليه (ذكر ذلك صاحب المستوعب وغيره وهو صحيح كله متفق عليه إذا كان الخلع مظلوما) وهكذا ينبغي تزويله إن كان لا قاتنا ولا مقتوما في ظاهر كلام أحمد وتقدم أو

الباب

### باب الشك في الطلاق

(وهو) أي الشك لغرض اليقين واسطر حار دد على السواء والمراد (منه مطلق انزود) سواء كان على السواء أو ترجح أحد الطرفين (إذا شك هل طلق) زوجته (أم لا) لم تطلق (أو) شك في جود شرطه (الذي عاق عليه) (ولو كان بشرط) الذي علق عليه بطلاق (عدمي نحو) أنت طالق (لقد فعلت كذا) أنت طالق (إن لم أفعله اليوم فمضي) اليوم (وشك في فقهه لم تطلق) من نكاح ثبت يمين في زور بالشك ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام قد ينصرف حتى يسمع صوت ويخبر بحاربه بالنية على اليقين وأطراح الشك (وله) أي الزوج الشك في نطقه (الوطء) لأن الأصل المحلل ومنه منه الحرق في نه شكت في حله كالأشبهت امرأة بأجنبية (لكن ذن) انشيخ (الموفق ومن تابه) الأورع أن يزم الطلاق لقوله عليه الصلاة والسلام فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه (فإن كان) الطلاق (المشكوك فيه رجعيا) مادامت في العدة (أن كانت مدخو بها) يكن الطلاق رجعيا (جدد نكاحها) بأن يهد قد بولي وشاهد عدل وصدق (نكاح غير مدخو بها أو) كانت مدخو بها (وقد انقضت عدتها وإن شك في) وفوع (طلاق) طلاق واحدة وتركها حتى تنقضي

(أو) قالت عوض الخلع (في دمنه) أي الغير (قال) الزوج (في ختمك لزمها) العوض لا فلولها بالخلع ودعواها



عالمك بالفقة بالتبيل سيمائة  
ففسرها (أو) اختلفا في  
(عينه) أي العوض بأن قال  
خالعتك على هذه الأمانة فقالت  
بل على هذا الصدف فلوها (أو)  
اختلفا في (صفتها) أي العوض  
بأن قال خالعتك على عشرة صحاح  
فقالت بل مكررة فلوها (أو)  
اختلفا في (تأجيسه) أي  
عوض الخلع بأن قل خالعتك  
على مائة مائة فقالت بل  
مؤجلة (أو) لقول (فولها)  
نصا لهما منكرة فالزائد في  
القدر والصفة وكذا ان اختلفا  
في جنسه فلوها لأن غارمة  
وأن قال سألتني طلبة بالصف  
فقالت بل ما لتلك ثلاثا  
فطلعتني واحدة بآنت باقراره  
والقول قولها في حقوق العوض  
وأن خالعتها على مقدمه مطلق لزم  
من تقديمها بالبلد وأن تنصف  
على أنهما أرادوا درهم ربيعة  
لزمها ما تفتت أرادتهما عليه  
وأن اختلفا في الإرادة فمن غلب  
تقد البلد (وإن عاق) زوج  
(مطلقا بصفة) كقولها أن  
دخلت الدار فانت طالق ثلاث  
مثلا (ثم أبانها) بخلاف أو طاعة  
أو ثلاث (ثم تزوجها)  
فوجدت (الصفة) بأن دخلت  
الدار وهي في عصمتها أو في عدة  
طلاق رجعي (طلقت) نصا  
(ولو كانت) الصفة (وجدت)  
حالين بينهما) لأن عقد الصفة  
وجودها وجودها في النكاح  
أشبه ما لو تخلف بينونة كالو بآنت  
بما دون الثلاث عند مالك وأبي  
حنيفة ولم تغفل الصفة وكذا  
لو قال إن بنتي ثم تزوجت فانت طالق فبآنت ثم تزوجها وفي التعليق احتمالان لا يقع كتعليقه بالمك قاله في الفروع

عندنا فيجوز لغيره نكاحها لانه إذا لم يطلقها فبقين نكاحه باق) لانه لم يوجد ما يفسد  
(فلان لغيره) كسائر الزوجات (انتهى) ومعناه في المحرر والمنتهى (ولو حلف  
لأب كل ثمرة فوقع في ثمر) أو بنية فوقع في زبيب ونحوها (فاكل منه واحدة فما كثر إلى أن  
لا يبقى منه) أي الثمر (الأواحدة ولم يدرك كل المحلوف عليها أم لأم تطلق ولا يفتق حنثه  
حتى يأكل التمر كله) لانه إذا بقي منه واحدة احتمل أنها المحلوف عليها ويقين النكاح ثابت  
فلا يزول بالشك (وإن حلف بأكثر) أي التمرة فاختلطت بتسمر واشتهت (لم  
يحقق بره حتى يعلم أنه أكأها) بأن يأكل التمر كله لما سبق (وإذا شك في عدد الطلاق)  
بأن علم أنه طلق ولم يدركه (بني على اليقين فإن لم يدرك واحدة طلق أم ثلاثا) فواحدة  
(أو قال أنت طالق بعد ما طلق فلان وجهل عدده) أي عدد ما طلق فلان (فواحدة) لأنها  
التيقنة وما زاد عليها مشكوك فيه (وله مراجعتها) مادامت في العدة أن كان دخل بها  
(ويجوز له وطؤها) لما تقدم (وإن قال لا مرايتها أحدا كما طالق ينوي واحدة) من  
أمرأته (بعينها طلقت وحدها) لانه عينها بنية أشبه ما لو عينها بلفظه فإن قال أردت فلانة  
قبل لأن ما قاله محتمل ولا يعرف إلا من جهته (فإن لم ينو) معينة (أخرجت) المطلقة  
(بالفرقة) روى عن علي وابن عباس ولا يخالف لهما في الصحابة قال في المبدع ولانه إزالة  
ملك بني علي التغليب والسراية فتدخل الفرقة كالمعتق وقد ثبت الأصل بقرعته عليه  
العلة والسلام بين العبد والسيادة ولأن الحق لواحد غيره من فوجب تعيينه بقرعة كاعتقاق  
عبيده في مرضه وكالسفر بأحدى نساءه وكالمسبة و(لا) ملك أخرجها (بتعيينه)  
بغير الفرقة حلالا لما ذهب إليه أكثر العلماء لما تقدم (ويجوز له وطؤها الباقي) من  
نساءه (بعد الفرقة) لبقاء نكاحهن و(لا) يجوز له وطء أحدهن (قبلها) أي  
قبل الفرقة لاحتمال أن تكون هي التي تقع عليها الفرقة (إن كان الطلاق باثنا) فإن  
كان رجعي جاز وأن وطئ اسكل حصلت الرجعة (ونجس النفقة) لكل (حتى يفرغ)  
لأنه من محرمات لوجهه وكل واحدة من حيث هي الأصل بقاء نكاحها فلا تسقط نفقتها  
أشك (وإن مات) بعد قوله لزوجه أحدا كما طالق (ولو) كان موته يعلم موت  
أحدها) أي إحدى أمرأته (قبل البيان) أي ببيان المطلقة بأن لم يبين أنه نوى  
أحدها بعينها ولبيكن أقرع بينهما (أقرع الورثة) بينهما من قرعت لم ترث (وإن  
ماتت المراتان أو) ماتت (أحدها) بعد قوله لهما أحدا كما طالق وقبل الفرقة  
(عين المطلق) أي أقرع بينهما (لأجل الارث) فمن قرعت لم ترث (فإن كان  
نوى المطلقة) أي عينه بنيتها (حلف لورثة الأخرى أنه لم ينوها وورثها) لأنها زوجته  
وإن ماتت أحدها فقط حلف أنه لم ينو (الحية ولم يرث الميتة) إن كان الطلاق باثنا  
وتقطع سبب التوارث وهي الزوجية (وإن كان ما نوى أحدها أقصرع) بينهما كما  
سبق (ولو قال لهما) أي لأمرأته (أو) قل (لأمتيه أحدا كما طالق غدا أو حرة غدا فبآنت  
أحدها) قبل أن يفسد طلاق الباقي (من المراتين) (وعتقت) الباقية من الامتين  
لأنها عتقت بحالة طلاق والمعتق قابض المبدع وهل تطلق اذن أو منذ طلق فيه وجهان (وإن  
صكن نساء) وقابلهن أحدا كن طالق غدا فماتت أحدها قبل الغد (أو) كن  
(أما) وقابلهن أحدا كن حرة غدا (فماتت أحدها قبل الغد أو باع إحدى الاماء)  
قبل الغد (أقرع بين الباقي إذا جد فسد) فمن وقعت عليه الفرقة طلقت أو عتقت



لما تقدم ( وان قال امرأتى طالق وأمرتني حره ونساء وأمرتني مبيعة ) من فدية أو  
 أمته ( انصرف ) الطلاق أو العتق ( اليها ) كما وعينها بلفظه ( وان نوى واحدة بهيمة )  
 منهن ( أخرجت بقرعة ) لما تقدم ( وان لم ينو شيئا طلقن ) أي الزوجات كاهن  
 ( وعتقن ) أي الأمهات ( كاهن ) لان امرأتى وأمرتني مفردة منساف لمعرفة فيم وروى عن  
 ابن عباس وتقدم ذلك ( وان طلق واحدة ) معينة ( من نسائه وأنسيها أخرجت بقرعة )  
 لأنه بعد النسيان لا يعلم المطلقة منهن فوجب أن تشرع القرعة فيم وتجب البقرة حتى يفرغ  
 ( وتحمل له الباقيات ) بعد المخرجة بالقرعة لان الأصل بقاء ما كان ( وان تبين )  
 له ( ان المطلقة غير التي خرجت عليها القرعة ) ان تذكر ( هو ) ذلك تبين انها كانت محرمة  
 عليه ( حيث كان الطلاق بائنا لانها صارت أجنبية بالطلاق ) ويكون وقوع الطلاق من  
 حين طلق ( لانه صدر من أهله في محله ونسبه لا يرفع ) وترد اليه التي كانت خرجت عليها  
 القرعة ( لانه ظهر انها غير مطلقة والقرعة ليست بطلاق ولا كتابة ( الا ان تكون ) التي  
 خرجت عليها القرعة ( قد تزوجت ) فلا ترد اليه ولا يسطر نكاحها لان قوله لا يقبل على  
 غيره ( أو ) الا ان تكون ( القرعة بحاكم ) فلا ترد اليه لان قوله لا يقبل اذن ( ولان  
 أمكن إقامة البينة على ذلك وشهدت أن المطلقة غير المخرجة وردت اليه وأرتزوجت أو حكم  
 بالقرعة

فصل في وان قال من له امرأتان ( هذه المطلقة بل هذه طلقنا ) أي الأولى والثانية  
 لانه أقرب بطلاق الأولى بقيل اقراره ثم قبل اقراره بطلاق الثانية ولم يقبل اقراره عن قراره  
 بطلاق الأولى لان الواقع لا يرفع ( وكذلك لو كن ) أي زوجته ( ذلة ففسد هذه )  
 المطلقة أو طالق أو طلقنا هذه ( بل هذه بل هذه طلقنا ) ( من سبق ) وان قال هذه أو هذه  
 طالق ( بل هذه ) طلقنا الثانية واحدة الأولى ( أو قال هذه أو هذه طلقنا الثانية )  
 لجزمه بطلاق ( و ) طلقنا ( إحدى الأولتين ) لان أو لاحد الشيئين فنخرج قرعة ( وان تكرر  
 طلقنا هذه بل هذه أو هذه ) طلقنا الأولى وأحدى الأخيرتين بقرعة ( أو ) قال ( نيت طلق  
 وهذه أو هذه طلقنا الأولى وأحدى الأخيرتين ) فنخرج بقرعة ( وان قال ) طلقنا ( هذه أو هاتين  
 اخذنا لبيان ) لا أو لاحد الشيئين ( فنقارهي ) أي التي أراها ( الأولى طلقنا وسدنا ) كما  
 لو عينها بلفظه ( وان قال ليست ) أتى أردنه ( الأولى طلقنا لا خير ) ( لتعينها اذ لم يرد  
 وقوع ) وليس له الوطع في تعيين في كل موضع يقبل فيه تعيينه ( كما لو شتمت زوجته  
 بأجنبية ( فان وضعت ) واحدة أو أكثر ( لم يكن تعيين ) لغیرها ( ونما مات احدها )  
 أي إحدى الزوجتين بعد وقوع الطلاق باحداهما ( لم يتبين الطلاق في أخرى )  
 بران كان نوى احدهما بين ولا فرع بينهما كما عدم ( و ) ( زوج أربع  
 طلقنا هذه وهذه أو هذه وهذه طلقنا طلقنا طلقنا ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين )  
 اذ هو انتباد من العبارة ( كما لو طلقنا طلقنا طلقنا ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين )  
 نعت ( أو ) قال ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين )  
 الأولين ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين )  
 الأخيرين ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين )  
 الأولى ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين ) ( لم يتبين )  
 محتمل قبل منه ( لانه أدري بما أراد فلو قال إنما أشك في طريقي لثبته وانما طلقنا  
 الأولى والأخيرة وأقرع بين المستكره فيما

وهو انما قلنا قال ابن الأثير من  
 قول العسرب اطلقت الناقة  
 فطلقت اذا كانت مشدودة  
 وزلت الشدة عنها وخليتها فثبته  
 ما يقع بالمرأة بذلك لانها كانت  
 منسلة للأسباب لزوج وقال  
 الأزهرى طلقنا المرأة فطلقت  
 واطلقنا الناقة من العسقال  
 فانما طلقنا هذا الكلام الجيد  
 وهو ما ( حل قيد النكاح أو )  
 حل ( بعضه ) أي قيد النكاح  
 بالطلاق والرحى وأجروا  
 على مشروعيتها بالنكاح  
 والسنة ولاه قد يقع بين الزوجين  
 من التناقض والتباغض  
 ما يوجب الخصومة الدائمة  
 فلزوم النكاح اذن ضروري  
 حقه ومفسدة محضة بلا مائدة  
 فوجب إتهام التناقض بالخص  
 كل من الضرر ( ويكره )  
 الطلاق ( بلا حاجة ) لازالة  
 النكاح المشتمل على المصالح  
 المتدرب اليها ولحديث أبي بصير  
 الحلال اليه الطلاق  
 ( ويباح ) الطلاق ( عندها )  
 أي المرأة كسوء خلق المرأة  
 وتضرر زهر من غير حصول  
 الغرض بها ( وبين ) الطلاق  
 ( لتضررها ) أي لزوجته  
 واستدامة ( نكاح ) كحال  
 اشتقاق وما يجوز للمرأة الى  
 الخصومة ليزيل ضررها  
 ( و ) بين الطلاق أيضا  
 ( تركه ) أي الزوجة ( صلاة  
 وعفة ونحوها ) لتقريبها  
 في حق وق الله تعالى اذا لم يمكنه  
 اجبارها عليها ولا نقيسه تقصا  
 لدينه ولا يمان افساد فداشه  
 والحاقه به ولان من غير ما ظالم تكن عفيفة وله فضاها اذن وانتصيق عليها تهدي منه بقوله تعالى ولا تضلوهن لتذهبوا بهن



هو فصل فان مات بعضهم في اي بعض الزوجات في الامثلة السابقة (أو) مات  
(جميعهم) أقرع بين الجميع فمن خرجت القرعة لها) ما طلاق (لم يرثها) ان كان  
بائنا لانها أجنبية (وان مات بعضهم قبله) وراث (بعضهم بعده) وأقرع وراثته بينهم  
(فخرجت لبيته بعده لم يرثه) لانها كانت بائنا حين موته (والبقيات يرثنه) ان عاش  
بعدهن لانهن زوجاته (ويرثه) ان حين بعده لم يبقا عنكاهن (وان قال بعده موتها هذه  
انتي طلقها) لم يرثها لاعترا فبه بانها ليست زوجته (أو قال في غير المعينة) بان كان طالق  
مهمة ثم قال عن الميتة منهن (هذه التي اردتها لم يرثها) لاعترا به بانقطاع سبب الارت  
(ويرث البقيات) غيرهن لانهن زوجاته وسواء (صدقه وورثتهن أولا) فانه ادرى  
بما نواه (ولا يسهل حلف) على ما اراده لانه لو نكل لم يقض عليه بنكوله في ذلك وتقدم  
قوله حلف وورثه الاخرى (فان مات) من طلق واحدة لا يعينها من نسائه (فقال  
ورثه لاحدها من هذه المطلقة ما قررت) بذلك حرمانها ميراثه لاعترا فها بانها لا يرثه (أو  
أقرع وراثته) بعلمه وقررها) بانها المطلقة (حرمانا بميراثه) ان كانت بائنا لاعترا فها بانقطاع  
زوجية (وان ادكرت) انها المطلقة (أو أنكر) ذلك (ورثتها) بعده موتها (ولم تكن)  
لورثته (بينه فقروها أو قولوا وورثتها) لانها منكره (فان شهد اثنتان من ورثته) أي  
لزوج (انطلقها) أي قبل موته طلاقا بقطع ميراثها (قبلت شهادتهما اذا لم يكونا  
من يتوفر عليهما ميراثهما) بتوفر (على من لا تقبل شهادتهما) كأمهما ووجدتهما لان ميراث  
احدى الزوجين لا يرجع الى ورثة الزوج (غير الزوجات) وانما يتوفر على ضرثها  
شهادته لا يجزأها نكاحا ولا تدفع عنهم ضررا فلذلك قبلت (وان ادعت احدى الزوجات  
نه طلقها طلاقا قبيحاً فذكرها بقوله) لان الأصل عدمه (فان مات) بعده عواها  
لمذكورة (ميرثه) مؤخذة له بمقتضى اعترافها (وعليها العدة) لان قولها لا يقبل فيما عليها  
مأهرا

فصل في كراهة أربع سورة فطلق احدها من ثم نكح في أي زوج (اخرى بعد قضاء  
عدته) أي المنيته (ثم مات) الزوج (ولم يبعلم أيتها) من طلقها فطلعتي زوجها أربع  
ميراث النسوة) من عيبه واحد لاف فيه بين أهل العلم لانه لا شك فيها (ثم أقرع بين  
الأربع) لكونها أربع من طلقها (فانتهن خرجت قرعتها) به طلاق (حرمت) الميراث  
لم يهتم بقصد حرمانها (وورثها بقيات) ثلاثة أربع ميراث النسوة (وان طلق)  
من نسائه (واحدة لا يعينها) و) مطلق من واحدة (يعينها فانها ما نقصت عدة الجميع  
فهو نكاح عدة قبل القرعة) لا احدى الأربع طلق وانما نقصت عدتها ببقية من والقرعة  
بما هي تميزها لوقوع الطلاق بها (ومتي علمنا هذا) أي المطلقة منهن (يعينها اما  
بتعيينها) بان قال لزوجتي اني اردت طلاقها (أو بقرعة) بان لم يكن نوى احدها من  
وأقرعنا بينهم (فعدتها من حين طلقها) كالمعينة التي لم ينسها و) لا تكون عدتها  
(من حين عيناها) لان العدة لم تحببت تعيين بل بالطلاق فتكون من حينه (وان مات  
زوج قبل التعيين اعتدلت) أي انساها التي طلق بعضهم ولم يعلم (بأطول الاجلين  
من عدة الوفاة) عدة (الطلاق) لا كل واحدة منهن يحتمل أن تكون المطلقة  
بغير قدره أطول وودع فيه ما دونه (عدة لطلاق من حين طلق) لما تقدم (وعدة  
الوفاة من حين موته وان كان الطلاق رجعيا) ومات في العدة (فالمين عدة الوفاة) لا  
رجعية زوجة و) في العدد

تختلج) منه (ان ترك حناته  
نعال) كعدة وحوم ويحرم  
الطلاق في حيض أو طهر  
أصاب فيه ويجب على مول بعد  
الترخص أن أي الفيشة وياتي  
في قسم الطلاق إلى أحكام  
التكليف الخمسة (ولا يجب)  
على ابن (طاعة أبويه) ولو  
كانا (عدلين في طلاق)  
زوجته لانه ليس من البر (أو)  
أي ولا يجب على ولد طاعة  
أبويه (منع من تزويج)  
نساءه (ولا يصح)  
الطلاق (الامر زوج)  
لحديثنا غا طلاق من أخذ  
بالساق (ولو) كان الزوج  
(ميراثه فيصح) طلاقه  
كالبائع لعموم الخبر وحديث كل  
الطلاق جائز الا طلاق المعتوه  
والغلوب على عقله وعن على  
اكتنوا نصيبان النكاح بعد  
منه ان فائدة أن لا طلاق ولا  
طلاق من عقله مدفوع  
الطلاق أشبه طلاق نكاح  
(و) الامن (كعدلي مولى)  
بعد الترخيص ان أي المعيشة  
والطلاق يورث في الزيادة وضحا  
(ويعتبر) وقوع الطلاق  
(ارادة لعله لعدة) بن ذرير  
غير ما وضع له (فزيغ طلاق  
لفقيه) أي عليه (بكره)  
أي الطلاق لتعليم (و) لا طلاق  
على (حالك) طلاق (و) وعن  
نفسه (ولا) طلاق على (نكح)  
ولا زائل عقله بخبره و) برسم  
أو شاف ولو بضره (بعدة) حديث  
كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه  
والغلوب على عقله وحديث



فيه وقرئ أحسنه وبين  
السكران فالجواب بالخبرين  
(و) كذا لا يقع طلاق (من  
غضب حتى غي) عليه (أو)  
غضب حتى (اغضب عليه)  
لأنه إن غلبه أشبه المجنون  
(وبقع) الطلاق (من أفاق  
من جنون أو غم أو كراهة  
طلاق) نصا لانه إذا ذكر أنه  
طلق لم يكن ذائل العقل حينه  
قال الموفق وهذا ابتداء علم فمن  
جنونه يذهب بعرفته بالكلية  
وبطلان حواسه فادعى كان  
جنونه انتشاف أو كان مبرما  
فإن ذلك يقطع حكم نصرفه  
مع أن معرفته غير ذاهبة  
بالكلية فلا يضر ذكره الطلاق  
أن شاء الله تعالى (و) يقع  
الطلاق (من شرب طموسا  
مكرا ونحوه) أي السكر (كما  
يجوز استعماله بلا حاجة)  
إليه كالخمرية السكر كاله في  
شرحهم تبعا للشيخ تقي الدين  
حيث ألقوا بالشراب السكر  
حتى في الحد وقرئ بينهما وبين  
البيع بأنها تشبه وتطلب بوقدم  
الزكشي أنها ملحقه بالبيع  
(ولو خلط في كلامه أو سفل  
تميزه بين الأعيان) كان صار  
لا يعرف ثوبه من ثوب غيره  
(ويؤخذ) السكران الذي يقع  
طلاقه (بشر أو أهله) (كل  
فعل) صدر منه (يعتبره العقل  
كإقراره بذنوبه وظهاره وإبلاغه  
وقتل وسرقته وزنا ونحو ذلك)  
كوقف وعارية وغصب ونسب  
مبيع وقبض أمانة وغيرها لأن  
الحد به جسامه كالصافي في

فصل وإذا ادعت أن زوجه طلقها فاعلمها (أن كان قد ذكرها فقولها لأن الأصل بقاء النكاح) أو ادعت  
وجود صفة علق طلاقها عليها (أن كان قد ذكرها فقولها لأن الأصل بقاء النكاح) أو ادعت أن  
الصفة وجدت فطلعت (فإن كان قد ذكرها فقولها لأن الأصل بقاء النكاح) أو ادعت أن  
حيضها فادعت فقولها أو علقه على ولادته فادعت فقولها (فإن كان قد ذكرها فقولها لأن الأصل بقاء النكاح) أو ادعت أن  
وأصحابه كما تقدم (فإن كان لها بينة) ما ادعت من طلاق لها أو وجود ما علق طلاقها عليه  
(فيلت) بينها وعمل بها (ولا يقبل فيه) أي الطلاق (الأرجح أن عدلان) كالنكاح  
عما يطلع عليه الرجال غالباً وليس بالأول ولا يقصد به المال (وإن) اتفق على ته طلقها  
(و) اختلاف في حد الطلاق (فإن قالت طلقته ثلاثاً فقبل بصل واحدة) (فقولها) لأنه  
منكر للزائد (فإن طلقها ثلاثاً ومعت ذلك أثبت عندنا بقول عدلين) أنه طلقها  
ثلاثاً (لم يحل لها تمكينه من نفسها) لأن حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ثم يقدر  
هو عليها (و) يجب (عليها) أن تفر منه ما استطاعت وأن تقتدي منه أن قدرت ولا تترين  
له وتهرب منه (ولا تقم معه وتحتفي في بادية) و(لا تخرج منها) أي من بلدها  
(ولا تستزوج) غيره (حتى يظهر طلاقها) ثلاثاً (ولا ينسلط عليها شخصان أحدهما يظهر  
النكاح والآخر يبطنه (ولا تقتله قصداً) بل تدفعه بالأسهل فالأسهل كالنساء  
(فإن قصدت الدفع عن نفسها فآل إلى نفسه فلا تتم عليها ولا ضمان في الباطن) عليها  
لأنها فعلت ما هي مأمورة به (فأما في الظاهر فأنها تباح بحكم القتل) لأن قولها غير  
مقبول في وقوع الثلاث عليه لتدفعه عن نفسها (مالم يثبت صدقها) بشهادة عدلين  
فينتفي وجوب القتل في الظاهر أيضاً (وكذا لو ادعى نكاح امرأة كذا وأقام شاهدان  
زور لحكم الحاكم له بالزوجة) فإن حكم الحاكم لا يزيل أثبت عن صفته الباطنة ولا يحل  
له بذلك وتدفعه بالأسهل فالأسهل كالنساء (وكذا لو تزوجها تزويجاً باطلاً) كفي  
عديتها (فسلت إليه بذلك) التزويج فلا يحل له وتنفقه كما تقدم (وإذا طلقه ثلاثاً  
فشهد عليه أربعة أو طلقها) بعد الطلاق الثلاث (أقيم عليه الحد منه) لأنه لا نكاح ولا  
شبهة نكاح ولم يعتبروا شبهة القول بأن طلاق الثلاث واحدة لضعف ما أخذ (فإن شهد  
طلاقها) ثلاثاً وأقام تقيمه عليه بينة (ووطئها ثم قامت) عليه (بينه بطلاقه فلا  
حد عليه) لاحتمال غلطه أو نسيانه (فإن قام ووطئها علم بأنها كتمت طلقها ثلاثاً  
كان إقراراً منه بالزنا فيعتبر فيه ما يعتبر في الإقرار بالزنا) بأن يقرار بها ولا يرجع حتى يحد  
مع ما يأتي في حد الزنا

فصل إن طار طائر فقال زوج انتبين فأكثر (أن كان هذا) الطائر (غراباً فلهذا  
طالق وإن لم يكن غراباً فلهذا طلق فهي) أي الاتفاقية بينهما (كالتسمية) فيقرع  
بينهما لانه لا سبيل إلى معرفة المطلقة منهما عينة فهما سواء والفرقة طريق شرعي لأخراج  
الجهول خسرعت الفرقة كافي بينهما (وإن كان) من له زوجة عن طائر (أن كان  
غراباً فلهذا) كونه (طالق وإن كان حماً فلهذا) كونه (طالق وإن تطلق واحدة منهما  
إذا لم يعلم) أغراب أم حمام أم غيره ما احتمل كونه الطائر ليس غراباً ولا حماماً ولانه  
متيقن الحل وشاك في الخنز ولا يزال عن تعيين النكاح بالشك (فإن قال) رجل عن  
طائر (أن كان غراباً فامتنى حرة أو) قال أن كان غراباً (فأمر أن طالق ثلاثاً وقال) رجل  
(آخر أن لم يكن غراباً مثله) أي فامتنى حرة أو أمر أن طالق ثلاثاً (ولم يعلم) أي يعلم  
الحلف الطائر غراباً أو غيره (لم تنقأ) أي الامتنان (ولم تطلق) أي المرأتان لأن

الحلف لا ينفذ ولا ينافي بالزنا فلهذا فيضطر إلى غيره فالزم حكم تميزه عقوبة (لا) يقع الطلاق (من مكره) على



ما اسكره ونفع طلاقه (ولا) يقع  
الطلاق (عن اكره) على الطلاق  
فلما (الخبر فان اكره عليه  
بحق كما كرهه مولا بعد  
النزول واي الفضة ونحوه  
وقع (بمقربة) متعلق  
باكره كضرب وخنق وعصر  
ساق ونحوه ولا يرفع ذلك عنه  
حتى يطلق بمافات منه اكره  
به لا نقضاه (او تهديده او ولده  
من قادر) على ما يهدده  
(بسلطنة او نظب كل من ونحوه)  
كقاطع طريق (بقتل) متعلق  
بتهديد (او قطع طرف او ضرب)  
كثير قال الموق والشارح فان كان  
يسيرا في حلق من لا يلبس  
فليس باكره وان كان في ذوى  
المروءات على وجه يكون اترقا  
لصاحبه وغضاضة وشهرة في  
حقه فهو كضرب الكنية في  
حق غيره (او حبس او خذل  
بضربه) انما منه ضررا  
(كثيرا) فان لم يضره كذا  
فليس اكره (ونظن) اسكره  
ايقاعه اى ما يهدده به بذكر  
(فطلق نبعنا قوله) اى ذكره  
بكره (الاعطيت عشرة مرفوع  
لاطلاق ولا عتق في اغلاق رواه  
أحمد وأبو داود وابن ماجه واه غرق  
الا كراه لان اسكره معلق عليه  
في امره مضيق عايبه في نصرة  
كن اغلق عايبه باب ولاته قول  
حل عليه بلا حق شبه كراه اسكره  
ونعجب الاجابة مع تهديد بقتل  
او قطع طرف من قدر تغلب على  
القل ايقاعه ان لم يطلق ثلث  
يلقى بيده الى الماء كانه منهي عنه  
وروى سعيد وابو عبيد ان رجلا  
علي عهد عمر تدلى في حبل نيشة ارمه

لثنت من ماله من معلوم ولا يحكم به في حق واحد منهما بعينه بل تبقى في حقه احكام النكاح  
من النفقة والكسوة والسكنى لان كل واحدة منهما يقين نكاحها باق ووقوع طلاقها مشكوك  
فيه (وحرم عليهم الوطء) لان احدهما حائض يقين وامرأته محرمه عليه وقد اشكل بحرم  
الوطء عليهم جميعا كما لو حث في احدي امرأته لابعينها (الامع اعتقاد احدهما خطأ الآخر)  
فان من اعتقد خطأ رفيقه لا يحرم عليه وطء زوجته او أمته ولا يحنث فيما بينه وبين الله تعالى  
لانه يمكن صدقه (فان اشترى احدهما أمة الاخر اقرع بينهما) اى بين الامتين فان  
خرجت امة القرعة عتقت (فان وقعت القرعة على أمة) التي كانت لها ابتداء (فولأولها  
له) لانه المقتضى لها والاولا من اعتق (وان وقعت) القرعة (على) الأمة (المشتراة فولاؤها  
موقوف حتى يتصادقا على امر يتفقن عليه) لان كلامهم لا يدعيه اذن (فان اقر كل  
واحد (مهما) انه لا يصدق بزوجته او عتقت امتهما) مؤاخذه لكل منهما باقراره  
على نفسه (وان اقر احدهما) بالحنث (حنث وحده) لاقراره (وان ادعت امرأة  
احدهما) عليه احنث فقوله (او) ادعت (أمة عليه الحنث) فأنكر (فقوله) لان  
الاولى عدمه (ولو كان عبدا مشرك بين موهدين فقال احدهما) عن طائر (ان كان  
غريبا قنصيا) من العبد (حروقال) الشريك (لاخران لم يكن غريبا قنصيا حروعتق)  
العبد (على احدهما) لان احدهما حائض طعنا (فيميز بالقرعة) ويغرم قيمة نفسه  
شريكه (والولادة) لانه معتق (فان قال) سيد عبدا وامة (ان كان) هذا الطائر  
(غرابا فبسي حروان لم يكن غرابا قنصيا حرة ولم يعلم) غرابا أم غيره (عتق احدهما)  
ويميز (بالقرعة) ذمته لا طريق الى اعم به الا بها (فان ادعى احدهما او) ادعى (كل  
مهما) اى من العبد وامة (انه الذي عتق) وأنكر السيد (فقول السيد مع عينه) لان  
لا من معه (فان قال) من له نساء وعبيد (ان كان) هذا الطائر (غرابا قنصيا وطواقي  
وان لم يكن غرابا فعبيد احرار ولم يعلم) ما الطائر (منع من التصرف في المالكين) يعني  
من وضة لزوجته ومن بيع العبيد (حتى يتبين) امر الطائر كما تقدم فيمن طلق واحدة  
من نسائه ونسبه (وعليه نفقة جميع) من الزوجات وانما يبين الحال او يفرع  
(من نسائه ونسبه) حرا طائر (وقد علم) نظرا اقرع بين النساء ورق العبيد) لانه  
لا طريق في تمييزه. (فان وقعت القرعة على غراب طلق النساء ورق العبيد) اى  
يتوافق رقى (ونخرجت) القرعة (على العبيد عتقوا ولم يطلقن) اى النساء لعدم  
خروج القرعة عليهن (وان قال امرتو) امرأة (اجنبية احدا كما طالق) طلقت  
امرأته (او قال سلمى طلق واسمها) اى امرأته طلق واجنبية (سلمى) طلقت امرأته (او قال  
اجنبية اسلمت طلق ولها بنت غيرها) اى غير امرأته (طلقت امرأته) لان الاصل  
عتبار كالم تكلم دون انما فاذ اضف الى احدي امرأتين واحداهما زوجة او الى اسم  
وزوجته مسماة بذلك وحب صرفه الى امرأته لانه لو لم يصرف اليها لوقع لغوا (فان قال اردت  
الاجنبية) لم تطلق امرأته لانه لم يصرح بطلاقها ولا لفظ فيما يقتضيه ولا نواه فوجب  
بقاء نكاحه. (على ما كان) لانه فان ادعى ثلث دين لانه يحتمل ما قاله (ولم يقبل في الحكم) لان  
غير زوجته ليست محظوظة (لاقرينة دالة على ارادة لاجنبية) مثل (ان يدفع  
ببينة خذ او يخلص به من مكروه) فيقبل منه في الحكم (وان لم ينو زوجته ولا) نوى  
(الاجنبية طلاق زوجته) لانهم يحمل لطلاق (وان نادى امرأته) هذا (فاجابته  
مرأته اخرى) فليس أنت غنى بظن المناداة طلقت المناداة فقط (او نادى امرأته هذا



الى اهلك فليس هذا طلاقا  
(وكبره) ظنا في انه لا يقع طلاق  
(من مهر يطلاق) قال الشيخ  
تقي الدين واقتصر عليه في  
المسروع قل في الانصاف قلت  
بل هو اعظم الاكراهات  
(لا من شتم) يطلق (او  
أخوفه) أي بالثناء المصحة  
أي أهين بالشتم يطلق فليس  
كمكره بل يقع طلاقه لان ضرره  
يسر (ومن قصد ايقاعه)  
أي الطلاق وقد أكره عليه  
(دون دفع الاكراه) فلم يقصده  
وقع طلاقه وكذا ان لم يقصد  
ايقاعه مبدد به أو أمكنه  
اقتصاص من الاكراه فهو حرب  
أو اختفاء أو دفع اكراه (أو  
أكره على طلاق معينة) من  
نسائه كفاطمة (فطلق  
غيره) كخديجة وقع عليها  
لأنه غير مكره عليه (أو) أكره على  
طلقة واحدة (نطلق أكثر) من  
طلقة (وقع) طلاقه لأنه غير مكره  
عليه و(لا) يقع طلاقه (ان  
أكره على طلاق معينة) من  
نسائه (فطلق معينة) منهن  
بان أكره على طلاق واحدة  
منهن ايا كانت فطلق عائشة  
مثلا لصديق الواحدة المهمة بها  
(أو ترك) المكره (التأويل  
بلا غير) في تركه فلا يقع  
طلاقه لعدم الخبر وينبغي له ان  
أكره على الطلاق وطلاق أن  
يتأول خبر وجاه من الخلاف  
(واكره على عتق و) على  
(عين) بالله (ونحوها)  
كطاهر (ك) كراه (على طلاق)  
فلا يؤخذ بشئ منها في حال لا يؤخذ فيه بالطلاق ولا يقال

وعنده امرأته أخرى (لم تجبه وهي الحاضرة فقال أنت طالق يقظا المنادة طلقت المنادة  
فقط) لأنه قصد بها خطابه وليست الأخرى منادة ولا مقصودة بالطلاق فلم يطلاق كما لو أراد  
أن يقول طاهر فبقى لسانه فقال أنت طالق (فان قال علمت انه) أي الجبسة أو  
الحاضرة التي لم تجب (غيرها) أي غير المنادة (وأردت طلاق المنادة طلقة واحدة)  
أما المنادة فلأنها المقصود بها الطلاق وأما الجبسة أو الحاضرة فلأنه واجهها بالطلاق مع علمه انها  
غير المنادة (فان قال أردت طلاق الثانية طلقت وحدها) لأنه خاطبها بالطلاق ونواها به  
ولا يطلق غيرها لان لفظه غير موجه اليها ولا هي منوية (وان لقي أجنبية فظن امرأته فقال  
فلأنه أنت طالق فإذا هي أجنبية طلقت امرأته نصا) لأنه قصد زوجته بصريح الطلاق  
(وكذا لو لم يسمها بل قال) لأجنبية طهناز وجته (أنت طالق) طلقت امرأته لما مر (وان  
علمها أجنبية) فقال أنت طالق (وأراد بالطلاق زوجته طلقت) زوجته لأنه قصد بها  
بالطلاق (وان لم يرد بها) أي برز زوجته (بالطلاق) وقد خطب به أجنبية عالما انها  
أجنبية (لم يطلاق) زوجته لأنها لم يقصد بها بالطلاق ولم يخاطبها به (ولو لقي امرأته فظن  
أجنبية فقال أنت طالق أو) قال (تحي يا مطلقه لم تطلق امرأته) قاله أبو بكر ونصره  
في الشرح لأنه لم يرد بها بلك وصححه في الاختيارات ويخرج على قول أبي حامد انها تطلق  
قاله في المبدع وخبره في المنتهى وقال في شرحه على الأصح لأنه واجهها بصريح الطلاق  
فرقع كما لو علم انها زوجته ولا أثر لظنه اياها أجنبية لأنه لا يرد على عدم ارادة انطلاق (وكذا  
العتق) في جميع ما تقدم (وان أوقع بزوجته كلمة وجهها وشك هل هي طلاق أو ظهار لم  
يلزمه شئ) كمن في ثوب لا يدري من أيهما هو قال في الفروع وعو بتوجه مثله من حلف  
بيمينات جهلها برباطه لغزو يؤيده قول أحمد في رجل قال له حلفت بيمين لا أدري أي شئ  
هي قال ليت انك اذا دريت درست انك انك شئت من طاهر أو حلف بالله تعالى لزمه  
بحث كمارعين لانها اليقين والاشوط كفارة الفها رليبر أيقين والله أعلم

### باب الرجعة

بفتح الراء أفصح من كسرهما كاله الجوهري وقابلا الأزهرى والكسرا كثره (وهي) لغة المرة من  
الرجوع وشرعا (إعادة مطلقه غير بائن أي ما كانت عليه بغير عقد) والأصل فيها قبل  
الاجماع قوله تعالى وبهولتن أحق بردمن في ذلك ان أراد والأصل أي رجعة له الشافعي  
والعلماء وقوله تعالى أمسكوهن بهن ربوفهن طيب الزواجر لأمروهن بمثل ما نصحن  
وطاق عليه الصلاة والسلام حفصة ثم راجعها رواه أبو داود من حديث عمرو بن شعبان  
عن ابن عمر قال طلقت امرأتى وهي حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال مره  
فراجعها (ذا طلق الحرام امرأته ولو) كانت (أمة على حرة) فلا يشترط أن يكون مادم الطول  
ولا تحلف العنت لأن الرجعة استدامة له قد لا يملكه (بعد دخوله أو خلوته بها في نكاح  
صحیح أقل من ثلاث) بغير عرض فله مراجعتها مادامت في العدة (أو) طلق (العبد واحدة  
ولو كانت زوجته بغير عرض فله مراجعتها مادامت في العدة) وملخصه ان الرجعة أربعة  
شروط الأول أن يكون دخل أو خلاه لان غيرها لا عدة عليه ولا يمكن رجعتها الثاني  
أن يكون النكاح صحیح الا من نكاحها فسد تبين بالطلاق فلا يمكن رجعتها ولان الرجعة إعادة  
الى النكاح فادام تحلل بالنكاح لعدم صحته وجب أن لا تحل الرجعة اليه الثالث أن يطلق



عليها والثواب من فعله  
لاستحقاقه عند تمام العبادات  
فصل اربعة ذكر في الانتصار  
(و يقع) الطلاق (بائنا  
ولا يستحق عوض مسئل)  
المطلق (عليه) الطلاق  
(في نكاح قبل) أي قال  
بعض الأئمة (بعينه) أي  
كسلاولي (ولا يراها) أي  
الصفة (مطلق) نصا كما  
لوحكم به من يرى محتمل الحكم  
انما يكشف خافيا أو ينفذ  
واقعا لان الطلاق ازالة ملك  
بقي على التغليب واسراة فجاز  
أن ينفذ في المقد الفاسد اذا  
لم يكن في نفذه اسقاط حق  
الغير كالعسق في المكتبة  
الفساد بالاداء ونقل ابن قاسم  
قد قام مقام النكاح الصحيح في  
أحكامه كلها (ولا يكون)  
الطلاق في نكاح مختلف فيه  
(بدعي في حيض) فيجوز  
فيه لان الفاسد لا تجوز  
استدامته كابتدائه ولا يسمى  
طلاق بدعي (ولا) يصح  
(خلع) في نكاح فاسد (خلوه)  
أي الخلع (من العوض) لانه  
اذا كان الطلاق بائنا لا عوض  
فلا يستحق عوضا بسببه لانه  
لامقابل للعوض (ولا) يقع  
طلاق (في) نكاح (باطل  
اجماعا) كعند خمسة (ولا  
في نكاح فضولي قبل اجازته  
ولو نفذ بها) أي ولو قلنا ينفذ  
بالاجازة (وكذا عسق في شراء  
فاسد) أي مختلف فيه فينفذ  
لما تقدم في الطلاق بخلاف  
الباطل

دون ما يملك من عدد الطلاق وهو الثلاث لحر والائتقان للعبد لان من استوفى عدد طلاقه  
لا تحل له مطلقته حتى تنكح زوجا غيره فلا يمكن رجعتها لذلك الرابع أن يكون الطلاق بغير  
عوض لان العوض في الطلاق انما جعل لتفتدي به المرأة نفسها من الزوج ولا يحصل ذلك  
مع ثبوت الرجعة فاذا وجدت هذه الشروط كان له رجعتها مادامت في العدة للاجماع ودليله  
ما سبق (ولو) كان المطلق (مريضا ومساقرا أو محرما) لانها استدامة للنكاح لا ابتداء  
(وتقدم في محظورات الاحرام وعملها) أي الرجعة (ولي محنون) لانها حق للمحنون  
يخشى قواته بانقضاء العدة فملائم استيفاء له كقيمة حقوقه (ولا رجعة بعد انقضاء العدة)  
لفهم قوله تعالى ويولتهن أحق بردهن في ذلك (وتحصل الرجعة بلفظ من ألقاها  
نحو راجعت امرأتى أو ارجعتها أو رددتها أو أمسكتها) (ولا) تحصل الرجعة  
(بنكحها أو تزوجتها) لان هذا كناية والرجعة استباحة يصنع مقصود فلا تحل بالنكاح  
كالنكاح (وان خاطبها) أي المطلق بالرجعة (ف) سفتها أن (يقول راجعتك أو ارجعتك  
أو رجعتك أو رددتك أو أمسكتك فان زاد بعد هذه الالفاظ المحبة أو الالهانة) لم يقدح في  
الرجعة (أو قال أردت أنى راجعتك فحقى أهلك أو أهانتك لم يقدح في الرجعة) لانه أتى  
بالرجعة وبين سبها (وان قال أردت أنى كنت أهينك أو أجهلك وقد رددتك بفراقى الى ذلك)  
أي المحبة أو الالهانة (فليس برجعة) لحصول التضاؤل لان الرجعة لا تتراد بالفراق (وان  
أطلق ولم ينوشيا) بقوله راجعتك المحبة أو الالهانة ونحوه (محنت) الرجعة لانه أتى  
بصريحها وضم اليه ما يحتمل أن يكون سبها وأن يكون غيره فلا يزل اللفظ عن مقتضاه  
بالشك (فلا احتياط أن يشهد وليس من شرطها) أي الرجعة (الاشهاد) لانها لا تقتصر  
الى قبول فلم تقتصر الى شهادة كسائر حقوق الزوج ولان ما لا يشترط فيه الولي لا يشترط فيه  
الاشهاد كالبيع (لكن يستحب) الاشهاد عليها احتياطا عن مقتضاه بالشك (فيقول  
اشهدا على أنى راجعت امرأتى) الى نكاحي (أو زوجتي أو راجعت الما وقع عليها من  
طلاقي) ونحو ذلك مما يؤدي معناه (فلو أشهدوا وصي الشهود بكتماها فصح) لعدم اشتراط  
الاشهاد وعنه يجب الاشهاد عليها فان لم يشهد لم تصح فان أوصى الشهود بكتماها لم تصح وقال  
القاضي يخرج على الروايتين في التواصي بكتماها النكاح (ولا تقتصر) الرجعة (الى  
الى ولا صدق ولا رضا المرأة ولا علمها ولا اذن سيدها) ان كانت أمة لان الرجعة  
امسك للمرأة بحكم الزوجية فلا يمتد فيها شيء من ذلك (والرجعية زوجة بلحقها الطلاق  
والظهار والمان والابلاء ابتداء المدة) التي تضرب لأمولي وهي الاربعة أشهر (من  
حين اليمين) لامن الرجعة (ويرث كل منهما صاحبه ان مات) بالاجماع (وان  
خالها أصبح خلعه) لان الزوجية تصح طلاقا فصح خلعه كما قبل الطلاق وليس مقصود  
الخلع التحريم بل التخلص من ضرر الزوج على انما منع أنها محرمة (ولها النفقة) وان لم  
تكن حاملا الى انقضاء عدتها (ولا قسم لها) أي ترجعية (صرح به الموفق والشارح  
والزركشي في الحضانة ولعله مراد من أطلق) من الاحباب ان الرجعية زوجة (ويباح  
لزوجها وطؤها) يباح له (الخلوة) بها (و) يباح له (السفر بها وطها) أن تستزين  
له وتشرّف) لانها في حكم الزوجات كما قبل الطلاق (وتحصل الرجعة بوطئها بلا اشهاد  
نوى الرجعة به أو لم ينو) به الرجعة لان الطلاق سبب زوال الملك وقد انعقد مع الخيار  
والوطء من الملك منعه زواله كوطء البائت في مدة الخيار وكما ينقطع به التوكيل من  
طلاقها (وتحصل) رجعتها (بما شرعتها من القبلة والممس والنظر الى فرجها بشهوة



أو غيرهما ولا بالملوقة بها والحديث معها) لأن ذلك كما نيس في معنى الوطء إذا وطء بديل  
على ارتجاعها دلالة ظاهرة بخلاف ما ذكر (ولا) فخص الرجعة أخذ (بأنكار الطلاق)  
لما سبق (ولا يصح تعليقها) أي الرجعة (بشرط فلو كان راجعاً أن شئت أو أن قدم  
أبوك فقد راجعتك أو كلما طلقتك فقد راجعتك لم يصح) اتفق لأن الرجعة استباحة  
فرج مقصود أشبهت النكاح (ولو قال) للرجعية (كلما راجعتك فقد طلقك لم يصح)  
التعليق (وطاقت) كلما راجعها (وان راجعها في الرجعة من أحدهما) أي أحد  
الزوجين (لم يصح) الارتجاع كالنكاح (وهكذا ينبغي أن يكون) الحكم كذلك (إذا  
راجعها بعد اسلام أحدهما) فلا تصح رجعتها إذا طلقها ثم أسلمت رأساً ولم تكن كبايسة  
(فإن كانت) المطلقة الرجعية (حاملًا يائس فوضعت أحدهما لم تنقض عدتها) حتى  
تضم الحمل كله (ولو خرج بعض الولد فارتجعها قبل أن تنزع ياقه) صح لأنهم نزل في العدة  
(أو) راجعها بعد وضع الأول (قبل أن تضع الـ في صح) الارتجاع لأنها في العدة إذن  
(و) إن لم يراجعها حتى وضعت الحمل كله (انقضت عدتها) وأباحت له بعد ولولم تظهر  
أي ينقطع نفاءها (أو تنفسل من النفاس) لأن العدة قد انقضت بوضع الحمل فبانت  
بذلك (وان طهرت) الرجعية ذات الاقراء حرة (من الحيضة الثالثة) أو الأمانة من الثانية  
(ولم تنفسل فله رجعتها) روى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود (قطاها مرة ولو فرطت  
في الفسل سنتين) لأن وطء الزوجة قبل الاغتسال من الحيض حرام لوجود أثر الحيض الذي  
يمنع الزوج الوطء كما يمنعه الحيض فوجب أن يمنع ذلك ما يمنعه الحيض ويوجب ما أوجبه الحيض  
كما قبل انقطاع الدم (ولم تبسح للزوج) قبل أن تنفسل من الحيضة الثالثة ما سحر  
(وما عدا ذلك من انقطاع نفقتها وعدم وقوع الطلاق بها وانقضاء نسبها وغير  
ذلك فانه يخص بانقطاع الدم) رواية واحدة ناله في المحرر رتبة تفضي وغيره  
انتهى

فوتصل وإذا تزوجت الرجعية في عدتها وجلت من الزوج الـ في انقضت عدة الأول  
بوطء الثاني لا عجز رد العقد عليها لأنه غير صحيح فلا أثر له (وملك الزوج) الأول  
(رجعتها في مدة الحمل كما ملكه) أي ارتجاعها (بعد وضعها) الحمل (ولو فصل طهرها  
من نفاسها) لأن الرجعة باقية وانما انقضت لمرضها ولو طئت في صلب نكاحه لكن  
لا يملك وطؤها قبل وضع الحمل ولا قبل الفسل من النفاس (وان أمكن أن يكون أكثر منهن)  
أي من طلقها ومن تزوجها في عدتها (وه) أي الأول (رجعتها قبل وضعه) لأنها في العدة  
(ولو باناته) أي الحمل (لثاني) فرجعتها صحته سابق وان راجعها بعد الوضع وبان الحمل  
من الـ في صحته رجعتها وان بان من ثمره لم يصح لأن العدة انقضت بوضعه (وان انقضت  
عدتها) أي الرجعية (ولم يرتجعها) أو طأه قبل الدخول (وانخلوا) بتفصيله في النكاح  
جديد) بشروط وتقدم (وتعود إليه) على ما بقي من طلاقها أو رجعتها (إليه) بعد نكاح  
غيره أو قبله (وسواء) وطئه الثاني أو لم طأها) أقول عمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة  
وابن عمر وعمران بن حصين ومعاذ له أكثر العلماء لأن وطء الثاني لا يحتاج إليه إلا في  
الاحلال الأول فلا بد من حكم بطلان كوطء السيد وكما لو عادت إليه قبل نكاح الآخر  
(وان ارتجعها) المطلق (وأشهد على المراجعة من حيث لا تعلم فاعتدت ثم تزوجت من  
أصابها ردت إليه) أي إلى الذي كان راجعاً بها بعد إقامة البينة لأن رجعتها صحيحة لأنها لا تقهر إلى

التوكيل والتوكل فيه كالعتق  
(ولو كمل لم يحمله) موكله (حدا)  
أي لم يمين له وقتاً للطلاق (أن  
يطلق متى شاء) كالوكيل في  
البيع فإن حمله حداً فمضى  
ما أذن له لأن الأمانة الموكل  
في ذلك (لا) يطلق وكيل  
عن موكله (وقد دعته) من  
حيض أو طهر وطئ فيه فان  
فعل حرم ولم يقع صحته النكاح  
وقيل بحرمة وقوع قسمه في  
الرعايتين والحواشي الصغير  
ذممه في الانصاف وجرم  
بوفوعه في الاقناع (ولا)  
وكيل أن يطلق (أكثر من)  
طلقة (واحدة إلا أن يجعله)  
اموكل (له) أي الوكيل فان  
جعل له أن يطلق أكثر ملكه  
(وذلك) وكيل (بطلاق)  
موكل في طري (تطبيقاً) أي  
أن يلق الطلاق على شرط لانه  
لم يذم فيه صريحاً ولا عسراً  
(وان وكل) زوج في طلاق  
وكيلين (اثنين) لم ينفرد أحدهما  
بطلاق لأن الموكل إنما رضي  
بتصرفهما جميعاً (إذا بان من  
الموكل) فيصح انفرد من اذن  
له منهما لأن الحق للموكل في ذلك  
(وان وكل) أي وكل الزوج  
اثنين (في) طلاق (ثلاث)  
فطلق أحدهما) أي الوكيلين  
(أكثر من) وكيل (الآخر)  
بأن يطلق أحدهما واحدة  
والآخرتين أو يطلق أحدهما  
ثنتين ولا حرثاً (لأن) وقع ما اجتماعاً  
عليه) لأنه المأذون فيه فصح دون  
ما انفرد به أحدهما بلا إذن (وان  
كان) لزوجته (طلق نفسه)  
توكيل زوجة أو غيرها في طلاقها

كان لذلك) أي طلاق نفسها (مترافياً كوكيل) غيرها لأنه مقتضى اللفظ والطلاق (ويطلى)



زوجها لم يطلق نفسه (أكثر من) طلاق (واحدة) لأن الأمر المطلق يتناول ما يقع عليه الاسم (إلا أن جعله) أي الأكثر من واحدة (لها) فتلك ما جعله لها لأن الحق له في ذلك وإن قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين وقعت لأنها ما دون نفسه وفي غيره فوقع المأذون فيه كالقول لها طلق نفسك وضرائك فطلقت نفسها فقط وإن قال طلق نفسك فقالت أنا طلق إن قدم زيد لم تطلق بقدره لأن الله أنصرف إلى المنجز فلم يتناول المعلق (وثلك) زوجة (اثلاث) أي إن تطلق نفسها ثلاثا (ن) إذا قال لها زوجها (مطلقك يديك) لانه مفرد مضاف فيعم (و) تلك أيضا الثلاث (في وكتك فيه) أي في طلاق أو في الطلاق ما سبق في الأولى ولا يستتر أنه بال الاستتراقية في الثانية (وإن خبر وكتك) من ثلاث بأن قال لو كتبه أو زوجته اختاروا اختاروا من ثلاث (أو) خبر (زوجته من ثلاث) ما شئت أو شئت (ملكاً) أي إن بطلت (ثنتين فأقل) لأن من تتبع بعض فلا يستوعب أحدهما الثلاث (ووجب على النبي صلى الله عليه وسلم تخيير نسائه) لقوله تعالى يا أيها النبي قر لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها الآية فخيرهن وبدأ بمائسة فقالت إني أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت ثم فعل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت متفق عليه مختصراً (باب سنة الطلاق وبدعته)

رضاها فلم يفتقر إلى علمها كطلاقها ونكاح الثاني غير صحيح لانه تزوج امرأه غيره كالقول بكن طلقها (ولا يظنوها) المرتجع (حتى تنقض عدها) من الثاني لانه متدة من غيره أشبه ما لو وطئت في أصل نكاحه (وطأ على الثاني المهر) بما استحل من فرجها فإن لم يصبه إلا مهر عليه (وإن تزوجها) الثاني (مع علمهما) أي علم الثاني والمطلقة (بالرجعة أو) تزوجها مع (علم أحدهما) بالرجعة (فالنكاح باطل) لأنها زوجة الغير ولا شبهة (والوطء محرم على من علم) منهما (وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره) لانفساء الشبهة (وإن كان الثاني ما دخل بها فسرق بينهما) لغاى النكاح (وردت إلى الأول) قال في المبدع غير خلاف في المذهب (ولأنني على الثاني) من مهر ولا حسد لمدم موجه (فإن لم تكن له) أي المطلق (بينة برجعتها لم تقبل دعواه) لقوله عليه الصلاة والسلام لو يعطى إنسان بدعواه الحديث ولا الأصل عدم الرجعة (وإن صدقته هي وزوجها) الثاني (وردت إليه) أي الأول لأن تصديقهما أبلغ من إقامة البينة (وإن صدقته الزوج) الثاني (نقطة انفساخ نكاحه) لاعتراضه بقضائه (ولم تسلم إلى الأول) لأن قول الثاني لا يقبل عليها وإنما يقبل في حقه (والقول قولها بغير بين) صححه في المفتي لأنها لو أقرت لم يقبل (فإن كان تصديقه) أي الثاني للأول في رجعتها (قبل دخوله بها فلا عليه نصف المهر) لأن الفرقه جاءت من قبله بتصديقه (و) إن كان تصديقه (بعده) أي بعد الدخول بها فلا (لها المبيع) أي جميع المهر لانه استقر بالدخول (وإن صدقته) أي الأول في دعوى رجعتها (وحدها لم يقبل قولها في فسخ نكاح الثاني) للحديث السابق ولا يستخلف الثاني على ما اختاره القاضي لانه دعوى في النكاح واختار الخرقى بلى في خلاف على نفي العلم (فإن بان منه) أي من الثاني (بطلان أو غيره) لنفسه لانه أو أعتار (وردت إلى الأول بغير عقد) جديد لأن المنع من ردها إنما كان لحق الثاني كما لو شهد بغيره بعد ثم اشتراه فانه يعتق عليه (ولا يلزمه مهر للأول بحث) وإن صدقته (كما لو ارتدت أو أسلمت) تحت كافر (أو تلت نفسها وإن مات الأول وهي في نكاح الثاني فينبغي أن ترثه) أي الأول (لاقراره بزوجه أو إقرارها بذلك) أي بزوجه قاله الموفق ومن تبعه وجزم به في المبدع (وإن ماتت) وهي مصدقة للأول (أم يرثها) الأول لأنها لا تصدق في إبطال نكاح الثاني (ويرثها الزوج الثاني) لأنها زوجته ظاهراً (فإن مات الثاني لم ترثه) لاعتراضها بأنها ليست زوجة له (قال الزركشي ولا يمكن) أي الأول (من تزوج أختها ولا أربع سواها) مؤاخذه له بموجب دعواه قلت وكذا الثاني بطريق الأولى (وإن ادعت الرجعية أو البائن انقضاء عدتها قبل قولها إذا كان ممكناً) لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن أي من الحمل والحيض فلو أن قولهن مقبول لم يحرم عليهن كتمان ولانه أمر مختص بمعرفة فكان القول قواها فيه كالتبينة (إلا أن تدعيه) أي انقضاء عدتها (الحرة بالحيف في شهر فلا يقبل إلا ببينة) ولو أنها امرأة واحدة نص عليه لقول شريح إذا ادعت أنها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت ببينة فقد انقضت عدتها والافهي كاذبة فقال له على قالون ومعناه بلسان الرومية أصبت أو أحسنت ولانه يندر جدا حصول ذلك في شهر فهو (كما لو ادعت خلاف عده منتظمة) فلا يقبل فيها إلا ببينة

فانفصل وأقل ما يمكن أن (تنقض به) أي فيه (عدة الحرام من الأقراء) أي بها (وهي) أي الأقراء (الحيض تسعة وعشرون يوماً لحظية) بناء على أن أقل الحيض يوم



وليلة وأقل الطهرين الحيضتين ثلاثة عشر يوما وذلك بان يطلقها مع آخر الطهر ثم تحيض  
يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تحيض يوما  
وليلة ثم تطهر لحظة لتعرف بها انقضاء الحيض وان لم تكن اللحظة من عدته فلا بد منها  
لمعرفة انقطاع الحيض ومن اعتبر الغسل فلا بد من وقت يمكن فيه الغسل بعد الانقطاع (و) أقل  
ما تنقضي فيه عدة (الامة) بالاقرار وهي الحيض (خمس عشرة) يوما (ولحظة) بان يكون طلقها  
في آخر طهرها وحاضت يوما وليلة وطهرت ثلاثة عشر يوما وحاضت يوما وليلة واللحظة يتحقق  
فيها الانقطاع كما تقدم (فان ادعت) الحرة (انقضاءها) أي العدة بالحيض (في أكثر من  
شهر صدقت) لما تقدم (و) ان ادعت انقضاءها بالحيض (في أقل من تسعة وعشرين  
يوما ولحظة لا تسبح دعواها) انقضاءها (حتى مر عاها ما يمكن صدقها) فبها كالمضني  
عليها أكثر من شهر (قطرنا فان بقيت على دعواها المردود لم تدمع) دعواها  
(أيضا) لانها عين التي ردت لعدم الامكان (وان ادعت انقضاءها في هذه المدة كلها أو  
ادعت انقضاءها (فيما يمكن) انقضائها (فيما قبل قولها) لان ذلك لا يعلم الا من  
جهتها وهي مؤمنة على نفسها (والفاسقة) والعدل (والمریضة) والصحيحة (والسامة  
والكافرة في ذلك) المذكور من انقضاء العدة على التفصيل السابق (سواء) لان  
ذلك متعلق بها دون غيرها (وان ادعت انقضاءها) أي العدة (بوضع حمل غيب) ليس  
سقطا (لم يقبل قولها في أقل من ستة أشهر من حين امكان الوطء بعد العقد) لان ذلك  
أقل مدة الحمل كما تقدم (وان ادعت انها سقطته) أي أسقطت من تنقضي به العدة  
(لم يقبل) قولها (في أقل من عشرين يوما) من حين امكان الوطء بعد انقضاء العدة لان العدة  
لا تنقضي الا بما بين فيه خلق انسان وأقل مدة يتبين فيه خلق انسان أحد وثلاثون يوما كما  
تقدم (ولا تنقضي به) أي بما تلقبه المرأة (عدة قبل أن يصير مضغة) ويتبين فيه خلق  
انسان كما لا يصير به أم ولد ولا يثبت به حكم نفاس ولا وقوع طلاق معلق بولادة وغو ذلك  
(وان ادعت انقضاءها) أي العدة (بالشهور ولم يقبل قولها) بلائنه (والقول قول  
الزوج) لان الاختلاف في ذلك ينتمي على الاختلاف في وقت انطلاق القول قول الزوج فيه  
(الا أن يدعي) الزوج (انقضاءها باليسقطت نفقتها مثل أن يقول في محرم طلقك في شوال) فقد  
انقضت عدتك وسقطت نفقتك (فتقول هي بل) طلاقني (في ذي القعدة) فطلقني  
ونفقتي باقبتان (فقولها) لان الأصل عدم سقوط ذلك (فان ادعت ذلك) أي عدم  
انقضاء عدتها (ولم يكن لها نفقة) كبائن وحائل (قبل قولها) لانها مقرة على نفسه  
بما هو الاغلاظ عليها (ولو انعكس الحال فنقل) في المحرم (طلاقك في ذي القعدة) فلم  
ينقض عدتك (فلي رجعتك نفقات بل) طلاقني (في شوال) فانقضت عدتي (فلا  
رجعة لك فقله) لانه يقبل قوله في أصل الطلاق فقبل قوله في وقته والأصل بقاء العدة  
(وان ادعى في عدتها انه كان راجعها أمس أو) انه كان راجعها (من شهر قبل قوله) لانه  
على رجعتها فصح اقرارها بها (فان ادعى) أي انه كان راجعها أمس أو من شهر (بعدم  
انقضائها) أي العدة (فانكرته فقلها) لانه ادعاها في زمن لا يملك فيه والأصل  
عدمها وحصول اليقونة (وان قالت قد انقضت عدتي فقال) بذلك (نذرت راجعتك فقله  
لما تقدم) وان مسبق فقال راجعتك فقلت قد انقضت عدتي قبل رجعتك فانكرها فقله (لانه  
ادعى الرجعة قبل الحكم بانقضاء عدتها ولانه يملك الرجعة وقد تمت في انقضاءها فلا يقبل  
قولها في ابطالها (وان نداعيا) ذلك (معاقدم قوانا) نسا قط قولها معام التساوي

عن علي (في طهر لم يصبا فيه)  
أي الطهر (ثم يدعها) بان  
لا يطلقها ثانية (حتى تنقضي  
عدتها) من الاولى اذا لمقصود  
من انطلاق فراقها وقد حصل  
بالاولى قال تعالى يا ايها النبي  
اذا طلقتم النساء فطلقوهن من  
عدتهن قال ابن مسعود وابن  
عباس طاهرات من غير جماع  
(الا) طلاق (في طهر متعقب  
رجعة من طلاق في حيض  
ف) هو طلاق (بدعة) الحديث  
ابن عمر انه طلق امرأته وهي  
حائض فذكر ذلك للنبي صلى الله  
عليه وسلم فتعبط فيه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقال  
ليراجعها ثم يسكنها حتى تطهر ثم  
تحيض فطهر سرقا فادادها ان  
يطلقها فليطلقها قبل أن يسها  
فتلك امة تأتي امر الله عز  
وجل ان تطلق لها النساء رواه  
الجماعة الا الترمذي (وان  
طلق زوجة (مدخولا بها في  
حيض) أو نفاس (أو طهر  
وطئ فيه ولم يستن) أي يتنضح  
(جلها) فبدعة محرم ويقع  
(أو علقه) أي الطلاق (على  
أكفها ونحوه) كصلاتها (بما  
يعلم وقوعها حائتها) أي الحيض  
والطهر الذي أصابها فيه (ف) هو  
طلاق (بدعة محرم ويقع)  
نص الحديث بان عمر قال نافع  
وكان عبد الله طلقها لحبست من  
طلاقه وراجعها كما أمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولانه  
طلاق من مكلف في محمل  
الطلاق فوقع كطلاق الحامل  
(وتسن رجعتها) من طلاق

البدعة للخبر وأقل احوال الامرا لا تحباب وليزول المعنى الذي حرم الطلاق لاجله فان راجعها وجب ما ساكنها حتى تطهر لحديث







كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر والأقلا يجوز أن يخالف عمر ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر ويكون لابن عباس أن يروي هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقتي بخلافه وإن طلقوا اثنتين لم يأنم لأنهم سألوا عن رخصة لكن يكره لأنه فوت على نفسه تطليقة بلائدة ذكره في الشرح وغيره (ولاسته ولا بد عنه مطلقا) أي لا في زمن ولا عدد (أو) زوجة (غير مدخول بها) لأنها لا تعد حادثة فافتقرت بطريق (و) لا لزوجة (ثنتين جنوا) لا لزوجة (صغيرة وآيسة) لأنهم لا تعتد بالانقضاء فتختلف البدة (فلو كان) الزوج (لاحداهن) أي المذكورات (أنت طلق لسنة) طلقت في الحال (أو) ذل لاحداهن أنت طلق (للبدة طلقت في الحال) لأن طلاقها لا ينصف بذلك فتلقوا نصفه ويبقى الطلاق بدون النصف فيقع في الحال (و) لو قال لاحداهن أنت طالق (للسنة طلقت وللبدة طلقت وقتنا) في الحال لما سبق (وبدين) قائل ذلك (في غير آية إذا قال أردت إذا صارت من أهل ذلك) أي السنة أو البدة لا دعائه محملا (ويقبل) منه ذلك (حكم) لأنه فسر كلامه بما يحتمله وهو أعلم بنيت (ولن) أي ولزوجة (للماسة وبدة) وهي المدخول بها غير الحامل ذات الحيض (أن قاله) أي قال لها زوجها أنت طالق لسنة طلقت

لا يكون في غير القبل (ولو كان) الزوج الواطئ (خسبا أو مسلولاً أو وجوا) وتقدم معنى النصبين ووجهها (أو) كان (عملاً أو لم يبلغه أو هي عشرة) من السنين (أو مجنوناً أو نائماً أو مغمى عليه وأدخلت ذكره في فرجه أو كان) أي الزوج ولزوجة (مجنونين أو وطنها فافضاه أو وطنها مريية أو أجنبية) لدخول ذلك كله في عموم حتى تنكح زوجا غيره وعموم حتى تدرك عسلته ويدرك عسلتك (وتعوي طلاق ثلاث) حكمه ابن التندر اجاعا (وأدنى ما يكفي) من الوطء حتى تحمل المطلقة ثلاثا (تغيب الحشفة) في القبل مع الانتشار (وإن لم ينزل) لأن أحكام الوطء تتعلق به (فإن كان) الزوج الثاني (مجبوراً بقبحي من ذكره قدر الحشفة كثيراً وبه) مع الانتشار في قبلها (أحيا) المطلقة ثلاثا لأن ذلك منه بمنزلة الحشفة من غيره (والا) أي وإن لم يدق من ذكره قدر الحشفة قبل دونه (فلا) يحلها إلا جرحه لأنه بمنزلة إيلاج بعض الحشفة ولا يتعلق به أحكام الوطء (ولا يحلها) أي المطلقة ثلاثا (وطء السيدان كانت أمة) لأنه ليس بزواج (ولا) يحلها أيضا (في نكاح فاسد) كنكاح المحلل والشغار والمنعة (أو) الوطء في نكاح (باطل أو بشبهة) لأنه لا يسمى نكاحاً شرعاً (أو) الوطء (في ردة) أي ردة الزوج الثاني لأنه إن لم يمس في البدة لم يصادف الوطء نكاحاً وإن عاد إلى الإسلام فقد وقع الوطء في نكاح غير تام لأنه فاسد بسبب البينة (أو) في (ردتها) لما ذكر (أوفي الدبر) لأن الحمل متعلق بذوق العسل ولا يتعصل به (أو وطنها قبل الإسلام الآخر) بأن عقد عليها حال كفرها فأسلمت ثم وطئها أو أسلم وأبغى كآية فوطئها فلا تحل لما سبق في المرتد (أوفي حيض أو نفاس أو أحرام منهن) أحرام (من أحدهما أو صوم فرض منهما أو) صوم فرض (من أحدهما) لأنه وطء حرم لحق الله تعالى في محلهما كالوطء في النكاح الباطل (لأن وطئها وهي محرمة الوطء لصيق وقت صلاة أو) وطئها (مريضة تنضرب بوطئها أو) وطئها (في المسجد أو) وهي محرمة (نقبض مهر) فإن الوطء يحلها في هذه الصور لأن الحرمة هنا لا معنى فيها لحق الله تعالى بخلاف ما تقدم (وإن كانت) المطلقة ثلاثا (أمة فاشترها ما مطلقها لم تحل له) حتى تنكح زوجا غيره ويطأها كما تقدم لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (وإن كانت ذمية فوطئها زوجها الذي) في نكاح يقران عليه لو أسلم أو ترافعا لنا كما أشار إليه الشيخ في الدين (أحيا المطلقة المسلم نصاً) لأنه زوج (ولو تزوجها) أي تزوج امرأة (وهو عبد فلم يطلقها حتى تعتق) فله عليها الثلاث (أو) تزوجها وهو عبد (وطلقها واحدة) ثم عتق فله عليها الثلاث (تطليقات) اعتباراً بحالها حينئذ (ككافر طلق) امرأة (ثنتين ثم استرق ثم تزوجها) فله الثلاث لأن الطلقتين لم تقا محرمتين (وإن يملك العبد تمام الثلاث (أن عتق بعد طلاقه ثنتين) لأنهم وقتاً محرمتين فلم يبرح حكمهما بعقده بعدهما (ولو تزوجها وهو كافر فسبي واسترق) وحدهما (ثم أسلما جميعاً) لم يملك الاطلاق (أبد) اعتباراً بحال لا يفسخ (ولو طلقها في كفره واحدة وراجعها فسبي واسترق لم يملك الاطاعة) لما تقدم (ووعلق) عبد (طلاقاً لا بشرط غير عتقه فوجد الشرط بعد عتقه) كما لو قال لها إن دخلت لدار فانت طالق ثلاثاً وعتق ثم دخلها (لزمه الثلاث) اعتباراً بوقت الوقوع (وفي تطليقها) أي الثلاث (بعته) بأن قال لها إن عتقت فانت طالق ثلاثاً وعتق (تبقى له طلقة) قال في المبدع في الأصح (وإن غاب عن مطلقته ثلاثاً ثم أتته فذكرت) له (ثم تنكحت من أصابها وانقضت

وللبدة طلقة (فواحدة تقع في الحال) لأنها لا تخلو ما إن تكون في زمن السنة فيقع المطلق بها أو زمن البدة تقع المتعلقة بها (و) تقع



وقد ثبت الثانية اذا اصابها  
أو صاغت وان كانت حزين القول  
حائضا أو في طهر أصابها فيه  
طلقت الثانية اذا طهرت من  
حضتها مستقبلة لان الطهر الذي  
أصابها فيه والحض بعده زمان  
بعدة (و) ان قال ابن الحارثية  
وبعدة أنت طالق (السنة فقط)  
وهي (في طهر لم يطأها فيه  
يقع في الحال) لو صدق فيه الطلقة  
بصدقها وقعت في الحال (و) ان  
قال لها أنت طالق (السنة) في حيض  
طلقت (اذا طهرت من) حيضها  
لوجود الحيضة اذن وان قال لها  
ذلك (في طهر وطئ فيه) طلقت  
(اذا طهرت من الحيضة  
المستقبلة) السابق فان أوج في  
آخر الحيضة وانصل بأول الطهر  
أو أوج مع أول الطهر لم يقع  
الطلاق في ذلك الطهر لكن متى  
صارت في طهر لم يطأها فيه طلقت  
في أوله (و) ان قال ابن الحارثية وبعدة  
أنت طالق (للبعدة) فقط وهي  
(في حيض أو) (في طهر وطئ فيه  
يقع) الطلاق عليه (في الحال) أنه  
صف الطلقة بصفتها (و) ان كانت  
(في طهر لم يطأها فيه) الطلاق  
يقع (اذا حضت روعتها)  
لوجود شرطه (وينزع في الخنا)  
بعد ايسلاج الحشفة (ان كان)  
الطلاق (ثلاثا) أو مكمل للملكة  
من عدد الطلاق لوفوع الثلاث  
عقب ذلك (فان بقي) أي لم ينزع  
في الحال (حد عالم) بوقوع  
الثلاث وتحررها عليه لا تنفاه  
الشبهة (وعز غيره) وهو الجاهل  
والناسي ولا حد (وليعتروا) ان  
قال ابن الحارثية وبعدة (أنت  
طالق ثلاثا السنة) ولم يكن  
طلقها قبل (تطلق) الطلقة

عدتها منه وكان ذلك ممكنا) بان مضى زمن بعه (فلهذا كاحها اذا غلب على ظنه صدقها اما  
بإمانتها أو بخبر غيره ممن يعرف حالها) لانهما مؤتمنة على نفسها وعلى ما أخبرت به عنها ولا سبيل  
الى معرفة هذه الحال على الحقيقة الا من جهة تفاقته بين الرجوع الى قولها كما لو أخبرت بانقضاء  
عدتها (والا) أي وان لم يكن ذلك أولم يعرف ما يغلب على ظنه صدقها (فلا) تحمل له لان  
الاصل اقراره فوجب البقاء على الأصل كما لو أخبره عن حالها فاحق (فلو أنكر الزوج  
الثاني وطأها وادعته) أي الوطاء (منه) فالقول قوله في تنصيف المهر اذا لم يقربا الخسوة  
بها) لان الأصل برأته منه (والقول قولها في اياحه الاول) لانها مؤتمنة على نفسها  
(فان صدقته) أي الثاني (الاول) على انه لم يطأها (ام يحل له) أي الاول (نكاحها)  
لانه قرع على نفسه بغيرها عليه (فان عاد) الاول (فصدقها) على ان الثاني وطأها  
(أباحت له) لانه اذا علم حلها لم يحرم بكذبه ولانه قد يعلم في المستقبل ما لم يكن علمه  
في الماضي ولو قال الاول ما علم ان الثاني أصابها لم يحرم عليه لان المعتبر في حلها خبر  
يغلب على ظنه صدقها لا حقيقة العلم (وكذا لو تزوجت حاضرًا وفارقها وادعت أصابها  
منه وهو منكرها) فالقول قوله في تنصيف المهر وتواخذ بقولها في وجوب العدة عليها  
وفيهما يجب عليها ولو طء وكذا لو أنكر أصل النكاح واطلقها ثلاثا نكاحها اذا غلب على ظنه  
صدقها (ولو جاءت) امرأة (كما وادعت ان تزوجها طلقها وانقضت عدتها جاز)  
تأحكام (تزوجها) جز (تزوجها ان صدقها وكان الزوج مجبولا ولم تعينه وان  
لم يثبت أنه طلقها قال الشيخ كعامله عبد لم يثبت عنقه وقال ونص أحمد انه اذا كتب اليها  
انه طلقها لم تنزع حتى يثبت الطلاق لا حتمال انكاره (وكذلك لو كان للمرأة زوج  
أي معروف فدعت انه طلقها لم تنزع بمجرد ذلك باتفاق المسلمين) لان الأصل عدم  
الطلاق بخلاف ما اذا ادعت انه تزوجها من أصابها وطلقها ولم تعينه فان النكاح لم يثبت  
المعين بل لجهول فهو كإثبات عندى مال لشخص وسلمته اليه فانه لا يكون اقرارا بالاتفاق  
فذلك قولها كان زوجي وطلقني وسيدوا عنقي ولو قالت تزوجني فسلان وطلقني فهو  
كالقرار بان زواجه وادعاء لوقاير المذهب انه لا يكون اقرارا ذكره في الاختيارات فعليه قول  
المصنف ان كان الزوج مجهولا يس بقيد وكذلك في المبدع والمنتهي وغيرهما لاسيما  
ان كان الزوج لا يعرف (فان كانت قد تزوجت من أصابني ثم رجعت عن ذلك قبل ان يعقد  
عليها) مطلقا (لم يحجز) له (العقد) عليها لان الخبر المبسج للعقد قد زال فزال الاباحة  
(وان كان) رجوعها (بعده) أي بعد انعقد عليها (لم يقبل) رجوعها لتعلق حق  
الزوج بها (كما لو ادعى زوجية امرأة فاقرب له بذلك ثم رجعت عن الاقرار) له بالزوجية  
فانه لا يقبل منه الرجوع لتعلق حقهما بها (وان طلقها رجعا وخاب) عنها (فقضت  
عدتها وأرادت ان تزوج فقال لها وكنىه توفقي) عن الزوج (كيلا لا يكون راجعا)  
لم يجب عليها التوقف) لان الأصل عدم الرجوع واحتمال الهاديل عليه

### باب الايلاء

بالمدة الخلف (وهو) مصدر آلى يولي ايلاء واليه ويقال تآلى وفي الخبر من يتآلى  
على الله يكذبه والاية ان يمين وجهه ألابا خطا بال قال كثير  
قنيل الاية حفظ ليمينه \* اذا صدرت منه الالية بروت  
وكذلك الاول يسكون اللام وتليث الهمزة شرعا (حلف زوج) لاسيد (مكنه الجماع)



وبدعه أنت ( طالق ثلاثا السنة  
والبدعه نصفين أوام يقل  
نصفين أو قال بعضهم للسنة  
وبعضهم للبدعه ومع اذن ) أى  
عقب قوله ذلك ( ثنتان ) لأن  
الطلاق لا يشعشع فيكمل  
النصف وفيما إذا قال بعضهم  
وبعضهم الظاهر أن يكونا  
سواء ( و ) تقع الطلاق  
( الثالثة في ضد حالها اذن )  
أى الحاضرة لوجود شرطها  
( فلو قال أردت تأخر ثنتين قبل )  
ذلك منه ( حكما ) لأحتمال  
لفظه له إذا البعض حقيقة  
في القليل والكثير ( ولو ) كان  
( قال ) أنت طالق ( طلقين  
للسنة واحدة للبدعه  
أو عكس ) من قال طلقين  
تبدعه واحدة للسنة ( د ) يقع  
الطلاق ( على ما قال ) إذا  
وحد المعلق عليه لوجود النصفة  
( و ) أن قال لها ( أنت طالق  
في كل قرء طلاق ) وهى حامل  
أومن لأنى لم يحض لم تطلق  
حتى تحيض فتطلق في كل حيضة  
طارقة ( إذ انقصر الحيض كما  
بأنى توضيحه فى الممدد ( إلا )  
أن كانت ( غير مدد ) ولها  
فتبين بواحدة ) فلا يلحقها  
مادة مددها لكن أن تزوجها  
فحاضت وقع اذن طلاق ثلثة  
وكذا الحكم فى انثى شعوان كانت  
حائضه حين قوله وقهرها واحدة  
فى الحال مدد ولا بها كانت  
أولا

لا عنيين ومحبوب (بأنه تعالى أو بصفة من صفته) لا بد أن يوطأ أو يوطأ ونحوه (على ترك وطأ  
امرأة الممكّن جماعها) لا يرتفع ونحوها (ولو) كان حلفه على ترك وطأ (قبل الدخول في  
قبيل) لا بد (أبدا أو يطلق) في حلفه لا يثبوت (و) يحلف لا يثبوت (أكثر من أربعة  
أشهر أو ينويها) لا أربعة أشهر أقل (وهو) أي الأبداء (محرم في ظاهر كلامهم  
لأنه يمين على ترك واجب) قاله في الفروع (وكان هو وانظروا طلاق الجاهلية) قال  
في الفروع ذكر جماعه فذكره آخرون في ظواهر المرأة من الزوج ذكر أحد في الظاهر عن  
أبي قلاب وقتادة والأصل في الإيلاء قوله أنه لا يثبت إلا باليمين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر  
وكان أبي بن كعب وابن عباس يفسران بقسمين الآية وقال ابن عباس للذين يؤولون يحلفون  
حكمه عنه أحد وكان أهل الجاهلية إذا طلب الرجل من امرأته شيئا قالت إن تعطيه حلفان  
لا يقربها السنة ولا السنين ولا الثلاث فيبذلها لأعما ولا ذات يعمل فلما كان الإسلام جعل  
الله ذلك للمسلمين أربعة أشهر ذكره في المبدع (وله) أي الإيلاء (أربعة شروط) تعلم  
من تعريفه السابق (أحدها أن يحلف) الزوج (على ترك الوطأ في القبيل فإن تركه  
بغير يمين لم يكن مولى) لظاهر الآية (وان تركه) أي ترك الزوج الوطأ (مضراها من غير عذر)  
لا أحدها (ضرب له مدته) أربعة أشهر (وحكم له بحكمه) أي الإيلاء لأنه تارك لوطئها  
مضراها أشبه المولى ولأن ما لا يجب إذا لم يحلف لا يجب إذا حلف على تركه كالزيادة على  
الواجب وثبوت حكم الإيلاء من حلف لا يمنع من قياس غيره عليه إذا كان في معناه كسائر  
الأحكام الثابتة بالقياس (وكذا حكم من ظاهر) من زوجته (ولم يكفر) لظواهرها  
فتضرب له مدة الإيلاء ويثبت له حكمه لم تقدم (وان كان) تركه للجماع (له عذر)  
لا أحدها (من مرض أو غيبه) أو حبس لم تضرب له مدة) لأن الوطأ غير واجب حيث  
(وان حلف على ترك الوطأ في الدبر) لم يكن مولى لأنه لم يترك الوطأ لواجب عليه ولا  
تتضرر المرأة بترك الوطأ محرم وقد أكد من نفسه منه يمينه (أو) حلف على ترك  
الوطأ (دون الفرج) أي (ممكن مولى) لأنه غير واجب عليه ولا تتضرر المرأة بترك  
(وان حلف أن لا يجامعها) أو يبرء بها عاوضه لا يزيد على انتفاء الختانين  
لم يكن مولى) لأن الضعيف كالتوى في الحكم (قال) ردت وطأ لا يمنع انتفاء الختانين  
أو أراد به الوطأ في الدبر أو أراد به الوطأ (دون الفرج) قول) لأنه حلف على ترك الوطأ  
في القبيل وما لا يمنع انتفاء الختانين ليس وطأ تسترب عليه حكمه (فإن لم يكن له  
نيسة) لم يكن مولى لأنه مجتمعتان يمينين (أو قل) وأنه أحدهما  
جماعه أو (ممكن مولى) بحال لأنه يحلف على ترك الوطأ ونحوه حلف على ترك صفته  
المكره

فان فصل والالفاظ التي يكون فيها من ... تسماء حليمة هو صريح في الحكم وانما من  
كلفه الصريح فهو لا انيك (الذات) ذكرى في فرجت (و) لا رغيت  
ذكرى في فرجت (أز) لا (و) في فرجت (الذات) رغيت أو (و) في  
(حشفي في فرجت) كقول (بكر حصة) دون النيب (لاقتنضك) بالقاف  
والهاء المتناه فرق وافتراض البكر وافتراضها بالفاء معني وهو وطؤها وإزالة بكارتها بالذكر  
من فخصنت الأول وإذا فخصتها (من يعرف معناه) أنه كور ومثله ما ذكر في المستوعب  
والرعاية لا ابني بل زاد في الرعاية من (الابن) ذ ... لا غير لا دلالة له لا يستعمل



فهو ( ك ) قوله أنت طالق ( السنة )  
 لانه عبارة عن طلاق السنة فان  
 كانت في طهر ارم بها فيه موقع  
 في الحال والواقع اذا صارت من  
 أهل السنة والحسن والكمال  
 والفضل لانه في ذلك الوقت  
 مطابق للشرع موافق للسنة  
 ( و ) أنت طالق أشبع الطلاق  
 أو ( أنجه أو أسججه أو أنجسه  
 أو أورداه أو أوتته ونحوه ) كأوجه  
 أو أنجسه كقوله أنت طالق  
 ( البدعة ) فان كانت حادثة  
 أو في طهر وطى فيه وقع في الحال  
 والا فاذا صارت في زمن  
 البدعة لان حسن الافعال  
 وقبحه انما هو من جهة الشرع  
 فاحسنه فهو حسن وما قبحه  
 فهو قبيح وتلحق حسن الطلاق  
 في زمن فسمى زمان السنة ونهى  
 عنه في زمن فسمى زمان البدعة  
 والاماطلاق في نفسه في الزمانين  
 واحدا وانما حسن أو قبح  
 بالنسبة الى زمانه ( إلا أن ينوي )  
 بقوله لزوجته أنت طالق  
 أحسن الطلاق أو أنجسه  
 ونحوهما ( أحسن أحسنك  
 أو أقبحها ان تكون مطلقا  
 فيقع في الحال ) لانه لم يقصد  
 الصفقة بل معنى موجودا في  
 الحال ( ولو قال ) من قال أنت  
 طالق أحسن الطلاق ( نويت  
 ) بقوله ( أحسنه زمن بدعة  
 شبه بخلفها ) أحسن ( أو ) قال  
 نويت ( ) بقوله أنت طالق  
 ( أنجه ونحوه ) كاسججه ( زمن  
 سنة لقبح عشرتها أو ) قال  
 ( عن أحسنه ونحوه ) أردت  
 طلاق البدعة ( أو ) قال ( عن

غيره ) ( ولا يقبل له ) أي الخائف ( فيه تأويل ) لما سبق ( الثاني صريح في الحكم ) دون  
 الباطن ( وهو خمسة عشر لفظا لاوطئك لاجامعك لا باضعك لا بعثك لا باشتك لا غشيتك  
 لا أنضيت اليك لا لمستك لا قترشتك لا قفضت منك لا براف معناه لا قربتك لا أصبتك أنيتك  
 لا مستك ) بكسر السين الأولى وقعه الفة لا أوطئتك ( لا اغتسلت منك فلو قال أردت  
 غير الوطء دين ) لأن لفظه يحتمله ( ولم يقبل في الحكم ) لأنها تستعمل في الوطء عرفا  
 وورد في الكتاب والسنة ببعضها كقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن  
 ولا تبسثوهن وأنتم عاكفون في المساجد من قبل أن تمسوهن وأما الوطء والجماع فهما  
 أشهر الالفاظ في الاستعمال والبقى قياسا عليه فلو قال أردت بالوطء بالقدم وبالجماع  
 اجتماع الاجسام وبالأصابة الأصابة باليد وبالمباضعة التقاء بضعة من البدن بالبضعة  
 منه وبالمباشرة من المباشر وبالمباغلة الملاعبة والاستمتاع دون الفرج وبالمقاربة  
 قرب بدنه منها وبالمساسة مس بدنها بالانسان المجيء وبالاغتسال الاغتسال من الانزال  
 عن مباشرة من قبله أو جماع دون الفرج أم يقبل في الحكم لانه خلاف العرف والظاهر وفي  
 الباطن ان كان صادقا ليس بمول ( الثالث ) من الالفاظ ( ما لا يكون مولى سابقا الا  
 بالنية ) وهي باقى الالفاظ ( مما يحتمل الجماع ) فيكون كناية ( وهو ما عدا هذه  
 الالفاظ كقوله والله لاجمع رأى ورأسك مخدة ) بكسر الميم ( لاساقف رأسى رأسك  
 لاضاجعتك لادخلت عليك لادخلت على لا قربت فراسك لايت عندك لاسوءتك لا غيظتك  
 لتطولن غيبي عنك لاس جلدى جلدك لا أوتيت مملك لا نمت عندك ) وحذف العاطف  
 لان الغرض التعداد كن باقى على الخلف جلا فيقول لها كتب كذا كذا الرفع له حسابها  
 ( فهذه ) الالفاظ ( ان أراد بها الجماع كان مولى والا فلا ) لأنها ليست بصريح في الجماع ولا  
 ظاهريه فتتفرق الى النية ككذبات الطلاق وفي الرعية والفروع أو القرينة ( ومن هذه  
 الالفاظ ما ينظر الى نية الجماع والمدة معا وهو لاسوءتك لا غيظتك لتطولن غيبي عنك  
 فلا يكون مولى ) بها ( حتى ينوى ترك الجماع في مدة تزيد على أربعة أشهر ) لأنها مجملة  
 فلا تعين للزيادة الا بذلك ( وسائر ) أى باقى ( الالفاظ يكون مولى ) بها ( بنية الجماع فقط )  
 إلا أن ينوى أربعة أشهر فاقول ( وان قال ) والله ( لا ادخلت جميع ) أو كل ( ذكرى  
 في فرجك لم يكن مولى ) لانه يخرج من وطئها بتغيب الحشفة ولا حثت ( عكس ) والله  
 ( لا ادخلت حشفتي ) في فرجك لانه لا يخرج من النية بدون ذلك ( الشرط الثاني ) من شروط  
 الإيلاء الأربعة ( أن يحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته ) كالرجن ورب العالمين ولا خلاف  
 ان الخلف بذلك الإيلاء لما تقدم عن ابن عباس يؤيده قوله تعالى فان قاؤا فان الله غفور رحيم  
 والغفران انما يدخل البمين بالله تعالى ( وسواء كان ) الخلف ( في ) حال ( الرضا  
 أو الغضب ) لعدم قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية ( فان حلف ) على ترك  
 الوطء ( بنذر أو عتق أو طلاق أو صدقة من أوجج أو ضهار أو تحريم مباح ) من أمه أو غيرها  
 ( ونحوه وليس بمول ) لانه لم يحلف بالله تعالى أشبهه بالحلف بالكعبة ولان هذه اتيق بشرط  
 ولهذا لا يرقى فيه بحرف انقسم ولا بحباب بجوابه ولا ذكره أهل النعمة في باب القسم وانما يسمى  
 حلفا تجوز المشاركة القسم في الحلف على الفعل أو المنع منه ( ولو قال ان وطئتك فانت زانية  
 لم يكن مولى لان تعليق العذر غير صحيح فلا يلزمه بالوطء حد ( أو ) قال ان وطئتك  
 ( فقلت على صوم أمس أو ) صوم ( هذا شهر ) لم يكن مولى لانه لا يصح نذر الماضي وهذا  
 أشهر يصير عند وجوب النية مضيا فلو قال ان وطئتك فنته على صوم الشهر الذي أطولك



البدعة وكانت حائضا وفي طهر  
وطي فيه قبل وقوع الطلاق في  
الحال وإن كانت في طهر لم يصح  
فيه لم يقبل وكذا إن قال أردت  
بأصبح الطلاق زمن السنة  
وكانت في طهر لم يصح فيه وقع  
في الحال لا تكراره على نفسه  
بالنفيظ والالام يقبل لانه  
خلاف الظاهر (و) لو قال لزوجه  
أنت طالق (طالقة حسنة  
قيحة) تطلق في الحال لانه  
وصفها ببعض فتن متضادتين  
فلغو يبق مجرد الطلاق  
(أو) قال لها أنت (طالق في  
الحال لانه وهي حائض) أوف  
طهر وطى فيه (أو) قال لها  
أنت طالق (في الحال للبدعة  
في طهر لم يصح فيه تطلق في  
الحال) الفاء لقوله السنة  
والبدعة وإن قال أنت طالق  
طلاق الحرج فقال القاضي  
معناه طلاق البدعة لأن الحرج  
الضيق والائتم فكأنه قال طلاق  
الائتم وطلاق البدعة طلاق ائتم  
(ويصح خلع وطلاق  
بإلها) أي الزوجة ذلك على  
عوض (زمن بدعة) لأن المنع  
من طلاق المرأة فإذا رضيت  
بإسقاط حقها زال المنع  
باب صريح الطلاق  
وكتابه  
يعتبر الطلاق اللفظ أو ما يقوم  
مقامه كما يأتي فلا يقع الطلاق بالنية  
وحدها إن لم يقرنها لفظ لانه  
الفعل المبرع في النفوس من  
الارادة والعزم والقطع وإنما  
يكون بقرينة النفس لا لارادة  
لحديث أن الله تعالى لا يفتي عن  
ثلاث الخطأ والنسيان وما حدثت  
(من كل شيء) طلاق أو غيره

فيه وكذا إذا وطى صام بقيته وفي قضاء يوم وطى فيه وجدها إن قاله في المبدع (أو استثنى في اليمين  
بأنه) بأن قال والله لا وطئت لك إن شاء الله أو إن لم يثأنته فحرمه (وله بكر موليا) لا يستثنى (وإن  
قال إن وطئت فقتل علي إن أصلي عشرين زكوة كان موليا) جزمه في الشرح وهو مبنى  
على أنه بدعة قد بالذکر كما يدل عليه سياق كلام الشارح (الشرط الثالث) من شروط الأيلاء  
الأربعة (أن يحلف على ترك الوطء) (أكثر من أربعة أشهر) قال ابن عباس لأن  
الله تعالى جعل له تربص أربعة أشهر فإذا حلف على أربعة فمادونه فله معنى للتربص  
لأن مدة الأيلاء تنقضي قبل ذلك أو مع انقضائه وتقدير التربص بأربعة أشهر يقتضي كونه  
في مدة يتأولها الأيلاء ولأن المطالبة إنما تكون بعد هذا فإذا قال والله لا وطئت لك كان  
موليا لانه يقتضي التأييد (أو بلفظه على شرط) يعني يجعل غايته شيئا (يعطى على الظن  
أن لا يوجد في أقل منها مثل) أن يقول (والله لا وطئت لك حتى يستزل عيسى) ابن مريم  
عليه الصلاة والسلام (أو) حتى (يخرج الدجال أو) حتى يخرج (الدابة أو غير ذلك من  
أشراط الساعة) الكبرى كطلوع الشمس من مغربها (أو) قال والله لا وطئت لك  
(ما عشت) بضم التاء أو كسرهما (أو) والله لا وطئت لك (حتى أموت أو حتى تغرق أو)  
حتى (يموت ولدك أو) حتى يموت (زيد أو حتى يقدم زيد من مكة أو لعمري أنه لا يقدم  
في أربعة أشهر) فاقبل (أو) قال والله لا وطئت لك (حتى) أمرض أو حتى (تمرض  
ويعرض زيدا أو إلى قيام الساعة أو حتى آتي الهند أو حتى ينزل الثلج في الصيف)  
لأن ذلك لا يوجد في أربعة أشهر ظاهر أن شبه ما لو قال والله لا وطئت لك في نكاحي هذا أولان  
حكم الغالب حكم المقطوع به في كثير من الصور فكذا هنا (أو بلفظه على شرط مستحيل  
كقوله لا وطئت لك حتى تصعد السماء أو) حتى (تقلى الحجر ذهبا أو) حتى (يشيب الغراب  
ونحوه) كتحني بلع الجمل في سم الخياط لأن معناه ترك وعهها لأن ما أراد أنه وجوده يعلق  
على المستحيل كقوله تعالى في الكفار ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط  
وكقوله

إذا شاب الغراب أثبت أهلي • وصار القار كالابن الحليب

(أو) قال والله لا وطئت لك (حتى تحبلى ولا يكن وطئها أو) كان (وطى ونيته حبيل متجدد  
أو حتى تحبلى من غيري فيكره موليا) لأن حبلاها غير وطء مستحيل عادة كعبود السماء  
(فإن قال أردت) حتى من قولي حتى (تحبلى) السببية أي لا أطوئك لتحبلى يعني حلف على  
(ترك قصد الحبيل فليس ببول) لانه ليس بحالف على ترك الوطء ويقبل منه لانه محتمل  
(وإن قال والله لا وطئت لك مدة أولي طولن تركي جماعك لم يكن موليا) لأن ذلك يقع  
على انقضاء وانكته برفلا يصير موليا (حتى ينوي أكثر من أربعة أشهر) لينقض  
اليمين لانه معتبرة (وإن قال والله لا وطئت لك) حتى يقدم زيد ونحوه لا يذهب على الظن  
عدمه في أربعة أشهر) فليس بإيلاء (أو) قال والله لا وطئت لك (في هذه البلد أو)  
وطئت لك (مخوفة أو منقوشة أو حتى تصوم نعتا أو) حتى (تقوى أو) حتى (يأذن  
زيد يموت) فليس بإيلاء لانه ممكن وطؤها غير حنف لم يكن موليا كما لو استثنى في عهده  
(أو علقه على ما ع) لم أنه يوجد في أقل من أربعة أشهر أو بظن ذلك أو وجوده في أقل  
من أربعة أشهر (كذبول بقل وجفاف ثوب ونزول مطر في أوامه وقدم حج وزماته  
أو) علقه على فعل مباح لا مشقة فيه كقوله والله لا وطئت لك (حتى تدخل الدار أو)  
حتى (تلبس هذا الثوب أو حتى اتغزل بصرو يوم أو حتى أكسوك أو) حتى (أعطاك

به أنفسها ما لم تسكلم أو تعمل به (الصريح) في الطلاق وغيره (ما لا يحتمل غيره) أي وضعه



(وصريحه) أي الطلاق (لفظ طلاق) أي المصدر فيقع بقوله أنت الطلاق ونحوه (وما تصرف منه) أي الطلاق كطالق ومطلقه وطلقته (غير أمر) كطالق (و) غير (مضارع) كتطلق (و) غير (مطلقة أمم فاعل) أي بكسر اللام قلظ الطلاق وما تصرف منه نحو أطلقك ليس بصريح (فيقع) الطلاق (من مصرح) أي من أي بصريحه غير ذلك ونحوه (ولو) كان (هازلا أو لعبا) قال ابن المنذراج كل من أحفظ عنه من أهل العلم الطلاق هزله وجعله سوا فيقع ظاهره أو باطنا الحديث أي مريضة مرفوعة ثلاثة جدهن جدوهن جد الطلاق والنكاح والجدوة والجدوة النسب إلا القسائي وقال الترمذي حسن قريب (أو) كان (فتح ناء أنت) لأنه وجهها بالاشارة والتعريف فسقط حكم اللفظ (أو) كان (لم ينوه) أي الطلاق لأن إيجاده هذا اللفظ من العاقل دليل ارادته وانبيه لا تشترط للصريح لعدم احتمال غيره (وان أراد) ان يقول (طاهرا أو نحوه) كرادته ان يقول طاهرا أو طاهرا (نسب بقوله) بطالق أو أراد ان يقول طلقته فسبق لسانه بطلاقك دين ولم يقبل حكما (أو) قال (طالق) وأراد (مسن وثاق) بفتح الواو وكسرهما ما يوثق به أنتي من حبيل وغيره (أو) قال طالق وأراد (من زوج كان قبله) أو من نكح سبق هذا النكاح

مالا أو) والله (لاوطئتك الابيضك أو) والله (لاوطئتك مكرهه أو محزونة فلاس بايلاء) لأنه يمكنه وطؤها بغير حنث (وان قال) والله لاوطئتك (حتى تشرى الجسر أو) حتى (تزني أو) حتى (تسقطي ولدك أو) حتى (تتركى صلاة الفرض أو حتى أقتل زيدا ونحوه) من كل فعل محرم جبه له غاية له فمول لأنه علقه بعمت مع شرعا أشبه المتنع حسا (أو) قال والله لاوطئتك (حتى تسقطي صداقك أو) حتى تسقطي (دينك غنى أو حتى تسقطي ولدك أو تهينني دارك أو يبيعني أبوك داره ونحوه) كحتى يسقط غنى دينه (أو) (مول) لأن أخذ مالها أو مال غيرها عن غير رضا صاحبها محرم أشبه شرب الخمر (و) لو قال لزوجه (ان ووطئتك فمدي حرم عن ظهاري و كان ظاهرا فوطي عتق عن الظهار) لوجود شرطه (والا) أي وان لم يكن ظاهرا (فليس بمول) لأنه لم يحلف بالله تعالى ولا بصفة من صفاته (فلو وطئ أم يعتق) لأنه انما علق عتقه بشرط كونه عن ظهارة فتعبد به (و) ان قال (والله لاوطئتك مريضة فليس بمول) لأنه يمكن ان تير قبل الاربعه أشهر (الا) أن يكون بها مرض لا يرجى برؤه أو يكون بها مرض (تتزول في أربعة أشهر) عادة فيكون موليا لما تقدم (فان قاله) أي قال والله لاوطئتك مريضة (وهي صحبة فمريض مرضا يمكن برؤه في أربعة أشهر لم يصرم وليا وان لم يرج برؤه) في أربعة أشهر (قول) لما سبق (و) ان قال والله (لاوطئتك حائضا أو نفساء أو محرمة أو ما تحرمه أو لاوطئتك ليلا أو لاوطئتك (نهارا فليس بمول) لأنه يمكنه وطؤها بغير حنث (و) ان قال والله لاوطئتك (حتى تسقطي ولدي فان أراد وقت الطعام) وهو تمام الحولين (وكانت حده تزيد على أربعة أشهر قول) لأنه حلف على ترك وطئها فوق أربعة أشهر (وان أراد فعل الطعام) فليس بمول لأنه يمكنه فطامه قبل مضي أربعة أشهر (أو ما تولى قبل مضي أربعة أشهر فليس بمول) أي لحصول الفطام بموته (و) ان قال (والله لاوطئتك طاهرا أو لاوطئتك (وطأ ما حقه مول) لأنه حلف على ترك وطئها الشرعي فوق أربعة أشهر (وان قال ان ووطئتك فوالله لاوطئتك أو ان دخلت الدار فوالله لاوطئتك أم يكن موليا حتى يوجد الشرط لأن يمينه معانة بشرط فلا يكون حاله سابق له ولأنه يمكنه الوطء من غير حنث قبل وجود الشرط ومتى ووج زائد على الحشفة ولأنه حنث في الصورة الاولى (و) ان قال (والله لاوطئتك في السنة لمرة ولا يوم أو) والله (لاوطئتك سنة الا يوما) أو الامر (فلا يلاء) عليه (حتى يطوي يبقى منها فوق ثلثها) أي ثلث السنة لأن يمينه معانة بالاضافة فبقاها لا يكون حائفا لأنه لا يلزم به الوطء قبل الاصابة حنث فاذا وطئ وقت سبق من السنة فوق أربعة أشهر صار موليا (و) ان قال والله (لاوطئتك عام ما قال والله لاوطئتك عام ما يلاء واحد) لأنه لا شيء في كلامه يدل على أن العام في اليمين الثانية غير الاولى (الا) أن ينوي باليمين الثانية (عاما آخر) غير الاول فيكونان ايلان (و) ان قال والله (لاوطئتك عام ولاوطئتك نصف عام أو) والله (لاوطئتك نصف عام ولاوطئتك عام ما يلاء واحد) لأنه يميز واحد (ودخلت اقصريرة في الطويلة) لاشتغال الطويلة علم اولم يتوالمة مرة (وان نوى باحدى المدينتين غير الاخرى) فهما ايلان لا تدخل حكم احداها في الاخرى (أو قال) والله (لاوطئتك عام ما إذا مضى فوائته لاوطئتك عام ما يلاء) لا يدخل حكم احدها في الاخر (تغايروا) (فإذا مضى حكم احدهما بقي) حكم (آخر) لعدم ما يزيله (فان قال في المحرم والله لاوطئتك هذا العام ثم قال والله لاوطئتك عام من رجب الى اثني عشر شهرا أو قال في المحرم والله لاوطئتك عام ما ثم قال في رجب والله لاوطئتك عام ما منهم ايلان في مدينتين بعض احداها







(فان) بالبناء للفعل أي  
أفشاء عالم (انه لا شيء عليه)  
أي بأنه لم يقع عليه طلاق  
(ام يوافق بقراره) وقوع  
الطلاق عليه (معرفة مستندة)  
في إقراره وقوع الطلاق  
(وبقبل قوله) قال الشيخ في  
الذين يمينه (أن مستندة في  
إقراره) وقوع الطلاق  
(بذلك) أي بسبب  
ما صدر منه من ايمين التي توهم  
حنثه فيها ان كان (من يمينه)  
مثله) لدلالة ظاهرها على  
وهو أن خبره يميني (وان  
أخرج) زوج (زوجته  
من دارها أو أوطعها أو أطعمها  
أرأسها أو ألبسها أو قبلها  
ونحوه) بان دفع اليها شيئاً  
(وقال هذا طلاق طاعت)  
وكان صريحاً لصالان الفعل  
نفسه لا يكون طلاقاً فلا بد من تقدير  
فيه ليصح لفظه فكذا قال  
أوقعت عليك هذا الفعل طلاقاً  
فلم يقتصر إلى نية (فصل في  
محمل) لعدم الوقوع (كان  
نوى ان هذا سبب طلاق)  
في زمن بعد هذا الوقت (قبل  
كل) لعدم منع منه لاحتماله  
أو ان كان (زوجته) كلها  
منه في شيء من كل (وم  
در كنهه) فانت طلاقاً  
انت) طلاقاً بغير إقرار  
(و) دنت له (انت طلاقاً)  
إقراره (فقال) طلاقاً  
مثل ما كانت له (طاعت)  
لأنه شأنها بصريح الطلاق  
أو لعلقه) أي اطلاقاً بان قال  
دنت طلاقاً ان ذهبت بهند

زوجاته (ثم قال لا حرج في شركتها) أو أنت شريكها (ام يصير مولياً من الثانية)  
لأن اليمين بالله لا تصح إذا لم يصح من اسم أو صفة والتشريك بينهما كناية فلم يقع به  
اليمين بخلاف الطلاق والظهار (ويصح الإيلاء بكل لغة من بحسن العربية ومن لا يحسنها)  
كالطلاق والعق (فإن آلى بأقرب لا يعرفها لم يكن موطاً) عربية كانت أو أجنبية كمن جرى  
على لسانه ما لا يقصد (ولو جرى موطاً عند أهلها) كما تقدم في الطلاق (فإن اختلف  
الزوجان في معرفة ذلك) اللفظ الصادر من الزوج (فقله إذا كان متكلماً بغير لسانه)  
لأن الأصل اذن عدم علمه بمعناه وهو ادري (فإن آلى) زوج (بأقرب وقال جرى)  
اللفظ (على لسان من غير قصد) لمعناه (مقبول في الحكم) لأنه خلاف الظاهر (وان  
آلى من الرجعية صح) أي ولو لأن زوجته (وأبداً المدة) التي تضرب له (من حين  
آلى) لأن حين الرجعة كما قبل طلاقها (ويصح الإيلاء من) الزوجة (الرقاء)  
(والأمن) (القرناء) لأنه لا يمكن وطؤها إلا بثبوتها (الشرط الرابع) المتمم لشروط الإيلاء  
أن يكون من زوج (لأنه) (يمكنه الوطء) لأن الإيلاء اليمين المأمنة من الجماع وبين  
من لا يمكنه لا تمنعه بل فعل ذلك معذرة (مسلماتان) المولى (أو كافراً حراً أو عبداً  
سليماً أو خصياً أو مريضاً برجي برؤه) عموم قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية (فلا  
يصح إيلاء الصبي غير المميز ولا المجنون) لأنهم ما لا يدركون ما يصدر منهما (ولا) إيلاء  
(العاجز عن الوطء يجب كامل أو شال) لأنه ذكر (ولو آلى) سليم (ثم يجب) أي قطع ذكره  
بمباشرة ما يمكن جماعه (بطل الإيلاء) لأنه لا يطالب بالوطء مع عدم قدرته عليه  
(ويصح إيلاء السكران و) إيلاء (المميز طلاقهما ولا يشترط في صحة الإيلاء غضب ولا  
قصد الإضرار) قاله ابن مسعود (كأن طلاق) وقال ابن عباس إن الإيلاء بالغضب  
(والإيلاء والظهار وسائر الأيمان في الغضب والرضا سواء) لعدم الأدلة (ومدة الإيلاء  
في الأحرار ولرقيق سواء) لعدم النص ولأنها مدة ضربت للوطء أشبهت مدة العنة (وإذا  
أسلم الذي لم ينقطع حكم الإيلاء) كطلاقه وطهاره (ولاحق لسيد الأمة في طلب الفية  
(و) في (العقود) (الحق في ذلك) (لها) لكون الاستمتاع يحصل لها فإن تركت  
المطالبة لم يكن مؤثماً لأنه لا حق له لا يقال حقه في الولد لأنه لا يعزل عنها إلا بقدر  
لأنه لا يستحق على زوج استئثاراً بدليل أنه لو حلف لغيره أن عنها ولا يتولدها لم يكن  
موطاً (ولو حلف) السيد (لغيره) لم يكن موطاً لأنه لا حق لها في الوطء  
(أو) حلف أن لا يوطئ امرأة (جنية مصقارة) حلف لا يوطئها (ان تزوجها لم يكن  
مولياً) لقوله الآية (و) يصح إيلاء من الزوجة (سواء كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة  
أو كافرة عاتلة أو مجنونة صغيرة أو كبيرة) عموم الذين يؤلون من نسائهم (وتطالب) زوجة (غير  
مكحلة إذا كلفت) مقبل فثبت عدم صحة دعواها

في فصل وإذا صح الإيلاء لا اجتماع شروطه لأربعة (ضربته) أي للمولى (مدة أربعة  
أشهر وإذا طالب بوطئها) أي في أربعة أشهر لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص  
أربعة أشهر (وأبداً المدة من حين يمين وتنفق على ضربها كم كسدة العدة) لأنها  
ثبت بالهرج والاجماع (وتأمنت) الأربعة أشهر (ولم يطأ ولم تنفقه) من آلى منها  
(ورافعه) أي إذا لم أمر بالفية بكسر الهمزة مثلاً الصيغة ذكره في الصحاح (وهي) أي الفية  
(الجماع) سمي جماع المولى فية لأنه يرجع إلى فعل ما ترك بحلفه من الفی وهو النظر بعد الزوال  
لأنه يرجع من اقرب أو اشرق (فإن آلى) المولى العيشة (أمره الخ) كطلاق (لقوله



تعالى فان فؤادنا له غفر ورجم وارعه وان طلق في حق من تمسك به علم (وان لم يطلاق)  
المولى (طلاق الحاكم عليه في آخره) ولا تطلق في حقه منى المدة (فانما جدي توقف عن  
ا كابر المحبة وكان في رواية أبي طالب قد ثبتت عمره من وعى وابن عمر وجعل يثبت  
حدث علي رواه البخاري عن ابن عمر قال ويذكر عن ابن عمر في رواية عن ابن عمر في رواية  
عن أبي النبي صلى الله عليه وسلم قال سليمان بن يسار أدركت بعينه عشرين من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم كلهم يتفقون المولى رواه الشافعي والدارقطني بإسناد جيد وقال ابن مسعود وابن  
عباس إذا مضت أربعة أشهر فمضى طلاقه بائنه وقال مكحول والزهرى طلاقه بغير حصة ورد  
بظاهر الآية فانما غاء للتعقيب ثم قال وان عزموا الطلاق ولو وقع بغير الحصة لم يخرج الى عزم  
عليه وقوله صحيح علم يقتضي أن اطلاق مسوع ولا يكون المسوع الا كلاما ذكره في المبدع  
ملخصا (فان كان به) أي المولى (عذر في المدة مع الوطء ولو طارئا بعد عينه كعبه  
واحرامه ونحوه احتسب عليه بدمته) أي العذر لان المانع من جهته وقد وجدنا التمكن الذي  
عليها ولذلك لو أمكنته من نفسه أو امتنع وجبت لها النفقة (وان كان) العذر (لما منع)  
من وطئها (من جهتها كصفرها مرضها وجبها أو صيامها أو اعتكافها أو الفرضين أو حرامها  
ونفاسها أو غيبتها ونشوزها أو جنونها أو غيرها) كالأغماء عليها (وكان) ذلك العذر (موجودا  
حال الإيلاء أو ابتداء المدة من حين زواله) لان المدة تضرب لا متاعه من رطبه والتمنع هنا  
من قبها (وان كان) العذر (طارئا في أثناء المدة) تؤقت (أربعة أشهر) من وقت  
زواله) ولم ين على ما مضى لقوله تعالى تربعين (أربعة أشهر) يؤقت (من وقت  
وذكمتها وجب استئذانكم كذا الشهرين في بواياكم مرة) (ان كان في مئة) أي  
من المدة التي حلف لا يطؤها (أكثر من أربعة أشهر والذ) أي وان لم يكن في مئة أكثر  
من أربعة أشهر بل أربعة أقل (سقط حكم الإيلاء) كخلاف على ذلك ابتداء (أو لا يني  
على ما مضى) إذا حدث عذر ما سبق (كعدة الشهرين في صوم سنة ز) إذا انقطع  
التابع يستأنفهما (إذا لم يضر فانه يحتسب عليه) أي المولى (مدته) فان كانت  
حائضا (وقت الإيلاء لا يقطع) الحيض (مدته ان طارئا في أثناءه لم يمنع لم يمكن  
ضرب المدة لان الحيض في الغالب لا يخلو منه فيؤدي ذلك الى إسقاط حكم الإيلاء (وان آتى)  
من زوجته بعد الدخول (في الردة) أي دمه وردتها ورددتها (فابتداء المدة من حين  
رجوع المرتد عنها ما الى الاسلام) ان كان ذلك في المدة (فان طارئا الردة في أثناء المدة  
انقطعت وحرم الوطء وأعادني المدة من وقت الردة سواء كانت الردة منهم أو من أحدهم  
وكذلك ان أسبأ أحدا الزوجين ككافرين بعد الدخول كان آتى منه دمه المدة من  
حين يسلم الآخر في المدة منه رجوعه من الردة (وان رد في أثناء المدة)  
بموت أو بركن أو بغيره يفسخ رخصه بانه برده وفسخه (ان انقضت عدة  
الرجعية) بعد ان آتى منها في المدة (ففسخت مدة) بانه قد تزوجها وقد بقي  
من المدة) أي حلف في مدها فيها (كأن من أربعة أشهر حكمة) فتنسب اليه المدة  
(ان كان الطلاق رجعي) فمدها من المدة (بنت) على ما مضى قبل  
الطلاق من الرجعية زوجة فذمت ربعها أشهر قبل انقضائها عدة المدة في وقت فان طارئا أمر  
بالطلاق (فان رد) في المدة قبل انقضائها مدته (بنت أيضا) على ما مضى  
من المدة لما تقدم (وان آتى من زوجته المدة فاستبراءها أو تزوجها) عاد الإيلاء  
(أو كان آتى من غيرها أو آتى من غيرها ثم تزوجها بعد الإيلاء) لانه

ذهب مكان كذا أو ان كنت  
على صفة كذا (تخصص ب)  
فلا يقع المعلق أو لا لعدم وسرد  
شرطه ولا في حق حتى ينجى وافته  
ونحوه لان تخصيص الملقط العام  
بأشياء مطلق كالحلف لا يقتضي  
ونوى ذلك اليوم أو شيئا معينا  
أو حلف لا يكلمه ونوى بغيره  
ولا يثبت اذا كلمه عما يحسنه  
ونظيره كذرة (ومن طلق)  
زوجته (أو طاهر من زوجة)  
له (ثم قال عتبه لغيرها  
شركتك) أو شركتك معها  
(أو أنت شريكها) أي فيما  
أوتعت عليها من طلاق أو طهر  
(أو) قال لغيرته أنت (مساها  
أو) قال لغيرته أنت (كهي  
ذ) هو (صريح فيها) أي  
الطريق والظاهر ما في نسخة ج  
أي نية لغيرته المدة كغيره واحدا  
أو بالشرية في المدة أو بالمدة  
وقد لا يثبت من غيرهم منه  
أشبهه بالوعد به بغيره على  
النية (ويصح) الطلاق بقوله  
زوجته (أنت طالق لا شيء أو)  
أنت طالق طلاقا (ليس بشي  
أو) أنت طالق طلاقا لا يبرأ  
(أو) أنت طالق (طلقه لا يقع  
عليك أو) طلاقه (لا يقع  
به عدد الطلاق) ونحوه جميع  
ما وقع فيه من المدة بجميع  
وان كان ذلك بغيره أو كذب  
لان الطلاق لا يقع بغيره  
في ذلك كونه طلاقا (لا) في شيء  
(بانت طالق أو لا) لا يثبت  
(طالق واحد ولا) لانه  
استفهام فخرج الملقط عن  
الإيقاع بغيره من ما قبله فانه  
إيقاع (ومن كتب صريح طلاق امرأته بما بين وقت وان لم ينو لانها) أي ان كتبه (صريح فيه) أي الطلاق لانها حروف







كم صريح بالعرية (فان زاد)  
على بهشتم (بسيار فثلاث) تقع  
(وان أتى به) أي انظر بهشتم  
من لا يعرف معناه لم يقع  
(أو) أي (بصريح انطلق)  
العربي (من لا يعرف معناه لم  
يقع) عليه شيء لأنه لم يرد  
بلفظه معناه لمدح علمه (ولو  
فوي موجه) أي اتقول الذي  
لم يعرف معناه لأنه لا يتحقق  
اختياره لما لا يعلمه

فوقل وكذا في أي الطلاق  
(نوعان) ظاهرة وهي اللفاظ  
الموضوعة للينة لان معنى  
الطلاق في الظاهر وخفية وهي  
الالفاظ الموضوعة لطلقة  
واحدة ما لو نوا وكثر  
(ف) الكناية (الظاهرة)  
خمس عشر (أنت خليفو) أنت  
(بريقو) أنت (بائنو) أنت  
(بنهو) أنت (بنهو) أنت (مرة)  
وأنت المخرج (بفتح الحاء  
والراء الهمزة) (وحبك عسلي  
غاربك وزوجي من شئت  
وحلت للزوج ولا سبيل) لي  
عليك (أولاً سلطاناً لي عليك  
واعتقتك وعلني شرك وتذني  
(و) الكناية (الخفية) عشر ون  
(أخرجي وذهبي وذوقي وتجرعي  
وخليتك وأنت مخلاة وأنت  
واحدة ولست لي بأمرأة واعتدي)  
وان لم تكن مدخولاً إليها لانهما  
محل للمدة في الجملة (واستبرئي  
واعترلي وشبهه) (الحق) بهمة  
وصل وتفتح الحاء (بها لك ولا  
حاجة لي فيك وما سبق شيء  
وأغذك الله وان الله قد طلقك

حقها (ذ) تحصيل الفينة (ان وطئها دون ان تخرج أوفى الدبر) لان الابد لا يختص بالحناف  
على ترك الوطئ في القبل والفينة الرجوع عن ذلك فلا تحصيل بغيره كما لو قبلها ولان ذلك أيضاً  
لا يزول به ضرر المرأة (وان أراد الوطئ حال الاحرام أو) أراد الوطئ (انصبم الغرض  
أو) أراد الوطئ (قبل تكفيره الظاهر فممنه لم يسقط حقها) من طلب الفينة لأنه وطئ  
حرام اذن فلا يلزمه التحسين منه (كما لو منعته في الحيض) من الوطئ (وليس على من  
قال بلسانه كفارة ولا حنث) لانه لم يفعل المحلوف عليه وانما هو بغيره (وان كان) المولى  
(مغلولاً على عقله) يجوز أن يغلب بطالب (بالفينة ولا بالطلاق) (حتى يزول ذلك)  
الحنث أو الاغشاء لانه لا يصلح الخطاب ولا يصح منه الجواب لتصح الدعوى عليه (وان  
قال) المولى (امهلوني حتى اتضي صلاتي أو) حتى (اتفدى أو حتى ينضم الطام  
أو حتى انام فانا ناعس أو حتى انظر من صومعي أو) حتى (ارجع الى بيتي أو هل بقدر  
الحاجة فقط) لان العادة تقتضيه وزمنه يسير (فان كانت الزوجة صغيرة أو مجنونة  
فليس لها المطالبة) لان قولها غير معتبر (ولا لوليها) لان هذا طريقه الشهوة فلا تدخله  
الولاية (فان كانتا ممن لا يمكن وطئهما لم يحتسب عليه باند) لان المنع من جهتها (فان  
كان وطئهما ممكناً فاقامت المجنونة وبلغت الصغيرة قبل انقضائها) أي مدة الخلف  
(فلهما المطالبة) ان تمت مدة التبرص لان الحق لهما ثابت وانما انحرأ ما كان المطالبة  
(فان لم يبق له عذر وطلبت الفينة فجامع انحلت عنه) بالتكفير (ولم يخرج من الفينة)  
إمداد الوطئ (ولو علق طلاقاً ثلاثاً بوطئها) بان قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثاً (أمر  
بالطلاق وحرم الوطئ) لوقوع الثلاث بادل الحشة فيكون نزعاً في اجنبية والترجع جامع  
ولانه طلاق بدعة لانه يقع بعد الاصابة وفيه جميع الثلاث بكلمة (فان أوجع عليه الترجع حين  
يوجع الحشة) لانما بان ذلك صارت اجنبية (ولا حد ولا مهر) ان نزع في الحال لانه  
تارك (ومنى نعم الايلاج أو ليس لحقه نسب) أي نسب ولد أنت به من هذا الوطئ  
(ووجب المهر) لهذا الوطئ لانه حصل منه وطئ محرم في محل غير مملوك فوجب المهر كما  
لو أوجع بعد النزع (ولا حد) عليه لشبهة (وان نزع ثم أوجع فان جهل التحريم فالمرء  
عليه (والنسب لاحق به ولا حد) عليه لشبهة جهل التحريم (والعكس فمك) أي وان  
لم يجهل فلا مهر حيث كانت لانها زانية مطاوعة ولا نسب وعليها ما أخذ لانه بلاج في اجنبية  
بلاشبهة (وان علمه) أي التحريم الواطئ (وحده لزمه المهر) بما قال من فرجها (و) لزمه  
(الحد) لانه زان عالم (ولان نسب) لجمعه باسم (وان علمت) أي التحريم (وحدها الحد  
عليه والنسب لاحق) بالواطئ لجهله (والمهر) فمما ذهبه زانية مطاوعة (وكذا ان  
تزوجت) المطاوعة (في عدها) غير مبيتها (ولو علق طلاقاً غير مدخول به بوطئها  
فوطئها وقع رجعي) لانه يقع عقب الوطئ فكون مدخولاً بها (فوتمة) لوقوع الزوجية ان  
وطئتك فانت علي كظهر أمي فقال أحمد لا يقربها حتى يكفر مرة أنه لا يصير  
مظاهراً قبل الوطئ ولا يصح تقديم كفارة الظهار قبله لانه سبب وقال سحاق قلت لأحمد  
فيمن قال لزوجه أنت علي كظهر أمي ان قربت بك الى سنة فقال أحمد ان جاءت  
تطلب فليس له ان يعضلها بعد مضي الأربعين الا شهراً يقال له ان تسقي واما ان تطلق  
فان وطئها نفذ وجبت الكفارة عليه وان أبي وأرادت مفارقتها طلقها المأكم عليه فيبقى ان  
نحمل الرواية الاولى على لوط بعد الوطئ الذي صار مظاهراً لا تقدمه وتتفق الروايتان أشار إليه



باعت أو أتاقت ونحوه (ولفظ فسراق و) لفظ (سراح وما تصرف منهما) أي الفسراق والسراح (غير ما استثنى من لفظ الصريح) وهو الأمر والمضارع ومفرقة ومسرحة بكسر الراء اسم فاعل (ولا يقع طلاق) بكذبة ولو طاهسرة (لاينية) لقصور رتبها عن الصريح فوقف عليها على النية تقوية لها للاحقة في المسمول ولاحتما لها غير معنى الطلاق فلا تعين له بدون نية (مقارنة لفظ) أي لفظ الكتابة فإن وجدت النية في ابتدائه وعزيت عنه في بانيه وتم الطلاق اكتفاء بها في أوله كسائر ما تعتبر له النية من صلاة وغسرها فإن تلفظ بالكناية غير ما بالطلاق ثم نواه بها بعد لم يقع كنية الطهارة بعد فراغه منها وكذا لو قارنت النية الجزء الثاني من الكتابة دون الأول لأن النسوي غير صالح للإيقاع بعد آتيانه بالجزء الأول بلانية كنية الصلاة بعد آتيانه ببعض أركانها هذا معنى كلامه في شرحه وجزم به جماعة وحكاه في الانصاف بقيل وقدم أن الصحيح أنه يشترط أن تكون النية مقارنة للفظ ومقتضاه لا فرق أن تقارن أوله وغيره (ولا تشترط) لكنانية نية طلاق (حال خصومة أو) حال (غضب أو) حال (مسؤول طلائها) أي الزوجة اكتفاء بدلالة الحذف (فلم يرد) أي الطلاق من أن يكذبة في حال مما ذكر (أو أراد) بالكناية (غيره) أي الطلاق (اذن) أي حال خصومة أو غضب أو سؤال

الشارح وفيه شئ (وأدنى ما يكفي من ذلك) أي من الوطء في خيثة المولى ووقوع الطلاق المعلق على الوطء ونحو ذلك (تغيب الحشفة) إن كانت (أو قد رها) من مقطوعها (في الفرج) لأن أحكام الوطء تتعاقب به (ولو من مكره وناس وجاهل ونائم إذا استدخلت ذكره و) من (مجنون) لوجود الوطء (ولا كفارة عليه فيهن) لعدم الخنث من الخائف (وإن لم يف) المولى بوطء من آلى منها (واعفته المرأة سقط حقها) لأن الحق لها وقد أسقطته (كعفوها) عن العنين (بعد) مضي (مدة الفينة) وهي السنة (وإن لم تعفه أمر بالطلاق) إن طلبته لقوله تعالى فامسك بعروفي أو تسريحاً بحسن فإذا امتنع من أداء الواجب فقد امتنع من الأمسك بالمعروف فيؤمر بالتسريح بالاحسان (فإن طلق) المدخول بها (واحدة فله رجعتها) مادامت في العدة (سواء أوقعه بنفسه أو طلق الحاكم عليه) لأنه طلاق صادق مدخول بها من غير عدد ولا استيفاء عدد فكان رجعيًا كالطلاق في غير الأبلاء ومفارق فرقة الفينة لأنها فسوخ لعيب (فإن يطلق ولم يبطأ أو امتنع المعذور من الفينة بلسانه طلق الحاكم عليه) لأنه حق تعين مستحقة فسخه النية كقضاء الدين ويعاقب من أسلم على أكثر من أربع فإنه يجبر على التخيير لأن المستحق من النسوة غير معين ولأنها خيرة تشبه بخلاف ما هنا (وليس للحاكم أن يأمر بالطلاق) إلا أن تطلب المرأة ذلك (ولا) للحاكم (أن يطلق عليه إلا أن تطلب المرأة ذلك) من الحاكم لأنه حق لها فلا يستوفيه بدون طلبها (فإن طلق) الحاكم (عليه) أي المولى (واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو فسوخ صغ) ذلك لأن الحاكم قائم مقام الزوج فذلك ما علكه (والتخيرة في ذلك للحاكم) فيفعل ما فيه المصلحة عقلت تقدم أن إيقاع الثلاث بكلمة واحدة محرم فهذا أولى (وإن قال) الحاكم (فرقت بينكما فهو فسوخ) لا ينقص به عدد الطلاق ولا تحمل له الأبعد عقد جديد (وإن ادعى) المولى (أن المدة) أي مدة التريض وهي الأربعة أشهر (ما انتقضت وادعت) المرأة (مضيها فقله مع عينه) لأن الأصل عدم انتقضائها (وإن ادعى أنه وطئها فأنكرته وكانت ثيباً فقله) كما لو ادعى الوطء في العنة ولأنه أمر بخي لا يعلم إلا من جهته فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيفنها (مع عينه) للخبر وكالدين ولأن ما تدعيه المرأة محتمل فوجب نفيه بانيهين (ولا يفتى فيه بالكول) عن اليمين (نصاً) لأنه ليس بيمين ولا يفتى فيه بحال (وإن كانت بكرًا واختلفا في الإصابة) بأن ادعى أنه وطئها وأنكرته (وادعت أنها عذراء) أي بكر (فشهدت امرأة بشيئها فقله) لأنه اعتضد بالسنة أذلو وطئها زالت بكارتها (فإن لم يشهد أحد بزوال البكاره) ولا بقاؤها (فقله) كما لو كانت ثيباً ومن قلنا القول قوله فعليه اليمين لأنه حق لا دعي يجوز بذله فيستعاف فيه كالدين ولعموم وأمين على من أنكر

### كتاب الظهار

مشتق من الظاهر معي بدئت تشبيهه الزوجة فظهر الام وانما خص الظاهر دون غيره لأنه موضع الركوب إذا المرأة ركوبة إذا غشيت فقله أنت على كظهر أي أي ركوبك للنكاح حرام على كركوب أي النكاح فإذا ظاهراً مقام الركوب لأنه ركوب وأقام الركوب مقام النكاح لأن النكاح ركوب ويقال كنت المرأة تحرم بالظهار على زوجها ولا تباح لغيره فتقبل الشارع حكمه إلى تحريمها وركوبها ككفارة بالعدو وأبقى محله وهو الزوجة (وهو محرم) أجماعاً كما أن المسند قوله تعالى وأنهم ليقولون منكر من القول وزور وقول



في الحكم كما يحمل الكلام الواحد على المسدح تارة والذم أخرى بالقرائن ولذا لو قال حال خدمه ومة ليست أي برانية كان تمر أيضا بالقذف لخدمته وفي غير خدمه ومة يكون تزيها لأمه عن الزنا فمؤدلالة الحال مقام القول فيه فلا يقبل منه ما يخالفه لأنه خلاف الظاهر (ويقع (ب) كناية (ظهور ثلاث) طلاقات (وان نوى واحدة) لأنه قول علماء الهابة منهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة وكان أحمد يذكره الفتياني الكنية الظاهر مع ميلها إلى انها ثلاث (و) يقع (ب) كناية (حفية) طلقه (رجعية) في مدخولها) لان مقتضاها الترك كصريح الطلاق دون السنونة (فان نوى) بحفية (أكثر) من واحدة (وقع) ماؤه لأنه لفظ لا يشافي المسدح فوجب وقوع مدخوله (وقوله انا طالق) أو زاد منك لغزو (أو) أنا (بائن) أو زاد منك (أو) أنا (حرام) أو زاد منك (أو) أنا (بريء) أو زاد منك (نحو) لأنه محل لا يقع الطلاق بألفه من غير نسبة فلم يقع معها كالأجنبي ولذا لو قال أنا طالق ولم يقل منك لم يقع فكذا إذا زادها ولان الرجل في الشكاح ملك والمرأة مملوكة فلم تنفع زلة ملك بالاضافة إلى الملك كالعتق ولهذا لا يوصف الرجل بأنه مطلق بفتح اللام بخلاف المرأة وجر رجل إلى ابن عباس فقال ملكك امرأتى

المشكر والزور من أكبر الكبائر لغيره وهذه ان الزوجة كالام في التحريم لقوله تعالى ما هن أمهاتهم وقوله وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم ولحديث أوس بن الصامت حين تظاهر من زوجته خويلد بنت مالك بن ثعلبة فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم تشتكيه فأرسل الله أول سورة المجادلة رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم وفيه أحاديث أخر تأتي (وهو ان يشبه) الزوج (امراته أو) يشبه (عضو منها) أي من امراته (بظهر من تحرم عليه على التأييد) كأمه وأخته من نسب أو رضاع أو حمة (أو) يشبه ذلك بظهر من تحرم عليه (إلى أمه) كاخت امراته وعمتها وخالتها (أو) يشبه امراته أو عضو منها (بها) أي عن تحريم عليه على التأييد والى أمه (أو) كان التشبيه المذكور (بغير العربية) عن يحسبها كالابلاء والطلاق (أو) اعتقد الحل (أي حل المشبه بها من أم وأخت (كجوى) قال زوجته أنت على كظها اختي وهي يعتقد حل اخت فلا أثر لاعتقاده ذلك ويكون مظاهرا لانه اعتقاد لا سند له فنأمره بالكعة مرة فادفع اليها أو أسلم وقد رطب (أو) يشبه امراته أو عضو منها (بعضو منها) أي عن تحريم عليه على التأييد والى أمه (أو) يشبه امراته أو عضو منها (بذكر) كأمه أو زيد (أو) يشبه امراته أو عضو منها (بعضو) أي من الذكر كظهره أو رأسه وأمثلة لمسبق (ك) قوله لامراته (أنت كظها أمي أو أنت على كظها أمي أو) أنت على (ك) بطن (أمي) أو أنت على (كيد) أمي (أو) أنت على (ك) رأس أمي (أو) أنت على كيد (اختي أو كوجه حماقي ونحوه) قال في المبدع الاجاء في اللغة اقارب الزوج والاحسان اقارب المرأة والاصهار لكل واحد منهم ونقل ابن فارس ان الاجاء كالاصهار فعلى هذا يقبل هذه حجة زيد وجماعة هند (أو يقول ظهرك) كظها أمي أو بطنها ونحوه (أو) يقول (يدك أو رأسك أو جلدك أو فرجك على كظها أمي أو كيد اختي أو عمتي أو خاتمي من نسب أو رضاع) في الكل (ون قال) أنت أو يدك ونحوها على (كشعر أمي أو كسنانها أو) (كظفرها) فليس بظها لانها ليست من الاعضاء الثابتة (أو شبه شيء من ذلك) أي الظفر والعشر والسن ونحوها (من امراته بامه أو بعض من اعضائها) بان قال شعرا أمي أو سنم أو ظفرها على كمي أو كظفرها (أو قال بروح أمي أو عرقها أو ريقها أو دمها أو دمه) فليس بظها لما سبق (أو قال وجهي من وجهك حرام فليس بظها) بل لغرض عليه لانه يستعمل كثيرا في غير الظهار وذا نوى منناه (وان قال انا مظهر) دافع (أو) قد (على الظهار أو على الحرام أو الحرام على لانه) (أو) الامع نية أو قرينة (ومع نية أو قرينة) تدل على الظهار (ظهار) لانه نوى الظهار بما يحتمل له فانه كان ظهارا وتقدم كراهة انقروا ونحوه لونه بانه لاق (وكذا ان عليك حرام) يكون ظهارا مع نية أو قرينة لان تحريم نفسه عليها يقتضي تحريم كل واحد منهما على الآخر (أو) ان عليك (كهر رجل) يكون ظهرا لانه نية أو قرينة من تشبه نفسه بغيره من رجل يلزم منه تحريمه عليه كتحريمه على ذلك الغير فيكون ظهرا كما وشبهه ما يحرم عليه فان لم تكن نية أو قرينة انقروا ويكره ان يسمى (أي ينسب) (رجل امراته من تحريم عليه كقوله طلاق اختي يا بنتي ونحوه) بروي ان رجلا قال لامرأته يا اختي وقالت النبي صلى الله عليه وسلم هي اختك فذكر حديث ونهى عنه لانه فظ يشبه الظهار (وإن يشبه حكم لظهار لانه) ليس من يحاق الظهار (مدونه) وكذا اذا زهد له في خها ونحوه (وان قال) لامرأته (أنت عندى) كأمي أو أمي (أو) قد (منى) كأمي أو أمي (أو) قال (أنت على كمي كان مظهرا) لانه شبه امرأته بأمه اشبهه بأمه من اعضائها وسواء

أمه بطلقتي ثلاثا فقال ابن عباس ان انطلاقك وليس هذا عيبا رواه أبو عبيدو لا أثر واحتج به أحمد (و) قوله (ك) كى



واسبقني وغفر الله لك وما أحسنك وشبهه (نحو لا يقع به طلاق وان نواه) لأنه لا يمتثل الطلاق ولو وقع به لوقع بجرد النية بخلاف ذوقى وتجرى فانه يستعمل في المكاره كقوله تعالى وذوقوا عذاب الحريق فوقوا من سقر يتجرعون لا يكاد يبينه فلا يصح ان يلحق به ما مالم ليس مثلهما (و) قوله لزوجه (انت) على حرام (او الحبل) على حرام (او ما أحل الله على حرام طهار ولو نوى) به (طلاقا) لأنه صريح في تحريمها (كنيته) أى الطلاق (ب) قوله (انت) على كظهرامى (أو اختى ونحوه) وقوله على الحرام أو يلزمى الحرام أو الحرام لازم لى مع نية أو قرينة كانت على حرام قدم ابن رزق بن صوبه في الانصاف وقال في تصحيح الفروع الصواب أنه يكون طلاقا لنية لأن هذه اللفاظ أولى بان تكون كتابة من قوله أخرجى ونحوه قالوا الصواب ان العرف قرينة (وان قاله) أى ما تقدم لزوجه (ب) محرمه ببيض ونحوه) كنفاً أو صريحاً أو احرام (ونوى انها محرمه به) أى الحيض ونحوه (فلغو) لا يترتب عليه حكم لطلبه الواقع (و) قوله (ما أحل الله على حرام أعني به الطلاق يقع ثلاثاً) نصاً (وأعني به طلاقاً يقع واحدة) نصاً (أما فى الأولى فلان الالاستغراق أو الهدول لا يهدول فحمل على الاستغراق فيتناول الطلاق كله بخلاف انه ينفذ

نوى به الظاهر وأطلق لأنه الظاهر من اللفظ (وان قال اردت كأمى في الكرامة قبل حكماء) لأنه ادعى لفظه ما يمتثل قبل (و) ان قال (انت كظهرامى طالق وقع الظهار والطلاق معا) لأنه أتى بصريحهما سواء كان الطلاق باثناً أو رجياً (وانت طالق كظهرامى طالق) لأنه أتى بصريح الطلاق (ولم يكن ظهاراً) جزم به في الشرح لأنه أتى بصريح الطلاق أولاً وجعل قوله كظهرامى صفة فاشبهه بالنوى به تأكيده (الا ان ينويه) أى الظهار كان الطلاق رجياً وجاهلاً في المنتهى كالتى قبلها (فان نواه) أى الظهار (وهو كان الطلاق باثناً فكما الظاهر من الاجنبية لأنه أتى به) أى بالظهار (بعد بينوتها كالطلاق وان كان الطلاق رجياً كان ظهاراً صحيحاً) لأن الزوجة زوجة (و) قوله لامرأته (انت أمى أو كأمى أو مثل أمى أو) قوله (أمى ليس بظهار) لأن هذا اللفظ ظاهر في الكرامة تنعسين جملة عليه عند الإطلاق ولأنه ليس بصريح فيه لكونه غير اللفظ المستعمل فيه كالمثل أنت كبيرة مثل أمى (الا ان ينويه) أى الظهار (أو بقرنه) أى بهذا اللفظ (ما يدل على ارادته) أى الظهار لأن النية تنعسين اللفظ في المنوى والقربة شبهتها (وان قال أمى امرأتى أو) أمى (مثل امرأتى لم يكن مظاهراً) لأن اللفظ لا يصلح للظهار (و) قوله لامرأته (انت على كظهرامى أو كظهر غير من الرجال) الآثار بالاجانب (أو) قال أنت على كظهر اجنبية أو كظهر (اخت زوجتى أو عمتى أو خالتى أو نحو ظهار) لأنه شبهها بظهر من محرم عليه شبه ظهاراً لم يكن كذا ان شبهها بالامانة قاله في البدع (و) لو قال (أنت على كظهر البهية) فلا طهار لأنه ليس محلاً للاستمتاع (أو) قال (انت حرام ان شاء الله فلا طهار) وكذا لو قدم الاستثناء كقوله والله لا أفعل كذا ان شاء الله بحام انما يحرم مكفرة (وانت على حرام طهاراً ولو نوى طلاقاً) فقط أو مع طهار (أو) نوى (يميناً) لأنه تحريم أو قربة في الزوجة فكان ظهاراً كتشبيها بظهر أمه وحكام ابراهيم الحربي عن عثمان وابن عباس وغيرهما (وان قال ذلك) أى أنت على حرام (لحرمة عليه ببيض أو نحوه) كنفاً أو احرام (ونوى الظهار ونحوه لان اللفظ يصلح له) (وان نوى انها محرمه عليه لذلك) أى الحيض ونحوه (أو أطلق) فلم ينوشياً (فليس بظهار) لأنه صادق في تحريمه عليه للحيض ونحوه (وان قال الحبل على حرام أو ما أحل الله على حرام) (أو ما انقلب اليه حرام وظاهر) لتناول ذلك تحريم الزوجة (وان صرح بتحريم المرأة أو نواها كقوله ما أحل الله على حرام من أهل وماله فهو أكد وتجزيه كفارة الظهار لتحريم المرأة والحل) لأنه عين واحدة فلا يوجب كفارتين واختار ابن عقيل لزمه كفارتان بظهار وتحريم الحل لأنه لو اتفردا يوجب كذلك فكذا اذا اجتمعا (وانت على كظهرامى حرام) ظهار (أو أنت على حرام كظهرامى حرام) لأنه صريح فيه

فوفصل ويصح به الظهار (من كل زوج يصح طلاقه) فكل زوج يصح طلاقه صح ظهاره لأنه قول يختص انكاح أشبه الطلاق (فيصح ظهار الصبي المميز) لأنه يصح طلاقه (وقال الموفق الأقوى عندى انه لا يصح من الصبي) ولو عميراً (ظهار ولا ابلاء) لأنه عين مكفرة فلم ينعقد في حقه كالبين ولأن الكفارة وجبت لما فيه من قول المنكر والزور وذلك مرفوع عن لصي لأن الفلم مرفوع عنه (ويصح) الظهار (من الذمى) لأنه يجب عليه الكفارة اذا حنت فوجب صحة ظهاره كالمسلم (كجزاء صيد ويكفر بغير صوم) أما بأنه متى انقضى ان قدر أو اطعم لان الصوم لا يصح منه (ويصح) الظهار (من السكران بناء على) صحة (طلاقه) يصح (من العبد) كالحرة (ويأتى حكم تكفيره ويصح)



الظهار (من يخنق في الأحيان في أفاقته لانه عاقل (ولا يصح ظهار  
الطفل (و) لاظهار (المكره) لاظهار (الرائس العقل يجنون وأغسل أو نوم وغيره)  
كشرب دواء مسكر مكره لانه لا يحكم لقولهم (وبصح) الظهار (من كل زوجة كبيرة  
كانت أو صغيرة حرة أو أمه مسلمة أو ذميمة وطؤها يمكن أو غير يمكن (لعموم الآية) ولانها  
زوجة يصح طلاقها فصيح ظهارها (فإذا ظاهر) سيد (من أمته أو) من (أم ولده أو  
قال لها) أي لامته أو لام ولده (انت على حرام فعلية كفارة عين) كتحريم سائر ما له وقال  
نافع حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريته بأمر الله أن يكفر عييه (وان قالت لزوجه  
انت على كذا رأي أو قالت أن تزوجت فلانا فهو على كذا رأي فليس بظهار) (١) (٢) (٣) (٤) (٥)  
ولانه قول يوجب تحريم لزوجة يملك الزوج رقبته فاختص به الرجل كالطلاق (وعليها  
كفارة) أي كفارة الظهار لان عائشة بنت طلحة قالت تزوجت مصعب بن الزبير فهو  
على كذا رأي فاستفتت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فافتواها أن تعتق رقبة وتزوج حرة  
رواه سعيد والأثرم والدارقطني ولانها زوج أتى بالنكاح من القول والزوج كالأثر والزوج  
الظهار عين مكفرة فاستوى فيها المرأة والرجل قاله أحمد (والنكاح) الكفارة (عليها حتى  
يطأها مطاوعة) كالرجل إذا ظاهر منها (ويجب عليها تمكينه قبلها) أي قبل إخراج  
الكفارة لان ذلك حق عليها ولا يسقط بيمينها كاليمين بالله (وان قال لأجنبية أنت على  
كذا رأي أو) قال لأجنبية (أن تزوجت) فانت على كذا رأي لم يطأها أن تزوجها  
حتى يكفر كفارة (الظهار) لانه إذا تزوجها تحقق معنى الظهار فيها وحيث كان كذلك امتنع  
وطؤها قبل التكفير وعلم منه صحة الظهار من الأجنبية ورواه أحمد عن عمر لانه يمين مكفرة  
فصح عقدها قبل النكاح كاليمين بالله تعالى والاية الكريمة خرجت بخروج الغالب  
والفرق بينه وبين الطلاق ان الطلاق حل قبل السكاح ولا يمكن حله قبل عنده والظهار  
محرم للوطء فيجوز تقديمه على العقد كالحيض وأما الاختصاص حكم الإيلاء فمساؤه لكونه بقصد  
الاضرار بهن والكفارة هنا وجبت بقول المنكر والزور فلا يختص بذلك بمسائه (وكذا ان  
قال كل النساء) على كذا رأي (أو) قال (كل امرأة أو زوجها) على كذا رأي فان  
تزوج نساء وأراد العود أي الوطء (فعلية كفارة واحدة وسواء تزوجهن في عقد أو عقود)  
لانها يمين واحدة فلا توجب أكثر من كفارة (فان قال لأجنبية أنت على كذا رأي وقال  
أردت انهم أمثلها في التحريم دين) لانه أدري بما أراده (ولم يقبل) منه (في الحكم)  
لانه صريح في الظهار (وان قال لها) أي لأجنبية (انت على حرام وأراد في كل حال  
في ظاهر) فلا يطؤها إذا تزوجها حتى يكفر لان إغطة الحرام صريح في الظهار من الزوج  
فكذا الأجنبية (وان أراد) انها حرام (في تلك الحال) أي حل ككونها أجنبية (أو  
أطلق) فلم ينوشيا (فلا) ظهار لانه صدق (ولو ظاهر من إحدى زوجتي ثم قال للأخرى  
شركتك معها وأنت مثلها صريح في حق اثباتية أيتها) كالطلاق وتقدم (وبصح  
الظهار معجلا) أي منجزا كما سبق (و) يصح (معلقا بشرط نحو ان دخلت الدار فانت  
على كذا رأي أو ان شاء زيد) فانت على كذا رأي (في شاعز بدا ودخلت الدار صار  
مظاهرا) لوجود شرطه (و) يصح (مطلقا وموثقا نحو انت على كذا رأي شهر أو شهر  
رمضان فادامضي الوقت زال الظهار وحلت بكفارة ولا يكون ثوبا إلا بالوطء في المدة)  
لان التحريم صادق في ذلك الزمن دون غيره فوجب ان ينقضى بأقنه (وانت على كذا رأي  
أما ان شاء الله) لانه قد ظهاره نصر عليه من مكره فصح فيه الاستثناء كاليمين بالله

فقوله لانه منكر لما نقوله وهو اعلم بحال نفسه

الطلاق ثم يصح طلاقا لانه لا يصلح  
الكتابة به عند ذكره في الترحيح  
والبدع (و) ان قال لزوجه  
(انت حرام ونوى في حرمته على  
غيره كطلاق) قاله في الترحيب  
وغیره ومعناه والله أعلم أنت على  
حرام كحرمته على غيره فهو  
كنيته به الطلاق وتقدم أنه ظهار  
ولو نوى طلاقا (ولو قال فرائش  
على حرام فان نوى امرأته فظهار  
وان نوى فرائشه فيمين) نسا  
فتى جلس أو نام على فرائشه  
فعلية كفارة يمين بلنته فان  
لم ينوشيا فالظهار به يمين  
(و) ان قال لزوجه (انت  
على كالميتة والدم يقع ما تراه من  
طلاق) لانه يصلح كتابته فذا  
اقرنت به النية انصرف اليه فان  
نوى عند وقوعه والا فواحدة  
(و) من (ظهار) كانت على  
حرام (و) ميسن (يمين)  
بان يترك وطئها لا تحريمها  
ولا طلاقها فتجب فيها الكفارة  
بالحنث (فان لم ينوشيا) من  
الثلاثة (ف) هو (ظهار)  
لان معناه أنت على حرام كالميتة  
والدم (ومسن قال حلفت  
بالطلاق) لان أفضل كذا أو  
لأملته أو لأفطنته (وكذب)  
بان لم يكن حلف بالطلاق  
(دين) فيما بينه وبين الله  
(ولزمه) الطلاق (حكما)  
مؤاخذه له باقراره لانه يتعلق به  
حق آدمي معين فلم يقبل رجوعه  
عنه كإقراره له بحال ثم يقسول  
كذبت وان قالت امرأته حلفت  
بأثلاث أو طلقني ثلاثا فقال  
بيل واحدة أو قالت عاقت  
طلاقا بتدوير بدخا بل عمرو



أقل تصاوأتي بغير مرة وروى  
عن عثمان وعلي وابن عمرو ابن  
عباس لانه لفظ يقتضي العموم  
في جميع أمرها لانه اسم جنس  
مضاف فيتناول الطلقات  
الثلاث أشبه ما لو قال طلقت  
نفسك ما شئت (و) قوله لها  
(اختاري نفسك) كناية  
(خفية ليس لها أن تطلق بها)  
أي باختاري نفسك أكثر من  
واحدة (ولا) ان تطلق  
(ي) قوله (طلق نفسك أكثر  
من) طلقة (واحدة) قال  
أحمد هذا قول ابن عمر وابن  
عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت  
وعائشة قالوا ان اختارت نفسها  
فهي واحدة وهو أحق بهارواه  
البحاري عنهم بإسناده ولا يكون  
أحق بها إلا اذا كانت رجعية  
ويؤيده قوله تعالى ويعولتم من  
أحق بردهن في ذنوبهن اطلقة  
بلا عسر ومن لم تكمل عدد  
الطلاق بعد الدخول أشبه ما لو  
طلقها هو واحدة فان جعلها  
أن تطلق نفسها أكثر من  
واحدة ملكته (ولها ان تطلق  
نفسها متى شاءت ما لم يحرمها  
احدا) أي بقدرها وقتها  
معينا فلا تجوز (أو يفسخ)  
ما جعل لها (أو يوطؤها)  
لدلالته على رجوعه (أو ترد  
هي) أي الزوجة فتبطل  
الوكالة كسائر الوكالات (ان في)  
قوله (اختاري نفسك) فيختص  
بالجلس ما لم يشغلا بقطاع  
فصاروى عن عمرو وعثمان وابن  
مسعود وجابر فان قام أحدهما  
عن المجلس أو تشغلا بقطاع  
فقبل اختيارها كان انتقا لا من كرم  
لي غيره أو تشغلا بغير اختيارها وكذا ان كان أحدهما

(أو) قال (ما أحل الله على حرام ان شاء الله) لا ينعقد ظهاره (أو) قال (انت على حرام ان شاء  
الله) لا ينعقد ظهاره لما تقدم (أو) قال (انت على حرام ونحوه) (ان شاء الله وشاعز يد  
فشاعز يد) لا ينعقد ظهاره لانه علقه على شيئين فلا يحصل بأحدهما (وانت ان شاء الله حرام  
ونحوه) كانت ان شاء الله على كظهر أمي (لا ينعقد ظهاره) لما ر (و) ان قال (انت  
على حرام والله لا وكلت ان شاء الله عادا لانه استثناء اليهما) أي للظهار واليمين بالله فلا كفارة  
عليه فيهما لان العطف صير الجملتين كالواحدة (الآن يريد) عوده الى (أحدهما) فيختص  
بها لان النية مخصوصة

فصل في حكم الظهار (ويحرم على مظاهر ومظاهره من الوطء) قبل التكفير ثلاثية  
ولما روى عن ابن عباس ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني ظاهرت من  
امرأتى فوقع عليها قبل أن أكفر فقال ما حملت على ذلك برحمتك الله فقال رأيت خلقا لها  
في ضوء القمر فقال لا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله به وأه أبو داود والترمذي وحسنه  
والنسائي وقال المرسل أولى بالصواب (و) يحرم أيضا (الاستمتاع منها بما دون  
الفرج قبل التكفير) لان ما حرم الوطء من القول حرم دواعيه كالطلاق في الاحرام (ومن  
ما من منها) أي المظاهر والمظاهره منها (ورنه الآخر) وان لم يكفر كما لمولى منها (وتجب  
الكفارة) أي تثبت في ذمته (بالعود وهو الوطء في الفرج) لقوله تعالى والذين يظاهرون  
من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتكر بر رقبة فلو جيب الكفارة عقب العود وذلك يقتضي  
تعلقها به (و) لا تجب قبل (ذلك) إلا أنها شرط لحل الوطء فيؤمر بهما من اراده ليستحل  
بها) كما يؤمر بغيره النكاح من اراد حلها ولان العود في القول هو فعل ضد ما قال كما ان العود  
في الهبة استرجاع ما وهب (وتقديم الكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها بالوجود  
سبها) وهو اظهر (كتعجيل الزكاة قبل الحول بعد كمال انصاف) وتقدم كفارة  
اليمين بعد الحلف وقبل الخنث (ولومات أحدهما أو طلقها) المظاهر (قبل الوطء فلا  
كفارة) عليه ولو كان عزمه على الوطء لم يعد الى ما قال خلافا لابي الخطاب لان العود عنده  
يعزم عن الوطء وقيل لا (ونكره أحد) (فان عاد) انظاهر بعد أن طلق المظاهر منها  
(فترجوها لم يفسخ حتى يكفر) سواء كان الطلاق ثلاثا ولا وسواء رجعت اليه بعد زوج  
آخر لا لأنه كناية عن عدمه ومن الظاهر من مكفرة فلم يطل حكمها بالطلاق كالإسلاء  
(وان وطئ) انظاهر رأتى ظاهر من (قبل التكفير ثم مكلف) منها ما أو من أحدهما  
لانه عصي ربه بخلافه أمره (واستقرت عليه) أي المظاهر (ان كفارة ولو مجنون) نص  
عليه ولا تسقط بعد ذلك كالتسقاط بعد غفل عنها في وقتها (وتحريمها) أي المظاهر منها  
(باق عليه حتى يكفر) نظاهر لقوله عليه السلام في الحديث السابق لا تقر بها  
حتى تقر من ما أمرك الله به (وتجزية كفارة واحدة) لحديث سلمة بن صخر ولانه وجد  
الظهار وانعقد فيدخل في عموم الآية (وان ظاهرا من امرأته الأمة ثم اشتراها) انفسخ  
النكاح وحكم الظاهر باق (لم تخن له حتى يكفر) لأنه لان الظاهر لا يسقط بالطلاق  
منزلة الخنث والحمل فذلك ليمين أولى (فان اعتقها عن كفارة) أي كفارة ظهارها منها  
(صحيح) لعنق واحزته حيث كانت مسلمة له يوم الآية (فان تزوجها بعد ذلك حلت له  
بذلك) ان انكحها فقد تقدمت (فان اعتقها في غير الكفارة) عن ظهارها منها بان اعتقها  
تبرعا وعن نذرا وكفارة نفس أو ظاهرا من امرأة أخرى (ثم تزوجها لم تخن له حتى يكفر)  
نحوه منها بقاءه كما سبق (وان كر راطها قبل التكفير بكفارة واحدة في محاسن كان



بطل خيارها وإن أكلت يسيرا  
أوسعت يسيرا وأقلت بسم الله  
أودعني شهودا أشهدهم على  
ذلك لم يعمل خياره (ويصح  
حمله) أي اختياره نفسه  
(لها) أي الزوجية  
(بمسد) أي المجلس  
وإن يجمع له طامق شاءت  
كالوكيل وله الرجوع قبيل  
اختيارها (و) يصح جعل  
أمرها بيدها ونحوه (بمجلس)  
من أو من غيرها كالطلاق على  
عوض فلو قالت أجعل امرئ  
ييدي ولت عسدي هذا فقل  
وقبضه ملكه وله التصرف  
فيه ولو قبيل اختيارها ومنى  
شاءت فاختار ما لم يطل أو يرجع  
فإن رجع قلها إن رجع عليه  
بالمسوخ (ويصح) طلاق  
زوجته جعلها (بكتبتها مع  
نية) الطلاق (ولو جعله)  
زوجها (بما يصريح) الطلاق  
فإن قالت اخترت عسدي ولم  
تدو به طلاق لم يقع فلفظ الأمر  
والخيار كناية في حق الزوج  
ولزوجة فتقر إلى نية كل منهما  
فإن نوى أحدهما دون الآخر  
لم يقع من الزوج نية ينسوخ  
فما فوض إليها الطلاق فلا يصح  
أن ترقه وإن نواه دونها فقد  
فوض إليه الطلاق وأم ترقه  
هي (وكذا وكيل) في طلاق  
(ولا يقع) طلاق من غيرها  
زوجها (بقوله اخترت نية)  
الطلاق (حتى تقول) اخترت  
(نفسه أو) اخترت (أبوي  
أو) اخترت (الزوج) أو إن  
لاندخل عسدي ونحوه فإن قالت

أوجع عسدي أنا كيمو لادم (أو استنف) (أو لم يدر) بأن أطلق لأن ما بعد ذلك  
قول لم يؤثر تحريم الزوجة فلم يجبه به كدرة ظاهر كاليه بن بركة (وإن طهر ثم كفر ثم  
ظاهر فكفارة ثانية) لظاهر الثاني فإن في المبدع غير خذلف لأنه أثبت في العمل تحريم  
أشبهه الأول (وإن طهر من نسائه بكلمة واحدة) قال أنس بن مالك كذا في (و) عليه  
(كفارة واحدة) غير خلاف في المذهب قاله في الشرح ورواه الأثر عن عمر وعلي بن النضر  
واحدة فلم يجبه بها أكثر من كفارة كاليه بن بركة (وإن كان) الظاهر من نسائه (بكلمات  
بأن قال لكل واحدة) منهن (أنت على كل واحدة واحدة كفارة) لأنها  
أعانت في محال مختلفة أشبهت لو وجدت في عقود تفرقة بخلاف الحدة فانه عقوبة يدر  
بالشبهة

فوفصل في كفارة الظهار وغيرها) مما هو في معناها وذلك كفارة الوطء في غير رمضان  
وكفارة القتل (فكفارة الظهار على الترتيب فيجب تحرير رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم  
الآيتين ولحديث خويلد امرأة أوس بن الصامت حين ظاهرها فقال لها النبي صلى الله عليه  
وسلم يعتق رقبة قالت بئس امرأته لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت شيخ كبير ما به  
من صيام قل فيطعم ستين مسكينا وهذا في الحر وبأنى حكم العبد (وكفارة الوطء في غير  
رمضان مثلها) فيما ذكر وسبق ذلك (وكفارة القتل مثلها لا تكر لاطم فيها) لأنه لم يذكر  
في كتاب الله ولو كان واجبا لذكره كاعتق والسبي (والاعتق في الكفارة ثلث بحالة  
الوجوب) لأنها تجب على وجه الطهارة فكان الاعتبار بحل لوجوب (كأنه) من عليه  
(وإمكان الاداء مبني على زكاة) وتقدم أنه ليس شرط لوجوبه بل لزوم ادائه (فإن  
وجبت الكفارة وهو مومر) بها (ثم أعسر لم يجزئه الاعتق) لأنه دولي وجب  
عليه فلا يخرج من العهد إلا به (وإن وجبت وهو مومر) لم يلزمه الاعتق (أو)  
وجبت (وهو عبد ثم عتق لم يلزمه الاعتق) لأنه غير ما وجب عليه فلا يقال المومر بدل عن  
العتق فإذا وجد من يعتقه وجب الانتقال إليه كالتباعد المبدأ قبل الصلاة أرفها  
للفرق بينهم فإن الماء إذا وجد بعد النيم بطل بخلاف الصوم فإن العتق لو وجد بعد فعله  
لم يبطل (وله) أي لا يسرا إذا يسرا وإذا عتق (الانتقال إليه) أي إلى العتق (إن  
شاء) لأن العتق هو الأصل فوجب أن يجزيه كثر الأصول (ووقت الوجوب) في كفارة  
الظهار (من وقت العود) وهو الوطء (لا) من (وقت الظهارة) لأن الكفارة  
لا تجب حتى يعود (وقته) أي لوجوب (في اليمين) بانه (من) وقت (الحنث  
لا) من (وقت اليمين) لأنها لا تجب حتى يحنث (و) وقت لوجوب (في القتل  
ضمن الزهوق لازم البرح) لأنها لا تجب إلا لزهوق (فإن شرع) من وجبت عليه كفارة  
الظهار أو غيرها (في الصورة ثم قدر على العتق لم يلزمه الانتقار إليه) لأنه لم يدر على  
العتق قبل تبليسه بالصبي أشبهه ولو استمر عتق ما بعد فراغ ولاه وجد أن يبدل بعد  
الشروع في البسده فلم يلزمه الانتقار إليه كالمعتق بعد الشروع في صيام أيام  
التلاوة وفارق إذا وجد انت في الصلاة فإن قضاءها يسير (وتنبه) قوله فإن شرع  
إلى آخره مبني على رواية أن الاعتبار باعظ الأحوال كما يعلم من المقنع وغيره لا أن حذفه  
لأنه لم يذكر الرأية التي هو مرع عليها الماعلى الأولى في وجب وهو مومر لم يلزمه الاعتق  
شرع في الصوم أو لا كما يعلم من سبق (وله أن يبدل إليه) أن إلى العتق بعد الشروع

اخترت زوجي لم يقع شيء فصار قول عائشة قد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان طلاقا وقيل لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم



يا ايها النبي قل لا ارجو ان  
تكن نردن الحياة الدنيا وزينتها  
فتعالين امتكن واسرمكن  
حق بلغ ان الله اعد الحسنات  
منكن اجرا عظيما بقلست افي  
هذا استأمر ابوي فاني اريد الله  
ورسوله والدار الآخرة قالت ثم  
قل ازواج النبي صلى الله عليه  
وسلم مثل ما فعلت متفق عليه  
وكذا لا يقع عليها بقولها انت  
طالق وانت مني طالق او طلقك  
لماسبق عن ابن عباس قال في  
الروضه صفة طلاقها طلقت  
نفسى او انا منك طالق وان قالت  
انا طالق لم يقع (ومتي اختلفا)  
اى لرجان (في) وجود (نية  
فوق لم يقع) لطلاق لانها لا تعلم  
الامن جهته (و) ان اختلفا (في  
رجوع) عن جعل طلاقها اليها  
ونحوه (في) القول (قول الزوج)  
لانها اختلفا فيما يختص به كما  
واختلفا في نية (ولو) كان  
اختلفا في رجوع (بعد  
ايقاع) طلاق من جعل له  
(نفس) اجد فداها ابي  
الحارث (انه لا يقبل) قول  
زوج في رجوع (بعده) اى  
بما يقع من جعل له (الايبنة)  
تشهدا كان رجوع قبله قال  
(المنقح وهو اظهر) وجزم به  
الشيخ نقي الدين قال (وكذا  
دعوى عتقه) اى عتق رفيق  
وكل في بيعه بعد ان باعه  
الوكيل (و) دعوى (رهن)  
اى رهن ما وكل في بيعه بعده  
(ونحوه) كوقف ما باعه وكيله  
بعد بيع وكيل فلا تقبل الايبنة  
(و) قوله لزوجته (وهبتك) لا هلك  
او تفلسك ونحوه كدكتك (لا هلك او تفلسك)

في الصوم (او) له ان ينتقل (الى الاطعام والسكوة في كفارة اليمين) لان ذلك هو  
لاصل فوجب اجزاؤه كسائر الاصول (وان كفر الذمي) عن ظهاره (باعتق لم يجزئه  
الارقصة مؤمنة) كالمسلم (فان كانت في ملكه او ورثتها) فاعتقها (اجزأت عنه)  
وحل له الوطء (والافلاسيب له الى شراء رقبة مؤمنة) لانه لا يصح منه شرائها لقوله تعالى  
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (ويتعين تكفيره بالاطعام) لعجزه عن  
العتق والصيام (الا ان يقول) الذمي (لمسلم اعتق عبدك) المسلم (عنى وعلى نفسه  
فيصح) عتقه عنه ويجزئه (وان اسلم قبل التكفير بالاطعام فكالمسلم يعتق قبل التكفير  
بالصيام) لان الاعتبار بوقت الوجوب فيجزيه الاطعام وله ان يكفر بالعتق والصيام (وان  
ظاهره ومسلم ثم ارتد وصام في رده عن كفارته لم يصح) صومه عنها كسائر صومه  
(وان كفر) المرند (بعثى او اطعام لم يجزئه نصا) لانه محجور عليه حتى المسلمين وقال  
القاضي المذهب انه موقوف

فوفصل فمن ملك رقبة (او امكنه فخصيها) اى الرقة (بما) اى بشئ  
من نقد او غيره (هو فاضل عن كفايته وكفاية من يعمه على الدوام) عن (غيرها)  
اى غير كفايته وكفاية من يعمه (من حوائجه الاصلية) لانها قربة من كفايته  
ومساوية لها بدليل تقديهما على غرماء المغلس (ورأس ماله كذلك) اى رأس المال  
لذى يحتاجه له كفايته وكفاية عبده وحوائجه الاصلية والكاف للتعليل كما قيل في قوله  
تعالى كما هذاكم (و) عن (وفاء دينه ولو لم يكن مطا لبايه) اى بالدين لان ما استقرقه  
حاجة الانسان كالمعدوم في جواز الانتقال الى البذل كن وجدا ما يحتاجه للعطش يجوز له  
الانتقال الى التميم (بشئ مثاها) لان ما حصل بأكثر من ثمن المشل يجوز له الانتقال  
كالتميم (لزمه العتق) اجاعا قال في المبدع (وليس له الانتقال الى الصوم اذا كان حرا مسلما)  
لقدرته على الرقة (ولو كان له عبدا شتبه بغيره أمكنه العتق) وكذا لو اشبهت أمته  
بأمته غيره (بان يعتق الرقة التي في ملكه ثم يفرع بين الرقاب فيعتق) اى بظاهر عتق (من  
وقعت عليه القرعة) هذا قياس المذهب قاله القاضي وغيره (ومر له خادم يحتاج الى  
خدمته اما لكبر او مرض او زمانا وعظم خلق ونحوه مما يجزع عن خدمة نفسه) كترال  
مفسرط (او يكون) من له حده (من لا يخدم نفسه عادة ولا يجدر رقبة فاضلة عن خدمته)  
لم يلزمه العتق (اوله دار يسكنها) لم يلزمه العتق بشئ منها (او) له (دابة يحتاج الى  
ركوبها) الى (الحمل عليها) له (كتب علم يحتاجها) له (ثياب ينجمل بها)  
ام يلزمه العتق بشئ منها (اذا كان صالحا لمثله) لانه في عدم كمن معه ما يحتاج  
اليه لعطش (اولم يجدر رقبة الا زيادة عن ثمن مثلهان نصف به لم يلزمه العتق) لان عليه  
ضررا في ذلك (وان كانت) الزيادة (لا تجحف به لزمه) العتق كالو جدها بشئ  
مثلا (وان وجد ثمنها وهو يحتاج اليه لم يلزمه شرائها) لما فيه من الضرر عليه (وان  
كان له دل يحتاجه لاكل الطيب وليس الناعم وهو من أمه له لزمه شرائها) اى الرقة  
لعدم عظم المشقة (وان كان له خادم يخدم امراته وهو) اى الزوج (من عليه اخدا مياها)  
ليكون مثله لا يخدم نفسه لم يلزمه العتق كالو احتاجه لخدمة نفسه (او كان له رفيق يتقوت  
بانحراجهم او) له (عقار يحتاج الى غائه او عرض التجارة ولا يستغنى عن ربحه في  
مؤنته) ومؤنته عياله وحوائجه الاصلية (لم يلزمه العتق) لانه غير فاضل عن حاجته (وان  
استغنى عن شئ من ذلك مما يمكنه ان يشتري به رقبة لزمه) العتق لقدرته عليه بلا ضرر



بعتك نفسك فلتقوم مطلقا نصا  
لأنه لا ينضم من معنى الطلاق  
لاشترط العوض فيه والطلاق  
مجرد إسقاط لا يقتضي العوض  
كوقفتك على زيد أو وصيت له  
بذلك واقتدار الوقوع في الحنة إلى  
النية لانها تملك البضع فاقترع  
إلى ان قبول كاختاري نفسك  
وأمرك بيدك وأمر يقع أحدهما  
من واحدة عند الإطلاق لانه  
لفظ محتمل (وتفسير نية  
واهب) وهو سر الزوج  
(و) نية (موجب) له عهد  
قبوله لانه كناية فيه فاعتبرت  
النية فيه كسائر الكنايات  
(ويقع) بقوله وهنك انتفسك  
أو أمك إذا قبل ونوى أحدهما  
أكثر من طلقه والآخر طلقه أو  
نوى أحدهما طلقين والآخر طلقه  
(أفهما) أي العسدين  
لاتفاقهما عليه دون ما زاد (وإن  
نوى) زوج (بهت) أي بقوله  
وهنك انتفسك وأهلك أو زيد  
مثلا (الطلاق) في الحال (وقع  
أو) نوى (أمر) أي بقوله  
أمرك بيدك الطلاق في الحال  
وقع (أو) نوى (بخيار)  
أي بقوله اختاري نفسك  
(الطلاق في الحال وقع) إذن  
مؤاخذه له بإقراره (ومن  
طلق في ذنبه لم يقع) طلاقه  
تقدم أو الباب (وإن تلفظ  
به أو حرك لسانه وقع) طلاقه  
(ولو لم يسمعه) في ظاهر نفسه  
قال في رواية ابن مائي إذا طلق  
في نفسه لم يلزمه ما لم يلفظ  
أو يحرك لسانه به (بخلاف

فلا كونه خدام يمكن بيعه ويشترى به) أي بثمنه (وقبيل يستني بخدمة واحداهما  
ويعتق الاخرى لزمه ذلك وكذا لو كان له ثياب فاختار تزيدها على ملابس من له بكمه ببيع  
وشراء ما يكفيه في لباسه و) شراء (رقبة بعتها) في كفارة (أو له دار) فسوق  
ما يحتاجها (يمكنه بيعها وشراء ما يكفيه السكنى مشدودة رتبة) بعتها بأب في لزمه  
لانه أمكنه العتق بلا ضرر (أو له) صنعة يفضل منها عن كفائه ما يكفه به شراء رتبة ويراعى  
في ذلك الكفاية التي يحرم معها أخذ المال كانه لزمه (العتق لانها بمن مثله ولا مدشراؤها  
بذلك ضررا وإنما الضرر في اعتاقها وذلك لان العتق الوجوب كما لو كان مالكها (ويستثنى  
من ذلك لو كان له سرية لم يلزمه اعتاقها وإن أمكنه بيعها أو) أمكنه (شراء رتبة أخرى  
و) شراء (رقبة بعتها لم يلزمه ذلك) لان الفرض قد يتعلق ببعضها بخلاف الحاد  
(وإن وجد رتبة) تباع (بشمن مثله) إلا أنها رتبة يمكن أن يشتري بشمنها وقابا من  
غير جنسها لزمه شراؤها مع عدم غيرها وكون ثمنها فاضلا عن حاجته حكما تقدم  
ولقد دبره على العتق بلا ضرر (وإن وهبت له رتبة) بعتها (لم يلزمه قبولها) كما  
لو وهب له ثمنها السابق من المنة عليه بخلاف ما انتبهم لعدم قوله عادة (وإن كان ماله غائبا  
وأمكنه شراؤها) أي شراء رتبة بعتها (بشمن) (نسبة) لزمه ذلك (أو كان ماله دينيا  
مرجوا الوفاء) وأمكنه شراء الرتبة نسبية (لزمه ذلك) لانه قادر عليها لا مضرة فيه  
(فإن لم تبع بالقسيئة جاز الصوم ولو في غير كفارة الظهار) للعبادة وكالمقدم وفي شرح  
إذا كان يرجو الحضور قريبا لم يجز الانتقال إلى الصوم لأن ذلك بمنزلة الانتظار  
لشراء الرتبة وإن كان بعيدا جاز الانتقال في غير كفارة الظهار لانه لا ضرر في الانتظار وهل يجوز  
في كفارة الظهار على وجهين أحدهما لا يجوز لوجود الأصل في ماله والثاني يجوز لانه يحرم  
عليه المسيس فجزأه الانتقال للحاجة

(فصل ولا يجزى في جميع الكفارات) في (نذر العتق المطلق) عتق (رقبة مؤمنة)  
حكاه ابن المنذر إجماعا في كفارة القتل لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة  
وما عدا كفارة القتل فبالقياس عليها لقوله عليه الصلاة والسلام أحقها فأنها مؤمنة وراه  
مسلم من حديث معاوية (مالية من العيوب المضرة بالعمل ضررا ينافي)  
عليك الرتبة منها فها وتكفيها من التصرف لنفسها ولا يحصل هذا مع ما يضر بالعمل ضررا  
ينافي (كالمس) لانه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع (و) (كقطع يدين أو أحدهما  
أو) قطع (الرجلين أو أحدهما) أو شل شيء من ذلك (أي من اليدين أو أحدهما أو الرجلين  
أو أحدهما لأن اليد آلة البطش والرجل آلة المشي فلا يتيها له كثير من العمل مع تلف أحدهما  
أو شلها (أو قطع إبهام اليد أو قطع أغلة منه) أي من إبهام اليد (أو) قطع (أعنين  
من غيره) أي من غير الإبهام كإصبعه والوسطى (كقطع إصبع) أي كقطع الإصبع  
الذي قطع أغلانه (أو قطع سببته أو الوسطى) من يد (أو قطع أخمصه أو إبهامه من يد  
واحدة) لأن تقع أي يد يزل ذلك (وتقطع أغلة واحدة من غير إبهام ولو) كان قطع  
الأغلة (من الأصبع الأربع لا يمنع الإجزاء) لأن تقع اليد بغير يديك (ويجزى من  
قطعت خنصره) فقط (أو) قطعت (بخنصره) فقط (أو قطعت أحدهما من يد  
أو قطعت (الأخرى من اليد الأخرى) بأن قطعت الخنصر من اليد في والخنصر من اليد  
أو بالعكس لأن تقع إصبعين باق (و) يجزى (من قطعت أصابع ثلثة كاه) هذا ما اختاره



نفسه أن لم يمكن مانع  
(و) زوج (عيز) يعقل  
الطلاق (و) زوجة (عيرة)  
تفقه (ك) زوجين (بالعين فيما  
تقدم) تفصيله نصالان من  
صح منه شيء أصح أن يוכל فيه  
وأن يتوكل

باب ما يختلف به عدد

الطلاق وما يتعلق به

(ويعتبر) عدده (بالرجال) حرية ودية  
روى عن عمرو وعثمان وزيد  
وابن عباس لأنه إذا أصح حق  
الرجال فاعتبر به كعدد  
المنكوحات وحديث الدارقطني  
عن عائشة مرفوعا طلاق العبد  
اثنان فلا يحل له حتى تنكح  
زوجا غيره وقرا الأمة حيثان  
وتزوج الحرة على الأمانة ولا  
تزوج الأمانة على الحرة وما روى  
عن عائشة مرفوعا الأمانة  
تطلقتان وفروا ما حيثان  
رواه أبو داود وابن ماجه فقال  
أبو داود من رواية مظاهرين  
أصل وهو منكر الحديث  
(يملك) ثلاث تطلقات  
(و) يملك (بعض ثلاثا)  
لأنه لا يمكن قسمته في حقه  
لاقتضاء الحال أن يكون له  
ثلاثة أرباع الطلاق وليس له  
ثلاثة أرباع فيكمل في حقه  
ولأن الأصل إثبات الطلاقات  
الثلاث في حق كل مطلق  
خوف في كامل الرق وبقي فيما  
عدم على الأصل (ولو) كان  
الحرة والمبعض (زوجي أمة  
(و) يملك (عبد ولو طرأه)  
كذلك زوج ثم لحق بدار حرب  
فاسترق قبل أن يطلق طائفتين

المستف تبعا لجماعة وفي التنقيح وتبعه في المنتهى حكم الرجل في ذلك كما لم يوقد كرت كلامه  
في حاشيته على التنقيح وحاشية المنتهى (و) يجرى (الأهرج يسيرا) ويجرى أيضا  
(من يخطئ في الاحيان) يجرى (الرقاء والكبيرة التي تقدر على العمل والأمة المروجة  
والجلبى وله امتثناء حملها والذير وولد الرقا والمخير حيث كان محكوما بإسلامه) تبعا لاحد  
أبيه أو لسايبه أو لدار (و) يجرى (الأهرج والمؤجر والمرهون ولو كان الرهن معسرا)  
ويقتض عتقه ويبيعه المهرين بدينه أن حل أو قيمة العبد تجمل رهنه ما كانه إذا أسير وتقدم في  
الرهن (و) يجرى (الخصي ولو مجبوا بالاقراع والأبخر والابصر وأصم غير أخرس) لأن  
هذه العيوب كلها لا تضر بالعمل ضررا يبيد (و) يجرى (الجناني) لأن جنانيه لا تمنع صحة  
عتقه ولا تضر عمله (ولو قتل في الجنانية) لأن الأجزاء حصل بعبد العتق ولا يرتفع عتقه  
بذلك (و) يجرى (الأحمق وهو الذي يعمل القبيح والفساد على بصيرة لقلته بمالاته بما يعبه  
من المضار ويجرى مقطوع الأنف) مقطوع (الأذنين ومن ذهب شبه) لأن ذلك لا يضر  
بالعمل (ولا يجرى مريض مأبوس من برثه كمرض السل) بكسر السين وتقدم لأنه ينذر  
بروؤه ولا يترك من العمل مع بقاءه (ولا) يجرى أيضا (الخبث الساخر عن العمل)  
لأنه كالمريض المأبوس من برثه (وإن كان) الخبث (يتمكن من العمل أجزا كمرض  
يرجي برؤه كمن به حمى ونحوه) كصداع لأن ذلك لا يمنع من العمل (ولا يجرى جنين وإن ولد  
حيا) لأنه لم تثبت له أحكام الدنيا بعد (ولا) يجرى (زمن ولا مقعد) لجزها عن  
العمل (ولا) يجرى (غائب لا يعلم خبره) لأنه مشكوك في حياته والأصل بقاء شغل  
الذمة ولا يبرأ بأشك لا يقال الأصل الحية لأنه قد علم أن الموت لا بد منه وقد وجدت دلالة عليه  
وهو انقطاع خبره (فإن اعتقه) أي الغائب (ثم تبين أنه حي أجزا) لأنه عتق صحيح (ولا)  
يجزى (مجنون مطبق) لأنه ممدوم النفع ضرورة استقرار زمنه في الجنون وفي معناه الحرم  
قاله في الرعاية (ولا) يجرى (أخرس لا تفهم اشارته) لأن منفعة زائفة أشبه بزوال  
انعقل (فإن فهمت) اشارته (وفهم) أي الآخرس (اشارته غير أجزا) عتقه  
لأن الإشارة تقوم مقام الكلام (ولا آخرس أصم ولو فهمت اشارته) لأنه ناقص بفقد  
حاستين تنقص بفقد هاتيمته نقصا كثيرا (ولأن علق عتقه بصفة عند وجودها) كما  
لو قال لعبد أن دخلت الإدارة أنت حر ثم دخله ونوى السيد حل دخوله أنه عن كفارته لم يجره  
لأن عتقه مستحق (فإن علق عتقه بالكفارة) بأن قال إن اشتريتك فانت حر لكفارة  
ثم اشتراها أجزا (أو) علق عتقه بصفة كقدوم زيد ودخول الدار ثم (اعتقه قبل  
وجود المصفة أجزا) لأنه أعتق عبده الذي عليه الكفارة (ولا) يجرى (من  
يعتق عليه القرابة) لقوله تعالى فحرير برقيقه والتحرير بفعل العتق ولم يحصل هنا تحرير  
منه ولا اعتاق فلم يكن ممثلا للامرو يفارق المشتري البائع من وجهين أحدهما أن البائع  
يعتقه والمشتري لا يعتقه وانما يعتق باعتاق الشارع من غير اختياره الثاني أن البائع لا يستحق  
عليه اعتاقه بخلاف المشتري (ولأن اشتراط العتق) لأنه إذا فعل ذلك فإظهار  
أن البائع نفسه من ضمن لأجل هذا الشرط فإذ أخذ عن العتق عوضا (ولو قال له) أي  
لظهور ونحوه عن عليه كفارة (رجل) أو امرأة (اعتق عبدا عن كفارتك ولك عشرة  
دنانير ففعل) أي أعتقه لذلك (لم يجره عن الكفارة) لاعتياضه عن العتق (ولو أؤده)  
لموم حديث الواعان أعتق (فإن رد) المعتق (العشرة بعد العتق على باذله بالكون  
العتق عن الكفارة لم يجر) أي أعتق (عنها) لأن العتق ابتداء وقع غير مجزئ فلم يلق قلب



بجدة برد العوض (وإن قصد) المعتق ابتداء (العتق عن الكفارة وحدها وعزم على رد  
المشقة أو رد المشقة قبل العتق وأستغنى عن كفارة أجزائه) عتقه عن كفارة لعتقه عنها  
(وإن اشترى عبداً بنوى اعتاقه عن كفارته فوجبه عيب لا يمنع لأجزائه في الكفارة) كالعمور  
(فاخذار شهتم أعتقه عن كفارته أجزائه) عتقه عن الكفارة (وكان الأرض له) كالولم  
بعته (فإن أعتقه قبل العلم بالعيب ثم ظهر على العيب فأخذار شهتم) أي الأرض  
(له أيضاً) كالواخذ قبل اعتاقه وعنه أنه يصرف الأرض في رقاب (ولا يجزئ أم ولد) لأن  
عتقها مستحق سبب آخر كرجه المحرم (ولا) يجزئ أيضاً (ولدها الذي ولدته بعد  
مكوثها أم ولد) لأنه تابع لها وحكمها (ولا) يجزئ (مكاتب أدي من بيتته  
شياً) لأنه إذا أدى شيئاً فحصل العوض عن بعضه فلم يجزئ لو اعتق بعض رقبته (ولا  
مغضوب) لعدم عتقه من منافقه (ولأم أموي) ربه قبل موته (بخدمته أبداً)  
وقبل الموصى له بذلك لنفسه (ولو اعتق عن كفارته عبداً لا يجزئ) عتقه (في الكفارة)  
كأقطع (نفسه عتقه) لأنه عتق من مالك جائز التصرف (ولا يجزئ عنها) أي الكفارة  
لما تقدم (ومن أعتق غيره عنه عبداً بامر) في كفارة أو غيرها (لم يعتق عن المعتق عنه  
إذا كان حياً) لأنه لم يحصل منه عتق ولا امر به مع أهليه (ولأؤه) أي المعتق  
(لمعتقه) لم يثبت الولاء على أعتق (ولا يجزئ عن كفارته) أي كفارة المعتق عنه (وإن  
نوى) المعتق (ذلك) لأن العتق لم يصدر من وجبت عليه الكفارة حقيقة ولا حكم (وكذا  
من كفر عنه غيره بالاطعام) بغير إذنه فإنه لا يجزئ لعدم النية من وجبت عليه الكفارة  
(فأما الصيام فلا يصح أن ينوب عنه) أحد (ولو باذنه) لأنه عبادة بدنية محضة فلا تدخل  
النية كالصلاة (وإن أعتقه عنه بامر) بأن ذل له أعتق عبداً عتق (ولو لم يجزئ)  
الأثر (له عوضاً) عن عتقه عنه فاعتقه عنه (صع العتق عن المعتق عنه وله ولاؤه وأمره أن  
كفارة) ويقدر أنه من ملك المأمور بالأمر لا العتق وكان العتق من الأمر لا المأمور  
كالوكيل عنه (فإن كان المعتق عنه ميتاً وكان الميت) قد أمي بالعتق صبح  
العتق لأن الموصى إليه كائن نائب عن الموصى (وإن لم يوص) قبل موته بالعتق (فأعتق  
عنه أجنبي لم يصح) أي لم يجزئ عتقه لأنه ذل له لا عليه وقد تقدم أنه يجزئ في الولاء (وإن  
أعتق عنه) أي الميت (وارثه ولم يكن عليه) أي الميت (واجب) عتق (لم يصح)  
عتقه (عنه) لأنه أذن كالأجنبي (ووقع) العتق (عن المعتق) الأجنبي أو الوارث  
وقد قدم في الولاء أنه يصح ويقع من الميت (وإن كان عليه عتق واجب صبح) من الوارث  
عتقه عنه لأنه ذل له (فإن كان عليه) أي الميت (كفارة بين فاطم عنه) الوارث (وكذا)  
عشرة مساكين (جز) لأنه قائم مقام الميت وذله عنه (وإن أعتق عنه) أي عن الميت في  
كفارة اليمين (ففيه وجهان) تقدم في الولاء أنه يصح (ولو كان من عليه الكفارة)  
أي كفارة بين اليمين (أطعم) عن كفارتي (أو كس عن كفارتي صبح) ذلك  
كلا مرتبة عتق سواء (ضمن له عوضاً) أي ما يصح من له عوضاً لأنه أده في الخارج  
عنه (ولو ملك نصف عبده أعتقه عن كفارته وهو مبيع ثم اشترى بغيره بأعتقه) أي أعتق  
لعبداً ترك (كفه عن كفارته وهو مبيع) بغيره بغيره (مري) العتق  
(أي نصيب شريكه وعتق ذل بجزائه) نصيب شريكه (عن كفارته) لأنه لم يحصل  
بالمباشرة بل بالأسرية كالأعتق نصف عبد (وأجزائه عتق نصيبه) أي بغيره بغيره من  
الكفارة لأنه بأمره عتقه (فإن أعتق نفسه آخر بغيره بغيره عتق نصيبه) أي عتق (نصفه)

حكمهما بالرق الطاري بعدها  
(فلو عتق عبداً) المطلقات  
(الثلاث بشرط فوجبه)  
الشرط (بعدم عتقه وقت)  
الثلاث للملك لها حين الوقوع  
(وإن علقها) أي الثلاث  
(بعته) بأن قابض عتقت  
فأنت طالق ثلاثاً (فتعق  
لفت) الطلقة (الثالثة)  
وبحده في الفسوخ وغیره  
(واعتق بعد طلقه ملك تمام  
الذات) لأن الطلقة غير  
محرمة (و) لو عتقت (بعد  
طلقين) لم يملك ثالثة لأنها  
وقتاً محرمتين (أو عتقا)  
أي الزوج والزوجة (مما)  
بعد طلقين (لم يملك ثالثة)  
لما تقدم (وقوله) أي الزوج  
لزوجته (أنت انطلق)  
أو أنت طالق (أو لم يمسني)  
انطلق (أو) الطلاق  
(لازم لي أو) فإن الطلاق  
(على وجهه) كـ لي يمين  
بأنطلق (مربح) فلا  
يحتاج إلى نية سواء كان  
(محرراً) كانت الطلاق ونحوه  
(أو مطلقاً بشرط) كانت الطلاق  
أن دخلت الدار ونحوه (أو محلوفاً  
ه) كانت الطلاق لا قوم من  
ونحوه لأنه مستعمل في عرفهم  
كأي قول

فأنت تطلق وأنت الطلاق

وأنت الطلاق ثلاثاً تماماً  
وكونه مجزئاً لا يمنع كونه  
مربحاً لعدم حله على الحقيقة  
ولا محل له بظاهر سوى هذا أهل  
فيتين فيه (وبقعه واحدة)  
لأهل العرف لا يعتقدونه

ثلاثاً ولا يملكون أن إليه لاسترقاق ويشكر أحدهم أن يكون طلق ثلاثاً (عالمين بأكثر) من واحدة فيقع ماؤه (فمن معه عدد)







أَوْ نَعْمَ طَائِفَةٌ قَدْ أَفْلَحُوا فِي حَرْبِهِمْ لَمْ يَأْكُلُوا مِمَّا كَانُوا يَأْكُلُونَ قَبْلَ أَنْ يُهْزَمُوا

استثناف طلاق بدهاء) طلاقه  
(واحدة) لانها لانصب برثلاثا  
وظاهره ان اراد استثناف طلاق  
وهي رجعية وقع تتمه الثلاث  
(وان قال) لاحدى امراته  
انت طالق (واحدة بل هذه)  
مشيرا للزوجة الثانية (ثلاثا  
طلقت) المخاطبة أولا (واحدة  
واخرى ثلاثا) لا يقع بها  
كذلك ومثله لزيد على هـ  
الدرهم بل له درهمان  
الدرهمان فيجب عليه الدرهمان  
ولا يصح اضرابه عن الاول  
(وان قال لا) حدهما (هذه)  
طالق وأشار اليها (لا بل هذه)  
مشيرا للآخرى طلقنا (أو) قال  
لاحدهما (انت طالق) وقال  
للآخرى (لا بل انت طالق)  
طالقت) لا يقع اضرابه  
عن طلقه أو (ان قال)  
مره ثلاث زوجات مشيرا  
ايهن (هذه أو هذه) طالق  
(وهذه) طق (وقع) الطلاق  
(بثلاثة) لا يقع به  
(و) وقع (احدى الاولين)  
ان أو لاحدا شيئين (ك) ما لو قال  
(هذه أو هذه) طالق (بل  
هذه) طالق فيتم بثلاثة  
واحدى الاوليين (و) ان  
أشار اليهن و (قن هذه)  
طالق (وهذه وهذه) طالق  
(مع) طالق (لاولى واحدى  
لاخرين) (ك) ما لو قال (هذه)  
طالق (أو هذه أو هذه) بتطلق  
لاولى واحدى الاخرين (و) ان  
قال لامرأته انت طالق كل  
اصدق أو أكثره) أى الطلاق  
(توجيه أو مسته أو غايته  
واقصه أو) انت طالق  
(عدد المص) أو (عدد

صيام) في اثناء الشهرين (نطوعا او فضاء) عن رمضان (او) صام (عن نذرا او كفارة اخرى) انقطع لانه قطعه بشئ يمكنه التحرز منه اشبهه ولو افطر من غير عذر (او اصاب المظاهر منها لبلا او نهارا او لونا ساء او مع عذر يبيح الفطر) كمرض وسفر (انقطع) التتابع لقوله تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتما ساقا مريض صيام شهرين متتابعين عن وطء ولم يأتسبهما كما امر فلم يجز ثبته كما لو وطئها نهارا ناسيا (ويقع صومه) في اثناء الشهرين (عما نواه) من قضاء او كفارة او نذر لانه زمن لم يتعين للكفارة (وان اصاب المظاهر منها وباشرها دون الفرج على وجه يفطر به) بان انزل (قطع التتابع) لفساد صومه (والا) بان لم يمكن على وجه يفطر به بان لم ينزل (فلا) يقطع التتابع لعدم فساد الصوم (وحيث انقطع التتابع لزومه الاستئناف) لياقي بالشهرين المتتابعين (فان كان عليه نذر صوم غير معين) بان نذر صوم شهرا او ايام مطلقا (اخره الى فراغ من الكفارة) لا تساع وقته (وان كان) النذر (معينا) كان نذر صوم المحرم (اخره الكفارة عنه او قدمها عليه ان امكن) بان تسع اياها الوقت لانه امكن الاقيان بكل من الوجهين فلزومه (وان كان) النذر (اياما من كل شهر كيوم الخميس) ويوم الاثنين (ارأيا يوم البيض قدم الكفارة عليه) لوجوبها باصل الشرع (وقضاء بعضها) وقلت نقوات الحمل كما باقي (ويجوز ان يشتد صوم الشهرين من أول شهر) ان يستدته (من اثناءه فان الشهر اسم) مشترك (لما بين الهاليتين ولثلاثين يوما فان برأى أول شهر وقته شهرين بالاهلة اجزاء وان كانا) أي الشهرين (باقصين) او كن (احدهما) بافساد لانه قد صام شهرين (وان بدأ من اثناء شهر وصام مستين يوما) اجزاء لانه صام شهرين (او صام شهرا ملطبا وشهرا بالعدد كصام خمسة عشر من المحرم) صام (صفر) صام (خمس عشرة من ربيع) الاول (اجزاء وان كان صام من اقص) منه قد صام شهرين (وين صام شعبان وره منان و) (نوى صوم مضى عن الكفارة لم يشترطه واحد منهما) أي عن رمضان لانه لم يقوه عنه ولا عن الكفارة لان رمضان لا يسع غيره (وقطع التتابع حاضر اكان او مسافرا) فيستأنف صوم الشهرين للتتابع وان سافر في رمضان اختلف لصوم الكفارة وافطر لم يقطع التتابع لان من لا يستحق صومه عن الكفارة فانه يقطع التتابع بفطره كما قيل انتهى

و فصل قار نام يستطع المسموم الكبير أو مرض ولور جي زواله ونحوه فزيادته أي  
 لمرض (أو تطار له أو شبقه) لا يصبر فيه عن جماع لزوجه فاذنم بقدر على غيره  
 أو لنصف من معيشته) التي يحتاجها (زوجه طهره من مكنه) اجب له  
 والمهر وعلم منه أنه لا يجوز إلا أنه لا يجل سفره ولا يحرره عن نصب وله نهي  
 ينتهي إليها وهو من فعله الاختيار يتخير في مرض (مسلم حر أو مكاتب ذكر أو أنثى أو  
 أنثى كبير أو صغير) فله من زكاته كزكاة غيره (كبير أو صغير) كزكاة  
 (ولوام ياكل الطعام) فله من زكاته كزكاة غيره (ولو مجنون أو غيب) أي  
 في الصغير والمجنون كزكاة (ويجوز دفعه أي مكاتبه) كزكاة (وأي) كل (من  
 يعطى من زكاة فجة) وهو أراد بالمكاتبه المكاتبه فيه الفقيرة بما صنعته من الزكاة صنف  
 واحد في غيره ويخص فيه ابن سبي وغيره من غيره (ولا يجوز دفعها) أي المكاتبه  
 (إلى كافر) كزكاة (وأي) يجوز دفعها (إلى قن) غير مكاتب وام لولد والمدر والمعاق  
 عنه بصفة كالقن الصرف لوجوب دفعته على سيدهم (ولأن من تلمسه) أي المكاتب

(القطر أو) عدد (الرمل أو) عدد (الرياح أو) عدد (التراب أو نحوه) كالبحر والجبال والسفن والبلاط والفلو نو



الماء او الزيت ونحوه من اسماء الاجناس لتعدد انواعه وقطرته اشبه الحصى (او) قال لها (بامائة طالق فثلاث) تقع كقوله انت مائة طالق (ولو نوى واحدة) لانه لا يحتمل لفظه (وكذا) انت طالق (كالف ونحوه) كانه (فصل) فوي كالف في صعوبتها (دين) و(قبل حكم) لان لفظه يحتمله (و) ان قال لها انت طالق (اشبه) أي بالطلاق (او اغلظه) او اطوله (او اعرضه) او انت طالق (مل البيت) او (ملء الدنيا) او مثل الجبل (او عظمه) أي الجبيل (ونحوه) كعظم الشمس والقمر (فطلقة ان لم ينو أكثر) لان هذا الوصف لا يقتضي عددا وتكون رجعية في مدخول بها ان لم تكن مكمله لتعدد الطلاق فان نوى أكثر وقع ما نواه (و) ان قال لامرأته انت طالق (من طلقة الى ثلاث) طلاقات (ه) طلقته (ثلاث) لان ما به (دا) الغاية لا يدخل كقوله تعالى ثم تمسوا بالصيام الى الليل وان قال انت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة لانها التي بينهما (و) انت طالق (طلقة في ثنتين ونوى طلقة معهما فثلاث) طلاقات تقع لانه اقرع على نفسه بالاغلاق (وان نوى) بهذا اللفظ (موجه عند الحساب) هو (يعرفه أولا) يعرفه (فثنتان) لان ذلك موجهه عنده (وان لم ينو شيئا) بقوله انت طالق طلقتك في طلقين (وقع من حاسب طلقين) لان الظاهر من حله ارادة الضرب (و) وقع (من غيره) أي الحساب

(مؤنته) كزوجته وعودي ونسبه ونحوهم لان الزكاة لا تدفع اليهم فكذلك الكفارة (ويجوز) دفعها (الى من ظاهره الفقر او المسكينة) لان العلم بباطن الامر متعذر او متعسر (فان بان) المدفوع اليه من الكفارة (غنيا اجزاء) كالزكاة امسرها تهرز عن ذلك (ولا) تجزى (ان) دفعها اليه ثم (بان كافرا او قنسا) لان ذلك لا يخفى غالبا كالزكاة (وان ردها على مسكين واحد من يومه بجزءه) لان الله تعالى اوجب اطعام ستين مسكينا ولم يطعم الامم مسكينا واحدا (الا ان لا يجزى غيره فيجزيه) ترددها عليه لانه معذور بعدم وجدان غيره وان دفع الى مسكين في يوم واحد من كفارتين اجزاء لانه دفع القدر الواجب الى العدد الواجب فاجزا كما لو دفع اليه ذات في يومين (كالمكان الدافع اثنتين ولو دفع ستين مدا الى ثلاثين مسكينا من كفارة واحدة كل مسكين مدين اجزاء ثلاثون) مدا (ويطعم ثلاثين آخرين) لئيم له اطعام ستين مسكينا لانه هو الواجب فلا يجزى به اقل منه (فان دفع الستين) هذا الى ثلاثين مسكينا (من كفارتين اجزاء عن كل كفارة ثلاثون) ويتم لانه دفع ان قدر الواجب الى العدد الواجب فاجزا كما تقدم (والخرج في الكفارة ما يجزى في الفطرة) وهو النبر والشعير ودقيقه وسويتهما والتمر والزبيب والاذنة (فان كان قوت بلده غير ذلك كالتمر والدخن والارز لم يجز اخراجه) لان الخبر ورد باخراج هذه الاصناف في الفطرة فلم يجز غيرها كما لو لم يكن قوت بلده واختار ابن الخطاب والموفق وغيرهما يجزى لقوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم (واخراج الحب افضل) للخروج من الخلاف وهي حالة كماله لانه مدخر وينتهي المناقصة كله بخلاف غيره وتقتل ابن هانئ التمر والدقيق احب الى مما سواهما وفي ترغيب التمر اعجب الى اجدد قلت هو قياس ما تقدم في الفطرة (فان اخرج دقيقا جاز لم يكن يزيد على المد قدر ما يبلغ المد حيا وبخبرجه) أي الدقيق (بلوزن رطلا) عراقيا (وثلاثا) لان الحب تتفرق اجزائه بالطحن فيكون في مكيل الحب اكثر مما يكون في مكيل الدقيق (ولا يجزى اخراج خبز) لانه خرج عن المكيل والادخار شبه الهريسة (وعنه واختاره جيم) منهم الحرقى قال القاضي واحكامه الاولى الجواز وفي المتن هذا احسن أي (اجزاء الخبز) لقوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم وهذا من اوسط ما يطعم هذه وليس الادخار موصودا في الكفارة فانها مقدرة بما يقوت المسكين في يومه وهذا ما هيأ لكل المعتاد للاقتيات واما الهريسة فانها اخرجت عن الاقتيات المعتاد الى حد يزاد (ويجزى من البراق من مد) وقوله زيدوا بن عباس وابن عمر لا روى احمد بسنده أي زيد المد في قايما جاءت امرأة من بني بياضة بن نصف وسق شعير فقل النبي صلى الله عليه وسلم اطعم هذا فان مدى شعير مكان مدبر وعلى هذا يحمل ما روى عن أبي سلمة عن سلمة بن سهران النبي صلى الله عليه وسلم عطاه مكيل لافيه خمسة عشر صاعا فقال اطعم ستين مسكينا وذلك لكل مسكين مدين واه الدار فطقي وهو النمر مذى بعناه (و) لا يجزى (من التمر والشعير والزبيب والاذنة اقل من مدين) لقوله عليه الصلاة والسلام فان مدى شعير مكان مدبر وهو مرسى جيد (ولامن خبز البراق من رطلين بانه راقى) لان الغالب ان ذلك لا يبلغ مدا (ولامن خبز الشعير اقل من اربعة ارطال) بالعراقي ان قلت باجزاء الخبز (لان به لم انه) أي المخرج من الخبز (مد من البر أو مدان من شعير) فيجزى لانه الواجب (هذا اخذ من دقيق البر ثلاثة عشر رطلا وثلاثا) من رطل عراقي (او) أخذ (من الشعير مثليه) ستة وعشرين وثلاثي رطل عراقي (بخبز) ذلك (وقسم على عشر مساكن) في كفارة اليمين اجزا ولو لم يبلغ خبز البر عشرين



لان من يدعى السراية كالتساق  
فستل ينقض فاذا كان الزوج  
(تطلق نصف) طلاقه  
فواحدة (أو) قال أنت طالق  
ثلاث (طلقت فواحدة) (أو) قال أنت  
طالق (سدس) طلاقه  
فواحدة لان ذكر ما لا يتبع  
في اطلاقه كرجعة كانت  
نصف طلاقه وكذا أنت طالق  
جزء طلاقه (أو) أنت طالق  
نصف و (ثلاث سدس طلاقه)  
فواحدة لان عدم ذكر طلاقه  
مع كل جزء على ان هذه الاجزاء  
من طلاق غير متتابعة (أو) قال  
أنت طالق (نصفها) أي نصف  
طلاقه فواحدة لان نصف الشيء  
كله (أو) قال أنت طالق (نصف  
طلاقه) ثلاث طلاقه سدس طلاقه  
فواحدة لان حذف العاطف  
عن أن هذه الاجزاء من طلاقه  
واحدة وان الثاني بدل من  
الاول والثالث بدل من الثاني  
والرابع هو والسادس منه أو بعضه  
وكذا أنت طالق نصف طلاقه  
وثلاث وسدسها لان  
جميع من طلاقه ولا تزيد عليها  
(أو) قال أنت طالق (نصف)  
نصفين (أو) قال (ثلاث طلاقين  
(أو) قال (سدس طلاقين) (أو) قال  
(ربيع طلاقين) (أو) قال  
(ثمان طلاقين) (أو) قال  
أوسبع أو تسع أو عشر طلاقين  
(فواحدة) تطلق لان نصف  
الطلاقين طلاقه وثلاثها ثلاثا  
طلاقه وسدسها ثلاث طلاقه  
وربعها نصف طلاقه وثمانها  
ربيع طلاقه وخمسها خمس طلاقه  
وقس عليه ثم تكمل (أو)  
أنت طالق (نصف طلاقين) فثلاث لان نصف الشيء جميعه فهو كانت طاق طلاقين (أو)

وطا لولا) بلغ (خبر الشيرازي بين رطلين كذا في سائر الاماكن) فانه اخرج لوجب  
(أو يستحب اخراج آدم مع الجحش) نفس عليه خروج من خلقه من أو حبه (ويجزي  
اخراج القيمة) لان الواجب هو الاطعام واعطاء القيمة ليس باطعام (ويستحب ان يث  
المسكين انفقوا الواجب من الكفارة فان غدي البس ثياب وعشاءهم وبعدها كبري  
واحد لم يجزئه) لان الاعطاء والمذكور عن العدة ولانه ما واجب لفقره اشبه  
لزكاة (وان قدم لهم) أي استغنوا مسكينا (استبرءوا قال) هذا (منكم)  
بالسوية فقبلوها (اجزاء) ذلك والالم يجزئه ما لم يسلم ان كلاً اخذ قدر حقه من ذلك (ولا  
يجب التسابع في اطعام الكفارة) لانه غير مأمور به وانما امر بالاعطاء مستثنى  
مسكيناً فتناول الاطعام متتابعاً ومتفرقاً وابدل لا يعطى حكم البديل من كل  
وجه  
فصل ولا يجزئ اطعام وعق وصوم الابنية بأن ينويه عن الكفارة لقوله عليه الصلاة  
والسلام انما الاعمال بالنية لانه حق واجب على سبيل الطهارة فاقترن الى النية كالزكاة  
ينوي (مع التكفير أو قبله يسير) كالصلاة والزكاة (وتيه الصوم واجبة كل ابنة)  
الخبر (ولا يجزئ فيهن) أي الاطعام والعق والصوم (نية التقرب فقط) لانه يقع  
تبرعاً وعن الكفارة وغيرها فلا بد من نية غير الكفارة عن غيرها (فان كانت عليه كفارة  
واحدة فنوي عن كفارتين اجزاء) ولم يزمه تعيين سبب سواء علمه أو جهله فان  
النية تعينت لما ولانه نوي عن كفارته ولا من احرم له فوجب نية في النية بها (وان  
كان عليه كفارات من جنس واحد لم يجب تعيين سبب ولا تتداخل فلو كان مظاهراً من  
أربع نساء فاعتق عبداً عن ظهار اجزاء عن احدها وحلت له واحدة) من نساء  
(غير معينة) لانه واجب من جنس واحد اجزائه نية مطلقة كالأول كان عليه صوم يومين  
رمضان (فخرج بقرعة) كما تقدم في نظائره (وان كان الظاهر من ثلاث نسوة فاعتق عن  
ظهار (احدها من وصام عن) ظهار (أخرى) لعدم ما يتقنه (ومرئى فاطمة عن)  
ظهار (أخرى اجزاء) سابقة قدم (وحسن له الجميع من غير قرعة ولا تعيين) لان السكبر  
حصل عن الثلاث اشبه ما لو اعتق ثلاثة أعبد عن اثلاثة دفعة واحدة (ون كانت) الكفارات  
(من أجناس كظهار وقتل وجوع في) نهار (رمضان وعين لم يجب تعيين اسباب أيضاً)  
لانه عبادته واجبة ثم تغفر صحتها اذا أتى الى تعيين سببها كالأول كانت من جنس (والتداخل)  
الكفارات لا اختلاف اسبابها (فلو كانت عليه كفارة واحدة نسي سببها جزائه كفارة واحدة)  
لان تعيين السبب ليس شرطاً فاذا أخرج كفارة وقعت عن كفارته فيخرج من العدة (ون  
كانت) عليه (كفارتان من ظهار) بأن قل لكل من زوجتي أنت على كظهار أي  
(أو) كان عليه كفارتان (من ظهار وقتل فمأعتقت هذا عن هذه) الزوجة (أو)  
أعتقت (هذا عن هذه) الزوجة (أخرى أو قل أعتقت هذا عن هذه) الزوجة (أو)  
عن كفارة وقتل اجزاء (أو) قال أعتقت (هذا عن احدي سكارتين) أعتقت  
(هذا عن) السكارة (الأخرى من غير تعيين) اجزائه تقدم (وأعتقتها) أي  
العبد (عن الكفارتين) معا (أو) قال (أعتقت كل واحد منهما) أي من العبدتين  
(عنهما) أي انكفارتين (جميعاً اجزاء) ذلك لما تقدم (ولا يجزئ تقديم كفارة)  
ظهار أو غيره (قبل سببها) كتقديم لزكاة على ملك النصاب (فلا يجزئ كفارة  
الظهار قبله) أي قبل الظهار (ولا) يجزئ تقديم (كفارة العبد عليها) أي اليه  
أنت طالق (نصف طلاقين) فثلاث لان نصف الشيء جميعه فهو كانت طاق طلاقين (أو)



(ولا) تقديم (كفارة القتل قبل الجرح) لتقديمها على سببها (فلو قال لعبد أنت حر  
الساعة ان تظهر عتق ولم يجزئه عن ظهاره ان تظهر) لتقديمه عليه (ولو قال)  
زوجته (ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي لم يجز) (التكفير قبل الدخول) لانه  
لا يصير مظهرا قبله (ولو قال لعبد ان تظهر فانت حر عن ظهاري ثم تظهر عتق العبد)  
(وجود شرطه) (ولم يجزئه عن الكفارة) لان عتقه مستحق بسبب آخر وهو الشرط  
ولان التية لم توجد عند عتق العبد والنسبة عند التعليق لا تجري لانه تقديم  
لها على سببها (فان لم) يجد المظاهر (ما يطعمه) للساكن (لم تسقط) عنه  
الكفارة (وتبقى ذمته) وكذا كفارة القتل وغيرها ما عدا كفارة الوطء  
في الحيض وكفارة الوطء في نهار رمضان فيسقطان بالعجز (وتقدم في باب ما يفسد  
الصوم به من ذلك و) تقدم أيضا هناك (حكم كله) من كفاراته كلها

### كتاب العان وما يلحق من النسب

(وهو) أي اللعان مصدر لا عن إمانا إذا فعل ما ذكر أول من كل واحد منهما إلا حرم شتى من  
اللعن لان كل واحد منهما يلحق نفسه في النكاح وقال القاضي مكي لان أحدهما لا ينفل عن  
أن يكون كاذبا فيحصل اللعنة عليه وهو الطرد والاباد يقال لعنه الله أي أبعد واللعن الرجل  
ذال من نفسه من قبل نفسه ولا يكون اللعان إلا بين اثنين يقال لعن امرأته لعانا وملاعة  
وتلاعنا معي ولا عن الإمام بينهما ورجل لعنة كمرأة إذا كان يلحق الناس كثيرا ولعنة  
يسكون العيان إذا كان يلحقه الناس (وشرعا شهادات مؤكدة بأيمان من الجانبيين  
مقرونة باللعن واللعن قائم مقام حد قذف) ان كانت الزوجة محصنة (أو) قائم مقام  
(تعزير) ان لم تكن محصنة (أو) قائم مقام (حد زنا في جانبها) إذا اقترت بالزنا أو حبس  
إلى ان تقر أو تلعن والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم إلايات نزلت سنة تسع  
منصرفه عليه الصلاة والسلام من تنول في عويمر الهلالي أو هلال بن أمية ويحتمل انها  
نزلت فيها ولم يقع بعدهما في المدينة إلا في زمن عمر بن عبد العزيز والسنة شهيرة بذلك ولان  
الزوج يتلى بقذف امرأته لنفي العار والنسب الفاسد ويتعذر عليه إقامة البينة فجعل اللعان  
بينة له ولهذا لما نزلت آية اللعان قال النبي صلى الله عليه وسلم ابشروا بهلال فقد جعل الله للشرجا  
مخرجا (إذا قذف الرجل زوجته بالزنا في طهره أو بهانيه أولا) أي أوفى طهر لم يصحبها فيه  
(في قبل أو دبر كما يأتي ولم تصدقه) فيه. فهاه (ولم يأت بالبينة) تشهد له بما قذفها  
به (لزمه ما يلزم بقذف أجنبية من حد) ان كانت محصنة (أو تعزير) ان لم تكن كذلك  
(وحكم بنفسه وردت شهادته) لعدم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم يأتيوا بربعة  
شهداء لاية (فان لاعتن) الزوج (ولو) لاعتن (وحده سقط عنه) الحد والتعزير  
والحكم بنفسه وردت شهادته (وله) أي الزوج (اسقاط بعضه) أي الحد (أيضا  
باللعان) بان لاعتن في إنشاء الحد (ولو بقي منه) أي الحد (شوط) واحد (ويسقط)  
الحد (أو الباقي منه أيضا تصديقها) أي الزوج (وجهها في ما رماها به كالأجنبية) (وله)  
أي الزوج (إقامة البينة) عليها برتدا (بمد اللعان ونفي الولد ويثبت موجبهما) أي  
موجب اللعان من التحريم المؤبد وإنشاء الولد وموجب البينة من إقامة الحد عليها (وصفته)  
أي اللعان (أن يقول الزوج بحضوره كتم ونائبه وكذا الحكم) أي المتلاعنان (رجلا

(أو خمسة أرباع) طلاقه فثنتان  
(ونحوه) كثمانية أسباع طلاقه  
(فثنتان) لان ذلك طلاقه  
وبخلافه لانه لا يتبع  
(و) أنت طالق (ثلاثة أنصاف)  
طالقتين فثلاث نصالان  
نصف الطالقتين واحدة وقد  
كره ثلاثا أشبه أنت طالق ثلاثا  
(أو) قال (أربعة أثلاث)  
طالقتين فثلاث لأنها ثمانية  
أثلاث بطالقتين وثلاث طلاقه  
ويكمل (أو) قال (خمس)  
أرباع طالقتين فثلاث لان  
مجموعهما عشرة أرباع باثنتين  
ونصف فيكمل (ونحوه)  
كسبعة أسداس طالقتين فثلاث  
(أو) أنت طالق (نصف طلاقه)  
وثلاث طلاقه وسدس طلاقه ونحوه  
كر بيع طلاقه وخمس طلاقه وتسع  
طلاقه (فثلاث) لدلالة اللفظ  
ان كل جزء من طلاقه غير التي منها  
للسنة الأخرى والام لم يحتاج إلى  
تكرار لفظ طلاقه فيقع من كل واحدة  
جزء فيكمل وأيضا فلهذا إذا  
ذكر ثم أعيد منكر فالنكاح  
غير الأول وان أعيد معرقا فهو  
الأول كقوله تعالى فان مع  
العسر يسرا ان مع العسر يسرا  
فالعسر الثاني هو الأول واليسر  
الثاني غير الأول فلهذا قبل لن  
ينقلب عسر يسرين ومن قال  
لامرأته أنت طلاقه أو نصف طلاقه  
ونحوه أو ثلث طالق ونحوه فطلاقه  
بناء على أن أنت الطلاق  
صريح (و) ان قال (لأربع)  
زوجاته (أو قمت بينكن) طلاقه  
أو اثنتين أو ثلاثا أو أربعا (أو)  
قال لمن أوقعت (عليكن طلاقه  
أو اثنتين أو ثلاثا أو أربعا)



﴿ وقف على طلبه العلم من الخصال ﴾

أو ثلث أو أربع ( وقف بكل ) واحدة من ( طلبة ) لاقتضاه لفظ قسمه ما وقف به من كل واحد من  
الطلق أربع ومن اثنين نصف ومن ثلاثة ثلثه أربع ثم يكمل ومن الأربع واحدة ( و ) ان قال لأربع أو ثلث أو ثلثين  
أو عليكن ( خمساً ) أي خمس طلقات ( أو ستة أو سبعة أو ثمانية ) وكذا " ان لم يقل أو ثلث ( فكل ) واحدة منهن ( ثلثان )  
لأن نصيب كل واحدة من خمسة واحد وربع ومن ستة واحد ونصف ومن سبعة واحد وثلاثة أرباع ويكمل الكسر ومن ثمانية  
ثلثان ( و ) ان قال لأربع أو ثلث سنكر أو عليكن ( تسعة أو أكثر ) كذا ٢٤١

عشرة أو لم يقل أو ثلث أو ثلثين أو ثلثاً  
لأمر ( أو ) قال أو ثلثين يمكن  
أو عليكن ( طلبة وطالقة  
وطالقة وقم ) بكل منهن  
( ثلاث ) طلقات لأن العطف  
اقتضى قسم كل طلبة على  
حسبها ثم يكمل الكسر  
( ك ) قوله ( طلقتك ثلاثاً )  
قال في الشرح ويستري في ذلك  
المدخول به أو غير ما في قياس  
المذهب لأن الواو لا تقتضي  
ترتيب وان قال أو ثلثين يمكن  
نصف طلبة وثلاث طلقة وسدس  
طلقة فكانت وان قال أو ثلث  
يمكن طلبة وطالقة وطالقة  
أو طلبة ثم طلبة ثم طلبة  
طعن ثلاثاً لا غير مدخول بها  
فتبين بانزولي ( و ) ان قال  
لأمرته ( نصفك ونحوه )  
كذلك أو جعل طالق طالقت  
( أو ) قال ( بعضك ) طالق طالقت  
( و ) قال ( حرأمنك ) طالق  
طلقت ولو زاد عن الالف جزء  
ونحوه لأنه أضاف طالق إلى  
جدة التي تقتضي في الحلل والحرمه  
وقد وجد في ما يقتضي الحریم  
نصف يشارك مسلم ومجوس  
في فصل صيد ( أو ) قال

أهلاً بالحكم وبأني في القضاء لأن حكمه حكم قاضي الأمام ( أشهد بالله أني من الصادقين  
فيما رويت به أمراً في هذه من الزنا مشيراً إليها ) ان كانت حاضرة ( ولا يحتاج مع حضورها  
( و ) مع ( الإشارة إلى ان تسمية ) ( و ) بيان ( نسبها كما يحتاج إلى ذلك في سائر  
الغود ) اكتفاء بالإشارة ( وان لم تكن حاضرة ) بالمجلس ( مما هو ونسبها ) به تتميز  
به حتى تقتضي المشاركة بينه وبين غيرها قال في المبدع فلا يبعد أن يقوم وصفها بما هي مشهورة  
به مقدم الرفع في نسبها ويصدق له أشهد بالله لمرة أخرى ( حتى يكمل ذلك أربع مرات  
ولا يشترط حضورها ) أي المتلاعنين ( وما يلزم لو كان أحدهما غائباً عن صاحبه مثل  
ان لا عن الرجل في المسجد أو امرأة على باله ) كالحديث ( جز ) لعدم الأدلة ( ثم  
يقول في ) المرأة ( الخامسة ) وان عذرت الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رويت به من  
الزنا ) ولا يشترط على الأصح أن يقول ما روي به من الزنا لأنه في شرح المنتهى قد أورد هدية  
لا أراه يحتاج إليه لأن الله تعالى أنزل ذلك وبينه ولم يذكر هذا الاشتراط ( ثم قوله هي أشهد  
بالله ان زوجي هذا من الكاذبين فيما روي به من الزنا ويشير إليه ان كان حاضراً ) بالمجلس  
( وان كان غائباً ) عن المجلس ( سمته ونسبته ) كما تقدم ونكر رفته ( وإذا كنت أربع  
مرات تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فقط وتزيد استحباباً فيما  
روى به من الزنا ) خروج من خلاف من وجبه وانما لم تجب في تقدمه وانما حصلت هي  
في الخامسة بالغضب لأن النساء كثرن اللعن كما ورد ثم أخذوا من محرمات ذلك التي تدخل  
بمحرمات اللعن فقال ( فان تنص أحدهما ) أي أحدهما المتلاعنين ( من الانقضاء ) أي  
الجل ( الخسة شيئاً ) لم يعتد به لأن الله تعالى علق الحكم باليمين بينة لم يجز أن يفتقر من  
عددها كالشهادة وعلم منه أنه لا يضر نقص بعض الانقضاء حيث أتى بالجل الخسة كما يشير إليه  
كلام ابن قنيس في حاشية الفروع ( أو بدأت ) المرأة ( بيمين قبله ) أي قبل  
الرجل لم يعتد به لأنه خلاف الم شروع ولأن إيمان الرجل بينة لا يثبت وإنها بينة لا تكفي  
فلم يجز أن يفتقر من بينة الذكر على بينة ما يثبت ( أو لا عن غير حاضرة ) لم يعتد به لأنه  
عين في دعوى واعتبر فيه أمر المحكم كمن كثر الدعوى فلو أن السيد بن عبده زعمته لم يصح  
( أو أبدل ) أحدهم لفظه أشهد باسم أو حلف أو ولى ) لم يعتد به لأن إيمان قسده فيه  
التلفظ ولفظ الشهادة يقع فيه ( و ) أبدل ( نفقة لأمته أمه أو أباها ) أي أخته  
الأمه ( يا غضب ) لم يعتد به ( أو أبدلت ) مرة ( نفقة الغيب ) أي نفقة  
الغيب ) فيه نفس نفقة لم يعتد به ( أو بدلت ) أي غضب ( نفقة أو قدم )  
الرجل ( النفقة ) فيمقرر الخامسة باعتد به لمحضرة المنصوص ( أو أتى به ) أي أئذن

﴿ ٣١ ﴾ - ( كشف الغطاء ) - ثالث

طالق ( أو ) قال ( بك ) طالق ( أو ) قال ( أصعبك طالق وطالب ) لأنه فاعل طالق إلى جزء  
ثابت استحقاقه به فقد اشكح أشبه الجزاء شائع بخلاف زوجتك نصف بنتي ونحوه فلا يصح النكاح ( و ) ان قال ( شرك )  
طالق ( أو ) قال ( ظفرك ) طالق ( و ) قال ( سلك ) طالق ( أو ) قال ( ريفك ) طالق ( أو ) قال ( دعلك )  
طالق ( أو ) قال ( لبك ) طالق ( أو ) قال ( منك ) طالق ( أو ) قال ( روحك ) طالق ( أو ) قال ( جلك )



طالقي (أو) قال (بصرك) طالقي (أو) قال (سوادك) طالقي (أو) قال  
 (بياضك) طالقي (أو) قال (نحوها) كطوك أو قصر ك طالقي لم تطلق قال أبو بكر لا يختلف قول أحداه لا يقع طلاق  
 وظهار وعنت وحرام بذكر الشعر والسن والظفر والروح وبذلك أقول انتهى لأن الروح ليست عضو ولا شياً يستمتع به أشبهت  
 السمع والبصر ولأنها تزول عن الجسد في حال سلامة الجسد وهي حال النوم كما يزول الشعر ولأن الشعر ونحوه أجزاء تنفصل منها حال  
 السلامة أشبهت بالريق والعرق وانحل ٢٤٤ (أو) قال لها (بك) ولا بد لها طالقي (أو) لم تطلق لا إضافة الطلاق إلى

ما ليس منها وكذا إن قال لها  
 أصمك طالقي ولا أصمك لها  
 (أو) قال لها (إن قتلتني)  
 أي يدك (طالقي فقامت  
 وقد قطعت) يده قبل قيامها  
 (لم تطلق) لأن الشرط وجد  
 ولا بد لها كالنحوه اذن (وعنت  
 في ذلك) أي المذكور من الصور  
 (كطلاق) فإن أضيف العنت إلى  
 ما تطلق به المرأه كسدها وقع  
 والأفلا كسرها

فصل في ما تخالف به  
 الزوجة (المدخل بها  
 غيرها) أي التي لم يدخل بها  
 (تطلق) زوجة (مدخول  
 بها) بوطء أو خلوة في عقد  
 صحيح (ب) قول زوجها لها أنت  
 طالقي أنت طالقي تنين) لأن  
 اللفظ للإيقاع فيقتضي الإقوع  
 كالولم يتقدم منه (الأن  
 ينوي بشكره تأكيده متصلاً  
 أو انفصلاً) لانصرافه عن  
 الإيقاع بنية ذلك وغير المدخول  
 به تنين بلاولى نوى بالشأنية  
 الإيقاع أولاً متصلاً أو لاروى  
 ذلك عن علي وزيد بن ثابت  
 وابن مسعود فإن لم يتصل بأن  
 قال للمدخل بها أنت طالقي  
 وسكت ما يمكنه كلام فيه ثم عاده

(أحدهما قبل القائه عليه) من الامام أو نائبه لم يعتد به كما لو حلف قبل أن يحلف الحاكم (أو  
 علقه) أي علق أحدهما اللعان (بشرط) لم يعتد به قاله ابن عقيل وغيره (أو لم يوال)  
 أحدهما (بين الحكومات) في الأمان (عرقاً) لم يعتد به (أو أتى به) أي باللعان  
 (بغير العربية من يحسنها) منها لم يعتد به لأن الشرع ورد بالعربية فلم يصح بغيرها كاذكار  
 الصلاة (أو أتى) الزوج (به) أي باللعان (قبل مطالبة المرأة بالجمع عدم ولدريد  
 نفسه) باللعان (لم يعتد به) أي باللعان لأن اللعان شرع لدرء الخدع عن القاذف فإذا لم  
 تطالب بالحد لم يكن للعان فائدة فإن كان منك ولد صحح اللعان قبل المطالبة بالحد على قول  
 القاضي لأنني الولد ونصه خالاه لأنني الولد حلت باللعان لا مقصود بالنفس فإذا انتفى اللعان  
 انتفى نفي الولد (وان عجزا) أي المتسلاعتان (عنه) بالعربية لم يلزمهما تعلمها ويصح  
 اذن (بلسانها) لانه موضع حجة وكالكساح (فإن كان الحاكم يحسن لسانهما  
 أجر ذلك) ولا عن بينهما (ويستحب أن يحضر معه أربعة يحسنون لسانهما) لأن الزوجة  
 ربع أقرب بالزنا فيه دون عني إقرارها (وان كان) الحاكم (لا يحسن) لسانها  
 (فلا يجزى في الترجمة الاعلان) قال في المبدع على المذهب (وإذا فهمت إشارة الآخر  
 منها أو كتبايته صح إمانه بها) كالطلاق ولدعاء الحاجة (والا) أي وان لم تفهم إشارة  
 الآخر منها ولا كتبايته (فلا) يصح إمانه (وإذا قذف الآخر من ولاعن) بالإشارة  
 بمفهومه أو المكتوبة (ثم أطلق لسانه فتكلم فأنكر القذف واللعان لم يقبل إنكاره لقذف)  
 لانه يتعلق به حق لا يبرئ من الظاهر (ويقبل) إنكاره (اللعان في ما عليه فيطالب بالحد)  
 ان كانت محسنة والافتعزير (ويطعمه التسب ولا تود الزوجة) لأنها حرمت باللعان على  
 التأييد (فإن لاعن) حينئذ (سقوط الخلد في التسب لانه ذلك) كالولم يحصل له  
 خرس قبل (ويصح اللعان من اعتقل لسانه وأيس من نطقه بإشارة) مفهومه كالآخر من  
 الأصلي (فإن رجي عرد نطقه بقول عداين من أطباء المسلمين أنه نظربه ذلك) أي أن ينطق وفي  
 الترغيب ثلاثة أيام وجرم في المنتهى

فصل في السنة من تلاعن قياماً نكح نقوله عليه الصلاة والسلام لعل بن أمية قم فاشهد  
 أربع شهودات ولأنه أبلغ في الردع فيبدأ الزوج قبلت من وهو قائم فإذا فرغ قامت المرأة  
 فالتعننت (بمحض جماعه) بحضور ابن عباس وابن عمر وسهل وسعد والصبان إنما  
 يحضر وزن تبعاً للرجل إذا لعدن مبنى على التغليظ للردع والزوج فعله في الجماعه أبلغ في  
 ذلك (ويستحب أن لا يعضوا عن أربعة) لأن بيعة الزنا الذي شرع للعان من أجل عدم  
 رضاه أربعة قال في المبدع وليس بواجب بغير خلاف تعلمه (في الأوقات والأماكن

المعظمة)

لها طلقت ثانية ولو نوى التأكيده أنه تابع وشرطه الاتصالي كسائر التوابع (وان)

قال للمدخل بها أنت طالقي أنت طالقي (أو) كذا الأولى بثلاثة لم يقبل) للفصل بينهما بالشأنية فتقع الثلاث  
 (و) إن أكره الأولى (بهما) أي الثانية والثالثة قبل إعدام لفصل بينهما وقع واحدة (أو) قال أردت (تأكيده الثانية بثلاثة قبل)  
 لما فرقة اثنتان وان لم يقصد بالتأكيده تأكيده (وان طلق التأكيده) بأن أراد التأكيده ولم يعين تأكيده الأولى ولا ثنية (فواحدة)  
 لانصراف مزاو دعائها عن الإيقاع بنية التأكيده (و) إن قال لها (تنت طالقي وطالقي وثلاث) طلاقات (مما)  
 مدخولها كانت أو غيرها لأن الواو تقتضي الجمع بلا ترتيب (ويقبل) منه (حكم) إرادته (تأكيده الثانية بثلاثة) يطابقها







فقبل ذلك (أو من زوج قبل ذلك) ففتنتان فإن أراد في نكاح أو من زوج قبله فواحدة (ويقبل) منه ذلك (حكما) إن كان وحده  
 نكاح أو زوج قبله (أو) قال طالق طلقة (بعد طلقة أو) طلقة (بعد طلقة وامرء) بقوله بعد طلقة أو بعد طلقة (سوقها)  
 عليها بعد (ويقبل) منه (حكما) أراد ذلك لاحتماله (فتنتان) يقعان عليه (لا غير مدخوليهما فتين) (أو) طلقة (الأولى  
 ولا يلزمها بعدها) لأنها تصير با بينة كالأجنبية (و) إن قال (أنت طالق طلقة معها طلقة أو) طالق طلقة (مع طلقة أو)  
 طالق (طلقها) طلقة (أو) طلقة ٢٤٤ (فوق طلقة أو) طلقة (تحتها طلقة أو) طلقة (تحت

طلقة أو) أنت طالق وطالق  
 فتنتان (مدخولها كانت  
 أو غيرها لا يقع الطلاق بلفظ  
 يتعنى وقوع طلقين قد رقتا  
 معا كما لو قال أنت طالق طلقين  
 (و) إن قال (أنت طالق  
 طالق طلقة) طلقة (واحدة)  
 لعدم ما يقتضى المغايرة (مالم  
 ينوأكثر) من واحدة فيقع  
 ما نواه (ومطلق في هذا)  
 المذكور (كنجز) على  
 ما سبق تفصيله (ف) لو قال  
 إن قمت فانت طالق وطالق  
 وطالق (فقامت فتلات  
 ولو غير مدخوليهما لأن الواو  
 لمطلق الجمع) (أو آخر الشرط)  
 فقال أنت طالق وطالق وطالق  
 إن قمت فقامت الثلاث معا  
 ويقبل حكما كيد ثمانية  
 بثلاثة لا تا كيد أولى بثانية  
 (أو كره) أى الشرط (ثلاثا  
 بالجزء) فإن قال أنت طالق إن  
 قمت أنت طالق إن قمت أنت  
 طالق إن قمت فقامت ثلاث  
 (أو) فإن إن قمت (فانت  
 طالق طلقة معها طلقتان أو)  
 طالق طلقة (مع طلقين  
 فقامت فتلات) معا لاقتضاء  
 اللفظ ذلك كقوله ثلاثا

التمنى لها قدمه في الشرح هنا كطلاقة لأن سبب الأمان قد فقه الصادر منه شبه الخلع وقيل  
 يسقط مهرها لأن الفسخ عقب لعنتها فهو كفسخها المبيح قال في الانصاف في كتاب الصداق  
 وهو المذهب صححه في الصحيح وتصحيح المحرر والنظم وغيرهم وجرم به في الوجيز وغيره وقدمه  
 في الرعايتين وشرح ابن رزين والحاوي الصغير واختاره أبو بكر انتهى وجرم به المصنف  
 كما انتهى في الصداق (عاقبتين بالغين) لأنه أهله عمن أو شهادة وكلاهما لا يصح من مجنون  
 ولا من غير بالغ أو عايرة به ولهما (سواء كانا) أى الزوجان (مسلمين أو ذميين حرين  
 أو رقيقين عدا بين أو فاسقين أو محدودين في نكاح أو كان أحدهما) أى الزوجين  
 (كذلك) لعدم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن (ولأن الأمان عمن بدليل قوله  
 عليه الصلاة والسلام لا الأمان لكأنى ولها شأن ولأنه يفتقر إلى اسم الله تعالى ويستوى فيه  
 الذكر والأنثى ولأن الزوج يحتاج إلى نفي الولد فشرع له الأمان طريقا إلى نفيه كما لو كانت  
 من محبة قد فها (وإذا قذف أجنبية فعليه الحد لها إن كانت محصنة) لقوله تعالى  
 ولذين يرمون المحصنات الآية (و) عليه (التعزير لغيرها) أى غير المحصنة (وإن  
 قذفها) أى الأجنبية (ثم تزوجها) حدوا لم يلأعن لأنه وجب في حال كونها أجنبية  
 أشبهه تزوجها (أو قال لمرأته إن زنت قبل أن أنكحك حد ولم يلأعن حتى ولو) كان  
 الأمان (لنفي الولد) لأنه قذفه بترافضاته إلى حال كونها أجنبية أشبهه ما لو قذفها قبل  
 أن يتزوجها ودفق قذف الزوجة لأنه محتاج إليه وإذا تزوجها وهو يعلم زناها فهو  
 إنكركم في نكاح حامل من زنا (وإن ملك أمة ثم قذفها فلا لعان ولو كانت فريشا) لأنها  
 ليست زوجة (ولا حد عليه) لعدم الأحصان (ويعزر) لأنه ارتكب معصية (وإن  
 قذف لمرأته أنت طالق أزنية ثلاث فله أن يلأعن) لأبانتها به قذفه وكقذف الرعية (وإن  
 قال) لمرأته (أنت طالق ثلاث) زانية حدوا لم يلأعن لأنه أباها ثم قذفها إلا أن يكون بينهما  
 ولد فله أن يلأعن بنفسه (لأنه تعين ضافة قدومه إلى حال لزوجه لا سعة الزنا بها بعد  
 طلاقها) وكذا لو أباها بنفسه أو غيره ثم قذفها لزن في النكاح أو قذفها بالزنا (في العدة  
 أو في النكاح القاسد لا لعن لنفي الولد) إن كان لأنه يلحقه نسبه بحكم عقد النكاح وكان له نفسه  
 (والا) أى وإن لم يكن ولد (فلا) لعان لأنه لا حاجة إلى أنقذف لكونها أجنبية وسائر  
 الأجنبية لا يلحقه ولد فمنه (حاجة إلى قذفهن فلا لعن) لم يسقط الحد ولم يثبت  
 التحريم المؤبد لأنه لعان فاسد وسواء اعتقد أن النكاح صحيح أم لا (ويحد أيضا إن لم يضاف  
 قذف إلى النكاح) لا قذف أجنبية (وإن قالت) المرأة (قذفتني قبل أن تتزوجني

(و) إن قال (إن قمت فانت طالق أو) إن قمت فانت طالق (ثم طلق  
 فقامت) يقع بها (طلقة إن لم يدخل بها) لأنها تبين ما لا يفتقر إلى الثانية (والا) بأن كانت مدخولها (فتنتان)  
 إذا قامت لوقوع الأولى رجعية وهي يلحقه طلاقه (إن قصد) وقوع (أفهاما أو) قصد (تاكيدا في مكر) متصل (مع  
 جزاء) كقوله إن قمت فانت طالق إن قمت فانت طالق نسق بقصد ما أود كيدا (فواحدة) لصفه عن الإيقاع كما سبق  
 في المنجز



(وهو) لغة من الشئ وهو الرجوع يقال ثوب رجع الى راسه اذا عطفه الى ورائه فكان المستثنى رجع في قوله الى ما قبله واما مطلقا  
 (اخراج بعض الجملة) اي مدخل اللفظ (اللفظ) (او ما قام مقامه) كقولهم ليس وعدا ولا وحشا (من متكلم  
 واحد) فلا يصح استثناء غير موقوع باعتباره قبله وبعده في منه (وترط) ببناء مجهول (فيه) اي الاستثناء (تصال  
 معناد) لان غير متصل له في مقتضى رفع ما وقع لا وزود في رجع مطلقا او معناه في مقتضى اتصاله بالمتصل لا لفظا جهة واحدة فلا  
 يقع الطلاق قبل تمامه او لا ذلك لما صح التعلق ويكون انتم منكم (نقذ ٢٤٥)

وقال الرجل (بل بعد) اي بعد ان تزوجتك فقوله (اوقات) مدني (مدني  
 منك) وقل بل قبله فقوله (لان اقول قوله في اصل القذف فكذلك في ردة) واما  
 اجنبية قد فتني وقل كنت زوجتي حيث ذكرت الزوجة والقول قولها لان الأصل عدمه  
 (وانذا اشترى زوجته الامة ثم اقربوطه ثم اتت برلدسة اشهر كان لاحقا به) فان صارت  
 فراشاه وقد امكن لحاق الولد بالحق (الا ان يدعي الاستبراء) بعد الوطء (فيستفي عنه)  
 الولد (لانه ما حق به بالوطء في الملك دون النكاح) وقد انقطع حكم الوطء بانك يا ذكرا  
 (وان لم يكن اقربوطه او اقربه) اي بالوطء (واتت به لدون ستة اشهر منوطي  
 بعد الملك) (كان ملحقا) به (بالنكاح ان امكن ذلك) بان ولدته لسته اشهر وكثر  
 منه ذكراها (وله نفية بالامان) لانه ملحق به بالنكاح (وهو يثبت هذا للامان التحريم  
 المؤبد على وجهين) ظاهر كلامهم انه يثبت لانه من صحيح (وان قذف زوجته  
 الرجعية) في عدتها (صح احكام) لان زوجة (ولو لم يكن بها ما يوجب كل موضع قذف  
 لان فيه والنسب لاحقه) اي بالزوج عدم ما يثبت به او يجب القذف وهو  
 حد او تعزير (لعدمه ولان يرمون بخصومات) (ان يكونوا قذفين) ويجوز ان  
 ضرر فيه (لحديث رفع القلم) (والامان) لعدم اعتداده بوجه (ونقذ زوجته  
 الصغيرة) (لا يصح معناه) (او) قذف زوجته (لجهلها بجهلها) (ان القذف  
 لا يخط عن درجة) سب وهو يوجب كراهيا (والتعزير) لا يوجب رجم  
 غير مكاف كسائر الامان (حتى ولو ارادني للجنونة ويكوب رذمه) (لحقه) (نفسه  
 للامان) (ولا يحتاج في التعزير الى طلبة) من ربه او غيره يثبت به كبره لانه  
 رآه لانه مشروع لتأديب (وان كانت) الزوجة (الغيبه) (نقد ردة) (بوجهها)  
 كابتة تسع قصه (عليه الحد) كما اثر المحسنت (ويسلونها) (نفسه) (وبما تعزير  
 لانه يراد للنفي فلا تدخله الودية كالنكاح) (والله) (لانه) (حتى يبع) (يعتبر بوطء  
 ثم انشأ الزوج) بعد طلبة (سنة الحد) (ان كان له) (ان) (ان) (ان)  
 الجنونة واضافه الى حل افاقته او قذفه وهي عقوبة ثم حنت ويسلونها (لانه)  
 طريقة النكاح (انما اذقت) (لغيره) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 قذفه (زوج) وهو طفر لم يجد (لحديث رفع القلم عن ذكرا) (ان) (ان) (ان)  
 نفسه ان كان دون عرسه (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 حكم قذفه (كأن تركه) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 نفراش (وداعل) (لجهل) (لجهل) (لجهل) (لجهل) (لجهل) (لجهل)

(بأن في به متواليا) (او) يكون  
 (كأن) (كأن) (كأن) (كأن) (كأن) (كأن)  
 عما قبله (بتنفس ونحوه)  
 كسأل أو عطس بخلاف  
 انتطاعه بكلام معترض  
 او سكوت طويل لا يسير  
 او طول كلام متصل بعينه  
 به من قبله فلا يقطع له  
 انطواء في (و) شرط الاستثناء  
 أيضا (باعتبار) (باعتبار)  
 منه) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 لا واحدة لم يعتد بالاستثناء ان  
 يمينه قبل تمام قوله فلا  
 (وكذا شرط ما حق) اي الحق  
 لا حرا كراهية طلاق ان  
 تمت بشرط ان يمسها بغيره  
 (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 (او) كذا (عطف مفيد)  
 نحويت في حق وزد في رفع به  
 مرقا انما عدد ونحوه قبل  
 تمامه عطف عليه وكذا  
 الاستثناء بغيره العبد  
 حيث يرتفع له صوارف فقط  
 عن مقتضاه فوجب عقابها  
 هذا الوية تاديبه (وبصح)  
 استثناء في نصف (واقل)  
 نصفه كذا مقتضى ان به ان  
 النكاح غير مراد بل هو فصيح  
 يكون حين خياله (انما)  
 ويزم في ردة (انما)  
 انما في ردة (انما)

بما سوى انه عز وجل ودوله تعالى بغيره (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 (من مطلقات) كزوجات طلبة (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 يقع اثنتان (و) استطلق ثلاث (لثنتين) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 الثلاث في ثنتين (او) فاستطلق في ردة (انما) (انما) (انما) (انما) (انما) (انما)  
 كان ثلث طلاق ثلاثا (الواحدة والواحدة) يقع ثلثا انما شأى ثلثا ثم استثناء كثر من النصف (او) قل



أنت طالق ( طلاقه وتبين المطلقة ) يقع شتان لعدم استثناء واحدة من اثنتين لأنها نصفهما (أو) قال أنت طالق (أو بعدا  
الاثنتين يقع شتان) لعدم استثناء النصف (و) إن قال (أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا) يقع ثلاث لأنه استثناء لكل ولا يصح  
(أو) أنت طالق ثلاثا (الاثنتين) يقع ثلاث لأن استثناء أكثر من النصف لا يصح (أو) أنت طالق ثلاثا (الأجزاء المطلقة  
كنصف وثلاث ونحوها) كرربع أو خمس أو سدس يقع ثلاث لأن الطلاق لا يتبع بعض فيكمل الباقي من المطلقة (أو) أنت طالق  
ثلاثا (الثلاثة الواحدة) يقع ثلاث ٢٤٦ لأنه أسنى واحدة من الثلاث بقي اقتتان واستشاهما من الثلاث الأول

وهو استثناء أكثر من النصف  
فلا يصح (أو) قال أنت طالق  
(خمسا) الثلاثة (أو) أنت  
طالق (أربعا الثلاثة) يقع  
ثلاث لأنه استثناء أكثر من  
النصف (أو) قال أنت  
طالق أربعا (الأ واحدة)  
يقع ثلاث لبقائها بعد الاستثناء  
(أو) أنت (طالق وطالق  
وطالق الأ واحدة) يقع ثلاث  
لعود الاستثناء بما يليه فهو  
كاستثناء الكل وإن أرد  
الاستثناء من المجموع في ذلك  
دين وقبل حكمه قاله في الانتعاع  
(أو) أنت طالق وطالق  
وطالق (الأ طالق أو) أنت  
طالق (ثنتين وطلقة أو طلقة  
أو اثنتين ونصف الأ طلقة أو اثنتين  
و اثنتين الاثنتين) يقع ذلك ما  
تقدم (أو) أنت طالق اثنتين  
و اثنتين (الأ واحدة يقع ثلاث)  
طلقات لبقائها بعد الاستثناء  
(كعطفه بالفاء أو بثم) بأن  
قال أنت طالق اثنتين فثنتين  
الاثنتين أو الأ واحدة أو أنت  
طالق اثنتين ثم اثنتين  
الاثنتين أو الأ واحدة وإن قال  
أنت طالق واحدة و واحدة

انه كان ذاهب العقل حين نذفه فانكرت ولا يبينه ولم يكن له حال علم فيها زال عقله فالقول قولها مع يمينها لان الاصل السلامة ولا قرينة ترجح قوله (وان عرف جنونه ولم يعرف له حال افاقه فقوله مع يمينه) عملاً بظاهر (وان عرف له الحالان) اي حال افاقه وجنون وادعى انه قد نذفها في جنونه (ف) في ايها يقبل قوله (وجهان) قال في المبدع قبل قولها في الاصح

(فصل في الشرط الثاني) ان نذف الذي يقترب عليه الحد او اللعان صوابه ان تعزير (بان يقدفها بالزنا في القبل او الدبر) لان كلا قدف يجب به الحد (فيقول زنيته او يازانية او رأيتك ترتين وسواء في ذلك الاعي والبصير) لمعوم الاية وعموم اللفظ يقدم على خصوص السبب (فان قال وطئت بشبهة او) وطئت (مكرهه او) وطئت (ناثمه او) وطئت (مع اغماء او جنون او وطئت بشبهة والولد من الواطي بلا لعان) بينهما ما لا يقدفها بما يوجب الحد (ولو كان بينهما ولد) فلا يلاعن لنفيه ولحقه نسبه الحد يثبت الولد للفراس (لولا لوء مثلك فلان بشبهة وكنت) أنت (عامة فله ان يلاعن ويذني الولد اختاره الموفق وغيره) قال في الانصاف وهو الصواب انتهى وعند القاضي لا خلاف انه لا يلاعن (وان قال لامرأته التي في حباله لم ترتني) ولكن ليس هذا الولد مني (او) قالها (لم أقذفك) ولكن ليس هذا الولد مني فهو ولده في الحكم لان الولد للفراس وهي فراشه (ولا حد عليه) لانه لم يقدفها بالزنا (وان قال) اي ليس هذا الولد مني لامرأته (بعد ان ابدانها او قاله سرية فشهدت بيمينه تركتني انها امرأة مرضية انه ولد علي فراشه لحقه نسبه) اذا الولد للفراس (وان قال) عن ولدي هذا (ولده واعماله نقطته او استمرته فقانت بل هو ولدي منك) لم يقبل قولها (عليه لأن لو دعي كسر اقامة اليمين عليه والاصل عدمه) ولا يلحقه نسبه الا يمينه وترك في امرأة مرضية تشهد بولادته له فذبت وذنتها) له (لحقه نسبه) لانها فرشه والولد للفراس (وكذا لا تقبل دعواه الولادة اذا علق طلاقها بها) لا مكان اقامة اليمين وقد علم انها تقبل اذ اقربا تحس عندا في ضمي واصحابه وجزم به في المنتهى في فصل تعليقه بحمل والولادة (ولا) تقبل (دعوى الامه) اي للولادة (لتصير ام ولد) لانهم خلاف الاصل (ويقبل قولها فيه) اي في أنها ولدت (لتنقض عدتها) لاسها امينه على نفسها في ذلك (وان ولدت أو أمين فأقربا حد هارني الآخر أوسكت عنه) فلم يقر به ولم يدفعه (لحقه نسبه) حيث كان بينهما دون ستة أشهر لانه حمل واحد فلا يجوز ان يكون بينهما غيره ولا يثبت له نسب يحتاج لاثباته لانفقيه وكذلك يثبت بمجرد ذلك فله ذلك ثم يحكم ببنية اقربته تبعاً لذي نكاحه بل حكم بشيوت نسب من قضاة تبعاً لمن

آفره

[illegible]



اللفظ بنية ما اراده فقط وان سألته احدى نساءه طلاقا فقال ناسي طواني و (استثنى من سألته طلاقا دين) لانه لفظ عام يحتمل التخصيص (وام يقبل) منه ذلك (حكما) لان طلاقه جوابا لطلبها لنفسه قد عوا صرقة عنها خلاف الظاهر ولا تواسي الطلاق وسبب الحكم لا يجوز اخراجه من العموم بالتخصيص (وان) كانت (قالت) له (طابق نساءك فقال ناسي طواني طلقت) القائلة كباقي نساءه لعدم اللفظ مع عدم التخصيص (ما لم يستثنى) ولو بقلبه لا تنطق لان خصوص السبب يقدم على عموم اللفظ ويقبل منه حكم (وفي) كتاب (القواعد) الاصولية ٢٤٧ لامة علا الدين بن الجهم (قاعدة

المذهب ان الاستثناء يرجع الى ما علكه) أي من عدد الطلاق لا الى ما لفظه (و) ان (المطابق) او (بغير الحملتين واحدة) أي بخلاف العطف بالفاء و (وقال) أي ما ذكره في القواعد (جمع) قال (المنقح و ليس) ما في القواعد وقاله جمع (على المسئلة) بدليل ما تقدم في قوله أنت طالق أو بعد الاستثنى يقع ثنتان ولو رجع الى ما علكه وقع ثلاث لان استثناء أكثر من النصف لا يصح وقوله أنت طالق وطانق وطانق الاطلاق ونحوه يقع ثلاث ولو صير العطف الحمل واحدة كان بغيره قوله أنت طالق في نسلا ثالا واحدة

### باب الطلاق في الماضي والمستقبل

أي تقييد الطلاق بالزمان الماضي والمستقبل (اذ قال) لامرأته (أنت طالق) أي أمس أو (قل لها أنت طالق) قبل ان تزوجك ونوى بذلك (وقوله) أي الطلاق (اذن وقع) في الحال لاقراره على نفسه بما هو غلط في حقه (والا) ينزوي وقوله اذن

أقربه (وان كان قد فاضل بمهره بالحد فله اسقاطه باللعان) لان اللعان فارة براد في الولد وتارة لاسقاط الحد فانما تعذر في الولد لما سبق في اللعان لاحقا الحد (والأخوان المنفيان) باللعان (أخوان لام فقط لا يتولون بان بأخوة أوتة) لان الأوتة تنقطع بتبالي اللعان (وان أنت) زوجة (بولد فنفاه) زوجها (ولا عن نفسه ثم ولدت أخولا قبل من ستة أشهر لم ينتف الثاني باللعان الاول) لانه كان حلالا ولا يصح نفقه قبل ولادته كما يأتي (ويحتاج في نفقه اللعان ثلثان أنس) الزوج (الولد) الثاني أو سكت عن نفقه لانها ما توأمان لكون ما بينهما أقبل من ستة أشهر) فلهما حمل واحد (وان أنت) بالولد (الثاني بعد ستة أشهر فليس توأمان وله نفقه باللعان) لانه حمل مستقر لم يقربه (وان استلحقه) أي الولد الثاني (أو ترك نفقه لحقه) نسيه (ولو كانت قد بان باللعان لانه يمكن ان يكون قد وطئها بعد وضع الاول وان لا عن اقل رضع الاول فانت بولده ثم ولدت آخر بعد ستة أشهر لم يلحقه) نسب (الثاني) لانه لا يمكن ان يكون الولدان حلالا واحدا فعمل انها علقت به بعد زوال الزوجية وانقضت العدة وكونها حملت به وهي اجنبية (وان مات الولد أو مات واحد من توأمين أو ماتا فله ان يلعن انة في النسب) لان الميت ينسب اليه فيقال ابن فلان ويذكر له تجهيزه وتكفينه

فصل في الشرط الثالث أن تكذب الزوجة ويستمر ذلك الى انقضائه باللعان (فان صدقت الزوجة في ما رماها به) من الزنا (مرة أو مرارا أو سكت أو عفت عنه أو ثبت زناها بأربعة سواء أرقذ خرسا أو ناطقة فخرست) وام تفهم اشارتها (أو) قذف (عالمه) النسب) لان الولد للفراش وانما يثبت عنه باللعان ولم يوجد شرطه (ولاحد) لتصديقها إياه أو عدم الطلب (وللعان) لانه كالسنة في المقام مع الإنكار (وان كان اقراره بدون أربع مرات) فلا حجة عليها (أو) كان اقرارها (أربع مرات ثم رجعت فلا حجة عليها) لان الرجوع عن الاقرار بالحد مقبول (وان كان تصديقه أقبل لانه ثلثان بينهما) للحد لتصديقها إياه ولان في النسب لان في الولد انما يكون ببلد ثم ما معها وقد تقرر منهما (وان كان) تصديقه (بعده) أي بعد لعماله (لم تلاعن هي) لاقرارها (وان مات أحدهما) أي الزوجين (قبل اللعان أو في اثنا لعان أحدهما أو) مات أحدهما (قبل لعان أخته صاحبه) لان الفرق لا يحصل الا بكامل اللعان (ولحق الزوج نسب الولد) لان التكاح انما يقطعه اللعان كالطلاق (ولا لعان) لأن شرطه مطابقة الزوجة وقد تقرر ذلك بالموت (ليكن ان كانت قد طالت في حياتها فان اولياءها يقومون في الطلب به) أي بحذف القذف (مقامها) لانه يورث عنها اذن (فان طوأسه) أي بالحد (فله اسقاطه باللعان) كما لو كانت حية

بان اطلق أو نوى ابتاعه في الماضي (لم يقع) لان الطلاق يقع للاستباحة ولا يمكن دفعه في الماضي كما لو قال طلقت طانق قبل قدوم زيد يومين فقدم اليوم (ولو مات او جن او خرس قبل العلم برأده) أي فلاح طلاقه لان العدة ثابتة يبين في لا تزول مع الشك فيه اراده وان قال اردت ان تزوجا قبل طلاقها أو اني طلقتها في تكاح قبل هذا قبل من ان احتمل صدقه ولم تكذبه قرينة غضب أو سوال طلاق ونحوه (وان قال) لامرأته (أنت طالق ثلاثة قبل قدوم زيد بشهر فله النفقة) أي لم تسقط نفقتها بالتطيق قبل تستمر الى ان يتبين وقوع الطلاق لانها محبوسة لاجله (فان قدم) زيد (قبل مضيه) أي الشهر لم يقع (أو) قدم (معه) أي مع مضي الشهر (لم يقع) عليه طلاق لانه لا بد من مضي جريعه فيه الطلاق بعد مضي الشهر (وان قدم) زيد (بعد شهر وجزه



معلق فيه ) اي يسمع لوقوع الطلاق (تبين وقوعه ) اي الطلاق لانه اوقعه على صفة فاذا حصلت وقع كقوله انت طالق قبل شهر  
ومع ان شهر او قبل موتك بشهر (و) تبين (ان وطأه) بعد التعلق (عزم) ان كان الطلاق بائنا لانها كالأجنبية (ولها المهر)  
بما نال من فرجها قال بعض اصحابنا يصر عليه وطؤها من حين عقد هذه الصفة الى حين موته فان كل شهر يأتي بمحمل ان يكون شهر  
وقوع الطلاق فيه واقتصر عليه في المستوعب والقواعد الاصولية (فان خاله بعد اليمين) اي التعلق (يوم) مثلا (وقدم)  
زيد (بعد شهره يوم يصح الخلع) ٢٤٨ ان لم يكن حيلة لاسقاط عین الطلاق على ماسق (وبطل الطلاق) لانه

صادفها بائنا بالخلع (وعكسهما)  
أي بطل الخلع ويصح الطلاق  
ان خاله بعد اليمين بيومين  
وقدم زيد (بعد شهر وساعة)  
من حين اليمين لان الخلع  
صادفها بائنا بالطلاق (وان  
لم يقع) أي حيث قلنا لا يصح  
(الخلع رجعت) لزوجته (بعضه)  
لحصولها ببينة لافيه بئنه  
(الا الرجعية) أي اذا كان  
الطلاق المعلق رجعي بان لم يكن  
مكملًا لملكه (فيصح خلعها)  
لانما في حكم الزوجات مادامت  
عدها (وكذا حكم) قوله لزوجته  
انت طالق (قبل موتي بشهر)  
فان مات احداهما قبل مضي شهر  
أومعه لم يقع طلاق لانه لا يقع  
في الماضي وان مات بعد شهر  
ولم يقطع لوقوع الطلاق  
تبين وقوع الطلاق في تلك  
الساعة (ولا ارث لبائن)  
لانقطاع النكاح بالبينة و(عدم  
تهمة) بجرمانها انبساط وكذا  
انت طالق قبل قدوم زيد بشهر  
وقدم بعد شهر وساعة وقد مات  
احدهما بعد نحو يومين  
فلاتوارث ان كان الطلاق  
بائنه تبين وقوعه أي الطلاق  
قبل الموت (و) ان قال لامرأته

(واذا نكح امرأته وله بئنة تزاهها فهو محرم بين امانها واقامة البئنة) عليه ان الزنا لانها ما سيبان  
ويحصل بكل منهما ما لا يحصل بالآخر فيحصل بائنه في النسب الباطل وبالبئنة الحسد  
عليها (وان قال) القاذف (في بئنة غائبة أيها المهل يومين او الثلاثة) لم يضر ما لان  
ذلك قريب (فان أتى بالبئنة) وشهدت فلا حد فان أقام رجلين بتصديقها ثبت  
التصديق فلا حد عليه ولا عليه لانه لا يثبت زهاها الا باقرار ربعة (والا) أي وان لم يأت بها أو  
ام تكمل (حد) القاذف (الا ان يلعن ان كان) القاذف (زوجا) يسقط عنه الحد بلعنه  
(وان قال) زوج (فدنتها وهي صغيرة فقلت ب) تدني وأنا) كبيرة وأقام كل واحد منهما  
بئنه ما قال فلهما قدان) موجب أحدهما الحد والآخر التعمير بلامكان تعدد القذف (وكذلك  
ان اختلفا في الكفر) بان قال دنتها وهي كافرة قالت بل مسلمة (أو) اختلفا في (الرق) بأن  
قل دنتها وهي رقيقة فقالت بل حرة (أو) اختلفا في (الوقت) بان قال دنتها يوم الخميس فقالت  
يوم الجمعة فاذا قاما يمتن بذلك فلهما قدان (الا ان يكونا مؤرخين تاريخا واحدا فسقطان  
في أحد الوجهين) وهو الصحيح على ما يأتي في تعارض البتتين وكذا لو اتفقا على انه قذف واحد  
(وفي) الوجه (الا) خريقرع بينهما بان شهد انه قذف فلانه وقذفهما لم تقبل شهادتهما)  
عليه (لا عرافهما بعدوانه) لادعائهما انه قذفهما (وان أراه) من القذف (وزالت  
العداوة ثم شهدا عليه بذلك) أي بقذف زوجته (لم تقبل) شهادتهما عليه (بعد  
ردها) للتمهمة (وان ادعى انه قذفهما ثم زالت العداوة ثم شهدا عليه بقذف زوجته قبلت)  
شهادتهما لانهما لم يردا في هذه الشهادة (ولو شهدا انه قذف امرأته ثم ادعيا انه قذفهما فان  
اضا فادعواهما الى ما قبل شهادتهما بطلت) شهادتهما لا عرافهما بالعداوة حينها (وان لم  
يضيعة ذلك) أي دعواهما قذفهما (قبل الحكم بشهادتهما لم يحكم بها) أي  
شهادتهما تهمة و(لا) يمنع الحكم ان كانت دعواهما (بعده) أي بعد حكم الحاكم لانه  
قد ثبت فلا يتغير بما حدث من بعده (وارشدها انه قذف امرأته وأمه ما لم تقبل)  
شهادتهما لانهما لا يتبعض فاذا ردت لأمهما لم يرد لها امرته (وان شهدا على أبيهما  
قذف ضرة أمهما قبلت) شهادتهما لانهما شهدا على أبيهما (وان شهدا) على أبيهما أنه بطلاق  
الضرة فوجها) لم تقبل كليهما في موانع الشهادة لانهما شهدا على الأب (ولو شهد  
شاهدانه أقربا بالعربية انه قذفها وشهد) شاهد (آخر) انه (أقرب ذلك بالجمية ثبتت  
الشهادة) لان الاختلاف في الجمية والعربية عائد على الاقرار دون القذف ويجوز ان  
يكون القذف واحدا والاقرار به في مرتين (وكذا لو شهدا أحدهما انه أقرب يوم الخميس  
بذنتها وشهدا لا آخره اقرب بذلك يوم الجمعة) ثبتت شهادتهما لما سبق (وان شهد

(نمت فانت طالق قبله شهر ونحوه) كيوم أو اسبوع (لم يصح) التعلق لانه اوقع الطلاق  
بعد الموت فلم يقع قبله (لضيه ولا تطلق ان كان) اذا أنت طالق (بموتى أومعه) لحصول البئنة بالموت فلم يبق نكاح بزياله الطلاق (وان  
قال) أنت طالق (يوم موتى طلقت أوله) أي أول اليوم الذي يموت فيه لصحة كل خرمه لوقوع الطلاق فيه ولا مقتضى لتأخير عن  
أوله (و) ان قال أنت طالق (قبل موتى في الح) وكذا قبل موتك أو موت زيد لان ما قبله من حين عقد الصفة محل الطلاق ولا  
مقتضى لتأخير موتى أو موتك أو موت زيد يقع في الجزء الذي يليه الموت لان ما تصغير يقتضي ان الجزء الذي يليه يسير وان  
قال أنت طالق قبل قدوم زيد فدل على انما يقتضي تطلق في آخر سواقه من زيد ولم يقدم (وان قال) لامرأتيه (اطول كما حياة طالق



وقب على طلبة العلم من الخصال

(قبول احداها بغير الاخرى) تحقق المسفة فيها (وان تزوج امه ابيه) شرطه وهو صحة تكاثر الاماء (ثم قال) لها (اذا مات ابي واشترى بك فانت طالق فان ابوه واشترى بها طالقت) لان اموت او اشتراها بسبب ملكها او طلاقه وفسخ النكاح يترتب على الملك فحصل الطلاق زمن الملك السابق على انفسخ قبضته حكمه (ولو قل لها ان ملكك فانت طالق فان ابوه واشترى بها لم تطلق) لان الطلاق يترتب على الملك فيصاها بملوكة (ولو كانت) زوجته (مدبرة) لا يبرأها ان مات ابي فانت طالق (فان ابوه وقع الطلاق والعنف معان خرجت من الثلث) او اخر ٢١٩ الورثة لان الطلاق والحرية

يترتبان على مسوطة وان لم يخرج من الثلث ولم يجز الورثة فكما لو كانت مقيمة في الرق فطلقت ايضا وفي تعليمها في شرحه نظر

فصل في استعمال طلاق ونحوه كقضى وظاهر (استعمال القسم) بالله تعالى (ويجوز جواب القسم حواء) أي الطلاق ونحوه (في غير المستحيل) فمن قال لا مراة انت طالق لا قومين وقام لم تطلق والاطلقت او انت طالق اراخك لما قل فان كان اخوها عاقلا لم يحنث والا حنث وان شك في عقله فلا حنث لان الاصل بقائه النكاح وانت طالق لا اكلت هذا الرغيف واكلاه حنث والا فلا وانت طالق ارا اكلته لم يحنث ان كان صادقا وانت طالق لولا ابوك اطاعتك وكان صادقا لم تطلق والاطلقت وان حلفت بعنق عبيدي فانت طالق ثم قال عبيدي حر لا قومين طلقت ثم ان لم يقم عنق عبيده (وان عاقبه) أي الطلاق ونحوه (بفعل مستحيل عادة) وهو لا يتصور في العادة وجوده وان وجد خارقا

احدها انه قد نفها بالعربية (شهد (الآخر) انه قد نفها) بالجمية او شهد احدها انه قد نفها يوم الخميس (شهد (الآخر) انه قد نفها) يوم الجمعة لم يثبت (احدا القذفين لعدم كمال نصيبه) (وان لاعن) الزوج (ونكحت) الزوجة (عن الامان فلا حد عليهما) لان زناهما لم يثبت لان الحد يدرا بالشبهة (وحسنت حتى تقرا ريعا او تلاقين) لقوله تعالى ويدرا عنها العذاب الا انه قال تشهد وحب ان لا يدرا عنها العذاب ولا يسقط النسب الا بالاعتقاسا جميعا لان القراش قائم والولد للقراش (ولا يضرش) بالبناء للفعول اي لا يضرش (للزوج) بحدولا مطالبه بالامان (حتى مطالبه) زوجته المقتذوفة بذلك لانه حق لها فلا يقام بغير طلبها كسائر الحقوق فان عفت عن الحد في اول المطالب لم تجز مطالبته بنفيه ولا حد ولا لعن (فان اراد اللعان من غير طلبها قال كان بينهما ولد يرد نفيه فله ذلك) قاله القاضي وصاحب المقنع وغيرهما لانه عليه الصلاة والسلام لاعن هلال بن امية وزوجته لم تكن طالبة له لانه محتاج الى نفيه لان في النسب الباطل حق له فلا يسقط برضاها كما لو طالبت بالامان ورضيت بالولد وذلك في المحرر ونحوه الزر كشي لا يشرع مع وجود الولد على اكثر منصوص الامام احمد لانه احد موجبي القذف فلا يشرع مع عدم المطالبة كالحمد وقدمه في النظم والرايتين والساوي والفروع (والا فلا) اي وان لم يكن هناك ولا يرد نفيه لم يكن له ان يسلا عن بغير خلاف نفيه لعدم الحاجة اليه

فصل واذا تم الامان بينهما ما ثبت له (اربعة احكام) (دهاقوط الحد عنه) اي عن الزوج (ان كانت) الزوجة (بمحنة او التعزير او بغيره) (الزوجة) محنة (اقول هلال بن امية والله لا يحدني الله عليها كما اني يحدني عنها ولا شهوده اقيمت وقام بينته وهي تسقط الحد كذا العانة (فان نكل عن اللعان او) نكل (عن عاقبه فعليه الحد) لقذفه اياها ان كانت محنة والا فالتعزير بركا ولم يكن زوجها (فان ضرب بعضه) اي بعض الحد (فقال انا الاعن سبع دنانير منه) وتقدم (ولو نكلت اذرا عن الاعنة ثم بدلها سمعت ايضا) كالرجل (فان قذفها برجل يمينه) بان قل ربي بل ولان (سقط الحد عنه لهما) اي ثراة ومن يذفها به (بلماته ذكر الرجل في اعانه او لم يذكره) فيه لا حد لان بن امية قذف زوجته بشرى بن همام وام يحد النبي صلى الله عليه وسلم بشرى ولا عزرة له ولان اللعان بينة في احد الطرفين فكان بينة في الاخرى كاشهادة (فان لم يلعن) الزوج (فلكل) واحد (منهما) اي من المرأة والرجل الذي قد نفها به (المطالبة) بالحد (واحد)

٢٢ - (كشاف الغم) - ثالث - (كقوله) (انت طالق ان) صعدت السماء (او) انت طالق (لا صعدت السماء او) انت طالق ان (شاء الميت) او انت طالق لاشاء الميت (او) انت طالق ان شئت (البهية) او انت طالق لاشاء البهية (او) انت طالق ان (طرت) وانت طالق لا طرت (او) انت طالق (ان قلت المحرزا بها) او انت طالق لا قلت المحرزا بها لم تطلق (او) علقه بعن (مستحيل لذاته) وهو لا يتصور في العقل وجوده (كقوله) انت طالق (ان اردت امس او) انت طالق ان (جعت بين الصدين او) انت طالق ان (شربت ماء الكوز



ولما طلقته لم تطلق بكلمة بالله عليه) لأنه علق بصفة لم توجد ولا نية في ملكية يعلق بالمال كقوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يبلغ الجبل فسم الخياط (وان علقه) أي الطلاق ونحوه (على نفيه) أي المستحيل عادة لولادته (ك) قوله (انت طالق لا شرين ماء الكوز ولا ماء فيه او لم اشربه) أي ماء الكوز (ولما فيه او) انت طالق (لا صعدن السماء او) انت طالق (ان لم اصعدا او) انت طالق (لا طلعت الشمس او) انت طالق (لا تلن فلانا فاذا هو ميت علمه) أي موته (اولا او) انت طالق (لا طيرن او) انت طالق (ان لم اطر ٢٠٥ ونحوه) كانت طالق ان لم اقلب الحجر فضة (وقع) الطلاق ونحوه

(في الحال) كانت طالق ان لم ابع عبيدي فانت العبد ولان علقه على عدم الفعل المستحيل وعدمه معلوم في الحال وما بعده ولان الخائف على فعل المتنع كاذب حانث لتحقيق عدم المتنع فوجب ان يتحقق الحنث (وهنق) لها روحا ومنذرويه بالله تعالى (كطلاق) فيما سبق تفصيله (و) قوله لامرأته (انت طالق اليوم اذا غدا غدا) لعدم تحقق شرطه اذ لا يجيء الغدا الا بعد ذهاب اليوم الذي هو محل الطلاق (و) لو قال (انت طالق ثلاثا على مذهب سنة والشيعة واليهود والنصارى وعلى سائر المذاهب يقع ثلاث) لقصد هذه التثنية كيد فان لم يقل ثلاثا فواحدة ان لم ينو كثر

وفصل في الطلاق في زمن مستقبل اذا قال لامرأته (انت طالق غدا او) انت طالق يوم كذا وقع) ان طلاق (يا ولها) أي طلوع فجرها لانه جعل الغد يوم كذا ظرفا لطلاق فكل جزء منهما صالح لوقوع فيه فاذا وجد ما يكون ظرفا له منهما وقع كانت طالق

طالب حده وحده) دون من يطالب كما لو قذف رجلا بالزنا بامرأة معينة (وان قذف امرأته) امرأة (أجنبية) غير زوجته (أو) قذف زوجته ورجلا (أجنبيا) كمتين قطعه حدان) لكل منهما حد (فيخرج من حد الأجنبية) أو الأجنبية (بالينة) أو التصديق فقط (و) يخرج (من حد الزوجية) أي بالينة وكذا بالتصديق (أو باللعان وكذا) ان قذفهما (بكلمة واحدة لانه اذا لم يلاعن ولم يمين بينهما) ولا تصديق (لحد واحد) لان القذف واحد (وان قال لزوجته زانية بنت الزانية فقد قذفهما) أي وزوجته وأماها (بكلمتين) فعليه حد واحد (فان حد واحد مالم يحد للآخرى حتى يبرأ جلد من حد الأولى) لان الغرض زجره لا هلاكه بالحكم (الثاني الفرق بينهما ما لو لم يفرق الحاكم بينهما لقول ابن عمر المتلاعنان يفرق بينهما ما قال لا يجتمعان ابدارواه سعيد ولانه معنى يقتضي التحريم المؤبد فلم يقف على حكمهما كالمريض ولا تم للوقوف على تفريق الحاكم لقات ترك التفريق اذا لم يرضيا به كالتفريق للعيب والاعسار وتفريقه صلى الله عليه وسلم بينهما معنى اعلاه بمحصل الفرق (فلا يقع الطلاق) بعد تمام تلاعنها لانها بائنة فلا يحد لها طلاقه كالمختلعة وأولى (وله) أي الحاكم أي يلزمه (ان يفرق بينهما) كما في الرعايه (من غير استئذانهما ويكون تفريقه) أي الحاكم بين المتلاعنين (بمعنى اعلاه) هما حصول الفرق (بمعنى التفريق) لا لتوقف على تفريقه بالحكم (الثالث التحريم المؤبد) لقول سهل بن سعد مضت السنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما لا يجتمعان ابدارواه الجوزجاني وابوداود ورجاله ثقات قاله في المبدع وروى لما رقتني ذلك عن علي ولانه تحريم لا بدفع قبل الجلد والاشك كذب فلم يرتفع بهما كتحريم الرضاع (فلا تحل) الملاعنة (له) أي للمتلاعنين (ولو اكدب نفسه وان لاعنه أمة ثم اشتراها لم تحل له) لانه تحريم مؤبد كالرضاع ولان المطلق ثلاثا اذا اشترى مطلقته لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فهنا أولى لان هذا التحريم مؤبد بالحكم (الرابع اتقاء لولده) لما روى سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم فرق بينهما ولا يدعى ولدها وفي حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كالأعنة بين هذا وامرأة فرق بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها الأب ولا يرى ولدها ومن رماها او رمى ولدها نعليه المذروءة اجدوا ابوداود (اذا ذكره في اللعان في كل مرة) من الجنس (صريحاً) بان يقر لغيره بنت وما هذا ولدي أو (تضمنه بان يقول اذا قذفها برتا في طهر لم يصح اقبه وادعي انه اعترها حتى ولدت أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ادعيت عليها أو فيما رميتها من الزنا ونحوه) مما يردى هذا المعنى فينتي (فان لم يذكره) أي الولد في اللعان لا صريحاً ولا تضمناً (لم يثبت) احتياطاً بالنسب (اذ ان بعيد اللعان ويذكر نفيه) صريحاً

اذ دخلت الدار حيث تطلق بدخول ونحوه ولعله وان يوم الذي يلى يومك اوليلتك (ولا يدري ولا يقبل) منه (كأن قل اردت آخرها) أي الغد يوم كذا لان لفظه لا يحتمل (و) انت طالق (في غدا وفي رجب) مثلاً (يقع ولهما) لما تقدم راول الشهر وغروب الشمس من آخر الشهر الذي قبله (وله) أي الزوج (وطه) معاق طلاقها (فبزوج) طلاق لبقائه النكاح (و) انت طالق (اليوم أو) انت طالق (في هذا الشهر يقع في الحذل) ما سبق (فان قال اردت) ان الطلاق يقع (في آخر هذه الاوقات) اوفي وقت كذا منها (دين قول) منه (حكماً) لان آخر هذه الاوقات وأوسطها منها كاولها اذا ردت له لا تخالف ظاهر لفظه اذا لم يأت بما يدل على استغراق



الزمن الطلاق لصدق قول القائل ضمت في رجب حيث لم يستوعبه خلاف ضمت رجب وقد اوردت في الحاشية وانت طالق في أول شهر كذا او غرة او راسه او استقباله او محبته لا قبل قوله اردت آخره أو وسطه لان لفظه لا يحتمل وان حلف ليقتضيه في شهر كذا لم يحث قبل انقضائه (و) ان قال (انت طالق اليوم او غدا) وقع في الحال (او قال) لما أنت طالق (في هذا الشهر أو في الشهر الآتي وقع) الطلاق (في الحال)

٢٥١

لناخيره (و) ان قال (انت طالق اليوم او غدا او بعد غد أو في غدا أو في يوم) (أو) أنت طالق (في اليوم واحد) (أو) الصورة (الأولى) وهي أنت طالق اليوم وغدا وبعد غد لانها اذا طلقت اليوم كانت طالق غدا أو بعد غد (كقوله) أنت طالق (كل يوم) يقع (ثلاث في) الصورة (الثانية) وهي أنت طالق في اليوم وفي غد وفي بعده لان اتيانه في تكرارها يدل على تكرار الطلاق (كقوله) أنت طالق (في كل يوم) فيقع ثلاث في كل يوم طلقة ان كانت مسندة لايها والايان بالاولى فلا يلحقها ما بعدها (و) ان قال (انت طالق اليوم ان لم اطلقك اليوم) ولم يطلقها في يومه وقع آخره لان خروجها يفوت به طلاقها فوجب ونسعه في آخر وقت الامكان كوت أحدهما في اليوم (أو اسقط اليوم الأخير) بان قال أنت طالق اليوم ان لم اطلقك (أو) اسقط (الأول)

او تضمننا كاتقدم (ولو في أولاد كفاء لكان واحد) بصرح فيه بم أو يذ كرم فيه تضمننا كاتقدم (ولا يتنى) الولد (عنه) أي عن الملاحن (ان ان يقبض بالمان التام وهو ان يحد المان من جميع فلا يتنى به ان الزوج وحده) حتى تلاعن هي (وان نفي) الزوج (الحال في انما لم يتنى) قال في رواية الجلاء عليه يكون ربحا (فانما رضت عاد المان نفيه) لانه قد تحقق وجوده (فصل ومن شرط نفي الولد) بالمان (ان يقبضه حاله علمه بولادته من غير تأخير ان لم يكن عذر) لان تأخير دليل اقراره (قال أبو بكر لا يتقدر ذلك ثلاث بل هو على ما جرت به العادة فان كان ليلا حتى تصبح ويشتري الناس وان كان جائعا او ظما ن حتى يأكل أو يشرب أو ينام ان كان ناعسا أو يلبس ثيابه ويسرج دابته ويركب ويصلي ان حضرت الصلاة بحر زماله ان كان) ماله (غير بحر زواله) لان ذلك لا يدل على ارضاه عنه بخبر ان العادة بتقده (فان آخره) أي نفيه (بعد هذا) التأخير الذي جرت به العادة (لم يكن له نفيه) لان ذلك دليل اعراضه عن نفيه (ومن شرطه) أي نفي الولد (ان لا يوجد منه) اقرار بالولد ولا دليل على الاقرار به فان اقر به أو بتوأمه أو نساء وسكت عن توأمه أو نساء فسكت) أو نفي به (امن على الدعاء أو قال احسن الله جزاك أو بارك) الله (عليك أو رزقك الله مثله) لحقه نسبة وامتنع نفيه لان الدليل على الاقرار بمنزلة الاقرار به والسكوت دال على الرضا في البكره هنا أولى (أو آخر نفيه مع امكانه لحقه نسبة وامتنع نفيه) لان ذلك كالدليل على الاقرار به (وان قال آخرت نفيه رجاء موته لم يقدر بذلك) لان الموت قريب أو غير متيقن فتعلق الذي عليه تطبيق على امر موهوم (وان قال لم أعلم بولادته وأمكن صدقه بان يكون في محلة أخرى قبل قوله مع عينه) لانه محتمل ولا يسقط نفيه (وان لم يمكن) صدقه في دعواه عدم العلم به (مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل) قوله لانه خلاف الظاهر (وان قال علمت ولادته ولم أعلم ان نفي نفيه أو علمت ذلك) أي ان نفي نفيه (ولم أعلم انه على الفور وكان) الزوج (من يخفى عليه ذلك كعادته الناس أو من هو حديث عهد بسلام أو من أهل البادية قبل منه) ذلك لانه يمكن (وان كان ذم الم يقبل منه) ذلك لانه لا يخفى عليه مثله (وان آخره) أي نفيه (لحبس أو مرض أو غيبة أو اشتغال بحفظ مال يخاف عليه منه ضيعته أو) اشتغال عنه (بذمة غريم يخاف فوته أو) اشتغال عنه (بشيء عنه ذلك لم يسقط نفيه) لان ذلك لا دليل فيه على اعراضه عنه فمقتضى كلامه في المقنع وقال في المبدع ان كانت مدة ذلك قصيرة لم يبطل نفيه لانه بمنزلة من علم ليا فاحرته الى أن يصبح وان كانت طويلة وأمكنه النفي الى حاكم لم يثبت اليه من يستوفى عليه المان والنفي

بان قال أنت طالق ان لم اطلقك اليوم (و) لم يطلقها في يومه (وقع الطلاق) (بآخره) لان معنى عيته ان فاتني طلاقك اليوم فانت طالق فيه وبأني في الباب بعده اذا اسقط اليومين (و) ان قال (أنت طالق يوم يقدم زيد) مثلا (يقع) الطلاق بها (يوم قدمه من أوله) أي يوم التقديم كانت طالق يوم كذا (ولو ماتا) أي الزوجان أو أحدهما (غسرة وقدم) زيد (بعد موتها) أو أحدهما (من ذلك اليوم) لتبين وقوع الطلاق من أول اليوم فقدم سبق الموت (ولا يقع) الطلاق (اذا قدم به) أي زيد (مينا أو مكرها) لانه لم يقدم فلم توجد الصفة (الآنية) حائفة بقدمه حمله بالبلد حيا أو ميتا طائعا أو مكرها (ولا يقع) الطلاق (اذا قدم) زيد (ليلا مع نيته) أي الزوج باليوم (نهارا) تخصيصه فان لم يشوهدا رافضا لم ينفذ في يومه نهارا أو ليلا



والطلاق والافتراق لا يتم الا في اليوم في مطلق الوقت اقوله تعالى وانما اراد به يوم حمله وولد في الموضع لا مطلقا بل في  
 الانصاف لا يطلق وهو المذهب قال الشهاب القنوجي والاصناف وهو مستثنى كلام الشيخ في المقتنع وهو اظهر (و) ان قال  
 لامرأة (انت طالق في غد) او يوم كذا او شهر كذا (اذا قدم زيد) مثلا (فانت) في الغد او يوم كذا او شهر كذا (قبل  
 قبضه لم تطلق) لان اذا اتم من مستقبل فمعناه انت طالق في غد او نحو وقت قدومه بخلاف انت طالق يوم كذا او شهر كذا لان  
 قدم زيد فانها تطلق من اوله بقدره ٢٥٢ فيه كافي الاقناع (وانت طالق اليوم غدا فواحدة في الحال) بقوله انت

طالق اليوم وغدا (وان نوى  
 في كل يوم) طالقة (او) نوى  
 انها تطلق (بعض طلقة اليوم  
 وبعضها غدا فثقتان) تكميلا  
 لكل منهما كقوله انت طالق  
 بعض طلقة اليوم وبعض طلقة  
 غدا (وان نوى) بقوله انت  
 طالق اليوم وغدا انها تطلق  
 (بعضها) اي اطلقتك (اليوم  
 وبعضها غدا فواحدة) لانه يقع  
 باليهض طلقة فلا يبقى طابقه  
 تقع غدا كقوله انت طالق  
 بعض طلقة اليوم وبعضها طالقة  
 غدا (وانت طالق الى شهر  
 او) انت طالق الى (حول او)  
 انت طالق الى (الشهر او)  
 انت طالق الى (الحول  
 ونحوه) كانت طالق الى  
 اسبوع او الاسبوع (يقع)  
 الطلاق (بعضه) اي الشهر  
 او الحول ونحوه روى نحوه عن  
 ابن عباس واي نروا انه يحتمل  
 ان يكون قوبلا ليقاعه كقوله  
 اتاخذ رجلا الى سنة اي بعدها  
 فاذا احتمل الامرين لم يقع  
 الطلاق بالشك وقد ترجح هذا  
 الاحتمال بانه جعل لطلاق غاية  
 ولا غاية لا تخرب بل لاوله (الا  
 ان ينوي وقوعه اذن) اي حين

فلم يقع على سقط نفية وان لم يمكنه ان يهد على نفسه نه نافي لولدا امراته فان لم يفعل بطل خبره  
 لانه اذا لم يقدر على نفية قام الاشهاد مقامه ومعناه في الترح (وان قال) انت نفية لاني  
 (لم اصدق الخبر به) اي بانه ولد (وكان) المخبر (مشهورا لعدالة او كان المخبر مستقيما  
 لم يقبل قوله) لانه خلاف الظاهر ولانه مقصر (والا) اي وان لم يكن المخبر مشهور  
 العدالة وكان المخبر غير مستفيض (فل) قوله لانه محتمل (وان علم) انها ولدت (وهو)  
 غائب فامكنه السير فاشتغل به لم يطل خياره (لعدم ما يدل على ارضاعه) • قلت  
 لكن • قياس ما تقدم في الشبهة لا بد من الاشهاد لان السير لا يثبت بذلك (وان اقام)  
 الغائب بعد علمه بولاده (من غير حاجة بطل) خياره لان ذلك دليل رضاه به (ومنى  
 كذب) التباي (نفسه بعد نفية) الولد (و) بهد (اللعان لحقه نسبه حيا كان)  
 الولد (او ميتا غنيا كان) الولد (او فقيرا) لان الامان بين اويته فاذا اقربا بخالفها  
 اخذ باقراره وسقط حكمها خصوصا والنسب محتاط لثبوته (وبتوارثان) لان الارث تابع  
 للنسب وقد ثبت فتيحه الارث (ولزمه الحدان كانت) للمنفقة (محضنة والا) اي وان  
 لم تكن محضنة لزمه (التعزير) لاقراره بكذب نفسه في قذفها ولما نها (فان رجع عن  
 ا كذاب نفسه وقال لي بينة اقيمها رتاها او اراد اسقاط الحد باللعان لم يسما) اي لا يثبت  
 ولا لعانه لان البينة والامان لا تحقق ما قاله وقد اقر بكذب نفسه فلا يقبل منه خلافه (وان  
 ادعت انه قذفها فانكر) قذفها (فاقامته) اي بقذفها (بينه فقال صدقت البينة  
 ليس ذلك قذفا لان القذف الرمي بالزنا ككذبها او انا صادق في ما رميتها به) فليست قاذفا  
 (ولم يكن) قوله (ذلك ا كذابا لنفسه) لانه محتمل (وله اسقاط الحد باللعان) او البينة  
 (فان قال) زوجها جـ وبالدعاء عليه انه قذفها بالزنا (ما زنت ولا رميتها بالزنا فقامت  
 البينة عليه بقذفها) بالزنا (لزمه الحد) ان كانت محضنة اثبتت موجهه والا فالتعزير  
 (ولم تسمع بينته) بانها زنت (ولاعانه) لان ذلك يكذب قوله ما زنت (ولو اتفقت الملاعنة  
 على الولد ثم استلحته الملاعن رجعت) الملاعنة (عليها النفقة) لانها اذا نفقت عليه  
 نظنه انه لا اب له قاله الموفق واقصر عليه في الانصاف (وبأتى في النفقات ولا يلحظه) اي  
 الملاعن (نسبه) اي انفى بلعان (باستحقاق ورثته له بعد موته) اي الملاعن (و) بعد  
 تمام (لعانه) نص عليه لانهم يحملون على غيرهم نسبا قد نفاه عنه فلم يقبل منهم (ولو نفى من  
 لم ينف) كمن اقر به قبل ذلك او وجد منه ما يدل على الاقرار به (وقال انه من زنا حدان لم  
 يلاعن) لانه قد عذر وجهه فكان له اسقاط الحد باللعان كما لو لم يكن ولد

بفصل

التكاثير (فيقع) الطلاق في الحال (ك) قوله انت طالق (بعد مكة او اليها)  
 اي مكة (ولم ينو بلوغها) فيقع في الحال (و) ان قال لها (انت طالق في اول الشهر فبدخوله) تطلق اي بغروب شمس آخر  
 يوم من الذي قبله (و) انت طالق (في آخره) اي الشهر (ففي آخره منه) تطلق اي عند غروب شمس آخر يوم منه  
 (و) انت طالق (في اول آخره) اي الشهر (فبفجر آخر يوم منه) اي الشهر تطلق لانه آخره ويحرم ان يطأها في تاسع  
 عشر من ان كان الطلاق باننا لا احتمال ان يكون هو آخر الشهر فبين انما طلقت من اوله (و) انت طالق (في آخر اوله)  
 اي الشهر (فبفجر اول يوم منه) اي الشهر تطلق لان اول الشهر ليلة الاولي منه وآخرها طلوع الفجر وفي الاقناع تطلق في آخر



اول يوم (و) ان قال ط (اذا مضى يوم فانت طالق فان كان) تلفظه ذلك (نهارا وقع) الطلاق (اذا قال النهر اتي مثل قوله) التي تلفظ فيه من أمس (وان كان) تلفظه بذلك (ايضا) ثم يطلق (يقرب من الغد) من تلك الليلة لانه اذا نطق بصدق انه مضى يوم (و) ان قال ط (اذا مضت سنة) فانت طالق (فبمضي اثني عشر شهرا) تطلق لقوله تعالى ان عدت لشهور عند الله اثنا عشر شهرا أي شهور السنة وتعتبر الشهور (بالأهلة) تامة كانت أو ناقصة (ويكمل ما) أي شهر (حلف في أمانه بالعدد) ثلاثين يوما لان الشهر اسم لما بين الملاين فان تفرق قتلان يوما وقد أمكن استيفاء

الاعتبار بها كما لو حلف في أول شهر لقوله تعالى يا أولئك عن الأهلية قبل هي موافقت للناس والخج فان كان أردت بسنة اذا انسلخ ذوالحجة قبل لأنه مقر على نفسه بما هو أخلف (و) ان قال (اذا مضت السنة) فانت طالق (فيما نسلخ ذي الحجة) من السنة التي قبلها فانت طالق لانه عرقها بالام لا يترتب للعقوبة كقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم والسنة المعروفة آخرها ذوالحجة (و) انت طالق (اذا مضى شهر فبمضي ثلاثين يوما) تطلق لما مر (و) ان قال (اذا مضى الشهر) فانت طالق (فيما نسلخه) تطلق لما سبق (و) ان قال (انت طالق كل يوم طلاقه وكان تلفظه) بالطلاق (نهارا وقع اذن) أي في الحال (طلاقه) وقعت الطلقة (الثانية بغير اليوم الثاني) ان كان دخل بها (وكذا) تقع الطلقة (الثالثة) بغير اليوم الثالث تقدم أول الفصل (وان قال) لها انت طالق (في محي ثلاثة أيام في أول اليوم الثالث) تطلق لانه محقق محي الأيام الثلاثة (و) ان قال

فصل فيما يلحق من النسب من ولدت امرأة من مح أي ولدا فكثر (أمكن كونه منه) أي كون الولد من الزوج (ولو لم يجهته) أي الزوج كان في القروع ولو مع غيبة عشر من سنة قاله في المعنى في مسألة الفاقرة عليه نسووص أحمد ولعل المراد ويحني سيره والاقبال على ما يأتي رواه في المبدع (ولا يقطع الامكان منه) أي عين الاجتماع (بالحيض) قاله في الترغيب (بان تله بعد ستة أشهر من امكن اجتماعه بها) ولدت (لا قبل من اربع سنين من اباتها) ولم تخبر بانقضاء عدتها بالقروع (وهو من يولد له كائن عشر) سنين (لحقه نسبه مالم يتبعه بالعمان) لقوله عليه الصلاة والسلام الولد للفراش وقدرناه بعشر سنين فإزاد لقوله صلى الله عليه وسلم واضربوهم عليها عشر وقرئوا بينهم في المضاجع فأمره بالتفريق دليل على امكان الوطء الذي هو سبب الولادة ولان تمام عشر سنين زمن يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد كالسالم وقدر وحيان عمرو بن العاص وابنه لم يكن بينهما الا اثنا عشر عاما (ومع هذا) أي مع حقوق النسب بين عشر فاكتر (فلا يكمل به) أي بالحاق النسب (مهر) اذا لم يثبت النكاح أو اختلوا لان الأصل برأفة ذمته فلا تثبت عليه دون ثبوت نسبه الموجب له (ولا يثبت به) أي بالحاق النسب (عدولا رجعة) لان السبب الموجب لها غير ثابت (ولا يحكم ببلوغه) أي ابن عشر فأكثر (ان شك فيه) أي في بلوغه لان الحكم بالبلوغ يستدعي بقينا ترتيب الاحكام عليه من التكليف ووجوب الفرائض فلا يحكم به مع الشك وانما الحقنا الولد به احتياطاً لحفظ النسب (وان انت به) أي بولد (لمن سنة أشهر منذ تزوجها وعاش) الولد يلحقه نسبه لانها مدة لا يمكن أن تحمل وتلد فيها فعلم انها كانت حاملة قبل تزوجها (والا) أي وان ولدت دون ستة أشهر منذ امكن اجتماعه بها ولم يعش (لحقه بالامكان) أي ان امكن كونه منه كائن عشر فأكثر (ك) لو ولدت (بعدها) أي بعد الستة أشهر منذ امكن اجتماعها وعاش وكان من يولد له كما سبق (أو) ولدت (لاخر من اربع سنين من اباتها) لم يلحقه لانها مدة لا يمكن أن تحمل وتلد فيها فعلم انها كانت حاملة قبل تزوجها وعاش وكان من يولد له كما سبق (أو) ولدت (أو اخبرت) المطلقة البائن (بانقضاء عدتها بانقضاء ثمانية أشهر لم يلحق الزوج) نسبه لانها انت به بعد الحكم بانقضاء عدتها في وقت يمكن أن لا يكون منه فلم يلحقه كما لو انقضت عدتها بالجنس وانما يعتبر الامكان مع بقاء الزوجية أو العدة وأما بعد ذلك فلا يكتفى بالامكان للحاقه وذلك لان الفراش سبب ومع وجوده السبب يكتفى بالامكان الحكم فاذا انتفى السبب انتفى الحكم لا تنفائه (فاما ان طلقها) ولو بائنا (فاعتدت بالاقراء ثم ولدت قبل مضى ستة أشهر من آخر اقراءها لحقه) نسب الولد (ولزم أن لا يكون الدم حياً)

(انت طالق في كل سنة طلاقه تقع) الطلقة (الأولى في الحال) لان كل اجل ثبت عطاى العقد ثبت عقبه ولا نه جعل السنة طرفاً لطلاق فوقع في اواها لعدم مقتضى التأخير (و) تقع الطلقة (الثانية في أول المحرم) الا في عقبها (وكذا) تقع الطلقة (الثالثة) في أول المحرم الا في بعد ذلك وانما تقع الطلقة الثانية والثالثة (ان كانت في عصمته) أو رجعية في العدة فيصادف الطلاق محلاً لوقوع (ولو بان) المطلقة (حتى مضت) السنة (الثالثة) فان انقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها أو لم تنكحها في السنة الثانية ولا الثالثة (ثم تزوجها) بعدها (لم يقع) أي الطلقة الثانية والثالثة لا تنقض عزمها (ولو نكحها) أي المقول لها ذلك (في) السنة (الثانية أو) في السنة (الثالثة طلق عقبه) أي عقب نكاحها لأنه جزء من السنة التي جعلها طرفاً لطلاق ومحلاً



لأنه سئل أن يطع في أولها فتح منه كونها ليست عملا لطلاق فإذا عادت الزوجة فقد زال المانع (وان كان فيها) أي سئل أنت طالق في كل سنة طلاق (وفي) صورة ما إذا قال (إذا مضت السنة) فأنت طالق (أردت بالسنة اثني عشر شهرا دين) لأنها مستحقة (وقيل) منه (حكما) لأن لفظه يحتمله (وان قال أردت ابتداء كون السنين المحرمين) لأنه أدى بنية (ولم يقبل) منه (حكما) لأنه خلاف الظاهر

جميع شرط وتقدم معناه والمراد

بواب تعليق الطلاق بالشرط

هذا الشرط أقوى (وهو) أي التعليق طلاقا كان المعلق أو غيره (ترتيب شيء غير حاصل) في الحال من طلاق أو عتق أوظهار أو نذر ونحوه (على شيء حاصل) أي موجود في الحال كان كانت حاملا فأنت طالق وكانت كذلك (أو) على شيء (غير حاصل) كان دخلت الدار فأنت طالق (ر) حرف (ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم أدوات الشروط (أو إحدى أخواتها) من أدوات الشرط الجارزة كسفي ووهما وغيرهما كذا ولو ولا يكون للمعلق عليه ما ضاها ذلك إذا دخلت عليه أدوات الشرط قاتبة مستقبلا (وبمع) تعليق (مع تقدم شرط) كان قمت فأنت طالق أو خلية بنية الطلاق (و) يصح تعليق مع (تأخره) أي الشرط (بصرف) كانت طالق ان جلست (وبكناية) كانت ممرحة ان دخلت الدار (مع قصد) انطلاق بالكناية (ولا يضر) أي لا يقطع التعليق (فصل بين الشرط وبين

لعلمائها كانت حاملا في زمن رؤية الدماء والحامل لا تحيض (وان فارقتها حاملا فولدت) ولدا أو أكثر (ثم ولدت) ولدا (آخر قبل مضي سنة أشهر لحقه) نسب الثاني كالأول لأنها حامل واحد (وان كان بينهما أكثر من ستة أشهر لم يلحقه) نسب الثاني (واتتني عنه من غير مان) لأنه لا يمكن أن يكون الولدان حملا واحدا وبينهما مدة الحمل فعلم أنها علفت به بعد زوال الزوجية وانقضاء العدة وكونها أجنبية كسائر الاجنبيات (وان) تزوج امرأة (و) علم أنه لا يجتمع بها كالأذى بتزوجها بحضرة الحيا كم أو غيره وبطلانها في المجلس أو عتق قبل غيبته عنهم) أي عن أهل المجلس لم يلحقه العلم حسا ونظرا لأنه ليس منه (أو بتزوجها وبينهما) أي الزوجين (مسألة) بعدة (لا يصل إليها في المدة التي ولدت فيها) كشرقي يتزوج بغريبة فإن الوقت لا يسع مدة الولادة وقدمه ووطأ بعده (لم يلحقه) النسب والمراد وعاش والامتنع بالمكان ذكره في الفروع (وان أمكن وصوله) أي الزوج إلى الزوجة (في المدة) التي مضت بعد العدة والولادة (لحقه النسب) لما سبق في التعليق والوسيلة والاتصال ولو أمكن ولا يخفى السير كأمير وتاجر كبير وممثل في عيرون المسائل بالسلطان والحيا كم ونقل ابن منصور أن علم أنه لا يصل مثله لم يقض بالفراش وهي مثله (وان كان الزوج صبيلا دون عشرين) لم يلحقه نسب لأنه لم يبلغ بلوغ قلبها (أو) كان الزوج (مقطوع الذكر والاثني عشر أو) مقطوع (الاثني عشر فقط) أي مع تمام الذكر (لم يلحقه نسب) لأن الولد لا يوجد إلا من منى ومن قطعت خصيتاه لا منى له لأنه لا ينزل إلا ما عرقيا لا يخلق منه الولد ولا وجد ذلك ولا اعتبار بإصلاح لا يخلق منه الولد كالأولج الصغير (ويلحق) الولد (مقطوع الذكر فقط) لأنه يمكن أن يساحق فينزل ما يخلق منه الولد ولهذا الحقا ولد الأمة بسيدها إذا اعترف بوطئها دون انقراج (و) يلحق (العنين) لا مكان انزاله ما يخلق منه الولد

فصل وان طلقها طلاقا جريا فولدت أكثر من أربع سنين منذ طلقها وقبل نصف سنة منذ أخبرت بفراق العدة (ان كانت أخبرت بها) (أو) ولدت أكثر من أربع سنين منذ طلقها ان (لم تخبر) بانقضت الحقة نسبه (أو) ولدت (أقل من أربع سنين منذ انقضت حقة الحقة نسبه) لأن في حكم الزوجات أشبه ما قبل الطلاق (وان أخبرت) المرأة (بموت زوجها واعتدت) للوفاة (ثم تزوجت) فولدت (لحقه الثاني ما ولدته لنفسه سنة فأكثر) لأنه ولد على فراشه لا ما ولدته لدون ذلك وعاش لأنه ليس منه بقيا (وان وطئ رجل امرأة لازوج لها شبهة فأنت بولده نسبه) للشبهة (وقال

الامام

(حكمه) أي جوابه (بكلام منتظم كانت طالق يارأيه ان تمت)

أو ان تمت يارأيه فأنت طالق لأنه متصل حكما (وبقطعه) أي التعليق (سكوت) بين شرط وجوابه سكونا عكسه كلام فيه قول (و) قطعه (تسجيده) أي المعلق بين شرط وجزائه (ونحوه) أي التسبيح كالتهليل والتحميد والتكبير وكل ما لا يكون معه الكلام منتظما يقع الطلاق منجزا (و) لو قال لامرأته (أنت طالق مريضه فعا ونصبا) أي برفع مريضه ونصبه (يقع) الطلاق (بمرضها) لو صفا بالمرض حسب النوع فهو في معنى إذا مرضت فأنت طالق (ومن) بفتح الميم (وأي) بالتثوين (المنفصلة) أي الشخص يتنقضان عموم ضميرهما (لأنهما من صيغ العموم) (واعلا) كان ضميرهما كن قامت منكن



لو اشكر قامت فهي طالق (او مفعولا) كن انتم ارايتكم انتم طالق فممن من قامت منهم في الاولين ومن اقامها في الاخيرتين كما تقتضي اى المضاف الى الوقت عموم كقوله اى وقت قامت او انتم طالق فممن كل الاوقات (ولا يصح تعليق طلاق (الامن زوج) يصح تحريمه من التعليق (هـ) من قال (ان تزوجت) امرأته هي طالق لم يقع عليه ان تزوج (او عين ولو عتيقته) فقال ان تزوجت فلانة او عتيق فلانة (فهى طالق لم يقع) الطلاق (بتزوجها) في قول اكثر اهل العلم روى عن ابن عباس ورواه الترمذى عن علي وجابر بن عبد الله ٢٥٥ لقوله تعالى اذانكمتم المؤمنات تم

طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لا تدر لابن آدم فيما لا ملك ولا عتق فيما لا ملك ولا طلاق فيما لا ملك رواه احمد وابو داود والترمذى وحسن وعن المسور بن مخرمة مرفوعا لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل طلاق رواه ابن ماجه ولان لا يخرج الطلاق اذ لم يقع فكذا تعلقه (وان قال) لامرأة (ان قست فانت طالق وهي) اى المرأة (اجنبية) اى غير زوجة (فتزوجها ثم قامت) وهي زوجة (ام يقع الطلاق المعلق قال في الشرح بغير خلاف نطقه (كقوله) بطلاق (لا تملك كذا) من قيام او دخول دار ومخروجه (فلم يقع له زوجة) بان من منه او مستن (ثم تزوج) امرأه (اخرى) فاكسر (وفصل ما حلف لا يفعله) فلا يقع عليه شيء (ويقع ما علق في زوج) من طلاق (بوجود شرط) معلق عليه (لا قبله) اى وجود الشرط لان الطلاق اذا لم يثنى على التقلب والصراية اثنى على (ولو قال) معلق (بجملته) اى

الامام (احمد كل من درأت عنه الحد الحقت به الولد ولو تزوج رجلا نأختين) او غيرها (قزنت كل واحدة منهما الى زوج الاخرى غلط فوطئها رجلا منتهى الحق الولد بالوطئ) (لشبهة لا) يلحق (بالزوج) العلم بأنه ليس منه (وان وطئت امرأة ارامته بشبه في طهر لم يصح فيه فاعتزط الحاق أنت بولد لستة اشهر من حين الوطء الحق) الولد (الوطئ) العلم بأنه منه (واتفى عن الزوج من غير ايمان) العلم بأنه ليس منه (وان انكر الوطئ لوطء فانقول قوله بغير عين) لان الأصل عدمه (ويعلق نسب الولد بالزوج) لان الولد للفراش (وان أنت) للوطء وشبهة (به) اى بالولد (لدون ستة اشهر من حين الوطء) اى ووطء الشبهة (الحق) الولد (الزوج) العلم بأنه ليس منه ووطء الشبهة (وان اشتركا) اى الزوج والوطئ بالشبهة (في وطئه في طهر) واحد (فانت بولد يمكن ان يكون منه من الحق) الولد (الزوج لان الولد للفراش) سواء ادعى ما او احدهما او لا (وان ادعى الزوج انه من الوطئ فقال بعض اصحابنا) قال في الانصاف هنا منهم صاحب المستوعب (يعرض على القافة معهما فيلحق من الحق به منهما) لاحتمال ان يكون من كل منهما (فان الحق بالوطئ لحقه ولم يملك نفيه عن نفسه) لتعذر اللعان منه فقد الزوجية (واتفى عن الزوج بغير ايمان) لان الحاق القافة بالحكم (وان الحق به) القافة (بالزوج الحق) به (وام يملك الوطئ نفيه اللعان) لانه نقض لقوله القافة (وان الحق به القافة بهما الحق بهما) لامكانه كما تقدم (ولم يملك الوطئ نفيه عن نفسه وهل يملك الزوج نفيه باللعان على روايتين) أطلقهما في المقتضى وغيره . قلت مقتضى كلامهم لا يملكه لعدم القذف فلا يمكن اللعان وايضا الحاق القافة بالحكم لا يرقعه بعينه (فان لم يوجد قافة او اثنى عليهم الحق الزوج) لان الولد للفراش (وان أنت امرأة بولد فادعى انه من زوج) كان (قبله وكانت تزوجت بعد انقضاء العدة وبعد اربع سنين منذ كانت من الاول لم يلحق) الولد (بالاول) لما سبق (وان وضعت لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني لم يلحق) الولد ايضا (به) حيث عاش لعدم الامكان (ويستفى) نسب الولد (عنهما) اى من الاول والثاني (وان كان) وضعه له (اكثر من ستة اشهر) منذ امكن اجتماعهما (فهو) اى الولد (ولده) اى الثاني لان افسرانه وامكان كونه منه ملحقه (وان كان) وضعه الولد (لا اكثر من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني ولا قل من اربع سنين من طلاق الاول ولم يعلم انقضاء العدة) عرض على القافة معهما لامكان ان يكون من كل منهما و (الحق من الحق بالقافة) به منهما (فان الحق بالاول انتفى عن الزوج بغير ايمان) لما سر (وان الحق به بالزوج انتفى عن الاول وليس للزوج

الطلاق المعلق لم يتجمل لانه تعلق بالشرط فليس له تغييره بان اراد تعليق طلاق غير المعلق ونوع ثم ان وجود المعلق عليه وهي يلحقها طلاقا موقعا ايضا (وان قال) زوج علقه (سبق لساني بالشرط ولم ارده موقع) الطلاق (اذن) اى حائلا بقاعه مؤاخذه به باقراره بالا غلط عليه بلا ثمة

وفصل وادوات الشرط اى الالفاظ التي يؤدي بها معناه (المستعملة غالباً في طلاق وعناق) بفتح العين (ست) وهي (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (واذا وقي ومن) بفتح الميم (واى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وكليا) واما ومهما وما واني وحيشا ولولو ونحوها فلم يغاب استعمالها فيهما (وهى) اى كليا (وحدها التكرار) بخلاف متى لان كلياتهم الاوقات فهي بمعنى كل وقت فهي كليات قيمت







﴿ وقف على طلب العلم من الخبايا ﴾

وطي بعضهم فعلى ما سبق (ولو قال) لامرأته أو غيرها (كلما أكلت رمانة) أو تفاحة ونحوها (فانت طالق وكلما أكلت نصف رمانة) أو نصف تفاحة ونحوها (فانت طالق فأكلت رمانة) أو تفاحة ونحوها (فثلاث) لوجود صفة النصف مرتين ووجود صفة الكمال مرة فتطلق بكل صفة طائفة (ولو كان بدل كلما أداة غيرها) كان إذا أو متى أكلت رمانة فانت طالق وإذا لم يأتى أكلت نصف رمانة فانت طالق فأكلت رمانة (فثلاث) طائفة صفة الكمال وطائفة صفة النصف ولا تعاقب بالنصف إلا تخرا لآن ثلاث الأدوات لا تقتضى التكرار وإن كان نوى نصفاً مفرداً عن الرمانة من غير ما نوى ٢٥٧ قرينة وقرباً كلها طائفة واحدة (وإن

علقه) أى الطلاق (على صفات فاجتمعن) أى الصفات (فى عين) واحدة (قوله) أنت أشرت رجلاً فانت طالق وإن أشرت أسود فانت طالق وإن أشرت فقياً فانت طالق فإنت رجلاً أسود فقياً طلقث ثلاثاً) لأن الطلاق مطلق على كل من هذه الصفات وقد وجدت أشبه ما لو وجدت فى ثلاثة أعيان (و) إن قال لامرأته (أنت أطلقك فانت طالق أو) قال لها أنت أطلقك (فضررتك طالق فانت أحدهما) فى الأولى (أو) مات (أحدهم) فى الثانية (وقع) الطلاق (إذا بى من حياة الميت) منهما أو منهم (ملا يشع لا يشاعه) أى الطلاق لفواته بالموت وفى الثانية إذا ماتت الضرة فقد فانت الطلاق الذى تحل به بمينه وهو طلاق المحلوف عليها ولا يقع طلاق مادام الوقت متسعاً لا يقاءه لأن إن استراخى فله تأخير مادام وقت الإمكان فإذا بى ما لا يتسع حصل اليأس منه (ولا يرت) مطلقاً زوجة (بائناً) منه بسنا التخليق

(ثم أنت بولداً أكثر من ستة أشهر لم يلحقه) أى البائع (نسيه) لأن الاستبراء يدل على براءة من الحمل وقد أمكن أن يكون من غيره لوجود مدة الحمل بعد الاستبراء مع قيام الدليل فلواتبها قبل من ستة أشهر فالاستبراء غير صحيح (وكذا إن لم تستبرا) الأمينة المبيعة وأنت بالولداً أكثر من ستة أشهر (والم يقر المشتري للبائع به) فلا يلحقه نسيه لانه ولد له للمشتري فلا تقبل دعوى غيره له إلا باقرار من المشتري (وإن ادعاء) أى ادعى البائع الولداته منه (بعد ذلك) أى بعد ان ولدت له ستة أشهر (وصدقه المشتري بلحقه) أى البائع (نسيه وبطل البيع) لأنها أم ولد (فإن لم يكن البائع أم ولد بوطئها قبل بيعها لم يلحقه الولد بحال سواء ولدت له ستة أشهر أو لاق) منها لأنه يحتمل أن يكون من غيره (وإن اتفقا) أى البائع والمشتري (على أنه ولد البائع فهو ولده) لأن الحق لهما يثبت باتفاقهما (وبطل البيع) لأنها أم ولد (وإن ادعاء البائع) أنه ولده (والم يصدق المشتري فهو وعبد للمشتري) ولا يقبل قول البائع فى البلاد لأن الملك انتقل إلى المشتري فى الظاهر فلا يقبل قول البائع فيما يطل حقه (كما لو باع عبداً ثم أقر أنه كان أعنته والقول قول المشتري مع يمينه) لاحتمال صدق البائع وهل يلحق البائع نسيه مع كونه عبداً للمشتري لأنه يجوز أن يكون ابناً لأحدهما مما لو كلاً آخر أو لآلان فيه ضرر راعى المشتري فاته لو أعنته كان أبوه حق بغيره وجهان (ويلحق الولد بوطء الشبهة) وتقدم (و) يلحق (فى كل نكاح فاسد فيه شبهة) كالنكاح المختلف فى صحته فيكون (كنكاح صحيح) فى حقوق النسب حيث أثبت به ستة أشهر منذ أمكن اجتماعهما (ولا) يكون (كذلك اليمين) بحيث ينوقف حقوق النسب فيه على الإقرار بالوطء (ولا أثر لشبهة ملك مع فراش) لحديث الولد للفراش (وإن وطئ المحنون من لا شبهة له عليها ولا شبهة ملك لم يلحقه نسيه) لأنه لا يصدق أنه ملك ولا اعتقاد أباحة وعليه مهر المثل إن أكردها على الوطء لأن الضمان يستوى فيه المكلف وغيره وتبعه نسباً لأباجاء ما لم ينتف كائن ملاءمة وتبعية ملك أو حرية لأم لا مع شرط أو غرور وتبعية دين لخبرها وتبعية نجاسة وحرمة كل لا نجسها انتهى

﴿ كتاب العدد ﴾

واحدها عدة بكسر العين فيهما قال ابن فارس والجوهري عدة المرأة أيام اقراءتها والمرأة معتدة (وهى) أى العدة شرعاً (أنترى من المحذور شرعاً) يعنى مدة معلومة تعرف بها المرأة تعرف براءة زوجها وذلك يحصل بوضع حمل أو مضى أقراء أو أقرأت شهر على ما يأتى تفصيله والاصل فيها الإجماع

﴿ ٢٣ - ﴾ (كتاب القناع) ثالث كالأودنها عند موتها لا تقطع الزوجة (وزنه) هى إن ماتت كالأولابها عند موتها بلا سؤال وكذا إن لم تزوج عليها فانت طالق ثلاثاً نصاً (وإن نوى) بقوله إن لم أطلقك ونحوه (وقتا) معينا تعلق به (أو قامت قرينة يفور نطاقه) فإن لم يطله باحتي مضى الوقت المعين فى الأولى أو مضى ما يمكن إيقاع طلاق فيه فى الثانية ولم يفعل طلق ومن حلف ليفعل شيئاً ولم يعين له وقتاً بلفظه ولا نية فعله التراخي لأن لفظه مطلق بالنسبة إلى الزمان كله فلا ينقيد بوقت دون آخر قال تعالى محجراً عن الدنيا قبل بل ورى لنا نبيكم (و) إن قال لامرأته (متى لم) أطلقك فانت



طالق (أو إذا لم) أطلقك فانت طالق (أو أي وقت لم أطلقك فانت طالق أو) قال نسائه (إن كن) لم أطلقنهن  
 طالق (أو) قال من (من أم أطلقها فهي طالق في معنى زمن يمكن إيقاعه) أي الطلاق (فيه ولم يفعل) أي لم يطلقها  
 (طلقت) لاقتضاء ذلك الفورية حيث لا يسهل ولا يقرب من تراخ (و) أن قال لامرأته (كلمة أطلقك فانت طالق في معنى ما)  
 أي زمن (يمكن إيقاع ثلاث) طلاقات (مرتبة) أي واحدة بعد واحدة (فيه) أي الزمن الماضي (ولم يطلقها طلق ثلاثاً)  
 لاقتضاء كلما تكرر ومع لم الفورية وبدل ٢٥٨ للدول قوله تعالى كلما جاء أمره سروراً كذبوه فتقتضى تكرار

الطلاق بتكرار الصفة وهي  
 عدم طلاقها (أن دخل بها  
 والا) يكن دخل بها (بانت  
 بالطلقة (الأولى) فلا يلحقها  
 ما بعدها

فصل وان قال عامي أي  
 غير نحوي لامرأته (أن قدمت  
 بفتح الهمزة فانت طالق) هو  
 (شرط) أي تعليق فلا تطلق  
 حتى تقسم (كنيته) أي  
 الشرط بأن المفتوحة الهمزة  
 ولو من نحوى لأن العامي  
 لا يريد به إلا الشرط ولا يعرف  
 أن معناه التعليل ولا يريد به فلا  
 يثبت له حكم ما لا يعرفه  
 ولا يريد به كما لو نطق بصريح  
 الطلاق العربي أعجمي لا يعرفه  
 (وان قاله) أي أن قدمت بفتح  
 الهمزة (عارف بمقتضاه) أي  
 التعليل طلقت في الحال إن كان  
 وجد قاله في الاقتناع وغيره  
 وقد ذكرت ما فيه في الحاشية  
 لأن المفتوحة لغة للتعليل  
 فمعناه أنت طالق لأنك قدمت  
 أو قيامك قال تعالى بمنون  
 عليك أن أسألو وقال تعالى  
 ونحز الجبال هذا أن دعوا  
 للرجن ولدا (أو قل) رجل  
 لامرأته (نت طالق أذمت)

ودليله الكتاب والسنة وباقي مفصلاً في مواضعه والمعنى يشهد له لأن رحم المرافع بما كان  
 مشغولاً بغيره شخص وتمييزاً لانتساب مطلوب في نظر الشرع والعدة طريق له والعدة أربعة أقسام  
 معني محض وتعبد محض ومجتمع الأمرين والمعنى أغلب ويجمع الامران والتعبد أغلب  
 فالأول عدة الحامل والثاني عدة المتوفى عنها زوجها التي لم يدخل بها والثالث عدة الموطوعة التي  
 يمكن حملها بمن يولد مثله سواء كانت ذات اقراء أو أشهر فان معنى براءة الرحم أغلب من التعبد  
 بالعدة المتعبد لغيره طن البراءة والرابع كافي عدة الوفاة للدخول بها التي يمكن حملها وتعني  
 اقراءها في أثناء الشهر فان العدد الخاص أغلب من براءة الرحم بمعنى تلك الاقراء (كل امرأة  
 فارقتها بمعنى تلك الاقراء (كل امرأة فارقتها زوجها في حياته قبل المسيس والخلو فلا عدة عليها)  
 إجماعاً لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من الأية ولأن العدة  
 انما رجعت في الأصل لبراءة الرحم والمسيس المس باليد ثم استعير لجماع لانه مستلزم له (وان  
 خلا) الزوج (بها وهي مطاوعة ولو لم يمسها) مع علمها بها (ولو) كانت الخلو (في  
 نكاح فاسد فعليها العدة سواء كان بهما) أي الزوجين مانع (أو) كان (ياحدهما مانع  
 من الوطء) حتى أو شرعي (كحرام وصيام وحيض ونفاس ومرض وجنب وعنة  
 ورتق وظهار وإيلاء واعتكاف أو لم يكن) لما روى أحمد والترمذي عن زرارة بن أبي أوفى  
 قال قضى الخلفاء لأشدون أن من أغلق باباً أو رخص ستره فقل وجب المهر ووجب العدة  
 وهذه قضية اشترت ولم تسكر فكانت كالاجماع وضعف أحمد ما روى خلافه ولأنه عقد على  
 المنافع فالتمكين منه يجري مجرى الاستيفاء في الأحكام كعدة الإجارة والالية مخصوصة بما  
 ذكرناه والحكم معلق على الخلو التي هي مظنة لاصابة دون حقيقتها فلم يؤثر ولو اختفى بها  
 واختلعا في المسيس قبل قوله من يدعي الوطء احتياطاً لإبضاع ولأنه أقرب إلى حال  
 الخلو ذكره في المبدع (الأن لا يعلم) الزوج (بها) في الخلو (كأعمى وطفل) فلا  
 عدة عليها لأن المظنة لا تحقق (ومن لا يولد مثله لمفره) كابن دون عشر (أو كانت لا يوطأ  
 مثلاً لمفرها) كبنيت دون تسع فلا عدة (أو) خلاها (غير مطاوعة وفارقتها في حياته  
 فلا عدة عليه ولا يكمل صداقها) لعدم تحقق المظنة مع ظهور عدم المسيس (ولا تحب) العدة  
 (بالخلوة بلاوطء في نكاح مجمع على بطلانه) كالخامسة والمعتدة سواء (فارقتها) حياً (أو  
 مات عنها) لأن وجود صورة ذلك العقد كعدمه (وان وطئها) في النكاح لمجمع على بطلانه  
 (ثم ماتت أو فارقها اعتدت لوطئها بثلاثة قروء منوطئها) لأن ذلك العقد كعدمه (كالزنى  
 بهما من غير عتد ولا) يجب العدة (بتمهلهما ماء الرجل) قال ابن حبان إن كان ماء زوجها  
 اعتدت والا فلا وقال في المبدع في يلحق من النسب إذا تحملت ماء زوجها الحق نسب من ولدت

طلقت في الحال لأن ذلك لتعليل (أو) قل أنت طالق (وان قدمت  
 أو) قال أنت طالق (ولو قدمت طلقت في الحال) لأن الواو ليست جواباً للشرط فالمعنى أنت طالق قدمت أولاً (وكذا) تطلق في  
 الحال بقوله (ان) قدمت وأنت طالق (أولوت قدمت وأنت طالق) لأن الواو لا يجاب بها الشرط (فإن قال أردت) بقولي وأنت  
 طالق (الجزاء) دين وقيل حكماً (أو) قال أردت بأن أولوت قدمت وأنت طالق (أن قيامها وطلاقها بشرطان شئ) كعتق عبده  
 أو طلاق مملوكها أو غيرها أو نذر (ثم أمسكت) عن ذلك (دين وقيل) منه (حكماً) لانه يحتمل لفظه وهو أعلم بما فاه وان  
 صرح بالجزاء فقال إن قدمت وأنت طالق فبصدى حر لم يعتق عبده حتى تقرم وهي طالق لأن الواو هنا الحال كقوله تعالى لا تقتلوا



العيبه وانتم حرم لا تقر بها الصلاه وانتم سكارى وكذا ان دخلت الدار طالق فانك طالق فان دخلت وهي طالق طلقت أخرى والا فلا وكذا ان دخلت الدار مر حنة أو صائمة أو محرمة ونحو ذلك فان طالق لم يطلق حتى تدعها كذلك (و) قوله لامرأته (أنت طالق) لو قلت (ك) قوله أنت طالق (انفقت) فلا يطلق حتى تقوه لاروتة عمل شرطية كان (وان قال) لامرأته (ان دخلت الدار فانت طالق وان دخلت ضربك فمتي دخلت الاولى) لدار (طلقت) لوجود النصفة دخلت ضربتها أولا و (لا) تطلق (الأخرى) بدخولها الدار لانه لم يلاق طلاقها (بدخولها وان قال أردت جعل ٢٥٩ الثاني) أي وان دخلت ضربك (شرطا

(اطلاقها) أي الأولى (أيضا)  
 بأن أرادوا أن دخلت ممتلك  
 فأنت طالق فدخلت الأولى  
 والأخرى (طلقت) الأولى  
 (تنتين) طلاق بدخولها  
 وطلاق بدخول ممتلك (وإن  
 قال أردت أن دخول الثانية  
 شرط لطلاقها) أي الثانية  
 بأن أرادوا أن دخلت ممتلك  
 فهي طالق (ف) الأمر (على  
 ما أراد) فأيهما دخلت طلقته  
 (و) إن قال (أن دخلت  
 الدار وإن دخلت هذه) فأنت  
 طالق (لم تطلق) مفسولهما  
 ذلك (البدخولهما) لأنه  
 جعل دخولهما شرط لطلاقها  
 (و) لو أحسق شرطاً بشرط  
 ففاد (أن قمت ففدت)  
 قمت طالق (أو) أن قمت (ثم  
 قمت) فأنت طالق لم تطلق  
 حتى تقوم ثم تقوم لا قضاء الفاء  
 وشم ترتيب (أو) قال (أن  
 قمت متى قمت) ففدت طالق  
 لم تطلق حتى تقوم ثم تقوم وفيه  
 نظر لانه من اعتراض الشرط  
 على الشرط فيقتضي تأخير  
 المقدم وتقدم التأخر في تأخره  
 إلا أن يكون على حذف الفاء  
 أي أن قمت فهي قمت فأنت

منه وفي المدة والمهر وجهان فان كان حراما او ماء من طنته زوجها فلا نسب ولا مهر ولا عدة  
في الاصح فيها وقال في المنتهى وكتاب الصداق رويته به نسب وعدة ومصاهرة ولو من اجني  
(ولا) تجب العدة (بالقبلة والخمس من غير خلوة) لان العدة في الاصل اء وحبث لبراءة  
الرحم وهي متيقنة (وتجب) العدة (على) الزوجة (الذمية من) زوجها  
(الذي ر) من زوجها (المسلم) لعموم الادلة ولانهم مخاطبون بفروع الاسلام  
(ولولم تكن) المعتدة (من دينهم) أي الذميين أي مشروعة فليها تقدم (وعدتها  
كعداة المسلمة) على ما يأتي تفصيله لعموم (وتجب العدة على من وطئت مطاوعة كانت  
أو مكرهة الا أن يكون الواطئ لا يولد مثله اصفهه) كابن دون عشر فلا عدة عليها الوطئ (وهو  
منهيب المالكية) لان العدة تراد للم يبراءة الرحم من الحمل فإذا كان الواطئ لا يولد لمثله  
فالبراءة متيقنة فلا فائدة في العدة (والمعتدات ست) أي ستة اضرب في مفسدة ولم  
يجعل الآيات من الحيض ضربا واللائي أم يحضن ضربا لاستواء عدتهن (احدها من أولات  
الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن حرائر كن أو أماء مسلمات أو كافرات عن فرقة شعبة أو الممات)  
لعموم قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن أن يضمن حملهن أن يضمن حملهن أن يضمن حملهن  
عن آية الأشهر قال ابن مسعود من شعبا هلته أو لاعتته أن ذبها التي في سورة النساء القصص  
وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن ثلاث بعد آية لقيرة والذين ينسوفون عنكم الآية  
والخاص مقدم على العام (ولا تنقض عدها الا بوضع كل الحمل) أقوله تعالى أن يضمن  
حملهن فإذا وضعت فقضت عدتها (ولولم تظهر ونغتسل من نفاسه) لا للم يبراءة رحم  
بالوضع (لكن ان تزوجت في مدة النفاس حرم وضوؤها حتى تطهر) قبس على الحيض  
(فسلو ظهر بعض الولد فهي في عده حتى يتفصل بآية ان كان) الحمل (واحد أو كان)  
الحمل (أكثر) من واحد (فهي في عدة) (حتى ينفذ في الأخير) أقوله تعالى  
أجلهن أن يضمن حملهن وقيل وضع كل لاخيرام تضع حملها قبل يضمنه (فوضعت وند  
وشكت في وجوده لم تنقض عدتها حتى تزول الرية وتيقن أن لم يبق معها حمل) وفي  
نسخة ولد يحصل المسلم براءة لرحم (واحد) أي تنقض به عدة صغيره الأمه أو ولدوه  
ماتين فيه شيء من خلق لانسان كرام ورجل) فتتقض به عدة واجب عا حكا بن انا  
لانه علم انه حمل فيدخل في عموم النس (فوضعت مفسدة يمين في شيء من ذلك) أي  
من خلق الانسان (فذكرت من النساء نهيهما حتى آهي أم تنقض به العدة) لانه  
لم يصر ولدا شبهة لعلقة (وكذا نوال التثنية أو دما أو علقه) فربط على به شيء من الاحكام  
لانه لم يثبت انه ولدا بان شاهد لا ابيينة (نكن ووضعت مفسدة لم يمين) أي يظهر (في الخلق

طالقي (أو) قال (ان قعدت اذا قعدت أو) قال ان قعدت (مضى قعدت) فان طالق (أو ان قعدت ان قعدت فان طالق لم  
تطلق حتى تقوم ثم تقعد) لما سبق من انه من اعتراض الشرط على الشرط (وان عكس ذلك) نقال ان قعدت فقعدت أو ان قعدت  
ثم قعدت أو ان قعدت فمضى قعدت أو ان قعدت فمضى قعدت أو ان قعدت فمضى قعدت (لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم) لانه  
جعل القعد وشرط لتعلق الطلاق على القيام والشرط لا بد أن يتقدم المشروط (و) ان قال (ان طالق ان قعدت وقعدت أو)  
ان طالق (لا قعدت وقعدت طالق بوجوده) أي ان قعدت وان قعدت (كقولهما كان) أي سواء لقيام القعد أو خروجه لان الواو لا تقتضي  
ترتيباً ولا تطلق بوجود أحدهما لأن الواو تجمع بينهما فطلق قبل وجودهما وان قال ان قعدت وقعدت فان طالق تطلق بوجود  
أحدهما لأن الواو لا حصر للأمريين (أو) قال (ان قعدت وان قعدت) فان طالق (أو) قال ان طالق (لا قعدت ولا قعدت



مطلق بوجود أحدهما) لأنه مقتضى ذلك تعاقب الجزاء على أحد المذكورين (و) لو قال (إن أعطيتك إن وعدت أن أسألكي فانت طالق لم تطلق حتى تسأله ثم بعد ما تم به طيبا) لأنه جعل الثاني شرطا في الذي قبله هكذا والشرط بتقديم الشرط قال تعالى ولا تنفكم نكحي إن أردت أن أتصمكم أن كان الله يريد أن يغويكم فكانه قال إن سألتني فوعدتك فاعطيتك فانت طالق وسواء كانت أدام الشرط إذا أو أن (و) إن قال (كلما أجنبت فأن أجنبت طالق فاجنب ثلاثا) من المرات (واغتسل مرة فيه) أي الحمام (فطلقة واحدة) لأن الطلاق ٢٦٠ معلق على أمرين ومجموعهما مالم يوجد سوى مرة (ويقع)

الطلاق (ثلاثا مع فصل لم يتردد مع كل جنبانة كبوت زيد وقدمه) ودخول الدار وقدم الحاج فلو قال كلما أجنبت مرات زيد فانت طالق فاجنب ثلاث مرات ثم مات زيد طلقت ثلاثا وكذا نظيره لقريظة الحال الدالة على عدم إرادة تكرير التالى (وإن أسقط) معلق (انقضاء من جزاء من آخر) فقل إن دخلت الدار أنت طالق (و) هو (كبتائها) فلا تطلق حتى تخطيها لا تسأله بحرف الشرط فقل على إرادة التعليق وتقدير الغاء كقوله من يعمل الحسنات الله يشكرها ويجوز أن يكون حذف الغاء على نية التقديم وإتاخير كانه قال أنت طالق إن دخلت الدار ومهما أمكن تصحيح كلام العاقل وصونه عن الفساد وجب وإن قال أردت الانقضاء في الحال وقع لأنه أنزل على نفسه بالأغلاظ

فصل في تعليق أي الطلاق (بالحيض) والطمهر (إذا قال) لامرأته (إذا حضت فانت طالق يقع) الطلاق (بأوله) أي الحيض (إن

نشهدت ثقات من القوابل أن فيها موروثة خفية بان بها أنها خلقة آدمي انقضت به العدة) لأنه جعل في عموم النص (وإن أنت ولدت ليلحقه) أي الزوج (نسبه كأمراة صغير لا يولد لئلا يولد) امرأة (حصى محبوب) أو حصى غير محبوب كما سبق (ومطلقة عقب عقد) بأن طلقها بالجلس وكذا لومات (ومن أنت به لدون ستة أشهر منذ عقد عليها وعاش أو بعد أربع سنين منذ مات أو) منذ (بانت منه أو) منذ (انقضاء عدتها إن كانت رجعية أم تنقض عدتها) لأنه حتى ليس منه يقين فلم يعتد بوضعه كما لو ظهر بعد موته (وتعتد به عدة وفاة) إن كانت متوفى عنها (أو عدة فراق) إن كان فارقها في الحياة (حيث وجبت) عدة الفراق على ما تقدم تفصيله (وأقل مدة الحمل ستة أشهر) وفاقا لما روى الأثرم والبيهقي عن أبي الأسود أنه رفع إلى عمر أن امرأة ولدت لستة أشهر فهم عمر برجها فقال له على ليس لك ذلك قال الله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن من حولين كاملين وقد وجله وفصله ثلاثة أشهر فحولان وستة أشهر وثلاثون شهرا لارجم عليها فخذلى عمر سيها وأقال ابن عباس كذلك رواه البيهقي وذكر ابن قتيبة أن عبد الملك بن مروان ولد لستة أشهر (وغالبها) أي مدة الحمل (تسعة أشهر) لأن غالب النساء كذلك يحملن وهذا أمر معروف بين الناس (وأكثرها أربع سنين) لأن ما لا نص فيه يرجع فيه إلى الوجود وقد وجد أربع سنين فروى الدارقطني عن الوليد بن مسلم قلت لمالك بن أنس عن حديث عائشة قالت لا تزيد المرأة في حملها على سنتين فقال سبحانه الله من يقول هذا هذه جارتنا امرأة محمد بن عبد الله لأن امرأة صدق رز وجهار جل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة وقال أنس بن مالك بن محمد بن عبد الله أربع سنين وقال أحمد بن حنبل في حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ أحدكم بجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة ثم يولد ثم ينفخ فيه الروح ولا شك أن العدة لا تنقضي بحدادون المضغة فوجب أن يكون بعد ثلثة سنين فانه بعد أربعة أشهر ليس فيه شك كالذكر لحد في شرحه إن غالب ما يمين فيه خلقه ثلاثة أشهر

فصل في نية من امتدت (المتوفى عنها زوجها ولو) كان (طفلا أو) كانت (طفلة لا يولد لئلا يولد قبل الدخول) والخلوة (فتعتدان لم تكن حاملا منه أربعة أشهر وعشر ليال بعشرة أيام إن كانت حرة) قال في المبدع بالإجماع يعني في الجملة وسنده الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا والعرب تغلب حكم التأنيث في العدد خاصة

تبين كون الدم (حيضا) لوجود الصفه ولأن حكمه بأنه حيض في منع الحمل والاصحوم (والا) يتبين حيضا بان نقص عن أفضل الحيض (م يقع) طلاق لأن الصفه لم توجد وكذا لو رأت دما قبل تمام تسع سنين أو وهي حامل أو آيسة (ويقع) الطلاق (و) إذا قال (أحضت حيضة) فانت طالق (بانتقاعه) أي دم حيضة مستقبلة بعد التعليق لأنه عاقب الخلق بأمره الواحد من الحيض وهي الحيضة تكلمة قبل في المبدع والظاهر أنه يقع سنيا (ولا يعتد بحيضة علق) الطلاق (فيها) بل يعتبر ابتداء الحيضة وانتهائها وهذا مقتضى ما سبق فان كانت تعد عند التعليق لم تطلق حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر لانها هي الحيضة كما سلف (و) إن قال (كلما حضت) فانت طالق طلقت إذا شرعت في الحيضة المستقبلة ولم



بحسب من عدتها ثم طلق ثانية إذا شرعت في الثانية وكذا انطلق الثالثة إذا شرعت في الثانية أو في الثانية من عدتها (أو إذا حيضت) بان قال كلما حضت حصة فانت طالق فإذا ظهرت من حصة مستقبلة طلقت ثم إذا ظهرت من الثانية طلقت أخرى ثم إذا ظهرت من الثالثة فكذلك وتجب الثانية والثالثة من عدتها (تفرغ عدتها) آخر حصة رابعة) لان الرجعية إذا طلقت بنت على عدة الاطلاق الاول كما يأتي (وطاؤه) أي القاتل لامرأة كلما حضت فانت طالق (في) حصة (ثانية) أو ثالثة (غير بدعي) لانه لا أثر له في تطويل العدة لانها تحسب منها بخلافه في الاولى اذا تحسب من ٢٦١ العدة كما تقدم وأما من قال لامرأة كلما

حضت حصة فانت طالق  
فكل طلاق غير بدعي لانه انما يقع بعد انقطاعه (و) ان قال (إذا حضت نصف حصة فانت طالق) فإذا حضت حصة (مستقرة) (تينا وقروعه نصفها) أي عن نصف حصة لانه علقه بالنصف ولا يعرف الا بوجوبه للجميع لان أيام الحيض قد تطول وقد تقصر ويحكم بوقوع الطلاق ظاهرا بمعنى نصف عادتها لان الظاهر ان حصة على السواء والاحكام تعلق بالعادة (ومضى ابعث) من علق طلاقا بحضتها (حيضا فانكسر) زوجها (حيضا) (فقلها) (بلاعين) لانها آمنة على نفسها لقسوة تعاني ولا يحصل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن قبله والحيض والحمل ولولا قبول قواها قسوة لما حرم عليها كتبه اذ لا فائدة فيه مع عدم القبول كقوله تعالى ولا تكتنوا الشهادة لما حرم كنتم اهل على قبولها ولانه لا يعرف الا من جهتها (ك) قول زوجها (ان اضررت) يعني فانت طالق (واذعنه) أي اذعار بنفسه وانكره هو

على الذكر تطلق لفظ اليان وتريد اليان بالياء والقوله تعالى لذكر يا آتيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا يارب يديها بالقوله تعالى آتيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا (وان كانت) المتوفى عنها زوجها (أمة) فعدها (نصفها) أي شهران وخمسة أيام بلياليها لان العماة أجرا على أن عدة الأمة على النصف من عدة الحرة قاله في المبدع (وان كانت) المتوفى عنها (حاملًا من غيره) أي من غير زوجها (اعتدت للزوج) عدة وفاة (بموضع الحمل) وتقدم (و) عدة (معتق) بعضها بالحساب من عدة حرة وأمة ويحجر الكسر) فمن نصفها حرة ونصفها أمة فيقتل المقتول (وان ماتت زوج الرجعية في عدتها استأنفت عدة وفاة) من (حين موته) لان زوجة قد دخل في عموم قوله والذين يتوفون عنكم الآية (وسقطت عدة اطلاق) لانها اعتدت للوفاة فلا يجتمع معها غيرها اجماعا حكاها ابن المنذر (واذا قتل المرتد في عدة امرأة استأنفت عدة وفاته) لانه كان عتق تلافى النكاح بعوده الى الاسلام فاشبهت الرجعية (ولو أسلمت امرأة كافر ثم ماتت قبل انقضائها العدة انتقلت الى عدة وفاته في قياس اتى قبلها) قاله الشيخ تقي الدين واقتصر عليه في الانصاف (وان طلقها في المحرمات فانت طالق في عدتها لم تنقل عنها) بل بني على عدة الطلاق مطلقا ولا تعد للوفاة الآية ولانها اجنبية عنه في غير نكاحه وميراثه فلم تعد لوفاته كما لو انتقضت عدتها (وان كان اطلاق) الباش (في مرض موته) الخوف ومات في العدة (اعتدت أطول الاجلين من عدة طلاق وعدة وفاة) لانها وارثة لحيب عليها أن تعدد وفاة ومطلقة فيجب عليها أن تعدد أطولهما ضرورة أنها لا تخرج عن العدة بيقيننا الا بذلك (الا أن تكون) الباش في المرض (ذوته كالأمة أو الحرة يطلقها العدة أو الذمية) الكفاية (بطلقها المسلم أو تكون هي سألته الطلاق أو) سألته (الخلع أو فعلت ما يفسخ نكاحها) من فحور رضاع زوجة صغرى (فتعد للطلاق لا غير) لانها ليست وارثة أشبهت الباشة في المحرمات (وان كانت المطلقة) الباش (مبهمة أو) كانت (معينة ثم أنسها ثم ماتت اعتدت كل واحدة الأطول منهما) لان كل واحدة يحتمل انها المطلقة وانما المتوفى عنها فلا تخرج عن العدة بيقيننا الا بذلك لكن ابتداء القرع من حين طلق وابتداء عدة الوفاة من حين مات وكذا لو كان المطلقات ثلاثا عن أربع (ماتت كن حاملة) فننقض عدتها بموضع الحمل على كل حال (وان مات المريض المطلق في مرضه بعد انقضائه عدتها بالحيض أو بالشهور أو بوضع الحمل أو كان طلاقه قبل الفتحول فليس عليها عدة لموته) لانها ليست زوجة ولا في حكمها (ولا يعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة) في قول عامة الفقهاء اظاهر الآية (وان ارتابت المتوفى عنها كظهور أمارات

فقلها ونطلق لانه لا يعرف الا من جهتها و(لا) يقبل قولها على زوج (في ولادة) علق طلاقها عليها وانكرها لانه قد يعرف من غيرها (ان لم يقرب الحمل) فان أقرب به رجح قواها (ولا) يقبل قولها عليه (في قيام ونحوه) كقيام زيد وكلامه ودخول دار ونظائره فاذا علق طلاقها على شيء من ذلك أرى على عدمه دأعت وانكرها نقوله لان الأصل بقاء الزوجية (ولو أقر) زوج (به) أي بما علق عليه طلاقها (طلقت ولو أنكرته) الزوجة وأخذت له باقراره كما لو قال طلقها (و) ان قال لامرأة (إذا طهرت فانت طالق وهي حائض) عند التعليق (فاذا انقطع الدم) طلقت نصا لقوله تعالى ولا تقر بهن حتى يظهرن أي ينقطع دمهن ولانه قد ثبت لها حكم الطهرات في وجوب الطهارة والصلاة والصيام وحيث الطهارة ولايتها ليست حائضا فوجب



أما تكون طاهرا فلا واسطة (والا) تكن حايضا حين التعليق (فانما ظهرت) أي انقطع دمها (من حيضة مستقبلة) طلقت لان أدوات الشرط تقتضي عدم استقبالا ولا يفهم من الكلام الا ذلك فتماقت الصفة فيه لكن لو حصل النقاء في أثناء الحيضة المستقبلة فهل تطلق لانه طاهر كما تقدم أولا العرف لم أقف عليه (و) ان قال لامرأته (ان حضت فانت وضرتك طالق) فقلت حضت فكذبها طاعتا وحدها) أي دون ضررتها لان قولها يقبل على نفسها دون ضررتها فان أقامت بحيضا بينة طلقنا وان أقر بحيضا طاقنا أيضا ولو أكرهنا (و) ان قال لامرأته (ان حضت فانت طالق) فقلت (واعتاده)

٢٦٢

أي ادعت كل منهما انها حاضت (فصدقهما طلقا) لا بقراره بوقوع الطلاق على نفسه (وان أكرهنا لم تطلقا) أي لم تطلق واحدة منهما لان طلاق كل منهما معلق بحيضا وحض ضررتها وإقرار كل منهما على ضررتها غير مقبول (وان أكذب أحدها طلقت وحدها) لان قولها في حقها مقبول والزوج صدق ضررتها فقد وجد الحيض منها بانسبة إيم او لم تنطق بالصدقة لان قول ضررتها غير مقبول في حقها ولم يصدقها الزوج (وان قاله لاربعة) أي قال لنسائه الاربعة ان حضت فانت طوا لى (فادعينه) أي ادعى الاربعة الحيض (ومدقهن) الزوج (طلقن) كهن لوجود الصفة وهي حيض الاربعة حيث صدقهن عليه (وان صدق ثلاثا) منهن (طلقت المكذبة) وحدها لقبول قولها في حيضها وقد صدق الزوج صوابها فقد وجد حيض الاربعة في حقها بخلاف المصدقات فان قول المكذبة غير مقبول عليهن فان صدق دون ثلاث لم يقع شيء لان قول المكذبة غير مقبول في حق غيرها (وان قال) لنسائه

الحمل من الحركة وانتفاخ البطن وانقطاع الحيض ونزول اللبن في ثديها وغير ذلك قبل ان تنكح ولو بعد فراغ شهر العدة لم تزل في عدة حتى تزول الرية (فان كان حملها انقضت عدتها بوضع وان زالت وبان انه ليس بحمل تيقنا ان عدتها انقضت بالشهور (وان تزوجت قبل ذلك) أي قبل زوال الرية (لم يصح النكاح ولو بين عدم الحمل) لانها تزوجت وهي في حكم المعتدات (وان كان) ظهور الرية (بعد) العقد عليها و (الدخول) بها (لم يفسد نكاحها) لانه وجد بعد انقضاء العدة ظاهرا والحمل مع الرية مشكوك فيه فلا يزول ما حكمنا به من (ولم يحل وطئها حتى تزول الرية) لشكنا في حل وطئها اقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يحل له أن يسقي ماء ذرع غيره (وان كان) ظهور الرية (قبله) أي قبل الدخول (وبعد العقد لم يفسد أيضا) لما تقدم (الا أن تأتي بالولد والمراد ويبيش لدون ستة أشهر منذ نكحها فيفسد) أي يبين بطلان العقد لانها معتدة (فيها) أي في صورتي ما اذا كان ظهور الرية بعد الدخول وقبله (وان مات عن امرأة نكحها فاسد كالتكاح المختلف فيه) كبلالولي (فعلينا عدة وفاة) لانه نكاح يلحق فيه النسب فوجب به العدة كالصحيح وان فادعينا في الحياة بعد الاصابة أو الخلو اعتدت بثلاثة قروء أو أشهر والنكاح المجمع على بطلانه وجوده كعدمه وتقدم

(فصل الثالث) من المعتدات (نات القروء المفارقة في الحياة بعد الدخول بها) أو الخلو (بطلاق أو خلع أو إيمان أو رضاع أو فسخ بعب أو عسار أو اعتاق تحت عبدا واختلاف دين أو غيره فعدتها ثلاثة قروء وان كانت حرة أو بعبها) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وغير المطلقة بالقياس عليها ولا عدة لامة بالقروء قرآن فأنى ما يكون فيها من الحرية يوجب قرأنا لانه لا يتبعض (و) عدتها (قرآن ان كانت أمة) روى عن عمرو بن علي وابن عمر ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة وكالحمد وكان القياس يقتضي ان تكون حيضة ونصفا كما ان حدها النصف من الحرة الا ان الحيض لا يتبعض فوجب تكميله كانطلق والمدة والمكاتبه وأم الولد كالامة (والقروء الحيض) لقول عمرو بن علي وابن عباس وروى عن أبي بكر وعثمان وأبي موسى وعبد الله بن الدرداء قال أحمد في رواية الأثرم كنت أقول انه لا طهر ثم رجعت لقول الأكار ولا نه لم يهد في لسان الشارع استعماله بمعنى الطهر في موضع واستعمل بمعنى الحيض في غير حديث (ولا يعتد بالحيضة التي طلقها فيها) حتى تأتي بثلاث كاملة بعدها الطاهر الآية وروى البيهقي بأسناد رجاله ثقات عن ابن عمر (وان قال الزوج وقع الطلاق في الحيض أو في أوله أو قالت بل) وقع (في الطهر الذي

قبله)

أثربيع (كلما حاضت احدا كن) فضررتها طوا لى (أو) قال لهن

(أبتكن حاضت) أو من حاضت منكن (فضررتها طوا لى فادعينه) أي ادعت كل منهن الحيض (ومدقهن طلقن كاملا) أي ثلاثا ثلاثا لان كل واحدة لها ثلاث ضررات فيأتيها من كل منهن طلاق (وان صدق واحدة) منهن وكذب ثلاثا (لم تطلق) المصدقة لانه لا يقبل قول ضرراتها عليها (وطا لى ضرراتها طلاقا) من ضررتها المصدقة اثبوت بحيضا بتصديقها (وان صدق ثنتين) منهن (طلقتا طلاقا طلاقا) لان لكل منهما ضرة مصدقة (و) طلقت (المكذبتان ثنتين ثنتين) لان لكل منهما ضررتين مصدقتين (وان صدق ثلاثا) من الاربعة (طلقت ثنتين ثنتين) لان لكل منهن ضررتين مصدقتين (و) طلقت (المكذبة



ثلاثا) لانها ثلاث خرافات مضدات (و) ان قال لارائيه (ان حصة واحدة) فانتما طالقان (طالقان شرعهما في حصة من) لان وجود حصة واحدة منهما محال فيلغو قوله حيث وكانه قال ان حصة واحدة طالقان وفيه اوجه آخر احده لا طالقان الا بحصة من كل واحدة لان الحصة الواحدة منهما محالة كن فكانه قال ان حصة كل واحدة حصة فانتما طالقان الثاني تطلقان بحصة من احداهما على حد يخرج منهما المأز وخرج انك ثلثة فانتما طالق واحدة منهما ولو كانت ثلثة فليبق بحصل فلا يقع كان معدنهما السماء

قبله) أي الحيض (أو قال) الزوج (انقضت حروف الطلاق مع انقضائه نظيره فوقع في أول الحيض وقالت بيل ببق منه) أي الطهر (بقية فاقول قولها) لانها مؤمنة على نفسها في الحيض وفي انقضاء المدة كآله في الشرح وفي الفروع والمنتهى وغيرها القول قوله انه لم يطلق الا بعد حيض أو ولادة أو في وقت كذا (واذا انقطع دمها من الحيض الثالثة لم تحصل للازواج حتى تغتسل وان فرطت في الاغتسال مدة طويلة) قال أحمد روى عن ابن عباس انه كان يقول اذا انقطع الدم من الحيض الثالثة فقد بانت منه وهو أصح في الظاهر قيل له فلم لا تقول به قال ذلك يقول به عمرو بن دينار وانا اتهم به يعني اعتبار الغسل وريحان الظاهر رأيكم كرهه عن توفيق عمن له البيان وروى عن أبي بكر وعثمان وأبي موسى وعبد الله بن أبي المدينا (وتقطع بقية الاغتسال) من قطع الارث والطلاق واللعان والنفقة (بانقطاعه) أي حيض دم الثالثة (وتقدم في الرجعة)

فصل الرابعة من المعنيدات (المعارفة في الحياة ولم تحض لا يس أو صفر فعدتها ثلثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي يشسن من الحيض من تسكن ان ربيتم عدتهن ثلثة أشهر (وان كانت أمة أو أم ولد) أو مدبرة أو مكاتبه فعدتها (شهران) احتج بقول عمر رواء الاثرم ولان كل شهر من عام قمر وعدته بالاقراء قرآن فكذلك ابدلوه من شهران (و) عدة (من بعضهما بحساب) من عدة حواء عدة من الشهرين على الثالث بقدر حريتها فمن نصفها حواء نصفها رقيق تعدد شهرين ونصف ومن ثلثها حواء تعدد شهرين وعشرين يوما وهكذا ذكر أبو بكر وقدمه في الترغيب ان عدتها كعدة على الروايات (والابتداء) أي ابتداء العدة (من حين وقع الطلاق سواء كان) وقوعه (في الليل أو النهار أو في اثنتاه من ذلك الوقت الى مثله فان كان الطلاق أول الشهر اعتبر ثلثة أشهر بالأهلة) الظاهر النص (وان كان في اثنتاه) أي الشهر (اعتدت بقية شهرين بالأهلة) كما ملين كاتا أو ناقصين (ومن) الشهر (الثالث تمام ثلاثين يوما كعدة) ما عدته من (الأول) لما تقدم ان الشهر يطلق على ما بين المالاين مطلقا وعلى ثلاثين يوما (وحدادياس خسون سنة) لقول عائشة لن ترضي بطنها ولما بعد خين سنة (واختار الشيخ لأحد لاكثر سنة) أي الاياس وذ كر الزبير بن بكار في كتاب النسب ان هند ابنت أبي عبيدة بن عبد الله بن زهرة ولدت موهبي بن عبد الله بن حسين بن علي بن أبي طالب ولها ستون سنة قول بقل انها لن تلده بعد خمسين سنة زعرية ولان بعد ثلث الستين الاقرشية (وان حضت الصغيرة في عدتها ولو قبل انقضاءها بطرفة ابتدائها) أي المدة

بمنتهى ان كنت حاملا كنت طالق بابت حصة من حصة وقع) انضاق (مه) أي زمن الحلف لوجود النسبة وتبين انها كانت حاملا بان تلده وولدت أشهر من حلفه وبهش أولدون أربع سنين ولم توطأ بعد حلفه (وان) يتبين كونها حاملا حين حلفه بان ولدت لأكثر من أربع سنين من حلفه لم تطلق لعدم وجود الصفة (أو وطأ بعد حلفه) أي الحلف (وولدت لسنة أشهر فأكثر من أول وطأه لم تنطق) لا مكان أن يكون الحلف من الوطأ بعد الحلف ولا من بقاء العدة (و) ان قال لها (ان لم تكني حلالا) فانت طالق (وبعكس) من التي قبلها فإذا ولدت دون سنة أشهر من حلفه لم تطلق وان ولدت بعد أربع سنين طلقت لتبين انها لم تكن حاملا وكذا ان ولدت لأكثر من سنة أشهر من وطأه بعد الحلف لان الأصل عدم الحمل حينه وهذا أحد وجهين والآخر لا تطلق لان الأصل بقاء العدة فلا تزول بالشك (ويحرم وطؤها) أي وطأ زوجها ان قال لها ان كنت

حامل لا احتمال وان لم تكوني حلالا فانت طالق (قبل استبراء فيهما) أي صورة الاثبات والنفي وان يكون الطلاق وقع (و) يحرم وطؤها (قبل زوال رية) كافتاخ بطن وحركته (أرطاه ورجل في) الصورة (الثانية) وهي ان لم تكوني حلالا فانت طالق لاحتمال أن تحم من الوطأ بعد الحلف فيظهر ان الطلاق لم يقع وقد كان وقع فيكون ذرية الى اباحة المحرم وأما في الأولى فيحرم قبل زوال رية وبعد طهر ورجل (ان كان) الطلاق (بائنا) نصا ولا جاز لان وطأ الرجعية مباح ويحصل به الرجعة (ويحصل) استبراء (بحيضه موجود أو مستقبلة أو ماضية ولم يوطأ بعدها) أي الماضية لان انقضاء معرفة براءة رجوعها قال أحمد فان تأخر حيضها أرى النساء من أهل العرفه لان لم يوجد أو خفي عاين انتظار عليا تسعة أشهر غالبا مدة الحمل (و) ان قال لها



(ان) حلت فانت طالق (اوانا) حلت فانت طالق اومتى حلت فانت طالق ونحوه (لم يقع) الطلاق (الا) جعل (منجدد) بخلاف الحمل الموجود لا يعلق طلاقها على وجود امر في زمن مستقبل فلا تطلق قبله (ولا يطؤها ان كان طلق في طهر حلقه قبل حيض) لاحتمال ان تسكون حلت (ولا) يطؤها (اكثر من مرة كل طهر) لجواز ان تحمل منها ان كان الطلاق بائنا (و) ان قال لها (ان كنت حاملا ذكره) انت طالق (طلقة و) ان كنت حاملا (بائنة) انت طالق (ثنتين فولدت ذكرين) فاكثر (نطقه) لانه جعل الطلاق مع وصف جاهل بالذكورة والطلاقتين مع وصفه بالانثوية ولم توحد

(بالقررة) لان الشهور بدل عنها فاذا وجد المبدل بطل حكم المبدل كالتيمم مع الماء (وان كان) حيض الصغيرة (بعد انقضائها) أي العدة (بالشهور ولو) كانت البعدي (بالحظة لم يلزمها امتثالها) أي العدة بالقررة ولانه حدث بعد انقضاء العدة شبه بالوحدت بعد طول العرص (وان شئت ذات القررة في عدتها ابتدأت عدة آنية) أي ابتدأت بثلاثة أشهر لان العدة لا تنفق من حنين وقد تعدد الحيض فتنتقل الى الأشهر لانها عجزت عن الأصل وكذا تيمم (فان) بنها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى وتبين ان عاقبة من المدم لم يكن حيضا) لان الحامل لا تحيض وتعد بوضع الحمل (وان عتقت الأمة لرجعة في عدتها بابت على عدة حرة) لان الحرية وجدت وهي زوجه فوجب أن تعد عدة الحرة كما لو عتقت قبل الطلاق (وان كنت) الأمة (بائنا) وعتقت (وبنت على عدة أمة) لان الحرية لم توجد وهي زوجه فوجب أن تبني على عدة أمة كما لو اتفقت الأمة (وان عتقت) الأمة (تحت عتقها اختارت نفسها اعتدت عدة حرة) لانها بابت من زوجها وهي حرة وروى الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بريرة بذلك وان طلقها رجعا فاعتقها سيدها بنت على عدة حرة سواء لم يعتق أو أقامت على النكاح

(فصل الخامسة) من المعتدات (من ارتفع حيضها ولو بعد حيضة أو حيضتين لا تدرى ما رفعه) أي سببه (اعتدت سنة) منذ انقطع بعد الطلاق فان كان انقطاعه قبل الطلاق منه (تسعة أشهر للحمل) لانها غلب مدته لتعلم براءتها من الحمل (وثلاثة للعدة) رواه الشافعي بإسناد صحيح من حديث سعيد بن المسيب عن عمر قال الشافعي هذا قضاء عمر بن المهاجرين والانصار لا يشكروهم منكر علمناه ولان الغرض بالاعتداد بمسرفة براءة رجها وهذا يحصل به براءة الرحم فاكتفى به واما الاعتدال ما مضى سنة من الانقطاع ولو بعد حيضة أو حيضتين (لانها لا تبني عدة على عدة أخرى وان كانت) من ارتفع حيضها ولم تدر ما رفعه (أمة) فبأحد عشر شهرا) تسعة أشهر للحمل وشهران للعدة (فان عاد الحيض الى الحرة أو الأمة قبل انقضاء عدتها ولو في آخرها) أي آخر العدة (لزمها الانتقال اليه) لانه الأصل (وان عاد) الحيض (بعد مضيا) أي العدة (ولو قبل نكاحها لم تنتقل) الى الاعتداد بالحيض كما لو عاد بعد النكاح (فان عاد عدت المراه ان يتابعها ما بين حيضتيها لم تنقض عدتها الا بثلاث حيض وان طالت) لانها من ذوات الاقراء (وعدة الجارية التي ادركت ولم تحض) ثلثه أشهر لقوة تعالى واللائي يشن من الحيض الآية ولان الاعتبار بحال اعادةها ولا تميز لها ثلاثة أشهر (و) عدة (المسحضة) المبتدأة ثلاثة أشهر (ان كانت حرة) (والأمة شهران) لان

الانثوية تطلق أكثر من طلبة (و) ان ولدت (أنثى) فاكثر (مع ذكر فاكثر فثلاث) طلاقات تقع ثنتان بالانثى فاكثر وواحدة بالذكور فاكثر لو جود شرط التعليق (وان قال) لها (ان كان جاك) ذكر فانت طالق طلقه وان كان انثى فانت طالق ثنتين فولدتها لم تطلق (أو) قال لها (ان كان مافي بطنك) ذكر فانت طالق واحدة وان كان انثى فانت طالق ثنتين (فولدتها) أي ذكر أو أنثى (لم تطلق) لانه جعل الذكر والأنثى خبرا عن الحمل أو مافي البطن فيقتضي حصره في أحدهما ولم يتمحض الحمل ذكر أو أنثى فلم يقع المعلق لعدم وجود شرطه (ولو أسقطما) في المثال الأخير بان قال ان كان في بطنك ذكر فانت طالق واحدة وان كان في بطنك أنثى فانت طالق ثنتين فولدت ذكر أو أنثى (طلقت ثلاثا) واحدة بالذكور واثنين بالانثى (وما علق) من طلاق وعتق وغسيرهما (على ولادته يقع بالقضاء ما نصير به أمة أم ولد) وهو ما تبين فيه

بعض خلق انسان ولو خفي لانها ولدت ميسرة ولذا لا يباقي عدة ومضنة منها لا تسمى ولدا ويجوز ان لا تكون ميسرة خلق انسان فلا يقع الطلاق بالشك (و) ان قال لامرأته (ان ولدت ذكرا فانت طالق) (طلقة و) ان ولدت (أنثى) انت طالق (ثنتين) فولدتها (ثلاث سبية) أي بولادتها ما بحيث لا يسبق أحدهما الآخر طاقه بالذكور واثنين بالانثى ولا تنقض عدتها اذن بذلك لان المعلق يقع عقب الولادة (وان سبق أحدهما) أي الولدين الآخر (بدون ستة أشهر وقع معلق به) أي السابق فان سبق الذكر فطلقة وان سبقت الأنثى فثلاث (وبانت) الولد (الثاني) عنهما لا نقضاء عدتها به ان لم ينجها قبله (ولم تطلق به) أي شأى لا نقضاء العدة به فلا يلحقها الطلاق كان مت



﴿ وقف على طلبة العلم من الخاتمة ﴾

فانت طالق (و) قوله (انت طالق مع اتصاف عدتك) لوجوب تعدد الزوجات الصفة (و) ان سبق احدهما الآخر (بسته أشهر فاكثر وقدموا في بينهما) أي الزوجين (فثلاث) طلاق تقع لوجوب العدة بالوطء بينهما فثاني حمل من الثاني لا يمكن ادعاء أن يحمل بولد بولد (ومع أشكل سابق) من ولدين متعاقبين ذكر وأنتي فلم يدرك سابق الذكر فتطلق واحدة فقط وتبين بالأنثى أو سبقت الأنثى فتطلق ثنتين وتبين بالذكر (فطائفة) تقع (بيقين وباقوا ما زاد) لثلاث في الثانية والورع أن يلتزم بها لاحتمال سبق الأنثى فان ولدت تحذف بقياسه يقع الاقل ويلزم ما زاد ٢٦٥ لثلاثيه والورع اتزامه (ولا تفرق بين من قلده) منسما (حيا أو ميتا) لان الشرط ولادته وقد وجدت ولان العدة تنقضي به ونصير الامن به أم ولد (و) ان قال لها (ان ولدت ذكرين أو اثنين أو حين أو حينين أو حينين) فانت طالق فلا حث في ولادة (ذكر أو أنثى احدهما فقط حي) لان العدة تام توحد (و) ان قال لها (كنا ولدت) فانت طالق (أو زاد ولدا) بأن قال كنا ولدت ولدا (فانت طالق فولدت ثلثه) أولاد (معا) لم يسبق احدهم غيره (فثلاث) طلاقات لتعدد الولادة بتعدد الاولاد لان كلا منهم مولود في كل ولادة طلاقه لان كلاً التكرار (و) ان ولدت ثلثة (متعاقبين) واحدا بعد واحد (طالقت) بارت (طالقة) (وبثاني) طائفة (وبانت بثالث) ولم تعلق به لانتفاء العدة بوضعه (وان ولدت اثنتين) متعاقبين (و) كان (زاد السنة) بان كان كلاً ولدت فانت طالق السنة (طائفة بظهر) من نفسها (ثم) طائفة (أخرى بظهر من حبيضة مستقلة) لان هذا هو

الذي صلى الله عليه وسلم امر حنة بنت جحش أن تجلس في كل شهر ستة أيام أو سبعة فجعل لها حبيضة من كل شهر بدليل انما ترك فيها الصلاة ونحوها (وان كانت) لها (عادة أو تغير علمت به) كما فعل به في الصلاة والصوم (فان كانت عادتها سبعة أيام من أول كل شهر فمضي لها شهران بالاحلال وسبعة أيام من أول الشهر (الثالث فقد انقضت عدتها) لمضي ثلاث حيض عادية (وان علمت) المنة (ان لها حبيضة في كل شهر أو) كل (شهرين ونحوه ونسبت وقتها) أي وقت الحبيضة (فعدتها ثلثة أمثله ذلك) الوقت التي لها فيه الحبيضة لتحقق مضي ثلاث حيضات بحسب المادة (وان عرفت مارقته) أي الحيض (من مرض أو رضاع أو نقصا من فلاترآن) اذا طلق ونحوه (في عدة حتى يعود الحيض فتعده) لما روى ابن عباس عن سفيان بن سعيد بن مسروق عن أبي جريح عن عبد الله بن أبي بكر انه أخبره ان حبان بن منة طلق امراته وهو صحيح وهي مرضعة فمكثت سبعة أشهر لا تحيض عنهما الرضاع ثم مرض حبان فقبل له ان يمشي ورتل فجاء الى عثمان وأخبره بشأن امراته وعنده علي وزيد فقالا ما عثمان مات ريان فقالا لري انهم ترثه ان مات وورثها ان ماتت فانها ليست من القواعد التي يثنى من الحيض ويستمن ان لا يلمح من ثم هي على عدة حبيضة ما تان من قليل وكثير فراجع حبان الى أهله فترجع له ثمها فلما فقدت الرضاع حاضت حبيضة ثم أخرى ثم مات حبان قبل ان تحيض اثنتي عشرة سنة وعادت عدة الوفاة ورثته ورثه السابق بطريق آخر وليس فيه ذكر زيد (و) حتى (تخرج من لايسة فتعدها) لانها آيسة أشبهت سائر الآيسات (وعنه تنظر زوله) أي لم يدم الحيض من مرض ونحوه (ثم ان حاضت اعتمدت به ولا اعتدت بسنة) وهو ظاهر عيون المسافر والكافي

﴿ فصل السادسة ﴾ من اعتدت (امراة المفقود) حرة كانت أو أمة (الذي انقطع خبره لقبيبة ظاهرها الله لاله كالذي يفقد من بين أهله) ليلا أو نهارا (أو يخرج الى الصلاة فلا يرجع أو عصى الى مكان قريب يقضي حاجته ويرجع ولا يظهر له خبر أو يفقد في غفارة) مهاجرة كمدرب الحج (أو) بغيره (من تصعب دائره قوه أو غرق مركبه ونحو ذلك فانها) أي زوجته (تترجى من أربع سنين ولو كانت أمة ثم تمتد للوفاة) حرة (أربعة أشهر وعشرا والامة شهران وخمسة أيام) قال الله ثم تأتي عيدياته تذهب الى حديث عمر وهوان رجلا فقد فوجئت امراته الى عمر فذكرت ذلك فقالت ترى هي أربع سنين فقامت ثم أتته فتزني بها أربع أشهر وعشرا فقامت ثم أتته فتزني بها هذا الرجل فبعوه وبه دفعة طرفة ففعل رجل عمر تزوج من شمره ما وثم وأجوز حتى

﴿ ٢٤ - (مكتشف انتفع) - فانت ﴾ طلاق لسنة كما سبق

﴿ فصل في طائفة ﴾ أي الطارق (بالملاقاة ذوق) لامراته (الطائفة لانت طالق ثم أوتيه) أي الملاقاة عليها (بائنا) بان كان على عوض أو كانت غيره دخولا بها (الميتع ماعنى) من طلاق لأنه لم يصادف عصمة (كالملاقاة طلاق) معلق على خلع لوجوب تعقب الصفة انصرف والباقي في طائفة الخلق (و) نأوقه (أي الطلاق هو أو وكيله فيه) رجعا (وقم ثنتان طلاقه بالباشرة والاخرى بالصفة) لانه حصل نطقها بشرط الطلاق وتدرجها بشرط (أو علقه) أي الطلاق (بقيامها ثم وقوع



تسلاقتها) بان قال لها ان قمت فانت طالق ثم قال لها ان وقع عليك طلاق فانت طالق (فقامت) رجعية (وقع فستان) طلقه بقيامها وطلقة وتوقع طلاقها بوجود الصفة وهي قيامها (وان علقه) أي الطلاق (بقيامها ثم يطلقها) بان قال ان قمت فانت طالق ثم قال لها ان طلقك فانت طالق فقامت فواحدة بقيامها ولا تطلق بتعليق على الطلاق لانه لم يطلقها (أو) هل بقيامها ثم (بايقاعه) بان قال لها ان قمت فانت طالق ثم قال لها ان اوتت عليك طلاق فانت طالق (فقامت فواحدة) بقيامها ولا تطلق بتعليق الايقاع لان ٢٦٦ شرطه لم يوجد لانه لم يقع عليها طلاقا بعد التعليق (وان علقه) أي

الطلاق (بطلاقها ثم بقيامها) بان قال لها ان طلقك فانت طالق ثم قال ان قمت فانت طالق (فقامت فستان) واحدة بقيامها واخرى بتعليقها الحاصل بالقيام لان طلاقها بوجود الصفة بتعليق لها (و) ان قال لها (ان طلقك فانت طالق ثم قال) لها (ان وقع عليك طلاق فانت طالق ثم فجره) أي طلاقها (رجعيا) بان كانت مدخولا بها فطلقها دون ما يملكه بلا عوض (فثلاث) واحد قبل النكاح واثنان بالتعليق والوقوع (فلو قال اردت) بقولي اذا طلقك فانت طالق (اذا طلقك طلقك) بما اوفته عايتك (ولم ارد عقد صفة دين) لانه محتمل (ولم يقبل) منه (حكما) لانه خلاف الظاهر (و) ان قال لم يدخل بها (كلما طلقك فانت طالق ثم قال لها انت طالق فستان) طلقه بالتجزؤ واخرى بالتعليق ولا تطلق أكثر لان التعلق لم يوجد لامر (و) ان قال لها (كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم وقع) عليها طلاقه (بباشرة)

والدارقطني قال احمد هو احسن ما روي عن عثمان بن جهم قال ان عمر رجس عن هذا هؤلاء الكذابين وقال من ترك هذا أي شيء يقول هو عن خمسة من الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن الزبير (و) قال (في التنقيح) الامة (كثرة وهو سهو) اذا الامة انما تساوي الحرة في التبرص فقط لافي العدة بعده (ولا يفتر الامر الى ما حكم بهكم مضرب المدة وعدة الوفاة والفرقة) لانها مدة تعتبر لباحة النكاح فلم تفتقر الى الحاكم كدة من ارتفع حبسها ولم تدبر ما رفعه فيكون ابتداء المدة من حين انقطع خبره (ولا) يفتر الامر (الى طلاق ولي زوجها بعد اعتدائها) وهو قول ابن عمر وابن عباس وهو القياس (فلو مضت المدة والعدة تزوجت) من غير طلاق ولي ولا حكم (واذا حكم الحاكم بالفرقة او فرغت المدة نفذ الحكم) بالفرقة (في الظاهر) لان عمر لما حكم بالفرقة نفذ ظاهرا ولم ينفذ لما كان في حكمه فائدة دون الباطن (لان حكم الحاكم لا يغير الشيء عن صفته في الباطن) (فلو طلق الاول صح طلاقه لبقاء نكاحه) بدليل تخيره في اخذها لو رجع (وكذا لو ظاهرها من غير نكاحه) كما لو آلى أو فقهها (ولو تزوجت امراته) أي المفقود (قبل) مضي (الزمان المعتبر) للتبرص والعدة (ثم تبين انه كان مينا أو انه كان طلقها قبل ذلك عدة تنقضي فيها العدة لم يصح النكاح) لانها ممنوعة منه اشبهت المراجعة (واذا تربصت) الاربع سنين (واعتدت) للوفاة (ثم تزوجت ثم قدم زوجها الاول قبل وطء الثاني ردت اليه) أي الى الاول لانها قسنا بحياته أشبه ما لو شهدت بينة بتموته فكان حيا (ولا صدق على الثاني) ليطلقا نكاحه لانه صادف امرأه فان زوج وتعود الى الاول بالعقد الاول (وان كان) عودا الاول (بعده) أي بعد دخول الثاني بها (خير الاول بين اخذها) منه فتكون امرأته (بالعقد الاول ولو لم يطلق الثاني نصا) لان نكاحه كان باطلا في الباطن (ويطأ) الاول (بعد عدته) أي عدة الثاني (وبين تركها مع الثاني) لقول عمر وعثمان وعلي وقضى به ابن الزبير ولم يعرف اهم مخالفه كان كالأجاء واذا لم يخترها الاول كانت مع الثاني (من غير تجديد عقد) في الأشهر قاله في الرعاية لان الصحابة لم ينقل عنهم تجديد عقد (واختار الموفق التجديد انتهى) وهو القياس قال المنقح قلت الاصح بعد عدة هي لانها تبين باطلان عقد بعجي الاول ويحتمل قول الصحابة انتهى وعلى ذلك فيحتاج الى طلاق الاول كما في الرعاية ثم الى انقضاء العدة ثم تجديد العقد (ويأخذ الاول) اذا تركها الثاني (قدر الصداق الذي أعطاهما هو) أي الاول (من الثاني) لقضاء عثمان وعلي ولان الثاني

بان قال لها انت طالق (أو سبب) بان علقه على شيء فوجد سواء كان

تعلقه به بدقوله لها ذلك أو قبله (فثلاث) لان الثانية طلقه وقمت عليها فتطلق بها الثالثة (ان وقعت) الطلقة (الاولى و) الطلقة (الثانية رجعتين) لان البائن لا يباح طلاق (ومن علق) الطلاق (الثلاث بتعليق على فيه الرجعة) كان قال ان طلقك طلاقا ثلاث فيسهر رجعتك فانت طالق ثلاثا (ثم طلق واحدة) أو اثنتين وهي مدخول بها (وقع الثلاث) لان امتناع الرجعة هنا لمجره عنها لا لعدم ملكها (أو) قال لها (كلما) وقع عليك طلاق فانت طالق ثلاثا أو (ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال) لها (انت طالق فثلاث طلقة) منها (بالتجزؤ وتتمها من المطلق وبلفوق قوله قبله) لانه طلاق من

اتف



زوج مختار في محل نكاح صحيح فوجب أن يقع كالأول بمقدمة هذه الصفة وأما يوم النكاح وكون الطلاق المعلق قبله بطله محل لا ينعك  
 الوصف بطلت الصفة ووقع الطلاق كقوله إذا طلقك فنت طلاق ثلاثا لا تملك (وتسمى) هذه المسئلة (السريحية) لأن  
 أبا العباس ابن مرسج الشافعي أول من قال فيها وقال لا تطلق أبدا لأن وقوع واحدة يقتضي وقوع ثلاث قبلها وذلك يمنع وقوعها  
 فثبت أنها تؤدي إلى نفيها فلا تثبت ولأنه يفتى إلى الدلالة ولأنها إذا وقعت وقع قبلها ثلاث فيمتنع وقوعها وجوابه أنها قبله كما سبق وقال  
 ابن عقيل تطلق ما يجوز ولا يجوز المعلق لأنه طلاق فتر من ماض (ويقع ٢٦٧ عن) أي بزوجته (لم يدخل بها) وقال

لأنك لطلق (الأنقرة فقط)  
 لأنها تسمى بها وإن كان  
 لامرأته (إن وطئت وطأ  
 مرة) فانت طالق قبله ثلاثا  
 (أو) قالها (إن أنتك)  
 فانت طالق قبله ثلاثا (أو)  
 إن (فحنت نكاحك)  
 فانت طالق قبله ثلاثا (أو إن  
 فاهرت منك) فانت طالق  
 قبله ثلاثا (و) قال لرجلته  
 (إن راحمتك) فانت طالق قبله  
 ثلاثا ثم وحشتي مما علق علي  
 الطلاق (ونع الثلاث ولغا قوله  
 قبله) لما تقدم في التي قبلها  
 قال في الرعاية وقيل لا تطلق  
 وإن أنتك أو فحنت نكاحك بل  
 تسمى بالابنة وأصح انتهى  
 فظهر من كلامه أنها لا تسمى  
 بقوله أنتك أو فحنت نكاحك  
 على القول الأول وإذا لم تسمى به  
 فلا إشكال في وقوع الطلاق  
 المعلق عليه مع انعاق قوله قبله  
 بخلاف قوله أنتك أو فحنت  
 نكاحك فانت طالق قبله ثلاثا  
 ثم بانت منه بخلع أو غيره  
 أو أسمع نكاحها لمقتضى فلا  
 تطلق لأنه بالإبنة لم ييسق  
 لطلاق محل يقع فيه (و) إن  
 قال لأحدى امرأتي (كأما

ألف المعوض فرجع عليه بالمعوض كشهود الطلاق إذا رجعوا قبل ذلك إن لم يكن دفع  
 المصدق لم يرجع عليها بشئ والارجع في قدر ما قبض منه (ويرجع الثاني على الزوجة  
 بما أخذته) لأنه غريمه بسببها (فإن رجع الأول بعد موتها لم يرجعها) لأنما زوجة  
 الثاني ظاهرا (وإن رجع) الأول (بعد موت الشافعي ورثته) لأنما زوجة ظاهرا  
 (واعتدت وزجعت إلى الأول) لعدم المعارض له قال الشيخ تقي الدين هي زوجة  
 لثاني ظاهرا وباطنا وترثه ذكره أصحابنا وهل ترث الأول قال أبو جعفر نزع وخالفه غيره  
 ومضى ظاهرا الأول فالقرفة ونكاح الثاني موقوف إن كان أخذها بطل نكاح الثاني حيث  
 وإن أمضى ثبت نكاح الثاني انتهى فقلت وهذا مبني على الأول وأما على ما احتاره  
 الموفق من تجديد العقد إذا تركها الأول فلا ينبغي أن ترث من الثاني ولا أن يرث من الأول  
 فنكاحه بظهور حياة الأول (وأما من) أي المنفوق والذي (انقطع خبره لقينة ظاهرها  
 السلامة كفر التاجر في غير مهلكة وإبقا العبد) السفر (على المسلم والسباحة  
 والأمير) عند من ليس عادة القتل (وسفر أقرجه فمعه فدان امرأته تنزل في تمام  
 تسعين سنة من يوم ولد) لأن الظاهر أنه لا يعيش أكثر من ذلك فان فقد ابن تسعين اجتهد  
 الحاكم ذكره في الترغيب ونقله عنه في البسوع (ثم تعتد عدة الوفاة) لأنه قد حكم بموته (ثم  
 تحل) للأزواج (وتقدم في باب ميراث المفقود وإن كانت غيبته) أي الزوج (غير  
 منقطعة) بأن كانت بحيث (يعرف خبره ويأتي كتابه فتمس لامرأته أن تزوج إذا كان  
 يتعدى الانتفاق عليها من ماله قلها الفسخ) بأذن الحاكم لئلا يفسد في علم بالاستدانة  
 وغيرها كما يأتي في النفقات فإن كان الزوج رقيقا فنفقة زوجته على سيده فيعتبر تعدد الانتفاق  
 عنه (ولا) تفسخ (بتعد الرطوء إذا لم يقصد بغيته الاضرار بتركه فان قصد قلها الفسخ  
 به إذا كان سفرا أكثر من أربعة أشهر) فقلت مقتضى ما سبق إذا غاب فوق نصف سنة في  
 غير غزو أو حج وأجبن أو طلب برزق يحتاجه وطلبت تدومه ولم يقدمه قلها الفسخ وإن لم يقصد  
 المضارة وأما قصد المضارة فنفسخ إذا مضت أربعة أشهر وطلبت التيقن وأبى عن مقدم في  
 الأيلاء (ومن ظهر موته باستفاضة كان تظاهرت الأخبار بموته أو) شهدت به (بينة  
 فاعتدت زوجته للوفاة أي مع خاتن الزوج) لا حكم بموته (وإن عذر زوجها بعد ذلك  
 فكيف يقر) إن كان قبل الدخول ردت إلى الأول وإن كان بعده فانه (يجوز زوجه)  
 الأول (بين أخذها) من الثاني (و) بين (تركها) فاشي (وله المصدق) الذي  
 أعطاهما سويا بخذه من الثاني ويرجع به الثاني عليها (وله) أي الزوج القادم  
 أي (تضمن البينة) التي شهدت بموته (ما تطلب من ماله) تسميها في أدائه (وإن

طلقت خنزرك فانت طالق ثم قال مثله للضره ثم طلق الأولى) فقلت أنت طالق (طلقت الأنقرة طلقه) واحدة بالصيغة وهي  
 طلاق الأولى (و) طلق (الأولى ثنتين) واحدة بالصيغة واحدة بالصفة لأن وقوعه بالضره تطليق لأن التعليق ووجود  
 الصفة تطليق (وإن طلق الأنقرة) أي المقول له ذلك ثانيا (فقط) أي وأما يطلق الأولى بعد أن قال لها ذلك (طلقتا)  
 أي الأولى والثانية (طاقة طلقه) الأولى بالصفة والثانية بالتخيير ولا يقيم بالتعليق أخرى لأن طلاق الأولى وقع بالتعليق  
 السابق على تعليق طلاق الثانية فلم يحدث بعد تعليق طلاق الثانية طلاقها (ومثل ذلك) وقع من له زوجتان حفصة وعمره  
 مثلا (إن) طلق حفصة فمعه طالق (أو كما طلق حفصة فمعه طالق ثم قال إن) طلق عمره حفصة طالق (أو كما



طلقت مرة واحدة طالق واحدة ( كالمرة قبل ) فان طلق ثم طلق ثنتين وحصة طلاقه وان طلق حصة فقط  
 طلقا طلاقا طلاقا تقدم ( وعكس ذلك قوله لمرة ان طلقك حصة طالق ثم ) قوله ( الحصة ان طلقك لمرة طالق  
 حصة هنا كمرة هناك ) فان قال لمرة ان طلق طلقين بالباشرة والصفة وطلقت حصة واحدة وان طلق حصة  
 ابتداء لم يقع بكل منهما الا طلاق حصة بالباشرة وعمرها حصة ( و ) ان قال ( اربع ) زوجه ( ايكن وقع عليها طلاق  
 فصاحبها طالق ثم اوقعه ) اي الطلاق ٢٦٨ ( على احدها ) اي الاربع ( طلقن كاملا ) اي ثلاثا ثلاثا

لانه اذا اوقعه باحدها من طلق  
 بايقاعه طلاقه وطلقت كل  
 واحدة من صواحبها بقرعه  
 عليها طلاقه وكلما يقع بواحدة  
 طلاقه يقع بكل واحدة من صواحبها  
 طلاقه فينال كل واحدة من  
 صواحبها الثلاث ثلاث طلاقات  
 ( و ) ان قال لنسائه الاربع  
 كلما طلق واحدة فمصدق  
 من عبيدي ( حرو ) كلما  
 طلق ( ثنتين فائتان ) من  
 عبيدي حوران ( و ) كلما  
 طلق ( ثلاثا فثلاثه ) من  
 عبيدي احرار ( و ) كلما طلق  
 ( اربع فاربعة ) من عبيدي  
 احرار ( ثم طلقهن ولو معا )  
 بان قال لمن انتن طوا سبق  
 ( عتق خمسة عبيدا ) لان  
 في الزوجات اربع صفات  
 هن اربع فيعتق اربعة وهن  
 اربع احدى فيعتق اربعة وهن  
 اثنتان واثنتان فيعتق اربعة  
 وفيهن ثلاث فيعتق بين ثلاثة  
 او تقول يعتق بواحدة واحد  
 وبثانية ثلاثة لان فيها صفتين  
 هي واحدة وهي مع الاولى اثنتان  
 ويعتق بثالثة اربعة لانها  
 واحدة وهي مع الاولى والثانية  
 ثلاث فيعتق برابعة سبعة لان  
 فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي

اختارت امرأة المفقود المقام والصبر حتى يتبين امرها بالنفقة من مالها مادام حيا لقيام  
 زوجها وهو الزوجية ( فان تبين انه ) كان ( مات او فارقها رجوع ) بالبناء للفعل أي  
 رجوع الوتره فيما اذا مات او رجوع هو فيما اذا فارق ( عليه ما بما بعد ذلك من النفقة ) لا تقطاع  
 الزوجية ( وان ضرب لها ) أي لامرأة المفقود ( حاكم مدة التربص ) فلها فيها النفقة  
 لانه لم يحكم بموته بعد و ( لا ) نفقة لها ( في العدة ) لانه حكم بموته بعد مدة التربص  
 فصارت معتدة لا وفاة والوجه الثاني لها النفقة قاله القاضي وهو نص أحمد لان النفقة لا تسقط  
 الا بيقين الموت ولم يوجد ههنا وكذا ذكر صاحب المغني وانشرح وزاد ان نفقتها لا تسقط  
 بعد العدة ايضا لانها باقية على نكاحه ما لم تنزل زوج او يفارق الحاكم بينهما ( وان تزوجت )  
 امرأة المفقود سقطت نفقتها ( او فارق الحاكم بينهما سقطت ) النفقة لا تقطاع  
 الزوجية ظاهرا ( فان قدم الزوج بعد ذلك وردت اليه عادت نفقتها من حين الرد )  
 كالنكاح اذا عادت للطاعة ( واذا تزوج امرأة لها ولد من غيره وليس الولد ولدا لابن ولا  
 اب ولا جد وهي غير آيسة فمات ) ولدها ( اعترضا الزوج وجوبا حتى تحيض ) حيضة  
 نسا ( او تبين حملها ) روى عن علي وابنه الحسن ونحوه عن عمر والحسين بن علي والصعب  
 ابن جشمة ( لان حملها برثه ) أي برث ولدها لانه أخوه لأمه وليس من يحجب ( فان لم يفعل )  
 أي الزوج بان لم يعترضا ( وانت بولد قبل ستة أشهر ) وعاش ( وورث ) من ولدها لانه  
 تبين انه كان موجودا حين موته ( وان انت به بعده ) أي بعد ستة أشهر ( من حين وطئها )  
 الزوج ( بعد موت الولد لم يرث ) الحمل لاحتمال حدوثه بالوطء ( ومن طلقها زوجه )  
 وهو غائب ( او مات عنها ) زوجها ( وهو غائب عنها فمات من يوم مات او طلق ) روى  
 عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود واه عنهم البيهقي كما لو كان حاضرا ولو ان القصد غير  
 معتبر في العدة بدليل الصفة والمجنونة وكما لو كانت حاملا بوضعت غير حاملة بفرقة ( وان لم  
 يحجب ما تجتنبه المعتدة ) لان الاحداد الواجب لم يس بشرط في العدة فظاهر النص ( وان  
 أقر الزوج انه طلقها من مدة تزيد على العدة ان كان فاسقا أو مجهولا الحال لم يقبل قوله في  
 انتضاء العدة التي فيها حق الله ) قاله في الاختيارات ( وان كان عدلا غير منهم مثل ان كان  
 غائبا فلما حضر أخبرها انه طلق من كذا وكذا ) قبل قوله لعدم انهمه قال في الاختيارات انه  
 المشهور عن أحمد ( فتعتمد من حين الطلاق كما لو قامت به بينه وعدة موطوءة بشبهة ) كطالفة  
 ذكره في الانتصار اجماعا لان الوطء في ذلك من شغل الرحم ولحق النسب كالوطء في النكاح  
 الصحيح ( أو ) أي وعدة موطوءة ( برتا كطالفة ) لانه وطء يقتضي شغل الرحم كوطء  
 الشبهة ولانه لو لم يجب العدة لاختلط ماء الواطئ والزوجة فلم يعلم من الولد منهما ( الأمة )

مع الثالثة اثنتان وهي مع الثلاث التي قبلها اربع ( وان أتى ) معاق ( بدل ) قوله  
 ( كما ) قوله ( ان او نحوها ) كتي واذا وحيثما كقوله ان طلق واحدة فعبيدي حور وثلثان وثلاثا وثلاثة واربع فاربعة  
 ثم طلقهن ولو معا ( عتق عشرة ) أعبدلان غير كل لا يقتضي اشكرار ( و ) ان قال لامرته ( ان أتاك طلاق فانت طالق  
 ثم كتب اليها اذا أتاك كتابي فانت طالق فاذها ) كتي به ( كاملا ولم يمنع ) منه ( ذكر الطلاق بثلثان ) طلاقه بتعليقه على الكتاب  
 وطلقة بتعليقه على اتيان الطلاق لانه اناها بكتابه اليه المعلق عليه الطلاق فان اناها ببعض الكتاب وفيه الطلاق أو اناها كله وقد  
 انجس ما فيه أو ذكر الطلاق منه لم يقع شيء كالموضع لانه لم يأتها بطلاقه ولا كتابه بل بعضه ولا يشيت الكتاب الا بشاهدين ككتاب



القاضي ويكنى أن يشبهها فتدعى (فإن قال أدت) بقولي أن أنك كتابي فأنت طالق (الملك طالق) بالتماني (الأول دين)  
 لأنه أعلم بينه وكلامه مجتمعه (وقيل) منه (حكما) لظهوره (ومن كتب) لأمراه (إذا قرأت كتابي فأنت طالق ففرق  
 عليها وقع) الطلاق (إن كانت أمية) لا تقرأ لأن هذا الذي يراى بقرائنها (والا) تكن أمية بل كارتة (فلا) تطلق بقرأة  
 غير ما عليها لأنها لم تقرأه والأصل استعمال اللفظ في حقيقته ما لم تتعذر ومن حلف لا يقرأ كتاب فلان فقرأ في نفسه ولم يحرك  
 شفتيه به حنث لا تصرف فيه إلى ما يعرفه الناس إلا أن يفوى حقيقة ٢٦٩ القراءة ثلاثا تحت الإلها

فوصل في تعليق بالخلف  
 إذا قال في لأمراه (إن حلفت  
 بطلاق فأنت طالق ثم علقه)  
 أي طلاقها (بما) أي شيء  
 (فيه حث) على فعل كان لم  
 أدخل الدارقان طالق أو أنت  
 طالق لأن من طلق في الحال  
 (أو) علقه بما فيه (منع) من  
 فعل كان فمقت فانت طالق سبق  
 طلق في الحال (أو) علقه بما فيه  
 (تصديق خبر) كانت طالق  
 لقد قمت أو أن هذا القول  
 لمصدق ونحوه طلق في الحال  
 (أو) علقه بما فيه (تكذيبه)  
 أي الخبر كانت طالق إن لم يكن  
 هذا القول كذبا (طلق  
 في الحال) لوجوه والخلف  
 بطلاقها تجوز ما فيه من المعنى  
 المقصود بالخلف وهو والحث  
 أو المنع أو التأكييد وإن كان  
 في الحقيقة تعليق لأن اللفظ إذا  
 تفرجه على الحقيقة حل على  
 مجازه لقريته الاستحالة و(لا)  
 تطلق من علق طلاقها  
 بالخلف به (إن علقه بشيئها)  
 أو شيئا غير ما عليها (أو)  
 علقه (بحيث أو طهر  
 أو طلع الشمس أو قدم الحاج  
 ونحوه) كالكسوف وهبوب

غير زوجة) تستبرأ (بحقيقة) لأن المقصود العلم ببراءة الرحم من الحمل وذلك حاصل  
 بالحيضة كالوإراد سيدها بعد وطئها (وإن وطئت زوجة) بشبهة أو زنا (أو) وطئت  
 (فريه بشبهة أو زنا حرم) أي حرم وطئها (حق تعذر الزوجة) حرة كانت أو أمية  
 (وتستبرأ السرية) خشية اشتباه الانساب واختلاط النباه (وله) أي الزوج أو  
 السيد (الاستمتاع منهما) أي من الزوجة والسرية (بما دون الفرج) كقبلة وليس  
 شهوة لأن التحريم لمعارض كالحيف  
 فصل وإن وطئت معتدة بشبهة أو نكاح فاسد لفرق بينهما (لأن العقد الفاسد وجوده  
 كعدمه) (وأعت عدة الأول) لأن سببا سابق على الوطء المذكور (ولا يحسب جنبا)  
 أي المدة (مدة مقامها) أي الموطوءة (عند الوطء الثاني) بعد الوطء بل ابتداءها  
 من التفريق بينهما (وله) أي المطلق (وجبة رجعية في مدة تنقضي عنه) كما لو وطئ  
 في الرجعة (ثم استأنفت العدة من الوطء) لأن العدتين من رجلين لا يتداخلان  
 كالديتين (وإن كانتا اثنا فاصبا المطلق) في عدتها (عند ذلك) أي لم  
 العدة الأولى ثم تعذر من الوطء لأنه وطء محرم لا يلحق فيه النسب ولأن العدة الأولى عدة طلاق  
 والثانية عدة زنا فلم تدخل أحدهما في الأخرى لاختلاف سببهما كالكفارات (وإن أصابها)  
 مبيها في عدتها (بشبهة استأنفت العدة للوطء) لأن الوطء قطع العدة الأولى وهو موجب  
 للاعتداد للاحتياج إلى العلم ببراءة الرحم من الحمل (ودخلت فيها بقية) العدة (الأولى)  
 لأن الوطء بشبهة يلحق فيه النسب فدخلت بقية الأولى في العدة الثانية (وإن وطئت  
 امرأة) مزرعة (بشبهة ثم طلقها زوجها رجعا اعتدت له) أي للطلاق (أولا)  
 لقوته (ثم اعتدت للشبهة) ولا تتداخل العدة مع اختلاف الوطئين كما تقدم (وكل  
 معتدة من غير النكاح الصحيح كالزانية والموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد قياس المذهب  
 فحرمها على الوطء وغيره في العدة قاله الشارح وقال الموفق والأولى حل على نكاحها لمن هي  
 معتدة منه إن كان يلحقه نسب ولها) كالوطوءة بشبهة أو نكاح فاسد لأن العدة لم يلفظ ما به  
 وصيانة نفسه ولا بصان ماؤه المحترم من ماؤه المحترم ولا يحفظ نسبه عنه كالمطلقة البائن (والا)  
 أي وإن لم يلحقه نسب ولها كالسزى بها (فلا) تحمل له في عدتها (وتقدم في الحرمات في  
 النكاح) تحمل له المعتدة منه إذا كان يلحقه نسب ولها منه (إن لم يلزمها هذه من غيره)  
 فإن لزمتها عدته من غيره فلا حتى تنقضي (وإن تزوجت) المرأة (في عدتها فأنكاحها  
 باطل) لقوله تعالى ولا تعزموا عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ولأن العدة إنما  
 اعتبرت لمعرفة براءة الرحم ثلاثا فغنى الاختلاط النباه واشتباه الانساب (ويجب أن

الرجع قبل وجوده لأنه تعليق محض ليس فيه معنى الخلف (و) إن قال لأمراه (إن حلفت بطلاق فأنت طالق (أو)  
 قال لها (إن كملت فأنت طالق وأعادها) لها (مرة) أخرى (فطلقة) لأنه حلف أو كلام (و) إن أعاده (مرتين فثنتان و) إن  
 أعاده (ثلاثا فثلاث) طلقات لأن كل مرة وجد في شرط الطلاق وبه قد شرط طلاقه أخرى (بما يقصد أفهامها في) قوله  
 (إن حلفت) بطلاق فأنت طالق فلا يقع بخلاف ما لو أعاده من علقه بالكلام بقصد أفهامها لأنه لا يخرج بذلك عن كونه كلاما قاله  
 في الفروع وأخطأ بعض أصحابنا وقال فيها كالأولى ذكره في القنون (وتبين غير مدخول بها) إذا أعاده (بطلقة) فلا يلحقها  
 ما بعدها (ولم تنقض بينه الثانية و) لا (الثالثة في مسألة الكلام) في غير مدخول بها لأنها بينين بمرورهم في كلامها فلا



يحصل جواب الشرط الاوحد بان يتخلف مسئلة الخلف فتعقد عينه الثانية لانها لا تبين الا بعد انقضاءها فان تزوجها بعد ثم حلف بطلاقها طلق ولو جرد الحلف باليمين المنعقدة في النكاح السابق (و) لو قال لا رأتية (ان حلفت بطلاقك كما فانتما طالقان واعداده وقع بكل) منها (طالقة) لما سبق (وان لم يدخل باحدهما) أي المرأتين (فاطاده بعد) ان وقع بكل منهما طالقة (فلا طلاق) لان الخلف بطلاق البائن غير معتبه (ولو نكح البائن ثم حلف بطلاقها طلقا ايضا طالقة طالقة) لان عقدا ليمين الثانية في حقهما جميعا واكتفاء بوجود آخر ٢٧٠ الصفة في النكاح ليقع الطلاق عقبه واستشكل كما اوردته في

الحاشية (و) ان أتى (بكلمة يدل ان) بان قال كلما حلفت بطلاقك فانتما طالقان واعداده واحدا غير مدخول بها ثم اعداده حال بينوتها ثم نكح البائن واعداده طالقة (ثلاثا) ثلاثا (طالقة عقب حلفه ثانيا وطلقتين لما نكح البائن وحلف بطلاقه) لعدم انحلال اليمين الاولى بالثانية لان كل التكرار واليمين الثانية منعقدة فاليمين الثالثة التي تكملت بحلفه على المتجدد نكاحها شرط لليمين الاولى والثانية فيقع بها طلقان بخلاف ان فان اليمين الاولى تفسخ بالثانية لعدم اقتضاها التكرار (ومن قال لزوجه حلفه حصة وعشرة ان حلفت بطلاقك فعمرة طالق ثم اعداده لم تطلق واحدة منهما) لانه حلف بطلاق عمرة وحدها لا بطلاقها (ولو قال بعده ان حلفت بطلاقك فحصة طالق طلقت عمرة) به لحلفه بطلاقها بعد تعليق طلاقها عليه (ثم ان قال) بعده (ان حلفت بطلاقك فعمرة طالق لم تطلق واحدة منهما) لما سبق (ثم ان

يفرق بينهما) لانهما اجنبيان (وتسقط نفقة الرجعية وسكتاها عن الزوج الاول لنشوزها ولم تنقطع عدتها حتى يظا الثاني) لان العقب باطل لا يصير به المرأة فراشا وسواء علم بالهرم ارجعه له فاذا دخل به انقطعت المدة لانها حينئذ صارت فراشا (ثم اذا فارقتها بنت على عدتها من الاول) لان حقه اسبق ولان عدته وجبت عن وطء في نكاح صحيح (واستأنفت العدة) بعد ذلك (من الثاني) ولا تندخل العدة رواء مالك والشافعي والبيهقي باسناد جيد عن عمرو وعلى ولا تعرف لهما مخالفا في العصابة قاله في المبدع ولا يهما حقان مقصودان لادمين كالدينين (وان أنت بولم من احدهما عينها انقضت عدتها به) أي بوضعه (منه) أي عن لحق به الولد (ثم اعتدت لآخر) بثلاثة اقراء يكون الولد لاول عينها اذا ولدت لدون ستة أشهر وعاش من وطء الثاني ويكون للثاني عينها اذا ولدت لفوق ستة أشهر من وطئه ولغرض اربع سنين من ابانة الاول لها (وان أمكن أن يكون) الولد (منهما) بان أنت به لفوق ستة أشهر من وطء الثاني ولدون اربع سنين من بينونة الاول (أرى) الولد (القائفة معهما) أي مع الواطئين (فالحق) الولد (من الحق به منهما) لان قولها في ذلك حجة (وانقضت عدتها به) لانه لا يجوز ان يكون الحمل من انسان والعدة من غيره (وان الحقته) القافة (بهما) أي الواطئين (الحق بهما وانقضت عدتها به منهما) لان الولد محكوم به لهما فتكون قد وضعت حملها منهما (وان نفقه) القافة (عنهما) أي الواطئين (او اشكل عليها ولم يوجد قافة ونحوه) كما لو اختلف قائمان اعتدت (بعده وضعه بثلاثة قروء) لانه ان كان من الاول فقد أنت بما عليها من عدة الثاني وان كان من الثاني فعليها أن تكمل عدة الاول ليسقط الفرض بيقين وعلم بما سبق انها ذاولدت لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من اربع سنين من فراق الاول لم يلحق بواحد منهما ولا تنقض عدتها به منه لانا تعلم انه من وطء آخر (والثاني أن ينكحها بعد انقضائه العدتين) وهو قول علي وروى عن عمرانه رجوع اليه رواء البيهقي باسناد جيد وكالوزني بها وآيات الاباحة عامة وقال الشافعي له نكاحها بعد قضاء عدة الاول لان العدة انما شرعت لحفظ النسب وصيانة النساء والنسب لاحق به أشبهه ما لو خالعهما ثم نكحها في عدتها قال في المقي وهوذا قول حسن موافق للنظر (فان وطئ رجلان امرأة بشبهة أو زنا فعليه اعتدان لهما) لقول عمرو وعلى ولا يهما حقان مقصودان لادمين فلا يتدخلا لان كالدينين واختار ابن جلدان اذا زنا بها نكحها عدة وجرم بعناها في المنتهى قال في التنقيح وهو ظاهر قال في شرح المنتهى في الاصح لعدم لحوق النسب فيه فيبقى القصد للعلم ببراءة الرحم وعلى هذا عدةها من آخر وطء الاول قدمه في المبدع

والتنقيح

قال) بعده (ان حلفت بطلاقك فحصة طالق طلقت حصة) وحدها

لما ر (و) ان قال (لمدخول بهما كلما حلفت بطلاق احدا كما) فانتما طالقان (أو) قال كلما حلفت بطلاق واحدة منك فانتما طالقان واعداده طالقان ثنتين ثنتين) لان ذلك حلف بطلاق كل منهما فطلقة واحدة بطلاق كل واحدة منهما طالقة طالقة بخلافه بطلاق الاخرى كذلك (وان قال) لهما كلما حلفت بطلاق احدا كما او واحدة منك (نهي) طالق (أو) قال (نضرته طالق واعداده فطلقة طالقة) بكل منهما لان حلفه بطلاق واحدة منهما اقتضى طلاقها وحدها وحلف بطلاقها الا مرة فلا يطلق الا طالقة (وان قال) لهما كلما حلفت بطلاق احدا كما او واحدة منك (فاحدا كما طالق) واعداده (فطلقة) يقع



(بأحداهما من فرقة) كالقول أسدا كاطاني (و) ان قال (لأحداهما ان طلق بطلا في خرتك فانت طالق ثم قال  
 للآخرى) أي قل لها مثل ما قال الأول (طلقت الأول) طلق بطلا في خرتي (فان أمانه الأولى طلقت للآخرى)  
 لما

فصل في تطبيقه بالكلام والاذن والقربان في بكسر القاف مصدر قريب بكسر الراء (إذا قال) لامرأته (ان كنت طالق طالق ففعل  
 أوز جرم فقال تعني أو اسكتي أو مري ونحوه) اتصل ذلك بيمينه أولا ٢٧١ طلقت ما لم ينو غيره وكذا لو معها فذكره

سوق فقال الكاذب عليه  
 لنفسه لله حنت نصالة كلها  
 (أو قال لها) بعد التطبيق  
 بالكلام (ان قمت طالق طالق  
 طلقت) بذلك وان لم تقسم لانه  
 كلام خارج عن اليمين (مام  
 ينو) كلاما (غيره) أي  
 غير ذلك الكلام أو زك  
 محادثتها أو الاجتماع بها قبل  
 بحث اليمين (و) ان قال لها  
 (ان بدأتك بكلام فانت  
 طالق فقالت) له (ان بدأتك  
 به) أي بكلام (فبغدي حر  
 انحللت عيني) لأنها كتمته أولا  
 فلم يكن كلامه لها بعد ابتداء  
 (ان لم تكن) له (نيسة)  
 بان نوى انه لا يسد لها كلام  
 في مرة أخرى (ثم ان بدأته) بكلام  
 (حنت) أي عنتي عيها  
 لو جود الصفة (وان بدأها)  
 بكلام بعد قوالها ان بدأتك  
 بكلام فبغدي حر (انحللت عيني)  
 لما سبق (وان علقه) أي  
 طلقها (بكلامها زيدا)  
 كان قال لها ان كنت زيدا فانت  
 طالق (فكلمته) أي زيدا  
 (فلم يسمع) زيد كلامها  
 (فغله) زيد (أو شذله)  
 عنها (ونحوه) كتحف

والتنقيح وهو مقتضى المقنع (واذا تزوج مستعدة) من غيره (وهما) أي العاقد  
 والمقود عليهما (عالمات بالعدة) قلت ولم تكن من زنا (و) عالمات (بهرم النكاح  
 فيها) أي العدة (ووطئها فيها) أي العدة (فهي زانية بان عليها ما حد الزنا ولا مهر لها)  
 لانها زانية مطاوعة ولا تقدر لشبهة العدة بالباطل مجمع على بطلانه فلا اثر له بخلاف  
 المعتدة من زنا فان نكاحها طهر الوطئ فيه حكمه حكم وطئ الشبهة لا اختلاف في وجوبها  
 وحصل سقوط مهرها (ان لم تكن أمة) فان كانت أمة لم يسقط لانه ليس بها قلاب ط  
 عطاوعتها (ولا يلحقه النسب) لانه من زنا (وان كانا) أي الشايع والمنكوحه  
 (جاهلين بالعدة أو) جاهلي (التحريم ثبت بالنسب واتفي الحد وجب المهر) لانه  
 وطئ شبهة (وان علم هو دونها فطيه الحد) الزنا (و) عليه (المهر) بما نال من فرجها  
 لانها زانية مطاوعة (وان علمت هي دونه فطيه الحد ولا مهر لها) ان كانت حرة لانها زانية مطاوعة  
 (ويلحقه النسب) لانه وطئ شبهة  
 فصل وان طلقوا في الزوج (واحدا) رجعية (فلم تنقض عدتها حتى طلقها  
 ثانية بنت على ماضى من العدة) لانها طلاقا لم يخلها ما وطئ ولا رجعة أشبه الطلاقين  
 في وقت واحد (وان راجعها ثم طلقها بعد دخوله بها أو قبلها استأنفت العدة) لانه طلاق في  
 نكاح صحيح وطئ فيه كالولم يتقدمه طلاق (كفصحها) النكاح (بعد الرجعة بهنق)  
 تحت عتد (أو غيره) أي غير المتفق كفسخ العتد أو إفساد لان وجوب انفسح في العدة  
 موجب الطلاق فكان حكمه حكمه وان راجعها في عدتها حصلت به الرجعة كما تقدم  
 فاذا طلقها استأنفت (وان طلقها بائن ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخوله بنت على  
 ماضى) لانه طلاق من نكاح لا دخول فيه فلا يوجب عدة كالولم يتقدمه  
 نكاح

فصل ويلزم الاحداد في وهو المنع اذا المرأة تمنع نفسها عما كانت تنهيه به زوجها من  
 تطيب وزين يقال أحدث المرأة في عدة وحدت عتد بالتمنع والكسر فمضى حادة  
 وهي الحد بدحد بالامتناع به أو الامتناع على من يحاوله (في العدة كل متوق عنها فوطئ  
 في فكاك صحيح) الحديث أم عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل لا تحدا المرأة فوق  
 ثلاث الا على زوج فانها تعد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب  
 ولا تسكحل ولا تمس طيبا متوق عليه والعصب بفتح العين واسكان الصاد المهملتين نوع من  
 السبد يصنع غزله ثم ينسج قاله القاضى وقال في الشرح الصحيح انه ثبت يصنع به الثياب  
 (ويباح) الاحداد (لبائن) كالطلقة ثلاثا والمختلعة بالاجماع ذكره في المبدع لكن لا يسن

صورتها أو صياح وكانت منه بحيث لو ردت صورتها سمعها حنت (أو) كلمته (وهو) أي زيد (محنون أو سكران) غير مصر وعين  
 (أو أصم يسمع لولا المانع) حنت لانها كلمته (أو كانته) أي زيدا (أو راسنه ولم ينو) مطلق (مسانتها) له بالكلام حنت لان ذلك  
 كلام لقوله تعالى وما كان ابشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء والان ظاهر اليمين  
 هجرانها زيد ولا يحصل مع مواصلة بالكتابة والمراسلة وان أرسلت انسانا يسأل أهل العلم عن مسألة أو حديث فجاء الرسول فسأل  
 الخلف عليه لم يحنث لانها لم تقصده بإرسال الرسول (أو كلمت غيره) أي غير زيد (وزيد يسمع تقصده) به (حنت) لانها قصده  
 وأسمته كلاما أشبه ما لا خاطئته وكذا لو سلمت عليه لانه لم يقصده (لا) يحنث (ان كلمه) أي زيدا (ميتا أو غائبا أو مغمي



عليه أو ناعما) لان التكليم قبل يتعدى الى الحكم فلا يكون الا في حال يمكنه الاستماع فيها (أو) كلمته (وهي مجنونة) فلا حنث  
 لانها لا تصد لها (أو أشارت اليه) أي زيد لان الإشارة ليست كلاما مشروفا (و) من قال لامرأته (ان) كلفنا زيدا وعمرنا  
 فاشيا طلاقا فكلت كل واحدة) منها (واحدا) بان كلمت واحدة زيدا والاخرى عمرا (طلاقا) لانه علق طلاقهما على  
 كلامهما معا وقد وجد أشبه قوله ان ذكر كتمانها بذكر ونحوه (الا ان قال) لامرأته (ان) كلفنا زيدا وكلفنا عمرا فاشيا طلاقا فكلت  
 كل واحدة واحدا (فلا يحنث حتى يكلمها) ٢٧٢ أي المرأتان (كلا منهما) أي من زيد وعمر ولانه علق طلاقهما

بكلامهما الكل واحد منهما  
 (و) ان قال لامرأته (ان)  
 خالفت امرى فانت طالق فنهاها  
 وخالفته ولائيه) له تخالف  
 ظاهر لفظه (لم يحنث ولو لم  
 يعرف حقيقتها) أي الامر  
 والنهي لانها خالفت نهيها لأمه  
 الا أن يتسوى مطلق المخالفة  
 فان نوى مطلق المخالفة حنث  
 وقياسها لو كان ان خالفت نهي  
 فانت طالق فنهاها فخالفتها  
 (و) ان قال لها (ان خرجت)  
 بغير اذني فانت طالق (أو زاد  
 مرة) فقل ان خرجت مرة  
 (بغير اذني أو اباذني أو حتى  
 آذن لك فانت طالق فخرجت  
 ولم ياذن) لها في الخروج  
 طلقت لوجود الصفة (أو آذن)  
 لها في الخروج (ثم نهاها)  
 ثم خرجت ولم ياذن بعد نهيها  
 طلقت لخروجها بعد نهيها  
 بلاذنه لان هذا الخروج بمنزلة  
 خروج ثان (أو آذن) لها في  
 الخروج (وأم تعلم) بآذنه  
 فخرجت طلقت لان الآذن  
 هو الاعلاء ولم يعلمها (أو)  
 آذنها (وعلمت) وخرجت (ثم  
 خرجت نسياناً لآذنه طلقت  
 لخروجها بلاذنه ولا يحنث  
 بخروجها (أو آذن) لها

قاله في الرابة ولا يجب لفظه والاحاديث ولان الاحداد في عدة الوفاة لاظهار الاسف  
 على فراق زوجها وموته فاما الباش فانه فارقها باختياره وقطع نكاحها فلا معنى لتكليفها  
 الحزن عليه ولان المتوفى عنها ولو ثبت بولد حتى الزوج وليس له من ينفيه فاحتبط عليها بالاحداد  
 لئلا يلحق باليت من ليس منه بخلاف المطقة الباش وكالرجعية (ويحرم) الاحداد  
 (فوق ثلاث على ميت غير زوج) لاخير (ولا يجب) الاحداد على متوفى عنها (في نكاح  
 فاسد) لانه ليس بزواج وفي الجامع المنصوص يلزم الاحداد في نكاح فاسد (والسنة  
 والذميمة والمكلفة وغيره) أي الاحداد (سواء) لعموم الأدلة وغير المكلفة يجنبها  
 وليها ما يجب على المكلفة تجنبه (وهو) أي الاحداد (اجتناب ما يدعو الى جماعها  
 ويرغب في النظر اليه ويحسنها من زينة) أي ما يزين به (وطيب) للاخبار بالصحة ولانه  
 يحرك الشهوة ويدعو الى المباشرة (ولو) كان الطيب (في دهن كدهن وردو) دهن  
 (بتفحس) دهن (باصمير) دهن (بان وشحوه) كدهن زبقي لانه طيب (لكن  
 لما ان تجعل في فركها طيب اذا اغتسلت من الحوض ولا بأس بدهن غير مطيب كزيت  
 وشيرج) بفتح الشين لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أم عطية ولا تمس طيبا الا عند  
 أدنى طهرها اذا ظهرت من حیضها بيضاء من قسط أو أظفار متفق عليه لانه ليس بطيب  
 (و) لا بأس (بصبر في غير وجهه ومن ويحرم) على المتوفى عنها (ان تختضب) لقوله  
 عليه الصلاة والسلام في حديث أم سلمة ولا تختضب ولا تدهن ولا تدع الى الجماع أشبه الخ بل أولى  
 (وان تحمر وجهها وان تدهن بأسفد اج العرائس) لانها انما تمت منه في الوجه لانه يصفره  
 فيشبه الخضاب (وان تجعل عليه) أي الوجه (صبرا) بكسر الباء (بصفرة) فيشبه  
 الخضاب قال في الفروع فيه توجه واليدن (وان تنقش وجهها وان تختضب وجهها وما أشبه  
 ذلك مما يحسنها) ويدعو الى جماعها (وان تكحل بالمدلولو كانت سوداء) لقوله عليه  
 الصلاة والسلام في حديث أم عطية ولا تكحل ولا تدهن ولا تبلغ في الزينة (الا اذا احتاجت) للأمد  
 (للداوى فتكحل) به (للاولمسة نهرا) قلده في المذبح وغيره (وينباح) لها اكحال  
 (بتوتيا وعزروفت ونحوها) لانه لازمه تيه (كتنظيف وتعليم أظفار وتغافل وحلق  
 شعر مندوب اخذه) كدنة (واغتسال بسدر وامتشاط ودخول حمام) لانه ليس منصوصا  
 عليه ولا في معنى المنصوص (ويحرم عليها الثياب المصبغة للصين كالمصفر والمرعفر والاحمر  
 والازرق والأخضر المصافين والأصفر والمطرز) لقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس ثوبا  
 مصبوغا الا ثوب تصب وفي حديث أم سلمة ولا تلبس المصفر من الثياب ولا المشق (و) يحرم  
 عليها (الحلى كله حتى الخاتم والحلقه) سواء كان من ذهب أو فضة لعموم النهي (وما صيغ

غزله

(فيه) أي ان خروج (كلمات) تصالان خروجها بآذنه ما لم يجد حلفا

أوينها (أو) ان خرجت (الاباذن زيد) فانت طالق (فانت زيد ثم خرجت) فلا حنث خلافا للقاضي وجعل  
 المستثنى محذوف عنه (و) ان قال لها (ان خرجت في غير وجهي بلاذني فانت طالق فخرجت له) أي للحمام (ولغيره)  
 طلقت لانه يصرف عيناها فخرجت بغير الخاتم (أو) خرجت (له) أي الخاتم (ثم بدا لها غيره) كالمصفر أو دارا لها  
 (طلقت) لان ظاهر عيناها من غير الخاتم فكيف ما صارت به حنث كما لو خالفت لفظه (ومتي قال) من حلف لا يخرج  
 زوجته الا بآذنه وخرجت (كذلك اذنت) في خروجها وانكرت لزوجة (قبل) منه (بيينة) لا بد منها لوقوع الطلاق ظاهرا



لأن الأصل عدم الأذن (و) لو قال لامرأته (انقربت) بضم الراء (واو كذا) فأنست طائقي وقيم) الطلاق (بوقوعها تحت غنائها)  
 أي الدار المحلوف عليها (واصوتها) أي المرأة (يجيدارها) أي الدار (و) انقل لها انقربت داركذا (بكسر وا) انقربت  
 لم ينقع) عليه طلاق (حتى تنسها) أي الدار لان مقتضاها ذلك ذكره في الروضة وانه تصرف عليه في الفروع وهو كلام الشافعي كما  
 ذكرته في الحاشية

﴿فصل في تعليق بالمشقة﴾ أي الإرادة (إذا قل) لامرأته (انت) ٢٧٣ ط (وان) شئت (أرادا) شئت (أومق) شئت

(أراي) شئت (أراي) شئت (أوكيف) شئت (أوحيت) شئت (أراي) وقت شئت فشاءت) بلقلها  
 ذيلها (ولو) مكات  
 (كاره) وقع لوجود الصفة  
 وعبارته في الانصاف والتنقيح  
 ولوم كره وما ذكره المستف هو  
 المصواب (أو) كانت  
 مشيتها (بعد نزاع أو بعد  
 رجوعه) أي الزوج عن  
 تعليقها (وقع) الطلاق  
 لانه إزالة ملك علق على المشيئة  
 فكان على التراخي كالعتق  
 وتعلق ذيله بطل رجوعه عنه  
 للزومه وان قيد المشيئة بوقت  
 كانت طلق ان شئت اليوم  
 أو الشهر تقيس ذلك فلا يقع  
 بمشيئها بعسده (لا) يقع  
 (ان قامت شئت ان شئت)  
 ولو شاء (أو) شئت (ان شاء  
 أبي ولو شاء) أبوها لان المشيئة  
 أمر خفي لا يصح تعليقه على  
 شرط وكذا شئت ان طلعت  
 الشمس ومحوه نساء ونقل ابن  
 المنذر الاجماع عاينه لأنه لم  
 يوجد منها شيء أعما وجود منها  
 تعليق مشيتها بشرط وليس  
 تعليقها بذات مشيئة (و) ان

غزله ثم نسيج فكم صبوغ بعد نسجه ( اذ دخل ذلك في تحيين وعدمه ) وذي نعمر  
الاييض وان كان حسنا ولو ( كان الاييض ( حريرا ) لان حسنه من اصل خلقتها  
فلا يلزم تغييره قال في المبدع وظاهر مولو كان معدا الزينة وبه يبرحه ( ولا المانون  
لدفع الوسخ كالكحل والاسود والاضطر المصبغ ) لان الصبغ لدفع الوسخ لا يحسنه لانه  
ليس بزينة ( ولا ) يحرم عليها ( نقاب ) خلافا لما عرق لانه ليس في معنى المنصوص  
عليه وقياس المعتدة بالحرمة مردود بان المحرمة بمحرم عليها ليس القازين و يساح لها  
سائر الثياب ولا كنفان المعتدة ( ويجوزها ) في عدة الوفاة ( التزين في الفرش والبسط  
والمستور واثاث البيت لانا الاحد في البدن لافي الفرش ونحوه ) لانه غير منصوص  
عليه فيها

فوفصل وتجيب عدة الوفاة في المنزل الذي وجبت له عدة (فيه وهو) المنزل (الذي مات فيه زوجها وهي ساكنة فيه) روى عن عمر وابنه وابن مسعود وأم سلمة وغيرهم لقوله عليه الصلاة والسلام لفرقة اسكني في بيتك حتى يباع الكتاب أجله فاعتدت أربعة أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل الى فسانني عن ذلكة حيرة فاتمه رقتني به رواه مالك وأحمد وأبو داود وصححه الترمذي (سواء كان) المنزل (لزوجها أو) كان (بأجرة أو مارية إذا تطوع الورثة بإسكانها فيه أو) تطوع به (السلطان أو) تطوع به (أجنبي) لعموم ما سبق (وإن انتقلت) المعتدة (الى غيره) أي غير المنزل الذي وجبت فيه العدة (لزمها العود اليه) لتقضي عدتها به منتقمة (الآن تدعو الضرورة الى خروجها منه بإيجورها ذلك) المنزل منه (أرخصي على نفسها من هذه أو غرق أو عدا أو غير ذلك نكح زوجها الحق) عليها (أو) لتكونها (لا تجد ما تكري به) فتنتقل لانها حالة عذر (أو لا تجد) ما تكري به (الامن ما بها) لان الواجب عليها ان تسكن لا تحصيل المسكن (وفي المغني وغيره) يطلب من افرق أحرته فتسقط السكنى وتسكن حيث شئت (لان الواجب عدة بخلاف ذلك لان القصد نفع الاثر بولائها حق الوارث والمرأة على نفعها لم يجز لان اسكني هنا حق ته تعالى بخلاف سكني انكاح (ولا اسكني لها) أي المتوفى عنها (ولا نفقة في من أئمت ودعى الورثة اذا لم تكن حرة) لان ذلك يجب بتكفين وادستة مع وفقات وبأقوى النفقات (وبهم) أن الورثة (انراجها لادائها) لهم بالسب أو غيره وطوباهم لان اذ جنة تعدواي قنات (وذا تخرج) المعتدة من مسكن وجبت فيه (بأن زوجها) يماري عدتها في بيها الله عليه وسلم قال محمد بن عبد الله اكن حتى إذا أردت النوم نمت كل واحدة الى بيتها

﴿ ٣٥ - (كشف الغناع) - ثانی ﴾ قالها ( أنت طابق ان شئت وشاءوك ) لم يقع حتى يشاء ( أو ) قالها أنت طابق ( ان شاء زيد وعمر لم يقع حتى يشاء ) ولو شاء أحد من دورا ولا حرمنا - يا وقع لوجود مشيئتهما جميعا ( و ) ان قالها ( أنت طابق ان شاء زيد وشاء آ ) زيد ( ولو ) كان ( معينا بلفظه ) أي ان شئت فحيها ( أو ) كان ( سكران أو ) شاء ( بشاردة موهومة من خرس وكساخرس ) فتد بشاردة موهومة ( وقع ) الطابق لانه من معبر بلفظه وسكران ومن الاجرس بالاشارة وورده الموفق والشارح في السكران بان وقوعه منه تغايط عليه لمصبت وعلنا التغايط على غيره ولا



المشقة من طلاق عليه و (لا يقع الطلاق) (ان مات) زيد (او غاب او حن قبلها) أي المشقة لان الشرط لم يوجد (ولو قال) لامرأته أنت طالق (الا ان يشاء) فلان (فمات) فلان (او حن أو أباهما) أي المشقة (وقع) الطلاق (اذن) لانه أوقع الطلاق وعلق رقبته بشرط لم يوجد (وان حرس) فلان (ولم تمت اشارة فكنطقه) لقيامها مقامه قلت وكذا كتابته (وان نجز) طلاقه فقال أنت طالق طلاقه الآن تشاء أو يشاء زيد ثلاثا (أو علق طلاقه) فقال ان فمت فانت طالق طلاقه (الا ان تشاء هي أو) يشاء (زيد ثلاثا أو) نجز ٢٧٤ (ثلاثا) بان قال أنت طالق ثلاثا وان فمت فانت طالق ثلاثا

ولأن الليل مظنة الفساد (بل) تخرج ليلا (لضرورة) كانه دام المنزل (ولها) أي المعتدة (المسروجة) من بيع وشراء ونحوهما (فقط) فلا تخرج لغير حاجة وتخرج لما جتها (ولو وجدت من يقضيها لها) لالحوائج غيرها (وليس لها البيت في غير بيتها) تلبر بمجاهد (فلو تركت الاعتداد) وفي نسخ الاحداد (في المنزل أولم تحدهمت) لمخالفتها الأوامر (ومت العدة بمضي الزمان) كيف كانت كالصغيرة (والامة كالحرّة في الاحداد والاعتداد في منزلها) اعموم الخبر (الا ان سكنها في العدة كسكنها في حياة زوجها السيد ما ساكنها غارا) للخدمة (ويرسلها ليلا) لتبيت بمسكن الزوج (فان أرسلها ليلا ونهارا اعتدت زمانها كله في المنزل) الذي ماتت زوجها به لأسقاط السيد حقه في منزل المعارض (والسيدة كالخضيرة) في لزوم الموضع الذي ماتت زوجها وهي به (فان انتقلت الحلة انتقلت معهم) للضرورة (وان انتقل غير أهل المرأة لزمها المقام مع أهلها) لعدم الحاجة الى انتقالها (وان انتقل أهلها انتقلت معهم) للحاجة (الا ان يبقى من الحلة ما لا يخاف على نفسها معهم فقيرين الاقامة) لتعبد بحل زوجها (و) بين (الرجل) معهم (وان هرب أهلها فانت) على نفسها (هربت معهم) للحاجة (فان أمنت أقامت لقضاء العدة في منزلها) لعدم الحاجة الى الانتقال (وان مات صاحب السفينة وامرأة فيها) أي السفينة (ولها مسكن في البر كمسافرة في البر) على ما يأتي تفصيله (وان لم يكن لها مسكن سواها) أي السفينة (وكان لها بيت يمكنها السكن فيه بحيث لا يجتمع مع الرجال وأمكنها المقام فيه) أي في مسكنها بالسفينة (بحيث تأمن على نفسها ومهرها محرماتها لزمها ان تعتد) لانه كالمنزل الذي ماتت زوجها وهي به (وان كانت) السفينة (ضيقة وليس معها محرم أو لا يمكنها الاقامة فيها الا بحيث تخلط مع الرجال لزمها الانتقال عنها الى غيرها) لتعذر الاقامة بها عليها (واذا أذن للمرأة زوجها في النقلة من بلد الى بلد أو في النقلة (من دار الى دار فمات) الزوج (قبل خروجها من الدار أو البلد قبل نقل متاعها من الدار أو بعده لزمها الاعتداد في الدار) لانها مقيمة به والاعتداد في منزل الزوج واجب (وان مات) الزوج (بعد انتقالها الى الدار الثانية اعتدت فيها) لانها منزلها التي مات زوجها وهي فيها (وكذلك ان مات) الزوج (بعد وصولها الى البلد الآخر) فانها تعتد بها لانها محل اقامتها (وان مات) الزوج (وهي بين الدارين أو البلد من خیر بينهما) لتساويهما ولان في وجوب الرجوع مشقة (وان سافر) الزوج (بها) أي بزوجه (غير النقلة فمات) الزوج (في الطريق قريبا وهي دون مسافة القصر لزمها العود) لانها في حكم الاقامة (وان كان)

(الا ان تشاء واحدة أو) الا ان (بشاء) زيد (واحدة فمات) هي (أو شاء) زيد (ثلاثا في) المسئلة (الاولى وقعت) الثلاث لوجود شرطها (كواحدة) أي كما تقع طلاقه واحدة ان شاءت هي أو زيد واحدة (في) المسئلة (الثانية) لانه مقتضى صيغته (وان شاعت) ثنتين (أو شاء) زيد (ثنتين) أي طلقتهن في المسئلتين (فكم لو لم يشأ) أي هي أو زيد لانه لم يقل الا ان تشاء هي أو زيد ثنتين (و) ان قال لها (أنت طالق وعبدى حوان شاعر بدولانية) للقاتل يخالف ظاهر افظه (فشاءهما) زيد أي الطلاق والعنق (وقعا) لوجود الصفة (والا) يشأها بان لم يشأ شيئا أو شاء أحدهما فقط (لم يقع شيء) لان المعطوف والمعطوف عليه كشي واحد وقدولهما التعليق فتوقف الوقوع على مشيئتهما ولا تحصل عشية أحدهما (و) ان قال لها (يا طالق) ان شاء الله طلقته قاله في الترغيب وقال انه أولى بالوقوع من قوله أنت طالق ان شاء الله (أو) قال

لها (أنت طالق) ان شاء الله طلقته (أو) قل (عبدى حوان شاء الله) بعد ما هتق (أو قدم الاستثناء) فقال ان شاء الله فانت طالق أو عبدى حوان (أو قال) أنت طالق الا ان شاء الله أو قال عبدى حوان (أو قال) أنت طالق ان شاء الله أو عبدى حوان (ان لم) يشأ الله (أو) قال أنت طالق ما لم يشأ الله أو عبدى حوان (ما لم يشأ الله وقعا) أي الطلاق والعنق نصا وذكر رأى الامام قول قتادة قد شاء الله الطلاق حين أذن فيه ولانه تعليق على ما لا سبيل الى علمه فبطل كماله على شيء من المستحيلات ولانه ان شاء حكم في محمل فلم يرتفع بالمشقة كالبيع والنكاح ولانه يقصد بان شاء الله تأكيده الوقوع (و) ان قال لها (ان فمت) فانت طالق ان شاء الله (أو) قال لها (ان لم تقوى فانت طالق) ان شاء الله



(أو) قال (لامته) مثلا (ان قمت أو ان لم تقم فانت حرة ان شاء الله أو) قال لامرأته (ان طالق) ان قمت ان شاء الله أو انت طالق ان لم تقم ان شاء الله أو انت طالق لا تقومن ان شاء الله (أو) قال لامته مثلا (انت حرة ان قمت) ان شاء الله (أو) انت حرة (ان لم تقم) ان شاء الله (أو) انت حرة (ان تقومن) ان شاء الله (أو) انت حرة (لا قمت ان شاء الله فان قمتي رد المشيئة الى انفسك لم يقع) الطلاق (ب) أي بنفسك ما حلف على تركه أو بغيره ما حلف على فعله لان الطلاق متعين لانه متعلق على ما يمكن فعله وتركه ٢٧٥ فشمه عموم حديث ابن عمر مرفوعا من

حلف على عين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه رواه الخمسة الا ابا داود وعن أبي هريرة مرفوعا من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث رواه الترمذي وابن ماجه وقال نسبه ثناء فاذا قال طانت طالق لتدخلن الدار ان شاء الله لم تطلق دخلت أولم تدخل لانها ان دخلت فقد قلت المحلوف عليه فان لم تدخل علمنا انه تعالى لم يشأ له لو شاء لوجد فان شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وكذا أنت طالق لا تدخلن الدار ان شاء الله (والا) بنور المشيئة اي بعمل بان لم يشأ أو ردها بطلاق أو العتق أو انهما (وقع) الطلاق والعق كالأول كذا في قوله قال في الشرح ونزلتم نيتيه فافترج رجوعه اي له حصول ويحتمل ان يرجع الى العتق (ومن حلف) بطلاق أو غيره (لا بعد) كذا ان شاء زيد لم ينفذ عينه حتى يشأ (زيد) (ان لا يفعل) الحالف لتعلق حلفه على ذلك (و) ان قال لها أنت طالق لرضا زيد (أو) أنت طالق (بشيئته) أي زيد (أو) قال لها أنت طالق لقيامك ونحوه (كسواك وبياضك

بعدها) (فوقها) أي فوق مسافة القصر (خيرت بين البلدين) لتساويهما وكل موضع يلزمها السفر فهو مشروط بجمود محرم يسافر معها الخبير (واذا مضت) المعتدة (الى مقصدها) فلها الاقامة حتى تقضى ما خرجت اليه وتقضى حاجتها من تجارة أو غيرها (دفع الحرج والمشقة) (وان كان خروجها التزهد أو زيارة ولم يكن) الزوج قبل موته (قدر لها مدة أقامت ثلاثا) أي ثلاث ليال بأيامها لانها مئة الضيفه (وان كان) قبل موته (قدر لها مدة ظلمها كالمنا) استصحب بالاذن (فاذا مضت مدتها) التي قدرها لها أو الثلاث اذا لم يكن قبلها مدة (أو قضت حاجتها) اذا كان السفر لحاجة (ولم يمكنها الرجوع لخوف أو غيره) كعدم محرم اذا كانت مسافة قصر (أتمت العدة في مكانها) لعذر (وان أمكنها الرجوع لكان لا يمكنها الرجوع الى منزلها حتى تنتقضي) العدة لا يكون السفر يستوعب ما سبق منها (لزمها الاقامة في مكانها) حتى تنتقضي عدتها (وان كانت تعزل الى منزلها) (وقد بقي منها) أي العدة (مضى لزمها العود لثبته في مكانها وان أذن لها) زوجها (في الحج أو كانت) حجتها (حجة الاسلام فاحرمت به ثم ماتت فحنثت فوات الحج) ان قدمت (مضت في سفرها) لانها عبادتان استوتا في الوجوب وضيق الوقت فوجب تقديمها لاصبق منهما كما لو سبقت العدة ولان الحج أكد لانه أحد أركان الاسلام والمشقة بتفويته تظلم فوجب تقديمه (وان لم تخش) فوات الحج (وهي في بلد أو قرية) منها أي دون مسافة القصر (يمكنها العود أقامت لتقضي العدة في منزلها) لانه أمكنها الجمع بين الحقيقتين من غير ضرر بالرجوع فلم يجز إسقاط أحدهما ولا في حكم المقيمة (والا) أي وان لم تكن في بلد أو قرية يسهل عليه ولم يمكنها العود (مضت في سفرها) لان في الرجوع عليها حرج ومشقة وهو متف شرعا (ولو كان عليها حجة الاسلام فحلت) زوجها (لزمته) العدة في منزلها وان فاتها الحج (لان العدة في المنزل تقوت ولا بد لها والحج يمكن الاتيان به بعدها) (وان أحرمت قبل موته أو بعده وأمكن الجمع بينهما بان ثابته في بلد أو قرية في منزلها ونجح لزمها العود ولو تباعدت) لانه أمكنها الجمع بين الواجبين من غير ضرر وتيقنه في شرح المنتهى بما اذا كان قبل مسافة القصر لكان مذكرا ونصف ظاهرا انتهى وغيره (وان لم يمكن) الجمع (قدمت مع البعد الحج) لانه وجب بالأحرار وفي منه من ثبته مسندها ضرر عليها بتضييع الزمن والمغنة ومنع ذلك فوجب الرجوع عن ذلك (ومع اقرب) بان كانت دون مسافة قصر قدمت (العدة) منها في حلق نية (كما لو لم يكن حرمته) وتقبل بقوت الحج بعمره وحكمها في اقفه وحكم من فاته الحج وان لم يذهب سفره في كالحج مذكرا في الشرح (ومضى) ان عليها الرجوع خوفا من ضررها المضي في سفرها

أو سوء خلقك أو منك وشبهه (يقع) اعتدق (في الخلق) انه ايقاع مع غيره (بجواب قوله) أنت طالق (انصدوم زيد) فلا تطلق حتى يقدم زيد لان الامام فيه لا يثبت نظيره لقوله تعالى اقم الصلاة لذكرك الشمس (أو) أنت طالق (نقد) فلا تطلق حتى يأتي القدر (ونحوه) كانت طالق لغيرك وهي طاهرة فلا تطلق حتى تحيض لاسبق (فان قال فيما طهره التعليل) كانت طالق لرضا زيد أو قيامك ونحوه (أردت اشترط) أي تعليق الطلاق (قبل منه حكما) لان اغضه بحمله فلا تطلق حتى يوجد المعلق عليه بعد التعليق لانه يستعمل لتعني كنت طالق السنة أو البسطة (و) ان قال لها (ان رضيت أبوك فانت طالق فأي) أبوها أي قبل لا أرضي بذلك (ثم رضيت) بعدا بانه (وقع) الطلاق لان الشرط متعلق به ونراخ (و) ان قال لها (أنت طالق ان



كنت تحب أن يعذبك الله بالنار أو) ان كنت (تبعين الجنة أو) ان كنت تبغين (الحياة ونحوها) كالحب والعلامة اللدنية والعالية (فقلت أحب) التعذيب بالنار (أو) قالت (أبغى) الجنة والحياة ونحوها (لم تطلق ان قالت كذبت ولو قال) ان كنت تحب أن يعذبك الله بالنار أو ان كنت تبغين (بقلبك) الجنة ونحوها لاستعمال ذلك عادة كقوله ان كنت تبعين الجنة ان الجمل يدخل في حرم الأبره فانت طالق فقالت اعتقده فان عاقلا لا يجوز فضلا عن اعتقاده فان لم تقبل كذبت فقال القاضي تطلق وجزم به في الوجيز وقال في التتبع ٢٧٦ لم تطلق ان كانت كاذبة وفي الانصاف والاولى انها لا تطلق اذا كانت

تعلقه أو كانت كاذبة وهو المذهب وان قال ان كنت تحبين أو تبغين زيد أنت طالق فأكبره به طلقت وان كذبت (ولو قال) لا مرأته (ان كان أبوك يرضى بـ) فعليه فانت طالق فقال ما رضيت ثم قال رضيت طلقت لتعليقه على رضا مستقبل وقد وجدو (لا) تطلق (ان قال) لها (ان كان أبوك راضيا به) أي بما فعلته فانت طالق فقل ما رضيت ثم قال رضيت لانه ماض (وتعاقب عتق) فيما تقدم (كطلاق) لان كلا منهما ازالة ملك (ويصح) تعليق عتق (بالموت) وهو التدبير للخسیر بخلاف تعليق طلاق بموت وتقدم

فصل في مسائل متفرقة من تعليق الطلاق بأشروط (اذا قال) لا مرأته أنت طالق اذا رأيت الهلال أو أنت طالق (عند رآه) أي الهلال (وقع) الطلاق (اذا روى) الهلال منها أو من غيرها (وقد غربت الشمس) لأقبله (أو غبت) العدة بتمام الشهر قبله ثلاثين يوما لان رؤيته الهلال في عرف

كالعدة) للخرج (ومضى رجعت ربي عليها شي منها) أي العدة (انتبه في منزل زوجها) لانه الواجب وقد زال المزاحم (فصل في تعدد ماثن حيث شئت من بلد ما في مكان مأمون) ولا يجب عليها العدة في منزلها ١ لما روت فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فادرس اليها شي فسخطته فقالت والله ما لك عليها من شي لخافت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة ولا سكنى وأمرها ان تعتد عند أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدى في بيت أم كلثوم متفق عليه وانكار عمر وعائشة ذلك بحجاب عنها واستحب اقرارها بما كنها لقوله تعالى لا تخريجوهن من بيوتهن الا بـ (ولا تفسر) قبل انقضائه عدتها لما فيه من التبرج والتعرض للريبة (ولا تبسبب في منزلها) أي المكان المأمون الذي شأته (وجوبا) لما تقدم (فلو كانت دارا مطلقا منسعة لهما وأمكنها السكنى في موضع منفرد كالجرة وعلو الدار وبينهما باب يعلق وسكن الزوج في الباقي جاز) لانه لا محذور فيه (كأن كانتا جرتين متجاورتين وان لم يكن بينهما باب معلق ولها موضع تستتر فيه بحيث لا يراها) مبيها (ومعه محرم تحفظ به جاز أيضا) فان لم يكن معها محرم لم يجز اذن (ولو غاب من زمته السكنى لها) أي لزوجته أو مطلقته الرجعية أو البائن الحامل ونحوها (أو معها منها) أي من السكنى الواجبة عليه (أو كراه الحيا كم من ماله) ان وجد له مالا (أو اقترض عليه) ما سكن به ان لم يجد له مالا لقيام مقام الغائب والممتنع (أو اقترض) الحاكم (أجرة) أي أجرة ما وجب على الغائب من السكن لتأخير عنه اذا حضر نظير ما فرضه (وانا كثره) أي أكثر من وجبت لها السكنى مكنها (بأذنه) أي اذن من وجبت عليه (أو) (بإذن الحاكم أو) أكثره (بدونهما للجهل عن الله) أي اذن أحدهما (رجعت) عليه بنظرهما أكثر منه كما لو قام بذلك أحدهما بنية الرجوع (ومع القدرة) على استئذان الحاكم (ان نوت الرجوع رجعت) كمن قام عن غيره بواجب (ولو سكنت ملكها) مع غيبة من وجبت عليه السكنى أو امتناعه (فلها أجرة) لانه يجب عليه اسكانه فوجب عليه أجرة (ولو سكنته) مع حضوره وسكوته (أو أكثره مع حضوره وسكوته فلا أجرة لها) لانه ليس بممتنع ولا غائب ولا آذن كما لو انفق على نفسه من لزمت غيره نفقته في مثل هذه الحالة (وليس له الخلاء مع امرأته البائن) لانها أجنبية منه (الا) اذا خلا بالبائن (مع زوجته أو أمته أو محرم أحدهما) أي المبين أو المبانة كان حلالا مع أمه أو أمها (وان أراد) انبين (اسكان البائن في منزله أو غيره مما يصلح لها تحصيل الفرائض ولا محذور فيه لمها ذلك) لان الحق له فيه وضرره عليه فكان الى اختياره ١ (قوله لما روت فاطمة الخ) الذي في شرح المنتهى قالت طلقت زوجي ثلاثا فاذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعتد في أهلي انتهى

الشرع العلم بآول الشهر لحديث اذا أتم الهلال نص وموا اذا رأى منوه فافطروا والمراد رؤية كسائر البعض وحصول العلم فانصرف لفظ الخلاف الى عرفنا شرع كقوله اذا صليت فانت طالق فانه ينصرف الى الصلاة الشرعية لا إلى خلاف رؤية نحو زيد لانه لم يثبت لها عرف بخلاف اللغة ولا تطلق برؤية الهلال قبل الغروب (وان نوى العيان) بكسر العين مصدر عاين أي نوى معاينة الهلال أي ادراكه بحاسة البصر خاصة منها أو من غيرها (أو) نوى (حقيقة رؤيتها قبل) منه (حكما) لان لفظة محتملة فلا تطلق حتى تراه في الثانية أو يرى في الاولى (وهو هلال) أي يسمى بذلك من أول الشهر (الى) ليلة (ثلاثة) من الشهر (ثم يقمر) بعد الثالثة أي يسمى قمرافون نوى حقيقة رؤيتها فلم يزد حتى أقدر لم يحث



(و) ان كان لها (انرايت زيدا فان طالق فراته) مطاوعة (لامكرهتولو) كان زيدا (مبتا وفي ماء الزوجاج) ونحوه (شاذ) لا ينجبه ما وراه (طلقت) لوجود الصفة بحقيقة توثيقه فان كان الزجاج غير شفاف وكان فيه لم ينجث لعدم رؤيته له الحائل (الامعنية) او فريته) تخص الرؤية بحال فلا تطلق اذا رآته في غيرها (ولا تطلق انرايت خياله في ماء اوفى مرآة او جالسته عياله) لانها لم تراه الا ان تكون نيته ان لا يجتمع معه فنجث ان جالسته عياله (و) ان قال (من بشرتي او اخبرتي بقدم اخي فهي طالق فخير) به (عدد) اثنان فاكثروا نسائه (مطابقن) ذلك ٢٧٧ العدد وقوع لعنة من على الواحد فاكثروا

قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (والا) يشتره او يخبره مما يسئل مرتبات (نسابة صدقت) تطلق لان التبشير حصل باخباره وخبر صدق بتغيره بشرة الوجه من سرور او غم فهو الخبر الكاذب وما بعد علم الخبر وجوده كعدمه (والا) صدق السابقة (قوله صدقة) ممن تطلق لان السرور وانما يحصل بخبرها (فان ثبته في لوفاء ان فطنت كسلي فانت طالق) فطنته به طلق لا يقال لظن لا يتبع قطعا كيف تطلق لان الامني ان حصل ثبته لظن بكفا الخ والحصول قطعي فيتبع قطعا (ومن حلف عن شيء) لا يفعله (ثم فله مكرها) لم ينجث بها لعدم اضاعة فعله اليه (او) فعله (بجنونا او مغمي عليه او نائم لم ينجث) لانه مغلي على عقله (و) انفسه (ناسيا) لحلفه (او جاهلا) انه المحلف عليه او الحنث به كن حلف لا بدخسل دار زيد

لاخر يدفع لمن يبيعه فله دفعه لحدافه غير عالم بجهته في طلاقه وعنفه فقط (او عقدها) اي اليمن (بظن صدق نفسه) كن حلف لا فعلت كذا طالما انه لم يفعله (فبان بخلافه ينجث في) حلفه به (طلاق وعنف) لان كلامه مامد اق بشرط وقد وجد ولانه تعلق به حق آدمي كالاتلاف (فقط) اي دون اليمن المكفر فلا ينجث فيها لانه محض حق الله تعالى فيدخل في حديثه على لامني من الخطا والنسيان (و) ان حلف عن شيء (ليفعله) كيقوم (فتركه مكرها) على تركه لم ينجث لان الترك لا يضاف اليه (او تركه) ناسيا لم ينجث قطع به في التنقيح ومقتضى كلام جماعة ينجث في طلاق وعنف كالتى قبله وقطع به في الاتناع وقد يفرق بان الترك يكره فيه اخبا فيشقي التمر منه (ومن يتبع يمينه) اي الحالف كزوجه وامه وولده ولامه ونحوهم

كسائر الحقوق (ولو لم تلزمه نفقة كمثله لشبهه او نكاح فاسدا ومستبرا بعتق) يلزمه من السكنى اذا طلبها الواطى والسيد مع انه لا يلزمهما السكان (وحكم الرحمة في العدة حكم المتوفى عنها زوجها في لزوم المنزل) لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وسواء اذن لها الزوج في الخروج اولم ياذن لان ذلك من حقوق العدة وهي حق لله تعالى فلا يملك الزوج اسقاط شيء من حقوقها كما لا يملك اسقاطها انتهى

### باب الاستبراء

بالمطلب براءة الرحم كالاستبراء لطلب الاعطاء ونحوه بالامه لاسلم براءة رحمها من الحمل والحرة وان شاذت الامه في ذلك فهي مفارقة لها في التكرار فادلت يستعمل فيها فقط العدة (وهو) تربص فيه (قصده علم براءة رحم ملك عين) من قن ومكانه وام ولد ومدة (حدوث) اي عند حدوث الملك بشراء او هبة او اوت او مبة او غيرها (او زوالا) اي عند ارادة زوال الملك ببيع او هبة او عتق او زوال استمتاعه كما لو اراد تزويجها وقوله (من حل غالبا) متعلق ببراءة وعلم منه انه قد يكون تعبدا (باحدا ما يستبرأه) من وضع الحمل او حيضه او شهر او عشرة فواتي مفصلة آخر الباب ويجب الاستبراء في ثلاثة مواضع احدها (اذا ملك ولو طفلا امه يبيع او هبة او اوت اوسى او وصية او غنمية او غيرها) بان احدها عوضا في اجارة او جمالة او صلح او صلح (لم يحصل له وطؤها ولا استمتع بها قبله) لا ينظر لشهوة ولا بقاء دون فرج بركا كانت او ثيبا صغيرة بوطأ مثلها او كبيرة بمن تحمل او بمن لا تحمل حتى يستبرئها) لحديث ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض ورواه احمد وابوداود والبيهقي باسناد جيد وفيه ثبوت القاضى وعن رويغ بن ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فادخل في ماءه ولد غيره رواد احمد والترمذي وابوداود واسناده حسن قاله في ابداع وقد اجمعت في ان العذر ان الحمل ولاز عدمه ينفي الى اختلاط المياه واشباهه انساب (وسواء ملكه من صغير او كبير او رجل او امرأة او محبوب او) كان ملكها (من رجل قد استبرأها) قبل ان يبيع (ثم لم يطهر) عليس لشترى وطؤها حتى يستبرئها العموم ما سبق وذن الخ كم موطأ بختة وذه يجب لذلك التحديد وذلك موجود في كل واحد منها ولا يجوز ان تكون محلا من غير البتة فوجب استبرأها كالمسبية من امرأة (وان اشترى غير مزروجه فاستبرأه) قبل ان يبيع تزوجه به قبله (اي قبل الاستبراء لان النكاح يراد له وطه وهو حرام ويروى ان ارضيدان اشترى حاربه

لاخر يدفع لمن يبيعه فله دفعه لحدافه غير عالم بجهته في طلاقه وعنفه فقط (او عقدها) اي اليمن (بظن صدق نفسه) كن حلف لا فعلت كذا طالما انه لم يفعله (فبان بخلافه ينجث في) حلفه به (طلاق وعنف) لان كلامه مامد اق بشرط وقد وجد ولانه تعلق به حق آدمي كالاتلاف (فقط) اي دون اليمن المكفر فلا ينجث فيها لانه محض حق الله تعالى فيدخل في حديثه على لامني من الخطا والنسيان (و) ان حلف عن شيء (ليفعله) كيقوم (فتركه مكرها) على تركه لم ينجث لان الترك لا يضاف اليه (او تركه) ناسيا لم ينجث قطع به في التنقيح ومقتضى كلام جماعة ينجث في طلاق وعنف كالتى قبله وقطع به في الاتناع وقد يفرق بان الترك يكره فيه اخبا فيشقي التمر منه (ومن يتبع يمينه) اي الحالف كزوجه وامه وولده ولامه ونحوهم



(نقشه) يمينه (منعه فهو) أي الحالف من حلف على نحو زوجه لا يدخل دارا دخلها ناسية أو جاهلة يمينه فعل ما سبق بحث في طلاق وعتق فقط وان قصد أن لا يخالفه وفعله مكرها لم يحنث قاله في الرعايتين والحماوى وغيرهم ذكره في الانصاف وان حلف على من لا تمتنع بيمينه كاجنبي وذى سلطان حنث بالخالف مطلقا (و) ان حلف (لا يدخل على فلان بيتا أو) حلف (لا يكلمه أو) حلف (لا يسلم عليه) أي فلان (أو) حلف لا (يفارقه حتى يقضيه) حقه (لدخل) الحالف (بيتا هو) أي فلان (فيه) ولم يعلم به (أو) سلم عليه (ولم يعلم به) (أو) سلم (على قوم هو) أي فلان ٢٧٨ (فيهم ولم يعلم) الحالف (به أو قضاء فلان حقه فخرج رديئا أو أحاله) فلان (به) أي بحقه (ففارقه

فلان به) أي بحقه (ففارقه) فلان به أنه قد برئ حنث الحالف فعله ما حلف لا يفعله فامدا له (الا في السلام) إذا سلم عليه أو على قوم هو فيهم ولم يعلم به (و) الا في (الكلام) بان حلف لا يكلمه فلم عليه أو على قوم هو فيهم أو كلهم ولم يعلم به فلا حنث لأنه لم يقصد بسلامه أو كلامه (وأن علم) الحالف (به) أي المحلوف عليه (في سلام) أو كلام بان علمه فيهم (ولم ينه) بالسلام أو الكلام (ولم يستثنه بقلبه حنث) لأنه سلم عليه عالما به أشبه ما وسلم عليه منفردا (و) ان حلف (ليفعلن شيئا لم يبرح حتى يفعل جميعه) لأن اليمين تناولت فعل الجميع فلم يبرأ إليه فمن حلف ليا كان الرغيف لم يبرح حتى يأكله كله أو حلف ليلعنن الدار لم يبرح حتى يدخلها بجملته (و) ان حلف على شيء (لا يفعله أو) حلف على (من تمتنع بيمينه كزوجة وقريبة) لا يفعل شيئا (وقصد منه) من فعله (ولانية) تخالف ظاهر لفظه (ولاسبب ولا قرينة) تقتضي

فإنه أبو يوسف ان يعتقها ويتزوجه أو يطأها قال الامام أحمد ما أعظم هذا ابطال الكتاب والستة فان كانت حاملا كيف يصنع وهذا لا يدري أهى حامل أم لا ما سمع هذا (ولغيره) أي غير المشتري (نكاحها قبل الاستبراء مع الرق والعتق ان كان البائع ماوطى أو وطئ ثم استبرا) لأنها ليست فراشا فلم تنوقف على ذلك والفرق بين المشتري وغيره ان المشتري لا يحل له وطؤها بملك اليمين فكذا النكاح لأنه يقتضي حيلة لا يوطأ مالها (لأن سبب الإباحة متحقق وليس خداع باطله) ولا يجب استبراء الصغيرة التي لا يوطأ مالها (لأن سبب الإباحة متحقق وليس على تحررهما دليل فانه لا نص فيه ولا هو في معنى المتصوص ولا يراد لبراءة الرحم ولا يوجد الشغل في حقه (ولا) يجب الاستبراء (بملك انثى من انثى) لأن المرأة لا استبراء عليها بتجدد ملكها (وان اشترى زوجته) حلت بغير استبراء لأنها قرانته (أو عجزت مكاتبته) وعادت للرق حلت بغير استبراء لأنه لم يزل ملكه (أو ان أمته من الزهن) حلت بغير استبراء بخلاف (أو أسلمت أمته المحوسية والمرتدة أو الوثنية التي حاضت عنده أو كان هو المرتد وأسلم) حلت بغير استبراء لأن الملك لم يتجدد بالاسلام ولا أصاب واحدة منهن وهي غيره فلم يلزمه استبراء أشبه ما لو أخلت المحرمة من أمائه (أو اشترى مكاتبه من ذوات محارمه) أي المكاتب (فحضر عنده ثم عجز) المكاتب حللن للسيد بغير استبراء لأنه يصير حكمهن حكم المكاتب ان رقيق رقق وان عتق عتقن والمكاتب عهد ما بقي عليه درهم (أو زوج السيد أمته ثم طلق قبل الدخول) حلت للسيد بغير استبراء لأنه لم يتجدد له ملك ولم يصبها الزوج (أو اشترى عبدا التاجرة) استبرأها العبد (ثم أخذها سيده حلت) لسيده (بغير استبراء) لأن ملكه نابت على ما في بدنه (لمكن يستحب) الاستبراء (فيه) ما إذا ملك (الزوجة ليعلم هل حلت في زمن الملك أو غيره) وهو النكاح واذاتين جلفا فله وطؤها زوال الاشتباه ومتى ولدت لستة أشهر فأكثر من ذلك فامد ولو أنكر الولد بعد ان يقر بوطئها (وان كان ما اشترى المكاتب من غير ذوات محارمه بعد ان حاضت عنده) أي المكاتب (وأخذها السيد لهزله لزمه الاستبراء) لأنه ليس للسيد ملك على ما في يده مكاتبه ولأنه يتجدد له ملك (وان وطئ المشتري الجارية) التي يلزمه استبرأؤها (وهي حامل جلا كان موجودا حين البيع من غير البائع انقضى استبرأؤها وبوضعه) كالولم يطأها وان كان الحمل من البائع فالبيع باطل لأنها أم ولد (قال) الامام (أحمد ولا يلحق) الولد (بالمشتري ولا يبيعه ولكن يعتقه لأنه قد شرك فيه) لأن الماء يزيد في الولد انتمى ويحرم وطئه مستبرا (من غيره (زمن استبرائها) لما تقدم (فان فعل) أي وطئ المستبراء (لم ينقطع) الاستبراء (به) أي بالوطء لأنه حق عليه فلا يسقط بعدوانه (وتبنى على ماضى) من الاستبراء (فان

حلت

المنع من بعضه (فعل) الحالف أو المحلوف عليه (بعضه) كن حلف

لا يأكل الرغيف فكل بعضه (ثم يحنث) نص عليه فيمن حلف على امرأته لا تدخل بيتا خيرا لا تطلق حتى تدخلها كلها لا يرى أن عرف بن مالك قال كل أو بعض لان الكل لا يكون بعضا والبعض لا يكون كلا وسبق أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج رأسه وهو متكف الى عائشة فترجله وهي حائض والمعتكف ممنوع من الخروج من المسجد (فن حلف على مسلم ما كولا) كرامة أو نقاعة (لا آكله ولا ألقاه ولا أمسكه فاكل بعضا ورعى الباقي) أو أمسكه لم يحنث لأنه لم يأكله ولم يلقه ولم أمسكه كله (أو) حلف (لا يدخل دارا فدخلها بعض جسده أو دخل طابق بابها) لم يحنث لأنه لم يدخلها بجملته (أو) حلف على امرأة (لا يلبس ثوبا من



فخرها قلیس ثوابه منه) ای غزلها لم یحنت لاه کاهه لیس من غزلها أو حلف لا یشرّب ماء هذا الا انما قشر به جمعه لم یحنت  
لانه لم یشرّب به بل بعضه (او) حلف (لا یبیع عده ولا یهبه) او یؤجره ونحوه (فباع او وهب) اراجر ونحوه (بعضه) او باع  
بعضه ووهب باقیه لم یحنت لانه لم یبعه کله ولا وهبه کاه (او) حلف (لا یتصدق علی فلان شیاً فقامت بینته) علی الخالف (بسیب  
الحق من قرض او نحوه) بان شهدت ان الخائف اقترض منه او ابتاع منه او استاجر منه (دون ان یقولاً) ای الشاهدان (وهو)  
ای الدین باقی (عابه لم یحنت) لامکان مدقه بدفع الحق او براءته منه وبعکم ۲۷۹ علیه بما شهد اهلیمه لان الاصل

بقاؤه (و) ان حلف (بشرب  
ماء هند) انهم يرفقون منه  
حنث لا يشرع بممنه  
البعث لا يستحل شرب جيعه  
وكذا من حلف لا يأكل الخبز  
أو اللحم أو لا يشرب الماء أو  
العمل ونحوه من كل معلق  
عليه اسم جنس أو اسم جمع  
فيحنت بالبعث وان حلف  
لا يشرب من ماء القنبرات  
فشر بجنس نهر بأخذ منه حنث  
(أو) حلف على امرأة  
(لا يلبس من غزلها فلبس  
ثوباً منه) أي غزلها (حنث)  
لأنه لبس من غزلها بخلاف  
مالوكا ثوباً من غزلها  
وتقدم (و) ان قال لامرأته  
(ان لبست ثوباً ولم يقل ثوباً)  
بان فان ان لبست (فانطلق  
وفوى) ثوباً (معيناً قبل) منه  
(حكماً) لأن لفظة معينه  
وصدقه مكر (سواء) كان  
حلفه (بطلاق أم بغيره) ان  
حلف (لا يلبس ثوباً أو لا يأكل  
طعاماً اشتراه) أي الشوب  
(أو نسجه أو طبخه) أي الطعام  
(زيد قلبس) الخالف (ثوباً  
نسجه هو) أي زيد (وغيره)  
حنث (أو) لبس ثوباً أو أكل

حصلت قبل الحضيضة استبراء بوضعه ( لانها ذات حمل ) وان أحبلها فيها وقد ملكها  
 حاضا فكذلك ( أى استبراء بوضعه لان الحضيضة التى ملكها فيها لا يحسب لها بها ( و ) ان  
 أحبلها ( فى حضيضة ايندأنا عند حمل فى الحال بحمل مامضى ) من الدم قبل الحمل  
 ( حضيضة ) فيحصل بها الاستبراء ( وان وجد استبراء مشغور ونحوه ) كتهيب ( فى يد بائع  
 ونحوه ) صكوا هيبان باعها أو وهبها ثم حاضت فى يده قبل تسليمها ( أو ) حاضت فى  
 ( يوكيسله ) أى وكيل المشتري ونحوه ( بعد الشراء ) ونحوه ( وقبل القبض الجزا )  
 الاستبراء لان الملك انتقل اليه قبل القبض فقد حصل الاستبراء فى ملكه ( ولا يكون استبراء  
 الا بعد ملك المشتري لجميع الامه فلو ملك بعضها ثم ملك باقيها لم يحسب الاستبراء الا من حين  
 ملك باقيها ) لانه وقت حصولها كلها فى ملكه ( وان باع أمته أو وهبها ونحوه ) بان صالح  
 بها أو أصدقها أو خالع عليها ( ثم عادت اليه بفسخ ) نكح أو عيب أو أقاله ( أو غيره ) أى  
 غير الفسخ كما لو عادت اليه يبيع أو هب أو نحوها ( حيث انتقل الملك وجب استبراءها ولو قبل  
 القبض ) لانه تجدد ملكه سواء كان المشتري لها ونحوه رجلا أو امرأة ( ان افترقا ) أى  
 البائع والمشتري أو نحوها ( والا ) أى وان لم يفترقا ( فلا يجب ) الاستبراء ( وتقدم  
 فى الأقاله ) وهذا وجه وتقدم هناك ما قبله فى شرح المنتهى ولو قبل تفرقهما عن المجلس  
 على الأصح يعنى يجب الاستبراء ( ويكفى استبراء من خيار لمشتري ) فانتقل الملك اليه بمجرد  
 البيع ( وان اشترى أمه مزوجة فطلقها الزوج قبل الدخول وجب استبراءها ) نص  
 عليه وقال هذه حيلة وضعتها أهل الرأى لا بد من استبراء لانه تجدد ملكه وكما لو لم يكن زوجة  
 ولان اسقاطه هنا فربعة الى اسقاطه فى حق من أراد اسقاطه بأن يزوجه عتديه بالم يطلقها  
 زوجها بعد تمام البيع والحيل حرام وكذا لو اشترى مطلقه قبل الدخول ( وملاها )  
 المشتري ونحوه ( معنودة ) من وفاء وطلاق أو غيرها ( أو زوج أمته ثم طلقته بعد  
 الدخول واعتقت فى العدة لم يجب استبراءا كتنه بالعدة ) لان براءتها تعلم بها ( وان كانت  
 الامه لرجلين فوطئها ثم باعها لرجل آخر جزاء استبراء واحد ) لانه يعلم به وببراءتها  
 ( وان اعتقاها لزمها استبراء ) لان الاستبراء صك لعدة يتعدد بتعدد الواطئ  
 يشبهه والوطئ فيه وجع من اثنين بخلاف مشبهه اشترى فتهمل بتجدد الملك والملك

فصل في الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها الاستبراء أشار إليه بقوله (وإن وطئ  
أمنه ثم أراد تزويجه أو بيعها لم يجز) له قلت (حتى يستبرأ) أما إذا أراد تزويجها فسد  
الزوج لا يلزمه استبراء فغضى إلى اختلاط المياه واشتبهه بالذهب وأما إذا أراد بيعها فقلن

طعام (اشریادای زید) غیره (او) لبس ثوب و اکل طعام شترادای زید غیره حنت (او اکل) الحائف (من طعام طبخه)  
ای زید و غیره (حنت) که و حلف لا بلس من غزل فلانة فلیس ثوب من غزلها و غزل غیرها و کذا الو حلف لا یدخل دار فلان  
فدخول داره و لغیره (و ان اشتری غیره) ای غیر زید (شیا) انفر دیسرائه (فقطه) ای الحائف او غیره (بما اشتراهو) ای زید  
(فاکل) الحائف منه (اکثر مما اشتری من یکده حنت) لانه اکل اشترای زید یقینا (والا) یا کل اکثر مما اشترای غیر زید (فلا)  
حنت سواء اکل قدر ما اشترای شریکه او دونه لان الاصل بقدر العصمة ولم یتیقن الحنت (و) ان حلف (لا یتیقن عند زید حنت  
ب) ممکنه عند (اکثر اهل) لانه یسمی میبیتا بخلاف نصف اهل فدونه و لا یحنت (ان حلف لا اقامت عند کل الیل او) حلف



لا يشترط في نواه (أي كل الليل) فإما عنده بعضه (أي الليل ولو أكثره) (ولا) يحتمل (أن حلف لا يشترط) بل يشترط (أو) لا يأكل بل يشترط (أو) كل خارج بنيانه (أي البلد لأنه لم يشترط أن كل فيه ويحتمل أن كل أبوابه معبدها لأنه يشترط فيها ولو كان خارجها قريبا منها عاده ولو قال أن كانت امرأتى في السوق فبعضى سر وان كان هبدي في السوق فامرأتى طائقي وكان فيه عتي العبد ولم تطلق المرأة لأن العبد عتي باللفظ الأول فلم يبق له بالسوق عند

بطلان (أو غيره) (وهو) أي التأويل (أن يريد) متسكماً (بلفظه ما)

أي معنى (بخالف ظاهره) أي اللفظ (ولا ينفع) تأويل في حلف (ظاناً) بخالفه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنك على ما صدقت به صاحبك رواه مسلم وأبو داود من حديث أبي هريرة وفي لفظ له اليمين على نية المستخلف فمن عنده حق وأنكره فاستخلفه الحاكم عليه فتأول أن صرفت عنه إلى ظاهر الذي عناء المستخلف ولم ينفع الخالف تأويله لأن لا يفوت المعنى المقصود بالتعليف ويصير التأويل وسيلة إلى جحد الخسوف وأكلها بالباطل (ويناح) التأويل (لغيره) أي غير الظالم مظلوماً كان أو ظالماً ولا مظلوماً روى أن مهنا والمروزي كانا عند الإمام أحمد مارجا معهما فجاه رجل يطلب المروزي ولم يرد المروزي أن يكلمه فوضع مهنا أصبعه في كفه وقال ليس المروزي هاهنا وما يصنع المروزي هاهنا يريد في كفه ولم ينكره أحمد لأنه عليه الصلاة والسلام كان مزح ولا يقول الأحقاومنه أنا حاملوك على ولد الناقة (فلو حلف أكل مع غيره قرا أو غيره)

عمر أنكر على عبد الرحمن بن عوف بيع جارية له كان يطؤها قبل استبائها ولأنه يجب على المشتري لحفظ ما به فكذلك البائع (فلو خالف ونفل) بأن تزوجها أو باعها قبل استبائها (صح البيع) لأن الأصل عدم الحمل (دون النكاح) فلا يصح قبل الاستبراء كالمضنة والفرق بين البيع والنكاح أن النكاح لا يراد إلا الاستمتاع فلا يجوز إلا حين تحمل له ولهذا لا يصح تزويج مضنة ونحوها والبيع يراد فيه ذلك فصح قبل الاستبراء وهذا صحيح في عدة المحرمات ووجب الاستبراء على المشتري (وإن لم يوطأ) البائع الأمة لم يلزمه استبائها وإذا أراد بيعها أو نكاحها العدم وجبه (أو كانت أيسة لم يلزمه استبائها وإذا أراد بيعها) عند الموفق والشارح قال في المبدع الأولى أنه لا يجب في الأيسة لأن علته الوجوب احتمال الحمل وهو بعد الأصل عدمه انتهى لكن أكثر الأصحاب لم يفرقوا بين الأيسة وغيرها (لكن يستحب) استبراء الأيسة على القول بعدم وجوبه سر وجامن الخلاف (وإذا اشترى جارية فظهر بها حمل لم تحمل من خمسة أحوال أحدها أن يكون البائع أقربوطتها عند البيع أو قبله وأنت ولد لدون ستة أشهر أو يكون البائع ادعاء) أي الولد (ومضنه المشتري فهو) أي الولد من البائع ونصير أم ولده والبيع باطل) لأنها أم ولد (الثاني أن يكون أحدهما أي البائع أو المشتري (استبرأ) الجارية (ثم أنت ولد لا أكثر من ستة أشهر من حين وطئها المشتري فالولد) أي لاحق بالمشتري (والجارية أم ولده) أي المشتري للموقوف الحمل به (الثالث أنت به لا أكثر من ستة أشهر بعد استبراء أحدهما لها ولا أقل من ستة أشهر منذ وطئها المشتري فلا يلحق) الولد (واحد من ما يكون) الولد (ملكاً للمشتري ولا يلحقه البيع) لأن الحمل نجسد في ملكه ظاهراً (فإن ادعاء) أي الولد (كل واحد منهما) أنه ولده (فهو للمشتري) حيث أنت به ستة أشهر فأكثر منذ وطئ عملاً بالظاهر لأنها قرأته (وإن ادعاء البائع وحده فصدقه المشتري) أن الولد له (لحقه) نسبة لأن الحق لا يعدوها وقد تصادقا عليه (وكان البيع باطلاً) لأنها أم ولد (وإن أكره) المشتري في دعواه الولد (فالقول قول المشتري في مال الولد) عملاً بظاهر اليد (الرابع أن تأتي به بعد ستة أشهر منذ وطئها المشتري وقبل استبائها نسبة لاحق به) أي بالمشتري لأنها قرأته (فإن ادعاء البائع فأقره المشتري بلحقه) لتصادقهما عليه (وبطل البيع) لكونها أم ولد (وإن أكره) المشتري (فالقول قول المشتري) لكونها قرأته (وإن ادعى كل واحد منهما ما أنه من الآخر) بأن قال المشتري هو البائع وقال البائع هو المشتري (عرض على القافة فالحق بمن الحقوه به منهم وإن الحقوه بهما الحق بهما) لما تقدم في اللقيط (و ينبغي أن يبطل البيع) لأنها أم ولد للبائع (وتكون الجارية أم ولد للبائع) لأن علوقها كإقبل البيع (الخامس أنت به

بما له نوى كخوخ ومشمش على الغير (أن يميز نوى ما أكلت أو) حلف (لتخبر بعده) أي عدد نوى ما أكلت (فأقره) المحلف عليه (كل نواه) وحدها فيما إذا حلف لتمييز نوى ما أكلت (أو عهد) المحلف عليه لتخبر بعده نوى ما أكلت (من واحد إلى عدد يتحقق دخول) نوى (ما أكل فيه) أي فيما عده لم يحتمل (أو) حلف (ليطعن قدراً برطل ملح وياً كل منه) أي مما طعنه برطل ملح (فلا يجد فيه طعم الملح فعلق به بيضاوا كله) لم يحتمل (أو) حلف (لأياكل بيضا ولا تقا حولياً كل من في هذا الوعاء فوجد بيضا وتقا حولاً من البيض ناطقاً ومن التفاح شرباً أو كله) لم يحتمل لأنه مما في الأناء وليس بيضا ولا تقا حولاً استعملت فلم يظهر طعمه كما يأتي في الإيمان (أو) حلف (من على سلم لا نزلت إليك) أي بالسفل



﴿ وقسم على طلبة العلم من الخياطة ﴾

ولا صعدت الى هذه العيا (ولا أقمت مكاناً ساعة فترت الى ما وصفت السفلى وطاع أو نزل أو) حلف من على مسلم: (لا أقمت عليه ولا نزلت منه ولا صعدت فيه فانتقل الى سلم آخر لم يحنث في الكل) لعدم وجودنا في هذه (الأمع حيلة) على قصداً تخلص من الخلف (أو) الأمع (قصد) فمن حلف تخبرن بمسدد نوى ما كملت وقصده لا تخبرن بكميته بل بزيادة ولا نقص لم يبرأ الا بذلك ولا يبرأ بالحيلة بما سبق لما تقدم ان الحيل غير جائزة في شيء من أمور الدين (أو) مع (سبب) يقتضي ارادة معرفة الكمية بزيادة ولا نقص فتعصر في المعنى اليه كما لو نواه (و) ان حلف ٢٨١ (يقعدن على بارية بيتيه ولا يدحله بارية فادخله) أي بيته (فصبا

لا قبل من سنة أشهر من ذبا عدا ولم يكن) البائع (أقربوطها فابيع صح) في الظاهر لعدم حقوق الولد بالبائع (والولد عدا لك) المشتري فان ادعاه البائع فالحكم كذا كره في الثالث (و) الموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها الاستبراء (اذا اعتق أم ولده أو) اعتق (أمة التي كان يصيبها قبل استبرائها أو مات عنها الزمها استبراء نفسها) لأنها موطوءة وطأ له حرمة فلزمها الاستبراء برأه فرجها كما لو طوءت بنسبة (لكن لو أراد أن يتزوجها) أي معتوقته فلا استبراء لأنها فرجته (أو استبرأ) ما (بمسدوطته ثم اعتقها أو باعها فاعتقها مشتر قبل وطئها) فلا استبراء (ككتفها بالاستبراء قبل البيع (أو كانت) أم الولد أو السرية (مزوجة أو معتدة أو) كانت (فرغت عدها من زوجها فاعتقها) سيدها فلا استبراء لأنها ليست فراساً لسيدها فلا يجب عليها الاستبراء له (أو أراد) مشتري أمة استبرأها قبل بيعها أو كان لا يطؤها (تزوجها) من غيره (قبل وطئها فلا استبراء) للعالم ببراءة زوجها بالاستبراء بقى البيع (وان أباها) أي طلق الأم وتزوجها طلاقاً باتناً (قبل الدخول أو بعده أو مات) زوجها (فاعتدت ثم مات سيدها فلا استبراء) عليها (بان لم يطأ) سيدها لزول فراش السيد بنزويحها لكن لا يطؤها أصلاً (وان باع) أمة (ولم يتبر) ثم (فاعتقها المشتري قبل وطئها واستبرأها) (ان اعتقها عقب انشترى) أو تمت ما وجد عند مشتر) من استبرأها ان اعتقت في أثناءها الزم برأه زوجها (واذا زوج) سيد (أم ولده ثم مات اعتقت) بموته (ولم يلزمها الاستبراء) لأنها ليست فراساً لسيدها (وان بان) أم الولد أو السرية (من الزوج قبل الدخول بطلاق أو موت زوجها أو) بان (بطلانها بعد الدخول فاعتدت) ثم مات سيدها فليست بالاستبراء (لأنها اعتدت ان فراشها وقال أبو بكر لا يلزمها الاستبراء الا أن يرد لها السيد الى نفسه (وان مات زوجها) أي أم الولد (وسيدها ولم يعلم السابق منهما) موتاً أو علم ثم نسي (و) كان (بين موتها ما أقل من شهرين وخمسة أيام) لم يلزمها بعد موت الآخر منه عدة الحرة من الوفاة فقط) لان السيدات كان مات أولاً فقصدهن وهي زوجته وان كانت آتية فقد مات وهي معتدة ولا استبراء عليها على التقديرين وقوله لا ينف بعد موت الآخر معناه ان عدة الوفاة يجب أن يكون ابتداءً من عدة موت الآخر ولا يلزم خروجها من عدة الحرة بعدة المعتدة يفتن لذلك لا ضمان أن الزوج هو الذي مات آتياً (وان كان بينهما) أي بين موت الزوج والسيد (أكثر من ذلك) أي من شهرين وخمسة أيام (أو جعلت المدة) التي بين موتها (لزمها بعد موت الآخر منهن) الاطون من عدة الحرة والوفاة أو استبرأ (لأنه يحتمل أن

فادخله) أي بيته (فصبا ونزع) انقص (فيه أو نزع فصبا كاذباً) بارية (حنث) لم يمسك البارية بيته (و) ان حلف من بقاء (لا أقمت فيه هذا الماء ولا خرجت منه وهو) أي الماء (جار لم يحنث) اكتم به أو خرج منه لأنه اغتافقه أو يخرج من غيره (الاب قصد) بان قصد أن لا يقسم ولا يخرج من الماء مطلقاً (أو) الا (بسبب) يقتضي ذلك فحنث (وان كان) الماء (راكدًا حنث ولو حل منه مكرها) لأنه يمكنه الامتناع أن يكون مكرها حقيقة قاله في شرحه (وان استخلفه ظالم ماله فلان عندك وديعة وهي) أي وديعة فلان (عنده) حلف (عني) أي قصد (بما الذي) فكانه قال فلان عدي وديعة (أو نوى غيرها) أي ماله عدي وديعة غير (المطلوبة) (أو) نوى ماله عدي وديعة في مكان كذا (غير مكان أو استخلفها بقلبه) بان نوى ليس له عند وديعة الا انطالوبه (فلا حنث) لأنه صادق (وكذا لو استخلفه) قائم (بطلاق أو عتاق أن

﴿ ٣٦ ﴾ (كشاف انقاع) - ثالث (لا يفعل ما) أي شياً (يجوز قوله أو) استخلفه ظالم أن (يفعل ما) أي شياً (لا يجوز) له فعله (أو أنه لم يفعل كذا الذي لا يلزمه الاقرار به لحلف) بالطلاق ثلاثاً (ونوى بقوله طالق من عمل) عمله كخياطة وغزير لاطاق من عصمته (أو) نوى (بقوله ثلاثاً ثلاثاً أو نحوه) كان بنوى بقوله طالق من وثاق (وكذا ان قل) له ظالم (قل زوجتي) طالق ان فعلت كذا (أو) كان له ظالم قل (كل زوجة ليطالقي ان فعلت كذا ونوى وجهه العمياء أو اليدوية أو الحبشية أو نحوه) كل رومية (أو نوى) بقوله (كل زوجة تزوجتها بالمستين ونحوه)



كذلك (ولا زوجة) الخالف على الصفة التي نواها في الاولى (ولم يتزوج بماتوا) من المصنفين ونحوه لم يحث (وكذا ونوى ان كنت فعلت كذا بالصين او نحو من الاماكن التي لم يعلمها) فلا حث (وكذا) لو قال له ظالم (قل نسائي طوائف ان كنت فعلت كذا ونوى) بنسائه (بنسائه او نحو من) كاخواته وعماقه لم يحث (ولو قال) له ظالم (كلما احلفك به فقل نعم او) قال له (اليمين التي احلفك بها لازمة لك قل نعم فقال نعم ونوى) بقوله نعم (بهيمة الانعام) لم يحث (وكذا) لو قال له (قل اليمين الذي تخلفني بها) لازمتني (ار) ٢٨٢ قال له قل (اعان اليمين لازمة لي) ان كنت فعلت كذا وقد

فعله ونحوه (فقال ونوى) باليمين (بده او) باعان اليمين (الابدي التي نسط عند اليمين) أي بمباينة الامام بالخلافه لم يحث (وكذا) لو قال له (قل اليمين عيني والنية نيتك ونوى بيمينته يده وبالنية من قوله والنية نيتك (البضعة) بالفتح قاله في الصحاح أي القطعة (من اللحم) الذي لم يحث (وكذا) لو قال له قل (ان كنت فعلت كذا فزوجتي على كفاهي راعي ونوى بالظاهر ما يركب من خيل ونحوها) كبحال وجيز لم يحث (وكذا) لو قال له قل ان فعلت كذا فانا مظاهر من زوجتي (ونوى بظاهر) قائلا (انظر ايضا أشهد ظهرا) لم يحث (وكذا) لو قال له (قل) ان لم أكن فعلت كذا (والا فكل بمالك لي ح) وكان فعله (ونوى بالملك الدقيق الملتوت بالزيت او السمن) لم يحث (وكذا ونوى بالحمل الفحل الجميل او الرمل الذي ماوطئ) فلا حث (و) كذا ان قال له قل ان فعلت كذا فجاريتي حرة

الزوجات آخر افعليها عدة الحرة ويحتمل ان السيد مات آخر افعليها الاستبراء بحضة فوجب الجمع بينهما يسقط الفرض بيقين قال ابن عبد البر على هذا جميع القائلين بان عدة أم الولد من سيدتها حيضة ومن زوجها شهران وخمسة أيام انتهى وهذا اوضح على قول الموفق ومتابعيه اما على القول بانها ذوات سيدتها ولو بعد العدة قبل الوطء لاستبراء فلا كانت عليه في حاشية المنتهى (ولا نزل الزوج) لانه الاصل فلا تجب مع الشك والعدة وجبت استظهارا لا ضرر فيه على غيرها بخلاف الارث (وان ادعت أمة موروثه تحريرا على وارث بوطء موروثه) كأيها وابنه (أو) ادعت (مستبرا أن لها زوجا صدقت) لان ذلك لا يعرف الا من جهتها (وان اعتق أم ولده أو) اعتق (أمة كان يصيبها من تحمل له أصابتهما فله أن يتزوجها في الحال من غير استبراء) لانها فراشه عادة بائن بغير ثلاث في عدتها (وان اشترك رجلان في وطء أمة لم يمسها استبراء) ان لم تكن مزاوجة لان الاستبراء منهما حقان مفسودان لا دميين فلم يدخل أحدهما في الآخر كالعدتين والمزاوجة تعتد كما تقدم ومقتضى كلامه ككالمقنع والمبدع والتنجيح لا فرق في ذلك بين وطء الشبهة والزنا وعلى كلامه في المنتهى يكفي في الزنا استبراء واحد

فصل في حصول استبراء حامل بوضع الحمل كله لا بفواكهه والمني (وبحضه) ان لم تكن حاملا (لا يقيتها) اذا ملأها حاضا (لمن تحيض) ولو كانت تبطن بحضتها أكثر من شهر في لفظ من الفاظ الخبر حتى تستبرأ بحضته (وعرض شهر لا يسهة وصغيرة وبالغ لم تحض) لان الشهر أربع مقام الحيضة في عدة الحرة والامة (وتصدق في الحيض) فانما قالت حضت جاز ووطئا (فلا وانكرته) أي الحيض (فقال) السيد (أخبرني به) أي الحيض (صدق) عليها لانه الظاهر (وان ارتفع حاضها ما تدري رفعه فبشره أشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء) بدل الحيضة (وان عرفت) من ارتفع حاضها (مارفعه فبشره حتى يحض فتستبرئ به أو تصير من الايسات فتستبرئ استبراء من) بشهر على ما تقدم في العدة فان ارتأيت المستبراء بنفسها فهي كالحرة اذا ارتأيت في العدة أو بعد ما على ما تقدم في العدة انتهى

### كتاب الرضاع

أو نجيوارى أحرار أو مملوكي أحرار فقال ذلك ونوى (بالجار به السفينة أو اليعسوب) نوى (بالحرة السفينة الكثيره المطر أو الكريمة من النوق) نوى (بالأحرار بالقل و) نوى (بالحرث أو الأيام) فلا حث (ومن حلف بالله تعالى أو طلاق أو عتق (ما فلان هنا وعين موضع ليس فيه) فلان (لم يحث) لانه صادق (و) من حلف (على زوجتي لا سرقت مني شيئا فخانته في وديعه لم يحث) لانها ليست بسرقة (الابنية) بأن نوى بالبرقة الخيانة (أو) (بسبب) بأن كان سبب بيمينته خيانتها ولو لم يعبث الله عبادة ينقر ديبا دون جميع الناس في وقت تلبسه بهابر بالطواف وحده أسبوعا بهد أن يحل له الطلاق



## (باب النكاح في الطلاق)

النكاح عند الأصوليين التردد بين أمرين لا ترجح لأحد جماعاً على الآخر (وهو هنا مطلق التردد) بين وجود المشكوك فيه من طلاق أو عدمه أو شرطه وعدمه فيدخل فيه الظن والوهم (ولا يلزم) إطلاق (يشك فيه أو) شك (ليما علق عليه) الطلاق (ولو) كان المعلق (عدمياً) كأنه لم يقم زيد يوم كذا فزوجتي طالق وشك في قيامه في ذلك اليوم بعدمضيه بلا حشاش لأن الأصل بقاء العصمة إلى أن يثبت المسزبل كالتظاهر يشك في الحدث والأصل فيه حديث ٢٨٣

عبد الله بن زيد عليه الصلاة والسلام مثل عن الرجل يحيل إليه أنه يجد أنثى في الصلاة فقل لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً متفق عليه وحديث عمار بن ياسر أن رجلاً من بني أمية أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له أنه قد تزوج امرأة من بني النضير فأنزل الله في ذلك ما نزل من القرآن (ومن تزك وطء قبل رجعه) إن كان الطلاق رجماً خروجه من الخلاف (ويباح) الوطء (بعدها) أي الرجعة (وتعمام التورع قطع الثلثها) أي الرجعة حيث أمكنه طلاق من أتى الشبهة فقد استبرأ لدينه وعرضه (أو) قطع النكاح (بقصد) حسيدي (أمكن) شيقن الخذل لا حشمتاً أو وقوع (وإذا) يمكن رجعة ولا عقيد بأن كانت مشكوك فيه متعماً لعدم ما له ملكه (د) قطع النكاح (بسرقة متيقنة) تمام الورع (أن) رسول الله لم تكن طلقته هي طبقاً للثلاثين معلقة من روثاً وطوباً يخرج ومضى لم يصفها بمخل لغيره (ويمنع) أي ورعاً (ح) ف لا يأكل ثمرة وغشوه (أ) كرماته أو حوزة (اشبهت) فبهرها من كل واحد (أ) مما اشبهت به لا حشمتاً أن تكون الخسوف عاها (وان لم تحسه) أي

بفتح الراء وكسرها (وهو) مصدر رضع الشدي إذا عصبه بفتح الضد وكسرها قال ابن الأعرابي الكسر أفصح وله سبع مصادر وقال المطرزي في شرحه امرأة مرضع إذا كانت ترضع ولها ساعة بعد ساعة وأمرأة مرضعة إذا كانت تدهن في ولدها كالشعل وبذل عليه قوله تعالى يوم نذهل كل مرضعة عما أرضعت وتقبل المرضعة الأم والمرضع التي معها صبي رضعه والولد رضيع وراضع وشرعاً (مصل بن) أي مصل من له دون دواين لبنا (أو شريه ونحوه) كالسوط والوجور وأكله بعد أن جن (ناب) أي اجتمع (من حمل من ثدي امرأة) متعلق بمصل وتأتي مضاهي ذلك (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) قال النبي صلى الله عليه وسلم حين أريد على ابنة حمزة فقال إنها لا تحمل لي إنها لينة أخى من الرضاع ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق عليه من حديث ابن عباس وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرضاع يحرم ما يحرم من الولادة متفق عليه (ولا يثبت) بالرضاع (بقية أحكام النسب من النفقة والارت والعتق) إذا ملك رجلاً فحرره بالرضاع (وردت الشهادة) لأصله وفرعه من الرضاع (وغير ذلك) كالعقل وولاية السكاح والمال (لأن النسب أقوى) من الرضاع فلا يساو به الأقيما ودينه النص وهو أحرر مما يتفرع عليه من المهرمية وانخلوة (وإذا جلت امرأة من رجل يثبت نسب ولدها منه) بن تكون زوجته أو أمته أو موطوءة أشبهه بالجملة صفة لرجل (فتأبى ابن) عطف على جملة وكذا (فأرضعت به ولو مكرهه طفلاً رضاعاً محرماً) بأن يكون من رضعته في الخواص ويأتي (صار) الطفل (ولدهما) أي للرجل والمرأة والجملة جواباً بشرطه وإذا (في تحريم النكاح) لقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم والذين سبق (و) في (أباحية) انظر (و) (أباحية) (الخلوة) في (ثبوت المهرمية) لأن ذلك فرع عن التحريم بسبب مباح (و) (صار) (أولاده) أي الأطفال (من البنين والنساء) واسموا أولاداً ولدهم (منهم) أولاداً للطفل وهو ولد لهما (وصارا) أي المرضعة وصاحب اللبن (أبويه) لأنه وذهب (وأبوهما أجداده وجداته) لأنه ولد لهما (وأخوة المرأة وأخواتها) لأنه ولد لهما (ولأخوتهم) وأخوة الرجل وأخوته عمه وعماته (لأولاد أخيه) (وجميع أولاد المرضعة الذين ارتضع معهم) الطفل (والسنتين قبله) (بعد من زوجه) ومن غيره (وجميع أولاد الرجل الذي أنجب من المرضعة ومن غيره) (حوزة) المرتضع وأخواته وأولاد أولادهم وأخواتهم وإن تزوجت درجتهم (كانت) (و) الرضعة لا يأس بتزويجها أخواته أخواتاً قبله قال ابن نصر الله وهذا خلاف الأصح قال في الانصاف ولم يره له سبباً سهل انتهى وأما ثبتت أبوة الواطئ للطفل ومروءة لها إذا كان

الخالف (بنك) أي بأكله واحدة مما اشبهت به (من الوطء) لا حشمتاً أن يكون غيرها أو قبل النكاح ثابت فلا يزول بالنكاح ولو حلف ليا كن هذه الثمرة مثلاً لا يحقق بره حتى يعلم أنه أكلها أو يأكل ما اخذت به كله من الثمر (ومن شك في عبده) أي الطلاق الواقع (بنى على اليقين) وهو الأقل ما سبق (و) من قال لامرأته (أنت طالق) بعد ما طلق زيد زوجته وجعل بان لم يعلم بعد ما طلق زيد زوجته فإن لم يكن طلق زيد زوجته وقع واحد بقياساً على ما إذا أحرمت بمن لم يبين أنه لم يحرمت فاته منه قد أحراماً بصرفه لما شاء (فطلقه) لأنها متيقنة (و) أن قال (لامرأته) كطالق وثم منوية) بأن نوى ميعنتها (طلقت) المنوية لأنه ينهايته أشبه ما لو عينا بلفظه فإن ادعت أحداً منهن أنه عداها فاعنت ميعنتها فقولاً لأن ينهايته



لا تخرج من جهة ( والا ) يتوهم ( اخرجت ) المطلقة منها ( فخرجت ) فصار روي عن علي وابن عباس ( كنية  
 مكية ) أي كن فطلق مكيته ثم نسبته من جهة بقرة ( وكقوله عن طائر ان كان غرابا ففصه طالق والا ) يكن غرابا ( فمرة )  
 طالق وذهب الطائر ( وجهل ) أغراب أم غيره فيقرع بينهما فطلق من أخرجهما القرعة لأنه لا سبيل إلى معرفته المطلقة  
 منهما عيناهما سواء والقرعة طريق شرعي لأخراج الجهول وان ماتا واحداها وكان نوى المطلقة حلف لورثة الأخرى  
 أنه لم يرها وورثها الرجعية ولم يرث الميتة ٢٨٤ وان كانا ميتا واحدا أقرع ( وان مات ) قبل القرعة ( أقرع

ورثته ) لقيامهم مقامه  
 ( ولا يأت ) أي يحرم عليه وطؤه  
 أحدها ودواعيه ( قبلها )  
 أي القرعة ان كان الطلاق  
 بائنا لوقوع الطلاق بأحدهما  
 بقينا فحتمل أن يصادفها  
 ( ونسب التفقة ) للزوجتين  
 إلى القرعة لأنهما محبوستان  
 لحقه في حكم الزوجية ( ودفى  
 ظهر أو ذكر ) بعد خروج  
 القرعة لأحدهما ( أن المطلقة  
 غير المخرجة ) بالقرعة بأن  
 ذكرها بعد نسيانها ( ردت )  
 المخرجة لزوجها لأنه لم يقع  
 عليه طلاق فيها يصح ولا  
 كناية والقرعة لأحكامها مع  
 الذكر فإذا علم المطلقة رجوع  
 إلى قوله لأنه لا يعمل إلا منه ولأنه  
 إنما منع منها بالاشتباه فإذا  
 زال عنها ردت إليه كما لو علمت  
 مذ كانت بعد ان اشتبهت بميتة  
 ( ما لم تزوج ) مخرجة  
 بقرعة فلا ترد إليه لتعلق حرق  
 غيرها فلا يقبل قوله في  
 إبطاله كسائر الحقوق ( أو )  
 ما لم ( يحكم بالقرعة ) أو  
 يقرع الحاكم بينهما لأنها  
 لا ملك الزوج رفعها كسائر  
 الحكومات ( و ) من قال

يلحقه نسب الحمل لان اللبن الذي ثاب للرجل المخلوق من ما هو ماء المرأة فنشأ التحريم اليهما  
 ونشأ الحرمة إلى الرجل وأقارب به وهو الذي يسمى لبن الفحل لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لعائشة لما سأله عن أفلح حين قال لها أنت حبيبي عني وأنا عمتك فقالت كيف ذلك فقالت  
 أرضعتك أمراة أخي بلبن أخي فقال صدق أفلح أن الذي له متفق عليه ولفظه البخاري وسئل  
 ابن عباس عن رجل له جار يتان فأرضعت أحدهما جارية والأخرى غلاما يحمل  
 للأفلام أن يتزوج الجارية فقال لا لالفاح واحد واهما لك والترمذي وقال هذا تفسير ابن  
 الفحل ( وتنشر حرمة الرضاع من المرتضع إلى أولاده وأولاد أولاده وان سفلوا قبصير ون أولاد  
 لهما ) لان الرضاع كالنسب والتحريم في النسب يشمل ولدا ولدا وان سفل فكذا الرضاع  
 ( ولا تنتشر الحرمة إلى من في درجته ) أي المرتضع ( من أخوته وأخواته ) لأنها لا تنتشر  
 في النسب فكذا في الرضاع ( ولا ) تنتشر أيضا ( إلى من هو أعلى منه ) أي المرتضع  
 ( من آبائه وأمهاته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته ) لان الحرمة إذا لم تنتشر إلى من هو في  
 الدرجة فائلا لا تنتشر إلى من هو أعلى منه بطريق الأولى ( فحمل مرضعة لابي مرتضع  
 ولاخيه و ) ( أمه و ) ( لخاله من نسب ويحمل لأبيه ) أي المرتضع ( من نسب أن يتزوج  
 اخته من الرضاعة ) لأنه لا رضاع بينهما ولا نسب ( فحمل أم مرتضع وأخوته وعمته وخالاته  
 من النسب لأبيه وأخيه من رضاع ) قال أحمد لا بأس أن يتزوج الرجل أخت أخيه من  
 الرضاع ليس بينهما رضاع ولا نسب ( وان أرضعت ) امرأة ( بلبن ولدها من الزنا أو ) بلبن  
 ولدها ( المنقح بلعان طفلا ) رضاعا محرما ( صار ولدا لها ) لأنه رضع من لبنها حقيقة  
 ( وحرم على الزاني والملاعن تحريم ماهرة ) لأنه ولدهم وطؤه والوطء الحرام كالخلال في تحريم  
 الريبة ( ولم تثبت حرمة الرضاع في حقهما ) أي الزاني والملاعن لان من شرط ثبوت  
 حرمة الرضاع بين المرتضع والرجل الذي ثاب اللبن بوطئه أن ينسب الحمل إلى الواطئ فاما ولده  
 الزنا ونحوه فلا ( كالنسب ) وقال أبو بكر ثبت ( وان أرضعت ) امرأة ( بلبن اثنين  
 وطئها بشبهة وثبتت أبوتهما للولود فالمرتضع انهما ) لان المرتضع كل مرتضع تبع للمناسيب  
 فحق المناسيب بشخص فالمرتضع مثله ( أو ) ثبت ( أبو واحداهما فهو ) أي الرضيع  
 ( أنه ) لما سبق وسواء ( ثبت ذلك بالقامة أو بغيرها وان نفته القافة عنهم أو اشكل عليهم  
 أولم يوجد قافة ثبت التحريم بالرضاع في حقهما ) تغليباً للحظر كما لو اختلفت أخته  
 بأجنبيات ( وان اتفق عنهما بان تاني به ليدون ستة أشهر من وطئها أو ) أنتبه ( لا كثر  
 أربع سنين من وطء الأخرات في المرتضع عنهما ) لأنه تابع للمناسيب كما تقدم ( فان  
 كان المرتضع ) حينئذ ( جارية حرمت عليها ما تحريم ماهرة ونحوه وأولادها عليها )

( الزوجية أو أمته أحدا كما طالق ) غذا ( أو حرمة غدا فمات أحدهما ) أي  
 الزوجتين أو الامتين قبله ( أو زال ملكه عنهما ) بان بانت منه إحدى الزوجتين أو باع أو وهب ونحوه إحدى الامتين  
 ( قبله ) أي التذ ( وقع ) الطلاق أو العتق ( بالباقية ) اذا دخل الغد لان الميتة من زال ملكه عنها قبل وقت الوقوع ليست  
 محلا لطلاق ولا لعتق أشبه ما لو قال زوجة وأجنبية أحدا كما طالق أو لامة وأجنبية أحدا كما حرة ( ومن زوج بنتا من بناته  
 ثم ماتت وجهلت ) الزوجية ( حرم الكل ) لأن كلا منهن محتمل أن تكون هي الزوجية وتقبل حنبيل يقرع فابتن أصابها  
 القرعية وهي زوجته وان مات الزوج فهي التي ترثه ( ومن ) له زوجتان حنفية وعجزة ( و ) قال عن طائر ان كان غرابا ففصه



طالق أو أن كان حيا فمفترضة طالق وهو من الطائر (و جهل) جنته (لم تطلقوا أحد منهما) أي حذره وحمرة لاحتلال كونه  
 ايس غرابا ولا حيا والاصل عدم الحنت فلا يزول بغير النكاح بالشك (وان قال) عن طائر (ان كان غرابا فزوجي طالق  
 ثلاثا أو) قال فإني حرة وقال آخر ان لم يكن غرابا منه) أي فزوجي طالق أو أمي حرة (ولم يعلم) الطائر غرابا أم غيره  
 (لم تطلقا) أي زوجتهما (ولم تعتقا) أي أمتاهما لان الحانت منهما غير معلوم فلا يحكم بالحنت في حق أحدهما بعينه لبقاء بقين  
 نكاحه وعلى كل منهما النفقة والكسوة والسكنى (وبحرم عليهما لوطه) ٢٨٥ ودواعيه لحنت أحدهما بغيره فبحرم

امراته عليه وقد أشكى أشبه  
 ما لو حنت في إحدى امرأتيه  
 لا بعين (الامع اعتقاد أحدهما  
 خطأ الآخر) فلا يحرم على من  
 اعتقد من طائفة وطء زوجته  
 أو أمته لئيقته الحسل وبقاء  
 الزوجية أو الملك وان أقصر كل  
 منهما انه الحانت طلقت  
 زوجته ما وعدت أمتاهما  
 لأقرارهما هل أنفسه وان أقر  
 أحدهما وحده بذلك أخذ  
 بقراره وان ادعت امرأة  
 أحدهما عليه الحنت فذكر قوله  
 (أو) الآن (بشرى أحدهما  
 أم لا آخر في فرع بينهما) أي  
 الامتن (حيث) فتعق من  
 خرجت المرأة كن اعتق  
 إحدى أمتيه ونسبها له الولدان  
 خرجت المرأة لستى كانت  
 أمتا وان خرجت للأخرى  
 فولد لها موقوف حتى يتصادقا  
 انه لأحدهما لان كلاهما  
 لا بدعي (وان كانت) أمة  
 مشتركة بين مؤسرين وقال كل  
 منهما) أي الذي يكن عس  
 طائر فقل أحدهما ان لم يكن  
 غرابا (فمنسي حر) وقال  
 الآخر ان كان غرابا فمنسي حر  
 (عتقت) كلها (على أحدهما  
 وعين) من عتقت عليه (بقرة) ليقر ذمة نصيب شريكه والولد له (و) ان قال (لأمرأة وأجنبية أحدا كما طلق)  
 طلقت امرأته وكذا وقال لهما وله بنت غير زوجته بنتك طالق (أو قال سلى طالق وامهما) أي امرأته والأجنبية (سلى طلقت  
 امرأته) لأنها حمل طلاق وزعمك غيرها (فان قال أردت الأجنبية) أي صدق فيما بينه وبين الله لا احتمال صدق ولفظه  
 يحتمله (ولم يقبل) منه ذلك (حكما) فلا يحكم له به القاضى لأنه خلاف الظاهر لان الأجنبية ليست محملا لطلانه (الأجنبية)  
 تدل على إرادة الأجنبية كدفع ظالم وتخلص من مكر ومقيدل حكما وجود الدليل الصادق في الأجنبية فان لم يزوج نفسه ولا  
 الأجنبية طلقت زوجته لما تقدم (وان نادى) من له زوجتان هند وعرة (من امرأتيه هندا) وحدها (فأجابته) زوجته

أي الوالطين (أيضا لأنها ابنة موطوءة تسمى ابنة ربيبة لهما) والربيبة من الرضاع  
 كالنسب (وان تاب لامرأة ابن من غير حمل تقدم كلب البكر) التي لم تحمل (لم ينشر  
 الحرمة نصا) لأنه نادولم ينشر العادة به لتغذية الأطفال أشبه لابن الرجل والميعة وقال جماعة  
 لأنه ليس بابن حفيضة بل رطب ويقتدر لولد لأن اللبن ما أنشأ العظم وأثبت اللحم وهذا  
 ليس كذلك (ولا ينشر الحرمة غير ابن المرأة فلو ارتفع طفلان من بيعة) لم ينشر الحرمة  
 ولم يصير الأخوين لأن تحريم الأخوة فرع على تحريم الأمومة ولا يثبت تحريم  
 الأمومة بهذا الرضاع فالأخوة أولى ولأنه لم يخلق لعضد المولود إلا دمي أشبه العظام  
 (أو) ارتفع طفلان من لبن (رجل) فكذلك لما ذكرنا (أو) ارتفع ما من لبن  
 (خفي مشكل لم ينشر الحرمة) لأن لم يثبت ككونه امرأة فلا يثبت تحريم  
 مع الشك

فصل ولا يثبت الحرمة بالرضاع إلا بشرط أحدهما أن يرتفع في العامين ولو كان قد فطم  
 قبله أي قبل ذلك الرضاع لقوله تعالى والوالدان برضعت أولادهن حواين كما بين وحديث  
 عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل قاعد فسا لها عنه فقالت هو أخي  
 من الرضاعة فقال أنظرن من أخوانك فأنما الرضاعة من الجماعة متفق عليه وعن أم  
 سلمة مرفوعا لا يحرم من الرضاع إلا من فتنق الأمعاء وكان قبل الفطم رواه الترمذي ومعه  
 وعن ابن عباس مرفوعا لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين رواه ابن عدي وغيره (فلو  
 ارتفع) الطفل (بعدهما) أي الحولين (بلطفه ولو قبل فطامه) أو ارتفع النجاسة  
 كلها بعدهما) أي الحولين (بلطفه لم يثبت) التحريم بشرط وهو كونه في الحولين  
 لم يوجد وعلم منه أنه لو شرع في النجاسة لخال الحول قبل كما في كتي بما وجدته في الحولين  
 كما لو انفصل عما بعده وأما حديث عائشة أن سهرة بنت سهيل بن عمرو حدثت أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان سلماتي أي حذيتي معي بينه وفطامه يبلغ الرضاع  
 وعلم بما يعلم الرجال فقال أرضعني تحريمي عليه وهو مسلم فهو حرم به دون سائر الناس جمعا  
 بين الأدلة • الشرط (الثاني أن يصل اللبن إلى جوفه من حنقه فأنوسل) البين (انغمه  
 ثم جمعه) أي ألقاه (أو احتقن به أو وصل إلى جوفه) بخذي كذا ذكر عائشة ثم ينشر  
 الحرمة) لأن هذا ليس برضاع ولم يحتمل به التمسك فلم ينشر الحرمة كما لو وصل من جرح  
 • الشرط (الثالث أن يرتفع خمس رضعات فصاعدا) وهو قول عائشة وابن مسعود وابن  
 الزبير وغيرهم لباروت عائشة قالت كان فيم من من القرآن عشر رضعات معومات  
 يحرم من ثم نحن بخمس رضعات معومات فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على

وعين) من عتقت عليه (بقرة) ليقر ذمة نصيب شريكه والولد له (و) ان قال (لأمرأة وأجنبية أحدا كما طلق)  
 طلقت امرأته وكذا وقال لهما وله بنت غير زوجته بنتك طالق (أو قال سلى طالق وامهما) أي امرأته والأجنبية (سلى طلقت  
 امرأته) لأنها حمل طلاق وزعمك غيرها (فان قال أردت الأجنبية) أي صدق فيما بينه وبين الله لا احتمال صدق ولفظه  
 يحتمله (ولم يقبل) منه ذلك (حكما) فلا يحكم له به القاضى لأنه خلاف الظاهر لان الأجنبية ليست محملا لطلانه (الأجنبية)  
 تدل على إرادة الأجنبية كدفع ظالم وتخلص من مكر ومقيدل حكما وجود الدليل الصادق في الأجنبية فان لم يزوج نفسه ولا  
 الأجنبية طلقت زوجته لما تقدم (وان نادى) من له زوجتان هند وعرة (من امرأتيه هندا) وحدها (فأجابته) زوجته



(عجزة أول تبعه) حمزة (وهي الحاضرة) عند مدون هند (فقال أنت طالق يظنها) أي عمرة (المناداة) أي هند (طلقت) هند (دون عمرة) لأن المناداة هي المقصودة بالطلاق فوق غيرها كالأجابه وعمرة لم يقصد بها بالطلاق (وإن علمها) أي الخمسة (غير المناداة طلقنا) أي طلقنا المناداة لأنها المقصودة والمحجية لأنه واجبه بالطلاق مع علمه أنها غير المناداة (إن أراد طلاق المناداة) وهي هند (والا) برطلاق المناداة (طلقت عمرة) لما تقدم (نقط) أي دون هند وهي المناداة لأنها غير مواجهة بالطلاق ولا منوية به (وإن قال) زوج ٢٨٦ (لمن) أي امرأة (ظنها زوجته فلانة) وهي زوجته (أنت طالق أول تبعها) أي زوجته

بل قال لمن ظنها زوجته أنت طالق من غير أن يقول فلانة (طلقت زوجته) اعتبارا بالمقصد دون الخطاب (وكذا عكسها) بأن قال زوجته طالق فلانا لأنها الأجنبية أنت طالق فتطلق لأنه واجبه بصريح الإطلاق كما لو علمها زوجته ولا أثر لظنها الأجنبية لأنه لا يتردد على عدم إرادة الطلاق (ومثله) أي الطلاق (العتق) فيما تقدم فالحكم فيه كالطلاق لأن كلامهم مازال الملك يبنى على التغليب والسراية قال أحمد فيمن قال يا غلام أنت حر يمتنع عبده الذي نوى وفي المنتخب أونسى إن له عبدا أو زوجة فبان له (ومن أوقع زوجته كلمة وشك هل هي) أي الكلمة (طلاق أو ظهار لم يلزمه شيء) لأن الأصل عدمهما ولم يتيقن أحدهما (وإن شك) زوج (هل ظاهر) من زوجته (أو حلف بالله تعالى) لا يظاها (لزمه بعت) بأن وطئها (أدنى كفارة) ما وهو كفارة اليمين بالله تعالى لأنه اليقين وما زاد مشكوك فيه والأحوط أعلاها

ذلك رواه مسلم وروى مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة عن سهلة بنت سهيل أرضى سالما خمس رضعات (ويشترط أن تكون) الجنس (متفرقات) لتحقيق فمقي (امتنع) الطفل (ثم تركه) أي الرضاع (شبع أو) تركه (لتنفس أو) تركه (لله أو) تركه (لانتقاله من ثدي إلى ثدي) (غيره أو) لانتقاله (من امرأة إلى امرأة) (غيرها أو قطع عليه) الرضاع بأن أخرج الثدي من فمه (فهو رضة) لأن المرجع فيها إلى العرف لأن الشرع ورد بها مطلقا ولم يحدها بزمن ولا مقدار فدل على أنه ردهم إلى العرف فإذا ارتضع ثم قطع باختياره أو قطع عليه فهو رضة (فمقي عاد) ارتضع (ولو قريبا فهي رضة أخرى) لأن العود بارتضاع والشارع لم يحدها بزمن فوجب أن يكون الأقرب كالبعيد فكان رضة أخرى كالأولى (وسقوط في أنفه ووجور في فم كرضاع) يحصل به ما يحصل بالرضاع من الغذاء والسقوط أن يصب اللبن في أنفه من أناة أو غيره فيدخل حلقه والوجور أن يصب في حلقه من غير الثدي (وكذا جبن عمل منه) لأنه واصل من الحلق يحصل به نبات اللحم (ويحرم من ذلك) المذكور الوجور والسقوط والجبن للمعصية منه (خمس) لأنه فرع عن الرضاع فيأخذ حكمه (فإن ارتضع دونها) أي الخمس (وكلها) أي الجنس (سقوط أو وجورا أو أسقط أو وجروا كل الجنس برضاع ثبت التحريم) لوجود الجنس (ولو حلب في أناملين دفعة واحدة ودفعات ثم سقى لطفل في خمسة أوقات فهي خمس رضعات) اعتبارا بشرب الطفل له (وإن حلب في أنامل خمس حلبات في خمسة أوقات ثم سقى) للطفل (دفعة واحدة كان رضة واحدة) اعتبارا بشربه له فإن سقاه مرة بعد أخرى متتابعة فضة في ظاهر قول الخرقى لأن المعتبر في الرضعة العرف وهم لا يعدون هذا رضعات ويحتمل أن يخرج على ما إذا قطع عليه الرضاع (ويحرم لبن الميتة إذا حلب وأرتضع من ثديها بعد موتها) لأنه يثبت اللحم كاللحم في الشرح والمسدع ونجاسته لا تؤثر كما لو حلب في أنامل خمس يعني أن قلنا في خمس الأيدي بالموت (و) كما لو حلب في حياتها ثم مربه) الطفل (بعد موتها ولو حلب لا يشرب من لبن امرأة تشرب منه وهي ميتة حنت) لأنه شرب من لبنها (ويحرم اللبن المشروب) وهو المخلوط بغيره من طعام أو شراب أو غيرها لأن ما تعلق الحكم به لم يفرق بين خالصه وشوبه كالنجاسة في الماء والنجاسة الخالص (ك) اللبن المخيض وفي نسخ كالمخض أي الخالص (إن كانت صفاته) أي المشوب (باقية) وهي اللون والطعم والريح فلو صبه في ماء كثير لم يتغير به لم يثبت التحريم لأن هذا ليس بشوب ولا يحصل به التغذي ولا نبات اللحم ولا انتشار العظام (وسواء خلط بطعام أو شراب أو غيره ما كان حالب اللبن من

نسوة

كتاب الرجعة وهي

أي الرجعة بالفتح فعل المرتجع مرة واحدة فلهذا اتفق الناس على فتحها وشرعا (إعادة مطلقة) طلاقا (غير بائن إلى ما كانت عليه) قبل الطلاق (بغير عقد) أي نكاح وأجمعوا على القول تعالى ويعولن أحق بردهن في ذلك وحديث ابن عمر حين طلق امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فليراجعها رواه مسلم وغيره مطلق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الحرا إذا طلق دون الثلاث والعبد دون الاثنين إنهما الرجعة في العدة (إذا طلق حر)



ظاهرة ولو غير باعته لان الرجعة امسالك وهو ملكه لا وليه لكن ظاهر المبدع بخالفه كذا كره في حاشية الاقناع (من دخل بها (او خلا بها في نكاح صحيح) طلاقا (اقل من ثلاث او) طلاقا (عبد) من دخل او خلا بها في نكاح صحيح طلاقا (واحد لا عوض) من المرأة ولا غيرهما في طلاق الحر والعبد (فهو) اي المطلق حرا كان او عبدا في عدته ارجعت وطاهر مولو الا ان يرد زوج (ولو لم يجنون) طلاق بلا عوض دون ما ملكه وهو عاقل ثم من (في عدته ارجعت ولو كرهت) انطاعة ذلك انقياد ونسب مقامه خشية الفوات باتقضاء عدتها فان لم يكن دخل او خلا بها ارجعه لانه لا عدة ٢٨٧ عليها فلا تترك رجعتها وكذا ان كان

نسوة وسقى لطفل فهو كالمواضع من كل واحدة منهن (لاحتسلاط لبنهن

فصل وانما تزوج امرأة (كبيرة ذات لبن من غيره) زوجا (كان) او غيره (ولم يدخل) الثاني (بها) زوج (بثلاث صغائر) دون الحولين (فأرضعت الكبيرة احدا من حرم الكبيرة ابدا) لانها صارتم من أمهات نسائه (وبقي نكاح الصغيرة) لانها ربيبة لم يدخل بها وفاق ما لو ابتداء العقد عليها لان الدوام أقوى من الابتداء (فان أرضعت) الكبيرة (اثنين) من الصغائر (منفردة تسين) او معا (انفسخ نكاحهما) لانها صارتا اثنتين واجتمعتا في الزوجية (وان أرضعت الثلاث منفردا انفسخ نكاح الاولتين) لانها صارتا اثنتين في نكاحه (دون لثلاثه) بحيث نكاحهما لانه لم يصادف اخواتها جماعا في النكاح (وان أرضعت احدا من منفردة ثم أرضعت اثنتين معا انفسخ نكاحهن) لانهن من اخوات في نكاحه (وله نكاح احدي الثلاث) الصغائر لان تحريمهن تحريم جميع لانهن ربائب لم يدخل بها منهن (وان كان دخل بالأم حرم الكل ابتداء) لانهن ربائب دخل بها منهن (ولو أرضعت الثلاث اجنبية في حالة واحدة بان حليته في ثلاث او اوجرتهن في حالة واحدة او أرضعت اثنتين معا او جرت الثالثة في حالة واحدة) او اجرت اثنتين وأرضعت الثالثة في حالة واحدة (حرم عليه نكاح الكبيرة ابدا) لام من أمهات نسائه (وانفسخ نكاح الثلاث) لانهن من اخوات في النكاح (وان أرضعت) الاجنبية (اثنين) من الصغائر منفردتين او معا (انفسخ نكاحهما) لانها صارتا اثنتين في نكاحه (وان أرضعت) الاجنبية (احدا من منفردة ثم اثنتين معا انفسخ نكاح الجميع) لما سبق (وله نكاح احدي الثلاث) لان تحريمهن لاجل الجمع (وكل امرأة تحرم عليه ابنتها كأمه وجدته وأختها وربيبته انا أرضعت طفلة حرمتهما عليه) لانها تصير ابنتها من الرضاع فاذا كانت المرضعة أمه فالمرضة أختها وان كانت المرضعة جدته فالمرضة عمته او خالتها وان كانت المرضعة أخته فالمرضة ابنة أخته (وكل رجل يحرم ابنته كأخيه وأبيه اذا أرضعت امرأة يلينه طفلة حرمتهما عليه) لانها تصير ابنته فان كانت المرضعة امرأة أخيه فالمرضة ابنة أخيه وان كانت امرأة أبيه فالمرضة أخته (ومع) أي انفسخ (نكاحها) منفيهما) أي في صورتين السابقتين (ان كانت زوجته) لغيرهما على التأبيد (وان أرضعتها) أي الطفلة زوجة كنت او غيرها (امرأة احدهما لا يلين غيره) أي غير زوجها (لم تحرم عليه) أي على من تحرم عليه بنت زوجها (لانها صارتم ربيبة زوجها) فلا تحرم عليه ولا على ابنته ومحوها (وان أرضعتها) أي الطفلة (من لا تحرم بنتها

النكاح فاعدا كبلولي أو شهود فيقع فيه طلاق المساواة رجعة لانها اعادة الى النكاح فاذا لم فعل بالنكاح وجب أن لا يحصل الرجعة اليه وكذا ان طلسن الحر ثلاثا والعبد اثنتين لانها لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره كما ياتي فلا رجعة وكذا ان كان الطلاق بمرض لانه انما يحصل لتفدي به المرأة من الزوج ولا يحصل تلك مع ثبوت الرجعة ولم يعتبر رضاها لظاهر الآية ولانها امسالك للمرأة بحكم الزوجية ولم يعتبر رضاها كالمبيع زمن خيب المجلس وسواء كانت المرتجة حرة على حرة أو على أمة (أو أمة) على أمة أو أمة (على حرة) لا استدامة نكاح فابتداءه (أو) كانت الرجعية أمة (أو سبيها) رجعتها (أو) كانت الرجعية صغيرة أو حرة أو أمة (ولي) رجعتها لانها لو كانت حرة مكلفه ام يتسبب رضاها فكذا سيدا أولها ولا يشترط في الرجعة ارادة لاصلاح والابنة لغيره على الاصلاح والمنع من قصد الانحرار وتحصل الرجعية (باعتقار رجعتها

ورجعتها واريجعتها وامسكتها ورددها وشعره) كعدتها الورود السنة بلفظ الرجعة في حديث ابن عمر واشتهر هذا الاسم فيها عرفا فتسمى رجعة والمرأة رجعية وورد الكتاب بلفظ الرد في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن ولفظ لامسك في قوله تعالى فامسكوهن معروف وقوله فامسك بهن معروف وألحق بهما هو رجعتها (ولو رد لرجعة أو) زاد (للأهانة) وأما رجعتها ونحوه للأهانة وكذا المحبتي اياك أو لاهانتك لانه أتى بالرجعة وبين سبها (لا أن يتروى رجعتها الى ذلك) أي المحبة أو الاهانة (بفراقه) اياها فلا رجعة لمصول التضاد لان الرجعة لا تراد به فراق (لا) يحصل بتول مطلق (رجعتها أو تزوجتها) لانه كناية والرجعة استباحة بضع مفسود فلا يحصل بكنايه كالنكاح (وليس من شرطه) أي (الرجعة) (الأشهاد) عليها لانها لا تقتصر الى قبول كسائر



فالحرف الزوج وكذا لا يفتقر الى ولي ولا صداق ولا رضا المرأة كما هو لا عليها اجماع لان حكم الرجعية حكم الزوجات والرجعة مسألة  
قوله تعالى فاذا بائن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واغاثتهن النكاح بالاطلاق واعتقد بها سبب زواله فالرجعة تزيل  
شعته وتقطع مصلته الى البينة فلم تمنع الى ما يحتاج اليه ابتداء النكاح (وعنه) اي الامام احمد (بلى) بشرط ان يسهل الرجعة للاشهاد  
عليها (ه) على هذه الرواية ان (تبطل) الرجعة (أوصى) الزوج (الشهود بكتماها) لما روى أبو بكر في الشافي بسنده الى خلاص قل  
طلق رجل امرأته علانية وراجعها سرا وأمر ٢٨٨ الشاهدين أن يكتماها الرجعة فاختصموا الى علي فجلد الشاهدين وانهما وام

يحمل له عليها رجعة (والرجعية  
زوجية) عاكث الزوج منها  
ما عاكثه عن لم يطلقها (فيصح  
أن تلعن و) أن (تطلق  
و يلحقها ظهاره وابسلاؤه)  
ويرث أحدهما صاحبه اجماعا  
ويصح خلعها لانها زوجة يصح  
طلاقها ونكاحها باق فلا تأمن  
رجعة لكن لا قسم لها مخرج به  
الموفق وغيره (ولها) أي  
الرجعية (أن تشرف) أي  
تعرض (له) أي لطلاقها  
بأن ترده نفسها (و) لها أيضا  
أن (تزين) له كما تستزين  
النساء لزوجهن لا باحتسابه كما  
قبل الطلاق (وله) أي المطلق  
(السفر) بالرجعية (والخلوة  
بها ووطئها) لانها في حكم  
الزوجات (وتحصل به) أي  
بوطئها (رجعتها ولو لم ينوها)  
أي الرجعة بالوطء لان الطلاق  
سبب زوال الملك ومعه خيار  
فتصرف المالك بالوطء في مدته  
يمنع عنه كوطء البائع الامنة  
المبيعة في مدة الخيار في نسول  
(ولا) تحصل رجعتها بانكار  
طلاقها لانه مناف لوجود حقه  
في الرجعة ولا تحصل الرجعة  
(بمباشرة) الرجعة دون الفرج

كعتما وخالتها لم تحرمها عليه) لانها بنت عمته أو خالته وكذا لو أرضعتها زوجة عمه أو زوجة  
خاله بابنه (ولو تزوج) طفل طفلة هي (بنت عمه فأرضعت جدتها أحدهما صغيرا)  
دون الحولين (انفسح النكاح لانها لم أرضع الزوج صار عم زوجته) لانه أخو  
أبيها من الرضاع (وان أرضعت لزوجته صارت عمته) لانها أخت أبيه من الرضاع (وان  
أرضعتها) الجدة (جميعا صار) الزوج (عمها) أي عم زوجته (وصارت عمته)  
وانفسح النكاح (وان تزوج بنت عمته فأرضعت جدتها أحدهما صغيرا) في الحولين  
(انفسح النكاح لانها لم أرضع الزوج صار خالها) لانه أخو له من الرضاعة (وان  
أرضعت الزوجة صارت) الزوجية (عمته) لانها أخت أبيه من الرضاع (وان تزوج  
بنت خاله فأرضعت جدتها الزوج صار) الزوج (عم زوجته) لانه أخو أبيها  
من الرضاعة (وان أرضعتها صارت خالته) لانه أخت أمه من الرضاع  
(وان تزوج ابنة خالته فأرضعت الزوج صار خال زوجته) لانه أخو أمها من  
الرضاع (وان أرضعتها صارت) الزوجية (خال زوجها) لانها أخت أمه من  
الرضاع

فان فصل وكل من أفسد نكاح امرأة برضاها قبل الدخول فان الزوج يرجع عليه بنصف  
مهرها الذي يلزمها به لانه قد رده عليه بما كان عرضه للمقوط كشهود الطلاق اذا رجعه و  
واغالب الزوج نصف مهر الصغيرة لان نكاحها انفسح قبل الدخول لهما من غير جهتها  
والفسخ من اجني كطلاق الزوج في وجوب الصداق عليه (وان أفسدت) طفلة  
(نكاح نفسه قبل الدخول سقط مهرها) قال في المبدع بغير خلاف تعلمه لان الفسخ بسبب  
من جهتها كما لو ارتدت (وان كان) افسادها لنكاح نفسها (بعده) أي بعد الدخول  
(لم يسقط ويجب) صداقها اذن (على زوجها) لانه استقر بالدخول وكما لو ارتدت (وان  
أفسده) أي نكاحها (غيرها بعد الدخول وجب لها مهرها) المسمى على الزوج لانه  
استقر عليه بالدخول (ويرجع به) الزوج على المفسد نص عليه في رواية ابن القاسم لان  
المرأة تسحق المهر كله على زوجها فيرجع بما لزمه كنصف المهر في غير الدخول لهما (ولها)  
أي لمن افسدها غيرها نكاحها قبل الدخول او بعده (الاخذ من المفسد نصا) وتقدم نظيره في  
الرجوع على القار (فاذا أرضعت امرأة الكبرى السفري فانفسح نكاحهما) بان كان  
بعد الدخول بالكبرى (فعليه نصف مهر السفري) لان نكاحها انفسح بغير سبب من جهتها  
وذلك بوجوب نصف المهر على الزوج كما تقدم (يرجع به) الزوج (على الكبرى) لانها  
التي تسببت في انفساخ نكاحه فان كانت أمه ففي رقبته لان ذلك من جناباتها (وعليه مهر

(و) لاب (نظر لفرج وكذا خلوته لشهوة الاعلى قول) أي رواية قال  
(المنع اختياره الاكثر) انتهى قياسا على الحاقه بالوطء في تكميل المهر ووجوب العدة (وتصح) رجعة (بعد مظهر  
من) حيضة (ثالثة ولم تغتسل) نصا روى عن عمر وعلي وابن مسعود ولان أثر الحيض يبع الزوج الوطء كما ينعنه الحيض  
فيهرم وطؤه قبل الفسل فوجب أن يمنع ذلك ما ينعنه الحيض ويوجب ما أوجبه الحيض كما قبل انقطاع الدم وتقطع بقية الاحكام من  
الوارث والطلاق واللعان والنفقة وغيرها بانقطاع الدم وبأن في العدة (و) تصح الرجعة (قبل وضع ولد متأخر) رجعتها  
ان كانت حاملا بعدد وقبل خروج بقية ولابدقاء العدة (ولا) تصح رجعتها (في ردة) من مطلقة أو مطلق لان الرجعة استباحة بضع

الكبرى



مقصود فلا يصح مع الردة كشكاح وكذا بعد اسلام زوجة او زوج غير كتابية و (لا يصح) تطبيقها اي الى رجعة (بشرط ك) قوله لها (كلما طلقك فقد راجعتك) لما سبق (ولو عكسه) قوله لارجعية كلما راجعتك فقد طلقك (مع) التعليق (وطلقت) كلما راجعها لانه طلاق معلق بصفة (وهي اغتملت) ارجعية (من) حيضة (ثالثة ولم يرتجعه) قبله (بانت ولم تحصل الا بشكاح حديد) اجاعا لم يفهم قوله تعالى وبمولتين أحق بردهن في ذلك أي العدة (ويعود) إليه الرجعية اذا راجعها او بائن اذا تركها (على ما بقى من طلاقها ولو) كان عودها (سدوطه زوج آخر) غير الطلاق في قول كبار المحدثين ٢٨٩ منهم عمرو بن دينار وأبو عبد الله وعمران بن

حصين وأبو هريرة وروى أبو عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ولأن وطأ الثاني لا يحتاج إليه في الإحلال لاوط فلا يصح حكم الطلاق كوطه التسمية والسيد ولأنه تزويج قبل استيفاء الثلاثة أشبه ما لو رجعت اليه قبل وطأ طلقا (وان أشهد) مطلق رجعا (على رجعتها) في السنة (ولم تعلم) هي (حق) اعتسدت (وتكلمت من أصابها) ثم جاء وادعى رجعتها قبل انقضائه عدتها وأقام البينة بذلك وقبلت (ردت إليه) لتبوت انكاحه وزوجته وان نكاح الثاني فاسد تزوجه امرأة في نكاح غيره وكذا لو لم يسهل الثاني (ولا بطؤها) الأولان أصابها الثاني (حق تعتد) من وطأه في احتياط لانساب (وكذا ان صدقاه) أي الزوج والزوجة في انه راجعها في عدتها حيث لا ينفك لانه صدقهما ابلغ من إقامة البينة (وان لم تثبت رجعت) بينة (وانكراه) أي أسكر الزوج والزوجة انه راجعها (رد قوله) لتعلق حقي الزوج الثاني بها والنكاح صحيح في حقهما (وان صدق) الزوج (الثاني بان رجعت) لا اعتراه

الكبرى المسمى لها ولا يرجع عليها بشئ اذا كان أداه اليها) لانه استقر عليه بالدخول بها (وان كان) الزوج (لم يدخل بها) أي الكبرى (فلا مهر لها) أي الكبرى لانها التي أفسدت نكاح نفسها (ونكاح الصغرى بماله) لانها ربيبة لم يدخل بها (وان دبت الصغرى الى الكبرى وهي) أي الكبرى (ناقة أو مغمى عليها أو مجنونة فارتضعت) الصغرى (منها) افسخ نكاح الكبرى) لانها أم زوجها (ويرجع على الصغرى بنصف مهر الكبرى قبل الدخول) لانها تسببت في فسخ نكاحها الموجب لتقسيم نصف المسمى وانلفت على الزوج البضع أشبه ما لو انلفت عليه مبيعها (ونكاح الصغرى ثابت) لانها ربيبة لم يدخل بها (فان كان دخل بالكبرى حرمتا) على التأيد أم الكبرى فلانها من أمهات نسائه وأما الصغرى فلانها ربيبة دخل بها (ولامهر للصغرى) لانها التي أفسدت نكاح نفسها (وعليه مهر الكبرى) لانه استقر بدخولها (يرجع به على الصغرى) لانها تسببت في فسخ نكاحها واتلاف البضع عليه (وان ارتضعت الصغرى منها رضعتين وهي نائة ثم انتهت الكبيرة فاعتت لها ثلاث رضعات) فقد حصل الفساد بغيرها (فعليه مهر الكبيرة) لاستقراره بالدخول (وثلاثة أمهات ومهر الصغرى) وبسقط عشرين في مقابلة ما ارتضعت منها وهي نائة (ويرجع به) أي بما يغرمه للصغرى (على الكبيرة) لما تقدم (وان لم يكن دخل بالكبرى فعليه خمس مهرها) ويسقط الباقي نظير فطرها بعد انتسابها (يرجع به على الصغرى) لكونها تسببت بدبيها (وان أرضعت بنتا لزوج الكبرى) الزوج (الصغرى فالحكم في التحريم والفسخ كما وأرضعتها الكبيرة) فان كان دخل بالكبرى فانه فسخ نكاحها حرمتا وأبدا والحرمت الكبرى وانفسخ نكاحها وحدها (و) كذا الحكم في (الرجوع على المرضعة) التي أفسدت نكاحها فيرجع عليها بما يغرمه لها أو لأحداهما لتيسير في غرمه وتقويتها بالبضع عليه (وان أرضعت) أي زوجته الصغرى (أو) زوجته (الكبرى) انفسخ نكاحها (لانهما احنان اجتماع في النكاح) وان كان لم يدخل بالكبرى فانه انكح من شاء منهما (لان التحريم لا جمل الجميع) (ويرجع على المرضعة بنصف صداقهما) الذي غرمه لهما (وان كان دخل بالكبرى فله نكاحها) في الدل لان المأثم (و) ليس له نكاح المممة غير حقي تنقض عده الكبيرة لانها قد صارت احتفاء فلا ينكحها في نفسها (لان زمن المممة تارة زوجية كما سبق في النكاح) (وكذا الحكم ان أرضعتها جدها كبيرة فهو نصير عمة الكبيرة) ان كانت الجدة ذكرا (أو) نصير (خالها) ان كانت جدة الام (واجمع بينهما) أي بين المرأة وعمها أو خالتها من الرضاع (محرم) كالنسب (وكذلك ان أرضعت بنتا) أي أخت الكبيرة (أو زوجة) حبيبها بینه أو أرضعت بنتا أخيا أو بنتا أخت) لانها أخت بنت أخت الكبيرة أو بنت أخها أو بنت بنت

لا صدق عليها في إسقاط حقها عنه ولا تلزم المرأة الى المدعي لان قول الثاني لا يقبل عليها بل في حق نفسه فقط والقول قولها بغير عين كاله في الاقتناع (وان صدقته) المرأة (لم يثبت على) الزوج (الثنى) في فسخ نكاحه (ويزيلزمها مهر الأول) أي الأول لانه استقر لها بالدخول (لكن متى بائت) من الثنى (عادت الى الأول بلا علة جديدة) ولا يطأ حتى تهتدي في ان تدخل بها وان مات الأول قبل بينوتها من الثاني فقال الموفق ومن تبعه ينبغي ان تتركه لا قراره بزوجهها وتصديقها وان ماتت لا يرثها الأول لتعلق حقي الثاني



بالأشياء ما في الشئ لم يره هي لا تكملها بعد نكاحه قال الزر كشي ولا يمكن الأول من تزويج اختها ولا بيع سواها (ومن ادعت انتضاء عدتها) بولادة أو غيرها (رأى من) بان معنى زمن يمكن انقضاءها فيه (نبات) دعواها لقوله تعالى ولا يحل لمن ان يكتم ما خلق الله في أرحامه من قبل هو الحيف والحمل فلو لا قبول قولهن لم يخرج من يكتمه ولانه امر يختص المرأة بعرفته فقبل قولها فيه كالتيم من الانسان حيث اعتبرت وان لم يرض ما يمكن انتضاء عدتها فيه رد قولها فان مضى ما يمكن صدقها فيه ثم ادعته فان بقيت على دعواها المردودة لم تقبل ٣٩٠ وان ادعت انتضاءها في المدة كلها أو فيما يمكن منها قبلت و (لا) تقبل دعواها انتضاء

عدتها (في شهر محض الا بينة) نصالة قول شريح اذا ادعت انها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت بينة من النساء العدول من بطانة أهلها ممن يرضى صدقه وعدله اتهامات ما يحرم عليها الصلاة من الطمث وتقتل عند كل قرعة وتصل في وقتها انتقضت عدتها والا فهي كاذبة فقال الله على كالون ومناه بالرومية أصبحت واحسنت وانما لم تصدق في ذلك مع امكانه لتدبرته بخلاف ما زاد على الشهر (واقل ما) أي زمن (تنقضي عدته) فيه باقرا تسعة وعشرون يوما) بلياليها (ولحظة) لما سبق ان الاقراء الحيف وأقله يوما وليلة وأقل الطهرين الحيضتين ثلاثة عشر يوما ويكون طلقها مع آخر الطهر والحظة لتعقبات انقطاع الدم بحيث اعتبر الفصل اعتبر له لحظة أيضا (و) قل ما تنقضي فيه عدة (أما خمسة عشر يوما) بلياليها (ولحظة) وسواء في ذلك الفاسقة والمرضية والمسلمة والكافرة لان ما يقبل فيه اخبار الانسان على نفسه لا يختلف باختلاف حاله (ومن) أي أي مطلق رجعية (كالتابتاء)

أختها أو بنت بنت أختها والجمع بينهما المحرم (ولا تحريم في شئ من هذا على التأييد لانه تحريم جمع الا اذا أرضعتها بنت الكبرة وقد دخل بامها) فيحرم على الابن كل منهما اما الكبرى فلانها من أمهات نساء واما الصغرى فلانها بنت ربيبة دخل بامها (واذا كان لرجل خمس أمهات أولاد من لبن منه فارضع من امرأة له صغرى كل واحدة منهن رضة صار) سيدهن (اباها) لانها الرضعت من لبنه خمس رضعات كما لو أرضعتها واحدة منهن (وحرم عليه) على التأييد لانها بنته و (لا) تحرم عليه (أمهات الأولاد لعدم ثبوت الامومة) فلا يثبت تحريمهن (وان أرضعن) أي أمهات أولاده الخمس بلبنه (طفلا كذلك) أي كل واحدة منهن أرضعته رضة (صار المولى) صاحب اللبن (اباها) لانه ارضع من لبنه خمس رضعات (وحرم عليه) أي الطفل (الرضعات لانه يبين ومن موطأت أبيه) فيقتارهن قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء (ولو كان له) أي الرجل (خمس بنات أو خمس بنات تزوجته فارضعن) أي بناته أو بنات زوجته (امرأة له صغرى) في الحولين (رضعة رضة فلا أمومة) لان احدها من لبنه خمس (ولا يصير الكبير) ابوالبنات (ولا الكبيرة) أم المرضعات (جدوا واحدة) لان الجدودة فرع الامومة ولم تثبت (ولا) نصير (اخوة المرضعات) أخوالا ولا أخواتهن (خالات) لان الخولة فرع الامومة ولم تثبت (ولو كل طفل خمس رضعات من أم رجل وأخته وابنته وزوجته وزوجة أبيه من كل واحدة رضة وكذلك أي لا تحريم) لعدم ثبوت الامومة لواحدة منهن (واذا كان لامرأة لبن من زوج فارضعت به طفلا ثلاث رضعات فانقطع لبنها ثم تزوجت بها) فخصارها منه ابن فارضعت منه الطفل (الذي أرضعته أولا في الحولين) رضعتين صارت أمه (لانه كل له خمس رضعات من لبنها) ولم يصير واحدا من الزوجين أباه (لانه لم يكمل له خمس رضعات من لبن احدهما (ويحرم) الطفل (عليهما ان كان أنثى لكونه ربيبا لهما) فدخلها به (لا لكونه ولدهما) واذا كان له ثلاث نسوة من لبن منه فارضعت امرأة له صغرى كل واحدة منهن رضعتين لم تحرم المرضعات (لعدم ثبوت الامومة) (وحرم الصغرى) على الابن لانها بنته (وتثبت الابوة) لانه كمل له خمس رضعات من لبنه و (لا) تثبت (الامومة) لواحدة من الثلاثة لانها لم ترضعها نجسا (وعليه نصف مهرها) أي الصغرى لان الفسخ من غير جهتها (يرجع) الزوج (به عليهن) أي المرضعات اتبين في استقراره عليه (على قدر رضاعتهم) المحرمة (وهي الاولى) التي ارضعته أولا (خمس المهر وعلى الثانية خمسة وعلى الثالثة عشرة) لان التحريم حصل منها برضة واحدة وقد اشتركن في الاتلاف فكان على كل واحدة بقدر ما اطلقت (ولو كان لامرأة ثلاث بنات من غير فارضعن ثلاث نسوة له صفارا) فارضعت (كل واحدة) من بنات

الزوجة قبل دعوى زوجها رجعتها (انقضت عدتي) في زمن يمكن فيه عقلت اكثر من شهر (فقال) زوجها (كنت راجعتك وانكرته) فقولها لان دعواها انتضاء عدتها اذن مقبولة فصارت دعواها الرجعية بعد انتضاء عدتها لم تقبل (أو تدعيها) بان قالت انقضت عدتي وقال الزوج راجعتك في زمن واحد (ف) القول (قولها ولو صدقه سيادة) رجعية نصالة ان قولها لا يتضمن ابطال حق الزوج وان صدقه وكذب مولاها لم يقبل اقرارها في ابطال حق السيد وان صدق الزوج لم يحل له وطؤها ولا تزويجها (ومتى رجعت عن قولها) انتقضت حيث قبل قولها ولم تزوج (قبل) رجوعها (بجحد احدهما النكاح) اذا ادعى الآخر (ثم ينفقه) أي النكاح منكره فيقبل منه كالأول يسبقه انكار (وان سبق) زوج رجعية (فقال) لها (ان رجعتك



فَقَالَتْ أَتَقْنَعْتِ عِدِّي قَبْلَ رَجْعَتِكَ (وَأَنْكَرَهَا) (أَقُولُ) إِنَّ قَدْعُوًا إِلَى جَمْعٍ أَخْبَارَهَا بِاتِّقَاضِ عِدَّتِهِمْ وَأَوَّلُهَا بِقَارُوهَا وَدَعْوَاهُ ذَلِكَ  
بَعْدَ دَعْوَى الزَّوْجِ إِلَى جَمْعٍ تَقْصِدُهُ 'يَطَالُ حَقُّهُ فَلَا تَقْبَلُ مِنْهَا

فوقه - وان طلقها أي الزوج مرة كانت أو عدة زوج (حالاتنا) طلقها زوج (عبد قتيب ولو عتيق) قبل انقضاء عدتها  
(لم يحل له حتى يطلقه زوج غيره) ونكاح صحيح كل ابن عبد اس كان ارجن اذا طلق امرأته فها حق برحمتها وان طلقها ثلاثا تنسخ  
ذلك قوله تعالى الطلاق مرتان الآية وله غالب طلقها فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ٢٩١ رواه ابو داود والنسائي وعن

عائشة قالت طاعت امرأة رفاعة  
انقرطى الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت كنت عند رفاعة  
الفرزلي فطلقني فبنت طلاق  
فزوجت بعده عبد الله بن  
الزبير بكسر الموحدة من تحت  
واغنامه مثل مدقة الثوب  
فقال تريدن ان ترجعي الي  
رفاعه لا حتى تذوق عسيلته  
وذوق عسيلتك رواه البخاري  
وعن ابن عمر قال سئل النبي صلى  
الله عليه وسلم عن الرجل  
يطلق امرأته ثم لا تأتيه زوجها  
آخرة في الابواب وترخي الستر  
ثم عاقبه قبل ان يدخل هل  
يحل له ذلك قال لا حتى يذوق  
العسيلة رواه احمد والشافعي  
وكان لاحتي بحمد الآخرة وعن  
عائشة مرفوعا عسيلة هي الجح  
(في قبل) لان اللطمة تعتبر شرعا  
فيكون في غيره (مع انتشار)  
الحديث العسيلة لانه لا تكون  
الامع انتشار (ولو) كالزوج  
لواطى (يجسوا او خصبا) مع  
بقائه ذكره (واغناما او مسمى  
عليه يادخله) في ذكره (فيه)  
اى وفرجه مع انتشاره لوجود  
حقيقة اللطمة من زوج اشبه  
حل لطاقته ووجوده معه سميته

الزوجة (واحدة) من زوجاته المقتار (أرضاً كاملاً) أي خمس رضعات (ولم يدخل  
بالكبرى حرمت عليه لأنها من جدات النساء ولم يتفخ نكاح المقتار لأنها من أخوات أمها  
هن بنات خالات) ولا يحرم الجمع بين بنات الخالات ولا يحرم من يكونن ربائب (لأن  
الربيب لا يحرم إلا بالخلول بما هو) أو جدتها ولم يحصل (ولا يتفخ نكاح من كل رضاعها أولاً)  
لما ذكرنا (وإن كان دخل بالأم حرم الصغار) أبداً (أيضا) لأن ربائب دخل بهن (وإن  
أرضن) أي بنات زوجته (واحدة) من زوجاته المقتار أرضتها (كل واحدة منهن) أرضت  
(اثنتين حرمت الكبرى) معهما في المبدع وغيره لأن أمصاراً جدة يكون الصغيرة قد كل لها  
خمس رضعات من بناتها (وقبل لأحرم) الكبيرة (اختاره المؤلف والشارح ومعهم في  
الانصاف) لأن كونهم أجددة فرع على كون أبنائهم أمهات لا تمت الأمومة فما هو فرع عليهم الأولى  
وهو الموافق لما جزمه فيما إذا أرضعت خمس بنات زوجته على ما تقدم قريبا

(فصل) وإذا طلق كبيرة مدخولها أفاضت صغيرة بلبنه (في خمس رضعات) (صارت) المرضعة (بنتاً) لا رضاعاً من لبنه (وإن أرضعته بلبن غيره صارت ربيبة) له لأنها بنت زوجته (وحرمت) أي المرضعة والرضيعة أما المرضعة فلأنها من أمهات نسائه وأما الرضيعة فلأنها ربيبة دخل بها (و يرجع على الكبيرة بنصف مهر الصغيرة) لأنها أصبحت لها استقراره عليه (وإن كان) زوج الصغيرة (مدخل بالكبيرة في نكاح الصغيرة) لأن ربيبة لم يدخل بها (وإن طلق صغيرة فأرضعته المرأة حرمت المرضعة) لأن صارت من أمهات نسائه (فإن كان لم يدخل بها) أي الكبيرة (فلا مهر لها) لحيء الفرقة من قبلها (وله نكاح الصغيرة) لأنها ربيبة غير مدخول بأمها (وإن كان دخل بها) أي الكبيرة (فله مهر) المهر هو الاستقرار بالدخول (وحرمت) أي الكبيرة والصغيرة (عليه) لأن الكبيرة من أمهات نسائه والرضيعة ربيبة مدخول بأمها (وإن طلقها) أي الكبيرة والصغيرة (جميعاً) فالحكم في الحریم علی ماضی تفصیله (ولو تزوج) رجل امرأة (كبيرة) تزوج (آخر) طلقه (صغيرة) ثم طلقها ونكح كل واحد منهما زوجة الآخر ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة حرمت (الكبيرة عاينها) لأنها صارت من أمهات نسائه (وإن كان زوج الصغيرة مدخل) بالكبيرة (حرمت عليه الصغيرة) لأنها ربيبة مدخول بأمها (وكل من طلق بغير مهر) أي ذكر (فالمراد على التأیید وهو مقرون بفسخ نكاحه) أن كانت زوجته لا أحریم لها نكاحاً كالقارن

(فصل ۱۰) واذا طلق امرأته ولم يزلت فتر وجنت بهي (دون الحولين) (ما روضه بابه)  
خمس رضعات (انفسخ نكاحه) من لحي (وحرمت عليه) بدالانها وراثه (و) حرمت

(أو) كان الزوج الثاني (ذميا وهي ذميمة) طلقه نه فيها المطلقة الذوات ولو مسلما (أو) كان (لم يستل) لم تقدم ان العيلة هي  
الجماع (أو) كان لم (يلغ عشا) مأموم حتى تسكن زوجا غيره (أو) كان حين وطئه (ظنا اجنبية) لوجود حقيقة الوطء من زوج  
في نكاح محرم (ويكنى) في حله (تقييبا حقة أو) تقييب (قدرها) أي الحقة (من محبوب) الحقة منه جماع يوجب الفسـ  
وفيه دلالة على أشبه تقييب الذكر (و) يكنى في حله (وطء محرم لمرض أو وجع) والزوج (و) وطء محرم (لنسيق وقت الفـ لا يوفى  
مسجدو) في حال منع الزوج نفسه (أو) قبض مهر (حال) (ونحوه) كنسـ داغرا راد بولاء له لأنه ذكره يضيف في مرضه إلا ان الحرمة  
في هذه الصور لم يفتى فيها الحق الله تعالى (لا) يحلها وطء محرم (لحيث أنه ليس أو حر أو مكرم مرض أو في دبر أو نكاح ماطـ لـ



لو كانت الزوجة) لأن التحريم في هذا الصورة يعني فيها الحق الله تعالى ولأن النكاح الفاسد لا أثر له في الشرع في الحبل الأول في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره (أو) أي ولا يكتفي في حل المطلقة ثلاثا ووطؤها (بشبهة أو ملك عين) لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره إلا به وهذا ليس بزوجه (وان كانت) المطلقة ثلاثا (أمة فاشترها مطلقا لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره) إلا بوطؤها لعديث (ولو طلق عبد طلاقه ثم عتيق) قبل ثانية (ملك ثمة ثلاث) لأنه في حال طلاق الثانية حر فاعتبر حاله اذن (ككافر) حر (طلق) زوجته (ثنتين ثم رق) بعد سببه ٢٩٢ فيملك الثالثة وله ان يتزوج بها قبل ان تنكح زوجا غيره لأن المطلقتين كانتا

غير محرمتين فلم يتغير حكمهما بماترا بعدهما كما لو طلق المبدق تسعين ثم عتيق فليس له ان ينكحها حتى تنكح زوجا غيره لقوله ما محرمتين (ومن غاب عن مطلقته ثلاثا ثم حضر فذكرت) له (أنها نكحت من أصلها) أنها انقضت عدتها (وأمكن) ذلك بان مضي زمن يتبع له وكذا لو غابت عنه ثم حضرت وذكر ذلك (فله نكاحها) إذا غلب على ظنه صدقها) لأنها مؤمنة على نفسها وعلى ما أخبرت به عن نفسها ولا سبيل للمعرفة ذلك حقيقة الأمن جهتها فوجب الرجوع إليها فيه كأخبارها بانقضت عدتها فان لم يغلب على ظنه صدقها لم يحل له نكاحها لأن الأصل التحريم ولم يوجد ما ينقل عنه و (لا) يجوز له نكاحها (ان رجعت) عن أخبارها بذلك (قبل عقد) عليها الزوال والخبر المبيح له (ولا) يقبل بعده) أي العقد عليها (فلو) تزوجت مطلقة ثلاثا ثم طلقها وذكر الأول ان الثاني وطئها و (كنسها الثاني في وطئه فقوله) أي الثاني (في تنصيف مهر) ان لم يحل بها (وقولها)

أيضا (على الأول أبدا) لأنها صارت من حلال ابنائه لأن المصبي صار ابنا لمطلق لأنه رضع من لبنه رضاعا محرما وهي زوجته (ولو تزوجت المصبي أو لأم فسخت نكاحها لمقتضى) كعب أو فقد نفقة أو أوعسار بمقدم صداق (ثم تزوجت كبير الفصار لها منه لبن فارضعت به المصبي حرمت عليها أبدا) على الكبير لأنها صارت من حلال ابنائه وعلى الصغير لأنها صارت أمة (قال في المستوعب وهي مسألة عجيبة لأنه تحريم طرأ الرضاع أجنبي كالأل) في المستوعب (وكذلك لو زوج أمته لعبد له يرضع ثم اعتقه) سبدها (فاختارت فراقه) أي فسخت نكاحه لعتقه تحت عبد (ثم تزوجت من أولادها فارضعت بلبن هذا الولد زوجها الأول بعد عتقه) أو قبله (حرمت عليها جميعا) أما الأول فلأنها صارت أمة وأما صاحب اللبن فلأنها صارت من حلال ابنائه (ولو زوج رجل أم ولد أو أمته بصبي مملوك فارضعته بلبن سبدها حرمت عليها) أما المملوك فلأنها صارت أمة وأما السيد فلأنه من حلال ابنائه (ولا يتصور هذا) أي تزوج أم الولد أو الأمه المصبي (ان كان المصبي حرا لان من شرط نكاح الحرة الأمانة خوف العنت ولا يوجد ذلك) أي خوف العنت (في الطفل) وفيه تلويح بالرد على صاحب الرأية وربانته غير مسلم لأن الشرط خوف عنت العزوبة والحاجة متعة أو خدمة والطفل قد يحتاج للخدمة فيتصور كافي المنتهى وغيره (فان تزوج بها) الطفل لغير حاجة خدمة (كان النكاح فاسدا وان أَرْضَعْتَهُ لم تحرم على سبدها) لأنها ليست من حلال ابنائه لفساد النكاح وان تزوجها لحاجة خدمة مع النكاح وان أرضعته حرمت عليها

فصل متى كان مفسد النكاح جماعة وزع المهر على مرضعاتهن المحرمات) لأنه اتفاق اشتركن فيه فكان على كل واحدة بقدر ما ألتفت و (لا) يوزع (على) عدد (رؤسهن) كالوالتلفن ما لاوتفاوتن فيه (فلو سقي خمس زوجة صغيرة من لبن أم الزوجة خمس مرات انسخ نكاحها) لأنها صارت أخته من الرضاع (ولزمهن نصف مهرها يمين) بحسب ما سقيها تسعين في استقراره عليه (فان سقيها واحدة شربتين وسقيها) أخرى ثلاثا فلي الأولى خمس المهر وعلى الثانية خمس) المهر (وعشر) (وان سقيها واحدة شربتين وسقيها ثلاثا) آخر (ثلاث شريات فعلى الأولى الخمس وعلى كل واحدة من الثلاث عشر وان كان له ثلاث نسوة كبار وواحدة صغيرة فارضعت كل واحدة من الثلاث) الكبار (الصغيرة أربع رضعات ثم حلبن في أناس سقيته للصغيري حرم الكبار) لأنهن من أمهات نسائه (وان لم يكن دخل بهن فنكاح الصغيرة ثابت وعليه لكل واحدة ثلث صداقها يرجع به على ضميرها) لتسعين في استقرار ذلك عليه ويسقط السدس الباقي من النصف في نظير فعلها لأن كل واحدة منهما

في وطئه (في إباحتها الأول) إلى ان قال الأول أنا أعلم أنه ما أصابها فلا تحل له مؤاحدة له بإقراره فان عاد ثالثة فأكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين فيما بينه وبين الله لأنه إذا علم حلها لم يحرم يكذب ولا أنه قد علم في المستقبل ما لم يعلمه في الماضي وان قال ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بذلك لأن المعبر في حلها له خبر يغلب على ظنه صدقه لاحقيقة العلم (وكذا لو تزوجت امرأة) حاضر أو غايب أو أعتت أصابته) أمها (وهو منكراها) أي الإصابتة فقوله في تنصيف مهران لم يقر بخلوته وقولها في حلها المطلقةا ثلاثا وجوب العدة عليها وكل ما يلزمها بالوطء وكذا لو أنكر أصل النكاح وطلقها ثلاثا نكاحها ان غلب على ظنه صدقها (ومثل الصورة الأولى) وهي ما اذا ذكرت مطلقة ثلاثا لأول ابنائه كحوت من أصابها وانقضت عدتها (لوجاءت) امرأة (ما كما لو ادعت



(أُذِرَ وجهها لطلبها وانقضت عدتها فله تزويجها) بشرطه (أن تظن صدقها ولا سيما أن كان لا زوج لا يعرف) لأن إذا قرأ الجمهور  
 لا يصح وأيضا الأصل صدقها ولا منازع والاقرار لعين انما ثبت الحق إذا صدق معتزله  
 (كتاب الأبدان وأحكام المولى) وهو أفعال من الآية بتعدد المشتاة القسمة بقا إلى يولى الأبدان في جميع الآية لا يافان  
 قسمة يؤولون من نسائهم يحلفون بقال آليت من امرأتى أولى الإلاءة إذا حلف لا يجتمع حكامه أحمد (يحرره) إذا لاء لأنه عين هل ترك  
 وأجب (كظهار) لقوله تعالى وإنهم يقولون منكر من القول وزورا (وكان كل) ٢٩٣ من الأبدان والمظاهر (صدقا

ثالثة لضرتها بما شاركتها (لأن افساد نكاحها حصل بنفلها وقطعها وان كان قد دخل باحدى الكبار حرمت الصغيرة ايضا) لانها يبيت زوجة تدخل بها (ولها) أى الصغيرة (نصف صداقتها يرجع به عليهن اثلاثا) لأنهن تسعين في فساد نكاحها (وقاى دخولها المهر كاملا) لاستقراره بالدخول (وان حلبين في اناغفة متماحدا من الصغيرة خمس مرات كان عليه صداق ضربها) بمقتضى نصفه (يرجع به عليها) أى الساقية (ان كان قبل الدخول لانها افسدت نكاحها) بسبقها للكبيرة الصغيرة (ويسقط مهرها ان لم يكن دخل بها) أى بالتى سقت لاننا نفرقة من قبلها (وان كان دخل بها قلها مهرها لا يرجع به على أحد) لانه تقرر بالدخول (وان كانت كل واحدة من الكبار ارضعت الصغيرة خمس رضعات حرم الثلاث) لأنهن من أمهات نسائه (فان كان لم يدخل بهن فلا مهر لهن عليه) لان الفرقة من جهتهن (وان كان دخل بهن فعليه لكل واحدة مهرها لا يرجع به على أحد) لتقرره بالدخول وكل واحدة هي التى افسدت نكاح نفسها دون غيرها من الكبار (وتحرم الصغيرة) لانها يبيت قد دخل بامها (ويرجع به لزم من صداقتها) وهو نصفه (على المرضعة الاولى) لانها التى افسدته

فصل واذا أرضعت زوجته الامه امرأته الصغيرة (رضاعاً محرماً) (فحرمتها عليه) بان كان  
دخل بالامه (كان مالزماً من صداق الصغيرة) وهو نصفه (له في رقبه الامه) لان ذلك من  
جنايتها (وان أرضعتها) اي زوجها الصغيرة (ام ولده حرمتا عليه ابدًا) اما لزوجه ذلتها  
صارت بنته او ربيته واما ام الولد لانها من امهات نسائه وعليه نصف مهران صغيرة (ولا  
غرامه عليها) اي على ام الولد لانها اقصدت على سيدها ولا يجب له عليها غرم (ويرجع على  
مكاتبته) ان كانت هي المفسدة لنكاح الزوجه الصغيرة لانه يلزمها الرشد جنتها (وان  
أرضعت ام ولده بلبنه امرأته) رضاعاً محرماً (فتحت نكاحها وحرمتها عليه ابدًا لانها صارت  
أخته) من الرضاغة (وان أرضعت) ام ولده (زوجته ابيه بلبنه حرمتا عليه) وانفسخ نكاحها  
(لانها صارت بنتاً بلبنه ويرجع الالب على ابنه بائن الامر بينهما غرمه (زوجته) اوه ونصف  
صداقها المسمى او المنع ان لم يسم لها (أو قبحها لان ذلك من جنايتها ام ولده) وجنايتهم تضمن  
كذلك وعلم منه انه لا رجوع للابن على ابيه في المشقة قبحها اذ ليس له طلبه بالدين  
ونحوه (وان أرضعت ام ولده واحده منهما) اي من زوجتي ابيه وابيه (بغير ابن سببها  
لم تحرمها عليه) ولم ينفسخ نكاحها (لان كل واحدة منهما صارت بنتاً ام ولده) وهي  
غير محرمة عليه

فصل واذا شك في الرضاع أو شك في (عدده) بأن شك في أرضعته أولاً أو هل أرضعته  
خمساً أو دونهما (ينبغي على اليقين لأن الأصل عدم الرضاع في المشقة الأولى) وهي إذا شك في

مسجد بن المسیب کان الایلاء ضررا علی اهل الجاهلیه حتی نزلت هذه لایة (و یرتب حکمه) ای الایلاء (مع حساء) روج ای قطع  
خصمته دون ذکره (و) مع (حب) ای قطع (بعض ذکر) زوج ان یقی عنه ما یمنعه الجماع به (و) مع (عارض) بزواج او زوجة  
(برجی زواله کبیر لا عکس) فلا ینبت حکمه مع عارض لا برجی زواله باحدهما (کرتق) و حب (و یبطله) ای الایلاء (حب)  
ذکره (کله) بعد الایلاء لان ما لا یصح معه ابتداء شی امتنع مع حدوثه دوام ذلک الشی (و) یبطله (شکله) ای الذکر بعد الایلاء لما  
تقدم (و) یبطل (نحوهما) اگر من لبرجی برقره (بعده) ای الایلاء لانه لا یکن معه الوطء (و کول فی الحکم) من ضرب المرأة و طالب  
الفیئة بعدهما و الامر بالطلاق ان لم یف و نحوه (من ترک الوطء) فی ذیل زوجته (ضرارا) بها (بلا عذر) له (أو) ای و بلا (حلف) علی ترک

(أ) أعوذ بالله (ب) لا (ج) حلف (د) عذر



فيلزم (أو) مثله (من ظاهر) من امرأة (ولم يكفر) إقامته لأنه ضرر ما يترك وطأها في مدة يتقرب منها لمولى فله حكمه كما لو ترك ذلك بحلفه ولأن ما وجب أدائه إذا حلف على تركه وجب أدائه وإن لم يحلف على تركه كالنفقة وسائر الواجبات ولأن العين لا تجعل غير الواجب واجبا إذا حلف على تركه ولأن وجوبه في الإيلاء دفع حاجة المرأة وإزالة ضررها وذلك لا يختلف بالإيلاء وعدمه فإن قيل فلا يسق للإيلاء أثر فلم أفرد بإيه أجيب بأن له أثر الدلالة على قصد الإضرار فيتعاق الحكم به وإن لم يظهر منه قصد الإضرار فإن لم يوجد الإيلاء احتجنا إلى دليل سوا مبدل ٢٩٤ على المضارة (وإن حلف) على زوجته (لا يطأها في دبرها) لم يكن مولى لأنه لم يحلف على ترك الواجب عليه ولا تنفرد المرأة به (أو) حلف لاوطئها (دون فرج أو) حلف (لإجماعها الإجماع - وهو يريد) جماعا (ضعيفا لا يزبد على التقاء الختانين لم يكن مولى) لأنه يمكنه الوطء الواجب عليه بلا حنث (وإن أراد) بقوله الإجماع سوء كونه (في الدبر أو دون الفرج صار مولى) لأنه لا يمكنه ما وجب عليه من الفينة إلا بالحنث فإن لم تكن له نية لم يكن مولى لا احتمال الأمرين (ومن عرف معنى ما) أي لفظ (لا يحتمل غيره) أي الوطء (وأي به) أي بما لا يحتمل غير الوطء (وهو) قوله والله (لا تسكنك) وكذا ما برأه بنصر العربية من يعرف معناه أو قال والله لا أدخلت ذكرى في فرجك (أو) قال والله لا أدخلت (حنثي في فرجك) قوله (للبكر خاصة) والله (لا اقضيتك) بالقاف صار مولى فإن قال أردت غير الوطء (لم يدين مطلقا) لأن هذه الالفاظ نص في الوطء لا تحتمل غيره فإن لم يعرف معنى شيء من هذه الالفاظ لم يكن مولى (و) إن قال والله (لا اغسلت بك أو) لا (أقضيت إليك أو)

رضاع (و) الأصل (عدم وجود الرضاع المحرم في) المسئلة (الثانية) وهي ما إذا شئت في عدده (ليكن تكون) التي لو ثبت رضاعها انحسرت (من الشبهات تركه أرى قاله الشيخ) الحديث من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه (وتمت) قال في المبدع آخر الفصل الثاني من هذا الباب وإن شكت المرضعة في الرضاع أو كماله في الحواين ولا ينفق فلا تحريم (وإن شهده) أي الرضاع (امرأة واحدة مرضية على فعلها) بأن شهدت قائم الرضعة تحسافي الحواين (أو) شهدت امرأة مرضية على (فعل غيرها) بأن شهدت أن فلانة أرضعت من تحسافي الحواين (أو) شهدت ذلك (رجل واحد ثبت) الرضاع (بذلك ولا يمين) على المشهود له ولا على الشاهد فلما روى حفصة بن الحارث قال تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب بخاتمة أمه سوداء فقالت قد ارتضعت كما فاتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال وكيف وقد زعمت فنهاه عنها وفي رواية دعها فسلها رواه البخاري وقال الزهري فرق بين أهل آيات في زمن عثمان شهادة امرأة واحدة ولأن هذه مشهورة على هو رقت قبل فيم شهادة النساء منفردات كالولادة ولأنه معنى يقبل فيه قول النساء المنفردات فيقبل فيه شهادة المرأة وبو يده ما روى محمد بن عبد الرحمن بن السلمي عن أمه عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يجوز في الرضاع من الشهود فقال رجل أو امرأة أو واحد وقال البيهقي أصد منه ضعف وقد اختلف في مثله والمتبرعة وغيرها سواء وغير المرضية لا تقبل وقال ابن حمدان إن الظاهر إذا قالت أشهد أني أرضعتي ما لم تقبل وإن قالت أشهد أنهما ارتضعا مني قبل (وإذا تزوج امرأة ثم قال قبل الدخول هي أختي من الرضاع انقسخ النكاح) وحرمت عليه لأنه أقرب ما يتضمن نحرهما عليه كما لو أقربا بالطلاق أو أن أمته أخته من النسب (فإن صدقته) أنها أخته من الرضاع (أثبت) ذلك (بيمينه فلا مهر لها) لأنه نكاح باطل من أصله لا نسق فيه مهر (وإن أكذبت) ولم يثبت ما قاله باليمينه (فإنها نصف المهر) لأن قوله غير مقبول عليها في إسقاط حقوقها وقد جاءت الفرقة من جهته (وإن قال) هي أختي من الرضاع (بعد الدخول انقسخ النكاح ولها المهر) بكل حال لأنه استقر بالدخول (ما لم تقر أنما أطاوعته عالة بالتحريم) لأنما إذا تيقن مطاوعة (فإن رجع عن ذلك) أي قوله هي أختي من الرضاع (وأ كذب نفسه لم يقبل في الحكم) ولو قال أخطأت لأنه رجوع عن إقرار بحق لا دعي لم يقبل كما لو أقر لها بمال ثم رجع عنه (وأما فيما بينه وبين الله فإن علم كذب نفسه فالنكاح بحاله) لأن الإقرار الباطل لا يزيل الشيء عن صفته (وإن شك) الزوج (في ذلك) أي في كونها أخته من الرضاع (لم يزل عن اليقين بالشك) لأن الأصل الحل (فإن قال هي عتي) من الرضاع (أو) قال هي (خالتي) من الرضاع (أو) قال هي (ابنة أختي أو ابنة أختي أو أختي من الرضاع وأمكن صدقه فهو كما لو قال هي أختي) من الرضاع

(غشيتك أو) لا (لمسك أو) لا (أصبكت أو) لا (أقرشتك أو) لا (وطئتك أو) لا (جامعتك أو) (باضعتك أو) لا (بأثرتك أو) لا (باعلتك أو) لا (قربتك أو) لا (مسستك أو) لا (أنتك مبرج حكما لا يحتاج إلى نية) حيث عرف بناها لأنها تستعمل عرفا في الوطء وفي القرآن ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن قاتوهن ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في ساجد وإن طأقتموهن من قبل أن تمسوهن وأما الوطء والجماع فهما أشهر ألفاظه (ويدين) في لا اغسلت منك وما بعده إن قال دت غير الوطء في القبل (مع عدم قربته) بلاء كقوله أردت بالوطء بالقدم أو باللس أو الأصابة فطأها بالبدن فهو وكل إلى دينه لا كفارة) عليه إن صدق (باطنا) لأنه لم يحنث (و) إن قال والله (لا ضاجعتك أو) لا (دخلت إليك أو) لا (قربت فخرشك أو)



لا (بت عندك ونحوه) كذا غنت عندك أو لأمس حلدى جلدك أو لاجمع رأسي و رأسك ثنى (لا يكون موليا فيها إلا بنه أو قر بنه) ابتلاء لان هذه اللفاظ ليست ظاهرة في الجماع كظهور ما قبلها ولم يرد الله تعالى باستعمالها فيه (ولا ابتلاء بخلاف) على ترك وطء (بشر أو طلاق أو عتق) لان الابتلاء المطلق هو القسم ولهذا قرأ ابن عباس وأبو يعقوب بن يونس يدل عليه قوله تعالى فان ذاق فان الله غفور رحيم وانما يدخل القرآن في الحلف بالله تعالى (ولا) ابتلاء بقوله لزوجه (ان وطئتك فمترانية) لا ليس بخلاف (و) ان وطئتك (فقه على صوم أمس) لما مر (أو) فقه على صوم (هذا الشهر) لا بخلاف ٢٩٥

بشر وفي الامتناع بعد ان قسم انه ذاب ابتلاء بخلاف بشر فان كان وطئتك فقه على ان اصله عشرين ركة كان موليا (و) بقوله والله (لاوطئتك في هذا البلد أو) لاوطئتك (محضوبة أو حتى تسرى تفلأ أو) حتى (تغوى أو) حتى (يقتل زيد فيموت) لا غير مقدر بما فوق أربعة أشهر ولا مكان وطئها بدون حنث (و) ان قال لزوجه (ان وطئتك فمدي سر عن ظهاري وكان ظاهري فوطئ عتي عليه من الظهار) لوجود شرطه (والا) يكن ظاهري (فوطئ لم يعتق) لا باعتدائه على نفسه بشرط كونه عرس ظهارة ولم يوجد

بشرط وان جعل غايته ما كان شيئا (ذو حد في أربعة أشهر فاب ك) قوله (والله لاوطئتك حتى يسرى عبي أو يخرج الدجال) أو الدابة ونحوه أو عيون ولد أو عني أو مرض زيد أو آتى الهند أو يزل أو حتى الصيف (أو) حتى (تجبل وهي آية ولا) أي غير آية (ولم يوطأ أو) كان (وطأ وآيته حتى مضى) قول ذن البان أو بعد خروج الدجال وورول

على ما سبق تفصيله بلافراق (وان لم يكن صدقة) في قوله هي أي (مثل ان يقول ان هي مثله) في السن هذه أي أو ابنتي (أو) يقول لئن هي (أمه منته) بنا (هذه) أي (أو) يقول (لا كبر متب) هذه ابنتي (أو) يقول (لئن هذه ابنتي) من الرضاع (لم تحرم عليه) اتفق كذب (كألو قال ارضعتي وأباها سواء أو قال) من زوجته (هذه حواء) قال ابن النجار لا بد ان يلحق ان الزوج لو قال ذلك وهي في سن لا يولد منها مثلها وان كان أصغر كان كما لو قال ذلك وهي في سنه اتفق ما ذكر فيه (والحكم في الاقرار بقربا من النسب محرمها) أي الزوجة (عليه) أي على المقر بان قرآن زوجته اخته من النسب أو حنثه أو حاله كذلك أو أمه أو بنته لو أمكن ذلك (كالحكم في الاقرار بالرضاع) بجامع أنه أقر على نفسه بما ينفع به نكاحه (وان ادعى ان زوجته اخته من الرضاع فأنكره تشهدت بذلك أمه أو ابنته أو أمه لم تقبل شهادتهم) لما منع وهو قرابة الولادة (وان شهد بذلك) أي بكرنها اخته من الرضاع (أمها أو ابنتها أو أمها قبلت) شهادتهم لانهم اعلموا بالها (وان ادعت ذلك) أي انها اخته من الرضاع (المرأة وأنكره الزوج فشهدت لها أمها أو ابنتها أو أمها لم تقبل) الشهادة لقربا الولادة (وان شهدت لها أم الزوج أو ابنته أو أمه قبل) منهم ما شهدوا به لانهم اشتهدوا عليه لاله (وفي الترغيب والبلغة لو شهد به) أي الرضاع (أبوها لم يقبل بل) يقبل ان شهد به (أبو) قال في الانصاف مني (بلادعوى وقاله في الرعيتين) بان شهد بذلك حصة ولم تقدم شهادة دعوى من الزوج ولا من الزوجة ووجه ذلك ان النكاح حق للزوج فشهادة أبيها بالرضاع تقطعه فتكون شهادة لابنته لم تقبل وشهادة أبيه شهادة عليه فقبلت هذا تطهر لي (وان كانت الزوجة هي التي قالت هو أخي من الرضاع فأكذبها ولم تأت بالبينه) قال في الرعية وحلف (فهي زوجته في الحكم) لا لا يقبل قولها في فسخ النكاح لانه حتى عليها (فان كان) قولها ذلك (قبل الدخول بلامه) لانها تقر بانها لا تسحقه (وان كانت قبضته لم يكن لزواج اخذه) منها ولا طلبة له فبقرابه حتى لها (وان كان) قولها ذلك (بعد الدخول فان أقربت ان كانت عالمة انها اخته وبقرعه عليه وطأ وعنه في الوطء فلا مهر له) لاقرارها بانها تزانية مطأوعة (وان أسكرت شيئا من نسله المهر) لانه وطء شبهة (وهي زوجته في الحكم) لان قولها غير مقبول عليه (واما فيما بينا وبين الله فان علمت محبة ما أقربت به لم يحل لها ما كتبه ولا تمكينه من وطئها) ولا من دواعيه لانها محرمه عليه (وعلم ان تغدي وتغربه كما قلنا في التي علمت ان زوجها طأعه وثنا وتقدم) قاله في الشرح والمبدع والانصاف (ويشترى ان يكون الواجب له من المهر بعد الدخول أقل المهر من المسمى أو مهر المثل) لانه ان كان المسمى قل لم يقبل قولها في وجوب الرثاء عليه وان كان مهر المثل أقل من الرائد عليه تسحقه بطلان ما قد (وان كان اقراره بحوته قبل

عسى ونحوه في أربعة أشهر وجعل الآية ومن لاوطأ أم حليل أشبه لاوطئت حتى تسرى الله فان أراد يعني تحبيل السبية أي لا أطولك تحبلي من وطئ قبل منه ولم يكن موليا لانه ليس يحل له على ترك الوطء بل على ترك قصد الحبل به لان حتى تستعمل للتعليل (أو) جعل غايته الابتلاء (محرم) كقوله والله (وطئتك) حتى تسرى نكحاً أو تأكل لحم حنظل فقول لان الامتناع شرعا فيه الممتنع حسا (أو) جعل غايته (امتناع ما لم) عنه أو عن غيره (أو) جعل غايته (هبة) أي حاله أو غيره (أو) جعل غايته (أضاعته) أي ما لها (ونحوه) كالقائه في مهلة (فوق) لان اقطاع ما لها وبعده بغير رضا محرم وكذا أضاعته بخبري بخبري جعل غايته شريم الخرو (ك) قوله والله لاوطئتك (حياتي أو حياتك أو ما عشت) أو (أو) ما عشت (أو) يكون موليا



(إن حياة) أي ترك الوطء (بما لا يقدر خلوا مدة) أي مدة الإيلاء (منه) أي عما علق عليه العيّن (ولو طئت) أي طئت (ك) قوله والله لاوطئتكم (حتى يركب زيدون نحو) حتى يسافر أو يتزوج أو يطلق (أو) غير ترك الوطء (بالمدة) أي الأربعة أشهر (ك) قوله والله لاوطئتكم أربعة أشهر فإذا مضت فوائده لاوطئتكم أربعة أشهر (أو) لاوطئتكم ثلاثة أشهر ونحوه فإذا مضت فوائده لاوطئتكم أربعة أشهر لأنهم ما عيّنوا وكل منهم على مدّة دون مدة الإيلاء ولا يمكنه الوطء بالنسبة إلى كل عين عقب مدتها بالاحتساب فيها أشبه ما لو اقتصر عليها لكن انظر ٢٩٦ منه قصد المضارة فكمول كما سبق (أو قال) والله لاوطئتكم (الابيضاء) أو (ألا

النكاح لم يميز لها نكاحه) لا عتقها بغير عيه (ولا يقبل رجوعها عن إقرارها في ظاهر الحكم وكذلك الرجل أن أقصر هذه أخته ونحوه) كعتقه أو خالته أو بنت أخته أو أخته (قبل النكاح) وأمكن مدته لا يحصل له أن يتزوج بها بعد ذلك في ظاهر الحكم مؤاخذه له بإقراره (ولو ادعت أمه أخته السيد بعد وطء لم يقبل) قوله مطلقا لأن عيّنهما دليل كذبها (و) أن ادعت أمه أخته سيدها (قبله) أي قبل الوطء (يقبل) قوله (في تحريم الوطء) احتياطاً (لا) يقبل قوله (في ثبوت العتق) لعدم تحقق موجب الأصل عدمه (وإذا تزوج امرأته ابن من زوج قبله) أو من سيدها شترى أمه لها ابن من زوج أبنتها فوطئها (خملت منه ولم تلد ولم يزد ابنها أولم تحمل فهو) أي الابن (للأول) لأن نصف الابن كان له والأصل بقاءه (وإن زاد) الابن بعد الحمل (زيادة في أوائها) فالابن لها (فإن أرضعت به طفلاً صار ابنها لها) كما لو كان الولد عندها لأن زيادته عند حدوث الحمل ظاهر في أنه منه وبقي لبن الأول يقتضي كون أصله منه فوجب أن يضاف إليه ما (وإن لم يزد) الابن بالحمل (أو زاد قبل أو أنه أولم تحمل وزاد بالوطء) (ف) الابن (للأول) لما تقدم (وإن انقطع لبن الأول ثم تاب بمحملها من الثاني فهو لها) لأن الابن كان للأول فلما عاد حدوث الحمل فالظاهر أن لبن الأول ثابت بسبب الحمل من الثاني فكان مضافاً إليه ما كان له ولم ينقطع (ومضى ولدت فالابن الثاني وحده) إذا زاد لأن زيادته بعد الولادة تدل على أنه بحاجة المولود فتتمتع المشاركة فيه (الأول لم يزد) الابن (أولم ينقص من الأول حتى ولدت فهو) أي الابن (لها) لأن الابن الأول أضيف إلى الولد الأول واستمراره على حاله أوجب بقاءه عليه وحاجة الولد الثاني إلى الابن أوجبت اشتراكه فيه كالابن إذا لم يدفع المستحق الثاني صاحب اليد عنها سبق استحقاقه لها (وإن ادعى أحد الزوجين على الآخر أنه أنكره أو صاحبه من الرضاع فأنكر) المدعى عليه الإقرار (لم يقبل في ذلك شهادة النساء المبررات لأنها شهادة على الإقرار) وهو ما يطلق عليه الرّجال غالباً فلا بد فيه من رجلين كالنكاح والقتل (وبكره لبن الفاجرة والمشرقة) لقول عمر وابن عباس (والذمية) كالمشرقة (والجفاء) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزوجوا الجفاء فإن صحبتها بلاه وفي ولدها ضياع ولا ترضعوهما فإن لبنهما يغير الطباع (والزنجية وسبيته الخلق) فأنما ما معنى الجفاء (والجذماء والبرصاء) خشية وصول ذلك إلى الرضيع وفي المجرد (والهيمية) لأنه يصحكون في بلد الهيمية وفي الترغيب (وعجاء فاته يقال الرضاع يغير الطباع) ويؤيده ما سبق في الحديث بل يكاد أن يكون ذلك محسوساً (ويستحب أن يعطى) المومر (القطر) المتبرعة كما قبله بعضهم (عند القطام عبداً أو أمة) مكانة لها فإن كانت أمة استحب له عتقها (وتقدم في الأجر فوليها للزوجة إن رضع غير ولدها إلا باذن الزوج قاله الشيخ) لما قبله من تفويت حقه عليه

ب) اختيارك أو (الآن) تختارى (أو) الآن (تثاني) ولم تشأ بالمجلس) لأنه يمكن وجوده منها بلا ضرر عليها فيه فلا يكون مولياً به (وإن قال) لها (والله لاوطئتكم مدة أو يطولن ترى لجامك لم يكن مولياً حتى ينوي) بذلك ترك وطئها (فوق أربعة أشهر) لأنه يقع على القليل والكثير (وإن علقه) أي الإيلاء (بشرط ك) قوله (أن وطئتكم فوائده لاوطئتكم أو أن قمت) فوائده لاوطئتكم (أو أن شئت فوائده لاوطئتكم لم يصير مولياً حتى يوجد) بشرطه لأنه معلق بشرط فقبله ليس بمخالف فأن وجد شرطه صار مولياً (ومتى أوج زائداً على الحشفة في الصورة الأولى) وهي أن وطئتكم فوائده لاوطئتكم (ولانية) له حين قوله فلك (حش) لأن تعقيب الحشفة وطء فيحش بما زاد عليه فإن نوى وطئاً كاملاً على العادة لم يحش إلا بالمعتاد (و) أن قال لأمراه (والله لاوطئتكم في السنة) الأيوما أو مرة (أو) قال لها والله لاوطئتكم (سنة الأيوما أو) (ألا) مرة فلا إيلاء عليه (حتى يطأ وقد سبق فوق ثلثها) أي السنة لأن عيّن

كتاب

معلقة بالاضافة قبلها لا يكون حالاً له لا يلزمه بالوطء قبل الاضافة حش فابوطئ

والباقي من المدة فوق أربعة أشهر صار مولياً أو أقل (و) يكون مولياً من أربع زوجاته (ب) قوله لمن (والله لاوطئتكم كل واحدة) منكن (أو) والله لاوطئتكم (واحدة منكن) لأنه لا يمكنه وطء أحدها من بلا حش (فيحش بطء واحدة) منهن (في الصورةتين وتصل عيّن) بطء الأولى لأنها عيّن واحدة فلا تمتد الحش في الأولى يني حكمها بعد حشها فيها (ويقبل منه في) الصورة (الثانية) وهي لاوطئت واحدة منكن (أرادة) واحدة (معيّنة) منهن كفاطمة فيكون مولياً منها واحدة إلا أن لفظه يحتمل بلا بد (و) يقبل منه في ثانية أرادة واحدة (معيّنة) منهن لأنه نوى بلفظه ما يحتمل (وتخرج) الهيمية منهن (بقرة) فيصير مولياً منها لأنه لا مرجح غيرها (و) من



﴿وقف على طاعة العلم من الخبايا﴾

قال لاربعة نساءه ( والله لا أطوكن أرو ) قال لمن ( لا وطئتكن لم يصرموليا ) في الحال لانه يمكن وطءه من بلا حنث ( حتى يظن  
ثلاثا ) منهم ( فتعين الباقية ) التي لم يطأها لانه لا يمكنه وطؤها بلا حنث ( فلو قدمت احدا من ) عوت اربابته ( انحللت عينه ) لانه لا يحنث  
الابطوط الاربع فان تزوج البائن عاصمك عينه ( بخلاف ما قبله ) أي قوله لا وطئت كل واحدة أو واحدة منكن فلا تحل عينه بعوت  
احدا من لما تقدم ( وان آلى من واحدة ) من نساءه ( وقال لا تحرى أثر كنت معه ) وعود ( لم يصرموليا من البينة ) لأن البينة ياتيه  
قما لا تعتقد الا بلفظ مرجع من اسم الله أو صفته والتشريك في ذلك بينهما ٢٩٧ كناية ( بخلاف الظهار ) وانطلق لاق فاذا  
ظاهر من احدي نساءه أو مطلقها

❦ كتاب النفقات ❦

وهي جمع نفقة وتجميع على اتفاق كتمرة وثمار (وهي) في الأصل الغرام من الأموال وشرها  
(كفاية من عونه خبز أو ادما وكسوة) بضم الكاف وكسر هاء كالف في الحاشية (ومسكنها وتواضعها)  
أي تواضع الخبز والادم والكسوة والمساكن كمن المساء والمشط والسترود من المصباح  
والنطاء والطعام وغيرها وأصلها الاتراج من الناقلة وهو موضع يجلسه الضيف مؤخر الخمر  
رفعا يده الخروج إذا أتى من باب رقبته رأسه وخرج ومنه سمي النفاق لأنه خروج من الأمان  
أو خروج الأمان من القلب فسمى الخروج نفقة لذلك وهي أصناف نفقة الزوجات وهي  
المقصودة هنا ونفقة الأكار ببول المالك وتأتي (ويذكر ذلك) المذكور وهو الكفاية من  
الخبز والادم والكسوة وتواضعها (الزوج له زوجته) جماعة القول لينفق ذو سنة من ستة الآه  
ومعنى قدر ضيق وقوله عليه الصلاة والسلام لا تقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله  
واسمختم فرواجهن بكلمة الله ولهن عليكم نفقتهن وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم ولأنها  
محبوسة على الزوج عنهما من التصرف والاكتساب فوجب نفقتها عليه كما يمدح سيده (ولو)  
كانت الزوجة (زمية) تحت مسلم أو ذمي لم ينفق (ب) حسب (ما يصلح مثلها) مع مثله  
(بالمعروف) غير مسلم السابق (وهي) أي النفقة (مقدرة بالكفاية) فيجب لها كفايتها بما  
ذكر الحديث فتتخذ ما يكفيها وولدك بالمعروف فتختلف باختلاف من يجب له في قدرها  
للمسبب فأمرها بأحسن ما يكفيها من غير تقدير والكفاية لا تختلف بالسار والأعداء وإنما  
اعتبر بها الشرع في الجنس لا القدر (وتختلف) النفقة (باختلاف حال الزوجين) يسارا  
وعسارا لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله (فيخير)  
ذلك الحاكم بما لها عند التنازع) لا وقت المقدار وإنما اعتبر به بحالها جميعا بين الأدلة ورعاية لكل  
من الجانبين فكان أولى وقال القاضي الواجب رطلان من خبز في كل يوم في حق المومر  
والمعسر اعتبارا بالكفارات وإنما يختلفان في صفته وجوده (في فرض) الحاكم (للمسرة تحت)  
المومر من أرفع خبز البلد (الخاص) ودهنه ودمه الذي جرت عادة أمثالها بكلمة من الأرض  
واللبن وغيرهما مما لا تكرهه عرفا) لأنه عليه الصلاة والسلام جعل ذلك بالمعروف وليس  
من المعروف أطعام المومرة خبز المعسرة ولأن الله تعالى فرق بين المومر والمعسر في الانفاق ولم  
يبين ما فيه التفريق فوجب الرجوع إلى العرف وأهل العرف يتعرفون فيما بينهم أن جنس  
نفقة المومر من أهل من جنس نفقة المعسر من ويعلمون المتفق من المومر من جنس نفقة  
المعسر من بخيلا (وإن تيرمت بدم نقلها إلى آدم غسيرة) لأنه من المعروف (و) يفرض لها

﴿ ٣٨ - (كشف القناع) - ثالث ﴾ هذه الاعتذار لان المدة تضرب لامتناعه من وطء المذنب عن ارضه قبله (بمخلاف حيثما) فيصيب من المدة ولا يقطعها التلاوي ذلك الى اامة طهكم الابلاء اذ لا يخلو من الجبض ثم رغبه (وان حدث عذرها) في اثنا المدة (استؤنفت) المدة (لزاله) ولم تبين على ما مضى لان ظاهر قوله تعالى ترى من ار بهما أشهر به نضى انها متوالية فاذا انقطعت محدث عذرها وجب استئنفها كمنه الصوم في الكفارة (ولا) تستأنف المدة (ان حدث عذره) في اثنا المدة لان المانع من جهته (وان ارتد او) ارتد (احد) به مدخل (ثاني) في المدة ان ارتد (او احدى) من ارتد بهما (في العدة استؤنفت المدة) وكذا



ان اسم كافر ان اوزوج غير كتابية بعد دخول في العدة (كن يات في المدة ثم عادت في اثباتها) أي المدة سواء كانت بفسخ أو طلاق أو انقضاء عدة من طلاق رجعي لأنها بالبينونة صارت اجنبية عنه فلما عاد تزوجها عاد حكم الايلاء عند تزوجها فاستؤنفت المدة اذن (وان طلق رجعي في المدة) أي مدة التبرص (لم تقطع) المدة (مادامت في العدة) فصلا ان الرجعية على نكاحها وهي في حكم الزوجات (وان انقضت المدة) أي مدة الايلاء (و قد حدث بها عذر) بعدها (يمنع وطأها) كاحرام ونفاس (لم تملك طلب الفيسة) بكسر الفاء لانه ممنوع من جهة اقطابها ٢٩٨ هبت (وان كان) العذر (به وهو) أي العذر (عما يجز به عن الوطء) كالمرض

(لجاءة المومنين بذلك الموضع) يفرض لها (حطباً وماء الطبخ) لأنها لا تستغني عنه (وقدر اللحم رطل عراقي) وتقدم بيانه في أول الميام وهذه طريقة وما قدمه أولى التعمق بدر الكفاية (لكن يخالف في ادماه) قاله في الفروع قال في المبدع ولعله مرادهم (قال في الوجيز وغيره في جمعة مرتين) جزم به في الهداية والمذهب ومسيرك الذهب والمستوعب والخلاصة والهادي وغيرهم وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير وتجريد العناية (و) يفرض لها الحاك من الكسوة (ما يلبس مثله امر حر بر وخز) وهو ماسدي بأريسم والحكم بغيره (وجيد كتان وقطن وأقل قبض وسراويل ووقاية وهي ما تضعه فوق المقنعة وتسمى الطرحة ومقنعة ومداس وجبة الشتاء) لأن ذلك أقل ما تقع به الكفاية لأن الشخص لا بد له من شيء يوارى جسده وهو القميص ومن شيء يستعر رتبه وهو السراويل ومن شيء على رأسه وهو الوكاية ومن شيء في رجله وهو المداس ومن شيء يفتشه وهو جبة الشتاء ومن شيء ينام عليه وقد أشار اليه بقوله (وللنوم فراش ولحف ومخدة) بكسر الميم (مخشوش ذلك القطن المتزوع الحب اذا كان عرف البلد) لانه المعروف (ومخدة للحاف) لانه معناد (وازار) تنام فيه اذا كانت العادة جارية بالنوم فيه كارض الحجاز ونحوها (والجلوس زلي) وهو بساط من صوف وهو الطنفسة ورفيع الحصر) لأن ذلك ملاقي عنه (وتزاد من عدد الثياب ما جرت العادة بلبسه مما لا غنى عنه) لأن الواجب دفع الحاجة الغالبة (دون ما لا يعمل والزينة) يفرض (للمسرة تحت المسر من أدنى خبر البلد كشكار) ضد الناهم (بأدبه الملائم له عرفاً كالباقلان الخليل والبقيل والكاخ وما جرت به عادة أمثالها) لأنها إحدى الزوجين فوجب اعتبارها لها كالومرة (ودهنه ولحمه عادة في الوجيز وغيره كالغاية في اللحم كل شهر مرة) يفرض لها (ما يلبس مثلها أو ينام فيه من غليظ القطن والكتان والنوم فراش بصوف وكساء أو عباءة) يفتح العين والمسد (لنظله والجلوس بارية أرخيش) على قدر عاداتها وعادة أمثالها (و) يفرض (للمتوسطة تحت المتوسط والمومرة مع المسر والمومرة مع المومر المتوسط من ذلك عرفاً) لأن إيجاب نفقة المومر على المسر وانفاق المسر نفقة المومر ليس من المعروف وفيه اضرار بصاحبه فكان الاتقي بحقهما هو المتوسط • قال في المبدع المومر من يقدر على النفقة بماله أو كسبه وعكسه المسر وقيل هو الذي لا شيء له والمتوسط من يقدر على بعض النفقة بماله أو كسبه قال ابن حمدان ومسكين لا زكاة له معسر ومن فوقه متوسط واللاهو معسر (وعليه نفقة البدويين من غالب قوت البادية بالناحية التي ينزلونها ويجب) للزوجة (ما تحتاج اليه من الدهن للسراج أو لاليل أو غيره) أي كله بحسب عادة بلادها (على اختلاف أنواعه في بلداته) فيجب لها (الدهن في موضع

والاحرام) (امر) أي أمره الحاكم (ان يفي بلباسه فيقول متى قدرت جامعتك) لأن القصد بالفيسة ترك ما قصده من الاضرار بالايلاء واعتذاره يدل على ترك الاضرار (ثم متى قدر) ان يجمع (وطئ أو طلق) لزوال عجزه الذي أخر لاجله كالدين يسره المسر ولا كفارة ولا حنت في الفيسة باللسان لانه لم يفعل المحلوف عليه بل وعده (وعهل مول) طلبت فيسة بعد المدة (اصلاة فرض وتعد وهضم طعام وفوم عن تماس وتخلل من احرام ونحوه) كفطر من صوم واجب ودخول خلا ور جوع الى بيته (بقدره) أي بقدر الحاجة فقط لأنه العادة (و) يهل مول (مظاهر لطلب رقية) يعتقها عن ظهاره (ثلاثة أيام) لأنه يسير (لا) يهل مظاهر (اصوم) عن كفارته بل يطلق الحاكم عليه لأن زمن الصوم كثير (فان لم يبق مول هذر وطلبت) زوجته (ولو) كانت (أمة الفيسة) وهي الجماع لزوم القادر (على وطء) مع حل وطئها (ان بطأ وأصل النية الرجوع ومنه سمي الظل بعد الزوال فبأنه يرجع من المغرب

الى المشرق فسمى الجماع من المولى فيسة لانه رجع الى فعل ما تركه بحلفه (وطالب) زوجة (غير مكلفة) لصغر أو جنون (اذا كلفت) اتصع دعواه (ولامطالبة لولي) صنفه أو مجنونة (و) لا (سيد) أمة لأن الحق في الوطء للزوجة دون وليها وسيدها (و يؤثر بطلاق من علق) الاطلاق (الثلاث بوطئها وبحرم) بوطئها الوقوع الثلاث بادخال ذكره فيكون نزعها في اجنبية والنزع جماع (وهي أوج) حشفة في زوجه علق ملاقاة الثلاث بوطئ (وعم) وطأه (أوليت) وهو مولى (لحقة نبه) أي ما ولدته من هذا الوطء (ولزمه المهر ولا حد) علم ما المشبه وان نزع في الحال فلا حد ولا مهر لانه تارك وان نزع ثم أوج فان جهلا التحريم فالهر والنسب ولا حد وان علم التحريم ولا نسب ولا مهر ولا حد وان علم التحريم وجهله لزمه المهر والحد ولا نسب وان

والزيت







الزوجة من طهرها (بأنه قد طهرها) أي بكارها امرأة (ثمة قبلت) كسائر غيوبة النساء (بأنه لا يشهد بكارها الحديثة) قبل (قوله في طهرها) كما لو كانت ثيبا منكر (وعليها بين قين) أي الأمور الثلاثة لأنه حتى آدمي أشبه الدين ولم يوضع حديثه بولكن الدين على المدعي عليه (كتاب الظهار) مشتق من الظهور وخص به من بين سائر الأعضاء لأن موضع الركوب ولقد اتفق الركوب ظهرا والراء ركوبة إذا غشيت فقولها لأمراه أنت علي كظهر أمي معناه أنه شبه أمراه بظهر أمه في التحريم كأنه يشير إلى أن ركوبها لوط ٣٠٠ حرام كركوب أمه والاصل فيه قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآيات

نزلت في خولة بنت مالك بن ثعلبة حين ظاهر منها ابن عمها أوس بن الصامت فجاءت تشكوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونجده فيه ويقول اتق الله فانه ابن عمك فابرح حتى نزل القرآن رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم (وهو) أي الظهار (أن يشبه) زوج (أمراه أو) يشبه (عضو منها) أي أمراه كبدها وظهرها (عن) أي أمراه (محرم عليه) كأمه واخته من نسب أو رضاع وعماته وزوجه ابنه (ولو) كان محرما عليها (إلى أمد) كاخت زوجته وخالتها (أو) يشبهها (بعضومنها) أي من محرم عليه ولو إلى أمد (أو) يشبه أمراه (بذكر أو عضو منه) أي من الذكر (ولو) أتى به (بغير عريبة ولو اعتقد الحل) أي حل من شبه زوجته بهامن محارمه (محمومي) بأن قال لأمراه أنت علي كظهر أختي معتقدا حل أختي فيثبت له حكم الظهار إذا أسلم أو ترافعا البنا (نحو) قول زوج لأمراه (أنت أو بك أو وجهك أو أذنك كظهر) أي (أو) كل (مطس) أي (أو) ك(رأس

رائحة كريهة منها) كاذ كره في المعنى والشرح والترغيب (ويلازمها ترك حناوز بنتها هذه) ذكره الشيخ تقي الدين (فإن احتاجت) الزوجة (إلى من يخدمها لكون مثلها لا يخدم نفسها أول وضعها ولا خدام لها) (لأنه لما خدام) لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف ولأنه مما يحتاج إليه على الدوام (حرا وعبدان بشراء أو كراء أو عارية) لأن المقصود أن الخدمة كما لو أسكنها دارا بالاجرة أو عارية رائخا لخدم واحد الخدم يقع على الذكر والأتى لأجراته مجرى الاسماء غير أن أخوذة من الأفعال كحائض وعاتق ذكره في الحاشية (ولا يلزمه) أي الزوج (أن يملكها أياه) أي الخدام لأن الواجب عليه الأخدام لا التملك فإن ملكها أياه فقد زادها خيرا (ولا أخدام) عليه (رقبة ولو كانت جميلة) لأنها ليست كالزوجة (فإن طلبت) الزوجة (منه) أجر خادما فوافقها جاز (لأن الحق لا يبعدوها) (وإن أبي) الزوج (ذلك) وقال أنا أتيسل بخادم سواء فله ذلك إذا أتى عن يصلح لها) لأنه الواجب عليه ولا يجبر على المعاوضة (ولا يكون الخدام إلا من يجوز له النظر إليها) أي إلى الزوجة (أما أمراه أو ذورحم محرم) لأن الخدام يلزم الخدم في غالب أحواله فلا يسلم من النظر (فإن كان الخدام ملكها كان تعيينه اليها) أي إلى الزوجين فإذا رخصت بخدمة ونفقته على الزوج ورخصي بذلك جاز لأن الحق لا يبعدوها (وإن كان) الخدام (ملكها أو استأجره أو استعاره فتعيينه اليه) لأن أجرته عليه فيكون عليه تعيينه اليه (ويجوز أن تكون) الخدام (كتانية) لأنها يجوز لها النظر للسلامة كما تقدم (ويلازمها) أي الزوجة (قبولها) أي السكنانية لأنها تصلح للخدمة (وله تبديل خادم ألقها) الزوجة لأن التعيين اليه (ولا يلزم) الزوج (أجرة من رخصي) زوجه (مربضة) بخلاف رقيقة المريض الذي لا يمكنه الوضوء بنفسه (وتلزم نفقة الخدام وكسوته بقدر نفقة الفقيرين) لأنه معسر وحاله حال المعسرين (إلى النكاح فلا يجب عليه لها) أي الخدام (ما يعود بنظافتها ولا مشط ودهن وسدر لرأسها) لأن ذلك يراد لازمة والتنظيف وهذا غير مراد من الخدام (فإن احتاجت) الخدام (إلى خف ومخففة لحاجة الخروج لزمه) ذلك لدعاء الحاجة اليه (إلا إذا كانت) الخدام (باجرة أو) كانت (عارية) تنفقها وما احتاج اليه (على مؤجر ومعي) لأن المكري ليس له إلا الاجرة والمعي لا تسقط عنه نفقة ملكه باعارة (ولا يلزمه) أي الزوج (أكثر من نفقة خادم واحد) لأن المستحق خدمتها في نفسها وذلك يحصل بالواحد وما زاد انما هو التحمل أو نحوه وليس بواجب عليه (فإن قالت) لزوجها (أنا أخدم نفسي وأخذما يلزمك لخادمي لم يلزمه) ذلك لأن الاجرة عليه فتعين الخدام اليه (وإن قال) الزوج (أنا أخدمك) بنفسه (لم يلزمها قبوله) لأنها تحتشمه وفيه غفاضة عليه لكون زوجها خادما لها (ولو أرادت من لا أخدام لها أن تخدمها وتنفق عليها من مالها فليس لها ذلك إلا باذن الزوج) لها فيه ويلزمه مؤنسة لحاجة

في فصل  
زوجي أو عمتي أو خاتمتي أو (كظهر أو بطن أو رأس أو عين) (أجنبية أو) كظهر أو بطن أو رأس أو عين (أبي أو أختي أو أختي أو زيد أو رجل ولا يدين) أن قال أردت في الكرامة ونحوها لأن هذه الألفاظ صريحة في الظهار لا تحتمل غيره (و) أن قال لها (أنت كظهر أمي طالق أو) قال لها (عكسه) أي أنت طالق كظهر أمي (يلزمه) أي الطلاق والظهار لا يبان بصريحهما وجزم في الشرح والافتناع بأنه ليس ظهرا في الثانية إلا أن ينوبه (و) أن قال لها (أنت علي) كأي أو مثل أمي (أو) قال أنت (عندي) كأي أو مثل أمي (أو) أنت (معي) كأي أو مثل أمي (أو) أنت (معي كأي أو) (مثل أمي وأطلق) فلم ينوبه ظهرا ولا غيره (فهو) (ظهار) لأنه المتبادر







الكثير وروى الأثر بما استاده عن النبي عن عائشة بنت طلحة أنها قالت إن رؤيت مصعب بن الزبير وهو على كظهر أبي قسالت أهل الدين تقرأ وإن عليها كفارة وروى سعد بن أبي السيف أن النبي صلى الله عليه وسلم وهم يومئذ كثير فأمر بها أن تعتق رقبة وتزوجه فتزوجته واعتقت عبدا (ويكره دعاء أحدهما) أي الزوجين (الأخر بما يختص بذى رحم كأي وأخي وأختي) قال أحمد لا يبعثني

فصل ويصح كظهار (من كل من) ٣٠٢ أي زوج (بصح طلاقه) مسلما كان أو كافرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا

بصح طلاقه لأنه محرم كالطلاق فجبرى مجراه وصح من يصح منه (ويكفر كافرا بال) أي عتق أو أطعمه لأن الصوم لا يصح منه (و) يصح (من كل زوجة) مسألة كانت أو نسية حرة أو أمة وإن لم يكن وطؤها لقوله تعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم الآية يخصمون بالظهار ولأنه لفظ يتعلق به تحريم الزوجة فأخص بها كالطلاق ولأنه كان طلاقا في الجاهلية فتقل حكمه وبقي محله (ولا) يصح ظهار (من أمته أو أم ولد ويكفر) سيد قال لا من أم وأم ولده أنت على كظهر أمي (كيمين يحنث فيها) كالحلف لا يطؤها ثم وطئها قال نافع حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية فأمره الله أن يكفر عينته (وإن نجسه) أي الظهار (لأجنبية) بأن قال لها أنت على كظهر أمي صح ظهاره واه أحمد عن عمرو كالمين بالله تعالى والآية خرجت مخرج الغالب (أو علقه بتزويجها) بأن قال لها إن تزوجتك فأنت على كظهر أمي أو قال النساء على كظهر أمي أو كل امرأة تزوجه فهي على

الأم بما أنفقته وبأجرة المسكن والرضاع سواء قلنا النفقة للحمل أو لها من أجله (لأننا بينا أنها كانت مسقوفة عليه فوجب عليه أداؤها كما لو كان عليه دين لم يعلم ثم علمه (وتجب) النفقة للحامل من وطئ شبهة أو تكاح فاسد على الواطئ) لأنه لاحق به والنفقة له (و) تجب النفقة (للمالكين على السيد ولو أعتقها) وهي حامل لأنه ولده (و) تجب نفقة الحامل من زوج ميت (على وارث زوج ميت) للقرابة إذا لم يكن للحمل مال (و) تجب (من مال حمل ميسر) تسقط عن أبيه (وعن وارثه) لأن المومر لا تجب نفقته على غيره (وإن تلفت) النفقة يبيد حامل من المذكورات (من غير تقريب) منها (وجب) على من قلنا عليه نفقة حملها (يدلها) لأن ذلك حكم نفقة الأكارب (ولا تجب) نفقة الحمل (على زوج رقيق ولا ميسر ولا غائب) لأنها نفقة قريب (فلا تثبت في الذمة كنفقة الأكارب وتسقط بعض الزمان) كنفقة الأكارب (مالم تستدن بآذن حاكم أو تنفق بنيسة الرجوع إذا امتنع من الاتفاق من وجب عليه) الاتفاق على الحمل لكونها قامت عنه بإيجاب (ولا تجب) نفقة الحمل (على من لا يلحقه نسب الحمل كزنان) لعدم القرابة (ولا) تجب نفقة الحمل (على وارث) الحمل (مع عسر زوج) لاحق به الحمل لجبرهم به قلت إلا أن يكون الوارث من عمودى النسب تجب عليه مع يساره كما يأتي نظيره في نفقة الأكارب (لا تجب فطرة حامل مطلقة) وإن قلنا تجب نفقة الحمل وفطرته غير واجبة بل تسحب (ولا يصح جعل نفقة الحامل عوضا في الخلع لأن النفقة ليست لها) بل للحمل فلا تراض لها هذا معنى كلام الشيرازي وقال القاضي والآخرون يصح على الرأيتين وبزعمه المصنف في الخلع لأنها في حكم المال كنهالها التي قبضتها وتسحقها وتتصرف فيها فانها في مدة الحمل هي المال كنهالها وبعد الولادة هي أجرة رضاعها وهي الآخذة لها (ولو وطئت الرجعية بشبهة أو) وطئت (بنكاح فاسد ثم بان بها حمل يمكن أن يكون من الزوج) من (الوطء) بنكاح فاسد (فعليهما) أي الزوج والوطئ الأجرة (حتى تنضع) وعليهما النفقة (بعد الوضع حتى ينكشف الابن منهما) ويميز (ومنى ثبت نسبه) أي الحمل (من أحدهما) أي من الزوج أو الوطئ بشبهة أو بنكاح فاسد (رجع عليه الآخر) الذي لم يلحق به (بما أنفق) عليه لأنه أدى عنه شيئا هو واجب عليه بناء على أنه واجب على الدافع فرجع عليه لأنه كام عنه بإيجاب نفقة (قال في المبدع) فان وطئت زوجته حملت فالنفقة على الواطئ وإن وجبت للحمل ولها على الأصح إن كانت مكرهة أو نائمة وإن كانت مطاوعة تطئه زوجها فلا (ولا نفقة من التركة لتوفي عنها زوجها ولو) كانت (حاملة) لأن النفقة للزوجة تجب للمكين من الاستمتاع وقد فات (ونفقة الحمل من نصيبه) فينفق عليها من نصيبه كما تنقله الكمال في حمل أم الولد واستشكله

أحمد

كظهر أمي ذكره في الشرح (أو قال) لأجنبية (أنت على حرام نوى أبدا صح) ذلك

(ظهارا) لأنه ظاهر في الزوجه فكذا لأجنبية فإن تزوجها لم يبطأ حتى يكفرو (لا) يكون قوله لأجنبية أنت على حرام ظهارا (إن أطلق) فلم ينو أبدا (أو نوى) أنها حرام عليه (أذن) لأنه صادق في حرمته عليه قبل عقد الزواج (ويقبل منه) دعوى ذلك حكما لأنه الظاهر (ويصح الظهار مخبرا) كما تقدم (ومعقلا) كان فت كانت على كظهر أمي (فن حلف به) أي الظهار (أو) حلف (بطلاق أو عتق وحنث لزمه) ما حلف به (و) يصح الظهار (مطلقا) كانت على كظهر أمي (و) يصح (موقعا) كانت على كظهر أمي شهر رمضان إن وطئ فيه (كفر والا) بطلاقه (زال) حكم الظهار بعينه لحديث مخبرين سلمة وفيه ظاهرت من امرأتين حتى



يسلم شهر رمضان وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه أصاب فيه فأمر بال كفارة ولم يشكر تبيينه بخلاف الطلاق فإنه يزيل الملك وهذا  
 يقع تحريمها برقمه التكفير أشبه الإبلاء (ويحرم على مظاهر ومظاهر منها وطردوا عنه قبل تكفير) لقوله تعالى فحريم رقيقة من  
 قبل أن يتماسا وقوله فميام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا (ولو كان) تكفيره (باطعام) حديث كرمه من ابن عباس أن  
 رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فظاهر من أمراته فوقع عليها فقال رسول الله أي ظهرك من أمراتي فوقع عليها قبل أن  
 أكفر فقال ما جئت على ذلك رجلك الله فالرأيت خلفها في شدة أمر ٣٠٣ قال لا تقرب حتى يعل ما أمرك الله وراه

الجمعة قال أحمد ومعه الترمذي  
 ولأن ما حرم الوطء من القول حرم  
 دواعيه كالطلاق والاحرام  
 (بخلاف كفارة عين) فله إخراجها  
 قبل الحنث وبعدة (وتثبت)  
 أي تستقر كفارة بظهور (في  
 ذمته) أي المظاهر (بالمود)  
 لقوله تعالى ثم يعودون (وهو  
 الوطء) نص لا العزم عليه  
 فلا تستقر بذلك إلا بشرط  
 لحيل الوطء في مؤثر بها من أرائه  
 ليسخه بها كما يؤمر بعد أن كاح  
 من أراد حيل امرأة ولو كان  
 الوطء من مجنون بان ظاهريه  
 جن وكذا لو باقت منه ثم رثاها  
 لأن بين الوطء (من مكره) أنه  
 معنوي بالأكرام ووجه القول  
 بان المود هو الوطء لأنه فعل  
 ضد قول المظاهر إذا اظاهر حرم  
 الوطء على نفسه ومنه ما منه  
 فانه ودفعه وأما الامسك عن  
 الوطء وليس يعودون لقوله تعالى  
 ثم يعودون لما قالوا ثم اقتراح  
 وأما مسالك غسيرة متراخ ولأن  
 الظاهر عين يقتضي ترك الوطء  
 فلا يجب كفارة إلا به كاذب لاء  
 (ويأثم مكلف) بوطء ودواعيه  
 قبل تكفيره بفسده (ثم) أن  
 وطئ فبسن أبى كفر (لا يظن)  
 بعد (حتى يذمر) للخبر وبيان

الجبان الجمل اغمارت بشرط خروجها ويوقف نصيبه فكيف يتصرف فيه قبل تحقق  
 الشرط ويجاب بان هذا النص يشهد لثبوت ملكه من حين موت مورثه وأما خروج وجهها  
 بتبينه ذلك فإذا حكمنا له بالملك ظاهر أجازا لتصرف فيه بالنفقة الواجبة عليه على من  
 تازمه نفقته لاسيما والنفقة على أمه يعود نفقها إليه كما يتصرف في مال المفقود (ولا) نفقة (لام  
 ولد حامل وينفق) عليها (من مال جهاتها) كما تقدم وفيه ما سبق (ولا سكني لها) أي للتوف  
 عناز وجه' ولو حامل وأم الولد الحامل (ولا كسرة) لما تقدم في النفقة وفي الغنى في المتوف  
 عنها إن ماتت وهي في مسكنه قدمت به ويستدل بقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية لنسخ  
 بعض المدة وبقي ما فيها على الوجوب ولو لم يجب السكنى لغيره لم يكن لها أن تسكن إلا بينهم  
 وجوابه إن الآية منسوخة ونفقة قربة قضية في عين (ولا يجب النفقة في التكاح الفاسد) لأن  
 وجود العقد كعدمه (لغير حامل) فإن كانت حاملا فالنفقة لأجل (ولا) يجب النفقة (أ) زوجة  
 (ناشر غير حامل) لأن النفقة في تطهير تمكينها من الاستمتاع والتأشيز غير ممكنة (فإن كان لها) أي  
 الناشز (ولما علمها نفقة ولما كان كانت هي الحاضنة له أو المرضعة) له لأن نفقته ليست في تطهير  
 التمكين بل للقسرية وهي موجودة مع نشوزها (ويعطيا أيضا أجرة رضاعها إن طابت بينهما)  
 وإن كانت في حباله لقوله تعالى فإن أرضعن لكم فانهن أجورهن والناشر المصيبة لزوجها  
 (فإن امتعت من فراشه أو) من (الانتقال معه إلى مسكن مثله أو خرجت) من منزله بغير إذنه  
 (أو سافرت أو انتقلت من منزله بغير إذنه أو ابت السفر معه إذا لم تشترط ببلده فتلهي ناشز)  
 وتقدم بيانه

فصل ويلزمه أي الزوج (دفع القوت) أي التميز والادام (إلى الزوجة) لا بد له  
 ولا يجب أن يتراميا عليه (في صدر كل نهار وذلك إذا طلعت الشمس) لانه أول وقت الحجة  
 (فإن اتفقا) أي الزوجان (على تأخيرها) أي القوت عن طلوع الشمس (أو) على (تعجيله  
 لمدة قليلة أو كثيرة جاز) لأن الحق لها لا يخرج عنهما كالدين وعلمه بقبضته قاله في الترغيب  
 واختار الشيخ لا يلزمه عليك ينفق ويكسر بحسب العادة قاتني ولو كانت (الزوجة) مع  
 زوجها عادة سقطت نفقتها (علا بما عرف) (وكذا إن كسره) الزوج (بدون إفتهاو) بدون  
 (إذن وليها) إن كانت حرة أو مجنونة أو صغيرة بوطأ مثله (علا بالعادة) (وترى إن يعتدك) أي  
 بالنفقة أو الكسرة فإن لم ينول يعتد بها ذكره في الرعية وهو ظاهر كلامه في الغنى وقار  
 الانصاف أن لم يبرع سقطت عنه طلقا على المخرج من المذهب صح في المروج وقطع به  
 المصنف فيما يأتي قريبا (وزر ضيت) (الزوجة) (بالحب لزمه أجرة طهره وخبره) منه من

التحريم (وتجزيه) كفارة (واحدة) ولو كرر الوطء لا خبر ولا به جدا العود والعنه أو فسنل في عموم ثم يعودون لما قالوا التحريم رقيقة  
 الآتين (ككرر ظهرا من) امرأة (واحدة قبل تكفير ولو) كره (بجنس أو أراد) تكراره (استثناء) نص لان تكريره  
 لا يؤثر في تحريم الزوجة تحريمها بانقول الأثر فلم يجب كفارة ثانية كمين بالله (وكذا) الوطء (من نسا به كلمة) كقوله أنت على  
 كظها أي فلا يلزمه إلا كفارة واحدة وأما الأثر عن غر وعلى ولأنه ظاهر واحد (و) أن طهر منهن (بكلمات) بان قال لكل منهن  
 أنت على كظها أي فعلية (لكل) منهن (كفارة) لانه إيمان مكررة على أعيان متفرقة ولأن إيمان لا يحنث في أحداها بالحنث في  
 الأخرى فلا تكفرها كفارة واحدة (ويلزمه إخراج) كفارة ظهرا (بمنز على وطء) نص لقوله تعالى فحريم رقيقة من قبل أن يتماسا



وإنما لا يتعدى ذلك ما يقتضيه العقل من أن الله تعالى جعل ما أمر به من الكفارة قبل التماس (ويجزئ) الخراج (قبله) أي قبل عزمها  
 وطه لا يتعدى سبب الوجوب وهو الظاهر (وان اشترى) مظاهر (زوجته) التي ظاهر منها وهي أمة فظهاره بحاله وله عتقها عند  
 فان عاد وتزوجها فلا كفارة وان اعتقها عن غيره ثم تزوجها فعليه الكفارة بالوطء (أو بانتزوجه من مظاهر منها) حرة كانه  
 أو أمة (قبل الوطء ثم أعادها مطلقا) ارتد أولا (فظهاره بحاله) فصالحه موم الآية والتبر ولان التحريم انما يزول بالتكفير (وان ساء  
 أحدها) أي الزوجين بعد ظهار ٣٠٤ (قبله) أي الوطء (سقطت) كفارة الظهار سواء مات عقب ظهاره أو تراخى

عنه لانه لم يوجد الحنث ويرثها  
 ورثته كما بعد التكفير  
**فصل في كفارة الظهار**  
 وما عناه (وكفارته) أي الظهار  
 (وكفارة) وطهره رمضان  
 على الترتيب وهي (عتق رقبة  
 فان لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين فان لم يستطع فاطعام  
 ستين مسكينا) أما الظهار  
 فله قوله تعالى والذين يظاهرون  
 من نسائهم ثم يعودون لما قالوا  
 الآيتين وأما الوطء في نهار رمضان  
 فلهديث أبي هريرة المتفق عليه  
 وتقدم في الصوم (وكذا كفارة  
 قتل) في الترتيب (الا انه لا يجب  
 فيها اطعام) لقوله تعالى ومن  
 قتل مؤمنا خطأ الآية ولم يذكر  
 فيها اطعام (والمعتبر) في كفارات  
 من قدرة أو عجز (وقت وجوب)  
 كفارة (كحد وقود) فيه تبرأ  
 بوقت الوجوب فن قذف وهو  
 عبد ثم عتق لم يجلد الا بجلد عبد  
 ومن حنث وهو عبد لم تلزمه  
 الا كفارة عبد لان الكفارة تجب  
 على وجه الطهارة فكان  
 الاعتبار فيها بحال الوجوب  
 كالحديث بخلاف التيمم فانه لو تيمم ثم  
 وجد الماء بطل تيممه وهنالك  
 صام ثم قدر على الرقبة لم يطل

مؤتمنه وكذا ينبغي ان يقال في نفقة القريب (فان طلب أحدهما دفع القيمة عن النفقة أو  
 الكسوة لم يلزم الآخر) اجابته لانها معارضة (وتقدم) ذلك (أول الباب ويلزمه) أي الزوج  
 (كسوته في كل عام مرة) لانه العادة (ويلزم الدفع) للكسوة (في أوله) أي العام (لانه أول  
 وقت الوجوب) وقال المالكي وابنه وابن حمدان في أول الصيف كسوة وفي أول الشتاء كسوة  
 ولعله مراد الواضح بقوله كل نصف سنة (وتلكتها) أي الكسوة بالقبض (مع نفقة) أي وتلك  
 النفقة أيضا (بالقبض) كما تلكت رب الدين دينه بقبضه (وغطاء ووطاء ونحوهما) كستارة  
 (ككسوة) فيجب كل عام وتلكه بقبضه واختاره ابن نصر الله انه كما عون الدار بحسب  
 الحاجة (ولا تلكت) الزوجة (المسكن وأوعية الطعام والماعون والمشط ونحو ذلك لانه امتاع  
 قاله في الرأية وان أكلت) لزوجة (مع) أي الزوج (عادة أو كسها بلا إذن) منها أو من  
 وليها (ولم تبرع سقطت) كما تقدم (و) ان اختلفا في نية التبرع (القول قوله في ذلك) أي انه  
 لم ينو التبرع لان الأصل عدمه وهو أدى بيته (فاذا قبضتها) أي النفقة أو الكسوة (فسقطت  
 أو تلفت أو بليت لم يلزمه عوضها) لانها قبضت حقها فلم يلزمه غيره كالدين اذا وفاه اياه  
 ثم ضاع منها الكثر لو بليت في الوقت الذي يبلى فيه مثلها لزمه بدلها لان ذلك من تمام كسوتها  
 وان لم يضر زمن قبلي فيه عادة وانما بليت قبله لكثرة خروجهما ودخولهما فلا يشبه ما لو تلفتها  
 وان مضى زمن يبلى فيه مثلها بالاستعمال ولم يبل ذو جهان أحدهما لا يلزمه بدلها لانها غير  
 محتاجة للكسوة والثاني بلى لان الاعتبار بمضي الزمان دون حقيقة الحاجة ذكره في البسطة  
 (واذا انقضت السنة وهي) أي الكسوة (بمحبة فعليه كسوة السنة الاخرى) لان الاعتبار  
 بمضي الزمان دون بقائها بدليل ما لو تلفت (وان مات) الزوج قبل مضي السنة (أو ماتت أو  
 بانت قبل مضي السنة) رجع بقسطه (أو سلفت) أي تهلكت (النفقة أو الكسوة لحصل  
 ذلك) أي مات أو ماتت أو ماتت (قبل مضيها) أي مضي المدة التي نسفت نفقة أو كسوتها  
 (رجع بقسطه) لتبين عدم وجوبه عليه (اسكن لا يرجع) من عجل نفقة ثم سقطت (بينية يوم  
 المفرقة الاعلى ناشر) لازعاه ان لا تطيبه شيأ بان ترجع الى الطاعة قال في شرح المتن  
 والاطهر انه ان أعادها أي غير ناشر في ذلك اليوم لم تلزمه نفقة ثانية (واذا قبضت) الزوجة  
 (النفقة) أو الكسوة (فلها التصرف فيها على وجه لا يضرها ولا يهلك) بفتح الهاء أي يجهد (بدنها)  
 لانها ملكتها بالقبض (فيجوز لها بيعها أو هبتها أو صدقتها وغير ذلك فان عاد) التصرف (عليها  
 بضرر في بدنها أو نقص في استمتاعها لم تملكه) لانه يوفى حقه بذلك (فاذا دفع اليها الكسوة  
 فأرادت بيعها أو الصدقة به) وكان ذلك يضرها أو يخل بعملها أو يخل (بسترها لم تملك  
 ذلك) لما فيه من تفويت حق الزوج أو حق الله (ولو أهدى لها كسوة لم تسقط كسوتها)

صومه ولو قتل قنا وهو رقيق ثم عتق لم يسقط عنه القود (وامكان  
 الاداء) في الكفارات (مبنى على) اعتباره في (زكاة) وتقدم ان المذهب انه شرط للاداء لا للرجوع بوقت وجوب في ظهار  
 وقت العود وهو الوطء في وطء في نهار رمضان حين الوطء في قتل زمن زهوق الروح وفي عين زمن حنث (فلو أعدم مؤسر قبل تكفير  
 لم يجزئه صوم) لانه غير ما وجب عليه وتبقى الرقبة في ذمته الى يساره كسائر ما وجب ويجزئ عن أدائه (ولو أيسر معسر) بعد وجوبها  
 عليه معسرا (لم يلزمه عتق) اعتبارا بوقت الوجوب (ويجزئه) العتق لانه الأصل في الكفارات (ولا يلزم عتق الاما للثريفة)  
 حين وجوب (ولو) كانت الرقبة (مشبهة برقاب غيره) لا مكان عتقها (فبعثت رقبة) ناويا ما يملكه (ثم يفرع بين الرقاب فيخرج



(وقف على طالبة العلم من الختابة)

من قهر) لتعين الحرية فيه (أو) إلا (لمن تمكنت) الرقبة بأن قدور على شرائها (بمن مثلها أو مع زيادة) على من مثلها (لا يحكم) به ولو كثرت لعدم تكررها بخلاف ما وضوه (أو) يمكنه شرائها (نسيئة وله مال غائب) يني بقنها (أو) له (دين مؤجل) يني بقنها (النسيئة لأنه لا ضرر عليه فيه و) لا يلزم عتق لمن قدر على رقية (ببيعة) بأن وهبت له هي أو ثمنها (و) يشترط لزوم عتق (ان تفضل) الرقبة (عما يحتاجه) من وجبت عليه (من أدنى مكن صالح لشرائه و) من أدنى (خادم ليكون مثله لا يخدم نفسه أو) (بجزءه) عن خدمة نفسه (و) ان تفضل (عن مركوب وعرض بذله) يحتاج ٢٠٥ إلى استعماله كلباسه وفراشه وأرانيه ولا

سفرته (و) ان يفتل عن (كتب  
علم يحتاج اليها وثياب جميل)  
لا يزيد على ملبوس من مثله  
(و) عن (كفايته) كفاية  
(من عودا ثما) عن (رأس  
عاله ذلك) اي لما يحتاجه  
ومكفاته وعياله (و) عن  
(وفادين) قد اولادى حل  
او مؤجل لان ما استفرقه  
حاجة الانسان كالمعروف  
جواز الانتقال الى بدله كن  
وجدها يحتاج اليه لمطش  
له الانتقال الى التيم فان كان  
له خدم وهو من يخدم نفسه  
لم يفتقه لفضله عن حاجته  
وما يحتاج لاسكل الطبيب  
وليس الناعم يشترى به ولو  
كان من أهله لخدمه عظم  
المشقة فيه (ومن له فوق  
ما يصل مثله من خادم  
ومحسوه) كمركوب وممكن  
(وأما ممكن بيعه وشراء) بدل  
(صالح لمسه) شراء (رقبة  
بنافضل لزمه) العنق  
أقرب دونه عليه بلا ضرر  
(ولزمه ضرر) لتكون الباقي  
لا يبلغ من رقبة لم يلزمه (او  
كان له سرية ممكن بيعها

كالواهدى المدين لرب الدين شيئا لم يسقط دينه (ولو اهدى لها طعاما كفته وبقي قوتها الى الغد  
 لم يسقط قوتها فيه) اى فى الغد لان الاعتبار بعضى الزمان لا بحقيقة الحاجة كما تقدم بخلاف نفقة  
 القريب لانها امتناع بحسب الحاجة (وان غاب) الزوج (مسدة ولم ينفق عليه نفقة ماضى  
 سواء تركها) اى النفقة (لهذا واوغسره فرضتها كما لم يفرضها) كما لم ياروى الشافعى  
 بضده عن ابن عمر ان عمر كتب الى امرأه الا يجتهد فى حال غابها عن نساهاهم فامرهم ان ياخذوهم  
 بان ينفقوا ويطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ماضى ورواه الباقى ايضا قال ابن المنذر وثابت  
 عن عمر ولانه حتى لها وجب عليه بحكم العوض فرجعت به عليه كالدین قال ابن المنذر هذه  
 نفقة وجبت بالكتاب والسنة والاجماع ولا يزول ما وجب بهذه الحجج الا بطلها والكسرة  
 والسكنى كالنفقة ذكره فى الرعاية الكبرى (واذا انقضت) الزوجية (فى غيبته من ماله فبان)  
 الزوج (ميتا رجع عليها الوارث) بما أنفقته منذ مات لان وجوب النفقة ارتفع بموت الزوج  
 فلا نسحق ما قبضته من النفقة بعد موته قال أبو العباس وعلى قياسه كل من ابيع له شئ وزالت  
 الاباحة بفعل الله أو بفعل المبيع كالمعراذ مات أو رجع والمبيع وأهل الموقوف عليه (وان  
 فارقتها) الزوج باثنا (فى غيبته فانفقته من ماله رجوع) الزوج (عليه بما بعد الفرقه) الثانية  
 لما سبق (وتقدم منها فى العدة فى امرأه المفقود اذا انقضت) من ماله ثم ظهر انه كان مات  
 أو طلق انتهى

(فصل واذا بذلت الزوجة (تسلم نفسها البذل التام) بان لا تسلم في مكان دون آخر أو  
 يلدون آخر بل بذلت نفسها حيث شاء بما يليق بها (وهي عن يوطأ مثلها) هكذا أطلقه  
 المصنف هاتيه للخرف وأبي الخطاب وابن عقيل والموفق والتيرازي وأما انتقامي ذلك بانه  
 تسع سنين وتبعه في الحرر والوجيز وهو مقتضى نص أحمد في رواية صالح وعبد الله وسئل  
 متى تؤخذ من الرجل نفقة صغيرة قبل اذا كان مثلها يوم اكبت تسع سنين ويمكن حمل  
 الاطلاق على هذا لقول عائشة اذا بلغت لجاربه تسع سنين امرأة (أو بذله) أي ان تسلم  
 (وليها أو استلم من يلزمه تسلمها) وهي التي يوطأ مثلها (لزمه النفقة والكسوة كغيرها كان  
 الزوج أو صغيرا) وسواء كان (يمكنه الوطء أولا يمكنه كالعتيق والمحسوب والمرضى) لأن النفقة  
 يجب في مقابلة الاستمتاع وقد أمكنته من ذلك كما توجب اذا سلم الزوج أو بذله وعلم منه ان  
 النفقة لا تجب بالعقد ولو تساكنا طويلا أو باني لم تبذل وتسلم فحجب (حتى ولا تغذروا طوها المرض  
 أو حيض أو نفاس أو رتق أو قرن أو لكونها غصوة الخاق) أي هزيلة (أو حدثت بها شيء من  
 ذلك) أي المرض أو الحيض أو النفاس أو الرتق ونحوه (عنده) أي الزوج فإن الاستمتاع  
 يمكن ولا تغريط من جهته ولو بذلت الصبيحة الاستمتاع بما دون الفرج لم تجب نفقتها (لكن)

( ٢٩ - (كشاف القناع) - ثابت ) ومما امر به ورقبة بمنه الم يلزمه ) ذلك لان

غرضه تدبیر غلبه نفس است بر هیئت فلاح و سعادت و غیرها مقامها (و شرطی) اجزاء (رقبه فی کفاره) و (نذر عتق مطلق اسلام) ولو کان  
المکفر کافرا لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ نضرير رقبته مؤمنة والحق بذلك باقی الکفار ان حذ لا یطوق علی المقید كما حمل قوله  
تعالی وابشهادوا شهیدین من رجائکم علی قوله وادوی عدل عنکم بجماع ان دعای فی تنفیذ امر بیخ العتیق المسلم  
لعبادته و تکمیل احکامه و معرفه السامع مناسب بذات الامر اعذته فی الکفاره بحسب الاصل هذه المصالح وحمل النذر علیها لان



الطلاق من كلام الأدي يحمّل على الطلاق من كلامه تعالى (و) شرطها (سلامة من عيب مضر ضررًا يبيّن العمل) لأن المقصود  
تخليتها عن نفسه وتكليفه من التصرف لنفسه وهذا غير حاصل مع ما يضر بالعمل كذلك (كهي) لأن الأهمية لا يمكنه العمل فيها أكثر  
الصنائع (و) ك(شال يد أو رجل أو قطع أحدها) لأن البداية له لبطش والرجل ألتامشي فلا يتهيأ له كثير من العمل مع تلف  
أحدها أو شلها (أو) قطع (سبابة أو) أصبع (وسطى أو إبهام من يد أو رجل) تبس في التفتيح وقد ذكرت كلام الجاوي في  
الحاشية (أو خنصر وبنصر) معا (من يد) ٣٠٦ واحدة لوال نفسه بذلك (وقطع أظفار إبهام أو) قطع (أظفار من غيره)

أي الإبهام كقطع الأصبع (كاه)  
لذهاب منه سعة الأصبع بذلك  
(ويجزئ من قطعت بنصره من  
أحده يد يديه) وخنصره من  
الأخرى (أو) قطعت بنصره من  
أحده يد (رجليه و) قطعت  
(خنصره من الأخرى) لبقاء نفع  
كل منهما (أو جردع) بالذال  
المهملة أي قطع (أنفه) فيجزئ  
(أو) قطع (أذنه أو يحنق حيوانا)  
لأنه لا يضر بالعمل (أو علق  
عنته بصفة لم توجد) لأن ذلك  
لا أثر له بخلاف من علق عنته  
بصفة فنواه عند وجودها فلا  
يجزئ لأن سبب عنته أنه قد عند  
وجود العنت فلا يملك صرفه إلى  
غيره وكذا لو قال إن اشتريتك أو  
ملككتك فانت حر فلا يجزئه  
بخلاف ما لو قال إن اشتريتك  
فانت حر لكفارة ثم اشتراها  
(و) يجزئ (مدبر وصغير) ولو  
غير مجبر (و) ولد زنا أو أعرج  
يسير أو محبوب وخصي) ولو  
مجبور (وأصم وأحس تفهم  
أشارة وأعور) وأبرص وأجذم  
ونحوه (ومرهون ومؤجر ورجل  
وأحق وحامل) وله استثناء جملها  
لأن ما فيهم من النقص لا يضر  
بالعمل وما فيهم من الوصف

لو امتنعت من التسليم) وهي صحيحة (ثم حدث لها مرض فبذلت) أي التسليم (فلا نفقة) لها  
مادامت مريضة عقوبة عليها بمنهاتها في حالة متمكن من الاستمتاع بها فيها وبذلها في حدها  
(وتقدم أول عشرة النساء إذا دعت ماله ذكره) وعظمه أي أنه يجوز أن تنظر المرأة إليهما  
حال اجتماعهما لأنه موضع حاجة وكذا لو ادعت أن عليها ضررا في وطئها لضيق فرجها أو  
قروح به قبل بامرأة ثقة (فإن كان الزوج صغيرا) فالنفقة عليه كالكبير لأن الاستمتاع بها  
يمكن وإنما تعذر بسبب من جهة الزوج أشبه الكبير إذا هرب (و) أحبر وليه على نفقتها من  
مال الصبي) لأنها عليه والولي ينوب في أداء الواجبات كالزكاة وكذا السفينة والمجنون (وإن  
كانت) الزوجة (صغيرة لا يمكن وطؤها وزوجها طفل أو بالغ لم تجب نفقتها ولو مع تسليم نفسها)  
أو بتسليم وليها لانه لا يستمتع بها فلا أثر لتسليمها فقلت لو زوج الولي الصغيرة التي  
لا يوطأ مثلها وأراد تسليمها مضارة لاسقاط حق الحضنة لم يملك ذلك كما لو أراد السفر بقصد  
المضارة على ما يأتي في الحضنة (وإن بذلت) زوجة أو بذل وليها (تسليم نفسها والزوج  
غائب لم يفرض لها) النفقة (حتى يرأسه حاكم الشرع) لأنها بذلت في حال لا يمكنه التسليم  
فيه (فيكتب) القاضي (إلى حاكم البلد الذي هو) أي الزوج (فيه ليستدعيه ويعلمه ذلك) أي  
أن زوجته بذلت لتسليم نفسها (فإن سار) الزوج (إليها أو وكل من يسلمها) له من محل له  
ذلك كحرمة (فوصل فتسلمها هو) أي الزوج (أو نائبه وجبت النفقة) حيثئذ لأن البذل  
قبل ذلك وجوده كعدمه (فإن لم يفعل) الزوج أي لم يحضر أو يوكل من يسلمها (فرض  
الحاكم عليه نفقتها من الوقت الذي كان يمكن الوصول إليها وتسلمها) لأنه امتنع من تسليمها مع  
إمكانه وبذلها له فزمته نفقتها كما لو كان حاضرا (وإن غاب) الزوج (بعد عكبتها) من نفسها  
(فالنفقة واجبة عليه في غيبته) سواء سلمها أولا إذا مانع منه (وإن منعت) الزوج (تسليم  
نفسها) فلا نفقة له (ومنها) أي الزوجة (أهلها) من تسلم نفسها فلا نفقة لها (أو ساكتا)  
أي الزوجان (بعدم العقد لم تبذل) لزوجة نفسها (ولم يطلب) الزوج زوجته (فلا نفقة لها  
وإن طل مقامها على ذلك) لأن البذل شرط لوجوب النفقة ولم يوجد (وإن بذلت) نفسها  
(تسليمها غير تام كتسليمها في منزل أو غيره) من المنازل (أو) تسليمها (في المنزل الفلاني دون  
غيره أو) تسليمها (في بلدها) أو بلد كذا (دون غيره لم تسحق شيئا إلا أن تكون قد اشترطت  
ذلك في العقد) لأن هذا التسليم كعدمه (وإن منعت نفسها قبل الدخول حتى تقبض صداقتها  
الحال لها ذلك) لأن تسليمها قبل تسليم صداقتها يفضي إلى تسليم منفعتها المعقود عليها بالوطء  
ثم لا تسلم صداقتها فلا يمكنها الرجوع فيما استوفى منها بخلاف المبيع إذا تسلم المشتري ثم أعسر  
بمنه فإنه يملكه الرجوع فيه (ووجب نفقتها) لأنها فعلت ما لها أن تفعله ولو منعت نفسها لمرض

لم  
لا يؤثر في صحة عتقهم (و) يجزئ (مكاتيب ما لم يؤد شيئا) من كتابته لأنه رقة كاملة  
سأله لم يحصل عن شيء منها عوض (لا) يجزئ (من) أي مكاتب (أدى) منها (شيئا) لحصول العوض عن بعضه كما لو أعتق بعض  
رقة (أو اشترى بشرط عتق) فلا يجزئ لأن الظاهر أن البائع نفسه من ثمنه فكأنه أخذ على عتقه عوضا وإن قيل له أعتق عبدك  
عن كفارتك ولك كذا ففعل لم يجزئه عنها ولا وله ولوردا للعوض بعد العتق وإن قصد عتقه عن الكفارة وحدها وعزم على رد العوض  
أو رده قبل العتق وأعتقه عن كفارة أجزأ (أو يعتق) على مكفر (بقراءة) فلا يجزئه لقوله تعالى فحرر برقة والحرير يوفى العتق



لم يحصل هنا كذلك لان عتقه مستحق بغير سبب الكفارة و (لا) يحزى (مريض ماوس) لعدم تمكنه (و) لا (منصوب بعضه) لا يحزى (زمن ومقدار) لعدم تمكنهما من العمل في أكثر الصنائع (و) لا يحزى (خفيف ماوس عن) لانه كبريت ماوس من بره (و) يحزى (أخرى أصغر ولو فهمت اشارته) لانه ناقص بقدر حاجته تنقص بتقصيه فبقيته تقصا كثيرا وكذا الخرس لانهم اشارته (و) يحزنون مطبق (لانه يمنع من العمل بالكفاة) وغائب لم يتبين حياته) لان وجوده غير محقق فلا يبرأ بالمثل فان أهنته ثم تبين عيبه كونه حيا فانه يحزى قولاً واحداً قاله في الانصاف (و) لا (موصى بمختمه ٣٠٧ أبدأ) تنقصه (أو أؤام ولد) لا تحقيق عتقها

سبب آخر (و) لا (جنين) ولو ولد بعد عتقه حيا لاسلم بعتقه أحكام الدنيا بعد (ومن أعتق) في كفارة (جزأ) من فن (ثم) أعتق (ماني) عتقه ولو طلق ما ينسب أجزأ لانه أعتق رقبة كاملة كاطعام المساكين (أو) أعتق (نصف فن) ذكرين أو اثنين أو مختلفين عن كفارته (أجزأ) ذلك لان الاشخاص كالأشخاص ولا فرق بين كون الماني منهم أحر أو رقيقا لنفسه (لأما مري يعتق في حرة) كمن عتق نصف فن وهو موصى بشقة ياقبه فاعتق نصفه ومري إلى نصيب شريكه فلا يحزى نصيب شريكه لانه لم يعتق باعتاقه لأن السراية غير فدية وأما هو من آثاره أشبه ما لو شترى من يعتق عليه ثوبا باعتقه عن كفارته (ومن علق عتقه بظهار) بأن قيل له إن ظاهرت من زوجتي فانت حر (ثم ظاهر عتق) انطلق عتقه بوجود المسفة (ولم يحزى من كفارته كما لو حيزه عن ظهاره ثم ظاهر) بأن قال لانه أنت حر الساعة عن ظهاري ثم ظاهر فيعتق ولا يحزى من ظهاره (أو علسق ظهاره

لم يكن لها نفقة والفرق بينهما ان امتناعها القبض صدق امتناع من جهة الزوج وهو يشبه امتناع الاستمتاع لصفر الزوج بخلاف الامتناع لرضاها لانه امتناع من جهة الزوج وشبهه امتناع الاستمتاع لصفرها (وليس لها منع نفسها بالدخول حتى تقبضه) أي حال الصداق كما لو سلم المبيع ثم أراد منه عتقه (ولا) لها ان تمنع نفسها (قبضه) أي قبل الدخول (حتى تقبض) الصداق (الزوج) لان قبضه ليس بمحقق فيكون منعها التسليم الموجب للنفقة فلم يجب حق (ولو قبل الدخول) ليس لها منع نفسها لانها أدخلت الضرر على نفسها حيث رضيت بتأخيرها (فان قلت) أي منعت نفسها حيث قلنا ليس لها منعها (فلا نفقة لها) لعدم التمكين بلا عقر من قبله (وان سلم) الزوجية (الامة) لزوجها (سيدها) لا ولو نهارا فكفارة في وجوب النفقة على زوجها الحر (ولو أبى الزوج) لان سيدها يمكن منها فاشتبهت بالحرية (وتقدم معناه في عشرة النساء وان كانت) الامة للزوجة (عنده) أي الزوج (ليلا فقط ففدية نفقة الليل من العشاء وتوايسه كالوطاء والقطاء ودهن المصباح ونحوه) كإزار النوم (ونفقة التها على سيدها) لانها لم لو كتبه فلم يجب نفقة على غيره في هذا الزمن بخلاف نفقة الليل لانه وجد في حقه التمكين ليلا فوجب نفقة عليه (ولو سلمها السيد) الزوج (ثم اراد فقط لم يكن له ذلك) لعدم حصول الغرض اذا التها رجل العاش والليل محل السكن فقلت الأمن مبيته بليل كان يكون حارسا (وعلى المكاتب نفقة زوجته) حرة كانت أو أمه لانه عتق كسبه أشبه بالحر (ونفقة امرأة العبد القن) أو المذبر (على سيده) لانه اذن في النكاح المذمى إلى إيجابها كما لو أذنه في الاستدانة (فان كان بعضه) أي الزوج (حرا فليطعمه من نفقتها) أي الزوجة (بقدر ما يقبضه من حريته وباقيها على سيده) كنفقته

(فصل اذا تشرت المرأة) فلا نفقة لها لانها في مقابلة التمكين وقد نزل بها خلاف الهرقة وجب بالنقد (أرسلت) بغير اذنه فلا نفقة لها لانها تاشتر (أو تطلقت من منزل) بغير اذنه فلا نفقة لها لشوزها (وان) أي ولو (كان) خروجها من منزل (في غيبته بغير اذنه) فلا نفقة لها تقدم (أو تطوعت بحج أو) تطوعت ب(صوم منعه فبقيته نفقا) أو أحرمت بحج مندور في الذمة فلا نفقة لها لانها في معنى المسافرة ولما يقبضه من نفقة الاستمتاع الواجب للزوج فان أحرمت بأذنه فقال القاضي لها النفقة والجميع انما كالمسافرة لانها بأحرمتها ما منعته من التمكين قال في المبدع (أولم تمكنه من الوطء أو مكنته منه) أي الوطء (دون بقية الاستمتاع) كالتفلة والجمرة (أولم تبث معه في فراشه) فلا نفقة لها لانها لم تسلم نفسها لتسليم النام (أو لم تهاجده من غيره) بأن وطئت بشبهة ان طاعت الألف كانت مكرهة أو نائمة (فلا نفقة لها) لانها تاشتر (وسواء قبضه) أي فيما تقدم ذكره (البالغة والمراهقة والمأقولة والمجنونة قدرا الزوج على ردها على

بشرط) بأن قال ان قدم زيد فزوجتي على كذا مري (فاعتقه) أي قنه عن ظهاره المطلق (قبله) أي قبل وجود شرط ظهاره فيعتق ولا يحزى من ظهاره اذا رجع بشرطه لانه لا يحزى التكفير قبل انعقاد سببه (ومن أعتق) عن كفارة أو نذر (غير محزى طائرا أجزأه نقد) عتقه لانه تصرف من أهله في محله وبقي ما رجب عليه بحاله لانه لم يؤده (فصل فان لم يؤده) رقبه كما تقدم (صام) المكفر (جول) كان أو بعضا (أو قنا شهرين) لا لا بقاء ولا أخبار (و) يلزمه تبييت النية (الصوم كل يوم كما تقدم في الصوم) (و) يلزمه (تعيينها) أي النية (جهنم الكفارة) حديث وانما لكل امرئ ما نوى (و) يلزمه (التتابع) أي تتابع صوم الشهر بين بان لا يفرق الصوم لانية (لانيه) أي التتابع بل يكفي حصوله بالفعل كتابه الر كذا في بخلاف الجمع من الصلواتين لانه رخصة فالنظر إلى نية



التتابع (و ينقطع) بتابع (وطئه ظاهر منها ولو) كان (ناسيا) لعموم نصها شهرين متتابعين من قبل أن يشأ أو لا يطعمه  
لا ينوبه بالنسيان (أو) كان وطؤه (مع عذر يسع الفطر) كمرض وسفر (أو) كان وطؤه (ليلا) عامدا كان أو ناسيا لعموم الآية ولأنه  
فهرم لوطه فلا ينقص النهار ولا الآ كركوطتها المسها ومباشرتها دون الفرج على وجهه يفطر به والام ينقطع التتابع و (لا)  
ينقطع التتابع بوطئه (غيرها) أي الظاهر منها (في) الأحوال (الثلاثة) أي النسيان ومع عذر يسع الفطر وفي الليل لأن ذلك غير  
محرم عليه ولا هو محل لتتابع الصوم أشبه ٣٠٨ الا كل (و) ينقطع بتابع (بصوم غير رمضان) لأنه فرقه بشئ يمكن تحريمه منه

أشبهه ما لو أفطر بلا عذر (ويقع)  
صومه (عما نواه) لأنه زمان لم  
ينعزل الكفارة (و) ينقطع  
تتابع (يفطر) في أثناء  
الشهرين (بلا عذر) ولو ناسيا  
وجوب التتابع أوطن أنه  
أتم الشهرين كما لوطن أن الواجب  
شهر واحد (لا) ينقطع بتابع  
بصوم (رمضان) ولا يفطر فيه  
بسفر ونحوه (أو فطر واجب  
ك) فطر يوم (عيد) وأيام  
تسريق (و حبض ونفاس  
وجنون ومرض مخوف) لعدم  
رمضان الصوم الواجب فيه  
وتعين الفطر في تلك الأيام ولو أن  
الحبض وما بعده لا يمكن التحرز  
منها وكذا لو أغنى عليه جميع  
اليوم (و) لا ينقطع بتابع بفطر  
(حامل ومرض مخوف) على  
أنفسهما (لأنهما كالمرضى) (أو)  
فطر (لعذر يسعه كسفر ومرض  
غير مخوف) لشبههما بالمرض  
المخوف في إباحة الفطر  
(و) كفطر (حامل ومرض  
لضرر ولدها) بالصوم لإباحة  
فطرهما ما بسبب لا يتعلق  
باعتبارهما أشبهه ما لو أفطرتا  
خوفا على أنفسهما (و) كفطر  
(مكره) على فطره (ومحظي)

الطاعة أم لا) لأن النفقة في مقابلة التمكين بحيث لم يوجد سقطت (فإن أطاعت الناشز في  
غيته) أي الزوج (لم تعد نفقتها حتى يعود التسليم بحضوره) أي الزوج (أو حضور وكيله)  
إذ لا يتصور التسليم في غيبتها (فإن لم يحضر) الزوج ولا وكيله (و رسل) أي رسل الحاكم  
بأن كتب إلى قاضي بلده يعلم بطاعتها (فصل بذلك ومضى زمن يقدم في مثله لزمته) النفقة  
كما تقدم فبين بذلت نفسها ابتداء (وله) أي الزوج (تفطرها في صوم التطوع ووطؤها فيه)  
لأن حقه واجب وهو مقدم على التطوع (فإن امتنعت) الصائغة تطوعا من تمكين زوجها  
من وطئها (فناشز) لانتفقه لها لمصبتها إياه فيما وجب عليها (وبعجرا سلام مرتدة) في  
غيته بعد الدخول في العدة تعود نفقتها (و) بعجرا سلام (مختلفة عن الإسلام في غيته)  
أي الزوج (لزمته النفقة) لأن الزدة وتخلها عن الإسلام أسقط النفقة لحصول الفقرة  
بينهما ما كسقوطها بالطلاق فإذا رجعت عن ذلك عاد النكاح إلى حاله فمادت النفقة بخلاف  
الناشز فإن سقطت نفقتها بخروجها عن يده أو منعها له من التمكين المستحق عليها ولا يعود  
ذلك لا يعودها إلى يده وتمكنه منها ولا يحصل ذلك في غيبتها ولذلك لو بذلت لتسليم نفسها  
قبل دخوله بها وهو غائب لم تستحق النفقة بعجرا بالذل (ويشطر) النفقة (لناشز ليل فقط)  
بأن تطيعه نهارا وتمنع ليل (أو) ناشز (نهار فقط) بأن تطيعه ليلًا وتمنع نهارا  
أي تعطى نصف النفقة في السورتين و (لا) تعطى من النفقة (بقدر الأزمنة) لعمد التقدير  
بالأزمنة (ويشطر لها) النفقة أيضا إذا نشزت (بعض يوم) أو بعض ليلة كما في المتيهي لما تقدم  
(ولو صامت لكفارة) بل لأنه فلا نفقة لها (أو) صامت (أنذر أو قضاء رمضان ووقفه من منع  
فيها) أي في النذر وقضاء رمضان (بلاذنه) فلا نفقة لها لأنها امتنعت نفسها عنه بسبب لامن  
جهته (أو سافرت لتغريب) بأن زنت فغربت (أو حبست ولو ظلمها فلا نفقة لها) زمن تغريبها  
أو حبسها لفوات التمكين المقابل للنفقة (وله) أي الزوج (البيتوته معها في حبسها) لأن  
حقه ثابت في البيتوته معها فلا يسقط بحبسها (وإن حبسته) أي الزوج (على صداقها أو  
غيره من حقوقها أو هو معسر كانت طالمة مائة له من التمكين فلا نفقة لها مدة حبسه) لأن  
المانع من جهتها (وإن كان) الزوج (قادر على أدائه) أي أداء ما حبسته عليه من حقوقها  
(لمنع بهد الطلب فلها النفقة مدة حبسه) إذا كانت باذلة للتمكين قاله الشيخ (لأن المنع منه لامنها  
(وإن سافرت) الزوجية (بأذنه) أي الزوج (في حاجته) فلها النفقة لأنها سافرت في شغله  
ومراده (أو أحرمت بحجة الإسلام أو عمرته) فلها النفقة أو أحرمت بكتوبة في وقتها فلها النفقة  
لأنها فصلت الواجب عليها بأصل الشرع فكان كصيام رمضان وكذا سن المكتوبة لأنها

كل يظنه ليلان نهارا (وناس) لبقاء صوم المكره والناسي وعذر المحظي وحديث  
عفي لامي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (لأجل) بوجوب التتابع فلا يعذر بذلك إذا فطر بل ينقطع بتابعه لأنه  
مكنه التحرز منه بسؤاله عنه (فصل) فإن لم يستطع صوم الكبر أو مرض ولو رجي برؤيه (اعتبارا بوقت الوجوب) أو بخاف  
زيادته أو تطاوله (أي المرض بصومه) (أو) لم يستطع صوما (لشبق) قال في الاقتناع أو أضعف عن عيشته (أطعم ستين مسكينا)  
لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أوس بن الصامت بالصوم قالت امرأة أوس  
للقائه شيخ كبير ما به من صيام قال فليطعم ستين مسكينا ولما أمر سلمة بن مهران بالصيام قال وهل أصبت ما أصبت إلا من الصيام



قال فاطم لنتقل اليه لما أخبرنا به من الشبق والشهوة ما عجزه من الصوم وحبس عليه ما من في معناه وبشرط أن يكون المسكين (مسلم حرا) كالزكاة ياتي حكم المكاتب (ولو أتي) كزكاة (ولا يضر وطعم ظاهر منها أثناء الاطعام) فصار كذا الشافعي كالأهلي نصف عديم وطعم ثم اشترى ببقية وأعتقه فلا يملكها ما وطؤه وتقدم أنه محرم (ويجزئ دفعها) أي الكفارة (إلى مسكين من أهلها) كما لو كان كسيرا (ولو لم ياكل الطعام) لأنه محرم مسلم محتاج أشبهه بالكبير ولو دخله في عموم الآية وكذا الزكاة وتقدم وأكله لكفارة ليس بشرط ويصرف ما يعطى للمسكين إلى ما يحتاج إليه مما أتت به كفايته ويقتضيه ٣٠٩ ولبه (و) يجزئ دفعها إلى (مكاتب) لأنه

بأنه من الزكاة لحاجة أشبه الحر المسكين وإلى من يعطى من زكاة لحاجة كفقير ومسكين وإن سبيل وغارم لفصله نفسه لأن ابن السبيل والغارم كذلك بأخذان لحاجتهما في معنى المسكين (و) يجزئ دفعها إلى (من ظنت مسكينا من غنيا) مسكرا كالأهلي لأن الفتي مما يعني (و) يجزئ الدفع (إلى مسكين) واحد (في يوم واحد من كفارين) وأكثر لا يدفع القدر الواحد إلى العدد الواحد أشبه ما لو دفع إليه ذلك في يومين (ولا) يجزئه دفع كفارته (إني من تلمسه مؤثمة) لاستغنائه بما وجب له من النفقة ولأنه لا يصرفها لنفسه (ولا) يجزئ (تريدها على مسكين) واحد (ستين يوما إلا أن لا يجد مسكينا غيره) فجزئه لنذر غيره وتريدها أذن في إتياء المودة في معنى الطعام العدل لأنه يدفع به حاجة المسكين في كل يوم فهو كالواطم في كل يوم واحد فكانه أطم العدد من المسكين واتى بجناحه يقوم مقامه بصورة عند نظرها ولهذا شرعت الأبدال لقيامها مقام البدلات في معنى (ولو قدم)

تابعها (أو طردها) الزوج (وأخرجها من منزله فلهما النفقة) لوجوب التمسك بها وانما المتابع منه محل وجوب النفقة فيما إذا أحرمت بحجة الاسلام أو عمرته (أن أحرمت في الوقت) أي أشهر الجميع (من المبيعات) فإن قدمنا الأحرار على المبيعات أو قبل الوقت فكأنهم طردوا أو طرقت نفقتهم مدة التقديم (وإن سافرت) الزوج (في حاجة نفسها ولو تزوجها وتجاره أو زيارة) رجم أو غيره (أو حج تطوع) أو عمره تطوع (ولو بانته فلا نفقة لها) لأنها فوت التمسك لاجل نفسها (الأن يكون مسافرا معها متمكنا من استمتاعها فلا تسقط) نفقتها لأنها في قبضته قل في البسار والحدج أنه لا نفقة لها ما يعني إذا سافرت لحاجتها بحال وعزى الأول للقاضي (وإن أحرمت) الزوج (بمنذور معين في وقته أو صامت نذرا معينا في وقته ولو كان النذر ماذنه أو كان نذرها قبل النكاح) وصامته (في وقته فلا نفقة لها) لأنها فوتت على زوجها حقه من الاستمتاع باختيارها ولأن النذر صدر من جهة مخالفة لسلام فاتها واجبة ما وصل الشرع (وإن اختلفا) أي الزوجان (في نكاحها بعد اذ عتقها بالتسليم أو) اختلفا (في الاتفاق عليها أو) في (تسليم النفقة إليها) القول (قولها) لأن الأصل عدم ذلك واختار الشافعي الدين وابن القيم في النفقة قول من يشهد له العرف لأنه يمارس الأصل والظاهر وأما البسار فأن تكون راضية وانما نطالبه عند الشقاق (وإن ادعت) زوجة (بساره) أي الزوج (ليفر من الحاكم) لها نفقة للموسرين أو قالت (زوجها) كنت موسرا) فيلزم للمنفقة نفقة الموسرين (فأنكر) الزوج البسار (فأن عرف له مال فقولها) لأن الأصل بقاؤه (والا) أي وإن لم يعرف له مال ولم يكن أقرب بالملاءة (فقوله) لأنه منكر والأصل عدمه (وإن اختلفا) أي الزوجان (في بذله التسليم) بأن ادعت أنها بذلت التسليم وأنكر فقوله لأن الأصل عدمه (أو) اختلفا في (وقته) بأن قالت بذلت التسليم من سنة فقال بل من شهر فقوله (أو) اختلفا في (مرض الحاكم) النفقة (أو) اختلفا (في وقتها فقال) زوج (مرضها) الحاكم (من شهر وقالت) الزوج (بل منذ عام فقوله) لأنه منكر لأن الأصل براءته منه (وكل من قلنا القول فقوله) فنقصه عليه (المين) لاحتمال صدق خصمه (وإن دفع) زوج (إليها) أي الزوج (نفقة) وكسوة أو بعث بذلك إليها فقالت (الزوج) (أنما له منه نكاحه) فقوله (الزوج) (بل وفاء لواجب) على (فقوله) لأن الاختلاف في نكاحه وهو وأدري بها (كما في قضى دينه واختلف هو وغيره في نيته) فإن القول قول المدين (وإن دفع) زوج (إليها) شيء أضافه على الكسوة مثل مصاغ وقلائد وما أشبه ذلك على وجه التملك نفقة ماله (بقيته كسرا لم يثبت) وليس له إذا طلقها أن يطالبها (للزوم المهر ما قبض) (وإن كان) الزوج (قد أعطاه) ذلك (لعمل به كما يركبها دابته ويخدمها غلامه) وهو ذلك لأعلى وجهه ما قبله من مهرها (على ما يملكه) لأنه لم

نحو مظاهر (السنين) مسكينا (ستين مدا) من برا أو ما يقوم مقامه من يميز (وقال هذا يملككم فقبولوه قال بالسوية أحرار) ذلك (والا) يقل بالسوية (فلا) يجزئه (سلم يعلم) كذا (أن كلا) من المساكين (أخذ قدر حقه) مما قدمه لهم فجزئه لحصوله لهم بالأطعام الواجب (والواجب) في الكفارات (ما يميز في فطرة من مذهب) وهو نصف قدح بكيل بلدناه مصر (ومن غيره) أي البر وهو الشعر والتمر والزبيب والاقط (مدان) نصف صاع وذلك للقدح بكيل مصر (ومن أخرج آدم مع) أخرج (بجزئ) مما سبق فصار أخرج الحب أفضل عند أحمد من أخرج الدينق والسويق ويجزئان بوزن الحب وإن أخرجها بكيل زاد على كيل الحب قدرا يكون بوزن لأن الحب فاطم من توزع (ولا يميز جزئ) لوجوه عن الكيل والأدحار أشبه بالهريسة (ولا) يميز في كفارته



(غير ما يجزئ في فطرته ولو كان) ذلك (قوت بلده) لان الكفارة وجبت طهارة فكفر عنه كما ان الفطر طهارة للصائم فاستوى في الحكم  
قلت فان عدت الاصناف الخمسة اجزاها ما يفتات من حب وقر على قياس ما تقدم في الفطرة (ولا يجزئ) في كفارة (ان يغذي  
المساكين او يعشيم) لان المتقول عن الصحابة اعطاهم وقال عليه الصلاة والسلام لكعب في قديه الا ذى اطعم ثلاثة اصع من غرسة  
مساكين ولانه مال وجب عليك الفقرة عشرة اقسامه الزكاة (بخلاف نذر اطعامهم) اي المساكين فيجزئ ان يغذيهم او يعشيم لانه  
وفي سننه (ولا يجزئ القية) عن الواجب ٢١٠ لظاهر قوله تعالى فاطعام ستين مسكينا وكالزكاة (ولا يجزئ في كفارة) عتق

(و) لا (صوم) ولا (اطعام الابنية)  
باب ينوبه من جهة الكفارة  
لحديث وانما لكل امرئ ما نوى  
ولانه يختلف وجهه فبعض نذر  
وكفارة فلا يصرفه الى الكفارة  
الا انية (ولا تكفي نية التقرب)  
الى الله تعالى (نقطة) اي دون نية  
الكفارة لتتويع التقرب الى  
واجب ومنسوب ومحل النية في  
الصوم الليل وفي العتق والاطعام  
معه او قبله يسير (فان كانت)  
عليه كفارة (واحدة لم يلزمه  
تعيين سببها) بنيت به ويكفيه نية  
العتق او الصوم او الاطعام عن  
الكفارة الواجبة عليه لتعيينها  
باتحاد سببها (ويلزمه مع نية)  
اي سببها (كفارة واحدة)  
ينوي بها التي عليه (فان عين)  
سببها (غيره) اي غير السبب  
الذي وجبت فيه الكفارة  
(غلطا وسببها من جنس  
بتداخل) كن عليه كفارة عين  
في لبس فنواها عن عين قيام  
ونسي عين اللبس (اجزاء) ذلك  
(عن الجيع) اي جميع ما عليه  
من كفارة الايمان لتداخلها  
(وان كانت) عليه كفارات  
(اسبابها من جنس لا يتداخل)  
كن ظاهرا من نية بكلمات

يخرج عنه بشئ يقتضيه (فله ان يرجع فيه في شاء سواء طلقها او لم يطلقها) لانه ملكه (وان  
طلقها) الزوج (وكانت حاملا فوضعت فقال طلقك حاملا فانقضت عدتك بوضع الحمل  
وانقضت نفقتك) وانقضت (رجعتك فقالت بل) طلقني (بعد الوضع في النفقة ولك الرجعة  
في القول (قولها) في بقا النفقة استصحابا للاصل (وعليها العدة) مؤاخذا لها باقرارها (ولا رجعة  
له) عليها لاقراره بسقوطها (وان رجعت) المطلق (فصدقها) انه طلقها بعد الوضع (فله الرجعة)  
مادامت في العدة (ولو قال) الزوج (طلقك بعد الوضع في الرجعة) وانقضت نفقتك (فله الرجعة)  
طلقني (وانا حامل) فلا رجعة لك ولا نفقة لي (و) القول (قولها) في سقوط النفقة لا اعتبارها على  
نفسها قال في المنتهى في العدة ويقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او وقت  
كنا (وان عاد) الزوج (فصدقه) سقطت رجعت (لاعترا فبانه مضاء عدتها بالوضع المتأخر عن  
الطلاق (ووجبت لها النفقة) لاعترا فبانه سقاها في العدة (دنا) اي قبل قوله فيما سبق (في  
الحكم الظاهري) اما (فيما بينه وبين الله تعالى) يعني على ما يعلم من حقيقة الامر دون ما قاله  
فان الحكم لا يزيل الشئ عن صفته الباطنة

فصل وان اعسر الزوج بنفقها الواجبة (او) اعسر الزوج (بعضها) اي بعض النفقة  
بان اعسر (عن نفقة المعسر) فله الفسخ (ولا) تفسخ اذا اعسر (بما زاد عنها) اي عن نفقة  
المعسر لان الزيادة تسقط باعساره (او اعسر) الزوج (بالعكس سواء او بعضها او) اعسر  
(بالسكنى او) اعسر (المهر بشرطه) السابق في آخر المداق (خبرت على التراخي بين الفسخ  
من غير انتظار) اي تأجيل ثلاثا خلافا لابن البناء (وبين المقام) معه على التسكاح وهذا قول  
عمرو علي وابي هريرة لقوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان وليس الامساك مع ترك  
الاتفاق امساك بمعروف فتعين التسريح وقال صلى الله عليه وسلم امرأتك تقول اطعمني والا  
فارقني رواه احمد والدارقطني والبيهقي باسناد صحيح ورواه الشيخان من قول ابي هريرة وروى  
الشافعي وسعيد بن سفيان عن ابي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق  
على امراته قال يفرق بينهما ما قال ابو الزناد له عيسنة قال سعيد بن المسيب عيسنة ولا ان هذا اولي بالفسخ من  
الجزء بالوطء وكان على التراخي لانه تخيار العيب (و) اذا اختارت المقام فلها (تمكينه) وتكون  
النفقة اي نفقة الفقير والكسوة والمسكن دينان في ذمته ما لم تمنع نفسها (لان ذلك واجب على  
الزوج فاذا رضيت بتأخير حرة ما فهو في ذمته كما لو رضيت بتأخير مهرها (ولها المقام) على  
التسكاح (ومنه من قسمه) فلا يلزمه تمكينه ولا الاقامة في منزله وعليه ان لا يحبسها بل يدعها  
تكتسب ولو كانت موسرة) لانه لم يسلم اليها عوض الاستمتاع (فان اختارت المقام) ثم اختارت  
الفسخ فلها ذلك (او رضيت بعسرة) ثم اختارت الفسخ فلها ذلك (او تزوجته عالة) اي بانه

لكل واحدة بكامة فنوى الكفارة عن ظاهرها من احدا من اجزاء عن واحدة وان لم يعينها  
بان يقول هذه من كفارة فلانة وهذه عن كفارة فلانة فحل له واحدة غير معينة قال في الشرح وقياس المذهب ان يقرع بينهما  
فخرج المحللة منهن بالقرعة وجرم به في الاتعاع (او) كانت عليه كفارات من (اجناس كظهار وقنيل ووطء في (صوم) رمضان  
اداء (وبين) بالله تعالى (فنوى احداها) اي الكفارات (اجزا) المخرج (عن واحدة) منها (ولا يجب) اي لا يشترط لاجرائها (تعيين  
سببها) من ظهار او قنيل وقنيل لانها واحدة واجبة فلم يفتقر جهة ادائها الى تعيين سببها كما لو كانت من جنس واحد  
(كتاب اللعان) من اللعن وهو الطرد والابعاد لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ان كان كاذبا وقيل لانه لا ينفك







فيما لا يثبت له ولا يورث في القرآن على خلاف القياس لوجوب ان يتكبد بالظلمة كالكبير المشلاة (و) يصح من اخوس ومن  
 لا يقتل لسانه وآيس من نطقه اقرار) فاعل يصح (بزنا) بكايه واشاره مفهومة (و) يصح منسما (لما ان بكايه واشاره مفهومة)  
 لقيامهما مقام نطقه في الدلالة على ما في نفسه (فلو نطق) من اعتقل لسانه وآيس من نطقه ولا عن بكايه او اشاره (وانكر) اللعان (او  
 قال لم ارد قدفاو) لا (لما ناقبل فيما عليه من حد ونسب) فيقام عليه الحد بطلبها ويلحقها بالنسب (لا) يقبل قوله (فيما له من عود  
 زوجته) فلا تحمل له لانها حرمت عليه ٣١٢ بحكم الظاهر فلا يقبل انكاره له (وله) أي لمن أنكر لعنه بالاشارة بعد ان ذلق (ان

بلاهن لهما) أي اسقاط الحد  
 ونفي القسب (ويستلزم رجوع  
 نطقه) اعتقل لسانه بعد قذف  
 زوجته اذا اراد اللعان (ثلاثة  
 أيام) فان نطق فلا اشكال والا  
 لا عن بالكايه او الاشارة المفهومة  
 اوحده (ومن تلاعنهما قايما)  
 لما في حديث ابن عباس في خبر  
 هلال ان هلالا جافشه ثم قامت  
 فشهدت (بحضرة جماعة) لان  
 ابن عباس وابن عمر وسهلا  
 حضروه مع حادثة سنهم قتل  
 على انه حضروه جمع كثير لان  
 البيان انما يحضرون المجالس  
 تبعالرجال ولذا قال سهل  
 قتلا عنا وانما مع الناس عند  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (و) سن (ان لا ينقصوا) أي  
 الحاضرون (من أربعة) رجال  
 لان الزوجة ربما أقرت فشهدوا  
 عليها (و) سن ان يتلاعنا بوقت  
 ومكان معظمين) كبعد العصر  
 يوم الجمعة وبين الركن والمقام بمكة  
 وبيت المقدس عند الصخرة  
 وعند منبر في باقي المساجد  
 (و) سن (ان يامرحاكم من يضع  
 يده على فم زوج وزوجه عند  
 الخامسة) ويقول اني الله فانها  
 الموجهة وعذاب الدنيا أهون

الفسخ على ما تقدم (وان كان له) أي الزوج (عليها) أي الزوجة (دين فاراد ان يحسب عليها  
 دينه مكان النفقة فله ذلك ان كانت موسرة) بالدين لوجوبه عليها ان (والا) أي وان لم تكن  
 موسرة (فلا) يحسب عليها دينه من نفقتها لان قضاء الدين انما يكون بما فضل عن الكفاية  
 (وان أعسر زوج الامة فرضيت او زوج الصغيرة او) زوج (الجنونة لم يكن لولين الفسخ)  
 لان النفقة حق لمن فله ذلك الولي الفسخ كالفسخ للعيب وقال القاضي لسببها الفسخ فان اتفق  
 عليها سببها محسب بالرجوع على الزوج رضيت او كرهت

في فصل \* وان منع زوج موسرا (منع) سببها (كان) الزوج (عبداه كسوة او مضافا  
 وقدرت له على مال ولو من عین جنس الواجب أخذت) الزوجة (منه) أي من مال الزوجها او  
 مال سيده (كفاتها وكفاية ولدها الصغير عرفا ونحوه) كالولد المجنون والخادم (بالمعروف بقدر  
 اذته) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لندبت عقبة حين قالت له ان اباسغيان رجل شحيح وليس  
 يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي خذني ما يكفيلك وولدك بالمعروف متفق عليه من  
 حديث عائشة واللفظ البخاري فان ظاهر الحديث دل على انه كان به ما يفي بعض الكفاية ولا يتحدا  
 لها فرض النبي صلى الله عليه وسلم لها في أخذ تمام الكفاية بغير علمه فانه موضع حاجة فان  
 النفقة لا غنى عنها ولا اقوام الابها ولا انها تعبد بتعدد الزمان شيئا فشيئا فتشقي المرافعة بها الى الحاكم  
 والمطالبة بها في كل يوم وحديث اذا الامانة الخ مخصوص بحديث هند لانه خاص بالنفقة (وان  
 لم تقدر) على أخذ كفايتها وكفاية ولدها من ماله (أجبره الحاكم) اذا رعت أمرها اليه  
 على كفايتها وكفاية ولدها ونحوه بالمعروف لان ذلك واجب عليه (فان أبي) الزوج ذلك (حبسه)  
 لان الحاكم وضع لفصل الخصومات والحبس طريق الى الفصل فتعين فعله (فان حصر) الزوج  
 (على الحبس) وقدر الحاكم على ماله أنفق منه) عليها وعلى من وجبت له النفقة لانها حق واجب  
 عليه فاذا امتنع من أدائه وجب الدفع الى مستحقه من مال خصمه كالدين بل أولى لانها أكد  
 من الدين بدليل جواز الاخذ بغير اذن المالك (فان لم يقدر) الحاكم (له على مال يأخذه أولم  
 يقدر) الحاكم (على النفقة من مال الغائب ولم يجده) الحاكم (الا عروضا أو عقارا باعه وانفق  
 منه في دفع) الحاكم (اليه اسقة يوم بيوم) كالمقدين (فان تعذر ذلك) الانفاق عليها بان لم يكن  
 نقدا ولا عروضا ولا عقارا (فلها القسح) لتعذر الانفاق عليها من ماله كحال الاعسار بل هذا أولى  
 بالفسخ ولو سخط الحاكم نكاح الزوج لفقدها مال زوجها الغائب يتفق منه ثم تبين له مال قال ابن  
 نصر الله في حوائج القواعد الفقهية الظاهر صحة الفسخ وعدم قضاة لان نفقتها انما تتعلق بما  
 بقدر عليه من مال زوجها وأما ما كان عائنا عنها لاعلم لها به فلا تكلف الصبر لاحتماله ولا  
 تشبه بمسئلة التميم اذا نسي الماء في رحله لان الماء في قبضه ويده ونسيانه لا يخلو من تقصير

وتقرير

من عذاب الآخرة) لحديث ابن عباس رواه الجوز جاني وكون الخامسة هي الموجهة أي الملعنة

أو الغضب على من كذب منهما لا التزامه ذلك فيها وكون عذاب الدنيا أهون لانه ينقطع وعذاب الآخرة دائم والسرف في ذلك التحذير  
 ليتوب الكاذب منهما ويرتدع (ويستحاجكم الى) امرأة (خفرة) قذفها زوجها وأراد لعانها (من) أي نفقة (بلاهن بينهما) للحصول  
 القرض بذلك والخفرة من ترك الخروج من منزلها صيانة من الحفر وهو الحياء (ومن قذف زوجتين) له (فاكثر ولو) كان قذفهن  
 (بكلمة أفرد كل واحدة) منهن (بلعان) لان كل واحدة مقدوفة فلا بد راعه حدها اللعان كما لو لم يقذف غيرها  
 فانه لا يشروطه أي اللعان (ثلاثة) أحدها (كونه بين زوجين مكلفين ولو) كما (نيتين) أو أحدهما (أو) كما (ماتقين) أو أحدهما



﴿وقف على طلب العلم من الخصال﴾

أو ذميين أو أحدهما) كذلك لعموم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن فلا يعان بقذف أمته ولا تعزير وإنما اعتبار التكليف فلا ي  
قذف غير المكلف لا يوجب حدا والعان اعتنا ووجب لاسقاط الحد (فجد) القاذف (بقذف أجنبية بزنا ولو نكحها بعد) قذفها  
وليس له إسقاطه بل إن لم يوجب في غير حال الزوجة (أو قل لها) أي لزوجة (زنت قبل أن أنكحك) فهذا قذف ولا يعان  
لإضافته إلى حاله تكون فيمزوجة ويقارن قذف الزوجة لأنه محتاج إليه لأنها محتاجة وإن كان بينه ما ولدته ومحتاج إلى نفسه وأما من  
تزوجها وهو يعلم زناها فهو مفرط في نكاح حامل من زنا فلا يشترط له ٢١٢ طريق إلى تقيده (كن أنكز قذف

زوجته مع يمين) عليه بقذفها  
لأنه ينكر قذفها فكيف يحلف  
على إثباته (أو) كن (كذب  
نفسه) بعد قذفها فلا يعان  
لعدم ثبوت حلفه على إثبات  
ما يعرف بكذبه فيه (ومن  
مثل زوجة) لأنه قاتل يولد  
لا يمكن كونه (من ملكة يمين)  
كانت يمينون سنة أشهر منذ  
ملكها أو عاش (فله تقيده بلعان)  
لأنه مضاف لحال الزوجة  
وإن أمكن كونه من ملكة يمين  
فلا (وبعز) زوج (بقذف  
زوجة صغيرة أو محتنة ولا  
لعان) لما تقدم ولأنه يمين فلا  
يصح من غير مكاف (وبلاعن)  
زوج (من قذفها) زوجة (ثم  
أبانتها) بعد القذف لإضافته إلى  
حال الزوجة (أو قل لها) أنت  
طالق يا زانية ثلاث (سبق القذف  
الإبانة لأن لا يمين قبل قوله  
ثلاث) وإن قذفها في نكاح  
مأدور (قذفها) مبانة (بزنا) في  
النكاح أو (بزنا) (العدة أو  
قال لها) أنت طالق ثلاثا  
يا زانية لا عن تلقى ولد) إن كان  
للحاجة (والا) يكن بينهما ولد  
(فلا) لعان لأنه لا حاجة إلى قذفها  
لكونها أجنبية وإنما جازق

وتفريقا بخلاف هذه قال ولم أحذف المسئلة نقلا (ونفقة الزوجات والأزواج والرفيق واليهام  
إذا امتنع من وجبت عليه النفقة) قلت أو تفرقتا عنه كما تقدم في الرمن (فانفق عليها غيره  
بنية الزجر فله الزجر) لأنه قام عنه واجب أشبه بغيره (ويأتي ذلك) في الباب  
بعده (وحكم وكيله حكمه في المطالبة والاختصاص من المال عند امتناعه قاله في المبدع) وإن كان  
الزوج غائبا ولم يترك لها) أي الزوجة (نفقة ولم يقدر على مال له ولا) على استئانة (ولا) على  
(الاخذ من وكيله إن كان له وكيل كتب الحاكم إليه) لم أحذف الكتابية إليه في كلامهم بل الكتب  
المشهورة لم يذكرها وعمل قضائنا على عدم الكتابة وكذا افتعشنا (فإن لم يعلم خبره)  
قلت أو علم أن لم ترق كلامهم هذا القيد (ونظرت النفقة كما تقدم) بالاستدانة وعدم الوصول إلى  
شي من ماله (فله الفسخ) لأن لم تقدر على الوصول إلى نفقتها أشبه ما لو ثبت اعتساره وعلم منه أنه  
إذا ترك لها نفقة أو قدرت له على مال أو على الاستدانة عليه أنه لا فسخ لها لأن الاتفاق عليها من  
جهته غير معتبر (ولا يصح الفسخ في ذلك كله إلا بحكم حاكم) لأنه فسخ مختلف فيه فافترى إلى  
الحكم كالفسخ للعنة (يفسخ) الحاكم (بطلبها) لأنه لم يقدر على الاستوفاء (أو تفسخ) هي  
(بأمره) أي الحاكم (وفسخ الحاكم تفريقا لأرجح فيه) قلت وكذا فسخها بأمره كالفسخ لأمته  
(ومن ترك الاتفاق الواجب لأمراته لم يضر أو غيره مدة لم تسقط) النفقة كالدين (ولو لم يفرضاها  
حاكم وكانت) النفقة (دين في نفسه) وتقدم (وبصح ضمان النفقة ما وجب منها وما يجب  
في المستقبل) كضمان السوق (وتقدم في الضمان والصداق) وتقدم قال ابن الزاغري إذا ثبت  
عند الحاكم صحة النكاح ومبلغ المهر فإن علم مكانه كتب أن سلمت إليها حقها وألا بعت عليك  
بقدره فإن أبي أول لم يعلم مكانه باع بقدر نصفه لجواز طلاقه قبل الدخول

باب نفقة الأقارب والماليك واليهام

والمراد بالأقارب من برئه بفرض أو نصيب كما يأتي فيدخل فيه العتيق (تجب عليه نفقة والديه  
وإن علوا) لقوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا إلاياه وبالوالدين إحسانا ومن الأحسان  
الاتفاق عليهما عند حاجتهما أو لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروضة ومن المعروف ان قيام  
بكفايتهما عند حاجتهما ونفقه عليهما الله لا اله الا هو والاسلام ان أطيب ما كنتم من كسبكم وإن أولادكم  
من كسبكم رواء أو دأود أو ترمذ وحسنه وقال ابن المنذر وأجمع أهل العلم أن نفقة الوالدين  
الفقيرين الذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في حال الولد (و) يجب عليه أيضا نفقة (وليده) وإن  
سفل) نقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولأن الإنسان يجب عليه أن

٤٠ - (كشف القناع) - ثالث - الأولى لا يلحقه مولدها بخلاف سائر الأجناس (الثاني  
سبق قذفها) أي قذف الزوج الزوجة (بزنا ولو في دبر) لأنه قذف يجب به الحد وسواء ألعن أو لم يلعن (كقوله  
(زنت أو يا زانية أو رايتك تزني) أو زنا فرجل فإن لم يقذفه فلا لعان إلا به) (وإن قال لها) ليس ولدك مني أو قال معه ولم تزني  
أولا فذلك أو وطئت بشبهة أو (وطئت) (مكره) أو (وطئت) (بأنثى) أو (وطئت) (مع غشاء أو) (وطئت) (مع جنون لنفسه) (ولو لا  
لعان) لأنه لم يقذفها بما يوجب الحد وإن قال وطئت لأن يشبهة زنت بالله قاله الفقهاء وفي الولد اختاره الموفق وغيره (ومن أنكر بأحد



توأمين لحقه) التوام (الآخر) لانه لا يجوز ان يكون بعض الحمل الواحد منه قبيحة عن غيره وجعل ما نفاه تابعاً لما استلشه دون عكسه احتياطاً للنسب (ويلاعن لنق الحد) لانه لا يلزم من كون الولد منه انتفاء نكاحها كما لا يلزم من الزنا نفي الولد لذلك لا اقرب بالزنا او كانت به عينه لم ينتف عنه الولد بذلك الشرط (الثالث ان تكذبه) الزوجه في قذفها (ويستمر) تكذيبها (الى استيفاء اللعان) لانها اذا لم تكذبه لا تلاعنه ولا لاعنه انما انتظامه من (ان صدقته) فيها قذفها به (ولو مرة او عفت) عن الطلب بعد القذف (او سكنت) قلم تقر ولم تشكر لحقه النسب ولا لعان ٣٤٤ (او ثبت زناها) شهادة (اربعة سواء) أي الزوج (او قذف مجنونة بزنا قبله)

أي جنونها لحقه النسب ولا لعان (أو) قذف (محصنة فحنت) قبل لعان (أو) قذف (خسأه أو ناطقة فحسنت) قبل لعان (ولم تفهم اشارتها أو قذف صمها لحقه النسب) ان كان بينهما ولد نصا (ولا لعان) لما سبق من انه شرع لدرء الحد عن القاذف فاذا لم يجب حد فلا فائدة فيه له ونفي الولد تابع لاسقاط الحد لا مقصود لنفسه (وان مات أحدهما) أي الزوجين (قبل تنيته) أي اللعان (توارثا وثبت النسب) لان اللعان لم يوجد فلا يثبت حكمه (ولا لعان) لعدم تصوره من الميت ولا تدخله النيابة قال في الاقتناع مالم تطالب في حياتها بالحد فيقوم و رثتها مقامها في الطلب به وله اسقاطه باللعان (وان مات الولد قبله لعانها ونفيه) بعد موته لتحقق شروطه أي اللعان بدون الولد (وان لاعن) زوج (ونكحت) عنه زوجة (حبست حتى تقرأ ربعاً) بالزنا (أو تلاعن) ولا ترجم بمجرد النكول لانها لو اقربت بلسانها لم ترجم اذا رجعت فكيف اذا ابت اللعان ففصل و يثبت بتمام تلاعنهما

ينفق على نفسه وزوجه فكذا على بعضه وأصله (أو بعضها) أي لو وجد والده أو ولده بعض النفقة وعجزوا عن اتمامها وجب عليه كما لها ما سبق (حتى ذوى الارحام منهم) أي من والديه وان علوا وولده وان سفلا (ولو حجب معسر) بخدمه معسر أو كاب معسر وابن ابن معسر فحبب النفقة على الموصري المثاليين ولا أثر لكونه محجوباً لان بينهما قرابة قوية توجب الفتق ورد الشهادة فاشبه القريب وتجب النفقة لمن ذكر (بالمعروف) أي بحسب ما يليق بهم (من حلال) لامن حرام كما تقدم في الزوجه (اذا كانوا) أي الاصول والفروع (فقراء) فان كانوا أغنياء لم يجب عليهم نفقتهم (وله) أي المنفق (ما ينفق عليهم فاضلا عن نفسه وامرأته وورقيقته يومه وليلتو) عن (كسوتهم وسكاكهم من ماله وأجرة ملكه ونحوه) كتهجارتهم (أو) من (كسبه) لقوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ولانها مواساة فلا تجب على المحتاج كالبر (و) لا يجب الاتفاق على من ذكر (من أصل البضاعة) التي يجريها (و) لامن ثمن (الملك وآلة العمل) لحصول الضرر بذلك لقوات ما يحصل منه قوته وقوت زوجته ونحوهما (ويجبر قادر على التكسب) من عموه ونسبه ولا تجب نفقته اذن لان كسبه الذي يستغني به كالمال (ويلزمه) ايضاً (نفقة كل من يرثه بفرض أو تعصيب عن سواء) أي سوى عموه ونسبه (سوا ورثه الآخر) كاخيه (أولا كعمته وعتيقة وبنت اخيه ونحوه) كبنات عمه لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك أوجب النفقة على الاب ثم عطف الوارث عليه وذلك يقتضي الاشتراك في الوجوب (فاما ذوو الارحام) وهم من ليس بذي فرض ولا عصبة (من غير عموه ونسبه) فلا نفقة لهم ولا عليهم لعدم النص فيهم ولان قراباتهم ضعيفة وانما يأخذون ماله فهم كسائر المسلمين في أن المال يصرف اليهم اذا لم يكن للميت وارث بدليل تقديم الرد عليهم واخذنا بالشخ نقي الدين الوجوب لانه من صلة الرحم وهو عام (و يتلخص وجوب الاتفاق) على القريب (ثلاثة شروط أحدها أن يكون المنفق عليهم فقرا لا مال لهم ولا كسب يستغنون به عن اتفاق غيرهم) والكسوة والسكن كالنفقة وشروطه الحرية فقي كان أحدهما رقيقا فلا نفقة (فان كانوا) أي المنفق عليهم (موسرين بحال أو كسب يكفيهم فلا نفقة لهم) لفقد شرطه فان لم يكفهم ذلك وجب كما لها وتقدم (الثاني ان يكون لمن تجب عليه النفقة ما ينفق عليهم) منه (فاضل عن نفقة نفسه) وزوجه وفنه كما سبق (امان ماله أو امان كسبه فن لا يفضل عنه شيء لا يجب عليه شيء) لانها وجبت مواساة وليس من أهلها اذن (الثالث ان يكون المنفق وارثا) للمنفق عليه بفرض أو تعصيب (ان كان من غير عموه ونسبه) اما عموه والنسب فحبب ولو من ذوى الارحام أو حجب معسر قال في الاختيارات وعلى الولد الموصران ينفق على أبيه المعسر وزوجه أبيه وعلى اخوته الصغار (وان كان للفقير ولو جلا وارث غير أب فنفقته عليهم على قدر اربهم

اربعة أحكام أحدها سقوط الحد عنها وعنه ان كانت الزوجه محصنة (أو التعزير) اذا لم تكن محصنة (حتى) يسقط عنه الحد أو التعزير بلعانه (ا) رجل (معين قذفها به) كقوله زنيبت بفلان (ولو أغفله) بان لم يذكره (نفسه) أي اللعان لانه بينة في أحد الطرفين باتفاق فكان بينة في الطرف الآخر كالشهادة ولان به حاشية الى قذف الزاني لافساده فراهمور بما يحتاج لذكره يستدل بشبهة الولد له على حد يثبت ابن عباس ان هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشر يك بن محمد بن عبد الله بن رواحة الجماعة لا مسلما والنسائي وليس فيه انه حد بعد اللعان والحكم (الثاني الفرق) بين التلاعنين (ولو بلا فعل حاكم) بان لم يفرق بينهما الحاكم (الثالث التحريم المؤبد) لقول عمر رضي الله تعالى عنه المتلاعنان يفرق بينهما



ولا يضمنان أبدا رواه سعيد ولا النان معني يقتضي الحریم المؤجل بموت على حكم ما لم يمنع (رواؤذ ب) الملاعن  
(نفسه) نور والاختار عن عمر وعلى وابن جندب وان الملاعن لا يضمنان أبدا (أو كانت أمهاتهما أمهات) أي اللعان فلا يحمل له  
لا يضمن مؤيد كحریم الرضا وكما تقدم في مطابقة ثلاثها للحكم (الرابع انتفاء الولد) عن الملاعن (وبسيرة) أي بني الولد (ذكره  
مرعا) في اللعان (ك) قوله (أنه يدان الله لقد زنت وما هذا ولدي) ويتم اللعان (وتعكس هي) فنقول أمهاتهما أمهات لقد كذبوه هذا الولد  
ولدموتهم اللعان لأنها أحد الزوجين فكان ذكر الولد من شرط اللعان (أو) ذكر (نظما كقول) زوج (مدح)

عنه) لأن الله تعالى رتب النفقة على الارث فحب ان رتب المقتدر عليه (فام واحد) لاب (على  
الام الثالث والباقي على الجسد) لانها برائة كذلك (وحدة واث) لغرام أي شقيق اولاب  
(على الجسد السادس والباقي على الأخ) كارتهماله (وامر بنت) النفقة (بينهما زبانا) كما  
برئانه فمضاد (وابن و بنت) النفقة (بينهما ثلاثا) السابق (فان كان أحدهم) أي الوراث  
(موسر الزمة بقدرته من غير زيادة) لأن المورس متمسكا بما يجب عليه مع سائر الأخوات  
القدر فلا يتحمل عن غيره ما إذا لم يجد الغير ما يجب عليه (عالم يكن من عودى القصب) فحب  
النفقة كلها على المورس لقوة القرابة بدليل عدم اشتراط الارث (وعلى هذا المعنى) السابق  
(حساب النفقات) يعني ان ترتيب النفقات على ترتيب الميراث فكما ان الجدة السادس  
من الميراث كذلك عليها السادس من النفقة ولو اجتمع بنت وأخت لغرام أو بنت وأخ أو ثلاث  
أخوات متفرقات فالنفقة بينهم على قدر الميراث في ذلك سوله كان ردا أو عولا أو لا ولو اجتمع أم أم  
وأم أب فهما سواء في النفقة لاستوائهما في الميراث (الا أن يكون له) أي المنفق عليه (أب  
فيقر بيا النفقة) بالمعروف (وأم أم وأب أم الكل على أم الأم) لأنها وارث بخلاف أبي الأم (ومن  
له أب فقير وأخ موسر فلا نفقة له عليهما) أما الابن فلعسرة وأما الاخ فلعدم ميراثه (ومن له أم  
فقير ووجدة موسرة فالنفقة على الجدة) الموسر وان كانت محجوبة لقوة القرابة (وكذا أب فقير  
وجدة موسر) النفقة على الجدة (وأبوان وجدوا الأب معسر على الأم) الموسرة (ثالث النفقة)  
لأنها رتب الثالث (والباقي على الجسد) لأنه يرثه كذلك لولا الأب (وان كان معهم زوجة كذلك)  
لأنه لا مدخل لها في وجوب النفقة بل نفقتها تابعة لنفقته (وأبوان وأخوان وجدوا الأب  
معسر فلا شيء على الآخرين لانهما محجوبان وإنسان من عودى القصب يكون على الأم الثالث)  
من النفقة قياس القاعدة السابقة السادس فقط كالارث لحب الآخرين لها عن الثالث وان  
كانا محجوبين بالأب (والباقي على الجسد) كما لو لم يكن أخوان (وان لم يكن في المسألة جسد  
فالنفقة كلها على الأم) وحدها دون الأب لعسرة ودون الاخوة لحبهم (ونحب نفقة من لا حرفة  
له ولو كان محصيا مكفولا) كان (من غير الوالدين) لقوله عليه الصلاة والسلام لمن دحذى  
ما يكفلك ولذك بالمعروف ولم يستثن منهم بالقول ولا بحجها ولا بغيره يستحق النفقة على قريبه  
أشبهه الزمن فان كان له حرفة لم يحب نفقته قال في المبدع بغير خلاف لان الحرفة تعبته ونفقة  
القريب لا تحب الامع الفقر ولا بد أن تكون الحرفة يحصل بها غناه والواجب الاكمال  
(ويلزمه) أي المنفق (خدمة قريب) وجبت نفقته فخدمه (بنفسه أو غيره الحاجة) الى  
الخدمة (كزوجة) لأنه من تمام الكفاية (ويبدأ) من لم ينفصل عنه ما يكفي جميع من يجب  
نفقته (بالانفاق على نفسه) حديث أبى بن قيس (فان فصل) عنه (نفقة واحدة) أكثر بدأ

زناها في طهر لم يطأها فبها  
اعترضا حتى ولدت (هذا الولد  
(أنه يدان الله اني لمن المصاعفين  
فيما ادعيت عليها أو) فيما  
(ومنها من زنا ونحوه) وتعكس  
هي (ولو نفي عسدا) من الاولاد  
(كفاه لعمان واحد) لكل لما  
سبق ان المقصود به سقوط الحد  
ونفي الولد تابع (وان نفي حلا أو  
استغفرت أو لا عن عليه مع ذكره  
لم يعم) نفقه لانه لا يثبت له  
أحكام الا في الارث والوصية  
(وبلاعن) فانفصل قبل أو لا  
(لدر محدونا بيا بعد وضع لنفقة)  
لانه لم يثبت بالعمان الاول لكن  
ذكر في المحرر وشرحهما في  
ذكر ما يلزم منه نفي الولد بان  
ادعى أم زنت في طهر لم يصحها  
فيحواه اعترضا حتى ظهر حملها  
ثم لا غير ذلك فانه يثبت الحمل اذا  
وضعت لمدة الامكان من حين  
ادعى ذلك لانه ادعى ما يلزم منه  
نفقه فاستثنى عنه كالأول عن عليه  
ببدولادته ولم يذكر فيه خلافا  
(ولو نفي) شخص (محمل  
أجنبية) غير زوجته (لم يجد)  
لان نفقته مشروط بوجوده  
وانفقد لا يصح تطبيقه ولذلك لم  
يصح اللعان عليه (كتطبيقه) أي  
الزوج أو غيره (قد شرط) كذا قد مر بدفان زانية (الا) قوله (انت زانية ان شاء الله) نفقة (لا زنت ان شاء الله) ليس قسدا  
وأكثر ما قيل في الفرق ان اجلة الاسمية تدل على ثبوت الوصف فلا تقبل التعليق بخلاف القبطية فتنبه كقولهم لربيع طيب ان  
شاء الله تبركا وتفاؤلا بالمعقبة (وشرط انني ولد بلمان ان لا يتقدمه) أي لعمان (اقرار به) أي انني (أو) اقرار بتوأم أو اقرار (عما  
بدله عليه) أي الاقرار به (كما لو تفاهد بكت عن توأمه أو هني به فسكت أو أمن على الدعاء أو آخر نفسه مع امكانه) أي النفي بلا عذر  
(أو) آخر (رحمة مودة) منه خيار لا دفع ضرر فكان على الفور تكميل انشقة وان كان جائعا أو ظمأ من فاحره حتى أكل أو شرب أو نام  
إنعاس أو ليس ثيابه أو أصرج دابته أو نحوه أو صلى ان حضرت صلاة أو أحرز ماله ان لم يكن محرز أو نحوه فله نفقه (وان قال لم أعلم به)



أي ولد أو أمكن صدقة قبل (أو) قال أم أم (أن لي نفيه أو) لم أعلم (أنه) أي تقيم على القور وأمكن صدقة قبل (لأن الأصل عدم ذلك وإن لم يمكن صدقة بان ادعى عدم العلم به وهو مذهب في الدار وادعى عدم العلم بان له نفيه وهو قبيح لم يقبل لأنه خلاف الظاهر (وإن أنكره) أي نفيه (أنكر كجس ومرض وغيبه وحفظ مال أو ذهاب دليل) ولدت نفسه حتى يصح وينتشر الناس (ونحو ذلك) كالأزمة غير يخاف فوته ونحوه (لم يسقط نفيه) وإن علم غائب عن بلد ولادة فاشتغل بسيره لم يسقط نفيه وإن أقام بلا حاجته سقط (ومضى) كذب نفسه بعد نفيه حدا) زوجة ٣١٦ (محضه وعزها غيرها) كذمية أو رقيقة سواء كان لا عن أولاد أو لا عن اللعان عين أو

دمنة درأت عنها الحدأ والنزير فإذا أقر بما يخالفه بعده سقط حكمه كالوطف أو أقام بيعة على حق غيره ثم أقر به وانجرا النسب أي نسب الولد الذي أقر به (من جهة الأم إلى جهة الأب) المكذب لنفسه بعد نفيه (ك) انجرا (ولاء) من موالى الأم إلى موالى الأب يعتق الأب على الأب ما أنفقته الأم قبل استلحاقه ذكره في المغنى والاقناع (ونوارنا) أي ورث كل من الأب المكذب نفسه والولد الذي استلحقه بعد نفيه الآخر لأن الارث يتبع التسبب سواء كان أحدهما غنيا أو فقيرا أو كان الولد حيا أو ميتا ولدا أو توأم أو لا ولا يقال هو منهم إذا كان الولد غنيا في أن غرضه المال لأنه اغنا يدعى النسب والميراث تبع وأنهم لا تمنع لائق النسب كما لو كان الابن حيا غنيا والأب فقيرا واستلحقه (ولا يلحقه) أي الملاعن نسب ولدناه ومات (بإستلحاق ورثته بعده) نص لانهم يحملون على غيرهم نسباً قد نفاه عنه فلم يقبل منهم ولأن نسبه انقطع بنفيه عن نفسه لتفرد به لم به دون غيره ولذلك لا تقبل الشهادة به إلا أن

بإمراته) لأنها واجبة على سبيل المعاوضة فنقلت على المراساة ولذلك وجبت مع اليسار والاعسار (ثم بريقه) لأن نفقته تجب مع اليسار والاعسار (ثم بالأقرب فالأقرب) لحديث طارق المحاربي أبايعن تقول أمك وأباك واختك وأخاك ثم أدناك أي الأدنى فالأدنى ولأن النفقة صلة وبر ومن قرب أولى بالبر من بعد (ثم) بيد أم (العصبة) مع الاستواء في الدرجة كاخوين لام أحدهما ابن عم (ثم التساوي) لعدم المخرج (وإن فضل عنه ما يكفي واحد الزمة بذله) لمن وجبت نفقته لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (فإن كان له أبوان قدم الأب) على الأم لفضيلته وانفراد به بالولاية واستحقاقه الأخذ من ماله (فإن كان معهما) أي الابوين (أن قدمه عليهما) لوجوب نفقته بالنص نقل أبو طالب الابن أحق بالنفقة منها وهي أحق بالبر (وقال القاضي فيما إذا اجتمع الابن والابن إن كان الابن صغيرا أو مجتونا قدم) لأن نفقته وجبت بالنص مع أنه عاجز (وإن كان الابن كبيرا والأب زمنافه) أي الأب (أحق) لأن حرمة أكثر حاجته أشد (وفي المستوعب يقدم الأخرج من تقدم في هذه المسائل) لشدة حاجته (وإن كان أب وجد وأب وابن ابن قدم الأب والابن) لأنه أقرب (ويقدم جد على أخ) لأن له مزية الولادة والابوة (وأب على ابن ابن) لقربه ولأنه لا يسقط أثره بحال (و) يقدم (أبو أب على أبي أم) لامتياز به بالعصوبة (و) الجد أبو الأم (مع أبي أبي أب يستويان) لأن أب الأم امتاز بالأقرب وأب أبي الأب امتاز بالعصوبة فتساوى بذلك (وظاهر كلامهم) قال في الفروع وظاهر كلام أصحابنا (ياخذ من وجبت له النفقة بغير إذنه) أي أذن من وجبت عليه (أن امتنع من الاتفاق لزوجة) نقل ابنه والجماعة يأخذ من مال والده بلا أنفه بالمعروف إذا احتاج ولا يتصدق (وتقدم في الباب قبله ولا تجب نفقة) لقريب (مع اختلاف دين) أي إذا كان دين القريين مختلفا فلا نفقة لأحدهما على الآخر لأنه لا نوارث بينهما ولا ولاية أشبهه ماله كان أحدهما رقيقا (الأب والولاء) لثبوت أثره من عتيقه مع اختلاف الدين (أو بالحاق القنافة) فحب النفقة مع اختلاف الدين ذكره في الوجيز والرعاية وقال في الانصاف ولا تجب نفقة الأقارب مع اختلاف الدين هذا هو المذهب مطلقا وقطعه به كثير منهم (ومن ترك الاتفاق الواجب مدة لم يلزمه عوضه) أطلقه الأكثر وجزمه في الفصول لأن نفقة القريب وجبت لدفع الحاجة وأحياء النفس وقد حصل ذلك في الماضي بدونها وذكرا جماعة (الآن فرضها حكم) لأنها تأكدت بفرضه كنفقة الزوجة (أو استدان بآذنه) قال في المحرر وأمانة آثاره فلا تلزمه لما مضى وإن فرضت الآن يستدين عليه بأذن الحاكم (لكن لو غاب زوج فاستدانت لها ولأولادها الصغار رجعت) بما استدانته نقله أحد بن هاشم وقلت وكذا لو كان أولادها محجنين أو وجبت نفقتهم لغيرهم عن التكسب على ما تقدم (ولو امتنع زوج أو قريب من نفقة

يسند إلى قوله فلا يقبل أقرا غيره به عليه كالأشهاد به (والتوأم المنفيان) بلعان (أخوان لام) فقط لأن انتفاء النسب من جهة الأب كثر أمي الزنا (ومن نفي من) أي ولدا (لا يتقن) كمن أقر به أو نفي به فامن أو سكنت ونحوه (وقال أنه من زنا حدان لم يلعن) لنفي الحد لحدفه محضته وله درة الحد باللعان (فصل) فيما يلحق من النسب وما لا يلحق منه (من أنت زوجته بولد بعد نصف سنة) أي ستة أشهر (منذ أمكن اجتماعهما ولو مع غيبة فوق أربع سنين) ولو عشرين سنة قال في الفروع والمبدع ولعل المراد ويخفى سيره والافان لخلاف على ما يأتي (ولا ينقطع الامكان) عن الاجتماع (بعض) قال في الترغيب لاحتماله دم فساد (أو) أنتبه (لأن أربع سنين منذ أبانها) زوجها (ولو)

واجبة



كان الزوج (ابن عشر) سنين (فيهما) أي لهما إذا اتت به لسته أشهر منذ أمكن اجتماعهما به الأول دون أربع سنين منذ أبانها (لحقه  
نسبه) لحديث الولد لأفراش ولا مكان كونه منه وقدر وده سري سنين لحديث أضر بهم عليها العشر ومروا بينهم في المضاجع ولأن العشر  
يمكن فيها البلوغ فالحق به الولد كما لا يخفى المتيقن وقدره أن عمره من العاصي وأنه لم يكن بينهم إلا اثنا عشر عاماً وأمره رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالتفريق بينهم في المضاجع دأبيل أمكان الوطء وهو سبب الولادة (ومع هذا) أي لحق الولد ابن عشر (لا يحكم  
ببلوغه) لاستدعاء الحكم ببلوغه يقينا لترتب الأحكام عليه من التكليف ٣١٧ ووجوب الامرات ولا يحكم به من الثلث

[illegible][illegible]

بأحكامها فإذا انتفى السبب وأزاد في ذلك تم إمكانها وتبطل من حيثها من آثارها وعشاق روج لتبينها  
لم تعمل به بعدا فقد عرفت بانتم كانت هذه من روية في المراتب والأيام المعتبرة فلا غنى عنكم به روافد لها مالا  
فوضعت ثم ولدت زاحرا به منصف من لم يلقها في دنياه لم يكتف بها من واحد منكم انتم انتم في دار ودية وانقضاء  
العدة (أو علم انه) في روج (لم يمتنع من) أن زمن زوجته (من روجه) بعرضه ثم أو غيره ثم (أو من) (أو من) (زوج  
(بالجلس) لم يمتنع العلم بأنه ليس من (أو كان يبرهن) في (زوجين) (وقت عقد مساهمة) فطها في المدة التي ولد به (أو من) (أو من) (زوج  
عن رقية فولدت بعد ستة أشهر لم يلقها منه لم يحصل امكان الوطء في هذا العقد (أو كان روج لم يكمل له عشر) سبب (أو قطع ذكره



نحو أنثى لم يلحقه (نسبه لا منه الا بالاج والارال منه) ويلحق (الاب بزوجها) (عنه او من قطع ذكره فقط) (اي دون انثى لا مكان  
 انزاله) (وكذا) يلحق (من قطع انثى فقط عندا لاكثر) من الاصحاب قال المقتع قال اصحابنا يلحقه نسبه بغيره بعد (وقيل لا) يلحقه  
 نفسه مع قطع انثى قال (المقتع وهو الصحيح) لانه لا يلحق من مائه ولادة ولا وجد ذلك شبهه ما لو قطع ذكره مع انثى (وان ولدت  
 مطلقة) رجعية بعد أربع سنين منذ طلقها) زوجها (وقبل انقضاء عدتها) يلحق نسبه (أو) ولدت رجعية (لاقل من أربع سنين  
 منذ انقضت) عدتها ولو اقرأه (لحق نسبه) ٣١٨ بالطلاق لان الرجعية في حكم الزوجات في أكثر الاحكام أشبهه ما قبل الطلاق

(ومن اخبرت) بالبناء للقول  
 (عبرت زوجها فاعتدت) للوفاة  
 (ثم تزوجت) ثم ولدت (لحق  
 بشان ما ولده لنصف سنة  
 فاكثر) منذ تزوجته نصا لانها  
 فراشه وأما ما ولده لدون نصف  
 سنة وعاش فيلحق بالاول لان  
 ليس من الثاني يقينه وكذا نومات  
 زوجها عندها أو فسخ نكاح  
 غائب

(فصل) ومن ثبت له وطئ  
 أمته في الفرج أو دونه (أو أقرأه  
 وطئ أمته في الفرج أو دونه  
 فولدت لنصف سنة) فاكثر (لحقه)  
 نسب ما ولده لانها صارت فراشا  
 له بوطئه ولان سمدا نازع عبد  
 ابن زمة في ابن ولبدة زمة فقال  
 هو اخي وابن أبي وليدة أبي ولد على  
 فراشه فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم هو لك يا عبد بن زمة ولد  
 للفراش وللعاهر الحجر متفق  
 عليه فيلحقه (ولو قال عزلت أو)  
 قال (لم أنزل) لقول عمر ما يلحق  
 بطون ولا ثدهم ثم يعزلون  
 لا تأتيني وليدة يعترف سبدها انه  
 أم بها الا لحق به ولدها فاعزلوا  
 بعده أو أنزلوا رواه الثاني في  
 مسنده ولانها ولدت على فراشه  
 ما يمكن كونه منه لاحتمال أن

وتفقيهم) عند عدم أبيهم (عليه) لانه مولاهم الوارث لهم (وليس على العتيق نفقة معتقه لانه  
 لا يرثه وان كان كل واحد منهما مولى الآخر) وتقدم تصويبه في الولاء (فعلى كل واحد منهما  
 نفقة لآخر) من حيث كونه عتيقا لا من حيث كونه معتقا كما يرثه كذلك (وليس على العبد  
 نفقة ولده حرة كانت الزوجة أو أمة) لان أولاد الحرة أحرار ولا يلزمه نفقة قريته الحر لما يأتي  
 وأولاد الأمة عبيد أسيدها فنقتسم عليه (ولان نفقة أقارب الاحرار) لانه لا ملك وان ملك فهو  
 ضعيف لا يجتعل المواساة كالزكاة (ونفقة أولاد المكاتب الاحرار) نفقة (أقارب لا تحب  
 عنه) لانه ملك ضعيف لا يجتعل المواساة وحاجته الى قلة رقبته أشد (وتجب عليه نفقة ولده  
 من أمته) لانه تابع له وكسبه له (وان كانت زوجته) أي المكاتب (حرة فنفقة أولادها  
 عليها) اذا كانت موسرة وانقردت لانها الوارثة لهم دونه (فان كان لهم أقارب أحرار يجنبوا مع  
 أم أنفق كل واحد منهم بحسب ميراثه والمكاتب كالعبد بالنسبة الى النفقة) والارث والمحب  
 (وان كانت) الزوجة (مكاتبه قسياني) في نفقة المالك الكلام على نفقتهم (فان أراد المكاتب  
 التبرع بالنفقة على ولده من أمة) لغير سيده (أو) من (مكاتبه لغير سيده أو) من (حرة فليس له  
 ذلك) لانه محجور عليه لحق سيده فلا يتبرع بغير إذنه (وان كان) ولدا لمكاتب (من أمة لسيده  
 جز) للمكاتب التبرع بنفقته لان نفقته على سيده فلم يتبرع لاجنبي و (لا) يتبرع بنفقته ولده  
 (من مكاتبه لسيده) لان نفقة ولدها عليها تتبرعه بنفقته تبرع لغير سيده وهو ممنوع  
 منه لغيره

(فصل) وتجب نفقة طئر (أي مرضعة) (الصغير) ذكر كان أو أنثى (في ماله) ان كان  
 كنفقة الكبير (فان لم يكن له) أي الصغير (مال فعلي من تلزمه نفقته) من أب أو غيره لان  
 نفقة طئر الصغير كنفقة الكبير ويختص وجوبها بالاب وحده ان كان لقوله تعالى وعلى المولود  
 له رزقهن وكسوتهن بالمعروف الآية (ولا يلزمه) نفقة الطئر (لما فرق الحولين) لقوله تعالى  
 والوالدان يرضعن أولادهن حواين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة (ولا يقطع قبلها) الآية  
 (الا باذن أبيه) فيجوز (الا ان ينضر) الصغير فلا ولو رضيا لم يثبت لاضرر ولا ضرار وفي  
 الرعية منه بجرم رضاعه بعد ما ولو رضيا وظاهر عيون المسائل ابا حنيفة مطلقا قاله في المبدع  
 ودل في تحفة الودود في أحكام المولود ويجوز ان تستمر الام على رضاعه بعد الحولين الى نصف  
 الثالث أو أكثره (والاب يمنع امرأته من خدمة ولدها منه) لانه يفوت عليه حقه من الاستمتاع  
 به أو يقدرها ولا ينافي ذلك انها أحق بمحضاته اذ لا يلزم منه مباشرة الخدمة بنفقة ما يل تحضمه  
 خادمها ونحوها عندها و (لا) يمنع الاب أم الرضيع (من رضاعه اذا طلبت ذلك وان طلبت  
 أجره منها ووجد) الاب (من يتبرع) له (برضاعه فهي) أي الام (أحق سواء كانت في حيال

الزوج  
 يكون أنزل ولم يحس به أو أصاب بعض النساء ثم الرحم وعزل باقيه و (لا) يلحقه نسبه (ان  
 أدى استبراء) بها وطئ بحيضة تبي زبارة رجها بالاستبراء فيتيقن انه من غيره (ويحلف عليه) أي الاستبراء اذا دعاه لانه حق وله  
 لولاده حواء الحق به (ثم تلد لنصف سنة بعده) أي الاستبراء فان ولدت لدون نصف سنة من الاستبراء تبينا ان الاستبراء هو يلحقه (وان أقر  
 السيد) بالوطء (لأتمه) مرة ثم ولدت ولو بعد أربع سنين من وطئه لحقه) نسب ما ولده لصيرورتها فراشا بوطئه كالزوجة (ومن استلحق  
 ولدا) من أمته (لم يلحقه ما) تلده (بعده) أي ائذي استلحقه لقول نصف سنة (بدون اقرار آخر) انه وطئ بعد وطء الاول لان الوطء الذي  
 اعترف به أولا قبل ولدت منه وحصل به استبراءها من ذلك الوطء (ومن اعتق) أمة أقر بوطئها (أو باع من أقر بوطئها فولدت لدون



فقد نصت (مذاهبهم) أو باعها (لحقه) أي العتق أو البائع ما ولدته لأن أقل مدة الحمل نصف سنة. ولأنه لو وثقها وعاش علم أنها كانت حاملا به قبل العتق أو البيع حين كانت فرائضه (والبيع باطل) لأنها أولاد العتق صحيح (ولو) كان (استبرأها قبله) أي البيع لتبين أن ما رآه من الدم فساد لأن الحامل لا تحيض (وكذا إن لم يستبرئها) قبل بيعها (وولده لا أثر) من نصف سنة ولا أقل من أربع سنين من بيع (وإدعى مشتراه) أي الولد (من بائع) فيلحقه لوجوب سبب الولادة منه وهو الولد ولم يوجد ما يارثه ولا ما ينعنه فبين أهلنا عليكم عليه سواء ادعاه البائع أو لم يدعه (وإن ادعاه) أي الولد (مشترا ٣١٩ نفسه) وقد نصت قبل استبرأه وولده

تفوق ستة أشهر ودون أربع  
سنتين من بيع والمشتري مقرر  
بوطئها أدى القفصة (أو) أدى  
(كل منهما) أي البائع والمشتري  
في الصورة المذكورة (أنه) أي  
الولد (لا) حر والمشتري مقرر  
بوطئها أدى (الولد) (القفصة) لأن  
أنظرها طريق شرعي المعرفة  
اتسبب عند الاحتفال كما تقدم  
في القفص (وإن استبرأت) المبيعة  
قبل بيع (ثم ولدت لتفوق نصف  
سنة) من بيع لم يلحق بالأم (أو لم  
تستبرأ) المبيعة وولدت لتفوق  
نصف سنتين من بيع (ولم يقر مشتري  
له) أي البائع (به) أي بما ولدت  
(لم يلحق بالأم) لأنه ولد أمامة  
المشتري فلا تقبل دعوى غيره له  
بذون اقرار (وإن ادعاه) أي  
الولد البائع (وصدقة مشتر) أنه  
ولده (في هذه) الصورة وهي ما إذا  
لم تستبرأ وأنت به لتفوق ستة  
أشهر (أو قبلها إذا باع) أمته (ولم  
يقر) البائع (وطئها) أنت به بدون  
نصف سنة) من بيع وأدى البائع  
أنه ولده وصدقة مشتر (لخسه)  
أي البائع الولد (وبطل البيع)  
لأن الحق فيه لا يعدوهما فهما  
أصاذا عليه زهما (وإن لم يصدقه  
مشتري) أي لم يصدق المشتري

الزوج أو حطاقة) لقوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن الآية وهو خير براديه الأمر وهو عام في كل والد لقوله تعالى فإن أرضعن لكم فاعرضنهم ولأنهم أشق وأحق بالحنانة ولينها أمرا (فإن طابت أكثر من أجرة مثلها ولو يسير لم تكن أحق به) مع من يتبرع به أو يرضع بأجرة المثل لقوله تعالى وإن تعامرتنفسنرضع له أخرى (الآن لا يوجد من يرضع الا بمثل تلك الزيادة) فتكون الأم أحق من الأختية باستيفائها (ولو كانت) أم الرضيع (مع زوج آخر وطابت رضاعه بأجرة مثلها) ويخدم من يتبرع برضاعه فأمه أحق (فإن رضى الزوج الثاني) بذلك لا ينفذ رضى الزوج باستيفاء حقه فاشبهت غير المزوجة (ولذا أرضعت الزوجة ولها وهي في حبال والدتها فاحتاجت إلى زيادة نفقة (منه) ذلك إذا كانتها وأحبته عليه طلق الزوج وحده ولرضاع ولده) والسيد أجاب أم ولده على رضاعه (أي ولدها) (بجائنا) لأنها ملكة ومنافعها له كالقن (فإن عتقت على السيد) باعتاق أو تعليق (لحكم رضاع ولدها منه حكم المطابقة البائن) لأنها ملكة أمرت فاعاقبها بالعتق فلها طلب أجرة المثل والامتناع من رضاعه (وإن امتنعت الأم) الحرة (من أرضاع ولدها لم يجبر) (ولو كانت في حبال الزوج لقوله تعالى وإن تعامرتنفسنرضع له أخرى وإذا اختلفا فقد تعامرا وقوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن محمول على حال الاتفاق وعدم التعامر (الآن يضطر) الصغير (إليها أو يغني عنها) بأن لا يوجد مرضعة سواها ولا يقبل الصغير الارتضاع من غيرها فيجب عليها أرضاعه لأنه حال ضرورة وحفظ النفس كما لو لم يكن له أحد غيرها (لكن يجب عليها أن تنسقه إليها) لتضرره بعد نفقه بـلى يقال لا يعش الأب (وللزوج منع امرأته من أرضاع ولدها من أرضاع ولدها من غيره من حين العقد) لأن عقد النكاح يقتضي عليك الزوج من الاستمتاع في كل الزمان سوى أوقات الصلوات فالرضاع يفوت عليه الاستمتاع في بعض الأوقات فكان له منه ما منه كالخروج من منزله (الآن يضطر إليها) بأن لا يوجد من يرضعه غيرها أو لا يقبل الارتضاع من غيرها فيجب التمكن من أرضاعه لأنه حال ضرورة وحفظ تقدم على حق الزوج كتقديم المضطر على الثالث إذا لم يكن به مثل ضروره (أو تكون) المرأة (قد شرطته) أي الرضاع (عليه) أي على الزوج عند المقدف لا يمنعه منه (نصا) لحديث المؤمنين على شروطهم (وإن أجزت) المرأة (نفسها للرضاع ثم تزوجت لم يملك الزوج فسخ الأجرة ولا منعها من الرضاع حتى تفضي السنة) لأن منافعها ملكة بعد سابق (أشبه ما لو اشترى أمة مستأجرة وتقدم) ذلك (في عشرة النساء) فإن نام الصبي أو اشتغل فللزوج الاستمتاع وإن أجزت المزوجة نفسها للرضاع ياذن زوجها واضح ولزم اعتدوا بغير إذنه يصح لتضمنه تقويت حق زوجها وتقدم

الماتع في دعواه الولد (فالولد عبده) أي المشتري (فيهما) أي انصو رتين وهما ما اذا لم تستبرا وولدت لتفوق سنة أشهر وما اذا باع ولم يضر  
بوطء وولدت لدونها ولا ثبت نسب من باع لانه ضرر على المشتري اذا لو اهتمت به كان أبوه أحق بميراثه من مولاه (وان ولدت من محنون  
من) أي امرأة (لا ملكة) أي المحنون (عليها) أي على رقبته أو منفعة بينهما (ولا شبهة ملك) على ذلك (لم ينفقه) أي المحنون نسب  
ما ولدت منه لانه لم يستند الى ملك ولا شبهة لك ولا اعتقادا باحتمال ان كان قد أكرهها فاعليه مهر مثلها كما كلف ويلحق الولد واطنا  
بشبهة فن وطئت امرأته أو أمته بشبهة في طهر لم يصبر اقبه فاعتزلها حتى ولدت لسته أشهر فأكثر من وطء حق واطنا وانقضى عن الزوج  
بلائعان (ومن قال عن ولي يسير به أو) يبد (زوجته أو) يبد (مطلقته ما هذا ولدي ولولده) بل النقطة أو استعارته (فان



فقال هو لك يا عبد بن زمة الولد لفراس (والا) تشهد بولادته له مرعية (فلا) يغبل قوطا عليه لان الامتل عثم ولادته له وهي مما عكن اقامه اليه عليه (ولا اترشبه) ولد لولا احد مدعيه (مع) وجود (فراس) لحديث عائشة قالت اختصم سعد ابن ابي وقاص وعبد بن زمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن اخي عتبة بن ابي وقاص عهد الى ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمة هذا اخي يا رسول الله ولد لي فراس ابي فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شهما ينسابتبه فقال هو لك يا عبد بن زمة الولد لفراس ٣٢٠ ولما هرا الجرحوا حتى مني بسودة بنت زمعة واما الجماعة الا الترمذي (وتبعية

نسب لاب) اجماعا لقوله تعالى ادعوهم لا بانهم (ما لم ينتف كائن ملاعنه) والاولاد لانا ولد قشرشي قرشي ولو من غير قرشية وولد قرشية من غير قرشي ليس قرشيا (وتبعية ملك اوسريه لأم) فولد حرة وان كان من رقيق وولد أمة ولو من حرة لملك أمة (الا مع شرط) زوج أمة (حرة اولادها فهم احرار) لحديث المسلمون عند شروطهم (أو) الامع (غرور) بان تزوج بامرأة شرطها اوطنها حرة فتبين أمة فولد لها حرة ولو كان ابوه رقيقا وبقيده وتقدم (وتبعية دين) ولد (تبعيها) أي ابوه دينان كتابية مسلم وولد كتابي فولد مسلم من محوسية كتابي لم يكن لا تحل ذبيحته ولا لمسلم فكاحه لو كان اتني (وتبعية نجاسة فوحمة كل لاخيهما) أي الابوين فالغسل من الجمار الاهلي محرم نجس تبعا لجمار دون اطيبيهما وهو الفرس وما تولدين هروشاة محرم الا كل تغليبا لجانب الخطر

### كتاب العدد

بكسر العين (واحدة علة وهي) مأخوذة (من العدد) لان ازمة العدة محصورة بمقدرة بعدد

فوفصل و يلزم السيد نفقة رقيقه قدر كفايتهم بالمعروف ولو مع اختلاف الدين ولو كان رقيقه (أبقا ونشزت الامة أوعى اوزمن أو مرض أو انقطع كسبه) وتكون النفقة (من غالب قوت البلد وادام مثله و) يلزمه (كسوتهم من غالب الكسوة لامثال العبد في ذلك البلد الذي هو به و) يلزمه (غطاء ووطاء ومسكن وماعون) رقيقه لحديث أبي هريرة مرفوعا للمسلوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكف من العمل ما لا يطيق رواه الشاذلي والبيهقي باسمنا جيب واتفقوا على وجوب ذلك على السيد لانه انص الناس به فوجب نفقته عليه وهي واجبة بالملك فذلك وجبت لآتي والناشر والزمن وغيرهم (وان ما توافق عليه تكفينهم وتجهيزهم ودفنهم) كما تجب عليه نفقتهم حال الحياة (ويسن) لسيد الرقيق (ان يلبسه مما يلبس وان يطعمه مما يطعم فان وليه) أي ولي الرقيق الطعام (فان سيده يجلسه ياكل معه أو يطعمه منه) لحديث أبي هريرة يرقعه اذا ولي أحدكم خادمه طعامه حرمة ودخانه فليدعه وليجلسه معه فان أبي قليب وغ له اللقمة والقمطين رواه البخاري ومعنى التزويج غسها في المرق والدم ورفعهما اليه ولان المناضرتتوق نفسه الى ذلك (ولا ياكل) الرقيق (بلاذنه) أي السيد لما فيه من الافتيات عليه لكن ان عنده ما وجب له فله أخذ قدره بالمعروف كما تقدم في الزوجة والقريب (ويستحب ان يسوي بين عبيده) في الكسوة والطعام (و) بين (امائه في الكسوة والطعام) لانه أطيب انفسهم وأقرب للمد (ولا يأس بزيادته من هي) من الاماء (لا ستمتع في الكسوة) لانه المصلحة اليه (ويلزمه) أي السيد (نفقة ولاد أمة الرقيق) لانه رقيقه تبعا لأمه (دون زوجها) أي الأمة فلا يلزمه نفقة ولده الرقيق لانه ليس تابعا له بل لأمه (ويلزم الحرة نفقة ولدها من عبيد) وطئها بزوجيه أو شبهة لانه ينسبها في الحرية وهذا ان لم يكن له وارث غيرها والا فلي قدر الارث كما تقدم (ويلزم المكاتب نفقة ولدها ولو كان ابوه مكاتب) لانه يتبع أمه لا أباه (وكسبه) أي ولده المكاتب (لها) لتبعيته لها (ويبقى) السيد (على من بعضه حرة بقية) أي النفقة (عليه) أي المبعوض ان كان مومرا والا فلي من أعتق البعض أو وارثه كما تقدم (وله) أي المبعوض (وطه أمة ملكها بجزه الجربلاذن) سيده لان ملكه عليها قام ولا يتزوج الاباذنه (ويلزم السيد تزويجهم) أي الارقاء (اذا طلبوه) كالنفقة ذكورا كانوا أو انا فالقوله تعالى وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم والامر يقتضي الوجوب ولانه يخاف من ترك اعفائه الوقوع في المحذور ولا يجوز تزويج العبد الا باختياره اذا كان كبيرا (الامة يستمتع بها ولو مكاتب بشرط وطئها) لان المقصود قضاء الحاجة وازالة ضرر الشهوة وان شاء زوجها اذا طلبت ذلك (فان أبي) السيد ما وجب عليه من تزويجهم (اجبر) عليه كسائر الحقوق الواجبة عليه (وتصدق

الازمان والاحوال كالحيض والاشهر وشرا (التريص المحدود شرعا) واجمعوا على وجوبها لكتاب والسنة في الجملة والقصد منها استبراء رحم المرأة من الحمل للتلايطاها غير المفارق لما قبل العلم فيحصل الاشتباه وتضييع الاتساب والعدة اما معنى محض كالحامل أو تعبد محض كالتوى عنها زوجه قبل الدخول أو لها والمعنى أغلب كالموطوءة التي عكن حملها من ولد لملكها أو لها والتعبد أغلب كعدة الوفاة في الدخول بها المكن حملها اذا مضت مدة اقراها في أثناء الشهور (ولا عدة في فرقة) زوج (حي قبل وطء أو) قبل (خلوة ولا) عدة (لقبلة أو لمس) لقوله تعالى اذا نكحتن المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها ولان الأصل في العدة وجوب البرادة الرحم وهي منية نفقة (بشرط) أي وجوب عدة (وطء



**وقف على ملاباة العلم من الخباله**

كونها) أي الموطوءة (بوطأ مثله وكونه) أي الزاوي (يلحق به ولد) قال وطئت بنت دون سبع أو وطئ ابن دون عشرة ولا عهد فلانك لوطاء لتيقن براءة الرحم من الحمل (و) شرط في وجوب عدة (نخوة طواء) فان خالها مكره على النخوة فلا عدة لان الخوة انما آتت مقام الوطء لانها مظنة ولا تسكون كذلك الا مع تمكيز ويشترط أيضا في عدة كونه بوطأ مثله او كونه يلحق به ولد كما في الوطء وأولى (و) يشترط في عدة (علمه) أي الزوج (بها) بلو حلايب أعني لا يصبر ولم يعلم بها أو تركت بعدد من البيت بحيث لا يراها الصغير ولم يعلم بها الزوج فلا عدة لعدم التمكيز الموجب للعدة وحيث وجدت شروط الخوة ٣٢١ وحيث ألبسها خافاها بذلك كما تقدم

في الصداق (ولو مع مانع) شري أو حسي (كأحرار موصومين) واجب وعنه ورتق) أهله للمكسك بمجرد الخوة التي هي مظنة الأصابة دون حقيقتها (وتسليم) العدة (لوفاء مطلقا) كبرا كان الزوج أو صغيرا كنه وطء أو لا خصالها أو لا كبيرة كانت أو صغيرة لمعوم قوله تعالى والذي يتوون عنكم وينزرون أزواجهن ينزرنه من أنفسهن أربعة أشهر وعشرا (ولا فرق في عدة) وحيث بدون وطء (بين زكاح محقق وقاسد) فما أي عتف فيه زكاح بلا وفي لانه ينفذت كم الخ كمن أشبه المحقق فوطء من زكاح قاسد (ولا عدة في) زكاح (باطل) يجمع على بطئه كعدة وحصة (لأنه) لأن وجوده صوره كعدة فانوطئ زمت عدة كالزانية (والعقدات ست) أحدها من (الحامل) وعدتها من موت وعبره) كطلاق وفسخ حرة كانت أو أمه مسلمة أو ثائرة (أي وضع كل الولد) ان كان أحمل ولد أو أحدا (أو) وضع (الأخير من عدد) ان كانت طاهلا بعدد حرة كانت أو أمه مسلمة أو كافرة طاهلا كانت أمرة أو

الامانة ما بطؤها) لتعذر إقامة البينة عليه ولان الأصل عدمه (وان تزوجه) أي السيد (عن عيبه غير الرق فلها الفسخ) لا عيب لمعوم ماسبق (واذا كان لمعذر وجبة على سببه تمكينه من الاستمتاع بها ليلالا) لان العادة ذلك (ومن غاب عن أم ولد زوجه فله عدة نفقة) لعدة الحاجة الى ذلك (قال في الرعاية زوجها الحيا كم وحققا مهرها السيد) لا يلى مال الغائب كما يأتي في القضاء وفي الانتصار بزوجه من بلى ماله أو ما اليه في رواية بكر (وكذا) تزوج أم ولد (لحاجة وطء) لعدة الحاجة اليه كالنفقة (وأما الأمة) غير أم الولد (فقال القاضي) اذا غاب سيدها غيبة منقطعة) وهي مالا يقطع إلا بكففة ومشقة كما تقدم (بطلت) تزوج زوجها الحاكم وتقدم في اركان النكاح) لو لا بقاءه على الغائب وقيل أبو الخطاب يزوجه من بلى ماله ومشي عليه هنا في المنتهى (وبحرم) على السيد (ان يكلفهم) أي لارتقاء (مرا) مل مالا يطيقون وهو ما يشق عليه) أي الرقيق (مشفقة كثيرة) بحيث يقرب من العجز عنه (قال كلفه) مشقاعا له حديث أبي ذر ولا تكلفوهم ما يطيقون كمنعهم ما عينوهم رواه البخاري ولانه مما يشق عليه (ولا يجوز ذلك) لا يكلف إلا ما يري ان انفسهم منقطع قطع عنه عن يديها عنها) وقد ذكر صاحب المحرر عن نقل اسماء بنت أبي بكر زوجة ابن عباس (أما ما نوى على رأسها التزير من نحو التي فرسخ من المدينة) أنه في سفر المرأة سفر انفسه بغير محرر وري جارية الحاكم في معناه وأولى وقال غيره يجوز ذلك قولوا وحده لانه ليس به شرعا ولا عرفا ولا يتأهب له أهبة قاله في ابتداء (ووجب) على سيدا زكاه (ان يربحهم وقت قيلوا لوفاء وصلا مفرضة) فان له عدة جارية بدنه (و) يجب (ان يربحهم وقت قيلوا لوفاء الحاجة) اذا سافر بهم لئلا يكلفهم مالا يطيقون ومعه يربحهم تارة ويغنيهم أخرى (وتسحب مداواتهم اذا مرضوا) قطع به في استحقاق غيره وقيل في النصف قلت المذهب ان زنا المدواة أفضل على ما تقدم في أول كذب الجسد وانتهى وقال ابن شهاب في كفن أزواجه العبد لامل له فالسيد أحق بنفقته ومؤنته ولهذا النفقة المختصة بالمرء تلزمه من الدواة واجرة الطبيب بخلاف الزوجة (ويجب ختن من لم يكن محتوا منهم) معموم مسبق من أدلة الختن ومحله عند البلوغ لم يحلف عن نفسه (وباق العبد كبيره) فانوعه عليه (وبحرمه انفسه على سيدته وافتاد زوجه على زوجه) لانه من اسبي ناهب ودومحل كور افا عند محرم ذلم تسكن ضرورة وهذا (فإن شي في ميم شخص في زنا استدرى جميع عيبه) أي (عنفه) وبأمره بترك التمازور ومن انتهى عنه نهر به اني بمن) من بدع مضنفة (فانه لا حرمة هذا) احسن ألا مرتك التمازور ونفس المنسي (ولو كان في طاعة لم يبر وعبدا اذا جرم من أرض الحرب) مسبق (فهو حر) داحص بدارة أو خلق بجيش أو من حتى يسي سبده لكان

٤١ - (كشف) - بنت - معوم قوله تعالى والذي يتوون عنكم وينزرون أزواجهن ينزرنه من أنفسهن أربعة أشهر وعشرا (و) يجمع على بطئه كعدة وحصة (لأنه) لأن وجوده صوره كعدة فانوطئ زمت عدة كالزانية (والعقدات ست) أحدها من (الحامل) وعدتها من موت وعبره) كطلاق وفسخ حرة كانت أو أمه مسلمة أو ثائرة (أي وضع كل الولد) ان كان أحمل ولد أو أحدا (أو) وضع (الأخير من عدد) ان كانت طاهلا بعدد حرة كانت أو أمه مسلمة أو كافرة طاهلا كانت أمرة أو



من زوجها لا تنفاه عنه يقينا (وأقل مدة حمل) عيش (سته أشهر) لقوله تعالى وعمله وقصاله ثلاثون شهرا مع قوله تعالى والولادات  
يرضعن أولادهن حولين كاملين والفصال انقضاء مدة الرضاع لانه يتفصل بذلك عن أمه وإذا سقط حولان من ثلاثين شهرا بقي ستة  
أشهر هي مدة الحمل وروى الأثر من أي الأسود أنه رفع إلى عمر أمه وأولدت لسته أشهر فهم عمر برحها فقال له على ليس لك ذلك قال  
الله تعالى والولادات يرضعن أولادهن حولين كاملين وقال وعمله وقصاله ثلاثون شهرا حولان وستة أشهر ثلاثون شهرا نخل عمر سبلها  
فولدت مرة أخرى لذلك الحد و ذكر ابن ٣٢٢ قتيبة في المعارف ان عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر فأما دون ذلك فلم

يوجد (وغالبا) أي مدة الحمل  
(تسعة) أشهر لأن غالب النساء  
يلدن كذلك (وأكثرها) أي  
مدة الحمل (أربع سنين) لأن  
ما لا تقدر فيه شرعا يرجع فيه  
إلى الوجود وقد وجد من حمل  
أربع سنين قال أحمد بن حنبل  
عجلان يحملن أربع سنين  
وأما محمد بن عجلان حملت ثلاث  
بطون كل دفعة أربع سنين  
وبقي محمد بن عبد الله بن الحسن  
ابن علي في بطن أمه أربع سنين  
(وأقل مدة تبين) خلق (ولد  
أحد وثلاثون يوما) لم يثبت ابن  
مسعود مرقوعا يجمع خلق أحدكم  
في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم  
يكون علقه مثل ذلك  
ثم يكون مضغه مثل ذلك الخبير  
متفق عليه وإنما يتبين كونه  
ابتداء خلق آدمي بكونه مضغة  
لأن المني قد لا ينفذ والعلقة قد  
تكون دما أو فحشا من موضع  
من البدن وأما المضغة فالظاهر  
كونها ابتداء خلق آدمي  
(الثانية) من المعتدات (المتوفى  
عنها زوجها بلا حمل منه)  
وتقدم حكم الحامل منه (وإن  
كان) الحمل (من غيره) أي  
الزوج المتوفى كان وطئت  
بشبهة أو زنا لحملت ثم مات

له وتقدم في الجهاد (وقال) الشيخ (ولم تلتئم أخلاق العبد أخلاق سيده لزمه اخراجه عن ملكه  
ولا يعذب خلق الله) لقوله عليه السلام لا تمذّبوا عباد الله (ويجب ان يسترضع الأمة لغير  
ولدها) لأن فيه اضرازا بولدها للنقص من كفايته ومصرف اللبن المخلوق له إلى غيره مع حاجته  
إليه كنقص الكبير عن كفايته (الا) ان يكون فضل عنه شيء (بغيره) لأنه ملكه وقد  
استغنى عنه الولد فكان له استيفاءه (كالمات ولدها وبقي لبنها ولا يجوز له) أي السيد  
(أجارتها) أي الأمة المزوجة (بلا إذن زوج في مدة حقه) لاستغناها عنه برضاع وحضانه  
(ويجوز) إيجارها (في مدة حق السيد) لأن له استيفاء حقه بنفسه ونائبه (مالم يضر بها) أي  
الأمة فلا يجوز لما فيه من الضرر والمنهي عنه (ويجوز المخارجة باتفاقهما إذا كان ما جعل على  
الحجم بقدر كسب العبد فاقبل بعد نفقته) لما روي ان أبا طيبة حرم النبي صلى الله عليه وسلم  
فأعطاه أجرة وأمره وأبى أن يحفظوا عنه من خراجهم وكان كثير من الصحابة يضررون على  
رقبة هم خراجا وروى ان الزبير كان له ألف عملوك على كل واحد منهم درهم كل يوم (والا) أي  
وإن لم يكن للعبد كسب أو وضع عليه أكثر من كسبه (لم يجز) لأنه تكليف له ما لا يطيقه  
(ولا يجز) على المخارجة (من أباه) من السيد أو العبد لأنها عقدي بينهما فلا يجز عليه كالكتابة  
(ومعناها) أي المخارجة (أن يضرب) السيد (عليه) أي العبد (خارجا معا وما يؤديه إلى سيده كل  
يوم وما فضل للعبد) قال في الترغيب وغيره (ويؤخذ من الغنى للعبد مخرج مدينه طعام مناع  
وأما مناع وعمل دعوة) قال في الفروع وظاهر هذا انه كعبد ما ذون له في التصرف وبخرم  
بمعناه في المبدع كالأوطا هر كلام جماعة لا يملك ذلك وإنما فائدة المخارجة ترك العمل بعد  
الضريبة (وفي الهدى للعبد التصرف بما زاد على خواجه) قال في الفروع كذا قال (وللسيد  
تأديهم) أي الأرقاء (بالوم والضرب كولدوز وجنة) ناشز (والأحاديث الصحيحة تدل على  
جواز الزيادة) في الرقيق على الزوجة منها ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي طيبة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال له ولا تضرب طبعيتك ضرب أمك ولا جد ولا بخاري لا يجلد أحدكم امرأته جلد  
العبد ثم أمسه بجامعها أو يضاجها من آخر اليوم ولابن ماجه يدل العبد الأمة فهذه تدل على  
ان ضرب الرقيق أشد من ضرب المرأة (وبسن) للسيد (العفو عنه أولا) أي قبل التأديب  
(ويكون) العفو (مرة أو مرتين نصا) نقل حرب لا يضرب إلا في ذنب بعد عفو مرة أو مرتين  
(ولا يضربه شديدا ولا يضربه إلا في ذنب عظيم نصا) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا زنت أمة  
أحدكم فليجلدها (ويقيده بغيره إذا خاف عليه) الأباقي (ويؤدب على فرائضه) أي فرائض الله  
تعالى من الصلاة والصوم (و) يؤدبه السيد (على ما إذا كلفه ما يطيق فامتنع) من امتثاله  
(وليس له لطمه في وجهه) حديث ابن عمر مرقوعا من لطم غلامه فكفارة عتقه رواه مسلم

زوجه اعتدت بوضعه للشبهة (اعتدت للوفا بعد وضع) الحمل لأنها حقان لآدميين  
فلا يتدخّلان كالدينين وتجب عدة وفاة (ولو) كان المتوفى (لم يولد مثله أو) كانت الزوجة (لم يوطأ مثلها أو) كان موته (قبل خلوة)  
وتقدم (وعدة حرة أربعة أشهر وعشر ليال بعشرة أيام) للاثنية والنهار تبع الليل ولأن المطلقة إذا أتت بولد يمكن الزوج تكذيبها  
أدفعه بالعان ولا كذلك الميت فلا يؤمن ان تأتي بولد فيلحق الميت بنسبه وليس له من بنفسه فاحتيط بإيجاب العدة عليها والميت  
عنزلها حفظا لها وسواء وجد فيها الحيض أولا (و) عدة (أمة) توفي عنها زوجها (نصفها) شهران وخمس ليال بخمسة أيام لا جماع  
الصحابة على تنصيف عدة الأمة في الإطلاق فكذا في عدة الموتى كالحد (و) عدة (منصفة) أي من نصفها من نصفها (ثلاثة



أشهر وعمانية أيام) بلياليها ومن ثلثها خشرها ثمانية وعشرون يوما (وإن مات في عدة مرتد) بان ارتد الزوج بعد الدخول فمات أو قتل قبل انقضاء عدة تناسل ما مضى من عدتها أو ابتدأت عدة وفاته من موته نصا لانه كان يمكنه تلاي النكاح بأسلامه (أو) مات (زوج كافرة أسلمت) بعد دخوله بها في عدتها قبل إسلامه سقط ما مضى من عدتها أو ابتدأت عدة وفاته من موته نصا تقدم (أو) مات (زوج مطلقه رجعية) قبل انقضاء عدتها (سقطت) عدة طلاق (وإن مات عدة وفاة من موته) لأن زوجة يلحقها طلاقها بلاؤه (وإن مات في عدة من أبياتها في المحمل تنتقل) من عدة ٣٢٣ انظر في لأنها الأجنبية منه في النظر اليه

[illegible]

(ولا خصاله ولا التمثيل به) يجذع أنف أو نحو مو يقتق بذلك تقدم في الغنى (وذاشم)  
السيد (أبو الكافرين لا يفتقد لسانه الثمنا والردا) الخبا يفتح الخاء المهملة مخدوف المون  
الفتحش في القول وقد خفي عليه من باب مدى وانحنى عليه في منطاه أي الخش (ولا يدحسل  
الجنة سي الملكة) رواه الترمذي وابن ماجه عن أبي بكر مرفوعا (وهو الذي يسي إلى غلبته  
قال ابن الجوزي في كتابه السرايا صون من شرا لولبها للظفوا تأديب والتعليم وإذا احتسب إلى  
ضربه ضرب) يعني غير مبرح (ويحصل الولد على أحسن الاندلاق ويحجب منها) البعد دقائق  
وينشأ عليه (فإذا كبر) الولد والمذكر منه ولا يطلعه على كل لاسرار ومن القلط ترك زوجه  
إذا بلغ فأنك تدرى ما هو فيه بما كنت فيه ففنه من الزلل عاجلا خصوصا البينات) فان  
عاز من عظيم (واباك أن تزوج البنت بشيخ أو فخر مكره) فربما جعل من ذلك على مالا  
ينبغي (وأما المملوك فلا ينبغي أن تسكن إليه بحال بل كن منه على حذر وتحت حذر الدار منهم  
مراعاة ولا خادما فانهم رجل مع تساءل مع رجل وربما امتدت عين امرأة إلى عذراء مختف  
انتهى) وكذا خدمة احرار (وان يث) أي الرقيق (سيدة فاحده) وهو - - - - - إلى فيه فهي  
حاجته ثم صلى) فيجمع بين حق الله وحق مواليه وهو من يوثق حره بين اذن (واب صلى) أو  
تمضي حاجته (فلا بأس) بالحصول الفرض وإذا خاف فواب الحجة بما - - - - - لانه فسيه تأخير  
ويقتضي حاجته لأن الهد لا يدخلها اقتناء (ومن امتنع سيد من الواجب عليه من هذه  
أو كسوة أو تزويج فطلبيا عبدا) أو الأمة (أي بيع لزمه به سواء كان امتنع سيد بغيره عنه  
أو مع قدرته عليه) لأن بقاء ملكه عليه ما دن عليه اضطرار به وإزالة ضرر واحدة وقد  
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال جربك تقبل أضعني واستعمني أي من تركني رواه  
أحمد والدارقطني بإسناد صحيح ورواه البخاري من قول أبي هريرة (ولا يلزمه به بطنه مع قيام  
بما يجب له) لأن الملك السيد فلا يجبر على إزالته من غير ضرر كالحاق زوجته أذن (وذاشم) عبدا  
ولو باذن سيده لانه لا علة) وإذ لا يكون إلا في نكاح أو ميثاء (وقيل بل) يسرى  
(بأنه نص عليه في روايه جماعة واحدة كغير من الخلقين) فإنه في احتياج وقد في باب - - - مع  
هو قول قدماء الأصحاب وقال في المنتصف وهي طريقة الخرفي وبكر وابن أبي عمير وابن  
شاذان نقله عنه في لوائح ورجح. المنتصف في الغنى والشح در في القواعد فانه هو أصح  
فان نصوص أحمد في مختلف في - - - - - تسرى له ويحجمه الساطم و - - - - - تركني ونحوه (وهو - - -  
في المنتصف وجه له المذهب) به نظرنا من - - - - - من - - - - - ملكه له في قول  
ابن أبي (إذا كان له سيد تسرى له) أو ذنته في وطء أو دسه عليه) أي في أذنته في تسرى  
(أي على) هذا (أي) أو به قال ابن عمر وابن عباس وغير واحد من السلف وعطاء وشاذ

تقدم (واراد بت متو - عن زمن تربعه) أي عدها (وبعد مدة حمل كبره وانه خبطا ورفع حيث لم يصح  
نكاحها) ولو تنجعه الحمل بعد المدة (حتى تزول ربيصة) - شلتا بقية عدهم وتقييد الجنب لحظرو زوال ربيصة انقطاع  
الحركة وزوال آذنته بخ او عود حيث او مضى زمن ذلك ان تكون فيه حملا (وان طهرت) ربيصة (مده) أي مده نكاحها  
(دخل بها) الزوج (ولم يفد) لنكاح به و زال ربيصة لانه شلتا طرا على فبين ايه كاح فلا يبره (ولم يحمل) لزوجها (وطؤها حتى  
تزول) الربيصة لشلتي به النكاح فيحمل ان تكون حملا (ومضى ولدت) موفى عدهم بعد عدهم اوتزوجها (لبنون نصف منته من  
عقد) عليها وعاش الولد تبين انه مده) أي النكاح لانه مده وان ولدت ذكر من ذلك الحق بازوج الثاني وانكاح صحيح (الثالثة)



من المعتدات (خات الاقراء المفاودة في الحياة) بعد دخول او خلو (ولو) طلقه (ثالثة) اجماعا في الفروع (فتعد حرة ومبعضه) مسلمة كانت او كافرة (بثلاثة قروء) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (وهي) أي القروء (الحيض) وروى عن عمرو بن وهب وابن عباس لانه المعهود في لسان الشرع لحديث تدع الصلاة أيام اقرارها رواه أبو داود وحديث اذا أتى قرؤك فلا تمسك به واذا مر قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء الى القرء رواه النسائي ولم يعهد في لسانه استعمال القروء يعني الطهر وان كان في اللغة القرء مشتركا بين الحيض والطهر (و) تعتد ٣٢٤ (غيرهما) أي الحرة والمبعضة وهي الامة (بقراءين) لحديث فراء الامة

حيضتان ولانه قول عمر وابنه وعلى ولم يعرف لهما مخالف من الصابة فكان اجماعا وهو مخصص لمعوم الآية وكان القياس أن تكون عدتها حيضة ونصفا كحدها الا ان الحيض لا يتبعض (وليس الطهر عدل) لما تقدم (ولا يستحب حيضة طلقت فيها) بل تعتد بعدها بثلاث حيض كوامل قال في الشرح لانهم فيه خلاف بين أهل العلم (ولا تحل) مطلقه (لغيره) أي المطلق (اذا انقطع دم) الحيضة (الاخيرة حتى تغسل) أو تميم عند التعذر في قول أكابر الصابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبو موسى وعبد بن الصامت وأبو الدرداء ولان وطء الزوجة قبل الاغتسال حرام لوجود أثر الحيض فلما منع الزوج الوطء كما منعه الحيض وجبان يمنع ما منعه الحيض وهو النكاح (وتنقطع بقبية الاحكام) من التوارث ووقوع الطلاق وصحة الممان وانقطاع النفقة ونحوها (بانقطاعه) أي دم الحيضة الاخيرة لان هذه الاحكام لا أثر فيها للاغتسال بخلاف النكاح لان المقصود

وأهل المدينة ولانه ملك النكاح باذنه فلك التسري كالحرم (وعليه) أي على هذا القول (بحوز) ان ياذن له (في) التسري (أكثر من واحدة) كالنكاح قال في الشرح والمبدع فان أذن له فيه وأطلق تسري بواحدة فقط كالتزويج وان أذن له في أكثر من واحدة فله التسري بما شاء نص عليه لان من جاز له التسري جاز بغير حصر كالحرم (ولم يملك السيد الرجوع بعد التسري) من العبد باذنه (نصا) أي نص عليه في رواية محمد بن مهران وأبراهيم بن هاشم كالنكاح لانه ملكه بغير بيع له وطؤه كالمزوجه (فصل) في نفقة البهائم (وبلزمه) أي المالك (اطعام بهائم ولو عطيت و) يلزمه (سفيها حتى تنهي الى أول شعبها وريها دون غايتها) لحديث ابن عمر مر فوعا قال عذبت المرأة في مرة حبسها حتى ماتت جوعا ولاهي اطعمتها ولاهي أرسلتها تأكل حشاش الارض متفق عليه (وبلزمه) أي مالك البهيمة (القيام بها والاتفاق عليها واقامة من يرعاها أو نحوها) لان بناءها بغير ذلك تعذيب لها (ومحرم ان يحملها ما لا تطيق) حمله لان الشارع منع تكليف العبد ما لا يطيق والبهيمة في معناه ولان قبلة تعذيبا للحيوان الذي له حرمة في نفسه واضرار اياه (و) يحرم (ان يحلب من لبنها ما يضر مولدها) لان كفايته واجبة على مالكه أشبه ولد الامة (ويسن للمالك ان يقص اظفاره لئلا يجرح الضرع وجيفتها) أي المالك (ونقلها عليه) قاله أبو يعلى الصغير (فيلزمه ان ينقلها الى مكان يدفع فيه ضررها عن الناس) لان نقلها كان له ففرضها عليه (ويحرم ومسم) في الوجه (وضرب في الوجه) لانه عليه الصلاة والسلام لعن من ومسم أو ضرب الوجه ونهى عنه (الادوات) للحاجة (و) يحرم ضرب الوجه (في الآدمي أشد) لانه أعظم حرمة ويجوز ومسم البهيمة في غير الوجه لغرض صبيح (ويكره خصى غير غنم وديوك) وقال في المنتهى ويكره خصاء قال في الفروع وكره أحد خصاء غنم وغيرها الا خوف غضاضة وقال لا يجنبني أن يخصي شيء (ويحرم) الخصاء (في الآدميين لغرض قصاص ولو) رقيقا وتقدم (ويكره تعليق جرس ووزن ومعرفة وناصية وذنب) للخصير (ويحرم لعن الدابة) لما روى أحمد ومسلم عن عمران أنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فلعنت امرأة ناقه فقال خذوا ما عليها ودعوها مكانها ملعونة فكان في أراها الآن تمشي في الناس ما تعرض لها أحد ولها من حديث أبي برزة لاتصاحبنا ناقه عليها لعنة (قال) الامام (أحمد قال الصالحون لا تقبل شهادته) أي شهادة لعن الدابة (وان امتنع) مالك البهيمة (من الاتفاق عليها أجبر على ذلك) لانه واجب عليه كما يجبر على سائر الواجبات (فان أبي) الاتفاق عليها (أو عجز) عنه (أجبر على بيع أو اجارة أو ذبح ما كثر) لان بقائه في يده يترك الاتفاق عليها ظلم والظلم يجب ازالته (فان أبي) فعل أخذها (فعل الحاكم الاصلح) من هذه الامور الثلاثة (أو اقترض عليه) وأنفق عليها كالمال

منه الوطء (ولا تحسب عد نفاس مطلقا بعد وضع) ولو عقبه فلا تحسب بحيضة بل لا بد من حيضها (بعد ذلك ثلاث حيض كاملة للآية) (الرابعة) من المعتدات (من لم تحض لصفر أو اباس المفارقة في الحياة فتعد حرة بثلاثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي شئن من الحيض من نساكنكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي كذلك (من وقتها) أي الفقرة فان فارقتها نصف الليل أو النهار اعتدت من ذلك الوقت الى مثله في قول أكثر العلماء (و) تعتد (أمة) لم تحض لما تقدم (بشهرين) نصا واحتج بقول عمر عدة أم الولد حيضتان ولو لم تحض كان عدتها شهرين رواه الاثرم وليكون البديل كالبدل ولان غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة (و) تعتد (بعضة) لم تحض لذلك (بالحساب) فتزيد على الشهرين من الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرة فن



لكنها لو عدت شهرين وعشرة أيام ومن نصفها اربعة اشهر وان وثلاثة اشهر ومن ثلثها اربعة اشهر وان عشرة اشهر ومن ثلثها اربعة اشهر وان عشرة اشهر ومن ثلثها اربعة اشهر وان عشرة اشهر  
 ومكانة ومدى في عدة كاملة لانها ملوكة وكذا ملوكة على صفة قبل وجودها (وعدة بالعدة لم تحيضوا ولا نفاسا) كاتبة  
 لادخلها في عموم قوله واللائي لم يحضن (و) عدة (مستحاضة ناسية لوقت حيضها او) مستحاضة (مبتدأة كاتبة) لانهم لا يعلنون  
 وقت حيضها والغالب على النساء ان يحضن من كل شهر حيفته ويظهرن باقية (ومن علمت ان لها حيفته في كل اربعين يوما مثلا)  
 واستحيضت ونسيت وقت حيضها (فعدتها ثلاثة اشهر ذلك) أي مائة ٢٢٥ وعشرون يوما في المثال لانه لا يتحقق زمن  
 نفسه ثلاث حيض بدون ذلك

(ومن علمت) من المستحاضات  
 (عادة) علمت بها (أو) لها (تحيض)  
 علمت به (ان صليح حيضها لا تقدم  
 قبالة (وان حاضت صغيرة)  
 مفارقة في الحياة (في) انشاء عدتها  
 استأنفتها (أي العدة) (بالقره)  
 لان الأشهر رتبة عن الاقراء  
 اعدتها فاذا وجد الميسر بطل  
 حكم البدل كالتيتم بعد الماء عدان  
 يتيم لعدته (ومن يشترق)  
 انته (عدة اقراء) بان بلغت سن  
 الاياس فيها وقد حاضت بعض  
 اقراءها ولم تحض (ابتدأت عدة  
 آية) بالشهور لانها اذن آية  
 ولا يعتد بما حاضته قبل حيضها  
 (وان عتقت ممتدة) في عدتها  
 (أتمت عدة آية) لان الحريه لم  
 توحش في الزوجية (الا الرجعة  
 فتتم عدة حرة) لانها في حكم  
 الزوجات (الخامسة) من  
 المعتدات (من ارتفع حيضها ولم  
 تدرسه فتعد الحاصل غالب  
 مدته) تسعة اشهر ليم برأه  
 رجها (ثم تعد) بعد ذلك كاتبة  
 على ما فصل) انفا في الحرة  
 واليهضة والامة قال الشافعي  
 هذا قضاء عمر بن المهاجرين  
 والاضمار لا ينكره منهم منكر

امتنع من اداء الدين (و يجوز الانتفاع بما في غير ما خلقت له) لا انتفاع بقصر (الحمل أو  
 الركوب وابل وحرث ونحوه) لان مقتضى الملك حوز الانتفاع به فيما يمكن وهذا يمكن  
 كالذي خلق له وجرت به عادة بعض الناس ولهذا يجوز اكل الخيل واستعمال الآواني الادوية  
 وان لم يكن المقصود منها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم يستمار بهل يسوق بقره أراد ان يركبها  
 قالت اي لم اخلق ذلك اعانت لغير متفق عليه اي انه معظم الذم ولا يلزم منه منع  
 غيره (ولا يجوز قتلها) أي البهيمة (ولا ذبحها للراحة) لانها مال مادامت حية وذبحها  
 اتلاف لها وقيل يبي عن اتلاف المال (كالأدوية المتألم بالامراض الصعبة) أو المملوك بغير  
 حديد لانه معصوم مادام حيا (و) يجب (على مقتضى المكسب المباح) وهو كلب صيد وماشية  
 وزرع (أن يطعمه) ويسقيه (أو يرسله) لان عدم ذلك تعذيب له (ولا يحل حبس شيء من  
 البهائم لتهلك جوعا) أو عطشا لانه تعذيب ولو غيره معصوم لحديث اذا قتلتم فأحسنوا القتلة  
 (و يحسن قتله ما به اح قتله) للخبر (ويباح تخفيفه ود القرب بالشمس اذا استكمل) كما هو  
 المعتاد (وتدخين الزناير) دفعا لاداءه بالاسهل (فان لم يتدفع ضررها الا باحراقها جز) احرقها  
 ثم حبه المصنف في شرحه على منظومة الآداب على القول في النمل والقمل وغيرها اذا  
 لم يتدفع ضررها الا بالحرق جز بلا كراهة على ما اختاره اننا ظم وقال انه سأل عنه الشيخ شمس  
 الدين شارح المقنع فقال ما هو بعيدا ما اذا اندفع ضررها بدون اخرق فقال اننا ظم بكره موطن  
 كلام بعض الاصحاب التحريم حتى في القملة للخبر (ولا يجب عيادة المالك المطلق) بكسر الظاء  
 أي المخصص به وأما المشترك فقد تقدم الكلام عليه في حكم الجوار (اذا كان) المالك المطلق (بما  
 لا روح فيه كالعقار) من دور وبساتين ونحوها (ونحوه) أي نحو العقار كالأواني لانه لا حرمة له  
 في نفسه نهقه على العقار ونحوه لا يضيع (وان كان) المالك (لحجور عليه) لصفر أو سفيه  
 أو جنون (و يجب على وليه عماره داره) لانه يجب عليه فعل الاحتياط (و) يجب على وليه أيضا  
 (حفظ ثمره وزرعها بالسقي وغيره) لان اضاعته لما له حرام وفي تركه ذلك اضاعة

### باب الحضانة

بفتح الحاء مصدر حضنت الصغير حضانة أي تحملت مؤنثه وزينته والحضنة التي تربي الطفل  
 سميت به لانها تضم الطفل الى حضنها (وهي) أي الحضانة (حفظ صغير ويحذرون ومعتوه وهو  
 المختل العقل بما يضرهم وتربيتهم يعمل مصالحهم كغسل رأس الطفل و) غسل (يديه  
 و) غسل (ثيابه و) كدهنه وتكحيله وربطه في الهد ونحوه (أي نحو ما ذكر

علماء ولان الفرض بالعدة معرفة براءة ذمها وهي تحصل بذلك فاكثري به وانما وجبت المدة بعد التسعة اشهر لان عدته  
 الشهور انما يجب بعد العلم ببراءة الرحم من الحمل اما بالصغرا والاياس وهنما لا يحتمل انتفاع الحيض بالحمل أو الاياس اعتبرت  
 البراءة من الحمل بمضي مدته فحين كونا الانتفاع لا يباس فوجبت عدة عند تعينه ولم يستبرأ ماضى من الحيض قبل الاياس  
 لان الاياس طرأ عليه (ولا تنقض) العدة (يعودا خير بعد المدة) لان قضاء عدته كالصغرة فتعد بثلاثة اشهر ثم تحيض  
 (وان علمت) ممتدة انتقطع حيضها (مارقة من مرض أو رضاع ونحوه فلا تزال) في عدة (حتى يعود) حيضها (فتعد به) وان  
 طال الزمان لعدم اياسها من الحيض فتناولها عموم والمطلقات ينزرن بانفسهن ثلاثة قروا وحكما لو كانت ممن وفيه حيضتها







لزوجها (قبل وطء) الزوج (الثاني) دفع اليها مهرها من مهر و (ردت الى كاهن) لانها قد تقدمت بطلاق النكاح الثاني ولا مانع من  
 الرقود اليه لبقاء نكاحه (ويحذر) المفقود (ان وطئ الثاني) قبل قدومه (بين اخذها) أي الزوج (بالقصد الاول) لبقائه (ولم  
 يطلق الثاني وطئا الاول بعددته) أي الثاني (وبين تركه معه) أي الثاني (بلا تحديد عقد) اثنى لعدة عقد مظاهر كالم (النكاح  
 قلت الاصح بعد انتهى) لما روى عن سعيد بن المسيب ان عمر وعثمان قالان جاءها زوجها الاول خير بين المرأتين الصداق  
 الذي ساقه هو ورواها لغيره والامر هو ورواها عنه عن علي قال احمد روى ٢٢٧ عن عمر من ثمانية وحوار وقضى ما بين

الزبير في مولا له لم ولم يصرف لهم  
 مخالف من العصابة وانما وجب  
 تحديد العقد الثاني لتبين بطلان  
 عقدت بغير الاول ويحمل قول  
 العصابة على ذلك قيام الدليل  
 عليه فان زوجات ان لا يصير  
 زوجة نفسه بمجرد تركه وفي  
 الرأية ان قلنا يحتاج الثاني  
 عقد احديا طلقها الاول فذلك  
 وقت فله لا بد من العدة بعد  
 طلاقه وهو ظاهر (وبأخذ) الزوج  
 (الاوثر في الصداق) الذي  
 اعطاه اياه من الزوج الثاني  
 اذا تركه له لقضاء على عثمان  
 انه بخير بينا وبين الصداق  
 الذي ساق اليها هو ولله انكس  
 عليه ان عوض فرجع بالعوض  
 كشهون الطلاق اذ رجوعه عن  
 الشهادة في هذا ان كان لم يدفع  
 انية الصداق لم يرجع وان كان  
 دفع بعضه رجع بنظر ما دفع  
 (ورجع) الزوج (الثاني عليها)  
 أي الزوجة (بها) أي بانفس  
 الذي (أخذ منه) الزوج الاول  
 لانها غيرة وثلاث لازم مهران بوطء  
 واحد (وان لم يقدم) الاول (حتى  
 مات) الزوج (الثاني) معها  
 (ورث) لعدة نكاحه في الظاهر  
 (بمخلاف ما اذا مات الاول بعد

أي لاحق بالحضانة ان تقول لاحق بالحضانة (أم ثم أمهاتها القرى فالقرى ثم أب ثم أمهاته  
 كذلك) القرى فالقرى (ثم جد ثم أمهاته كذلك) القرى فالقرى ويقدم أب من الأجداد  
 الأقرب فالأقرب (ثم أخت لا بوس ثم أخت) (لام ثم) أخت (لاب ثم حالة لا بوس ثم) حالة (لام  
 ثم) حالة (لاب ثم عمات كذلك) أي تقدم من الأبوين ثم لام ثم لاب (ثم حاتم أمه) كذلك  
 (ثم حالات أمه ثم عمات أمه) كذلك (ثم بنات أخوة و) بنات (أخوات) كذلك (ثم بنات  
 أمهم و) بنات (عماته) كذلك (ثم بنات أعمام أمه وبنات عمات أمه كذلك على  
 التفصيل المتقدم) تقدم من لا بوس ثم من لام ثم من لاب (وتقدمت حضانة لقط) وان  
 لاحق بها واحد في باب القبط (ثم) يقدم من تقدم الحضانة (لباق العصبية الأقرب  
 فالأقرب) لان لهم ولاية ونصيبا بالقرابة فتثبت لهم الحضانة كالأب (فان كانت اثنى  
 في الحضانة عليها كمصيبة (من محارمها ولو برضاع ونحوه) كما هو بان تكون ربيسة له  
 دخل بامها (فلا حضانة عليها لابن العم ونحوه) كابن عم الأب اذ لم يكن محرما برضاع ونحوه  
 (لانه ليس من محارمها وفي المفتي وغيره) كالشرح والنظم (اذ بلغت سبعا) لم تسلم اليه أي إلى  
 ابن العم غير المحرم (وقبلها) أي السبع (له) أي ابن العم (الحضانة عليها) لانه لاحكم قصورها  
 وليست بحالة شهوة (وهو قوي) وقطع به في المنتهى وهو متى ما تقدم في الحج من قولهم حيث  
 اعتبر فان لم يورثها حكم فان لم يكن لبنت سبع سوى ابن عمها ونحوه من ليس محرما فاسمها إلى  
 ثقة يختارها أو إلى محرمة وكذا أم تزوجت وليس لولدها غيرها (وان اجتمع أخ وأخت أو عم وعمه  
 أو ابن أخ وبنت أخ أو ابن أخت وبنت أخت قدمت الاثنى على من في درجتها من الذكور)  
 لان الاثنية مع التساوي توجب الرجحان كما تقدم (كما تقدم الأم على الأب وأم الأب على أبي  
 الأب ثم) تكون الحضانة (لذوي الأرحام رجالا ونساء غير من تقدم) لانهم هم رجاء قرابة يورثون  
 بها عند عدم من هو اولي منهم أشهر والبعد من العصبية (فيقدم ابوا ثم أمهاته) لان أباء الأم  
 يملكون اليها بالابوة والاخ يملكون بالبنوة والأب يقدم على الابن في الولاية فيقدم في الحضانة لانها  
 ولاية (ثم أخ من أم) لانه يربط بالفرض وينسقط ذوى الأرحام (ثم حال ثم حاكم فيسلمه إلى من  
 يحضنه من المسلمين) بمن فيه أهلية وشفقة (ولو استوجرت) المرأة (لرضاع والحضانة لزمانها)  
 بالعقد (وان استوجرت لرضاع وأطلق) العقد (لزمها الحضانة تبعاً) لرضاع قدمه في الرأية  
 الكبرى وقيل لا يلزمها سوى الرضاع وقدمه ابن رزين في شرحه (و) ان استوجرت (للحضانة  
 وأطلق) العقد (لم يلزمها الرضاع) قال في تصحيح الفروع والصواب الرجوع من ذلك إلى  
 العرق والعادة فيعمل بهما (وان امتنع الأم أو غيرها من الحضانة أو كانت غير أهلية لها  
 انتقلت إلى من بعدها) كالولم تكن (ومن أسقط حقها منها) أي الحضانة (سقط) لأعراضه

تزوجها) فلا تره لاسقاطها حقها من ارثه بتزوجها بالثاني وان ماتت بعد قدوم الاول ووطء الثاني فان اختارها ورثها وان لم يختارها  
 ورثها الثاني بناء على انه لا يحتاج إلى تجديد عقد اذن (ومن ظهر موته باستفاضة أو بينة) شهدت بموته كذبا (ثم تقدم فكيف قدود) اذا عاد  
 فرد اليه ان لم يرها الثاني ويخير ان كان وطئ على ما تقدم (ونضمن البينة) التي شهدت بوفاته (ما تملك من ماله) لثقة بسبب شهادتها  
 قلت ان تعذر تضمين المباشر والا فالضمان عليه لانه مقدم على التمسك (و) تضمين البينة (مهر) الزوج (الثاني) الذي أخذه منه  
 الاول ذكره في شرحه لتسببها في غرمه ذلك قال والماتك أيضا تضمين من باشر اطلاق ماله لانه انكس بغير اذن مالكه (ومنى فرق) أي  
 فرق الحاكم (بين زوجين لوجب) يقتضيه كاخوة رضاع وتبذل نفقة من جهة زوج وعتة (ثم بان امتناؤه) أي الموجب بالتفريق



(وان لم تجد) فيما اذا مات عنها  
لان الاحداد ليس شرط لانقضاء  
العدة حتى لو تركته قسدا لم يجب  
عليها اعادة العدة وسواء ثبت ذلك  
بيينة أو أخبرها من تثق به (وعده  
موطوعة بشبهة أو زنا) حرة من زوجها  
كعدة (مطلقة) لانه وطوعه يقتضي  
شغل الرحم فوجب العدة منه  
كالوطع في النكاح (الامة غير  
مزوجة تستبرأ) اذا وطئت  
بشبهة أو زنا (بحيضة) لان  
استبراءها من الوطع المباح يحصل  
بذلك فكذلك غيره (ولا يحرم على  
زوج) حرة أو أمه وطئت بشبهة  
أو زنا (من عدة) من ذلك (غير  
وطع في فرج) لان غيرهما العارض  
يختص الفرج فأبج الاستمتاع  
منها بما دونه كالحيض (ولا ينفخ  
نكاحها بزنا) نكاحا قال حديث  
النبي صلى الله عليه وسلم لا تردد  
لامس لا يمس (وان أمسكها)  
زوجها فلم يطلقها لزناها  
(استبرأها) أي لم يطأها حتى  
تنقضي عدتها فكغيرها من  
المعتدات

(فصل وان وطئت معتدة بشبهة  
أو وطئت به) (نكاح فاسد)  
وفرق بينهما (أتمت عدة الاول)  
سواء كانت عدته من نكاح صحيح

أو فاسد أو وطء بشبهة أو زنا ما لم تحصل من الثاني فتقضي عدتها منه بوضع الحمل ثم تتم  
عدة الاول (ولا يحسب منها) أي عدة الاول (مقامها عند الثاني) بعد وطئه لانقطاعها بوطئه (وله) أي الزوج الاول ان كان الطلاق  
رجعيا (رجع رجعية في التمة) أي تمة عدته لعدم انقطاع حقه من رجعتها كما لو وطئت بشبهة أو زنا (ثم اعتدت) بعد تمة عدة الاول  
(وطء الثاني) لخبر مالك عن علي انه قضى في التي تزوج في عدتها انه يفرق بينهما ولها الصداق بما استعمل من فرجها ونكمل  
ما أفسدت من عدة الاول وتعتد من الآخر ولانها حقان اجتماعا رجلين فلم يتداخلا وقدم أسبقهما كما لو نسا وبافي مباح غير ذلك (وان  
ولدت من أحدهما) أي الزوج والوطء بشبهة أو الزوج الاول والثاني الذي تزوجته في عدتها (عينا) أي بعينه بان ولدت له دون عدة

(فكتمت) قدم بعد تزوج امرأته فترد اليه قبل وطئه ثان ويخير بده كالتقدم (ومن أخير بطلاق) زوج (عائبو) أخير (أنة  
وكيل) رجل (آخر في نكاحها) أي المطلقة (ومن) المخير الذي ذكرناه وكيل في تزوجها (المهر) الذي نكحها الغائب عليه  
(فتكتمته) أي الشخص عياشرة من ذكرناه وكيل في تزوجها (ثم حازا زوج) الغائب (فانكر) ما ذكره من طلاقها (فهو زوجته)  
باقية على نكاحه لانه لم يثبت ما يرفع (وطأ المهر) على من تكتمته بوطئها ولها الطلب على ضامنه به فان لم يطأ فلا مهر (وان طلق  
غائب) عن زوجته (أومات) عنها ٣٢٨ (اعتدت منذ الفرقة) أي وقت الطلاق أو الموت مطلقا لدخولها في عموم ما سبق

عنه وله العود) في حقه (متى شاء) لانه يعيد بتجدد الزمان كالنفقة انتهى  
فصل ولا حضنة (لرقيق) لغيره عنها بخدمة سيده (ولا) حضنة أيضا (لن بضمه حر ولو  
كان يسهو بين سيده مهاباة) لانه لا عليك نفقه الذي تحصل به الكفاة وقال في الهدي لا دليل  
على اشتراط الحرية (فان كان بعض الطفل) المحضون وكذا المحضون والمعتوه (رقيقا) (الحضنة  
لسيده وقريبه بمهاباة لان حضنة الطفل الرقيق لسيده) والحرية لقريبه (والاولى لسيده  
أن يقر مع أمه) أو نحوها لانها أشق (ولا) حضنة أيضا (لفاسق) لانه لا يوفي الحضنة حقه  
(ولا) حضنة أيضا (لكافر على مسلم) بل ضرره أعظم لانه يفتنه عن دينه ويخرجه عن  
الاسلام بتعليمه الكفر وتربيته عليه وفي ذلك كله ضرر (ولا) حضنة (لجحنون ولو غير مطبق  
ولا المعتوه ولا الطفل) لانهم يحتاجون لمن يحضنهم (ولا) حضنة أيضا (لما جرعها كاعبي ونحوه)  
كزمن لمسول المقصود به (قال الشيخ وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من  
المصالح انتهى) واذا كان بالأم برص أو جذام سقط حقه من الحضنة (كما أفتى به المجتهد بن تيمية  
(ومصرح بذلك العلائي الشافعي في قواعد وقال لانه يفتني على الولد من لبنها ونحوها لانه انتهى)  
قال في الانصاف وقال غير واحد وهو واضح في كل عيب متعدد ضرره الى غيره والاختلاف لنا  
(وباقى في التقرير بان الجذمي ممنوعون من مخالطة الاصحاء) فمنهم من حضنتهم أولى (ولا  
لازمنة زوجة لاجنبي من الطفل) لقوله عليه الصلاة والسلام أنت أحق به عالم تنكحى ولانها  
تشتغل عن حضنته بحق الزوج فتسقط حضنتها (من حين العقد) لانها بالقدم ملك منافعها  
واستحق زوجها منافعها من الحضنة فسقط حضنتها (ولو رضى الزوج لثلا يكون) المحضون  
(في حضنة أجنبي فان كان الزوج لبس اجنبيا لجده) أي المحضون (وقريبه فله الحضنة) لان  
الزوج القريب يشارك في القرابة والشفقة عليه أشبه الام اذا كانت زوجة بالاب (ولو اتفقا)  
أي أبو المحضون وأمه (على أن يكون) الولد (في حضنتها وهي) أي الام (مزوجة ورضي زوجها  
جاز) ذلك (ولم يكن لازما) لان الحق لا يبعد وهم وأبهم أراد ال جوع فله ذلك (ولو تنازع عمان  
ونحوهما) كاخوين وابن أخ وابن عم (واحد منهما مزوج بالام أو الخالة فهو أحق) بالحضنة  
لانه يليها بمن له قرابة وشفقة (فان زالت الموانع كان عتق الرقيق وأسلم الكافر وعدل الفاسق  
ولو ظاهرا وعقل المحضون وطلقت الزوجة ولو رجعا ولو لم تنقض العدة رجعا الى حقهم)  
من الحضنة لان سببا قائم وانما امتنع لما نفع فاذا زال المساقع عاد الحق بالسبب السابق الملائم  
(ونظير هذه المسئلة لو وقف على أولاده وشرط ان من تزوج من البنات لاحق لها تزوجت)  
واحدة منهم أو أكثر (ثم طلقت عاد اليها حقها) لقوات شرطه (فان طلقت وكان قد اراد  
برها) مادامت عازبة (رجع) اليها (حقها كالوقف) على بناته على ان من تزوج منهن فلا حق

لها  
أو فاسد أو وطء بشبهة أو زنا ما لم تحصل من الثاني فتقضي عدتها منه بوضع الحمل ثم تتم  
عدة الاول (ولا يحسب منها) أي عدة الاول (مقامها عند الثاني) بعد وطئه لانقطاعها بوطئه (وله) أي الزوج الاول ان كان الطلاق  
رجعيا (رجع رجعية في التمة) أي تمة عدته لعدم انقطاع حقه من رجعتها كما لو وطئت بشبهة أو زنا (ثم اعتدت) بعد تمة عدة الاول  
(وطء الثاني) لخبر مالك عن علي انه قضى في التي تزوج في عدتها انه يفرق بينهما ولها الصداق بما استعمل من فرجها ونكمل  
ما أفسدت من عدة الاول وتعتد من الآخر ولانها حقان اجتماعا رجلين فلم يتداخلا وقدم أسبقهما كما لو نسا وبافي مباح غير ذلك (وان  
ولدت من أحدهما) أي الزوج والوطء بشبهة أو الزوج الاول والثاني الذي تزوجته في عدتها (عينا) أي بعينه بان ولدت له دون عدة



أشهر من وطء الثاني وعاش هو الأول أو لا أكثر من أربع سنين هذا ثم الأول وهو الثاني وانقضت عدتها منه (أو الحقت به) أي بأحدهما (قافة وأمكن) أن يكون من الحقة به (بأن تأتي به نصف سنة فأكثر من وطء الثاني ولأربع سنين فأقل من بينونة الأول لحقه وانقضت عدتها) من الحق به لأنه حمل وضعت فانقضت عدة أي به دون غيره (ثم اعتدت لأكثر) الذي لم يلحق به الولية فمات عدة من العدة (وإن الحقة) أي الولد القافة (بهما) أي الوالطين (الحق) بهما (وأنقضت عدتها بهنما) لثبوت نسبه منهما أشبه ما لو لم يكن مع كل منهما غيره (وإن أشكل) الولد على القافة (أو لم توجد قافة ٣٢٩ ونحوه) كما لو اختلفت قافتان (اعتدت

عدتها بثلاثة قروا) تخرج من العدتين بيقين وإن نعت القافة عنهما لم ينتف لأجل الاتفاق ترجيح أحد صاحبي الفرائض لأنهما من الفرائض كله (وإن وطئا مبيناً لهما) أي عدتهما (٣٣٠) بلا شبهة (فكأجنبي) فتم العدة الأولى ثم تبندى العدة الثانية لأنها لا بينهما عدنان من وطئين يلحق النسب في أحدهما دون الآخر لم يتناخلا كما لو كانا من رجلين (و) إن وطئا مبيناً في عدتهما (بشبهة استأنفت عدة الوطء ودخلت فيما بقية الأولى) لأنهما عدنان من واحد لو طئين يلحق النسب فيه الموطأ واحداً فتدخلت طلاق الرجعية وعدتها (ومن وطئت زوجته بشبهة) أو زنا ثم طلقها (اعتدت له) أي الطلاق كأنه دخل بها لأنها لم تصحقة بالزوجة فعدمت على غيرها لقوت (ثم تقم) العدة (لشبهة) والزنا لأنها عدة مصحقة عليها فلا تبطل بتقديم الأخرى عليها كالديعي إذا قدم صاحب الرهن في أحدهما (ويجزم وطئ زوج زوجته موطوءة بشبهة أو زنا ولو مع حمل منه) أي لزوج

لها (وإن أراد صلتهما ما دامت حائضاً لم يشرع في إباحة طئها) لأنهما قد أزالا ذلك بنزويهما وهذا إذا علمت إرادته وأصح فإن لم يعلم ما أراد فقال ابن نصر الله يحتمل وجهين أحدهما أن يوفى الانصاف قلت يرجع في ذلك إلى حال الزوج عند الوقوع فدللت قرينة على أحدهما على به والا فلا شيء لها (ولا تثبت الحضانة على البائع الرشد المائل) لأنه استقل بنفسه وقدر على إصلاح أموره بنفسه فوجب انفكاك الحجر عنه (والية الحيرة في الإقالة عند من شاع من أوبى) لأنه لم تثبت الولاية عليه لأحد (فإن كان رجلاً فلا الإقرار بنفسه إلا أن يكون مرد يخاف عليه الفتنة فيجمع من مفارقيها) دفعا للفسدة (ويستحب) الولد (أن لا ينفرد عنهما ما ولا يقطع برهنهما) الحديث من أبر (وإن كانت جارية فليس لها الانفرد) بنفسها (ولا يبرأ أولياؤها عند عدمه عنهما) أي من الإقرار لأنه لا يؤمن عليها أن تخدع (و) يجب (على عمة المرأة) من أهلها من المحرمات) بل كل من قدر على ذلك وجب عليه لأنه ينهي عن منكر (وإن لم يمنع إلا بالحبس حبسها وإن احتاجت إلى قيد قيدوها وما يذني لولدان يصرب أمه) لأنه قطعية لها وليكن ينهي ويدرهما (ولا يجوز لهما) أي لعصبات المرأة ما كانت أو غيرها (مقاطعة بحيث تتمكن من السوء بل) ينهونها (بحسب قدرتهم وإن احتاجت إلى رزق زكوة كسوة) يقدم بذلك من وجب عليه نفقتها على ما تقدم في النفقات (وأيضاً إقامة المدعى بها) لأن قامت تختص بالحكم والسيد (ومنى أراد أحد الأبوين النقلة إلى بلد مائة قصراً كترأس هو) أي البلد (والطريق يسكنه غالباً أحق بالحضانة) سواء كان المقيم والاب أو المنتقل لآداب في العادة هو الذي يقوم بتأديب الصغير وحفظ نفسه فذا لم يكن الولد في بلد الأب ضاع (قال في الهدى هذا كله ما لم يرد) المنتقل (بإقامة مضارة الآخر) أي لم يرد الأب بالانتقال مضارة لزم (وانتزع الولد) منها (فإذا أراد ذلك لم يجب إليه) بل يعمل ما فيه مصلحة الولد (انتهى) قال في المبدع وهو مراد الأصحاب قال في الانصاف أم صوره المضارة ذلك ليلها وأنه لا يوافق على ذلك (وإن كان البلد) المنتقل إليه (قريباً) أي دون مسافة أقصر (لم يكن فام أحق) لاسيما ثم مائة والسفر القريب كلاسفر (وإن كان) السفر (بعيداً) حاجة ثم يهود (ولو لم يكن) كان السفر (قريباً) جهة ثم يهود (و) كان السفر (بعيداً) كني ذلكم مخوف هو أو الطريق فخير) منه (أولى) لأن في المسافرة بالفضل اضطراره مع أهله (وإن اختلف) أي الأب والأم (فقال الأب سفرى لإقامة وقالت الأم بل) فترك (حاجة وتعود قوله مع يديه) لأنه أدى مقصوده (وإن انتقلا) أي الأبوان (جاءا إلى بلد واحد لإقامة في حضرة) أمهم (ببقاها) (وإن أخذ الأب لاقترافاً بالبلدين ثم اجتمع) أي الأبوان (عدت إلى الأم حضرتها) زوال

المانع انتهى

٤٢ - (حشاف الفناع) - نالت (قبل عدة واطئ) لم تقدم فإذا ولدت اعتدت لشبهة ثم لزوج وطؤها (ومن تزوجت في عدتها) بطل ويفرق بينهما ما رتسقا نعت رجعية وسكها عن الأول لشوزها (لم تقطع) عدتها بالعدة (حتى يهاها) الثاني لأنه عقد بطل لا يصير به المرأة فرائضاً فان لم تقطع (ثم إذا طارها) من تزوجها وفرق الحاكم بينهما (بنت على عدتها من الأول) لسبق حقه (وإنما عتبت) أي العدة كآلة (لا شيء) لأنهما عدتان من وطئين فلا يتداحلان وإن ولدت من أحدهما بعينه انقضت عدتها به من راعى عدتها (وللثاني) أي الذي تزوجته في عدتها



ووطئها (أن تكسها بعد) انقضائه (الحدتين) لعدم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم مع عدم التحصن ولأن عمر بن الخطاب عليه السلام  
 يكون بالاعتدال الفاسد أو الوطئ فيه أو بهما جميع ذلك لا يقتضي التحريم كالزنا كسها بلا وطئ ووطئها ولا انتها التحريم على الزاني على التأييد  
 فهذا أول ما روي عن عمر بن الخطاب عليه السلام في رواية روي عن عمر أنه رجس إلى قول علي بن أبي طالب إذا انقضت عدتها  
 فهو خاطب من الخطاب فقال عمر ردوا إليها إلى الشبه ورجع إلى قول علي (وتتعدد) عدة (بتعدد واطئ بشبهة) لحديث عمرو  
 لأنها محققان مقصودان لا دميان فلم يتداخلتا كالبنتين فإن تعدد الوطئ من واحد فعدة واحدة و (لا) تتعدد الفدة بتعدد واطئ (بزنا) قال  
 في شرحه في الأصح وفي التتبع وهو أظهر ٣٣٠ انتهى وهذا اختيار ابن حبان لعدم لحوق النسب فيه فبقى المقصد الملم ببراءة الرحم

والمصل وإذا بلغ الغلام سبع سنين عاقلا واتفق أبواه أن يكون عند أحدهما جاز  
 لأن الحق في حضنته إليه ما لا يعدوها (وان تنازعا) أي الأيوان (فيه) أي في حضنته (خير)  
 الحاكم بينهما ما كان مع من اختار منهما) أي من أبيه فبقي به عمرو ورواه سعيد وعلى رواه  
 الشافعي والبيهقي وروى أبو هريرة قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي  
 يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من ثراي عينة رنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا البرك  
 وهذه أمك تخذيها ما شئت فأخذت أمه فانطلقت به رواه الشافعي وأحمد والترمذي  
 وصححه ورجاله ثقات ولأنه إذا مال إلى أحد أبيه دل على أنه أرفق به وأشفق عليه وقيد بالسبع  
 لأنها أول حال أمر الشرع فيها بخاطبته بالصلاة بخلاف الأم فإنها قدمت في حال الصغر لحاجته  
 إلى حمله ومباشرة خدمته لأنها أعرف بذلك (قال ابن عقيل مع السلامة من فساد فاما أن علم أنه  
 يختار أحدهما يمكنه من فساد ويكره الآخر للأدب لم يعمل بمقتضى شهوته انتهى) لأن ذلك  
 اضاعة له (ولا بخير) الغلام بين أبيه (قبل سبع) لما سبق (فان اختار) الغلام (أباه كان عنده  
 ليلا ونهارا ولا يمنع من زيارته أمه) لما قبله من الأغراء بالعقوف وقطعية الرحم (وان مرض)  
 الغلام (كانت) أمه (أحق بقربضه في بيته) لأنه صار بالمرض كالصغير في الحاجة (وان  
 اختار) الغلام (أمه كان عندها ليلا) لأنه وقت السكن وانحياز إلى جال إلى المنازل (و) يكون  
 (عند أبيه نهارا ليلا) الصنعة والكتابة و (يؤديه) لأن ذلك هو المقصد في حفظ الولد (فان  
 عاد) الغلام (فاختار الآخر نقل إليه وان عاد فاختار الأول رد إليه هكذا أبدا) لأن هذا اختيار  
 تشه وقد يشتهي أحدهما في وقت دون آخر فاتباع بما يشتهي (فان لم يختار أحدهما أو اختارهما)  
 أي الأبوين (أقرع) بينهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر (ثم ان اختار غير من قدم بالقرعة  
 رد إليه) كالواختارها ابتداء (ولا بخير) الغلام (إذا كان أحد أبيه ليس من أهل الحضنة)  
 لأن غير أهل وجوده كعدمه (وتم بين أن يكون) الغلام (عند الآخر) الذي هو أهل الحضنة  
 كما قبل السبع (وان اختار) ابن سبع (أباه ثم زال عنه رد إلى الأم) لحاجته إلى من يتعاضده  
 كالصغير (ويطبل اختياره) لأنه لا حكم لكلامه (والجارية إذا بلغت سبع سنين فأكثر فعند  
 أبيها إلى البلوغ) وجوبا (وبعد) أي البلوغ تكون (عنده) أي الأب (أيضا إلى الزفاف)  
 بوزن كتاب (وجوبا ولو تبرعت الأم بحضنتها) لأن الغرض من الحضنة الحفظ والأب أحفظ  
 لها وانما تخطب منه فوجب أن تكون تحت نظره ليؤمن عليها من دخول النساء لكونها  
 معرضة للاقتات لا يؤمن عليها الا بخداع لغيرتها ولأنها إذا بلغت السبع قاربت الصداقة  
 فلتزوج وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت سبع ولا يصار إلى تخييرها لأن

وعليه فعدتها من آخر وطئ وقدم  
 في المبدع والتتبع وهو مقتضى  
 المقنع بتعدد دوزان وجرم به في  
 الاقتناع (وكذا أمة) غير مزرعة  
 (في استبراء) فيتعدد الاستبراء  
 بتعدد واطئ بشبهة لا بزنا قياسا  
 على الحرة (ومن طلقت طلاقه)  
 رجعية (فلم تنقض عدتها حتى  
 طلقت) طلاقه (أخرى) ولم يرتجعا  
 (بنت) على ما مضى من عدتها  
 لأنها طلاقا لم يتخلها ما وطئ  
 ولا رجعة أشباه الطائفتين في وقت  
 واحد (وان راجعها ثم طلقها)  
 قبل الدخول أو بعده (استأنفت)  
 عدة الطلاق الثاني لأن  
 الرجعة أزالته من الطلاق  
 الأول واددت المرأة إلى النكاح  
 الذي كانت فيه (كف عنها) أي  
 الرجعة النكاح (بعد رجعة  
 لعق أو غيره) كف عنها أو يلاء فان  
 نسخت بسلام رجعة بنت على  
 ما مضى من عدتها لما تقدم  
 (وان أبانها ثم نكحها في عدتها  
 ثم طلقها قبل دخوله بها بنت)  
 على ما مضى من طلاقها لأن  
 الطلاق الثاني في نكاح فان قبل  
 الميسس والخلوة فلم يوجب عدة  
 لعدم وان طلقته من قبل

أن تمسوهن الآية بخلاف ما إذا راجعها ثم طلقها قبل ذلك لأن الرجعة عادة إلى النكاح  
 الأول فالطلاق في عدتها طلاق من نكاح واحد فكان استئناف العدة في ذلك أظهر لأنها مدخول بها ولو لا الدخول لما كانت رجعية  
 وفي البائن بعد النكاح طلاق عن نكاح متجدد لم يمتل به دخوله ولذلك يتنصف به المهر (وان انقضت) عدتها أي البائن (قبل  
 طلاقه) نأيا وقد نكحها ولم يدخل بها (فلا عدة له) أي الطلاق الثاني لأنه عن نكاح لا دخوله فيه ولا خلوة ولم يبق من عدة الطلاق  
 الأول شيء تبني عليه (فصل يحرم أحواد فوق ثلاث) ليال بأيامها (على ميت غير زوج) لحديث لا يحمل لامرأة تؤمن بالله  
 واليوم الآخر أن تحمد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا متفق عليه (ويجب) الأحكام (على زوجته) أي

الشرع



البنت (بشكاح صحيح) الخبر واما الفاسد فليس تزوجه فيه شرعا ولا نكاحا كانت محل له ويجعل لها فخرن عليه (ولو) كانت (ذمية) والزواج مسلم او ذمي (او) كانت (امة) (او) الزوج حرا وعبد (او) كانت (غير مكافئة) (او) الزوج مكلف او غير مكلف فممنها اولياها ما يختص به المكافئة (زمن عدته) (لعموم الاحاديث) ولما وجب في اجتناب المحرمات وحقوق النكاح ولا يجب على بائن بطلقة او ثلاث او فسخ (ويجوز) الاحداد (لبائن) ولا يسن لها قالة في الرعايه (وهو) اى الاحداد (ترك زينة) (ترك) (طيب كزهره ران ولو كان به اسقم) (ترك) (الطيب) الشهوة ودعاها الى نكاحها (و) ترك (ليس حلي ولو خفا) ٣٣١ اقوله عليه الصلاة والسلام ولا الخلى ولا ن

الغلى يزدهر بها يدعو الى نكاحها (و) ترك (ليس) (ملون) من ثياب لزينه فاحر واصفر وانضر وازرق صافين وما منع قبل نكاح) كالصبوغ بعده (و) ترك (تجسين) بخله (واستفحاج) ترك (تكمل) (كحل) (استدراجا) اليه فان كان بها حاجة الى حذوها اكحال فحسوفوتيا (و) ترك (ادمان) (للمسكين) (طيب) كمن الورود والمباين والينصع ونحوه (و) ترك (تجسس) وجهه وحفه ونحوه) كنفس وتخطيط الحديث أم عطية كانت هي أن تحد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة أشهر ومثرا ولا تكمل ولا تطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب رواء التخلن وفير واه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج فانها لا تكمل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت نبتة من قطار اظفار متفق عليه والصعب نبتة فيها باض وسواد يصبح

الشرع لم يرد به فيها (وعنه) (لاب) (من الاثر) اذ لو كان ذلك من يقوم مقامه) لانها لا تؤمن على نفسها (واذا) كانت عند الام او الاب فانها تكون عند ماله لا تؤمن اراقان تأديما وتخريجا في حق البيت) من تعليمها الغزل والطبخ وغيرهما ولا حاجة الى الاخراج منه بحال الف القلام (ولا يمنع احدهما) اى الابوين (من زيارتها عند الآخر) لان فيه حلا على قطعة الرحم (من غير ان يخلوا الزوج بامها ولا يطل) المقام لان الام حارت باليمنية اجنيته (والورع اذا زارت) امرأتها ابتهاجها او كانت خروج ابها الى مباحات لا يسمع كلامها) والكلام ليس بمورد لكن يحرم تلذذ سماعه (وان مرضت) البنت (فالام احق بتقرى بها في بيت الاب) لحاجة الى ذلك (ويمنع) الام (من التملوق بها) اى البنت (ان كانت البنت تزوجه اذا خيف منها) الفتنة بينها وبين زوجها والاضرار به (وكذلك القلام) تمنع امه من التملوق به اذا خيف افساده (وان مرضت) الابوين والولد عند الاحرام يمنع الولد ذكر ا كان او انثى من عبادته) لئلا يكون اغراء بقطعة الرحم (و) لا يمنع من تكرار ذلك (ذمية) مرة بعد مرة (ولا يمنع ايضا) (من حضرة عند موه) (لا من) (تولى جهته) لان ذلك من الصلة والبر (واما في حال الصحة فالقلام يزور امه) على العادة (والام تزور ابنتها) كما تقدم لان الحاجة داعية الى ذلك والبنت احق بالستر والميانة لانها محذرة بخلاف امها (والقلام يزور امه) على ما جرت به العادة كالיום في الاسبوع وان مات الولد حضرتها امه) لتعاهد بل حلقه ونحوه لانها رفيق اهله (وتتولى) من ولدها اذا حضر (ما تتولاه حال الحياة) فتشبهه في حال تزوجه وتندسية وتوجهه الى القبلة (وتشرف على من يتولى غسله وتجهيزه) لان ذلك كله من البر والصلة (ولا يمنع من جميع ذلك) اذا طلبة فان ارادت الحضور بما ينافى الشرع من تخريق ثوب وطام عند فروع منعت) منه كما تمنع لو كانت في حيال زوجها لان ذلك محرم كما تقدم في الجنائز (فاذا امتنعت) من ذلك (والا) حجت عنه الى ان ترك المنكر) فيجب نهيها او كفها عنه عما يترال به المنكر ولا ينبغي ابن القول للنساء في ذلك (وان استوى اثنان فاكثر في ضمانه عن له دون سبع سنين كالاحتين) شقيقتين اولام اولاب (والاخرين) كذلك (ونحوهما) كانهن (تدم احدهما بفرقة) لعدم ترجيح (فاذا بلغ) المصنوع (بملولو) كان (انثى) كان عند من شتمهم) لانه لا مزج لبعض ولا يمكن الجمع (وسائر الصبغات الاقرب فالاقرب منهم) كاب عند عدم اهليته) لقيامه مقام الاب فيكون بمنزلة (في التحير) بينه وبين الام اذا بلغ القلام بها) والاقامة والدفعة) اذا اراد احدهما سفرا على ما تقدم تفصيله (اذا كان) له صبة (محرم الجارية) كما تقدم) ولو برضاع او مصاهرة (وسائر النساء المستهقات لها) اى العنتنة كالجدوة وانعمت والحالة (كام في ذلك) اى في التحير والاقامة والمنفلة (ولا يقر الطفل) ذكر ا كان او انثى (يبد من لابسونه) ولا

غزلها ثم يذبح قاله القاضي وصح في الشرح انه ثبت بصبغ (ولا تمنع) معتد به من وفاة (من صبر) تطلى به بدخا لا طيب فيه (الافى الوجه) فلا تطلى به وجهها الحديث ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي اوسامه وقد جعلت على عيني صبرا فقال ما ذا ايام سلمة فقلت انا وصبر ايس فيه طيب قال ان يصب الوجه لا يصبه الا بالليل وتزوجه بالنهار ولا تمسك بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب (ولا تمنع من) (ليس ابيض ولو حسنا) من ابريم لان حسنه من اصل خلقته فلا يلزم تغييره كالمراة حسناء الخلقة لا يلزمها تغيير نفسها في عدة الوفاة ونحوها (ولا تمنع من) (ملون) دفع صبغ كالكحل) ونحوه كاحضرة غير صان لاه في معنى ثوب الصب وهو مستثنى في الخبر (ولا تمنع من نقاب) لانه ليس منصرحا عليه ولا هو في معنى المنصرح عليه والمحرم من نفسه انما







التي كان كان سفره انما كان في القصر ان كان في غيره (فغير) يخرج من منزله الى غيره الى حديقته الى  
 كذا البلد من سواها لانها كانت ساكنة بالاول ثم خرج من كونه منزله الى غيره في الامتياز من كل وجه من وجهها  
 لانها لم تسكنه وحيث مضت قامت لقصاصها ما كان في غيره او كان في غيره او كانت في غيرها او كانت في غيرها او  
 قصت حاجتها فان كان في غيره ونحوها تمت المدة فكان كذا ان كانت لا تدرى الى منزلها الا بعد ان تدرى او الارض والمواد لتتبعها وان  
 اذن لم يبق النقص من دار الى اخرى فان ما قبل خرجها اعتدت بالاولى ٣٣٣ وهذه هي الثانية في بيننا غير (وان

احرم) من سافر من منزله الى غيره (و) الشافعي (في عمد) الثالث (خطا) وهذا انفسا اكثر اهل العلم وانكر ما تشبه  
 العمدة وقال ليس في كتاب الله الا العمدة والخطا جعل شبه المدة من قسم العمدة وسكنى عنه  
 مثل قولنا الجماعة وهو الصواب لما روي عبد الله بن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لا بد ان يذهب الخطا شبه المدة ما كان بالسوط والمصاحف من الابل منها اربعون في  
 طونها اولادها رواه ابو داود وهذا نص في ثبوت شبه المدة وقسمه الموقفي في المقبح الى اربعة  
 اقسام فزادها جرى مجرى الخطا وهو ان يتقلب النائم على شخص فيقتله ومن يقتل بسبب  
 كحفر يترحم ويغويه وهذه المصروفات اكثر اهل العلم من قسم الخطا (ويشترط في القتل  
 العمدة المقصد) فان لم يقصد القتل فلا قصاص لحديث علي لا يفي عن الخطا والقبيلان  
 وما استكرهوا عليه (هـ) القتل (العمدة) ان يقتل قصدا يعاين على الظن مائة (اي المقتول  
 به عالميا بكونه) اي المقتول (ادما معصوما) فلا قصاص بما لا يقتل غالبا لان حصول القتل  
 بما لا يقرب على الظن مائة به يكون انشا كالسبب او جيب الموت غيره والاما يختلف الموت  
 عنه في غير تلك الحال على الاكثر وكذا الاقصاص ان لم يقصد او قصد غير معصوم (وهو) اي  
 قتل العمدة الموجب للقصاص (تسعة اقسام) الاستفراء (احدها ان يجرسه بمعدله مودر)  
 بفتح الميم وسكون الواو (اي دخله يوردد في البدن ينقطع اللحم والجلد كسكين وسيف وسنان  
 وقدم او يقره بمسلة) بكسر الميم (او ما في معناه) اي سهام الحديد المذ كور (بما يحد ويخرج  
 من حديد ونحاس ورماس وذهب وفضة وزجاج وغيره ونشب وقصب وعظم حرم او غيره  
 كشرط سهام قات) الجروح (ولو طالت غلته منه ولا غلته به غيره) اي الجرح ولو كان في غير  
 مقتل كالاطراف لان الحديد لا يعتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل بل دليل ما لو قطع شخصه  
 اذنه او اذنه فمات ولان العمدة لا يختلف مع اتحاد الاله والفضل يسره الاضاء وابطائه ولا يفي  
 البدن مقاتل خفية وهذا سرية ومورثا شبه الجرح الكبير (ولو لم يداوه) اي الجرح (قدر  
 عليه) اي الدعوة لانه ليس بواجب بل ولا مستحب فتركه ليس بقاتل (او يقره) الجاني (بارة  
 او شوكه ونحوها) من كل معدد صغير (في مقتل كالبين والفؤاد) وهو القلب (والخاصرة  
 والصدغ واصل الاذن والخصيتان) في الحال (او) جرحه (بارة ونحوها) في غير مقتل  
 (كالالية والفخذ في الحال او) لم يمت في الحال لكن (بقي عنها) يفتح الضاد وكسر الميم  
 اي منالما (حق مات) ففي ذلك كله القود لان الظاهر انه مات بفعل الجاني (وانقطع)  
 اي ايان سلة خطره من اجني مكلف بغير اذنه فمات فعليه القود (او يبط) اي شرط (ساعة  
 خطرة) يخرج ماء ما (من اجني مكلف بغير اذنه فمات فعليه القود) لانه جرحه بغير اذنه جرحا

وهو مفارقة الروح اليه (ثلاثة ضرب) احدها (٤) يختص الاقصاص به دون غيره  
 (و) الشافعي (في عمد) الثالث (خطا) وهذا انفسا اكثر اهل العلم وانكر ما تشبه  
 العمدة وقال ليس في كتاب الله الا العمدة والخطا جعل شبه المدة من قسم العمدة وسكنى عنه  
 مثل قولنا الجماعة وهو الصواب لما روي عبد الله بن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لا بد ان يذهب الخطا شبه المدة ما كان بالسوط والمصاحف من الابل منها اربعون في  
 طونها اولادها رواه ابو داود وهذا نص في ثبوت شبه المدة وقسمه الموقفي في المقبح الى اربعة  
 اقسام فزادها جرى مجرى الخطا وهو ان يتقلب النائم على شخص فيقتله ومن يقتل بسبب  
 كحفر يترحم ويغويه وهذه المصروفات اكثر اهل العلم من قسم الخطا (ويشترط في القتل  
 العمدة المقصد) فان لم يقصد القتل فلا قصاص لحديث علي لا يفي عن الخطا والقبيلان  
 وما استكرهوا عليه (هـ) القتل (العمدة) ان يقتل قصدا يعاين على الظن مائة (اي المقتول  
 به عالميا بكونه) اي المقتول (ادما معصوما) فلا قصاص بما لا يقتل غالبا لان حصول القتل  
 بما لا يقرب على الظن مائة به يكون انشا كالسبب او جيب الموت غيره والاما يختلف الموت  
 عنه في غير تلك الحال على الاكثر وكذا الاقصاص ان لم يقصد او قصد غير معصوم (وهو) اي  
 قتل العمدة الموجب للقصاص (تسعة اقسام) الاستفراء (احدها ان يجرسه بمعدله مودر)  
 بفتح الميم وسكون الواو (اي دخله يوردد في البدن ينقطع اللحم والجلد كسكين وسيف وسنان  
 وقدم او يقره بمسلة) بكسر الميم (او ما في معناه) اي سهام الحديد المذ كور (بما يحد ويخرج  
 من حديد ونحاس ورماس وذهب وفضة وزجاج وغيره ونشب وقصب وعظم حرم او غيره  
 كشرط سهام قات) الجروح (ولو طالت غلته منه ولا غلته به غيره) اي الجرح ولو كان في غير  
 مقتل كالاطراف لان الحديد لا يعتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل بل دليل ما لو قطع شخصه  
 اذنه او اذنه فمات ولان العمدة لا يختلف مع اتحاد الاله والفضل يسره الاضاء وابطائه ولا يفي  
 البدن مقاتل خفية وهذا سرية ومورثا شبه الجرح الكبير (ولو لم يداوه) اي الجرح (قدر  
 عليه) اي الدعوة لانه ليس بواجب بل ولا مستحب فتركه ليس بقاتل (او يقره) الجاني (بارة  
 او شوكه ونحوها) من كل معدد صغير (في مقتل كالبين والفؤاد) وهو القلب (والخاصرة  
 والصدغ واصل الاذن والخصيتان) في الحال (او) جرحه (بارة ونحوها) في غير مقتل  
 (كالالية والفخذ في الحال او) لم يمت في الحال لكن (بقي عنها) يفتح الضاد وكسر الميم  
 اي منالما (حق مات) ففي ذلك كله القود لان الظاهر انه مات بفعل الجاني (وانقطع)  
 اي ايان سلة خطره من اجني مكلف بغير اذنه فمات فعليه القود (او يبط) اي شرط (ساعة  
 خطرة) يخرج ماء ما (من اجني مكلف بغير اذنه فمات فعليه القود) لانه جرحه بغير اذنه جرحا

قالت طلقني زوجي ثلاثة اذني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعتمد في اهلي وواصل (ولا تبسبب الابه) اي بالامون من البلد  
 الذي شأته (ولا تسافر) قبل ان تفسد ما في البيت من غير بلدها من التبرج والتعرض للريبة (وان  
 سكتها من) (عساوا) وسبب في السفار (او) سكتها (مقلدا) سكت (مبين والآخر بينهما باحضان) جاز كالواو كما يجبر بين  
 متجاوزين (او) كان (معها محرم) وان لم يكن بينهما باب معتق جازة فلهما محرمها وترك ذلك اول قاله في النسخ فان لم يكن معها  
 محرم لم يجز لان الخلوة بالاجنبية حرام (وان اراد) مبيتها (اسكنها بغيره او غيره) اي غير منزله (ما يصلح لها) سكتها (فحسبنا انفسه  
 ولا يحذو رقبته) من رقبته ما لا يصلح له رقبته او خوف عليه ونحوه (لزمها) ذلك لان الحق له فيه وضرب عليه فكان الى اختياره (وان



فإن كان (أبو بكر) يملكها (نقطة كمشة) وطه (شبهه أو) من (نكاح فاسد أو مستبرأة لعنق) فهي السكنى عليها بما يختاره  
الواطي أو السيد فخصمنا الفرائض بلا محذور ولا يلزم السيد ولا الواطي أسكنها حيث لا حل (ورجعية في لزوم منزل) مطلقا لا في  
الأحداد (كتموت عنها) زوجها نصا لقوله تعالى ولا تخسر جوه من بيوتهم ولا يخرج من وسواء أذن لها المطلق في الخروج  
أو لا لأنه من حقوق العدة وهي حق لله تعالى فلا عكس الزوج اسقاط شيء من حقوقها كما لا يملك اسقاطها أي العدة (وان امتنع من)  
أي زوج أو مبيع (لزمته سكنى) زوجته ٣٣٤ أو مياقة الحامل (أجبر) أي أجبره الخ كما يطلب من وجبت لها كسائر

الحقوق عليه (وان غاب) من  
لزمته السكنى (اكثرى عنه  
الحاكم من ماله) مسقطا لها  
لقبها مقامه في أداء ما وجب  
عليه (أو اقترض) الحاكم  
(عليه) ان لم يجد له مالا أجره  
المسكن (أو فرض) الحاكم  
(أجرته) أي المسكن لتؤخذ  
منه إذا حضر (وانا أكثره)  
أي المسكن من وجبت لها  
السكنى (بأذنه) أي من وجبت  
عليه (أو بأذن حاكم) ان  
يجوز عن استئذنه (أو  
بدونهما) أي دون أذنه وأذن  
حاكم ولو مع قدرة على استئذان  
حاكم (رجعت) بمنزل ما أكثرت  
به لقيامها عنه بواجب كسائر  
من أدى عن غيره ديناً واجبا  
بنية رجوع (ولو سكتت) مع  
غيثه أو منعه أو بأذنه (في  
ملكها) بنية رجوع عليه بأجرته  
(قلها أجرته) لوجوب أسكنها  
عليه فزمت أجرته (ولو سكتته)  
أي ملكها (أو أكثرت) مسكنها  
(مع حضوره وسكوته فلا) طلب  
لها عليه بشيء لأنه ليس بفائب  
ولا امتنع ولا أذن كما لو اتفق على  
نقسه من لزمته غيره نفقته في  
هذه الحال

#### باب استبراء الاماء

لا يجوز له فكان عليه القود وحيث تعدد كغيره فان كان بأذنه فلا ضمان لكن ان جنت يده  
أو كان غير حاذق ضمنه يديه (وان فعله حاكم من صغير أو مجنون) لمصلحة فلا شيء عليه (أو) فعله  
(وليها) أي ولي الصغير والمجنون (لمصلحة فلا شيء عليه) سواء كان الولي أباً أو وصيه لأنه محسن  
بذلك كالوختة فاته القسم (الثاني ان يضربه بمقتل) كبير (فوق عمود الفسطاط الذي تحته  
العرب ليوتها فيه رقة ورشاة لا) بمقتل (كهو) أي كعمود الفسطاط وهو الخشب الذي يقوم  
عليها بيت الشعر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن المرأة التي ضربت جاريتها وعمود  
فسطاط فقتلها وجنيتها قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بشرة ويديه المرأة على  
عاقبتها والعاقلة لا تحمل العمد فدل على ان القتل بعمود الفسطاط ليس بعمد وان العمد يكون  
بما فوقه (وأما العمود الذي تحته ما ترك وغيرهم تخيامهم فالقتل به عمداً لأنه يقتل غالباً أو  
يضربه بما يوجب على الظن موته كالت) بضم اللام: تشديد المشاة فوق (نوع من السلاح  
والدبوس وعقب الفاس والكودين الخشب الثقيلة التي يدق بها الدقاق الثياب والسندان  
أو) يضربه (بحجر كبير أو يلقى عليه حائطاً أو سقفاً أو مضرة أو خشبة عظيمة أو يلقيه من  
شاهق أو يكررها ضرباً) عليه (بخشبة صغيرة أو حجر صغير) لأن ذلك كله مما يقتل غالباً (أو  
يضربه به) أي بما ذكر من الخشب الصغيرة أو الحجر الصغير (مرة) في مقتل ونحوه (أو يذكزه  
يده في مقتل أو في حال ضعف قوة من مرض أو صغراً أو كبيراً أو مفرطاً أو برد شد يد ونحوه  
فاته فعليه القود) لأن ذلك الفعل يقتل غالباً (وان ادعى جهل المرض في ذلك كله لم يقبل)  
وكذا ان قال لم أقصد قتله لم يصدق لأن الظاهر خلافه (وان لم يكن كذلك) أي وان لم يكن  
الضرب بما ذكر من الخشب الصغيرة أو الحجر الصغير أو المكنز باليد في مقتل ولا في حال ضعف  
قوة ونحوه مما ذكر (نفيه الدية لأنه عمداً خطأ) لكونه لا يقتل غالباً (الا ان يصغر جرماً  
كالضربة بالقلع أو الاصبع في غير مقتل ونحوه أو مسه بالكبير ولم يضربه) به (ولا قود فيه  
ولاديه) لأن ذلك الفعل لا يتسبب عنه قتل (القسم) الثالث أن يجمع بينه وبين أمه أو غير بضيق  
كزينة ونحوها وزينها (الأسد) بضم الزاي (حفرة تحفر له شبه البئر) قال في الحاشية الزينة  
حفرة في موضع عال يصاد فيها الأسد وغيره (في فعل به) الأسد ونحوه (بما يقتل مثله) لأنه  
اذا تعدد الالتقاء فقد تعدد قتله بما يقتل غالباً (وان فعل به) أي الأسد ونحوه (بما يقتل مثله  
فعليه القود) لأنه اذا تعدد الالتقاء فقد تعدد قتله بما يقتل غالباً (وان فعل به) الأسد ونحوه (فملا  
أو فعله الآدمي لم يكن عمداً فلا قود) لأن السبع صار آلة للآدمي فكان فعله كفعله (وان ألقاه  
مكتوباً بحفرة سبع فقتله أو) ألقاه (بمضيق بحفرة حية فنشته أو لسهه عقرب من القوارض  
فقتله فعليه القود) لأن هذا يقتل غالباً فكان عمداً محضاً (وان أنشئه) بالمجعة والمهمله سواء

الاستبراء من البراءة أي التمييز والانقطاع يقال برى اللحم من العظم اذا قطع عنه وفصل (وهو قصد) أي  
نربص شأنه أن يقصده (علم براءة رحم ملك عين) من قن ومكاتبه ومدبرة رام ولد ومعلق عتقه بأصغه (حدونا) أي عند حدوث ملك  
بشره أو به ونحوهما (أو زوالاً) أي عند ارادة زوال ملكه ببيع أو به أو زواله بعنق أو زوال استمتاعه بان اراد تزويجها (من  
حل) متعلق ببراءة (غالباً) وقد يكون تعبد (بوضع حل) متعلق بعلم (أو بحضنة أو شهر أو بعشرة) أشهر وسيأتي تفصيل ذلك ونحوه  
الاستبراء بهذا الاسم لتقديره بما قل ما يدل على البراءة من غير تكرار وتعدد بخلاف العدة لما تقدم والاصل فيه حديث روي عن  
نابت مرفوعاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولا يسيء في سبي أو طاس

وقيل



مر فو على الاوطاح مل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحبض حبيضة رواء احمد وابو بلود (ويجب الاستبراء في ثلاثه واضح) فقط بالاستبراء (احدها اذا مل ذكر ولو) كان (طفلا) يارت او شرا من غيره (من) اي امه (يوطا ملها) بكر اكانت ارضيا (ولو مسبه اولم تحض) لم يفر او اياس (حتى) ولو ملكها (من طفل) او اتى لم يحمل استماعها ولو قبله حتى يستبرأ ثم تقدم وكذا عدة قال احمد بلقي ان الاستبراء يحمل فقال له بعض اهل المجلس نعم قد كان في جيرانه ومقدمات الوطاح له ولانه لا يؤمن كونها حلالا من مائه هاهنا ام ولد فلا يصح بيعها فيكون مستعانا ولم يغيره (فان عتقت قبله) اي الاستبراء ٣٢٥ (لم يعزان بسكبه ولم يصح) نكاحها منه ان تزوجها (حتى يستبرأ)

لا يملك بالمرء عليه وطؤها قبل الاستبراء في غسل العنق لغير تزويجه بعده كالمعتدة (وليس لها نكاح) بغيره اي سببه (ولو لم يكن مائه هاهنا) كسببه لانه حرم مائه وطؤها قبل استبرائها لحرم عليه تزويجها كالتواضع لمرأها معتدة (وعلى رواجه) قال (المنع) في تنعيم (وهي أصح) وصحة في الحرور وجرمها في المعنى والشرح واو جيز وشرح ان مما وقد ذكر فان عبدوس وقدمه في الحماوى الصغير ذممه في ان يضاف لذن تزويجها بغيره نصرف بخروطه وكان عليك ان يرضع قبل غسل الملاءة فلا يكون اشترى ما كان عليك ان يرضع لانه فرعه ولا يجوز فيه (ومن احذ من كتابه امة حاضته هذه) اي ان كتاب وجب استبراءه وكذا ان اخذها من مكانه (او باع) امه (او وهب امه ثم عادت) الامه (اليه بسخ او بغيره) ولو قبل زهره من المجلس (حيث انفق المالك وحاسه من اوطاها ولو لم يرضع اشترى او منبها لانه قد دبره كغيره وسواء كان

وقبل مائه لانه لا يخطب اطراف الاسنان وبالمهمة بالاضراس (كله اوسما) المراده من الحيوان المفترس (اوحية من القوائل وهو) اي ذلك الفيل (يقتل فابا قعد) بقاديه لانه يقتل غالبا (وان كان) ما ذكر من انماش الكلب او السبع او الحية (لا يقتل غالبا كشمبان الجراز او سبع صغير) او كلب صغير (او كنفه والقاه في ارض غير مسبة) بفتح الميم اي كنفه السبع (فأكله سبع او نهشته) به فمات فشهده (فيضمنه بالدية على عاقبة والكفارة في ماله لانه قبل فلا تاف به ولا يقتل مثله غالبا) وكذلك ان القاه مشدودا في موضع لم يهد ووصلت زيادة الماء اليه او شتمت زيادة الماء وعده هاهنا (فوصلت الزيادة ومات بها فشهده لم يمسق) وان كان يملز مادة الماء في ذلك الوقت (واقاه مشدودا) فمات به فهو عمد (لانه يقتل غالبا القسم الرابع) القاه في ماء بفرقه او نار لا يمكنه التخلص منهما) اي من الماء والنار (اما اكثرهما او لجزءه عن التخلص لمرض او ضعف او صغر او كان مر يوطا او منعه الخروج كونه في حفرة لا يقدر على الصمود منها ونحو هذا فان) قدمه لان الموت حصل بعد فعله لم يمسق على الظن اسناد القتل اليه فوجب كونه عمدا (او حبسه في بيت واوقد فيه نار او سد المنفذ) انى لبيت (حتى اشتد الدخان رضى في به النفس او دفعه حيا او اراقه في ثروات نفس عا لم يمسق فشهده) لان ذلك يقتل مثله غالبا (وان القاه في ماء يسير بقدر على التخلص منه فليست فيه اختيارا حتى مات فله) لانه هلك لنفسه (وان كان) امة (في نار يمكنه التخلص منها لم يخرج حتى مات فلا قود) لانه يمكنه التخلص اشبهه ولو القاه في ماء يسير (ويضمنه بالدية) لانه حلال لانه المفضى الى الهلاك وهذا أحد وجهين قال في تصحيح العروج وهو الصواب والوجه الذي لا شئ عليه وهو ظ هر كلامه في الحرور وقدمه في الرعايتين والحماوى الصغير وشرح ابن رزق انتمى وجرمه في المنتمى (وانما تعلم قدره) اي الملقى في الماء او النار (على التخلص) قوله انما قدر على التخلص او نحو هذا) القسم الخامس خنقه بحبل او غيره (وهو لو كان احدهما لم يحنقه في خنقه ثم يعلقه في نخوة فموت فهو عمد وسواء مات في الحبل او في نخوة لان هذا جرت به عادة المروء والمفسدين الثاني ان يخنقه وهو على الارض (او سد فيه واتفق او عمد من خنقه حتى مات) اي عصاره عصارته غلبت امانات (في عدة موت في مثله عا لم يمسق) لانه يقتل عا لبارط اهر ما سبق انه يمسق سد الفم واتفق جميعا لان الحياة في الغالب لا تموت لا بسدها (وان كان) سدا فم او الانف او عصاره الحصى بين (في عدة لا يموت) مثله (في غيبه عمد لان يكون صغيرا الى الغاية بحيث لا يتروم الموت فيه) فلهذا (لانه لم يقتله) وهو في خنقه وتركه سدا حتى مات فلهذا قود) لانه قود عمد يقتل عمد (وان تهرس) لم يوق (ومع) سدا الخنق (ثم مات في الاضراس) على الحماوى لانه لم يقتله اشبهه ولو يرى يخرج ثم مته القسم

المشترى جلا او امراه (د) يجب استبراء (ان عادت مكانته) اي به بهز (او) عدا به (رحمها الحرم) بهز (و) عدا به (رحم مكانته الحرم بهز) مكانته او مكانته من اداء النكاح لسبق ملكه على النكاحية ومعلوم ان ملكه ملكه عا لان ملكه كان قبل الوفاة ملكا ليدفان اعجز عاد اليه (اولا امة من رهن) ولا استبراء لملكه بحاله (او احذ من هذه الناحية وقد حذت قبل ذلك) اي الهود او الملك او الاخذ والاستبراء على ملكه فلا يحنقه بوجبه (او اسلمت) امه (بحوية) حذت عذبه سيد مسلم (او) اسلمت (وثنية) عند سيد مسلم حذت عذبه (او) اسلمت (مرتدة) حذت عذبه (و) استبراء لعدم مجرمه ذلك والمسلم يراة من جهن بالاستبراء عذبه الملك (او) اسلم (مات بعد رده) فلا استبراء على امه لما تقدم (او ملك صغيرة ذوط مثله) هذا استبراء لان برأه رجاها



محصنة (ولا يجب) استبراء (ملك أنثى من أنثى) أو ذكر لانه لا فائدة فيه (ومن) استبراء (من مثلث زوجته) بارت أو شراؤها (لبيع وقت جلها) أن كانت حاملا (ومنى ولدت لسته أشهر فكثر) من مملكتها (فأم ولد ولو أنكر الولد بعد أن يقر بوطئها) لأنها صارت فراشا له بوطئها والولد لفراسه (ولا) نصير أم ولدان ولدت (لاقل) من ستة أشهر من مملكتها أو عاش للمعلم بانه من الزوجة (ولا) أن أتت به لاكثر من ستة أشهر (مع دعوى استبراء) لأنها ليست فراشا له وتقدم في باب ميراث الحمل يجب استبراء زوجته مرة مات ولدها عن ورثة ليس فيهم من يجب ٣٣٦ حلهان كان (ويجزى استبراء من) أي أمة (ملككت ببراء أوهبة

روحية أو غنيمة أو غسبرها) كالمأخوذة أجرة أو جماله أو عرضا عن خلع ونحوه وان وجد استبراءها (قبل قبض) لها (و) يجزى استبراء (لشتر من خيار) لو جرد الاستبراء وهي في ملكه كما بعد القبض أو انقضاء الخيار (ويؤكل كيدموكل) فقبضه كقبضه لقيامه مقامه وان ملك بعض أمة ثم باقيا قال استبراء من ملك الباقي (ومن ملك) أمة (مستد من غيره) اكتفى بالعدة (أو) ملك (مزوجة فطلقة) زوجها بعد دخولها أو مات زوجها اكتفى بالعدة (أو زوج) سيد (أمنه) ثم طلق بعد دخوله اكتفى بالعدة (لحصول العلم بالبراءة) به فلا فائدة في الاستبراء (وله) أي من ملك مستد منه (وطه) مستد منه) بغير طلاق ثلاث (فيها) أي عدة لانه لا يلزمه استبراءها من مائه فان باعها ملكت لمشتريا انقضاء عدتها (وان طلق من ملكت) بالبناء للمول (مزوجة قبل الدخول وجب استبراءها) نصا وقال هذه حيلة وضعها أهل الرأي لئلا من استبراءها لانه تجدد له

(السادس) حبه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما (أي الطعام وحده أو الشراب) (أو) منعه (الدفاع) الشتا ولياليه الباردة قاله ابن عقيل حتى مات جوعا أو عطشا أو بردا في مدة يموت في مثلها غالبا بشرط أن يتعذر عليه الطلب فعمد (لان الله تعالى أجرى العادة بالموت عند ذلك فاذا تمده الانسان فقد تعدد القتل (فان لم يتعذر) - ليهما الطلب وتركه حتى مات (يؤدر) لانه الهلك لنفسه (كثر كشد) وضع فصاده والمدة التي يموت فيها غالبا تختلف باختلاف الناس والزمان والأحوال فاذا عطشه في الحرمات في الزمان القليل وعكسه في البردان كان حبه مع منعه الطعام والشراب (في مدة لا يموت فيها غالبا) هو (عمدا خطأ وان شككتا في) أي في المدة هل يموت فيها غالبا أولا (لم يجب القود) لعدم تحقق موجبه القسم (السابع) سقاء سماء (لا يعلم) المقتول (به) أو خاطبه بطعام ثم أطعمه إياه أو خاطبه بطعام آكله فكله وهو لا يعلم (به) فمات فعليه القودان كان ذلك السم (مثله يقتل غالبا) لما روي أن يهوديه أقتل النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسهومة فأكل منها النبي صلى الله عليه وسلم وبشيرين الملاء فلما مات بشير أرسل اليها النبي صلى الله عليه وسلم فاعترفت فأمر بقتلها رواه أبو داود (وان علم آكله) أي السم (به) وهو بالغ عاقل فلا ضمان) كما لو قدم اليه مكينا فقتل به نفسه (وان كان) الآكل (غير مكاف) بان كان صغيرا أو مجنوناً ضمانه) واضع السم لان الصبي والمجنون لا عبرة بفعلهما (وان دخله) أي السم (بطعام نفسه) فأكله انسان به - يراد منه فلا ضمان عليه) لانه لم يقتله وانما هو قتل نفسه أشبه ما لو دفر في داره بثر اليعق فيها الأسم اذا دخل يسرق منها وسواء دخل بأذنه أو بغيره حيث لم يأذنه في الآكل (فان ادعى القاتل بالسم عدم علمه انه قاتل لم يقبل) منه لان السم يقتل غالبا (كما لو جرحه) وقال لم أعلم انه يموت وان كان (ما - سقاء له) سماء لا يقتل غالبا (فقتله) (فشيء عمدا) لانه قصد الجناية بما لا يقتل غالبا (وان اختلف) في السم المسقى له (هل يقتل غالبا أولا وثم بينة) لأحدهما (عز بها) اذا كانت من ذوى النسب به (وان قالت) البينة أن ذلك السم (يقتل الضعيف دون القوى أو غير ذلك عمل على حسب ذلك) لانه يمكن (فان لم يكن مع أحدهما بينة فالقول قول الساقى) لانه منكر القسم (الثامن) أن يقتله بسحر يقتل غالبا فهو عمدا اذا كان الساحر يعلم ذلك أشبه ما لو قتله بمحدد (وان قال) الساحر (لا أعلمه) قاتلا لم يقبل قوله) لانه خلاف الظاهر (وهو) أي السحر (كسحر حكا) أي حكمه السابق (واذا وجب قتله) أي السحر (بالسحر وقتل) به (كان قتله به حدا) قاله ابن الجاه ومحققه في الانصاف ومتنهم ما قدمه المصنف كغيره في الحدود انه يقتل قصاصا بتقديم حق الأدمى (ونجس دية المقتول في تركته) أي الساحر كما لو مات أو قتل بغير المهور (والعميان الذي يقتل بعينه) قال ابن نصر الله في حواشي الفروع ينبغي أن يلحق بالساحر الذي يقتل

الملك فيها ولم يحصل استبراءها في ملكه فلم يحل له بغير استبراء كالولم تكن مزوجة ولا به ذرية إلى اسقاط الاستبراء بان يزوجه البائع اذا اراد بيعها ثم ادأتم البيع طهها وزوجه قبل دخوله (الثاني اذا وطئ أمة) التي يوطأ مثاها (ثم اراد تزويجها أو) وطئها ثم اراد (بيعها حراما) أي التزويج والبيع (حتى يستبراء) لان الزوج لا يلزمه استبراء فيغضى الى اختلاط المياه واشتباها الانساب ولان عمر أنكر على عبد الرحمن بن عوف بيع جار به كان يوطأها قبل استبراءها ولان المشتري يجب عليه الاستبراء لحفظ مائه فكذا البائع والشك في صحة البيع قبل الاستبراء لاحتمال أن تكون أم ولد ولانه قد يستبراء من لا يستبراء فيغضى الى اختلاط المياه واشتباها الانساب (فلو خالف) تزوجه أو باعها قبل استبراءها (صح البيع) لان الأصل عدم



**وقف على طلب العلم من الخيانة**

الحل (دون الشكاح) فلا يصح كثر وبيع المعتدة (وان لم يطل) سيد امته (ايها) اي البيع والنكاح (فله) اي الاستبراء لعدم وجوبه  
اخذ الموضع (الثالث اذا اعتق ام ولد له) اعتق (سريته) اي الامه التي اتخذها الوطئه من السر وهو الجماع لانه لا يكون الامرا وقال  
الا وهري خصوا الامه بهذا الاسم فرقا بين المرافاة التي تنكح والامه (اومات عنها) اي عن ام الولد او السرية سيدها (لزمها الاستبراء  
نفسها) لان امراس سيدها وقد فارقها بالموت او العتق فلم يخرج من تحتها الى فراش غيره فلا استبراء (لزمها الاستبراء) ان استبراء  
قبل عتقها) لحصول العلم ببراءة الرحم (او اراد) بعد عتقها (زوجها) ٢٢٧ اي ان يتزوجها فلا استبراء لانها لم تنقل

الى فراش غيره (او) استبراء  
الامه المبيعة وانها (قبل بيعها  
قاعدة) فاعتقها (معتق) منه قبل وطئها  
فلا استبراء عليها استعتقها استبراء لها  
قبل بيعها (او اراد) مخرى امه  
استبراء لها قبل بيعها  
(تزوجها) من غيره (قبل  
وطئها) فلا استبراء عليها ببراءة  
رحمها بالاستبراء السابق لبيع  
(او كانت) ام ولد او السرية  
حال عتقها (مزوجها) المعتدة  
من زوج او وطئ شبهة او زنا  
(او فرغت) عدتها من زوجها  
قاعدة (مبيدة) (قبل وطئها)  
بعد فراغ عدتها فلا استبراء لغير  
براءة رحمها ونكاحها بالبدن  
(وان ابنتها) اي الامه من زوجها  
(قبل دخوله) بها (او بغيره) اي  
الدخول فاعتدت ثم ماتت سيدها  
(اومات) زوجها (ماعتقت) ثم  
ماتت سيدها فلا استبراء عليها  
(ان لم يطلها) سيدها وال  
فراش سيدها يتزوجها (كن لم  
يطلها) سيدها (اصلا) قبل  
تزوج او بغيره فلا استبراء عليها  
للم براءة رحمها منه (ومن بيعت)  
بالبناء مجهول من ابناء (ولم  
تستبرأ) قبل بيع (ماعتقها  
معتق) وطئ (قبل) استبراء  
استبراء نفسها او عدتها او جد

بغيره قال اذا كانت عينة بية طبع القتل بها او بغيره باختياره وجب به القصاص (لانه فعل  
به ما يقتل قالوا) وان فعل ذلك بغير قصد الجنابة فيتوجب له القصاص ما يجب في القتل  
الخطأ كذا ما تلقه بينه بنو حنيفة القول بجهالة الا ان يقع بغير قصد الجنابة عدم الضمان  
انتهى وياقني التعزير) وقال ابن القيم في شرح منار السالكين ان كان ذلك بغير اختياره  
بل غلب على نفسه لم يقتص منه وعليه الذم وان عمدت لثبوت ردعه وعلم انه يقتل به ما غلب  
او الخاف بقتله مثل ما قتل به فيبسطه ان شاء كما ان هو المقتول وما قتلته قصاصا بالسيوف فلا  
لا غير مماثل للجنابة قال وسالت شيخنا عن القتل بالحال هل يوجب القصاص فقال ثلثي  
ان يقتله بالحال كما قتل به وفرق بين القيم في المشبه بالثاني من المشاهدين العائن والساهر من  
وجهين والذين نظر باحصان مشوب بحمد من حيث الطبع يحصل للظهور منه ضرر قال  
بعضهم وانما يحصل ذلك من سم يصل من عين العائن في الهواء الى بدن المعيون ونظير ذلك ان  
الحائض تمنع يدها في اناء الابن فيصد ولو وضعت يده في طهره لم يفسد وان اخرج يده فخرق عي  
الارمد فبرمد وبتشابه واحد محضرة فيتشابه قاله الحافظ ابن حجر والقسم (الناسع) ان يشهد  
اثنان فكثر على شخص يقتل عمد او ردع حيث امتنعت التوبة او (يشهد) (اربعة) فكثر برزنا  
محضين ونحو ذلك مما يوجب القتل فقتل بشهادتهم ثم رجعوا واعتروا بغيره فقتل  
فليسهم القصاص لما روى القاسم بن عبد الرحمن ان رجلين شهدا عند علي انه سرق  
فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما فقال علي لو اعلم انكما عمدت لقطع ايديكما ولانهما توصلا  
الى قتله بسبب بقتل غالبا شبه المكره وقوله حيث امتنعت التوبة بان شهدا له سببا به  
او رسوله ونحو ذلك بخلاف ما تقبل فيه التوبة اذ يمكن دفعهما بالتوبة وكذلك الحاكم اذا  
حكم على شخص بالقتل عالما بذلك) اي بكذب البيضة (متعمدا فقتل واعترف) الحاكم  
بذلك (فعليه القصاص) لانه في معنى الشهود فكان الحاصل بسببه عمدا كما قتل الحاصل  
بسبب الشاهدين (ولو ان الولي الذي يشرقه اقر بعمله بكذب الشهود ونعمد قتله  
فعليه القصاص وحده) لانه باشر القتل عمد بغير حق (فان اقر الشاهدان والولي والحاكم  
جميعا بذلك) اي بالكذب والتعمد بقتله (فلي الولي المباشر) لقتل (القصاص وحده ايضا)  
لانه باشر القتل عمد واعدا وانا قال في الشرح ينبغي ان لا يجب على غيره شي لانهم منسيبون  
والمباشر يظل حكمها كالدافع مع الخاف (وان كان الولي لم يباشر) القتل (واغيا) شروكيه  
فان كان الوكيل عالما فعليه القصاص وحده) لانه انما يباشر (والا) اي وان لم يكن الوكيل عالما  
(فلي الولي) القصاص كالمباشر (يختص مباشر عالم بالقتل والولي) عالم (ثم بينه وجهكم ومعي  
لزمنا الله الحاكم والبيضة فهي بينهم سواء على الحاكم مثل واحد منهم) لان الجميع منسيبون

٤٣ - (كشاف القناع) - ثالث - عند مخر من استبراء ان عتقت في اثباته لتمام براءة زوجها (ومن  
اشترى امه وكان ياتوها بطرها ولم يستبرأها) لانه قبل بيعه (لم يخرج) نشتر (ان يتزوجها قبل استبرائها) حفظا لانساب وحذر من  
اختلاط المياه (وان مات زوجها ام ولد وسيدها وجهل اسبقهما) موتا (فان كانت بينهما) اي بين موتها (وفي شهر من خمسة ايام  
اربعتا المدة) بين موت زوجها وسيدها (لزمها براءة) اخرها لا طول من عدة حرة لو فاء (واستبراء) لانه محتمل ان يكون  
الزوج مات آخر فلا استبراء عليها بل عدة لو فاء ومحتمل ان يكون الزوج مات اولاً وانقضت عدتها ثم مات السيد بعد فليزنها



الاستبراء فلا يخرج من العدة يمين الا باطوطها ويندرج فيه الاقل لكن تقدم قريته اذا مات السيد بعد عدتها الاستبراء عليها حيث لم تصرف راشاه ويمكن حمله على ما اذا علمت ان آخرها موتاً أصابها وجهته (ولا يرث) الامت ولو أم ولد شيئاً (من الزوج) لانها لم تحقق حرثها قبل موت زوجها (والا) بان علم بان بين موت سيدها وزوجها شهرين وخمسة أيام فقط (اعتدت كحرث الوفاة فقط) لاحتمال تأخر موت الزوج فتلزمها عدة الوفاة من موت لانه أحوط والاستبراء عليها لانه ان كان الزوج هو المتقدم تقدمت السيد وهي معتدة منه وان كان هو المتأخر تقدمت ٣٣٨ وهي من زوجة فلا استبراء على التقديرين (فصل واستبراء حامل بوضع)

ما تنقضي به العدة (و) استبراء (من تحيض بحبضة) نامة لحديث لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حبضة (و) (لا) يحصل استبراء (ببقيتها) أي الحبضة اذا ملكها حائضاً بالخبر (ولو حاضت بعد شهر) أي لو كانت الأمة المستبرأة من ذوات الحيض ولا تحيض الا بعد شهر من ملكها (و) استبراء (بحبضة) نصاً لا شهر لانها من ذوات الحيض ولو أم ولد (و) استبراء (آيسة وصغيرة وبالقلم تحيض بشهر) لا قامة مقام حبضة ولذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيض (وان حاضت فيه) أي الشهر (و) استبراء (بحبضة) كالصغيرة اذا حاضت في عدتها فان حاضت بعده فقد حصل الاستبراء (و) اما استبراء (مرتفع حبضها ولم تدر ما رفعه فيه شرة أشهر) نسعة للحمل وشهر للاستبراء لما تقدم في العدة (وان علمت) ما رفع حبضها من مرض أو رضاع أو غيره (فكحرث) فلا تزال في استبراء حتى يعود الحيض فتستبرأ بحبضة أو نصير آيسة فتستبرأ بشهر (ومحرم رطه زمن استبراء) كالوطء قبله (ولا ينقطع)

(ولو رجع الولي واليمنة ضمنه الولي وحده) لمباشرة القتل (ولو قال بعضهم عدت قاتله وقال بعضهم أخطأ نأير بكل قاتل نفسه دون البعض الآخر قاله ابن قنيس في حاشية الفرع أو قال واحد عدت قاتله وقال الآخر أخطأت فلا قود على المتعمد) لان القتل لم يتمحض موجبا (وعليه) أي المتعمد (حصته من الدية المغلظة) مؤاخذه له باقراره (وعلى المخطئ حصته من الدية المخففة) ولو قال كل واحد منهم تعدت وأخطأ شريكاً أو قال واحد عدتاً جميعاً وقال الآخر عدت وأخطأ صاحبي أو قال واحد عدت ولا أدري ما قبل صاحبي فعليهما القود (لا عتاف كل منهما بالقتل عدواناً) (ولو قال واحد عدتاً) حال كونه مخبراً عنه وعن معه وقال الآخر أخطأنا مخبراً عنه وعن معه (لزم المقرب بالعدو القود) مؤاخذه له باقراره (و) (لزم) الآخر نصف الدية مخففة اذا كانا اثنين) فان كانوا ثلاثة فأكثروا فقال واحد منهم عدتاً وقال الآخر أخطأنا فلا قود وعلى من قال عدتاً حصته من الدية المغلظة والآخر حصته من الدية المخففة ولو قال عدتاًنا لا شهد دون القتل فالدية (وان قال أخطأنا فعليهما الدية مخففة ولو حفر في بيته بئراً وستره ليقع فيه أحد فوقع فيها أحد) فمات فان كان الواقع (دخل بانه قتل به) لتسببه في قتله (الا ان دخل بلاذنه أو كانت مكشوفة بحيث يراها الداخل أو لم يقصده) أي القتل فلا يقتل به ويأتي بوضع من هذا في الديات (ولو جعل في حلق زبد خراطة) أي حبلاً ونحوه (وشدها في شيء عال ونزك تحته حجراً فأزاله آخر عدتاً فمات قتل مزبلة ون رابطته) كالحافر مع الدافع (وان جهل) المزبل (الخراطة فلا قود) عليه لانه لم يتمم القتل (وعلى عاقلته في ماله الدية) جرم بعينه في المنتهى وغيره وفيه نظر لانه ان كان عدداً أو حبلاً القود وان كان خطأ أو شبهه عدتاً لدية على العاقلة (ولو شدد على ظهره قربة منقوشة وألقاه في البحر وهو لا يحسن السباحة فمات آخر ونحو القربة يخرج الهواء فغرق فالتقاتل هو الثاني) لانه المباشر والاول متسبب (واختار الشيخان الدال) على المقتول ليقتل ظمناً (يلزمه القودان) (و) علم الحال وامل مراده اذا تعدت نصيباً المباشر والا فهو الاصل (والا) أي وان لم يتمم الدال (و) عليه (الدية) (اختار الشيخ أيضاً) (ان الأمر) بالقتل بغير حق (لا يرث) من المقتول شيئاً لان له تسبباً في القتل (فصل) وشبه العمد ويسمى خطأ العمد وعدتاً خطأي لا اجتماعهما فيه (ان يقصد الجناية اما القصد المدون عليه أو) قصد (التأديب له فيصرف فيه بما لا يقتل غالباً ولم يجرحه بها فيقتل قصده أو لم يقصده) سمي بذلك لانه قصداً القتل وأخطأ في القتل (نحو أن يضربه بسوط أو عصا أو حجر صغير أو بلكزة يسده أو يلقه في ماء قليل أو يعصره بما لا يقتل غالباً أو سائر ما لا يقتل غالباً أو يصيح بصغير أو صغيرة وهما على سطح أو نحوه) من الامكنة المرتفعة (فيسقطان) فيموتان (أو يعتقل غافلاً فيصيح به فيسقط فيموت أو يذهب عقله) هذا كله

الاستبراء (به) أي الوطء فيه (فان حملت قبل الحيضة استبرأت بوضع) أي الحمل لانها من اولات الاحمال (و) ان حملت (فان حملت قبل الحيضة استبرأت بوضع) كما تقدم (و) ان حملت (في حيضة ابتدأتها عنده) أي المنتقل ملكها اليه (فحمل) له (في الحال) ولا يوطأها حتى تنسل (لجمل ما مضى) من الحيض قبل احبالها (حبضة) وظاهره ولو لم يبلغ اقل الحيض (وتصدق) أمة (في حيض) ادعته فحمل له ووطأها بعد تطهرها (فلا أنكرته) أي الحيض بان قالت لم أحض لقمته من وطئها لعدم الاستبراء (فقال أخبرني به) أي بانها حاضت وقد مضى ما يمكن حبضها فيه (صدق) لانه الظاهر (وان ادعت) أمة (موروثه) فحرمها على وارث بوطء مورثه) كايه أو ابنه صدقت واهله ما لم تكن مكنته قبل (أو) ادعت أمة (مستبرأة أن طازر وجاصدت) فيه



لا يعرف الامن - هـ (كتاب الرضاع) منع الرأفة قد تكبره (وهو) لغة من ائمن من ثدي يشربه (شرعاً من لبن) في الحولين (باب اي اجتمع) عن رجل من ثدي امرأة) متعلق بعص (او شربه ونحوه) كما كلفه قد يمينه وسوط به ووجور (و بحرم) رضاع (كذب) لقوله تعالى وأما تكلم الا في ارضه منكم واخوانكم من الرأفة وحدث عائشة مرفوعاً بحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة واقتضوا ابن ماجه من النسب واجمعوا على ان رضاع محرمة في الجنه (في ارضه ولو لم يرضعها) على ارضها (بلبن حمل لاحق بالواطئ) نسبه (طفلاً) في الحولين ذكر الراشي (صار) أي المرضعة والواطئ المازح في الخبر الذي تاب عنه الممن (في تحريم نكاح) متعلق بصار (و) في (ثبوت محرمية و) (اباحه تنظر) اباحه ٣٢٩ (حاشية) لا وجوب نفقة وارث

وعنق ورشم دونه ونحوها (ابوه) أي الطفل (و) صار (هو) أي الطفل (ولهما) بهما مذكر (و) صار (اولاده) أي الطفل (وان غلوا اولاد لهما) وهو اطفال (و) صار (اولاد كل منهن) أي المرضعة وهو الواطئ المذكور (من الاخوان) من (غيره) كأن تزوجت المرضعة بغير مصلح لها منه اولاداً وتزوج الواطئ بغيرها وصار له منها اولاد (فإن تزوج منهم بغير ونحوه) والنيات اخواته (و) يصير (آؤم) أي ابان مرضعته الواطئ المذكور (أجداده) أي الطفل (و) أمه تمام (جداته) (و) صار (احواته وأخواتها) أي اخوة المرضعة وأخوات الواطئ وأخوته (أعمامه و) (أخواته) وحده (و) ذلك كله فخرج ثبوت لأمومة وادبوه (ولا تشتر حرمه) رضاع (اي من يرضع من رضع أو يوقف من أخ وأخت من نسب) - ن من في رحه (و) أب وأم وهم رضعه (و) (و) (و) من سبب ن من فرقة (فصل) مرضه ذي رضع وأخيه من سبب (و) (و) (و) أي المرضع (وأخيه من نسب

لا قد فيه لماروي عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده مرفوعاً قال عقل شبه الله لمعاط مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبهم راه أحمد وأبو داود وعن عبد الله بن عمر مرفوعاً الا ان في قتل الله شمه العمد قتل السوط والعصافيه مائة من الابل منها أربعون في بطونهم أولادهم راه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولهم من حديث ابن عمر مثله ورواهما الله في دار فقامي مسنداً أو مرعلاً وهذا القسم يثبت بالسنة والقسمان الآخران يثبتان بالكتاب (في الكفارة اقامات) اخفى عليه لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ قصير بر رقبة مؤمنة وانما طام وجود في هذا الصور (والدية على العاقلة) حديث أبي هريرة قال اقتلت امرأة من هذيل فرميت احداها الا ترى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقتل النبي صلى الله عليه وسلم ان دية حنينها عداو ودية وقضى بدية المرأة على عاقلة متفق عليه (وان صاح بكلف أو مكلمة فقط) (وما ما أودع بعتله) (فلانني عليه) اذالم يقتلهما الا لم يحن عليهم (وامساك الحية محرم وجناية) لانه انة بها عصى الى الهلاك وقال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة (فلو قتلت) الحية (ممكنه من مدعى التبعه ونحوه) هو (قاتل نفسه) لانه قتل بها ما يقتل غايه (و) (اما ما نك الحية) مع انقضاء لا تقتل فشه عداوته من اكل حتى يشم فانه لم يقتل نفسه (قلت وتظير ذلك كل ما يقتل غايه من المتى في الهواء على الجبال والجسرى في المواضع البعيدة مما يفعله ارباب البطالة والسطارة ويحرم ايضا اعانتهم على ذلك واقرارهم عليه

فصل وللهما ضربان ضرب في القتل (كرمي صيداً وغرض أو شخص ولو لم يصوم ما و بهيمة ولو عذرة فيه سبب آدمي مصوم لم يقتله) فهو وحدها فدمه في المني وهو مقتله كلامه في الحر وغيره وقيل اذ ارى مصوماً أو بهيمة محترمة فصاب آدمي مصوماً يقتله فهو عداؤه في الانصاف وهو منصوص الامم اجدد له الله في رواية وهو مذهب من لا يعرف اه وهو مفهوم المنتهى (أو ينقلب عليه نكح ونحوه) كذا في حاشية (عليه النكح) ولو لم يصبه في العاقلة - الضرب الثاني وهو فروعاً أحدهما ان يرى بريقه صيداً أو هذه في سبب آدمي لم يقتله أو مباح الله - الثاني ما ذكره بنو له (وان قتل في دار الحرب من يقاتله حرب في يمين مسلماً أو يرى الى صف الكفة في سبب مسلماً) لم يقتله (أو يتربس الكفار بمسلم ويقتله) المسلمين ان لم يرههم في قتال المسلم فهتابة الكفارة) روى عن ابن عباس لقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهم مؤمنون فقتلهم برقبة مؤمنة (بذية) لا يلهي كونه مسلم يذ كرية في هذا القسم وذكره في ان الذين قبلوه بهذه (فان شجعت في انهم ادى هو بين الكفار صديراً كالاسير والمسلم الذي لا يملكه هجرة والخروج من صفهم فانه يقاتل في صف

لايه وأخيه من رضاع) اجماعاً (كما يحل لأخيه من أبيه) من نسب (أخيه من أمه) من نسب اجماعاً (ومن ارضعت بابن حمل من زنا) طفلاً (أو) ارضعت بلبن حمل (ان يلبس طفلاً) في الحولين (صار ولداً) فقط فثبت له أمومة وهو روعها من الجسد ودها وانما لولا دون الابوة فروعها لانه تابع لنسب (وحرم) تعاقب ن كان اتى (على الواطئ تحريم محرمه) لانها بنته موطوءة (ولم تثبت حرمه الرضاع في حقه) أي الرائي أو لا عن حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (وان ارضعت) امرأة (بلبن اثنين وطئها بشبهة طفلاً وثبتت ابوتها) أي الواطئين (أو) اثبتت (ابن أحدهما) (أو) ان الحقة انة هبها أو باحد هبتيه (فإن رضع ابنتها) ان ثبتت ابوتها (أو ابن أحدهما) ان ثبتت ابوتها فقط لان حكم الرضيع تابع لحكم المولود (والا) ثبتت ابوتها ولا



التي هي في قلوبهم طفلة وطفلة  
على نحو شاة لم يصير اخوين لان  
تحريم الاخوة فرع تحريم الامومة  
ولانه لم يخلق لقضاء المولود  
الادعي (ومن تزوج) امرأة  
ذات لبن (أو اشترى) أمة (ذات  
لبن من زوج أو سيد قبله)  
فوطئها (فزاد) لبنها (بوطئ أو  
جئت) منه (ولم يزد) لبنها (أو  
زاد) لبنها (قبل أو انه) (أو  
الاول) لا استمراره على حاله ولم  
يحدد له ما ينقله عنه كصاحب  
اليد (و) ان زاد لبنها (في أو انه)  
بعد حملها من الثاني فله - ما لان  
زيادته عند حدوث الحمل ظاهرها  
انها من الثاني وبقاء الاول يقتضي  
كون أصله منه فوجب ان  
يضاف اليهما (ولو انقطع ثم تاب)  
قبل الوضع فله ما لانه كان للاول  
فعوده قبل الوضع يظهر منه ان  
ذلك اللبن الذي انقطع لكنه  
تاب للعمل فوجب ان يضاف  
اليهما (أو ولدت) من الثاني  
(فلم يزد) لبنها (ولم ينقص)  
(ف) (لبن) (لها) لان استمراره  
على حاله أو جيب بقاءه على كونه  
للاول وحاجة الولد الثاني اليه  
أو جيب اشترى كما فيه (فيصير  
مرتضيه ابنا لهما) لان اللبن لهما

أو أحد المولود (ان مات مولود قبله) أي قبل الاخوة بهما أو أحدهما (أو فقدت كانه أوتقه) (العالم) (عنهما) أي الواطئين (أو  
أشكلى أمره) على القافة (ثبت حرمة الرضاع) من جهة الرضاع (في حقهما) أي الواطئين تغلبا بالنظر فان كان أنثى لم تحمل لأحد  
منهما ولا ولادتهما أو ابنتهما ونحوهم تغلبا بالنظر وان كان ذكر أحرمت عليه بناتهما وأمهاتهما وأخواتهن ونحوهن لذلك وظاهره  
لا تثبت المحرمية ولا إباحة النظر وانخلوة لولادتهما ونحوهم (وان تاب لبن من) أي امرأة (لم تحمل) قبل ان تاب لبنها (ولو حمل مثله) أو  
لم يشتر الحرمه (نصافي لبن البكر) كابن ٣٤٠ رجل وكذلك حتى مشكل و (ابن) (بهيمة) فلا ينشر المحرمية بلا نزاع في لبن

قناهم باختيار فلا يضمن بحال) لانه الذي عرض نفسه للتلذذ بلا عذر (وان قتل بسبب كالذي  
يحفر بئرا أو ينصب حجرا أو سكيناً ونحوه تعدياً ولم يقصد جناية فيؤول الى اتيلاف الانسان  
نسيبه سبيل الخطأ) لانه يشارك الخطأ في الاتلاف وانما لم يحصل خطأ لعدم القصد في الجناية  
هذا كلام الموفق ومن تابه وعند الاكثر هو من الخطأ وهو مقتضى كلامه أولا حيث حصل  
القتل ثلاثة أقسام قال في المحرر والقتل بالسبب ملحق بالخطأ اذا لم يقصد به الجناية (فان قصد  
جناية نشبه عمد محرم) وقديرة وي قيلق بالعمد كما ذكرنا في الاكرام والشهادة (وعمد العبي  
والمحنون خطأ لا قصاص فيه) لانه عقوبة وغير المكلف ايس من أهلها (والدنه على العاقلة  
حيث وجبت) في الخطأ (والكفارة في ماله) في الخطأ وما أجرى مجراه (ولو قال) القاتل  
(كنت حال القتل صغيراً أو مجنوناً أو مأكناً) صدقه (صدق يمينه) لانه منكر والاصل عدم  
الموجب وان لم يمكن صدقه بان لم يعده له حال جنون ونحوه لم يصدق وان قال أنا الآن صغير  
واحتل صدق ولا يمين (و يأتي في الباب بعده)

فصل وتقتل الجماعة بالواحد اذا كان قتل كل واحد منهم صالحاً للقتل به (أو انقرد لقوله  
تعالى ولكم في القصاص حياة لانه اذا علم انه متى قتل به أتلف به فلولم يشرع القصاص في الجماعة  
بالواحد لبطالت الحكمة في مشروعيتها القصاص ولا جماع القصاص فروي سعيد بن المسيب ان  
عمر قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً وعن علي وابن عباس معناه ولم يعرف لهم في عصرهم  
مخالف فكان كالاجماع ولا نهى عقوبة يجب للواحد على الواحد فوجب على الجماعة تحريم  
القتل والفرق بين قتل الجماعة والدية ان الدم لا ينقسم بخلاف الدية (والا) أي وان لم يصلح  
قتل كل واحد من الجماعة للقتل كما لو ضرب به كل واحد منهم بحجر صغير فات (فلا) قصاص  
عليهم لانه لم يحصل من أحد منهم ما يوجب القود (مالم يتواطأوا على ذلك) القود ليقضوه  
فعلهم القصاص الا لا يتخذ ذريعة الى درء القصاص (وان عفا عنهم) أي عن القاتلين (الولي  
سقط القود) للعفو (ووجب دية واحدة) لان القتل واحد فلا يجب أكثر من دية كما لو قتلوا  
خطأ (و يأتي حكم الاشتراك في) قطع (الطريق في) باب (ما يوجب القصاص فيما دون  
النفس وان جرحه واحد جرحاً) جرحه (الآخر مائة) ومات (فهو ما سواه في القصاص والدية)  
لان اعتبار التساوي يفضي الى سقوط القصاص على المشتركين اذ لا يكاد جرحان يتساويان  
من كل وجه ولو اجمعت التساوي لم يثبت الحكم لان الشرط يعتبر العلم بوجوده ولا يمكن  
باحتمال وجوده بل الجهل بوجوده كالمعلم بعدمه في انتفاء الحكم ولان الجرح الواحد لا يشمل  
أن يموت به دون المائة وكذا الواو شجحه أحدهما وشجبه الآخر أمة أو جرحه أحدهما جائفه والآخر  
غير جائفه (فان قطع واحد يده) قطع (آخر رجله) وأرضحه ثالث فللولي قتل جميعهم)

(وان زاد) لبنها (بعد وضعه) هو (الثاني وحده) لدلالة زيادته انه لحاجة المولود فامتنت الشركة فيه  
فصل ولحرمة (بالرضاع) (شرطان أحدهما ان يرتضع) الطفل (في العامين) فلوارتضع بعدهما بالحظفة لم تثبت (الحرمة لقوله تعالى  
والوالدان يرضعن أولادهن حواين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاعة حولين فدل على انه لا حكم للرضاعة بعدهما  
ولحديث عائشة مرفوعاً فاعلم الرضاعة من الجماعة متفق عليه قال في شرح المحرر يعني في حال الحاجة الى الغذاء واللبن وعن أم سلمة  
مرفوعاً لا يحرم من الرضاع الامعاء وكان قبل الفطام رواه الترمذي وقال حسن صحيح والشرط (الثاني ان يرتضع) الطفل  
(خمس رضعات) فأكثرت حديث عائشة انزل في القرآن عشر رضعات معاً لو مات يحرم من نفسه من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس



وإذا تمت إرضاعه بغير من فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك رواه مسلم والآية فممن تم الاستئذان الرضاة المحرمة وهذا الخبر يخص من عزم حديث يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب (ومتى امتنع) طفل ندبا (بمقطعه) أى المص (ولو) كان قطعه له (فهو أدر) كان قطعه له (لتنفس أو) كان قطعه له (أوله) أى ما يراه به عن المص (أو) كان قطعه له (لانتقال) من ثدى (إلى ثدى آخر أو) من مرضعة إلى (مرضعة أخرى) ذلك (مرضعة) تحسب من الخمس فتهاجر من الرضاة (ثم إن عاد) الطفل (ولو قريبا) بأن قرب الزمان بين المصاة الأولى والعقد ما وضعته (ثلاثان) لأن المصاة الأولى زالت حكمها بترك ٣٤١ الأوتضاع فإذا عاده لمعتن فهو غير

الأولى (ويعرف في أنف وجور  
فخم كرضاع) في تحريم الحديث  
ابن مسعود مر فروع الأما أنشر  
العظام وأثبت التحريم وأما أبو داود  
ولوصل النبي بذلك إلى جوف  
كومسوله بالارتجاع وحصول  
أبانت التحريم وأشار العظم به كما  
يحصل بالرضاع والآن في سبيل  
أنظر المصنف فكان سيد لا تحريم  
كالرضاع المقيم (ويعزم ما حجت)  
من ابن نافع عن حماد بن أبي حمزة  
أنه قيل لانه وأصل من خلق  
يحصل به انتشار العظم وأبانت  
الحكم لحصول به التحريم كالوشية  
(أوشية) أي خلط بغيره  
(وصفاته) أي لونه وطعمه  
وربما (باقية) فيحرم كالماء  
لأن الحكم للأغلب ولبقاء اسمه  
ومعناه فإن غلب ما خالف به لم  
يثبت به تحريم لانه لا يثبت التحريم ولا  
يشر المقيم (أو سلب من ميتة)  
أفهم كذا في أخيه لساواته في  
أبانت التحريم وأشار العظم (ويحتمل  
به) أي شرب لبن مشوب مع بقاء  
صفاته وشرب لبن ميتة (من  
حلف لا يشرب لبناً) لانه ابن  
و(لا) تحسره (حقته) طفله  
باب امرأه ولو خمس مرات لأنها  
ليست بوضاع ولا يحصل بها عقد

لا شترأكم في القتل (و) له (العفو عنهم إلى الدية) فباخذ (من كل واحد منهم ثلثها وله أن يعفو عن واحد منهم) فباخذ منه ثلث الدية و يقتل الآخر وله أن يعفو عن اثنين) منها (فباخذ منها ثلثها) أي الدية (و يقتل الثالث) كالواحد وكل واحد منهما القتل (وان رثت جرحه أحد هومات) الجروح (من الجرحين الآخرين) أي الولي (ان يقتص من الذي يرى جرحه مثل جرحه) كاليوم بشره أحد (و يقتل الآخرين) لانفرادهما بالقتل (أو يأخذ منهما دية كاملة) لما تقدم (أو يقتل أحدهما أو يأخذ من الآخر نصف الدية وله أن يعفو عن الذي يرى جرحه أو يأخذ منه دية جرحه) ثم يفعل مع الآخرين كما تقدم (وان ادعى الموضع أن جرحه يرى قبل موته وكنهه شريكاً فان صدق الولي ثبت حكم البرء بالنسبة اليه) أي إلى الولي مؤاخذه له بأقراره (فلا علك قتله لا مطالبة بثلاث الدية) لاعترافه أنه لا يستحق ذلك عليه (وله) أي الولي (ان يقتص منه موصحة أو يأخذ منه ارشها) جسم من الابل (ولم يفعل قوله) أي الموضع ولا الولي المصدق له (في حق شريكه) لانه اقرار على غيره (فان اختار الولي القصاص فله قتلهما) كاليوم يدع ذلك (وان اختار) الولي (الدية لم يلزمه ما أكثر من ثلثها) كاليوم يدع البرء (وان كذب الولي) في دعواه ان جرحه يرى (حلف) الولي لانه مشكرك (وله) أي الولي (الاقتصاص منه أو مطالبة بثلاث الدية ولم يكن له مطالبة شريكه ما أكثر من ثلثها) أي الدية (وان شهد له شريكه ببراءة الزمهم ما الدية كاملة) لان ذلك موجب لشهادتهم ما قبلوا أخذان به (الولي أخذها) أي الدية (منهم ان صدقوا ما وان لم يصدقها أوقفها إلى الدية لم يكن له) أي الولي (أكثر من ثلثها) لاعترافه أنه لا يستحق عليه ما سوى ذلك وأوجب الولي (ونقبل شهادتهم) لشريكه ما في الجناية لانه لا يدفع عنهم ما ضررا ولا تجلب نفعا (ان كانا قد تابا وعدلا) والافتحاده الفاسق غير مقبولة (فيسقط القصاص) عن المثم ووله في النفس عدم مراية جرحه (ولا يلزمه أكثر من موصحة) قلت و يتبين ادشهادون القصاص مع تكذيب الولي لاعترافه بعدم استحقاقها (وان قطع واحد يده من الكوع و) قطع (آخر من المرفق ومات فهم فالتان) أي فهم ما سوا في القصاص أو الدية (مالم يبرأ الاول) لانهم قطعان فإذا مات بعدهما وجب عليهما القصاص كاليوم كانا في يدين (فان برئ) الاول قبل قطع الثاني (ف) القاتل (الثاني) لان جناية الاول قد انقطعت مبرايتها بالاندمال فخير الولي في الثاني بين القصاص والدية (فان اندمل القطعان أقيد الاول بان يقطع من الكوع) كما قطع (والثاني ان كانت كفه مقطوعة أقيد أيضا فتنقطع يده من المرفق) كما فعل (وان كان له) أي الثاني (كف) فلا قصاص لتعذر (ف) حجب (حكومة) ندبه في المسدع وغيره وقيل ثلاث دية يد وجرحه في المنتهى في دية الأعضاء ومناقصها (وان قتله جماعة) فإنا فأكثر (بالعمل لا يصح واحد منهم لقتله

(ولا) اثر (الابن) (واصل جودا لا ينفذ) (وصوله فيه) (كثافته وذكر) (وجانفة لانه لا يشتر اعظم ولا ينبت اللحم) (وهو رقيق قطار الصائم ذمه لا يعتبر فيه ذلك) (ومن ارضع خمس اولاد امهاته) (انوار بيع زوجته وام ولد له او ثلاث زوجته وام ولد له ونحو ذلك) (باب من تزوجته) (اي صاحب الابن) (صغرى) (لم يتم لها طمان ارضعته) (كل واحدة) (من امهات الاولاد او منهن ومن زوجته) (رضع حرمت) (على زوجها ابدا لثبوت الابوة) (لان الخمس رضعات من لبنه شبهه بالوارضعة واحدة منهن الخمس رضعات) (ولا) (يهرع عليه) (امهات اولاده لعدم ثبوت الامومة) (اذ لم ترضعه واحدة منهن خمس رضعات فلم تكن اما زوجته) (ولو كانت المرضعات بنته) (اي رجل واحد) (او بنت زوجته) (وارضع من طفلا او طفلة زوجة لا يسنهن اولا كل واحدة منهن رضعة) (فلا امومة) (واحدة من المرضعات ذمها لم ترضع خمسا) (ولا يمس به)



أبوالرضعات (جنا) للطفل أو الطفلة لعدم ثبوت الامومة (ولا) نصير (زوجه) أم المرضعات (جدة) للطفل أو الطفلة (ولا) نصير (أخوات المرضعات أخوالا) للطفل أو الطفلة (ولا) نصير (أخواتهن) أي المرضعات (خالات) للطفل أو الطفلة لأن تلك فروع الامومة ولم تثبت (ومن) أي أي رجل (أرضعت أمه وبنته وأخته وزوجته وزوجها بنته طفلة) أي أرضعتها كل واحدة منهن (رضعت رضعة لم تحرم) الطفلة (عليه) لعدم ثبوت امومة واحدة منهن (ومن أرضعت بلبنها من زوج طفلة ثلاث رضعات ثم انقطع) لبناها (ثم أرضعته) أي الطفل الذي أرضعته أولا ٣٤٢ (بلبن زوج آخر) غير الاول (رضعتين) في العامين (ثبتت الامومة) لارضاعها له

خمس رضعات (لا الابوة) فلم تثبت لواحدة منهما لأنه لم يكمل عدد الرضعات من لبنه (ولا) يحمل مرتضع لو كان أنثى لواحد من الزوجين (لأنه يبيد قد دخل بامها) (ومن زوج أم ولده برضيع حرم لم يصح) التزويج لأن من شروط نكاح الحر الامة خوف العنت ولا يوجد ذلك في الطفل إلا ان يحتاج للخدمة ولا يجسد طول النكاح حرة (فلا) أرضعته) أي الحر الصغير (بلبنه) أي السيد (لم تحرم على السيد) لأنه ليس بزوجة حقيقة فان زوجها برقيق رضيع أو حر رضيع عادم الطول خائف عنت العزوبة للخدمة فأرضعته بلبن سيدها خمس رضعات انفسخ نكاحه وحرمت عليه ما أبدا وبقي

فصل ومن تزوج ذات ابن (من غيره) (ولم يدخل بها) (تزوج صغيرة) (كثيرا رضعت) ذات ابن (وهي زوجة أو بعد ابنته) زوجها لها (صغيرة) بمن تزوجهن في العامين خمس رضعات (حرم) عليه المرضعة (أبدا) لأنها من أمهات نسائه فتدخل في عموم قوله تعالى وأمهات

نسائكم (وبقي نكاح الصغيرة) لأنها ربيبة لم يدخل بامها وقد انفسخ نكاح الكبيرة عند تمام الرضاع فلم يجتمع ما كاتبه الله العمد على أخته وأجنبية وأيضا لم يجمع طرأ على نكاح الام فاختص الفسخ بنكاح الام كالأولم وتحت أم وبنتها ولم يدخل بالام (حق ترضع) الكبيرة (ثانية) من الزوجات الأصغر خمس رضعات (في نفس نكاحهما) أي الصغيرة تين لا اجتماع أختين في نكاحه وليست أحدهما أولى بالفسخ من الأخرى فانفسخ نكاحهما (كما لو أرضعت أمتها) أي في زمن واحد بلان أرضعت كل واحدة من ندي أو حلب مائتين وسق لهما معا (وان أرضعت) الكبيرة (ثلاثا) من زوجاته الأصغر (متفرقات أو ثنتين معا أو اثلاثة متفرقة) انفسخ نكاح الأولين (لماسبق) (وبقي نكاح الثالثة) لانفساخ نكاح الأولين قبل ارضاعها فلم يقع معها أحدهن

فحوا أن نصير به كل واحد سوطا في حالة أو مترايا فلا قود وقية عن توطي وجهان) قال في الترغيب (المرواب) وجوب (القود) رتبة عدم معناه (وان فعل واحد فعلا لا تبقى معه الحياة كقطع حشوته أو مريته أو وجبه ثم ضرب عنقه آخر القاتل هو الاول) لأن الحياة لا تبقى مع جنائنه والحشوة بضم الحاء وكسر هاء الأمعاء والمرى بضم الميم مجرى الطعام والشراب في الخلق والودجان بفتح الواو وكسر هاء عرقان في العنق (ويبرز الثاني كما يبرز جان على ميت) فلهذا لا يضمته ولو كان عبدا فالنصف فيه كيت (وان شق الاول بطنه أو قطع يده ثم ضرب الثاني عنقه فالثاني هو القاتل) لأنه المقود لنفس جرمه عليه القصاص في النفس أو الدية ان عفا عنه لأنه لم يخرج بجرح الاول من حكم الحياة (وعلى الاول ضمان ما أتلف بالقصاص أو الدية ولو كان جرح الاول يقضي الى الموت لا محالة إلا أنه لا يخرج به عن علم الحياة وتبقى معه الحياة المستقرة تحرق الأمعاء أو) خرق (أم الدماغ وضرب الثاني عنقه فالقاتل الثاني) لأن عمر الجرح وسقى لبنا يخرج من خوفه علم أنه ميت وعهد الناس وجعل الخلافة في أهل الشورى فقبل الصحابة عهدوه وعملوا به (وان رماه) الاول (من شاقق يجوز ان يسلم منه) لقربه (أولا) يجوز ان يسلم منه لعلوه (وتلقاه آخر سيف فقهه) فالقصاص على الثاني لأنه فوت حياته قبل المصير الى حال يأس فيها من حياته (أو رماه بسهم قاتل فقطع عنقه آخر قبل وقوع السهم به أو ألقى عليه بحجرة فطارأ خروا سه بالسيف قبل وقوعها عليه فالقصاص على الثاني) لأنه القاتل لما تقدم (وان ألقاه في لجة لا يمكنه التخلص منها فالنصف منه حوت فالقود على الراي) لأنه ألقاه في مهلكة هلك فيها من غير واسطة يمكن إحالة الحكم عليه أشبهه بالومات بالفرق أو هلك بوقوعه على بحيرة ونحوها (وان ألقاه في ماء يسير فأكله سبع أو ألقاه حوت أو تمساح فان علم الراي بالحيوت ونحوه) كالتمساح (فالقود) لأنه فعل يقتل غالبا ولا فرق فيما تقدم بين أن يلقاه قبل أن يغرق في الماء أو بعده قبل الغرق أو بعده بان التغمه بعد حصوله فيه قبل غرقه (والا) أي وان لم يعلم بالحيوت ونحوه مع قلة الماء (فالدية) لأنه ذلك بفعله ولا قود لان الذي فعله لا يقتل غالبا (وان أكره) مكلف (مكلفا على قتل معين فقتله فالقصاص عليه ما) لان المكره تسبب الى قتله بما يرضى اليه غالبا أشبهه بالومات شته حبة والمكره قتل ظلم لا استبقاء نفسه كما لو قتله في المجاعة لا كلفه فعل هذا ان صار الامر الى الدية فهي عليه ما كالشريكين لا يقال المكره ملجأ لأنه غير صحيح لأنه يتمكن من الامتناع ولهذا بآثم بالقتل وقوله عليه الصلاة والسلام هي لا مقي عما استكر هو عليه محمول على غير القتل (وان كان) الذي أكره على قتله (غير معين كقوله أقتل زيدا أو عمرا أو أقتل أحدهما فليس أكرههما فان قتل أحدهما قتل) القاتل وحده (وان أكره سعدا يدا على أن يكره عمرا على قتل بكر فقتله قتل الثلاثة جرم به في الرعاية الكبرى)

ومعناه

نكاح الكبيرة عند تمام الرضاع فلم يجتمع ما كاتبه الله العمد على أخته وأجنبية وأيضا لم يجمع طرأ على نكاح الام فاختص الفسخ بنكاح الام كالأولم وتحت أم وبنتها ولم يدخل بالام (حق ترضع) الكبيرة (ثانية) من الزوجات الأصغر خمس رضعات (في نفس نكاحهما) أي الصغيرة تين لا اجتماع أختين في نكاحه وليست أحدهما أولى بالفسخ من الأخرى فانفسخ نكاحهما (كما لو أرضعت أمتها) أي في زمن واحد بلان أرضعت كل واحدة من ندي أو حلب مائتين وسق لهما معا (وان أرضعت) الكبيرة (ثلاثا) من زوجاته الأصغر (متفرقات أو ثنتين معا أو اثلاثة متفرقة) انفسخ نكاح الأولين (لماسبق) (وبقي نكاح الثالثة) لانفساخ نكاح الأولين قبل ارضاعها فلم يقع معها أحدهن



ارضاعها السيد (وان ارضعت) الكبرى زوجها الاصغر (الثلاثه ما كان شر منه محلو ما علم من ارضية او) ارضعت (احدا من منفردة ثم) ارضعت (تتبع معا تقسح نكاح جميع) لا اجتماعهن في نكاحه اخوات (ثم له ان تزوج) واحدة (من الاصغر) لان نكاحهن تحريم جميع لا تأيد لانه لم يدخل بامهن (وان كان دخل بالكبرى حرم الكل) عليه (على اليد) لانهم راى نكاحه اختانها كثر بامهن و (ذ) تحريم (الاصغر) على اليد (اراد تفهين من احنية) لانهم ليس راى نكاحه اختانها كثر انفسح النكاح على ما سبق تفصيله (ومن حرمت عليه بنتا امرأة) من نسب ٢٤٣ ومثله من رضع (كاهن وجده وخته وخته

و) بنت اخيه وبنت اخيه او بنتا امرأة (كرسته) التي دخل بامه (اذا ارضعت طعمة) رضاعا محرم (حرم عليه ابا) كبتها من نسب (ومن حرمت عليه بنت رجل كاهن وحده واخيه وابنه اذا ارضعت زوجته) او امه او موطوءة شهنة بلذنه طعمة (رضع محرمها) حرمها عليه (ابا) الحديث يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (ويشمع فيه) أي المستلثين (النكاح ان كانت) الطفلة (زوجه) فان ارضعتا بلبن غيرهما لم تحرم لهما ربه ورحله وان ارضعت عنه زوجة ما لم تحرمه عليه وان تزوج بنت عمه وخته او له او بنته فانرضعت حديثا احدا منها رضع محرمها اجمع النكاح وحرمها عليه ابا (ومن ارضعت ثلاث بنات من غيرها رضعت من) أي بناتها (ثلاث نسوة) أي لزوج امهن (كل واحدة) من رباته ارضعت (واحدة ارضاعا كاملا) في اللبن (ولم يدخل الكبرى) ثم ارضعت (حرم عليه) الكبرى بدأ لا بد من حديث حديث في

ومعناه في المنتهى المباشر لباشرته القتل طما والآخر ان تسليمه الى القتل لما يصحى اليه في (وان دفع لغيره مكلف القتل كيد ونحوه) كمن وسكن (ولم يامر به يقتل فقتل لم يلزم العاصي ثني) لانه ليس بامر ولا مباشر (وان امر غير مكلف) بالقتل فقتل (او) امر (عبد) بالقتل فقتل (او) امر (كبير اهل الجاهل لان تحريم) أي العبد والكبير العادل (القتل كشيء غير بلاد الاسلام فقتل فالتقصص على الامر) لان القتال هنا كالا لانه اشبه بالو ان شئت حية (ويؤوب المأمور) بما يراه الامام من حبس او ضرب (وان كان العبد ونحوه) كالكبير اهل القتل الذي يجهل تحريمه (قد اقام في بلاد الاسلام بين اهلها وادى الجاهل بتحريم القتل لم يقبل) منه لانه لا يفتي عليه اذن تحريم القتل ولا بطريقه اذا كان عالم (واقصص عليه) أي العبد ونحوه لباشرته القتل بلا عقد (ويؤوب السيد) الامر له به (وان امره) أي العبد سيده (نزبا وسرقه فقتل لم يجب الحد على الامر) بل على المباشر (جهل المأمور التحريم اولا) لكن له اجهل تحريم الزنا فلا حد عليه لما ياتي في باب (وان امره) بالقتل (مكلفا لما يابا تحريمه) (لقصص على القاتل) كما تقدم سره كان عبده او اجنبيا (ويؤوب الامر) لامره بالمصيبة (ولو قال مكلف غير قن لغيره اقتل او اجر حتى) فقتل فهدر (او) قال مكلف لغيره (اقتل ولا تقتل فقتل فهدر) (وجرحه هدر) لان الحق له فيه وقد اذنه في اذنه كالأذن في اذنه (ولو قاله) أي اقتلني او اجر حتى اراقتلني والاقتلني (قن) فقتل (ضمنه ان انا انا سيده بطل) أي بقيته او ارض الجراحه لان اذن القن في اذنه نفسه لا بد من على سيده (فقط) أي دون القصص ولو كافاه القاتل لان القصص حتى القن وقد سقط باذنه في قتله (ورقاه له ادر عليه اقتل نفسك والاقتلنيك او) قاله (انقطع يدك والاقطع يديها كراه) فيقتل المكره او يقطع اذا قتل المكره نفسه او قطع يده (ومن امر قن غيره بقتل قن نفسه) بدل الاثنى له (او اكرهه عليه) أي اكره قن غيره على قتل قن نفسه فقتل (فلاثنى له) على اقل من ولا على سيده كالأذن انسان لا تخرق اذنه في اذنه (وان امر السلطان بقتل انسان بغير حق من يعلم ذلك فالتقصص على القاتل) لانه غير معدوري فعله قوله عليه الصلاة والسلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولان غير السلطان امره بذلك كان قصص من على المباشر لم اولى به (وبمزا الامر) بالقتل ظلم لا نكاحه معصية (وان لم يعلم) فمؤررا اقتل بغير حق (ف) القصص (على الامر) ان المأمور معدور ولو جوبه حقه فمؤررا معصية والطاهر من حله لا يامر الا بالحق ذل ابو عباس هدايتنا على وجوب طاعة السلطان في القتل الجاهل وفيه نظر بل لا يطع حتى يعجز جوازته له وحيدته فمؤررا معصية لاسيما اذا كان معروفا بغيره ومن جهل بغيره اخل نكاحه بالحرمة (وان كان الامر) من

عموم قوله تعالى واهله بناتكم (ولم ينفسح نكاح واحدة من النساء) من نكاحه بناتكم وبناتكم بنات خالات (وان ارضعت) أي ثلاث بنات من نكاحه (واحدة) من نكاحه (واحدة من) ارضعت (رضعتين حرمت سكرى) ذها جده امراته في اذنه لان الطعمة ارضعت من اللبن الذي نشأ الحرمة به خمس رضعت كما في نكاح خمس من بنات واحدة قاله في شرحه تبعا لجمع ومقتضى ما تقدم لا تحرم لان الامومة لم تثبت بالبند ودر فرعه وصحة الموفق وغيره وقد اوضحته في الحديث (واذا طلق رجل (زوجا) بنات من نكاحه (واحدة) من نكاحه (واحدة من) ارضعت (رضعتين حرمت سكرى) ذها نكاحها) من الصبي ليصير ورثتها امه من الرضاع (وحرمت عليه ابا) لما تقدم (و) حرمت (على) لزوج (الاقرب ابدا) ثم من



حلائل أبنائه (ولو تزوجت الصبي أولا) أي قبل الرجل (ثم لم تحض تكاحه) أي الصبي (لم تحض) (لصفحة كعساره) (ثم تزوجت) رجلا (كثيرا فصارت لها) يحملها (منه لبن فارتضت به الصبي) حرمت عليها أبدا أما الرجل الذي هي زوجته فليس يرثها من حلائل أبنائه وأما الصبي فلأنها أمه (أو زوج رجل أمته بعد له رضيع ثم عتقت) الأمة (فاختارت فراقه) أي زوجها الصبي الرضيع (ثم تزوجت من أولدها فارتضت بلبنه زوجها الأول) في العامين (حرمت عليها أبدا) لما تقدم (فصل وكل امرأة أفسدت نكاح نفسها برضاع قبل الدخول فلامهرها) ٣٤٤ (لحي والفرقة من قبلها كما لو ارتدت) (وان كانت طفلة بان تدب) (الطفلة) (فترتضم)

رضاعا محرما لها على زوجها (من) امرأة (فائسة أو) من (مغني عليها) لأنه لا قبل للزوج في الفسخ فلامهر عليه (ولا يسقط) المهر (بعده) أي الدخول بوطء أو خلوة ونحوهما مما يقرره لتقرره (وان أفسده) أي النكاح (غيرها) أي الزوجة (لزمه) أي الزوج (قبل دخول نصفه) أي المهر لأنه لا فعل لها في الفسخ أشبه ما لو طلقها (و) لزمه (بعده) أي الدخول (كله) أي المهر لتقرره (ويرجع) زوج بما لزمه من مهر أو نصف (فيهما) أي فيما إذا أفسد الغير النكاح قبل دخول وبعده (على مفسد) لنكاحه لأنه أغرمه المال الذي بذله في نظير البضع بالتلف عليه ومنعه منه كشهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا (ولها) أي المتفسخ نكاحها بالرضاع من غيرها (الأخذ من المفسد) لنكاحها ما وجب لها نصلا لأن قرار الضمان عليه (ويوزع) لزمزوجا (مع تعدد مفسد) لنكاح (على) عدد (رضعاتهن المحرمة لأعلى) عدد (رؤسهن) أي الرضعات لأنه اتلاف اشتركن فيه فلزمهن بقدر

(غير السلطان فالقصاص على القاتل بكل جال) حيث علم تحريم القتل بخلاف من نشأ سادية بعبدة عن الاسلام كما سبق (وان أكرهه السلطان على قتل أحد أو) أكرهه على (جلده بغير حق) وفعل فبات المجلود (فالقصاص) أو الدية (عليهما) أي على السلطان والمباشر كما تقدم (لكن ان كان السلطان يعتقد جواز القتل دون المأمور كسليم قتل ذميا أو قتل عبدا فقتله فقال القاضي الضمان عليه) أي المأمور لأنه قتل من لا يحمل له قتله (دون الامام قال الموفق) إلا أن يكون القاتل عاميا فلا ضمان عليه (قال في المنى ينبغي أن يفرق بين المجتهد والمقلد فان كان مجتهدا فهو قول القاضي وان كان مقلدا فلا ضمان عليه لأنه تقليد الامام فيما يراه (وان كان الامام يعتقد تحريمه) أي القتل (والقاتل يعتقد أنه فالا ضمان على الأمر) كما لو أمر السيد عبده الذي لا يعتقد تحريم القتل به (وان أمسك انسا فالا خويلقه لا للعب والضرب فقتله مثل ان أمسكه له حتى ذبحه قتل القاتل) قال في المبدع بغير خلاف نعله لأنه قتل من يكافئه عبدا بغير حق (وحبس المسلم حتى يموت ولا قود عليه) أي المسلم (ولاديه) لما روى ابن عمر مرفوعا قال اذا أمسك الرجل وقلته الآخر قتل القاتل ويحبس الذي أمسك رواه الدارقطني وروى الشافعي نحوه من قضاء على رضى الله عنه ولأنه حبسه إلى الموت فحبس إلى أن يموت ومقتضى كلام المصنف انه يطعم ويسقي وفي المبدع يحبس عن الطعام والشراب حتى يموت (وان كان المسلم لا يعلم ان القاتل يقتله فلا شيء عليه) لأن موته ليس بفعله ولا ياتر فعله بخلاف الجارح فإنه لا يعتبر فيه قصد القتل لأن السراية أثر جرحه المتعود له (وكذا لو فتح فيه وسقاه الأخرى) فيقتل الساقى ويحبس المسلم حتى يموت (أو تبع) مكلف (رجلا ليقتله فهرب) الرجل (فادركه آخر فقطع رجلاه فحبسه) فادركه فقتله قتل القاتل وأقيد من القاطع ويحبس حتى يموت (أو أمسكه آخر فقطع طرفه) فيقطع القاطع ويحبس المسلم حتى يقطع طرفه (فلو قتل الولي الممسك فقال القاضي يجب عليه) أي الولي (القصاص) لأنه تعمد قتله بغير حق في قتله (وخالفه المجدد) لأن له شبهة في قتله وهي اختلاف العلماء فقد اختار أبو محمد الجوزي ان له قتله وقدمه في الرعاية وادعاه سليمان بن موسى اجماعا لأن قتله حصل بفعله (وان كتفه وطرحه في أرض مسبعة أو) في أرض (ذات حيايات فقتله لزمه القود) لأنه فعل ما يقتل غالبا (وان كانت الأرض غير مسبعة) ولادات حيايات (لزمته الدية) لأنه فعل ما لا يقتل غالبا (وتقدم ذلك في الباب)

فصل وان اشترك في القتل اثنان لا يجب القصاص على أحدهما لو انفرد كابو أجنبي (كشركا) في قتل ولد أو كخروج عبد) ذاركة (في قتل عبد وكسليم وذمي) شاك (في قتل ذمي) وكولي مقتص وأجنبي (و) كخاطي وعامدو (ك) مكلف وغير مكلف وشريك سبع وشريك نفسه

ما أتلقت كل منهن كاتلاهن عينا منعا وناب فيها (ولو أرتضت امرأة الكبرى الصغرى) بان رضاها محرما (وانفسخ نكاحها) بان كان دخل بالكبرى (فطيه) أي الزوج (نصف مهر الصغرى يرجع به على الكبرى) لافسادها نكاحها فان كانت أمه تعلق برقيتها (ولم يسقط مهر الكبرى) لتقرره بالدخول (وان كانت الصغرى ديت) إلى الكبرى (فارتضت منها) خمسا (وهي نائمة) أو مغني عليها (فلامهر الصغرى) لحي والفرقة من قبلها (ويرجع عايبا) أي الصغرى أي في مالها (مهر الكبرى) كله (ان دخل بها) أي الكبرى لما تقدم (والا) يكن دخل بالكبرى (فبنيصه) أي مهر الكبرى يرجع به على الصغرى لأنه القدر الذي يجب عليه ولا تحرم الصغرى حيث لم يدخل بالكبرى وان ارتضت الصغرى من الكبرى وهي نائمة



﴿وقف على الماء العذب من الجنات﴾

أو معنى عليها رضعتين ولما انتهت الكبرى أرضعتها أو اثنتين أو الواحدة عليهما محسب فلهما الحصول الفساد منهما وعليه مهر  
الكبيرة وثلاثة أعشار مهر الصغيرة ترجح به على الكبيرة وإن لم يكن كذلك رآل كمره فله خمس مهرها برحمة الله الصغرة  
(ومن له ثلاثة نسوة لمن إثنين فارضعتن زوجة له صغرى) أرضعتها كل واحدة إحداهن (ارضعتين لم تحرم المرضعات) لأنه لا امرأة  
لأحداهن عليها (وحرم الصغرى) عليه أبا الأمانته ولا رضاعاً وأمن لهن خجاء (وعليه) أي الزوج (نهف مهرها) أي الصغرى  
(برحمة عليهن) أي نسائه الثلاث (أخماساً) لأن الرضعات المحرمة خمس ٣٤٥ (أخماساً) أي من أرضعتين (أي على

كل من الموضعين الاولين خمس  
النصف لوجود موضعين محرمين  
من كل منهما ( وخمسة ) أى  
النصف ( على من أرض مشرة )  
وهى الثالثة لحصول التحريم  
بأرضها مرة لانها تقسم إلى خمس فلا  
أثر للاحقة

(فصل وان شاف) وحود  
 (رضاع) ني على البقي لان  
 الاصل عدمه (أو) شك في (عدمه)  
 أي الرضاع (ني على البقي)  
 لان الاصل بقاها لخل وكذا الوثك  
 في وقوه في العامين (وان شهدت  
 ب) أي الرضاع المحرم (امراة

مرضسية ثبت) على الأصح  
بشهادتها منرفة (رضاع كانت  
أو باحرة حديث عقبة بن الحرث  
قال تزوجت أبا يحيى بنت أبي  
إدريس حدثت أمه سوداء فقالت  
قد أرضعتكم فثبت التي صلى  
الله على موسى فقد كرت ذلك له  
فقال وكيف وقد رعت ذلك متفق  
عليه وفي نسخة سأل فأنته من  
قل وجهه فثبت أم كاذبة فقال  
وكيف وقد رعت أمها أرضعتكم  
حسن بيها وإياها وقال شمس كانت  
أخت مردوث بن ثور وأمارة  
بنهمدة امرأة واحدة في لرع  
وكالولادة (وهو تزوج) امرأة

مان يجرحه سم أو انسان ثم يجرح هو نفسه متعمدا أو - القصاص على شر ملك الاب وعلى  
 العمد على الذي) لان قتلهم عدا عني عدوان لانهم شاركوا في القتل العمداء وان فقتل  
 (ككراهة) ابا على قتل ولده وسطا (القصاص عن غيره) لانه لم تقتض عدا ان يجرح به قود  
 لشبه العمد وكالوقته واحد يجرح بين عمد وخطا (ويجرب على شر ملك القن) في قتل قن (نصف  
 قيمة المقتول) لانه شارك في اثلافه كان عليه قسطا (وعلى شريك الاب وشريك الذي وشريك  
 الخاطيء ولو انه نفسه) أي نفس العمد (بان جرحه حرجين أحدهما خطأ والآخر عمد او شريك غير  
 المكلف وشريك السبب في غير قتل نفسه نصف الدية) كاشريك في اثلاف مال (في دله لانه  
 عمد) فلا تحمله الدالة (ولو جرحه انسان عمد اداوى) الجروح (جرحه سم قاتل أو خاطيء في  
 السم الحى أو فعل ذلك لولي أو) فعله (الامام فإت) الخروح (فلا تود على الخارج) لان  
 المداوى قصد عداواة النفس فكان فعله عمد خطأ كشر ملك الخاطيء (وعليه) أي الجراح  
 (نصف الدية) كشر ملك الخاطيء (لكن ان كان للجرح موصلا لقصاص استوفى) بشرطه  
 (والأخذ الارش) وان كان السم لا يقتل غالبه ففعل الرجل في نفسه شبه عمد وشريكه كشر ملك  
 الخاطيء وان خاطئه غيره بغير ادته فهما قاتلان عليهما القود

باب شروط القصاص

[illegible][illegible]



لا تملكها على بطلان النكاح من أصله أشبه بالوثيق ذلك منه بينه وإن كذبته فلها نصف مهرها لأن قوله لا يقبل عليها (وإن قالت هي ذلك) أي هو أخى من الرضاع (وأما كذبها فهي زوجته حكا) حيث لا بينة لها لا يقبل قوطا عليه في نكاح النكاح لأنه حق عليها ثم إن أقربت بذلك قبل الدخول فلا مهر لها لا تفرارها بانها لا تفرقه وبعد الدخول فإن أقربت بانها كانت عاتقة بانها أخت وبشرعها عليه وطاوعته في الوطء فكذلك لا قرارها بانها أخته مطاوعة وإن أنكرت شيئا من ذلك فلها المهر لأنه وطء مشبهة على زوجها وهي زوجته ظاهرة أقاما قيميا بينها وبين الله فإن علمت ٣٤٦ ما أقربت به لم يحل لها ما كنت ولا تمكينه من وطئها وأهلها إن تفرغ منه وتنفى

عما لم تكن إلا نوطا طارئا فاعلمها  
التخلص منه ما أمكنها كمن طلقها  
ثلاثا وأنكر وينبغي أن يكون  
الواجب لها من المهر بعد الدخول  
أقل المهرين من المسمى أو مهر  
المثل (وإن قال) عز زوجته  
(هي ابنتي من الرضاع وهي في سن  
لا يجهل ذلك) أي احتمال كونها  
بنته كان كانت قدره في السن أو  
أكبر (لم تحرم) عليه (لتيقن  
كذبه) بدم احتمل صدقه  
(وإن احتمل) صدقه في أنها ابنته  
بان كان أكبر منها بأكثر من  
عشر سنين (فكما لو قال هي أختي  
من الرضاع) على ما مر مفصلا  
(ولو ادعى) من أقرب منها يؤخذ  
به (بعد ذلك خطأ لم يقبل) منه  
لأنه رجوع عن إقرار بحق عليه  
(كقوله ذلك) أي هي أختي  
(لامته ثم يرجع) فلا يقبل منه  
(ولو قال أحدها) أي أحدهما  
رجل وامرأة (ذلك قبل النكاح)  
بان قال هي أختي من الرضاع أو  
قالت هو أخى منه ثم قال أو قالت  
كذبت (لم يقبل رجوعه) عن  
إقراره بذلك (ظاهرا) فلا يمكن  
من النكاح وإن تناحرا ففرق  
بينهما وكذا لو ادعت أنه طلقها  
ثلاثا فأنكر واعتزف بالبينونة

قلت ومثله حد القذف (والسكران وشبهه) كمن زال عقله بسبب لا يعذر فيه كمن شرب  
الأدوية المخبئة (إذا قتل فعليه القصاص) لأن الصحابة أوجبوا عليه حد القذف وإذا  
وجب الحد فالقصاص المتمحض حتى أدى أولى ولأنه يفضي إلى أن يصير عصيانه سببا  
لإسقاط العقوبة عنه الشرط (الثاني أن يكون المقتول معصوما) لأن القصاص إنما شرع  
حفظا للدماء المعصومة وزجرا عن إتلاف البنية المطالب بقاؤها وذلك معدوم في غير المعصوم  
(فلا يجب قصاص ولادية ولا كفارة بقتل حربي) لأنه مباح الدم على الإطلاق (ولا مرد قبل  
توبة) لأنه مباح الدم أشبه بالحربي (لا) إن قتل المرتد (بعدها) أي التوبة (إن قبلت) توبته  
(ظاهرا) فيقتل قتله لأن له معصوم (ولا) يجب قصاص ولادية ولا كفارة بقتل (زان محصن  
ولو قبل توبته) أي الزاني (عند حاكم) لأنه مباح الدم مقتله فلم يضمن كالحربي (ولا) يجب  
قصاص ولادية ولا كفارة بقتل (محارب) أي قاطع طريق (تحت قتله) بان قتل وأخذ المال  
لأنه مباح الدم أشبه بالحربي (في نفس) أي لا قصاص على جان على واحد من هؤلاء في نفس  
(ولا) قصاص في الأطراف (بقطع طرف) لواحد منهم لأن من لا يؤخذ بغيره في النفس لا يؤخذ  
به فيما دونها وذلك متناول للزاني المحصن وغيره قال في الفروع قتل إن طرف محصن كرتد  
(بل ولا يجوز) معطوف على فلا يجب أي لا يجب القصاص بقتل واحد من هؤلاء ولا يجوز  
(والمراد) قاله في الرأية والفروع (قبل التوبة) وأما قتل المحارب بعد التوبة فإن كان من ولي  
المقتول فقد استوفى حقه وإن كان من غيره ولا شبهة فانه يقتل لأنه معصوم بالنسبة إلى غيره ولي  
المقتول كالقاتل في غير المحارب لسهو التوبة (ولو كان القاتل) للحربي أو المرتد أو  
الزاني المحصن أو المحارب المتمتع قتله (ذميا) فالذمى فيه كالمسلم لأن القتل منهم ما صادف محله  
(وبه زرع على ذلك) لأقرباته على الإمام (والقاتل معصوم الدم لغير مستحق دمه) لأنه لا سبب  
فيه بإباح دمه لغير ولي مقتوله (ولو قطع مسلم) بمرتد (أو) قطع (ذمى بمرتد فاسلم) للمرتد  
ثم مات (أو) قطع مسلم بمرتد (حربي فاسلم ثم مات) فلا شيء على القاطع (أو رمى) مسلم أو ذمى (حربيا  
أو مرتدا فاسلم) الرمي (قبل أن يقع به السهم فلا شيء عليه) أي الجنائي لأنه لم يكن على معصوم  
ولأنه رمى من هو مأور برمييه فلم يضمن لأن الاعتبار في القتل بين بابتداء أعمال الجنائية لأنها  
موجبة (وإن قطع) مكلف (طرفا أو أكثر من مسلم فارتد المقطوع ومات من جراحه فلا قود  
على القاطع) في النفس لأنها نفس مرتد غير معصوم ولا مضنون بدليل ما لو قطع طرف ذمى  
فصار حربيًا ثم مات من جراحه (وعليه) أي القاطع (الأقل من دية النفس أو المقطوع) لأنه  
لم يرد لم يجب عليه أكثر من دية النفس مع الردة أولى (يستوفيه الإمام) لأن مال المرتد

فلا يمكن من النكاح و يفرق بينهما أن تناحرا (ومن ادعى أخوة أجنبية) غير زوجته  
(أو) ادعى (بنوتها من الرضاع وكذبته قبلت شهادته أمها) من نسب (و) شهادة (بنتها من نسب بذلك) عليه إن كانت مرضية وثبتت  
حرمة الرضاع بينهما (لا) تقبل شهادة (أمه ولا) شهادته (بنته) من نسب عليها كسائر شهادات الأصل والفرع لولده ووالده (وإن  
ادعت ذلك هي) بان قالت فلان أخى من الرضاع أو أبى أو ابنتي منه وسنهابت ذلك (وكذبها) فلان (في العكس) فنقبل شهادة أمه  
وبنته من نسب عليه لأنها ما سبق (ولو ادعت أمه أخوة) سيدها (بعد وطئ) لها مطاوعة (لم يقبل) قولها مطلقا لدلالة  
تمكينها على كذبها (و) إن ادعت أخوة سيدها (قبله) أي قبل وطئها مطاوعة (يقبل) قولها (في تحريم وطئ) كدعواها أنها تزوجة



فيل انك او (لا) بقل قولها في (ثبوت عتق) لدهواها والعلك كالكالت اعنتق (وكرر استرضاع فاجرة ومشرقة وحذاء  
 وسيد بالخلق) لان الرضاع غير الطباع (و) كرا استرضاع (جتماعا برماء) فقلت ونحوهما باحلاف تعديه وفي الحرر وبهم ينوق  
 الترغيب وعياهم في الاقناع وزججه (كتاب النفقات) جمع نفقة (وهي) الف درهم ونحوه اما اخذته من الفاقة الموضع  
 يحمله البر يوع في مؤخر الجهر رقة اعاده الخروج اذا اتى من باب الجردة وخرج منه ومنه سمى النفاق لخروج من الايمان او خروج  
 الايمان من القلب وشرا (كفاية من عتبة خذوا دعاء وكسوة وسكا ونوعها) ٣٤٧ كما شرب وطهارة واعفاف من يجب

اعفائه من يجب نفقته والتصد  
 هتايان ما يجب على الانسان  
 من النفقة بالنكاح والقراءة  
 والملك وما ينطق بهك ونفقا  
 بالاول فقال (و) يجب (على زوج  
 ما لا يفي لزوجه عنه) لقوله  
 تعالى لينفق نفقته من حيث  
 الآيه وهي في سياق ادمسكلم  
 الزوجهات وجب النفقة على  
 الموسع ومن قدر عليه رزقه اي  
 ضيق بقدر ما يجب عليه من جابر  
 مرفوعا اتقوا الله في النساء فلهن  
 عوان عندكم اخذن من امانة  
 الله واستخلمن لزوجهن بكاتب  
 الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن  
 بالمعروف وقدره وامسكلم وابوداود  
 واجمعوا على وجوب نفقة الزوجه  
 على الزوج اذا كانا بالغين ولم  
 تكن ناشرا ذكره ابن المنذر  
 وغيره ولان الزوجه محبوسه فلحق  
 الزوج فيمنعه ذلك عن التصرف  
 والكتب يجب نفقتها عليه  
 (ولو) كانت (معتقة من وطه  
 شبهة غير مطوعة) لوطي لان  
 للزوج ان يستمتع منها على كون  
 الفرج فان طاعتها لم تفتق  
 لها انما في معنى الناشز (من  
 ما كولو مشروب وكسوة وسكنى  
 بالمعروف) بيان لما لا غنى عنه  
 حيث جابر (ويصيرها كم ذلك

في (وان عاد) المقطوع (الى الاسلام ثم مات وجب القصاص في النفس) ولو لم يدر من تسرى  
 فيه الجنابة لانه مسلم حال الجنابة والموت كالولم يدر (وان جرحه وهو مسلم ثم ارتد او بالعكس)  
 بان جرحه وهو مرتد فسلم (ثم جرحه جرحا آخر ومات متمما للقصاص فيه) لان ادمسكلم الجرحين  
 غير مضمون شبهة شرع الجنابة (ويجب نصف الدية لملك) لان الجرح في الجنابة كجرح  
 اثنين في الجنابة المذكورتين (وسواء تسرى الجرحان او زاد احداهما مثل ان قطع يده وهو  
 مسلم و) قطع (رجليه وهو مرتد او بالعكس) او قطع يده وهو مسلم ورجليه وهو مرتد او  
 بالعكس (ولو قطع طرفا او اكثر من ذى ثم صار) الذي (حريرا) بان انتفى عهد اوليى بدار  
 حرب مقيما (ثم مات من الجراحه فلا شيء على القاطع) لانه قتل لغير معصوم وقياس ما سبق  
 في المسلم اذا ارتد لا قصاص وعليه الاقل من دية النفس او المقطوع وان قطع يده نصرا في او  
 يهودى فتمجس وقتل لا يقره وكما لو جنى على مسلم فارتد وان قطع يده بحوسى فنصر او تهود ثم  
 مات وقتلنا يقر وجبت دية كتابي ولو جرح ذى عسدا لم يلق بدار الحرب فامر واسترق لم  
 يقتل بالعدالة جرح وجب القصاص الشرط (الثالث ان يكون الجنى عليه مكاف الجاني)  
 لان الجنى عليه اذا لم يكاف الجاني كان اخذه اخذ لا كثر من الحق (وهو) اى كونه مكاف  
 الجاني (ان يساويه في الدين والحريه والارقي) يعنى ان لا يفضل القاتل المقتول بالاسلام او حريه  
 او ملك (فيقتل المسلم الحر) بمثله لقوله عليه الصلاة والسلام المؤمنون تشكافاد ماؤهم وبسوى  
 بدمتهم اذ ما هم ولا يقتل مؤمن بكافر واد احمدوا ابوداود والتسالى وفي لفظ ولا يقتل مسلم بكافر  
 (و) يقتل (الذى الحرب عسدا) اتفقت اديانهم او اختلقت لقوله تعالى كتب عليكم القصاص  
 في القتل الحر بالحر ولا أثر لتفاوت الفضائل كالهلم والشرق (ويقتل العبد بالعبد المسلم بالمسلم  
 والذى بالذى) لحصول المكافاة بينهما (ويجوز القصاص بينهما فيما دون النفس) كالنفس  
 (فه) اى العبد (استيفاهه) اى القصاص فيما دون النفس (وله الفوق عنه) لانه محض حقه  
 (دون السيد سواء كانا) اى العبدان الجاني والجنى عليه (مكاتبين او مدبرين اراى ولد او) كان  
 (احدهما كذلك اولا) بان كانا اثنين (وسواء تساوت القيمة اولا او كانا قاتل والمقتول واحد  
 اولا) لتساويهم في الرق والمكاتب عديماتى عليه مدرهم (ولو قتل عديم مسلم) ولو لمسلم (عبد  
 مسلما الذى قتل به) لانه يكافئه وان فضل سيده (ولا يقتل مكاتب لعبد الاجنبى) لان المكاتب  
 فضله بالملك (ويقتل) المكاتب (بعبد ذى الرحم) قال في المبدع في الاشهر والاصح ذكاف قطع  
 به في المنتهى لانه فضله بالملك فهو كالاجنبى (ولو قتل من بعينه حر) كنهف (مثله) بان قتل  
 منصف (او اكثر منه حريه) بان قتل منصفان ثلثه حر (قتله) لان القاتل لم يفضله و (لا)

ان تنازعا) اى الزوجان في قدره وصفته (بالحال) اى الزوجين يسارا واعصارا لهما اولا لانهما لان النفقة والكسوة لزوجته فكان  
 النظر يقتضى ان يعتبر ذلك بحالها كالمهر لكن قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية فامر المومر بالسعة في النفقة فقرودا الفقير الى  
 استطاعته فاعتبر حال الزوجين في ذلك رعاية لكلا الجانبين ولا اختلاف حال الزوجين وجع فيه الى اجتماعهما كم (يفرض) الحاكم  
 (للمومر مع مومر كفايتها خير اخاها بادمه المتادلثها) اى المومرة في ذلك البلد (و) يفرض له (الحا) وما يحتاج اليه في طبعه (طاه)  
 للمومرين بحملها) اى بلد الزوجين لاختلافه بحسب المواضع (وتنقل) زوجة (متبرعة من ادم الى ادم) (غيره) لان من المعروف  
 (ولا بد من ماعون الدار) لدعاء الحاجة اليه (وبكتفى) اعون (خزف وحطب والعدل ما يليق بهما) اى الزوجين (و) يفرض طاهم



لنومرة من الكسوة (ما ليس مثلها من حر وحر وجيد كتان و) جيد (فطن) على ما جرب به عادة مثلها من الموصرات بذلك البلد (واقله) أي ما يفرض من الكسوة (قبض ومراويل وطرحه ومقنعة ومداس وجبة) أي مضربة (الشتامو) أقل ما يفرض (لنوم فراش ولحاف ومخدة) وأزار في محل جرت العادة بالنوم في كارض الخبز (و) أقل ما يفرض (للجلوس بساط ورفيع المحصر) يفرض حاكم (للقبرة مع فقير كفايتها خبز خشكارا بادهه وزيت مصباح ولحم المادة) وذكر جماعة لا يقطعها اللحم فوق أربعين وقدم في الرماية كل شهر مرة وقال أحمد بن داود ٣٤٨ الميموني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إياكم واللحم فان له ضراوة كضراوة

الخنزير قال ابراهيم الحارثي يعني اذا كثرت منه ومنه كل كلب ضاري (و) يفرض لفقيرة من كسوة (ما ليس مثلها و) ينام فيه ويجلس عليه (و) يفرض (لتوسط مع متوسط وموسرة مع فقير وعكسها) أي معسرة مع موسر (ما بين ذلك) لانه الملائق بحالهما لان في ايجاب الاعلى لموسرة تحت فقير ضرر اعليه بتكليفه ما لا يسره حاله وايجاب الأدنى ضرر اعليه بالتوسط أولى وايجاب الاعلى لفقيرة تحت موسر زيادة على ما يقتضيه حالها وقدم بالانفاق من مسنة فالتوسط أولى (وموسر نصفه حر) في ذلك (كنوسطين) في النفقة والكسوة (ومعسر كذلك) أي نصفه حر (كزوجين معسرين) في النفقة (وعليه) أي الزوج لزوجته (مؤنة نفقاتها من دهن وسدر وخن ماء و) ثمن (مشط وأجرة قيمة) بتشديد الباء التحتية التي تغسل شعرها وتسرحه وتظفره (ونحوه) ككنس الدار وتنظيفها لان ذلك كله من حوائجها المعتادة (ولا) يلزمه (دواو) (لا) أجرة طبيب ان مرضت لان ذلك

يقتل ببعض (ياقل منه حربة) بان قتل من ثلثاء حر منصفاً مثلاً لان القاتل فضل بما فيه زائد من الحرية (واذا قتل الكافر الحر عبداً مسلماً يقتل به قصاصاً) لانه فضله بالحرية (وتؤخذ منه قيمته) لسببه (ويقتل) الكافر (لتقصض العهد) يقتل المسلم (ويقتل الذكرا بالانثى ولا يعطى أولياً أو شيئاً) لقوله تعالى ويكتمنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ولانه عليه الصلاة والسلام قتل يهود يارض رأس جارية بين حجرين ولانها شخصان يحد كل منهما بقتل الآخر فقتل به كالرجل بالرجل (وتقتل الانثى بالذكرا) لانها دونه (ويقتل كل واحد منهما) أي الذكرا والانثى (بالخنثى ويقتل) الخنثى (بكل واحد منهما) أي من الذكرا والانثى لعدم أن النفس بالنفس (ويقتل الذمي بالذمي حر أو عبداً مجتله) أي الحر بالحر والعبد بالعبد لما تقدم (و) يقتل (ذمي بمسلمان وعكسه) فيقتل المستامن بالذمي (ولو مع اختلاف أديانهم) فيقتل النصراني باليهودي (ويقتل النصراني واليهودي بالمجوسي) لان الكفر يجمعهم (ويقتل الكافر بالمسلم) لانه عليه الصلاة والسلام قتل يهود يارب يار يولانه اذا قتل مجتله من فوقه أولى (الا ان يكون) الكافر (قتله) أي المسلم (وهو حر بي ثم أسلم فلا يقتل) لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولانه عليه الصلاة والسلام لم يقتل قاتل حمزة (وان كان القاتل) للمسلم (ذمياً يقتل لتقصض العهد) قطع به في الفروع والتفصيل وغيرهما (وعليه مديته حر) ان كان المسلم المقتول حراً (أو قيمة عبدان كان المسلم المقتول عبداً) كالموات (ويقتل المرتد بالذمي) وبالمستامن ولو ناب وقيمت ثوبه (ويقدم القصاص على القتل بالردة ونقض العهد) لانه حق آدمي وبأني في الردة يقتل لهما ولاديه وتقدم انه يقتل لنقض العهد وتؤخذ الدية من ماله (فان عفا عنه) أي المرتد (ولي القصاص الى الدية فله دية المقتول) من مال المرتد كغيره (وان أسلم المرتد) وعفا عنه ولي القصاص (ه) الدية (في ذمته) كسائر الحقوق عليه (وان قتل) المرتد (بالردة أو مات تعلق) الدية (بماله) كسائر الديون (ولا يقتل مسلم ولو عبداً بكافر ذمي) في قول أكثر العلماء منهم عمر وعثمان وعلي وزيد لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري ولانه منقوض بالكفر فلا يقتل به المسلم كالمستامن (ولو ارتد) المسلم بعد جنيائته على الكافر اعتباراً بحال الجناية (ولا) يقتل (حر ولو ذمياً بعيد) روى عن أبي بصير وعمر وعلي وزيد وابن الزبير لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فدل على انه لا يقتل به الحر ولما روى أحمد عن علي انه قال من السنة أن لا يقتل حر بعبد وعن ابن عباس مرفوعاً مثله رواه الدارقطني ولانه لا يقطع طريقه بطرفه مع التساوي في السلامة فلا يقتل به كالأب مع ابنه (الا ان يقتله) أي الكافر بالعبد أو (وهو) أي القاتل كافر (عبد أو يجرحه وهو مثله) كافر أو عبد

ليس من حاجتها الضرورة المعتادة بل لعارض ولا يلزمه (وكذا) لا يلزمه (ثمن طبيب وحناء أو) (أو) اراد منها (قطع رائحة كريمة أو أتي به) أي عيار يذمها التزين به أو بما يقطع الرائحة الكريهة (لزمها) استعماله ولا يلزمه لزوجته خوف ولا ملحقه للمخرج لانه ليس من حاجتها الضرورية المعتادة (وعليها) أي الزوجة (ترك حناء وزينة نهى عنها) أي الزوج ذكره الشيخ في الدين (وعليه) أي الزوج (لمن) أي لزوجته (بلا خادم) ذكر أو أنثى (وبخدم) بالبناء للمفعول (مثلها) ليساراً وكبراً وصغراً (ولو) كان احتياجها اليه (لمرض خادم واحد) لقوله تعالى وعاء روهن بالمعروف ومن المعروف إقامة الخادم طاهراً ولان ذلك من حاجتها







ولأن البصر عوديا لا يصاب مطلقا من غير تقدير ولا تقيد فجميع فيه إلى العرف وهو دفع الثوب وغنمها لما يليه فإن لم يكن مكان  
 الخبز حيا أو دقيقا أو دراهم لم يلزمه بذله (ويكون) الدفع (أول نهار كل يوم) أي عند طلوع شمس له أول وقت الحاجة إليه فلا يجوز  
 تأخير عنه (ويجوز ما تنفقا عليه من تعجيل وتأخير) عن وقت وجوب (و) من (دفع عوض) كدراهم عن نفقة وكسوة لأن الحق  
 لا يندو بها ولكل منهما الرجوع عنه بعد التراضي في المستقبل (ولا يجبر من أبي) منهما ذلك لعدم وجوبه عليه (ولا يملك حاكم)  
 ترافع إليه زوجان (فرض غير الواجب ٣٥٠ كدراهم مثلا لآبائهما) أي الزوجين فلا يجبر من امتنع من مال في المدي

أما فرض الدراهم فلا أصل له  
 في كتاب ولا سنة ولا نص عليه  
 أحد من الأئمة لأنها ماضية بغير  
 الرضا عن غير مستقر (وفي  
 الفروع) وهذا متجه مع عدم  
 الشقاق وعدم الحاجة (فأما مع  
 الشقاق والحاجة كالنائب مثلا  
 فينوب عنه الفرض للحاجة إليه  
 على ما لا يخفى) قطعا النزاع (ولا  
 يعتاض عن) الواجب (الماضى  
 بربرى) كأن عوضها عن الذبح  
 خطية أو دقيقا فلا يصح ولو  
 تراضيا عليه لأنه ربا (و) الواجب  
 دفع (كسوة وغطاء ووطاء  
 ونحوها) كستارة يحتاج إليها  
 (أول كل عام من زمن الوجوب)  
 لأنه أول وقت الحاجة إلى ذلك  
 فيعطى السنة لأنه لا يمكن تديد  
 الكسوة شيئا فشيئا بل هو ثوب  
 واحد يستدام إلى أن يبلى  
 (وتلك) زوجة (ذلك) أي  
 واجب نفقة وكسوة (بقبض)  
 كما يملك رب الدين دينه بقبضه  
 (فلا يدل) على زوج (لماسرق)  
 من ذلك (أو بلى) منه كالدين  
 بقبضه فيضيق من قابضه  
 (و) تلك (التصرف فيه) أي  
 ما قبضه من واجب نفقتها  
 وكسوتها على زوجها (على وجه

لوجود المكافأة حينها بخلاف اليد والنفس (فإن اقتص منه وجب نصف الدية) لقطع الرجل  
 (وليس أدنى الأمرين من نصف القيمة أو نصف الدية فإن كان قاطع الرجل غير قاطع اليد  
 واندملا على قاطع اليد نصف القيمة لسيده) لأنه قتل جنائنه عليه (وعلى قاطع الرجل  
 القصاص) فيها (أو نصف الدية) لورثة العتيق لأنه حر حين قطع رجله (وإن سري الجرحان إلى  
 نفسه فلا قصاص على الأول) لأن جنائنه حال الرق فلا مكافأة (وعليه نصف دية حر) اعتبارا  
 بحال استقرار الجنابة كحر (وعلى الثاني القصاص في النفس) لمكافأة له حال جنائنه عليه  
 حيث تعد لأنه شارك في القتل عمدا عدوانا كشريل الأب (وإن قطع) مكلف (عين عبد ثم  
 عتق) العبد (ثم قطع آخر يده ثم) قطع (آخر رجله فلا تورع على الأول إن دمل جرحه أو سري)  
 لأنه لم يكن مكافئا حين الجنابة (وعلى الآخر بن القصاص في الطرفين) إن اندملا لمكافأة  
 (وإن سري الجرحان كلهما فلهما) أي قاطع اليد وقاطع الرجل (القصاص في النفس)  
 لمكافأة لأن جنائنه على حر (وإن عفا) ولي العتيق (عن القصاص فلهيم الدية اثلاثا) لموته  
 بسراية جراحاتهم (ويستحق السيد أقل الأمرين من نصف القيمة) لقطع عينه (أو ثلث الدية)  
 والباقي للورثة (وإن كان الجانيان) أو الأجنبيان (في حال الرق والثالث في حال الحرية فأت  
 العتيق (فلهيم الدية) اثلاثا (وليس أدنى الأمرين من أرش الجنائنين أو ثلثي الدية) والباقي  
 للورثة كما تقدم (وإن قطع يده ثم عتق فقطع آخر رجله ثم عاد لأول قتله بعد الاندمال فعليه  
 القصاص للورثة) لأنه قتل بعد الحرية (و) عليه (نصف القيمة للسيد) لقطع يده (وعلى الآخر  
 القصاص في الرجل أو نصف الدية) للورثة (وإن كان) قتله (قبل الاندمال فعلى الجاني الأول  
 القصاص في النفس) لمكافأة له حين قتله (دون اليد) لأنه قطعها في رقته (فإن اختار الورثة  
 القصاص في النفس سقط حق السيد) لأنه لا يجوز أن يستحق عليه النفس وأرش الطرف  
 قبل الاندمال فإن الطرف داخل في النفس في الأرض (وإن اختار والعفو فعليه الدية دون  
 أرش الطرف) لأن دراحه في دية النفس (وليس أدنى الأمرين من نصف القيمة أو أرش الطرف  
 والباقي للورثة) كما تقدم (وعلى الثاني القصاص في الرجل) لأنه مكافئ له حال الجنابة (و) عليه  
 (مع العفو نصف الدية) لقطع الرجل (وإن كان) القاطع (الثاني هو الذي قتله قبل الاندمال  
 فعليه القصاص في النفس) لمكافأة له حين القتل (ومع العفو نصف دية واحدة) يعني إن كان  
 بعد استيفاء القصاص في الرجل أم قبله فدية كاملة كما يعلم من السوابق والواحق (وعلى  
 الأول نصف القيمة للسيد ولا قصاص) على الأول لأنه لم يكافئه حين الجنابة (وإن كان القاتل  
 ثالثا فقد استقر القطعان) لأن قتل الثالث له قطع سرايتهما (وعلى الأول نصف القيمة للسيد)

لا يضربها) ولا ينهل بينهما من بيع وهبة ونحوه كسائر ما لها فإن ضر ذلك بدنها أو تنقص  
 في استمتاعها به لم يملكه بل تمنع منه لتغيب حق زوجها (وإن أكلت) زوجة (معه) أي زوجها (عادة أو كسها بلا إذن) منها أو  
 من وليها وكان ذلك بقدر الواجب عليه (سقطت) نفقتها وكسوتها أعلا بالعرف وظاهره ولو بعد فرض نفقودراهم عن نفقتها فإن ادعت  
 بغيره بذلك حلف (ومضى انقضى العام والكسوة) التي قبضتها (بأقية فعليه كسوة) للعام (الجديد) اعتبارا ببعض الزمان دون حقيقة  
 الحاجة كما أنها لو بليت قبل ذلك لم يلزمه بدنها ولو أهدى إليها كسوة لم تسقط كسوتها وكذا الوأهدى إليها ما كتبه بقي قوتها إلى الغد لم  
 يسقط قوتها فيه بخلاف ما عاون ونحوه كشط إذا انقضى العام وهو باق فلا يلزمه بدله اعتبارا بالحقيقة الحاجة لأنه امتاع والحق به ابن



نصف المصفاة ووطاؤها في قصب القروع (وان قضيتها) أي الكسوة (ثم مات) الزوج قبل مضي العام (أومات) قبل مضي  
 (أومات قبل مضي ربع بقسط ماني) من العام لتبين عدم استحقاقها له (وكذا نفقة نفقتها) بأن دفع اليها مدة نفقة مستقبلة ثم  
 مات أومات أو مات قبل مضيها فبرجع عليها بقسط ماني (لكن لا يرجع) زوج يحل نفقة (بقية) نفقة (يوم القرعة) لو حوب  
 نفقة بطاوع نهاره فان أدامها في ذلك اليوم فالأظهر لا يلزم نفقتها تانيا ذكر في شرحه (الأعلى ناشئ) في أثناء يوم قضت نفقته  
 فبرجع عليها باتباعه لتكفيها من طاعته الواجبة عليها فلا تعطيه شيئا (وبرجع) ٢٥١ والبناء لقوله على زوجة (بقية) أي

النفقة (من مال غائب بدمية  
 يظهره) أي مسبوقة لا ارتفاع  
 وجوب النفقة عليها بغيره فلم  
 تسحق ما قضت بمسبوقة  
 كذا هو كل حقا بظنه على  
 موكله فان أن لا حق عليه  
 وقيل به بمدايئة أياها (ومن  
 عاب) عن زوجة بعدة (ولم  
 ينق) عليها (لزمه) نفقة  
 الزمن (الماضي) لا استقرارها  
 في ذمته (ولو لم يفرقها حاكم)  
 لأن عمر كتب إلى أمارا لا جناد  
 في حال غاؤها عن ناسم بأمرهم  
 بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا  
 بعنوا نفقة ما مضى ولا حق  
 يجب مع البسار والأعصار فلم  
 يسقط مضي الزمان كاجرة العتق  
 بخلاف نفقة الأقارب فاشتملت  
 بتبنيها بسار المنفق وأما  
 من تحبب وسوا ترك الاتفاق  
 لغيره أو غيره وحكنا لزك  
 الاتفاق حاضر وذهبه في نفقة  
 وكسوة ممكن كسلة لصوم

النصوص

(فصل في) مطلقه (رجعة)

كزوجة في نفقة وكسوة ومكنى

لا يبايعون بطلاقها لأن الزوجة

أقوله و يولنهن أحق بردهن

وذلك لأنهما ينفقان طلاقه

لا ينبغي عليه حين كان رقيقا (وعلى الثاني القصاص في الرجل أو نصف الدية لو رتبه على  
 الثالث القصاص في النفس أو الدية مع العفو) لأنه كان حرا حين جناته ما (وإذا قطع بد  
 صده ثم اعتقه ثم أدمس فلا شيء عليه) لا يصح من الجنابة كان ملكه (وأومات) البند  
 بعد المتي بزيادة المخرج فلا قصاص فيه) اختيار أعمال الجنابة (ويضرب عياره على  
 أرض القطع من الدية لو رتبه) لا موات حرا (فان لم يكن له وارث موات وجب) ذلك (لست  
 المال) لأن البند قاتل فلا يرث (ولو قتل من يفرقه) أو يظنه (فبا عتقها فان أدمس  
 وقت قبله) أي القاتل (القصاص) لا يقتل من يكافئه هذا محضا بغير حق أشبه ما لو علم  
 حاله (ومثله من قتل من يظنه قاتل أبيه) فلم يمكن (أو قتل من يفرقه) مرثدا (أو) من  
 يظنه مرثدا فلم يكن) كذلك يجب القصاص لما سبق • الشرط (الرابع) أن لا يكون  
 المقتول من ذرية القاتل فلا يقتل والد أب أو أم أو ولد أو بنت من ولد البنين  
 أو البنات) الحديث ابن عباس مرفوعا لا يقتل والد أب أو أم أو ولد أو بنت من ولد البنين  
 من رواية اسمعيل بن مسلم المكي ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه من رواية عجاج بن  
 أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال ابن عبد البر هو حديث مشهور عند أهل  
 العلم بالحجاز والعراق يستحق شهرته وقبوله والعمل به عن الأسانيد حتى يكوننا لا مناف في مناله  
 مع شهرته تكفا وقال عليه الصلاة والسلام أنت وما لك لا يهلك فقتل هذه الأمانة تمكنت  
 أياها فإذا لم تثبت حقيقة الملكية ثبتت الأمانة بنسبة في أسقاط القصاص ولذا كان مباحا  
 إيجاده فلا يكون مباحا إعداءه (وتخرج من حواله) أي دية المقتول كما تجب على الأجنبي  
 لعدم أدلتها (ولا تأثير لاختلاف الدين) لاختلاف (الحرية) فلو كان أحدهما مسلما والآخر  
 كافرا أو أحدهما رقيقا والآخر حرا فلا قصاص (كاتفاه ما قتل الكافر ولله المسلم أو قتل  
 العبد ولله الحر لم يجب القصاص لشرف الأيوه لأن يكون ولده من رضاع أو زنا فيقتل  
 (والأب) لأنه ليس بولد حقيقة (ولو تدعى نسيان نسب صغير بهول النسب ثم قتله قبل الحاقه  
 بواحد منهما فلا قصاص عليهما) لأنه يجوز أن يكون ابن كل واحد منهما أو ابنيهما (وان أخطئ  
 القافة بواحد منهما ثم قتله لم يقتل أبه) لما سبق (وقتل الآخر) لأنه ليس باب (وان رجعا عن  
 الدعوى لم يقبل رجوعه ما عن إقرارهما كما لو ادعاه واحد فالتق به ثم رجعه) فإنه لا يقبل رجوعه  
 لأن النسب حق لا يرد رجوعه عنه رجوع عن إقرار بحق لا دعي (وان رجعا أحدهما) عن  
 دعواه (مع رجوعه ونبت نسبه من الآخر) زال المعارض ورجوعه لا يسقط نسبه (ويسقط  
 القصاص عن الذي لم يرجع) لأنه أب (ويجب) القصاص (على الزاحم) لأنه أجنبي (وان  
 عفا عنه) من وارث المقتول (فعلية نصف الدية) كما تقدم في مثل الأب (ولو اشترك رجلان

وظاهره أشبه ما قبل الطلاق (وباش حامل كزوجة) لقوله وان كن أولات حمل فانهن عليم حتى يضمن جاهن وفي بعض أخبار  
 فاطمة بنت قيس لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملا ولان الحمل ولد المين فلزمه الاتفاق عليه ولا يمكنه ذلك إلا بالاتفاق عليه ما وجب  
 كاجرة الرضاع (وتجب) النفقة (لجل ملاعنة) لو عنت وهي حامل لأنه لم ينتف بلعانها اذن (إلى أن ينفية بلعان) آخر (بمدونه) أي  
 الحمل فتسقط فان واستلحقه لزمه ما مضى (ومن اتفق) على باش منه (يظنها حاملا فبانت حائلا) غير حامل (رجع) عليها بما أنفق  
 عليه لا أخذها ما لا نفقة كان قد بين ادعاه ثم ظهر كذبه وكذا ان ادعته رجعة فاتفق عليها أكثر من مدة عدتها ثم بين عليه رجوع  
 بالزائد (ومن تركه) أي الاتفاق على مباته (يظنها حاملا فبانت حاملا لزمه) نفقة ما مضى لتبين ادعاهها النفقة فيه فبرجع عليها



كأنه ينظر ظاهره ولو قلنا لا نفقة لعمل وانما تسقط بعضي الزمان (ومن) أي مبلغة ونحوها (ادخلت حلالا) لحدوث ثلاثة أشهر (وجوب) عليه (اتفاق) تمام (ثلاثة أشهر) من ابتداء من ذكرتها اجلت منه (فان مضت) الثلاثة أشهر (ولم ين) الحمل كان أربيت اقوابل فغان ليس بها حمل (رجع) عليها بغير ما نفقة لتبين عدم وجوبه وكذا ان حاضرت ولو قبل مضيتها وان ادعت حلامن ثلاثة أشهر أربيت اقوابل لانه لا يفتي عادة اذن فان شهدت به أنفق عليها والا فلا (بخلاف نفقة في نكاح تبين فساد) لحدوث رضاع أو عدة فلا رجوع له بما أنفق ٣٥٢ (و) بخلاف نفقة (على أجنبية) لم تاذن لانه متبرع فلا رجوع وكذا من أنفق في نكاح

مصادم فساد لانه ان علم عدم الوجوب فهو متطوع والا فهو مفطر (والنفقة) على الحامل (الحمل) نفسه لانها من أجله تجب بوجوبه وتسقط عنه بد انقضائه بقتل فلولمات ببطانها انقطعت لانها لا تجب لبيت (تجب) النفقة (لناظر) حامل لان النفقة للعمل فلا تسقط بتشور أمه (و) تجب (لحامل من وطء شبهة أو نكاح فاسد) للحرق نسبة فيها (و) للحامل في (ملك عيني ولو أعتقها) لان النفقة للعمل وهو ولده (و) تجب (على وارث) حمل من (زوج) أو سيد أو وطء شبهة (ميت) للقرابة (و) تجب نفقة حامل (من مال حمل موسر) لان الموسر لا تجب نفقة على غيره (ولو تلفت) نفقة ببيد حامل بلا تقربط (وجوب) على من لزمته نفقة الحمل (بدلها) لانها أمانة بيدها فلا تضمنها (ولا بطرة لها) لان الفطرة تابعة للنفقة والحمل لا تجب فطرته (ولا تجب) نفقة حمل (على زوج رقيق) ولده فان كان حرا فنفقة على واريه بشرطه وان كان رقبا فعلى مالكة (أو مسر أو غائب) أي لا يلزمه

في وطء امرأة في طهر واحد وانت بولد عكن ان يكون منهما) بان كانت لستة أشهر فكثر من وطئها (فقتله قبل الحاقه بأحدهما لم يجب القصاص) على واحد منهما لعدم تحقق الشرط (وان تقيما نسبه لم ينتف) لان النسب حق للولد (الا باللمان) بشرطه ومنها ان يكون بين زوجين وان يتقدم منفذ وان نفاه أحدهما لم ينتف لقوله لانه لحقه بالفراس فلا ينتفي الا باللمان بخلاف التي قبلها لان أحدهما اذ ارجع هناك لحق الآخر وأيضاً وثه هناك بالاعتراف فيسقط بالمجدوه هنا بالاشتراك فلا ينتفي بالمجد (ويقتل الولد) المكلف ذكر ا كان أو أنثى (بكل واحد من الأبوين المكاتنين وان علوا) للآية والاخبار وموافقة القياس ونفايه على الأب ممتنع لنا كد حرمة ولاته اذ اقتل بالاجنبي فبايه أولى ولاته يحد بقذفه فيقتل به كالاجنبي (ومتي ورث ولده) أي القاتل (القصاص أو) ورث (شيأ منه) أي القصاص وان قل سقط القصاص لانه لو لم يسقط لوجب للولد على الوالد وهو ممنوع ولاته اذ لم يجب بالجناية عليه فقتلها يجب بالجناية على غيره أولى (أو ورث القاتل شيأ من دمه سقط القصاص) لانه لو لم يسقط لوجب له على نفسه القصاص وهو ممنوع (فلو قتل أحد الزوجين الآخر ولهما ولد) فلا قود لانه لو وجب لوجب لولده واذا لم يجب للولد بالجناية قتل غيره أولى وسواء كان الولد ذكرا أو أنثى أو كان للمقتول من يشاركه في الميراث لانه لو وجب لبيت له حرمة ولا يمكن وجوبه واذا سقط بعضه سقط كله لانه لا يتعض كالوفاة أحد الشريكين (أو قتل رجل أخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها) زوجها القاتل (أو) ورثها (ولده) لم يجب القصاص سواء كان لها ولد من غيره أو لانه ورث هو أو ولده شيأ من دمه وهو لا يتعض (أو قتل) المرأة (أخا زوجها فصار القصاص أو جزء منه لابنها) بموت زوجها الوارث لانيه (أو قتل رجل أخاه فورثه ابن القاتل أو) ورثه (أحد يرث ابنة منه شيأ لم يجب القصاص) لارث ولده جرم من دمه (واذا قتل أحد أبوي المكاتب المكاتب) لم يجب القصاص لعدم ما سبق (أو) قتل أحدهما (عبد له) أي للمكاتب (لم يجب القصاص) لانه لو وجب لكان للمكاتب ولا يثبت له قصاص على أبويه كالأقرباء (وان اشترى المكاتب أحد أبويه) أو غيره من ذوي رحمه المحرم (ثم قتله لم يجب القصاص) لانه فضله بالملك وهذا خلاف ما قدمه فيما سبق وتقدم التخييه عليه (ولو قتل) مكلف (أباه أو أخاه فورثه أخواه ثم قتل أحدهما) أي الأخوين (صاحبه سقط القصاص عن الاول لانه ورث بعض دم نفسه) لان أخويه يستحقان دم أبيه ما أو أخيه ما فاذا قتل أحدهما صاحبه ورث القاتل الاول ما كان يستحقه المقتول لانه أخوه فعلى هذا يستحق نصف دمه لان دم الأب أو الأخ بين أخوين نصفين ضرورة ان القاتل لا يرث المقتول وان قتل الثاني الاول ثم الثالث الرابع قتل الثالث دون الثاني لارثه نصف دمه عن الرابع

ونفقة حمله بل تسقط بعضي الزمان كالمولود (ولا) تجب نفقة حمل (على وارث) الحمل كانيه (مع عسر زوج) هو أبوه لانه محجوب بالأب ولا تجب على الأب لأعساره بقتل بل تجب على الوارث من عمودي النسب الحمل كانه هو جده وبعده لان عمودي النسب يجب عليه ما النفقة وار حبه معه كما يأتي (وتسقط) نفقة حمل (بعضي الزمان) كسائر الأقارب قال (المنقح ما لم تستدن) حامل على أبيه (بأذن حاكم أو تنفق بنية الرجوع انتهى) فترجع لتهويته في الاولى بأذن حاكم ولادائها عنه واجبا في الثانية وديته في (فان رطمت) مطلقا (رجعية بشبهة أو) في (نكاح فاسد ثمان بها حمل يمكن كونه



منهما) أى المطلق والواطئ (فنفقها حتى تمنع جملها ولا ترجع على زوجها) أى (كأنه عندة) وطئت شبهة أو نكاح فاسد (ومنى بنت نسبها) أى الحمل (من أحدهما) أى إلى جملتها المطلق والواطئ في العدة (رجع عليه الآخر) الذى لم يثبت الحمل منه (بما أنفق) لا مانعا أنفق لاحتمال كون الحمل منه لا من غيرها فثبت الرجوع عليه ومنه يؤخذ أن الزوج إذا جلت من وطئ شبهة أو جئت نفقها على الواطئ دون زوجها إذا رجع جية زوجته فلا سقوط نفقها بالحمل من وطئ شبهة أو جئت على مطلقها بنفقة (ولا نفقة لغيره) حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعر فضطته فقال والله ما لك علينا من شيء فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال ليس لك عليه نفقة ولا مكنتي فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك منفق عليه وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظري يا بنت قيس إنما النفقة للمرأة أهل زوجها ما كانت له عليه الرجعة فإذا لم تكن له الرجعة فلا نفقة ولا مكنتي روله أحد ٢٥٢ والأثر من الخمدى والنبي صلى الله عليه وسلم هو المين عن الله تعالى

مراده ولا تثنى دفع ذلك ومعلوم أنه أعلم بتأويل قوله تعالى أم كنوهن حيث مكتم مسكن وجدكم (ولا) نفقة (من تركه المتسوق عنها) زوجها (أولام ولد) من نسبها (ولا مكنتي ولا كسوة) لها (ولو) كانت (حلالا) لا تقبل الترسعة ولا سورة ولا سبب الرجوع عليه (كترابيه) حمل من زنا فلا نفقة لها على زان لأن الحمل لا يلحقه

(نسل ومنى نسلي) زوج (من يلزمه نسلا) وهي التي يوطأ مثلها أى بنت تسع فأكثر لم تنفقها وكسوتها (أو بذلته) أى تسلم نفسها للزوج نسلا تاما (هي أولى لها) ولو صح صفر زوج أو رضه أو عنته

وعليه نصف دينه الأول والثالث (وان قتل أحد الاثنين لباؤ) قتل (الآخر) وهي زوجة الأب سقط القصاص عن الأول) وهو قاتل الأب (لأنه) أى لارثته من دم نفسه وذلك عن دم الأب (والقصاص على القاتل الثاني) فلا جية قتله ويرثه وانما سقط القصاص عن قاتل الأب (لأن القاتل الثاني) وهو الأم (ورث جزام من دم الأول) وهو الثمن (فلم يقتل ورثه) قاتل الأب ضروره أن القاتل لا يرث (نصار له جزء من دم نفسه) وهو الثمن (سقط القصاص عن الأول وهو قاتل الأب لارثته من أمه وعليه سبعة أثمان دينه لانيه) قاتل أمه لارثته ذلك من أبيه (وله) أى قاتل الأب (أن يقتص من أخيه) قاتل أمه (ويرثه) لأن القاتل بحق لا يمنع الميراث (ولو كانت الزوجة بائنا) أو قتلاه ماله مطلقا (فعل كل واحد منهما القصاص لانيه) لأن أحدهما لا يرث من دم نفسه شيئا لعدم الرجعية أو لموتها معا (فإن باء أحدهما قتل أحدهما أخاه سقط عنه القصاص لأنه يرث أخاه إن لم يكن القاتل ابن أو ابن ابن فإن كان) له ابن أو ابن ابن فالأخ محجوب به (فله) أى الابن أو ابن الابن (قتل عمه ويرثه إن لم يكن له وارث سواه) لما مر أن القاتل بحق لا يمنع الميراث (فإن تشاح في المبتدئ منهما بالقتل احتمل أن يسد بقتل القاتل الأول) واختاره ابن جردان (أو يقرع بينهما) فقدمه في المبدع قال في الشرح وهو قول القاضى (وأيهما قتل صاحبه أو عيادته أو قرعته ورثه إن لم يكن له وارث سواه) لأن قتله بحق (وسقط عنه القصاص) لارثته من نفسه (وان كان) الأخ القاتل لانيه (محجوبا عن ميراثه كله) ابن أو ابن ابن (فلو ارث القاتل) وهو وارث المال (قتل الآخر) لارثته من عدم المانع روله العفو إلى العبي أو عجانا (وان عفا أحدهما) أى الأخوين (عن الآخر) قتل المفقوع عنه العافي ورثه أيضا (إن لم يكن حاجب لانه قاتل بحق) وسقط عنه ما وجب عليه من الدين (إذا لا يجب) (إنسان على نفسه

٤٥ - (كشف القناع) - ثالث (أوجب) أى قطع (ذكره) بحيث لا يمكنه وطئ (أو) مع (تندر وطئ) منها (لحيض أو نفاس أو رتق أو قرن أو لكونها مضونة) أى تحيضا أو نفاسا (أو من رضه أو حدث من شيء من ذلك عندة) لم تنفقها وكسوتها (لعموم قوله عليه الصلاة والسلام في حديث جابر وفن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ويحبرولى مع صفر زوج على بذل ما وجب عليه من مال الصبي لنيابته عنه في أداء واجباته كزوجته وجناباته ودينه) لكن لو امتعت (زوجته من بذل نفقها وهي صحيحة) ثم مرضت فبذلته فلا نفقة لها (مادامت مرضه عقوبة لها بمنعها نفسها في حال عكسه) الاستمتاع بما فيها أو بذلها في ضدها (ومن بذلته) أى التسليم (وزوجها غائبا لم يفرض لها) حاكم ثبالاته لا يمكن زوجها تسليمها (حتى يراه حاكم) بأن يكتب إلى حاكم البلد الذى هو به فيعلمه ويستدعيه (ويعضى زمن يمكن قدومه) أى زوجها القاتل (في مثله) فإن سار إليه أو وكل من له جملها إليه وجبت النفقة إذا بالوصول والافرض عليه الحاكم نفقة من الوقت الذى يمكن وصوله إليه فيه وان غاب زوجها بعد تمكينها أباه ووجوب النفقة عليه لم تسقط بغيته وان تسلم زوجته صغيرة يوطأ مثلها أو مجنونة كذلك ولو بدون إذن وليها لارثته نفقة كالكبيرة العاقلة (ومن امتعت) من تسلم نفسها (أو من غابها) وتكون نفقة على المانع لها وأيا كان أرغيره (بعد



فدخولها في مضايقها) الخال (فلا نفقة لها) وكذا ان تسا كذا ما لم ينفق عليها الزوج ولم ينفق عليها ولا بد لها من مال وان طال مقامها على ذلك لان النفقة في مقابلة التمكين المستحق بقصد النكاح ولم يوجد (ومن سلم أمته ليس لها نفقة) (كثرة) لعدم النص (ولو اوى زوج) من تساهلها انما زوجة ممكنة من نفقها ولو كان زوجها يملك كالان النفقة رواتبها عوض واجب في النكاح فوجب على العبد كالمهر بخلاف نفقة الاقارب والمطالب به اسببه كما تقدم (و) من سلم أمته لزوجها (ليلا فقط نفقتها نهارا على سيد) لانها مملوكة والزواج غير متمكن منها اذن (و) نفقة (ليل كمشاء وطاء وغطاء وودهن مصباح ونحوه) كوسادة (على زوج) لانه من حاجته الليل دون النهار وهي مسئلة فيه (ولا يصح تسليها) أي الامه لزوجها (نهارا فقط) لانه ليس محلا للنفقة والاستمتاع والاحتياج لا يناس ولهذا كان عماد نفق الزوجات الليل عقلت فيؤخذ منه لو كانت زوجها حارسا وسلمت له نهارا صريح (ولا نفقة لزوجته) (ناشز ولو) كان نشوزها (بنكاح في عدة رجعية) نسقط نفقتها وكسوتها وسكنها ابتز زوجها في عدتها لنشوزها والنكاح باطل ولا يصير به فراشا الثاني ولا تنقطع به عدة الاول قبل طء الثاني وتقدم (وتشطر) النفقة (لناشز ليل) بان تطيع نهارا وتمتنع ليلا (أو) ناشز (نهارا) فقط بان تطيع ليلا ٣٥٤ ولا تطيعه نهارا فتعطي نصف نفقتها (أو) ناشز (بعض أحدهما) أي الليل والنهار

فتعطي نصف نفقتها أيضا لا بقدر الازمنة لعدم التقدير بالازمنة (وبجبر داسلام) زوجة (مرتدة) مدخول بها تلزمه نفقتها (و) بجبر داسلام زوجة مجوسية ونحوها (مختلفة) عن زوجها في عدتها بان اسلم قبلها (ولو في غيبته) زوج تلزمه نفقتها لان اسقاط النفقة فيها الحصول الفرقة بينهما كسقوطها بالطلاق فاذا رجعت عن ذلك فالنكاح بحاله فعادت النفقة (ولا يلزم زوجها ثانيا النفقة) ان اطاعت ناشز في غيبته (حتى يعلم) الزوج بطاعتها (وعصى ما) أي زمن (يقدم) الزوج (في مثله) لان الزوج اذا لم يعلم بالتمكين فالمنع مستمر من جهته فاذا قدم وعلم عادت النفقة لحصول التمكين وان لم يقدم ومضى زمن

شي (وان تعافيا جميعا) بان عفا كل منهما عن الآخر (على الدية تقاصا بما استويا به) فدية طمن دية الاب بقدر دية الام (ووجب لقاتل الام الفضل عن قاتل الاب لان عفاها) أي ديتها (نصف عقل الاب وان كان لكل واحد منهما) ابن أو ابن ابن (يحبب عمه من ميراث أبيه) بان لم يقم به مانع (فاذا قتل أحدهما صاحبه ورثه ابنه) أو ابن ابنه (ولابن) أو ابن الابن (ان يقتل عمه) لارثته دمه (ويرثه) أي المقتول منهما (ابنه) أو ابن ابنه (ويرث كل واحد من الابنين مال أبيه ومال جده الذي قتله عمه دون) القاتل (الذي قتله أبوه) ضرورة ان القاتل لا يرث المقتول (وان كان لكل واحد منهما بنت فقتل أحدهما صاحبه سقط القصاص عنه لانه يرث نصف ميراث أخيه ونصف قصاص نفسه فورث مال أبيه الذي قتله أخوه) أو مال أمه الذي قتلها أخوه (و) ورث (نصف مال أبيه الذي قتله هو وورثت البنت الذي قتل أبوها نصف أبيها ونصف مال جدها الذي قتله عمها ولها على عمها نصف دية قتيله واذا كان أربع أخوة قتل الاول الثاني و) قتل (الثالث الرابع فالتقصاص على الثالث) دون الاول لارثته نصف دمه عن الرابع (ووجب له) أي الثالث (نصف الدية على الاول) لانه أحضر ورثه ان القاتل لا يرث (والاول قتل) أي الثالث بأخيه الرابع (فان قتل ورثه) لانه قاتل بحق (وورث ما يرثه من أخيه الثاني) لانه من جهة تركته (فان عفا) الاول (عنه) أي الثالث (الى الدية وحبت عليه) أي الثالث (بكلها بقاصه) الثالث (بنصفها) الذي ورثه من الثاني ويهبطها نصفها (وان كان لهما) أي الاول والثالث (ورثة) تحجب الآخر (ولا) فتعصيهما كما أتى قبلها (فيما اذا قتل أحدهما أباه والآخر أمه الشرط) الخامس بان تكون الجنابة عمدا) محضا بخلاف شبه العمد والخطأ فلا قصاص فيهما اجماعا حكاه في الشرح (وان قتل من لا يعرف) باسلام أو حرية (وادعى كفره أو رقه) وجب القصاص لانه محكوم به اسلامه بالدار ولهذا يحكم باسلامه لا لقيط ولان

يقدّم في مثله عادت النفقة لان المانع اذن من جهته (ولا نفقة لمن) أي زوجة (سافرت لحاجتها) الاصل ولو ياذنه (أو) سافرت (انزهة) ولو ياذنه (أو) سافرت (لزبارة ولو ياذنه) لتفويتها التمكين لحظ نفسها وقضاء رجاها الا ان يكون مسافرا معها متمكنا منها (أو) سافرت (لتغريب) بان زنت قبل أن يطأها زوجها فغربت وكذا لو قطعت الطريق لعدم التمكين (أو حبست) عن زوجها (ولو) كان حبسها (ظلم) فتسقط نفقتها (أو صامت لكفارة أو) صامت (فمناء رمضان ووقته) أي القضاء (متسع أو صامت نفلا أو حجت نفلا) تسقط نفقتها المنع نفسها بسبب لا من جهته (أو) صامت أو حجت (نذرا معين في وقته فيهما) أي الصوم والحج (بلاذنه ولو ان نذرهما ياذنه) لتفويتها ما ذنه من الاستمتاع باختيارها بالنذر الذي تم بوجه الشرع عليها ولا نذرها اليه (بخلاف من أحرمت) من الزوجات (بفريضة) حج (أو مكتوبة) صلاة (في وقتها بسنتها) ولو في أوله لفعلها ما أوجب الشرع عليها ونذرها اليه كصوم رمضان (وقدرها) أي نفقة لزوجة (في حج فرض) اذا سافرت لحج الفرض (ك) نفقة (حضر) وما زاد عليها (وان اختلفا) أي الزوجان (ولا يئنه) لاحدهما بما ادعاه (في بدل تسليم) زوجة لزوجة (حلف) زوج لانه منكر والاصل عدم التسليم وكذا لو اختلفا في وقت تسليم بان قال سلمت نفسها منذ شهر وقالت بل منذ سنة فقوله يمينه لان الاصل براءة عما تدعيه زائدا



هما يخر به (و) ان اختلعا (في نشوز زوجته أو) اختلاف في (أخذ نفقة) بان ادعى الزوج تشوذا أو انهما أخذت نفقتهما وانكرت  
 (حلفت) لانها منكرت فالاصل عدم ذلك لكن لو كانت متلاية أو أبيع أو ادعتام أو حبسها فنفقة لان الأصل عدم وان أعطاه  
 شيئا ثلثا عما يجب عليه كصاغ وقلانده على وجه التملك ملكته فلا رجوع به ان طلق أو ماتت وان لم يكن على وجه التملك بل لتفعل  
 به فقط فله الرجوع فيه طلقها أولا (فصل وسنن أعسر) زوج (بنفقة معسر) لم يجز ان تقوت (أو) أعسر (كسوته) أي  
 المعسر (أو) أعسر (ببعضهما) أي بعض نفقة المعسر وكسوته (أو) أعسر (عكسه) أي المعسر خيرت (أو صر) زوج (لا بعدد  
 النفقة) لزوجه (الايام دون يوم خيرت) الزوجه للعوق الضرر غالبا بذاتها ذالبت لا بقوة بدور كنه وسواء كانت حرفا فنة  
 رشيدة أو رقيقة أو صغيرة أو سفينة (دون سبدها أو واعي) فلا حسيه له ولو كانت مجنونة لا حتمه من الضرر بها (بمنفسخ) كحاج  
 المعسر وهو قول عمر وعني وأبي هريرة لقوله تعالى فامساك بعروق أو نزع ما حسن والامسك مع ترك النفقة ليس لصا كما  
 بالمعروف ولحديث أبي هريرة فروا في الرجل لا يجد ما يتق على امراته قال يرق بينهما رواه الأرقطى وقال ابن المنذر ثبت أن  
 عمر كتب إلى امرأه الأجناد في رجل غابوا عن نساءهم فامرهم ان يتفقوا ٢٥٥ أو يلقوا ما يلقوا بعتوبة ما مضى

الاصل الحرية والرفق طارئ (أو ضرب مطلقاً فأنقذه أو ألقى عليه) أي الملقوف (حائطاً أو وادي  
أنه كان ميتاً وأنكر وليه) وجب القصاص لأن الأصل الحياة (أو قطع طرف البنان وادي  
شاله أو قطع عينا وادي عماها) وأنكر المجني عليه وجب القصاص لأن الأصل السلامة  
(أو قطع ساعد وادي أنه لم يكن عليه كف أو) نطع (ساكراً وادي أنما) أي السابق (لم يكن لها  
قدم) وجب القصاص لأن الأصل بقاء الكف والقدم (أو قتل) مكاب (وجلا في داره وادي  
أنه دخل لقتله أو أخذ ماله أو يكابره على أنه نقتله دفعاً عن نفسه) أو سله أو أهله (وأنكر  
وليه) وجب القصاص لأن الأصل عدم ما يدعيه سواء وجد في دار القاتل أو غير ذلك منه صلاح  
أولاً ما روي عن علي أنه سئل عن رجل مع امرأته رجلاً آخر فقتله فله لسان ثم تاربعه  
فليعط برمتها وأما عيود رجالة ثمة أن لا اصل عدم ما يدعيه قاتل في العروعر يتوجه  
عدمه في عروعر بالفصاد (أو نجارح اثان وادي كل منهما أنه جرحه دفعا عن نفسه) وأنكر  
الآخر (وجب القصاص والقول قول المنكر مع يمينه إذا لم تكن بينه) لعدم قوله عليه السلام  
والسلام البيهية على المدعي واليمين على من أنكر (ومتى صدق المنكر في شيء مما تقدم من  
الصور (فلا قود ولا دية) لقول عمر ر. واه سعيد وهو منقطع وروي عن الزبير نحوه وإن الخصم  
اعترف بما يدعي قوله فقط حقه كالأقرب يقتله قصاصاً (وإن ادعى القاتل أن المقتول زني وهو  
محض لم تقبل دعواه من غير بينة) لأن الأصل عدم ذلك (وإن ادعى شاهد بين أحدهما قبل  
بخلاف الزنا فلا بد فيه من أربعة تكايات) (وإن أحتمل قوه بداهة بجرم) بعضهم منه (وقتل  
بعضهم بعضاً وجعل المال) بأن لم يعلم القاتل ولا الجارح (فعلى قلة الجرح وسين دية القتلى  
يسقط منها ريش الجراح) قضى به علي ر. واه أحمد (فإن كان فيهم) أي الخصم (من أبس  
بجرح شارك الجرح وحين في دية القتل) هذا أحد وجهين أطلقهما ابن سديد قال في المحرر

ولا يصح اسفه ماها بغيره. فيما لم يجب لها كاسه فط اشبع شبعته قبل البيع وكاسه طها. ورواه عنه قال المسكاح (وكذا لو قالت  
رضيت عسرة أو تزوجته عانة بها) أي بغيره فلهذا لا يصح لما يجب لها من وجوب اسفه كس يوم (وإن في عسرة معسر وكسرة  
ومسكنه) لزوجه (إن أقامت) معه (ولم تمنع نفسه) منه (ببقي زمنه) ووجوبه على سبيل العسر كذا جرة ويسقط ما زاد من  
نفقة معسر (ومن قدر يكسب) ما يفيق على زوجته فتركه (أحبر) عليه كالمعسر اقتداء به وأولى (ومن قدر عليه) من الأزواج  
(كسب) في بعض زمنه (و) قدر عليه (بيع في بعض زمنه) أي ما يسيرة فلا يصح (أو مرض) أي ما يسيرة. فجز عن المكسب فلا يصح  
لزوجه لانه يمكنه اقتراض الزوال المعارض (أو عجز عن اقتراض أي ما يسيرة) فلا يصح لها أن يزول عن قريب ولا يكاد يسلم منه  
كثير من الناس (أو عسر بنفقة ما ضيعة أو) عسر (بنفقة موسر أو) عسرة (متوسط أو) عسر (يادم أو) عسر (بنفقة  
الغلام فلا يصح) لا مكان السبر عن ذلك (ببقي نفقتهم) أي ما وسر والمتوسط والخدم (و) بق (لادم يدم في زمنه) لو جوبه عليه  
كالمساق أو أن كان له علم دين من جس واجب نفقة فلهذا حذاه من نفقتها كانت موسرة وأتت له (وإن منع) روج (موسر  
نفقة أو كسرة أو بعضهما) عن زوجته (وقدر ما عني) حذ ذلك من (ماله) وومن غير جنس أو صاحب (أحد كهايتهم وكذا يذ



وانها ونحوه) تكاد هما (غريبا) أي بالمعروف (بلاذنه) لقوله عليه الصلاة والسلام من نكح بنت عتبه حين قال له ان اباسفان زوجي  
 شحيح وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي فقال خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف فخص لها عليه الصلاة والسلام في  
 اخذ عام الكفاية بغير علم لانه موضع حاجة اذا غنى عن النفقة ولا تقوم الا بها وتجدد بتجدد الزمان شيئا فشيئا فتشقي المرافعة بها الى  
 الحاكم والمطالب بها في كل يوم (ولا تقترض) امرأة لولد (على أبيه) ولو غائب لانه اشغال انتمه يدون بسبب يقتضيه وياتي لو غاب زوج  
 فاستدان لها ولولدها الصغار رجعت فيحمل ما هناء على غير الزوجة (ولا يتفق على صغير من ماله) أي الصغير (بلاذن وليه)  
 لانه تعد فيضمنه المنفق لعدم ولايته (وان لم تقدر) زوجة موسر منها ما واجب لها من نفقة وكسوة أو بعضها على الاخذ من ماله  
 فلها رفعه الى حاكم فيأمره بدفعه لها فان امتنع (اجبره حاكم) عليه (فان أبي) الدفع (حبسه أو دفعها) أي النفقة لزوجة (منه) أي  
 ماله (يوم ما يوم) حيث أمكن لقيام الحاكم مقامه عند امتناعه عما وجب عليه كسائر الديون فان لم يجد الا عرضا أو عقارا باهه وانفق  
 منه (فان غيب ماله وصبر على الحبس) فله الفسخ لتعذر النفقة عليها من جهته كالمعسر (أو غاب موسر) عن زوجته (وتعذرت  
 نفقة) عليها بان لم يترك لها نفقة ٣٥٦ ولم يقدر له على مال ولم يمكنها تحصيل نفقتها (باستدانة) أي اقراض أو نحوه

عليه (وغيرها فلها الفسخ) لتعذر الانفاق عليها من ماله كحال الاعسار بل أولى ولان في الصبر ضررا أمكن ازالته بالفسخ فوجبت ازالته دفعا للضرر (ولا يصح) الفسخ (في ذلك كله بلا حاكم فيفسخ) الحاكم بطلبها أو فسخ بامر (أي الحاكم لا اختلاف فيه كالفسخ للعنة وتوقعه على طلبها لانه لحقها فان فرق بينهما فهو فسخ لا رجعة فيه كتفريقه للعنة (وله) أي الحاكم (بيع عقار وعرض لغائب) ترك زوجته بلا نفقة ولا منفق (ان لم يجد) الحاكم ما يتفق عليها (غيره) أي غير ثمن العقار والعرض لدعاء الحاجة اليه (ويتفق) الحاكم (عليها) أي امرأة الغائب من ماله (يوم ما يوم) كما هو الواجب

القروع اختاره في التصحيح الكبير والوجه الثاني لادبته عليهم وهو ظاهر كلام جماعة من الاصحاب (ويأتي في القسامة اذا قال انسان ما قتل هذا المدعي عليه بل أنا قتلته وله قتل من وجهه بفجر باهله وظاهر كلام أحمد لا فرق بين كونه) أي القاتل (محصنا أو غيره) روى عن عمرو على (ومرغ به الشيخ) انه ليس بمحدد وانما هو عقوبة على نفسه والا لا تعتبر بشرط الحد وقال الشافعي له قتله فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الزاني محصنا ولما اكتب قولان في اعتبار احصائه (والحر المسلم بقاديه قتله) عدوانا (وان كان مجرد الاطراف) أي مقطوعها (معدوم الخواس) من سمع وبصر وشتم ونزق وليس (والقاتل صحيح سوى الخلق وبالعكس) بان كان القاتل مجرد الاطراف معدوم الخواس والمقتول صحيح سوى الخلق (وكذلك ان تفاوت في العلم والشرف والعنف والفقر والصحة والمرض والقوة والضعف والكبر والصغر ونحو ذلك) كالحد في البلاد اجماعا حكاها في الشرح لعموم الآيات لقوله عليه الصلاة والسلام المؤمنون تسانا دماؤهم (ويجوز في القصاص بين الولاة) جمع والو يتناول الامام والقاضي والامير (والعمال) على الصدقات أو الخراج أو غيرهما (وبين رعيتهما) قال في الشرح لا تعلم في هذا اخلافا لعموم الآيات والاختبار (ولا يشترط في وجوب القصاص كون القتل في دار الاسلام) فيقتل مكافئه بشرطه وان كان بدار حرب سواء كان هاجرا ولم يهاجر لعموم الأدلة (وقتل الغيلة) بكسر الغين المجهمة وهي القتل على غرة (وغيره) أي غير قتل الغيلة (سواء في القصاص والعفو) لعموم الأدلة (وذلك) أي القصاص والعفو في قتل الغيلة وغيره (للولي) الوارث للمقتول لقيامه مقامه (دون السلطان) فليس له قصاص ولا عفو مع وجود وارث لعموم قوله تعالى فقد جعلنا لولي سلطانا وقوله عليه الصلاة والسلام فاهله بين خيرتين فان لم يكن فهو ولي المقتول له القصاص والعفو على الدية لا يجزانا

باب على الغائب (ولا يجوز) أن يجعل لها (اكثر) من نفقة يوم بيوم كنفقة أسبوع أو شهر لانه تبرع وقد يقدم أو تبين منه قبل ذلك (ثم ان بان) الغائب (ميتا قبل انفاقه) أي الحاكم عليها أو في اثباته (حسب عليها) من ميراثها من زوجها (ما اتفقته بنفسها أو بامر حاكم) لتبين عدم استحقاقها له (ومن أمكنه اخذ دينه) الذي يصير باخذه موسرا (ف) هو (موسر) كما لو كان يديه (باب نفقة الاقارب) والعتيق (و) نفقة (الماليك) من الآدميين والبهائم واجمعوا على وجوب نفقة الوالدين والولودين لقوله تعالى وعلى الولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا ومن الاحسان الانفاق عليهما عند حاجتهما وحديث هند خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه وعن عائشة رضي الله عنها روي ان اطيب ما لكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه رواء أبو داود ولان ولد الانسان ببعضه وهو بعض والده فكما يجب عليه ان يتفق على نفسه وأهله فكذلك على بعضه وأهله (وتجب) النفقة (كاملة) ان كان المنفق عليه لأمك شيئا ولم يكن مع المنفق من يشركه في الانفاق (أو اكثرا) ان وجد المنفق عليه بعضا بثلاثة شروط الأول كون منفق من عمودى نسبه أو وادنا له واليه أشار بقوله (لا يؤبه وان علوا وولده وان سفل حتى ذى الرحم منهم) أي الوالدين والاولاد (حجبه) أي الغنى منهم (معسر)







فكفالة عليهما (أنداسا) سندسها على الجدة ويقام على العاصب لأنها يرثه كذلك وأما الأب فينقردها وتقدم (وعلى هذا) العمل (حسابها) أي النفقات لأنها تابعة للارث (فلا تلزم) النفقة (أب أم مع أم) مومرة (و) لا (ابن بنت معها) أي مع بنت مومرة لأنه محجوب عن الميراث بها (ولا) تلزم (أخامع ابن) متفق عليه ولو معسر إلا أن الأخ محجوب بالابن فتكون النفقة عليه إن كان مومرا لأنه يرثه وحده (و) من له ورثة بعضهم مومر وبعضهم معسر كاخوين أحدهما مومر والآخر معسر (تلزم) نفقته (مومرا) منهما (مع) فقرا الآخر بقدر ارثه (فقط) لأنه إنما يجب عليه مع يسار الآخر ذلك القدر فلا يتحمل عن غيره إذا لم يجد الفير ما يجب عليه إذا لم يكن من عهودي النسب (وتلزم) نفقته (جدا) لابن ابنته الفقير (مومرا) ولو كان معه أخ (مع فقرا) لعدم اشتراط الارث في عهودي النسب لقوة قرابتهم (و) تلزم (جسدة مومرة مع فقرا) لما تقدم (ومن لم يكف ما فضل عنه) أي عن كفايته (جميع من تجب نفقته) عليه لو أيسر جميعها (بدأ بزوجه) لأن نفقتها معارضة فقدها على ما وجب مواساة ولذلك تجب مع يسارها وأعسارها بخلاف نفقة القريب (ف) نفقة (رقيقه) لوجوبها مع اليسار والأعسار كنفقة الزوجة (ف) نفقة (أقرب) فأقرب الحديث طارق المحاربي أبد أين تقول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك ٣٥٨ أدناك أي الأدنى فالأدنى ولأن النفقة صلة وبر ومن قرب أولى بالبر من بعد (ثم) مع

استواء في الدرجة يبدأ به (العصبة) كاخوين لام أحدهما ابن عم قاله في شرحه (ثم القساوي فيقدم ولد) على (أب) لوجوب نفقته بالنص (و) يقدم (أب على أم) لأنفرادها بالولاية واستحقاق الأخ من مال ولده وقد أضافته إليه عليه الصلاة والسلام بقوله أنت ومالك لأبيك (و) تقدم (أم على ولدين) لأنها قدلى إليه بلا واسطة ولها فضيلة الحمل والرضاع والتربية (و) يقدم (ولدين على جد) كما يقدم الولد على الأب (و) يقدم (جد على أخ) لأن له مزية الولادة والابوة (و) يقدم (أبواب على أبي أم) لامتيازها بالنصيب (وهو) أي أبو الأم (مع أبي أبي أب) مستويان (لتمييز أبي الأم بالقرب) والآخر بالعصبة وية قساويا (واستحقها) أي النفقة (الأخذ)

لا يتحمل العاقلة دية كالعبد سقط حقهما (وجها واحدا) لأنه لا يمكن إيجاب دية على العاقلة فلم يكن الاستقوط به الشرط (الثاني اتفاق المستحقين له) أي القصاص (على استيفائه) لأن الاستيفاء حق مشترك لا يمكن تبعضه فلم يجوز لأحد التصرف فيه بغير إذن شريكه (وليس) لبعضهم استيفاء ودون بعض) لأنه يكون مستوفيا لحق غيره بغير إذن ولا ولاية له عليه أشبه الذين (فان قيل) بأن استوفى أحدهم القصاص بدون إذن الباقي (فلا قصاص عليه) لأنه قتل نفسا يستحق بعضها فلم يجب قتله به إلا أن النفس لا تؤخذ ببعض نفس ولأنه مشترك في استحقاق القتل فلم يجب عليه قود كالشريك في الجارية إذا وطئها وبفارق ما إذا قتل الجماعة واحدا فانما لم يوجب القصاص بقتل بعض النفس (ولشركاؤه في تركه الجاني حقهم من الدية) لأن حقهم من القصاص سقط بغير اختيارهم فأشبه ما لو مات القاتل (وترجع ورثة الجاني على المقتص بما فوق حقه) من الدية (فلو كان الجاني أقل دية من قاتله مثل امرأة قتل رجله لابن قتلها أحدهما بغير إذن) الابن (الآخر فلا) خروص دية أبيه في تركه المرأة التي قتله كما لو ماتت (وترجع ورثتها بنصف ديتها على قاتلها) لأنه لا يستحق سوى نصف دمها وقد استوفاه (وهو) أي نصف دية المرأة (ربع دية الرجل) لأن دية المرأة نصف دية الرجل كما يأتي (وان عفا بعضهم) أي الورثة عن القصاص (وكان من يصح عفوهم) بأن كان مكافا (ولو) كان العفو (إلى الدية سقط القصاص) روى عن عمرو على لأن القصاص حق مشترك بين الورثة لا يتبعض مبناه على الدرهم والأسقاط فإذا أسقط بعضهم حقه سري إلى الباقي كالمتفق (وان كان العافي) على القصاص (زوجة أو زوجة) لقول يزيد بن وهب إن عمرا أتى برجل قتل قتيل الجاهل ورثة المقتول ليقتلوه فقالت امرأة المقتول وهي أخت القاتل عفوت عن حقي فقال عمر الله أكبر عتي القاتل رواه أبو داود ولأن من ورث المال ورث القود كما يأتي (وكذا الوشهد

من مال منفق (بلا اذنه مع امتناعه) من دفعها (ك) ما يجوز (زوجة) الأخ من مال الزوجها أحدهم إذا منعها النفقة لحديث هند خدي ما يكفيلك وولدك بالمعروف وعيس عليه سائر من تجب له (ولان نفقة مع اختلاف دين) بقراءة ولو من عهودي نسب لانها لا يتوارثان فلم ينأوله قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وكما لو كان أحدهما رقيقا (الأبوالاء) فوجب للمتيق على معتقه بشرطه وان بآينه في دينه لأنه يرثه مع ذلك فدخل في عموم قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فان مات مولاه فالنفقة على وارثه من عصبته مولاه (فقط) ويجب اعفاف من تجب له (من عهودي نسبه وغيرهم) لأنه مما تدعو حاجته إليه ويستضره بفقده ولا يشبه ذلك الحلوى لأنه لا يستضر بتركه فوجب اعفاف من تجب نفقته من الآباء والأجداد والأولاد والأخوة والأعمام ويقدم ان ضاق الفاضل الأقرب فالأقرب كالنفقة (بزوجة أو مومرة تنفق) لحصول المقصود بها (ولا علك) من أعف بسرية (استرجاعها مع غناه) أي الفقير كالزكاة ولا أن يزوجه أمه (و) ان عين أحدهما امرأة الآخر غيرها (يقدم تعيين قريب) منفق (والله سر سوا على) تعيين (زوج) لأن المطلوب نفقتها وتوابعها وليس له تعيين عجز رقيقه المنظر أو ميسرة (ويصدق) منفق عليه (انه نائق) للنكاح (بلا عين) لأنه مقتضى الظاهر وفي الفروع ويتوجه بيمينه (ويعتبر) لوجوب اعفاف (عجزه) أي المنفق عليه عن مهر حرة أو ثمن







وان يابها أو ووجهها سقطت فصارتها على ظاهرها كذا من غيبيل في غنوة وعلى هذا يسقط حثها من الرضاع كالأب  
 رجب (ولزوج ثان) أي غير أب الرضيع (منها من ارضاع ولدها من) الزوج (الأول) أو من شبيهة أو زالة بفوت حقه من  
 الاستمتاع بها في بعض الأحيان (الضرورة) أي الولدان لا يوجد من يرضعه غيرها ولا يقبل ثدي غيرها (أو بشرطها) بان شرطت  
 في العقدان لا يمنعها رضاع ولدها فلها شرطها كما تقدم ومن أرضعت ولدها وهي في حبال أيسه فاحتاجت لزادة نفقة لزمه لان عليه  
 كفايتها (فصل وتلزمه) أي السيد (نفقة وسكنى عرفا) أي بالمعروف (لرقيقه ولو) كان رقيقه (أبقا) أو مريضا أو انقطع  
 كسبه (أو) كان أمة (ناشزا أو) كان (ابن أمة من حر) لانه تابع لأمه حيث لا شرط ولا غرور (من غالب فوت البلد) متعلق بتلزمه  
 سواء كان قوت سيده أو دونه أو فوقه وأدم مثله (و) تلزمه (كسوته) أي رقيقه (مطلقا) غنيا كان المالك أو فقيرا أو متوسطا من غالب  
 الكسوة لا مثاله من العبد بذلك البلد لسد ثبتي أبي مرفوعا للمسلوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكاف من العمل ما لا يطبق  
 رواه الشافعي في مسنده وأجمعوا على أن نفقة المالك على سيده ولاته لا بد له من نفقة ومنافعه لسيده وهو أحق الناس به فوجب عليه  
 نفقته كهيئته (ولبعض) على مالك بعضه ٣٦٠ من نفقته وكسوته وسكناه (بقدر رقه وبقيتها) أي النفقة والكسوة والسكنى

(عليه) أي البعض لاستقلاله  
 بحزبه الحرفان أعسر وعجز عن  
 الكسب فعلى وارثه الغنى والسيد  
 أن يجعل نفقة رقيقه في  
 كسبه وأن ينفق عليه من ماله  
 ويأخذ كسبه أو يستقدمه  
 وينفق عليه من ماله لان الكل  
 له وان جعلها في كسبه وفضل  
 منه شيء فليسده وان أعوز فعليه  
 تمامه (وعلى حرة نفقة ولدها من  
 عهده) نصا قلت ان كان من يشرها  
 في الميراث فالنفقة عليه بقدره  
 كما سبق (وكذا مكاتبه ولواته)  
 أي ولدها (من مكاتب) فنفقة  
 ولدها عليها (وكسبه لها) لتبعيته  
 لها (ويزوج) رقيق وجوبا  
 ذكر اكان أو أنثى (بطلبه) لقوله  
 تعالى وانكحوا الأيتام منكم  
 والصالحين من عبادكم وامائكم  
 ولدها الحاجة الى النكاح غالبا

عن بعضهم في المعقونة قسطة منها) أي من الدية لان الدية بدل المحل وهو واحد فتكون  
 دية واحدة سواء أتلعه واحد أو جماعة وأما القصاص فهو عقوبة على الفعل فيقتدر بقدره  
 الشرط (الثالث ان يؤمن في الاستغناء التعدي الى غير الحاني) لقوله تعالى فلا يسرف في القتل  
 واذا اقتضى الى التعدي ففيه امراة (فلو وجب القود أو الرجم على حامل أو) على حائل  
 (ولم يتعدو جوبه لم تقتل حتى تضع الولد ونسقه البيا) قال في المبدع بغير خلاف لما روى  
 ابن ماجة بإسناد عن عبد الرحمن بن غنم قال حدثنا معاذ بن جبل وأبو عبيدة عن الجراح  
 وعبد الله بن الصامت وشداد بن أوس قالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قتلت المرأة  
 عمدا فلا تقتل حتى تضع ما في بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها وان زنت لم ترجم حتى  
 تضع ما في بطنها وحتى تكفل ولدها ولاته يخاف على ولدها وقتله حرام والولد يتضرر بترك البيا  
 ضررا كثيرا قال في الكافي لا يبيس الاب (ثم ان وجد من يرضعه مرضعة راتبة قتلت) لان تأخير  
 قتلها انما كان لخوف على ولدها وقيل ذلك (وان وجد مرضعات غير رواتب أو) وجد (ابن  
 شافعي نحوه) أي من يرضعه راتبا جازقتها) لانه لا يخاف على الولد اذن التلف (ويستحب لولي القتل  
 تأخيرها) حيث شذ (الى القظام) دفع الضرر الى الولد بذلك (وان لم يكن له) أي الولد (من يرضعه  
 تركت حتى يرضعه حواين ثم تقطعه) للخبر والمعنى لان القتل اذا أخر من أجل حفظ الحمل  
 فلان يؤخر من أجل حفظ الولد أولى (ولا تجلد) الحامل (في الحد) حتى تضع (ولا يقتص منها  
 في الطرف حتى تضع) لانه لا يؤمن التعدي الى تلف الولد أشبه الاقتصاص في النفس بل يقاد  
 منها مجرد الوضع صرح به في الفروع وغيره وجزم به في المنتهى (قال الموفق وغيره) حتى تضع  
 (ونسقه البيا) قال في المبدع وهو ظاهر (فاذا وضعت الولد وانقطع النفاس وكانت قوية يوم  
 تلفها ولا يخاف على الولد الضرر من تأثر البيا) أي من تأثر البيا من قطع الطرف والجلد) لعدم

والحجور عليه لسفه ولانه يخاف من ترك اعفائه الفروع في المخطور بخلاف طلب  
 الحلوى (غير أمة يستمتع بها) سيدها (ولو) كانت (مكاتبه بشرط) أي كاتبها بشرط أن يطاها من كاتبها لان القصد قضاء الحاجة  
 وإزالة دفع ضرر الشهوة وذلك حاصل باستمتاعها (وتصدق) أمة طلبت تزويجا وادعى سيدها انه بطؤها (في انه لم يطا) لانه  
 الأصل ويجب ختان من لم يكن مختونا منهم (ومن غاب عن أمة غيبة منقطعة) وتقدم انها لا تقطع الابكفة ومشقة (فطلب  
 التزويج زوجها من بلى ماله) أي مال الغائب قال في الانتصار وأما إليه في رواية أبي بكر واقصر عليه في الفروع واختاره أبو  
 الخطاب وتقدم في النكاح زوجها القاضي وجزم به في الاقتناع عن القاضي (وكذا أمة مسي ومجنون) طلبت التزويج فيزوجها  
 من بلى ماله (وان غاب) سيد (عن أم ولده زوجت الحاجة نفقة) قال في الرعية زوجها الحاكم وحفظ مهره السيد قال (المنقح  
 وكذا) الحاجة (وطء) قال في الفروع ويتوجه أو وطء عند من جعله كنفقة أي أوجب هو والمذهب (ويجب ان لا يكفوا) أي الارقاء  
 (مشقا كثيرا) الحديث أبي ذر مرفوعا اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه  
 مما يلبس ولا تكفه وهم ما يلبسهم فان كلفتموهم فأعينوهم عليه متفق عليه (و) يجب (أن يراحوها وقت قبولها) وقت (نوم ولدها)



مسألة مفر رضى ( لان الامانة ولا تركها ضرر اجمع ولا يحوز تكليف امره لان البصر مقلبة الطمع فيها البصر من طمع  
 بها (و) يجب ان (يركبهه قلة الحاجة) اذا سافر بهم فلا يكفهم ولا يطبقونه (ومن بحث) بالبناء المهور له (منهم) اى لا ركة  
 في حاجته وانما لا يجد مخرجا يصل فيه (ولا يتركه في التامير) (صل) اولاً ثم اضحى حاجته (فلو عند) بغيره خشيته ضرر  
 سيده (آخر) الصلاة (وقضاها) اى الحاجة ثم صل لان حق الآى حتى على الحاجة (وان لم يزل) انه لا يجد مخرجاً (فوجد  
 مخرجاً فاضى حاجته ثم صل) ليعرج بين المقير (الوصل قل) نصاً بالحاجة (فلا بأس) نصاً لانه قضى حق الله ومن سيده (ومن)  
 لسيدهم (مداواتهم ان مرضوا) قاله في التتبع قال في القروع وظاهر كلام جماعة يستحب له وان ظهر وقال قبله وداوود وجواب  
 قاله جماعة وقال في الانصاف قلت للمذهب ان ترك الدعوة افضل على ما تقدم وجوب المداواة قول ضعيف (و) من سيد  
 (الطعامهم) اى الاركان (من طعامه) والناسم من لباسه عذبت اى ذروا ما يسيرون بين يديه الف كور في الكسوة وبين لهما ان  
 كن الخدمة او الاستماع وان استلقن فلا بأس بتفضل من هو الاستماع في ٣٦١ الكسوة لانه العرف (ومن وليه)

اى الطعام من رقيقه (فمنه او  
 من) يلامه ولو لم يتم لم يثبت  
 اى حريرة مرقعاً اذا في احدكم  
 خادمه بطلت ايمته قد كفاه فلاحه  
 ودخاه فليجلسه معه فان لم  
 يجلسه معه فليزله ا كذا  
 ا كتبه راء الشبان واليهود  
 والترمذي وابن ماجه وسوان  
 نفس الماشر تنقرف الى الماشر تنقرف  
 البس تنقرف غيره (ولا باكل)  
 رقيق من مال سيده (الامانة)  
 نصاً فاشيا فيه عليه فلتكن  
 منه ما رغب عليه فله الا كل  
 المعروف كالزوجة والقريب  
 (وله) اى الزوج والا بسواليد  
 (نائب زوجة) ناديب (وله)  
 (وله) كان الولد (مكلاً مزوجاً  
 بضرب غيرة مبرح) كفا  
 (ناديب رقيق) اذا فون وبين  
 المفوعة مرة او مرتين ولا يجوز

المناخ (وان كانت في تقاسم الوضيفة بخلاف طاعة لم يتم عليها حتى تظهر وتقوى) دفعا للضرر  
 وقال في الانصاف المخرج من المذهب لانه لا يقتض من ماله الوضيفة قال في التتبع بل مجرد الوضيفة  
 قبل سقى البيا (وباقى في كتاب الحدود) ارضع من هذا (وان ادعت من وجهها القصاص  
 الحمل قبل منها ان امكن) لان الحمل امارات خفية تعلمها من نفسها دون غيرها وجبان  
 يحتمل اطله كالحيض (وتحس حتى يبين امرها) احتياطاً من وجهها القصاص (ولا تحبس  
 لمدة) يعنى لو ادعت من وجهها القصاص لانه حمل قبل منها ان امكن ولم تحبس (وان اقتض  
 من حامل فان كانت لم تضعه) ولم تتيقنه حملاً (لكن) تمت على ما يلزم من اقتناع البطن وامارة  
 الحمل فلا ضمان في حق الجنين لانه لا يفتحق ان الانتفاع به (فلا فوجب بالنكاح) (وان اقتضه)  
 اى الجنين (حياته ماش فلا كلام) اى لا ضمان على المقتض لكن بتؤدب (وان اقتضه حياً  
 وبقي) الولد (خاصة) ليلالزماً بامرهم مات فميتة كاهل اذا كان وضعه وقت يبعث منه  
 وهو ستة اشهر ما كثر (وان اقتضه ميتاً او حياً في وقت لا يبعث) به (منه) وهو ما دون ستة  
 اشهر (ففيه غرة) عبداً وامة كباقي الجنين (والضمان) وذلك عن المقتض من امه  
 لانه المباشرة والمحاكم الذي يمكنه مقبب وان علم الحاكم دون الولي والضمان على الحاكم حده  
 كالسيد اذا امر عبده الا عجمي الذي لا يعرف فحريم القتل ذكره في الشرح والمبدع ويكون  
 وجوب ما تقدم من الدية او الغرة (مع الكفارة) على المقتض لانه قاتل نفس  
 فصل ولا يستوفى القصاص ولو في النفس الا بحضرة السلطان او نائبه وجوباً لانه  
 يقتصر الى اجتهاد مولايومن فيه الحيف مع قصد التنقي (فلو خالف) الولي (وفعل) اى اقتض  
 بغير حضرة السلطان او نائبه (وقع الموقع) لانه استوفى حقه (وله) اى الامام او نائبه (نمزيه)  
 لاقتيانه على السلطان وفي عيون المسائل لا يميزه لانه حق له كالمال (ويستحب احضار

٤٦ - (مكتشف القناع) ثالث بلا ذنب ولا ان يضربوا ضرباً بهر حاجته لا يجازى فوق عشرة اسواط الا  
 في حد من حدود القهر والجماعة الا انصافي (ر) السيد رقيقاً ان (يقبضه ان خاف عليه) ابا قاته وقال يباع احب الي (ولا يشتم  
 ابيه) اى اوى الرقيق (الكافرين) قال احمد لا يعود لسانه المناو والردى ولا يدخل الجنة سيئ الملك وهو الذي يبي الى محالبكة  
 (ولا يلزمه) اى السيد (ببعضه بطالبه) اى الرقيق (مع اقيام محقه) لان الملك ليس له الحق له كما لا يجوز على طلاق زوجته مع قيامه بها  
 يجب لها فان لم يتم بحقه وطلب به لزمه اجابة وباقى (وحرمان بضرع امه) لها ولد (غير ولدها) وان لم يقتل عنه شيء لان به ضرراً  
 بالولد لنفسه من كفايته ومؤنته (الا به دية) اى الولد فيجوز بضرعها بما زاد لاستفادته ما عنه كالفاضل من كسها وكالومات  
 ولدها وبقي لبنها (ولا تصح اجارتها) اى الامة المزوجة (بلاذن زوج من حقه) اى الزوج لان فيها نفقاً بلحق زوجها بانتهائها  
 عنها استؤجرته (ولا) يجوز (جبر) فن (على مخرجته) اى المخرجة (جعل سيد على رقيق كل يوم او) كل شهر (شياً  
 معلوماً) اى السيد لانه عقدينهما فلا يجبر عليه احدهما ككتابة (ونجوز) الفرجة (باتفاقهما) ان كانت قسراً كسبها قبل بهد  
 نفقه (لما روى ان ابا طيبة عجم التي صلى الله عليه وسلم) فاعطاه اجره وامر مواليه ان يخففوا عنه من خرابه وكان كثير من الصنابة



نصر يرون على رقيتهم فراجاء روى ان الزبير كان له ألف مملوك على كل واحد كل يوم درهم فان زاد على كسبه لم يجز لانه تكليف  
 لما عليه وكذا ان لم يكن له كسب قال في الفروع ويؤخذ من المقتى بعد عتار ج هدية طعام وامارة متاع وعمل دعوة قاله في الترغيب  
 وغيره وظاهر كلام جماعة لا يملك ذلك (ولا يسرى عبده مطلقا) أي سواء قلنا بملك بالتبلي أو لا سواء أذن له سيده أولا قال في التتبع  
 ولا يسرى عبده ولو أذن له سيده لانه لا يملك (وبصح) أي يجوز تسريه (على) قول (مرجوح باذن سيده) قال (المتنقح وهو لا يظهر  
 ونص عليه في رواية الجماعة واختاره كثير من المحققين انتهى) وقال في الاضاف وهي المبيعة من المذهب وهي طريقة الخرفي  
 وأبي بكر وابن أبي موسى وأبي اسحق بن شاذل ذكره عنه في الواضح وزعم المصنف في المقتى والشارح قال في القواعد الفقهية  
 وهي أصح وصحة النظم وقدمه الزركشي ونصره ثم ذكر ما معناه ان المذهب ليس له التسري ان قلنا لا يملك في رواية التسري  
 باذن سيده (لا يملك سيده رجوعا) في أمة ذمة بالتسري بها (بعد تسري) بها اتصالا بالعبء يملك به البضع فلا يملك سيده فسخه قياسا على  
 النكاح (وليعضوط أمة مملوكها يجوز له الحر بلا اذن) أحد لانها خالص ملكه (و) يجب (على سيده امتنع مما) يجب (لرققه)  
 عليه من نفقة وكسوة واعفاف (إزالة ملكه) ٣٦٢ عنه يسع أمة وعتق نفسه (بطله) سواء امتنع لهجزه عنه أو مع

قدوته عليه (كفرقة زوجة)  
 امتنع من ما لها عليه إزالة  
 الضرر وفي الخبر عمنك  
 يقول أطمعني والأفمعي  
 وأمر أنك تقول أطمعني أو طافني  
 فصل وهو على مالك بهيمة  
 أطعمها ما يطعمها أراكامة من  
 يرعاها (و) عليه (سقيها) لحديث  
 ابن عمر عذبت امرأة في هرة  
 حبستها حتى ماتت جوعا فلا هي  
 أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل  
 من خشاش الأرض متفق عليه  
 (وان عجز عن نفقتها أجب على  
 بيع أو اجارة أو ذبح ما كسول)  
 إزالة لضررها وظلها ولانها  
 قتلت اذا تركت بلا نفقة واضاعة  
 المال منهي عنها (فان أبي)  
 فعل شيء من ذلك (فعل حاكم  
 الاصل) من الثلاثة (أو اقترض  
 عليه) ما ينفقه على بهيمة لقيامه

شاهدين) عند الاستيفاء لا يذكره المقتض (ويجب أن تكون الآلة) التي يستوفي بها  
 القصاص (ماضية) لحديث اذا قتلتم فأحسنوا القتلة (وعلى الامام تفقدوها) أي آلة الاستيفاء  
 لان منها ما لا يجوز الاستيفاء به (فان كانت) الآلة (كالة أو مسومة منه) من الاستيفاء بها  
 لم يجر اذا قتلتم فأحسنوا القتلة رواه مسلم من حديث شداد وأمثال يعذب المقتول ولان المسومة  
 تفقد البدن ورد بها منعت غسله (فان يحمل) الولي (واستوفي بها) أي بالآلة الكالة أو المسومة  
 (عزر) نفسه ما لا يجوز (و) ينظر الامام أرنائبه في الولي (ان كان الولي يحسن الاستيفاء  
 ويقدر عليه) بالقوة والمعرفة مكنه منه الامام وخبره من المباشرة والتوكيل) لقوله تعالى ومن  
 قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ولاته عليه الصلاة والسلام انما رجل يقول آخرف قال ان  
 مذاقتل أخى فاعترف بقتله فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فاقته رواه مسلم (والا) أي  
 وان لم يحسن الولي الاستيفاء أرم يقدر عليه (أمره بالتوكيل) لانه عاجز عن استيفائه فيوكل  
 فيه من يحسنه لانه قائم مقامه (فان ادعى) الولي (المعرفة فأمكبه) الامام أرنائبه (فضرب عنه  
 ما يات به فغدا استوفى) القصاص (وان أصاب غير العنق وأقر به بعد ذلك عزر) فعليه ما لا يجوز  
 (فان قال) الولي (أخوات وكانت الضربة قريبة من العنق كالرأس والمنكب قبل قوله  
 مع عيينه) لانه يمكن (وان كان) الضرب (بعيدا) عن العنق (كالوسط والرجلين لم يقبل)  
 قول الولي انه أخطأ لانه خلاف الظاهر (ثم ان أراء) الولي العود للاستيفاء (لم يمكن لانه ظهر منه  
 انه لا يحسن الاستيفاء) فيوكل من يحسنه (وان احتاج الوكيل الى أجره فن مال الجاني كالحسد)  
 ولانها أجرة لا بغاء ما عليه من الحق فكانت لازمة له كاجرة الكمال وذهب بعض أصحابنا انه يرزق  
 من بيت المال رجل يستوى الحدود والقصاص لان هدام المصالح العامة فان لم يحصل فعلى  
 الجاني لان الحق عليه وربا الذي على الجاني انه يمكن لا الفحل (و) لهذا (ان ياتر الولي

مقامه في أداما وجب عليه عند امتناعه منه كفضاء دينه (ويجوز انتفاع بها) أي البهيمة (في غير ما خلقت  
 له كبقرة لحمل وركوب و) ك) ابل وجر لحرب ونحوه) لان مقتضى الملك جواز الانتفاع بها فيما يمكن وهذا منه كالذي خلقت له وبه جرت  
 عادة بعض الناس ولهذا يجوز كل الحيل واستعمال اللؤلؤ في الادوية وان لم يكن المقصود منه ما ذلك وحديث ينما رجل يسوق بقرة  
 أراد أن يركبها اذ كانت اى لم اخلق لذلك اغما خلقت للحرب متفق عليه أي هو معظم النفع ولا يلزم منه منع غيره وان عطيت بهيمة قلم  
 يتففع بها فان كانت مما لا يؤكل أجب على الانتفاع عليها كالنعمد الزمن وان كانت مأكولة حبر بين ذبحها والانتفاع عليها (وجيفتها)  
 ان ماتت (له) أي لما لكها لانها لم تخرج عن ملكه بالموت (ونقلها عليه) لرفع أداما (ويحرم له) أي البهيمة لحديث عمر انه  
 عليه الصلاة والسلام كان في سفر فلعنت امرأة فاقه فقال خذوا ما عليها ودعوها مكانها ملعونة فكان في أنظر اليها الآن تمشى في الناس  
 مانع من لها أحد وحديث أبي برزة لان صاحبنا فاقه عليها العنة رواها أحمد ومسلم (و) يحرم (تحميلها) أي البهيمة (منقيا)  
 لانه تمذيب لها (و) يحرم (حلبها ما يضر ولها) لانه ليس له مخلوق له أشبه له لامة (و) يحرم (ذبح) حيوان (غير ما كول لاراحة)  
 من مرض ونحوه لانه اتلاف مال وقتل نفس عنه (و) يحرم (ضرب وجهه ودم فيه) أي في الوجه لانه عليه الصلاة والسلام لعن من دم



أوجز بوجه وتسمى منه ذكره في الفروع وهي في الأدعي أشد قال ابن عقيل لا يجوز الوسم إلا لإزالة ركايا أيضا بحرم التصدئة (ويجوز) الوسم (في غيره) أي الوجه (انرضي به) كما إذا واه (ويكره خفه) ففهم بغيره الانخوف عند ضيقه ووجوه القاضي وابن عقيل كالآدمي ذكر أن مؤخره فيه أجماعا (و) يكره (جزء مرفق) (جزء) (ناسية) (جزء) (قنب) يتعلق حرس أو وتر) (الحبر) يكره له إطعامه فوق طاقته وكرهه على الأكل على ما تحده أسس عدة لأجل التسمين فإنه في لقبه (و) يكره (تزوج على مرس) كالنساء لأنه لا نسل فيهما (وتستحب نفقته) أي المال (على ماله غير أخيه) وفي الفروع بنوجوه وجوه ثلاثا يفتبع انتهى ويجب على ولي محجور وعليه المصلحة (باب الحضانة) مشتق من الحضر وهو الحبيب انضم المربي وإن كان كامل الطفل ونحوه إلى حضانته (وتحبب) الحضانة من فطام المحضون وأجماله من الوليكة لأنه لو ترك ذلك وقع (وهي) نزع (وهي) حفظ صغير ومعتوه وهو المختل العقل ويحبون ما يضرهم وترتيبهم بحسب مصالحهم) من غسل يديهم وثيابهم ودهمهم ذكهم لهم ووربط طفل بهدونه بكرة لينام ونحوه (ومستحقها رجل عصبه) كاب وهد وخنوعم اغبراء (وامرأة وارءه كام) (أو) واحدة وأخت (أو) قريبة (مدلية) بوارث نكح لثوب بنت أختها (مدلية) كده وبنت أخوها (بنت) عم (تقبرام) ٢٦٣ (وذو رحم كأي أم) (واح) لا أم (ثم حاكم)

لا تلبسوا ثيابهم  
والأموال الممنوعة  
وعقودهم بكم  
على جميع المسلمين (وأي)  
(أول) محصاة من أبيه وغيره  
حديث محمد بن عمرو بن  
أحمد عن أنس بن مالك عن رسول  
الله صلى الله عليه وآله  
أنه قال كان بطي له ولاء  
وثلب له شقة وهو يرى له  
حوائطاً وأنه طاقم ورايان  
يراه من خلف برصوبته صلى  
الله عليه وسلم أنت أحق منكم  
تسكني ربه أوداد وغيره  
ولا لها شدة ولا لب لا يلبس  
حفت به به وغاناً بدعته  
أمرته أو غيرها من النساء  
وأولاً من بدعته (ولو)  
بأخرة مثلاً كزوجة) حيث  
قالت أمهلاً (ثم) ألم تكن ألم  
أولم تكن أهلكه به (أو) أمها  
لقريه بقري (ألم تكن من)

الاستيفاء لا أجر له) على الجاني لانه استوفى حقه (ويجوز اقتصاص حاب من نفسه برضا  
الولى) ويكون تابعا عنه كالأجنبي (ولو أقام) الحدود (حذرتا) على نفسه (أو) حد (قذف)  
على نفسه (أو قطع سرقه على نفسه بما ذن سقط قطع السرقه نقط) لم يسل ولم يقطع وهو قطع  
المضمو الواجب قطعه بخلاف حد الزنا والقذف لعدم حصول ردع والازجر يحد منه نفسه  
ثنتين تقسمه لقوى عليه وأحسنه هذا لا يسير (وان كان) الحقى (الاستيفاء للجماعة) بان  
كان الوارث اثنين فأكثر (لم يجز ان يتولاه جميعهم) لما فيه من تعذيب الجاني ونهه بدفعه  
(وأمر وابتوكيل واحد منهم أو من غيرهم) ليستوفى اقتصاص لهم (فإن شأوا وكل واحد  
منهم يحسن الاستيفاء قدم أحدهم بقرعة) لانه لا مزيه لأحدهم كما وتشا حواى تزويج موليته  
(لكن لا يجوز) ان خرجت له القرعة (الاستيفاء حتى يوكه البقون) لا الحق له (فإن  
لم ينفع وأعلى التوكيل منع الاستيفاء حتى يوكاوا) وقال ابن أبي موسى ادانت حوا امر الامام  
من شاء استيفاه

(فصل ولايجوز استيفاء القصاص في النفس الا بالسيف في العنق سواء كان القتل به)  
 اى السيف (او بحر لعينه) اى ذاته (كسحر ونجرب مع خمر ووط وقتله بحجر او نقر بقر  
 او تحريق او هدم) حائط عليه (او بس او خنق او قطع يده من مفصل او غيره او اوجعه  
 او قطع يديه او رجله ثم ادفن بعتقه قبل ابراء واحائه) فان جرحه جرحا وصل الى  
 جوفه فانت (او اومه) اى جنى عليه آمة وهي ما تصل الى جوفه لم يبلغ غيبا (او قطع يده  
 ناقصة الاصابع او شلاء وزائدة) فانت (او) فى (حذيره غير خنث) عليه (او) ب' معوه  
 حديث النعمان بن شيران النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قودا بالسيف رواه ابن ماجه  
 والدارقطني والبيهقي من غير طريقين وقال احمد بن اسناده بحيد (او بدل قودا معوه

[illegible]



عمل الشهوة (ويسلمها غير محرم) كاتبة (تعد غيره) بأن لم يكن ثم سواه (إلى ثقة مختارها) الحصة (أو) يسلمها إلى (محرمه) لانه  
 أولى من اجنبي وحاكم (وكذا أم تزوجت وليس لولدها غيرها) يتسلم ولدها إلى ثقة مختارها أو محرمها المتأقدم (ثم) الحضانة (لذي رحم  
 ذكر أو أنثى غير من تقدم) لأن لهم رجاء قرابة يرون فيها عند عدم من تقدم أشبه والمعتد من العصبات (وأولاهم) بالحضانة (أو  
 أم فامهاته فإخ لا محال ثم حاكم) لأن له ولاية على من لا أب له ولا وصي والحضانة ولاية (وتنقل) حضانة (مع امتناع مستحقها أو) مع  
 (عدم أهليته) لها كالزبيب (إلى من بعده) أي بلبه كولاية النكاح لأن وجود المتنع وغير المستحق كعدمه (وحضانة) طفل ومجنون  
 ومعتوه (بعض لقريب وسيد عاياه) فإن نصفه حر يوم لقريبه ويوم لسيده ومن ثلثه حر يومان لقريبه ويوم لسيده (ولا حضانة لمن  
 فيه رفق) وإن قل لأنها ولاية كولاية النكاح (ولا) حضانة (لغاسق) ظاهر الالة لا وثوق به في أداء واجب الحضانة ولا حظ المحضون  
 في حضانته لانه ربما نشأ على أحواله (ولا) حضانة (لكافر على مسلم) لانه أولى بذلك من الغاسق (ولا) حضانة لامرأة (متروجة  
 باجنبي من محضون زمن عقد) لقوله عليه الصلاة والسلام أنت أحق به ما لم تنكحي ولأن الزوج عاك متاعها بمجرد العقد يستحق  
 منها من الحضانة أشبه ما لو دخل بها ٣٦٤ فان تزوجت بقريب محضونها ولو غير محرم لم تسقط حضانتها (ولو رضى الزوج)

قود النفس) لأن القصاص حد بدل النفس فدخول الطرف في حكم الجسلة كاليد (ولا يفعل  
 به) أي بالمقتص منه (كما فعل إذا كان القتل بغير السيف) انتهى عن المشقة ولأن فيه زيادة  
 تعذيب (فان فصل) أولى به كما فعل (بقدر أساءه) بالخفاقة (ولم يضمن) شيئا كما لو استوفى بالالة  
 كالة (فان ضربه) الولي (بالسيف فلم يمت كره عليه) لضرب (حق يموت) يحصل الاستيفاء  
 (ولا يجوز) امتناع القصاص في النفس (يسكن) لأن السيف أوحى (ولا) يجوز استيفاء  
 القصاص (في طرف الأبيها) أي يسكن ثلثا فيخلف وزكر في الإتهام وغيره إن الرجم  
 بمجرد لا يجوز بسيف (ويأتي فيما يوجب القصاص فيما دون النفس) أي أنه لا يستوفى  
 إلا يسكن ويبان كبقية استيفائه (ولا يجوز الزيادة أيضا على ما أتى به) الجاني (ولا قطع شيء  
 من أطرافه) لقوله تعالى فلا يسرف في القتل (فان فصل) أي قطع الولي شيئا من أطرافه  
 (فلا قصاص عليه) لأن القصاص عقوبة تدبر بالشبهة وهي هنا متحققة لانه مستحق  
 لثلاث الطرف ضمنا لاستحقاق انقلاب الجسلة (ويجب فيه) أي الزائد (دينه) أي دية  
 ذلك لانه لا يملك ما يتعدى (سواء عفا عنه) الولي (أو قتله) لأن استحقاق ثلاث  
 الطرف موجود في حالتي العفو والقتل (وان زاد) المقتص (في الاستيفاء من الطرف مثل  
 ان يستحق قطع أصبع فيقطع اثنين لحكمه حكم القاطع ابتداء ان كان) القطع (عمدا  
 من مفصل) وجب القصاص لاستيفاء الشبهة (أو) زاد المقتص عمدا في (شبهة يجب  
 في مثلها القصاص) وهي الموضحة (فعلية القصاص في الزيادة) لاستيفاء الشبهة (وان كان)  
 ذلك (خطأ أو) كان (جرحا لا يجب القصاص مثل من يستحق موضحة فاستوفى هاتمة قطب  
 ارش الزيادة) كالجاني ابتداء (الأن يكون ذلك) الحاصل زيادة (بسبب من الجاني) المقتص  
 منه (كاضطراره حال الاستيفاء) منه (فلا شيء على المقتص) لانه لم يحن عليه بل هو جاني

بمحضاته ولدها من غيره لم تستحق  
 الحضانة بذلك بخلاف رضاع لما  
 تقدم (وبعبر ذوالمانع) من رفق  
 أو فسق أو كفر أو تزوج باجنبي  
 (ولو بطلاق رجعي ولم تنقض  
 هبتها) يعود الحق (و) بمجرد  
 (رجوع ممتنع) من حضانة  
 (يسود الحق) له في الحضانة  
 لقيام سببها مع زوال المانع  
 (ومضى أراد أحد أبوين)  
 المحضون (نقله إلى بلد آمن وطريقه  
 أي البلد) مسافة قصر  
 فأكثرت سكنه) وكان الطريق  
 أيضا آمنا (فأب أحق) لانه الذي  
 يقوم عادة بأدبته وتخصر يجه  
 وحفظ نسبه فاذا لم يكن ببلد أبيه  
 ضاع وقتي اجتمع الأبوان عادت  
 للحضانة للأم (و) ان أراد أحد  
 أبويه نقله (إلى) بلد (قريب)  
 دون المسافة من بلد الآخر (لسكني

قام) أحق فتبقى على حضانتها لأنها أتم شفقة كالولم يسافر أحدهما (و) ان أراد أحد أبويه سفرا  
 (لحاجة) ويهود (بعد) البلد الذي أراد (أولا) أي لم يبعد (تقيم) من أبويه أحق بحضانته إزالة لضرر السفر وهذا كله ان لم يقصد  
 المسافر به مضارة الآخر والافالام أحق كاذ كره في الهدى وقواه غيره (فصل وان بلغ صبي) محضون (سبع سنين  
 عاقلا) أي تمت له سبع سنين (خير بين أبويه) حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه رواه سعيد  
 والشافعي وأبي هريرة أيضا جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من  
 بئر أبي عتبة وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا أبو له وهذه أمك فخذ بيد أمك فخذ بيد أمه فاطلقت به رواه أبو  
 داود وعن عمر انه خير غلاما بين أبيه وأمه رواه سعيد وعن عمارة الجرمي خبرني علي بن أبي ربيعة وكنت ابن سبع أرثمان وروى  
 نحوه عن أبي هريرة ولأن التقدم في الحضانة لحق الولد بقدم من هو أشق وأختاره دليل ذلك (فان اختار أباه كان عنده ليل  
 ونهارا) لم يظلمو به ولم يؤذيه (ولا يمنع زيارة أمه) لأن فيه اغراء له بالمعروف وقطعة الرحم فيزورها على العادة كيوم في الأسبوع (ولا)  
 تمنع (هي غرضه) لصيرورته بالمرض كالمغبر لا حاجة إلى من يخدمه ويقوم بأمره والتساءل عرف بذلك (وان اختارها) أي الأم



(كان عندنا ليلا) لانه وقت السكون وانما زال حال الى المساكن (و) كان (عنده) اي الالب (نهارا) لانه وقت النور وقت في الحوائج  
وعمل الصنائع (ليؤديه ويعمله) لانه لا يصنع (وان) اختار صبي احد ابويه ثم (عادنا فاختارنا) آخر فقل اليه ثم ان عادوا اختار الاول رد  
اليه) وهكذا ابد اكمل اختار احد هاتين قل اليه لانه اختار ثم وه لفظ نفسه فاتبع ما يشتهي الا ما كره وان كان يختار احدهم ليكنه  
من فساد و يكره الاخر الادب لم يعمل يقتضي شهوة قاله ابن عقيل (وبقرع) بين الابوين (الم محضر) الصبي عنده واحد (او  
اختارها) جميعا لانه لا مزيه لاحدهما على الآخر ولا يمكن اجتماعهما في حضنة فلا مرجح غير لفرقة (وان يلج) له كره (رشيدا كان  
حيث شاء) لاستقلاله بنفسه وزوال الولاية عنه وقدرته على اصلاح اموره وفي ان يقع لانه يكون امره بحسب عليه العتة يمنع  
من مفارقتها (ويستحب له ان لا ينفرد عن ابويه) لانه ابلغ في برهما وملتوما (وان استوى اثنان فاكثر) فاحويين فاكثر او  
اثنين فاكثر (اقرع) بينهما او بينهم لانه لا مرجح غيره (ما لم يبلغ محضون سبعا) اي يتم له سبع سنين (ولو اني محضر) بينهما اربيعهم  
لانه لا يمكن الجمع ولا مزية لبعض (والاحق من محضين) محضون قلت ومن ذكور ذوي رجة كان امه واجبه ذمه وحاله (عندهم  
اب او) عدم (اهليته) اي الاب (كاتب في تحسير) من بلغ سبعا بين ٢٦٥ أمه مذ (و) (قائمة وقفه) اذا ما

على نفسه (فان اختلفا) أى المقتص والمقتص منه (على ماله) أى قطع الزندوجوه (عند و  
خطا) بقول المقتص لانه ادرى ببقية (أو قال المقتص - هل هذا باضطرابك) (فهل من  
جهتك) وقال المقتص منه بل بجنايتك (فأقول قول المقتص مع عبته) لان الامن رآته (ول  
قطع) الجاني (يده بقطع الجنى عليه وجل الجاني لزمه) أى الجنى عليه (ديفر حله) لان الجاني  
لم يقطعها (وان سري الاستيفاء الذى - صلت به الزيادة الى نفس المقتص منه أو) سري (أب  
بعض أعضائه مثل أن قطع أصبعه فسرى الى جميع يده أو اقتص منه يدا له صك له أو) ماله  
(مسمومة) فسرى (أو) اقتص منه (في حال حر مفرط أو) (و) برد شديد فسرى فعل المقتص  
نصف الدية) وقال فى المنتهى فى آخر باب ما وجب اقتصه من فسادون النفس بزمه بقية  
الدية لانه تلف بفعل جائز ومحرم (قال القاضى كالأجر - جرحين جرحا يردته وجرحا بعد  
اسلامه فمات عنهما) أى من الجرحين (وان قطع) الجاني (بعض أعضائه) أى الجنى عليه (ثم  
قتله بعد ان برئت الجراح مثل أن قطع) الجاني (يديه ورجليه فبرئت جراحته ثم قتله) الجاني  
(فقد استقر حكم القطع) بالبرء (ولولى القتل) وهو وارث الجنى عليه (الخيار) بين القتل من  
والهفوة (ان شاء عذ) وأخذ ثلاث ديات (ديه للدين ردية للاردين ردية للمسلم) (وان شاء)  
الولى (قتله وأخذ ديتين) دية للدين ردية للاردين (وان شاء قطع يديه ورجليه وحذبه بنفسه  
وان شاء) الولى (قطع يديه أو رجليه وأخذ ديتين) (ان شاء) لولى (قطع طرفا واحدا) من  
الدين أو الراجلين (وأخذ دية الباقي) وهو ديتان ونصف لان كل حناية من ذلك استقر حكمه  
فهى كالمقتص (وان اختلفا فى اندمال الجرح قبل القتل وكانت المدة بينهما يسيرة) فيحمل  
اندماله فى مثلها) عادة (فقول الجاني) فى علمه (بغير عيبين) لانه الظاهر (وان اختلفا  
مضيا) أى مضى مدة ينمل فيها الجرح (فقله) أى الجاني (أبضا مع عبته) لان الأصل عدم

[illegible]



بالنفس والتارك لدينه للفارق الجماعة متفق عليه فمن قتل مسلماً بعد انقضى وأمره إلى الله تعالى وثبوته مقبولة عند أكثر أهل العلم لقوله تعالى إن الله لا يغير أن يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء ولا يهتكم على من قتله مسلماً ولم يشب أو أن هذا جزاءه أن جازاه الله وله العفو أن شاء لا يدينها لا بد منها التبع بل التخصيص والتأويل (واقول) أي فعل ما ترفع به النفس أي تفارق الروح البدن (ثلاثة ضرب) أي أصناف أحدها (عمد يختص القود به) فلا يثبت في غيره والقود قتل القاتل بمن قتله ما خور من قود الدابة لأنه يقاد إلى القتل بمن قتله (و) (الضرب الثاني) (شبه عمد) ويقال خطأ العمد وخطأ (و) (الضرب الثالث) (خطأ) وهذا قسم أكثر أهل العلم وروى عن عمرو بن دينار أن ثبوت شبه العمد حديث ابن عمر مرفوعاً إلا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها وأربعة وأربعون زاد الموفق في المقنع ما جرى مجرى الخطأ كانه لا يثبت على شخص فيقتله وحفر بئر ونحوه تعدى فيموت به أحد وهذا عند الأكثر من قسم الخطأ (فالعمد) الذي يختص به القود (أن يقصد) الجاني (من يعلمه آدمياً صوماً قبله بما) أي بشئ (يقلب على الظن موته به) محذوراً كان أو غيره فلا قصاص إن لم يقصد القتل أو قصد عملاً لا يقتل غالباً (وله) أي العمد الذي يختص ٣٦٦ به القود (نوع صور) بالاستقراء (أحدها) يخرج منه عماله نفوذ) أي دخول (في

البدن من حديد كسكين) وحرة وصيف (ومسألة) بكسر الميم (و) من (غيره) أي الحديد (كشركة) وخشب ونصب وعظم وكذا نحاس وذهب وفضة ونحوه فإذا جرحه فمات به فعمد (ولو) كان جرحه (مغيراً كشرط الجراح) فمات ولو طالت علة منه ولا علة غيره (أو) كان الجرح (في غيره قتل) كطرف فالحمد بمتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل به بدليل ما لو قطع شعبة أذنه أو أغلته فمات وربط بالحكم بكونه محذوراً لتعذر ضبطه أي محذور بظلمة الظن ولا يعتبر ظهور الحكم في أحد صور الظلمة بل يكفي احتمال الحكمة (أو) كان جرحه (أي شئ) صغير كغرز بآبرة ونحوها كشركة صغيرة (في مقتل كالفؤاد) أي القلب (و) كالتخصيص أو

الاندماج وعدم المضي (وإن كانت المدة) التي مضت بين الجرح والقتل (ما يحتمل البرء فيها بقول الولي مع غيره) لأن الأصل عدم سقوط حكم الجنابة (فإن كان الجاني به بقاء الجنابة عليه من حق قتله حكم له بيمينته) عدم ما يمرضها (وإن كانت) البينة (الولي يبرئه حكم له) أي الولي (أيضاً) بيمينته لعدم المعارض (فإن تعارضتا) أي البيعتان (قدمت بينة الولي لأنه أوثق بالبينة) والمثبت مقدم على النافي (وإن ظن ولي دم أنه اقتصر في النفس فلم يكن وداواه) أي الجاني (أهله حتى يرى فأنشأ الولي دفع إليه دية قتله) الذي فعله به وقتله (والأ) أي وإن لم يشأ الولي ذلك (تركه) ولم يمرض له قال في القروع وهذا قضاء عمر وهو ولي بن أمية ذكره أحد الأصول وان قتل واحد ابن فأكثر واحد بعد واحد أو دفعة واحدة فاتفق أولياؤهم على قتله قتل لهم (لأن الحق لهم كالمقتل بعد عمد خطأ يرضوا بأخذها ولا تنهم رضوا ببعض حقهم كما لو رضوا باليد الصبيح بالسلا) (ولاشئ لهم سواه) أي سوى القتل لأنهم رضوا بقتله فلم يكن لهم سواه وإن طلب أحد منهم القصاص والباقيون الدية فلهم ذلك (وإن تشاحوا فمين بقتله منهم على الكمال أقيد الأولان كان قتلهم واحداً بعد واحد) لأن حقه أسبق ولأن الحمل صار مستحقاً بالقتل (ولباقيين) بعد الأول (دية قتلهم) لأن القتل إذا فاته تعين الدية (كما لو بادر غير ولي الأول واقتصر) بيمينته فلباقيين الدية (فإن كان ولي الأول غائباً أو صغيراً أو مجنوناً انتظر) قدمه أو بلوغه أو عقله لأن الحق له (وإن قتلهم دفعة واحدة وتشاحوا أقرع بينهم) فيقتل بمن خرجت له القرعة وللباقيين الدية (وإن بادر غير من وقعت له القرعة فقتله) فقد استوفى حقه وسقط حق الباقيين إلى الدية (لقرات تقتل بالنسبة إليهم) (وإن قتلهم متفرقاً) واحد بعد واحد (وأشكل الأول وادعى كل واحد) من الأولياء (الأولية ولا يمينه) لو أحدهم (فأقر القاتل لأحدهم قدم) المفترقة بالأولية (بإقراره) أي القاتل على نفسه (والأ) أي وإن لم يقر

القاتل

في غيره) أي المقتل (كفخذ ويد فتطول علة) من ذلك (أو يصير ضمناً) يعتصم الضم بالمجعة

وكسر الميم أي متأسماً إلى أن يموت (ولو لم يداو جروح قادر) على المداواة (جرحه حتى يموت أو يموت في الحال) لأن الظاهر موته بفعل الجاني (ومن قطع) ساعه خطرة من آدمي مكلف بلاذنه فمات (أو بطل) أي شرط (ساعة) بكسر السين وهي غدة تظهر بين الجلد واللحم إذا غمرت باليد تحركت (خطرة) أخرج ما فيها من مادة (من مكلف بلاذنه فمات) منه (فعله القود) لتعديه بجرحه بلاذنه (أو لا) قودان قطعها أو بطلها (ولي من مجنون وصغير لمصلحة) لأن له قبل ذلك أباً كان أو وصياً أو حاملاً كما لو خنته فمات الصورة (الثانية) أن يضربه بمقتل كبير (مرفق عمود الفسطاط لا بمقتل) (كرو) أي كعمود الفسطاط نصاً (وهو الخشبة التي يقوم عليها بيت الشعر) لأنه عليه الصلاة والسلام مثل عن المرأة التي ضربت جارتها بعمود فسطاط فقتلتها وحينئذ نقض في الجنين بغرة وقضى بدية المرأة على عاقبتها والعاقلة لا تحمل العمد فدل على أن القتل به ليس بعمد (أو) يضربه (بما يقلب على الظن موته به) لثقله (من كودين وهو ما يدق به الدقاق الشيابو) من (لت) بضم اللام وتشديد الميم الفوقية نوع من السلاح معروف (وسندان) حداد (وحجر كبير ولو) كان ضربه بذلك (في غير مقتل) فيموت فيقاد به لأنه يقتل غالباً فيتأوله عموم قوله تعالى ومن قتل مظالم فقه جملنا لولي







قتله بما يقتل غالبا وقال ابن البناء يقتل - إذا وجب دية المقتول في تركته ومجده في الاتصاف ونحوه في الاقتناع فإن كان المسم أو  
 المهر لا يقتل غالبا فقتله عدو يأتى في التذرية - كم الميعاد وقد أرفقت في الحاشية وهو القاتل بالحد (وهو ادعى قاتل بسم أو) (بهر  
 عدم علمه أنه) أي المسم أو المهر (قاتل) لم يقبل لأنه ما من جنس ما يقتل أشبه ما لو جرحه وقال لم أعلم أن الجرح يقتله (أو) ادعى  
 قاتل بهر أو سم (جهل مرض) يقتل به المهر أو المسم وكذا الوضعية بما لا يقتل غالبا في العدة وكان مريضاً فبانت وادعى بضارب  
 جهل مرض (لم يقبل) منه ذلك لما تقدم من الصورة (التامة أن يشهد رجلان على شخص يقتل عدو أو رده حيث امتنعت قوته) كان  
 شهداً أنه سب الله أو رسوله (أو) يشهد (أربعة برتا محضين فيقتل) بشهادتهم (ثم ترجع اليه وتقول عدونا قتله أو بقول الحاكم  
 علمت كذبهم أو كذبهم وعدت قتله (أو) يقول (لولى علمت كذبهم وعدت قتله فيقتل بذلك كله وشبهه بشرطه) لما روى القاسم  
 ابن عبد الرحمن أن رجلاً شهدا عنده على بن أبي طالب على رجل أنه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما فقال على لو أعلم أنكما  
 زعمتما لقطعتهما أيديكما وغرمتهما دية يدهم وتسليمهما في قتله بما يقتل غالبا (ولا قود على يمينه ولا) على (حاكم مع مباشرة نولي) عالم بالحال  
 لمباشرة القتل عدو أو عدو أو غيره ٣٦٨ متسبب والمباشرة تطلب حكم التسبب كالدافع مع الحافر (ويختص به) أي القصاص

رضوا بقطع يده قطع لحم ولا شيء لحم سواه وان تشاحوا بدى بالاول ولو بقي الدية وان كان  
 القطع معاً أو جهل الاول أقرع وان رضى الاول بالدية أعطيا وقطع الباقي (وان يادر بعضهم  
 ماقتص بمجانبته في النفس أو الطرف فإن بقي الدية على الجاني) في ماله ولا تحملها العاقلة لانه  
 عدو محض (وبأنى إذا قتل) خارج الحرم ثم لجأ إليه (أو أنى إذا خرج الحرم ثم لجأ إلى الحرم آخر  
 كتاب الحدود) مفصلاً

### باب العفو عن القصاص

أجمعوا على جواز العفو عن القصاص وأنه أفضل لقوله تعالى فن عني له من أخيه شيء فاتباع  
 بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة والقصاص كان حتماً على اليهود  
 وحرم عليهم العفو والدية وكانت الدية حتماً على النصارى وحرم عليهم القصاص فخرت هذه  
 الأمة بين القصاص وأخذ الدية والعفو تخفيفاً ورحمة وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع إليه  
 أمر فيه القصاص إلا أمر فيه بالعفو رواه الخمسة إلا النسائي من حديث أنس والقياس يقتضيه  
 لأن القصاص حق له لجأز تركه كسائر الحقوق والعفو المحرر والتجاوز (الواجب بقتل العمد  
 أحلشيشين القود أو الدية) لقوله تعالى فن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه  
 بإحسان أو حب الاتباع بمجرد العفو ولو أوجب العمد بالقصاص عينا لم يجب الدية عند العفو  
 المطلق (فخير الولي بينهما) فإن شاء اقتص وان شاء أخذ الدية (ولو لم يرض الجاني) لقول ابن  
 عباس كان في بني إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية فأنزل الله تعالى هذه الآية كتب عليكم  
 القصاص في القتلى الآية رواه البخاري وعن أبي هريرة مرفوعاً من قتل له قاتل فهو بخير  
 النظرين أما أن يثدي وأما أن يقاد متفق عليه (وان عفا بحاتانه وأفضل) لقوله تعالى فن

إذا لم يباشروا الولي القتل بل وكل  
 (مباشرة عالم) أقرع بالمسم وتعد  
 القتل ظلماً لمباشرة القتل عدو  
 ظلماً بلا كراهة فإن لم يعلم الوكيل  
 ذلك (فولى) أقرع بعلمه يكذب  
 الشهود وفساد الحكم بالقتل  
 وتعد القتل ظلماً لمباشرة فإن  
 جهل الولي ذلك (فيينة وحاكم)  
 علم كذبهما لتسبب الجميع في  
 القتل ظلماً حيث علموا ذلك  
 (ومنى لمنت حاكماً وبينه دية)  
 كان عفاً لولي الدية (هـ) هي  
 (على عدوهم) لاستوائهم في  
 القريب (ولو قال واحد من) شهود  
 (ثلاثة قاتل عدو قاتله و) قال  
 (آخر) منهم (أخيه أو أفلأقود)  
 على واحد منهم لتمام النصاب  
 بدونه (وهـ على من قال) منهم  
 (عندنا حصة من الدية المخلطة)  
 مؤاخذه له بإقراره (و) على

(الآخر) حصته (من) الدية (المخففة) لانه مقتضى إقراره (و) أن قال (واحد من اثنين عمدت وقال الآخر تصدق  
 أخطأت لزم مقرا بعد القود أو الآخر نصف الدية) مؤاخذه لكل بإقراره (ولو قال كل) من اثنين (عمدت وأخطأ شريك في فعله ما القود)  
 لا عتلاف كل منهما بعد القتل (ولو رجع ولي وبينه ضمانه ولي) وحده لمباشرة وقال القاضي وأصحابه يضمه الولي واليمينه معاً  
 كشرك (ومن جعل في حلق من) أي إنسان (تحت حجر أو نحوه خراطة) أي حبلاً ونحوه معقوداً بصفة معروفة (وشدها) أي  
 الخراطة (ب) نقي (عالم ثم أزال ماتت) من حجر ونحوه شخص (آخر) غير الذي جعل الخراطة في حلقه (عمداً) أي متعمداً أزالته من تحت  
 (قات فان جهلها) أي الخراطة بحلقه (مزبل وداه) أي أدى دية القتل (من ماله والا) بأن علم الخراطة بحلقه وأزال ماتت (قتل  
 به) ولا شيء على جاعل الخراطة كالحافر مع الداع وان شدد قربة منقوشة ونحوها على من لا يحسن السباحة فغرقها آخر فترق  
 قالنا في الثاني (فصل وشبه العمد) المسمى بخطا العمد وخطاها (ان يقصد جنابة لا تقتل غالباً ولم يجرح بها) أي الجنابة  
 (كن ضرب) شخصاً (بسط أو عصاً أو حجر صغير) إلا أن يضرب جداً بقلم أو أصبع في غير مقتل أو يمسه بالكبير بلا ضرب فلا  
 قصاص ولا دية (أو لكن) غيره يده في غير مقتل (أو لكن) غيره في مقتل أو ألقاه في ماء قليل أو مهره بما لا يقتل غالباً فأت أوصاح



﴿وَقَدْ عَلِمْتُمُ الْمَوْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

[illegible]

تصدق به فهو كفاية له وقوله تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله ولا ينفي الله عن عليه ولم  
 يأمر به (ثم لا عقوبة على من لا إله إلا الله عليه حتى واحد وقد سقط) كذا هو عن ربه قال خطا  
 قال الشيخ تقي الدين العدل فوعان أحد ما هو غاية وهو العدل بين الناس وإن لم يكن  
 الإحسان أفضل منه وهو عدل الإنسان بينه وبين خصمه من الدم والمال والعرض فإن الله  
 حقه عدل والعفو أحسان والإحسان هنا أفضل لكن هذا الإحسان لا يكون أحسن من العدل  
 العدل وهو أن لا يحصل بالعفو ضرر إذا حصل منه ضرر كان ضلما من الذي لله وما غيره  
 فلا يشرع ومجمله ما لم يكن ليجنون أو صنفه فلا يجمع العفو إلى غيره من ذنوبه في مقام حقه  
 (وإن اختار) الأولى (القود أو عفا عن ذنبه نقطه أخذه) أي الذنب متناوب من نفسه  
 والجاني وتسكون بدلا عن القصاص ويستأتي وجهه بنفسه (ولو سقط الجاني) لأن الذنب  
 دون القصاص فكان له أن ينتقل إليها أقر من حقه (وله) أي ذنبه وحاله فحس  
 (العلم على أكثر منها) أي الذنب (وتتد في الصلح) موثقه (ومنى اختار) الأولى (لذنبه) نيت  
 وسقط القود) قال أحد إذا أخذ الذنب فقد عفا عن الدم (ولا يثبت طهارة) أي القود (أي  
 اختيار الذنب لأنه إذا سقط لا يعود) (بأن قتله به دنت) أي اختيار الذنب (قرب به ذنبه عن عود  
 (وإن عفا مطلقا) بأن لم يقصد به قود ولا ذنبه لا يصر في عفو ذنبه في ذنب به  
 الانتقام والاستقام إنما يكون بالقتل (و) عفا على غيره بل (بأنه ذنبه عن عود به لغيره  
 (أو) عفا (على القود مطلقا) بأن قال عفو عن القود ولم يقصد به شيء (ولو) كان عفا عن  
 بده) أي الجاني عليه أو رجله ونحوهما (وله الذنب) لا يصر في عفو ذنبه عن عود به (و) عفا  
 مستحق القود (بأن) له (عليه قود عفو عن ذنبه) (و) عفو (على بتر من أمة ما عود  
 نصا) لأن عفو عن ذلك يثبتا ولهما (و) ذابني عبد على حرجه في موطنه من ذنوبه

[illegible]



(كأنل نفسه ومع ظن أنها لا تقتل شبهة بغيره من كل حتى يشم) بالسكبر واليشم الخصم فلا شيء لورثته من دينه على عاقلة لقتله نفسه فيضيع هدرا كما لو تعد ذلك (ومن أراد قتله قويا) بينة بالقتل لا بإقراره (فقال شخص أنا القاتل لا هذا فلا قود) على واحد منهما (وعلى مقر الدية) لقول على أحيانا نفسا وروم الدية له لصحة بذلها منه (ولو أقر الثاني بعد الإقرار الأول قتل الأول) لعدم اليهمة ومصادفته الدعوى وفي المغنى في القسامة لا يلزم المقر الثاني شيء فإن صدقه الولي بطلت دعواه الأولى

فصل ويقتل العدد أي مافوق الواحد (بواحد) قتله (ان يصلح فعل كل) منهم (لقتل به) بان كان فعل كل منهم لو انفرد لو جيب به القصاص لاجتماع العصاة فروي سعيد بن المسيب عن عمر أنه قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو عملا عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا وعن علي أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلا وعن ابن عباس أنه قتل جماعة قتلوا واحدا ولم يعرف لهم مخالف فكان أجاما ولأن القتل عقوبة تجب للواحد على الواحد فوجب له على الجماعة كحد القذف ويغارق الدية فانها تتبع بعض والقصاص لا يتبع بعض ولولي أن يقتص من البعض ويعفو عن البعض فيأخذ منه بنسبته من الدية (والا) يصلح فعل كل واحد للقتل به (ولا قواطئ) أي توافق على قتله بان ضربه كل منهم بحجر ٣٧٠ صغير حتى مات ولم يكونوا اتفقوا على ذلك (فلا) قصاص لانه لم يحصل ما وجب

المجنى عليه ما رشح الجنابة سقط القصاص (لان شراء بالارش اختيار المال) ولم يصح الشراء لان مالهم لم يفسد بالارش فالتمن مجهول (وشرط البيع معرفة الثمن (وان عرفه اعدا لابل) أو البقر أو الغنم (أو أسنانها نصفها بحجره ولة) وذلك ينافي صحة البيع (فان قدر الارش بذهب أو فضة فباعه به صح) البيع للعلم بالثمن (وتقدم أول الباب قبله عفو ولي المجنون والصغير ويصح عفو المفلس والمجور وعليه لسفه من القصاص) لانه ليس بمال (وان أراد المفلس القصاص لم يكن اقراره اجبارا على تركه) لباخذ الدية لانها غير متعينة له (وان أحب) المفلس (العفو عنه الى مال غيره ذلك) كغير المفلس و (لا) يعفو (بجائنا) لان المال واجب وليس له اسقاطه اذ قلنا الواجب أحد شيئين وان قلنا الواجب القود عينه اصح عفو عنه بجائنا لانه لم يجب الا القود وقد أسقطه هذا معنى كلامه في الكافي والشرح وفي المنتهى وغيره يصح عفو عنه بجائنا لان الدية لم تتعين وقاله في المغنى (وكذا) أي كالمفلس فيما تقدم من استيفاء القصاص والعفو على مال أو بجائنا (السفيه وارث المفلس والمكاتب وكذا المريض فيما زاد على الثلث) والمذهب صحة العفو من هؤلاء بجائنا لان الدية لم تتعين كما تقدم في المفلس (ان مات القاتل أو قتل وجبت الدية في تركته) لانه تعذر استيفاء القود من غير اسقاط (كتعذره في طرفه) أي تعذر القود في طرف الجاني لقطع أو شلل (و) (كقتل غير المكاتب وان لم يخف) الجاني (تركه سقط الحق) يعني لم تطالب به عاقلة لانها لا تحمل العمد المحض (وان قطع) الجاني (أصبعه عدا فعفا) المجنى عليه (عنه ثم سرت) الجنابة (الى الكف أو الى النفس والعفو على مال أو على غير مال فله تمام دية ما سرت اليه) الجنابة لان المجنى عليه انما عفا عن دية الاصبع فوجب ان يشب له تمام الدية ضرورة كونه غير معفو عنه ولا قصاص لتعذره في النفس دون ما عفا عنه فسقط في النفس كما لو عفا بعض الأولياء (وان كان الجرح لا قصاص فيه كالجائفة فعفا) المجروح (عن

من واحد منهم فان قواطئوا عليه قتلوا به اثلا يؤدي الى التصارع الى القتل به وتفاوت حكمه الردع والزجر عن القتل (ولا يجب) عليهم (مع عفو) عن قود (أكثر من دية) لان القتل واحد فلا يلزمهم أكثر من دية كما لو قتلوا خطأ (وان جرح واحد) شخصا (جرحا) جرحه (آخر مائة) جرح ومات أو أوفقه أحدهما وشبهه الآخر أو أمه أو جرحه أحدهما وأجأله الآخر (فهما) (سواء) في القصاص أو الدية لصلاحية فعل كل منهما لقتل لو انفرد وزهوق نفسه حصل بفعل كل منهما والزهوق لا يتبع بعض ليقسم على الفعل (وان قطع واحد) بد شخص (من كوع ثم قطع) آخر من مرفق) ومات (فان كان قد

#### القصاص

برئ) القطع (الأول) قبل قطع الثاني (فان قاتل الثاني) وحده فعليه القود أو الدية كاملة

ولو لم يقطع يد الأول أو ديتها (والا) يكن بعدد الأول بل قبله (فهما) قاتلان لانهما قطعان لو مات بعد أحدهما وجب القصاص على قاتله فاذا مات بعدهما وجب عليهما القصاص كما لو كانا في يدين بخلاف ما اذا ندم الأول لزال ألمه (وان فعل واحدا) أي فعلا (لا يتبقى مع حياة) عادة (كقطع حشوته) أي إبانة أعماه بكسر الحاء وضمة (أو) قطع (مريشه) أي مجرى الطعام والشراب (أو) قطع (ودجبه) أي العرقين في جانبي العنق (ثم ذبحه آخر القاتل) هو (الأول) لانه لا يتبقى معه الحياة شيئا من الزمان (ويعزر الثاني كما لو جنى على ميت) لانها كحرمته (ولا يصح تصرف فيه) أي المفعول به لا يتبقى معه حياة (لو كان قنا) فلا يصح بيعه ونحوه لانه كالميت وظاهر كلامهم ان المريض الذي لا يرجي برؤه كصحيح في الجنابة عليه وممنه وارثه واعتبار كلامه في تبرع عاين الملك أولا (وان رماه الأول من شاطئ جبل فتلقاه الثاني بعد دقه) وهو القاتل لانه قود حياته قبل أن يغير الى حال يشق فيها من حياته أشبهه ما لو رماه واحد بسهم قاتل فقطع آخر عنقه قبل وقوع السهم به أو ألقى عليه بحجرة فاطار آخر رأسه قبل وقوعها عليه (أو شق الأول بطنه) أو بخرق أعماه أو أم دماغه ثم ذبحه الثاني فهو القاتل لان الجرح الأول لا يخرج عنه حكم الحياة وتبقى معه الحياة المستقرة (أو قطع)



الأول (طرفه ثم قصه الثاني فهو القاتل) لأن ما فعله الأول تبقى معه الحيات عتلاف الكائن (وعن الأول مو جب) بفتح الجيم (مواضعه) أي الأرض الذي توجد به جراحته على ما يأتي من مسلاته عليه ما (ومن رمي) بضم الراء (وليلة قتاله صوت) أو غصاح (فأشبهه) أو قلعه (فالقود على رامي) مع كثرة الماء للقاءه أباه في ملكه هلك به أبلا وأسهة تمكن له الحيات أن يشبهه لومات ما تفرق أو هلش بوقوعه على مخرة أو القاءه في نار لا يمكنه انخلص منها (ومع قوله الماء ان لم) رامي (رطوت) أو غصاح (فيكذلك) أي عيما فودنا سمن (والا) يعلم الرامي بالحدوت مع قلة الماء فالدية (أرأله) مكتوبا بفتح عير وسبع فرت بعداية ففتنة فالدية) هذا كنهه ولا فودن أن فعله لا يقتل غالبا (ومن أكره مكلفا على قتل) شخص (معين) بقدر فعله كل من الماء الفود (أو) كرهه (على أن يكره عليه) أي على قتل شخص معين (فعل) أي أكره من قتله (فعل كل) من الثلاثة (الفود) أما الأمر فلتسببه في العتل بما يغصى إليه غالبا كما لو أمته حية أو أسدا أو رماديه منهم وأما القاتل فلأنه غير مسلوب الاختيار لانه قصد امتهته قتله غيره ولا سلا في أمه يأنم ولو كان مسلوب الاختيار لم يأنم كالجنون وان أكره على قتل غير معين كاحد هذين فليس أكره ان يقتل القاتل وحده (و) قول قادر على ما هد به غيره (اقتل نفسك ولا قتلتك أكره) على القتل فيقتل به ان قتل نفسه ٣٧١ كما وأكره عليه غيره (ومن أمر بالقتل

مكلما جعلوا ثمره) أى القتل  
 كمن شافوا ذرا الأملاء وقتلوا  
 الأمر أخصاص أحد بها كان  
 الأور أو عدد الأثر لأن الأمور  
 عبرة لم يحطوا بقتل له شبهة  
 قبح أفعه من كانوا عتقه صيدا  
 ولا حكمه أخصاص الرذع  
 ور حر و بعض ذلك معتقد  
 أفدية وإرثه على  
 أفعه من وحب على الأمر لأن  
 الأمور أنه لا يمكن إيجاب  
 أفعه من عليه وحب على  
 أفعه من عليه وحب على  
 يجوز ما أعلم من أن  
 أفعه من هي الأمور بشرية  
 أفعه من وحب على  
 أخصاص قطع حكم الأمر  
 أفعه من أفعه من (أمر ما قتل  
 أفعه من أفعه من) أفعه من  
 أفعه من أفعه من (أو)

[illegible][illegible]



فصل في من أضافت أسنانه لآخره يعلم أنه يقتله كما في المقتى والشرح لا لأعيا أو ما زما كما في منتخب الشيرازي وظاهر كلام جماعة الإطلاق (حتى قتله أو حتى قطع طرفه فمات أو قطع فمات حتى سقاء) آخر (مما) فمات (قتل قاتل) بالفعل أو الاسم لقتله عمد من يكافئه بغير حق (وحبس عسك حتى يموت) الحديث الدار قطني عن ابن عمر مرفوعا إذا أمسك الرجل وقتله الآخر يقتل الذي يقتل ويحبس الذي أمسك ولأنه حبسه إلى الموت فيحبس الآخر إليه ولا يمنع من الطعام والشراب فإن قتل الولي المسلم فقال القاضى عليه القصاص وناقش فيه المجدد وجمع سقوطه لشبهة الخلاف (ومن قطع طرف مارب من قتل لحبس حتى أدركه قاتله) فقتله (أقيد منه في طرف) أي قاطع الطرف فيه سواء حبسه ليقتله الآخر أو لا (وهو) أي قاطع الطرف فيما يجب عليه (في النفس كمسك) إنسان لا يخرج حتى قتله لأنه حبسه لقتله فكانت أمسه حتى ٣٧٢ قتله وإن لم يقصد حبسه فعليه القصاص فقط كن أمسك إنسانا لا آخر لا يعلم

أنه يقتله بخلاف الجراح فلا يعتبر فيه قصد الموت لموته مع سرية الجرح وأثره فاعتبر قصد الجرح الذي هو السبب دون قصد الأثر وأما مسألة الأمسك فالموت فيها بامر غير السرية والعمل يمكن له فاعتبر قصد ذلك الفعل كما لو أمسكه أشار إليه في شرحه (وان اشترك عدد في قتل لا يقاد به البعض) المشارك (لو انفرد) بالقتل (شكروا) (اشتركا) في قتل قن (و) (أب) واجنبي في قتل ولده (أو ولي مقتص واجنبي) لاحق له في القصاص في قتل من وجب عليه القود (وتكا طي وعامد) اشتركا في قتل أو قطع (و) (ك) مكلف وغير مكلف (اشتركا في قتل أو قطع) (أو) مكلف (وسبع أو مكلف ومعتول) اشتركا في قتل نفس (فالقود على القن) شريك الحرو ومثله ذمي اشترك مع مسلم في قتل ذمي لأن القصاص سقط عن الحر أو المسلم لعدم مكافأة المقتول له وهذا المعنى لا يتعدى إلى فعل شريكه فلم يسقط القصاص عنه (و) القود

وما يحدث منها صريح القول أنه اسقاط للحق بعد إزاعقاد سببه (ولم يضمن) الجاني (السرية) للعفو عنها (فان كان) الجرح (عمدا لم يضمن) الجاني (شيئا) ولم يعتبر خروج ذلك من الثلث لأن الواجب القود وعينا أو أحدثين فلم يتعين اسقاط أحدهما (وان كان) الجرح (خطأ اعتبر خروجهما) أي الجناية وسرايتها (من الثلث) كالوصية (والا) أي وان لم يخرج من الثلث (سقط عنه) أي الجاني (من دينها) أي السرية (ما احتمله الثلث) كوصية (وان أبرأ) أي أبرأ المجنى عليه الجاني (من الدين أو وصى له جانيه ووصية لقاتل وتصح) لتأخرهما عن الجناية بخلاف ما لو وصى له ثم قتله (وتقدم في الموصى له) مفصلا (وتعتبر) البراءة من الدين أو الوصية بها للقاتل (من الثلث) كسائر العطايا في المرض والوصايا (وان أبرأ) المجنى عليه أو وارثه (القاتل من الدين الواجبة على عاقلة أو) أبرأ المجنى عليه أو وارثه (العبد من الجناية المتعلقة أرشها برقبته لم يصح) الإبراء لأنه أبرأ من حق على غيره لأن الدين الواجبة على العاقلة غير واجبة على القاتل والجناية المتعلقة أرشها برقبته العبد غير واجبة عليه بل متعلقة بملك السيد (وان أبرأ العاقلة أو) أبرأ (السيد صح) لأنه أبرأهما من حق عليهما كالدائن الواجب عليهما (وان وجب لعبد قصاص في الطرف) أو تعزير بقذف فله أي العبد (طلبه والعفو عنه) لأنه مختص به والقصاص منه التشفى (وليس ذلك للسيد) لأنه ليس بحق له (الآن يموت العبد) فينتقل إليه وحيتث فله طلبه واسقاطه كالوارث (ومن صح عفوهم بحمانا فان أوجب الجرح مالا عينا) كالجناية وجناية الخطأ (فكوصية) يعتبر من الثلث لأنه تخرج بمال (والا) أي وان لم يوجب المال عينا كالعهد المحض (فن رأس المال) لأن المال لم يتعين (ويصح قول بجروح) لجان (أبرأتك وحلتك من دمي أو قتلي أو وهبتك ذلك أو نحوه) كانت في حل من دمي أو تصدقت بدخيلك (معلقا) ذلك (بموته) بأن يقول إن مات فانت بري من دمي أو وهبتك دمي إن مات ونحوه لأنه وصية وقد تقدم أنه يصح تعليقها (فلو برئ) المجنى عليه من الجناية (بقي حقه) فيطالب بالدم ما به سقطه (بخلاف عفو عنه ونحوه) كأبرأتك من دمي فإنه يبرأ مطلقا برئ أو عوفي لأنه أبرأ منجز اه

### باب ما يوجب قصاصا فيما دون النفس من الأطراف والجراح

والأص في هذه نواحي وسكتنا عليهم في بيان النفس بالنفس إلى قوله والجروح قصاص

أيضا (على شريك أب) في قتل ولده لمشاركته في القتل لعدم العدران فيمن يقتل به لو انفرد وانما امتنع في حق الأب بمعنى يختص المحل لا قصور في السبب الموجب فلم يمنع عمله في المحل الذي لا مانع فيه ومثل الأب الأم والجدة والجدة (ك) ما يجب القصاص على (مكره أب) أو أم أو جد أو جدة (حتى قتل ولده) وان سقط دون الأب ونحوه (وعلى) حر (شريك قن) في قتل قن (نصف قيمة) القن (المقتول) لمشاركته في اتلافه فلزمه بقسطه (وعلى شريك غيرها) أي غير الأب والقن (في قتل حو نصف دينه وفي قتل قن نصف قيمته) كالشريك في اتلاف ماله (ومن جرح) بالبناء للمفعول (عمدا فداواه) أي داوى الجروح جرحه (بسم) قاتل في الحال فمات فلا قود على جرحه لقتله نفسه أشبه ما لو جرح فذبح نفسه (أو) جرحه (خطأه) أي الجرح (في اللحم الحي) فمات فكذلك (أو فعل ذلك وليه) أي داواه بسم قاتل أو خطئه في اللحم الحي فمات فلا قود (أو) فعل ذلك (الحاكم فمات) من ذلك (فلا قود على جرحه)







المجوز بالكتاب والمستأن بالذي (و) يقتل (كأنه يجرى حتى ثم أسلم) (أو) يقتل (مرتدب في مستأن) مساواة في الكفر (ولو ناب) المرتد (وقيل) توبة (اعتباراً بحال الجنابة لا عكسه) (وليست) توبة مرتد (بعد جرحه) ذمياً أو مستأن قبل موته مانعة من قود (أو) أي وليست توبة مرتد في ذمياً أو مستأن (بين رمي وأصابة مانعة من قود) فيقتل المرتد بهما اعتباراً بحال الجنابة (و) يقتل القن (قن محرويقن ولو) كان المقتول (أقل قيمة منه) أي القن القاتل له لعوم قوله تعالى والعبد بالعبد وتساوياً في النفس والرق ولأن زيادة قيمة العبد أهم في مقابلة الصفات النفسية في العبد ولا أثر لها في الحر فإن الجليل يؤخذ بالذم والعالم بالجاهل فإذا لم تعتبر في الحر فالعبد أولى (ولا أثر لكون أحدهما مكاتباً) أو مدبراً أو أم ولد أو آخر ليس كذلك لتساوي في النفس والرق (أو) أي ولا أثر (لكونهما) أي القاتل والمقتول الرقيقين (أو) مالك (واحد) أو لاكثر (أو كون) رقيق (مقتول مسلم لذي) أو المسلم لوجوب التساوي بين القاتل والمقتول (و) يقتل (من بعضه حر مثله بآخر حرية) منه بأن قتل من نصفه حر من ثلثه كذلك لا باقل حرية منه (و) يقتل (مكلف بغير مكلف) لتساوي في النفس والحرية أو الرق (و) يقتل (ذكر باني ومختي) ولا يعطى بالذکر كما مساواة في النفس والحرية أو الرق (لا) يقتل (مسلم ولو ارتد) بعد القتل (يكافر) كتابي أو غيره ذي أرصاء روى عن عمر وعثمان وهلي وزيد بن ثابت ومعاوية حديث المسنون تكافاً عماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم لا يقتل مؤمن بكافر رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأبو داود وعن علي من السنة أن لا يقتل مؤمن بكافر رواه أحمد ولأن القصاص يقتضي المساواة ولا مساواة بين الكافر والمسلم والعمومات مخصوصة بهذه الأحاديث وحديث أنه عليه الصلاة والسلام أقاد مسلماً بذمى ليس له أسنة دقاه

٣٧٤

الحيف جور وظلم وإذا لم يمكن القصاص إلا به لم يجز فعله (وأما الأمن من الحيف فشرط لجواز الاستيفاء) مع أنه في نفس الأمر واجب إذ لا مانع منه لوجود شرطه وهو العمدان على من يكافئه عدم المساواة في الاسم والصحة والكمال لكن الاستيفاء غير ممكن لخوف العمدان على الجاني وفائدة ذلك أنها إذا قلنا أنه شرط لوجوب تعين الدية إذا لم يوجد الشرط وان قلنا أنه شرط للاستيفاء دون الوجوب انبني على أصل وهو أن الواجب ما إذا كان قلنا القصاص عيناً لم يجب بذلك شيء إلا أن المجنى عليه إذا عفا يكون قد عفا عن يحصل له ثوابه وان قلنا موجب العمد أحد شيئين انتقل الوجوب إلى الدية كغيره وأما مكان الاستيفاء بلا حيف (بأن يكون القطع من مفصل) لأن المماثلة في غير ذلك غير ممكنة ولا يؤمن أن يستوفي أكثر من الحق (أو) يكون القطع (له حد ينتهي) القطع (إليه كإرن الأنف وهو مالان منه وهو الذي يجب فيه القصاص أو الدية دون القصة) لأن ذلك حد ينتهي إليه أشبه اليد (فإن قطع القصة) أي قصة الأنف (أو قطع من نصف كل من الساعد أو الكف أو الساق أو العضد أو الورك أو قطع يده من الكوع ثم تأكلت إلى نصف الذراع فلا قصاص وله الدية) لخبر أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل فاستدعى عليه النبي صلى الله عليه وسلم فأمر له بالدية فقال أي أريد القصاص قال خذ الدية بآرك الله فيها رواه ابن ماجه ولأن القطع ليس من مفصل فلا يؤمن فيه من الحيف (ولا أرى للباني) أي لا يجب سوى دية يداور جبل لثلاثي جمع في عضو واحد بين دية وحكومة (ولا قود في اللطمة ونحوها) لأن المماثلة فيها غير ممكنة (ويؤخذ الأنف الكبير) الأنف (الصغير) مساوؤه له في الاسم (و) يؤخذ الأنف (الاقصى) بالافطس والاشم بالاشم الذي لا ثم له (لأن عدم الشم له في الدماغ ونفوس الأنف جميع أو ما أخذ لا ثم له لأنه مثله) (و) يؤخذ الأنف (الصحيح) الأنف (الاجذم) لأنه مثله (مالم

يسقط

أحمد (ولا) يقتل (حر يقن) لقول أبي من السعة أن لا يقتل حر بعبد رواه أحمد وعنه ابن عباس

مرفوعاً لا يقتل حر بعبد رواه الدارقطني ولأنه لا يقطع طرفه بطرفه مع أن تساوي في السلامة فلا يقتل به كالأب مع ابنه والعمومات مخصوصة بذلك (ولا) يقتل حر (بعض) لأنه منقوص بما فيه من الرق (ولا) يقتل (مكاتب يقنه) لأنه مال لا رقيقته أشبه الحر (ولو كان) عبد المكاتب (ذارحم محرم) لأنه منسكه فلا يقتل به كغيره من عبده ويقتل مكاتب يقن غيره وتقدم (وان أسنة عض عهد ذي يقتل مسلم) حر أو عبد (فقتل لنة منه) العهد (فعله دية الحر) أن كان القليل حراً (أو قيمة القن) أن كان القليل دية لنا كما لو قتل ردة أو مات حنيف أنه إذا لم يمسقط لموجب جنائنه (وان قتل) ذمى أو مرتد ذمياً (أو جرح ذمى أو مرتد ذمياً أو) قتل أو جرح (قن قنناهم أسلم) لذي القاتل أو الجارح أو عتق القن القاتل أو الجارح (ولو كان) أسلامه أو عتقه (قبل موت محروح قتل به) نصاً للحصول الجنابة في حال تساويهما (كما لو جن) قاتل أو جرح بعد الجنابة (ولو جرح مسلم ذمياً أو) جرح (حر قنناهم أسلم) محروح (أو عتق محروح ثم مات فلا قود) على جرح اعتباراً بحال الجنابة (وعليه) أي الجارح (دية حر مسلم) اعتباراً بحال الرهوق لأنه وقت استقرار الجنابة فيعتبر الارش به بدليل ما لو قطع يدي إنسان ورجليه فسرى إلى نفسه ففيه دية واحدة (ويستحق دية من أسلم) به الجرح







فأوردته مني أو ولدتها (ومن قتل أباه) فوردته أخواه (أو) قتل (أخاه) فوردته أخواه ثم قتل أحدهما (أي الأخوين) صاحب سقط القود  
عن القاتل (الأول لأنه ورث بعض دم نفسه) ولو قتل أخاه فوردته ابن القاتل أو غيره ثم ورث منه ابن القاتل شيئا سقط القصاص  
لما تقدم (وان قتل أحدا من أباه وهو زوج لأمه) أي القاتل (ثم) قتل الابن (الآخر أمه فلا قود على) الابن (قاتل أبيه لا ورثه ثم  
أمه) فقد ورث بعض دمه (وعليه سبعة أثمان ديتة) أي أبيه (لأنه) قاتل أمه (وله) أي قاتل الأب (قتله) أي أخيه بأمه (وورثه)  
حيث لا حاجب لأنه قتل بحق فلا يمنع الميراث وإن عفا عنه إلى الدية تقاصا بما بينهما وما فضل لأحدهما أخذه (وعليهما) أي القاتلين  
(مع عدم زوجية) أيهما لأمهما (ألقود) لأن كلا منهما ورث قتل أخيه وحده فإن تشاح في المبتدئ بالقتل احتمل أن يبدأ بالقاتل  
الأول واختاره ابن جمدان أو يقرع بينهما قلعه في المبدع قال في الشرع وهو قول القاضي وإن بادرا أحدهما فقتل أخاه فقد استوفى حقه  
وسقط هذه القصاص لورثه أخاه لقتله بحق إلا أن يكون للمقتول ابن وارث فيجب القاتل وله قتل عمه وورثه حيث لا حاجب له (ومن  
قتل من لا يعرف) بإسلام ولا حرية (أو) قتل (ملقونا) لا يعلم موته ولا حياته (وإدعى) قاتله (كفره) أي من لم يعرف (أو) ادعى (رقه)  
وانكر واية فالقود ويحلف الولي لأنه ٣٧٦ محكوم بإسلامه بالدار ولأن الأصل الحرية والرق طارئ (أو ادعى) قاتل ملفوف

(موته) أي الملفوف (وانكر) وليه) فالقود لأن الأصل الحياة  
(أو) قتل (مخصص في داره) أي  
القاتل (وإدعى) القاتل (أنه دخل  
لقتله أو أخذ ماله فقتله دفاعا عن  
نفسه وانكر وليه) فالقود حيث  
لا شبهة لأن الأصل عدم ذلك  
و يؤيده ما روى عن علي أنه  
سئل عن وجد مع امرأته رجلا  
فقتله فقال إن لم يأت بربعة شهداء  
فليط برمته فإن اعترف الولي  
بذلك فلا قصاص على قاتل ولا  
دية لما روى عن عمر أنه كان يوما  
يتغذى فجاء رجل بهدو وفي  
يده سيف ملطخ بالدم وראה  
قوم يسدون خلفه فجاء حتى  
جلس مع عمر فجاء الآخرون فقالوا  
يا أمير المؤمنين إن هذا قاتل  
صاحبنا فقال له عمر ما تقول  
فقال يا أمير المؤمنين إنني ضربت

يستحق أبانة أذن الجاني دوما (ولادية) لأنه لم يفت بالسكية (ولا ارش نفسه خاصة نصا) قاله  
في شرح المنتهى وذلك حكومة لأنها أرش كل نقصان حصل بالجناية (وان سقط) ما كان رده  
والحكم (بعد ذلك) بغير جناية (قريباً أو بعيداً) القصاص ويرد ما أخذه (من الارش لأن  
ذلك الاتهام كعدمه) (وان قطع بعض الطرف فالتصق فله ارش الجرح ولا قصاص) كما تقدم  
في الأذن (ومن قطعت أذنه ونحوها) كما ربه (فصاحا فالصقة فالتصقت فطلب المجني عليه  
أبانتها لم يكن له ذلك) لأنه استوفى القصاص قطع به في المعنى والشرح والمنصوص أنه يقاد ثانيا  
اقتصر عليه في الفروع وقدمه في المحرر وغيره قال في الانصاف في ديات الاعضاء ومنافعها  
أقيد ثانياً على الصحيح من المذهب وقطع به في التتبع هناك وتبعه في المنتهى قال في شرحه  
للمجني عليه أبانته ثانياً نص عليه لأنه أبان عضو من غيره دوماً فوجب أبانته منه دوماً والتحقيق  
المقاصد (فإن كان المجني عليه لم يقطع جميع الطرف وأما قطع بعضه فالتصق فله المجني عليه قطع  
جميعه) يستوفى غام حقه (والحكم في السن) إذا قلعهما ثم أعيدت (كالحكم في الأذن) على ما سبق  
من التفصيل (وتؤخذ السن ربطها بذهب أو بالاسن) لقوله تعالى والسن بالسن (الثنية  
بالثنية والناب بالناب والضاحك بالضاحك والضرر من الضرر بالاعلى بالأعلى والأسفل  
بالأسفل) لأن المسألة موجودة في ذلك كله (من قد أنغرأى سقطت راضعه ثم نبتت) قال  
في حاشيته يقال نغرأى الصبي بضم الناء وكسر العين يشتر بضم الياء وفتح الغين فهو مشغور إذا  
سقطت راضعه فإذا نبتت قيل أنغرأى بضم الناء مشغور من فوق مشددة على مثال أنزرت قلت الناء ثاء ثم  
أدغمت (وان كسر) الجاني (بعضها) أي السن (يرد من سن الجاني مثله) أي مثل ما كسره (إذا  
أمن قلعه أو سوادها) لا مكان الاستيفاء بلا حيف فإن لم يأمن ذلك سقط القصاص (فإن لم يكن)  
المجني على سنه (أنغرأى يقتص) له (من الجاني في الحال لأنه) يرجع عوده (لأقود ولادية لما

نخذى امرأتي فإن كان بينهما أحد فقد قتله فقال عمر ما تقولون قالوا يا أمير المؤمنين انه ضرب  
بالسيف فوق في وسط الرجل ونخذى المرأة فاخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه إليه وراه سعيد (أو تجارح اثنان وإدعى كل) منهما (الدفع  
عن نفسه فالقود) على كل منهما إلا آخر شرطه (أو لادية) أن لم يجب قوداً أو عفا مستحقه (ويصدق منكر) منهما (بيمينه) لأن الأصل  
عدم ما يدعيه الآخر (ومنى صدق الولي) دعوى شيء مما سبق (فلا قود لادية) لما تقدم عن عمر ولا عتاف الخصم بما يهدد  
القتيل (وان اجتمع قوم بمحل فقتل) بعض بعضاً (أو جرح بعض منهم) بعضاً (وجهل الحال) أي حال القاتلين والمقتولين (فعلى عاقلة  
الجرح وحين دية القتلى) منهم (يسقط منها) أي الدية (أرش الجراح) نص عليه وإيته باسناده إلى الشيء قال أشهد على علي أنه قضى  
به وظاهره أنه لا شيء من الدية على من ليس به جرح قال في تحريج الفروع وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب (ومن ادعى على آخر  
أنه قتل مورثه فقال انما قتله زيد فصدق زيد) بأن أقرانه قتله (أخذ) زيد (به) نص عليه في رواية مهنا وقال قلت أليس قد ادعى على  
الأول قال لا نأخذ أباً لظن فادعت عليه نفل يؤخذ الذي أقرانه قتله باب استيفاء القصاص في النفس ومادونها  
(وهو) أي استيفاء القصاص (فعل مجنى عليه) فيمادون النفس (أو) فعل (وليه) أن كانت في النفس (بجان مثل فعله) أي



﴿وقف على طلب العلم من المناجاة﴾

الجاني (أو شبهه) أي قبل الجاني وباقي تفصيله (وشروطه) أي استنه القصاص (الثلاثة أحده تكليف مستحقه) لأن غير المكلف ليس أهلاً للاستيفاء ولا تدخل النيابة باقية (ومع صفته) أي مستحقه (وحدونه بحسب ما يلزمه) مستحقه (أو) إلى (أفاقته) مجنون يستحقه لأن معاوية - بس مدية بن خنيس في قصصه - حتى لمع - أ - القتل وكان في عصر الصحابة ولم يسكر وبذل الحسن والحسين وسعيد بن العاص لابن المقتول سبع ديت لم يقبله أولاد في خطته تفضيه لعمق إذا يؤمن ماله وأما المصير بالدين لم يحبس لأن الدين لا يجلب مع الأعمار بخلاف القصاص فإنه واجب: وأما تأخره وراثة وفي رواية لم يصرا أن يحبس تعذر عليه الكسب لقضاء دينه فوجب بضر بالجاني وهذا الحق ونفسه بغير فوت. لتعليق (وذلك استيفاءه) أي القصاص (لما) أي المصير والمجنون (أب كرمي وحاكم) إذا لم يحصل باستيفائهم تشق للمحقق له فتعذر حكمه القصاص (طال احتياجه) أي المصير والمجنون (لنفقة قلوب المجنون لا) ولي (مقبر المفقود الذي) لأن المجنون لا حله يتم رايه عدة خلاف المصير لكن تقدم في اللقيط لولاية المفقود وان لم يحتملها ليس له المفقود على مال (وان قتل) أي ٣٧٧ المصير والمجنون (قائمين مورثيهما أو قطعا

قائمين مورثيهما أو قطعا  
(مقتضى مقتضى) لا ينبغي من  
موجب ط. كما لو كان يندم على  
لحمه حده من قهر راتعهامو (كما  
لو قنع من لا يحصل له المصلحة  
دينه) كالمدة مبدية مقتضى  
وجه واحد أنه لا يمكن إيجاب  
دينه على أحد الشرط (الثاني  
أهـ والمشتريين فيه) أي  
القصاص (على سببها) بليس  
لعمومهم استيفاءه وهو دور ابن  
أبوس لانه كونه مسوقيا لحق  
غيره بدينه وولاية له عليه  
أشبهه الذين (ويستقر مقدم)  
وارث (عائس وبلوغ) وارث  
(مصير واطنة) وارث مجنون  
لأنهم شركاء في القصاص وولاه  
أحد بدل النفس (بلا ينعزله  
بعضهم كدية) أي كما لا ينعزله  
بعضهم بالدين لو وحيث

رجى عوده من عين) كمن (أو منقصة) كعدو (في مدة تقوله أهل الخبر) لأنه يمكن عوده فلا  
يجب فيه شيء ونسقط المطالبة به فوجب تأخير ماله (فإن عاذهما) أي السن ونحوها والمنفعة  
كالعدو (في موضعها على صفتها) أي الداهية (فلا شيء عليه) أي الجاني لأن المالك عارف لم يجب  
به شيء كما لو قطع شعره وعاد (وان عادت) السن (مائلة أو متغيرة عن صفته فبغيره حكومة)  
لأنه نقص حصل بفعله فوجب عليه معامته (وان عادت) السن (تصيرة ضمن ما يغفر) من  
(بالسبب في ثلثها نلت ديتها) كما لو كسر ثلثها جرمه في الترح وقاب في انتهى وأعاد نفسه  
في قدر أو صفته لحكومة كما قال في شرحه كما لو ضربه فأكسر بعضه وأسود (وان عادت) السن  
(والدم يسيل ففيها حكومة) لما نقصته بسبب استدامة سيلان الدم لمصلحة بجهته (والمعنى  
زمن يمكن عودها) أي السن الداهية ونحوها (فيه فلم تعدوا يس من عوده بقول أهل العلم  
بالطب خير المجنى عليه بين القصاص والدية) كما تراها في كتابات أحمد لحنس (فإن مات المجنى  
عليه) في المدة التي قال أهل الخبرة أنه يعود فيه (قبل أن يأس من عوده فزناص) من  
الاستحقاق له غير محقق فيكون ذلك شبهة في درء بقود (وتجب الدية) لأنه لا شيء في عود بدمية  
(وان قلع) الجاني (له سنار اندا قلع) المجنى عليه (له) سن (مثلا وان كان) له سن مثله له واة  
(أو حكومة) أن اختار عدم القصاص اذن (فإن لم يكن له) أي الجاني سن (زائدة حكومة) تنذر  
القصاص (وان قلع) الجاني (سنا قاتنص منه ثم عادت سن المجنى عليه فقلله إلى في فلا شيء  
عليه) أي لا قصاص ولا دية لأن سن المجنى عليه لما عادت وجب له في عليه دية سنة فلان قلعها  
وجب على الجاني ديتها المجنى عليه فقد وجب لكل منهما ما دية قاتلها (ويؤخذ من كل من  
يجفن البصير والضرب برب الآخر) أي يؤخذ جفن البصير بجفن البصير ووجفن الضرب برب  
بجفن البصير للساواة وعدم البصر بنقص في غيره ويؤخذ جفن البصير بجفن البصير ووجفن

٤٨ - (كشف القصاص) - ثالث ﴿ (وإذا فر من ثلثه) أي قد دنا من عود بعضهم بقتل قاتله المالك كافي له  
(بخلاف) قتل (في محاربة) فلا يشترط اتفاق المشتركين فيه (لعمه) أي تختم قتل لحق الله أي (و) تعذب (حقوقه) ليقام  
إذا طلبه بعض الورثة حيث يورث (لوجوه) أي حدها نقد (لكل واحد) من الورثة داطله (كأنه) ومن لا ورث له يستوى  
الامام القصاص فيه بحكم الولاية لا بحكم الإرث وانما قتل الحسن ابن علي كره لأنهم اختلفوا في ما حرم الله فأمره بقتل سعيه  
في الأرض بالفساد ولا قتل ينتظر قدوم من غاب من الورثة (ومن مات) من ورثة مقتول (فوارثه) أي الميت (كرو) إقامه مقامه  
لأنه حق لميت فانتقل إلى وارثه كما أثر حقوقه (وعنى انفرد به) أي القصاص (من منع) من أن يراده (عز رفق) لا قتياله إلا أفراد  
ولا قصاص عليه لأنه شريك في الاستحقاق ومنع من استيفاء حقه لعدم انه يورث استوى ومع به به صاوي بقيت الجنايات على  
بعض النفس فيتعذر فيه القصاص (وشربك) مقتصر (في تركه جزاءه) أي لم يمتنع (من لذه) بقسطه منها (ويرجع  
وارثه على مقتضى بما فوق حقه) فو قنت امر قرح لاله أيا نه قتلها أحدها به براد لا حرقا لم أذن نصف دية أبيه  
في تركه المرأة القاتلة ويرجع ورثتها على من اقتص منها نصف ديتها (وان عاف بعضهم) أي مستحق القصاص (ولو) كان العاف



(زوجا أو زوجة أو شهداءهم) أي بعض مطلق القصاص (ولو مع فسقه بعفو شر به سقط القود) أما السقوط بعفو البعض فلا يثبت كالتقدم وأحدان زوجين من جهة الورثة ودخل في قوله عليه الصلاة والسلام فاهله بين خيرتين بدليل قوله من ينفق من رجل ينفق إذا في أهله وماعلمت على أهله الأخير ولقد ذكر وأزجلا ما علمت عليه الأخير وما كان يدخل على أهله الأمي يريد عائشة وقال له إمامة أهلك ولا تعلم الأخير وعن زيد بن وهب أن عمر أتى برجل قتل قتيلا لجأ ورثة المقتول ليقتلوه فقالت امرأة المقتول وهي أخت القتال قد عفوت عن حيي فقال عمر الله أكبر قد عتق القاتل رواه أبو داود وأما سقوطه بشهادة بعضهم بعفو شر به ولو مع فسقه فلا قراره بسقوط نصيبه وإذا سقط بعضهم سقط سري إلى الباقي كالعتق (ولمن لم يعف) من الورثة (حقه من الدين على جان) سواء عفا شر به مطلقا أو إلى الدين لأنها بدل عما فاته من القصاص كالألوف والقاتل بهض دمه (ثم إن قتله عاف قتل ولو ادعى نسيانه) أي العفو (أو جواره) أي القتل بعد العفو سواء عفا مطلقا أو إلى مال لقوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب ألم قال ابن عباس وغيره أي بعد أخذ الدية ولأنه قتل معصوما مكافئا (وكذا شر يك) عاف (عالم بالعفو) أي عفوشريكه (و) علم (سقوط القود به) أي بعفوشريكه ثم قتله فيقتل به سواء ٣٧٨ حكم بالعفو أو لا يقتله معصوما عا لم ياته لاحق له فيه والاختلاف لا يسقط

القصاص إذا قتل مسلما بكافر قتلناه به مع الاختلاف في قتله (والا) يعلم بعفوشريكه وسقوط القود به بأن قتله غير عالم بهما فلا قصاص لا اعتقاد بثبوت حقه فيه مع أن الأصل بقاءه و (وداء) أي أدى دينه لأنه قتل بشريكه فوجب ضمانه كسائر الخطأ وشبه العمد (ويستحق كل وارث) للمقتول من (القود بقدرارته من المال) أي مال المقتول حتى الزوجين وذوي الرحم لأن القود حتى ثبت للوارث على سبيل الأثر فوجب له بقدر ميراثه من المال (ويقتل حتى القود من مورثه) أي المقتول (إليه) أي الوارث لأنه بدل نفس المقتول كالدية (ومن لا وارث له) من القتل (فالإمام وليه) في القود أو الدية لأنه ولي من لا ولي له

الضرب (بمثله) المماثلة (وان قطع) الجاني (الاصابع الخمس من مفاصلها فله) أي الجاني عليه (القود) لأن القطع من مفصل فامن الحيف موجود (وان قطعها) أي الاصابع (من الكوع فله القود منه) أي الكوع للمماثلة (فان أراد) الجاني عليه (قطع الاصابع فقط فليس له ذلك) لأن الجناية عليه محلا يمكن الاقتصاص منه وهو مفصل الكوع فلا يقتص من غيره لا اعتبارا لمساواة في المحل حيث لا مانع (وان قطع) الجاني (من المرفق فله) أي الجاني عليه (القصاص منه) أي من المرفق لا مكان المماثلة (فان أراد القود من الكوع منع) لما سبق (وان قطع) الجاني (من الكتف أو خلع عظم المنكب) ويقال له مشط الكتف فله القود إذا لم يخف جائفة) بل نزاع ذكره في شرح المقتى (فان خيف) ان اقتص من منكب جائفة وهي الجرح الذي يصل إلى الجوف فيفسد بدخول الهواء فيه (فله) أي الجاني عليه (ان يقتص من مرفقه) لأنه أخذ ما يمكن من حقه (ومتي خالف واقتص مع خشية الحيف) من منكب أو نحوه (أو) اقتص (من مامومة أو) من (جائفة أو من نصف الذراع ونحوه) كالساعد والساق (أجزاء) أي وقع الموقع ولا شيء عليه لأنه قتل كاقبل به (والرجل كاليد فيما تقدم) من التفصيل (ويؤخذ من ذلك) بالذكور سواء في ذلك ذكر الصغير والكبير والذكور الصغير والكبير والطويل والقصير والصحيح والمريض) لأن ما وجب فيه القصاص من الأطراف لا يختلف بهذه المعاني كذلك الذكر (والخنثون والقلف) للمساواة في الاسم والقلف زيادة تستحق إزالتها (ويؤخذ من ذلك) بذكر الخصي (و) ذكر (العنين بمثله) لحصول المساواة لاذكر لحمل بذكر خصي أو عنين لأنه لا منفعة فيهما (وتؤخذ من أنثيان بالانثيين) لقوله تعالى والجروح قصاص (فان قطع أحدهما) أي الانثيين (فقال أهل الخبرة) بالطب (انه يمكن أخذه مع سلامة الأخرى جاز القود) لعدم المانع (والأفلا) يجوز القود لما فيه من الحيف (وله نصف

الدية

(وله) أي الإمام (ان يقتص أو يعفو إلى مال) أودية كما ترخيص ما أراد الأصل لأنه

وكيسل المسلمين و (لا) يعفو (محانا) ولا على أقل من الدية لأنها حتى ثابت للمسلمين فلا يجوز له تركها ولا شيء منها لأنه لا حظ للمسلمين فيه الشرط (الثالث أن يؤمن في استيفاء) قود (تدبيه) أي الاستيفاء (إلى غير جان) لقوله تعالى فلا يسرف في القتل (فلو لم القود حاملا) لم تقتل حتى تضع (أو) لم القود (حائلا لم تملح حتى تضع) حاملا لأن قتله امرأه امرأته إلى حملها (و) حتى (تسقيه اللبن) لأن تركه يضرب الولد في الغالب لا يعيش إلا به ولأن ما جرحه عن معاذين جبل وأبي عبيدة بن الجراح وعبادة بن الصامت وشداد ابن أوس مرفوعا إذا قتلت المرأة عمة لم تقتل حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملا وحتى تكفل ولدها وإن زنت لم ترحم حتى تضع ما في بطنها وحتى تكفل ولدها وقوله عليه الصلاة والسلام لا تقام دية أرحم حتى تضع ما في بطنك ثم قال لما أرحم حتى ترضعه (ثم إن وجد من يرضعه) أي ولدها يرضعها إلا أن يعطى إن يرضعه وأقيد منها أقيام غيرها مقامها في أرضاءه وتربيته فلا عذر وفي الاقتناع إن وجد مرضعات غير رواتب أو شاء يسقى من لبنها جاز قتلها ويستحب لولي المقتول تأخيرها إلى الفطام (والا) يوجد من يرضعه (ولا يقام منها) (حتى تقطعه لحولين) كما تقدم ولأنه إذا أخر الاستيفاء لحظه وهو رجل فلان يؤخر لحظه بعد وضعه أولى (وكذا أحد



برجم) لما تقدم (وتقاد) حامل (في طرف) بجر موضع (وتحد) حامل (بجاء) انكف او شرب او غيرهما (بجر موضع) حلوف الذي  
وسق البيا وفي الشرب وغيره و بفرغ نقاسها (ومق ادعته) اى الجمل امراد وحب عليه اقود او قطع او جرد برجم او جلد (وامكن)  
بان كانت في سن يمكن ان تحمل فيه قلت وان لم يكن زوج او سيد (فيل) قوط لانه لا يعلم الامر جهتها ومما في ابتداء الحمل ولا  
يؤمن من الشطر بتكذيبها (وحبست اقود) كما تقدم (ولو مع قبيح) قول مقتول (بخوار ان تهرب فلا تكن ان يستوفى منها) بخلاف  
حبس في مال غائب) وتقدم الفرق بينهما (لا) حبس (لحد) بل ترك حتى يتبين امرها لانه ليس لادى بحس يواته عليه فان كان  
لحد لا دى كحد القنف فمتوجه حبسها كحبس المقود (حتى يتبين امرها) في الحمل وعدمه (ومن اقتصر من حمل) في نفس او طرف  
فاحبست جنينها (من) المقتصر (جنينها) بالقرعة ان القنم ميتا او حيا لو قتله لا يبيس لانه يبيتا رولته حي الوقت بعض لانه وقت  
ذليلا خاضعا من ايسر اثم مات سواء علم الحمل مع السلطان او علمه ووجه الجنابة عليه بانفص من من اءه لانه اخل انفسه بالضرر  
بطنها فالقنم ميتا (فصل) ويحرم استيفاء ثوب بلا حضرة سلطان او نائبه (لاقتدره الى احدى) ويحرم الحيف فيه مولا يؤمن  
مع قصد المقتصر التقنى بالقصاص (وله) اى الامام او نائبه (تعزير مخالف) ٢٧٩ اقتصر بغير حضوره لانه يفتنه بفعل ما صنع

منه (وبقم) فله (لوقوع) لانه  
استوى - فله (وعنه) اى الامام  
او نائبه (فمنذ ان استيفاه) فود  
(اي مع منعه) اى القود (بالا)  
(تاه) فخرت لانه اقتلتم فاحسنوا  
انتصه ولا سببه ما سكاة  
فحب القود (ويظهر) امام  
او نائبه (في الولي) ففود (فان  
كاف قد من استيفاه) ففصص  
(ويحتمل مكبه منه) لانه قد  
ومن قتل مولا ففد سلطانا لوله  
مده ما لم يسلط من قتل له  
قذيل ففد من يربى ارحبا  
ففلوان احبوا احسنوا الله  
وكسرا حروف (ويحبر) فف  
بحسن الاستيفاه (ببواب بشر)  
الاستيفاه (ووفى طرف) كبد  
ورحمن (وببواب بشر) من  
بستوفيه كسرا حروف (والا)  
بحسن لولى الاستيفاه فف

الدين وان قطع الجناني (ذكر خنثى مشكل او) قطع (اشبهه او) قطع (شمر به لم يجب  
القصاص) لانه لا يعلم ان المقطوع فرج اصيل (ويقف الامر حتى يتبين امره) اى الخنثى فتضع  
ذكورته او انثيته (وان اختار) الخنثى (الدين وكان يرجي ان يكشف حاله) ان كان غريبا  
(اعطى اليقين) لان ما زاد عليه مشكوك فيه فلا يوجب به بالشك (وهو) اى اليقين (الحكومة في  
المقطوع) من الذكر او الانثيين او الشفرين لاحتمال الزيادة (وان كان) الجناني اقدم  
جميعها) اى الذكر والانثيين والشفرين (وله) اى الخنثى (دين امر ان في شفرين وحكومة في  
الذكر والانثيين) لان اقل احواله ان يكون انثى (وان يشتر مر انك في حقه) ان يعلم ومن  
يتضع (اعطى نصف دينه الذكر والانثيين ونصف دينه الشفرين وحكومة في نصف ذلك كله)  
كافي دينه لو قتل وميراثه (وان اوضح) الجناني (انما فذهب ضرر عينيه او اذهب) (معه) او  
شبهه فانه يوضح) كما فعل به لانه جرح يمكن اقود منه من غير حيف فذلك منه ايتى  
اليه (فان ذهب) ذلك فقد استوفى حقه (والا) اى وان لم يذهب (معه) فله حقه  
غير ان يجنى على حقيقته او اذنه او انفسه) لانه يستوفى حقه من غير زيادة يعرض في  
العين كافر او يقرب منه مرآة او يحمي له حديد او مرآة ثم يقطع عليه مائة ثم يقطع منه  
العين لينذهب بصرها (فان لم يكن) استعمل ما يذهب ضوه بصرها او سمع او اذنه من  
غير جنابة على العضو (سقط القود الى الدين) لانه لا يستيفاه الا حيف (وان اذهب ذلك) اى  
ضرر البصر والسمع والشم (بشبهه لا قود فيه) مثل ان تكون دون المرحضة او اطعمه فذهب ذلك  
اى بصره او سمعه او شمه (لم يجز ان يفعل به كما فعل) لان الامم شبهه فافهم كنهه (لم يكن يوجب  
بما يذهب ذلك) اى البصر والسمع والشم (فان لم يذهب سقطا قوداى الدين) لانه لا يستيفاه  
بلا حيف وقل القاضي له ان يظلمه مثل اطعمه فان ذهب ضرر عينيه واذنه مائة كافي

(امر) اى امره السلطان او نائبه (ان يוכל) من يستوفيه له بجزء من دينه بغيره فيؤكل من يضمن دينه وهو ان يضمن  
يضمنه فممكن منه فضرر عنقه فقد استوفى حقه وان اصاب غير عنقه وأمره بحد ذلك عذر ومنع ان يذوق ذلك احطات  
والضرر بقريته من ان يذوق قبل قوله بخواره وان بدت عنقه بغيره فممكن من ان يضمن دينه بغيره (وان احتاج) الوكيل  
(لاجرة ف) هي (من ما جان) كاجرة شتية (حسد) لانه لا يبيع حقه عليه شبه اجرة كبره ايل داعه (ومن يوفى) اى وارثان  
(فاكثر) وكل منهما يضمن لاشتية (وإذا وكل) مائة (ام شتية) اى فدية واحدة (معه) (بشرعة) نسو به في الحق  
وعدم المرجح غيرها (ووكاه من بقى) من الورثة لان الحق لهم ودينوا استيه ويزيدونهم بما تقدمت لم تفرع على وكيل احدهم او  
غيره ممنعوا منه حتى يتفقوا عليه (ويجوز قنص اص حقه من نفسه برضائى) جنابه لانه وكيل لولى اشبهه لولو وكل غيره (لا) يجوز لولى  
امر ان يذن لسارق في (قطع) يذ (نفسه) او رجله (في مرقاة) قوائم الردع قطع غيره (وبفقد) قطع في المرقاة ان قطع السارق  
نفسه لوقوعه الموضع (بخلاف حد) جلد في (ز) او ذوق بادن) حاكم في جلد لانه لا يقطع في حد يقطع الموضع لعدم حصوله



الرجحان بين ذلك بخلاف السرقه فان القصد قطع العنبر وقد وجد (وله) أي من يريد العنبر (خبر نفسه بان قوي) عليه  
 (وأحسنه) نصالاته يسير ولعل ابراهيم عليه السلام (ويحرم أن يستوفي) قود (في نفس الأسياف) في عنق الحديث لا قودا لا بالسيف  
 واما ابن ماجه ولحديث اذا قتلت ما أحسنوا القتل ولان القصد من القود ا ثلاث جله وقد أمكن بضرب عنقه فلا يجوز زعمه ذنبه  
 با ثلاث أطرافه كقتله بسيف كالو (كالو قتله) فعل (محرم في نفسه كواط وتجريع خمر) وكالوا استمرار الجاني بضرب المقتول  
 بالسيف حتى مات (و) يحرم أن يستوفي قود (في طرف الأيسرين ونحوها) من آلة صغيرة (لثلاثي حيف) في الاستيفاء (ومن قطع  
 طرف شخص ثم قتله قبل برئه دخل قود طرفه في قود نفسه وكفى قتله) لعدم استقرار الجناية على الطرف وان كان بعد برئه استقر حكم  
 القطع فالولي به أن يفعل به كما فعل وله أخذ دية ما قتله وقطعه وان اختلفا في برئه فقول منكر ان لم تقض مدة يمكن فيها والا فقول ولي  
 يمينه وان اختلفا في مدى المدقة قول جان يمينه وتقدم بينة ولي ان أكاما يمينتين لانها مثبتة للبرء (ومن فعل به) أي يجان (ولي) جناية  
 (كفعله) أي الجاني بالمقتول (لم يضمنه) الولي بشئ وان قلنا لا يجوز له ذلك لانه أساء في استيفاء فلم يوجب شيئا كقتله بالآلة كالة (فلو  
 عفا) الولي الى الدية (وقد قطع) من ٣٨٠ جان (ما فيه دون دية) كيدا ورجل (فله) أي ولي الجناية (تمامها) أي

الدية (وان كان فيه) أي فيما  
 قطع به الولي من الجاني (دية)  
 كاملة كالو قطع ذكره أو أوانقه (فلا  
 شئ له) لانه لم يبق له شئ (وان  
 كان فيه أكثر) من دية كقطع  
 أربعته وقد فعل بالجاني عليه  
 مثل ذلك ثم عفا الولي (فلا شئ  
 عليه) فيما زاد على الدية لما  
 تقدم (وان زاد) ولي الجناية على  
 ما فعله جان بان كان قطع يده  
 وقتله فقطع يديه وقتله (أو نعدى)  
 الولي (بقطع طرفه) أي الجاني  
 ولم يكن قطع طرفا (فلا قود)  
 على ولي فيه لاستحقاقه قتله في  
 الجناية فله شبهة في إسقاط القود  
 عنه وكذا الزاد في استيفاء شبهة  
 أو جرح فعليه ارش الزيادة  
 الآن يكون سببها من جان  
 كاضطرابه فلا شئ على مقتض  
 فان اختلفا فقوله (ويضمنه)

الشرح والمبدع ولا يصح هذا لان اللطمة لا يقتض منها متفردة فكذا اذا مرت الى العين كالشجعة  
 دون المرفحة انتهى وكلامه في التقصير والمنتهى بهم القصاص فيما مصرح به شارح المتبهي  
 (وان لطم) الجاني (عينه فذهب بصرها) أو أبيضت وشخصت عولجت عين الجاني حتى نصير  
 كذلك بدواء أو عمرا أو حمية ونحوها تقرب الى عينه حتى يذهب بصرها بعد تغطية عينه الأخرى  
 بطن ونحوه (لثلاثي ذهب ضوؤها) (وان وضع فيها) أي عين الجاني (كانوراء فذهب ضوؤها) من  
 غير ان يجنى على المدقة جاز (لحصول الاستيفاء من غير جناية على المدقة) (وان لم يمكن  
 الا ذهاب بعض ذلك مثل أن يذهب بصرها دون أن تبيض وتنقص فعليه حكومة في الذي لم  
 يمكن القصاص منه) لتعذر القصاص فيه

فصل الشرط الثاني المماثلة في الاسم والموضع في قياسا على النفس ولان القصاص يعتمد  
 المماثلة ولانها جوارح مختلفة المنافع والأماكن فلم يؤخذ بعضها ببعض كالعين بالانف  
 (فتؤخذ العين باليمين) (تؤخذ) اليسار باليسار من كل ما انقسم الى يمين ويسار من يد ورجل  
 واذن ومخرو وذي وألية وخصية وشفر) (وتؤخذ) العليا بالعليا والسفلى بالسفلى من شفة  
 وجفن وأغلة فلا تؤخذ عين يسار ولا يسار يمين ولا سفلى بعليا ولا العليا بسفلى) لعدم المساواة في  
 الموضع (وتؤخذ الاصبع بعثله) (و) (تؤخذ) السن بعثله) (و) (تؤخذ) الأغلة بعثله) في الاسم  
 والموضع (دون ما خالفها في ذلك) (ولو قطع أغلة رجل عليا وقطع) أيضا الأغلة (الوسطى من تلك  
 والاصبع من رجل) (لاخر ليس له عليا فصاحب) الأغلة (الوسطى مخبر بين أخذ عقل أغلته  
 الآن ولا قصاص له بعد) ذلك ولو ذهبت الأغلة العليا لان أخذ عقلها عفو عن القصاص (و بين  
 أن يصبر حتى تذهب عليا فاطع به وذا وغيره ثم يقتص من الوسطى) لانه لا يمكن القصاص في  
 الحال لما فيه من الخيف وأخذ الزيادة على الواجب ولا سبيل الى تأخير حقه حتى يتمكن من

أي ما زاد ونعدى فيه الولي (بدية) سواء (عفا) الولي (عنه) أي الجاني بعد (أولا) لجنايته  
 عليه بغير حق ولما انتفى القود لدرء الشبهة وجب المل لثلاثي ذهب جنايته مجازا (وان كان) الجاني (قطع يده) أي المقتول (فقطع)  
 الولي (رجله) أي الجاني (عليه) أي الولي (دية رجله) أي الجاني لما تقدم (واذن ظن ولي دم انه اقتص في النفس فلم يكن) استوفى  
 (وداواه) أي الجاني (أهله حتى برئ) فان شاء الولي دفع اليه دية فعليه (أي الذي فعله به) وقتله والا) يدفع اليه دية فعليه (تركه) فلا  
 يتعرض له قال في المروع هذا رأى عمرو على ويلي بن أمية ذكره أحمد (فصل ومن قتل في عددا) أو قطع عددا) اثنين فأكثر  
 (في وقت أو أكثر) من وقت (فرضي أولياء كل) من القتلى (بقتله أو) رضى (المقطوعون بقطعه) ما قص منه ما رضوا به من قتل  
 أو قطع (اكتفى به) بغيرهم لتعذر توزيع الجاني على الجنايات (وان طلب ولي كل) من القتلى أو طلب كل من المقطوعين (قتله)  
 أو قطعه (على الكمال) أي على أن يكون القود له وحده (وجنايته) على الجميع (في وقت واحد أقرع) بينهم فيقاد من خرجت له  
 القرعة لتساويهم في حق لا يمكن توزيعه عليهم فليتعين المستحق بقرعة (والا) تكن جنايته على الجميع في وقت (أقبل) الجاني عليه  
 (الأول) لسبق استحقاقه فوجب تقديمه فان كان وليه غائبا ونحوه انتظر (وان بقي الدية) كما لو مات قبل أن يقاد منه و) كما لو بادر



غير ولي الأول) أرغبر المقطوع الأول (واقص) ليقع مرقده وان بق اليد (وان رضى ولي الأول بالدية وعطى) لا الحرة اليه  
(وقتل) البني أو قطع (لئلا يهزم) يستبد الميم (جرا) بالميم وتستبدل اى ما رضى ولي ثان ايضا بالدية اعطيا وقتل أو قطع الثالث  
وهكذا وان قتلهم متفرقا أو أشكل الأول وادى كل الأولية ولاجنة فأقر القتل لاحدهم قدم والا أقرع (وان قتل) حار (شخصا وقطع  
طرف آخر) كبده (نطح) لنطح الطرف (ثم قتل) بمن قتله (بعد ندعاه) تقدم القتل أو قتلهم باجنات به على شخص فلم يتداخل  
كقطع يدي رجلين وان قطع بـ رجل ثم قتل آخر ثم سري القطع الى نفس المقطوع ثم مات وهو كاتل مما ماتت به المستوفى لقتل  
قتل بالذي قتله اسبق وجوبا لقتل به عليه لان القتل بالذي قطعه اغاوب جب عند السراية وهو مناصرة من اغل (ولو قطع بـ زيد  
و) قطع (اصبع عمرو من يد قطب رتها) اى نظيرة يـ زيد التي قطعها (و) قطع يد (زيد اسبق) اص قطع اصبع عمرو (فـ زيد  
فقطعه يد الجاني له) (وامرودة اصبعه) لخصم القصاص (ومع سبق) قطع اصبع (عمرو بفـ اصبعه) اى عمرو ولسبعه (ثم) بقتله  
(ليـ زيد بلا رث) لئلا يجمع في غنوين القصاص والدية وهو ممنوع كالنفس  
والاسقاط (واجمعوا على جواز ما يجب بعد) عدوان (العدو أو الدية فيخير

أي هزيمة مروءة من قنصل له  
 قتل فهو بخير لضرب امان  
 يودي وامام يقادروا بالهفة  
 ان تسترمدى وعن اي شريح  
 الحزبي مروءة من اصيب بدم  
 او حبل والجب بالحاء النجمة  
 والمامو حدة اخراج فهو  
 بخير بين احدى ثلاث امان  
 بنفس او احد النفس او بشو  
 فبالاراءة تلحقوا على يديه  
 رواء حـ وابدوا وروان ماجة  
 (وعده) أي لولي (عـ الفحل)  
 لقوله تـ في وأنتعوا اقرب  
 تـ في ولي وليت أي هزيمة  
 مروءة حـ رجل من معالمة  
 اذ زـ والقب عزروا احمد  
 ومسلم واـ تـ في وصح هو  
 باهـ افسد في وكي ماري حمناه  
 زهـ اسقاط (ثم زفير على  
 حـ) مـ عولان علسه حقا

القصاص لما فيه من الضرر فوجب متاخره بين الامرين (ولا ارش له) اي اصاحب الوسطى  
(لان) اذا اختار المبرح حتى نذهب عليا فاطع (الاجل) (الحيلة) بخلاف غصبه ان لشد  
مال مسامال كما تقدم (وان قطع) من قطع أغلة عليا من رجل والوسطى من آخر من أصبح  
تطيرته (من ثالث) (الغلة) (السفلى) فلما دل أن يقتص من العليا ثم الثاني أن يقتص من الوسطى  
ثم الثالث أن يقتص من السفلى مولعا واما أو واحدا بعد واحد (لان كذا يستوفى حقه من غير  
خيف (فان عاص صاحب الوسطى أو) صاحب (السفلى) يطلب القصاص قبل صاحب العليا  
لم يجب اليه) بالبناء للقول اي لم يجوز احاطته الى ما طلبه من القصاص لما فيه من الخيف  
(ويخير ان) اي صاحب السفلى والوسطى (بين أن يرضيا بالعقل) (يدية) (الغلة) (والتسليم  
حتى يقتص الاول) (ولا ارش كما تقدم) (وان عدا) اي صاحب العليا (ملاقفه ص طه) اي  
اصاحب الوسطى والسفلى في المال ويخير ان كما سبق (وان اقتص) صاحب العليا (فقد ي  
وهو صاحب الوسطى (الاتهصاص) لانه يمكن من الاستيفاء بغير خيف (وحيث ثبات  
صاحب السفلى (مع الثاني) صاحب الوسطى (حكم الله في مع الاول) صاحب السفلى وراقتص  
من الوسطى جاز لنا ان يقتص من السفلى والا فلا لم يذهب اليه في ذلك بل جاز لنا ان  
عقل السفلى (فان قطع صاحب الوسطى الوسطى وان عليا فعليه العليا) (تتم زائدة عن حقه  
ولا قصاص عليه لان له شبهة في قطع الوسطى فسدري له القصاص (تدقيق) دية عليا (رحم  
صاحب العليا) اي الى الجاني ليدفعه صاحب العليا أو يدفع له من ماله صغيره فله حقه حتى  
القواعد والله أعلم (وان نطع) صاحب الوسطى (الا صبه) كما فاقميه انقص من الاغلة  
الثالثة) السفلى لانه لا شبهة له في قطعها (وعليه ارش العليا الا قربا) (على) (تعد) (وارش) (له  
على الجاني لصاحبها) (تعدرا) قصاص عليه (وان عدا الجاني عن قصده) (اي نسى) (وحيث

[illegible]



(الى ههنا آخر كيفية البدأ) سرت (الى النفس والعقول على مال أو على غير مال) تكمر (ة) لأخصاص (له) أي الجني عليه (تأدية ما سرت اليه) من بدأ ونفس (ولو مع موت جان) نيكفي ارش ما عفا عنه من دية ما سرت اليه ويجب الباقي لأن حق الجني عليه فيها سرت اليه الجنابة لا قيماء عفا عنه (وان ادعى) جان أو وارثه (عفو) أي الجني عليه (عن قودومال أو) ادعى عفو (عنها) أي الجنابة (وعن سرايتها فقال) مجنى عليه في الأولى (بل) عفوت (الى مال أو) قال في الثانية بل عفوت عنها (دون سرايتها فقول عاف بيمينه) لأن الأصل عدم العفو عن الجميع فلا يثبت العفو عما لم يقر به وكذا إن اختلف ولي مجنى عليه مع جان (ومنى قتله) أي العافي (جان قبل برة) الجرح الذي جرحه (وقد عفا) مجنى عليه (على مال أو) لولي عاف (القود أو الدية كاملة) بخبرينهما لأن القتل انفراد عن القطع فمفوه عن القطع لا يمنع ما وجب بالقتل كما لو كان القاطع غيره (ومن وكل في) استيفاء (قود ثم عفا) موكل عن قود وكل فيه (ولم يعلم وكيله) بعفوه (حتى انقص فلائتي عليهما) أما الوكيل فلا تفر بظمنه لحصول العفو على وجه لا يمكن الوكيل استدراكه أشبه ما لو عفا بعد ما رماه وأما الموكل فلا نه محسن بالعفو وقال تعالى ما على المحسنين من سبيل فان علم الوكيل فعله القصاص (وان عفا مجروح عما أخطأ عن قود نفسه ٣٨٢ أوديتها مع) عفو لا سقاطه حقه بعد انعقاد سببه ولأن الجنابة عليه فصع

عفو عنها كما سرت حقه و (ك) عفو (وارثه) عن ذلك (بلو قال) مجروح (عفوت عن هذا الجرح أو) قال عفوت عن هذه (الضربة) فلائتي في سرايتها ولم يقل وما يحدث منها (إذا السراية تبع للجنابة) فثبت لم يجب بها شيء لم يجب بسرايتها بالأولى (كما لو قال عفوت عن الجنابة) فلائتي في سرايتها ولو قال أردت بالجنابة الجراحة دون سرايتها لأن لفظ الجنابة تدخل فيه الجراحة وسرايتها لا تنها جنابة واحدة (بخلاف عفو) أي المجروح (على مال أو عن القود فقط) بأن قال عفوت على مال أو عفوت عن القود فلا يبرأ جان من السراية إهدم ما يقتضي رآته منها (ويصح قول مجروح أبرأتك) من دمي أو قتلي معلقاً بوجه (و) قوله (أحلتك من دمي أو قتلي أو

ارشها) أي السفلى (بدفعه اليه ليدفعه الى الجني عليه) بقطع أغلته السفلى (وان قطع أغلته رجل العليا ثم قطع أغلتي آخر العليا والوسطى من تلك الأصابع لللاول قطع العليا) لسبقه (ثم بقطع الثاني الوسطى) لأنه لا معارض له فيها (وبأخذ ارش العليا من الجاني) لتعذر القصاص عليه بفواتها كما لو سقطت بتاكل أو غيره (وان بأخذ الثاني فقطع الأغلتين فقد استوفى حقه) لأنه مجنى عليه فيهما وانما استحق الأول التقديم لسبقه (وللاول الارش) أي دية الأغلة (على الجاني) لتعذر القصاص فيها (وان كان قطع الأغلتين أولاً قدم صاحبهما في القصاص) لسبقه (ولصاحب العليا ارشها) لفوات القصاص (فان بأخذ صاحبها) أي العليا (فقطعهما فقد استوفى حقه) ثم تقطع الوسطى لللاول وبأخذ الأول (ارش العليا) كما تقدم (ولو قطع أغلته رجل العليا ولم يكن لقاطع أغلته) عليا نظيرتها (فاستوفى) المجنى عليه من (الجاني من الوسطى فان عفا) صاحب الوسطى (الى الدية تقاصاً وتساقطاً) لأنه قد وجب لكل منهما على الآخر مثل ما وجب له (وان احتار الجاني) القصاص من المجنى عليه من الوسطى (وله ذلك) أي القصاص (ويدفع ارش العليا) أي ديتها قال في الشرح ويحى على قول أبي بكر أنه لا يجب القصاص لأن ديتيها واحدة وأسم الأغلة يشملهما فتساقطا كقوله في إحدى اليدين بدلا عن الأخرى (ولا تؤخذ أصلية بزائدة) لأن الزائدة دونها (ولا زائدة بأصلية) لأنها لا تماثلها (ويؤخذ زائدها موضعاً وخلفه ولو تغاوتاً قدر) كالأصل بالاصل إذا اتفقا في الموضع والخلقة واختلفا في القدر (فان اختلفا) أي الزائدان (في غير القدر) بأن اختلفا في الموضع أو الخلقة (لم يؤخذ) أحدهما بالآخر (ولو بتراضيهما) لما يأتي (فان لم يكن للحالي زائد يؤخذ) بما جنى عليه (لتعذر القصاص) (وتؤخذ) يد أو رجل (كاملة الأصابع) بيد أو رجل (زائدة أصبعاً) لأن الزيادة عيب ونقص في المعنى فلم يمنع وجودها القصاص كالسلة (وان تراضيا على أخذ الأصلية بالزائدة أو) على

وهبتك ذلك) أي دمي أو قتلي (وصحوه) بكملت لثدي أو قتلي أو تصدقت به عليك (معلقاً بوجه) لانه وعكسه وصية فان مات من الجراحة برئ منه (فلو عوفي بقى حقه) من قصصه أودية لأن له ظلم يتضمن الجراح ولم يمرض له وانما اقتضى ما وجب بالقتل فبقى ما وجب الجراح بحاله (بخلاف عفوت عنك ونحوه) كعفوت عن جانيك لتضمنه الجنابة وسرايتها (ولا يصح عفو) أي المجنى عليه (عن قود شجة لا قود فيها) كالمنقلة والمأمومة لانه عفو عما لم يجب ولا انعقد سبب وجوبه أشبه الأبراء من الدين قبل وجوبه (فلو به) أي المذبح (مع سرايتها) أي الشجة (القود أو الدية) كما لو لم يصف (وكل عفو صحيحناه من مجروح مجاناً بما يوجب المال عينا) كالتضام وشبهه المدون نحو الجائفة (فانه إدامات) الدية (يعتبر) ما عفا عنه (من الثلث) أي ثلث التركة فينفذ إن كان قدر الثلث فأن وان زاده قدره لأبرائه من مال بعد ثبوته في مرض اتصل به الموت أشبه الدين (وينقض العفو) عما يوجب المال عينا من مجروح إدامات (لدين المستغرق) التركة كالوصية (وان أوجب) ما عفا عنه مجروح ثم مات (قوداً) فخذ من أصل التركة (ولو لم تكن) التركة (سوى دمه) نصاً لعدم تعيين المال فإذا سقط القود لم يلزمه إثبات المال كقبول الهبة والوصية (ومثله العفو عن قود بلا مال من مجروح عليه لسفه أو فاس أو من الورثة مع دين مستغرق) للتركة ويصح لأن الدية لم تنعين (ومن قال لمن له عليه قود



في نفس أو) قود في (طرف عفوت عن جنائلك أو) عفوت (هلك برئ من قود ودية) لتناول عقره لها (وان أبرئ) (البناء للمعصوم  
 قاتل من دية واحدة على عاقلة) أي القاتل لم يصب (أو) أبرئ (قن من جنائية يتعلق ارشها رقة نه) أي اقن (لم صب) ان راء  
 لوقوعه على غير من عليه الحق كإبراء عمرو من دين زيد (وان أبرئت) البناء للمعصوم (رقة نه) أي القن من دية واحدة عيم اسم (أو)  
 أبرئ (سبده) أي القن الجاني من جنائية يتعلق ارشها برقة مع (رقة نه) بمعنى عليه (عفوت عن هذه الح) ولم يصب غير (من دنان  
 أو عاقلة أو سيد (صح) الإبراء لانصرافه إلى من عليه الحق (واب وجب قن قود أو) وجب له (نعر برنذب) ونحوه (أو) أي اقن  
 (طلبه و) له (استقاطه) لاختصاصه به دون سبده لانه لا يستحقه مادام القن حيا وليس له استقاط من (كالمات) نفس (نسبده)  
 طلبه واستقاطه كالوارث لانه أحق به من ليس له فيه ملك (باب ما يوجب القصاص في مادي النفس) من جراح أو طرف  
 (من أخنغيره في نفس أخذه في ماديها) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن  
 بالاذن والسن بالسن والجرح قصاصا ولحديث أنس بن النضر وفيه كتاب القصاص رواه البخاري وغيره ولان حرمة النفس  
 أقوى من حرمة الأطراف بدليل وجوب الكفارة في النفس دون الطرف ٢٨٣ وإذا جرى القصاص في النفس مع تأكد

[illegible]

(عكسه) كاخذ الزائدة بالاصلية (أو) تراضيا على أخذ (خنصر بنصر أو) على (أخذتني من ذلك) المذكور (بما يخالفه) في الاسم أو الموضع (لم يميز لان الهماء لاقتداح بالاناحة والدليل فلا يحل لاحد قتل نفسه ولا قطع طرفه ولا يحل اغيره) ذلك (بذله) أي بابا حته له خق (تتعالى فان فعلا نقطع يسار جانه من له قود في بيته) برأعيه ما (أو عكسه) بان قطع بين من له قود يساره (بتراضيهما) أجزاء وسقط القود لان القود سقط في الاولى باسقاطه في الثانية يادى صاحبها في قطعها وديتها مساوية قاله أبو بكر (أو قطعها) أي اليسر من له قود يمين أو بالعكس (تعديا) أجزاء ولا قود لانهما متساويتان في القيمة وان لم والاسم منه فقط ولان ايجاب القود يقضي الى قطع يد كل منهما وازهاب منهمة الجنس وكل من الفاعل بن مضمون بسرايته لانه عدوان (أو) نطع (خنصر بنصر) أجزاء ولا ضممان لما سبق (وقول) نطع عليه الجاني (انخرج عييتك فانخرج يساره عمدا أو غلطا أو ظنا أو تيجزي وقطعه جرب على كل حال) قال في الاتصاف وهذا المذهب (ولم يبق قود ولا ضممان) كقطع يد راسا في يد يمينه (حتى ولو كان أحدهما) أي الجاني والمجني عليه (بمحمونا لانه لا يزيد على التمدد) كخلف ما اذا قطع يد انسان وهو ساكن لانه لم يوجد منه البذل وقد أثر في الحاشية في معنى كلام المستغفر والمتهم عما يغني عن الاعداد

فصل في الشرط (الثالث استواءهما) أي انظر فان (في النسخة واكجان) لا اقصص  
يعتمد المائلة (ولا تؤخذ صحيحة) من يدا وغيره (بشلاء) لانه تنفع فيما سوى اجسامه وتؤخذ  
بما فيه تنفع (ولا) تؤخذ (كاملة الاصابع) من يدا ورجل (بنقصه) الاصابع وقطع من له  
خمس اصابع يد من له اقل من ذلك لم يجز القصاص لان فوق حقه وهل له ان يقطع من اصابع  
الجاني بعدد اصابعه فيه وجه ن قاله في المبدع (ولا) تؤخذ يد ورجل (داسه رءه

[illegible]



عليه إذا عاين يكون قد عفا عن - ق يحصل له ثوابه وإن قلنا موجب العمد أحسن شيئين أنتقل الوجوب إلى الدية (فيقتصر) مجني عليه  
(من منكب ما لم يخف جائفة) بل نزاع قاله في شرحه (فإن خيف) أن يقتصر من منكب جائفة (فله أن يقتصر من مرفقه) لأنه أخذ  
ما أمكنه من حقه (ومن أوضح) أناسا (أو شيعا) أناسا دون موضحة أو لطمه فذهب ضربه عينه أو (لطمه فذهب) شيعه أو سمعه فعليه (أي  
الجانبي) كما فعل (قال في شرحه في الأصح فيبرضه المجني عليه مثل موضحة أو يثجبه مثل ثجته أو يلطمه مثل لطمته اه وفيه ما ذكره  
في الحاشية وقال الشارح لا يقتصر منه دون شيعته بغير خلاف علمناه وقال أيضا لم يجز أن يقتصر منه بالطمه (فإن ذهب بذلك) ما ذهبه  
الجانبي من سمع أو بصير أو شم فقد استوفى الحق (والا) يذهب (فعل ما يذهب من غير جنابة على حدقة أو أنف أو أذن) بضرب أو نحوه  
(فإن لم يمكن) ذهابه (الأي بذلك) أي الجنابة على حدقة أو أنف أو أذن بضرب أو غيره (سقط) والقود (إلى الدية) وتكون في مال جان  
لا على عاقلته لأنه لا تحمل العمد (ومن قطعت يده من مرفق فأراد القطع من كوع) بدجان (منع) لا مكان الاستيفاء من محل الجنابة  
فلا يقتصر من غيره لا اعتبار المساواة في المحل حيث لا مانع الشرط (الثالث المساواة في الاسم) كالهين بالعين والآنف بالأنف والأذن  
بالأذن والسن بالسن الآية ولأن القصاص ٣٨٤ يقتضي المساواة والاختلاف في الاسم دليل الاختلاف في المعنى (و) المساواة

في (الموضع) فلا تؤخذ عين يسار  
ولا عكسه ولا جراحة في الوجه  
يجراحة في الرأس ونحوه اعتمارا  
للمائلة (يؤخذ كل من أنف)  
بجسده (وذكر مخنون أولا) أي  
غير مخنون بذكر مخنون أولا إذ  
انفتان وعدمه لا أثر له في المساواة  
في الصفة والكلام ولأن القلفة  
زيادة مستحقة لإزالة فوجورها  
كعدمها وسواء الصغير والكبير  
والصحيح والمريض والذكر الكبير  
والصغير لعدم اختلاف ما يجب  
فيه القصاص بذلك (و) يؤخذ  
كل من (أصبع وكف ومرفق  
وعين ويسار من عين وأذن  
منقوبة أولا ويد ورجل وخصية  
والية) بفتح الهمزة ولا يقال الية  
ولالية ذكره الجوهري (وشفر)  
امرأة بوزن قفل وهو أحد  
الشفرين أي اللحمين المحيطين  
بالرحم كاحاطة الشفتين بالغم

لا أنظفار لها) لزادتها على حقه (ولا بناقصة الاظفار رضى الجاهل) بذلك (اولا) لما تقدم من  
أن الدماء لا تستباح بالاباحة (بل وقطع من له خمس أصابع يذم من له أربع) أصابع فأقل (أو  
قطع من له أربع) أصابع (يذم من له ثلاث) أصابع فأقل فلا قصاص لعدم المساواة (أو قطع  
ذوالبدن الكاملة يذاقها أصبع شلاء فلا قصاص) لعدم المساواة (وان كانت المقطوعة) من يذو  
رجل (ذات اظفار الا انها) أى الاظفار (خضراء أو مستحشفة) أى رديئة (أخذت بها السليمة)  
كما يؤخذ الصحيح بالمرضى (ولا يؤخذ لسان ناطق) بلسان (أخرس) لنفسه (ولا) يؤخذ  
(ذو صحيح ياشل ولا ذو كركل بذو كركصى أو عتني) لانه لا تنفع فيه مالان ان تصلى لا يولد له ولا  
ينزل ولا يكاد العتني أن يقدر على الوطء فهو ما كالأشل (و يؤخذ مارن الاشم الصحيح بما رن  
الاخمس) الذى لا يجدر اثمة شئ لعدم الشم لعله فى الدماغ ونفس الانسان صحيح فوجب أخذه  
الاخمس به لانه مثله (و) يؤخذ مارن الصحيح (المجنوم وهو المقطوع وترأفه و) (المستحشف  
وهو الرديء) لان ذلك مرض ولانه لا يقوم مقام الصحيح (و) تؤخذ (اذن سميع صحيح باذن  
أصم شلاء) لان العضو صحيح ومقصود الجمال لا السمع وذهاب السمع انقص فى الرأس لانه محله  
وليس بنقص فى الاذن (و يؤخذ معيب من ذلك) المذكور (كاه بصحيح) لانه رضى بدون حقه  
كما رضى المسلم بالقود من الذمى والحر من العبد (و) يؤخذ معيب من ذلك كله (بمثله) لحصول  
المساواة (فتؤخذ الشلاء) من يذو أو شعورها (بالشلاء اذا أمن من قطع الشلاء التلف) بان يسأل  
أهل الخبرة فان قالوا انها اذا قطعت لم تفسد العروق ولم يدخل الهواء أجيب الى ذلك وان قالوا  
يدخل الهواء فى البدن فيفسد سقط القصاص (وتؤخذ الناقصة بالناقصة اذا تساوتافيه) أى  
فى النقص (بان يكون المقطوع من يذو الجاني كالمقطوع من يذو المجنى عليه) لحصول المماثلة  
(فان اختلفا) فى النقص (فكان المقطوع من يذو أحدهما الايهام) المقطوع (من الأخرى

(أين) أى قطع (مثله و) يؤخذ كل من (عليا وسهلى من شقة ويمنى ويسرى وعليا وسهلى من سن أصبح  
مربوطة أولا) أى غير مربوطة بمثله أى الموضع (و) يؤخذ (جفن مثله) أى فى الموضع وعلم منه جريان القصاص فى الالية والشفر اقله  
تعالى والجروح قصاص ولان لما حدايت بهان اليه فجرى القصاص بينهما كالأذ كر وكذا النخسة ان قال أهل الخبرة انه يمكن أخذها  
مع سلامة الأخرى (ولو قطع) شخص (صحح أكلة عليا من شخص و) قطع الصحيح أيضا أكلة (وسطى من أصبح نظيرتها من) شخص  
(آخر ليس له) أكلة (عليا خبر رب) الأكلة (الوسطى بين أخذ عقلاها) أى دية الأكلة الوسطى (الآن) لتعذر القصاص فيها (ولا قصاص  
له بعد) أخذ عقلاها لانه بمنزلة العفو (و) بين (صبر) عن أخذ عقله (حتى تذهب عليا قاطع بقود أو غيره) من مرض أو قطع تعليا  
(ثم يقتص) بقطع الوسطى (ولا ارش له الآن) ان صبر (بمخلاف غصب مال) فانه اذا تعذر رده مع بقاء عينه فلما لكة أخذ بدله الآن  
للحيولة فاذا رده بعد ذلك أخذ مادده من البدل والعرق انه فى النصب صد مال صد مال بخلاف ما هنا (و يؤخذ) عضو (زائد) مضو  
زائد (مثله موضعا وخاتمة ولو تفاوتا قدرا) كاصليين فان كان أحد الاصبعين عند الابهام والاخر عند الخنصر مثلا أو أحدهما بصورة  
الابهام والاخر بصورة الخنصر مثلا فلا قصاص لانتفاء المساواة (لا) يؤخذ (أصلى) بزائد ولا (عكسه) أى زائدا صلى (ولو زائدا



عليه) لعدم التساوي في المكان والمنفعة اذا لم يلحق في مكانه المنفعة فيه بخلاف الرشد (ولا) يؤخذ (شي) من الاعضاء (بما) أي  
عضو (بمخالفة) اسماء أوموضعا فلا تؤخذ يد رجل ولا عين يسار وعكسه لعدم التساوي وكذلك الشفا العليا السفلى وعكسها الجفن  
الأعلى بالسفل وعكسه ولو تراصيا لعدم المقامة وقوله والجروح فصا (فانقطاع قطع يسار رجل حان من له قودي عينها) أي  
يمينه (بتراضيهما) أجزاء ولا ضمنا (أو قال) من له قودي عين جانها (أخرج عينك فخرج) الجاني (يساره) هذا أو غلظا أو ظنا  
تجزئ فقطعها الأجزاء ولا ضمنا (لقطعها عضوا مثل عصبها وعضو مثل عصبها) كما لو كانت يمينه بقصه فترضا بقطعيها  
(وان كان) الجاني (مجنونا) حين القصاص بان جن بعد الجنابة ما قلنا قطع القصاص يسار يمينه (فقل القصاص القوي وان علم)  
للقصاص (أنها) أي اليد المقطوعة (اليسار) وانها لا تجزئ (عن العين) لجنابته عدا ما على ما لاحق له فيه (وان جهل) للقصاص  
(أحدها) أي أنها اليسار أو أنها لا تجزئ (فعلية) ليدية) دون القود لأن جهة يده لا تشبه في دراهم القود فتجزي ليدية (وان كان) للقصاص  
مجنونا) فقطع يسار من له قودي يمينه (و) كان (الجاني) ما قلنا ذهب (بده) ٢٨٥ (هدرا) لأن اسنفا الجنون لا أثر له في الجنابة

بأحراج يقطعها التمسار  
بقتل الجنون فقتل نفسه  
والشرط (الرابع) مراعاة الجهة  
والكمالات فلا تؤخذ يد أو رجل  
(كاملة) مناع أو (كاملة)  
(أطرافها) ناقصة من الجاني  
بذلك (أولا) لأنها ما أحوز على  
المقود ولا يكون مقصود  
(بل) تؤخذ يمينه الأظفار  
من غير يمينه (كأن) كونه ذات  
(أطرافه) يمينه (أو) يؤخذ  
باليمين (أو) يؤخذ (عين  
يمينه) وهي التي بها  
وهو (أو) يمينه (أو) يمينه  
لأنه يمينه (أو) يمينه  
منه (أو) يؤخذ بها كاملة  
اليمين (أو) يؤخذ بها كاملة  
(أو) يمينه (أو) يمينه (أو)  
يؤخذ (أو) يمينه (أو) يمينه  
(أو) يمينه (أو) يمينه (أو)  
يؤخذ (أو) يمينه (أو) يمينه  
يؤخذ (أو) يمينه (أو) يمينه

أصبر غيرها) كالسبابة (لم يجز القصاص) لعدم المساواة (ولا يجزئ) أي الجاني عليه (إذا)  
أخذ المصيب بالهجوم (أو) أخذ (القصاص) بالثبوت (أو) أخذ (أرض) لأن الأصل كالتصحيح في  
المنفعة وإنما نقص في الصفة ولأن الفعل الواحد لا يوجب ما لا وقت (وان اختلعا) أي الجاني  
وولي الجنابة (في مثل المصير ومحنة) بان قال الجاني كان أسل وانكره ولي الجنابة (فانقول)  
قول ولي الجنابة مع يمينه) وكذلك اختلفا في نقص العضو بغير مثل لأن الظاهر السلامة وظفر  
كس في انقلاعو (في عود) على ما سبق تفصيله (وان قطع) الجاني (بعض أسنانه) بعض  
(شفا أو) بعض (حشفة أو) بعض (ذكر أو) بعض (أذن قدر) بالأجزاء كنصف وثلاث وربيع  
وأخذ منه مثل ذلك) لقوله تعالى والجروح قصاص ولا يؤخذ جميعه بجميعه فأخذ منه  
بعضه (ولا) يؤخذ (بالمساحة) لثلاث بقضى إلى أخذ جميع عضوا الجاني ببعض عضوا الجاني عليه  
فصل النوع الثاني الجراح (أو) الآفة والخبر (فيقتص في كل جرح ينتهي إلى عظم كمنوخة  
في الوجه والرأس وجرح العنق والساعد والساعد والساق والقدم) لأنه يمكن استيه وهو غير  
حيف ولا زيادة لأنه إلى عظم أشبه قطع الكف من الكوع ولأن الله نص على القصاص في  
الجروح فلم يجب في كل جرح ينتهي إلى عظم سقط حكم الآية (ولا يستوفى) نص من وجه  
دون النفس بالسيف (فوق التعدي) (ولا) يستوفى (ما لا يخشى منها زيادة) ثم عداها  
(وسواء كان الجرح بها) أي بالآلة التي يخشى منها الزيادة (أو بغيره) خشيته كس  
الاحسان على كل شيء (فان كان الجرح موضحة أو ما أشبهها) (أو يستوفى) (أو يمينه) أو يمينه  
ماضية معدة لذلك (لا يخشى منها الزيادة) (ولا يستوفى) (أو) (الامن له علم بذلك) بخبر رنجي ومن  
أشبهه (من له خبر بذلك) (فان لم يكن للول علم بذلك أمر باستتابة) (أو) (أو) (أو) (أو)  
كالنفس (ولا يقتص في غير ذلك) أي في غير جرح ينتهي إلى عظم (من أشد جرح والجروح كما

٤٩ - (كشف القناع) - ثالث في الجنابة على ظاهره وهو (أو) كان (أو) يمينه (أو) يمينه (أو) يمينه  
فساد العضو وذهاب حركته لأن العضو اذا قسد ذهب منفعته فلا يؤخذ بها (أو) يمينه (أو) يمينه (أو) يمينه  
(ولا) يؤخذ (ذكر رجل بذكر خصي أو) ذكر (عنين) لأنه لا منفعة فيم (أو) يمينه (أو) يمينه (أو) يمينه  
ولا يكاد يقدر على الوطء فهما كذا الأصل (ويؤخذ ما من الأنف الأشم الحج عمارن لأحدم الذي لا يجزئ راحة يمينه) لأنه لم يلق في  
الدماع والأنف (أو) يؤخذ ما من الأنف الحج عمارن لأن (أو) يمينه (أو) يمينه (أو) يمينه (أو) يمينه  
ما من الأنف الحج عمارن الأنف (أو) يمينه (أو) يمينه (أو) يمينه (أو) يمينه (أو) يمينه  
(مصيب من ذلك) كونه أنه ان أمن تلف من قطع شلاء) بان قال أهل الخبرة أنه اذا قطع لم يفسد ما بعده ولم يدخل الهواء في العين  
فيفسده والاسقط القصاص لأنه لا يجوز أخذ نفس بطرف واحد من جهة الشفة من ذنا شمس والسمع يفسد بنفسه من العضو ولأن  
مقطوع الأذن والأنف يسمع ويشم وإنما هو زينة وجنات لا يبق في موضع الأذن بقية معنوها يمتنع من نظره ولا يبق له ما يورد الماء  
والهوام عن الصماخ ولثلاثي موضع الأنف مفتوحا يدخل الهواء إلى الدماغ فيفسده به (أو) يؤخذ عصب



يعد (بصريح بلا ريب) لان السلام من ذلك كالموت متعلقا بالمتنفس متعلقة (ويصدق ولي الجنابة) ان اختلافه مع الجن  
 فتشال الصنويان قال جان فقلت اشل وقال الجنى عليه صمحا فقول الجنى عليه (يحيته في صمحا حتى عليه) لانه الظاهر  
 وفصل ومن اذهب بعض لسان اوه بعض (مارن او) بنض (شفة او) بعض (حشفة او) بعض (اذن او) بعض (سن اقيه من  
 مع امن قلع سنه بقدره) اى الذى اذهب جان (بنسبة الاجزاء) من ذلك البضو (كنصف وثلاث) وربع ونحوه لقوله تعالى والجروح  
 قصاص ولان جميع ذلك يتوخذ بجميعه فاخذ بعضه ببعضه ولا يؤخذ بالمساحة لانه قد يقضى الى اخذ لسان الجنانى جميعه بعض لسان  
 الجنى عليه (ولا قد ولا دية لما ربحى عوده) مما ذهب بجنابة (في مدة تقولها اهل الخبرة من) بيان لما (عين كسن ونحوها) كضرس  
 (او منقعة كعدو) بان جنى عليه فصار لا يقدر ان يعدو (ونحوه) كنقعة الوط لانه معرض للعدو فلا يجب به شئ وتسقط المطالبة به  
 فوجب تأخيرها فان عاد فلا شئ للجنى عليه كما لو قطع شعره فعاد وان لم يعد في المدة وجب ضمانه كغيره من لا يربح عوده (قلومات)  
 الجنى عليه (فيها) اى المدة التى قال اهل الخبرة يعود فيها (تدفع دية الذاهب) بالجنابة لئلا يأس من عوده بالمولوت كما لو انقضت المدة ولم  
 يعد (وان ادعى جان عوده) اى الذاهب ٣٨٦ من عين او منقعة (حلف رب الجنابة) على عدم العود لانه الاصل (ومضى عاد)

ما ذهب بالجنابة (بجمله) اى  
 على حقه قبل ذهابه (فلا ارش)  
 على جان كما لو قطع شعره وعاد  
 (وان عاد) فانصاف قدر (بان عاد  
 الس قصيرا) (او) عاد باقصاف  
 (صفة) بان عاد السن اخضر  
 ونحوه (ف) على جان (حكومة)  
 لحدوث النقص بقوله فضمنه  
 وتأني (ثم ان كان) الجنى عليه  
 (أخذ دية) ما اذهب قبل ان يعود  
 ثم عاد (ردها) الى من اخذها  
 منه (او) كان الجنى عليه  
 (اقتص) من جان نظير ما اذهب  
 منه ثم عاد (فلجان الدية) لتبين  
 انه استوفى ذلك بلا حق ولا  
 قصاص للشبهة (ويردها) اى  
 الجنانى اى دية ما اخذه مما  
 اقتص منه (ان عاد) ما اخذ  
 الجنانى دية لما تقدم فى الجنى  
 عليه (ومن قلع سنه او ظفره)

دون الموضحة) كالباضعة (او اعظم منها) اى الموضحة (كالهاشمة والمنقلة والمأمومة) وام الدماغ لانه  
 ليس له حد ينتهى اليه ولا يمكن الاستيفاء من غير حيف (وله ان يقتص فيمن) اى فى الهاشمة وما  
 بعدها (موضحة) لانه يقتص على بعض حقه ويقتص من محل جنابته فانه انما وضع السكين فى  
 موضع وضعها الجنانى فيه لان سكين الجنانى وصلت العظم ثم تجاوزته بخلاف طامع الساعد فانه  
 لا يضع سكينه فى الكرع (ويجب له) اذا اقتص موضحة والجنابة فوقها (ما بين دية الموضحة  
 ودية تلك الشبهة) لانه تعد في القصاص فوجب الارش كما لو تعد فى جميعه او فارق الشلاء  
 بالصحة فان الزيادة ثم من حيث المعنى وليست متميزة بخلاف مسئلتنا (فياخذى الهاشمة نجما  
 من الابل) لان التفاوت بينها وبين الموضحة (و) ياخذ (فى المنقلة عشرا) من الابل لانه ما بين  
 الموضحة والمنقلة (وفى المأمومة) وام الدماغ (ثمانية وعشرين) بعيرا (وثلثا) من بعير لان  
 الواجب فيها مائت الدية فاذا سقط منها دية موضحة خمس بقى ذلك (ويعتبر قدر الجرح بالمساحة  
 دون كثافة اللحم) لان حده العظم والانس مختلفون فى قلة اللحم وكثافته فلا يمكن اعتباره (قلو  
 اوضح) الشاج (انسانا فى بعض راسه) و (مقدار ذلك البعض جميع راس الشاج وزيادة كان  
 له) اى المذجوج (ان يوضعه فى جميع راسه) لتصل المائتة بحسب الامكان ولان الجميع  
 رأس (ولا ارش له) اى المذجوج (لترائد) لتلايجمع فى عضو واحد قصاص ودية (وان اوضح)  
 الجنانى (كل الرأس ورأس الجنانى أكبر) من رأس الجنى عليه (فله قدر شجته من اى جانب  
 شاء المقتص) لان الجميع محل الجنابة (لا) يستوفى (من جانبين جميعا) لانه ياخذ موضعين  
 بموضحة (وذلك حيف) وان كان رأس الجنى عليه أكبر فواضحه الجنانى فى مقدمه ومؤخره  
 موضعين قدرهم قدر جميع رأس الجنانى (له) اى المقتص (الخيار بين ان يوضعه موضحة  
 واحدة فى جميع راسه) لان الجميع رأس (او يوضعه موضعين يقتص فى كل واحدة منهما على

قدر  
 قديا (او قطع طرفه كإرن واذن ونحوهما) مما يمكن عوده (فردة فالقلم فله) اى الجنى  
 عليه (ارش نقصه) اى حكومة لانها ارش كل نقص بجنابة لا مقدر فيها (وان قلعه) اى ما قطع ثم رد القلم (قال بعد ذلك  
 فقلبه دية) ولا قصاص فيه لانه لا يقاد به المصح باصل الخلقة لنقصه بالقلع الاول (ومن جعل مكان سن قلعت) بجنابة (عظما او سنا  
 أخرى ولو من آدمي فتثبت لم تسقط دية) السن (المقلوعة) كما لو لم يجعل مكانها شئ (وعلى مابين ما ثبت) من ذلك (حكومة) لانه ينقص  
 باياتها ولا يجب به دية لانها ليست باصل الخلقة (ويقبل قولولى) الجنى عليه وهو وارثه اذا ادعى جان على طرفه عودا والهام ما قطعه  
 منه قبل موته فليس عليه الارش نقصه وانكره الولي (بيمينه فى عدم عوده والهامه) لان الاصل عدمه وبني الضمان فلا تقبل  
 دعوى ما يسقطه الا بيمينه كمن أقر دين وادعى البراءة منه أو الوفاء (ولو كان الهامه) اى القطع (من جان اقتص منه أقيد ثانيا) نصا لانه  
 أبان عضو من غيره دوما فكان للجنى عليه امانته منه كذلك تحقق المقاصدة (فصل النوع الثانى) مما يوجب القصاص  
 فيما دون النفس (الجروح او بشرط لجوازه) اى القصاص (فيها) اى الجروح زيادة على ما سبق (انتهائها الى عظم عند ساعد  
 وتحت ساق وقدم وكوضحة) فى رأس أو وجه لقوله تعالى والجروح قصاص ولا مكان الاستيفاء يلاحف ولا زيادة لانها تانى العظم  
 فاشبه الموضحة المتفق على جواز القصاص فيه اولا قصاص فى غير ذلك من النجاس والجروح كما دون الموضحة أو اعظم منها (ولجروح)



جرحا (اعظم منها) أي الموضحة (كثمة ومنقلة وما مومة أن يقتصر موضحة) لأنه يقتصر بعض منه ومن محل جنابته فانهما يصنع  
 السكن في موضع وضع الجاني لوصول سكن الجاني إلى العظم بخلاف قاطع الساعد فله لم يضع سكنه في الكوع (أو يأخذ) لذا اقتصر  
 موضحة (ما بين دينها) أي الموضحة (ودية تلك النجعة) التي هي أعظم منها لتعذر القصاص فيه فينقل إلى البدل كما وقطع أصابعه ولم  
 يمكن القصاص إلا في أحدهما (فيؤخذ في هاشمة) إذا اقتصر من الجاني موضحة (خمس من الأبل و) يؤخذ (في منقلة) إذا اقتصر منه  
 موضحة (عشرا) من الأبل (ومن خالف) عن جني عليه (واقصر مع خوف) تلف جان (من منكب أو) من نحو يد (شلاء أو من  
 قطع نصف ساعده ونحوه) كن قطع نصف ساقه (أو) اقتصر (من مامومة أو جاشمة مثل ذلك) ما لم يزد على ما فعل بهان لم يذهب  
 في المامومة دامت ولم يعبر في الجاشمة أكثر من فعل جانب (ولم يسر) جرحه (وقع الموقع ولم يلزمه شيء) لأنه لم يأخذ زيادة على حقه  
 (ويعتبر قدر جرح بمساحة دون كثافة لحم) لأن حده العظم والناس يختلفون في قلة اللحم وكثرتة فالوروعيتا ككثافة لتعذر  
 الاستيفاء وصفة الاعتبار المذكوران يمدان إلى موضع النجعة من رأس المتهوج فيعلم طولها وعرضها بخشبة أو خيط ويضعها على  
 رأس الشاح ويعلم طرفيه بسواد أو غيره ويأخذ حديد عرضها كعرض النجعة يضعها في أولها كدهة ويحويها إلى

قدوم موضحة) لأن الحق في الزائد له وقد تركه (ولا ارش) لمقتصر (لذلك) التروك لأنه ترك  
 الاستيفاء مع امكانه (وان كانت النجعة بقدر بعض الرأس منها) أي من الجاني والجاني عليه  
 (لم يعدل عن جانبها إلى غيره) لأنه أمكنه أن يستوفى ما وجب له فلم يجزه العبدول إلى غيره  
 (وإذا أراد الاستيفاء من موضحة وشبهها) من الجروح المنتهية إلى العظم (فان كان على موضحة  
 شعرا زاله) بخلق أو غيره ليمكن من الاستيفاء (ويعد إلى موضع النجعة من رأس المتهوج  
 فعلم طولها وعرضها بخشبة أو خيط) فيعلم حتى يقتصر من الجاني مثله (ثم يضعها) أي النجعة أو  
 نحوها (على رأس الشاح ويعلم طرفيه) أي للموضع على رأس الجاني أو غيره من حشبه أو نحوه  
 (بسواد أو غيره) ثم يأخذ حديد عرضها كعرض النجعة فيضعها في أول النجعة ويحويها إلى  
 آخرها فيأخذ مثل النجعة طولاً وعرضاً (لأن القصاص يقتل الممانعة) (ولا يراعى الحق) (لأن حده  
 العظم ولوروعيتا) لتعذر الاستيفاء لأن الناس يختلفون في قلة اللحم وكثرتة كما سبق  
 في فصل وان اشترك جماعة في قطع طرف أو) في جرح موجب للقصاص حتى ولو في موضحة  
 أو تساوت أفعالهم فلم يتميز فكل أحدهم عن فعل الآخر مثل أن يضعوا حديدة على يده ويقتاموا  
 عليها جميعا حتى تبين أي تنفصل اليد (أو يشهدوا بما يوجب قطعه) كسرقته (في قطع ثم يرحموا  
 عن الشهادة أو يكرهوا إنسانا على قطع طرف) فيقطعه (فيصير قطع المكرهين والمكره) كما  
 يقتلون بالنفس (أو يلقوا صخرة على طرف إنسان فتقطعه) الصخرة (أو يمدوا) أي يمدون نحوها  
 (فتبين) بالمد (ونحوه) أي نحو ما ذكر كما لو ألقوا السبع أو نحوه (فطعم كلهم القصاص) يقول  
 على الشاهد بن لو علمت أنك تعدم غدا لقطعك كما فأخبر أن القصاص على كل منهم لو تعدم أولاه  
 أحد نوعي القصاص فتؤخذ الجماعة بالواحد كالنفس وفي الاعتصاف لو خالف كل ممداد فقطع يدا  
 حنت بذلك وعنه لا قود لأنه لا تساوي بين طرف وأطراف وفي الزاوية بطل ذكر الخلاف وعلى

آخرها بأحد مثل النجعة  
 طولاً وعرضاً (فرا وضع بعض  
 رأس والبعض) الذي أوجه  
 (كرامة) أي الشاح (أو أكبر)  
 من رأسه (أو وجه) المتهوج  
 (و) رأسه (كدهة أو أرش) (أو  
 لتلجتم في جرح واحد قصاص  
 ودية (ومن أوجه) أي الرأس  
 (كدهة أو رأسه) أي الجاني (أكبر)  
 من رأس المتهوج (أو وجهه) قدر  
 ثمنه من أي حنته المقتصر  
 من رأس الشاح (ولو كانت)  
 النجعة (بقدر بعض الرأس منها)  
 أي الشاح والمتهوج (ولم يعدل  
 عن جانبها) أي النجعة (إلى  
 غيره) ثلثا تعوت الممانعة في  
 الموضع (وان أشد ذلك عدد)  
 اثنتان فأكثر (في قطع طرف)  
 عمد (أو) (أو) ترك عمد في جرح  
 موجب للقود ولو) كان المرح

(موضحة ولم يتميز أفعالهم كان وضع واحد يده على يده وجميعا) (حق يانث) اليد (فقد كل) مهم (تقود) لم يروى عن  
 على أنه شهد عند شاهدان على رجل بسرقة فقطع يده ثم جاء آخر فقال هذا هو السارق وأخطأنا في الأول فردته دمه ما على الشاهي  
 وغرمها دية الأول وقال لو علمت أنك تعدم غدا لقطعك كما ولأنه أحد نوعي القصاص: خذ يدها جماعة بالواحد فادعس (ومع تعزفي  
 أفعالهم أو قطع كل) منهم (من جانب لا قود على أحد) منهم لا كما لم قطع اليد ولم يشارك في قطع جميعها وظاهره ولو نواطوا  
 (وتضمن سرية جنابته ولو) بعد أن (أنه جرح واقصر) من جان (ثم انتقض) الجرح (فسرى) حصول التلف بفعل الجاني  
 أشبه ما لو أضره (بقود ودية في نفس ودونها) متعلق يتضمن فلو ضربه في رأسه فسرى إلى ذهاب شوهة يديه ثم مات اقتصر منه في  
 النفس وأخذ منه دية بصره ذكره في شرحه (فلو قطع أصبعاناً كلت) أصبع (أخرى) بجانب (أو) نأكت (البسوط قطعت من  
 مفصل فالقود) فيماسقط (وفيما مثل الارش) لعدم إمكان القصاص في الشال وان سرت إلى النفس فالقود أو الدية كاملة  
 (وسرية القود هدر) أي غير مضمونة لقول عمر وعلى من مات من حديد أو قصاص لادية له الحق قتله رواه مسلم في حجة ولاه فطرح  
 بحق فكما أنه غير مضمون فكذا سرية كقطع السارق (فلو قطع طرفة قودا فسرى إلى النفس فلا شيء على قاطع) لما تقدم (لكن  
 لو قطعه) أي قطع الجاني عليه الجاني (نهر) بلادته ولا ذنأ امام أو نائبه (مع سر أو برد) أو حل لا يؤمن فيها الخوف من السرية (أو)







